

جَامِعُ الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ

تأليف

السَّيِّحُ مُصْطَفَى الْغَلَايِينِي

١٨٨٦ - ١٩٤٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامع الدرر العربية

تأليف

الشيخ مصطفى الغلاييني

١٨٨٦ - ١٩٤٤

٣-١

طبعة حديثة مصححة وملوثة شبكة كتب الشيعة

دار احياء التراث العربي

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

DAR EHLA AL-TOURATH AL-ARABI
Publishing & Distributing

دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - شارع وكاشي - هاتف : ٢٧٢٦٥٠ ، ٢٧٢٦٥١ ، ٢٧٢٦٥٢ ، ٢٧٢٦٥٣ ، ٢٧٢٦٥٤ ، ٨٥٠١٢٢ ، ٨٥٠١٢٣ ، ٩١٧٩٥٧
Beirut - Liban - Rue Dakkache - Tel 272650 - 272651 - 272782 - 272783 Fax: 850717 850623 P.O.Box. 7957

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

مقدمة الطبعة الأولى

حمداً لمن بيده زمام الأمور، يُصرفها على النحو الذي يُريده. فهو الفاعل لما يُريد، إذا أراد أمراً فإنما يقول له: كن فيكون. سبحانه قد برىء كلامه من لفظ وحرف. وتقدّست أسمائه. وجلّت صفاته. وكانت أفعاله عيون الحكمة.

وصلاة وسلاماً على النبي العربي الأمي، أفصح من نطق بالضاد: محمد عبده ورسوله، وعلى آله وإخوانه من الرسل والأنبياء، مضايح الهدى، وأعلام النجاة، ومن نحا نحوهم وأقتدى بهداهم.

وبعد: فلما رأينا الحاجة ماسة إلى وضع كتب في العلوم العربية، سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرّب القواعد من أفهام المتعلمين، وتضخّ العناء عن المعلمين، عمّدنا إلى تأليف «الدروس العربية»، فأصدرنا منها: أربعة كتب للمدارس الابتدائية، وثلاثة كتب للمدارس الثانوية. فراجت رواجاً عظيماً وتقبّلها الأساتذة بقبول حسن. وقد أعدنا طبعها مرات.

ثم أصدرنا «جامع الدروس العربية» في ثلاثة أجزاء جمعت من قواعد الصرف والنحو ما لا يَسعُ الأديب جهله، ومن يريد بعض التوسع في القواعد العربية، لأنه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد، فجاء كتاباً جامعاً صحيحاً، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطلّاب الصفوف العالية.

وقد عانينا ما عانينا في تأليفه وترتيبه، ثم في إصلاحه وتهذيبه، ونحتسبه عند الله في خدمة هذه اللغة الشريفة العُلوية وطلابها.

مباحث هذا الكتاب

ويشتمل هذا الكتاب - بأجزائه الثلاثة - على مقدمة واثنى عشر باباً وخاتمة:

المقدمة: في مباحث مختلفة. الباب الأول: في الفعل وأقسامه. الباب الثاني: في الاسم وأقسامه. الباب الثالث: في تصريف الأفعال (وهي مباحث الجزء الأول). الباب الرابع: في تصريف الأسماء. الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء. الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية. الباب السابع: في مباحث الاسم الإعرابية. الباب الثامن:

في مرفوعات الأسماء (وهي مباحث الجزء الثاني). الباب التاسع: في منصوبات الأسماء. الباب العاشر: في مجرورات الأسماء. الباب الحادي عشر: في التوابع وإعرابها. الباب الثاني عشر: في حروف المعاني. الخاتمة: في مباحث إعرابية متفرقة (وهي مباحث الجزء الثالث).

وكان تأليفه - بأجزائه الثلاثة - في مدينة بيروت (الشام) مسقط رأسي ومُنشئي، سنة «١٣٣٠» للهجرة، وسنة «١٩١٢» للميلاد.

جعل الله عملنا خالصاً لوجهه، إنه وليُّ التوفيق.

بيروت/ الفلايني

المقدمة

وهي تشتمل على خمسة مباحث:

١ - اللغة العربية وعلومها

اللغة: ألفاظٌ يُعبَّرُ بها كل قوم عن مقاصدهم:

واللغات كثيرة. وهي مختلفة من حيث اللفظ: متحدة من حيث المعنى، أي: أن المعنى الواحد الذي يُخالج ضمائر الناس واحد.

١

ولكن كل قوم يُعبرون عنه بلفظ غير لفظ الآخرين.

واللغة العربية: هي الكلمات التي يُعبَّرُ بها العرب عن أغراضهم. وقد وصلت إلينا من طريق النقل. وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وما رواه الثقات من منشور العرب ومنظومهم.

العلوم العربية

لما خشي أهل العربية من ضياعها، بعد أن اختلطوا بالأعاجم، دُونوها في المعاجم (القواميس) وأصلوها لها أصولاً تحفظها من الخطأ. وتسمى هذه الأصول «العلوم العربية».

فالعلوم العربية: هي العلوم التي يتوصل بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ، وهي ثلاثة عشر علماً: «الصرف»، والإعراب (ويجمعهما اسم النحو)، والرسم^(١)، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وقُرُص الشعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخ الأدب، و«متن اللغة».

وأهم هذه العلوم «الصرف» والإعراب.

الصرف والإعراب

للكلمات العربية حالتان: حالة أفراد، وحالة تركيب.

فالبحث عنها، وهي مُفردة، لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة هو من موضوع «علم الصرف».

(١) الرسم: هو العلم بأصول كتابة الكلمات.

والبحث عنها وهي مُركبة، ليكون آخرها على ما يقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم - من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو بقاء على حالة واحدة، من غير تغيّر - هو من موضوع «علم الإعراب».

فالصرف: علمٌ بأصول تُعرَف بها صيغُ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء.

فهو علمٌ يبحث عن الكَلِم من حيث ما يَعْرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وبه نعرف ما يَجِبُ أن تكون عليه بِنْيَةُ الكلمة قبل انتظامها في الجملة.

وموضوعه: الاسمُ المتمكن (أي المُعَرَّب)، والفعلُ المُتَصَرِّف. فلا يبحث عن الأسماء، المَبْنِيَّة، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف.

وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو. وكان يُعرف النحو بـ: أَنَّهُ علم تُعرَف به أحوالُ الكلمات العربية مُفردة ومُركبة.

والصرف من أهم العلوم العربية. لأنَّ عليه المُعَوَّل في ضَبط صيغِ الكَلِم، ومعرفة تصغيرها، والنسبة إليها، والعلم بالجموع القياسية والسماوية والشاذة، ومعرفة ما يعتري الكلمات من إعلال أو إدغام أو إبدال، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها، خشية الوقوع في أخطاء يقع فيها كثيرٌ من المتأدِّبين، الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النافع.

والإعرابُ: (وهو ما يُعرف اليوم بالنحو) علمٌ بأصول تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء. أي: من حيث ما يَعْرِضُ لها في حال تركيبها. فيه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزم، أو لزوم حالة واحدة، بعد انتظامها في الجملة.

ومعرفته ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية.

٢ - الكلمة وأقسامها

الكلمة: لفظٌ يدلُّ على معنى مُفرد.

وهي ثلاثة أقسام: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

الاسم

الاسمُ: ما دلَّ على معنى غير مُقترنٍ بزمان: كخالد وقُرسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماء.

وعلامته أن يصحَّ الإخبارُ عنه: كالتاء من «كتبْتُ»، والالف من «كتبَا»، والواو من «كتبوا».

أو يقبل «أن» كالرجل، أو التنوين. كقَرَسِي، أو حرف النداء: «يا» أيها الناس، أو حرف الجر: كاعتمد على من تثق به.

التنوين

التنوين: نونٌ ساكنة زائدة، تَلْحَقُ أواخرَ الأسماء لفظاً، وتُفَارِقُهَا خطأً ووَقتاً، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: تنوينُ التَّكْمِينِ: وهو اللاحقُ للأسماء المُعَرَّبَةِ المنصرفة: كرجُلٍ وكتابٍ، ولذلك يُسمَّى: «تنوينُ الصرف» أيضاً.

الثاني: تنوينُ التَّنْكِيرِ: وهو ما يلحقُ بعضَ الأسماء المبنية: كاسم الفعل، والعَلَمِ المختوم به «وَيْه»، فَرَقاً بين المعرفة منها والنكرة، فما نُونٌ كان نكرةً. وما لم يَنْوُنْ كان معرفة. مثل: «صُهْ وَصُو، وَمَهْ وَمَو، وإِيه وإِيه»، ومثل: «مررتُ بسبيويو وسبيويو آخر»، أي: رجُلٍ آخر مُسَمًّى بهذا الاسم.

(فالأول معرفة والآخر نكرة لتنوينه:

وإذا قلت: «صُهْ» فإنما تطلب إلى مخاطبك أن يسكت عن حديثه الذي هو فيه. وإذا قلت له «مَهْ» فأنت تطلب إليه أن يكف عما هو فيه. وإذا قلت له «إِيه» فأنت تطلب منه الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه.

أما إن قلت له: «صُو وَمُو وإِيه» بالتنوين، فإنما تطلب منه السكوت عن كل حديث، والكف عن كل شيء، والاستزادة من حديث أي حديث).

الثالث: تنوينُ العَوَضِ: وهو إما أن يكون عَوَضاً من مُفْرَدٍ: وهو ما يَلْحَقُ «كلاً» وبعضاً وإيَّاه عَوَضاً مما تُضَافُ إليه، نحو: «كلُّ يموت» أي: كلُّ إنسان. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَفْزِينَ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وإما أن يكون عَوَضاً من جملة: وهو ما يَلْحَقُ «إِذْ»، عوضاً من جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا إِذَا بَلَغَتِ لِلْقَوْمِ ٱلْعُلُوَّ ۖ وَأَنَّهُ جَبَّارٌ مُّنتَقِمٌ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: حينَ إِذْ بَلَغَتْ الروحُ الحلقومَ.

وإما أن يكون عَوَضاً من حرف. وهو ما يَلْحَقُ الأسماء المنقوصة المنوعة من الصَّرف، في حالتَي الرفع والجر، عوضاً من آخرها المحذوف: كجَوَارٍ وَعَوَاشٍ وَعَوَادٍ وَأَعْيَمٍ (تصغير أعمى) وراج (علم امرأة) ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف. فتتويناها ليس تنوينٌ صرفٌ كتنوين الأسماء المنصرفة. لأنها ممنوعة منه، وإنما هو عوضٌ من الياء المحذوفة. والأصل: «جَوَارِي

وَعَوَاشِي وَعَوَادِي^(١) وَأَعِيمِي^(٢) وَرَاجِي^(٣).

أما في حال النصب فترد الياء وتُنصب بلا تنوين، نحو: «دَفَعْتُ عَنْكَ عَوَادِي». أَكْرَمْتُ أَعِيمِي فَقِيْرًا. عَلَّمْتُ الْفَتَاةَ رَاجِيًا.

الفعل

الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه مُقْتَرِنٌ بِزَمَانٍ كَجَاءَ وَيَجِيءُ وَجِيءَ.

وعلامته أن يقبلَ «قَدْ»^(١)، أو «السَّيْنَ» أو «سَوْفَ»^(٢)، أو «تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ»^(٣)، أو «ضَمِيرُ الْفَاعِلِ»، أو «نُونُ التَّوَكِيدِ»، مثل: قَدْ قَامَ. قَدْ يَقُومُ. سَتَذْهَبُ. سَوْفَ نَذْهَبُ. قَامَتْ. قَمْتُ. قَمِ. لَيَكْتَبَنَّ. لَيَكْتُبَنَّ. اكْتُبَنَّ.

الحرف

الحرف: ما دلَّ على معنى في غيره، مثل: «هَلْ وَفِي وَلَمْ وَعَلَى وَإِنَّ وَمِنْ». وليس له علامة يُمَيِّزُ بها، كما للاسم والفعل.

وهو ثلاثة أقسام: حرفٌ مختصٌّ بالاسم: كحروف الجرِّ، والأحرف التي تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر. وحرفٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ: كحروف العطف، وحرفي الاستفهام^(٤).

(١) حذفت الياء وعوض عنها التنوين، فتتوینها ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه لكونها على صيغة منتهى الجموع.

(٢) تصغير أعيى (أعيم) بكسر الميم بعدها ياء ساكنة؛ لأن ما بعد ياء التصغير يجب كسره، حذفت الياء وعوض منها التنوين، فتتوین (أعيم) عوض من الياء وليس تنوين الصرف، لأنه ممنوع منه للوصفية ووزن الفعل، فهو على وزن (أسطر) مضارع (سيطر).

(٣) حذفت الياء وعوض منها التنوين. فتتوین (راج) - إذا سميت بها امرأة - ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه للعلمية والتأنيث. وإنما هو تنوين جوي به عوضاً من الياء المحذوفة.

(٤) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق، وإن دخلت على المضارع فهي حرف تقييل غالباً، وقد تكون للتحقيق، إن دل سياق الكلام على ذلك، كقوله تعالى: «قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» [النور: ٦٤].

(٥) السين وسوف: حرفا استقبال مختصان بالمضارع، غير أن السين للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد.

(٦) أما تاء التأنيث المتحركة فلا تلحق إلا الأسماء وبعض الحروف مثل: (ريت وثمت ولات) وتتحرك التاء الساكنة بالفتحة إذا لحقها ضمير الثنية، مثل (قالتا وقامتا)، وبالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: (قد قامت الصلاة).

(٧) حرف الاستفهام هما: (هل والهجرة). وبقي أدوات الاستفهام أسماء.

٣ - المركبات وأنواعها وإعرابها

المُرْكَبُ: قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواءً أكانت الفائدة تامةً، مثل: «النجاة في الصدق»، أم ناقصةً، مثل: «نور الشمس. الإنسانية الفاضلة. إن تُتَقَنَّ عَمَلُكَ». والمركبُ ستة أنواع: إسنادي وإضافي وبياني وعطفِي ومزجي وعددي.

١ - المركب الإسنادي أو الجملة

الإسنادُ: هو الحكمُ بشيءٍ على شيءٍ، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: «زهيرٌ مجتهدٌ».

والمحكومُ به يُسمى «مُسْنَدًا». والمحكومُ عليه يُسمى «مُسْنَدًا إِلَيْهِ».

فالمُسْنَدُ: ما حكمتَ به على شيءٍ.

والمُسْنَدُ إِلَيْهِ: ما حكمتَ عليه بشيءٍ.

والمُرْكَبُ الإسنادي (ويُسمى جملةً أيضاً): ما تألفتَ من مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إِلَيْهِ، نحو: «الحلمُ زينٌ. يَفْلَحُ المجتهدُ».

(فالحلم: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الزين وحكمت عليه به. والزين: مسند، لأنك أسندته إلى الحلم وحكمت عليه به. وقد أسندت الفلاح إلى المجتهد، فيفلق مسند، والمجتهد: مسند إليه).

والمُسْنَدُ إِلَيْهِ هو الفاعلُ، ونائبه، و المبتدأ، واسم الفعلِ الناقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ «ليس»، واسمُ «إن» وأخواتها، واسمُ «لا» النافية للجنس.

فالفاعلُ مثلُ: «جاء الحق وزهق الباطل».

ونائبُ الفاعلِ مثلُ: «يعاقبُ العاصون، ويثابُ الطائعون».

والمبتدأ مثلُ: «الصبرُ مفتاحُ الفرج».

واسمُ الفعلِ الناقص مثلُ: ﴿وَكَاكَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٩٢].

واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ «ليس» مثلُ: «ما زهيرٌ كسولاً. تعرّض فلا شيءٌ على الأرض باقياً. لانت ساعةٌ مندم. إن أخذَ خيرٌ من أحدٍ إلا بالعلم والعلم الصالح».

واسمُ «إن» مثلُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

واسمُ «لا» النافية للجنس مثلُ: «لا إله إلا الله».

والمُسْنَدُ هو الفعل، واسمُ الفعل، وخبرُ الفعل، وخبرُ الفعلِ الناقص، وخبرُ الأحرف التي

تعملُ عملَ (ليس)، وخبرُ «إن» وأخواتها.

وهو يكونُ فعلاً، مثل: «قد أفلحَ المؤمنون»، وصِفةٌ مُشتقةٌ من الفعل، مثل: «الحق أبلج»
واسماً جامداً يتضمَّن معنى الصفة المشتقة، مثل: «الحق نور»، والقائمُ به أسدٌ.

والتأويل: (الحق مضيء كالنور، والقائم به شجاع كالأسد).

(وسباني الكلام على حكم المسند والمُسند إليه في الإعراب، في الكلام على الخلاصة الإعرابية).

الكلام

الكلامُ: هو الجملةُ المفيدةُ معنى تاماً مكثفاً بنفسه: مثل: «رأسُ الحكمةِ مخافةُ الله». فاز
المُتقون. من صدق نجا».

(فإن لم تغد الجملة معنى تاماً مكثفاً بنفسه فلا تسمى كلاماً، مثل: (إن تجتهد في عملك)
فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأن جواب الشرط فيها غير مذكور، وغير معلوم، فلا تسمى كلاماً،
فإن ذكرت الجواب قللت: (إن تجتهد في عملك تنجح»، صار كلاماً).

٢ - المركب الإضافي

المركَّب الإضافي: ما ترُكَّب من المضاف والمضاف إليه، مثل: «كتاب التلميذ». خاتم
فضة. صومُ النهار».

وحكمُ الجزء الثاني منه أنه مجرورٌ أبداً كما رأيت.

٣ - المركب البياني

المركَّب البياني: كلُّ كلمتين كانت ثانيتهما مَوْضحةً معنى الأولى. وهو ثلاثة أقسام:

مُرُكَّبٌ وصفي: وهو ما تألَّف من الصفة والموصوف، مثل: «فاز التلميذُ المجتهدُ. أكرمْتُ
التلميذَ المجتهدَ. طابت أخلاقُ التلميذِ المجتهدِ».

ومرُكَّبٌ توكيدي: وهو ما تألَّف من المؤكِّد والمؤكَّد، مثل: «جاء القومُ كُلُّهم. أكرمْتُ القومَ
كُلَّهم، أحسنتُ إلى القومِ كُلَّهم».

ومرُكَّبٌ بدلي: وهو ما تألَّف من البَدَل والمُبَدَّل منه، مثل: «جاء خليلُ أخوك. رأيت خليلاً
أخاك. مررت بخليلٍ أخيك».

وحكمُ الجزء الثاني من المركَّب البياني أن يتبع ما قبله في إعرابه كما رأيت.

٤ - المركب العطفی

المركب العطفی: ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، يتوسط حرف العطف بينهما، مثل: «ينال التلميذ والتلميذة الحمد والثناء، إذا تابرا على الدرس والاجتهاد». وحكم ما بعد حرف العطف أن يتبع ما قبله في إعرابه كما رأيت.

٥ - المركب المزجي

المركب المزجي: كل كلمتين ركبنا وجعلنا كلمة واحدة، مثل: «بعلبك وبيت لحم وحضرموت وسيبويه»^(١) وصباح مساء وشذر مذر.

وإن كان المركب المزجي علماً أعرب إعراب ما لا ينصرف، مثل: «بعلبك بلدة طيبة الهواء» و«سكنت بيت لحم» و«سافرت إلى حضرموت».

إلا إذا كان الجزء الثاني منه كلمة «و» فإنها تكون مبنية على الكسر دائماً، مثل: «سيبويه عالم كبير» و«رأيت سيبويه عالماً كبيراً» و«قرأت كتاب سيبويه».

وإن كان غير علم كان مبني الجزءين على الفتح، مثل: «زُني صباح مساء»^(٢) و«أنت جاري بيت»^(٣).

٦ - المركب العددي

المركب العددي: من المركبات المزجية، وهو كل عديين كان بينهما حرف عطف مُقدّر. وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر.

(أما واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين، فليست من المركبات العددية. لأن حرف العطف مذكور. بل هي من المركبات العطفية).

ويجب فتح جزئي المركب العددي، سواء أكان مرفوعاً، مثل: «جاء أحد عشر رجلاً» أم منصوباً مثل: «رأيت أحد عشر كوكباً» أم مجروراً، مثل: «أحسنْتُ إلى أحد عشر فقيراً». ويكون حينئذ مبنياً على فتح جزئه، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً محلاً، إلا اثني عشر، فالجزء الأول يُعرب إعراب المثنى، بالالف رفعاً، مثل: «جاء اثنا عشر رجلاً»، وبالياء نصباً وجراً، مثل: «أكرمت اثني عشرة فقيرةً باثني عشر درهماً». والجزء الثاني مبني على الفتح، ولا محل له من

(١) بعلبك بلدة من بلاد الشام، و(بيت لحم): بلدة من الشام في فلسطين، ولد فيها المسيح عليه السلام، و(حضرموت): بلدة في اليمن، و(سيبويه): لقب رئيس علماء العربية في البصرة فيما مضى.

(٢) أي صباحاً ومساءً: فصباح مساء مبنيان على الفتح، في محل نصب على الظرفية.

(٣) أي أنت جاري متلاصقين، فبيت بيت: مبنيان على الفتح في محل نصب على الحال.

الإعراب، فهو بمنزلة النون من المثني.

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مُرْغَباً من العشرة - كالحادي عشر إلى التاسع عشر - فهو مثنى أيضاً على فتح الجزئين، نحو: «جاء الرابع عشر. رأيت الرابعة عشرة. مررتُ بالخامس عشر».

إلا ما كان جزؤه الأول منتهياً بياء، فيكون الجزء الأول منه مثنياً على السكون، نحو: «جاء الحادي عشر والثاني عشر، ورأيت الحادي عشر والثاني عشر، ومررتُ بالحادي عشر والثاني عشر».

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحدًا) أو (اثنين) فحُكْمُهُ أَنْ يُذَكَّرَ مع المذكر، ويُؤنث مع المؤنث. فنقول: «رجلٌ واحد، وامرأةٌ واحدة، ورجلانِ اثنين، وامرأتان اثنتان». (واحدٌ) مثل: واحد، فنقول: «أخذ الرجل، إحدى النساء».

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة، يجب أن يؤنث مع المذكر، ويُذَكَّر مع المؤنث. فنقول: «ثلاثة رجالٍ وثلاثة أقلام، وثلاث نساءٍ وثلاث أيدي».

إلا إن كانت العشرة مُرْغَبَةً فهي على وفق المعدود. تُذكر مع المذكر، وتؤنث مع المؤنث. فنقول: «ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة».

وإن كان العدد على وزن (فاعل) جاء على وفق المعدود، مفرداً ومُركباً تقول: «البابُ الرابع، والبابُ الرابع عشر، والصفحةُ العاشرة، والصفحةُ التاسعة عشرة».

وشينُ العشرة والعشر مفتوحةٌ مع المعدود المذكر، وساكنة مع المعدود المؤنث. تقول: «عشرة رجال وأحد عشر رجلاً، وعشر نساءٍ وإحدى عشرة امرأة».

٤ - الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلمات في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التي تسبقه؛ ومنها ما لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التي تتقدمه. فالأول: يُسمى (مُعْرَباً)، والثاني: (مَثْبِتاً)، والتغيرُ بالعامل يُسمى (إِعْرَاباً)، وعدمُ التغيرِ بالعامل يُسمى (بِنَاءً).

فالإعراب: أثرُ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل.

والبناء لزوم آخر الكلمة حالةً واحدة، وإن اختلفت العوامل التي تسبقها، فلا تؤثر فيها العوامل المختلفة.

المعرب والمبني

المُعْرَبُ: ما يَتَغَيَّرُ آخره بِتَغْيِيرِ العواملِ الَّتِي تَسْبِقُهُ: كالسَّماءِ والأَرْضِ والرجلِ ويَكْتُبُ.

والمُعْرَبَاتُ: هِيَ الفِعْلُ المضارعُ الَّذِي لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نونُ التوكيدِ ولا نونُ النسوةِ، وَجَمِيعُ الأَسْمَاءِ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهَا.

والمَبْنِيُّ: ما يُلْزَمُ آخره حَالَةٌ واحدةٌ، فلا يَتَغَيَّرُ، وَإِنْ تَغَيَّرَتِ العواملُ الَّتِي تَتَقَدَّمُ: «كَهذِهِ وَأَيْنَ وَمَنْ وَكَيْتَبُ وَاكْتُبْ».

والمَبْنِيَّاتُ: هِيَ جَمِيعُ الحُرُوفِ، وَالْمَاضِي والأمرُ دائماً، والمُنْتَصِلَةُ بِهِ إِحْدَى نَوْنِي التوكيدِ أو نونِ النسوةِ، وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ.

وَالأَصْلُ فِي الحُرُوفِ والأَفْعَالِ البناءُ. وَالأَصْلُ فِي الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ.

أنواع البناء

المَبْنِيُّ إما أَنْ يَلْزَمَ آخرُهُ السَّكُونُ، مِثْلُ: «اَكْتُبْ وَلَمْ»، أو الضَّمَّةُ مِثْلُ: «حَيْثُ وَكُتُبُوا»، أو الفَتْحَةُ، مِثْلُ: «كُتِبَ وَأَيْنَ»، أو الكَسْرَةُ، مِثْلُ: «هَؤُلَاءِ» والبَاءُ مِنْ «بِسْمِ اللَّهِ». وَحِينَئِذٍ يُقَالُ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، أو عَلَى الضَّمِّ، أو الفَتْحِ، أو الكَسْرِ. فَأَنْوَاعُ البناءِ أَرْبَعَةٌ: السَّكُونُ والضَّمُّ والْفَتْحُ والكَسْرُ.

وَتَتَوَقَّفُ مَعْرِفَةُ مَا بُنِيَ عَلَيْهِ الأَسْمَاءُ والحُرُوفُ عَلَى السَّمَاعِ والنَّقْلِ الصَّحِيحِينَ. فَإِنْ مِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ؛ وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الكَسْرِ، وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ. وَلَكِنْ لَيْسَ لِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ ضَابِغٌ.

أنواع الإعراب

أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: الرِّفْعُ والنَّصَبُ والجَرُّ والجَزْمُ.

فالفِعْلُ المُعْرَبُ يَتَغَيَّرُ آخرُهُ بِالرِّفْعِ والنَّصَبِ والجَزْمِ مِثْلُ، «يَكْتُبُ، وَلَنْ يَكْتُبَ، وَلَمْ يَكْتُبْ».

وَالأَسْمُ المُعْرَبُ يَتَغَيَّرُ آخرُهُ بِالرِّفْعِ والنَّصَبِ والجَرِّ، مِثْلُ: «المَعْلَمُ نَافِعٌ، وَرَأَيْتُ العِلْمَ نَافِعاً، وَاسْتَفْلَيْتُ بِالْعِلْمِ النَافِعِ».

(نَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرِّفْعَ والنَّصَبَ يَكُونَانِ فِي الفِعْلِ والأَسْمِ المُعْرَبِينَ، وَأَنَّ الجَزْمَ مُخْتَصٌّ بِالفِعْلِ المُعْرَبِ، وَالجَرُّ مُخْتَصٌّ بِالأَسْمِ المُعْرَبِ).

علامات الإعراب

عَلَامَةُ الإِعْرَابِ حَرَكَةٌ أو حَرْفٌ أو حَذْفٌ.

فالحركات ثلاث: الضمة والفتحة والكسرة
والأحرف أربعة: الألف والنون والواو والياء.
والحذف: إما قطع الحركة (ويُسَمَّى السكون). وإما قطع الآخر^(١). وإما قطع النون^(٢).

١ - علامات الرفع:

لرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون. والضمة هي الأصل.
مثال ذلك: «يَحَبُّ الصَّادِقُ». أفلح المؤمنون. لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ. يُكْرِمُ التَّالِمِذَانِ
المجتهدان. تنطقون بالصدق.

٢ - علامات النصب:

لنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون. والفتحة هي
الأصل.

مثال ذلك: «جَانِبَ الشَّرِّ فَتَسَلَّمَ». أعطِ ذَا الْحَقِّ حَقَّهُ.
«يُحِبُّ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ»، كان أبو عبيدة عامر بن الجراح وخالد بن الوليد قائدَيْنِ عَظِيمَيْنِ. أَكْرَمَ
الْفَتَيَاتِ الْمُجْتَهِدَاتِ. لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ.

٣ - علامات الجر:

للجر ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة. والكسرة هي الأصل.
مثال ذلك: «تَمَسَّكَ بِالْفَضَائِلِ». أطلع أمر أبيك. المرء بأصغريه: قلبه ولسانه. تَقَرَّبَ مِنْ
الصَّادِقِينَ وَأَنَّا عَنْ الْكَافِبِينَ. ليس فاعلُ الخير بأفضل من الساعي فيه.

٤ - علامات الجزم:

للجزم ثلاث علامات: السكون وحذف الآخر وحذف النون. والسكون هو الأصل.
مثال ذلك: «مَنْ يَفْعَلْ خَيْرًا يَجِدْ خَيْرًا، وَمَنْ يَزِرْ شَرًّا يَجِزْ شَرًّا». أفعَلِ الْخَيْرَ تَلَقَّ الْخَيْرَ.
لا تدعُ إلا الله. قولوا خيراً تَقْنَمُوا، واسكُتُوا عَنْ شَرِّ تَسْلَمُوا.

المعرب بالحركة والمعرب بالحرف

المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يَعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يَعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

(١) يكون حذف الآخر في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم، مثل «لم يرضَ»، ولم يمشَ، ولم يدعَ.

(٢) يكون حذف النون في المضارع المنصوب، أو المجزوم المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء
المخاطبة، مثل: «لم يكسلا، ولا تكسلي، ولن تكسلوا».

فالمعربُ بالحركات أربعة أنواع: الاسمُ المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وكلها تُرفع بالضمّة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة، وتجزم بالسكون. إلا الاسم الذي لا ينصرف، فإنه يجر بالفتحة، نحو: «صلى الله على إبراهيم»، وجمع المؤنث السالم، فإنه يُنصب بالكسرة؛ نحو: «أكرمتم المجتهدات»، والفعل المضارع المعتل الآخر، فإنه يُجزم بحذف آخره، نحو: «لم يمش»، ولم يمش، ولم يفر.

والمعربُ بالحروف أربعة أنواع أيضاً: المثني والمُلحق به، وجمع المذكر السالم، والملحق به، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة.

والأسماء الخمسة هي: «أبو وأخو وحمو وفو وذو».

والأفعال الخمسة هي: «كل فعل مضارع اتصل بآخره ضميرٌ ثنية أو واو جمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبون وتذهبين».

(وسياتي شرح ذلك كله مفصلاً في الكلام على إعراب الأفعال والأسماء).

أقسام الإعراب

أقسامُ الإعراب ثلاثة: لفظي وتقديري ومحلي.

١ - الإعراب اللفظي

الإعراب اللفظي: أثر ظاهر في آخر الكلمة يجلبه العامل.

وهو يكون في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر، مثل: «يُكرمُ الأستاذُ المجتهد».

٢ - الإعراب التقديري

الإعراب التقديري: أثر غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل، فتكون الحركة مقدرة لأنها غير ملحوظة.

وهو يكون في الكلمات المعربة المعتلة الآخر بالالف أو الواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلم، وفي المحكي، إن لم يكن جملة^(١)، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيّة أو الجمل.

إعراب المعتل الآخر

الالف تُقدّر عليها الحركات الثلاث للتعذر، نحو: «يهوى الفتى الهدى للعلی».

(١) أما الجمل المحكية فإعرابها محلي كما ستعلم.

أما في حالة الجزم فتُحذف الألف للجازم، نحو: «لم نخش إلا الله».

ومعنى التعليل: أنه لا يُستطاع أبداً إظهار علامات الإعراب.

والواو والياء تُقدَّر عليهما الضمة والكسرة للثقل، مثل: «يقضي القاضي على الجاني» و«يدعو الداعي إلى النادي».

أما حالة النصب: فإن الفتحة تظهر عليهما لخفتها، مثل: «لن أعصي القاضي» و«لن أدعو إلى غير الحق».

وأما في حالة الجزم: فالواو والياء تُحذفان بسبب الجازم، مثل: «لم أقض بغير الحق» و«لا تدع إلا الله».

ومعنى الثقل: أن ظهور الضمة والكسرة على الواو والياء ممكن فتقول: «يقضي القاضي على الجاني». يدعُو الداعي إلى النادي، لكن ذلك ثَقِيل مُسْتَبْع، فلهذا تُحذفان وتقدَّران، أي: تكونان ملحوظتين في الذهن.

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

يُعرَّب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مُثنى، أو جمع مُذكر سالماً) - في حالتَي الرفع والنصب - بضمّة وفتحة مقدَّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرة المناسبة^(١)، مثل: «رَبِّي الله» و«أطعتُ رَبِّي».

أما في حالة الجر فيُعرَّب بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحّ، نحو: «لِزِمْتُ طاعة رَبِّي».

(هذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك. والجمهور على أنه مُعرَّب، في حالة الجر أيضاً، بكسرة مقدرة على آخره، لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة. ولا داعي إلى هذا التكلف).

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً: فإنَّ ألفه تبقى على حالها، ويُعرَّب بحركات مقدَّرة على الألف، كما كان يُعرَّب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول: «هذه عصاي» و«أمسكتُ عصاي» و«توكأت على عصاي».

(١) يكسر ما قبل ياء المتكلم؛ ليناسب الياء، فالكسرة التي يؤتى بها للنسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحة على آخر الكلمة فتكون حينئذٍ معربة بضمّة، أو فتحة مقدرتين على آخرها منع من ظهورهما حركة المناسبة.

وإن كان مقوصاً: تُدغم ياؤه في ياء المتكلم.

ويعرب في حالة النصب بفتحة مُقَدَّرَةٌ على يائه؛ يمنع من ظهورها سكون الإدغام^(١)، فنقول: «حمدتُ الله مُعْطِي الرِّزْقِ»^(٢).

ويعربُ في حالتي الرفع والجر بضمة أو كسرة مُقَدَّرَتَيْنِ على يائه، يمنع من ظهورهما الثقل أولاً، وسكون الإدغام ثانياً^(٣)، فنقول: «الله مُعْطِي الرِّزْقِ»^(٤)، وشكرتُ لِمُعْطِي الرِّزْقِ.

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على المقوص المضاف إلى ياء المتكلم: إنما هو سكون الإدغام - كما هو الحال وهو منصوب - قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح: «هذا رامي»: فرامي: مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام، لا الاستثقال - كما هو الحال في غير هذه الحالة - لعروض وجوب السكون في هذه الحالة^(٥) بأقوى من الاستثقال، وهو الإدغام).

وإن كَانَ مُثْنًى، تَبَقَّ الِغَةُ على حالها، مثل: «هذان كتاباي». وأما ياؤه فتُدغمُ في ياء المتكلم، مثل: «هَلَمْتُ وَلَدِي».

وإن كَانَ جَمْعٌ مذكر سالماً، تنقلب واؤه ياءً وتُدغمُ في ياء المتكلم، مثل: «معلمي يُحِبُّونَ أدبي»^(٦) وأما ياؤه فتُدغمُ في ياء المتكلم أيضاً، مثل: «أكرمتُ مُعَلِّمي»^(٧).

ويعربُ المثنى وجمعُ المذكر السالم - المضافان إلى ياء المتكلم - بالحروف، كما كانا يُعربان قبلَ الإضافة إليها، كما رأيت.

(١) الفتحة تظهر على ياء المقوص لختفها، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم، لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

(٢) معطي: نعت لله، تابع له في نصبه. وعمة نصبه فتحة مقدرة على آخره - أي على الياء المدغمة في ياء المتكلم - منع ظهورها سكون الإدغام، أي: السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المقوص في ياء المتكلم.

(٣) المقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لثقل ظهورهما، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما، ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للإدغام سبب ثان له.

(٤) الله: مبتدأ ومعطي، خبره، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل أولاً، وسكون الإدغام ثانياً.

(٥) أي: حالة اتصال المقوص بياء المتكلم.

(٦) معلمي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء للإدغام، والأصل: معلومي.

(٧) معلمي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء - أي ياء جمع المذكر السالم - المدغمة في ياء المتكلم.

٣- إعراب المحكي

الحكاية: إيراد اللفظ على ما تسمعه.

وهي، إما حكاية كلمة، أو حكاية جملة. وكلاهما يُحكى على لفظه، إلا أن يكون لحنًا. فتتعيّن الحكاية بالمعنى، مع التنبيه على اللحن.

فحكاية الكلمة: كأن يقال: «كتبْتُ: يعلمُ»، أي: كتبْتُ هذه الكلمة. فيعلمُ - في الأصل - فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لشجره من الناصب والجازم، وهو هنا محكيٌّ، فيكون مفعولاً به لكتبْتُ، ويكون إعرابه تقديريةً منع من ظهوره حركة الحكاية.

وإذا قلتُ: «كتبْتُ: فعلٌ ماضٍ» فكتبَ هنا محكيةٌ، وهي مبتدأ مرفوعٌ بضمّة مُقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

وإذا قيلَ لك: أعربَ «سعيداً» من قولك: «رأيْتُ سعيداً»، فتقول: «سعيداً: مفعولٌ به»، تحكي اللفظ وتأتي به منصوباً، مع أن «سعيداً» في كلامك واقعٌ مبتدأ، وخبره قولُك: «مفعولٌ به»، إلا أنه مرفوعٌ بضمّة مُقدّرة على آخره، منع من ظهورها حركة الحكاية، أي حكايتُك اللفظ الواقِع في الكلام كما هو واقعٌ.

وقد يُحكى العَلَمُ بعدَ «من» الاستفهامية، إن لم يُسبق بحرف عطف، كأن تقولَ: «رأيْتُ خالداً»، فيقول القائلُ: «منَ خالداً». فإن سبقَ حرفٌ عطف لم تُجزَّ حكايتُه، بل تقول: «ومنَ خالداً».

وحكاية الجملة: كأن تقولَ: قلتُ: «لا إلهَ إلا الله. سمعتُ: حيَّ على الصلاة. قرأتُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾». كتبْتُ: استقيم كما أمرتُ. فهذه الجُمْلُ محكيّةٌ، ومحلُّها النصبُ بالفعل قبلها، فأعرابُها محكيّةٌ.

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً. فإن سُلطَ عليها عاملٌ كان محلُّها الرفعُ أو النصبُ أو الجرُّ على حسب العامل. وإلا كانت لا محلَّ لها من الإعراب.

إعراب المسمى به

إن سَمِيتَ بكلمةً مَبْنِيَّةً أبقيتها على حالها، وكان إعرابُها مُقدَّراً في الأحوال الثلاثة. فلزَّ سَمِيتَ رجلاً «رُبَّ»، أو «مَنْ»، أو «حيثُ»، قلتُ: «جاء رُبٌّ». أكرمتُ حيثُ. أحسنتُ إلى مَنْ. فحركاتُ الإعراب مُقدَّرة على أواخرها، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي.

وكذا إن سَمِيتَ بجملة - ك: نأبطُ شراً، وجاد الحق - لم تُغيِّرْها للإعراب الطَّارِء، فتقول: «جاء نأبطُ شراً. أكرمتُ جادَ الحق». ويكون الإعرابُ الطَّارِءُ مُقدَّراً، منع ظهور حركته حركة الإعراب الأصلي.

٤ - الإعراب المحلي

الإعرابُ المحليُّ: تغيّرُ اعتباريٌّ بسببِ العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً.

وهو يكون في الكلمات المبنية، مثل: «جاء هؤلاء التلاميذُ، أكرمْتُ مَنْ تعلّمَ. وأحسنْتُ إلى الذين اجتهدوا. لم يَنْجَحَنَّ الكسلانُ».

ويكون أيضاً في الجملِ المحكية. وقد سبق الكلام عليها.

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة: فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتبارياً. ويسمى إعرابه: «إعراباً محلياً» أي: باعتبار أنه حالٌّ محلٌّ مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم. ويقال: إنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاً، أي: بالنظر إلى محله في الجملة، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً).

والحروف؛ وفعلٌ الأمر، والفعلُ الماضي، الذي لم تسبقْه أداة شرط جازمة، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، لا يتغير آخرها لفظاً ولا تقديرًا ولا محلاً، لذلك يقال: إنها لا محل لها من الإعراب.

أما المضارع المبني: فإعرابه محلي رفعاً ونصباً وجزماً، مثل «هل يَكْتَبُنَّ ويَكْتَبْنَ». والله لن يَكْتَبُنَّ ولن يَكْتَبْنَ ولم يَكْتَبُنَّ ولم يَكْتَبْنَ».

وأما الماضي المسبوق بأداة شرط جازمة، فهو مجزومٌ بها محلاً، مثل: «إن اجتهدَ عليٌّ أكرّمهُ معلمه».

٥ - الخلاصة الإعرابية

الكلمة الإعرابية أربعة أقسام: مُسندٌ، ومُسندٌ إليه، وفضلة، وأداة.

وقد سبق شرحُ المسند والمسند إليه. ويسمى كلٌّ منهما عُمدةً، لأنه رُكنُ الكلام. فلا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال، ولا تتم الجملة بدونه. ومثالهما: «الصدقُ أمانةٌ»^(١).

والمسند إليه لا يكون إلا اسماً.

والمسند يكون اسماً، مثل: «نافع» من قولك: «العلمُ نافعٌ»، واسمٌ فعلي، مثل: «ميهات المَزارُ»، وفعلًا مثل: «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ».

(١) فالصدق: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الأمانة وحكمت عليه بها. والأمانة: مسند، لأنك أسندتها إلى الصدق وحكمت بها عليه.

إعراب المسند إليه

حُكِمَ المسند إليه أن يكون مرفوعاً دائماً؛ حيثما وقع، مثل: «فاز المجتهدُ. الحق منصورٌ. كان عُمرُ عادلاً».

إلا إن وقع بعد «إن» أو إحدى أخواتها، فحكمه حيثنَّ أنه منصوبٌ، مثل: «إنَّ عمرَ عادِلٌ».

إعراب المسند

حُكِمَ المسند - إن كان اسماً - أن يكون مرفوعاً أيضاً، مثل: «السابقُ فائِزٌ. إنَّ الحقَّ غالبٌ».

إلا إن وقع بعد (كان) أو إحدى أخواتها، فحكمه النصبُ، مثل: «كان عليٌّ بابَ مدينةِ العلم».

وإن كان المسندُ فعلاً، فإن كان ماضياً فهو مبنيٌّ على الفتح أبداً: كاتَصَرَ.

إلا إذا لحقته واو الجماعة، فيبنى على الضم: ك: انتصروا، أو ضمير رفع متحرك، فيبنى على السكون: ك: انتصرتُ وانتصرتُم وانتصرتنا.

وإن كان مضارعاً، فهو مرفوع أبداً: ك «يُتَصَرُّ».

إلا إذا سبقه ناصب، فينصبُ، نحو: «لَنْ تَبْلُغَ المجدَ إلا بالجدِّ»، أو جازمٌ فيُجزمُ، نحو: «لم يَلِدْ ولم يُولَدْ».

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، بُني على الفتح: كيجتهدنَّ ويجتهدنَّ، أو نون النسوة، بُني على السكون: كالفتياتُ يجتهدنَّ.

وإن كان أمراً، فهو مبنيٌّ على السكون أبداً: كاكْتَبَ، إلا إن كان مُعتلَّ الآخر، فيبنى على حذف آخره: ك: اسعِ وادعِ وامشِ، أو كان مُتصلاً بالفاء الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيبنى على حذف النون: كاكْتَبَا وَاكْتَبُوا وَاكْتَبِي، أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد، فيبنى على الفتح: كاكْتَبَيْنِ وَاكْتَبَيْنِ.

الفضلة وإعرابها

الْفَضْلَةُ: هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أحدُ رُكْنَيْهَا^(١) - أي ليس مُسنداً ولا مُسنداً إليه - كالناس من قولك: «أرشدَ الأنبياءُ الناسَ».

(فأرشد: مسند. والأنبياء: مسند إليه؛ والناس: فضلة، لأنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه،

(١) ركنَا الجملة هما: المسند والمُسند إليه.

وإنما أتى به لتتميم معنى الجملة. وسُميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل: في اللغة معناه الزيادة).

وحُكمها أنها منصوبة دائماً حيثما وقعت، مثل: «يُحترم الناس العلماء. أحسنتُ إحساناً. طلعت الشمسُ صافيةً. جاء التلاميذُ إلا عليّاً. سافرتُ يومَ الخميس. جلستُ أمامَ المنبر. وقف الناس احتراماً للعلماء».

إلا إذا وقعت بعدَ حرف الجرّ، أو بعد المضاف، فحكمها أن تكون مجرورة، مثل: «كتبت بالقلم. قرأتُ كتبَ التاريخ».

وما جاز أن يكون عُمدةً وفضلةً، جاز رفعه ونصبه، كالمستثنى في كلام منفيٍّ ذكر فيه المستثنى منه، نحو: «ما جاء أحدٌ إلا سعيداً، وإلا سعيداً».

(فإن راعيتَ المعنى، رفعتَ ما بعد «إلا» لوجود الإسناد، لأن عدم المجيء، إن أسند إلى «أحد» فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له. وإن راعيتَ اللفظ نصبتُ لأنه في اللفظ فضلة؛ لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه).

فإن ذكر المستثنى منه، والكلام مثبتٌ، نصب ما بعد «إلا» حتماً، لأنه فضلةً لفظاً ومعنى، نحو: «جاء القومُ إلا سعيداً».

وإن حُذِفَ المُستثنى منه من الكلام رُفِعَ في مثل: «ما جاء إلا سعيداً» لأنه مُسندٌ إليه، ونُصِبَ في مثل: «ما رأيتُ إلا سعيداً». لأنه فضلةٌ. وخُفِضَ في مثل: «ما مررتُ إلا بسعيدٍ»، لوقوعه بعد حرف الجر.

الأداة وحكمها

الأداة: كلمة تكون رابطة بين جزءي الجملة، أو بينهما وبين الفضلة، أو بين جُمْلَتَيْن. وذلك كأدوات الشرط والاستفهام والتَّحْضِيضِ والتَّعْنِي والتَّجْزِئِ ونواصبِ المضارع وجوازمه وحروف الجرِّ وغيرها.

وحُكمها أنها ثابتة الآخر على حاله واحدة، لأنها مبنية.

والأداة، إن كانت اسماً، تقعُ مسنداً إليه، مثل: «مَنْ مجتهد؟»، ومسنداً مثل: «خيرُ مالِكٍ ما أنفقت في سبيل المصلحة العامة، وفضلة، مثل: «احترم الذي يطلبُ العلمَ؛ اتق شرَّ من أحسنتُ إليه».

وحينئذٍ يكونُ إعرابها في أحوال الرفع والنصب والجر محلياً.

البَابُ الْأَوَّلُ

الفعل وأقسامه

وهو يشتمل على تسعة فصول:

١ - الماضي والمضارع والأمر

ينقسمُ الفعل باعتبار زمانه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر.

فالماضي: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي، كجاء واجتهد وتعلَّم.

وعلامته أن يقبلَ تاء التانيث الساكنة، مثل: «كتبْتُ»، أو تاء الضمير، مثل: «كتبْتُ». كُتِبَ.

كُتِبَما. كُتِبَتم. كُتِبْتُ. كُتِبْتُم.

والمضارعُ: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتمل الحال والاستقبال، مثل: «يجيءُ» و«يجتهدُ» و«يتعلَّمُ».

وعلامته أن يقبلَ «السين» أو «سوف» أو «لم» أو «لن»، مثل: «سيقولُ». سوف نجيءُ. لَمْ أكملْ. لنْ أتاخرَ.

والأمر: ما دلَّ على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل: «جِئْ» واجتهد وتعلَّم.

وعلامته أن يدلَّ على الطلب بالصيغة، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: «اجتهدِي».

٢ - المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدٍّ ولازم:

الفعل المتعدي

الفعل المتعدي. هو ما يتعدَّى أثره فاعله، ويتجاوزُه إلى المفعول به، مثل: «فتح طارقُ الأندلسَ».

وهو يحتاج إلى فاعلٍ يُنعله ومفعولٍ به يَقَعُ عليه.

ويُسَمَّى أيضاً: «الفعلُ الواقعُ» لوقوعه على المفعول به، و«العملُ المجاوزُ» لمجاورته الفاعل إلى المفعول به.

وعلامته أن يقبلَ هاء الضمير التي تعودُ إلى المفعول به، مثل: «اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه».

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف، أو المصدر، فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته. فالأول مثل: «يوم الجمعة زرت»، والثاني مثل: «تجمل بالفضيلة تجملاً كان يتجمل سلفك الصالح». فالهاء في المثال الأول: في موضع نصب على أنها مفعول فيه؛ وفي المثال الثاني: في موضع نصب على أنها مفعول مطلق).

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره

الفعل المتعدي: إما متعدي بنفسه، وإما متعدي بغيره:

فالمتعدي بنفسه: ما يصل إلى المفعول به مباشرةً (أي: بغير واسطة حرف الجر)، مثل: «بريت القلم». ومفعوله يسمى «صريحاً».

والمتعدي بغيره: ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: «ذهبتُ بك» بمعنى: «أذهبتُك». ومفعوله يسمى «غير صريح».

وقد يأخذ المتعدي مفعولين: أحدهما: صريح، والآخر: غير صريح، نحو: «أدوا الأمانات إلى أهلها».

(فالأمانات: مفعول به صريح، وأهل: مفعول به غير صريح، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح).

المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعدي إلى مفعول به واحد، ومتعدٍ إلى مفعولين، ومتعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى مفعولٍ به واحدٍ كثيرٌ، وذلك مثل: «كتب، وأخذ، وغفر، وأكرم، وعظم».

المتعدي إلى مفعولين

المتعدي إلى مفعولين على قسمين:

قسم: ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

وقسم: ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

فالأول: مثل: «أعطى، وسأل، ومنح، وكسا، وألبس، وعلم»، تقول: «أعطيتك كتاباً. منحت المجتهدَ جائزةً. منعت الكسلانَ التنزهَ. كسوت الفقيرَ ثوباً. ألبست المجتهدةَ وساماً، علمت سعيداً الأدب».

والثاني: على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

١ - أفعال القلوب

أفعال القلوب التعدية إلى مفعولين هي: «رأى، وعلم، ودرى، ووجد، وألفى، وتعلم، وظن، وخال، وحسب، وجعل، وحجا، وعد، وزعم، وهب».

(وسميت هذه الأفعال «أفعال القلوب»، لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب. وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين. بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً: كعزف، وفهم. ومنه ما هو لازم: كحزن، وجبن).

ولا يجوز في هذه الأفعال أن يُحذف مفعولها أو أحدهما اقتصاراً (أي: بلا دليل). ويجوز سقوطهما، أو سقوط أحدهما، اختصاراً (أي: للدليل يدل على المحذوف).

فسقوطهما معاً للدليل، كأن يُقال: «هل ظننت خالداً مسافراً؟» فتقول: «ظننتُ أي: ظننتُ مسافراً»، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شَرَّكَاءِ الَّذِينَ كُتِرَ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي «كنتم تزعمونهم شركائي»، وقال الشاعر الكمي الأسدي:

بأيّ يَناب، أم بأَيَّةِ سُنُو تَرى حُبَّهُمْ عاراً عليّ، وتَحَسَّبُ؟
أي: «وتحسبه عاراً».

وسقوط أحدهما للدليل، كأن يُقال: «هل تظنُّ أحداً مسافراً؟»، فتقول: «أظنُّ خالداً، أي: أظنُّ خالداً مسافراً؟»، ومنه قول عترة:

ولَقَدْ نَزَلَتْ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ، مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
أي: «نزلت مني منزلة المحبوب المُكْرَم، فلا تظني غيره واقعاً».

ومما جاء فيه حذف المفعولين للدليل قولهم: (مَنْ يَسْمَعُ يَخُلْ) أي: «يخل ما يسمعه حقاً». فإن لم يدل على الحذف دليل لم يجز، لا فيهما ولا في أحدهما. وهذا هو الصحيح من مذاهب النحويين.

وأفعال القلوب نوعان: نوع يفيد اليقين (وهو الاعتقاد الجازم)، ونوع يفيد الظن (وهو رُجحان وقوع الأمر).

أفعال اليقين:

أفعال اليقين، التي تنصب مفعولين، ستة:

الأول: «رأى» - بمعنى «علم واعتقد» - كقول الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً

ولا فرق أن يكون اليقين بحسب الواقع، أو بحسب الاعتقاد الجازم، وإن خالفت الواقع، لأنه يقين بالنسبة إلى المعتقد. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَيْدًا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: إنهم يعتقدون أن البعث مُمتنع، ونعلمه واقعا. وإنما فسّر البعد بالامتناع، لأن العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الحصول.

ومثل: «رأى» اليقينية (أي: التي تفيد اليقين) «رأى» الحُلُمِيَّة، التي مصدرها «الرؤيا» المنامية، فهي تنصب مفعولين، لأنها مثلها من حيث الإدراك بالجنس الباطن؛ قال تعالى: ﴿إِنِّي أَتَيْنِي أَغْصِرُ حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] فالمفعول الأول: ياء المتكلم، والمفعول الثاني: جملة أعصرَ حمرا.

فإن كانت «رأى» بصرية، أي بمعنى «أبصرَ ورأى بعينه»، فهي متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت بمعنى «إصابة الرئة» مثل: «ضربه فراه»، أي: أصاب رئته، تعدت إلى مفعول واحد أيضاً.

والثاني: «عَلِمَ» - بمعنى «اعتقد» - كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَسْتَوْفِرْ مَوْهَبِي﴾ [المتنحة: ١٠]، وقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ مَتَانًا، فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ، وَلَوْ عَلِمَانُ، غَرْنَانًا (١)، عاريا
وقول الآخر:

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِي (٢) فانبَعَثَ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ
(فإن كانت بمعنى «عَرَفَ» كانت متعدية إلى واحد، مثل: «علمت الأمر»، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَفْرَحَكُمْ مِنْ بَطُونِ أَهْلَيْكُمْ لَا تَقْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] وإن كانت بمعنى «شعر وأحاط وأدرك»، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها أو بالباء مثل: «علمت الشيء وبالشئ»).

والثالث: «دَرَى» - بمعنى «عَلِمَ اعتقاد» كقول الشاعر:

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِي (٣) يَا عَمْرُو، فَاغْبِطْ، فَإِنَّا اغْتَبِطَافًا بِالرِّفَاءِ حَمِيدُ
والكثير المُستعمل فيها أن تعدى إلى واحد بالباء، مثل: «درت به».

(فإن كانت بمعنى «ختل» أي: خدع، كانت متعدية إلى واحد بنفسها، ثل: «درت الصيد»

(١) الندي: الجود والسخاء، «والفرغان» الجوعان.

(٢) يصح في المعروف النصب على أنه مفعول للباذل، والجر على أنه مضاف إليه.

(٣) انبعث: انطلقت، «واجفات الشوق»: دواعيه وأسبابه.

(٤) العهد النصب على أنه مفعول للوفا، والجر على الإضافة، والتاء في «درت» هي المفعول الأول نائباً عن الفاعل، والوفاي المفعول الثاني.

أي: ختلته وخدعته. وإن كانت بمعنى «حَكَّ» مثل: «درى رأسه باليدري»^(١)، أي حكه به، فهي كذلك).

والرابع: «تَعَلَّمَ» - بمعنى «اعلم واعتقد» كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا قَبَالِغَ بَلْطَفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
والكثير المشهور استعمالها في «أَنْ» وصلتها؛ كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ أَنْ خَيْرَ النَّاسِ مَنِتٌ عَلَى جَفْرِ الْهَبَاءَةِ لَا يَرِيمُ^(٢)
وقال الآخر:

نَقُلْتُ: تَعَلَّمْ أَنْ لِلصَّنْدِ عِرَّةٌ وَإِلَّا تُضَيِّعْهَا فإِنَّكَ قَاتِلُهُ
وفي حديث الدجال: «تَعَلَّمُوا أَنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».

وتكون «أَنْ» وصلتها حيثُ قد سَدْنَا مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ.

(فإن كانت أمراً من «تَعَلَّمْ يَتَعَلَّمُ»، فهي متعدية إلى مفعول واحد، مثل: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ»).

والخامس: «وَجَدَ» - بمعنى «عَلِمَ واعتقد» - ومصدرها «الْوُجُودُ والوُجْدَانُ»^(٣)، مثل: «وَجَدْتُ الصَّدْقَ زِينَةَ الْعُقُلَاءِ».

قال تعالى: ﴿وَلَنْ وَجَدَنَّ أَصْحَابَهُمُ لَفَتَّيْقِينَ﴾^(٤) [الأعراف: ١٠٢].

(فإن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادي، لم تكن من هذا الباب. وذلك مثل: «وجدت الكتاب وجوداً ووجداناً» بكسر الواو في الوجدان - أي: أصبه وظفرت به بعد ضياعه. ومثل: «وجد عليه مَوْجِدَةً» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم - أي: حقد عليه وغضب. وفي حديث الإيمان: «إني سائلك فلا تجد علي»، أي: لا تغضب من سؤالي. ومثل: «وَجَدَ بِهِ وَجْدًا» - بفتح الواو وسكون الجيم - أي: حزن به، و«وجد به وَجْدًا أَيْضًا» أي: أحبه، يقال: «له بأصحابه وَجْدٌ»، أي: محبة. ومثل: «وجد جِدَّةً» بكسر الجيم وفتح الدال - أي: استغنى غنى يَأْمَنُ بعده الفقر).

والسادس: «أَلْفَى» - بمعنى «عَلِمَ واعتقد» - مثل: «أَلْفَيْتُ قَوْلَكَ صَوَابًا».

(١) المدري بكسر الميم: المشط، ومثله المدرة، والجمع المداري «بكسر الراء» والمداري «بفتحها».

(٢) الجفر: البئر الواسعة التي لم تطو، وجفر الهباءة: مستنقع ببلاد غطفان، ولا يريم: لا يبرح.

(٣) ذكر السيوطي في «معجم الهوامع» ج ١ ص ١٤٩: أن وجد بمعنى «علم» يتعدى إلى مفعولين، ومصدره «وجدان» عن الأخفش و«وجود» عن السيرافي، وقد نقل الزبيدي في مستدرك كلام «معجم الهوامع».

(٤) اللام هذه، هي لام التأكيد التي يسمونها لام الابتداء، وفاسقين، هو المفعول الثاني، وإن هنا ليست شرطية. بل هي محففة من الثقيلة، والأصل وأنا وجدنا.

(فإن كانت بمعنى «أصاب الشيء وظفر به»، كانت متعدية إلى واحد، «ألفيت الكتاب»، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيْنا سَيِّدًا لِّدَا أَلْبَابٍ﴾ [يوسف: ٢٥].

أفعال الظن:

أفعال الظن (وهي ما تفيد رجحان وقوع الشيء) نوعان:
نوع: يكون للظن واليقين، والغالب كونه للظن، ونوع: يكون للظن فحسب.
فالنوع الأول ثلاثة أفعال:

الأول: «ظن» - وهو لرجحان وقوع الشيء - كقول الشاعر:

ظَنَنْتُكَ، إِنْ شَبَّ لَظَى الْحَرْبِ، صَالِيًا فَصَرَّدَتْ فِيمَنْ كَانَ فِيهَا مُعْرِدًا^(١)
وقد تكون لليقين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَتَى لَا مَلَاجًا مِنْ اللَّهِ إِلَّا الْيَوْمَ﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: علموا واعتقدوا.

(فإن كانت بمعنى، «اتهم» فهي متعدية إلى واحد، مثل: «ظن القاضي فلاناً»، أي: اتهمه؛ والظنين والمظنون: المتهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَوْعِدُ الْكَافِرِينَ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: منهم).

والثاني: خال - وهي بمعنى «ظن» التي للرجحان - كقول الشاعر:

إِخَالُكَ، إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الظُّرْفَ، ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ^(٢)
وقد تكون لليقين والاعتقاد، كقول الآخر:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهَنْ. وَجَلَّسْنِي لِي اسمٍ، فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ^(٣)
(أي: دعونني عمهم، وقد علمت أن لي اسماً، أفلا ادعى به وهو أول اسم لي؟ وباء المتكلم مفعول خال الأول، وجملة «لي اسم» في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني).

والثالث: «حسب» - وهي للرجحان، بمعنى «ظن» - كقوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْكَافِرُ أَغْنَاءَ يَرَى الْغَنَاءَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقوله: ﴿وَنَحْسِبُهُمْ أَنْكَادًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]. وقد تكون لليقين، كقول الشاعر:

حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِيحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ شَاغِلًا^(٤)

(١) شبت النار: اتقدت، وشبتها أنا: أوقدتها: فهي مشبوبة: فالفعل لازم متعد، «واللظى» النار، و«صاليًا»: من صلى النار وبها، إذا قاسى حرها وبها: «وعزدت»: هربت وفررت وانحرفت.

(٢) الأصح في «خال» أن تكسر همزتها: ويجوز فتحها. و«يسومك»: يكلفك و«الوجد»: الحب.

(٣) قوله: «فلا ادعى به» الكلام على تقدير استفهام انكاري، أي أفلا ادعى به وهو اسم لي؟.

(٤) ثاقلاً: أثقله المرض فأشرف منه على الموت.

والنوع الثاني (وهو ما يُقيد الظنَّ فَحَسْبُ) خمسة أفعال:

الأول: «جعل» - بمعنى «ظنَّ» كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّكْهَمَةَ الَّتِيْنَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْتِشَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]. فإن كانت بمعنى «أوجد» أو بمعنى «أوجب»، تعدَّتْ إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ٢١] أي: خلق وأوجد، وتقول: (جعل لنشر العلم نصيباً من مالك)، أي: أوجب.

وإن كانت بمعنى (صَيَّر) فهي من أفعال التحويل. (وساينى الكلام عليها).

وإن كانت بمعنى (أَنشَأَ) فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل، مثل: (جعلتِ الأُمّة تمشي في طريق المجد)، أي: (أخذت وأنشأت).

والثاني: «حجّا» بمعنى «ظنَّ» - كقول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرِو أَخَا ثِقَفٍ حَتَّى أَلْمُثُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ

فإن كانت بمعنى (غلبه في المحاجة)، أو بمعنى (ردّ ومنع) أو بمعنى (كتم وحفظ) أو بمعنى (ساق) فهي متعدية إلى واحد، تقول: (حاجيته فَحَجَّوْته)، أي: فاطنته فغلبته^(١)، و(حجوت فلاناً) أي: منعته ورددته^(٢)، و(حجوت السر)، أي: كتمته وحفظته، و(حجث الرِيحُ سفينة) أي: ساقتها. وإن كانت بمعنى (وقف أو أقام)، مثل: (حجّا بالمكان) أو بمعنى (بخل) مثل: (حجّا بالشيء) أي: ضَرَّ به، فهي لازمة.

والثالث: «عَدَّ» - «ظنَّ» كقول الشاعر:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٣)

(فإن كانت) بمعنى «أحصى» تعدَّتْ إلى واحد مثل: «عددت الدراهم»، أي: (حسبتها وأحصيتها).

والرابع: «زَعَمَ» - بمعنى «ظنَّ ظناً راجحاً» - كقول الشاعر:

زَعَمْتَنِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيباً

والغالبُ في «زَعَمَ» أن تُسْتَعْمَلَ للظنِّ الفاسد، وهو حكاية قولٍ يكون مظنةً للكذب، فيقال فيما يُشكَّ فيه، أو فيما يُعتَقَدُ كذبُه، ولذلك يقولون: «زَعَمُوا مِطِئَةَ الكَذِبِ» أي: إنَّ هذه الكلمة

(١) وذلك من الحجّا، بكسر الحاء وهو العقل، ويقال: «تجاجيا»، أي: تطارحا الأحاجي، وهي ضرب من الألفاظ، والمفرد «أحجية وأحجوة» وهي الكلمة المغلفة بتجاجي الناس فيها.

(٢) ومنه سمي العقل «الحجّا» لأنه يمنع الإنسان من الفساد ويرده عنه.

(٣) المولى: يطلق على الناصر والمعين، وعلى السيد، وعلى ابن العم - وهو المراد هنا - وعلى العبد الرقيق، و«العدم»: الفقر.

مركبٌ للكذب. ومن عادة العرب أن من قال كلاماً، وكان عندهم كاذباً، قالوا: «زعم فلان». ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذم القائلون به.

وقد يراد الزعم بمعنى: القول، مُجرداً عن معنى الظنِّ الرَّاجِح، أو الفاسد، أو المشكوك فيه.

(فإن كانت «زعم» بمعنى «تأمر ورأس»، أو بمعنى «كفل به» تعدت إلى واحد بحرف الجر، تقول: «زعم على القوم فهو زعيم»، أي: تأمر عليهم ورأسهم، و«زعم بفلان وبالمال»، أي كفل به وضمنه، وتقول: «زعم اللين» أي: أخذ يطيّب، فهو لازم).

والخامس: «قَبَّ» - بلفظ الأمر، بمعنى «ظنَّ» - كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: أَجْرُنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَةً هَالِكَا

(فإن كانت امرأ من الهبة، مثل: «هب الفقراء مالاً»، لم تكن من أفعال القلوب، بل هي من «وهب» التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً. على الفصح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام، نحو: «هب للفقراء مالاً». وإن كانت امرأ من الهبة تعدت إلى مفعول واحد، مثل «هب ربك»، أي: خفّ).

٢ - أفعال التحويل

أفعال التحويل: ما تكون بمعنى «صير». وهي سبعة: «صير ورّد وترك وتخذ واتخذ وجعل ووهب».

وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

فالأول: مثل: «صيرت العدو صديقاً».

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ كَثَارًا﴾ [البقرة: ١٠٩] وقول الشاعر:

رَمَى الْجَدِثَانُ نَسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمَقْدَارِ سَمْدَنٍ لَهُ سُودٌ^(١)

فَرَدَّ سُؤْرَ هَمْنِ السُّودِ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

والثالث: كقوله عز وجل: ﴿فَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَبُوحٌ فِي بَعْضٍ﴾^(٢) [الكهف: ٩٩].

(١) الجدثان بكسر الحاء وسكون الدال ويفتح الحاء والدال: نوابث الدهر ومصائبه، و«سمدن»: ذهلن وتحيرن، و«السود» أن يقوم المرء رافعاً رأسه ناصباً صدره، وذلك من ذهل أو نازلة فرح فهو يكون للحن وللسرور، وهو هنا للحن والمصيبة.

(٢) بعضهم: مفعول «ترك» الأول، - وجلة «بموج» في موضع نصب مفعوله الثاني.

وقول الشاعر:

وَرَبَّيْتُهُ، حَسَى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ، وَاسْتَفْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
والرابع: مثل: «تَخِذْتُكَ صَدِيقًا».

والخامس: كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

والسادس: كقوله سبحانه: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبْأَةً مُنْتَوَرًا﴾ [الفردان: ٢٣].

والسابع: مثل: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاءَ الْمُخْلَصِينَ».

وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى «صير» الدالة على التحويل وإن كانت «رد» بمعنى «رجع» - كردده، أي: رجعت^(١) - و«ترك» بمعنى «خلى» - كتركت الجهل، أي: خليته وجعل» بمعنى «خلق»؛ كانت متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت «هب» بمعنى أعطى لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، مثل: «وهبتك فرساً». والفصحى أن يقال: «وهبت لك فرساً».

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل: هو «أرى وأعلم وأنبا ونباً وأخبر وخبر وحدث». ومضارعها: «يُرى ويعلم ويُنبى ويُنبىء ويُخبر ويُخبر ويحدث». تقول: «أريت سعيداً الأمر واضحاً، وأعلمته إياه صحيحاً، وأنباث خليلاً الخبر واقعاً، ونباثه إياه، أو أخبرته إياه، أو خبرته إياه، أو حدثه إياه حقاً».

والغالب في «أنبا» وما بعدها: أن تُبنى للمجهول، فيكون نائبُ الفاعلِ مفعولها الأول، مثل: «أُنْبِثْتُ سليماً مجتهداً»، قال الشاعر:

نُبِثْتُ زُرْعَةً، وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمْهَا، يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وقال الآخر: النابغة:

نُبِثْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ^(٢)

(١) جمع يكون بمعنى «عاد» فيكون لازماً. ويكون بمعنى «أعاد» فيكون متعدياً، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ﴾ [التوبة: ٨٣] «فرجعناك إلى أمك» [طه: ٤٠] «فارجع البصر» [الملك: ٣]. وقد يقال: أرجعه، وهي لغة هذلي.

(٢) أبو قابوس: كنية النعمان بن النضر، وكان ملك العرب في العراق قبل الإسلام. وقابوس ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، لأنه معرب «كاووس»، كذا قالوا، والذي نراه أنه عربي مأخوذ من القبس، وهو الشعلة من النار، والقابوس لغة، الرجل الجميل الوجه الحسن اللون: ونرى أنه منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لنسبة هذا الوزن في العربية، والزار والزئير: صوت الأسد.

الفعل اللازم

الفعلُ اللازمُ: هو ما لا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزُه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: «ذهب سعيدٌ، وسافر خالدٌ».

وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاجُ إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاجُ إلى مفعول به يقعُ عليه.

ويُسمى أيضاً: (الفعلُ القاصرُ) - لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل - و(الفعل غيرُ الواقع) - لأنه لا يقع على المفعول به - و(الفعل غيرُ المُجاوِزِ) لأنه لا يجاوزُ فاعله.

متى يكون الفعل لازماً؟

يكونُ الفعلُ لازماً:

إذا كان من أفعال السجايا والغرائز، أي الطباع، وهي ما دلت على معنى قائم بالفاعل لازم له - وذلك، مثل: «شَجِعَ، وَجِبَنَ، وَحَسَنَ، وَقُبِحَ».

أو دلَّ على هيئة، مثل: «طال، وقصرَ، وما أشبه ذلك».

أو على نظافة: كظَهَرَ الثوبُ، وتَنَظَّفَ.

أو على دنس: كوسخ الجسم، ودنسَ، وقذِرَ.

أو على عرضي غير لازم ولا هو حركة^(١): كمرِضَ، وكسِلَ، ونَشِطَ، وفرحَ، وحزنَ، وشَبِعَ، وعَطِشَ.

أو على لون: كاحمرَّ، واخضرَّ، وأدِمَ^(٢).

أو على عيب: كعَمَشَ، وعورَ.

أو على حلية^(٣): كَتَجَلَّ^(٤)، ودعجَ^(٥)، وكجَلَّ.

أو كان مطاوعاً لفعلٍ مُتَعَدٍّ إلى واحد: كمددتُ الحبلَ فامتدَّ^(٦).

(١) إن كان حركة فمنه ما يكون لازماً، كعشي ومنه ما يكون متعدياً كمد وزحزح.

(٢) آدم: كان أسمر اللون.

(٣) الحلية: ما كان زيناً من الصفات المعنوية أو الحسية فهي ضد العيب.

(٤) تجلة العين: اتسعت فالعين نجلاء. ونجل الرجل: اتسعت عيناه، فهو أنجل، وامرأة نجلاء.

(٥) دعجت العين: صارت شديدة السواد مع سعتها. وصاحبها أدعج. وهي دعجاء.

(٦) فإن كان مطاوعاً لمتعدٍ إلى اثنين كان هو متعدياً إلى واحد مثل: «علمته النحو فتعلمه، وفهمته المسألة ففهمها». والمطاوعة: قبول فاعل فعل اثر فعل الفاعل الذي قبله، مع اشتراك الفعلين في الاشتقاق من مادة

أو كان على وزن (فَعَلَ) - المضموم العين - كحَسُنَ، وشَرُفَ، وجُمِلَ، وكُرِّمَ.
أو على وزن (الفعل): كَانَكسر، وانحطم، وانطلق.
أو على وزن (افعل): كَاغْبَرُ، وَازَوَّرَ.
أو على وزن (افعال) كَادَاهُمُ، وَاَزَوَّارُ
أو على وزن (افعلِل): كَاغْبَرُ، وَاطْمَأَنَّ.
أو على وزن (افعلل): كَاخْرَجْنِمُ^(١)، وَاغْنَسَ^(٢).

متى يصير اللازم متعدياً

يصيرُ الفعلُ متعدياً بأحدِ ثلاثة أشياء:
إما ينقله إلى باب (أَفْعَلَ) مثل: «أَكْرَمْتُ المجتهد»^(٣).
وإما ينقله إلى باب (فَعَلَ) - المُضَعَّفُ العين - مثل: «عَقَّمْتُ العلماء»^(٤).
وإما بواسطة حرف الجرِّ، مثل: «أَعْرَضَ عن الرذيلة، وَتَمَكَّنَ بالفضيلة»^(٥).

سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة

إذا سقط حرفُ الجرِّ بعد المتعدي بواسطة، نصبت المجرورَ، قال تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُؤْمِنَ قَوْمٍ سَيِّئِينَ رِجَالًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه، وقال الشاعر:
تَسُورُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَسُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ
والأصل: تَمَرُّونَ بالديار. فانتصب المجرورُ بعد سُقُوطِ الجارِ.
وسُقُوطُ الجارِ بعد الفعل اللازم سماعي لا يُقَاسُ عليه، إلا في «أَنْ وَأَنَّ»، فهو جائزٌ قياساً
إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَحْتَرُ أَنْ جَاءَهُ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكَ عَنْ نَبِيٍّ مَسْكُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٣]
أي: من أن جاءكم، وقوله سبحانه: ﴿عَبَدَ اللَّهُ أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: بأنه.

واحدة. فالحيل الذي هو فاعل الامتداد في المعنى - سلط عليه المد فامتد، فالامتداد الذي قبله الحيل هو أثر المد الذي قمت به، فإن لم يكن مع قبول الأثر اشتراك الفعلين في الاشتقاق فلا يكون الفعل مطاوعاً مثل: «ضربته فتألم».

- (١) اخرجتم الإبل: اجتمعت، وكذا اخرجتم القوم.
- (٢) اغنس الرجل: تأخر ورجع إلى خلف: واقنس البعير: امتنع عن الانقياد.
- (٣) المجرد «كرم»، وهو فعل لازم.
- (٤) المجرد «عظم»، وهو فعل لازم.
- (٥) المفعول هنا غير صريح، وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً كما تقدم.

فإن لم يؤمن اللئس لم يجز حذفه قبلها، فلا يجوز أن تقول: «رغبت أن أفعل» لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت: أرغبتك في الفعل، أو رغبتك عنه فيجب ذكر الحرف ليعين المراد، إلا إذا كان الإبهام مقصوداً لتمية المعنى المراد على السامع.

٣ - المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى معلوم ومجهول:

فالفعل المعلوم: ما ذكر فاعله في الكلام نحو: «مصرَ المنصورُ بفداه»^(١).

وإذا اتصل بالماضي الثلاثي المجرد المعلوم - الذي قبل آخره ألف - ضمير رفع متحرك، فإن كان من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)^(٢) - نحو: «سامَ، يسومُ، ورام يرومُ، وقاد يقودُ» ضم أوله، نحو: «سُمْتُه الأمر»^(٣)، ورُمْتُ الخير، وقُدْتُ الجيش.

وإن كان من باب (فعل يفعلُ)^(٤) - نحو: «باع يبيعُ، وجاء يجيء، وضام يضيئُ»^(٥).

أو من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)^(٦) - نحو: «نال ينالُ، وخاف يخافُ»^(٧) - كُيِّرَ أوله، نحو: «بِعْتُهُ، وجِئْتُهُ، وضِمت الخائنُ، ونَلْتُ الخير، وخِفْتُ الله.

والفعلُ المجهول: ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرض من الأغراض: إما للإيجاز، اعتماداً على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيقه، فتَكْرِمُ لسانك عنه، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكْرِمُه أن يُذكر، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإما لإبهامه على السامع.

وينوب عن الفاعل بعد حذفه المفعول به، صريحاً، مثل: «يُكْرَمُ المجتهدُ»، أو غير صريح،

(١) أي: جعلها مصرأ، أي مدينة، والمنصور: هو ثاني الخلفاء من بني العباس.

(٢) بفتح المين في الماضي وضمها في المضارع.

(٣) سمته الأمر: كلفته إياه، وأكثر ما يستعمل السوم في العذاب والمشقة، وسام البائع السلعة يسومها: عرضها وذكر ثمنها، وسامها المشتري: طلب ابتياعها.

(٤) بفتح المين في الماضي وكسرها في المضارع.

(٥) ضامه يضيئ: قهره وظلمه، وضام فلان حق فلان: انتقصه، واسم الفاعل «ضائم»، واسم المفعول «مضيم» بفتح الميم وكسر الضاد.

(٦) بكسر المين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٧) لأن الأصل «نيل ينيل» و«خوف يخوف» بوزن «فهم يفهم»، أما «نيل وخوف» فقلبت الياء والواو فيهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها، وأما «نيل ويخوف» فنقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ لأن حرف العلة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة، والحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة منه، ثم قلبت كل من الواو والياء ألفاً مراعاة للفتحة قبلهما.

مثل: «أَحْسَنُ فَيُحَسِّنُ إِلَيْكَ»، أو الظرف، مثل: «سُكِنَتِ الدَّارُ وَسُهِرَتِ اللَّيْلَةُ»، أو المصدر، مثل: «سَبَرَ سَبْرًا طَوِيلًا».

(ولناية الظرف والمصدر عن الفاعل شروط سترها في الجزء الثاني، في «مبحث نائب الفاعل» إن شاء الله).

ولا يُبْنَى المجهول إلا من الفعل المتعدي بنفسه، مثل: «يُكْرِمُ الْمُجْتَهِدُ»، أو بغيره، مثل: «يُرْفَقُ بِالضَّعِيفِ».

وقد يُبْنَى من اللازم، إن كان نائب الفاعل مصدرًا نحو: «سُهِرَ سَهْرٌ طَوِيلٌ» أو ظرفًا، مثل: «صَبِمَ رَمْضَانٌ».

١. المعلوم للمجهول

متى حُذِفَ الفاعلُ من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المعلوم.

فإن كان ماضياً يُكْسَرُ ما قبل آخره، ويضم كل متحرك قبله، فتقولُ في: كَسَرَ، وأَكْرَمَ، وتَعَلَّمَ واستَغْفَرَ. «كُسِرَ وأَكْرِمَ وتُعَلَّمُ واستَغْفِرُ».

وإن كان مضارعاً يُضَمُّ أَوَّلُهُ، ويُفْتَحُ ما قبل آخره، فتقول في: يَكْسِرُ ويُكْرِمُ وتُعَلِّمُ وتَسْتَغْفِرُ: «يُكْسَرُ ويُكْرَمُ وتُعَلَّمُ وتُسْتَغْفَرُ».

أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبداً.

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

إذا أُريدَ بناء الماضي - الذي قبل آخره أَلِفٌ - للمجهول (إن لم يكن سُدَاسِيًّا) ثَقُلَبُ أَلِفِهِ يَاءٌ، وَيُكْسَرُ كُلُّ مُتَحَرِّكٍ قَبْلَهَا، فتقولُ في: بَاعَ وقال: «بِيعَ، وقِيلَ»، وفي ابْتَاغَ واقتَادَ واجْتَنَحَ: «ابْتِيعَ، واقتِيدَ، واجْتَنِيعَ»؛ والأصل: «بِيعَ، وقُولَ وابْتِيعَ واقتُودَ واجْتُنُوحَ»^(١).

فإن كان على ستة أحرف - استتَابَ واستمَاحَ - ثَقُلَبُ أَلِفِهِ يَاءٌ، وَتَضَمُّ هَمْزُهُ وثَالِثُهُ، وَيُكْسَرُ ما قبل الياء، فتقول: «اسْتَبِيعَ واستَمِيعَ».

وإن اتصلَ بنحو: «يَسِمُ وَيَسِمُ وَقِيدٌ»^(٢) من كل ماضٍ مجهول ثلاثي أجوف - ضَمِيرُ رفع متحرك، فإن كان يُضَمُّ أَوَّلُهُ في المعلوم نحو: «سُمِّئْتُ الأَمْرَ، ورُمْتُ الخَيْرَ، وقُدْتُ الجَيْشَ» كُسِرَ

(١) نقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح المضموم قبلها، بعد حذف حركته؛ لأن الحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة من حرف العلة، ثم قلبت الواو في الواوي ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

(٢) ومعلومها: «سام ورام وقاد».

في المجهول، كيلا يَلْتَبَسَ معلوم الفعل بمجهوله، فتقول: «سَمْتُ الأمر، وِرِمْتُ بخير، وقدْتُ للقضاء»^(١).

وإن كان يُكْسَرُ أوله في المعلوم - نحو: «بعته الفَرَسَ وضمتُه، ونَلَّته بمعروفٍ» ضَمَّ في المجهول؛ فتقول «بُعْتُ الفَرَسَ، وضُمت، ونَلَّتُ بمعروفٍ»^(٢).

وإذا أريد بناء المضارع - الذي قبل آخره حرف مد - للمجهول، يُقَلَّب حرف المد ألفاً، فتقول في: يقول، ويبيع: «يُقَالُ، وَيُبَاعُ»، وفي: يَسْتَطِيعُ، وَيَسْتَتِيبُ: يُسْتَطَاعُ، وَيُسْتَابُ.

٤ - الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل - باعتبار قوة أحرفه وضعفها - إلى قسمين: صحيح، ومعتل.

فالصحيح: ما كانت أحرفه الأصلية أحرفاً صحيحة مثل: «كتب وكاتب».

وهو ثلاثة أقسام: ساليَم، ومهموز، ومضاعف.

فالسالم: ما لم يكن أحدُ أحرفه الأصلية حرف علة. ولا همزة، ولا مضعفاً^(٣)، مثل: «كتب وذعب وعلم».

والمهموز: ما كان أحدُ أحرفه الأصلية: همزة.

وهو ثلاثة أقسام: مهموز الفاء: كأخذ، ومهموز العين: كآل، ومهموز اللام: كقرأ.

والمضاعف: ما كان أحدُ أحرفه الأصلية مُكرراً لغير زيادة.

وهو قسمان: مضاعف ثلاثي: كمد ومَرَّ، ومضاعف رباعي: كزَلَزَل ودمدَم.

فإن كان المكرر زائداً - كعَطَمَ، وشَدَّبَ، واشتَدَّ، وادهأَمَ، واعشوشبَ - فلا يكون الفعل مضاعفاً.

والفعلُ المعتلُّ: ما كان أحدُ أحرفه الأصلية حرف علة، مثل: «وَعَدَ، وقال، ورمى».

وهو أربعة أقسام: مثالي، وأجوف، وناقص، وليفت.

فالمثال: ما كانت فائزُه حرف علة: كَوَعَدَ وَوَرِثَ.

والأجوف: ما كانت عينُه حرف علة: كَقَالَ وِبَاعَ.

(١) أي: سامني الأمر غيري، ورامني بخير غيري، وقادني للقضاء غيري.

(٢) أي باعني الفرس غيري، وضامني غيري، ونالني بمعروف غيري.

(٣) أي: مكرراً؛ والتضعيف: أن يكون في الكلمة حرفان أصليان من جنس واحد، كشد وعد. وأما مثل:

«فرح واحمر واقشعر» فليست مضاعفة؛ لأن إحدى الراعين زائدة.

والناقض: ما كانت لامه حرف علة: كَرَضِي ورمي.

واللفيف: ما كان فيه حرفان من أحرف العلة أصليان، نحو: «طوى ووقى».

وهو قسمان: لفيث مقرون، ولفيث مفروق.

فاللفيथ المقرون: ما كان حرفا العلة فيه مُجْتَمِعَيْن، نحو: «طوى ونوى».

واللفيث المفروق: ما كان حرفا العلة فيه مُفْتَرِقَيْن، نحو: «وقى ووقى».

ويُعرَفُ الصحيحُ والمعتلُّ من الأفعال - في المضارع والمزید فيه - بالرجوع إلى الماضي المجرد.

٥ - المجرد والمزید فیہ

الفعل - بحسب الأصل - إما ثلاثي الأحرف، وهو: ما كانت أحرفه الأصلية ثلاثة. ولا عبرة بالزائد، مثل: حَسَنَ وأَحْسَنَ، وهَدَى واستهدى.

وإما رباعيها: وهو ما كانت أحرفه الأصلية أربعة ولا عبرة بالزائد، مثل: «دَحْرَجَ وتَدَحْرَجَ وقَشَعَرَ واقشعر».

وكلُّ منهما: إما مجرّد، وإما مزید فيه.

فالمجرّد: ما كانت أحرف ماضيه كلها أصلية (أي: لا زائد فيها)، مثل: «ذهب، ودحرج».

والمزید فيه: ما كان بعض أحرف ماضيه زائداً على الأصل، مثل: «أذهب، وتدحرج».

وحروف الزيادة عشرة يجمعها قولك: «سألثونيها».

ولا يُزَادُ من غيرها إلّا إذا كان الزائد من جنس أحرف الكلمة: كَقَطَّمْ واحمَرَّ^(١).

وأقلُّ ما يكون عليه الفعل المجرد ثلاثة أحرف. وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف. وأكثر ما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف.

والفعل المجرد قسمان:

مجرّد ثلاثي، وهو: ما كانت أحرف ماضيه ثلاثة فقط من غير زيادة عليها، مثل: «ذهب

وقرأ وكتب».

ومجرّد رباعي، وهو: ما كانت أحرف ماضيه أربعة أصلية فقط، لا زائد عليها مثل: «دحرج

ووسوس وزلزل».

(١) في «عظم» ظاءان: الثانية منهما زائدة، وفي «احمر» واءان، الثانية منهما زائدة أيضاً.

والمزیدُ فيه: قسمان أيضاً:

مَزِيدٌ فيه على الثلاثي، وهو: ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرفَ واحدٍ، مثل: «أكرم»، أو حرفانٍ، مثل: «انطلق»، أو ثلاثة أحرفٍ مثل: «استغفر».

ومَزِيدٌ فيه على الرباعي، وهو: ما زيدَ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصلية حرفَ واحدٍ نحو: «نزل»، أو حرفان، نحو: «أحرنجم»^(١).

٦ - الجامد والمتصرف

الفعلُ - من حيث أداؤه معنى لا يتعلقُ بزمانٍ، أو يتعلقُ به - قسمان: جامدٌ ومتصرفٌ.

(لأنه، إن تعلقَ بزمانٍ؛ كان ذلك داعياً إلى اختلاف صورته، لإفادة حدوثه في زمانٍ مخصوص. وإن لم يتعلقَ بزمانٍ، كان هذا موجباً لجموده على صورة واحدة).

الفعل الجامد

الفعلُ الجامد: هو ما أشبه الحرف، من حيث أداؤه معنى مُجرّداً عن الزمان والحدثِ المُعتبرين في الأفعال، فلزمَ مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يَقْبَلُ التحولَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلزمُ صورة واحدة لا يُزِيلُها، وذلك مثل: «ليسَ وعسى وهب»^(٢) ونعم وبش.

(فالفعل الجامد - كما علمت - لا يتعلق بالزمان، وليس مراداً به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير.

وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتج إلى التصرف، لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، فمعنى التّرجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بش) ومعنى المدح المفهوم من (نعم)، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيراً)، لا يختلف باختلاف الزمان.

لأن الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

فأشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه أن

(١) أحرنجمت الإبل: اجتمعت وتضامت، وكذا أحرنجم القوم، وأحرنجم الرجل: أراد أمراً ثم رجع عنه، وحرجمت الإبل: جمعتها، وحرجمت القوم: جمعتهم.

(٢) هب: فعل أمر بمعنى احسب وافرض، ولم يرد من مادته بهذا المعنى إلا الأمر، فهو فعل أمر جامد، وأما «هب» المشتق من الهبة - فماضيه «وهب»، ومضارعه «يهب»، فهو مشتق أي متصرف، وكذلك «هب» - المشتق من الهية - فإنه فعل أمر متصرف، فماضيه هاب ومضارعه يهاب.

يتأثر ظاهراً بالعوامل، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر. فالجمود في الفعل كالبناء في الاسم، كلاهما مُسبب عن الشبه بالحرف^(١).

وهو: إما أن يُلازِمَ صيغة الماضي، مثل: «عسى وليس ويُفمّ وتبارك الله» (أي: تقدّس وتنزّه)، أو صيغة المضارع، مثل: «يَهَيِّطُ» (بمعنى: يصيِّح ويَصِيحُ)^(٢)، أو صيغة الأمر، مثل: «قُبْ وهابْ وتعال»، ومثل: «هَلِّمْ» في لغة تميم.

(هلم - في لغة تميم - فعل أمر، لأنه عندهم يقبل علامته، فتلحقه الضمائر، نحو: «هلمّي وهلمّا وهلمّوا وهلمّين». أما في لغة الحجاز فهي اسم فعل أمر لأنها تكون عندهم بلفظ واحد للجميع، فلا تلحقها الضمائر، فتقول: «هلم» بلفظ واحد للواحد والواحدة والاثنتين والاثنتين والجمع المذكر والمؤنث. وبها نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿هَلِّمْ شُهدَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

ومن الأفعال الجامدة «قُلْ» - بصيغة الماضي - للنفي المَحْض، فترفعُ الفاعلَ متلَوّاً بصفة مطابقة له نحو: «قُلْ رجلٌ يفعلُ ذلك وقُلْ رجلاًين يفعلانِ ذلك»، بمعنى «ما رجلٌ يفعلُ ذلك».

(ذكر ذلك السيوطي في «معجم الهوامع»: غير أن الكثير في استعمالها للنفي إذا كانت ملحقة بـ «ما» الزائدة الكافة كما سيأتي).

قال سيبويه: (كما في القاموس وشرحه)، يقال: «قُلْ رجلٍ (بضمّ القاف) وأقُلْ رجلٍ يقول ذلك إلّا زيد»، أي: ما رجلٌ يقوله إلا هو.

(وهما حيثنذ اسمان مرفوعان بالابتداء، ولا خبر لهما، لمضارعتهما حرف النفي. والجملة بعدهما في محل جر صفة للمجرور بالإضافة لهما).

وإذا لحقته (ما) الزائدة كَفَتْ عن العمل، فلا يَلِيه حيثنذُ إلا فعلٌ. ولا فاعلٌ له، لجريانه مجرى حرف النفي، نحو: «قُلْما فعلتُ هذا، وقُلْما أفعلُهُ»، أي: ما فعلت، ولا أفعل، ومنه قول الشاعر:

قُلْما يَبْرَحُ اللَّبِيبُ، إلى ما يُورِثُ المجدَ، داعياً أو مُجيباً
أي: لا يزالُ اللَّبيبُ داعياً. وقد يليه الاسم في ضرورة الشعر، كقوله:

(١) سيأتي بحث ضاف عن شبه الاسم بالحرف الموجب بناءه في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٢) يقال: «ما زال منذ اليوم يهيط يهيطاً»، وهو مضارع لا ماضي له، كما في لسان العرب وشرح القاموس نقلاً عن ابن القطاع ويقال: ما زال في هيط وميط (يفتح أولهما) وفي هياط ومياط (بكسر أولهما)، أي ضجاج وشر وجلبة، وقيل في هياط ومياط: في دنو وتباعد: والهياط الإقبال، والمياط الإدبار، والهائط: الجاني، والهائط: الذاهب، والمهائطة والهياط: الصباح والجلية، ويقال «بينهما مهائطة ومعايطة ومعايطة ومشايطة» أي: كلام مختلف.

صَدَدَتْ، فَأَطْرَقَتِ الصُّدُودُ^(١)، وَقَلَّما وَصَالَ عَلَى طُرُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (وقد يراد بقولك: «قلما أفعل» إثبات الفعل القليل (كما في «الكليات» لأبي البقاء) غير أن الكثير استعمالها للنفي (الصرف).

ومما يدل على أنها للنفي المحض أداؤها معنى (لا) النافية في البيت السابق: «قلما يبرح اللبيب...» لأن (برح) وأخواتها لا تعمل عمل (كان) الناقصة إلا إذا تقدمها نفي أو شبهه، كما هو معروف. ومما يدل على ذلك أيضاً أنها إذا سبقت فاء السببية أو المعية نصب الفعل بعدهما، كقولك: «قَلَّ رجل يهمل فينجح»، ومما يدل على ما ذكر صحة الاستثناء بعدهما كما يستثنى من المنفي نحو: «قلما يفعل هذا إلا كريم» - كما تقول: «لا يفعله إلا كريم». وهذا اللفظ كما في «النهاية» - مستعمل في نفي أصل الفعل، كقوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١]. أي: فهم لا يؤمنون. ومنه الحديث: «إنه كان يقلّ اللغو» أي: كان لا يلغو.

ومثل: «قلّما» في عدم التصرف «طالما، وكثُرَ ما، وقَصُرَ ما، وشُدَّ ما» فإن (ما) فيهنّ زائدة للتوكيد، كافةً لهنّ عن العمل، فلا فاعل لهنّ. ولا يليهنّ إلا فعل، فَهِنَّ ك: قلّما.

(قال في لسان العرب: «فارتقت (طال وقَلَّ) بالتركيب الحادث فيهما ما كانتا عليه من طلبهما الأسماء، ألا ترى أن لو قلت: طالما زيد عندنا، أو قلّما محمد في الدار لم يجز. والتركيب يحدث في المركبين معنى لم يكن قبل فيهما» اهـ).

وقال أبو علي الفارسي: «طالما وقلّما ونحوهما أفعال لا فاعل لها مضمراً ولا مظهرأ، لأن الكلام لما كان محمولاً على النفي سَوَّغَ ذلك أن لا يحتاج إليه. (وما) دخلت عوضاً عن الفاعل» اهـ.

وقال بعض بعض العلماء: إن (ما) في مثل ذلك مصدرية فما بعدها في تأويل مصدر فاعل. فإن قلت: «طالما فعلت» كان التأويل: «طال فعلي».

ولو كان الأمر كما قال لوجب فصلها عن الفعل في الخط، لأنها لا توصل باسم ولا فعل ولا حرف إلا إذا كانت زائدة، إلا ما اصطلاحوا عليه من وصلها ببعض حروف الجر. ولم نرهم كتبوها موصولة بهذه الأفعال قط. فدل ذلك على ما ذكرناه. على أن قوله لا يخلو من رائحة الصحة، لأن ما بعدها صالح للتأويل بالمصدر).

ومن الأفعال الجامدة قولهم: «سَقَطَ في يده» بمعنى: «قَدِمَ، وَتَحَيَّرَ، وَزَلَّ، وأخطأ». وهو مُلَازِمٌ صورة الماضي المجهول، قال تعالى: ﴿وَكَا سُقِطَ فِتْ آيِدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. وقد يُقال: «سَقَطَ في يده»، بالمعلوم.

(١) يقال: أطال الشيء بالإعلال على القياس: ويقال: أطوله: بترك الإعلال والإتيان به على الأصل شذوذاً.

(وهذا من باب الكناية لا الحقيقة. ويقال لكل من ندم أو تحير أو عجز أو حزن أو تحسر على فائت من فعل أو ترك: «قد سقط في يده». وهذا الكلام لم يسمع قبل القرآن الكريم، ولا عرفته العرب. كما في شرح القاموس نقلاً عن هذا الباب).

ومنها: «هَذَا» في قولهم: «هَذَا رَجُلٌ هَذَاكَ مِنْ رَجُلٍ» أي: كفاك من رجل. وقيل معناه: أنفلك وصف محاسنه.

وقال الزمخشري في الأساس: «هَذَا رَجُلٌ هَذَاكَ مِنْ رَجُلٍ». إذا وُصِفَ بِجَلْدٍ وَشِدَّةٍ، أي: «عَلَبَكَ وَكَسَرَكَ». وهو يُفْنَى وَيُجْمَعُ وَيُذَكَّرُ وَيُنْثَى، إذا كان ما هو له كذلك، تقول: «هَذَا رَجُلٌ هَذَاكَ مِنْ رَجُلٍ». وهذه امرأة هَذَاكَ مِنْ امرأة، كما تقول: «كفأك وكَفَتْكَ» وقِسْ على ذلك أمثلة المثني والجمع.

ومن العرب من يُجْرِيه مجرى المصدر الموصوف به، فيجعله مصدرًا لَهَذَا يَهَذَا هَذَا. وإذا كان كذلك بقي بلفظ واحد للجمع. ويتبع ما قبله في إعرابه على أنه نعت له - تقول: «هَذَا رَجُلٌ هَذَاكَ مِنْ رَجُلٍ» (بالرفع)، و«مررت بامرأة هَذَاكَ مِنْ امرأة» (بالجر) و«أكرمت رجلين هَذَاكَ مِنْ رجلين» (بالنصب). كما تقول: «هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ» (بالرفع) و«مررت بامرأة حَسْبِكَ مِنْ امرأة» (بالجر)؛ و«أكرمت رجلين حَسْبِكَ مِنْ رجلين» (بالنصب).

ويُقَالُ: «لَهَذَا الرَّجُلُ»، للمدح، بمعنى: «نِعَمَ»، وذلك إذا أَنْتَى عليه بِجَلْدٍ وَشِدَّةٍ. ويقال: «لَهَذَا الرَّجُلُ»، للتعجب، بمعنى «ما أَجْلَدَهُ!» وفي الحديث: «إِنْ أَبَا لَهَبٍ قَالَ: لَهَذَا مَا سَحَرَكُم صَاحِبُكُمْ»، أراد التعجب، واللُّمُّ فيها للتأكيد.

(وفي «الفاثق» للزمخشري عند شرح هذا الحديث: إن معناه: لنعم ما سحركم، وفي «النهاية» لابن الأثير: إن معناه التعجب. قال: «لهذا» كلمة يتعجب بها يقال: لهذا الرجل! أي: ما أجلده. ثم ذكر أنها تكون أيضاً بمعنى «نعم» وفي «لسان العرب» و«تاج العروس» نحو ذلك.

وكونها هنا للتعجب أقرب إلى واقعة الحال، لأن أبا لهب (تبت يداه) إنما يتعجب من مصيرهم وجلدهم على تصديقهم النبي ﷺ في كل ما جاءهم به، حتى زعم أنه قد سحرهم، فكانه قال: ما أصبركم وما أجلدكم على سحر صاحبكم إياكم).

ومن الأفعال الجامدة «كَذَبَ»، التي تُسْتَعْمَلُ للإغراء بالشيء والحث عليه، ويرادُّ بها الأمر به ولزومه وإتيائه، لا الإخبار عنه. ومنه قولهم: «كَذَبَكَ الْأَمْرُ»، وَكَذَّبَ عَلَيْكَ. يُرِيدُونَ الإغراء به والحمل على إتيائه، أي: عليك به فالزُومَةُ وَائْتِيَهُ، وقولهم: «كَذَبَكَ الصَّيْدُ» أي: أمنتك فازمِه. وأصل المعنى: كَذَبَ فِيمَا أَرَاكَ وَخَدَعَكَ وَلَمْ يَصْدُقْكَ، فلا تُصَدِّقْهُ فِيمَا أَرَاكَ، بل عليك به والزمه وائته.

قال ابن السكيت: «تقول للرجل إذا أمرته بشيء وأغريته. كَذَبَ عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا، أي:

«عليك به، وهي كلمة نادرة» اهـ.

ثم جرى هذا الكلام مجرى الأمر بالشيء والإغراء به والحث عليه والحث على لزومه وإتيانه، من غير التفاتٍ إلى أصل المعنى، لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا يلاحظ فيها أصلُ معناها وما قيلت بسببه، وإنما يلاحظ فيها المعنى المجازي الذي نُقِلَت إليه وأُشْرِبَتْ.

(وهذا الكلام)، إما من قولهم: «كذبتَه عينه»، أي: أرتَه ما لا حقيقة له، كما قال الأخطل:

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ؟ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خِيالاً^(١)
وأما من قولهم: «كذب نفسه، وكذبت نفسه». إذا غرَّها أو غرته، وحدثها أو حدثته بالأمانى البعيدة والأمور التي يبلغها وسعه ومقدرته.

ومنه: قيل للنفس «الكذب»، وجمعها «كُذْبٌ» - بضمين - قال الشاعر: «حتى إذا صدقتَه كُذْبُهُ»، أي: نفوسه، جعل له نفوساً لتفرق رأيه وتشتت انتشاره. وقالوا ضد ذلك: «صدقته نفسه» أي: ثبته وأضمت عزمته كما قال الشاعر:

فَاقْبَلْ يَجْرِي عَلَى قَدْرِهِ^(٢) فَلَمَّا دَنَا صَدَقْتُهُ الْكَذُوبُ
أي: فلما دنا من الأمر الذي وطد عزمته عليه ثبته نفسه وكسرت من همته. وقال لبيد:
وَأَكْذِبِ النَّفْسَ، إِذَا حَدَّثَتْهَا إِنَّ صَدَقَ النَّفْسِ يُزْرِي بِالْأَمَلِ
(والمعنى نَقَطْهَا وَقَوَّهَا وَمَتَّنْهَا، وَلَا تَثْبِطْهَا، فَإِنَّكَ، إِنْ صَدَقْتَهَا، (أي: ثبَطْتَهَا وَفَرَّقْتَهَا) كَانَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى عَجْزِهَا وَكَلَالِهَا وَفَتُورِهَا، خَشْيَةُ التَّعَبِ فِي سَبِيلِ مَا أَنْتَ تَرِيدُهُ).
ومن ذلك حديث: «فَمَنْ احْتَجَمَ، فَيَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْأَحَدِ كَذَبَاكَ»، أي: عليك بهذين اليومين، فاحتجم فيهما.

ومنه قولُ أعرابيٍّ، وقد نظرَ إلى جملِ يَضُو^(٣): كَذَبَ عَلَيْكَ الْبُزْرُ وَالنُّوَى^(٤)، وفي رواية: «الْقَتُّ وَالنُّوَى»^(٥)، أي: عليك بهما والزَّهْمَا فَإِنَّهُمَا يُسْتَنَانُكَ.

(١) واسط: بلد بالمراق بناه الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة ٨٣هـ)، وجعله دار الإمامة، وهو الآن أطلال، وهو مذكور منصرف، وقد يُلَوَّثُ فيمتنع من الصرف، و(الغلس): ظلمة آخر الليل، و(الرباب): اسم امرأة.

(٢) أي على ما يستطيعه من قوة وعزيمة وهمة ونشاط.

(٣) النضر: المهزول.

(٤) البزْر: بكسر الباء، وفتحها ضعيف: كل حب يبذر للنبات، وجمعه بزور: فإن كَتَبْتَهُ بِالذَّالِ فَتَحْتَ الْبَاءَ، و(النوى): بزر الثمر ونحوه، الواحدة نواة.

(٥) القَت: بفتح القاف: اليابس من نبات يقال له (الفصصة) بكسر الفاءين وسكون الصاد الأولى: وهو نبات تعلفه الدراب، حبه كالكرسة، ولا يسمى فصصة وهو رطب، فإذا يَسَّ فهو القَت.

. وفي حديث عُمرَ: «شكا إليه عمرو بن معد يكرب، أو غيره، التَّقَرُّسَ»^(١)، فقال: «كذب عليك الظهائر»^(٢)، أي: عليك بالمشي فيها. وفي رواية: «كذب عليك الظواهر»^(٣).

وفي حديث له آخر: «إِنَّ عَمْرُو بْنَ مَعْدِ يَكْرِبَ شكا إليه المَعَصَ»^(٤)، فقال: «كذب عليك العسل»، يُريدُ العسلانَ، (وهو مشي الذئب) أي: عليك بِسُرْعَةِ المشي. وفي حديث له غيره أنه قال: «كذبَ عليكم الحجُّ، كذب عليكم المُفْرَةُ، كذب عليكم الجهادُ، ثلاثة أسفارٍ كُذِّبَ عليكم» أي: الزُّمُوا ذلك وعليكم به.

(وهذا كلام يراد به الإغراء بالشيء والحث عليه ولزومه، كما قدمناه، وهو خبر في معنى الأمر، كما في قولك: «رحمه الله» أي: اللّهُم ارحمه، ونحو: «أمكنتك الفرصة، وأمكنتك الصيد»، يريد الإغراء بهما والأمر بإتيانهما. والمعنى: عليكم بالحج والعمرة والجهاد، فأتوهم، فإنهن واجبات عليكم.

قال الزمخشري في «الفاظ»: «إنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم. ولذلك لم تنصرف، ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب ليس إلا. وهي في معنى الأمر، كقولهم في الدعاء: رحمك الله، والمراد بالكذب: الترغيب والبعث، من قول العرب: كذبت نفسه: إذا مثته الأمانى، وخيلت من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك ما يرغب الرجل في الأمور، ويبعثه على التعرض لها. ومن ثمة قالوا للنفس: «كذوب» اهـ.

وقال: (الأعلم): العرب تقول: «كَذَّبَكَ التمرُ واللبنُ»، أي: عليك بهما. وأصل الكذب: الإمكان. وقولك للرجل: «كذبت» أي: أمكنت من نفسك وضعفت فلهاذا اتسع فأغري به، لأنه متى أغري بشيء فقد جعل المغري به ممكناً مستطاعاً إن رامه المغري» اهـ. وقال الجوهري: «كذب» معناه هنا: وجب.

وقد ذكرنا لك من قبل ما فيه الكفاية في الكشف عن حقيقة هذا الكلام. فاعتصم به فإنه قول هو القول. فلا غاية وراءه والله أعلم.

ومن الأفعال الجامدة فعلاً التَّعَجُّبِ، وأفعالُ المَدْحِ، واللَّذَمِّ، وسيأتي الكلام عليها.

(١) التقرس: داء يأخذ في الرُّجُل، وقيل: هو ورم يحدث في مفاصل القدم وأصابعها.

(٢) الظهائر: جمع ظهيرة. وهي شدة الحر.

(٣) الظواهر: ما أشرف من الأرض وارتفع، وكذلك: أعالي الأودية، كما أن البطاح بطنها.

(٤) المَعَصَ: بفتحين وبالعين المهملة: التواء في عصب الرجل، ويروى «المنص» بالعين المعجمة ساكنة، ويجوز تحريكها، وهو وجع في البطن، يقال: مخص - بالمجهول - فهو ممفوص. وحينذاك يكون المراد بالعسل المادة الحلوة المعروفة، ويكون المعنى: عليك بشربه فإنه دواء لذلك.

الفعل المتصرف

الفعلُ المتصرفُ: هو ما لم يُشبهِ الحرف في الجُمود، أي: في لزومه طريقةً واحدةً في التعبير لأنه يَدُلُّ على حدث مقترن بزمان. فهو يَقْتَلِ التحوُّل من صورة إلى صورة لأداء المعاني في أزمتها المختلفة. وهو قسمان:

تأَمُّ التصرف: وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثة باطراد، مثل:

«كَتَبَ وَيَكْتُبُ وَاكْتُبْ». وهو كُلُّ الأفعال، إلا قليلاً منها.

وناقضُ التصرف: وهو ما يأتي منه فعلان فقط. إما الماضي والمضارع، مثل: «كَادَ يَكْأُ، وَأَوْشَكَ يَوْشُكُ، وما زال وما يزال، وما انفك وما ينفك، وما برح وما يبرح». وكلُّها من الأفعال الناقصة. وإما المضارع والأمر، نحو: «يَذْعُ وَدَعُ وَيَذَرُ وَذَرُ».

(وقد سمع سماعاً نادراً الماضي من «يَذْعُ وَيَذَرُ»، فقالوا: (ودع وودر)، بوزن (وضع)، إلا أن ذلك شاذ في الاستعمال، لأن العرب كلهم، إلا قليلاً منهم، قد أميت هذا الماضي من لغاتهم. وليس المعنى أنهم لم يتكلموا به البتة، بل قد تكلموا به دهرأ طويلاً، ثم أمانوه بإعمالهم استعماله، فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مماناً، إلا ما سمع منه سماعاً نادراً. ومن هذا النادر حديث (دعوا الحبشة وما ودعوكم). وقرئ: شذوذاً: «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَىٰ» ❶، بتخفيف الدال. وسمع المصدر، من (يدع) كحديث: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْهِمِ الْجُمُعَاتِ»، أي: عن تركهم إياها. وسمع منها اسم الفاعل واسم المفعول في أبيات الشعر: وكل ذلك نادر في الاستعمال.

وذكر السيوطي في «معجم الهوامع». أن (ذر ودع) يعدان في الجوامد، إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر. وهذا غفلة منه (رحمه الله) فإن (يدع) مضارع (دع) مستعمل كثيراً. وأما المضارع من (ذر) فقد جاء مستفيضاً في أفصح الكلام وأشرفه، وقد أحصيت ما ورد منه في القرآن الكريم، فكان عشرين ونيفاً.

٧ - فعلا التعجب

التعجبُ: هو استعظامُ فعلٍ فاعلي ظاهر المزية.

ويكونُ بالفاظٍ كثيرة، كقوله تعالى: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتْرَابًا فَاتَّبِعْنِي» [البقرة: ٢٨]، وكحديث: «سُبْحَانَ اللَّهِ! المؤمن لا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا»، ونحو: «لِلَّهِ ذَرُّهُ فَارِسًا! والله أنت!» ونحو: «يا لك من رجل! وَحَبُّكَ بِخَالِدٍ رجلاً! ونحو ذلك».

وكلُّ ذلك إنما يُفْهَمُ من قرينة الكلام، لا بأصل الوضع. والذي يفهم التعجب بصيغته الموضوعية للتعجب، إنما هو «فعلا التعجب».

وَمَمَّا صِفَتَانِ لِلتَّعْجِبِ مِنَ الشَّيْءِ وَيَكُونَانِ عَلَى وَزْنِ: «مَا أَفْعَلُ» و«أَفْعِلْ بِهِ» نَحْو: «مَا أَحْسَنَ الْعِلْمِ! وَأَبْقَ بِالْجَهْلِ!».

وَتُسَمَّى الصِّفَةُ الْأُولَى (فعل التعجب الأول)، والصِّفَةُ الثَّانِيَةُ (فعل التعجب الثاني). وهما فعْلَانِ ماضِيَانِ. وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمرٍ. ومَدْلُولُ كِلَا الْفَعْلَيْنِ وَاحِدٌ، وهو إنشاءُ التَّعْجِبِ.

شروط صوغهما:

فعل التعجب، كاسم التفضيل، لا يُصَاغَانِ إِلَّا مِنْ فَعْلٍ ثَلَاثِي الْأَحْرَفِ، مُثَبِّتٍ، مُتَصَرِّفٍ، مَعْلُومٍ، تَامٌّ، قَابِلٍ لِلتَّضْيِيلِ، لَا تَأْتِي الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلْ».

فَلَا يُبْنِيَانِ مِمَّا لَا فَعْلَ لَهُ. كَالصَّخْرِ وَالْحِمَارِ وَنَحْوَهُمَا. وَشِدُّ قَوْلِهِمْ. «مَا أَرْجَلُهُ!» فَقَدْ بَنَوْهُ مِنَ الرَّجُولَةِ^(١) وَلَا فَعْلَ لَهَا، وَلَا مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ. وَشِدُّ قَوْلِهِمْ: مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ! وَمَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ! بَنَوْهُمَا مِنْ «أَعْطَى وَأَوَّلَى» وَهُمَا رِبَاعِيَا الْأَحْرَفِ. وَقَوْلِهِمْ: «مَا أَتَقَاهُ!» وَمَا أَمْلَأَ الْقُرْبَةَ! وَمَا أَخْصَرَهُ! بَنَوْهُمَا مِنْ (اتَّقَى وَامْتَلَأَ وَاخْتَصَرَ)، وَهِيَ خَمَاسِيَّةُ الْأَحْرَفِ، وَفِي اخْتِصَارِ (بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ) شَذُوذٌ وَهُوَ أَنَّهُ فَعْلٌ مَجْهُولٌ. وَكَذَلِكَ لَا يُبْنِيَانِ مِنْ فَعْلٍ مَنفِي خَشْيَةِ التَّبَاسِ النَّفْيِ بِالْإِبْتِاتِ. وَلَا مِنْ فَعْلٍ مَجْهُولٍ، خَشْيَةِ التَّبَاسِ الْفَاعِلِيَّةِ بِالْمَفْعُولِيَّةِ، لِأَنَّكَ إِنْ بَنَيْتَهُ مِنْ (نُصِرَ) الْمَجْهُولِ، فَقُلْتَ: (مَا أَنْصَرَهُ!) التَّبَسُّ الْأَمْرُ عَلَى السَّامِعِ، فَلَا يَدْرِي أَتَتَّعْجِبُ مِنْ نَصْرِهِ أَمْ مِنْ مَنصُورِيَّتِهِ. فَإِنْ أَمِنَ اللَّبَسُ بِأَنَّ كَانَ الْفَعْلُ مِمَّا لَا يَرُدُّ إِلَّا مَجْهُولًا، نَحْوُ: (زُهِيْ عَلَيْنَا، وَغُنَيْتِ بِالْأَمْرِ) جَازَ التَّعْجِبُ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، فَتَقُولُ: (مَا أَزْهَاهُ عَلَيْنَا، وَمَا أَعْنَاهُ بِالْأَمْرِ!) وَلَا يُبْنِيَانِ مِنْ فَعْلٍ نَاقِصٍ. كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَكَادَ وَأَخَوَاتِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدًا!» وَمَا أَمْسَى أَدْفَاها! فَفَعْلُ التَّعْجِبِ إِنَّمَا هُوَ أَبْرَدُ وَأَدْفَا، وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى زَائِدَتَانِ، كَمَا تَزَادُ (كَانَ) بَيْنَ (مَا) وَفَعْلِ التَّعْجِبِ، كَمَا سَيَأْتِي.

غَيْرَ أَنَّ زِيَادَتَهُمَا نَادِرَةٌ، وَزِيَادَتُهَا كَثِيرَةٌ، وَلَا يُبْنِيَانِ مِمَّا لَا يَقْبَلُ الْمَفَاضَلَةَ. كَمَا تِ وَفَنِي، إِلَّا أَنْ يَرَادَ بَمَاتٍ مَعْنَى الْبَلَادَةِ، فَيَجُوزُ نَحْوُ: «مَا أَمُوتَ قَلْبُهُ!» وَلَا مِمَّا تَأْتِي الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْ) كَأَحْمَرٍ وَأَعْرَجٍ وَأَكْحَلٍ وَأَشْيَبٍ، وَشِدُّ قَوْلِهِمْ: (مَا أَهْوَجَهُ، وَمَا أَحْمَقَهُ وَمَا أَرْعَنَهُ! لِأَنَّ الصِّفَةَ مِنْهَا هِيَ أَهْوَجُ وَأَحْمَقُ وَأَرْعَنُ).

وَإِذَا أَرَدْتَ صَوِّغَ فَعْلِي التَّعْجِبِ مِمَّا لَمْ يَسْتَوْفِ الشَّرْطَ، أَتَيْتَ بِمَصْدَرِهِ مَنْصُوبًا بَعْدَ «أَشَدُّ» أَوْ «أَكْثَرُ» وَنَحْوَهُمَا، وَمَجْرُورًا بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ بَعْدَ «أَشَدُّ» أَوْ «أَكْثَرُ» وَنَحْوَهُمَا، تَقُولُ: «مَا أَشَدُّ

(١) الرَّجُولَةُ (بِضْمِ الرَّاءِ وَفَتْحُهَا) وَالرَّجُولَةُ (بِضْمِهَا)، اسْمٌ مَعْنَى مِنَ الرَّجُلِ، وَيَرَادُ بِهَا الصِّفَةُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَصِفًا بِهَا.

إيمانه، أو ابتهاجه، أو سواد عينيه»، وتقول: «أبلغ بعوره، أو كحلّه! أو اجتهداه!».

صيغة (ما أفعله!)

يُلي صيغة «ما أفعل» في التعجب المُتَعَجَّب منه منصوباً على المفعولية لـ «أفعل».

والهمزة في «ما أفعل» للتعدية. فمعنى قولك: «ما أجمالُ الفضيلة». شيء جعلها جميلة، كما تقول: «أمرُ أفعده وأقامه!»، تريدُ أَنْ تُعوّده وقيامه لم يكونا إلّا لأمر. ثُمَّ حُمِلَ الكلامُ على معنى التعجب، فجرى مجرى المثل، فلزِمَ طريقاً واحدةً في التعبير. و(ما) اسمُ نكرةٍ تامةٍ بمعنى «شيء»، وقيل: هي (ما) الاستفهاميةُ خرجت عن معناها إلى معنى التعجب.

(وعلى كل فهي في موضع رفع على الابتداء. وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة، لتضمنها معنى التعجب. والفعل بعدها فعل ماضٍ للتعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إليها. والمنصوب مفعوله. والجملة في محل رفع المبتدأ الذي هو (ما).

و(ما) النكرة التامة، هي التي تكون مكثفة بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو: «أكرم رجلاً ما». ومنه المثل: «لأمر ما جدع قصير أنفه». ومنها (ما) قبل فعل التعجب.

فإن احتاجت (ما) إلى جملة توصل بها فهي، معرفة موصولة. نحو: «أفعل ما تراه خيراً»: وإن احتاجت إلى ما توصف به من مفرد أو جملة، فهي نكرة موصوفة، نحو: «اعمل ما نافعاً للامة» أي: شيئاً نافعاً لها، ونحو: «اعمل ما من الأمور ينفع»، أي: شيئاً من الأمور نافعاً، فجملة (ينفع) في موضع نصب نعت لـ «ما».

وسياتي القول على الموصولية والموصوفية مبسوطاً في الكلام على الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام).

وتُرَادُ (كان) كثيراً بين (ما) وفعل التعجب، نحو: «ما (كان) أعدلُ عُمرًا!» ومنه قولُ الشاعر:

ما (كان) أشعدَ مَنْ أجابك آخِذاً بِهُدَاكَ، مُجَنِّباً هَوَى وَعِنادا

وقول الآخر:

حَبَبْتُ تَجِيَّتَهَا، فَقُلْتُ لصاحبي: ما كانَ أَكْثَرها لَنَا وَأَقْلها!

ف (كان): تامة رافعة ما بعدها على الفاعلية و(ما): مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لفعل التعجب، والمصدر المؤول هو المتعجب منه، فإن أردت الاستقبال قلت: «ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد».

صيغة (أفعل بها!)

كما يلي المُتَعَجَّب منه صيغة «ما أفعل»، منصوباً على المفعولية، يلي صيغة «أفعل»

الْمُتَعَجِّبُ منه، مجروراً بباء زائدة لفظاً، مرفوعاً على الفاعلية محلاً.

ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع، تقول: «يا رجلُ أكرمُ بسعاداً ويا رجلاً ويا امرأتان أكرمُ بها! ويا رجالاً أكرمُ بها! ويا نساء أكرمُ بها!».

فقولك: «أقبح بالجهل» أصله: «أقبح الجهل» أي: صار ذا قبح. فالهمزة للتصوير، كما قالوا: «اغدُ البعير»، أي صار ذا غُدَّة^(١). ثم أخرج عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر، لإفادة التعجب، كما أخرج الأمر بمعنى الدعاء عن لفظه إلى لفظ الخبر في قولهم: «رحمه الله، ويرحمك الله».

والباء هنا زائدة في الفاعل، كما في: «كفى بالله شهيداً». وذلك أنه لما غيِّرت صورة الماضي إلى الأمر، لإرادة التعجب، قُبِحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً، فزيدت الباءُ في «أكرم» زيادةً مُلتزِمةً، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً، كما في قوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» [البقرة: ١٩٥] وزيادتها هنا بخلافها في فاعل «كفى» فهي غيرُ مُلتزِمةٍ فيه، فيجوز حذفها، كما قال الشاعر:

عَمِيرَةٌ وَدَّعْ، إِنْ تَجَهَّزْتَ عَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وأما إهراب: «أقبح بالجهل»، فأقبح: فعل ماضٍ، جاء على صيغة الأمر، لإنشاء التعجب. وهو مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر، والباء: حرف جر زائد، والجاهل: فاعل (أقبح) وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً لأنه فاعل.

وقال الزمخشري في (المفضل) في قولهم: «أكرم يزيد»: «إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً»، أي: بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة - مثلها في قوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص أو هو أمر بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدي. هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلاً أكرم يزيد ويا رجالاً أكرم يزيد) أ.هـ.

فعلى هذا فمجرور الباء في موضع المفعول به لأنه في موضع الفاعل ويكون فاعل (أكرم) مستتراً تقديره أنت مثله في كل أمر للواحد وما هذا ببعيد، وهو قول جماعة من العلماء غير الزمخشري كالغراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف.

(ونمرة الخلاف بين جعله أمراً صورة ماضياً حقيقة وجعله أمراً صورة حقيقة أنه لو اضطرر شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتوجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفراء ومن تابعه لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل).

(١) الغدة: قطعة لحم صلبة تحدث عن داء بين الجلد واللحم.

ولا يجوزُ حذفُ الباءِ الداخلة على المُتَعَجِّبِ منه في نحو قولك: «أجمل بالفضيلة!»، وإن كانت زائدة، لأنَّ زيادتها مُلتزِمةٌ، كما قلنا، إلا أن تكون قبل «أنَّ وأنْ» فيجوزُ حذفُها، لأطراد حذف حرف الجرِّ قبلهما، كقول الشاعر:

وقال نَبِيُّ المُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا وأحِبِّ إلينا أن يكون المُقَدَّمَا
أي: أحِبِّ إلينا بأن يكون المُقَدَّم.

أحكام فعلي التعجب

١ - لا يكون المُتَعَجِّبُ منه (منصوباً كان، أو مجروراً بالباء الزائدة) إلا معرفةً أو نكرةً مُختصةً، لتحصل الفائدة المطلوبة، وهي التعجب من حال شخص مخصوص فلا يُقال: «ما أحسن رجلاً!»، «ولا أحسن بقاتم»، لعدم الفائدة. فإن قلت: «ما أحسن رجلاً يفعل الخير!» و«أحسن بقاتم بالواجب!» جاز، لحصول الفائدة.

٢ - يجوز حذف المُتَعَجِّبِ منه - وهو المنصوب بعد «ما أفعل». والمجورُ بالباء بعد «أفعل» - إن كان الكلام واضحاً بدونه، فالأول كقوله:

جزى الله عني، والجزاء بفضلله، ربيعةً خيراً، ما أعفَّ وأكرما^(١)
أي: «ما أعفَّهم! وما أكرمهم!» والثاني: كقوله تعالى: ﴿أَتَمِّعْ يَهُودَ وَأَنْصِرْ﴾ [مريم: ٢٨] أي: أبصر بهم! وقول الشاعر:

اعزِّزْ بنا وأكفِّ إن دُعينا يوماً إلى نُضرةٍ مَنْ يَلِينا
أي: أكفِّ بنا! والمعنى: ما أعزَّنا! وما أكفانا لهذا الأمر^(٢)

وُشْتَرِطَ في حذفه بعد «أفعل» أن يكون معطوفاً على أفعل آخر مذكور معه ومثل ذلك المحذوف، كما رأيت في الآية الكريمة والبيت. ولا يجوز حذفه إن لم يكن كذلك. وشذ قول الشاعر:

فَذَلِك، إن يَلَقَّ الْمَرْيَّةَ يَلْقَها حَمِيداً، وإن يَسْتَفِنِ يوماً فأَجْدِرِ^(٣)

(١) البيت ينسب لأبي طالب، عليه السلام، وربيعة: مفعول جزى الأول، وخيراً مفعول الثاني، وجملة (الجزاء بفضلله) من المبتدأ والخبر معترضة بين الفعل ومفعوله.

(٢) فهو من الكفاية، أي: إن فينا الكفاية للقيام بذلك.

(٣) البيت لعروة بن الورد المشهور بعروة الصعاليك، وهو شاعر مضري من شعراء الجاهلية، وفارس مشهور من فرسانها، وصلوك من صعاليكها المعدودين المتقدمين الأجواد، ولقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم ورزقه إياهم مما يغنمه، يصف بهذا البيت صلوكاً، ومعنى البيت: إن هذا الصلوك إن أقدم

أي: فأجيز به أن يستغني!

٣ - إذا بُني «فعلا التعجب» من مُعتلِّ العَيْن، وجب تصحيح عينهما، فلا يجوز إعلالها، نحو: ما أطولُه! وأطول به!.

وكذلك يجبُ فكُّ الإدغام في أفعل، نحو: «أعزَّز علينا بأن تفرقنا!» و«أشيدُ بسواد عينه!».

٤ - لا يُصَرَّفُ في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، إلا الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف، أو المجرور بحرف الجر (بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب)^(١)، أو النداء، فالفصل بها جائز. فالفصل بالظرف نحو أن تقول: «ما أجملُ ليلةُ التَّم البدْر!» ونحو قول الشاعر: أقيمُ بِنَدَارِ الحَرَمِ، ما دَامَ حَزْمُهَا وأحمر إذا حالَتْ، بأن أتحوَّلَا^(٢) والفصل بالجاء والمجرور نحو: «أحسن بالرجل أن يصدق! وما أقيح أن يكذب!» ومنه: «أوجب إلينا أن يكون المُقدِّما»، وقول الآخر:

خَلِيلِيَّ، ما آخَرَى بِذِي اللَّبِّ أن يُرى صَبوراً! ولكن لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ
وقول غُفَرَو بن مَعَد يَكْرِبُ ثَرًّا: لِلَّهِ ذُرُّ بَنِي سُلَيْمٍ! ما أحسن في الهيجا لِقَاءَهَا! وأكرم في اللزبات^(٣) عطاءها! وأثبت في المكرمات بقاءها!.

والفصل بالنداء كقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): «أعزَّز عليَّ، أبا اليَقْظَانِ، أن أراك صريعاً مُجْدَلًا»^(٤)!

٥ - إن تعلَّقَ بفعلَي التعجب مجرورٌ هو فاعلٌ في المعنى، جُرَ بِهِ «إلى»، نحو: «ما أحبُّ زُهيراً إلى أبيه»^(٥)! ونحو: «ما أبغضُ الخائنُ إليَّ»^(٦). ولا يكونُ هذا إلا إذا دَلَّ فعلُ التعجب على

على ما يروم فلفي الموت لقيه محموداً، وإن نجح فاستغنى كان خليقاً به ذلك، وجديراً بأن ينال ما يروم، والصعلوك الفقير، وصعاليك الغرب: ذريتهم أي: لصوصهم والشاذ منهم.

(١) فإن كان الظرف أو المجرور بحرف الجر غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما فلا يقال: «ما أحسن بمعروف امرأة» ولا «ما أحسن عندك ثباتاً».

(٢) الظرف في هذا البيت هو (إذا)، وهو هنا ظرف محض لم يتضمن معنى الشرط، وهو متعلق بآخِر.

(٣) اللزبات: الشدائد.

(٤) يريد عمار بن ياسر (رضي الله عنه)، لما رآه مقتولاً. ومعنى (مجدلاً): مطروحاً على الجدالة (بفتح الجيم) وهي الأرض، وهذا الكلام من أمير الفصحاء يرد على منع الفصل بالنداء.

(٥) فالأب: هو الفاعل المحب، وزهيراً: هو المفعول المحبوب، فإن أردت العكس جررتَه باللام فقلت: «ما أحب زهيراً لأبيه» فيكون زهيراً هو المحب والأب هو المحبوب.

(٦) فالمتكلم هو الفاعل الميغض، والخائن هو المفعول الميغض، فإن أردت العكس جررتَه باللام فقلت: «ما أبغض الخائن لي» فيكون الخائن هو الفاعل والمتكلم هو المفعول.

حُبُّ أو بُغْضٌ^(١)، كما رأيت.

فإن كان في المعنى مفعولاً، وكان فعلُ التعجب في الأصل مُتَعَدِّياً بنفسه، غير دالٍّ على عِلْمٍ أو جهلٍ، جُرَّ باللام نحو: «ما أحبُّ زُهَيْراً لأبيه! وما أبغضني للخائن! وما أكسبني للخير!».

فإن دلَّ على علم أو جهلٍ جَرَزَتْ المفعول بالباء: نحو: «ما أعرفني بالحقِّ! وما أجهلُهُ بالصدق! وما أبصرك بمواقع الصواب! وما أعلمُهُ بطرُقِ السِّداد!».

وإن كان فعلُ التعجب في الأصل مُتَعَدِّياً بحرف جرٍّ، جَرَزَتْ مفعولُهُ بما كان يتعدَّى به من حرفٍ، نحو: «ما أغضبني على الخائن! وما أرضاني عن الأمين! وما أمسكني بالصدق، وما أكثر إذعاني للحقِّ».

٦ - وقد وَرَدَ تصغيرُ «ما أفعلُ» شذوذاً، وهو فعلٌ لا يُصَغَّرُ، لأنَّ التصغير من خصائص الأسماء. غير أنه لما أشبه اسم التفضيل وزناً وأصلاً ودلالةً على المبالغة، سهلَ عليهم ذلك، كقوله:

يا ما أَمِيلُحَ غَزَلاناً، شَدَنَّا، لنا مِنْ هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِّ والسُّمِرِ^(٢)
قالوا: «ولم يُسَمَّ إلا في ما أَمْلَحَ، وما أحسن». غير أنه يجوز القياسُ على هذا الشذوذ، إذا أريدَ به مع التعجب التَّحَبُّبُ كما رأيتُ في البيت، وعليه يجوز أن تقول: ما أحيلاً! وما أذنباً إلى قلبي! وما أظيرُ حديثه! وما أظيرُ مجله!».

٨ - أفعال المدح والذم

أفعال المدح هي: «نعم وحبٌ وحَبَّذا».

وأفعال الذمُّ هي: «بس وساء ولا حَبَّذا».

وهي أفعالٌ لإنشاء المدح أو الذمَّ جَمَلُها إنشائيةٌ غير طلبية، لا خبرية. ولا بُدُّ لها من مخصوصٍ بالمدح أو الذم.

(١) أي: إن كان معناه يقرب من معنى الحب: كالود والمقت، أو من معنى البغض: كالمقت والقلَى والكراهة والشَّان.

(٢) شَدَنَ: النون الثانية ضمير جمع المؤنث، يقال: شَدَنَ الظبي: إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه: (ولنا): جار ومجرور في موضع نصب نعت لمزلاتنا، وأصل التركيب: يا أَمْلِحَ غَزَلاناً لنا شَدَنَ. وقوله: «من هَوْلِيائِكُنَّ»: متعلق بأمْلَحَ: وهو مصغر (هؤلاء)، و(الضال): شجر السدر البري، و(السمر) بفتح السين وضم الميم: شجر الطلح، وهو من أشجار البادية، والطلع المذكور في قوله تعالى: ﴿وطلع منضود﴾ [الواقعة: ٢٩] هو الموز.

(فإذا قلت: «نعم الرجل خالد، وبش الرجل فلان». فالمخصوص بالمدح هو (خالد)، والمخصوص بالذم هو (زيد).

وهي غير محتاجة إلى التصرف، للزومها أسلوباً واحداً في التعبير، لأنها لا تدل على الحدث المتطلب للزمان، حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة. فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان).

حبذا وحب ولا حبذا

حبذا وحب: فعلان لإنشاء المدح.

فأما «حبذا» فهي مُركبةٌ من «حَبَّ» و«ذَا» الإشارية، نحو: «حبذا رجلاً خالدٌ».

(فحب: فعل ماضٍ، و«ذَا» اسم إشارة فاعله، ورجلاً: تمييز لهذا، رافع إبهامه. وخالد: مبتدأ مرفوع مؤخر، خبره جملة «حبذا» مقدمة عليه).

ولا يتقدم عليه المخصوص بالمدح، ولا التمييز فلا يُقال: «خالدٌ حبذا رجلاً» ولا «رجلاً حبذا خالدًا».

أما تقديم التمييز على المخصوص بالمدح فجائز، كما رأيت، بل هو الأولى، ومنه قول الشاعر:

ألا حبذا قوماً سُلَيْمٌ، فإنهم وقوا، وتواصوا بالإعانة والصبر
ويجوز أن يكون بعده، كقول الآخر:

حبذا الصَّبرُ شِيمَةً لامرئٍ را م مُباراةٌ مُولَعٍ بالمَغْنَانِي^(١)
(و«ذَا» في «حبذا» تلتزم الأفراد والتذكير في جميع أحوالها. وإن كان المخصوص بخلاف ذلك. قال الشاعر:

يا حبذا جَبَلُ الرِّيَّانِ من جَبَلٍ وحبذا سَاكِنُ الرِّيَّانِ، مَنْ كَانَا
وحبذا نَفْحَاتُ من يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ، أحيانا
فذا: مفرد مذكر، والمخصوص - وهو «النَّفْحَاتُ» - جمع مؤنث، وقال الآخر:

حبذا أنْتُمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ تَغْذُلَانِي فِي دَمْعِي المِهْرَاقِ^(٢)
فالمخصوص هنا مثني، و«ذَا» مفرد. وقال غيره: ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هندٌ، فذا: مذكر. وهند: مؤنث.

(١) المغناني: جمع مغنى، وهو المنزل الذي أقام به أهله ثم ارتحلوا، من غنى بالمكان إذا أقام فيه.

(٢) المهرق: المسفوح المصبوب: من هراق الماء إذا أراقه وصبه.

وقد تدخل «لا» على «حبذا» فتكون مثل: «بش» في إفادة الذم، كقول الشاعر:

ألا حبذا عافري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
وقول الآخر:

ألا حبذا أهل الملا، غير أنه إذا ذكرت هند، فلا حبذا هي^(١)

ولا يجوز أن تدخل على مخصوص «حبذا» نواسخ المبتدأ والخبر، وهي: «كان وأخواتها، وظنن وأخواتها، وإن وأخواتها»، فلا يقال: «حبذا رجلاً كان خالد» ولا «حبذا رجلاً ظننت سعيداً».

ويجوز حذف مخصوصها إن علم: كان تُسأل عن خالد مثلاً، فنقول: «حبذا رجلاً» أي: حبذا رجل هو، أي: خالد. ومنه قول الشاعر:

ألا حبذا، لولا الحياء. ورثما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب^(٢)

وأما «حب» ففاعله هو المخصوص بالمدح، نحو: «حب زهير رجلاً». وقد يُجر بياء زائدة، نحو: حب به عاملاً، ومنه قول الشاعر:

فقلن: اقتلوهما عنكم بزاجها وحب بها مقولة حين تُقتل^(٣)

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لكثرة أم شملة بن برد المنفري، قالت ذلك مية صاحبة ذي الرمة، وبعده:

على وجه مي محة من ملاحه وتحت الشياح الخزي لو كان باديا
ألم تر أن الماء يخلط طعمه وإن كان لون الماء في العين صافيا
إذا ما أتاه وارد من ضرورة تولى بأضعاف الذي جاء ظاميا
كذلك مي في الشياح إذا بدت وأثوابها يخفين منها المخازيا

تريد أن لا قيمة لجمال الظاهر إن لم يحمل الباطن، و(يخلط): يتغير، وهو من باب «دخل» من (خلف) الغم والماء خلوطاً إذا تغير طعمهما.

(٢) أي: حبذا حالتي معك، أو المعنى: حبذا خلعت العذار في هواك، لولا الحياء يمنعي ذلك، ويحول دوني ودونك، فالحياء مبتدأ، خبره محذوف تقديره (يمنعي)، وقيل: إن التقدير: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أني أستحي أن أذكرهن، غير أن ما قبل هذا البيت يدل على ما ذكرناه، وهو قوله:

هويتك، حتى كاد يقتلني الهوى وزرتك، حتى لامني كل صاحب
وحسني رأى مني أعاديك رقة عليك. ولولا أنت ما لان جانبي

وقوله: ما ليس بالمتقارب، قد وضع فيه (ما) التي لغير العاقل موضع (من)، ويروى أيضاً: من ليس بالمتقارب، يريد أنه ربما أحب من لا يطعم في قربه.

(٣) اقتلوهما: اسكروا سورتهما وحدتها بزجها بالماء. والضمير للخمر و(حين تقتل) أي: تمزج بالماء، من قتل الخمر: إذا خلطها بالماء لإضعاف تأثيرها.

وأصله: «حَبَّبَ» بضم الباء، بمعنى: صار محبوباً. ولذا يجوز أن يقال فيه: «حُبٌّ»، بضم الحاء، بنقل حركة الباء إلى الحاء، وهو كثير في الاستعمال.

نِعَمٌ وَبِئْسَ وَسَاءُ

نعم: فعلٌ لإنشاء المدح. وبِئْسَ وساء: فعلان لإنشاء الذم.

(قال في «المختار»: «نعم»: منقول من نِعِم فلان بفتح النون وكسر العين؛ إذا أصاب النعمة. وبِئْسَ: «منقول من بَيْسَ، بفتح الباء وكسر الهمزة» إذا أصاب بؤساً فُتُقلا إلى المدح والذم - فشابهها الحروف، فلم يتصرفا» اهـ.

وأما (ساء) فهو منقول من (ساء يسوء سواء) (بفتح السين في المصدر): إذا قبح. تقول: ساء عمله، وساءت سيرته. ثم نقل إلى الذم، فلم يتصرف كما تتصرف (بئس).

وفي «نِعَمٌ وَبِئْسَ»، أربع لغات: «نِعَمٌ وَبِئْسَ» بكسر فسكون - وهي أنصحهن، وهي لغة القرآن الكريم. ثم: «نِعَمٌ وَبِئْسَ» - بكسر أولهما وثانيهما -، غير أنَّ الغالب في «نِعَمٌ» أن يجيء بعده (ما)، كقوله تعالى: ﴿يَبْتَغِيكَ بِئْسَ مَا يَكُونُ لَكَ﴾ [النساء: ٥٨]. ثم «نِعَمٌ وَبِئْسَ» بفتح فسكون - ثم: «نِعَمٌ وَبِئْسَ». - بفتح فكسر - وهي الأصل فيهما.

ولا بُدُّ لهذه الأفعال من شيئين: فاعل ومخصوصٍ بالمدح أو الذم نحو: «نِعَمَ الرجلُ زُهَيْرٌ». فالرجلُ هو الفاعل والمخصوصُ بالمدح هو زهيرٌ.

أحكام فاعل هذه الأفعال

فاعلُ هذه الأفعال نوعان:

الأول: اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بال الجِنْسِيَّةِ، التي تُفِيدُ الاستغراق (أي: شمول الجنس) حقيقةً، أو اسمٌ مضافٌ إلى ما اقترنَ بها، أو اسمٌ أُضيفَ إلى مُقترَنٍ بها.

فالأول نحو: «نِعَمَ التلميذُ زهيرٌ» و«بِئْسَ الشرابُ الخمرُ». والثاني نحو: «وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُؤْمِنِينَ» [النحل: ٣٠]، و«بِئْسَ مَوْتَى الْمُتَكَبِّرِينَ» [النحل: ٢٩]. والثالث، نحو: نِعَمَ حَكِيمٍ شُعراءُ الجاهليةِ زهيرٌ، ومنه قول الشاعر:

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ، عَيْرٌ مُكَذِّبٍ زُهَيْرٌ، حُسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلٍ^(١)

(١) البيت لأبي طالب (عم النبي ﷺ) من لاميته المشهورة، وهي تبلغ اثنين وثمانين بيتاً، والحمائل جمع حمالة، وهي علاقة السيف، و(حسام) خيرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقد جعله العيني في شرح الشواهد الكبرى نعتاً لزهير، وهذا سبق قلم منه (رحمه الله) لأن زهيراً معرفة، وحسام نكرة، والنكرة لا توصف بها المعرفة.

والحق أن (أل)، التي تسبق فاعل هذه الأفعال، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، كما قدّمنا. فهي مفيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً، والمخصوص مندرج تحت الجنس، فيشملة المدح أو الذم. فإذا قلت: «نعم الرجل زهير» فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله على سبيل الشمول حقيقة. ثم على سبيل المخصوص بالمدح، وهو زهير، فيكون المخصوص قد مدح مرتين: مرة: مع غيره، لدخوله في عموم الجنس، لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومرة: على سبيل التخصيص، لأنه قد خص بالذكر. ولذلك يسمى المخصوص.

والغرض من جعلها للاستغراق والشمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة في إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم، بجعلك المدح والذم للجنس، الذي هو المخصوص فرد منه. ثم يأتي المخصوص مبيّناً المدار من الإجمال في مدح الجنس على سبيل الحقيقة.

ولك أن تجعل (أل) هذه للاستغراق لا على سبيل الحقيقة. بل على سبيل المجاز. مدعياً أن هذا المخصوص هو جميع الجنس لجمعه ما تفرّق في غيره من الكمالات أو النقصان فإن قلت: «نعم الرجل زهير»، فقد جعلت زهيراً هو جميع الجنس مبالغة، لاستغراقه جميع كمالاته، ولم تقصد من ذلك إلا مدحه. وتظير ذلك أن تقول: «أنت الرجل»، أي اجتمعت فيك كل صفات الرجال.

وقد يقوم الاسم الموصول، إذا أريد به الجنس لا العهد مقام المَعْرِفَ بِأَلِ الجِنْسِيَّةِ، فيكون فاعلاً لهذه الأفعال، كما تكون هي، نحو: «نِعَمَ الَّذِي يَفْعَلُ الْخَيْرَ زَهِيرٌ» و«بِئْسَ مَنْ يَخُونُ أُمَّتَهُ فُلَانٌ».

(فإن الاسم الموصول، إذا لم يرد به العهد، بل أريد به العموم، أشبه المقترن بأل الجنسية فيصح أن تسند إليه هذه الأفعال، كما تسند إلى المقترن بأل الجنسية).

الثاني: أن يكون فاعلها ضميراً مستتراً مُفْتَرِئاً بنكرة منصوبة على التمييز، واجبة التأخير عن الفعل والتقديم على الممدوح أو المذموم، مطابقة لهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنياً. ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذم مرفوعاً على الابتداء، والجملة قبله خبره، نحو: «نِعَمَ رَجُلًا زَهِيرٌ».

والتمييز هنا مُحَوَّلٌ عن فاعلي مُقْتَرِنِ (أل)، لذا يجوز تحويله إلى فاعلي مُقْتَرِنِ بها، فتقول: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَهِيرٌ».

وقد تكون النكرة كلمة (ما) - التي هي اسم نكرة بمعنى «شيء» - فتكون في موضع نصب على التمييز، على ما اختارهُ الْمُحَقِّقُونَ من النحاة. وهو أقرب الأقوال فيها. سواء أُنْثِيتَ باسم،

نحو: «نِعْمًا التَّقْوَى»^(١)، ومنه قوله تعالى: «إِنْ تَبَدُّوا أَلَمَدَقَتِ قَنِيْعًا مِّنْ» [البقرة: ٢٧١]^(٢)، أم ثَلِثَ بِجَمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ، كقوله تعالى: «يَنَاقُ يُظَلِّكُ بِهِ» [النساء: ٥٨]^(٣) أم لَمْ تُثَلِّ بِشَيْءٍ نحو: «أَكْرَمَتْهُ إِكْرَامًا»^(٤).

ومنى كان فاعلها ضميراً وجبَ فيه ثلاثة أشياء:

الأول والثاني: إفراؤه واستتارُه، كما رأيت. فلا يجوز إبرازُه في تشنية ولا جمع، استغناءً عنه بتشنية تمييزه أو جمعه، سواءً أتأخَّرَ المخصوص أم تقدَّم. فلا يقال: «نِعْمًا رجلين خالِدٌ وسعيدٌ»، ولا «خالِدٌ وسعيدٌ نِعْمًا رجلين».

الثالث: وجوبُ أن يُفسَّرَ اسمٌ بكرةً يُذكرُ بعده منصوباً على التمييز كما قدَّمنا.

وإذا كان الفاعلُ مؤنثاً جازَ أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التانيث، سواءً أكان مُظْهِراً، نحو: «نِعِمَّتِ المرأةُ فاطمةً»، وجازَ أن لا تلحقَه هذه التاءُ استغناءً عنها بتانيث التمييز المُفسَّر، ذهاباً إلى أن هذه الأفعالُ لَمَّا أشبهت الحرفَ في الجمود لَزِمَتْ طريقةً واحدةً في التعبير، فتقول: «نِعَمَ المرأةُ فاطمةً، ونِعَمَ امرأةُ فاطمةً. ومنه قول الشاعر:

نَقُولُ عَرِيسِي، وَهِيَ لِي عَوْمَرَةٌ: بِشَسْ امْرَأَ، وَإِنْسِي بِشَسَ الْمَرْءِ»^(٥)
وقول الآخر:

نِعْمَ الْفَتَاةُ قَتَاةٌ هِنْدُ، لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ الشَّحِيحَةِ نُظْفَقَا، أَوْ بِلِيَمَاءِ
وكذا، إذا كان المخصوصُ مؤنثاً، يجوزُ تذكيرُ الفعلِ وتانيثُهُ، وإن كان الفاعلُ مُذَكَّرًا، فتقول: «بِشَسْ أَوْ بِشَسِ الشَّرَابُ الْخَمْرُ» ونِعَمَ أَوْ نِعِمَّتِ الثَّوَابُ الْجَنَّةُ، وعليه قول الشاعر:
نِعِمَّتْ جِزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْجِئْنَةُ

(١) أي: نعم شيئاً التقوى.

(٢) أي: نعم شيئاً هي، أي الصدقات، والمعنى: فنعَمَ شيئاً إيدأوها.

(٣) أي: نعم شيئاً يعظكم به، والمخصوص هنا محذوف، وجملة يعظكم به نعت له، والتقدير: نعم شيئاً يعظكم به.

(٤) أي: نعم شيئاً هو، أي: الإكرام. والمخصوص هنا أيضاً محذوف، وهو ضمير الإكرام.

(٥) العرس: الزوجة. والي هنا بمعنى معي، و(العومرة): الصياح والصخب والاختلاط والجلبة، يقال منه: عومر القوم: إذا صاحوا وصخبوا واختلطوا، وعومر فلان القوم: إذا جمعهم وحبسهم في مكان ما، و(المرءة): المرأة، وهي مخففة عنها.

أحكام المخصوص بالمدح والذم

لا يجوز أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا معرفة، كما رأيت في الأمثلة المتقدمة، أو نكرة مُفيدة، نحو: «نعم الرجل رجلٌ يُحاسب نفسه». ولا يقال: «نعم العامل رجل»، لعدم الفائدة.

وهذا المخصوص مرفوع أبداً، إما على الابتداء، والجملة قبله خبره.

وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، لا يجوز ذكره، ويكون التقدير في قولك: «نعم الرجل زهير». «نعم الرجل هو زهير».

(والكلام حينئذ يكون كأنه جواب لسائل سأل: «من هو؟» حين قلت: «نعم الرجل»، فقلت مجيباً: «زهير»، أي: هو زهير. ولا يجوز ذكر هذا المبتدأ، لأنه أحد المواضع التي يجب فيها حذفه. كما ستعلم في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

وقد يُحذف المخصوص، إذا دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: «نعم المصدِّ إلهُ أوَّابٍ» [ص: ٣٠]، أي: نعم العبد أيوب. وقد علم من ذكره قبل. وقوله سبحانه: «وَالْأَرْضُ مَرْثَتُهُا نِعَمَ الْمُتَهَدِّونَ» [الذاريات: ٤٨]، أي: نعم الماهدون نحن. ومنه قول الشاعر:

نِعَمَ الْفَتَى فَجَعَتْ بِهِ إِخْوَانُهُ يَوْمَ الْبَقِيعِ حَوَادِثُ الْإِيَّامِ
أي: نعم الفتى فتى فجعت حوادث الأيام به إخوانه يوم البقيع. فجملة «فجعت» في موضع رفع صفة لفتى المحذوف، وهو المخصوص المحذوف.

ومن حق المخصوص أن يُجانس الفاعل. فإن جاء ليس من جنسه، كان في الكلام مجاز بالحذف، كان تقول: «نعم عملاً زهير»، فالكلام على تقدير مُضَافٍ نَابٍ فيه عنه المضاف إليه، إذ التقدير: «نعم عملاً عمل زهير»، ومنه قوله تعالى: «مَثَلُ ثَلَاثِ قَوْمٍ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا» [الاعراف: ١٧٧]. والتقدير: «ساء مثلاً مثل القوم».

ويجوز أن يُبايَهر المخصوص، في هذا الباب، نواسخ المبتدأ والخبر، سواء أتقدم المخصوص، نحو: كان زهير نعم الشاعر، ونحو قوله:

إِنَّ ابْنَ عَبِيدِ اللَّهِ يَنْفَعُ سَمَ أَخُو السُّدَى وَابْنَ الْعَشِيرَةِ
أم تأخر، نحو: «نعم الرجل ظننت سعيداً»^(١)، ومنه قول زهير:

يَمِيناً، لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ وَجُدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبِيرٍ^(٢)

(١) المخصوص بالمدح هو سعيد. نصب بظن على أنه مفعولها الأول؛ وجملة «نعم الرجل» قبلها: في موضع نصب على أنها مفعولها الثاني.

(٢) التاء في وجدتما: نائب فاعل لوجد - وهي مفعولها الأول؛ والجملة قبلها: مفعولها الثاني، والأصل: نعم

وقول الآخر:

إذا أرسلوني عندَ تعذيرِ حاجتي أمارسُ فيها، كُنْتُ نِعَمَ المُمَارِسِ^(١)

أحكام التمييز في هذا الباب

يجبُ في تمييز هذا الباب خمسة أمور:

١ - أن يتأخر، فلا يُقال: «رجلاً نِعَمَ زهيرٍ». وقد يتأخرُ عنه نادراً، نحو: «نعم زهير رجلاً».

٢ - أن يكون مُطابِقاً للمخصوص إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً، نحو: «نِعَمَ رجلاً زهير»، و«نِعَمَ رجلين زهير وأخوه»، و«نِعَمَ رجالاً أنتم»، و«نِعَمْتُ فتاةً فاطمةً» و«نِعَمْتُ فتاتين فاطمةً وسعاداً» و«نِعَمْتُ فتياتٍ المجتهدات»، ومن ذلك قولُ الشاعر:

نِعَمَ امِسرَأيَني حاتمٌ وكُفُوبٌ كِلَاهُمَا عَيْتٌ، وَسَيْفٌ عَضْبٌ

٣ - أن يكونَ قابلاً لال، لأنه محوّلٌ عن فاعلٍ مُقترِنٍ بها، كما تقدّم، فإن قلت: «نِعَمَ رجلاً زهير»، فالأصل: «نِعَمَ الرجل زهير». فإن لم لم يقبلها: كَيْثِلٌ وأيٌ وغير وأفعل في التفضيل، فلا يُعَيَّرُ به هذا الباب.

(إذا أريد بأفعل معنى التفضيل فلا يُعَيَّرُ به؛ فلا يُقال: «نعم أكرم منك خالد»، ولا: «نعم أفضل رجل علي»، لأنه حينئذٍ لا يقبل (أل) إذا حوّلَ فاعلاً^(٢)). أما إن لم يرد به معنى التفضيل، فجائز التعبير به نحو: «نِعَمَ أعلم زهير» أي: «نِعَمَ عالماً زهير» لأنه يصح أن تباشره (أل) في هذه الحالة، فنقول: «نِعَمَ الأعلم زهير».

٤ - أنه لا يجوز حذفه، إذا كان فاعلُ هذه الأفعال ضميراً يعودُ عليه، وقد يُحذفُ نادراً: كقولك: «إن قلت كذا فَبِها ونِعَمْتُ»، أي: «نِعَمْتُ فِعْلَةً فَعَلْتُكَ» ومنه حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِها ونِعَمْتُ». أي: «فَبِالسُّنَّةِ أَخَذَ»، ونِعَمْتُ سُنَّةُ السُّنَّةِ الوُضوءِ^(٣).

أما إن كان فاعله اسماً ظاهراً، فلا يحتاج الكلام إلى ذكر التمييز، نحو: «نِعَمَ الرجلُ علي» لأنَّ التمييز إنما هو لرفع الإبهام، ولا إبهام مع الفاعل الظاهر.

وقد يجتمع التمييز مع الفاعل الظاهر، تأكيداً له، فإنَّ التمييز قد يُذكرُ للتأكيد، لا لرفع

السيدان أنتما، فلما دخلت «وجد» اتصل الضمير، و(السحيل): السهل، وأصله الخيط غير المفتول، و(الميرم): الصعب، وأصله: الخيط المفتول، فكُنِيَ عن سهولة الأمر، وبالميرم عن صوته.

(١) أمارس فيها: أتأني فيها وأعالجها وأزاولها.

(٢) راجع مبحث (أحوال اسم التفضيل) في مبحث اسم التفضيل في هذا الجزء.

(٣) في هذا الكلام حذف شيئين: التمييز، وهو «سنة»، والمخصوص، وهو «سنة الوضوء».

الإبهام^(١)، كقول الشاعر: «نِعْمَ الفتاةُ فتاةٌ هند...» (البيت السابق).

وقد يُجرُّ التمييزُ، في هذا الباب، يَمُنْ، كقول الشاعر:

تَحَبَّرَهُ، فلم يَغْدِلْ سِوَاهُ فنِعْمَ المَرءُ من رجلٍ يَهَامِي

ومثله تمييزُ «حَبَّذَا وَحَبَّ»، كقول الشاعر:

يا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ من جَبَلٍ وحَبَّذَا ساكِنُ الرِّيَّانِ، مَنْ كانا

الملحق بنعم وبئس

قد يجري مجرى (نِعْمَ وبئس) - في إنشاء المدح أو الذم - كل فعلٍ ثُلَاثِيٍّ مجرد، على وزن (فَعُلَ) - المضموم العين - على شرط أن يكون صالحاً لأن يُبنى منه فعلُ التعجب، نحو: «كَرُمَ الفتى زهيراً!» و«لَوْمَ الخائنُ فلاناً!».

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فَعُلَ)، حوِّله إليه، لأنَّ هذا الوزن يَدُلُّ على الإخصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذم، فتقول في المدح من (كُتِبَ وفَهِمَ): «كُتِبَ الرجلُ خالداً وفَهِمَ التلميذُ زهيراً»، وتقول في الذم من (جَهِلَ وكَذَبَ): «جَهِلَ الفتى فلاناً! وكَذَبَ الرجلُ فلاناً!».

فإن كان الفعلُ مُعْتَلِّاً الآخر، مثل: «قَضَى ورمى وغزا ورضي وصدي^(٢)»، فَلَبَّتْ آخره واواً عند نقله إلى باب (فَعُلَ)، لتناسب الضمة قبلها، فتقول: «قَضَوُ ورمَوْ وغَزَوْ ورضَوْ وصدَوْ»:

وإن كان معتلُّ العين، مثل: «جَادَ وسَادَ»، بَقِيَ على حاله، وَقُدِّرَ الثَقُلُ إلى باب (فَعُلَ)، لأنك لو قلت: «جَوَّدَ وسَوَّدَ»، لعادت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ومن هذا الباب (ساء) - المتقدم ذكره مع (نِعْمَ وبئس) - فإنه لما أريدَ به معنى (بئس)، حُوِّلَ إلى باب (فَعُلَ) فصار «سَوَّ»، ثم قُلِبَت الواو ألفاً لأنها متحركة مفتوحة ما قبلها، فَرَجَعَ إلى «ساء». وإنما يذكُر مع «نِعْمَ وبئس»، لأنه يجري مجراها في كل أمر، يُخالفُهما في حُكْمٍ.

وأعلم أنه يجوزُ فيما يجري مجرى «نِعْمَ وبئس»، سواء أكان مضموم العين أصالةً أو تحويلاً، أن تُسَكَّنَ عينه، مثل: «ظَرَفَ وفَهَمَ» وأن تُثَقَّلَ حركتها إلى فائِه، نحو: «ظُرِفَ وفُهِمَ»، وعليه قولُ الشاعر:

لا يَمْنَعُ النَّاسُ مني ما أَرَدْتُ، ولا أعطيهم ما أَرَادوا! حُسْنٌ ذَا أدبٍ!

(١) كقوله تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» [التوبة: ٣٦] فشهراً لم يذكر للبيان ورغم الإبهام، لأن ذكر الشهور قبل العدد مزيل لإبهامه، وإنما أريد بذكر التمييز التأكيد.

(٢) صدي يصدى صدى: هو كعطش عطشاً، وزناً ومعنى.

أي: حسن هذا أدباً، فذا: اسم إشارة فاعل. وأدباً تمييز. والواو في قوله: «ولا أعطيهم» واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، فأعطيهم منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقه بنفي. وكان حقه أن يظهر الفتحة على الياء لخفتها لكنه أضمرها ضرورة. يقول: «ما أحسن أن لا يمنع الناس مني ما أردت من مالهم ومعونتهم مع بذلي لهم ما يريدون مني من مال ومعونة». يقول ذلك منكراً على نفسه أن يعينه الناس ولا يعينهم. فحسن: للمدح والتعجب. وأراد بها هنا التعجب الإنكاري.

وقيل في معناه: يريد أنه يقهر الناس فيمنعهم ما يريدون منه، ولا يستطيعون أن يمنعوه مما يريد منهم لعزته وسطوته. وجعل هذا أدباً حسناً. والصواب ما قدمناه، لأن ما قبله من القصيدة يدل على ذلك وهو قوله:

قَدْ بَسَلْتُ النَّاسَ أَنِّي مِنْ خِيَارِهِمْ فِي الدِّينِ دِيناً، وَفِي أَحْسَابِهِمْ حَسَباً
(واعلم أن الأدب الذي كانت تعرفه العرب: هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم؛ تركت السفه، وبذل المجهود، وحسن اللقاء. واصطلح الناس بعد الإسلام بمدة طويلة على أن يسموا العالم بالنحو والشعر وعلوم العرب «أديباً» وأن يسموا هذه العلوم «الأدب». وذلك كلام مولد لم تعرفه العرب بهذا المعنى، لأن هذه العلوم قد حدثت في الإسلام).

ويُفِيدُ ما يجري مجرى «نِعَمَ وَبَشْرَ» - مع المدح أو الذم - التَّعَجُّبُ، ومعنى التعجب فيه قوياً ظاهراً، كما رأيت. حتى إن بعض القلماء الحقَّ بباب التعجب. والحق أنه ملحق بالبايين، لتضمنه المعنيين، لذلك تجري عليه أحكام هذا الباب وأحكام ذلك من بعض الوجوه كما ستعلم.

حكم الملحق بنعم وبش

يجري ما يُلْحَقُ بنعم وبشٍّ مجراهما، من حيثُ الجُمُودِ وإنشاء المَدْحِ والذَّمِّ، (إلا أنه يَتَضَمَّنُ أيضاً معنى التعجب، كما تقدّم)، وكذلك من حيثُ الفاعل والمخصوص.

فيكونُ فاعله، كفاعلها، إمّا: اسماً ظهراً مُعرِفاً بأن نحو: «عَقَلَ الفنى زهيراً»، أو مُضافاً إلى مُقتَرَنٍ بها، نحو: قَرُؤُ غلامٍ الرجل خالداً». وإما: ضميراً مستتراً بكرةً بعده منصوبة على التمييز، نحو: «مَدَّو رجلاً عليّ!».

غير أنَّ فاعله الظاهر يُخَالَفُ فاعلها الظاهر في أمرين:

الأول: جوازُ خُلُوءِهِ من (أن) نحو: «خَطَبَ عليّ!» ولا يجوز ذلك في فاعلي: «نِعَمَ وَبَشْرَ». الثاني: أنه لما أُنْشِئَ فعله - مع المدح أو الذَّمِّ - التَّعَجُّبُ جاز أن يُجرَّ بكسرةٍ باءٍ زائدةٍ تشبيهاً له «بأفعلٍ به» في التَّعَجُّبِ، نحو: «شُجِعَ بخالداً!». ولا يجوز ذلك في فاعلها.

أما فاعله المُضَمَّرُ العائدُ على التمييز بعده فيوافقُ فاعلها المُضمر في أنَّ الفعل معه يجوز

أن يكون بلفظ واحد للجميع، نحو: «المجتهدُ حَسُنَ فتاةً»، والمجتهدانِ حَسُنَ فتَتَيْنِ، والمجتهدون حَسُنَ فتَيَانًا، والمجتهداتُ حَسُنَ فتَيَاتٍ». كما تقول: «المجتهدُ نَعِمَ فتاةً»، والمجتهدانِ نَعِمَ فتَتَيْنِ». الخ.

ويُخالفُ في جواز أن يكون على وَفَى ما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، نحو: المجتهدُ حَسُنَ فتَى، والمجتهدُ حَسُنَتْ فتاةً، والمجتهدانِ حَسُنَا فتَتَيْنِ، والمجتهدون حَسُنُوا فتَيَانًا، والمجتهداتُ حَسُنَ فتَيَاتٍ. ولا يجوز في «نعم وبنس» إلا أن يكونا بلفظ واحد، وذلك بأن يكون فاعلهما المضمَر مفرداً عائداً على التمييز بعده إلا ما كان من جواز تأنيثه، إذا عاد على مؤنث، كما تقدّم.

٩ - نون التوكيد مع الفعل

نونا التوكيد، إحداهما: ثقیلة مفتوحة، والأخرى: خفيفة ساكنة. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

(ويجوز أن تكتب النون المخففة بالالف مع التنوين كما في الآية الكريمة، (وهو مذهب الكوفيين، فإن وقفت عليها وقفت بالالف، ويجوز أن تكتب بالنون، كما هو شائع، وهو مذهب البصريين).

ولا يُوكَدُ بهما إلا فعلُ الأمر، والمضارع.

فأما فعلُ الأمر: فيجوز توكيده مُطلقاً، مثل: «اجتهدنَّ، وتعلَّمنَّ».

وأما الماضي: فلا يجوز توكيده مُطلقاً. وقال بعضهم: إن كان ماضياً لفظاً، مُستقبلاً معنى، فقد يُوكَدُ بهما على قَلَّةٍ.

ومن الحديث: «فإما أدركنَّ أحدَ منكم الدَّجالَ»، فإنه على معنى: «فإما يُدْرِكُنَّ». ومنه قول الشاعر:

دَأَسَنَ سَعْدُكَ، لَوْ رَجِمْتَ مُتَبِمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا
لأنه على معنى «ليُدومَنَّ» فهو في معنى الأمر. والأمر مستقبل.

وأما المضارع: فلا يجوز توكيده، إلا أن يَقَعَ بعد قَسَمٍ، أو أداة من أدوات الطَّلَبِ أو النفي أو الجزاء، أو بعد (ما) الزائدة.

وتأكيدُه في هذه الأحوال جائز، إلا بعد القسم، فيجبُ تارة، ويمتنعُ تارة أخرى، كما ستعلم.

تأكيد الفعل المضارع بالنون وجوباً

يؤكد المضارع بالنون وجوباً، إذا كان مُثَنّاً مستقبلاً، واقعاً في جواب القسم غير مفصول من لام الجواب بفاصل^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَتَأْتَوْنَ لِأَصْحَابِنَا أَصْنُفًا﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وتوكيده بالنون، ولزوم اللام في الجواب - في مثل هذه الحال - واجب لا معديل عنه.

وما ورد من ذلك غير مؤكد، فهو على تقدير حرف النفي. ومنه قوله تعالى: ﴿تَأْتَوْنَ أَصْنُفًا﴾ [يوسف: ٨٥] أي: «لا تفتأ». وعلى هذا فمن قال: «والله أفعل»، أيم إن فعل^(٢)، لأن المعنى: «والله لا أفعل»، فإن أراد الإثبات وجب أن يقول: «والله لأفعلن». وحينئذ يأتى إن لم يفعل.

التوكيد بها جوازاً

يؤكد المضارع بالنون جوازاً في أربع حالات:

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب، وهي: «لام الأمر» و«لا» الناهية، وأدوات الاستفهام والتثني والترجي والعرض والتحضيض. وهذه أمثلتها: «التجهدن». لا تكسلن. هل تفعلن الخير؟ ليتك تجدن. لعلك تفوزن. ألا تزورن المدارس الوطنية. فلا يزغوين الغاوي عن غيه^(٣).

٢ - أن يقع شرطاً بعد أداة شرط مصحوبة بـ(ما) الزائدة.

فإن كانت الأداة «إن» فتأتيه حينئذ قريب من الواجب، حتى قال بعضهم بوجوبه^(٤).

ولم يرد في القرآن الكريم غير مؤكد، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَزْعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَوِذْ بِأَقْوَمِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]^(٥)، وقوله: ﴿فَلَمَّا تَوَيَّنَ مِنَ النَّبَرِ لَعَدَا﴾ [مریم: ٢٦]. ونذر استعماله غير مؤكد، كقول الشاعر:

يا صاح، إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدْوٍ فَمَا تَخْلِي عَنِ الْإِخْوَانِ مِنْ شِيَمِي^(٦)

(١) فإن كان المضارع الواقع في جواب القسم منفياً، أو للحال، ومفصلاً من لام جواب القسم، امتنع تأكيده، كما ستعلم.

(٢) هذا على قول من يقول: إن الأيمان مبنية على أسلوب الكلام، أما من يقول: إن مبنها على العرف، فلا يرى ذلك، إن كان العرف في مثل هذا اليمين أنها للقسم على الإثبات لا على النفي.

(٣) ذكر ذلك ابن هشام في المنهني.

(٤) أي: يعتربك وسوسة يحملك على غير ما أنت مأمور به من كريم الخصال، وأصل معنى النزغ: النحس والطعن والغرز.

(٥) الجدة: الغنى، و(الشيم): الأخلاق والطباع، والمفرد شيمة.

وإن كانت الأداء غير «إن» فتأكيده قليل، نحو: «حيثما تكوننَّ آنك، متى تُسافرنَّ أسافر». وأقل منه أن يقع جواب شرط، أو بعد أداة غير مصحوبة بـ(ما) الزائدة.. فالأول كقول الشاعر:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فِزَارَةٌ تُغْطِيكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فِزَارَةٌ تَنْتَعَا^(١)
والآخر كقول الآخر:

مَنْ تَشَقَّقَنَّ مِنْهُمْ^(٢) فَلَيْسَ بِأَيِّ أَبَدًا. وَقُتِلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
٣ - أن يكون منفياً - بـ(لا) - شرط أن يكون جواباً للقسم - كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فَتَنَهُ لَا يُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

وأقل منه أن يكون منفياً بـ(لم) كقول الشاعر، يصف جبلاً عمَّهُ الخصب وحفَّهُ النبات:
يَحْبَبُهُ الْجَاهِلُ - مَا لَمْ يَعْلَمْ^(٣) - شَبَحًا عَلَى كُرْبِيِّ مُمَعَّمَا
وإنما سَوَّغَ توكيد المنفي بـ(لم) مع أنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكَّد بالنون - كونه منفياً، وأنه مضارع في اللفظ.

٤ - أن يقع بعد (ما) الزائدة، غير مسبوق بأداة شرط. ومنه: قولهم: «بعين ما أُرِيْتُكَ»^(٤)، وقولهم: بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ^(٥)! وقولهم: «بِأَلَمٍ مَا تُخَيِّتُهُ»، ويروى أيضاً: «تُخَيِّتَنَّ»^(٦).

(١) فزارة: اسم قبيلة: وقوله «تمتعاً» أصله «تمنن»، بنون التوكيد، قلبها ألفاً للوقف، وذلك سائغ جائز، وهو جواب الشرط.

(٢) أي: من نظفر به منهم، ورواية سيويه في كتابه: «من يثقفن» بالياء والبناء للمجهول، يقال: «ثقفته - من باب علم يعلم - أي ظفرت به أظفر».

(٣) أصله: «يعلمن» بنون ساكنة هي نون التوكيد الخفيفة.

(٤) هو مثل يضرب في الحث على العمل وترك البطء فيه: قال في لسان العرب: «معناه: عجل حتى أكون كأنني أراك»، وفي مجمع الأمثال: أي: «أعمل كأنني أنظر إليك»، و«ما»: صلة (أي: زائدة)؛ ولأجلها، دخلت النون في الفعل، وفي جمهرة الأمثال: «معناه: أَعْجَلْ، وهو من الكلام الذي عرف معناه سماعاً، من غير أن يدل عليه لفظه، وهذا يدل على أن لغة العرب لم ترد علينا بكاملها، وأن فيها أشياء عرفها العلماء»، وفي أساس البلاغة: «وتقول لمن بعثته واستعجلته»: «بعين ما أُرِيْتُكَ»، أي: «لا تلو على شيء فكأنني أنظر إليك»، وقال ابن يعيش في شرح المفصل، أي: «اتحقق ذلك ولا أشك فيه»، وفي شرح التوضيح وحاشية الصبان على الأشموني وحاشية الخضري على ابن عقيل: «تقوله ذلك لمن يخفي أمراً أنت به بصير» أي: «إني أراك بعين بصيرة» وليس ما قاله ابن يعيش وهؤلاء بشيء، والقول ما تقدم عن لسان العرب ومجمع الأمثال وجمهرة الأمثال وأساس البلاغة.

(٥) هو مثل يضرب للشئ لا ينال إلا بجهد ومشقة، أي: اجتهد في هذا الأمر واتعب فيه، فإنه لا يبلغ إلا بمشقة وجهد ونصب، والمعنى: لا بد لك من التعب والمشقة حتى تبلغه.

(٦) أي: لا يكون الختان إلا بآلم، وهو مثل يضرب للصبر على ما لا ينال إلا بآلم ومشقة، ومعناه: لا يدرك

وقول الشاعر:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا^(١)

امتناع توكيد المضارع بالنون

يمتنع تأكيد المضارع بالنون في أربع حالات:

١ - أن يكون غير مسبوق بما يُجيزُ توكيده: كالقسم وأدوات الطلب والنفي والجزاء^(٢) و(ما) الزائدة.

٢ - أن يكون منفياً واقعاً جواباً لقسم، نحو: «والله لا أنقض عهد أمتي». ولا فرق بين أن يكون حرف النفي ملفوظاً - كهذه الأمثلة - وأن يكون مُفَعَّلاً، كقوله تعالى: ﴿تَأَلَّوْا تَفْتَرًا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: «لا تفتأ».

٣ - أن يكون للحال، نحو: «والله لتذهب الآن»، ومنه قول الشاعر:

يَمِيناً لأَبْنِضُ كُلَّ امْرِيٍّ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(٣)

وقول الآخر:

المطلوب إلا بالصبر على المكروه، ورواية: «تختنه» هي بكر النون الأولى، فيكون المثل - في أصله - خطاباً لامرأة. والهاء للسكت، ورواية: «تختن» هي بفتحها، فيكون أصله خطاباً لرجل.

(١) هو مثل يضرب لمباشرة الرجل أباه. وقوله: «سرق ابنه»، هو البناء للمجهول، أي: سرق ابنه منه، يريد أن الابن يشبه أباه، فمن رأى هذا ظنه هذا: فكان الابن مسروق منه، وضبطه بعضهم بالبناء للمعلوم، فيكون المعنى: إذا مات منهم ميت سرق منه ابنه صفات أبيه وأخلاقه وشماله، والمعنى: أن الولد ينشأ على ما نشأ عليه أبوه، وقد ضرب لذلك مثلاً ما ينبت في أصل الشجرة، فهو متصف بصفاتهما، وذلك قوله في المصراع الآخر: ومن عصة ما ينبتن شكيرها و(العصاة): واحدة العصاة وهي نوع من الشجر له شوك، أو هي ما طال من شجر الشوك واشتد شوكه والواحدة «عصاة» و«عصه» - بالثاء والهاء - والهاء هي الأصل، والثاء مبدلة منها (والشكير): ما ينبت في أصل الشجرة. وشكير الزرع: ما ينبت - منه صفاراً في أصول الكبار، وهو أيضاً: ما ينبت من أصل الشجرة حولها، وفسره بعضهم بالشوك، وبعضهم بلحاء الشجر - أي قشره. وللشكير معانٍ آخر حقيقية مجازية، وكلها يرجع إلى معنى ما يتفرع عن أصله، ومعنى قوله: «ومن عصة ما ينبتن شكيرها»: أن صفار الشجر تنبت من كبارها ولهذا تشبهها، وقد ضرب ذلك مثلاً للفرع يشبه أصله، لأنه منه، فهو يرث صفاته وشماله، كما أن ما يتفرع من الشجرة يشبهها، لأنه منها، وهذا في معنى قولهم: «إن العصاة المعصية» وقول الشاعر:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم

(٢) المراد بأدوات الجزاء: أدوات الشرط.

(٣) يزخرف: يزين، أراد أنه يبيض كل إنسان يزخرف أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل، أو المراد أنه يبيض كل امرئ يدعي بما ليس فيه، فإذا امتحن أعجزه أن يثبت القول بالفعل.

لَيْسَ تَكْ قَدْ ضَاعَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْنِي وَاسِعٌ
 ٤ - أن يكون مفصلاً من لام جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تُمْنُونَ بِأَلْفِ ثَغْوَةٍ لِّأَنَّكُمْ لَأَنْتُمْ أَكْثَرُ
 تُذْهِبُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] وقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الغاشي: ٥].

أحكام النون والفعل المؤكد بها

١ - لا تَقَعُ نون التوكيد الخفيفة بعد ضمير التثنية، فلا يقال: «والله لتذهبائن» ولا بعد نون النسوة فلا يقال: «لا تذهبن» أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فتَقَعُ، نحو: «هل تذهبون؟ هل تذهبن؟» ونحو: «لا تذهبن». اذهبن^(١). لا تذهبن. اذهبن^(٢).

٢ - إذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية، ثبتت الألف، وكُسرت النون تشبيهاً لها بنون التثنية في الأسماء نحو: «اكتبائن، ليكتبائن». فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً، حُذفت نون الرفع أيضاً، كيلاً تتوالى ثلاث نونات، نحو: «هل تكتبائن؟» والأصل: «تكتبائن».

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكتين - هي والنون الأولى من النون المشددة - لسهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها).

٣ - وإذا وقعت نون التوكيد بعد واو الجماعة - المضموم ما قبلها. أو ياء المخاطبة - المكسور ما قبلها - حُذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، حَذَرَ التقاء الساكنين، وبقيت حركة ما قبلها على حالها، نحو: «اكتبين، ليكتبين». أذعن. اذعن. ليذعن. إزمعن. إزمعن. ليزمعن، والأصل: «اكتبون. اكتبين. ليكتبون. اذعون. اذعين. ليذعون. إزمون. إزمين. ليزمون».

فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً تُحذف نون الرفع أولاً، ثم تُحذف الواو والياء لاجتماع ساكتين بعد حذف النون، نحو: «هل تذهبن، هل تذهبن»، والأصل: «تذهبن تذهبن».

(حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات، فاجتمع بعد حذفها ساكتان: واو الجماعة أو ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت الواو والياء حذر التقاء الساكنين).

٤ - إن كان ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة - المتصلين بالنون - مفتوحاً، ثبتت الواو والياء، نحو: «هل تَحْشَوْنَ؟ احشَوْنَ؟ هل تَرْضَيْنَ؟ ارضَيْنَ؟» غير أن واو الجماعة تُضَمُّ، وياء المخاطبة تُكسَرُ، ويبقى ما قبلها على حاله من الفتح، كما رأيت.

(وحق الواو والياء أن تكونا ساكتين: وإنما حرّكت الواو بالضممة والياء بالكسرة تخلصاً من

(١) والأصل: «لا تذهبون واذهبون» - بنون مخففة في آخرهما - حذفت واو الضمير دفعاً لاجتماع الساكنين.

(٢) والأصل: «لا تذهبن واذهبين» حذفت ياء المخاطبة كيلاً يجتمع ساكتان والنون هذه هي نون التوكيد الخفيفة.

اجتماع ساكنين - وهما الواو أو الياء والنون الأولى من النون المشددة.

وأعلم أن النون المشددة حرفان أولهما ساكن. فإن الحرف المشدد حرفان في اللفظ، وإن كان حرفاً واحداً في الخط).

٥ - إذا لُجِحت نون التوكيد آخر الفعل المُسند إلى ضميرٍ مستترٍ أو اسم ظاهر، فُتِحَ آخرُهُ، نحو: «هل تَكْتَبُنَّ؟ لِيَكْتُبُنَّ زهيرٌ». اِكْتَبْنِ «فإن كان مُعتلُّ الآخر بالالف قَلَبْتُهَا ياءً، نحو: «هل تَسْعَيْنُ؟ اسعَيْنِ».

٦ - إذا أَكْدَتِ بالنون الأمرَ المبنيَّ على حذف آخره، والمضارعَ المجزوم بحذف آخره، رَدَدَتْ إليه آخرُهُ - إن كان واواً أو ياءً - مَبْنِيّاً على الفتح، فتقول في «ادْعُ ولا تدْعُ وامش ولا تمش»: «ادْعُون. لا تَدْعُون - امشِين. لا تَمْشِين». فإن كان المحذوف ألفاً قَلَبْتُهَا ياءً، فتقول في «اخش وليخش»: «إخشِين، ليخشِين».

٧ - إذا ولي نون النسوة نون التوكيد المُشَدَّدة، وجب الفصل بينهما بآلف، كراهية اجتماع النونات، نحو: «يَكْتَبُنَّانَ وَاكْتَبْنَانِ». وحينئذٍ تُكسرُ نون التوكيد وجوباً، كما رأيت، تشبيهاً لها بالنون بعد ألف المشى.

أما النون المخففة فلا تَلْحَقُ نون النسوة، كما تقدم.

٨ - النون المخففة ساكنةٌ كما علمت، فإن وَلِيَهَا ساكناً حُذِفَتْ فراراً من اجتماع الساكنين، نحو: «أَكْرِمَ الكريم». والأصل: «أَكْرِمَنَّ». ومنه قول الشاعر:

وَلَا تُهَيِّنَنَّ الْفَقِيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرَكَّعَ يَوْماً، وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وَالأصل: «لَا تَهَيِّنَنَّ».

ويجوز قلبها ألفاً عند الوقف، فتقول في «اِكْتَبْنِ» - إذا وقفت عليه -: «اِكْتَبْنَا». ومنه قول الشاعر:

اقْصِرْ، فَلَسْتُ بِمُقْصِرٍ، جُرْتُ الْمَدَى وَيَلَغَتْ حَيْثُ النَّجْمُ تَخْتَكُ، فَارْبَعاً^(١)
وقول الآخر:

وَيْتَاكَ وَالْمَيْتَاتِ، لَا تَغْرَبَنَّهَا وَلَا تَغْبِدِ الشَّيْطَانَ: والله فاعبدا

(١) أربع: قف، يقال: «ربع الرجل» أي: توقف وانتظر وتحبس، و«أربع على نفسك» أي: توقف، والألف في «أربعاً» هي نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف.

الباب الثاني

الاسم واقسامه

وهو يشتمل على ثلاثة عشر فصلاً:

١ - الموصوف والصفة

الاسم على ضربين: موصوف وصفة.

فالاسم الموصوف: ما دلّ على ذات الشيء وحقيقته. وهو موضوع لتحمل عليه الصفة: كرجل وبحرٍ وعلمٍ وجهلي.

ومنه: المصدر واسما الزمان والمكان واسم الآلة.

وهو قيمان: اسم عين، واسم معنى.

فاسم العين: ما دلّ على معنى يقوم بذاته: كفرسٍ وحجرٍ.

واسم المعنى: ما دلّ على معنى لا يقوم بذاته، بل يقوم بغيره.

ومعناه، إما وجودي: كالعلم والشجاعة والجود، وإما علمي: كالجهل والجبن والبخل.

والاسم الصفة: ما دلّ على صفة شيء من الأعيان أو المعاني، وهو موضوع لتحمل على ما يوصف به.

وهو سبعة أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر الموصوف به^(١)، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفة المشتقة^(٢)، والاسم المنسوب^(٣).

(١) مثل: «هذا رجل عدل، وهذه قضية عدل».

(٢) مثل: «لقيت رجلاً أسداً» أي: جريئاً «وعاشرت عالماً مسكاً خلقه» أي: طيباً خلقه.

(٣) مثل: «هذا رجل إنساني» أي: منسوب إلى الإنسانية.

٢ - المذكر والمؤنث

الاسم: إما مذكرٌ وإما مؤنثٌ.

فالمذكرُ: ما يصحُّ أن تُشيرَ إليه بقولك «هذا»: كرجلٍ وحصانٍ وقمرٍ وكتابٍ.

وهو قسمان: حقيقيٌّ: وهو ما يَدُلُّ على ذكرٍ من الناس أو الحيوان: كرجلٍ وصبيٍّ وأسدٍ وجملٍ، ومجازيٌّ: وهو ما يُعاملُ مُعاملةَ الذَّكرِ من الناس أو الحيوانِ وليس منها: كبدرٍ وليلٍ وبابٍ.

والمؤنثُ: ما يصحُّ أن تُشيرَ إليه بقولك: «هذه»: كامرأةٍ وناقَةٍ وشمسٍ ودارٍ.

وهو أربعةٌ أقسامٍ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، وحقيقيٌّ ومجازيٌّ.

فالمؤنثُ اللفظيُّ: ما لحقته علامةُ التأنيثِ، سواءً أدلَّ على مؤنثٍ: كفاطمة وخديجة. أم على مذكرٍ: كطلحة وحزمة وزكرياء وبُهمة^(١).

والمؤنثُ الحقيقيُّ: ما دلَّ على أنثى من الناس أو الحيوان ك امرأةٍ وغلame وناقَة وأنان^(٢).

والمؤنثُ المجازيُّ: ما يعاملُ معاملةَ الأنثى من الناس أو الحيوان، وليس منها، كشمسٍ ودارٍ وعينٍ ورجلٍ.

ومن الأسماء ما يُذكرُ ويؤنثُ: كالدُّلو والسكين والسبيل والطريق والسوقِ واللسانِ والذُّراعِ والسلاحِ والصَّاعِ والمُتَنِّي والخمرِ، وغيرها.

ومنها: ما يكون للمذكر والمؤنثِ، وفيه علامةُ التأنيثِ: كالسُّخلةِ والحَيَّةِ والشاةِ والرَّبعةِ^(٣).

علامات التأنيث

للتأنيث ثلاثُ علاماتٍ: التاءُ المربوطةُ، والفتحةُ التأنيثُ المقصورةُ، والفتحةُ الممدودةُ: كفاطمة وسلمى وحسان.

فالتاءُ المربوطةُ تلحقُ الصفاتِ تَفَرُّقَةً بينَ المذكرِ منها، والمؤنثِ: كبناتٍ وبائعاتٍ، وعالمٍ وعالمةٍ، ومحمودٍ ومحمودةٍ، ولحافها غير الصفاتِ سَماعِيٍّ: كتنَمرةٍ وعُلامَةٍ وحمارَةٍ.

والأوصافُ الخاصةُ بالنساءِ لا تلحقها التاءُ إلا سماعاً، فلا يُقال: «حائضةٌ وطالقةٌ وثيبةٌ

(١) طلحة وحزمة وزكرياء: أعلام رجال، «والبهمة» بضم الباء وسكون الهاء: الشجاع.

(٢) الأنان: أنثى الحمير.

(٣) السخلة: ولد الغنم والمعز ذكرًا كان أو أنثى، و«الربعة»: المتوسط القامة، أي ما كان بين الطويل والقصير للذكر والأنثى، ويقال: رجل مربوع أيضاً.

وَمُطْفِئَةٌ وَمُتَمِّمَةٌ، بل: «حائضٌ وطالقٌ وثيبٌ ومُطْفِئٌ ومُتَمِّمٌ». وسُمع «مُرْضِعَةٌ»، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَسُفُكُنَّهَا تَخْذِيلًا كُلَّ مَرْحَلَةٍ مَّا أَتَمَمْتُمْ﴾ [الحج: ٢].

والأصلُ في لحاقِ التاءِ الأسماءِ إنما هو تمييزُ المؤنثِ من المذكرِ. وأكثرُ ما يكون ذلك في الصفاتِ: ككريمٍ وكريمةٍ وفاضلٍ وفاضلةٍ. وهو في الأسماءِ قليلٌ: كامرئٍ وامرأةٍ، وإنسانٍ، وإنسَانَةٍ، وعُلامٍ وعُلامَةٍ، وفَتَى وفَتَاةٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ.

وتكثرُ زيادةُ التاءِ لتمييزِ الواحدِ من الجنسِ في المخلوقاتِ: كَثَمَرٍ وَثَمَرَةٍ وَثَمَرَةٍ وَثَمَرَةٍ، ونخلٍ ونخلَةٍ، وشجرٍ وشجرةٍ.

وتقل في المصنوعات كجِرٍّ وجِرَّةٍ. وَلَبِنٍ وَلَبْنَةٍ وسفينةٍ.

وقد يؤتى بها للمبالغة. كعَلَامَةٍ وفَهَامَةٍ وَرَحَالَةٍ.

وقد تكون بدلاً من ياءٍ (مفاعيل): كجَحَاجِحَةٍ^(١) ويكثر ذلك في المُعَرَّبِ: كزنادقةٍ^(٢)، أو بدلاً من ياءِ النسبةِ: كدَماشقةٍ ومشارقةٍ ومغاربةٍ، أو للتعويضِ من فاءِ الكلمةِ المحذوفةِ: كجِدَّةٍ (وأصلُها وَغَدٌ)، أو من عينِها المحذوفةِ: كإقامَةٍ (وأصلُها إِقْوَامٌ)، أو من لامِها المحذوفةِ: كُلْفَةٍ (أصلُها لُفْوٌ).

ما يستوي فيه المؤنث والمذكر

ما كان من الصفات على وزن (يفعل): كمُغْتَشِمٌ^(١) ومِقْوَلٌ^(٢) أو (يفعال): كمِطْطَارٍ^(٣) ومِقْوَالٍ، أو (مِفْعِيل): كمِطْطِيرٍ ومِسْكِيرٍ، أو (فَعُولٍ) بمعنى فاعلي: كصَبُورٍ وَغَبُورٍ، أو (فَعِيلٍ) بمعنى مفعولٍ، كقَتِيلٍ وَجَرِيحٍ، أو على وزن (فَعَلٍ) بمعنى مفعول كذِيْنِجٍ وَطُخِنٍ، أو «فَعَلٍ» بمعنى مفعول: كجَزَرٍ وَسَلْبٍ، أو مصدرًا مُراداً به الوصفُ: كعَذَلٍ وَحَقٍّ - يستوي فيه المؤنث، فلا تلحقه علامةُ التأنيث، يقال: «رجُلٌ مِغْتَشِمٌ ومِقْوَالٌ ومِسْكِيرٌ وَغَبُورٌ وقَتِيلٌ وعدَلٌ، وجَمَلٌ ذِيْنِجٌ وَجَزَرٌ، وامرأةٌ مِقْوَالٌ ومِطْطَارٌ ومِطْطِيرٌ وَجَرِيحٌ وَعَذَلٌ، وناقَةٌ ذَبِجٌ وَجَزَرٌ».

وما لحقتهُ التاءُ من هذه الأوزان: كعَدْوَةٍ ومِيقَانَةٍ^(٧) ومِسْكِينَةٍ ومِطْطَارَةٍ، فهو شاذٌّ.

(١) اللبن: بفتح اللام وكسر الباء: الطين المصنوع مريعاً للبناء، واحد لبنة.

(٢) جمع «جحاجح»، وهو السيد، وجمع أيضاً على «جحاجح وجحاجيح».

(٣) الزنادقة: جمع زنديق، وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، معرب «زنده» بالفارسية، أي: معتقد بالزند وهو كتاب لمجوس الفرس الثنوية، وجمع أيضاً على زناديق.

(٤) المغشم: الذي لا يشبه شيء.

(٥) المقول والمقوال: الحسن القول.

(٦) المِطْطَار والمِطْطِير: من تكون عاداته التلطيف والتعطر.

(٧) المِيقَانة: التي لا تسمع شيئاً إلا أيقنته وصدقته، والمذكر مِيقَان.

وإن كان (فَعُولٌ) بمعنى (مفعول) تَلَحُّقُهُ التَّاءُ: كأَكُولَةٌ بمعنى مأْكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة. ويقال أيضاً: أَكُولٌ وركوبٌ وحلوبٌ.

وإن كان (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعلٍ) لِحَقَّتْهُ التَّاءُ: ككريمة وظريفة ورحيمة. وقد يُعْرَضُ منها كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ إِلَى الْمُصْطَفِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى (مفعول)، فإن أُريدَ به معنى الوصفية، وعُلِمَ الموصوف، لم تَلَحُّقْهُ في الأكثر الأَغْلَبُ «كأمرأةٌ جريجة». وقد تَلَحُّقْهُ على قَلَّةٍ كخَصَلَةٍ حميدةٍ وفعلَةٍ ذميمة.

وإن استعمل استعمالَ الأسماء لا الصفات لِحَقَّتْهُ التَّاءُ: كذبيحة وأَكيلة ونطيحة. وكذا إن لم يُعْلَمِ الموصوف: أَمَذَكُرٌ هو أم مؤنث. مثل: «رأيتُ جريجةً».

أما إذا عُلِمَ فلا، نحو: «رأيتُ امرأةً جريحا» أو «رأيتُ جريحا مُلقاةً في الطريق»، ونحو: «كوني صبوراً على المصائب، حمولاً للتَّوَابِ».

٣ - المقصور والممدود والمنقوص

الاسمُ، إما صحيحُ الآخر: وهو ما ليس آخره حرفَ علَّةٍ، ولا ألفاً ممدودة كالرجلِ والمرأة والكتابِ والقلمِ.

وإما شَبُهُ الصحيحِ الآخر: وهو ما كان آخره حرفَ علَّةٍ ساكناً ما قبله: كدَلُو وظَبِي وهَذِي وسمي.

(سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، مثل: «هذا ظبي يشرب من دَلُو» و«رأيت ظبياً، فملأت له دلواً»).

وإما مقصورٌ، وإما ممدودٌ، وإما منقوص.

الاسم المقصور

الاسم المقصورُ: هو اسمٌ مُعْرَبٌ آخره أَلِفٌ ثابتةٌ، سواءً أكتبَتْ بصورة الألف: كالعصا، أم بصورة الياء: كموسى.

ولا تكونُ أَلِفٌ أصليَّةٌ أبداً: وإنما تكونُ منقلبةً، أو مزيدة.

والمنقلبةُ، إما منقلبةٌ عن واوٍ: كالعصا، وإما منقلبةٌ عن ياءٍ: كالفتى، فإنك تقولُ في تثنيتهما: «عَصَاوِي، وَفَتَايَا».

والمزيدةُ، إما أن تُزَادَ للتأنيث، كحُبلى وعطشى وذكرى، فإنها من الحَبْلِ والعَطَشِ والذَكَرِ.

وإما أن تُرَادَ للإلحاق^(١) كَارْطَى وذَفْرَى^(٢). الأولى: مُلَحَقَةٌ بجعفر والأخرى: ملحقة بذرهم.

وتسمى هذه الألف: «الألف المقصورة».

وهي ترسم بصورة الياء، إن كانت رابعة فصاعداً: كِبْشَرَى ومُصْطَفَى ومُسْتَشْفَى، أو كانت ثالثة أصلها الياء: كَالْفَتَى والهدى والندى؛ وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثة أصلها الواو: كَالْمَصَا، والعلا، والرُّبَا.

وإذا نُؤِنَ المقصورُ حُذِفَت أَلْفُهُ لَفْظًا، وثَبِتَ خَطًّا مثل: «كُنْ فَتَى يدعو إلى هَدَى». والمقصورُ على نوعين: فَيَاسِيٌّ وسَمَاعِيٌّ:

الاسم المقصور القياسي

الاسمُ المقصورُ القياسيُّ يكون في عشرة أنواع من الأسماء المعتلّة الآخر، وهي:

الأول: مصدرُ الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِلَ)، بكسر العين، فإنَّ وزنه (فَعَلٌ)، بفتحين: مثل: جَوِيَ جَوًى، أو (فَعَلٌ) بكسر ففتح: مثل: رَضِيَ رِضًا، وَغَنِيَ غِنًى.

الثاني: ما كان على وزن (فَعَلٍ) بكسرٍ ففتح، ممَّا هو جمعُ «فَعْلَةٍ» بكسرٍ فسكونٍ، مثل: «مِرَى وجَلَى»، جمع «مِرْية وجَلِية».

الثالث: ما كان على وزن (فَعَلٌ) بضمٍّ ففتح، ممَّا هو جمعُ «فَعْلَةٍ» بضمٍّ فسكونٍ مثل: «عُرَا ومُدَى ودُمَى» جمع «عُرْوَة ومُدْيَة ودُمْيَة»^(٣).

الرابع: ما كان على وزن (فَعَلٌ) بفتحين، من أسماء الأجناس، التي تَدُلُّ على الجمعيّة، إذا تجرَّدت من الثاء، وعلى الوحدة إذا لِحِقَتْها الثاء، مثل: حصاةٌ وحصى، وقطاةٌ وقطأٌ^(٤).

الخامس: اسمُ المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف، مثل: «معطى ومصطفى ومستشفى».

(١) الإلحاق: أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى، فالألف المقصورة في «أرطى وذفرى» مزيديتان: لتوازن الأولى «جعفرًا» والأخرى «درهماً».

(٢) الأرطى: نوع من الشجر، ثمره كالعنب، إلا أنه مر، وواحد أرطاة، وتجمع أيضًا على أرطيات وأرابطي (بفتح الطاء وكسرها)، (والذفري): العظم خلف الأذن، ويجمع على ذفريات وذفاري (بفتح الراء وكسرها).

(٣) المدية: السكين، (والدمية): التمثال من الرخام أو العاج، ويضرب بها المثل في الحسن.

(٤) القطاة: طائر في حجم الحمام صوته (قطاطا).

السادس: وزن (مَفْعَل) يفتح الميم والعين، مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان؛ مثل: «المعيا والمأني والعرقي».

السابع: وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين، مدلولاً به على آلة، مثل: «الميكوى والميهدي»^(١) واليزمي»^(٢).

الثامن: وزن (أفْعَل) صفة للتفضيل، مثل: «الأدنى والأقصى» أو لغير التفضيل، مثل: «الأحوى»^(٣) والأعوى».

التاسع: جمع المُنْث من (أفْعَل) للتفضيل، مثل: «الدنا والقُصا» جمع «الدنيا والقُصوى».

العاشر: مؤنث «أفْعَل» للتفضيل من الصحيح الآخر أو معتلّو مثل: «الحُسنَى والقُصلى» تانيث «الأحسن والأفْج» والدُّنيا والقُصوى تانيث «الأدنى والأقصى».

الاسم المقصور السماعي

الاسم المقصور السماعي يكون في غير هذه المواضع العشرة ممّا وردَ مقصوراً، فيُحْفَظ ولا يقاسُ عليه، وذلك مثل: الفتى والحِجَا والثَّرى والسَّنا والهُدى والرَّحى»^(٤).

الاسم الممدود

الاسم الممدود: هو اسمٌ مُعَرَّبٌ، آخرُهُ همزةٌ قبلها ألفٌ زائدة، مثل: «السَّماءُ والصَّحراءُ».

(فإن كان قبل آخره ألفٌ غير زائدة فليس باسم ممدود، وذلك مثل: «الماء والداء». فهذه الألف ليست زائدة، وإنما هي منقلبة. والأصل: «مَوءٌ ودَوءٌ». بدليل جمعهما على «أمواء وأدواء».

همزته إمّا أن تكون أصلية، كقُرّاء، ووضاء»^(٥) لأنهما من «قرأ ووضؤ».

وإمّا أن تكون مُبْدَلَةٌ من واو أو ياء. فالمبدلة من الواو مثل: «سماؤٌ وعدّاءٌ وأصلهما: «سماؤٌ وعدّاءٌ»، لأنهما من «سما يسمو، وعدا يعدو». والمبدلة من الياء، مثل: «بنّاءٌ ومُشّاءٌ»، وأصلهما: «بنائيٌ ومُشائيٌ» لأنهما من «بنى يبنى، ومشى ويمشي».

وإما أن تكون مزيدة للتانيث: كحسنا وحمرأ، لأنهما من الحُسنِ والحُمرة.

(١) المهدي: الاناء يهدي فيه كالطبق ونحوه، قال ابن الأعرابي: (ولا يسمى الطبق مهدي إلا وفيه ما يهدي).

(٢) المرمى: ما يرمى به من آلة، والجمع مرام.

(٣) الأحوى: ما كان لونه أسود ضارباً إلى الخفرة أو الحمرة، والمؤنث (حواء).

(٤) الحجا: العقل، وجمعه أحجاء، و(الثرى): التراب الندي، و(السنا): ضوء البرق، و(الرحى): الطاحون.

(٥) القراء: الناسك المتعبد، و(الوضاء): الوضيء، وهو الحسن النظيف.

وإما أن تكون مزيدة للإلحاق: كجرباء^(١) وقرباء^(٢).

والممدود قسمان: قياسي وسماعي.

الممدود القياسي

الاسم الممدود القياسي يكون في سبعة أنواع من الأسماء المعتلة الآخر:

الأول: مصدر الفعل المزد في أوله همزة، مثل: «آتي إيتاء، وأعطى إعطاء، وانجلى انجلاء، وارعوى ارعواء، وارتأى ارتئاء، واستقصى استقصاء».

الثاني: ما دل على صوت، من مصدر الفعل الذي على وزن: «فَعَلَ يَفْعُلُ» (بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع) مثل: «رَعَا البعيرُ يرغو رغاء، وثَقَّتِ الشاةُ تثغو ثغاء».

الثالث: ما كان من المصادر على «فِعال» (بكسر الفاء) مصدراً لِفِاعَلٍ، مثل: «والى ولاء» و«هادى عداء، ومارى إراء، وراى إراء، ونادى نداء، ورامى إراء».

الرابع: ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، مما يُجمع على (أفعلة) مثل: «كساء وأكسية ورداء وأردية، وغطاء وأغطية، وبقاء وأقية».

الخامس: ما صيغ من المصادر على وزن (تَفَعَال) أو (تُفَعَال)، مثل: «عدا يعدو تعداد، ومشى يمشي تمشاء».

السادس: ما صيغ من الصفات على وزن (فَعَال) أو (يُفَعَال) للمبالغة، مثل: «العداء والبعطاء».

السابع: مؤنث «أفعل» لغير التفضيل، سواء أكان صحيح الآخر، مثل: «أحمرَ وحمراء، وأعرجَ وعرجاء، وأنجلَ ونجلاء^(٣)، أم مُعتلة، مثل: أحوى وحواء، وأعمى وعمياء، وألمى ولمياء^(٤)».

(١) الحرباء: حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، وتلون ألواناً بحرها وهو مذكر. همزته ليست للتأنيث، ولذلك يصرف، ومؤنثه: (حرباءة) وأم حبيب، ويضرب به المثل في التقلب، وجمعه (حربابي) بتشديد الباء، ويضرب به المثل أيضاً في الحزم، يقال: (هو أحزم من الحرباء)، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يسلك بآخر.

(٢) القوباء: بضم القاف وسكون الواو (يجوز فتحها) داء معروف يتسع ويتشتر، ويداوى بالريق، ويسمى «الحزاز» بفتح الحاء، ومفرده «حزازة».

(٣) الأنجل: الواسع العين، ألحسها.

(٤) الألمى: من في باطن شفته سمرة، وهذه السمرة تسمى اللمى، وهي مستحسنة عند العرب.

الممدود السماعي

الاسم الممدود السماعي يكون في غير هذه المواضع السبعة مما وُزِدَ ممدوداً، فيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه. وذلك مثل: «الْفَتَاءُ وَالسَّنَاءُ وَالْقَنَاءُ وَالرَّاءُ»^(١).

قصر الممدود ومد المقصور

يجوزُ قَصْرُ الممدود، فيقال في دُعاء «دُعاء» وفي صفراء: «صفراء». ويَقْبُحُ مَدُّ المقصور: فيَقْبُحُ أن يقال في عصا: «عصاء». وفي غنى: «غِنا».

الاسم المنقوص

الاسم المنقوص: هو اسمٌ معرَّب آخرُهُ ياءٌ ثابتةٌ مكسورةٌ ما قبلها، مثل: «القاضي والرَّاعي». (فإن كانت ياءه غير ثابتة فليس بمنقوص، مثل: «أحسن إلى أخيك». وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور. مثل: «ظبي وسمي»).

وإذا تجرَّد من (أل) والإضافة حذفَت ياءه لفظاً وخطاً في حالتي الرُّفْع والجَرِّ، نحو: «حكم قاضٍ على جانٍ»، وثبتت في حال النصب، نحو: «جعلك الله هادياً إلى الحق، داعياً إليه». أما مع (أل) والإضافة ثبتت في جميع الأحوال، نحو: «حكم القاضي على الجاني» و«جاء قاضي القضاة».

وترد إليه ياءُهُ المحذوفة عند تثنيته، فنقول في قاضي: «قاضيان».

٤ - اسم الجنس واسم العلم

الاسم أيضاً على نوعين: اسمُ جنس، واسمُ عَلم.

اسم الجنس

اسمُ الجنس: هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخرٍ من أفراد جنسه: كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان.

ومنه الضمائرُ: وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولة، وأسماءُ الشرط، وأسماءُ الاستفهام. فهي أسماءُ أجناس، لأنها لا تختصُّ بفرد دون آخر. ويُقابله العَلمُ، فهو يختصُّ بواحد دون غيره من أفراد جنسه.

(١) الفَتَاءُ: الفتوة، وهي حادثة السن، و(السَّنَاءُ): الرفعة والشرف، و(الغَنَاءُ): الكفاية والنفق. و(الرَّاءُ): كثرة المال، والخير.

(وليس المرادُ باسم الجنس ما يقابل المعرفة، بل ما يجوز إطلاقه على كل فرد من الجنس. فالضمائر، مثلاً، معارف، غير أنها لا تختص بواحد دون آخر. فإن «أنت»: ضمير للواحد المخاطب. ويصح أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب. و«هو»: ضمير للغائب. ويصح أن يكنى به عن كل مذكر غائب.

و«أنا»: ضمير للمتكلم الواحد. ويصح أن يكنى به عن نفسه كل متكلم. فأنت ترى أن معناها يتناول كل فرد. ولا يختص بواحد دون آخر. وقس على ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

فاسم الجنس إنما يقابل العلم: فذاك موضوع ليتناول كل فرد. وهذا مختص بفرد واحد لا يتناول غيره وضعاً).

اسم العلم

العلمُ: اسمٌ يُدُلُّ على معيّن، بحسب وضعه، بلا قرينة: كخالد وفاطمة ودمشق والتيلي.

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدول والقبائل والأنهار والبحار والجبال.

(وإنما قلنا: «بحسب وضعه»، لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر؛ كخليل المسمى به أشخاص كثيرون، فاشترأهم في التسمية إنما كان بحسب الاتفاق والتصادف، لا بحسب الوضع لأن كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم لواحد بعينه. أما النكرة: كرجل، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها. وكذا المعرفة من أسماء الأجناس: كالضمائر وأسماء الإشارة، كما قدمنا.

والعلم يعين مسماء بلا قرينة: أما بقية المعارف، فالضمير يعين مسماء بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حية أو معنوية.

واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده.

والمعرفُ بأل يعينه بواسطتها.

والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدتها به. والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها).

وينقسم العلمُ إلى علم مفرد^(١): كأحمد وسليم، ومُرْكَبٌ إضافي: كعبد الله وعبد الرحمن،

(١) المراد بالمفرد في باب العلم: ما ليس مركباً، فالمثنى والجمع المسمى بهما: كحسين وعابدين، مفردان في هذا الباب.

ومركب مزجي: كبعبك وسيبويه، ومركب إنشادي: كجاذ الحق وتأبط شرأ (عَلَمِينَ لرجلين) وشاب قَرْنَاهَا (عَلَمًا لامرأة).

وينقسم أيضاً إلى اسم وكنية ولقب، وإلى مُرتجل ومتقول، وإلى عَلم شخص وعلم جنس. ومن أنواعه العَلم بالغلبة.

الاسم والكنية واللقب

العَلم الاسم: ما وُضِعَ لتحسين المُسمى أولاً، سواء أدل على مدح، أم ذم، كسميد وحظلة، أم كان لا يدلُّ، كزيد وعمر. وسواء أُصْدِرَ باب أو أم، أم لم يُصْدَر بهما، فالعبرة باسمية العلم إنما هو الوضع الأولي.

والعلم الكنية: ما وضع ثانياً (أي بعد الاسم) وصُدِرَ باب أو أم: كأبي الفضل، وأم كلثوم^(١).

والعلم اللقب: ما وُضِعَ ثالثاً (أي بعد الكنية) وأشعر بمدح: كالرشيد وزين العابدين، أو ذم: كالأعشى^(٢) والشنفري^(٣)، أو نسبة إلى عشيرة أو قبيلة أو بلدة أو قطر: كان يُعرَف الشخص بالهاشمي أو التميمي أو البغدادي أو البصري.

ومن كان له علم مُصَدَّر باب أو أم، ولم يُشعر بمدح أو ذم، ولم يوضع له غيره كان هذا العلم اسماً وكنية. ومن كان له علم يدلُّ على مدح أو ذم، ولم يكن مصدراً باب أو أم، ولم يكن له غيره، كان اسمه ولقبه.

فإن صُدِرَ - مع إشعاره بمدح أو ذم - باب أو أم، كان اسمه وكنيته ولقبه. فالمشاركة بين الاسم والكنية واللقب قد تكون، إن وُضِعَ ما يصلح للمشاركة وضعاً أولياً.

أحكام الاسم والكنية واللقب

إذا اجتمع الاسم واللقب يُقدَّم الاسم ويؤخر اللقب: كهارون الرشيد، وأويس القرني. ولا ترتيب بين الكنية وغيرها تقول: «أبو حفص عمر أو عمر أبو حفص»^(٤).

وإذا اجتمع علمان لمُسمى واحد، فإن كانا مفردين أُضِفَت الأول إلى الثاني، مثل: «هذا

(١) كلثوم من أعلام العرب، والكلثوم في الأصل: الكثير لحم الخدين.

(٢) الأعشى: لقب لعدة شعراء من العرب، والأعشى في الأصل: الضيف البصر، أو هو الذي لا يبصر ليلاً.

(٣) الشنفري: رجل من الأزدي كان شاعراً عداء، يقال: «هو أعدى من الشنفري»، والشنفري في الأصل: العظيم الشفتين.

(٤) الحفص في الأصل: شبل الأسد.

خالد تميم». ولك أن تتبع الآخر الأول في إعرابه على أنه بدلٌ منه أو عطفٌ بيان له، فنقول: «هذا خالدٌ تميمٌ»، إلا إن كان الأول مسبوقاً بـ «أَلْ»، أو كان الثاني في الأصل وصفاً مُقترباً بـ «أَلْ»، فيجب الاتباع، مثل: «هذا الحارث زيدٌ، ورحمَ الله هارونَ الرُّشيدَ، وكان حاتمُ الظَّاهريِّ مشهوراً بالكرم».

وإن كانا مُركبين، أو كان أحدهما مفرداً والآخر مُركباً، أتبعنا الثاني الأول في إعرابه وجوباً، نقول: «هذا أبو عبد الله محمدٌ، ورأيتُ أبا عبد الله محمدًا، ومررتُ بأبي عبد الله محمد»، وتقول: «هذا عليُّ زينُ العابدينَ، ورأيتُ عليًّا زينَ العابدينَ، ومررتُ بعليِّ زينِ العابدينَ»، وتقول: «هذا عبدُ الله عَلمُ الدِّينِ، ورأيتُ عبدَ الله عَلمَ الدِّينِ، ومررتُ بعبدِ الله عَلمِ الدِّينِ».

العلم المرتجل والعلم المنقول

الْعِلْمُ الْمُرتجل: ما لم يسبق له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها بل استعمل من أول الأمر علماً: كسعادٍ وعُمَرَ.

والْعِلْمُ المنقول (وهو الغالب في الأعلام): ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلميّة. وهو إما منقولٌ عن مصدر كفضل، وإما عن اسم جنس: كأسد، وإما عن صفة كحارث ومسمود وسعيد، وإما عن فعل: كشمر وأبان ويشكر ويحيى^(١) وأجدم^(٢) وشم^(٣) وإما عن جملة: كجاد الحق، وتابط شرّاً.

علم الشخص وعلم الجنس

الْعِلْمُ الشَّخصي: ما خُصَّص في أصل الوضع بفردٍ واحدٍ، فلا يتناول غيره من أفراد جنسه: كخالدٍ وسعيدٍ وسعادٍ. ولا يضره مشاركة غيره إِيَّاهُ في التسمية، لأنَّ المشاركة إنما وقعت بحسب الاتفاق، لا بحسب الوضع. وقد سبق الكلام عليه.

والْعِلْمُ الجنسيُّ ما تناول الجنسَ كُلَّهُ غيرَ مُختصٍّ بواحدٍ بعينه: كاسامة (علماً على الأسد)، وأبي جفنة (على الذئب)، وكسرى (على من ملَّكَ الفُرسَ)، وقيصر (على من ملَّكَ الرومَ)، وخاقان (على من ملَّكَ التُّركَ)، وتُبع (على من ملَّكَ اليمَنَ)، والتَّجاشي (على من ملَّكَ الحبشة) وفِرْعَوْن (على من ملَّكَ القبطَ)، والعزير (على من ملَّكَ مصرَ).

وهو يكون اسماً: كنعالة، (للثعلب)، وذؤالة، (للذئب). ويكون كنيةً: كأم عزيطة (للعقرب)

(١) شمر: اسم فرس، واسم قبيلة. و(أبان ويشكر ويحيى): أعلام رجال.

(٢) أجدم وشم: اسمان لمكانين.

وَأُمُّ عَامِرٍ (لِلْفُصَّيْحِ)، وَأَبِي الْحَارِثِ (لِلْأَسَدِ)، وَأَبِي الْحُصَيْنِ (لِلثُّعَلَبِ). وَيَكُونُ لِقَباً: كَالْأَخْطَلِ (لِلهُرِّ)، وَذِي الثَّأْبِ (لِلكَلْبِ).

وَقَدْ يَكُونُ عِلْماً عَلَى الْمَعْنَى: كَبِرَّةٌ (عِلْماً عَلَى الْبِرِّ) وَفَجَارٌ^(١) (عَلَى الْفُجْرَةِ)^(٢)، وَكَيْسَانٌ (عَلَى الْغَدِيرِ)، وَأُمُّ قُشْعَمٍ (عَلَى الْمَوْتِ)، وَأُمُّ صَبُورٍ (عَلَى الْأَمْرِ الشَّدِيدِ)، وَحَمَادٌ (لِلْمُخَمَدَةِ)، وَيَسَارٌ (لِلْمَيْسِرَةِ).

(وعلم الجنس نكرة في المعنى، لأنه غيرٌ مختص بواحد من أفراد جنسه كما يختص علم الشخص.

وتعريفه إنما هو من جهة اللفظ، فهو يعامل معاملة علم الشخص. في أحكامه اللفظية، والفرق بينهما هو من جهة المعنى، لأن العلم الشخصي موضوع لواحد بعينه، والموضوع الجنسي موضوع للجنس كله. أما من جهة اللفظ فهو كعلم الشخص من حيث أحكامه اللفظية تماماً، فيصح الابتداء به مثل: «ثعالة مراوغ»؛ ومجيء الحال منه، مثل: «هذا أسامة مقبلاً». ويمتنع من الصرف إذا وجد مع العلمية علة أخرى، مثل: «ابتعد من ثعالة»^(٣). ولا يسبقه حرف التعريف؛ فلا يقال: «الأسامة»، كما يقال: «الأسد». ولا يضاف، فلا يقال: «أسامة الغابة»؛ كما تقول: «أسد الغابة». وكل ذلك من خصائص المعرفة. فهو بهذا الاعتبار معرفة.

والفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة، أن اسم الجنس نكرة لفظاً ومعنى. أما معنى فلعدم اختصاصه بواحد معين، وأما لفظاً فلأنه تسبقه «أل» فيعرف بها، ولأنه لا يبتدأ به ولا تنجيء منه الحال.

وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه، لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه، فله أحكام العلم اللفظية كما قدّمنا.

ولا فرق بينه وبين المعروف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمته، ومن حيث التعريف اللفظي، تقول: «أسامة شجاع» كما تقول: «الأسد شجاع»، فهما نكرتان من جهة المعنى، معرفتان من جهة اللفظ. فعلم الجنس عند التحقيق كالعرف بأل الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظي).

(١) فجار: اسم مبني على الكسر كحذام وقطام.

(٢) الفجرة: يفتح فسكون: الفجور وهو الميل عن الحق.

(٣) ثعالة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

العلم بالغلبة

وقد يغلبُ المُضَافُ إلى معرفة والمُقْتَرَنُ بآل المهديّة على ما يُشارِكُهُما في الدلالة، فيصيران علمين بالغلبة، مُختَصَّين من بين سائر الشُّركاء بواحد، فلا ينصرفان إلى غيره. وذلك: كابن عباس وابن عُمرَ وابن مالك والعقبة والمدينة والألفية، فهي أعلامٌ بغلبة الاستعمال، وليست أعلاماً بحسبِ الوضع.

(فابن عباس: هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب. وابن عمر: هو عبد الله ابن عمر بن الخطاب. وابن مالك: هو محمد بن مالك: صاحب الأرجوزة الألفية المشهورة في النحو. والعقبة: ميناء على ساحل البحر الأحمر^(١). والمدينة: مدينة الرسول ﷺ وكان اسمها يثرب، والألفية هي الأرجوزة النحوية التي نظمها ابن مالك. وكل هذه الأعلام يصح إطلاقها في الأصل على كل ابنٍ للعباس وعمر ومالك، وعلى كل عقبة ومدينة وألفية. لكنها تغلبت بكثرة الاستعمال على ما ذكر فكانت عليه بالغلبة).

إعراب العلم

الْعَلَمُ الْمُفْرَدُ^(٢) يُعَرَّبُ كما يقتضيه الكلام: من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، نحو: «جاء زهيرٌ، ورأيتُ زهيراً ومررتُ بزهيرٍ».

والمركَّبُ الإضافيُّ: يُعَرَّبُ جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ كما يقتضيه الكلام، ويُجر الجزء الثاني بالإضافة. والمركَّبُ المزجيُّ: يكون جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ مفتوحاً دائماً^(٣)، وجُزْؤُهُ الثاني، إن لم يكن كلمة «وَيْوِيَّة» يُرْفَعُ بالضمّة، وينصبُ ويُجرُّ بالفتحة، لأنه ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ للعلميّة والتركيب المزجي، مثل: «بعلبك بلدة طيبة الهواء، ورأيتُ بعلبك، وسافرت إلى بعلبك».

وإن كان جُزْؤُهُ الثاني كلمة «وَيْوِيَّة» يَكُنْ مَبْنِيّاً على الكسر دائماً، وهو في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، كما يقتضيه مركزه في الجملة؛ مثل: «رَجِمَ سَيِّبُيُو، ورَجِمَ اللهُ سَيِّبُيُو، وَرَحِمَهُ اللهُ عَلَى سَيِّبُيُو».

والمركَّبُ الإسناديُّ: يبقى على حاله فيُحْكى على لفظه في جميع الأحوال، ويكونُ إعرابه تقديريّاً، تقول: «جاء جاد الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقِّ، ومررتُ بجادَ الحقِّ».

والمركَّبُ القَدَدِيُّ: كخمسَةَ عشرَ، وما جرى مجراه كخَيْصَ بَيْضَ، وَبَيْتَ بَيْتَ، إن سَقِيتَ

(١) العقبة في الأصل: المرقى الصعب في الجبل، والطريق في أعلاه، وجمعها عقاب بكسر العين، وعقبات، وتكون مجازاً بمعنى الصعوبة والشدة، والعقبة المقصودة هنا: هي عقبة أيلة.

(٢) المراد بالمفرد في بحث العلم: ما ليس مركباً كما تقدم.

(٣) أي مبنياً على الفتح، وذلك إن لم يكن آخره ياء: كمعديكرب فيني على السكون.

بهما، أبقيتهما على بانهما، كما كانا قبل العلمية. ويجوزُ إعرابُهما إعرابَ ما لا ينصرفُ. كأنهما مُرْغَبَانِ مُزْجِيَانِ. فيجريانِ مجرى «بعلبك وخضرموت». والاول أولى.

٥ - الضمائر وأنواعها

الضميرُ: ما يُكنى به عن مُتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، فهو قائم مقام ما يُكنى به عنه، مثل: «أنا وأنتَ وهو»، وكالتاء من «كُتِبَ وَكُتِبَتْ وَكُتِبَ» والواو من «يَكْتُوبُ». وهو سبعة أنواع: متصل، ومنفصل، وبارز، ومستتر، ومرفوع، ومنصوب، ومجرور.

الضمير المتصل

الضميرُ المتصلُ: ما لا يُتبدأ به، ولا يقع بعد «إلا» إلّا في ضرورة الشعر. كالتاء والكاف من «أكرمْتُكَ»، فلا يُقالُ: «ما أكرمْتُكُ إلّاك». وقد وردَ في الشعر ضرورة، كما قال الشاعر:

وما عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كُذِّبَارُ

وكما قال الآخر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْحَرَشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَ عَلَيَّ، فمالي عَوْضُ إِلَّا^(١) ناصِرُ

وهو، إما أن يتصل بالفعل: كالواو من «كتبوا»، أو بالاسم: كالياء من «كتابي»، أو بالحرف: كالکاف من «عليك».

والضمائر المتصلة تسعة، وهي: «التاء ونا والواو والألف والنون والكاف والياء والهاء وها».

فالألف والتاء والواو والنون، لا تكونُ إلّا ضمائر للرفع، لأنها لا تكونُ إلّا فاعلاً أو نائب فاعل، مثل: «كتبنا وكتبتم وكتبوا وكتبتم».

«نا والياء»: تكونانِ ضميرَي رفع، مثل: «كُتِبْنَا وَتَكْتُبِينَ وَكُتِبِي»، وضميرَي نصب، مثل: «أكرمني المعلم، وأكرمنا المعلم» وضميرَي جرّ، مثل: «صرف الله عني وعننا المكروه».

«والکاف والياء وها»: تكونُ ضمائرَ نصب، مثل: «أكرمك وأكرمه وأكرمتها»، وضمائرَ جرّ، مثل: «أحسنتُ إليك وإليه واليها». ولا تكونُ ضمائرَ رفع، لأنها لا يُسند إليها.

(١) عوض: ظرف للمستقبل بمعنى (أبدًا) وهو يستغرق جميع ما يستقبل من الزمان، والمشهور بناؤه على الضم، ويجوز فيه البناء على الفتح والكسر أيضاً: ولا يكون إلا بعد نفي أو استفهام.

قواعد ثلاث

١ - واو الضمير والهاء المتصلة بها ميم الجمع خاصتان بجمع الذكور العقلاء، فلا يستعملان لجمع الإناث ولا لجمع المذكر غير العاقل.

٢ - الضمير في نحو: «جئتما وجئتم وجئتن» إنما هو التاء وحدها، وفي نحو: «أكرمكما وأكرمكم وأكرمكن» إنما هو الكاف وحدها، وفي نحو: «أكرمهما وأكرمهم وأكرمهن» إنما هو الهاء وحدها. والميم والألف اللاحقتان للضمير حرفان هما علامة التثنية.

ومن العلماء من يجعل الميم حرف عماد، والألف علامة التثنية. وسميت الميم حرف عماد، لاعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحدة، وليس هذا القول ببعيد. والميم وحدها اللاحقة للضمير، حرف هو علامة جمع الذكور والعقلاء. والنون المشددة، اللاحقة للضمير؛ حرف هو علامة جمع المؤنث.

ومن العلماء من ينظر إلى الحال الحاضرة، فيجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد. وهذا أقرب، والقولان الأولان أحق.

٣ - تضم هاء الضمير، إلا إن سبقها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر، تقول: «من عثر فأقله عثرته، وخذه بيده إشفاقاً عليه، وإحساناً إليه» وتقول: «هذا أبوه، وأكرمت أباهم، وأحسنتم إليهم».

٤ - يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح، إلا إن سبقها ساكن، كالف المقصور وياء المنقوص وألف التثنية وياء التثنية والجمع، فيجب فتحها دعماً لالتقاء الساكنين، مثل: «هذه عصاي، وهذا راجي، وهاتان عصوي، ورفعت عصوي، وهؤلاء معلمي».

٥ - تبدل ألف «إلى وعلى ولدى» ياء، إذا اتصلت بضمير، مثل: «إلي، وعليه، ولديك».

نون الوقاية

إذا لحقت ياء المتكلم الفعل أو اسم الفعل، وجب الفصل بينهما بنون تسمى (نون الوقاية)^(١)، لأنها تبقى ما تتصل به من الكسر (أي: تحفظه منه). تقول: «أكرمني، ويكرمني، وأكرمني، وتكرموني، وأكرمتني، وأكرمتني فاطمة»، ونحو: «رؤيتني، وعليكني».

وإن لحقت الأحرف المشبهة بالفعل، فالكثير إثباتها مع «ليت» وحذفها مع «لعل»، وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى: «يَتْلُوهُمْ كَلَّمَ كَلَّمَ قُرْآنًا عَلَيْهِمْ» [النساء: ٧٣]، وقال جلَّ

(١) سواء اتصلت بالفعل مباشرة: كأكرمني، أو اتصلت بما يتصل بالفعل: كأكرمتي ويكرموني.

شأنه: ﴿لَمَلَيْ أَتْلُعُ أَلْسِنَتِي﴾ [خاف: ٣٦]. وتذكر حذفها مع «ليت» وإثباتها مع «لعل»، فالأول كقول الشاعر:

كُنِيَّةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي^(١)
والثاني كقول الآخر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ، لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبِيراً لأَبْيَضَ مَا جِدَ
أما مع «إن» وأنَّ وكانَ ولكنَّ: فأتت بالخيار: إن شئت أثبتتها وإن شئت حذفتها.

وإن لحقت ياء المتكلم «من وعن» من حروف الجر، فصلت بينهما بنون الوقاية وجوباً. وشذ قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي
أما ما عداهما فلا فصل بها.

الضمير المنفصل

الضمير المنفصل: ما يصحُّ الابتداء به، كما يصحُّ وقوعه بعد «إلا» على كلِّ حال. كأننا من قولك: «أنا مجتهد، وما اجتهد إلا أنا».

والضمائر المنفصلة أربعة وعشرون ضميراً: اثنا عشر منها مرفوعة وهي: «أنا ونحن وأنت وأنتِ وأنتما وأنتن وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم وهُنَّ».

واثنا عشر منها منصوبة، وهي: «إياي وإيانا وإياك وإياكم وإياكن وإياها وإياهما وإياهم وإياهنَّ».

ولا تكون (هُم) إلا لجماعة الذكور العقلاء.

ويجوزُ تسكينُ هاءِ (هُوَ) بعد الواو والغاءِ نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْذَوُّ﴾ [البروج: ١٤] ونحو: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَوِيٌّ﴾ [المائدة: ١٢٠]. وهو كثيرٌ شائع. وبعد لامِ التأكيد، كقولك: «إنَّ خالداً لهُوَ شجاع». وهو قليلٌ.

فائدة: الضمير في (أنت وأنتما وأنتنَّ) إنما هو (أن). والتاء اللاحقة لها هي حرف خطاب. والضمير في (هم وهما وهُنَّ) إنما هو (الهاء) المخففة من (هو). والميم والألف في (أنتما وهما): حرفان للدلالة على التثنية. أو الميم حرف عماد. والألف علامة التثنية. (كما سبق). والميم في (أنتم وهم): حرف هو علامة جمع الذكور العقلاء. والنون المشددة في (أنتنَّ وهُنَّ)

(١) جل الشيء وجلاله «بضم الجيم فيهما»: معظمه: ويقال: جلل الشيء أي: أخذ جلاله، أي: معظمه، وأما الجل «بكسر الجيم» فهو ضد الدق «بكسر الجيم» فهو ضد الدق «بكسر الدال» أي: الشيء الدقيق.

حرف هو علامة جمع الإناث. ومن النحاة من يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد، كما سبق في الضمير المتصل.

اتصال الضمير وانفصاله

الضَّمِيرُ قائمٌ مقام الاسم الظاهر. والغرض من الإتيان به الاختصار. والضمير المتصل أخصُر من الضمير المنفصل.

فكل موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، فيقال: «أكرمك»، ولا يقال: «أكرمْتُ إياك». فإن لم يُمكن اتصال الضمير تعيّن انفصاله، وذلك إذا اقتضى المقام تقديمه. كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كان مبتدأ، نحو: «أنت مجتهد»، أو خبراً، نحو: «المجتهدون أنتم»، أو محصوراً بآلاً أو إنما، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ آلَ تَمِيمٍ﴾ [آل: ٤٠]. وقول الشاعر:

أنا الذائد الحامي الذمار، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(١)
أو كان عامله محذوفاً، مثل: «إياك» وما يُعتذرُ منه، أو مفعولاً لمصدرٍ مُضافٍ إلى فاعله، مثل: «يُسْرُنِي إِكْرَامُ الْأَسَاذِ إِيَّاكَ» أو كان تابعاً لما قبله في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿يَحْمِلُونَ أَرْسُلَ وَبَائِكُمْ﴾ [المتحة: ١].

ويجوز فصل الضمير ووصله، إذا كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها، مثل: «كنْتُ»، وكنْتُ إِيَّاهُ، أو كان ثاني ضميرين منصوبين يعامل من باب: «أعطى^(٢)»، أو ظنَّ^(٣)، تقول: «سألتك»، وسألتك إِيَّاهُ، وظننتك، وظننتك إِيَّاهُ.

وضمير المتكلم أخصُر من ضمير المخاطب أي: «أعرَفْتُ منه».

وضمير المخاطب أخصُر من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميران متصلا، في باب: «كان» وأعطى وظنَّ، وجب تقديم الأخص منهما، مثل: «كنْتُ»، وسَلَّيْهِ، وظننتك^(٤). فإن انفصل

(١) يجوز في الذمار النسب على أنه مفعول به للهامي، والجر على أن الهامي مضاف والذمار مضاف إليه، وإنما جازت الإضافة، مع اقتران المضاف بحرف التعريف، لأن المضاف صفة، والمضاف إليه مقترن به، والذائد: المانع، والذمار: ما يجب على الشخص حمايته، والأحساب: جمع حسب، وهو ما يعده الرجل من مفاخر آبائه، والمعنى: لا يدفع عن أحسابهم إلا أنا، فالدفاع محصور بي، ولو وصل الضمير فقال: إنما أَدافعُ عن أحسابهم، لجاز أن يكون غيره مدافعاً أيضاً.

(٢) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

(٣) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد تقدم شرح هذا وما قبله في بحث المتعدي واللازم، فراجعهما.

(٤) فلا يقال: كانهوت ولا سلوني ولا ظننتوك.

أحدهما فَعَدَمَ ما شئتَ منهما، إن أمين اللبس، مثل: «الدرهمُ أعطيتَه إياكَ». فإن لم يؤمن التباسُ المعنى وجبَ تقديم ما يزيل اللبسَ، وإن كان غير الأخص، فنقول: «زهيرٌ مَنَعْتُكَ إياه»، إن أردتَ منعَ المخاطبِ أن يَصِلَ إلى الغائب، و«مَنَعْتَهُ إياكَ»، إن أردتَ منعَ الغائب أن يَصِلَ إلى المخاطب. ومنه الحديث: «إن الله ملأكم إياهم ولو شاء لملأكم إياكم».

وإذا اتحد الضميران في الرتبة - كأن يكونا للمتكلم أو المخاطب أو الغائب - وجب فصلُ أحدهما، مثل: «أعطيتَه إياه»، وسألتني إياي، وغلثتُ إياكَ.

الضميران: البارز والمستتر

الضمير البارز: ما كان له صورةٌ في اللفظ: كالتاء من: «قمت» والواو من: «كتبوا»، والياء من: «اكتبي»، والنون من: «يَقُمْنَ».

والضمير المستتر: ما لم يكن له صورةٌ في الكلام، بل كان مُقَدَّرًا في الذهن ومُتَوَيًّا، وذلك كالضمير المستتر في «اكتب»، فإنَّ التقدير «اكتب أنت».

وهو إما للمتكلم: «أأكتب، ونكتب»، وإما للمفرد المذكر المخاطب. نحو: «اكتب، ونكتب»، وإما للمفرد الغائب والمفردة الغائبة. نحو: «علي كتب، وهندُ تكتب».

وهو على قسمين: مستترٌ وجوباً. ويكونُ في ستة مواضع:

الأول: في الفعل المُسَدِّ إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً، مثل: «أجتهِدُ وتجهِدُ».

الثاني: في الفعل المُسَدِّ إلى الواحد المخاطب، مثل: «أجتهِد».

الثالث: في اسم الفعل المسند إلى متكلم، أو مخاطب، مثل: «أفُ وَصَّ».

الرابع: في فعل التعجب الذي على وزن «ما أفعل»، مثل: «ما أحسنَ العِلْمُ»^(١).

الخامس: في أفعال الاستثناء، وهي: «خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون»، مثل: «جاء القومُ ما خلا زهيراً، أو ليس زهيراً أو لا يكون زهيراً».

فالضمير فيها مستترٌ وجوباً تقديره «هو» يعود على المستثنى منه. وقال قوم: إنه يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق. والتقدير: «جاء القوم خلا البعض زهيراً». وقال قوم إنه يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل قبله. والتقدير: «جاء القوم خلا الجاني أو لا يكون الجاني زهيراً». وقال آخرون: إنه يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: «جاؤوا خلا المجيء».

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب، وهو في محل رفع لأنه مبتدأ و«أحسن»: فعل ماضٍ وهو فعل تعجب أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود على «ما» التعجبية و«العلم»: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

زهيراً». والقولان الأولان، أقرب إلى الحق والصواب. ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى «إلا»، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء. وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق. وسيأتي بسط ذلك في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

السادس: في المصدر النائب عن فعله نحو: «صبراً على الشدائد»^(١).

ومستترٌ جوازاً. ويكون في الفعل المُستتر إلى الواحد الغائب^(٢) والواحدة الغائبة، مثل: «سعيدٌ اجتهدَ، وفاطمةٌ تجتهدُ».

(ومعنى استتار الضمير وجوباً أنه لا يصح إقامة الاسم الظاهر مقامه. فلا يرفع إلا الضمير المستتر. ومعنى استتاره جوازاً أنه يجوز أن يجعل مكانه الاسم الظاهر. فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى. فإذا قلت: «سعيدٌ يجتهدُ» كان الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» يعود إلى سعيد، وإذا قلت: «يجتهدُ سعيدٌ» كان سعيد هو الفاعل. أما إن قلت: «نجتهدُ» كان الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً تقديره «نحن»، ولا يجوز أن يقوم مقامه اسم ظاهر ولا ضمير بارز، فلا يقال: «نجتهدُ التلاميذ». فإن قلت: «نجتهدُ نحن». فنحن ليست الفاعل، وإنما هي توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل: وإنما لم يجوز أن تكون هي الفاعل لأنك تستغني عنها تقول: «نجتهدُ»، والفاعل عمدة، فلا يصح الاستغناء عنه).

ضمائر الرفع والنصب والجر

الضميرُ قائم مقام الاسم الظاهر، فهو مثله يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كما يقتضيه مركزه في الجملة، لأنَّ له حكمه في الإعراب.

فالضمير المرفوع: ما كان قائماً مقام اسم مرفوع، مثل «قُمْتُ، وقُمْتُ، وتكتبان، وتكتبون».

والضمير المنصوب: ما كان قائماً مقام اسم منصوب، مثل: «أَكْرَمْتُكَ، وأَكْرَمْتَهُنَّ، وإياك نَعْبُدُ وإياك نَسْتَعِينُ».

والضمير المجرور: ما كان قائماً مقام اسم مجرور نحو: «أَحْسِنُ تَرْبِيَةَ أولادك، أَحْسَنَ إِلَيْكَ».

وإذا وقع الضمير موقع اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، يُقال في إعرابه: إنه كان في محلِّ رفع، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو إنه مرفوعٌ محلاً، أو منصوبٌ محلاً، أو مجرورٌ محلاً.

(١) فاعل «صبراً» ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنت».

(٢) إلا في أفعال الاستثناء وفعل التعجب الأول، فهو مستتر وجوباً كما علمت.

عود الضمير

إن كان الضمير للثبوت فلا بد له من مرجع يرجع إليه .

فهو إما أن يعود إلى اسم سبقه في اللفظ . وهو الأصل ، مثل : «الكتاب أخذته» .

وإما أن يعود إلى متأخر عنه لفظاً ، متقدّم عليه رتبةً (أي : بحسب الأصل) ، مثل : «أخذ كتابه زهير» ؛ فالهاء تعود إلى زهير المتأخر لفظاً ، وهو في رتبة التقديم ، باعتبار رتبته ؛ لأنه فاعل^(١) .

وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنًى لا لفظاً ، مثل : «اجتهد يكن خيراً لك» : أي : يكن الاجتهاد خيراً لك ، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من «اجتهد» .

وإما أن يعود إلى غير مذكور ، لا لفظاً ولا معنًى ، إن كان سياق الكلام يُعيّنه ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْرَتَ عَلَى الْجُرُودِ﴾ [هود : ٤٤] ، فالضمير يعود إلى سفينة نوح المعلومة من المقام ، وكقول الشاعر :

إذا ما غَضِبْنَا غَضَبَةً مُضْهِرَةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ ، أَوْ قَطَرَتْ دَمَا

فالضمير في «قطرت» يعود إلى الشّيف ، التي يدل عليها سياق الكلام .

والضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام ، ما لم يكن الأقرب مضافاً إليه ، فيعود إلى المضاف . وقد يعود إلى المضاف إليه ، إن كان هناك ما يعيّنه كقوله تعالى : ﴿كَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَالًا﴾ [الجمعة : ٥] . وقد يعود إلى البعيد بقرينة دالة عليه ، كقوله سبحانه : ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ تُسْتَعْلَيْنَ فِيهِ﴾ [الحديد : ٧] ؛ فالضمير المستتر في «جعلكم» عائد إلى الله ، لا إلى الرسول .

ضمير الفصل

قد يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، ضمير يسمى ضمير الفصل ، ليؤدّن من أوّل الأمر بأن ما بعده خبر لا نعت . وهو يُفيد الكلام ضرباً من التوكيد ، نحو : «زهير هو الشاعر» و«ظننت عبد الله هو الكاتب» .

وضمير الفصل حرف لا محلّ له من الإعراب ، على الأصح من أقوال النحاة . وصورته

(١) أما عود الضمير على متأخر عنه لفظاً ورتبة فلا يجوز ، فلا يقال : «أكرم أبوه خالد» لأن الهاء في (أبوه) عائدة على المفعول به وهو (خالد) ، والمفعول متأخر في الرتبة عن الفاعل ، وهو هنا متأخر عنه في اللفظ أيضاً ، وأما عوده على متقدم لفظاً متأخر رتبة فجائز ، مثل : «أكرم خالد أبوه» ، فالضمير في (أبوه) عائد إلى (خالد) المتقدم لفظاً على الفاعل ، وإن كان متأخراً عنه رتبة ، وإن قلت : «أكرمت خالد» جاز ، لأن (خالد) ليس مفعولاً به وإنما هو بدل من الضمير الذي هو المفعول به .

كصورة الضمائر المنفصلة. وهو يتصرف تصرفها بحسب ما هو له، إلا أنه ليس إياها.

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بـ «كَانَ وَظَرَنَ وَإِنَّ» وأخواتهن، تابع لدخوله بينهما قبل النسخ. ولا تأثير له فيما بعده من حيث الإعراب، فما بعده متأثر إعراباً بما يسبقه من العوامل، لا بـ «وَيَقُولُ» قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَفَّقْنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقال: ﴿إِنْ كَانَتْ هَٰكَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال: ﴿إِنْ كُنْتُ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَاكَ﴾ [الكهف: ٣٩].

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا، وإنما سمي ضميراً؛ لمشاكبته الضمير في صورته، وسمي: (ضمير فصل)؛ لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت؛ لأنك إن قلت: «زهير المجتهد»، جاز أنك تريد الإخبار، وأنت تريد النعت، فإن أردت أن تفصل بين الأمرين أول وهلة، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله، لا نعت له.

ثم إن ضمير الفصل هذا يفيد تأكيد الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسميه «عماداً»؛ لاعتماد المتكلم، أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والنعت).

٦ - أسماء الإشارة

اسم الإشارة: ما يدل على معين بواسطة إشارة جسدية باليد ونحوها، إن كان المشار إليه حاضراً، أو إشارة معنوية إذا كان المشار إليه معنى، أو ذاتاً غير حاضرة.

وأسماء الإشارة هي: «ذَا»: للمفرد المذكر، «وَذَانِ وَذَيْنِ»: للمثنى المذكر، «وَذِيَّةٌ وَذِيَّةٌ»: للمفرد المؤنث، «وَتَانِ وَتَيْنِ»: للمثنى المؤنث و«أَوَّلَاءِ وَأَوَّلَى»^(١) (بالمد والقصر، والمد أنصح): للجمع المذكر والمؤنث، سواء أكان الجمع للعقلاء، كقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، أم لغيرهم: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّعِيرَ وَالْمَسْرُورَ وَالْقَوَادَّ كُلَّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنَّا مَرْغُوبًا﴾ [الاسراء: ٣٦]، وقول الشاعر:

دُمُ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَشِكَ الْإِيَامِ
لَكِنَّ الْأَكْثَرَ أَنْ يَشَارَ بِهَا إِلَى الْعُقَلَاءِ وَيُسْمَعَلْ لغيرهم «تلك»، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْإِيَامُ تَذَكُّرُهَا بَيْنَ الْقَائِمِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ويجوز تشديد النون في مثنى «ذا وتا»، سواء كان بالألف أم بالياء، فتقول: «ذَا وَذَيْنُ

(١) تكتب «أولى وأولاء» بالواو غير ملفوظة، تلفظان: «ألى والأء» بلا واو.

وَتَيْنٌ. وقد قُرئ: ﴿لَذَلِكَ بُعِثَانِ﴾ [الفصص: ٣٢]، كما قرئ: ﴿إِخْتَفَىٰ أَخْيَقَ هُنَيْنٍ﴾ [الفصص: ٢٧]، بتشديد النون فيهما.

ومن أسماء الإشارة ما هو خاصٌّ بالمكان، فيشارُ إلى المكان القريب بِهَنا، وإلى المتوسط بِهَناكَ، وإلى البعيد بهنالك وثم.

وتسبِقُ أسماء الإشارة كثيراً «ها» التي هي حرفٌ للتَّنبيه، فيقال: «هذا وهذه وهاتان وهؤلاء».

وقد تلحقُ «ذا وهي» الكافُ، التي هي حرفٌ للخطاب، فيقال: «ذاك وتيك» وقد تلحقهما هذه الكافُ مع اللام فيقال: «ذلك وتلك».

وقد تلحقُ «ذَانِ، وَتَيْنِ، وتَانِ، وتَيْنِ، وأولاءِ» كافُ الخطاب وحدها، فيقال: «ذَانِكَ وتَانِكَ وأُولَئِكَ».

ويجوز أن يُفصلَ بين (ها) التَّنبيهية، واسم الإشارة، بضمير المُشار إليه، مثل: «ها أنا ذا، ها أنتَ ذي، ها أنتمَا ذَانِ، ها نحنُ تَانِ، ها نحنُ أولاءِ». وهو أولى وأصحُّ، وهو الكثيرُ الواردُ في بليغ الكلام، قال تعالى: ﴿هَآؤُلَآءِ لَكُمْ وَلَا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]. والفصلُ بغيره قليلٌ، مثل: «ها إِنْ ذَا الوقتُ قد حانَ» والفصلُ بكافِ التَّنبيه في نحو: (هكذا) كثيرٌ شائعٌ.

مراتب المشار إليه

للمشارِ إليه ثلاثُ مراتبٍ: قريبةٌ وبعيدةٌ ومتوسطةٌ.

فيُشار لذي القُربى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ: كأكرمُ هذا الرجلَ، أو هذه المرأةَ.

ولذي الوسطى بما فيه الكافُ وحدها: كاركبُ ذاك الحصانَ، أو تيكُ الذاقةَ.

ولذي البُعدي بما فيه الكافُ واللام معاً، كحُذِّ ذَلِكُ القلمَ، أو تلكُ الدَّواةِ.

فوائد ثلاث

١ - «ذَانِ وتَانِ» يستعملان في حالة الرفع، من: «جاء هذان الرجلان، وهاتان المرأتان»؛ و«ذَيْن وتَيْنِ»: يستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: «أكرم هذين الرجلين وهاتين المرأتين»، ومررت بهذين الرجلين وهاتين المرأتين».

وهما في حالة الرفع مبيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبيان على الياء، وليسا مُعَرَّيْنِ بالألف رفعاً - وبالياء نصباً وجرّاً، كالمثنى؛ لأن أسماء الإشارة مبنية لا معربة.

فمن العلماء من يعربها، إعراب المثنى، فلم يخطيء محجة الصواب.

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشَرٌّ﴾ [ط: ٦٣] في قراءة من قرأ (إنَّ) مشددة، فقالوا: إنه

جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحوال الرفع والنصب والجزم.

٢ - (فه وته): هما يسكون الهاء وكسرهما: وإن كسرت فلك أن تختلس الكسرة، وأن تشبعها فتمدّها.

٣ - كاف الخطاب: حرف، وهو ككاف الضمير في حركتها وما يلحق بها من العلامات، تقول: «ذاك كتابك يا تلميذ، وذاك كتابك يا تلميذة، وذلكما كتابكما يا تلميذان ويا تلميذتان، وذلكم كتابكم يا تلاميذ، وذلكنّ كتابك يا تلميذات».

٧ - الأسماء الموصولة

الاسم الموصول: ما يدلّ على مُعيّن بواسطة جملة تُذكر بعده، وتُسمّى هذه الجملة: (صلة الموصول).

والأسماء الموصولة قسمان: خاصة ومشتركة.

الموصول الخاص

الأسماء الموصولة الخاصة، هي التي تُفرّد وتُثنّى وتُجمع وتُذكر وتُؤنث، حسب مقتضى الكلام.

وهي: (الذي): للمفردة المذكر، (واللذان واللّذين): للمثنى المذكر، (واللّذين): للجمع المذكر العاقل^(١)، و(التي) للمفردة المؤنثة، و(اللّتان واللّتين): للمثنى المؤنث، و(اللّاتي واللّاتي): للثلاثي - بإثبات الياء وحذفها - للجمع المؤنث، و(الآلى): للجمع مطلقاً، سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، وعاقلاً أم غيره، تقول: «يُفلح الذي يجتهدُ، واللذان يجتهدان واللّذين يجتهدون، وتُفلح التي تجتهد، واللّتان تجتهدان، واللّاتي، أو اللّاتي، أو اللّاتي، يجتهدنّ، وتُفلح الآلى يجتهدون، وتُفلح الآلى يجتهدنّ، وقرأ من الكتب الآلى تنفع».

(وَاللّذان واللّتان): تستعملان في حالة الرفع، مثل: جاء اللّذان سافرا، واللّتان سافرتا. واللّذين واللّتين: تستعملان في حالتي النصب والجزم، مثل: «أكرمت اللّذين اجتهدا، واللّتين اجتهدتا، وأحسنّت إلى اللّذين تعلما، واللّتين تعلمتا» وهما في حالتي الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجزم مبنيان على الياء. وليستا معربتين بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، كالمثنى، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يدرجها إعراب العثنى. وليس يبعد عن الصواب).

(١) فلا تستعمل لغيرهم أما غير العقلاء فيستعمل له ما يستعمل لجمع الإنث.

ويجوزُ تشديدُ النون في مثني (الذي والتي)، سواء أكان بالألف أم بالياء، وقد قُرئ: «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ»، كما قُرئ: «رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ»، بتشديد التَّوْنِ فيهما.

وأكثرُ ما يُستعملُ (الألى) لجمع الذكورِ العقلاء، ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر:

وَتُبْلِي أَلَى يَسْتَأْذِنُونَ عَلَى أَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقُبْلِ^(١)

ومن استعماله في جمع المؤنث قول الآخر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ أَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وكذلك «اللائي»، فقد تُستعملُ لجماعة الذكور العقلاء نادراً كقول الشاعر:

مُمُ اللَّائِي أُصِيبُوا يَوْمَ فَلَجٍ بِدَاهِيَةٍ تَمِيدُ لَهَا الْجِبَالُ^(٢)
وقول الآخر:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا، اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا^(٣)

الموصول المشترك

الاسماء الموصولة المشتركة: هي التي تكونُ بلفظ واحدٍ للجميع. فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

وهي: «مَنْ وما وَذَا وَأَيُّ وَذُو» غيرَ أَنَّ «مَنْ» للعاقل و«مَا» لغيره وأما: «ذَا وَأَيُّ وَذُو» فتكون للعاقل وغيره. تقول: «نَجَّحَ مَنْ اجْتَهِدَ، وَمَنْ اجْتَهِدَتْ، وَمَنْ اجْتَهِدَا، وَمَنْ اجْتَهِدْتَا، وَمَنْ اجْتَهِدُوا، وَمَنْ اجْتَهِدْنَ». وتقول: «ارْكَبْ مَا شِئْتَ مِنَ الْخَيْلِ، وَاقْرَأْ مِنَ الْكُتُبِ مَا يَفِيدُكَ نَفْعًا»، وتقول: «مَنْ ذَا فَتَحَ الشَّامَ؟» أي: «مَنْ الَّذِي فَتَحَهَا؟» و«مَاذَا فَتَحَ أَبُو عُبَيْدَةَ؟»، وتقول: «أَكْرَمَ أَيُّهُمْ أَكْثَرَ اجْتِهَادًا». أي: «الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ اجْتِهَادًا»، و«ارْكَبْ مِنَ الْخَيْلِ أَيُّهَا هُوَ أَقْوَى»، أي: «الَّذِي هُوَ أَقْوَى». وتقول: «أَكْرَمَ ذُو اجْتَهِدَ، وَذُو اجْتَهِدَتْ»، أي: «أَكْرَمَ الَّذِي اجْتَهِدَ وَالَّتِي اجْتَهِدَتْ».

(١) الضمير في تبلي يعود إلى المنون (أي: الموت) في بيت سابق، و(يستلثمون): يلبسون اللامعة وهي الدرع (وعلى الألى): في موضع الحال من ضمير يستلثمون، أي حال كونهم على خيولهم الألى تراهن، فالضمير الغائب في تراهن يعود إلى الألى الموصوف بها ويصلتها الخيول، و(الروع): الفزع، ويراد به مجازاً الحرب، و(الحداء) بكسر الحاء وفتح الدال: جمع حدأة - بكسر الحاء وفتح الدال أيضاً - وهي طائر يعرف عند العامة بالشوكة، و(القبل): جمع قبلاء، وهي الحولاء؛ والقيل بفتحتين: الحول.

(٢) فلج: مكان بين البصرة وضرية و(ضرية) بفتح الضاد وكسر الزاء، وتشديد الياء مفتوحة: قرية في طريق مكة من البصرة ونجد، و(تميد): تضطرب وتتحرك.

(٣) أمَّن: أجود وأكرم، و(اللاء): صفة للأبناء، و(مهذوا): وطأوا، من «مهذ الفراش» إذا وطأه وبسطه، و(المحجور): الأحضان، واحدها حجر.

(من وما) الموصوليتان

قد تُستعمل «مَنْ» لغير العقلاء، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُنْزَلَ غيرُ العاقلِ مَنْزِلَةَ العاقلِ: كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَهٌ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [الأحاف: ٥]، وقول امرئ القيس:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً، أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَقُلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي^(١)
وقول العباسي بن الأحف:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنَ بِي فَقُلْتُ، وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبِ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
(فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة، ونداء القطا والظلل في البيتين
سَوْحاً تنزيلها منزلة العاقل، إذ لا ينادى إلا العقلاء).

الثانية: أن يندمج غيرُ العاقلِ مع العاقلِ في حُكْمٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]. وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ لِمَنْ يَشَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

(فعدم الخلق يشمل آدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله. والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض).

الثالثة: أن يقرَنَ غيرُ العاقلِ بالعاقلِ في عموم مُقْصَلٍ بـ «مَنْ» كقوله عزُّ شأنه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ نَّارٍ فَيَسْجُدُ لَهُمْ نَارُهَا بِطَرَفٍ مِنْ يَمِينِهِمْ وَنَارُهَا مِنْ يَسَارِهِمْ مَنْ يَنْشِئْ عَلَى رَجُلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى آرِيحٍ﴾ [النور: ٤٥].

(فالذابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض).

وقد فصلها على ثلاثة أنواع: الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع).

وقد تُستعمل (ما) للعاقل، كقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا كَابَ لَكُمْ مِنَ الْإِنْسَانِ﴾^(٢) [النساء: ٣]،

(١) هم صباحاً تعية كانوا يستعملونها في الصباح، و(هم) مخفف من أنعم و«العصر» بضمين، ويجوز إسكان الصاد: هو بمعنى العصر، بفتح فسكون، و«الخالِي»: السالف الماضي.

(٢) أي: انكحوا ما حل لكم منهن، ودعوا ما حرم عليكم منهن. فالنصب على أن «ماذا» كلها استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم لأنفقت، و«درهماً وزهيراً»: منصوبان على البدلية من محل «ماذا» الاستفهامية، والرفع على أن «ما» وحدها اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و«ذا» اسم موصول في محل رفع على أنه خبره، و«درهم وزهير» مرفوعان على البدلية من محل «ما» الاستفهامية والجملة صلة الموصول، والمائد محذوف، والتقدير «ماذا أنفقت؟ ومن ذا أكرمته؟ أي: ما الذي أنفقت؟ ومن الذي أكرمته؟».

وكقولهم: «سبحان ما سخرَكُنَّ لنا»، وقولهم: «سبحان ما يُسَبِّحُ الرعدُ بحمده». وذلك قليل.

وأكثر ما تكون (ما) للعاقل، إذا اقترن العاقلُ بغير العاقل في حكم واحد، كقوله سبحانه: ﴿يَسْجُدْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٧، التغابن: ١٧].

(فإن ما فيها ممن يعقل وما لا يعقل في حكم واحد وهو التسبيح، كما قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَهُ إِلَّا مَتَى يَوَدَّ. وَلَنْ لَا تَنْفَعَهُ تَسْبِيحُهُمْ﴾ [الإسراء: ١٧٤].

(ذا) الموصولة

لا تكون (ذا) اسم موصول إلا بشرط أن تقع بعد (مَنْ) أو «ما» الاستفهاميتين؛ وأن لا يُراد بها الإشارة، وأن لا تُجعل مع (مَنْ) أو «ما» كلمة واحدة للاستفهام.

فإن أُريد بها الإشارة مثل: «ماذا التواني؟ مَنْ ذا القائم؟» أي: ما هذا التواني؟ من هذا القائم؟ فهي اسم إشارة.

وإن جعلت مع (مَنْ) أو «ما» كلمة واحدة للاستفهام، مثل: «لماذا أتيت؟»، أي: لِمَ أتيت؟ وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِالْإِذْنِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أي: من الذي يشفع عنده؟ كانت مع ما قبلها اسم استفهام.

وقد تقع (ذا) في تركيب تحتل أن تكون فيه موصولة وما قبلها استفهاماً، وأن تكون مع (مَنْ) أو «ما» كلمة واحدة للاستفهام، نحو: «ماذا أنفقت؟» إذ يجوز أن يكون المعنى: «ما أنفقت؟» وأن يكون: «ما الذي أنفقت؟»

ويظهر أثر ذلك في التابع، فإن جعلت (ذا) مع (مَنْ) أو «ما» كلمة واحدة للاستفهام، قلت: «ماذا أنفقت؟ أدرهما أم ديناراً؟» و«مَنْ ذا أكرم؟ أزهيراً أم أخاه؟»، بالنصب.

وإن جعلت «ما» أو (مَنْ) للاستفهام، و«ذا»، موصولة، قلت: «ماذا أنفقت؟ أدرهم أم ديناراً؟» و«مَنْ ذا أكرم؟ أزهيراً أم أخوه؟» بالرفع.

ومن جعل «ما» للاستفهام و«ذا» موصولة قولٌ ليبيد:

الآن لأن المرة: ماذا يُحاول أنحب فيُقضى؟ أم ضلال وباطل^(١)

(١) ألا أداة تحضيض بمعنى هلا بتشديد اللام، و«أنحب» يأتي لمعانٍ منها الوقت، والمدة والخطر العظيم، واليكاء، والأجل، والنذر، وأقربها هنا أن يكون بمعنى النذر، ومعنى البيت هلا تسألان المرء: ما الذي يطلبه جاداً مجتهداً؟ أنذر أوجه على نفسه، فهو يسمى في قضائه، أم أن سعيه واجتهاده في ضلال وباطل.

(أي) الموصولة

«أي» الموصولة تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع. وتُستعمل للعاقل وغيره.

والأسماء الموصولة كلها مبنية، إلا (أيًا) هذه، فهي مُعرّبة بالحركات الثلاث، مثل: «يُنَلِّحُ أيُّ مجتهدٍ، وأكرمْتُ أيًّا هي مجتهدَةٌ، وأحسنتُ إلى أيٍّ هم مجتهدون».

ويجوز أن تُبنى على الضم (وهو الأنصح)، إذا أُضيفت وحذفت صدرُ صلتها^(١)، مثل: «أكرمُ أيُّهم أحسنُ أخلاقًا»^(٢)، قال تعالى: «**لَمَّا تَدَارَكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَتَتْهُمُ لَقَدْ عَلَى الرَّحْمَنِ يَوْمًا**»^(٣) [مریم: ٦٩].

وقول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ قَلَمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلَ^(٤)
كما يجوز في هذه الحالة^(٥) إعرابُها بالحركات الثلاث أيضًا، تقول: «أكرمُ أيُّهم أحسنُ أخلاقًا».

وقد روي الشعرُ بجرٍ «أي» بالكسرة أيضًا، كما قرئ «أيُّهم» بنصبٍ «أي» في الآية الكريمة. فإن لم تُضَفْ أو أُضيفت ودُكِرَ صدرُ صلتها، كانت مُعرّبة بالحركات الثلاث لا غير، فالأول مثل: «أكرمُ أيًّا مُجتهدٌ»^(٦)، وأيًّا هو مجتهدٌ، الثاني مثل: «أكرمُ أيُّهم هو مجتهدٌ».

(ذو) الموصولة

تكون (ذو) اسمَ موصول بلفظ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك في لغة طيءٍ من العرب، ولذلك يُسمونها (ذو الطائية)، تقول: «جاء ذو اجتهدٍ، وذو اجتهدتٍ، وذو اجتهدا، وذو اجتهدتا، وذو اجتهدوا، وذو اجتهدن»، قال الشاعر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي وَيُسْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوْنْتُ

(١) المراد بصدر الصلة الضمير الذي هو جزء منها واقع في صدرها أي أولها. فإن قلت: «أكرم أيُّهم هو مجتهد» فقولك: «هو مجتهد» صلة أي، وصدر الصلة الضمير.

(٢) أي: أيُّهم هو أحسن.

(٣) أي: أيُّهم هو أشد.

(٤) أي: على أيُّهم هو أفضل.

(٥) أي: حالة إضافتها وحذف صدر صلتها، والأكثر بناؤها على الضم في هذه الحالة.

(٦) أي: أكرم أيًّا هو مجتهد، فهو المحذوف مبتدأ، ومجتهد خبره، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول وهو (أي).

أي: بُرِّي التي حَفَرْتَهَا والتي طَوَّبْتُهَا، أي: بَنَيْتَهَا. وقول الآخر:

صلة الموصول

يحتاج الاسم الموصول إلى صلة وعائد ومحلّ من الإعراب.

فالصلة: هي الجملة التي تُذكرُ بعدهُ قُتِّعَ معناه، وتُسمى: (صلة الموصول)، مثل: «جاء الذي أكرمتُهُ». ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب.

والعائد: ضمير يعود إلى الموصول وتشمل عليه هذه الجملة، فإن قلت: «تعلّم ما تنتفع به»، فالعائد الهاء، لأنها تعود إلى «ما». وإن قلت: «تعلّم ما ينفعك»، فالعائد الضمير المستتر في «ينفع» العائد إلى «ما».

وَيُسْتَرْطَفُ فِي الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ الْخَاصِّ: أَنْ يَكُونَ مُطَابِقاً لَهُ إِفْرَاداً وَتَشْبِيهاً وَجَمْعاً وَتَذَكُّيراً وَنَأْنِيَاءً، تَقُولُ: «أَكْرِمِ الَّذِي كَتَبَ»، وَالتِّي كَتَبَتْ، وَالتَّذِينَ كَتَبُوا، وَالتَّتِي كَتَبْنَا، وَالتَّذِينَ كَتَبُوا، وَالتَّتِي كَتَبْنَا، وَالتَّذِينَ كَتَبُوا، وَالتَّتِي كَتَبْنَا.

أما الضمير العائدُ إلى الموصول المشترك، فلك فيه وجهان: مراعاةُ لفظِ الموصول، فنَقَرَهُ ونَذَرَهُ مع الجميع، وهو الأكثرُ، ومراعاةُ معناه فيطابقُه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً، ونَقُولُ: «كَرَّمْ مِنْ هَذَبِكَ» للجميع، إن راعيتَ لفظَ الموصول، ونقول: «كَرَّمْ مِنْ هَذَبِكَ، وَمِنْ هَذَبِكَ، وَمِنْ هَذَبَاتِكَ، وَمِنْ هَذَبُوكَ، وَمِنْ هَذَبُنِكَ» إن راعيتَ معناه.

وإن عاد عليه ضميرانِ جاز في الأول اعتبارُ اللفظ، وفي الآخر اعتبارُ المعنى. وهو كثير. وممنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، فقد أعاد الضمير في «يقول» على «من» مفرداً، ثم أعاد عليه الضمير في قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] جمعاً.

وقد يُعتبرُ فيه اللفظُ، ثم المعنى، ثم اللفظُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ يَنْتَرَى قَهْرَ الْحَكِيمِ﴾ [القمان: ٦]، فأفرد الضمير، ثم قال: ﴿أَوَلَيْكَ مَنْ عَذَّبَ مُتَّبِعِينَ﴾ [القمان: ٦]، فجمع اسم الإشارة. ثم قال: ﴿وَلَوْ أَنَّا تَلَوْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا﴾ [الأحقاف: ٧]، فأفرد الضمير.

ومحل الموصول من الإعراب يكون على حسب موقعه في الكلام. فتارة يكون في محل رفع مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّىٰ﴾ (الأعلى: ١٤)^(١)، وتارة يكون في محل نصب مثل: «أحب من يحب».

الخَيْرِ»^(١)، وتارةً يكون في محل جرٍ، مثل: «جُدْ بما تَجِدُ»^(٢).

وَيُسْتَرْطَفُ في صلة الموصول أن تكون جملةً خبريةً مُشْتَمِلَةً على ضميرٍ بارزٍ أو مُسْتَرٍ يعودُ إلى الموصول. ويسمى هذا الضميرُ (عائداً)، لعوده على الموصول. فمثال الضمير البارز: «لا تُعَاشِرِ الَّذِينَ يُحْسِنُونَ لَكَ الْمُنْكَرَ»^(٣) ومثال الضمير المستتر: «صاحبٌ من يَذْكُرُكَ على الخير»^(٤).

(والمراد بالجملة الخيرية: ما لا يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها، فإذا قلت: «أكرمتم المجتهد أو سأكرمه» فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبار به.

فما كان كذلك من الجمل صح وقوعه صلةً للموصول، أما الجمل الإنشائية، وهي: ما يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها، فلا تقع صلةً للموصول، كجمل الأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام، فإن قلت: (خذ الكتاب)، فتحقق أخذه لا يكون إلا بعد الأمر به، أما الجملتان: الشرطية والقسمية، فهما إنشائيتان، إن كان جوابهما إنشائياً مثل: «إن اجتهد علي فأكرمه، وبالله أكرم المجتهد»، وخبريتان إن كان جوابهما خبرياً، مثل: «إن اجتهد علي كرمته، وبالله لأكرمن المجتهد».

فوائد ثلاث

١ - يجبُ أن تقع صلةُ الموصول بعده، فلا يجوز تقديمها عليه، وكذلك لا يجوز تقديم شيءٍ منها عليه أيضاً، فلا يقال: «اليوم الذين اجتهدوا يُكرمون غداً»، بل يقال: «الذين اجتهدوا اليوم»، لأنَّ الظرف هنا من متممات الصلة.

٢ - تقع صلةُ الموصول ظرفاً وجزاءً ومجروراً، مثل: «أكرم من عنده أدبٌ، وأحسن إلى من في دار العجزة»، لأنهما شبيهتان بالجملة، فإنَّ التقدير: «من استقرَّ أو وُجِدَ عنده أدبٌ، ومن استقرَّ أو وُجِدَ في دار العجزة».

والصلة في الحقيقة إنما هي الجملة المحذوفة، وحرف الجرِّ والظرفُ الجرُّ والظرفُ متعلقان بفعلها.

٣ - يجوز أن يحذفَ الضميرُ العائد إلى الموصول، إن لم يقع بحذفه التباسٌ كقوله تعالى: ﴿ذَرِّفْ وَمَنْ خَلَقْتَ رَجِيلاً﴾ [المدر: ١١]، أي: خلقته، وقوله: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أي قاضيه، وقولهم: (ما أنا بالذي قاتلُ لك سوءاً)، أي: بالذي هو قاتلُ.

(١) من: في موضع نصب لأنها مفعول به.

(٢) ما: في موضع جرٍ بالياء.

(٣) الضمير البارز العائد على الموصول هو الواو في يحسنون.

(٤) الضمير المستتر العائد على الموصول هو الضمير المستتر في «يدل»، وهو ضمير الفاعل.

٨ - أسماء الاستفهام

اسمُ الاستفهام: هو اسمٌ مُبْتَهَمٌ يُسْتَعْلَمُ به عن شيءٍ، نحو: «مَنْ جاء؟ كيفَ أنت؟». وأسماءُ الاستفهام هي: «مَنْ، وَمَنْ ذَا، وما، وماذا، ومتى، وأَيَّانَ، وأَيْنَ، وكيفَ، وأَنْتِ، وكنم، وأَيُّ». وليليك شرحها:

من و من ذا

(مَنْ وَمَنْ ذَا): يُسْتَفْهَمُ بهما عن الشخص العاقل، نحو: «مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ وَمَنْ ذَا مُسَافِرٍ؟»، قال تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ؟» [البقرة: ٢٤٥]. وقد تُشْرَبَانِ معنى النفي الإنكاري، نقولك: «مَنْ يستطيع أن يَقَعَلَ هذا؟!»، أي: لا يستطيع أن يفعله أحد.

ومنه قوله تعالى: «وَمَنْ يَقْرِضُ الذُّكُوبَ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ١٣٥] أي: لا يغفرها إلا هو، وقوله: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» [البقرة: ٢٥٥] أي: لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه.

ما و ماذا

(ما و ماذا): يُسْتَفْهَمُ بهما عن غير العاقل من الحيوانات والنبات والجماد والأعمال، وعن حقيقة الشيء أو صفته، سواء أكان هذا الشيء عاقلاً أم غير عاقلٍ نقول: «ما أو ماذا ركبْتَ، أو اشتريت؟ ما أو ماذا كتبت؟»، ونقول: «ما الأسد؟ ما الإنسان؟ ما التُّخْلُ؟ ما الذهب؟»، تستفهم عن حقيقة هذه الأشياء، ونقول: «زهيرٌ من فُحول شعراء الجاهلية»، فيقول قائلٌ: «ما زهيراً!»، يستعلم عن صفاته ومُميزاته.

(وقد تقع «من ذا و ماذا» في تركيب يجوز أن تكونا فيها استفهاميتين، وأن تكون «من وما» للاستفهام، و«ذا» بعدهما اسم موصول، وقد تتعين «من وما» للاستفهام؛ فتتعين «ذا» للموصولية أو الإشارة. وقد تقدم شرح ذلك في الكلام على «ذا» الموصولية في الفصل السابق).

(من و ما) النكرتان الموصوفتان

كما تقع «مَنْ و ما» موصوليتين واستفهاميتين، كما تقدّم، نعماني شرطيتين، كقوله تعالى: «مَنْ يَمْلِكُ سَوَاءً يُجَزَّ بِه» [النساء: ١٢٣]، وقوله: «وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ حَيْرٍ يُؤْتِكُمْ إِلَيْكُمْ» [البقرة: ٢٧٢].

وقد نعماني نكرتين موصوفتين. ويتعين ذلك، إذا وُصِلتا بمفرد، أو سبقتهما «رُبَّ الجارّة»، لأنها لا تُبَاشِرُ إِلَّا النكرات، فمن وصفهما بمفرد أن نقول: «أَيُّ مَنْ مُجِبّاً لك، وما سارّاً لك،

أي: شخصاً مُحَبّاً لك، وشيئاً سارّاً لك، وجئتُك بمنْ مُحِبٍّ لك، وبما سارٌّ لك» أي: بشخصٍ مُحَبٍّ لك، وشيءٍ سارٍّ لك، ومنه قولُ حَسَّانَ بنِ ثابت:

فَكَفَسِي بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
أي: على قومٍ غيرنا، وقولُ الآخر:

لِمَا نَافِعٍ يَسْمَى اللَّيْبُ، فَلَا تَكُنْ لشيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ، الدُّفْرَ سَاعِيَا

ولا يجوز أن تكون «من وما» فيما تقدم موصولتين، لأن الاسم الموصول يحتاج إلى جملة توصل به، وهو هنا موصول بمفرد. فإن رفعت ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) جاز: فتكونان حيثلُ إما نكرتين موصوفتين بجملة المبتدأ والخبر، وإما موصولتين، وجملة المبتدأ والخبر صلة لهما. فإذا قلت: «جاءني من محب لي، وما سار لي»، جاز أن تكونا موصوفتين بمفرد، فيكون (محب وسار) صفتين لهما، وأن تكونا موصوفتين بجملة، فيكون محب وسار خبرين لمبتدأين محذوفين، وجاز أن تكونا موصولتين بجملة المبتدأ والخبر).

وَمِنْ سَبِي (رُبِّ) إِيَّاهَا قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ

أي: رُبَّ رجلٍ، وقولُ الآخر:

رُبَّ مَا تَكْرَهُهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْمَقَالِ^(١)

أي: رُبَّ شيءٍ من الأمر.

(ولا يجوز أن تكون (من وما) هنا موصولتين، لأن الاسم الموصول معرفة، و(رُبِّ) لا مباشر شيئاً من المعارف. فلا تدخل إلا على النكرات).

وإذا قلت: «اعتصم بمن يهديك سبيلَ الرِّشَادِ، وتَمَكِّك بما تَبْلُغُ به السُّدَادَ» جاز أن تكونا موصولتين، فالجملة بعدهما صلة لهما، وأن تكونا نكرتين موصوفتين، فالجملة بعدهما صفة لهما.

(فإن كان المراد بمن يهدي شخصاً معهوداً، وبما تبلغ أمراً معهوداً، كانتا موصولتين، وإن كان المراد شخصاً ما هادياً، وأمراً ما مبلغاً، كانتا نكرتين موصوفتين).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ مِنْهُ إِشْرَارَةٌ حَتَّى يَنْفِرْ كَافًّا﴾ [البقرة: ٨] فجزمَ قومٌ بأنها موصوفة، وجماعةٌ

(١) الفرجة بالفتح، ويجوز فيها الضم والكسر أيضاً: الانفراج من الشدة والتخلص منها. وأما فرجة الحائط ونحوه - والموضع الذي يوسعه القوم في الموقف والمجلس، فهي بالضم لا غير. و(المقال): الحبل تشد به قوائم البعير ليمتنع من القيام، والمعنى رب شيء من الأمر تكرهه النفس له انفراج وانحلال كيما ينحل المقال عن قوائمه البعير فيتنهض بعد انحباسه، و(ما) هنا يجب فصلها عن (رب) خطأ لأنها موصوفة. وليست مثل (ما) الزائدة الكافة لرب عن العمل لأن هذه يجب وصلها برب خطأ.

بأنها موصولة، والأول أقرب.

وقال الزمخشري: «إِنْ قُدِّرَتْ (أَلْ) أَي: (في الناس) للعهد، فموصولة، أو للجنس، فموصولة».

(يريد أن المَعْرِفَ بِأَلِ المَهْدِيَةِ تعريفه معنوي كما هو لفظي، فيناسبه أن تجعل «من» موصولة، لأن الموصول معرفٌ تعريفٌ ما تسبقه «أَلِ» العهدية.

وأما المعروفُ بِأَلِ الجَنَسِيَةِ فتعريفه لفظي، وهو في معنى النكرة، فيناسبه أن تجعل «من» معه نكرة موصوفة).

(متى) الاستفهامية

متى: ظرفٌ يُستفهم به عن الزَّمانين: الماضي والمستقبل، نحو: «متى أتيت؟ ومتى تذهب؟»، قال تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤] ويكون اسمٌ شرطٍ جازماً؛ كقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلَا، وطلاءُ السَّنايا متى أضحَ العِمامةُ تُغرُّفوني

(أين) الاستفهامية

أين: ظرفٌ يُستفهم به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيء، نحو: «أين أخوك؟ أين كنت؟ أين تتعلَّم؟».

وإذا سبقته «من» كان سؤالاً عن مكان بُروز الشيء، نحو: «من أين قَدِمْتَ؟».

وإن تضمَّنَ معنى الشرط جزم الفعلين مُلحقاً بـ«ما» الزائدة للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يَذْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، أو مجرداً منها، نحو: «أين تجلسُ أجلس».

(أَيَّان) الاستفهامية

أَيَّان: ظرفٌ بمعنى الحين والوقت. ويقاربُ معنى «متى». ويُستفهم به عن الزَّمان المستقبل لا غير، نحو: «أَيَّانُ تُسافر؟» أي: في أيِّ وقت سيكونُ سفرك؟ وأكثر ما يُستعمل في مواضع التَّخمين أو التَّوهُيل، كقوله تعالى: ﴿يَتَلَوَّنَ لَأَنَّ يَوْمَ الْإِينِ﴾ [الذاريات: ١٢] أي: في أي وقت سيكونُ يومُ الدين، أي: يوم الجزاء على الأعمال، وهو يومُ القيامة.

وقد تتضمَّنُ «أَيَّان» معنى الشرط: فتجزم الفعلين، مُلحقاً بـ«ما» الزائدة، أو مجردة عنها، نحو: «أَيَّانَ، أو أَيَّانَ ما تَجْتَهِدُ تَنْجَحُ».

(كيف) الاستفهامية

كيف: اسمٌ يُستفهم به عن حالة الشيء، نحو: «كيف أنت؟»، أي: على أيَّة حالة أنت؟.

وقد تُشَرَّبُ معنى التَّعَجُّبِ، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، أو معنى النفي والإنكار، نحو: «كيف أفعُلُ هذا؟»، أو معنى التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنْفِلُ عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ وَبِهِكُمْ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٠١].

(كيف): اسمٌ مبنيٌّ على الفتح، ومحلُّه من الإعراب، إما خبرٌ عما بعده، إن وقع قبل ما لا يُستغنى عنه، نحو: «كيف أنت؟ وكيف كنت؟» ومنه أن تقع ثاني مفعولي «ظنٌّ» وأخواتها، لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: «كيف تُظَنُّ الأمر؟».

وإما النصبُ على الحال مما بعده، إن وقع قبل ما يُستغنى عنه، نحو: «كيف جاء خالدٌ؟ أي: على أيِّ حالٍ جاء؟ وإما النصبُ على المفعوليَّةِ المطلقة، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْآيِلِ﴾ [الغيل: ١]، أي: أيُّ فعلٍ فعل؟

وقد تنضمَّن (كيف) معنى الشرط، ملحقاً بـ(ما) الزائدة للتوكيد، نحو: «كيفما تكن يكن قريئك»، أو غيرَ ملحقٍ بها، نحو: «كيف تجلسُ أجلس». ومن النُّحَاة من يجزِّمُ بها، كما رأيت (وهم الكوفيون). ومنهم من يجعلها شرطاً غيرَ جازمٍ، فالفاعلان بعدها مرفوعان (وهم البصريون).

(أنى) الاستفهامية

أنى: تكونُ للاستفهام، بمعنى (كيف)، نحو: «أنى تفعلُ هذا وقد نُهييت عنه؟ أي: كيف فعلته؟ وبمعنى (من أين) كقوله تعالى: ﴿يَسْتَرْحِمُونَ أَفْئَةً لِلَّهِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين لك هذا؟ وإذا تضاعف معنى الشرط جزمَت الفعلين، نحو: «أنى تجلسُ أجلس» وهي ظرفٌ للمكان.

(كم) الاستفهامية

كم: يُستفهم بها عن عَدَدٍ يُراد تعيينه، نحو: «كم مشروعاً خيرياً أعنت؟ أي: كم عَدَدُ المشروعاتِ الخيرية التي أعتتها؟».

(أي) الاستفهامية

أي: يُطلَبُ بها تعيينُ الشيء، نحو: «أيُّ رجلٍ جاء؟ وأَيَّةُ امرأةٍ جاءت؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ هَيْئَةً﴾ [التوبة: ١٢٤].

وإذا تضاعف معنى الشرط جزمَت الفعلين، نحو: «أيُّ رجلٍ يستقم ينجح».

وقد تكون دالَّةً على معنى الكمال، وتُسمى «أَيًّا الكمالِيَّة»، وهي إذا وقعت بعد نكرة كانت صفةً لها، نحو: «خالدٌ رجلٌ أيُّ رجل»، أي: هو كاملٌ في صفات الرجال. وإذا وقعت بعد معرفة كانت حالاً منها، نحو: «مررتُ بعبيدِ الله أيُّ رجل». ولا تُستعمل إلا مضافةً وتطابقُ موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات، ولا تطابقه في غيرهما. ويجوز تركُ المطابقة فيهما.

وقد تكونُ وُصلةٌ لنداءٍ ما فيه (أَلْ) مُلحقةٌ بِ(ها) التنيهية، نحو: «يا أيُّها الناس».

وقد تكون اسم موصول كما تقدم في الفصل السابق.

و(أي) - في جميع أحوالها - مُعرَّبةٌ بالحركات الثلاث، إلا إذا كانت موصولةً مُضافةً ومحذوفاً صدرُ صلتها، كما أوضحنا ذلك في الفصل الذي قبل هذا.

٩ - أسماء الكناية

أسماء الكناية: هي ألفاظٌ مبهمَةٌ يُكنى بها عن مُبهمٍ من عددٍ أو حديثٍ أو فعلٍ. وهي: «كم وكذا وكأين وكَيْتٌ وَذَيْتٌ».

ف(كم)، على وجهين: استفهامية، وهي ما يُكنى بها عن عددٍ مُبهمٍ يُرادُ تعيينُهُ، نحو: «كم علماً تعرف؟» وخبرية، وهي ما يُكنى بها عن العدد الكثير على جهةِ الإخبار، نحو: «كم كتابٍ عندي؟»، أي: عندي كُتُبٌ كثيرةٌ.

و(كذا): يُكنى بها عن عددٍ مُبهمٍ، نحو: «قلْتُ كذا، وفعلْتُ كذا»، وعن المفرد، نحو: «جئتُ يومَ كذا».

والغالبُ فيها أن تُستعملَ مُكرَّرةً بالعطف، نحو: «عندي كذا وكذا كتاباً»، ويقلُّ استعمالُها مفردةً، أو مُكرَّرةً بلا عطف.

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كافٍ التشبيه و«ذا» الإشارية، لكنها الآن تعتبرُ كلمةً واحدةً.

و(كأين): مثل «كم» الخبرية معنًى، نحو: «وَكَيْفَ مِنْ مَّالِكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [يوسف: ١٠٥].

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كافٍ التشبيه و«أي»: ولأن التثنية قد صار جزءاً من تركيبها كُتِبَ بالنون. فهي الآن كلمةٌ واحدةٌ. ويجوز أن تُكتَبَ: «كأي» بحسبِ أصلِها. ويُقالُ فيها: «كأين» أيضاً، كقول الشاعر:

وكأين ترى من صامتٍ لك مُعْجِبٍ زِيادتهُ أو نَقْصُهُ في التَّكَلُّمِ

(ولكن): وكذا وكأين أحكامٌ تذكرها في بحث التمييز، في الجزء الثالث من هذا الكتاب).

و(كَيْتٌ وَذَيْتٌ): يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، كما يُكنى بفُلانٍ وفُلانةً عن أعلام العقلاء^(١)، وقيل: «يُكنى بكَيْتٍ عن جملةِ القول، وبذَيْتٍ عن جملةِ الفعل».

(١) فإن أردت الكناية عن علم غير العاقل قلت: «الفلان والفُلانة» بالالف واللام، للفرق بين العاقل وغيره.

وكذا يقال (أبو فلان وأم فلانة)، في العقلاء، و(أبو الفلان وأم الفُلانة) في غيرهم.

ولا تُستعملان إلا مُكرّرتين، بالمعطف أو بدونه، والأوّل أكثرُ، نحو: «فلتُ كَيْتُ وكَيْتُ، وفعلتُ ذَيْتُ وذَيْتُ».

١٠ - المعرفة والنكرة

المعرفة: اسمٌ دلّ على مُعيّن. كعمَرَ وديَشَقَ وأنتَ.

والنكرة: اسمٌ دلّ على غير مُعيّن: كرجلٍ وكتابٍ ومدينةٍ.

والمعارفُ سبعةُ أنواعٍ: الضميرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارةِ، والاسمُ الموصولُ، والاسمُ المقترنُ بِ(أل) والمضافُ إلى معرفة، والمنادى المقصودُ بالنداءِ.

(وقد تقدم الكلام على الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول. وإليك الكلام على المقترن بِأل والمضاف إلى معرفة والمنادى المقصود بالنداء).

المقترن بِأل

المقترنُ بِأل: اسمٌ سبقتهُ (أل) فأفادتهُ التعريفُ، فصارَ معرفةً بعد أن كان نكرةً. كالرجلِ والكتابِ والفرسِ.

و(أل): كلّها حرفُ تعريفٍ، لا اللّامُ، وحدها على الأصحّ، وهمزتها همزةٌ قطعٍ، وُصلت لكثرة الاستعمال على الأرجح.

وهي، إما أن تكونَ لتعريفِ الجنس، وتسمى الجِنسيّة.

وإما لتعريفِ حصّةٍ معهودَةٍ منه، ويُقال لها العَهديّةُ.

أل العهديّة

(أل العهديّة): إما أن تكونَ للعهدِ الذّكريّ: وهي ما سبقَ لمصحوبها ذكراً في الكلام، كقولك: «جاءني ضيفٌ، فأكرمت الضيفَ» أي: الضيف المذكور. ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْزُقُوا أَزْوَاجَكُمْ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ١٩].

وإما أن تكونَ للعهدِ الحُضوريّ: وهي ما يكونُ مصحوبها حاضراً، مثل: «جئتُ اليومَ»، أي: اليومَ الحاضرَ الذي نحن فيه.

وإما أن تكونَ للعهدِ الذّهنيّ: وهي ما يكونُ مصحوبها معهوداً ذهنياً، فينصرفُ الفكرُ إليه بمجردِ النّطْقِ به، مثل: «حضرَ الأميرُ»، وكأن يكون بينك وبين مخاطبك عهدٌ برجلٍ، فتقول: «حضرَ الرجلُ»، أي الرجلُ المعهودُ ذهنياً بينك وبين من تخاطبه.

أَلُ الْجِنْسِيَّةِ

(أَلُ الْجِنْسِيَّةِ): إما أَنْ تَكُونَ لِلْإِسْتِفْرَاقِ، أَوْ لِإِبْيَانِ الْحَقِيقَةِ.

وَالْإِسْتِفْرَاقِيَّةُ، إِذَا أَنْ تَكُونَ لِلْإِسْتِفْرَاقِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ. وَهِيَ مَا تُشْمَلُ جَمِيعُ أَفْرَادِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ سَحِيقًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَيْ: كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُ.

وَأَمَّا لِلْإِسْتِفْرَاقِ جَمِيعِ خَصَائِصِهِ، مِثْلُ: «أَنْتَ الرَّجُلُ»، أَيْ: اجْتَمَعَتْ فِيكَ كُلُّ صِفَاتِ الرِّجَالِ.

وَعَلَامَةُ (أَلُ) الْإِسْتِفْرَاقِيَّةِ أَنْ يَصْلُحَ وَقُوعُ (كُلُّ) مَوْقِعَهَا، كَمَا رَأَيْتَ.

و(أَلُ)، الَّتِي تَكُونُ لِإِبْيَانِ الْحَقِيقَةِ: هِيَ الَّتِي تُبَيِّنُ حَقِيقَةَ الْجِنْسِ وَمَاهِيَّتَهُ وَطَبِيعَتَهُ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَصُحُّ حُلُولُ (كُلِّ) مَحَلِّهَا.

وَتَسْمَى: «لَاَمَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ»، وَذَلِكَ مِثْلُ: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، أَيْ: حَقِيقَتُهُ أَنَّهُ عَاقِلٌ مَدْرَكٌ، وَلَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ كَذَلِكَ، وَمِثْلُ «الرَّجُلُ أَصَبُ مِنَ الْمَرْأَةِ»، فَلَيْسَ كُلُّ رَجُلٍ كَذَلِكَ، فَقَدْ يَكُونُ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَفَوَّقَ بِجَلِيلِهَا وَصَبْرِهَا كَثِيرًا مِنَ الرِّجَالِ.

فَالْهُنَا لَتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ غَيْرَ مَنْظُورٍ بِهَا إِلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ، بَلْ إِلَى مَاهِيَّتِهِ مِنْ حَيْثُ هِيَ.

وَأَعْلَمُ: أَنَّ مَا تَصَحَّبَهُ (أَلُ) الْجِنْسِيَّةُ هُوَ فِي حُكْمِ النِّكَرَةِ مِنْ حَيْثُ مَعْنَاهُ، وَإِنْ سَبَقَتْهُ (أَلُ)؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ بِهَا لَفْظِيٌّ لَا مَعْنَوِيٌّ، فَهُوَ فِي حُكْمِ عِلْمِ الْجِنْسِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ سَابِقٍ.

وَأَمَّا الْمَعْرُفُ بِ(أَلُ) الْعَهْدِيَّةِ، فَهُوَ مَعْرُوفٌ لَفْظًا؛ لِإِقْتِرَانِهِ بِأَلٍ، وَمَعْنَى، لِدَلَالَتِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرُوفِ بِ(أَلُ) الْجِنْسِيَّةِ، وَاسْمِ الْجِنْسِ وَالنِّكَرَةِ، مِنْ وَجْهَيْنِ: مَعْنَوِيٌّ وَلَفْظِيٌّ.

أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ فَلِأَنَّ الْمَعْرُوفَ بِهَا فِي حُكْمِ الْمُقَيَّدِ، وَالْعَارِيَّ عَنْهَا فِي حُكْمِ الْمُطْلَقِ.

(فَإِذَا قُلْتَ: «احْتَرَمِ الْمَرْأَةَ»، فَإِنَّمَا تَعْنِي امْرَأَةً غَيْرَ مَعْيِنَةٍ، لَهَا فِي ذَهْنِكَ صُورَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ تَدْعُو إِلَى احْتِرَامِهَا، وَلَسْتَ تَعْنِي مُطْلَقَ امْرَأَةٍ، أَيْ امْرَأَةً مَا، أَيْهَ كَانَتْ صِفَتُهَا وَأَخْلَاقُهَا، وَإِذَا قُلْتَ: «إِذَا رَأَيْتَ امْرَأَةً مَظْلُومَةً فَانصُرْهَا» فَإِنَّمَا تَعْنِي مُطْلَقَ امْرَأَةٍ، أَيْهَ كَانَتْ، لَا امْرَأَةً لَهَا فِي نَفْسِكَ صِفَتُكَ وَمَعْيَرَاتُهَا).

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ؛ فَلِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ النِّكَرَةُ نَكْرَةٌ لَفْظًا، كَمَا هُوَ نَكْرَةٌ مَعْنَى، وَالْمَعْرُوفُ بِ(أَلُ) الْجِنْسِيَّةِ نَكْرَةٌ مَعْنَى، مَعْرُوفٌ لَفْظًا؛ لِإِقْتِرَانِهِ بِأَلٍ. فَهُوَ تَجَرِّي عَلَى أَحْكَامِ الْمَعَارِفِ: كَصَحَّةِ الْإِبْتِدَاءِ مِثْلُ: «الْحَدِيدُ أَنْفَعُ مِنَ الذَّهَبِ»، وَمَجْيِئِهِ الْحَالِ مِنْهُ، مِثْلُ: «أَكْرَمُ الرِّجُلِ عَالِمًا عَامِلًا».

وإذا وُصِّلَ مصحوبُ (ال) الجنسية بجملة مضمونها وصفت له جاز أن تجعلها نعتاً له، باعتبار أنه نكرة معنًى وأن تجعلها حالاً منه باعتبار أنه مُعرَّفٌ بِال تعريفًا لفظياً. ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسُبُّنِي فَمَضَيْتُ، ثُمَّتُ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي
وَقَوْلُ أَبِي صَخْرٍ الْهُذَلِيِّ:

وَأَنِّي لَسَمِعُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطَرُ
ومثلُ المَعْرُفِ بِالْجنسية ما أُضيف إلى المَعْرُفِ بها، كقول ليبيد بن ربيعة:

وَنُضِيءُ فِي وَجْهِ الظُّلَامِ مُنِيرَةً كَجُمانَةِ الْبَحْرِىِّ سُلَّ نِظامُها^(١)
(فيجوز في جملة (يسبني) أن تكون نعتاً للثيم، وفي جملة (بلله القطر) أن تكون نعتاً للعصفور، وفي جملة (سُلَّ نظامها) أن تكون نعتاً لجمانة البحري. باعتبار أن مصحوب (ال) الجنسية في معنى النكرة.

ويكون التقدير في الأول: على لثيم سائب إياي، وفي الثاني: «كما انتفض عصفور بلل القطر إياه». وفي الثالث: «كجمانة بحري مسلول نظامها».

ويجوز أن نجعل هذه الجمل حالاً من المذكورات، باعتبار تعريفها اللفظي؛ لأنها محلاة بِال الجنسية، ويكون التقدير: «على اللثيم سائباً إياي»، وكما انتفض العصفور بالاً القطر إياه: «وكجمانة البحري مسلولاً نظامها».

(ال) الزائدة

قد تُزَادُ «ال»، فلا تُعَيَّدُ التعريفُ:

وزيادتها إما أن تكون لازمة، فلا تُفَارِقُ ما تُصَحِّبُه، كزيادتها في الأعلام التي قارنت وضعها: كَاللَّاتِ وَالْعَزَى وَالسَّمَوَالِ وَالْبَيْعِ^(٢)، وكزيادتها في الأسماء الموصولة: كالذي والتي ونحوهما، لأن تعريف الموصول إنما هو بالصلة، لا بِال على الأصح. وأما «الآن» فأرجح الأقوال أن «ال» فيه ليست زائدة، وإنما هي لتعريف الحضور، فهي للعهد الحضورى. وهو مبنئ

(١) وجه الظلام: أوله. وكذا وجه النهار. و«الجمانة»: واحدة الجمان: وهو حب من الفضة يعمل على شكل اللؤلؤة، وقد يسمى اللؤلؤ نفسه جماناً كما هنا، فإنه أراد بالجمانة اللؤلؤة البحرية نفسها، لأنه أضافها إلى البحري الذي يفوص عليها فيستخرجها، و(الظلام): الخيط ينظم فيه اللؤلؤ ونحوه، يصف الشاعر بقرة وحشية بأنها يشرق لونها ليلاً كلما تحركت، كما تشرق اللؤلؤة انقطع سلكها فسقطت، وإنما وصف اللؤلؤة بذلك، لأنها إذا انقطع خيطها فسقطت كانت أضواً وأشرق بسبب حركتها.

(٢) اللات والعزى: علمان على صنمين كانا يعبدان في الجاهلية، و(السموال والبَيْع): علمان على رجلين.

على الفتح، لتضمُّنه معنى اسم الإشارة، لأنَّ معنى «الآن»: هذا الوقتُ الحاضرُ.

وأما أن تكون زيادتها غير لازمة، كزيادتها في بعض الأعلام المنقولة عن أصلٍ للملح المعنى الأصلي، أي: لملاحظة ما يتضمُّنه الأصلُ المنقولُ عنه من المعنى، وذلك كالفضل والحارث والثَّعْمان والثَّيْمَانِ والوليد والرَّشيد ونحوها، ويجوزُ حذفُ «أن» منها.

وزيادتها سماعية، فلا يُقالُ مُحَمَّدٌ والمحمودُ والصَّالحُ، فما وردَ عن العربِ من ذلك لا يُقاسُ عليه غيره.

(كذا قال النحاة. ولا نرى بأساً بزيادة (أن) على غير ما سمعت زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة، إذا أُريدَ بذلك الإشارة إلى الأصل المعني فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه، يجوز لنا لمعنى كالذي أرادوه، فيجوز لنا أن نقول فيمن اسمه صالح: «جاء الصالح»، نلمح في ذلك معنى الصلاح في المسمى).

وقد تُزادُ «أن» اضطراراً، كالدَّاخلِ على علمٍ لم يُسمع دُخولها عليه في غير الضَّرورة. كقول الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(١)

فأدخل «أن» على (يزيد) لضرورة الشعر، وهي ضرورة قيحة، وكقول الآخر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوءاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٢)

وإنما هي: بناتُ أوبرٍ، وكالدَّاخلِ على التميز. كقوله:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ غَمْرِي

والأصل: «طَبَّتْ نَفْسِي»، لأن التميز لا يكونُ إلا نكرة.

(أل) الموصولية

وقد تكونُ (أل) اسم موصول، بلفظ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بشرط أن لا يُرادَ بها العهدُ أو الجنس، نحو: «أَكْرِمِ المَكْرِمَ ضَيْفَهُ، والمُكْرِمَ ضَيْفَهُ»، أي: الذي يُكْرِمُ ضَيْفَهُ، والذي يُكْرِمُ ضَيْفَهُ.

(١) كذب الشاعر، فلم يكن الوليد هذا كما وصفه، وإنما كان خليعاً، فاسقاً، متهتكاً، مولعاً بالمخازي، جبّاراً، عنيداً، لاهياً عن تدبير أمور الرعية وأحوال المملكة، وكان من خلفاء بني أمية وقد ذبح وعلق رأسه على قصره.

(٢) العساقل: أصلها العساقل، ومفرداها عسقول، وهو نوع من الكمأة أبيض (بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة رديء.

فإن أُريدَ بها العهدُ، نحو: «انصُرِ المظلومَ»، كانت حرفَ تعريفٍ لا موصولةً.

وإن كانت موصولةً فصلتها الصفةُ بعدها؛ لأنها في قوَّةِ الجملة، فهي شبهُ جملةٍ؛ لدالاتها على الزمان، ورفيعها الفاعلُ أو نائبه، ظاهراً أو مُضمرّاً، فالظاهرُ نحو: «أكرمِ المُكرِّمَ أبوه ضيفه»^(١) والمُضمرُ، نحو: «أكرمِ المُكرِّمَ ضيفه»^(٢).

والإعرابُ إنّما هو لِ(أَن)، فهي في محل رفع أو نصب أو جرّ ويظهر إعرابُها على صلتها، وصلتها لا إعرابٍ لها.

والرفعُ والنصبُ والجرُّ اللواتي يلحقنها، إنّما هُنَّ أثرُ محلِّ (أَن) من الإعرابِ.

وإذا كانت الصفةُ الواقعةُ صلةً لِ(أَن) الموصولةً في قوَّةِ الفعلِ ومرفوعه، حُسِّنَ عطفُ الفعلِ ومرفوعه عليها. كقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَاقَرَبَتِهِمْ يَقُولُونَ إِنَّهُم بَشَرٌ نَبِإُهُمْ فِي يَوْمٍ ذُو عِلَّةٍ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَوَلَمْ يُذَكِّرْكُمْ أَنْ يَخْلُقْكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَثُمَّ مُرَدِّكُمْ إِلَيْهِمْ وَلَهُمُ الْأُولَى﴾ [المائدة: ١-٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَأَقْرَبَ أَهْلَهُ وَقُرْبَاهُ أَتَاهُ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَيْمَانِ هُمْ فِيهَا مُبْتَلَوْنَ وَلَهُمُ الْوَعْدُ الْكَرِيمُ﴾ [الحديد: ١٨].

(أما إن كانت الصفة المقترنة بآل صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة، فال داخلية عليها ليست موصولة. وإنما هي حرف تعريف، لأن هذه الصفات تدل على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالة على التجدد، فلا يصح أن تقع صلة للموصول كما يقع الفعل).

تعريف العدد بآل

إن كان العدد مفرداً يُعرَفُ كما يُعرَفُ سائر الأسماء، فيقال: «الواحدُ والاثنانِ والثلاثةُ والعشرة».

وإن كان مرّجاً عددياً يُعرَفُ جُزْؤُهُ الأوَّلُ فيقال:

«الأحدَ عشرَ والتسعة عشر».

(١) أبوه: فاعل المكرم. وضيفه مفعوله.

(٢) فاعل مكرم ضمير مستتر تقديره هو يعود على (آل) الموصولة.

(٣) الشاهد في الآية أنه عطف جملة «فأثرون» على «المغفريات»، لأنها في قوة الفعل، أي اللآتي أغرن فأثرون. و«المغفريات»: الخيل، من عدا يعدو: إذا أسرع في مشيه، والمراد بها خيل الغزاة في سبيل الله، و«الضبيح»: صرث أنفاسها عند الجري، و«الموريات قدحاً»: التي توري النار بقدرها الأرض بحوافرها وهي تعدو، و«المغفريات صباحاً»: التي يغير أهلها على الأعداء وقت الصبح، «فأثرون به»: فهيجن في ذلك الوقت، وهو وقت الصبح. «نقماً»: غباراً، «فوسطن به جمعاً»: فتوسطن في ذلك الوقت جمعاً، من جموع الأعداء.

(٤) عطف جملة «واقترضوا» على المصدقين، لأنه في قوة الفعل، أي الذين تصدقوا وأقرضوا.

وإن كان مُركباً إضافياً يُعرَّفُ جُزْؤُهُ الثاني، مثل: «ثلاثة الأفلام، وستة الكتب، ومئة درهم، وألف دينار»، وإذا تعدَّدت الإضافة عرِّفَ آخرُ مضافٍ إليه، مثل: «خمس مئة ألف، وسبعة آلاف درهم، وخمس مئة ألف دينار الرجل، وست مئة ألف درهم غلام الرجل».

وإن كان العددُ معطوفاً ومعطوفاً عليه يُعرَّفُ الجزءان معاً. كالخمس والخمسين رجلاً، والست والثمانين امرأة.

(ومن العلماء من أجاز تعريف الجزءين في المركب الإضافي فيقول: «الثلاثة الرجال والمئة الكتاب»).

المعرِّف بالإضافة

المُعَرِّفُ بالإضافة: هو اسمٌ نكرةٌ أُضيفَ إلى واحد من المعارف السابق ذكرها، فاكتسب التعريف بإضافته، مثل: «كتاب» في قولك: «حملتُ كتابي، وكتابَ عليّ، وكتابَ هذا الغلام، وكتابَ الذي كان هنا، وكتابَ الرجل». وقد كان قبل الإضافة نكرةٌ لا يُعرَّفُ كتابٌ من هو؟.

المنادى المقصود

المنادى المقصود: هو اسمٌ نكرةٌ قُصِدَ تعيينُهُ بالنداء، مثل: «يا رجلُ ويا تلميذُ»، إذا ناديت رجلاً وتلميذاً مُعيَّنين. فإن لم تُرِدْ تعيينَ أحدٍ قلتُ: «يا رجلاً، ويا تلميذاً»، وبقيانٍ في هذه الحالة نكرتين، لعدم تخصيصهما بالنداء.

فإن ناديت معرفةً فلا شأنَ للنداء في تعريفها.

١١ - أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل، غيرَ أنها لا تقبل علامةً.

وهو، إما أن يكون بمعنى الفعل الماضي، مثل: «هيهات»، بمعنى: «بُعَدَ» أو بمعنى الفعل المضارع، مثل: «أف»، بمعنى: «أنتَصِرُ، أو بمعنى فعل الأمر، مثل: «آمين»، بمعنى: استجب.

ومن أسماء الأفعال: «شَتَّانَ» بمعنى: افرَّقْ، و«وَيَّيَّ» بمعنى: أعجِبْ، و«ضَهْ» بمعنى: اسكُتْ، و«مَهْ» بمعنى: انكفِ، و«بَلَهْ» بمعنى: دَعُ واترك، و«عليك»، بمعنى: الزم، و«إليك عني»، بمعنى: تنح عني، و«إليك الكتاب»، بمعنى: خُذْهُ، و«ها وهاك وهاء القلم» أي: خُذْهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع. فنقول: «ضَهْ»، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقته كاث الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ: فنقول: «عليك نفسك، وعليك نفسك، وعليكما أنفسكما، وعليكم أنفسكم، وعليكن أنفسكن، وإليك عني، وإليك عني،

وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكن عني، وهاك الكتاب وهاك الكتاب، وهاكما الكتاب، وهاكم الكتاب، وهاكن الكتاب.

اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول

أسماء الأفعال، إما مُرتجلة، وهي: ما وُضعت من أول أمرها أسماء أفعال، وذلك مثل: «هَيَّاتْ وَأَفْ وَأَمِينَ».

وإما منقولة، وهي ما استعملت في غير اسم الفعل، ثم نُقلت إليه.

والنقل إما عن جارٍّ ومجرور: كملكك نفسك، أي الزمها، وإليك عني، أي: تَنَحَّ.

وإما عن ظرف: كدونك الكتاب، أي: خُذْهُ، ومكانك، أي: اثْبُت.

وإما عن مصدر: كروَيْدَ أخاك، أي: أمهِلْهُ، وَيَلِّ الشَّرَّ، أي: اتركهُ ودَعُهُ. وإما عن تنبيه، نحو: «هاالكتاب»، أي: خُذْهُ.

وإما معدولة: كَنَزَالٍ وَخَذَارٍ، وهما معدولان عن انزَلْ واحذَرْ.

«رويد» في الأصل: مصدر «أَزَوَدَ في سيره إرواداً أو رويداً» أي: تأنى ورفق، وهو مصدر تصغير الترخيم، يحذف الزوائد؛ لأن أصله «ارواد». (بله) في الأصل مصدر بمعنى الترك، ولا فعل له من لفظه، وإنما فعله من معناه وهو «ترك»، وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

فإن نَوَّنتهما، نحو: «رويداً أخاك وبلها الشر»، أو أضفتها نحو: «رويداً أخيك وبله الشر» فهما حيثنِ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف.

وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له، وما بعد المضاف مجرور لفظاً بالإضافة إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله).

والكاف التي تلحق اسمَ الفعل المنقول، تَصَرَّفَتْ بحسبِ المخاطبِ إفراداً، وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً، نحو: «رُوَيْدَكَ، ورُوَيْدَكَ، ورُوَيْدَكُم ورُوَيْدَكُنَّ، وهاك، وهاك، وهاكما، وهاكم، وهاكن، وإليك عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكن عني»، إلا أنها في «رُوَيْدَكَ وهاك» غير لازمة، لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه وقع مُجَرِّداً عنها، فلم تَصِرْ جزءاً من الكلمة، لذا يجوز انفكاكها عنها، فتقول: «رُوَيْدَ أخاك وها الكتاب».

أما في: «إليك ودونك» ونحوهما من المنقول عن حرف جرٍّ أو ظرفٍ فهي لازمة له، لأن النقل قد وقع فيه مصحوباً بها فصار وإياها كلمةً واحدةً يُراد بها الأمر، لذا لا يجوز انفكاكها عنه، كما جاز في «رُوَيْدَكَ وهاك».

ويجوز في «ها» أن تُجرَّدَ من الكاف، فتكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميع، وأن تلحقها الكاف،

فتنصرف بحسب المخاطب. ويجوز أن يقال فيها: «هاء»، بلفظ واحد للجميع. والأفصح أن تنصرف همزتها، فيقال: «هاء» للواحد، و«هاء» للواحدة، و«هاؤما»، للمثنى، و«هاؤم»، لجمع الذكور، و«هاؤن» لجمع الإناث، ومنه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابَ﴾ [الحاقة: ١٩]، أي: خذوه فاقرووه.

(والكاف في «رويدك هاهك»: حرف خطاب لا محل له من الإعراب على الأصح. وفي «إليك وعليك ودونك» ونحوها لا إعراب لها على الصحيح، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له: فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها^(١)).

واسم الفعل المنقول: كزويد، والمعدول: كترال، لا يأتي إلا للأمر، ولا يأتي لغيره. وأما المرتجل فيأتي للأمر: كتم، بمعنى: انكف، وهو الأكثر، وقد يأتي للماضي: كشتان، بمعنى: افترق، وللمضارع، مثل: «وي»، بمعنى: أعجب.

وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً، فهو سماعي.

وما كان منه معدولاً، فهو قياسي يُبنى على وزن «فعلال»، من كل فعل ثلاثي مُجرَّج تام مُتصرف: كقتالٍ وضربٍ ونزالٍ وحذارٍ. وشذَّ مجيئه من مزيد الثلاثي نحو: «دراك»، بمعنى: أدرك، و«بدار»، بمعنى: باذر.

اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر

أسماء الأفعال أيضاً على ثلاثة أنواع:

اسم فعل ماضٍ: وقد ورد منه (هَيَّات)، أي: بَعُدْ، و(شَتَان)، أي: افترق، و(وُشَكَانَ) و(سُرَعَان) (بشديت أولهما)، أي: أسرع، و(بُطَان) (بضم الباء وكسرهما وسكون الطاء)، أي: بَطَلْ.

واسم فعل مضارع: وقد ورد منه «أؤد وآؤ»: «أي: اتَوَجَّعُ»، وأف، أي: اتضجر، و«وا، وها، ووي». أي: اتعجب، و(يخ)، أي: أستحسن و(يجل) أي: يكفي.

واسم فعل أمر: وقد ورد منه «صه» أي: اسكُت، و«مه»، أي: انكف، و«زويد» أي: «امهل»، و«ها، وهاء، وهاك، ودونك، وعندك، ولديك الكتاب»، أي: خذ، و«عليك نفسك وبنفسك»، أي: الزنها، و«إليك عني»، أي: تنح، و«إليك الكتاب»، أي: خذ، و«إيه» أي: امض في حديثك أو زفني منه، و«حي على الصلاة وعلى الخير، وعلى العلم»، أي: هلم إلى ذلك وتعال مسرعاً، و«حيهل الأمر»، أي: انتبه، و«على الأمر»، أي: أقبل عليه، و«إلى الأمر»،

(١) للنحاة في إعراب هذه الكاف اللاحقة للمنقول عن ظرف أو حرف جر أقوال متضاربة، أظهرها وأقربها إلى المعقول ما ذكرناه من أنها لا إعراب لها، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له.

أَي: عَجَلْ إِلَيْهِ، وبالأمْر، أَي: عَجَلْ بِهِ^(١) وَهَيَا وَهَيْتَ (بثلاث التاء)، أَي: أَسْرَعُ، (ويقال أيضاً: هَيْتَ لَكَ)، وَآمِينَ أَي: اسْتَجِبْ، وَمَكَانَكَ، أَي: اثْبُتْ، وَآمَامَكَ، أَي: تَقَدَّمْ، وَوَرَاءَكَ، أَي: تَأَخَّرْ.

أما المعدولُ منه فلا يُحْضَرُ، لأنه قياسيٌّ كما سلف.

١٢ - أسماء الأصوات

أسماء الأصوات على نوعين:

نَوْعٌ يُخَاطَبُ بِهِ مَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ صَغَارِ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ يُشَبِّهُ اسْمَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ صِحَّةُ الْاِكْتِفَاءِ بِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلِ اسْمُ فِعْلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ ضَمِيرًا، وَلَا يَقَعُ فِي شَيْءٍ مِنْ تَرَائِبِ الْكَلَامِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ مَا كَانَ مَوْضِعًا لِلزُّجْرِ: كَهَلَا (لِلفَرَسِ)؛ وَعَدَسٌ (لِلبُغْلِ)، وَغَيْرُهُمَا مِمَّا يُزَجَرُ بِهِ الْحَيَوَانُ، وَتَخَّ (بِفَتْحِ الْكَافِ وَكسرها، لَزَجِرِ الْفُطْلِ عَنْ تَنَاوُلِ شَيْءٍ، أَوْ لِيَتَقَدَّرَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ لِلدَّعَاءِ كَنَيْخٍ (لِلْبَعِيرِ الَّذِي يُنَاخُ)، وَسَأُ (لِلْحِمَارِ الَّذِي يُورَدُ الْمَاءُ، أَوْ يُزَجَرُ لِيَمْضِيَ).

وَنَوْعٌ يُحْكَى بِهِ صَوْتُ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمَسْمُوعَةِ: كَقَبُّ «لِوَقْعِ السِّيفِ»، وَغَاقِي «لِصَوْتِ الْغُرَابِ» وَطَلْقُ «لِصَوْتِ الْحَجَرِ»، وَوَيَّوُ «لِلضَّرَاخِ عَلَى الْمَيْتِ»: وَلِذَلِكَ بُنِيَ نَحْوُ سَبِيحِهِ لِأَنَّهُ مَخْتَوْمٌ بِاسْمِ صَوْتٍ.

وَكُلَا النَّوْعَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ. وَقَدْ بُنِيَ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ الْمُهْمَلَّ عَنْ الْعَمَلِ، فِي كَوْنِهِ يُسْتَعْمَلُ لَا عَامَلًا وَلَا مَعْمُولًا.

وَقَدْ يُسَمَّى صَاحِبُ الصَّوْتِ بِاسْمِ صَوْتِهِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، كَمَا يُسَمَّى الْغُرَابُ «غَاقِي» أَوْ بِاسْمِ مَا يُصَوِّرُ لَهُ بِهِ، كَمَا يُسَمَّى الْبُغْلُ «عَدَسٌ»، وَمَنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا حَمَلْتُ بَدَنِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ
فَلَا أَبَالِي مَنْ عَدَا وَمَنْ جَلَسَ

أَي: إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى الْبُغْلِ. وَحِينَئِذٍ يُحْكَى عَلَى بَنَانِهِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَالْمَخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، فَتَقُولُ: «رَأَيْتُ غَاقِي»، بِالْكَسْرِ، «رَكِبْتُ عَدَسًا»، بِالسَّكُونِ. وَقَدْ يُعَرَّبُ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعُ مُعَرَّبٍ، فَيَقَالُ: «رَأَيْتُ غَاقًا»، وَرَكِبْتُ عَدَسًا.

(١) فَحِيلٌ تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا وَيَعْلَى وَيَالِيهِ كَمَا رَأَيْتَ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ «حِي» بِمَعْنَى: أَقْبَلَ وَ«هَلَا» الَّتِي لِلْحَتِّ وَالْمَجْلَةِ، ذَابَتْ أَلْفُهَا، وَلِذَا يُقَالُ فِيهَا: «حِيهَل» بِلَا تَوْنٍ وَ«حِيهَلَا» بِالتَّوْنِ، بِإِبْدَالِ الْأَلْفِ فِي الْفَلْظِ تَوْنِيًا، وَيُقَالُ أَيْضًا: «حِيهَل» بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَكُلُّهَا فَصِيحٌ مُسْتَعْمَلٌ.

١٣ - شبه الفعل من الأسماء

والمرادُ به الأسماء التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى: «الأسماء المشبهةُ بالأفعال» و«الأسماءُ المُتصلةُ بالأفعال» أيضاً.

وهي تسعةُ أنواع: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ، وصيغُ المبالغة، واسمُ التفضيلِ، واسمُ الزَّمانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الآلةِ.

المصدر وأنواعه

المصدرُ: هو اللفظُ الدَّالُّ على الحدثِ، مُجرَّداً عن الزمانِ متصفاً بحرفِ فعلٍ لفظاً، مثلُ: «علمَ علماً، أو تقديرأ، مثلُ: «قاتلَ قتالاً» أو مُعوَّضاً بما حُذِفَ بغيره، مثلُ: «وَعَدَ وعدةً، وسَلَّمَ تسليمأ».

(فالعلم: مشتمل على أحرف «علم» لفظاً. والقتال مشتمل على ألف «قاتل» تقديرأ، لأن أصله «قتال»، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع، فنقول: «قاتل قتالاً، وضارب ضيراً» وهذه الياء أصلها الألف في قاتل، انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. والعدة أصلها «الوعد» حذفت الواو وعُوِّضت منها تاءُ التانيث. التسليم أصله «السلام». بكسر السين وتشديد اللام، حذف أحدُ حرفي التضعيف، وعُوِّض منه تاءُ التفعيل، فجاء على «تسلام» كالتكرار. ثم قلبوا الألف ياءً، فصار إلى «التسليم». فالتاء عوضٌ من إحدى اللامين.

فإن تضمن الاسمُ أحرف الفعل ولم يدل على الحدث، كالكحل والدهن والجرح (بضم الأول في الثلاثة)، فليس، بمصدر، بل هو اسم للأثر الحاصل بالفعل، أي الأثر الذي يحدثه في الفعل).

وإن دلَّ على الحدث، ولم يتضمن كل أحرف الفعل، بل نقص عنه لفظاً وتقديرأ من دون عوض، فهو اسم مصدر، كتوضأ وضوءأ، وتكلم كلامأ، وسلم سلامأ، وسيأتي الكلام عليه. والمصدرُ أصلُ الفعلِ، وعنه يَصْدُرُ جميعُ المشتقات.

وهو قسمان: مصدرٌ للفعلِ الثلاثيِّ المجرَّد: كسَبَرٍ وهدايةً، ومصدرٌ لما فوقه: كإكرامٍ وامتناعٍ وتَدَحُّرُجٍ.

وهو أيضاً: إما أن يكون مصدرأ غير ميميٍّ: «كالحياة والموت». وإما أن يكون مصدرأ ميمياً: «كالمحيا والممات».

مصدر الفعل الثلاثي

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزانٌ كثيرة، وذلك:

كَنْضَرُ وَعِلْمٌ، وَشُغْلٌ، وَرَحْمَةٌ، وَنَشْدَةٌ^(١) وَقُدْرَةٌ، وَدَعْوَى، وَذِكْرَى، وَبُشْرَى، وَلَيَانٌ^(٢) وَجِزْمَانٌ، وَغَفْرَانٌ، وَخَفَقَانٌ، وَطَلَبٌ، وَخَبِيثٌ، وَصِغَرٌ، وَهَدَى، وَغَلَبَةٌ، وَسَرَقَةٌ، وَذَهَابٌ، وَإِيَابٌ، وَسُعَالٌ، وَزَهَادَةٌ، وَدِرَاقَةٌ، وَبُعَايَةٌ، وَكَرَاهِيَةٌ، وَدُخُولٌ، وَقَبُولٌ، وَصُهُوبَةٌ، وَصَهِيلٌ، وَسُؤْدُدٌ، وَجَبْرُوتٌ، وَصَبْرُورَةٌ، وَشَبِيهَةٌ، وَتَهْلُكَةٌ، وَمَذْخَلٌ، وَمَرْجِعٌ، وَمُسَاعَاةٌ، وَمُخَيِّدٌ، وَمُخَيِّدَةٌ، وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً: مَحَمَّدٌ وَمَحَمَّدَةٌ^(٣).

و«فَعْلٌ» هو المصدرُ الأصليُّ للأفعالِ الثلاثيةِ المجردة، ثم عُذِلَ بكثير من مصادرها عن هذا الأصل، وبقي كثير منها على هذا الوزن.

ومما يَدُلُّ على هذا أنهم إذا أرادوا بناءَ المَرَّةِ والنوعِ رَجَعُوا إليه، فلم يَبْنِوهما من مصدرِ فَعْلِهِمَا، إلا أنهم كَسَرُوا أَوَّلَ المصدرِ التَّوَعِي، تَمِيزاً لَهُ مِنَ المَرَّةِ.

فالمَرَّةُ والنوعُ مِنَ الدُّخُولِ والقيامِ والسُّعَالِ: «دَخَلَةٌ وَدِخْلَةٌ، وَقَوْمَةٌ وَقِيَمَةٌ»^(٤)، وَسَعْلَةٌ وَبِغْلَةٌ.

المصادر الثلاثية القياسية

المصادر المتقدمة، الكثير منها سَمَاعِيٌّ، وإنما يُقَاسُ منها ما كان على وزن: فَعْلٍ وفَعْلٍ، وفَعُولٍ، وفَعَالٍ، وفَعْلَانٍ، وفُعَالٍ، وفَعِيلٍ، وفَعُولَةٍ، وفَعَالَةٍ وفَعَالَةٍ.

(المراد بالقياس هنا: إذا وَرَدَ شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا: لأنك تقيس مع وجود السماع، فقد ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي، وغيره سماعي، غير جارٍ على القياس، وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع).

والغالبُ فيما دُلَّ مِنَ الأفعالِ على امتناع، أن يكون مصدرُهُ على وزن: «فَعَالٍ» كأبَى إِيَاءَ، وَنَفَرَ يَفَاراً، وَشَرَدَ يَشَادُ، وَجَمَعَ جِمَاحاً، وَأَبَقَ إِبَاقَةً^(٥).

وفيما دُلَّ على حركةٍ واضطرابٍ وتَقَلُّبٍ، أن يكون مصدرُهُ على «فَعْلَانٍ»: كطَافَ طَوفَاناً،

(١) النشدة: مصدر نشد الضالة (بفتح الشين) يشدها (بضمها) نشدة ونشداناً (بكرس النون فيهما)، أي طلبها وبحث عنها.

(٢) الليان: مصدر لوى الأمر يلويه لياً ولياناً (بفتح اللام فيهما)، أي: طواه وأخفاه.

(٣) فهما لغتان: ذكر الأولى صاحب الديوان وذكر الأخرى «الزمخشري» في المفصل: كما في المختار، وذكر صاحب الديوان أن «المذمة» فيها لغتان أيضاً: «مذمة»، بفتح الذال، ومذمة، بكسرهما.

(٤) قيمة: أصلها «قومة» بكسر القاف وسكون الواو، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) أبى العبد: هرب من سيده: وبابه ضرب، وورد من يابي تعب وقتل أيضاً.

وَجَالَ جَوْلَانًا، وَعَلَى غَلِيَانًا.

وفيما دلّ على داء، أن يكون مصدره على فُعَالٍ كَسَعَلَ سُعَالًا، وَزَحَرَ زُحَارًا^(١) ودار رأسه دَوَارًا.

وفيما دلّ على صَوْتٍ أن يكون مصدره على فُعَالٍ أو فَعِيلٍ.

فالأوّل مثل: «بَغِمَتِ الظِّبْيَةُ بُغَامًا»^(٢)، وَضَبَحَتِ الْخَيْلُ ضُبَاحًا»^(٣) والثاني مثل: «صَهَلُ الْفَرَسِ صَهِيلًا، وَصَحَّدَ الصُّرْدُ صَخِيدًا»^(٤).

وقد يجتمع فُعَالٌ وفَعِيلٌ مصدرين لفعل واحد مثل: «نَعَبَ الْغُرَابُ نُعَابًا ونُعِيًّا، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزَازًا، وَصَرَخَ صُرَاخًا وصَرِيخًا، وَتَفَقَّ الرَّاعِي بَغْمًا نُعَاقًا ونُعِيًّا».

وفيما دلّ على سير، أن يكون مصدره على فَعِيلٍ: كَرَحَلَ رَحِيلًا، وَدَمَلَ الْبَعِيرُ دُمِيلًا^(٥).

وفيما دلّ على صناعةٍ أو جِرْفَةٍ، أن يكون مصدره على فِعَالَةٍ: كحَاكَ حَيَاكَةً، وَزَرَغَ زِرَاعَةً، وَخَاطَ خِيَاطَةً، وَتَجَرَ تِجَارَةً، وَأَمَرَ إِمَارَةً، وَسَفَرَ بَيْنَ الْقَوْمِ سِفَارَةً.

فإن لم يدلّ الفعلُ على معنى من المعاني المذكورة، فقياسُ مصدره «فَعَلٌ» أو «فَعَلٌ» أو «فُعُولٌ» أو «فُعُولَةٌ» أو «فَعَالَةٌ».

ف«فَعَلٌ»: مصدرٌ للفعل الثلاثي المتعدي: كَنَصَرَ نَصْرًا، وَرَدَّ رَدًّا، وَقَالَ قَوْلًا، وَرَمَى رَمِيًّا، وَغَزَا غَزْوًا، وَفَهَمَ فَهْمًا، وَأَمِنَ أَمْنًا.

و«فَعَلٌ»: مصدرٌ للثلاثي اللازم من باب «فَعِلَ» بكسر العين، كَفَرِحَ فَرَحًا وَجَوِيَ جَوًى^(٦)، وَشَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا^(٧).

و«فُعُولٌ»: مصدرٌ للثلاثي اللازم من باب «فَعَلٌ»، بفتح العين. كَجَلَسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ قُعُودًا،

(١) الزحار والزحير: التنفس بشدة، وإطلاق البطن بشدة، وتقطع معه دم.

(٢) بغمت الظبية فهي بغوم: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها.

(٣) ضبحت الخيل في عدوها ضبحًا وضباحًا: أسمعته من أفواها صوتًا ليس بالصهيل ولا الحمهمة، والضبيح: صوت أنفاسها عند العدو. وضبحت الأرنب والثعلب واليوم والقوس والصدى: صوت.

(٤) الصرد: طائر أبلق، أبيض البطن، أخضر الظهر، فخم الرأس والمِنْقَار، له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير، وجمعه صردان، بكسر الصاد وسكون الراء، وصخيده: صوته وصياحه.

(٥) الذميل: سير للإبل، لين، سريع.

(٦) الجوى: حرفة وشلة وجد من عشق أو حزن.

(٧) شلت يده: ييست أو ذهبت، ويقال: «شلت» على المجهول، ويقال في الدعاء لمن أجاد الرمي أو الطعن: «لا شلْ عَشْرَكَ»، أي: أصابعك العشر. وشل: أصله «شلل» بوزن فرح.

وسما سُموّاً، ونما نُمُوّاً، إلا ما دلّ منه على امتناع أو حركة، أو داء أو صوت أو سير أو صناعة، فمصدره كما تقدّم.

(والمُعولة، وقَعالة): مصدران للفعل الثلاثي من باب «فَعَلَ» بضمّ العين، فالأول. مثل: «سَهَّلَ سُهولةً»، وضَعَبَ ضُعبوبةً وعَذَبَ عَذوبةً، ومَلَحَ مَلوحةً، والثاني مثل: «فَضَحَ فَصاحةً»، وضَحَمَ ضُخامةً، وجَزَلَ جَزالةً، وظَرَفَ ظرافةً.

هذا هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، وما وردَ على خلاف ذلك فهو سماعي، يُقتصرُ فيه على النقل عن العرب، مثل: «سَخِطَ سُخْطاً»، ورَضِيَ رِضاً ودَعَبَ دَعاباً وشَكَرَ شُكراناً، وعَظَمَ عَظْمةً، وحَزَنَ حُزناً، وجَحَدَ جُحوداً، وركَبَ رُكوباً، وغير ذلك مما جاء مصدره على غير القياس.

وكثيرٌ مما جاء مخالفاً للقياس له مصدرٌ قياسيٌّ أيضاً.

مصدر الفعل فوق الثلاثي

إذا تجاوز الفعل ثلاثة أحرف، فمصدره قياسيٌّ يجري على سَنَنِ واحدٍ.

ومن المصادر القياسية مصدر المَرَّةِ والنوع، والمصدر الميضي، سواء أكانَ لفعلٍ ثلاثيٍّ أم لِمَا فَوْقَهُ.

قياس مصدر ما فوق الثلاثي

كلُّ فعلٍ جاوز ثلاثة أحرف، ولم يُبدَأْ بتاءٍ زائدة، فالمصدر منه يكونُ على وزنِ ماضيه، بكسر أوله وزيادة ألفٍ قبل آخره.

ثم إن كان رباعيًّا الأحرف كُسرَ أوَّلُه فقط، نحو: «أكرمَ إكراماً، وزلزلَ زِلْزالاً».

وإن كان خُماسيًّا، أو سُداسيًّا، كُجِرَ ثالِثُهُ، أيضاً تَبَعاً لكسر أوَّلِهِ، نحو: «انطلقَ انطلاقاً، واهرنجَمَ اهرنجاماً، واستغفَرَ استغفاراً، واطمأنَّ اطمئناناً».

فإن بُدِئَ أوَّلُهُ بتاءٍ زائدةٍ يَصِرُ ماضيه مصدرأ بضمِّ رابعِهِ، مثل: «تكلَّمَتَ تَكَلِّماً، ونَسَاقَطَ نَسَاقِطاً، وتَرَزَّلَ تَرَزُّلاً».

إلا إن كان الآخر ألفاً، فيجبُ قلبُها ياءً وكسرُ ما قبلها، نحو: «توانى تَوَانياً، وتلقى تَلْقياً».

وشدُّ مجيءِ التفعيلِ مصدرأ «لفعلٍ»، و«المُفاعلة» مصدرأ «لِفاعِلٍ» والمُعَلَّلَة مصدرأ لِفَعْلَلٍ، وما أشبهها في الوزن، وسيأتي شرحُ ذلك.

واليك تفصيل ما تقدّم.

مصادر أفعال وفعل وفاعل

١ - ما كان على وزن «أفعل» صحيح العين، فمصدره على وزن «إفعال» نحو: «أكرم إكراماً، وأوجد إيجاداً»^(١).

فإن اعتلت عينه، نحو: «أقام وأعان وأبان» جاء مصدره على (إقالة) كإقامة وإعانة وإبانة، حذفت عين المصدر، وعوض منها تاء التانيث. والأصل: «إقوام وإعوان وإيبان»^(٢).

وقد تحذفت هذه التاء من المصدر، إذا أضيف، كقوله تعالى: «لَا تَلْهِمُهُمْ بُحْرَةً وَلَا بُيُوتًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَابِ أَهْلِهِ وَإِتْلَاءِ الزُّكُوفِ» [النور: ٣٧].

وما كان منه معتل اللام مثل: «أعطى وأهدى وأولى» قلبت لامه في المصدر همزة: كإعطاء وإهداء وإيلاء^(٣).

(والأصل: «إعطاؤ وإهدائ وإيلاي»، وكذلك «عطاء» أصله: «عطاي»، قلبت الواو والياء همزة. لوقوعهما بعد ألف زائدة.

قال في شرح القاموس: «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف، لأن الهمزة أحمل للحركة منهما؛ ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو، وكذلك الياء، مثل: «الرداء»، وأصله: «رداي» اهـ.

وسياتي بسط ذلك في الكلام على الإبدال)، في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وقد يجيء «أفعل» على «فَعَالٍ» بفتح الفاء، وتخفيف العين، نحو: «أنبت نباتاً، وأعطى عطاءً، وأثنى ثناءً»، فهذا اسم مصدر، لا مصدر، لتقصاه عن أحرف فعله.

٢ - ما كان على وزن «فَعَلَ» بتشديد العين مفتوحة - صحيح اللام، غير مهموزها، فمصدره على «تَفْعِيلٍ»، نحو: «عَظَّمَ تعظيماً، وعَلَّمَ تعليماً».

وقد يجيء على «تَفْعِلَةٍ» نادراً، نحو: «جَرَبَ تجرِبَةً، وفَكَّرَ تفكِّراً، وذَكَّرَ تذكرةً».

فإن اعتلت لامه، نحو: «وَصَّى وصًى وَرَكَّى» جاء مصدره على وزن «تَفْعِلَةٍ» كوصية وتسمية وتزكية، خُفِّت بحذف ياء «التفعيل»، وعُوض منها التاء.

وإن هُمزت لامه، نحو: «جَزَأَ وخَطَأَ وهنَأَ» فمصدره على «تَفْعِيلٍ» وعلى «تَفْعِلَةٍ» مثل:

(١) أصل إيجاد (إوجد) بكسر الهمزة وسكون الواو، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

(٢) نقلت فتحة الواو والياء إلى الحرف الساكن قبلهما، ثم حذفنا فراراً من اجتماع ساكنين وعوض منهما التاء.

(٣) أصل إيلاء: «إولاء»، أصابه ما أصاب كلمة «إيجاد» من الإعلال.

تَجْزِيءٌ وَتَجْزِئَةٌ، وَتَخْطِيءٌ وَتَخْطِئَةٌ، وَتَهْنِيءٌ وَتَهْنِئَةٌ.

وسمِعَ مصدر (فَعَلَ) على (فَعَالٍ) - بكسر الفاء وتشديد العين مفتوحة - قليلاً، فقالوا: «كَلَمْتُهُ كِلَامًا»، وفي التنزيل: «وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا» [النبا: ٢٨]، أي: تكذيباً.

وجاء مصدره أيضاً على (تَفَعَّلَ)، بفتح التاء، نحو: «رَدَّدَ تَرْدَادًا، وَكُرَّرَ تَكَرُّرًا وَذَكَّرَ تَذْكَارًا، وَحَلَّقَ تَحْلَاقًا، وَجَوَّلَ تَجْوَالًا، وَطَوَّفَ تَطَوُّفًا، وَمَنَعَ (التَّلْعَابَ)، مصدرٌ فعلٍ قد أميت في الاستعمال، وهو (لَعَبٌ)»^(١).

وكلُّ ما وَرَدَ من مصادرِ فَعَلٍ على غيرِ (التَّفَعُّلِ) يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

وقد شذَّ مَجِيءُ (التَّفَعُّلِ) مصدرًا لَفَعْلٍ، وقياسُ مصدره أن يكونَ على (فَعَالٍ)، (أي بكسر أول ماضيه، وزيادة ألفٍ قبل آخره)، وقد جاء على الفِعالِ (الكِذَابُ والكِلَامُ).

(وكان هذا الوزن مستعملًا قديمًا، ثم أميت بإهماله، فورثه «تفعال» بفتح التاء، وقد ورد منه ألفاظ: كالتطواف والتجوال والتكرار والترداد والتذكُّار والتحلاق، ثم أميت هذا الوزن أيضاً، فورثه (تفعيل)، وقد بقي هذا قياساً شاذاً لمصدر (فَعَلَ) فالفعل (بكسر الفاء وتشديد العين) أصل للتفعُّل (بفتح التاء) وهذا أصل للتفعيل، حذفوا من الفعل زائده، (وهو إحدى العينين)؛ وعوضوه من المحذوف التاء المفتوحة في أوله، فقالوا: «فَعَلَ تفعالًا» كطَوَّفَ تَطَوُّفًا، ثم قلبوا ألف (التفعُّل) ياء فقالوا: «فَعَلَ تفعيلًا». كطَوَّفَ تطويِّفًا.

(فمثل: «سَلَّمَ تسليماً»، فالتسليم أصله «التسليم بفتح» التاء. وهذا أصله «السلام» بكسر السين وتشديد اللام، بوزن «فَعَالٍ»).

١ - ما كان على وزن (فَاعِلٍ) فمصدره على (فِعَالٍ ومُفاعِلَةٍ) نحو: «دافع دِفاعاً ومُدافعة، وجاور جِواراً ومُجاورة».

وما كان منه مُعْتَلٌ اللام، مثل: «والى ورامى وهادى» فُلِيتَ لأمه في المصدر همزة كَوَلَا، وِرْمَا، وِهْدَا.

وما كان فَاوَه من هذا الوزن (يَاء) يمتنع مجيء مصدره على (فَعَالٍ)، فنحو: «يَاسَرَ وَيَاسَمٌ» ليس فيه إلَّا (المِياسرة، والمِيامنة).

وقد جاء مصدره على (فِعَالٍ) نادراً، نحو: «قَاتَلَ قِتالًا»، فلا يقاس عليه.

(واعلم أن «الفِيعال» هو القياس لمصدر «فَاعِلٍ»، فهو أصل الفِيعال، خفف بحذف يائه، وأهمَل في الاستعمال.

(١) غير أنه قد بقي في العربية العامة حتى اليوم، فالناس يقولون: «لعب أطفاله تلعيباً».

وإنما كان قياس مصدر فاعل هو (الفعال)، لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره - كما قدمنا - فالأصل في الفيعل «فاعال» مبنياً على «فاعل» كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياء مراعاة للكسرة قبلها).

وقد شدَّ مجيء المُفاعلة مصدراً لفاعلٍ، لأن القياس إنما هو (الفعال) ولذا يجعلها المُحققون من العلماء اسماً بمعنى المصدر، لا مصدراً، لأن المصدر إنما هو (الفعال) المُخفَّف من (الفيعل).

مصدر (فعلل) والملحق به

ما كان على زنة (فَعْلَل) وما الحقَّ به^(١)، فمصدره على (فَعْلَلَة) «كدرَجَ دَرَجَةً، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً، وَجَلَبَبَ جَلْبَبَةً، وَسَيَّطَرَ سَيَّطَرَةً، وَخَوَّلَ خَوَّلَةً».

فإن كان مُضاعفاً^(٢) جاء أيضاً على «فَعْلَلِي»: كزَلَزَلَ زَلْزَالاً.

(وفعلال)، في غير المضاعف، سماعي، يُحَفِّظُ ما سَمِعَ منه، ولا يُقَاسُ عليه: «كَسَرَهْفَ سِرْهَافاً»^(٣) وَخَوَّلَ جِيقَالاً^(٤). وبعض العلماء جعله قياسياً.

وقد شدَّ مجيء (الفعللة) مصدراً لِفَعْلَلٍ وما أشبهه في الوزن. والقياس أن يكون على زِنَةِ (فَعْلَل) بكسر الفاء. وهذا الوزن هو ما تكلموا به قديماً. ثُمَّ خَصَّوْهُ بما كان من وزن (فَعْلَل) مضاعفاً نحو: زَلَزَلَ زَلْزَالاً ووسوسَ وسواساً^(٥)، ووشوشَ وشواشاً^(٦).

(والفعللة) هذه، أصلها: (الفَعْلَال) خَفَّفُوهُ بفتح أوَّلِهِ وحذفِ ألفِهِ وزادوا التاء في آخره.

مصدر ما كان على خمسة أحرف

مصدرُ انفعَلَ: «انفعال»: كانطلق انطلاقاً.

ومصدرُ افتعلَ: «افتعال»: كاجتمع اجتماعاً.

ومصدرُ افعلَّ: «اففعال»: كاحمرَّ احمراراً.

ومصدرُ تَفَعَّلَ: «تَفَعَّل»: كتكَلَّمَ تكلُّماً.

(١) الملحق بفعلل هو ما أشبهه في الوزن من الثلاثي المزيد فيه: كجلبب وسيطر.

(٢) المضاعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس عينه ولامه الثانية: كزَلَزَلَ ووسوس.

(٣) سرفعت الصبي: أحسنت غذاءه.

(٤) حوَّقل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(٥) الوسوسة: حديث النفس.

(٦) الوشوشة: كلام في اختلاط.

ومصدرُ تَفَاعَلَ: «تَفَاعُلٌ»: كَتَصَالَحَ تَصَالُحاً.

ومصدرُ تَفَعَّلَ: «تَفَعَّلٌ»: كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً.

وما كان من هذه الأفعال مُعْتَلَّ الآخر، مَبْدُوءاً بهمزة، يُقَلَّبُ آخرُهُ همزةً: كَانطَوَى انطواءً، واقتدى اقتداءً.

وما كان مُعْتَلَّ الآخر من وزني «تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ»: كَتَأَنَّى وتغاضى، تُقَلَّبُ الْفُاءُ يَاءً وَيُكْسَرُ ما قبلها: كالتَّائِي والتَّغاضِي.

مصدر ما كان على ستة أحرف

مصدرُ اسْتَفْعَلَ: «اسْتِفْعَالٌ»: كاستَغْفَرَ استغفاراً.

ومصدرُ افْعَوْعَلَ: «افْعِيْعَالٌ»: كاخْشَوْشَن اخشياناً.

ومصدرُ افْعُوْلَ: «افْعِيْوَالٌ»: كاعْلَوَّاطَ اعْلِوَّاطاً^(١).

ومصدرُ افْعَالٌ: «افْعِيَالٌ»: كادهامٌ ادهيماً^(٢).

ومصدرُ افْعَتَّلَ: «افْعِيْتَّلَالٌ»: كاحرنجمٌ احرنجماً^(٣).

ومصدرُ افْعَلَّلَ: «افْعِيَلَالٌ»: كاقشعرٌ اقشعراراً.

وما كان من هذه الأفعال، مُعْتَلَّ الآخر يُقَلَّبُ آخرُهُ همزةً: كاستولى استيلاءً، واحلولى احليلاء.

مصدر التأكيد

المصدرُ المؤكَّدُ ما يُذَكَّرُ بعدَ الفعل تأكيداً لمضمونه، ويبقى بناؤه على ما هو عليه، مثلُ: «علمْتُ الأمرَ علماً، وضربتُ اللصَّ ضرباً، وَجِلْتُ جَوْلَاناً، وأكرمتُ المجتهدَ إكراماً»، تريدُ من ذكر المصدر تأكيدَ حصولِ الفعل.

مصدر المرة

مصدرُ المَرَّةِ (ويُسمى مصدرُ العَدَدِ أيضاً): ما يُذَكَّرُ لبيانِ عَدَدِ الفعل.

ويُبنى من الثلاثي المجرَّد على وزن «فَعْلَةٌ» بفتح الفاء وسكونِ العين، مثلُ: «وَقَفْتُ وَقْفَةً، ووقفتين ووقفات».

(١) اعْلَوَّاطَ الرجل البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعْلَوَّطت فلاناً: أخذته وحبسته ولزمت.

(٢) ادهام الشيء: اسود.

(٣) احرنجمت الإبل: اجتمعت. وكذا احرنجمت القوم.

فإن كان الفعلُ فوقَ الثلاثيِّ ألحقت بمصدره التاء، مثلُ: «أكرمته إكرامةً، وفَرَحَتهُ تفرِحةً، وتدَحرجُ تدَحرجةً»، إلّا إن كان المصدرُ مُلحقاً في الأصل بالتاء، فيُذكرُ بعده ما يَدُلُّ على العدد، مثلُ: «رَحِمَتهُ رَحمةٌ واحدةٌ». وأَمِثُ إقامةً واحدةً، واستَقَمْتُ استقامةً واحدةً، وذلك للتَّفريقِ بينَ مصدرِ التأكيد ومصدرِ المَرَّةِ.

فإن كان للفعلِ من فوق الثلاثيِّ المجرّد، مصدران، أحدهما أشهر من الآخر، جاء بناءُ المَرَّةِ على الأشهر من مصدرته، فتقولُ: «زَلزَلْتُ زلزلةً واحدةً، وقَاتَلْتُ مُقاتلةً واحدةً، وعَطَفَته تطوِيفةً واحدةً». ولا تقولُ: «زِلزالةً، ولا قِتالةً، ولا تطوافةً».

وما كان من المصادر مُلحقاً بالتاء من أصله، فإن كان من الثلاثيِّ المجرّد رددته إلى وزن (فَعلة) فالمَرَّة من النَشْدة والقُدرة والغَلْبة والسَّرقة والدَّراية: «نَشَدَتهُ وَقُدَرْتُهُ وَغَلَبْتُهُ وَسَرَقْتُهُ وَدَرَيْتُهُ».

وشدُّ قولهم: «أَتَيْتُهُ إتيانَةً، ولَقِيتُهُ لِقَاءَةً» بناءُ المَرَّةِ على أصل المصدر، وهو الإتيان واللقاء. ويجوزُ أن يُقال: «أَتَيْتُهُ وَلَقِيتُهُ» على القياس، كما قال أبو الطَّيِّب:

لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقُلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً شَفَتُ حَبْدِي، وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلُ

وإن كان من غير الثلاثيِّ المجرّد، أبقِته على حاله: كدَحرجة وإقامة وتلبية واستعانة.

وقد تكون (الفَعلة) لغيرِ بناءِ المَرَّة: كالرحمة، مصدر «رَحِمَ»، فنقول: «رَحِمَته رَحمةً»، كما نقول: «نَصَرَته نَصراً».

مصدر النوع

مصدرُ النوع (ويُسمى مصدر الهيئة أيضاً) ما يُذكرُ لبيان نوع الفعل وصفته، نحو: «وَقَفْتُ وقفةً»، أي وُقُوفاً موصوفاً بِصِفَةٍ.

وتلك الصفة، إما أن تُذكر، نحو: «فَلَانَ حَسَنُ الْوَقْفَةِ» وإما أن تكون معلومةً بقرينة الحال، فيجوز أن لا تذكر، كقولِ الشاعر:

ها، إِنَّ تاءاً^(١) عِذْرَةٌ، إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فَلِإِنْ صَاحِبِهَا قَدْ تَاءَ فِي الْبَلَدِ
أَي: إِنَّ هَذَا عُلُرٌ بَلِيغٌ.

ويُنَى الثلاثيُّ المجرّد على وزن (فَعلة) بكسر الفاء، مثل: «عَاشَ عِيشَةً حَسَنَةً، ومات ميتةً سيئةً، وفَلَانَ حَسَنُ الْجِلْسَةِ، وفَلَانَةٌ هَادِئَةُ الْبَيْتِ».

فإن كان الفعلُ فوقَ الثلاثيِّ، يَصِرُ مصدرُهُ بالوصف مصدرَ نوع، مثلُ: «أكرمته إكراماً عظيماً».

(١) تاء: اسم إشارة للمفرد المؤنث ومثلها: «تي وذِي وذو».

وشذ بناء «فعله» من غير الثلاثي كقولهم: «فلانة حسنة الخمرة، وفلان حسن الجمة، أي الاختمار والاعتماد، فبنوها من «اختمر واعتَمَّ».

واعلم أنَّ المصدرَ الذي لم يخرج عن المصدرية، أو لم يَرُدَّ به المرة أو النوع، لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، بل يبقى بلفظ واحد.

وكذا ما وُصف به من المصادر: كرجلٍ عدلٍ، وامرأةٍ عدلٍ، ورجالٍ عدلٍ، ونساءٍ عدلٍ، وهذا أمرٌ حقٌّ، وهذه مسألةٌ حقٌّ.

المصدر الميمي

المصدرُ، إما أن يكونَ غيرَ ميميٍّ: وهو ما لم يكن في أوله ميمٌ زائدةٌ: كقراءةٍ واجتهادٍ ومُدٌّ ومُرور. وإما أن يكونَ ميميًّا. وهو ما كان في أوله ميمٌ زائدة: كمنَصِرٍ ومُعَلِّمٍ ومُنْطَلِقٍ ومُنْقَلَبٍ، وهي بمعنى النُصْر والعلم والانطلاق والانقلاب.

والمحققون من العلماء قالوا: إنَّ المصدرَ الميميَّ اسمٌ جاء بمعنى المصدر، لا مصدرٌ.

والمصدر الميميُّ من المصادر القياسيةَّة.

وزنه من الثلاثي المجرَّد «مَفْعَلٌ»، بفتح الميم والعين، مثلُ: «مَقْتَلٍ ومَضْرَبٍ ومُعَلِّمٍ ومَوْجَلٍ ومَرْقَى».

إلا إذا كان مثلاً واوياً محذوف الفاء، فوزَّنه: «مَفْعِلٌ» (بكسر العين)، مثلُ: «مَوْرِدٍ ومَوْرَثٍ ومَوْجِدٍ».

(أما المصدر الميمي من «وفى ووقى» فهو «موفى وموقى» على وزن «مفعِل» (بفتح العين)، لأنه ليس مثلاً، بل هو لفيف مفروق. ووزن «مفعِل»، بكسر العين، إنما هو للمثال المحذوف الفاء كما علمت).

وزَّنه من غير الثلاثي المجرَّد كوزن اسم المفعول منه تماماً مثلُ: «اعتقدتُ خيرَ مُعتَقِدٍ، وإنما مُتَعَمِّدٍ على الله».

وقد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثي المجرَّد على وزن «مَفْعِلٌ» (بكسر العين)، شذوذاً كالمَكْبِرِ والمَيَّيِّرِ والمَرَجِّعِ والمَحْيِضِ والمَقِيلِ والمَجِيءِ والمَبِيتِ والمَشِيبِ والمَزِيدِ والمَسِيرِ والمَصِيرِ والمُعْجِزِ.

وهذه يجوز فيها الفتح أيضاً: «كالمُعْجِزِ» و«المَهْلِكِ» ويجوز فيها الفتح والضمُّ أيضاً: «كالمَهْلِكِ والمَهْلِكِ».

وقد يُبنى منه على وزن (مَفْعَلَة)، (بفتح العين) كمذهبةٍ ومُفسدةٍ، ومودَّةٍ، ومقالةٍ، ومساءةٍ. ومحالةٍ ومهايةٍ ومهانةٍ ومُسَاعَاةٍ ومنجاةٍ ومَرْضَاةٍ ومَغْزَاةٍ.

وشدُّ بناؤه على (مفعلة) (بكسر العين)، أو «مفعلة» (بضمها) كمَحْمِدة ومَلِمة ومَظْلِمة ومَعِيبة ومُخَيِّبة ومُضَيِّة، (بالكسر)، وكلُّهُنَّ يجوز فيه فتح العين أيضاً، ومَغْلِبة (بالكسر) ويجوز فيها الضمُّ أيضاً: كمَعْدرة ومُغْفرة ومُعَصِبة ومُحَيِّبة ومَعِيشة (ولا يجوز فيهنَّ إلا الكسر) ومَهْلِكَة ومُقَدِّرة ومَأدِبة (بالكسر)، ويجوز فيهنَّ الضمُّ والفتح أيضاً).

وقد ورد على زَيْتِي «الفاعل والمفعول» أسماء بمعنى المصدر:

كالعاقبة والفاضلة والعافية والكافية والباقية والدَّالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمحلول والمجلود والمفتون والمكروهة والمصدوقة. ومن العلماء من يجعلها مصادر شاذة والحقُّ أنَّها أسماء جاءت لمعنى المصدر، لا مصادر.

(فالعاقبة): بمعنى العَقَب (بفتح فسكون) والعقوب (بالضم): مصدري «عقبه يعقبه» (من بابي نصر ودخل)، أي: خلقه وجاء بعده.

(والفاضلة): اسم بمعنى الفضيلة، وهي الدرجة الرفيعة، وهي من «فضل يفضل فضلاً» (من باب نصر) أي: شرف شرفاً.

(والعافية): اسم بمعنى المعافاة: مصدر «عافاه يعافيه».

(والكافي والكافية): اسمان بمعنى الكفاية: مصدر «كفى الشيءُ يكفي كفاية»، أي: حصل به الاستغناء عن غيره.

(والباقية): اسم بمعنى البقاء: مصدر «بقي يبقى».

(والدالة): الدَّلال، وهي اسم بمعنى الدَّل: مصدر «دلت المرأة على زوجها دلاً»، أظهرت جرأة عليه في تدلل، كأنها تخالفه، وما بها من خلاف.

(والميسور والمعسور): اسمان بمعنى العسر واليسر.

(والمرفوع): اسم بمعنى الرفع: مصدر «رفع البعير رفعاً» إذا بالغ في سيره.

(والموضوع): اسم بمعنى الوضع: مصدر «وضعت الناقة وضعا» إذا أسرع في سيرها.

(والمعقول): اسم من العقل: مصدر «عقل الشيء» إذا أدركه.

(والمحلوف): اسم بمعنى الحلف: مصدر «حلف».

(والمجلود): بمعنى الجلد والجلادة، أي الصبر: مصدر «جلد يجلد» (بضم اللام فيهما) جلداً وجلادة، أي: كان ذا شدة وقوة وصبر.

(والمفتون): اسم بمعنى الفتنة: مصدر «فتنه»، أي استماله واستهواه.

(والمكروهة): اسم بمعنى الكراهية: مصدر «كرهه كرهاً وكراهية».

و(المصدوقة): اسم بمعنى الصدق: مصدر «صدق يصدق صدقاً».

اسم المصدر

اسمُ المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، ولم يُساوِه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلت هَيْئَتُهُ من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوضٍ، وذلك مثل: «توضاً وضوئاً، وتكلمً كلاماً، وإيسرً يسراً».

(فالكلام والوضوء واليسر: أسماء مصادر، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير، فقد نقص من الوضوء، والكلام تاء الفعل وأحد حرفي التضعيف، ونقص من اليسر همزة الإفعال. وليس ما نقص في تقدير الثبوت، ولا عوض عنه بغيره).

وحقُّ المصدر أن يتضمَّنَ أحرفَ فعله بمساواةٍ، كنوضاً توضحاً، وتكلمً تكلماً، وعِلماً، أو بزيادةٍ، كقرأ قراءةً وأكرم إكراماً، واستخرج استخراجاً.

فإن نقص عن أحرف فعله لفظاً، لا تقديراً، فهو مصدر، مثل: «قاتل قتالاً» فالقتال مصدر، وإن نقص منه ألف «فاعل»، لأنها في تقدير الثبوت، ولذلك نطق بها في بعض المواقع كقاتل قتيلاً وضارب ضيراً فالياء في «قتال وضيراب» أصلهما الألف، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

وإن نقص عن أحرف فعله لفظاً وتقديراً، وعوض مما نقص منه بغيره، فهو مصدر أيضاً كوعَدَ عدة، وودى القتيل دية، وعلم تعليماً. فعدة ودية، وإن خلنا من واو «وعد وودي» لفظاً وتقديراً، فقد عوضنا منه تاء التانيث. وتعليم وتسليم، وإن خلوا من أحد حرفي التضعيف، فقد عوضا منه تاء التفعيل في أولهما، وليس حرف المد الذي قبل الآخر في «تعليم وتسليم» ونحوهما للتعويض من المحذوف، لأن المدَّ قبل الآخر ثابت في المصدر حيث لا تعويض، كالانطلاق والاستخراج والإكرام.

فاعلم مما قدمنا أن العوض قد يكون أولاً: كتعليم. وقد يكون آخرأ: (كعدة).

المصدر الصناعي

المصدرُ الصناعي: اسم تلحقه ياء النسبة مُردَّفةً بالناء للدلالة على صِفَتِهِ.

ويكونُ ذلك في الأسماء الجامدة: كالحَجَرِيَّةِ والإنسانية والحيوانِيَّةِ والكمِيَّةِ والكيفِيَّةِ ونحوها، وفي الأسماء المشتقة: كالعاليَّةِ، والفاعليَّةِ، والمحموديَّةِ، والأرجعيَّةِ، والأسبقِيَّةِ، والمصدرِيَّةِ، والحرِّيَّةِ، ونحوها.

وحقيقته الصِّفةُ المنسوبةُ إلى الاسم.

فالعالمية: الصفة المنسوبة إلى العالم، والمصدرية: الصفة المنسوبة إلى المصدر، والإنسانية: الصفة المنسوبة إلى الإنسان.

وقد أكثر منه المولدون في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية وليس كل ما لحقته ياء النسبة، مردفة بالتاء، مصدراً صناعياً، بل ما كان منه غير مراد به الوصف: كتعمك بعربيتك، «أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب»، فإن أريد به الوصف، كان اسماً منسوباً. لا مصدراً، سواء أذكر الموصوف لفظاً: كتعلم اللغة العربية، أم كان منوياً ومقدراً كتعلم العربية، «أي اللغة العربية».

اسم الفاعل

اسمُ الفاعل: صفةٌ تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدلُّ على معنى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت: ككاتبٍ ومجتهدٍ:

(وإنما قلنا على وجه الحدوث، لتخرج الصفة المشبهة، فإنها قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام، فمعناها دائم ثابت، كأنه من السجاياء والعلابيع اللازمة.

والمراد بالحدوث: أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدداً بتجدد الأزمنة. والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان كما ستعلم).

وزنه من الثلاثي المجرد

يكونُ من الثلاثي المجرد على وزن «فاعلٍ»: ككاتبٍ.

وإن كانت عينُ الفعل مُعَلَّةً تَنَقَلِبُ في اسمِ الفاعل همزةً، فاسمُ الفاعل من «بَاعَ يَبِيعُ، وصَادَ يَصِيدُ، وقَامَ يَقُومُ، وقالَ يَقُولُ»: بائِعٌ وصَائِدٌ وقَائِمٌ وقَائِلٌ^(١).

وإن كانت غيرَ مُعَلَّةٍ تَبَقَّ على حالها، فاسمُ الفاعل من عَوَرَ يَعْوَرُ، وأَيْسَ يَأْيِسُ^(٢)، وَضَيْدَ يَضْيِدُ^(٣): عَاوَرَ وَيَأْسٌ وصَائِدٌ^(٤)، فإِعْلَالُهَا في اسمِ الفاعل تابعٌ لإِعْلَالِهَا في فعله.

(١) والاصل: «بائع وصايد وقاوم وقاول» فأعلت الواو والياء بقلبيهما همزة؛ لأنهما أعلتا في الماضي بقلبيهما الفاء.

(٢) أيس منه: يش منه.

(٣) صيد يصيد صيداً «بوزن فرح يفرح فرحاً» رفع رأسه كبراً، فهو أصيد، والصيد، في الأصل: داء يصيب الإبل فتسيل أنوفها فتسمو برؤوسها. والجمال أصيد، والناقة صيدها. ويقال للمتكير: «أصيد» لشموخه بأنفه ورفعه رأسه استكباراً وخيلاء.

(٤) لم تنقلب الواو والياء همزةً لأنهما في الفعل.

وقد أتى «فاعل» بقلبة، مُراداً به اسمُ المفعول. كقوله تعالى: ﴿نَهَوْا فِي يَمِينِهِ رَأَيْتَهُ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: «مَرْضِيَّة» وقول الشاعر:

دَعِ المَكَارِمَ، لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي^(١)
أي: «المُطْعَمُ المَكْسُو».

وزنه من غير الثلاثي المجرد

يكون وزنُ اسمِ الفاعل من الفعل المزيد فيه على الثلاثي، ومن الرباعي، مُجرداً ومزيداً فيه، على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل آخره، مثل: «مُكْرِمٌ ومُعْطِمٌ ومُجْتَمِعٌ ومُتَكَلِّمٌ ومُسْتَفْهِرٌ ومُدْحَرَجٌ ومُتَدَحْرَجٌ ومُحَرَّجٌ ومُفْشِرٌ^(٢) ومُنْقَادٌ ومُهْتَاجٌ^(٣) ومُعِينٌ^(٤) ومُسْتَفِيدٌ^(٥)».

وشذت ألفاظٌ جاءت بفتح ما قبل الآخر، نحو: «مُسَهَّبٌ^(٦) ومُحَصَّنٌ^(٧) ومُلَفِّجٌ^(٨) ومُهْتَرٌ^(٩)، ومنها: «سَيْلٌ مُفْعَمٌ^(١٠)».

وكذلك، شذت ألفاظٌ جاءت من «أفعل» على «فاعل»: كعاشَبَ المكانُ فهو عاشِبٌ، وأيفَعَ الغلامُ فهو يافعٌ^(١١)، وأورَسَ الشجرُ فهو وارسٌ^(١٢)، وأبَقَلَ المكانُ فهو باقلٌ^(١٣).

(١) أي: دع المكارم والفضائل: لا تطلبها، فإنك غير قادر عليها، لأنها من شأن أولي الهمم والعزم والحزم، وأنت معتمد على من يطعمك ويكسوك، ويكفيك مؤونة السمي والجَد، يذمه بذلك.

(٢) أصل مقشعر: «مقشعر» نقلت كسرة الراء الأولى إلى العين، ثم أدغمت الراء في الراء.

(٣) أصل منقاد ومهتاج: «منقود» بكسر الواو، و«مهتج» بكسر الياء؛ قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

(٤) أصل معين «معون»، بكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن قبلها، ثم قلبت ياء، لأنها صارت ساكنة بعد كسرة.

(٥) أصل مستفيد: «مستفيد»، بكسر الياء، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها.

(٦) رجل مسهب: مطيل في كلامه، يقال: أسهب: إذا أطال في كلامه.

(٧) المحصن: المتزوج، وهي محصة.

(٨) الملفج: الفقير؛ ومنه الحديث: «أطعموا ملفجيكم»، أي فقراءكم، والملفج أيضاً: المفلس، من الفج: إذا أفلس، وهذه يجوز فيها الكسر أيضاً على الأصل.

(٩) المهتر: الذاهب العقل من كبر أو مرض أو حزن؛

(١٠) سيل مفعم: مائي الوادي، من أفعم السيل الوادي، إذا ملأه.

(١١) أيفع الغلام يوفع، ويفع ييفع: ناهز العشرين، وقيل: ترعرع وناhez البلوغ. ولا يقال من أيفع: «مرفع».

(١٢) أورس الشجر: أخضر ورقه.

(١٣) أبقل المكان: أخرج بقله. والبقل ما نبت في بزة لا في أرومة، وقد يقال: «مبقل» على التباير، وأما بقل وجه الغلام بقولا: إذا خرجت لحيته، فهو ثلاثي.

وإن بنيتُ من أبواب: «أَفْعَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ» الْمُعْتَلَّاتِ الْعَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مُعْلَّةً اَعْلَلْتُهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، تَبَعاً لِمُضَارَعِهِ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَعَانَ يُعِينُ، وَاسْتَعَانَ يَسْتَعِينُ، وَانْقَادَ يَنْقَادُ، وَاحْتَالَ يَحْتَالُ: «مُعِينٌ وَمُسْتَعِينٌ وَمُقَادٌ وَمُحْتَالٌ».

وإن كانت غير مُعْلَّةٍ لم تُعْلَلْهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، تَتَّبِعُ فِي ذَلِكَ مُضَارَعُهُ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ: «أَخْرَجَنِي الْأَمْرُ يُخْرِجُنِي، وَأَرْوَحُ اللَّحْمَ يَرْوُحُ»^(١) وَأَحْوَلَ الصَّبِيَّ يُحْوِلُ^(٢) وَأَخْوَلَ الرَّجُلُ يُخْوِلُ^(٣) وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ تُغْيِلُ^(٤)، وَأَعْوَلَ يُعْوِلُ^(٥): «مُخَوِّجٌ وَمُرَوِّجٌ وَمُخْوِلٌ وَمُغْوِلٌ وَمُغْوِلٌ وَمِنْ: «اجْتَوَرَ الْقَوْمُ يَجْتَوِرُونَ»^(٦)، وَازْدَوَجُوا يَزْدَوِجُونَ»^(٧)، وَاحْتَوَشُوا يَحْتَوِشُونَ»^(٨)، وَاعْتَنَوْا يَعْتَنُونَ»^(٩): «مُجْتَوِرٌ وَمَزْدَوِجٌ وَمُحْتَوِشٌ وَمُغْتَوِنٌ»، وَمِنْ اسْتَصَوَّبْتُ الْأَمْرَ اسْتَصَوَّبُهُ، وَاسْتَحَوَّذَ عَلَيْهِ الْغَضَبُ يَسْتَحَوَّذُ، وَاسْتَنَوَّقَ الْجَمْلُ يَسْتَنَوِّقُ»^(١٠)، وَاسْتَنَيْتِ الشَّاةُ تَسْتَنِيْسُ، وَاسْتَنَيْلَ الْحِمَارُ يَسْتَنِيْلُ: «مُسْتَصَوَّبٌ وَمُسْتَحَوَّذٌ وَمُسْتَنَوِّقٌ وَمُسْتَنِيْسٌ وَمُسْتَنِيْلٌ».

فاسم الفاعل، كما ترى، تابعٌ لمضارعِهِ صَحَّةً وَاعْتِلَالاً.

وإن بنيتُ اسمَ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ مَعْتَلٍّ اللَّامِ، وَكَانَ مَجْرُوداً مِنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ، حَذَفَتْ لَامُهُ فِي حَالَتِي الِرْفَعِ وَالْجَرِّ، نَحْوُ: «هَذَا رَجُلٌ دَاعٍ إِلَى الْحَقِّ، مُنْضِيٌّ إِلَى أَهْلِهِ»، وَنَحْوُ: «تَمَسَّكَ بِرَجُلٍ هَادٍ إِلَى الْخَيْرِ، مُقْتَنِبٌ أَثَرُ ذَوِيهِ».

واسم الْفَاعِلِ جَارٍ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَلَفْظِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: «خَالِدٌ دَائِبٌ فِي عَمَلِهِ» فَهُوَ فِي مَعْنَى «يَدَأُبُ فِيهِ» وَ«دَائِبٌ» جَارٍ عَلَى لَفْظِ «يَدَأُبُ» فِي الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُنَاتِ، وَكَذَلِكَ «مُجْتَهِدٌ

(١) أروح اللحم: أتنن، ويقال: «أراح يريح مريح» بالإعلال على القياس.

(٢) أحول الصبي: أتى عليه حول، أي: سنة.

(٣) أخول الرجل: كان كريم الأخوال.

(٤) أغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حامل، وكذا «غالته»، ويقال أيضاً: «أغالته تغيله فهي مغيل»؛ بالإعلال، على القياس، ويقال: «أغيلت الشجرة»: إذا عظمت والتفت.

(٥) أعول: رفع صوته بالبكاء والصياح.

(٦) اجتور القوم: تجاوزوا.

(٧) ازدوج القوم: تزوجوا، أي تزوج بعضهم من بعض. وازدواج الكلام ومزاوجته: أن يشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن يكون لإحدى القفتين تعلق بالأخرى.

(٨) احتوشوا الصيد: أنفروه بعضهم على بعض: واحتوشوا على فلان: جعلوه وسطهم، كتحاشوه، وحاش الإبل: جمعها، وحاش الصيد: جاءه من حواله ليصرفه إلى الحباله.

(٩) اعتنوا القوم: تعاونوا.

(١٠) استنوق الجمال: تشبه بالناقة وقولهم: «استنوق الجمال» مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره، وللرجل الواهن الرأي المخلط في كلامه.

جار على لفظ «يجتهد»، فهو يُماثلُ حركةً وسكوناً، و«جأذ» في وزن «يَجْدُ»^(١)، باعتبار الأصل، لأن أصلَ جأذ «جأد»، وأصلَ يَجْدُ «يَجْدُ».

اسم المفعول

اسم المفعول: صفةٌ تُؤخذ من الفعل المجهول، للدلالة على حَدَثٍ وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتَّجَدُّد، لا الثبوت والدَّوام^(٢): «كَمَكْتُوبٍ ومَمْرُورٍ به ومُكْرَمٍ ومُنْطَلَقٍ به».

ويُبنى من الثلاثي المجرَّد على وزن «مفعول»: كمنصورٍ ومخدولٍ وموعودٍ ومعقولٍ ومُبيحٍ ومدعوٍ ومُرميٍ ومطويٍّ.

ويُبنى من غيره على لفظ مضارعه المجهول، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً: «كَمُعْظِمٍ ومُحْتَرَمٍ ومُسْتَفْقِرٍ ومُدْحَرَجٍ ومُنْطَلَقٍ به ومُسْتَعَانٍ».

وهناك ألفاظٌ تكون بلفظ واحد لاسم الفاعل واسم المفعول: كمحتاجٍ ومُختارٍ ومُعْتَدٍ ومُحتَلٍّ، والقرينةُ تُعينُ معناها.

وهي، إن كانت للفاعل فاصلها: مُحْتَوِجٌ ومُخْتَبِرٌ ومُعْتَدِّدٌ ومُحتَلِّلٌ، (بالكسر)، وإن كانت للمفعول فاصلها: «مُحتَوِجٌ ومُخْتَبِرٌ ومُعْتَدِّدٌ ومُحتَلِّلٌ»، (بالفتح).

وإنما يُبنى من الفعل المتعدي بنفسه: كمعلومٍ ومجهولٍ، أو بغيره: كمرومٍ فيه ومُشْفَقٍ عليه.

بناء (مفعول) من المعتل العين

تُحذف واو اسم المفعول المشتق من الفعل الأجوف، ثم إن كانت عينُه واواً، تُنقل حركتها إلى ما قبلها، وإن كانت ياءً تُحذف حركتها، ويكسر ما قبلها لتَصِيحُ الياءُ^(٣)، فاسم المفعول من يَبِيحُ: «مَبِيحٌ»، ومن يَقُولُ: «مَقُولٌ». وأصلهما: «مَبِيوعٌ ومَقُولٌ».

وتَنَدَّرُ إثباتُ واو «مفعول» فيما عينُه واو فقالوا: «ثوب مَضُورٌ ومِسْكٌ مَذُوفٌ وفَرَسٌ مَقُودٌ». وهو سماعي لا يقاسُ عليه.

وبنو تميم من العرب يُثَبِّتُونَ واو «مفعول» فيما عينُه ياءً، فيقولون: «مَبِيوعٌ ومُخَيَّوطٌ ومُكَيَّلٌ ومَذْيُونٌ».

(١) يجوز في «يجد» ضم الجيم وكسرها.

(٢) فإن كان على وجه الثبوت والدوام كان صفةً مشبهةً كما ستعلم، مثل: «محمود الخلق، وممدوح السيرة، ومهذب الطبع».

(٣) ولو لم يكسر ما قبلها لوجب قلبها واواً لوقوعها ساكنة بعد حرف مضموم.

بناء (مفعول) من المعتل اللام

إذا بُنِيَ «مفعول» مما آخر ماضيه ياءً، أو أَلَفٌ أصلها الياءُ، قُيِّلَتْ واوُهُ ياءً، وكُسِرَ ما قبلُها، وأدغمت في الياءِ بعدها.

فاسم المفعول من قَرِيٍّ ورَضِيٍّ ونَهِيٍّ وطَوِيٍّ ورَمِيٍّ، مَقْرِيٍّ عليه، وَمَرْضِيٍّ عنه، وَمَنْهِيٍّ عنه، وَمَطْوِيٍّ، ومَرْمِيٍّ، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُلْتَمِئَةُ ۖ (٧٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨].

(والأصل: «مقرويٍّ ومرضويٍّ ومطويٍّ ومرمويٍّ»، اجتمعت الواو والياء، وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء الثانية).

وإن بُنِيَ مما آخر ماضيه أَلَفٌ أصلها الواو، مثل: «غزا يغزو، ودعا يدعو، ورجا يرجو» فليس فيه إلا إدغام واو المفعول في لام الفعل، «كَمَغَزَوْا ومدَعَوْا ومرجَوْا»^(١).

(فعليل) بمعنى (مفعول)

ينوب عن «مفعول»، في الدلالة على معناه، أربعة أوزان: وهي:

١ - فَعِيلٌ: بمعنى مفعول، مثل: «قَتَلَ وذَبَحَ وكَحَلَ وحَبِيبٌ وأَسِيرٌ وطَرِحَ» بمعنى: «مقتول ومذبوح ومكحول ومحبوب ومأسور ومطروح».

وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال: «رجلٌ كحيلُ العين، وامرأةٌ كحيلُها».

و«فَعِيلٌ» بمعنى «مفعول» سماعي. فما ورد منه يُحْفَظ ولا يقاس عليه. وقيل: إنه يُقَاس في الأفعال التي ليس لها «فَعِيلٌ» بمعنى «فاعل»: كقَتَلَ وسَلَبَ.

ولا ينقاس في الأفعال التي لها ذلك: كرحمَ وعلمَ وشهدَ؛ لأنهم قالوا: «رحيمٌ وعليمٌ وسميعٌ وشهيدٌ»، بمعنى: «راحمٌ وعالمٌ وسامعٌ وشاهدٌ».

٢ - فُعِلَ بِكسر فسكون، مثل: «ذَبَحَ وطَحَنَ وطَرَحَ ورَغِي»، بمعنى: «مذبوح ومطحون ومطروح ومرغى».

٣ - فَعَلَ، بفتحيتين، مثل: «قَنَصَ وجَزَرَ وعَدَدَ وسَلَبَ وجَلَبَ» بمعنى: «مقنوص^(٢) ومجزور^(٣) ومعدود ومسلوب ومجلوب».

٤ - فُعْلة، بضم فسكون كأكلةٍ وغرفةٍ ومُضَغَّةٍ وطعمَةٍ، بمعنى: «مأكول ومغروف ومضغ ومطعم».

(١) والأصل: مغزوا ومدعوا ومرجوا.

(٢) مقنوص: مصيد، من قنص الطير وغيره يقتصه إذا صاده.

(٣) المجزور: المذبوح، من جزر الجزور إذا ذبحها، ومنه الجزار للذباح.

وهذه الأوزان الثلاثة: «فَعِلَ» و«فَعَلَ» و«فُعِلَ»، سماعيةٌ وقليلةٌ، ويستوي فيها المذكر والمؤنث أيضاً.

أما إطلاق المصدر مُراداً به المفعول، فهو كثيرٌ مطردٌ، نحو: «هذا ضربك وأكلك وكتابتك وعلمك وعملك»، بمعنى: مضروبك ومأكولك ومكتوبك ومعلومك.

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة باسم الفاعل: هي صفةٌ تؤخذ من الفعل اللازم^(١)، للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث: كحسبٍ وكریمٍ وضُعبٍ واسودَّ وأكحلَّ. ولا زمان لها؛ لأنها تدلُّ على صفاتٍ ثابتة، والذي يتطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة.

(وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تنى وتجمع وتذكر وتؤنث؛ ولأنها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به، فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد).

ويُغلبُ بناؤها من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ»^(٢) اللازم: كأكحلَّ، من «كجَلَّ» ومن باب «فَعَلَ» يَفْعُلُ^(٣): كشريف من «شَرَفَ» ويقلُّ من غيرهما: كسيّدٍ وصَبِيٍّ وحريصٍ، من: «سَادَ يسودُ وضاقَ يضيقُ وحرصَ يحرصُ».

أوزانها من الثلاثي المجرد

تأتي الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد قياساً على أربعة أوزان وهي: «أفعلُ»، و«فعلانُ»، و«فعلٌ»، و«فَعِلَ».

الصفة المشبهة على وزن (أفعل)

يأتي «أفعلُ» من «فَعِلَ» اللازم، قياساً مطرداً، لما دلَّ على لوّن، أو عيبٍ ظاهرٍ، أو جليةٍ ظاهرة^(٤)، ومؤنثه «فَعْلَاءُ» فاللَوْنُ: كأحمر، والعيبُ الظاهرُ: كأعرج وأعور وأعمى، والجلية الظاهرة: كأكحل وأحور وأنجل^(٥).

(١) وقد تصاغ من المتعدي صوغاً سماعياً، كما ستعلم، مثل: «رحيمٌ وعليمٌ».

(٢) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٣) بضم العين في الماضي والمضارع.

(٤) العلية: بكسر فسكون: ما كان زيناً من الصفات، وجمعها «حلى» بكسر ففتح.

(٥) الأكحل: المكحول العين خلقة، و«الأحور»: النقي بياض العين مع شدة سوادها و«الأنجل»: الواسع العينين.

وشدَّ مجيئه الصفة من «شِعَتْ»^(١) وحِدِبٌ»^(٢) على «شِعَتْ وحِدِبٌ».

(لأن الشعث والحذب من العيوب الظاهرة، فحق الصفة منهما أن تكون على وزن «أفعل». وقد قالوا أيضاً: «أشعث وأحذب»، وهما أكثر استعمالاً، وأما قولهم: «ماءٌ كثيرٌ». بكسر الدال، فهو مبنيٌّ على «كذَر» بضم الدال، لا على «كَيَّر»، بكسرها، كما توهم بعض العلماء. فإن بنيتها من هذه قلت: «أكدر».)

وشدَّ مجيئها من: «حَقَّقَ يَحَقِّقُ» على «أحمق»، ومن: «شَابَ يَشِيبُ» على «أشيب»، ومن: «قطع وجذم» على «أقطع وأجذم»^(٣).

(لأن «أحمق»، وإن كان من باب «فعل» المكسور العين، فهو يدل على عيب باطن، فقياسه أن يكون على وزن «فَعِلٌ»، بكسر العين، وقد قالوا أيضاً: «حَقَّقَ» بكسر الميم، على القياس. و«أشيب»، وإن دل على عيب ظاهر، فهو من باب «فَعَّلَ» المفتوح العين، فقياسه أن يكون على وزن «فَعِيلٌ» بكسر العين، كطيّب وضيق، من: طاب يطيب، وضاق يضيق، وأقطع وأجذم، وإن دلّ أيضاً على عيب ظاهر، فهما من باب «فَعَّلَ»، المفتوح العين، وحققهما أن يكونا بوزن اسم المفعول: أي: «مقطوع ومجذوم».)

الصفة المشبهة على وزن فعلان

يأتي «فَعْلان» من «فَعَّلَ» اللّازم الدّال على خُلُوٍّ أو امتلاءٍ، أو حرارة باطنية ليست بداءٍ، ومؤنثه «فَعْلَى»، فالخُلُو: كالغَرثان والصَّدَيان^(١) والعطشان، والامتلاء: كالشَّبعان واليَّبان والشَّكران. وحرارة الباطن غير دائٍ: كالغضبان والنُّكْلان^(٢) واللَّهْفان، وقد قالوا: «جَوْعان»، (من) جاع يجوع، حملاً له على «غَرثان»، من: «غَرَثَ يَغْرَثُ»، لأنه بمعنى: «وحقه أن يكون على «فَعِيل»، بكسر العين: كسيد وميت، من: «ساد يسود ومات يموت».)

الصفة المشبهة على وزن (فعل)

يأتي «فَعِلٌ» - بكسر العين - من «فَعَّلَ» - بكسر العين - اللّازم، الدّال على الأدوات الباطنية، أو ما يُشبهها، أو ما يُضادّها، ومؤنثه «فَعِلَةٌ».

(١) شعث الشعر: تلبّد واغبر.

(٢) جذب الرجل: خرج ظهره ودخل صدره.

(٣) أأقطع: المقطوع اليد، ومثله الأجذم.

(٤) الغرثان: الجوعان، والصديان: العطشان.

(٥) النكلان: من فقد ولده، والأم تكلّى.

والأدواء، إما جسمانية: كوجع ومَيْصٍ^(١) وتعِبٍ وجوٍ^(٢) ودوٍ^(٣).
 وإما خُلُقِيَّةٌ: كضجرٍ وشرسٍ ولحزٍ^(٤) وطرٍ وأشرٍ^(٥) ومرحٍ^(٦) وقلقٍ ونكدٍ وعمٍ^(٧).
 ويشبه الأدوية ما دلَّ على حزنٍ واغتمامٍ: ككمدٍ وحزنٍ وحربٍ^(٨) وشجٍ^(٩).
 ويُضادُّها ما دلَّ على سرورٍ: كحذلٍ^(١٠) وفرحٍ وطرٍ ورضيٍ.
 أو على زينٍ من الصفات الباطنة: كلفظٍ وندسٍ^(١١) - ولبيٍ^(١٢) وسلسٍ وأبٍ^(١٣).
 وقد يُخَفَّفُ «فعلٌ» فيكون على «فعلٍ» - بسكون العين - كندسٍ وشكسٍ^(١٤) وفظنٍ. وقد يأتي على «فعلٍ» وهو أصله المخفَّف هو منه: كسليمٍ وسقيمٍ ورضيٍ وأبىٍ وحميٍ^(١٥).
 (واعلم: أن حق الصفة من باب «فعلٍ» بكسر العين الدالة على المعاني المذكورة، أن تكون على وزن «فعلٍ»، غير أنهم خففوا «فعللاً» هذا بحذف الياء، إذا جاء من باب «فعلٍ» المكسور العين، وتركوه للصفة من باب «فعلٍ» بضم العين: كالكريم والشريف ونحوهما، غير أنه قد بقيت ألفاظ من باب «فعلٍ»، المكسور العين، على «فعلٍ» دالة على الأصل).

وما ورد من باب «فعلٍ» على غير «فعلٍ»، فهو سماعيٌّ لا يُقاس عليه: كندسٍ وندسٍ، وشكسٍ وشكسٍ (ويقال أيضاً: «ندسٌ وشكسٌ» على القياس)، وصِفِرٍ وصِفِرٍ وصُفِرٍ^(١٦).

-
- (١) المغص المغوص، وهو من أصيب بوجعٍ وتقطعٍ في أمعائه، ويقال: مغس ومغفوس أيضاً.
 - (٢) الجوى: ذو دوى، وهو الحرقة وشدة الوجد من عشقٍ أو حزنٍ.
 - (٣) الدوي: المريض، «من دوي يدوي دوى» أي: مرض.
 - (٤) اللحز: البخل الشحيح الضيق الخلق.
 - (٥) البطر والأشر بمعنى واحد: وهو من لا يقوم بحق النعمة بل يكفرها، ويطغى أن رآه استغنى.
 - (٦) المرح: المتبخر المختال، وهو ما يجاوز الحد في فرجه ونشاطه.
 - (٧) العمى: صفة من عمى القلب، الذي هو داء باطن، لا من عمى البصر، فإن أردت هذا قلت: «أعمى»، بوزن «أفعل» لأنه داء ظاهر.
 - (٨) الحرب: الشديد الغضب، من حرب الرجل: إذا اشتد غضبه.
 - (٩) الشجي: الحزين.
 - (١٠) الجذل: الفرح.
 - (١١) الندس: الفطن اللبيب الكيس.
 - (١٢) اللقي: الحاذق الرفيق بما يعمل، والحلو الشامل للين الأخلاق.
 - (١٣) الأبي، بتخفيف الياء: الممتنع من الضيم الذي لا يرضى الدنية عزةً وامناعاً. ومثله الأبي، بتشديد الياء.
 - (١٤) الشكس: الشرس الصعب الخلق.
 - (١٥) الحمي: من لا يحمل الضيم.
 - (١٦) الصفر - بثلاث الصاد، والكسر أشهرها، والفتح أقيسها: الخالي ويقال: بيت صفر من المتاع، ورجل صفر اليدين. وصفر الإناء والدار والمكان: خلت.

ونَكِسَ^(١) وعَجِلَ، وَحَذِرَ ويقال أيضاً: «عَجِلَ وَحَذِرَ» على القياس، ويقال: «حَذِرَ» (بسكون الذال)، وَحَرَّ وَغَيِرَ^(٢). وما جاء على «فَعِيلٍ» كمريض، وإن كان هو الأصل، فلا يُقاسُ عليه.

الصفة المشبهة على وزن (فَعِيل)

يأتي «فَعِيلٌ» غالباً من «فَعُلٌ» يَفْعُلُ، المضموم العين: «ككريم وعظيم وحقير وسميح وحليم وحكيم ورئيس»^(٣) وظريف وخشين^(٤) وبخيل^(٥) وجميل وقبيح ووضي^(٦) وطهير^(٧).

وقد تأتي الصفة من هذا الباب على «فَعِلٌ» مخفَّف «فَعِيلٌ»: كخشين وسنج وطهير، وعلى «فَعْلٍ» مُخَفَّف «فَعِيلٌ»: كضخم وشهم وفخم وصغب، وسنج وسنح، وعلى «فَعْلٍ»: بفتح عين «فَعْلٌ»^(٨): كبطل وحسن، وعلى «فَعَالٍ»، بزيادة ألف المد على «فَعْلٍ»: كجبان وحسان^(٩) ورزان^(١٠)، وعلى «فَعَالٍ»: كشجاع وضراح^(١١) وعلى «فَعْلٍ» - بضم فسكون - كضَلَبَ (ويُقال: ضَلَبَ أيضاً) وعلى «فَعْلٍ» بضميتين - كجَنِبَ^(١٢) وعلى «فَعُولٍ»: كقَوَّورٍ وطهور^(١٣)، وعلى فاعلي: كطاهر وفاضل.

الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين

قد تُبنى الصفة المشبهة من باب «فَعَلٌ» المفتوح العين (وذلك قليل)، فتجيء على وزن «أفعل»: كاشيب وأقطع وأجذَم، وعلى «فِيعِلٌ»، بكسر العين، ولا يكون إلا من الأجوف: كسيّد

- (١) النكس - بكسر فسكون: الرجل الضعيف الذي لا خير فيه.
- (٢) الحر: مشتق من «حر يحر» (يوزن ظل يظل) أي: انطلق من المبودية، ومصدره «الحرار» بفتح الحاء، وحر يحر حرية، هو من حرية الأصل.
- (٣) الرئيس: صفة من «رؤس» بضم الهمة لا من رأس القوم أي: صار رئيسهم ومقدمهم.
- (٤) الخشين: الخشن الطبع فهو ضد الناعم.
- (٥) البخيل: صفة من «بخل» بضم الخاء لا من «بخل» بكسرها، فإن الصفة من هذا «باخل».
- (٦) الرضي: الحسن الخفيف، وفعله: «وَضَوَّ يَوْضُو».
- (٧) الطهير صفة من «طهر» بضم الهاء، ومثله «الطهر» بكسر الهاء.
- (٨) أي: أن «فعلاً» - المفتوح العين - أصله «فعل» الساكن العين.
- (٩) الحصان: المرأة العفيفة.
- (١٠) الرزان المرأة الوقور أي ذات الوقار.
- (١١) الصراح: الخالص، يقال حق صراح وكذب صراح وكأس صراح وكلمة صراح.
- (١٢) الجنب: البعيد ومنه «الجار الجنب» أي: جارك من قوم آخرين لست منهم وعكسه «الجار ذو القربى».
- (١٣) الطهور: يأتي بمعنى الطهير أي: الطاهر البالغ في الطهارة وهو المراد هنا ويكون بمعنى المطهر.

وقِيم^(١) (من الواوي)، وضَيَّ وطَيَّب (من اليائي)، وعلى «فَعِلَ» ، بفتح العين، ولا يكون إلا من الصحيح: كضَيَّرَ وفَعَّلَ^(٢)، وعلى «فَعِلَ» بكسر العين، وأكثر ما يكون من المضاعف والمعتل اللام، فالمضاعف: كعَفِيف وطَبِيب وخَمِيس وجَلِيل وحَبِيب (بمعنى المحب) ودَقِيق ولَبِيب وشَدِيد، والمُعتَل الآخر: كعَلَى وصَفَى وزَكَّى وخَلَّى وجَلَّى ووَصَّى.

وقد يكون «فَعِلَ» المبني على «فَعَلَ» من غير المضاعف والمعتل: كحَرِص وطَوِيل.

الصفة المشبهة على وزن (فاعل)

إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتجدد، عدلت بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في «فَرِحَ وَصَجِرَ وَطَرِبَ»: «فَارَحَ وَضَاجَرَ وَطَارِبَ».

وما جاء على زنتي اسمي الفاعل والمفعول، مما قُصِدَ به معنى الثبوت والدوام، فهو صفةٌ مُشَبَّهةٌ، كظاهر القلب، وناعم العيش، ومُعتَدِلُ الرأي، ومستقيم الطريقة، ومُرَضِي الخُلُقِ، ومُهَذَّبُ الطَّيْعِ، وممدوح السيرة، ومُنْقَى السريرة.

الصفة المشبهة من فوق الثلاثي

تجيء الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد، على وزن اسم الفاعل، كمعتدل القامة، ومستقيم الأطوار، ومُشدَّد العزيمة.

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به من خمسة وجوه:

الأول: دلالتها على صفة ثابتة، ودلالته على صفة متجددة.

الثاني: حدوثه في إحدى الأزمنة.

والصفة المشبهة للمعنى الدائم الحاضر، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على خلاف الحاضر، كأن تقول: «كان سعيداً حسناً ففُتِحَ».

الثالث: أنها تُصاغ من الفعل اللازم قياساً، ولا تصاغ من المتعدي إلا سماعاً: كرحيم وعليم.

(١) القيم على الأمر: متوليه والقائم به.

(٢) الفيصل: صفة من الفصل بزيادة الياء، ويأتي بمعنى الحاكم والقاضي والنافذ، يقال: حكم فيصل، أي: ماض نافذ، وحكومة فيصل، أي: ماضية نافذة، والفيصلي: الحاكم، ويكون الفيصل أيضاً بمعنى السيف القاطع.

وقد تُصاغ من المتعدي، على وزن اسم الفاعل، إذا تُنَوَّسِي المفعول به، وصار فعلها في اللازم القاصر، مثل: «فلان قاطع السيف، وسابق الفرس، ومُسمِع الصوت ومُخترق السهم». كما تُصاغ من الفعل المجهول مُراداً بها معنى الثبوت والدوام: كمحمود الخلق، وميمون النقية^(١).

واسم الفاعل يصاغ قياساً من اللازم والمتعدي مُطلقاً، كما سلف.

الرابع: أنها لا تَلَزَمُ الجري على وزن المضارع في حركاته وسكناته، إلا إذا صيغت من غير الثلاثي المجزء، واسم الفاعل يجب فيه ذلك مُطلقاً كما تقدّم.

الخامس: إنها تجوزُ إضافتها إلى فاعلها، بل يُستحسنُ فيها ذلك: كطاهر الذيل، وحسن الخلق، ومُنطلق اللسان، ومعتدل الرأي والأصل: «طاهر ذيله، وحسن خلقه، ومُنطلق لسانه ومُعتدل رأيه». واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك، فلا يقال: «خليل مُصيب السهم الهدف» أي: مُصيب سهمه الهدف.

واسمُ المفعول، كالصفة المشبهة، تجوزُ إضافته إلى فاعله. لأنه في الأصل مفعول، مثل: «خالد مجروح اليد». والأصل: «مجروحة يده» أما إضافة الفاعل إلى مفعوله فجائزة، مثل: «الحق قاهرُ الباطل».

مبالغة اسم الفاعل

مبالغة اسم الفاعل: ألفاظ تدل على ما يدلُّ عليه اسمُ الفاعل بزيادة وتسمى: «صِغَةُ المُبالغة»: كعلامية وأكولي، أي: «عالم كثير العلم وأكل كثير الأكل».

ولها أحد عشر وزناً، وهي: «فَعَّالٌ»: كجَبَّارٌ، و«مِفْعَالٌ»: كجَفْضَالِي، و«فُعَيْلٌ»: كصَدِيقِي، و«فَعَالَةٌ»: كفَهَامَةٌ، و«مِفْعِيلٌ»: كسِكِينٌ، و«فَعُولٌ»: كشُرُوبٌ، و«فُعِيلٌ»: كعَلِيمٌ، و«فُعِيلٌ»: كَحَزِيرٌ، و«فَعَّالٌ»: ككَبَّارٌ، و«فَعُولٌ»: كقُدُوسٌ، و«فُعُولٌ»: كقَيُومٌ.

وأوزانها كلها سماعية فيُحفظ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه.

وصِغَةُ المُبالغة ترجع، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس.

(١) ميمون النقية: مباركها. والنقية: النفس والعقل ونفاذ الرأي والطبيعة. وفلان ميمون النقية: أي محمود المختبر، أو مبارك النفس، أو ميمون الأمر، ينجح فيما يحاول ويظهر، ويقال: يمينه الله يمينه (من باب نصر): جعله مباركاً، ويمن فلان قومه: كان مباركاً عليهم ويقال أيضاً: يمين على قومه «بالمجهول» أي: صار مباركاً عليهم.

اسم التفضيل

اسم التفضيل: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل لتدلُّ على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثل: «خليلٌ أعلمُ من سعيدٍ وأفضلُ منه».

وقد يكون التَّفضيلُ بينَ شيئين في صفتين مختلفتين، فیراؤ بالتفضيل حينئذٍ: أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته، كقولهم: «الصفىُّ أحمرُّ من الشتاء» أي: هو أبلغُ في حرِّهِ من الشتاء في برده، وقولهم: «العسلُ أحلى من الخلِّ»، أي: هو زائدٌ في حلاوته على الخلِّ في حُموضته.

وقد يُستعمل اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل، كقولك: «أكرمْتُ القومَ أصغرهم وأكبرهم»، صغیرهم وكبیرهم. وسيأتي فصلٌ ببيان لهذا.

وزن اسم التفضيل

لاسم التفضيل وزن واحد، وهو «أفعل» ومؤنثه «فُعلى»: كأفضل وفُضلى، وأكبر وكُبرى.

وقد حُذفت همزة «أفعل» في ثلاث كلمات: وهي «خيرٌ وشرٌ وحَبٌّ»، نحو: «خيرُ الناس من ينفعُ الناس»، وكقولك: «شرُّ الناس المُفسدُ». وقول الشاعر:

مُيْنَعَتْ شَيْئاً فَأَكْثَرَتْ الْوُلُوعَ بِهِ^(١) وَحَبٌّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِيعَا
وَالثَّلَاثَةُ أَسْمَاءُ تَفْضِيلٍ، وَأَصْلُهَا: «أَخِيرٌ وَأَشْرُ وَأَحَبٌّ» حذفوا همزاتها، لكثرة الاستعمال ودَوْرانها على الألسنة، ويجوز إثباتها على الأصل وذلك قليلٌ في: خيرٌ وشرٌّ، وكثيرٌ في: «حَبٌّ».

شروط صوغه

لا يُصاغ اسمُ التفضيل إلا من فعلٍ ثلاثيٍّ الأحرفِ مُثَبَّتٍ، مُتَصَرِّفٍ، معلومٍ، تامٍّ، قابلٍ للتفضيل، غيرِ دالٍّ على لونٍ أو عيبٍ أو جِلْيَةٍ.

(فلا يصاغ من «ما كتب»؛ لأنه منفي، ولا من «أكرم»؛ لمجاورته ثلاثة أحرف، ولا من «بش وليس» ونحوهما، لأنها جامدة، ولا من الفعل المجعول لا من «صار وكان» ونحوهما من الأفعال الناقصة، ولا من «مات»، لأنه غير قابلٍ للتفضيل، إذ لا مفاضلة في الموت؛ لأن الموت واحد، وإنما تتنوع أسبابه كما قال الشاعر:

ومن لم يَمُتْ بالسيف مات بغيره تنوَّعتِ الأسبابُ والموتُ واحدٌ
فإن أريد بالموت الضعف أو البِلادة مجازاً جاز، مثل: «فلان أموت قلباً من فلان»، أي:

(١) الولوج بالشيء، بفتح الواو: الشغف به.

أضعف، ونحو: «هو أموت منه»، أي أبلد.

ولا يصاغ من «سود»؛ لأنه دال على لون، ولا من «عور» لدلالته على عيب، ولا من «كحل» لدلالته على حلية، فلا يقال: «هذا أسود من هذا، ولا أعور منه، ولا أكحل منه».

وشذ قولهم: في المثل: «العود أحمد»، لأنه مصوغ من «حيد»، وقولهم: «هو أزهي من ديك»، فبنوه من: «زهي». وهو فعل مجهول وقولهم: «هو أخضر منه» فبنوا اسم التفضيل من «اختصر» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول، كما شذ قولهم: «هو أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن» فبنوه مما يدل على لون.

وقالوا: «هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف»، فبنوه من: «أعطى وأولى» شذوذاً.

وإذا أريد صوغ اسم التفضيل مما لم يستوف الشروط، يُؤتى بمصدره منصوباً بعد «أشد» أو «أكثر» أو نحوهما، تقول: «هو أشد إيماناً، وأكثر سواداً، وأبلغ عوراً، وأوفر كحلاً».

والكوفيون يجيزون التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة، بلا شذوذ.

وعليه قول المتنبي - وهو كوفي -:

إِسْعَدَ، بَعِذْتَ، بَيَاضاً، لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

أحوال اسم التفضيل

لاسم التفضيل أربع حالات: تجرؤه من «أل» والإضافة، واقرأته بـ«أل»، وإضافته إلى معرفة، وإضافته إلى نكرة.

١ - تجرده من «أل» والإضافة:

إذا تجرّد من «أل»، والإضافة، فلا بُدّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تنصل به «من» الجارّة جارّةً للمفضّل عليه، تقول: «خالد أفضل من سعيد، وفاطمة أفضل من سعاد، وهذان أفضل من هذا، وهاتان أنفع من هاتين، والمجاهدون أفضل من القاعدين. والمتعلّمات أفضل من الجاهلات».

وقد تكون «من» مقدّرة، كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الاعلى: ١٧] أي: خير من الحياة الدنيا وأبقى منها، وقد اجتمع إثباتها وحذفها في قوله سبحانه: ﴿لَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: وأعزّ منك.

و«ين» ومجروها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا يُقال: «من بكر خالد أفضل»، ولا

خالدٌ من بكرٍ أفضلُ»، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهام، أو مُضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجبُ حينئذٍ تقديمُ «من» ومجرورها، لأن اسم الاستفهام له صدرُ الكلام، مثلُ: «مَنْ أنت خيرٌ؟ ومن أيهم أنت أولى بهذا؟ ومن فرسٍ مَنْ فرسُكَ أسبقُ؟».

وقد وردَ التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام، ومنه قول الشاعر:

إذا سَايَرَتْ أسماءُ يوماً ظِلْعِيْنَ فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظِّلْعِيْنَ أَمْلَحُ^(١)
والأصلُ: (فأسماءُ أَمْلَحُ مِنْ تِلْكَ الظِّلْعِيْنَ).

٢ - اقترانه «بأل»:

إذا اقترن اسمُ التفضيلِ بِ«أل» امتنع وصلُّهُ بِ«من»^(٢) ووجبَ مطابقتهُ لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً، تقولُ: «هو الأفضلُ»، وهي الفضلى، وهما الأفضلان، والفاطمتان هما الفضليان. وهُمُ الأفضلون، وَهِنَّ الفضلياتُ.

وقد شذَّ وصلُّهُ بِ«من» في قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِرَّةُ لِلْكَائِرِ^(٣)

٣ - إضافته إلى النكرة:

إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ وجبَ إفرادهُ وتذكيره، وامتنع وصلُّهُ بِ«من»، تقولُ: «خالدٌ أفضلُ قائِدٍ، وفاطمةٌ أفضلُ امرأةٍ، وهذانِ أفضلُ رجلينِ، وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ والمجاهدون أفضلُ رجالٍ، والمتعلّماتُ أفضلُ نساءٍ».

٤ - إضافته إلى معرفة:

إذا أُضيفَ اسمُ التفضيلِ إلى معرفةٍ امتنع وصلُّهُ بِ«من»^(٤)، وجازَ فيه وجهانِ: إفرادهُ وتذكيره، كالمضافِ إلى نكرةٍ ومطابقتهُ لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً كالمقترنِ بِ«أل»، وقد ورد الاستعمالانِ في القرآن الكريم.

فمن استعماله غير مطابق لما قبله قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ مَا أَنَا عَلَىٰ حَيْثُورٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يقل: «أحرصني الناس».

(١) سائر فلان فلاناً، جاره وسار معه. و«الظليعة»: اليهودج فيه امرأة أم لا، والمراد بالظليعة هنا من تكون فيه، وجمعها: ظلمن «بضم فسكون» وظمن «بضمين» وظلمن وجمع «أظلمان» و«ظلمعات» بضمين.

(٢) فلا يقال: فلان الأفضل من فلان.

(٣) الحصى: العدد، وقيل: هو العدد الكثير، الكثير والكثير، يقال: عدد كائِر، أي: كثير.

(٤) فلا يقال: فلان أفضل القوم من فلان.

ومن استعماله مطابقاً قوله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَصْحَابَ مَجْرِبِهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]. وقد اجتمع الاستعمالان في الحديث الشريف: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكتافاً، الذين بالقون ويؤلفون».

وتقول: «علي أفضل القوم: وهذان أفضل القوم، وأفضل القوم، وهؤلاء أفضل القوم، وأفضل القوم، وفاطمة أفضل النساء، وفُضلى النساء، وهاتان أفضل النساء، وفُضلياً النساء وهن أفضل النساء وفُضليات النساء».

وتكون (من) مُقدّرة فيما تَقْدَم، والمعنى: «هذان أفضل من جميع القوم، وهذه أفضل كل النساء»، ومُهلّم جرّاً.

(أفعل) لغير التفضيل

قد يرد «أفعل» التفضيل عارياً عن معنى التفضيل، فيتضمّن حينئذٍ معنى اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿رَبِّكَزُّ أَفْعَلُ بِكَرٍّ﴾ [الإسراء: ٥٤] أي: «عالمٌ بكم»، أو معنى الصفة المُشبهة، كقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] أي: «وهو هَيِّنٌ عليه»، وقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(١)
أي: عزيزةٌ طويلةٌ.

(ولم يرد أعز من غيره وأطول، بل يريد نفي أن يشارك في عزته وطوله، وكذلك في الآيتين الكريميتين؛ لأنه لا مشارك لله في علمه، ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فليس لديه هين وأهون، بل كل شيء هين عليه سبحانه وتعالى).

ولنّما يَصُحُّ أن يعرى عن معنى التفضيل، إذا تجرّد من «أل» أو أضيف إلى نكرة^(٢)، ولم يوصل بـ «من» التفضيلية^(٣)، كما رأيت.

فإن اقرن بـ «أل» أو أضيف إلى نكرة، أو وُصل بـ «من» لم تجز تعريته عن معنى التفضيل.

وتعريته عن معنى التفضيل سماعيّة، فما ورد منه يُحفظ، ولا يُقاس عليه على الأصح من أقوال النحاة.

(١) سمك السماء: رفعها، وسمك الشيء: ارتفع. فهو لازم متعد، والسمك. بفتح فسكون السقف، أو من أعلى البيت إلى أسفله، قال تعالى: ﴿ورفع سمكها فساها﴾ [النازعات: ٢٨] والضمير يعود إلى السماء.

(٢) أما إن أضيف إلى معرفة فقد يرد لغير التفضيل مثل: «الناقص والأشج أهدلا بني مروان»، وسيأتي ذكره.

(٣) من التفضيلية هي التي توصل باسم التفضيل جارة للمفضل عليه.

وإذا عَرِيَ عن معنى التفضيل، فإذا تجرَّد من «أل» والإضافة، فالأصحُّ الأشهرُ فيه عدَمُ المطابقة لما قبله، أي: فهو يَلْتَزِمُ الأفراد والتذكير، كما لو أريدَ به معنى التفضيل، كما رأيت في البيت السابق.

وإن أُضيفَ إلى معرفة^(١)، وجبت المطابقة لما قبله، تقول: «هذانِ أعلمَا أهلَ القرية» أي: هما «عالمَاهُم»، إن لم يكن في القرية من يُشاركهما في العلم، ولا يصحُّ أن تقول: «هما أعلَمُهُم» إلا إذا أردت معنى تفضيلهما على غيرهما، وذلك بأن يكون فيها من يُشاركهما في العلم، لأنه إن كان فيها من يشاركهما فيه، كان المعنى على التفضيل وحيثُ يصحُّ أن تقول: «هما أعلمَا أهلَ القرية وأعلمُهُم»، بالمطابقة وعديها، لإضافته إلى معرفة مقصوداً به التفضيل، ويكون المعنى: «هما أعلمُ من جميع أهل القرية».

ومن ذلك قولهم: «الناشئ والأشجُّ أعدلا بني مروان»، أي: «هما عادِلَاهُم»: ولا يصحُّ أن تقول: «أعدلُ بني مروان»، بل تجب المطابقة.

(لأنَّ التفضيل الذي يقتضي المشاركة في الصفة غير مراد هنا. لأن مراد القائل أنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل؛ لذلك لم يكن القصد أنهما أعدل من جميع بني مروان بل المراد أنهما العادلان منهم، و(الناقص): هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك؛ لنقصه أرزاق الجند. و(الأشج): هو عمر بن عبد العزيز بن مروان (رضي الله عنه) سمي بذلك لشجّة أصابته بضرب الدابة).

وحيثُ جازَ تقديرُ (من)، كان المعنى على التفضيل، وحيثُ لم يجزَ تقديرُها، كان المعنى على غيره أي: «كان اسمُ التَّفضيلِ عارياً عن معنى التفضيل».

وقد يُجمعُ العاري عن معنى التفضيل، المجرّد من (أل) والإضافة، إذا كان موصوفه جمعاً كقول الشاعر:

إذا غابَ عَنْكُمْ، أسودُ العَيْنِ كُنْتُمُ كِرَاماً، وأنثُم، ما اقامَ، ألايُم^(٢)
وإذا صحَّ جمعه لتجرّده عن معنى التفضيل، جاز أن يُؤنثَ، وهو مجرّد منه^(٣)، فيكون قولُ ابن هاني^(٤):

(١) أما إن أُضيفَ إلى نكرة فلا يجوز أن يعرى من معنى التفضيل كما تقدم.

(٢) أسود العين: اسم جبل، و(الانثُم): جمع (الأم) بمعنى اللثيم. وليس المراد أنهم الأم من غيرهم، بل المراد أنهم لثام، يصفهم بأنهم لثام أبداً، لأن هذا الجبل مقيم أبداً.

(٣) قال ذلك «الأشموني» في شرح «الألفية» نقلاً عن شرح التسهيل.

(٤) ابن هاني: هو الحسن بن هاني، الشاعر المعروف، المشهور بابي نواس.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى - مِنْ فَعَائِلِهَا - حَضَبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّقَبِ^(١)
صحيحاً وليس يَلْحَنُ كما قالوا.

لأنَّ «صغرى وكبرى» ههنا، بمعنى «صغيرة وكبيرة» فهما عاريتان من التفضيل، فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير، بل يجوزان، كما تجوز المطابقة، وإن كان الأول هو الأنصح والأشهر.
وقال من لحن: كان حقه أن يقول: «كَأَنَّ أَكْبَرَ وَأَصْغَرَ» أو «كَأَنَّ الْكِبْرَى وَالصَّغْرَى»، باعتبار أن اسم التفضيل، إذا تجرد من (أل) والإضافة يجب إفراده وتذكيره؛ وغفل عن أنه يجب ذلك فيما قصد به التفضيل.

وقول العروضيين: «فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى» أي صغيرة وكبيرة هو من هذا الباب.

اسماء الزمان والمكان

اسمُ الزَّمان: هو ما يُؤْخَذُ من الفعل للدلالة على زمان الحدث، نحو: «وَإِنِّي مَطْلِعُ الشَّمْسِ» أي: وَقْتُ طُلُوعِهَا.

واسمُ المكان: هو ما يُؤْخَذُ من الفعل للدلالة على مكان الحدث، كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَقَّةٌ إِذَا بَلَغَ مَرْبَعُ أَلْفَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٦] أي مكان غروبها.

وزنهما من الثلاثي المجرد

لاسمي الزَّمان والمكان، من الثلاثي المجرد، وزنان: «مَفْعَلٌ» - بفتح العين، و«مَفْعِلٌ» بكسرها.

فوزنُ «مَفْعَلٌ» بفتح العين - للثلاثي المجرد المأخوذ من «يَفْعُلُ» - المضموم العين - أو «يَفْعُلُ» المفتوحها^(٢) - أو من الفعل الْمُعْتَلُّ الآخر وإن كان من «يَفْعِلُ»، المكسور العين، فالأول مثل: «مَكْتَبٌ وَمَحْضَرٌ وَمَحَلٌّ»^(٣).

والثاني مثل: «مَلَقَبٌ».

والثالث مثل: «مَلْهُى وَمَثْوَى وَمَوْقَى».

(١) الفقاقيع: نفاخات الماء والشراب، وواحدُها فقاغة «بضم الفاء وتشديد القاف» وقياسها «فقاقيع»، لكنه خففها للشعر، و«الحصاء»: الحمى.

(٢) على شرط أن لا يكون مثلاً وأوياً: كوجل يوجل، فهو على وزن مَفْعِل بكسر العين كما ستعلم.

(٣) «المحل»، بفتح الحاء: مشتق من «حل بالمكان يحل حلاً» بضم الحاء في المضارع أي نزل فيه، وأما «المحل»، بكسر الحاء، فهو من «حل الشيء» يحل حلاً وحلاًلاً بكسر الحاء في المضارع، أي: صار حلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ﴾ أي: مكانه الذي يحل نحره فيه ومحل الدين، بالكسر: أجله الذي يحل فيه، والكسر على أنه من مكسروها في المضارع.

(ولا فرق بين أن يكون المعتل الآخر ناقصاً، كملهي: «من لها يلهو»، أو لفيفاً مقروناً كمشوى: «من شوى يشوي»، أو لفيفاً مفروقاً كموفى: «من وفى يفي فوزن هذه الثلاثة واحداً).

وشذت ألفاظ جاءت بالكسر، مع أنها مبنية من مضموم العين في المضارع، وذلك: كالمطليح والمغرب والمشرقي والمسجد والمنيك والمجزر والمنيب والمسقط والمفرقي والعرقي والمسكين، ويجوز فيها الفتح، على القياس، والأول أنصح.

ووزن «مَفْعِل» - بكسر العين - للثلاثي المجرد المأخوذ من «يَفْعِلُ» - الصحيح الآخر^(١)، المكسور العين - أو من المثال الواوي.

فالأول مثل: «مَجْلِسٌ ومَحْبِسٌ ومَضْرِبٌ ومَبِيتٌ ومَصِيفٌ»، والثاني مثل: «مُؤَرِدٌ ومُؤَجِّلٌ ومُؤَجِّلٌ ومُؤَجِّلٌ».

ولا فرق بين أن تكون عينُ المثال الواوي مكسورة في المضارع، كمؤرد، من: «وَرَدَ يَرُدُّ» وأن تكون مفتوحة: كمَوْضِعٌ، من: «وَضَعَ يَضَعُ».

وبعض العلماء يجعله من مفتوح العين على «مَفْعَلٌ» - بفتح العين وذلك جائز مسموع عن العرب.

اسم المكان على (مفعلة)

قَدْ تدخلُ ناءُ التانيث على أسماء المكان: «كالمَزْلَةُ»^(٢) و«المعبرة»^(٣) و«المشرقة»^(٤) و«المدرجة»^(٥) و«موقعة الطائر»^(٦) و«المقبرة والمشرية»^(٧).

وما جاء من ذلك على «مَفْعَلَةٌ» - بضم العين - كالمَقْبَرَةُ والمَشْرِقَةُ والمَشْرِبَةُ فهو شاذٌّ.

وقد يُبنى اسمُ المكان من الأسماء على وزن «مَفْعَلَةٌ»، للدلالة على كثرة الشيء في المكان،

(١) فإن كان معتل الآخر كيرمي، فإنه يكون على وزن «مَفْعَلٌ» بفتح العين كما تقدم.

(٢) المزالة، بفتح الزاي وكسرهما. فالمفتوح من باب «فرح»: والمكسور من باب ضرب وهي اسم مكان من زل إذا سقط عن صخرة ونحوها.

(٣) المعبرة: الشط المهيأ للمبور.

(٤) المشرقة مثله الرء، موضع القعود في الشمس بالشاء، ومثلها المشرق والمشرقي، بكسر الميم فيهما.

(٥) المدرجة، الطريق: مشتقة من درج يدرج درجاً إذا مشى.

(٦) موقعة الطائر، بفتح العين وكسرهما: الموضع الذي يقع عليه.

(٧) المشربة، بفتح الرء وضمهما: موضع الشرب، وتطلق أيضاً على الغرفة لأنهم كانوا يشربون فيها، وهي أيضاً: الأرض اللينة الدائمة النبات.

مثل: «مَسْبِعةٌ ومَأْسدةٌ ومَذَابِيهٌ ومَبْطِخةٌ ومَقْثَاةٌ ومَحْيَاةٌ ومَقْصَاةٌ ومَنْزَجَةٌ»^(١).

ولم يُسمع مثلُ هذا في الرُّباعيِّ الأصول فما فوقه: «كالضَفْدَعِ والثَّغْلِبِ والسَّفْرَجِلِ»، فلا يُقال: «أَرْضٌ مُضَفَّدَةٌ ولا مُثْغَلِبَةٌ، ولا مُسْفَرَجَةٌ»، ولكنَّك تَبيها على صيغة اسم الفاعل، فتقول: «مُضَفِّدَةٌ ومُثْغَلِبَةٌ ومُسْفَرَجَةٌ».

وزنهما من فوق الثلاثي المجرد

يكون اسم الزمان والمكان، من غير الثلاثي المجرد، على وزن اسم المفعول، نحو: «مُجْتَمِعٌ ومتَدَيٌّ ومتَنظِرٌ ومُسْتَشْفَى».

فائدة

المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان مما هو فوق الثلاثي المجرد شركاء في الوزن، ويفرق بالقرينة، فإذا قلت: جئتكَ مُنْسَكَبَ المطر، فالمعنى جئتكَ وقت انسكابه. وإذا قلت: انتظركَ في مُرْتَقَى الجبل، المعنى: في المكان الذي يُرْتَقَى فيه إليه، وإذا قلت: هذا الأمر متَظَرٌّ، فالمعنى: أن الناس يتَظَرُّونه، فهو اسم مفعول. وإذا قلت: اعتقد مُعْتَقَدَ السلف، فمعتمد: مصدر ميمي بمعنى الاعتقاد.

اسم الآلة

اسم الآلة: هو اسمٌ يؤخذ غالباً من الفعل الثلاثي المجرد المتعدّي للدلالة على أداة يكون بها الفعل كَجَبَرَدٍ ومِنْشَارٍ ومِكْنَسَةٍ.

وقد يكون من غير الثلاثي المجرد. كالمِئْزِرِ والمِئْزَرَةِ والمِئْزَارِ (من التَّزَّرَ)، والمِيشَاةِ (من تَوَشَّأَ)، والمِحرَاكِ (للعُود الذي تُحَرَّك به النار، من حَرَّكَ)، والمِغْلَاقِ (اسم لما يُعَلَّق به الشيء، من عَلَّقَ)، والمِئْسلَةِ وهي خشبةٌ تُسَوَّى بها الأرض وتَمْلَسُ، من: «مَلَسَ الأرض» إذا سَوَّاهَا.

وقد يكون من الثلاثي المجرد اللازم: كالِجِرْقَاةِ (ويجورُ فتحٌ مبيها: وهي الدرجة، من رَقِيَ): (إذا صَعِدَ)، والمِغْرِجِ والمِجْرَاجِ (وهو السُّلَّم)، من «عَرَجَ يَعْرِجُ»: إذا ارتقى)، والمِصْبَاحِ (من «صَبَحَ الوجه»: إذا أَشْرَقَ وأَنَارَ)، والمِدْخِنَةِ (من «دَخَنَتِ النارُ تَدَخُّنٌ وتَدَخُّنٌ»: إذا خَرَجَ دُخانها، أو ارتفع)، والمِيزْرِبِ (من زَرَبَ الماءَ يَزْرِبُ: إذا سَالَ)، والمِيعْرِفِ والمِيعْرِفَةِ (وهي أداة اللَّهْيِ: كالعود والطَّنْبُور ونحوهما، والجمع «مَعَارِفُ»، من «عَرَفَ يَعْرِفُ»: إذا عَتَى، وكذلك إذا

(١) أي: أرض كثيرة السباع والأسود والذئاب والبطيخ والقثاء والحبات والأفاعي والدراج، والدراج بضم الدال وتشديد الراء: هو طائر جميل ملون الريش، ويطلق على الذكر والأنثى.

ضربَ بالمعازف^(١)، و(اليلهي) وهو آلة اللهو. وجمعُه «مَلَاة» من «لها يَلهو».

وقد يكون من الأسماء الجامدة: كالخَبيرة (من الجبر، ويجوزُ فيها فتح الميم)، والمِغْلَمَة (من القلم، وهي وعاء الأقلام)، واليَمْطَر واليَمْطَرَة (من المَطَر، وهو الثوبُ يُتَقَى به المَطَرُ، والمِغْلَمَة من الملح. ويجوزُ فيها فتح الميم (والمِغْبَر) من الإبرة، وهو يَبْثُها، والمِرْزُود (من الزاد، وهو وعاءٌ).

أوزان اسم الآلة

لاسم الآلة ثلاثة أوزان:

(الأول): «مِفْعَلٌ»: كَيْبَضُ^(٢) ومِرْقَمٌ ومِغْبَرٌ^(٣) ومِغْصٌ.

(والثاني): «مِفْعَلَةٌ»: كَيْكَحَةٌ^(٤) ومِغْبَرَةٌ ومِشْرَبَةٌ^(٥) ومِشْنَةٌ^(٦) ومِضْفَاةٌ.

(والثالث): «مِفْعَالٌ» كمِفْتَاحٌ ومِجْذَابٌ ومِغْرَافٌ ومِغْرَاضٌ.

وقد جاء في كلام العرب أسماءٌ للآلات مُشتَقَّةٌ من الفعل على غير هذه الأوزان شُدُودًا، وذلك كالمُنْخَل والمُسْغَط^(٧) والمُدَقُّ والمُدْهَنُ^(٨) والمُكْحَلَة والمُخْرِضَة^(٩)، وقد يُقَالُ: «المِسْغَطُ والمِدَقُّ والمِخْرِضَةُ»، في هذه الثلاثة، على القياس.

وقد يكونُ اسْمُ الآلةِ جامدًا، غير مأخوذ من الفعل، ولا على وزن الأوزان السابقة: كَالْقَدُومِ والفَاسِ والسَّكِينِ والجَرَسِ والنَّاقُورِ والسَّاطُورِ^(١٠).

(١) ويقال: عزفت القوس عزفًا وعزيفًا: إذا صوتت، وعزف فلان، أقام في لهو وأكل وشرب.

(٢) الميضع: المشط يشق به الجرح والجلد، من بضع الجرح إذا شقه، وبضع اللحم إذا قطعه.

(٣) المعبر والمعبرة: ما يعبر عليه من قنطرة أو سفينة.

(٤) المكسحة: المكتسة من كسح البيت إذا كنهه.

(٥) المشربة: الإناء يشرب فيه.

(٦) المنشة: أداة ينش بها الذباب أي يطرد. من نش الذباب إذا طرده.

(٧) المسعط: أداة يسعط بها، وأداة يوضع فيها السعوط، وهو من سعط الوداء وأسعط إياه: إذا أدخله في أنفه،

ويقال: أسعطه العلم: إذا بالغ في إفهامه إياه.

(٨) المدهن: أداة الدمن وقارورته التي يوضع فيها.

(٩) المخرصة: أداة يوضع فيها الحرض بضم فسكون ويضمّنين وهو الأسنان، والأشنان: شيء تغسل به

الأيدي بعد الطعام.

(١٠) الناقور: شيء كالبلوق ينفخ فيه. والساطور: أداة يقطع بها اللحم.

الباب الثالث

تَصْرِيفُ الْأَفْعَالِ

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ - معنى التصريف

التصريفُ لُغَةً: التَّغْيِيرُ. ومنه تصريفُ الرياح، أي: تغيُّرها.

واصطلاحاً: هو العلمُ بأحكامِ بِنْيَةِ الكلمة، وبما لأحرفُها من أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّةٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وشبه ذلك.

وهو يُطلقُ على شينين:

الأول: تحويلُ الكلمة إلى أبنيةٍ مُختلفة، لِضُرُوبٍ من المعاني: كتحويل المصدر إلى صيغِ الماضي، والمضارع، والأمر، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، وغيرهما، وكالنسبة والتصغير.

والآخر: تغييرُ الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها، ولكن لغرض آخر ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقَلْب والإدغام.

فتصريفُ الكلمة: هو تغييرُ بِنْيَتِها بحسبِ ما يعرضُ لها، ولهذا التغير أحكامٌ كالصحة والإعلال، ومعرفة ذلك كله تُسمى (علمُ التصريف أو الضَرْف).

ولا يتعلَّقُ التصريفُ إلا بالأسماءِ الْمُتَمَكِّنَةِ^(١) والأفعالِ المتصرفَةِ، وأما الحروفُ وشبهُها فلا تَعَلَّقُ لعلمِ التصريف بها.

والمرادُ بشبهِ الحرفِ الأسماءُ المَبْنِيَّةُ والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرفَ في الجمود وعدمِ الضَرْف.

ولا يقبلُ التصريف ما كان على أقلِّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثَلَاثِيًّا في الأصل، وقد غُيِّرَ بالحذف، مثل: «ع كلامي»، وفي نَفْسِكَ، وَقُلْ، وَبِعْ، وهي أفعالٌ أمر من: «وَعَى يَعْى، وَوَقَى يَفِي، وَقَالَ يَقُول، وَبَاعَ يَبِيع»، ومثل: «بَدَى وَدَمَ»، وأصلُها: «بَدَى وَدَمَوْ، أو دَمَى».

(١) المراد بالأسماء المتمكنة: الأسماء المعربة.

٢ - اشتقاق الأفعال

الاشتقاق في الأصل: أخذ شَيْءٍ الشَّيْءَ، أي: نصفه، ومنه اشتقاق الكلمة من الكلمة، أي: أخذها منها.

وفي الإصطلاح: أخذ كلمة من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تغاير في الصيغة، كما تأخذ «اكتب» من «يكتب»، وهذه من «كتب» وهذه من «الكتابة».

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير وهو المبحوث عنه في علم التصريف.

وهناك نوعان من الاشتقاق:

الأول: أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف: كجذب وجذب، ويسمى الاشتقاق الكبير.

والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف: كنهق ونهق. ويسمى الاشتقاق الأكبر.

ويؤخذ الأمر من المضارع، والمضارع من الماضي، والماضي من المصدر.

فالمصدر أصل صدر عنه كل المشتقات، من الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي^(١).

اشتقاق الماضي

يؤخذ الماضي من المصدر على أوزان مختلفة، سيأتي بيانها، مثل: «كتب وأكرم وانطلق واسترشد».

اشتقاق المضارع

يؤخذ المضارع من الماضي، بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله، وأحرف المضارعة أربعة، وهي: «الهمزة والتاء والنون والياء» مثل: «أذهب وتذهب ويذهب»، فالهمزة: للمفرد المتكلم مثل: «اكتب».

والتاء: لكل مخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثل: «تكتب يا علي وتكتبين يا فاطمة وتكتبان يا تلميذتان وتكتبون يا تلاميذ وتكتبين يا تلميذات، وفاطمة

(١) المصدر الذي هو أصل المشتقات إنما هو المصدر غير الميمي، وأما المصدر الميمي فهو مشتق من الفعل المضارع كما علمت في مبحثه.

تكتب والفاطمتان تكتبان».

والنون : لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل : «نكتب».

والياء للغائب الواحد والغائبين والغائبيتين والغائبات مثل : «التلميذ يكتب والتلميذان يكتبان والتلاميذ يكتبون والتلميذات يكتبن».

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يُسَكَّنُ أَوَّلُهُ بعد دخول حرف المضارعة، فتقول في : «سَأَلَ وَآخَذَ وَكَرَّمَ» : «يَسْأَلُ وَيَأْخُذُ وَيَكْرُمُ»، وأما ثانيه : فهو مفتوحٌ، أو مضمومٌ، أو مكسورٌ، حَسَبَ ما تقتضيه اللفظة^(١)، مثل : «يَعْلَمُ وَيَكْتُبُ وَيَحْمِلُ».

وإن كان على أربعة أحرف فصاعداً، فإن كان في أَوَّلِهِ همزة زائدة، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقول في : «أَكْرَمَ وَانْطَلَقَ وَاسْتَغْفَرَ» : «يَكْرُمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَغْفِرُ»، وإن كان في أَوَّلِهِ تاء زائدة، يبقى على حاله بلا تغيير، فتقول في : «تَكَلَّمَ وَتَقَابَلَ» : «يَتَكَلَّمُ وَيَتَقَابَلُ»، وإن لم يكن في أَوَّلِهِ همزة ولا تاء زائدتان، يكسر ما قبل آخره، فتقول في : «عَظَّمَ وَبَايَعَ» : «يُعْظِمُ وَيَبَايِعُ».

وحرف المضارعة يكون مفتوحاً، مثل : «يَعْلَمُ وَتَجْتَهُدُ وَتَسْتَغْفِرُ»، إلا إذا كان الفعلُ على أربعة أحرف، فهو مضمومٌ مثل : «يَكْرُمُ وَيُعْظِمُ».

اشتقاق الأمر

يؤخذُ الأمرُ من المضارع، بحذف حرف المضارعة من أَوَّلِهِ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، ثَرَكَ على حاله، فتقول في : «يَعْلَمُ» : «تَعْلَمُ»، وإن كان ساكناً، يُرْذَ مكان حرف المضارعة همزة، فتقول في : «يَكْتُبُ وَيَكْرُمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَغْفِرُ» : «اكتب وأكرم وانطلق واستغفر».

وهمزة الأمر همزة وصلٍ مكسورة، مثل : «إِعْلَمْ، اِنْطَلِقْ، اِسْتَقْبِلْ»، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف، فهي همزة قطع مفتوحة، مثل : «أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ وَأَعْطَى»، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعه على وزن (يَفْعُلُ) المضموم العين) فهي همزة وصلٍ مضمومة، مثل : «اَكْتُبْ، اُنْصُرْ، اَدْخُلْ»، فإن مضارعتها : «يَنْصُرُ وَيَكْتُبُ وَيَدْخُلُ».

همزة الوصل

همزة الوصل : هي همزة في أَوَّلِ الكلمة زائدة، يُؤتى بها للتخلص من الابتداء بالساكن، لأن العرب لا تبدئ بساكن، كما لا تَقِفُ على متحرك، وذلك كهمزة : «اسم واكتب واستغفر وانطلق واجتماع والرجل».

(١) وذلك لا يعرف إلا بالتلقي من الأستاذ العليم، أو من كتب اللغة المعروفة بالصحة.

وَحُكْمُهَا أَنْ تُلْفَظَ وَتُكْتَبَ، إِنْ قُرِئَتْ ابْتِدَاءً، مِثْلُ: «اسْمُ هَذَا الرَّجُلِ خَالِدٌ»، وَمِثْلُ: «اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ»، وَإِنْ تَكْتَبَ وَلَا تُلْفَظَ، إِنْ قُرِئَتْ بَعْدَ كَلِمَةٍ قَبْلَهَا، مِثْلُ: «إِنَّ اسْمَ هَذَا الرَّجُلِ خَالِدٌ»، وَمِثْلُ: «يَا خَالِدُ اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ».

وهي قسمان: سماعية وقياسية:

فالسَّماعية محصورة في كلمات وهي: «ابنُ وابنةُ وامرؤُ وامرأةُ واثنان واثنتان واسمُ وإيمنُ».

فوائد ثلاث

١ - من العلماء من يجعل لفظ «أيمن» كلمة وضعت للقسم، ويجعل همزته همزة وصل ومنهم من يقول: هو جمع يمين كأيمان ويجعل همزته همزة قطع، تقول: «يا خالد أيمنُ الله لأفعلن كذا» بقطع الهمزة. ويقال في: «أيمن الله»: «أيمنُ الله» أيضاً بحذف النون.

٢ - حركة الراء في: «امرى» تكون كحركة الهمزة بعدها فتقول: «هذا امرؤُ» بضم الراء، ورأيت: «امرأُ» بفتحها، «ومررتُ بامرئٍ» بكسرهما، وتكتب همزته على الواو إن ضُمَّت، وعلى الألف إن فتحت، وعلى الباء إن كسرت كما رأيت.

٣ - إذا سبقت همزة الاستفهام همزة آل قلبت همزة آل مده مِثْلُ: «آلَكْتَابُ تَأْخُذُ أَمَ الْقَلَمِ» قال تعالى: ﴿قُلْ مَالَهُ أَذُنٌ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] ويجوز إسقاطها خطأً ولفظاً والاكتفاء بهمزة الاستفهام، تقول: «أَلَذَّهَبُ أَنْفَعُ أَمَ الْحَدِيدُ؟».

والقياسية تكون في كل فعل أمرٍ من الثلاثي المجرد: «كَاعَلَمَ وَاكْتَبَ»، وفي كل ماضٍ وأمرٍ ومصدرٍ من الفعل الخماسي والسادسي: «كَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ»، وَاسْتَغْفَرَ وَاسْتَغْفِرُ وَاسْتَغْفَارِ».

وهمزة الوصل مكسورة دائماً، إلّا في: (آل وأيمن)، فإنها مفتوحة فيهما، وفي الأمر من وزن «يفعلُل» - المضموم العين - فإنها مضمومة فيه، مِثْلُ: «أَكْتُبْ، أَدْخُلْ».

والماضي المجهول من الخماسي والسادسي تُضَمُّ همزته تبعاً للحرف الثالث، فتقول في «إِحْتَمَلْ، اسْتَغْفِرْ»: «أَحْتَمَلْ، أَسْتَغْفِرْ».

همزة الفصل

همزة الفصل (وتسمى همزة القطع أيضاً) هي همزة في أوّل الكلمة زائدة، كهمزة: «أَكْرَمَ وأَكْرَمُ وأَكْرِمُ وإِكْرَامُ».

وحكمها أن تُلْفَظَ وتُكْتَبَ وتُلْفَظَ حيثما وقعت، سواء أقرئت ابتداءً، مِثْلُ: «أَكْرِمُ ضَيْوَفَكَ»، أم بعد كلمة قبلها، مِثْلُ: «يَا عَلِيُّ أَكْرِمِ ضَيْوَفَكَ».

وهمزة الفصل همزة قياسية.

وهي تكونُ في أوائلِ بعضِ الجموع: كاحمالٍ وأولادٍ وأنسٍ وأربيعٍ وأتقياءٍ وأفاضلٍ.
وتكون أيضاً في الماضي الرباعيِّ وأمره ومصدره، مثلُ: أحسنَ وأحسنَ وإحساناً، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم، مثلُ: «أكتبُ وأكرمُ وأنطلقُ وأستغفرُ»، وفي وزن «أفعلُ»، الذي هو للتفضيل، مثلُ: «أفضلُ وأسمى»، أو صفةً مشبهةً، مثلُ: «أحمرُ وأعورُ».
وهي مفتوحةٌ دائماً، إلا في المضارع من الفعل الرباعيِّ ومصدره، فإنها في الأول مضمومةٌ مثلُ: «أحسِنَ وأعطي»، وفي الآخر مكسورةٌ، مثلُ: «إحسانٍ وإعطاءً».

٣ - موازين الأفعال

لكلِّ فعلٍ ميزانٌ يُوزَنُ به.

والميزانُ يتألفُ من ثلاثة أحرف، وهي: «الفاء والعين واللام».

فيقال: «كتب» على وزن «فَعَلَ» و«يكتبُ» على وزن «يَفْعُلُ» و«اكتبُ» على وزن «افْعُلْ».

ويقال لأحرفِ «فعلٍ»: ميزانٌ، ولَمَّا يُوزَنُ بها: «موزونٌ».

ويسمى ما يقابلُ فاءَ الميزان من أحرف الموزون: «فاء الكلمة»، وما يقابلُ عينَ: «عين الكلمة»، وما يقابلُ لامَ: «لام الكلمة». فإن قلت: «كتب»، فتكون الكافُ فاءَ الكلمة، والياءُ عينها، والباءُ لامها.

ويجبُ أن يكون الميزانُ مُطابقاً للموزون حركةً وسكوناً وزيادة أحرف. فإن قلت: «كرمُ» كانت على وزنِ «فَعَلَ»، وإن قلت: «أكرمُ» كانت على وزن «أفعلُ»، وإن قلت: «كسرَ» كانت على وزن «فَعَلَ» وإن قلت: «انكسرَ» كانت على وزن «انفعلُ» وهلمَّ جرّاً.

وكلُّ ما يَزَادُ في الموزون يَزَادُ في الميزان هو بعينه، إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الموزون فيُكْرَهُ في الميزان ما يُماثلُه، فيقالُ في وزن عَقَلَم «فَعَلَ»، وفي وزن اغْرُزُوقُ: «افْعُوعَلُ» وفي وزن احمأرُ «افْعَالُ».

(بتكرير عينِ «فَعَلَ»، لأن الموزون، وهو «عَقَلَم»، مكرّر العين. ويتكرير عينِ «افْعُوعَلُ»، لأن الموزون، وهو «اغْرُزُوقُ»، مكرّر العين. ويتكرير لامِ «افْعَالُ»؛ لأن الموزون، وهو «احمأرُ» مكرر اللام. أما مثل: «أخرج وانكسر واستغفر ونحوها، فإن أحرفها الزائدة تزداد هي بعينها في الميزان. فيقال: «أفعل وانفعل واستغفل»، وقس على ذلك).

أما إن كانت أحرفُ الموزون الأصليةُ أربعةً، فتُكْرَهُ لَامُ الميزان، فيقالُ في وزن دحرج: «فَعْلَلُ»^(١).

(١) الرواء في «دحرج» لام الكلمة الأولى، والعيم لامها الثانية.

والمزیدُ فيه منه تُکرَّرُ لامُهُ أيضاً، كما تُکرَّرُ في الأصلي، فتقولُ في وزن احرنجم: «افعلنل» وفي وزن اقشعر: «افعلنل»^(١).

أوزان الأفعال

للماضي من الأفعال خمسة وثلاثون وزناً، ثلاثة منها للثلاثي المجرد، واثنا عشر للثلاثي المزید فيه، وواحد للرباعي المجرد، وسبعة للملحق به. وثلاثة للرباعي المزید فيه، وتسعة للملحق به^(٢).

أوزان الثلاثي المجرد

للماضي من الثلاثي المجرد ثلاثة أوزان: «فَعَلَ وَقَعِلَ وَقَعْلَ».

١ - وزن (فعل) المفتوح العين.

وزنُ (فَعَلَ) - المفتوح العين: كَتَبَ وجَلَسَ وفتح، يكون مضارعه، إما مضمومها: كَيَكُتُبُ، وإما مكسورها: كَيَجْلِسُ، وإما مفتوحها كَيَفْتَحُ.

وبابُ (فَعَلَ يَقَعْلُ) - بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع - يأتي منه، غير مُطَرَّد الصَّحِيحُ السَّالِمُ: كَتَمَرُ يَتَمَرُ، والمهموزُ الفاء: كَأَخَذَ يَأْخُذُ.

وَيُطَرِّدُ فِيهِ الْأَجُوفُ وَالنَّاقِصُ الْوَاوِيَانِ، نحو: «قَالَ يَقُولُ ودعا يدعو»، والمضاعفُ المتعدي، نحو: «مَدَّ يَمُدُّ»، وَشَدَّ (حَبَّ يَحْبُّ).

وجاءَ منه بعضُ أفعالٍ لوجهين وهي: «بَثَّ الْحَبْلَ يَبِثُّ وَيَبِثُّ، وَعَلَّه يَعْلُه وَيَعْلُه، وَنَمَّ الْحَدِيثَ يَنْمُه وَيَنْمُه، وَشَدَّه يَشُدُّه، وَرَمَّه وَيَوْمُه وَيَرِمُّه، وَهَرَّ الشَّيْءَ يَهْرُه وَيَهْرُه»^(٣)، والمكسور منها شاذٌّ في القياس.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مقام المُغَالَبَةِ والمُفَاخَرَةِ، نحو: «كَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُهُ»، أي: غالبني في الكتابة فغلبتُه فيها، وحينئذ لا يكونُ إلا متعدياً، وإن كان في الأصل لازماً، فمثل «قعد» لازمٌ، فإن قلت: «قَاعَدَنِي فَقَعَدْتُهُ أَقْعُدُهُ»، صار متعدياً.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به معنى الغلبة والمفاخرة حوَّلْتُهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول

(١) العين في «اقشعر» لام الكلمة الأولى، والراء الأولى لامها الثانية، والراء الثانية زائدة، ويقابلها اللام الثالثة في افعلنل.

(٢) فإذا أضفت إلى أوزان الماضي أوزان المضارع والأمْر، كانت الأوزان خمسة ومئة.

(٣) بت الحبل: قطعه، وعله: سقاه ثانية، فإن سقاه أول مرة قيل نهله: ونم الحديث: أفشاه على جهة الإفاد، ورمة: أصلحه، وهر الشيء: كرهه.

في: «نَزَلَ يَنْزِلُ، وَخَصِمَهُ يَخْصِمُهُ، وَعِلِمُهُ يَعْلَمُهُ»: «نازلي فَتَزَلُّهُ أَنْزَلُهُ، وخاصمني فَخَصَمْتُهُ، وعالمني فَعَلِمْتُهُ، أعلَّمُهُ، أي: غالبني في ذلك، فغلبته فيه. إلا ما كان منه مثلاً وأوياً مكسوراً العين في المضارع: كوعَدَ يَعِدُ، أو أجَوَفَ يَأْتِي: كباعَ يبيع، أو معتل الآخر بالياء كرمى يرمي، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ «فَعَلَ يَفْعُلُ» يفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع - يطرد فيه المثال الواوي، نحو: «وَبَّ يَبُّ» (بشرط أن لا تكون لامه حرف حلقي)^(١): «كَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَسَّعَ يَسِّعُ، وَوَطَّأَ يَطَّأُ»، والأجوف اليائي، نحو: «شَابَ يَشِبُّ»، والمعتل الآخر بالياء، نحو: «قَضَى يَقْضِي»، بشرط أن لا تكون عينه حرف حلقي: «كسَمِيَ يَسْمَى، وَنَمَى الْمَيْتُ يَنْعَاءُ»، والمُضَاعَفُ اللازم، نحو: «فَرَّ يَفِرُّ» وما جاء على خلاف ذلك فهو مخالف للقياس.

وبابُ «فَعَلَ يَفْعُلُ» - يفتح العين في الماضي والمضارع - يكثر أن يجيء منه ما كانت عينه أو لامه حرف حلقي، نحو: «فَتَحَ يَفْتَحُ، وَسَلَّ يَسُلُّ، وَوَضَعَ يَضَعُ».

ولا يكون الفعل مفتوح العين في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامه حرفاً من أحرف الحلقي، مثل: «سَالَ يَسَالُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَجَعَلَ يَجْعَلُ، وَشَعَلَ يَشْعَلُ، وَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَشَذَخَ يَشْذَخُ».

وأما نحو: «أبَى يَأْبَى، وَرَكَنَ يَرْكُنُ»، فشاذ.

ويجوز في الأول: «أَبَى يَأْبَى» من باب: «فَعَلَ يَفْعُلُ» المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع^(٢) - ويجوز في الثاني: «رَكَنَ يَرْكُنُ» يفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، «وَرَكَنَ يَرْكُنُ» بكسرهما في الماضي وفتحها في المضارع.

ووجود حرف الحلقي في فعلٍ لا يوجب فتح عينه في الماضي والمضارع، فمثل: «دَخَلَ يَدْخُلُ، وَرَغِبَ يَرْغِبُ، وَيَغَى يَغِي، وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَبَّ يَبُّ» وغيرها، ليست من هذا الباب، مع وجود حرف الحلقي في مقابل عينها أو لامها.

٢ - وزن (فعل) المكسور العين.

وزن «فَعِلَ» بكسر العين - كعَلِمَ، لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين: كَعِلِمَ، لأنه إن كان الماضي مكسوراً العين فمضارعه لا يكون، إلا مفتوحاً، إلا أربعة أفعال شاذة، جاءت مكسورة العين في الماضي والمضارع، ويجوز في مضارعها الفتح، وهو الأفصح والأولى وهي: «حَسِبَ

(١) حروف الحلقي هي: «الهزة والحاء والغاء والعين والغين والقاف والهاء».

(٢) أبى الشيء أباه ويأبى إياه وإياداه: كرهه وامتنع منه، وأما قولهم: أبى الطعام أباه أبى - بوزن رضيه يرضاه رضي - فمعناه انتهى عنه وتركه من غير شيع.

يَحْسَبُ وَيَحِيبُ، وَيَسَّ يَأْسُ وَيَيْئُسُ، وَنَعَمْ يَنْعَمُ، وَيَسَّ يَأْسُ وَيَيْئُسُ، وجاء شُدُوداً «وَرِثَ يَرِثُ وَوَرِثَ يَمِثُ»^(١) وورِثَ الجِرْحَ يَرِثُ، وورِثَ به يَثِثُ، وورِثَ الزُّنْدَ يَرِثُ^(٢)، وَوَفَّقَ أَمْرَهُ يَفْقَهُ^(٣) وليس فيها إلا كسر العين في الماضي والمضارع، إلا «وَرِثَ يَرِثُ» فيجوز فيه «وَرَى يَرِثُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع - وهو الأنصح.

وتكثر في هذا الباب الأفعال الدالة على العِلَلِ والأحزان وأصدايهما، نحو: «مَقِمَ وَخَزَنَ وَفَرِحَ»، وما دلَّ على خُلُوٍّ أو امتلاء، نحو: «عَطِشَ وَشَبِعَ» وتجيء الألوان والعيوب والجلى كلها عليه، نحو: «سَوِدَ وَغَرَجَ وَذَعِجَ».

٣ - وزن (فعل) بضم العين.

وزن «فَعَلَ» بضم العين في الماضي - مثل «حَسَنَ»، لا يكون مضارعه إلا مضمومة، مثل: «يَحْسُنُ».

يأتي من هذا الباب ما دلَّ على الغرائز والطبائع الثابتة، نحو: «كَرُمَ» و«عَذَبَ الماءُ»، و«حَسَنَ» و«شَرَفَ» و«جَمَلُ» و«قَبِحَ».

وكل فعل أردت التعجب به أو المدح، أو الذم، حوَّلته إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه. (كما قدّمنا في مبحث: أفعال المدح والذم) نحو: «كَتَبَ الرجلُ سعيداً» بمعنى «ما أكتبه» تريد المدح والتعجب معاً.

وما كان على وزن «فَعَلَ» لا يكون إلا لازماً، لأنه لا يكون إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، (أي: للسجايا والطبائع) مثل: «كَرُمَ ولؤمٌ» أو كمطبوع عليه، مثل: «فَقَهُ وَخُطِبَ»، أي: «صارَ فقيهاً وخطيباً» وغيره^(٤) يكون متعدياً، ويكون لازماً.

وحركة العين في الأمر، من هذه الأوزان المذكورة، كحركة العين في مضارعه، مثل: «انصُرْ واجمُلْ وارجعْ واسأل واعلم»^(٥).

وهذه الأوزان سماعية كلها، إلا ما اطرده منها.

أما أوزان المزيد فيه، فكلها قياسية، وكذا وزن الرباعي المجرد.

(١) وقف: أحبه، والمقة بكسر ففتح: المحبة.

(٢) وري الزند: خرجت ناره.

(٣) وفقت أمرك: وجدته موفقاً.

(٤) أي غير ما كان على وزن «فعل» المضموم العين.

(٥) فإن أردت أن تعرف حركة العين في الماضي أو المضارع من الثلاثي المجرد فارجع إلى الأستاذ الثقة أو كتب اللغة الصحيحة.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

لِلثَلَاثِي المَزِيد فيه اثنا عشر وزناً: ثلاثة للمزيد فيه حرف واحد، وخمسة للمزيد فيه حرفان، وأربعة للمزيد فيه ثلاثة أحرف.

فلِلثَلَاثِي المَزِيد فيه حرف واحد، ثلاثة أوزان: «أَفْعَلْ»: كأكْرَمَ و«فَعَّلَ» كفَرَّحَ، و«فَاعَلَ»: كسابق.

وباب «أَفْعَلْ» يكون للتعدية غالباً، أي: لتصيير اللازم متعدياً إلى مفعول واحد: كدخل وأدخلته. فإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين: كلزم الأمر، وألزمت إياه.

وباب «فَعَّلَ» يكون للتكثير والتعدية غالباً. فالتكثير يكون في الفعل، نحو: «طَوَّلت وجَوَّلت» أي: أكثرت من الطواف والجولان، وفي الفاعل، نحو: «مَوَّتَت الإبلُ» أي: كثر فيها الموت، وفي المفعول، نحو: «غَلَقَت الأبواب»، أي: أبواباً كثيرة.

وباب «فَاعَلَ» يكون للمشاركة بين اثنين غالباً، نحو: «راميته وخاصمته»، والمعنى: إني فعلت به ذلك، وفعل بي مثله.

وقد تأتي هذه الأبواب لمعان غير هذه قلما تنضبط، وإنما تفهم من قرينة الكلام.

ولِلثَلَاثِي، المَزِيد فيه حرفان، خمسة أوزان، وهي: «انْفَعَلَ»: كانهْصَرَ، و«افْتَعَلَ»: كاجْتَمَعَ، و«افْعَلَ»: كاحْمَرَّ، و«تَفَعَّلَ»: كتَعَلَّمَ، و«تفاعَلَ»: كتصالحَ.

وباب انْفَعَلَ يكون للمطاوعة، أي: لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، كصرفته فانصرف. ولا ينفك هذا الباب عن معنى المطاوعة.

لهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون مجردة إلا متعدياً.

وباب افْتَعَلَ يكون للمطاوعة غالباً، نحو: جمعت القوم فاجتمعوا.

وباب افْعَلَ يكون للألوان والعيوب.

فالألوان: كاحْمَرَّ. والعيوب: كاعوَزَ.

ويقصد به المبالغة في معنى مجرده، ففي «احْمَرَّ» زيادة ليست في «حمرَّ»، وفي اعوَزَ زيادة ليست في «عوَزَ».

وباب تَفَعَّلَ يكون للتكلف غالباً، نحو: «تَعَلَّمَ وتصبر وتشجع وتحلم»، وقد يكون التكلف ممزوجاً بادعاء شيء ليس من شأن المدعي. نحو: تكبر وتعظم وترسى، أي: تكلف مظاهر الكبرياء والعظمة والرساة.

وباب تفاعَلَ يكون للمشاركة بين اثنين: كسابق الرجلان، أو أكثر، كتصالح القوم.

وقد تأتي هذه الأفعال لمعان غير هذه لا تنضبط، وإنما يعيّن المقام.

وللثلاثي، المزيد فيه ثلاثة أحرف، أربعة أوزان: «استفعل»: كاستغفر و«افعلّعل»: كاخشوش^(١)، و«افعول»: كاعلوط^(٢)، و«افعال»: كادهام^(٣).

وصيغة «افعال» مُشتركة بين الماضي والأمر لفظاً، فإن كانت للماضي فأصلها: «افعالل»، وإن كانت للأمر فأصلها: «افعالل».

ويكون باب «استفعل» للطلب والسؤال غالباً، نحو: «استغفرت الله»، أي: سألته المغفرة، و«استكتبت زهيراً كلاماً»، واستمليته إياه، أي: سألته كتابته وإملاءه. وهو يكون متعدباً كما رأيت، وقد يكون لازماً نحو: «استحجر الطين»، أي: صار حجراً، وإذا كان لازماً لم يكن بمعنى السؤال كما ترى.

وأبواب «افمعمل وافعول وفعال» تكون للمبالغة في معنى مجردها، أي: إنها تزيد في معناها على معنى المجرد منها.

وزن الرباعي المجرد

للرباعي المجرد وزن واحد، وهو: «فَعْلَلْ»: كدَحرج.

(ويكون متعدباً غالباً، نحو: «دَحرجت الحجر»، وزلزلت البناء». وقد يكون لازماً، نحو: «حَصحص الحق» أي: بان وظهر، و«برهم الرجل» أي: أدام النظر. والبرهمة: سكون النظر وإدامته).

الرباعي المنحوت

وقد يصاغ هذا الوزن بالتحت من مركبٍ لاختصار الكلام، كقولهم: «عقربت الصُدغ»^(٤) (أي: لويته كالعقرب)، «وفلفلت الطعام» (إذا وضعت فيه الفلفل)، و«نرجست الدواء» (إذا وضعت فيه النرجس)، و«عصفرت الثوب» (إذا صبغته بالعُصفر)، و«بسملت وحملت وحزقت وحبلت وسَبَحلت وجعفت» (إذا قلت: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسي الله، وسبحان الله، وجعلني الله فداءك).

ويُسمى هذا الصنيع (التحت)، وهو أن تختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يُشترط فيها حفظ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، على الصحيح، كما يُعلم من شواهد ذلك. لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف.

(١) اخشوش الشيء: صار خشناً جداً.

(٢) اعلوط البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوط فلاناً: أخذه وجسه ولزمه.

(٣) ادهام الشيء: أسود كادهم، إلا أن ادهام فيها مبالغة ليست في ادهم كما أن في اسود معنى ليس في اسود.

(٤) الصدغ ما بين العين والأذن، ويسمى الشعر المتدلي على هذا الموضع صدغاً أيضاً، وهو المراد هنا.

والنَحْتُ، على كثرته، في لغتنا، غيرُ قياسي، كما هو مذهب الجمهور، ومن المحققين من جعله قياسياً فكلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ، جاز نَحْتُهُ، والمَصْرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسع فيه.

ومن المسموع أيضاً: «سَمِعَلٌ وَطَلَبٌ» (إذا قال: السلام عليكم، وأطال الله بقاءك).
ومنه «بَعَثَرٌ» (أي: بَمَثَ وأثار).

قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَا الْقُورُ بَيَّرَتْ﴾ ﴿الانفطار: ٤﴾: هو منحوث من «بُعِثَ وأُثير ترأبها».

الملحق بدرج

يُلْحَقُ بدخرج سبعة أوزانٍ من الثلاثي المزيّد فيه حرف واحد. وهي: «سَمْلَلٌ»^(١) - بوزن «فَعْلَلٌ» - و«جَهْوَزٌ»^(٢) - بوزن «فَعْوَلٌ» و«رَوُذَنٌ»^(٣) بوزن «فَوْعَلٌ» - و«رهياً»^(٤) - بوزن «فَعْيَلٌ» - و«سَيْطَرٌ»^(٥) - بوزن «فَعِيلٌ» و«شَتَرٌ»^(٦) - بوزن «فَعْلٌ» - و«سَلَقَى»^(٧) - بوزن «فَعِيلٌ».

(١) سَمْلَلٌ، أصله: شمل، زيدت لامه الثانية، فصار الوزن ملحقاً بدرج. يقال: شمل الرجل وشملل وشمل تشميلاً وانشمل: إذا شمر وأسرع. ويقال: شملت النخلة وأشملتها وشمللتها: إذا أخذت ما عليها من الرطب.

(٢) جهور: رفع صوته، كجهر، والجهورة: رفع الصوت، كالجهر.

(٣) رودن: أميا وتعيب. وأصله من «رودن الجلد». من باب تعب: إذا تقبض وتشنج، أو هو من «أردنت الحمى»: إذا دامت، غير أنه لم تر لأردن مجرداً بهذا المعنى، ويجوز أنهم أصلوه استغناء عنه بأردن، فتكون «رودن» مبنية على الأصل الممهل، ومن هذا الباب: «عوجل الرجل»: إذا نام نومة خفيفة، وكذا إذا مشى الهجل (يفتح فسكون: وهو المظمئن من الأرض)، ومنه «كودن»، أي: أبطأ في مشيته، وأصله من «كدن الرجل» من باب نصر: إذا تنطق بثوبه وشد به: والكودن: البليد، والثقليل. ومن هذا الباب: «حوقل»، بمعنى عجز وضعف، وليس منه «حوقل» بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، كما ستعلم. وليس من هذا الباب «جوربه» أي: ألبسه الجورب، كما قالوا، لأن الواو في «جورب» أصلية، كما هي في الجورب. وليست بزايدة كما توهموا لأن الكلمة معربة والواو أصل فيما عربت عنه.

(٤) الرهياة: الضعف والتواني، وإفساد الرأي، أي: عدم إحكامه، وأن تجعل أحد العدلين أثقل من الآخر، وأن تحمل حملاً لم تشده، فكان يميل، ورهياة السحابة: تَهَيَّئَهَا للمطر، وكل هذه المعاني يرجع إلى معنى الضعف.

(٥) سيطر على القوم: راقبهم وتعهّد أحوالهم، ومثله تسيطر، وأصله من «سطرت الرجل» إذا صرعه.

(٦) شتر الثوب وشتره: مزقه. وشتر الشيء: قطعه، ومن هذا الباب: «سنبل الزرع» إذا أخرج سنبله، و«شنبث الهوى قلبه»، أي علق به، وأصله من «شبت به» بوزن «فرح»، أي: تثبت به وتملق. ومنه: «شنظر بهم» أي: شتم أعراضهم.

(٧) سلقاه: صرعه وألقاه على قفاه يقال: سلقيته فاستلقى واستلقى (بالتون والتاء) أي: ألقيته على ظهره فنام عليه، ووزن الأولى «افعللى»، ووزن الأخرى «افعللى».

(وإنما كانت ملحقة بدحرج، لأن مصدرها ومصدره متحدان في الوزن. فمصدر فعلل «الفعللة»، ومصدر فعول «الفعولة» ومصدر فوعل «الفوعة» الخ).

تحقيق في معنى الإلحاق

الإلحاق: أن يزداد على أحرف كلمة، لتوازن كلمة أخرى، وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدرَي الملحق والملحق به، كما ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وإنما يكون في وسطها، كالنون في «شئتر»، أو في آخرها كالآلف المنقلبة عن الياء في «سلقى» ولذلك لم يكن نحو: «تمنطق وتمسكن وتمدع وتمندل وتمذهب وتمشيخ» ملحقةً بدحرج، لأن الميم ليست زائدة بين أصول الكلمة، ومع هذا فليست زيادتها لقصد الإلحاق؛ لأن هذه الأفعال مبنية على «المنطقة والمسكين والمذرة والمنديل والمذهب والمشيخة»، فهي على زنة «تدحرج» أصالة لا إلحاقاً، باعتبار أن الميم كالأصل توهماً، فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماء فبنوا الفعل عليها. فوزنها «تفعلل» لا «تمفعّل» هذا هو الحق الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يزداد للإلحاق، لا يكون مزيداً لغرض معنوي تغلرد زيادته لأجله. فهو ليس كالزيادة في نحو: «أكرم وقاتل واستغفل»، مما زيادته لغير الإلحاق، وإنما هي لمعنى اقتضى هذه الزيادة.

وقد تُخرج الزيادة للإلحاق الفعل عن معناه إلى معنى آخر، مع بقاء راثية من المعنى الأول. فمثل «عثر» معناه: أثار العثير (بكسر العين وهو التراب، والغبار)، والمجرد وهو «عثر» معناه زل وكبا. ويقال أيضاً: «عثر على الشيء»: إذا وجده، ومنه: «عثر على السر ونحره»: إذا أطلع عليه. ومثل: «حوقل» يأتي بمعنى: عجز، وأعبأ، وضعف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خصره. وكل ذلك راجع إلى معنى الضعف، وأصله من «حقل الفرس» من باب فرح: إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك ما يُضعفه ويُعييه، و«حوقل» هذه غير «حوقل» إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه منحوتة من مركب، فهي على وزن «دحرج» أصلاً، لا إلحاقاً كما توهموا، لأن الواو فيها هي واو «حوّل»، فهي أصلية لا زائدة.

واعلم أن ما كان من الكلمات ملحقة بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغام ولا إعلال، وإن كان مستحكما؛ كيلا يفوت بهما الوزن.

وهذا من علامات الإلحاق أيضاً. فمثل: شملل واقنند^(١) مُستحق للإدغام، لأن فيه حرفين مُتجانسين مُتجاورين، ومثل: «جَهْوَز» مستحق للإعلال بقلب الواو ألفاً. لكنه لم يجرِ على ما ذكر إدغام ولا إعلال، لما ذكرنا، وإنما أعِل نحو: «سلقى»؛ لأن الإعلال جرى على آخر الكلمة،

(١) اقنند بالمكان أقام به، ووزنه «افننل» وهو ملحق باحرنجم. وأصله «قعد».

وذلك لا يفوت به الوزن، لأن الآخر يُصيح ساكناً، فيكون كالموقوف عليه بالسكون؛ والوقف على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وزن الرباعي المزيد فيه

للرباعي المزيد فيه حرف واحد، وزن واحد. وهو: «تَفَعَّلَ»: كتحرج.

وهو يُبنى للمطوعة، أي: مطاوعة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله، ولا يكون إلا لازماً، نحو: «سروك تفسرول» أي: ألبسته السراويل فلبسها، ونحو: «سقلبه فتسقلب»، أي طرحته وصرعته فانصرع. والعامة تقول: «سقلبه» بالشين المعجمة.

ويُلحق به ستة أوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حرفان، وهي: (تَمَعَّدَ)^(١) - بوزن «تَفَعَّلَ» - و«تَسْرُوكَ»^(٢) - بوزن «تَفَعَّلَ» - و«تَكُوثر»^(٣) بوزن «تَفَعَّلَ» - و«تَرهيا»^(٤) بوزن «تَفَعَّلَ» - و«تَسَيَّرَ» بوزن «تَفَعَّلَ» - و«تَجَجَبَى»^(٥) - بوزن «تَفَعَّلَ».

وللرباعي المزيد فيه حرفان وزنان «افْعَلَّلَ»: كاحرنجم^(٦)، و«افْعَلَّلَ»: كاقشعر^(٧).

(وياب «افْعَلَّلَ» يبنى للمطوعة، نحو: «حرجمت القوم فاحرنجموا»، وياب «افْعَلَّلَ» يبنى للمبالغة).

ويُلحق به ثلاثة أوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف وهي: (اقْعَسَسَ)^(٨) بوزن «افْعَلَّلَ»

(١) تمعدد: تباعد؛ والمجرد منه «معد» يقال: معد في الأرض: إذا ذهب وأبعد.

(٢) سروك الرجل وتسروك: مشى مشية رديئة أو بطيئة من هزال أو إعياء.

(٣) تكوثر: كثر، ومنه قول حسان:

أبوا أن يبيحوا جارهم لعدوهم وقد ثار نزع الموت حتى تكوثر

(٤) ترهيا: اضطرب وتحرك، وترهيا السحاب: نهياً للمطر؛ وترهيا في أمره: هم به ثم أمسك عنه وهو يريد أن يفعله.

(٥) تججبي الجيش: ازدحم وركب بعضه بعضاً. ومجرده «جعب» بمعنى جمع، وبمعنى صرع، ويقال: «جعباه فتججبي» أي: صرعه فانصرع.

(٦) احرنجم القوم والإبل: اجتمعوا، ويقال: «حرجمتهم فاحرنجموا»، أي: جمعتهم فاجتمعوا، ويقال في ضد احرنجم ومن وزنه: «افرنقع القوم» أي: انصرفوا وتفرقوا، ويقال: «فرقع الرجل» أي: ولى مسرعاً.

(٧) اقشعر جلد الرجل: انتشر انتشاراً عظيماً عند حدوث ما يخيف، اقشعر النبات: لم يصب رياً، واقشعر الرجل: تغير لونه، والاسم من ذلك «القشعريرة»، بضم ففتح فسكون.

(٨) اقعنسس الرجل: رجع وتأخر إلى خلف. واقعنسس مبالغة في «قعس قعساً»، من باب فرح، أي: خرج صدره ودخل ظهره، فهو ضد حذب.

و(أحرنبى) ^(١) - بوزن «أفعلنى» و«استلقى» بوزن «افتلنى».

٤ - تصريف الفعل مع الضمائر

تصريفُ الفعلِ: تحويلُهُ بحسبِ فاعله، فيُحوَّلُ من ضميرِ المفردِ إلى ضميرِ المثنى أو الجمع، ومن ضميرِ المذكرِ إلى ضميرِ المؤنثِ، ومن ضميرِ الغائبِ إلى ضميرِ المخاطبِ أو المتكلمِ.

ويتصرفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثلاً: ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم، ويتصرفُ الأمر على ستة أمثلة: ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة.

تصريف السالم والمهموز

يتصرفُ السالمُ والمهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تغييرِ فيهما، إلا الأمر من: «أخذ وأكل وأمر» فقد جاء بحذفِ الهمزة، فيقالُ: «أخذ وكُلَّ ومُرَّ»، وإلا الأمر من: «سأل يسأل»، فإنه «سَلَّ واسأل»، وإلا المهموز الأوّل في المضارع المُسنَد إلى الواحد المُتكلم، فإن همزته الثانية تنقلب مدّةً، مثل: «أأخذ وأنف وأمر وآتي وآمن»، وإلا الأمر من المهموز الأول، إن يُطَقَّ به ابتداءً، فإن همزته تنقلب واوًا، إن ضُمَّ ما قبلها، مثل: «أؤمِّلُ يا زهيرُ الخيرَ»، وباءً إن كُسِرَ ما قبلها مثل: «أيبُت يا أسامةُ المعروف» فإن تُطَقَّ به موصولاً بما قبله، ثبتت همزته على حالها، مثل: «يا زهير أؤمِّل الخيرَ، وبأ أسامةُ الت المعروف» والمضارعُ من رأى: «يَرى»، والأمرُ منه «رَ» نحو: «رَ البدرَ»، فإن وقفت عليه قلتُ: «رَوْه» تُلجِّقُ به هاءُ الشَّكْتِ.

تصريف المضاعف

يتصرفُ المضاعفُ بِفَكِّ تشديدِهِ مع ضمائرِ الرفعِ المتحركة، مثل: «مَدَدْتُ وَمَدَدْتُ وَمَدَدْتُ وَمَدَدْتُ وَمَدَدْتُ وَمَدَدْتُ».

ويجوزُ فيه - إن كان فعل أمرٍ للواحد، أو مضارعاً مقترناً بلام الأمر، مُسْنَداً إلى الواحد - أن يقالَ فيهما: «مُدَّ وَلَيَمُدُّ»، بالتشديد، و«امدَّد وَلَيَمُدُّ» بفتح.

تصريف المثال

يتصرفُ المثالُ الواوِيُّ، المكسورُ العين في المضارع ^(٢)، والمفتوحها في الماضي

(١) أحرنبى الديك: حمى وانتفش للقتال: ويقال أحرنبى الرجل والهر والكلب: تهباً للغضب، وأصل ذلك من الحرب (يفتحين) وهو اشتداد الغضب.

(٢) سواء أكان مفتوحها في الماضي - كوجد ووجد - أو مكسورها - كولي وورث.

والمضارع، بحذف واؤه في جميع تصاريف المضارع والأمر^(١) مثل: «يَرِثُ وَرِثَ، وَيَعِدُ وَعَدَ، وَيَضَعُ وَضَعَ وَيَهْبُ وَيَهَبُ»^(٢).

أما المثال البائي فيتصرف كالسالم، مثل: «يَسِرُّ، يَسِرُّ، لَيْسِرٌ». كذا المثال الواوي المكسور العين في الماضي، المفتوحها في المضارع، فلا تُحذف الواو من مضارعه، مثل: «وَجَلَّ، يُوَجِّلُ، وَوَسَّخَ يُوَسِّخُ»، ولا من أمرو، لكنها تنقلب في الأمر ياء، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثل: «إِيجَلْ»، والأصل: «إِوَجَلْ» إلا إن شُم ما قبلها - بأن وقعت في دَرْج الكلام بعد حرف مضموم - فإنها تكتب ياءً وتُلَفِّظُ وَاوًا، نحو «يا فلانُ اِجَلْ» فتلفظ هكذا: «يا فلانُ اِوَجَلْ».

وشذ من ذلك: «وَطَى الشيءَ يَطْلُوهُ، وَوَسَّعَنِي الأمرُ يَسْهُنِي» والأمرُ منهما: «سَعَّ وَطَأَ» بحذف الواو في المضارع والأمر.

تصريف الأجوف

يتصرف الأجوف بحذف حرف العلة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثل: «قُلْتُ وَقُلْنَا وَقَلْتُمْ وَقُلْنَ»، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثل: «قُلْ، وِغْ».

ولذا أسند الماضي الأجوف الثلاثي المجزؤ إلى ضمائر الرفع المتحركة، شُم أوله إن كان أجوف واوياً من باب (فَعَلَّ يَفْعَلُ) نحو: «قُلْتُ، والنساء قُلْنَ»، وكُسِر إن كان أجوف يائياً، نحو: «بُعْتُ، والنساء بُعْنَ»، أو أجوف واوياً من باب (فَعِلَّ يَفْعَلُ)، نحو: «خِفْتُ، والنساء خِفْنَ»^(٣).

فإذا بنيت ذلك للمجهول عكست، فتقول: «قُلْتُ، والنساء قُلْنَ، وبُعْتُ، والنساء بُعْنَ وخِفْتُ، والنساء خِفْنَ»؛ لثلاثي يتبين معلوم الفعل بمجهوله^(٤).

١ - فائدة: صيغة الماضي والأمر، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل: «النساء قلن وبعن، ويا نساء قلن وبعن»، إلا أنَّ أصلهما في الماضي: «قالن وياعن»^(٥)، وأصلهما في الأمر: «قولن وبعين».

(١) أما الماضي منه فتصريفه كالسالم.

(٢) والأصل: يوعد ويورث، وأوعد وأورث، ويوضع وأوضع، ويوهب وأوهب.

(٣) خاف يخاف. من باب «علم يعلم». والأصل: «خوف يخوف»، والمصدر: «الخوف» فهو أجوف واري.

(٤) راجع بحث المعلوم والمجهول تحت عنوان: (بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول).

(٥) الألف من «قال» أصلها الواو، والألف في «باع» أصلها الياء، لأن مضارعهما: «يقول ويبيع» فأصل قال: «قول» وأصل باع: «بيع».

تصريف الناقص

يتصرف الناقص بحذف آخره مع واو الجماعة وباء المخاطبة، مثل: «رَمَوْا وَرَضُوا، ويرمونَ وَرَضُونُ، وَاَرَمُوا وَاَرْضُوا، وترمينَ وَتَرْضَيْنَ، وَاَرَمِي وَاَرْضِي»، وبحذف ألفه في الماضي مع تاء التانيث، مثل: «رَمَتْ وَرَمَتَا، ودَعَتَا، وبَقَلْهَا يَاءَ مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتحرِّكة^(١)، مثل: «سَعْيَا وَيَسْعَيَانِ واسْعَيَا وَسَعَيْتُ وَسَعَيْنَا وَسَعَيْنَ وَسَعَيْنَ واسْعَيْنَ»، إلا إذا كانت ثالثة، وأصلها الواو، فتقلبُ واوُ هذه الضمائر، مثل: «دَعَا ودَعَوْتُ ودَعَوْنَا ودَعَوْنَ».

ثم إن كان المحذوف ألفاً يبق ما قبلَ واو الجماعة وباء المخاطبة مفتوحاً، فنقولُ في رمي وَرَضَى وَاَرْضَى: «رَمَوْا وَيَرْضُونُ وَاَرْضُوا وَتَرْضَيْنَ وَاَرْضِي».

وإن كان المحذوف واواً يبق ما قبلَ واو الجماعة مضموماً، ويكسر ما قبلَ ياء المخاطبة، فنقولُ في سَرَوْ^(٢) ويدعو وادْعُ: «سَرَوْا وَيَدْعُونَ وَاَدْعُوا وَتَدْعِينَ وَاَدْعِي».

وإن كان المحذوف ياءً يبق ما قبلَ ياء المخاطبة مكسوراً، ويضم ما قبلَ واو الجماعة، فنقولُ في يرمي وَاَرَمِ: «تَرَمِينَ وَاَرَمِي، وَتَرْمُونَ وَاَرَمُوا».

يبقى الفعلُ الناقصُ - فيما عدا ما تقدّم - على حاله، نحو: «سَرَوْتُ وَرَضَيْتُ، والنساءُ يَدْعُونَ وَيَرْضَيْنَ».

تصريف اللّيف

يتصرفُ اللَّفِيْفُ المقروءُ كالناقص، مثل: «طَوَرَا وَيَطْوِرُونَ وَاَطَوُوا وَتَطْوِيرَ وَطَوَرَتْ وَطَوَرَتْ وَطَوَرَتْ وَطَوَرَتْ».

ويتصرفُ اللَّفِيْفُ المفروقُ كالمثال، باعتبارِ فائه، وكالناقص، باعتبارِ لامه، مثل: «وَفَّوَا وَيَقِي وَيَقُونَ وَفِي^(٣) وَفِي^(٤) وَفِيَا وَفَوْا وَفَيْنَ^(٥) وَفَتَّ وَفَتْنَا وَفَتَّ وَفَتَّنَا وَفَتَّنَ وَفَتَّنَ».

فائدتان

١ - ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

(١) وذلك إذا كانت الألف مبدلة من ياء، سواء أكانت ثالثة أو فوق الثالثة: أو كانت مبدلة من واو وكانت فوق الثالثة.

(٢) سرو يسرو: كان سرياً شريفاً.

(٣) ف: أمر من «وفي يقي» للواحد المخاطب، وأصله: «إوف».

(٤) في: أمر للواحدة المخاطبة، وأصله «إوفي».

(٥) فين: أمر لجماعة الإناث المخاطبات وأصله: «إوفين».

فتقول: «الرجال يدعون ويا رجال تدعون، والنساء يدعون» إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة. والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيء.

٢ - يأتي المضارع من المعتل الآخر بالآلف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات، فتقول: «ترضين وتمشين يا فتاة وترضين وتمشين يا فتيات» إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيء.

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله: «الباب الرابع في تصريف الأسماء»

جامع الدروس العربية

تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى. وبعد، فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا: «جامع الدروس العربية»^(١) وهو يشتمل على:

الباب الرابع: في تصريف الأسماء.

الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء.

الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية.

الباب السابع: في مباحث الاسم الإعرابية.

الباب الثامن: في مرفوعات الأسماء.

وقد كان تأليفه في مدينتنا: بيروت (الشام)، عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢ للميلاد.

بيروت/ الفلايني

(١) إن الجزء الثاني هذا، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثالثة، وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب، في طبعته الجديدة، ثلاثة أجزاء بعد أن كان جزءين: فاقطعنا من أواخر الجزء الأول مباحثي تصريف الأسماء، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء، ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً، وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلناه جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

الباب الرابع

تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول:

١ - الجامد والمشتق

الاسم نوعان: جامدٌ ومُشتقٌ.

فالاسمُ الجامدُ: ما لا يكون مأخوذاً من الفعل، كحجرٍ، وسَقْفٍ، ودرهمٍ. ومنه مَصَادِرُ الأفعالِ الثلاثة المجردة، غيرُ الميمية: كعَلِمَ، وقراءَ.

(أما مصادر الثلاثي المزيد فيه، والرباعي مجرداً ومزیداً فيه: فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه. وكذلك المصدر الميمي، فهو مشتق بزيادة ميم في أوله، كما علمت في مبحث المصدر «في الجزء الأول من هذا الكتاب»).

والاسم المشتقُ: ما كان مأخوذاً من الفعل: كعالمٍ، ومُتعلِّمٍ، وبنشارٍ، ومُجْتَمَعٍ، ومُسْتَشْفَى، وَصَغِبٍ وأدعَجَ.

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع: وهي: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهةُ، ومبالغةُ اسمِ الفاعل، واسمُ التفضيل، واسمُ الزمان، واسمُ المكان، والمصدرُ الميميُّ، ومصدرُ الفعل فوق الثلاثي المجرد، واسمُ الآلة.

(وقد تقدم القول فيها، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء، في الجزء الأول من هذا الكتاب).

والاسمُ، إما مُتَمَكِّنٌ وهو المُعَرَّبُ، وإما غيرُ مُتَمَكِّنٍ، وهو المبنِيُّ.

والمشتقُ: لا يكونُ إلا مُتَمَكِّناً؛ لأنه لا يكونُ إلا مُعَرَّباً.

والجامدُ: يكونُ مُتَمَكِّناً، وغير مُتَمَكِّنٍ؛ لأنَّ منه المُعَرَّبَ، ومنه المبنِيُّ.

فغيرُ المتمكن (وهو المبنِيُّ من الأسماء): لا شأنٌ للتصريف فيه، وهو قد يكون على حرفٍ واحد: ككناه الضمير، وعلى حرفين، مثل: «هو وَمَنْ»، وعلى ثلاثة أحرف، مثل: «كيف وَإِذَا»، وعلى أكثر، مثل: «مَهْمَا وَأَيَّانَ».

والمتمكنُ هو موضوع التصريف.

٢ - المجرد والمزيد فيه

الاسم المتمكن مبني في أصل الوضع، إما على ثلاثة أحرف: كحجر، وإما على أربعة، كجعفر، وإما على خمسة: كسفرجل، وما زاد على خمسة، فهو مزيد فيه «كخندريس»^(١).

وما نقص عن ثلاثة، فهو محذوف منه: «كأب ويدي وقم»، وأصلها: «أبو ويدي وقوة».

وهو من حيث أحرفه: إما مجرد، وهو ما كانت أحرفه كلها أصلية: «كرجل، وديهم، وسفرجل»، وإما مزيد فيه، وهذا إما مزيد فيه حرف واحد: «كحصان وقنديل»^(٢)، وإما حرفان: «كمصباح واحرنجام»^(٣)، وإما ثلاثة أحرف: «كانطلاق واسيطرار»^(٤)، وإما أربعة أحرف: «كاستغفار»^(٥).

والمجرد: إما ثلاثي: «كوزق»، وإما رباعي: «كسلب»^(٦)، وإما خماسي: «كفرزدق»^(٧). والمزيد فيه: إما ثلاثي الأصول: «كسلاح»، وإما رباعيها: «كعصفور»، وإما خماسيها: «كقبحرى»^(٨).

وغاية ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف: «كاستغفار».

٣ - موازين الأسماء

لكل اسم مُتمكّن ميزان يُوزَن به.

فإذا أردت أن تَرِنَ اسماً، أتيت بأحرف «فعل» مطابقة لحركاته وسكناته، فوزنَ قَرَسٍ «فعل»، فإن بقيَ بعدَ الثلاثة حرف أصلي، كررت لَامَ «فعل»، فديهم على وزن «فعل». وإن بقيَ حرفان أصليان، كررت اللامَ مرتين، فسفرجل على وزن «فعل».

(١) الخندريس: الخمر القديمة. والزائد فيها الياء.

(٢) حصان: ثلاثي مزيد فيه الألف، وقنديل، ورباعي مزيد فيه الياء.

(٣) مصباح: ثلاثي مزيد فيه الميم والألف. واحرنجام: رباعي مزيد فيه الهمزة والألف.

(٤) انطلاق: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والنون والألف، واسيطرار: رباعي مزيد فيه الهمزة، والألف والراء الثانية، والاسيطرار: الامتداد والاسراع والاضطجاع.

(٥) استغفار: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والسين والتاء والألف، وأما الرباعي الأصول فلا يزداد عليه أكثر من ثلاثة أحرف.

(٦) السلب من الرجال: الطويل، ومن الخيل: ما عظم وطالت عظامه، أو هو الطويل على وجه الأرض.

(٧) الفرزدق: قطع المعين، والواحدة فرزدة، وبه لقب «الفرزدق» الشاعر المشهور، والكلمة معربة.

(٨) القبحرى: الجمل العظيم. والمزيد في هو الألف المقصورة.

وان كان في الاسم زيادةً، زدتها في وزنه، فصاربُ على وزنٍ «فاعل»، ومضروبُ على وزن «مفعول». إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الاسم، فتكرَّر في الميزان ما يماثلُه من أحرفه، فمُعْظَمُ على وزن «مُفْعَل»، بتكرار عين الميزان، ومُعْرُوبٌ على وزن «مُفْعَوعِل»، بتكرار عين الميزان، واسودادُ على وزن «افْعِلال» بتكرار لام الميزان، ولا يزداد في الميزان الحرفُ الزائد نفسه، فلا يقال في وزن مُعْظَمٍ: «مُفْعَظَل»، ولا في وزن مُعْرُوبٍ: «مُفْعَوْرَل»، ولا في وزن اسودادٍ: «افْعِلاد».

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

للالثلاثي المجرد، من الأسماء عشرة أوزان وهي:

- ١ - فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كشمسٍ، وصفةٌ: كسهلٍ.
- ٢ - فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كقَرَسٍ، وصفةٌ: كَبَطَلٍ.
- ٣ - فِعْلٌ، ويكونُ اسماً: ككَبِدٍ، وصفةٌ: كحَبِيرٍ.
- ٤ - فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كزَجَلٍ، وصفةٌ: كَيَقْظٍ^(١).
- ٥ - فِعْلٌ، ويكونُ اسماً: كعِذَلٍ، وصفةٌ: كَيَنْكِسٍ^(٢).
- ٦ - فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كعِنَبٍ، وصفةٌ: كماءٍ رَوِيٍّ^(٣).
- ٧ - فِعْلٌ، ويكونُ اسماً: كإِبِلٍ، وصفةٌ: كأتانٍ إِيْدٍ^(٤).
- ٨ - فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كقُفْلٍ، وصفةٌ: كَحُلُوٍ.
- ٩ - فُعْلٌ ويكونُ اسماً: كصُرْدٍ، وصفةٌ: كحُطَمٍ^(٥).
- ١٠ - فُعْلٌ، ويكونُ اسماً: كعُنْتِي، وصفةٌ: كجُنْبٍ.

(١) يقال يقظ بضم القاف، ويقظ بكسرهما.

(٢) النكس: الرجل الضعيف الدنيء الذي لا خير فيه والمقصر عن غاية النجدة والكرم.

(٣) ماء روي: كثير يروي.

(٤) الأتان: أنثى الحمير، الإيد: ما تلد كل عام ويقال أيضاً امرأة إيد.

(٥) الصرد: طائر أبيض اللون وأخضر الظهر وضخم الرأس والمتقار وله مخلب يصطاد به المصافير وصغار الطير، ويكنى بأبي كثير، وجمعه صردان، بكسر أوله وسكون ثانيه وال(حطم) الراعي الظلوم، ومثله الحطمة.

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرباعي المجرد من الأسماء ستة أوزان، وهي:

- ١ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كجَعْفَرٍ، وصفة: كَشَهْرَبٍ^(١).
- ٢ - فَعْلِلٌ، ويكونُ اسم: كزَيْرِجٍ، وصفة: كخِرْمِسٍ^(٢).
- ٣ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كزَيْهَمٍ، وصفة: كِهَيْلَعٍ^(٣).
- ٤ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كَبُرْثَنٍ، وصفة: كَجُرْشَعٍ^(٤).
- ٥ - فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَفَطْلَحِلٍ، وصفة: كَسَبْطَرٍ^(٥).
- ٦ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كَجُخْدَبٍ، وصفة: كَجُرْشَعٍ^(٦).

وكلُّ ما وَرَدَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزن: (السادس)، جاز أن يكونَ على الوزن الرابع: «فَعْلَلٌ»؛ ولذلك عدّه جمهور من العلماءِ فرعاً عنه.

وقد ثبت بالاستقراء: أنَّ الرباعي لا بدُّ من إسكان ثانيه أو ثالثة؛ كيلا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة، وذلك ممنوعٌ.

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسي المجرّد، من الأسماءِ، أربعة أوزان، وهي:

- ١ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كسَفْرَجَلٍ، وصفة: كَشَمْرَدَلٍ^(٧).

(١) الجعفر: النهر الصغير، واسم رجل، و(الشهرب): الشيخ الكبير، ومؤنثه شهيرة.

(٢) الزبرج: الزينة من نقش وجوهر ونحوهما والذهب، و(الخرمس): الليل المظلم.

(٣) الهيلع: الأكل الواسع الحنجور العظيم اللقم.

(٤) البرثن: من السباع والطير يمتزلة الأصابع من الإنسان، و(الجرشع): العظيم من الجمال والخيول.

(٥) الفطلح: هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس. قال أبو عبيدة: والأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال المجاج:

وقد أنانا زمن الفطلح والصخر مبثّل بماء الوحل

وقال آخر: «زمن الفطلح إذ السلام وطاب»، والسلام بكسر السين: الحجارة، ومفردها سلمة، بفتح السين وكسر اللام، ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير تامة التكوين، وعليه قولهم في المبالغة في القدم: «كان ذلك زمن الفطلح» و(السطر): السهم الماضي، والطويل الممتد.

(٦) الجخندب: ذكر الجراد و(الجرشع): يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم.

(٧) الشمردل: الطويل.

٢ - فَعْلِلٌ، ولم يَجِءْ إِلَّا صَفَةً: كَجَحْمَرٍ^(١).

٣ - فُعْلُلٌ، ويكونُ اسماً: كخَزَعِيلٍ، وصفة: كقَذَعِيلٍ^(٢).

٤ - فُفْلُلٌ، ويكونُ اسماً: كزَنْجَفِرٍ، وصفة: كجَرَدَخْلٍ^(٣).

وأعلم أن ما خرج عما تقدّم، من أوزان المجردات الثلاثية، والرابعة، والخامسة، شاذٌّ أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو مُرَكَّبٌ، أو أعجميٌّ.

أوزان الأسماء المزيدة فيها

للمزيد فيه، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابط لها.

وأحرفُ الزيادة عشرة، وهي أحرفُ «سألثُمُونِها».

ولا يُحَكَّمُ زيادةُ حرفٍ إلّا إذا كان معه ثلاثة أحرف أصول.

والحرف الذي يَلَزُمُ تصاريفَ الكلمة، هو الحرفُ الأصلي، والذي يَسْقُطُ في بعض تصاريفها هو الزائد.

والحكمُ بالزيادة والأصالة، إنما هو للأسماء العربية المُتَمَكِّنَة: أما الأسماء المبنية، والأسماء الأعجمية، فلا وجهٌ للحكم بزيادة شيء فيها.

٤ - المثنى وأحكامه

المثنى: اسمٌ مُعَرَّبٌ، ناب عن مُفْرَدَيْنِ اتفقا لفظاً ومعنى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحاً لتجريدِهِ منهما.

فإن اختلفا في اللفظ: فلا يشيان بلفظ واحد، فلا يقال في كتابٍ وقلَمٍ: «كتابان» مثلاً، وأما نحو «العمرين» لعمر بن الخطاب، وعمر بن هشام^(٤)، ولأبي بكرٍ وعمر، ونحو: «الأبوين» للآب والأم، و«القمرين» للشمس والقمر، و«المروتين»، للصفاء والمروة، فهو من باب التغليب، أي تغلب أحد اللفظتين على الآخر، وهو سماعي لا يقاس عليه، ومثل ذلك لا يكون مثنى؛ لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب.

(١) الجحمرش: المعجوز الكبير والمرأة السمجة.

(٢) الخزعل: الباطل، و(القذعيل) الضخم من الإبل.

(٣) الزنجفر: معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصبغ به، (الجردخل): الضخم من الإبل.

(٤) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل. وفي الحديث: «اللهم أعل الإسلام بأحب العمرين إليك»، يعني بهما عمر بن الخطاب وعمر بن هشام، فكانت الاستجابة من نصيب عمر رضي الله عنه.

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى: فلا يثنيان أيضاً، كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين، فلا يقال: «عينان» للباصرة والجراحة، ولا: «غزالتان» للشمس والظبية^(١)، أو أن يكون للفظ معنيان: حقيقي ومجازي، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال: «أبت أسدين»، تعني أسداً حقيقياً، ورجلاً شجاعاً كالأسد.

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة: كشفع وزوج، فليس بمثنى.

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها: كاثنتين واثنتين وكلا وكلتا، ولم يكن مثنى، بل هو ملحق به في إعرابه، إذ لم يسمع «اثن» ولا «اثنة» ولا «كل ولا كلت».

الملحق بالمثنى

يلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثل: «كِلَا وَكِلْتَا» مضافتين إلى الضمير^(٢). ومثل: «اثنتين واثنتين»، وكذا ما نُثِيَ من باب التثنية: «كَالْعَمْرَيْنِ وَالْأَبْوَيْنِ وَالْقَمْرَيْنِ» وكذلك ما سُمِّيَ به من الأسماء المثناة: «كَحْسَيْنِ وَزَيْدَيْنِ».

ما لا يثنى من الكلمات

لا يثنى المُرْكَبُ: «كعبلك وسيبويه»، ولا المثنى، ولا الجمع، ولا ما لا ثاني له من لفظه ومعناه: «كعمر مع عليّ»، وكعين للباصرة والجراحة. وأما نحو: «العُمَرَيْنِ والقَمَرَيْنِ والأَبْوَيْنِ» فهو من باب التثنية، كما قدّمنا.

فإذا أريدَ تثنية المركب الإضافي، يثنى جزؤه الأول، فيقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار: «عبد الله وخادِمَا الدَّارِ».

وإذا أردت تثنية المركب المزجي، أو ما سُمي به من المركب الإسنادي، أو المثنى، أو الجمع، جئت قبلهما بكلمة «ذَوَا» رفعاً، و«ذَوَي» نصباً وجراً، فتقول في تثنية سيبويه وتأبط شراً،

(١) أنشى الغزال «غزالة» كما في المصباح وشرح القاموس، ومن زعم أنه لا يقال «غزالة» لأنشى الغزال فهو واهم.

(٢) كلا وكلتا: يمربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى ضمير، نحو: «جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاها». ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما. والمرأتين كلتيهما، أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف، رفعاً ونصباً وجراً، نحو: «جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وسيأتي لهما فصل شرح في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وَحَسَنَيْنِ وَعَابِدَيْنِ، أَعْلَامًا: «دَوَا سَبِيْبِيهِ، وَدَوَا تَأَبَّطُ شَرًّا، وَدَوَا حَسَنَيْنِ، وَدَوَا عَابِدَيْنِ»، أي صَاحِبَا هَذَا الْاسْمِ.

تثنية الجمع

قد يُثْنَى الْجَمْعُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَتَيْنِ أَوْ الْفَرَقَتَيْنِ أَوْ النُّوعَيْنِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: «إِبْلَانِ، وَجَمَالَانِ، وَغَمَانِ، وَرِمَاحَانِ، وَبِلَادَانِ». وَمِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ: «مَثَلُ الْمَنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَاثِرَةِ بَيْنَ الْقَتْمَيْنِ»^(١).

الجمع مكان المثنى

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكانَ المثنى، إِذَا كَانَ الشَّيْءَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، مُتَصِلًا بِصَاحِبِهِ، تَقُولُ: «مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا!»: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَأَنفَكُوا أَيُّهِنَّ» [المائدة: ٣٨] وَقَوْلُهُ: «نَقَذَ صَفَتَ قُلُوبُكُمْ» [التحریم: ٤] وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ: «أَفْرَاسُهُمَا وَلَا غِلْمَانُهُمَا». وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ الْجَمْعَ مَكَانَ الْمَثْنَى مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: «ضَع رِحَالَهُمَا».

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إِذَا ثُنِّيَتِ الصَّحِيحُ الْآخَرُ. كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَضَوْءٍ، أَوْ شَيْئَةٍ: كَقَلْبِي وَدَلْوِي، أَوْ الْمَنْقُوصِ: كَالْقَاضِي وَالذَّاعِي الْحَقِّ بَآخِرِهِ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ بِلَا تَغْيِيرٍ فِيهِ، فَتَقُولُ: «رَجُلَانِ وَامْرَأَتَانِ وَضَوْءَانِ وَظِلْيَانِ وَدَاعِيَانِ».

تثنية المقصور

إِذَا ثُنِّيَتِ مَقْصُورًا، فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا قَلِبْتَ الْفَعَّ وَآوًا، إِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْوَآءَ، وَيَاءٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ عَصَا: «عَصَوَانِ»، وَفِي تَثْنِيَةِ فَتًى: «فَتَيَانِ». وَقَدْ يَكُونُ لِلْأَلْفِ أَصْلَانِ، فَيَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ، وَذَلِكَ كَالرَّحَى، فَإِنَّهَا يَأْتِيَةُ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالِ: «رَحِيْتُ» وَوَاوِيَةُ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالِ: «رَحَوْتُ»، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي تَثْنِيَتِهَا: «رَحِيَانِ وَرَحَوَانِ». وَإِنْ كَانَ مَقْصُورًا فَوْقَ الثَّلَاثِيِّ، قَلِبْتَ الْفَعَّ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ حُبْلَى وَمُصْطَفَى وَمُسْتَفَى: «حُبْلَيَانِ وَمُصْطَفَيَانِ وَمُسْتَفَيَانِ».

تثنية الممدود

إِذَا ثُنِّيَتِ مَمْدُودًا، فَإِنْ كَانَتْ هَمْزُهُ أَصْلِيَّةً، ثَبَّتْ عَلَى حَالِهَا، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ قُرَّاءٍ:

(١) العائِرة: الجِوَالَةُ الْمُتَرَدِّدَةُ. أَيِ الْمُتَرَدِّدَةُ بَيْنَ قَطْعِيْنِ. لَا تُدْرِي إِيْهَمَا تَتَّبِعُ. وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «عَارِ الْفَرَسِ يَعِيرُ» إِذَا انْطَلَقَ مِنْ مَرِيطِهِ مَاضِيًا عَلَى وَجْهِهِ.

وَوُضَاءٌ^(١): «قُرَاءَانٍ وَوُضَاءَانٍ».

وإن كانت مَزِيدَةٌ لِلتَّائِيثِ، قُلِبَتْ وَاوًا، فتَقُولُ في تثنية: حَسَنَاءُ وَصَحْرَاءُ: «حَسَاوَانٍ وَصَحْرَاوَانٍ».

وإن كانت مُبْدَلَةٌ من وَاوٍ أو يَاءٍ أو كانت مَزِيدَةٌ لِلإِلْحَاقِ، جاز فيها الِوَجْهَانِ: بَقَاؤُهَا عَلَى حَالِهَا، وَانْقِلَابُهَا وَآوًا، فتَقُولُ في المُبْدَلَةِ: «كَسَاوَانٍ وَكَسَاءَانٍ، وَغَطَاوَانٍ وَغَطَاءَانٍ»^(٢). وتَقُولُ في المَزِيدَةِ لِلإِلْحَاقِ^(٣): «عَلِبَاوَانٍ وَعَلِبَاءَانٍ»^(٤)، وَقُوبَاوَانٍ وَقُوبَاءَانٍ^(٥)، وَجَرِبَاوَانٍ وَجَرِبَاءَانٍ^(٦). وَتَصَحِيحُ الهمزة (أي: تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا) في المُبْدَلَةِ من وَاوٍ أو يَاءٍ أُولَى، وَقَلْبُهَا وَآوًا في المَزِيدَةِ لِلإِلْحَاقِ أَحْسَنُ.

وما كان قبل ألفه - التي للتائيث - وَاوٌ، جاز تصحيحُ همزته، لئلاَّ تجتمع واوان، ليس بينهما إلا الألف، فتَقُولُ في عَشَوَاءٍ^(٧): «عَشَاوَانٍ وَعَشَوَاءَانٍ».

تثنية المحذوف الآخر

إن كان ما يُرَادُ تَثْنِيَتُهُ محذوف الآخر، فإن كان ما حُذِفَ منه يُرَدُّ إليه عند الإضافة، رُدَّ إليه عند التثنية، فتَقُولُ في تثنية: أبٍ وأخٍ وحِمٍّ (وَأَصْلُهَا أَبَوٌ وَأَخَوٌ وَحَمَوٌ): «أَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ وَحَمَوَانٍ»، وفي تثنية: قاضٍ وداعٍ وشَجٍّ: «قَاضِيَانٍ وَدَاعِيَانٍ وَشَجِيَانٍ»، كما تَقُولُ في الإضافة: «أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَقَاضِيكَ وَدَاعِيكَ وَشَجِيكَ».

- (١) القراء بضم القاف: التاسك المتعبد. و«الوضاء» بضم الواو: الوضيء وهو الحسن النظيف.
- (٢) كساء أصل همزته الواو: «كساو» لأنه من كسا يكسر. وغطاء أصل همزته الياء: «غطاي»، لأنه غطى ينطى. كرمى يرمي. يقال: «غطى فلان الشيء يُغْطِيهِ وَغَطَى عَلَيْهِ يَغْطِيهِ» إذا ستره وعلاه. فهو «غاط» والشيء «مغطى».
- (٣) الإلحاق: أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، فالهمزة في «علباء وقوباء» زيدت ليلحق وزن الأولى بقرطاس والثانية بقرناس «بضم القاف وسكون الراء» وهو قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز.
- (٤) العلباء: بكسر العين. عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف «بضم العين وسكون الراء». وهو شعر عنق الفرس.
- (٥) القوباء: بضم القاف وسكون الواو «ويجوز فتحها» داء معروف يتسع وينتشر، ويداوى بالريق. ويسمى الحزاز «بفتح الحاء» ومفرده حزازة.
- (٦) الحرباء حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرها. وجمعه «حرايبي» بنشديد الياء. وهو مذكر. ومؤنثه «حرباءة» وأم حبيبن «بضم الحاء وفتح الياء ويضرب به المثل في الثقل وفي الحزم أيضاً. يقال: «هو أحزم من الحرباء»، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخر.
- (٧) العشواء: الناقة السية البصر.

وإن لم يكن يُرَدُّ إليه المحذوف عند الإضافة، لم يُرَدِّ إليه عند التثنية، بل يُنْتَى على لفظه، فتقول في تثنية: يَدٌ وَعِدٌ وَدَمٌ وَاسْمٌ وَابْنٌ وَسِتَةٌ وَلُغَةٌ، (وَأَصْلُهَا: يَدَيٌّ وَعَدَوٌ وَدَمَوٌ أَوْ دَمَيٌّ وَفَوَةٌ وَسَمَوٌ وَبَنَوٌ وَسَمَوٌ وَلُغَوٌ أَوْ لُغَيٌّ): «يَدَانِ وَغَدَانِ وَدَمَانِ وَقَمَانِ وَاسْمَانِ وَابْنَانِ وَسَتَانِ وَلُغَتَانِ»، كما تقول في الإضافة: «يَدُكَ وَغَدُكَ وَدَمُكَ وَاسْمُكَ وَابْنُكَ وَسِتُّكَ وَلُغَتُكَ».

٥ - جمع المذكر السالم

الجمعُ: اسمٌ ناب عن ثلاثة فأكثر، بزيادة في آخره، مثلُ: «كَاتِبِينَ وَكَاتِبَاتٍ»، أو تغيير في بناءه، مثلُ: «رَجَالٍ وَكُتُبٍ وَعُلَمَاءٍ» وهو قسمان: سالمٌ ومُكْتَرٍ.

فالجمعُ السالمُ: ما سَلِمَ بناءً مفردٍ عند الجمع، وإنما يُزَادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، مثلُ: «عَالِمُونَ وَعَالِمِينَ»، أو ألفٌ وتاءٌ، مثلُ: «عَالِمَاتٍ وَفَاعِلَاتٍ».

وهو قسمان: جمعٌ مُذَكِّرٌ سالمٌ، وجمعٌ مؤنثٌ سالمٌ.

فجمعُ المذكرِ السالمِ: ما جُمِعَ بزيادةٍ واوٍ ونونٍ في حالة الرفع، مثلُ: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»، وياءٌ ونونٌ في حالتي النصبِ والجرِّ، مثلُ: «أَكْرِمِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَأَحْسِنِ إِلَى الْعَامِلِينَ».

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجْمَعُ هذا الجمعُ إلا شيئان:

الأولُ: القَلَمُ لمذَكِّرٍ عاقلٍ، بشرط خُلُوه من التاء ومن التركيب، مثلُ: «أحمد، وسعيد، وخالد».

الثاني: الصفةُ لمذَكِّرٍ عاقلٍ، بشرط أن تكونَ خاليةً من التاء، صالحةً لدُخُولِها، أو للدلالة على التفضيل، مثلُ: «عالم، وكاتب، وأفضل، وأكمل».

فعالم وكاتب: خاليان من التاء، صالحان لقبولها، فنقول: «عالمَةٌ وكاتِبَةٌ»، وأفضل وأكمل: خاليان من التاء غير صالحين لدُخُولِها، لكنهما اسما تفضيل.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التانيث، فإن خلت منها يشترط فيها أحد أمرين: إما أن تقبل التاء، وإما أن تكون اسم تفضيل، فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل، لا تجمع هذا الجمع: «كأحمر، وصبور، وقَتِيل»، كما سيأتي.

وكلُّ ما كان من باب «أَفْعَلُ فَعْلَاء»، مثلُ: «أَحْمَرٌ وَحُمْرَاءُ»^(١)، أو من باب «فَعْلَانُ فَعْلَى»،

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن «أفعل»، ومؤنثه على وزن «فعلاء» وما كان كذلك فلا يجمع جمع المذكر السالم. وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «حمر» بضم الحاء وسكون الميم.

مثل: «سَكَرَانَ وَسَكَرَى»^(١)، أو كَانَ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُثُ، مثل: «غَيُورٌ وَجَرِيحٌ»^(٢)، فهو غير صالح لقبول التاء.

فلا يُجْمَعُ هذا الجمعُ، مثل: زَيْنَبٌ وَدَاجِسٌ (علم فرس)، وَخَمَزَةٌ، وَسَبِيوَهٌ مِنَ الْأَعْلَامِ، وَلَا مِثْلُ: مُرْضِعٍ وَسَابِقٍ (صفة فرس) «وَعَلَامَةٌ وَأَبْيَضٌ، وَوَلَهَانٌ، وَصَبُورٌ، وَقَتِيلٌ»، من الصفات^(٣).

(وَأَمَّا «أَفْعَلٌ» الدال على التفضيل، ومؤنثه «فُعَلَى»، بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالماً، وإن لم يكن صالحاً لدخول التاء؛ لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين: إما صلاحه لدخول التاء، وإما دلالة على التفضيل).

الملحق بجمع المذكر السالم

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: ما وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مَجْمُوعاً هَذَا الْجَمْعُ، غَيْرَ مُتَوَفِّرٍ لِلشُّرُوطِ، وَذَلِكَ مِثْلُ: «أُولِي وَأَهْلِيْنَ، وَعَالَمِيْنَ، وَوَابِلِيْنَ، وَأَرْضِيْنَ، وَبَنِيْنَ، وَعِشْرِيْنَ إِلَى التَّسْعِيْنَ»، وَمِثْلُ: «سِينِ، وَعِضِيْنَ، وَعِزِيْنَ، وَثُبِيْنَ، وَمِثِيْنَ، وَكُرِيْنَ، وَطَبِيْنَ» وَنَحْوَهَا، وَمُفْرَدُهَا: «سَنَةٌ، وَعِضَةٌ، وَعِزَّةٌ، وَثُبَةٌ، وَمِثَّةٌ وَكُرَةٌ وَطَبَةٌ»^(١)، قَالَ تَعَالَى: «كَمْ لَبِثْتُ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ سِينِينَ» [المؤمنون: ١١٢] وَقَالَ: «الَّذِينَ جَاءُوا الْفُرْقَانَ عِضِينَ»^(٢) [الحجر: ٩١]، وَقَالَ جُلُّ شَأْنِهِ: «عَنِ الْبَنِيْنَ وَعَنِ الْفُلَالِ عِزِينَ»^(٣) [المعارج: ٣٧].

وَيُلْحَقُ بِهَذَا الْجَمْعُ أَيْضاً: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَجْمُوعَةِ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مِثْلُ: «عَلِيْنَ وَزَيْدِيْنَ»، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عِلِّيَّيْنَ»^(٤) [المطففين: ١٨]، وَقَوْلُ فِيمَنْ يُسَمَّى:

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن «فعلان»، ومؤنثه على وزن «فعلَى» وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «سَكَارَى».

(٢) أي: بأن يكون من الصفات التي مذكرها كمؤنثها سواء. وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، بل يجمع جمع تكسير. فيقال «غَيْرٌ» بضم الغين والياء في جمع غيور، و«جَرَحِيٌّ» بفتح الجيم وسكون الراء في جمع جريح.

(٣) يطلب الأستاذ من تلاميذه معرفة السبب في امتناع جمع هذه الأسماء جمع مذكر سالماً.

(٤) المضة: الفرقة، والقطعة من الشيء، و«العزة»: الجماعة والفرقة، والمصبة، و«الثبة»: الجماعة، وهي أيضاً العصبة من الفرسان، و«الكرة»: كل جسم مستدير ويقال: «كُرا بالكرة يَكُرُوهُ»: إذا لعب بها، و«الطبة»: حد السيف والسكين ونحوهما.

(٥) أي: مفرقاً، فقالوا: هو كهاتة. وقالوا: أساطير الأولين: أو فرقوا بين آياته، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، على خلاف من قال فيهم: ويؤمنون بالكتاب كله.

(٦) أي جماعات وفرقاً وعصباً.

(٧) عليون: اسم لأعلى الجنة، وهو أشرف مكان فيها، كما أن «سجينا» بكسر السين والجيم المشددة: هو اسم لشر النيران.

«عابدين وزيدين»: «جاء عابدون وزيدون، ورأيت عابدين وزيدين، ومررت بعابدين وزيدين»^(١).

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المراد جمعه جمع المذكر السالم صحيح الآخر، أو شبهه، زيدت فيه الواو والنون، أو الياء والنون، بلا تغيير فيه، فيقال في جمع كاتب: «كاتبون وكاتيبين»، وفي جمع ظبي، علماً لرجل: «ظبيون وظيبين».

جمع الممدود

إن جمعت الممدود هذا الجمع، فهمزته تُعطي حُكمها في التثنية.

(أي: إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واواً، فتقول في جمع «ورقاء» علماً لمذكر عاقل: «ورقأون»، وفي جمع زكرياء: «زكريأون».

وإن كانت أصلية تبقى على حالها، فتقول في جمع وضاء وقراء: «وضأون وقراءون».

وإن كانت مبدلة من واو أو ياء، ومزيدة للإلحاق جاز فيها الوجهان: إبقاؤها على حالها، وقلبها واواً، فتقول في جمع: «رجاء، وغطاء، وعلباء»، أعلاماً لمذكر عاقل: «رجأون ورجأون، وغطأون وغطأون، وعلبأون وعلبأون». والهمزة في المبدلة من واو أو ياء (أصح).

جمع المقصور

إن جُمع المقصورُ هذا الجمع، تحذفت ألفه وتبقى الفتحة، بعد حذفها، دلالةً عليها^(٢)، فتقول في جمع مصطفى: «مصطفون»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَكْثَرُونَ﴾ (آل عمران: ١٣٩)، وقوله: ﴿وَلَا تَنْتَهِ عِنْدَنَا لِيْنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِرِينَ﴾ (ص: ٤٧)، وتقول في جمع رضا، علماً لمذكر عاقل: «رِضُون»، في الرفع، و«رِضَيْن»، في النصب والجر.

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعَ منقوصاً، تُحذف ياءه، ويُضَم ما قبلها، إن جُمعَ بالواو والنون، وتبقى الكسرة، إن جُمعَ بالياء والنون، فتقول في جمع القاضي: «القاضون والقاضين».

(١) للمسمى به من جمع المذكر السالم، ولسنيين ونحوهما، أحكام في الإعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

(٢) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثياً: كرضا، علماً لمذكر عاقل، أو فوق الثلاثي كمرتضى.

٦ - جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمُ: ما جُمعَ بآلفٍ وتاءٍ زائدتين، مثلُ: «هنداتٍ ومُرُضعاتٍ وفاضِلاتٍ».
(ونحو: «قضاةٌ وهداةٌ»، هو من جموعِ التكسير، وليس بجمعِ مؤنثِ سالمٍ لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة، والأصل: «قُضَيَّةٌ وقُضَيَّةٌ» بوزن «فُعْلَةٌ» بضم الفاء وفتح العين، وتاء جمعِ المؤنثِ السالمِ مبسوطة، وتاء «قضاة وهداة» ونحوهما مربوطة، ونحو «آيات وأشتات» من جموعِ التكسير أيضاً؛ لأن تاءهما أصلية).

الأسماء التي تجمع هذا الجمع

يُطرَدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء:

الأول: عَلِمَ المؤنثُ: كدَغْدَغٍ ومَرِيَمَ وفاطمةَ.

الثاني: ما خُتِمَ بتاءِ التانيث: كشَجَرَةٍ، وثمرةٍ، وطلْحَةٍ، وحمْزة^(١).

رُبُستنى من ذلك: «امراةٌ، وشاةٌ، وأمةٌ، وشَفَّةٌ، ومِلَّةٌ»، فلا تُجمعُ بالآلف والتاء، وإنما تُجمعُ على: «نساءٍ، وشيأٍ، وإماءٍ، وأُمَمٍ، وشفاؤٍ».

الثالث: صفةُ المؤنثِ، مقرونةٌ بالتاءِ، كمرُضعةٍ ومُرُضعاتٍ، أو دالةٌ على التفضيل: كفضلى «مؤنث أفضل» وقُضَلِيَّاتٍ.

(لذلك لم يجمع نحو: «حائضٌ، وحاملٌ، وطالِقٌ، وصبورٌ، وجريحٌ، وذمولٌ»^(٢) من صفاتِ المؤنثِ، بالآلف والتاء؛ لأن الشرط في جمعِ صفةِ المؤنثِ بهما: أن تكونِ مختومةً بالتاء، أو دالةٌ على التفضيل. وهذه الصفات ليست كذلك، بل تجمع على حوائضٍ، وحواملٍ، وطوالقٍ، وصُبرٍ «بضم الضاد والباء» وجرحى، وذُمُلٍ «بضم الذال والميم»).

الرابع: صفةُ المذكرِ غيرِ العاقلِ: كجبلي شاهقٍ، وجبالي شاهقاتٍ، وحصاني سابيٍ، وحُصْنٍ سابقاتٍ.

الخامسُ: المصدرُ المجاوزُ لثلاثةِ أحرفٍ، غيرُ المؤكِّدِ لفعله: كإكراماتٍ، وإنعاماتٍ، وتعريفاتٍ.

(١) ولا فرق بين أن يكون المختوم بها مؤنثاً: كشجرة وثمرة، أو مذكراً: كحمزة وطلحة (علمين لرجلين).

(٢) الذمول: الناقة التي تسير سريعاً ليئاً. والذميل: السير اللين السريع. والفعل منه: «ذمل يذمل»، يفتح العين في الماضي وضمها وكسرها في المضارع. ومصدره: «الذمل، يسكون الميم، والذمول، والذميل والذملان».

السادس: مُصَفَّرٌ مَذَكَّرٌ مَا لَا يَعْقِلُ: كَذُرَيْهِمْ وَذُرَيْهَمَاتٍ، وَكُتِّيبٌ وَكُتِّيبَاتٌ.

(وإنما جاز جمعه؛ لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالآلف والتاء كما علمت).

أما مصغر المؤنث غير العاقل، فلا يجمع بهما، وذلك كأرنب، وخنصر، وعقرب (تصغير أرنب، وخنصر، وعقرب)؛ لأنه في المعنى صفة لمؤنث، خالية من التاء، وليست دالة على التفضيل كما علمت.

وقد نص العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني، وحاشية ابن عقيل، للخنصري، وجمع الجوامع وشرحه: مع الهوامع، للسيوطي، والتصريح: شرح التوضيح، للشيخ خالد)؛ ولذلك لم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك، وجعله مطرداً مع نص العلماء على منعه.

أما نحو (أذينة) تصغير (أذن)، فيجمع على (أذينات)، لمكان التاء، التي لحقت عند التصغير.

وما ختم بناء التانيث يجمع بالآلف والتاء مطلقاً، كما علمت).

السابع: ما ختم بالآلف التانيث الممدودة: كصحراء وصحراوات^(١)، وعذراء وعذراوات، إلا ما كان على وزن «فَعْلَاء» مؤنث (أفعل)، فلا يُجمع هذا الجمع، كصحراء (مؤنث أحمر)، وكحلاء (مؤنث أكحل)، وصحراء (مؤنث أصخر)^(٢) وإنما يُجمع هو ومذكّره على وزن (فَعْلٍ): كحُمُرٍ وَكُحْلٍ وَصُخْرِ.

(وأما جمعهم «خضراء على خضراوات» كما في حديث: «ليس في الخضراوات صدقة» فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة، وإنما أرادوا بها الخضمر، وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول، ولا يقال في مقابلها (أخضر)، فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل)، وقد جرت مجرى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء، فجمعها، كصحراء، بالآلف والتاء، إنما هو باعتبار أنهما اسمان، لا صفتان).

الثامن: ما ختم بالآلف التانيث المقصورة، كذكرى وذكريات، وفُضْلَى وفُضْلِيَّات، وَحُبْلَى وَحُبْلِيَّات، إلا ما كان على وزن (فَعْلَى) مؤنث (فَعْلَانٌ)، فلا يُجمع هذا الجمع: كسكرى (مؤنث

(١) الصحراء: الأرض الخلاء لا نبات فيها.

(٢) الأصخر: المغبر في حمرة، ومؤنثه صحراء، والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالآلف والتاء لأن مذكرها على وزن (أفعل)، وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء، فتجمع هذا الجمع لأنها لا مذكر لها، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره.

سكران) ورَّيَا (مؤنث رَّيَان) وَعَظَشِي (مؤنث عَظْشَان)، وإنما يقال في جمع (سَكْرَى) ومذكرها: (سُكَارَى وسُكَارَى وسَكْرَى)، وفي جمع (رَّيَان) ومذكرها: (رَّوَاء) بكسر الراء، وفي جمع (عَظَشِي)، ومذكرها: (عِطَاشٌ)، بكسر العين، وعَظَاشِي، بفتحها.

التاسع: الاسم لغير العاقل، المصدَّرُ بابين أو ذي: كابن آوى، وبنات آوى، وذي القَعْدَةِ، وذوات القَعْدَةِ.

(ابن وذو، المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات.

أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين، أو أبناء، وذوي، فتقول في جمع ابن عباس، وذوي علم: «بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم».

العاشر: كل اسم أعجمي لم يُعْهَدْ له جمع آخر: كالتلغراف والتلفون والفنغراف والريزنامج^(١) والبرنامج^(٢).

وما عدا ما ذكر: لا يجمع بالالف والتاء إلا سماعاً، وذلك كالسماوات، والأرضات، والأمهات والأمات^(٣) والسجلات، والأهلات، والحمامات، والاصطبلات، والثيياب، والشمالات^(٤)، ومن ذلك بعض جموع الجمع: كالجمالات، والرجالات، والكلابات، والبيوتات، والحمرات، والدُّورَات، والديارات، والفطرات.

فكل ذلك سماعي لا يقاس عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلْحَقُ بجمع المؤنث السالم في إعرابه شيئان، الأول: (أولات)، بمعنى صاحبات، والثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، مثل: (عُرفات^(٥) وأذرع^(٦)).

جمع المختوم بالتاء

إن جمعت المختوم بالتاء هذا الجمع، حَذَفْتَها وجوباً، فتقول في جمع فاطمة وشجرة: (فاطمات وشجرات).

(١) الريزنامج: كتاب حساب الأيام والشهور، مغرب (روزنامه) بالفارسية.

(٢) البرنامج: كتاب الأعمال، فارسي، مغرب (برنامه).

(٣) أكثر ما تستعمل الأمهات في الإنسان والأمات في البهائم ونحوها.

(٤) الشمالات: جمع شمال، بفتح الشين، وهي الريح تهب من ناحية القطب، وتجمع على شمائل، ويقال فيها (شمال) أيضاً بالهمزة.

(٥) عرفات وعرفة: موقف الحج، على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

(٦) أذرع: بلد في حوران من أرض الشام، والنسبة إليها أذري.

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعهُ هذا الجمع ممدوداً، فهمزته تعطى حكمها في الثنية، فتقولُ في جمع عذراء وصحراء: عَذْرَاوَاتٌ وصَحْرَاوَاتٌ^(١)، وتقولُ في جمع قُرَاءٍ وُضَاءٍ^(٢)، إن سَمِيتَ بهما أنثى: (قُرَّاءَاتٌ) وُضَّاءَاتٌ^(٣)، وتقولُ في جمع عِلْبَاءٍ وَسَمَاءٍ وَحِيَاءٍ (أعلاماً لمؤنث): (عِلْبَاتٌ وَسَمَاءَاتٌ وَحِيَاءَاتٌ، وعلباواتٌ، وسماواتٌ وحياواتٌ)^(٤).

جمع المقصور

إن أردت جمعَ المقصور، فالفُة تُعطى حُكمها في الثنية أيضاً، فتقولُ في جمع حُبْلَى وَفُضْلَى: (حُبْلِيَّاتٌ)^(٥)، وفي جمع رجا ومُذَى^(٦) (عَلَمَيْنِ لمؤنث): (رَجَوَاتٌ)^(٧) وَمُذَيَّاتٌ^(٨).

وإن جمعت نحو: (صَلَاةٍ، وَزَكَاةٍ، وَفَنَاءٍ، وَنَوَافٍ)^(٩)، مما أُلْفُةٌ مُبْدَلَةٌ من الواو أو الياء، حذفت منه التاء، وقلبت الألف المُبدلة من الواو واواً، والمبدلة من الياء ياءً، وجمعتُ بالالف والتاء: «كُضَلَوَاتٍ وَزَكَوَاتٍ وَفَنَيَاتٍ وَنَوَافِيَّتٍ».

وإن جمعت نحو: «حِيَاةٍ» مما أُلْفُةٌ مُبْدَلَةٌ من الياء مسبوقةً بياوٍ، قلبت أُلْفُةً واواً، وإن كانت ثالثةً أصلها الياء: كَحَيَّاتٍ، ولا تُقَلُّ: «حَيَّاتٌ»؛ كراهية اجتماع ياءين مفتوحتين.

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعتَ هذا الجمعَ اسماً^(١٠) ثلاثياً، مفتوح الأول، ساكن الثاني، صحيحة، خالياً من

(١) بقلب الهمزة واواً لأنها مزيدة للتأنيث.

(٢) قراء ووضاء إن سميت بهما مؤنثاً منتعتما من الصرف للعلمية والتأنيث، وحيثُ لا تمتنعان من التنوين وتجران بالفتحة. وكذا (علباء وسماء وحياء) إن سميت بها المؤنث، وكذا كل ما سميت به مؤنثاً، وإن كان في الأصل مذكراً.

(٣) بإبقاء الهمزة على حالها لأنها أصلية.

(٤) بإبقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً، لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق وفي (سماء) مبدلة من الواو وفي (حياء) مبدلة من الياء.

(٥) تقلب الألف لأنها فوق الثالثة.

(٦) مثل (رجا وهدي) إن سميت به مؤنثاً لم تنونه لأنه يتمتع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث.

(٧) بقلب الألف واواً لأنها ثالثة مبدلة من الواو.

(٨) بقلب الألف ياء لأنها ثالثة مبدلة من الياء.

(٩) النواة: بزررة الثمر ونحوه. وتجمع أيضاً على (نوى) والنواة من العدد: عشرون وقيل: عشرة.

(١٠) المراد بكونه اسماً أن لا يكون صفة: كرحبة وسمحة فمثل هذا لا يحرك ثانيه تبعاً لأوله بل يبقى على حاله كما ستعلم.

الإدغام، وجَبَ فتحُ ثانيه؛ إبتاعاً لأوله، فتقول في نحو: دَعَدُوْهُ وَسَجَدُوْهُ وَغَلِيْبُهُ: دَعَدَاتٌ وَسَجَدَاتٌ وَغَلِيْبَاتٌ.

قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُظْهِرَهُمْ خِسْرَتَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] وقال الشاعر:

بِالْبَلَدِ يَا غَلِيْبَاتِ الْغَايِ، قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
وأما قوله:

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَا فَأَطْلَعْتُهَا وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
بإبقاء الحرف الثاني في «زَفْرَاتٍ» على حاله، فضرورة.

وإن جمعت اسماً ثلاثياً، مضمومَ الأول، أو مكسوزهُ، ساكنَ الثاني صحيحهُ، خالياً من الإدغام، مثل: «مُخْطَوَةٌ وَجُنُلٍ وَهْنِدٍ وَقِطْعَةٌ وَفَقْرَةٌ»^(١)، جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأوّل: اتباع ثانيه لأوله: كَمُخْطَوَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَقِطْعَاتٍ، وَفَقَرَاتٍ.

الثاني: فتح ثانيه: كَمُخْطَوَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَقِطْعَاتٍ، وَفَقَرَاتٍ.

الثالث: إبقاء ثانيه على حاله من السكون: كَمُخْطَوَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَقِطْعَاتٍ، وَفَقَرَاتٍ.

أما الاسمُ فوقَ الثلاثي: كزَيْنَبٌ وَسُعَادَةٌ، والاسمُ الصفَةُ: كضَحْمَةٌ وَغَبْلَةٌ، والاسمُ الثلاثيُّ المُحرَّك الثاني: كشَجَرَةٌ وَعَيْنَةٌ، والاسمُ الثلاثيُّ، الذي ثانيه حرفٌ علِيٌّ: كَجَوْزَةٌ، وَيَبْيَضُ، وَسُورَةٌ، والاسمُ الثلاثيُّ الذي فيه إدغامٌ، كجَجَجَةٍ وَمَرَّةٌ، فكلُّ ذلك لا تغييرَ فيه، بل يقال: «زَيْنَبَاتٌ وَسُعَادَاتٌ وَضَحْمَاتٌ، وَغَبْلَاتٌ، وَشَجَرَاتٌ، وَعَيْنَاتٌ، وَجَوَزَاتٌ، وَيَبْيَضَاتٌ، وَسُورَاتٌ، وَجِجَاتٌ، وَمَرَّاتٌ».

وينو هُذَيْلٌ يُحَرِّكُونَ ثانيَ الاسمِ الثلاثي، إذا كان حرفٌ علِيٌّ عند جمعه بالالف والتاء، بالفتح، آيَةً كانت حركةُ ما قبله، فيقولون في جمعِ سُورَةٍ وصُورَةٍ وديَمَةٍ وبيَعَةٍ: «سُورَاتٌ، وَصُورَاتٌ، وَدِيمَاتٌ، وَبَيْعَاتٌ».

(١) الْفِقْرَةُ بكسر فسكون ويفتح فسكون، واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة كأنها سلسلة، وتسمى خُرَزَاتِ الظهر وهي أيضاً من الشر كالبيت من الشعر، وهي أيضاً كل جملة مختارة من الكلام.

۷ - جمع التکسیر

جمع التکسیر (وُسمی الجمعُ المُکسر أيضاً، هو ما ناب عن أكثر من اثنين، وَتَغَيَّرَ بناءُ مفردة عند الجمع؛ مثلُ: «کُتِبَ، وعلماء، وکتاب، وکوابِ». .

والتَّغْيِيرُ: إما أن يكون بزيادة على أصول المفرد: كسهام، وأقلام، وقلوب، ومصابيح، وإما بنقص عن أصوله: كثُخِمَ وسدِرَ ورُسِلَ، وإما باختلاف الحركات، كأُسِدِ، وهي جمعُ: «سهم، وقلب، ومصباح، وَثُخِنَ، وسدرة، ورسول، وأسد».

وهو قسمان: جمع قُلَّةٍ، وجمع كَثْرَةٍ.

فجمعُ القُلَّةِ: ما وُضِعَ للعديد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة: كأحمالٍ.

وجمعُ الكثرة: ما تجاوزَ الثلاثة إلى ما لا نهاية له: كحُمُولٍ.

فوائد

١ - جمع القلة يبتدىء بالثلاثة، وينتهي بالعشرة، وجمع الكثرة: يبتدىء بالثلاثة، ولا نهاية له إلا صيغة متهى الجموع، فتبتدىء بأحد عشر.

وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة.

أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة متهى الجموع، فهو يستعمل للقلة والكثرة، وذلك: كرجال وأرجل، وكتب، وكُتَّاب، وأئندة، وأعتاق، وکوابِ، ومساجد، وقناديل. أما ما له جمع قلة، وجمع كثرة، كأضلع، وضلوع، وأضالع - فهو كما قدمنا - على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل): قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير.

وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس: أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة، لأن القليل داخل في الكثير.

وأما الجمع السالم: فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح، وقيل: هو من جمع القلة.

٢ - إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة، انصرف إليها، كأن تسيقه «أل» الدالة على تعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْوَرَيْتَ الْأَنْفُسَ أَتَشْعَبُ﴾ [النساء: ١٢٨] أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم: ٦]. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

لنا الجفنات الغُرُّ يلمعن في الضُّحَا وَأَسِيافُنَا يَفْطُرُنَ مِنْ نَجْدٍ دَمًا

فإضافة الأسياف إليهم، وهي من جموع القلة، صرفتها إلى الكثرة.

وأما الجففات: فهي تستعمل للقلّة والكثرة، لأنها جمع سالم، وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول: أن الجمع السالم للقلّة؛ لاقتنائها بلام التعريف الجنسية.

وبهذا تعلم: أن الإعتراض على حسان - في استعماله «الجففات» بدل «الجفان» و«الأسياف» موضع «السيوف» - ساقطٌ وأن القصّة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها: «الثابتة»، و«حسان» و«الخنساء»، والأعشى» مفتعلة؛ لأن هؤلاء أجل من أن يقعوا في مثل هذه الحماة.

تكسير الأسماء والصفات^(١)

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف: كقلب وقلوب، أو على أربعة أحرف: ككتاب وكُتُب، ودرهم ودراهم، أو على خمسة أحرف، رابعها حرفٌ علّة ساكن: كمصباح ومصاييح، وتندبل وتناديل، عُصفور وعصافير، وفردوس وفراويس.

وما كان منها على غير هذا، فلم يجمعوه إلا على كراهية، وذلك، لأنّ العرب يستكثرون تكسير ما زاد من الأسماء، على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخره حرفٌ علة ساكن، لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه، ليتمكنوا من تكسيه، كما جمعوا سرجلاً وجرّاشاً^(٢)، وعندليباً على: «سفارج» و«جحامر» و«عنادل»، وما عدا ذلك، من الأسماء فلم يستكثروا تكسير شيء منه، لسهولة تكسيه، من غير إفضاء إلى حذف شيء منه.

أما الصفات: فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة. وذلك هو قياس جمعها، وتكسيها ضعيف، لأنه خلاف الأصل في جمعها.

قال ابن يعيش، في «شرح المفصل»: «وقد تكثر الصفة، على ضعف؛ لغلبة الاسمية.

وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفية، وقَلَّ دخول التكسير فيها.

وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتها مقامه، غلبت الاسمية عليها، وقوي التكسير فيها» اهـ.

وحقها أن يُجمع المذكرُ العاقل منها، جمع المذكر السالم، وأن يُجمع المؤنث منها، والمذكر غير العاقل، جمع المؤنث السالم، لكنهم اتّبعوا في تكسيها؛ لاتساع ميدان البيان عندهم، والحاجة نفقُ الحيلة، فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات، كما كسروا الأسماء، لكنهم

(١) المراد بالأسماء: الموصوفات أي الأسماء التي تحمل عليها الصفات: كقلم ودار ودرهم، فإنك تصفها، فتقول: قلم طويل، ودار كبيرة، ودرهم زائف والمراد بالصفات ما يكون لغيره من الأسماء: كطويل وكبيرة وزائف، فإذا أطلق الاسم، في باب الجمع، كان المراد به ما كان غير صفة.

(٢) الجحمرش: المعجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

لم يُكْتَرُوا كُلَّ الصفات، فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاثي^(١): كُكْرِمَ ومُنْطَلِقَ ومُسْتَخْرَجَ، ومُدْحَرَجَ، ومُتَدَحْرَجَ، ومن تكسير اسم المفعول مطلقاً^(٢): كَمَعْلُومَ، ومُكْرِمَ، ومُسْتَخْرَجَ ومُدْحَرَجَ.

وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن «فَعَالٍ»: كَسَبَاقٍ، أو «فُعَالٍ»: كُجَبَّارَ، أو «فَعِيلٍ»: كَصَيِّبٍ، أو «فُعُولٍ»: كَقُدُّوسٍ، أو «فُعِيلٍ»: كَقَيُّومٍ.

وأما جمعهم «جَبَّاراً» على «جبابرة» فهو على خلاف الأصل، وهو شاذٌ في القياس.

جموع القلة

لجمع القلة أربعة أوزان، وهي:

١ - أَفْعُلُ، كَأَنْفُسٍ وَأَذْرُعُ،

وهو جمعٌ لشئتين:

الأول: اسمٌ ثلاثيٌّ، على وزن «فَعْلٌ» صحيح الفاء والعين، غير مُضَاعَفٍ، كَنَفْسٍ، وَأَنْفُسٍ، وَظَلِيٍّ، وَأَظْلِيٍّ، وَأَصْلُهُ: «أَظْلِيٍّ» بوزن «أَفْعُلُ»^(٣)، وشذَّ مجيئه من معتلِّ الفاء.

كوجوه وأوجوه، ومن معتلِّ العين: كعيني وأعيني.

ومن المضاعف: كَصَكِّ وَأَصَكِّ، وكَفِّ وأَكْفِّ.

الثاني: اسمٌ رباعيٌّ مؤنث، قبل آخره حرفٌ مدٌّ كذراعٍ وأذْرُعٍ، ويميني وأيميني.

وشذَّ مجيئه من المذكر كشهابٍ وأشهبٍ، وغُرَابٍ وأغرَبٍ، وعَتَادٍ وأعتَدُ^(٤)، وجَنِينٍ وأجنين^(٥).

(١) المراد بما فوق الثلاثي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه أم رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً فيه.

(٢) أي سواء أكان من الثلاثي المجرد أم من غيره.

(٣) قلبت ضمة الباء كسرة ثم أهل كاعتلال قاض وداع. ومثله: «أجر وأدل» جمع «جر وادلو». وأصلهما: «أجرو وأدلو» بضم الراء واللام. والظلي: ولد الغزال.

(٤) العتاد بفتح العين: العدة تهيئها وتمدها لأمرٍ من الأمور وهو أيضاً: ما أعد من سلاح ودواب وآلة حرب. ويجمع في القلة أيضاً على «أعتدة» وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «عند» قياساً وأما «الأعتاد» فليست لعتاد وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع.

(٥) الجنين المستور من كل شيء والمقبور والولد ما دام في بطن أمه، ويجمع أيضاً على «أجنة»، وهو قياس جمعه، وذلك مشتق من «جنه الليل»: إذا ستره.

قاعدة

١ - المراد بالاسم في باب جمع التكسير: ما كان من الأسماء غير صفة - (كما قدمنا) - كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ونحوها.

فتمت اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء فلا تجمع عليه الصفات.

وحيث اختص بالصفات، فلا تجمع عليه الأسماء، فليتنبه الطالب لذلك، كيلا يلتبس عليه الأمر.

٢ - إذا قيل: إن كذا - من أوزان الجموع - جمع لكذا من الأسماء أو الصفات - فالمراد به: أن هذا هو قياس جمعه، وأنه لا يجمع قياساً على هذا الجمع، إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه، وأن ما جمع عليه مما لم يستوف الشروط فهو شاذ: لا يقاس عليه غيره.

وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه الشروط، يجوز أن يجمع على هذا الوزن، فقد تجتمع الشروط في اسم أو صفة، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعهما.

٣ - الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، تعامل في الجمع معاملة الأسماء لا الصفات: ألا ترى أنهم جمعوا «عبداً» على «أعبد»، لاستعمالهم إياه استعمال الأسماء، والعبد: الإنسان، حراً، كان أو رقيقاً، والعبد الرقيق خلاف الحر.

قال سيويه: هو في الأصل صفة، لكنه استعمل استعمال الأسماء.

ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) (كما هو قياس جمعه)، ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعه على (أساود) كأجدل وأجادل^(١)، وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خُضِر) بضم فسكون، (كما هو قياس جمعهما)، ثم لما أرادوا بها معنى الخضمر من البقول جمعوها على (خضراوات) كما تُجمع الأسماء من نوعها، كصحراء وصحراوات، وفي الحديث: (ليس في الخضراوات صدقة) يعني: الفاكهة والبقول.

قال في النهاية: قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة، نحو: (صحراء وخنفساء). وإنما جمعه هذا الجمع، لأنه قد صار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة، والعرب تقول لهذه البقول: الخضراء، لا يريدون لونها.

٢ - أفعال: كأجدادٍ وأثوابٍ:

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية، على أي وزنٍ كانت: كَجَمَلٍ وأجمالٍ، وَعَصْدٍ وأعضادٍ، وَكَبِدٍ وأكبادٍ، وَعُنْتٍ وأعناقٍ، وَقَفْلٍ وأقفالٍ، وَعِنَبٍ وأعنانٍ، وإِبِلٍ وآبَالٍ، وَجَمَلٍ وأحمالٍ، ووقتٍ

(١) الأجدل: الصقر وهو طائر من الجوارح يصاد به.

وأوقات، وثوبٍ وأثوابٍ، وبيتٍ وأبياتٍ، وعمٌ وأعمامٍ، وخالٍ وأخوالٍ.

وُستنى منها شيطان:

الأول: ما كان على وزن «فُعَلٍ»، بضم، ففتح، وشذَّ جمع «رُطَبٍ»^(١) على «أرطابٍ»، الثاني: ما كان على وزن «فُعَلٍ»، بفتح فسكون، وهو صحيحُ الفاء والعين، غيرُ مُضاعفٍ، فلا يُجَمَعُ على «أفعالي» قياساً. وإنما يُجَمَعُ على «أفْعَلٍ»، كما تقدم، لكنه قد شذَّ جمعُ «زَنْدٍ»^(٢) و«فَرْخٍ» و«زَنْجٍ» و«خَلٍ»^(٣) على وزن «أزنادٍ وأفراخٍ وأرباعٍ وأحمالٍ».

وشذَّ من الصفات، جمعُ «شهيدٍ وعُدُوٍّ وجِلْفٍ» على «أشهادٍ وأعداءٍ وأجلافٍ».

٢ - الفِعلَة: كأعمدةٍ وأنصبيةٍ:

وهو جمعٌ لاسم رباعيٍّ، مذكر، قبل آخره حرف مدّ: كطعامٍ وأطعمَةٍ، وحمارٍ وأحمرةٍ، و«غَلامٍ وأغلمَةٍ، ورُغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمدةٍ، ونصابٍ»^(١) ونَصَبٍ^(٢)، وأنصبَةٍ، وإِمامٍ وأِمْيَةٍ (وأصلها أزمِمةٌ، بوزن: أفعلَة).

وشذَّ من الأسماء جمع «جائزٍ»^(٣) على «أجوزةٍ»، و«أَقْفَاءٍ» على «أَقْفِيَةٍ». وشذَّ من الصفات: جمعُ شحيحٍ على «أَشِخَّةٍ»، وعزيزٍ على «أَعِزَّةٍ»، وذليلٍ على «أَذَلَّةٍ».

٤ - فِعلَة: كفتيةٍ وشيخةٍ:

وهذا الجمعُ لم يطرّد في شيءٍ من الأوزان، وإنما هو سماعيٌّ، يُحفظ ما وُرد منه، ولا يُقاس عليه، وسُمِعَ منه: (شيخٌ وشيخةٌ، وفتىٌ وفتيةٌ، وغَلامٌ وغلمةٌ، وصبيٌّ وصبيةٌ، وثورٌ وثيرةٌ،

(١) الرطب: ثمر النخل إذا أمرك ونضج قبل أن يثمر، أي قبل أن يغير تماًراً، واحده «رطبة».

(٢) الزند: موصل طرف النواع في الكتف، وهما زندان: الكوع، مما يلي الإبهام، والكروسع: مما يلي الخنصر، والرغ: مجمع الزندين، ومن عندهما تقطع يد السارق، والزند أيضاً: الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزنده: السفلى فإذا اجتمعا قيل «زندان»، ويجمع في القلة، على «أزند» أيضاً، وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «زند وزناد» ومنه قولهم: «وريت بك زنداي»، تقول ذلك لمن أنجدك وأعانك.

(٣) الحمل: ما تحمله الإناث في بطونها، وما تحمله الأشجار من ثمارها، وأما الحمل: بكسر الحاء فهو ما يحمل على الظهر أو على الرأس ونحوهما.

(٤) النصاب: مقبض السكين.

(٥) النصب: الحصة من الشيء.

(٦) الجائز: الخشبة المعترضة بين الحائطين، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت، وتجمع في الكثرة على «جوايز»، وهو قياس جمعها.

وَسُجَاعٌ وَشُجْعَةٌ، وَغَزَالٌ وَغَزْلَةٌ، وَخَصِيٌّ وَخَصِيَّةٌ، وَثَنِيٌّ وَثْنِيَّةٌ^(١)، وَوَلَدٌ وَوَلَدَةٌ، وَجَلِيلٌ وَجَلَلَةٌ، وَعَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ، وَسَافِلٌ وَسَفَلَةٌ.

ولأنه لا قياسَ فيه ولا اطراد، قال ابن السراج: إنه اسم جمع، لا جمعٌ، وما قوله ببعيد من الصواب.

جموع الكثرة

لجمع الكثرة (ما عدا صَبَّحَ مُتَهَيِّ الجُمُوعِ) سِتَّةُ عَشَرَ وَزناً وهي:

١ - فُعْلٌ، كَحُمْرٍ وَغُورٍ:

وهو جمعٌ لما كان صفةً مشبهةً، على وزن «أفعل»، أو «فَعْلَاء» كأحمر وحمرَاءَ وَحُمْرٍ، وأعورَ وعورَاءَ وَغُورٍ. وما كان منه كأبيض مما عنيه ياءٌ، كُيِّرَ أَوَّلُهُ في الجمع: كَبَيْضٍ.

٢ - فُعْلٌ، كَصُبْرٍ وَكُتُبٍ وَذُرْعٍ:

وهو جمعٌ لشئيين:

الأول: «فَعُول» بمعنى «فاعل» كصبور وَصُبْرٍ، وَغَيُورٌ وَغَيْرٌ. وقد جمعوا، على خلاف القياس، نَذِيرًا وَخَشِينًا وَنَجِيًّا وَنَجِيَّةً على «نُذِرٍ وَخُشِنٍ وَنُجِبٍ».

الثاني: اسمٌ رباعي، صحيح الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرف مدٍّ، ليس مختوماً ببناء التانيث: ككتاب وَكُتُبٍ، وَعَمُودٌ وَعُمُدٌ، وَقَضِيبٌ وَقُضْبٌ، وَسَرِيرٌ وَسَرِيرٌ. ولا فرقٌ أن يكون مذكراً كهذه الأمثلة أو مؤنثاً: كَعَنَاقٍ^(٢) وَعُغْتِي، وَذِرَاعٍ وَذُرْعٍ.

وشدٌّ جمعٌ خَشَبِيَّةٌ وَخَشَبٌ، وصحيفةٌ على خُشْبٍ وَصُحُفٍ.

وما قالوه من أنه: شدٌّ جمعٌ سَقْفٍ، وَرَهْنٍ، وَسِرٌّ على «سُقْفٍ وَرُهْنٍ وَسُرٍّ» فهو غيرُ واقعٍ، لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات، فالسُقْفُ: جمع «سَقِيفٍ»^(٣)، والرُهْنُ جمعٌ «رِهَانٍ»، وهذا جمع «رَهْنٍ» فهي جمع الجمع، والسُرُّ: جمع «سَارٍ» وكل ذلك على القياس، وأما السُقْفُ والزُهْنُ والسُتْرُ، فجمعها: «سُقُوفٌ، وَرِهَانٌ، وَرُهُونٌ، وَسُتُورٌ» قياساً، لا «سُقْفُتٌ وَرُهْنُتٌ وَسُتْرُتٌ» شذوذاً.

(١) الثني: بكسر التاء وفتح النون: الذي يكون بعد السيد في المرتبة، والذي يجيء ثانياً في السؤدد، ومثله = «الثنيان» بضم فسكون، ويصح أن يطلق «الثني والثنيان» على من يكون دون الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية، كرئيس الوزراء، مثلاً، والثني أيضاً: الأمير يعاد مرتين وأن تفعل الشيء مرتين، وفي الحديث لا ثني في الصدقة، يعني: لا تؤخذ الزكاة في السنة مرتين.

(٢) العناق: بفتح العين: الأثني من أولاد المعز.

(٣) السقبة: السقف كما في القاموس.

٣ - فَعْلٌ: كَفَرَفَ وَحَجَّجَ وَكَبَّرَ:

وهو جمعٌ لشَيْئَيْنِ:

الأول: اسمٌ على وزن «فُعْلَةٌ» كَفَرَفَ وَغَرَفَ، وَحَجَّجَ^(١) وَحَجَّجَ، وَمُذَيَّ^(٢) وَمُذَى.
وأما جمعُ «رُؤْيَا»^(٣) وَتُوبَةٍ^(٤) وَفَرِيَةٍ^(٥) على «رُؤَى وَتُوبَ وَفَرِيَّ»، فهو مخالفٌ للقياس.
وأما جمعُ التوبة^(٦) (بضم النون) على «تُوبَ» فهو على القياس.
الثاني: صفةٌ على وزن «فُعْلَى» مُؤَنَّثٌ «أَفْعَلٌ» كَكَبَّرَى وَكَبَّرَ، وَصَغَّرَى وَصَغَّرَ.

٤ - فَعْلٌ كَقَطَعَ وَحَجَّجَ:

وهو جمعٌ لاسمٍ على وزن «فُعْلَةٌ» كَقَطَعُوا وَقَطَعَ وَحَجَّجُوا^(٧) وَحَجَّجَ، وَلَحِيحٌ، وَلَحَى، وَقَدَّ جَمَعُوا «قَصْعَةً» على «قَصَعٍ»، شَذُوذًا.

٥ - فُعْلَةٌ: كَهَدَاةٍ (وَاصِلُهَا. هُدْيَةٌ)^(٨):

وهو جمعٌ لصفةٍ، مُعْتَلَّةٌ الألام، لمذكر عاقلٍ، على وزن «فاعِلٌ»، كَهَادٍ وَهُدَاةٍ، وَقَاضٍ وَقَاضَاةٍ، وَغَازٍ وَغَازَاةٍ، وَجَاءَ شَذُوذًا، جمعُ «كَمِيٍّ»^(٩) وَسُرْيٍ وَبَازٍ^(١٠) وَهَادِرٍ^(١١) على «كَمَاةٍ وَسَرَاةٍ وَبَزَاةٍ وَهَلَزَةٍ».

(١) الحجة: بضم الحاء: البرهان.

(٢) المدينة، بضم الميم: السكين.

(٣) الرؤيا: ما يراه النائم. والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة.

(٤) التوبة، بفتح النون: أن يتأوب القوم في أمر من الأمور، فيكون لكل واحد توبة فيه، يقال: جاءت نوبتك والتوبة أيضاً: الفرصة، والجماعة من الناس، وهي أيضاً مصدر: «نابه الأمر نوباً ونوبة»، إذا أصابه ونزل به.

(٥) التوبة، بضم النون: المصيبة والنازلة، وهي الاسم من «نابه الأمر وانتابه» أي: أصابه وحل به كما في لسان العرب.

(٦) الحجة، بكسر الحاء: السنة، والمرة من الحجج، وهذه قياسها الفتح، لأن الكسر لما دل على الهيئة، والفتح لما دل على المرة، لكنهم لم ينطقوا بها إلا بالكسر، كما قالوا: «رأيت رية» بكسر الراء، والقياس «رأية» بفتحها.

(٧) قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهكذا قضاة وغزاة، أصلهما: قضية وغزوة، فعل بهما ما فعل بهداة.

(٨) الكمي: الشجاع، والمتكمي أي المتغطّي المتستر بألة حربه وسلاحه، واشتقاقه من «كَمَى نفسه» أي سترها بالدرع والخوذة ويقال: «كَمَى شهادته وأكماهها» أي كتمها وأخفاها.

(٩) البازي: طائر من الجوارح التي يصطاد بها، وإنما كان جمعه على «بَزَاةٍ» شاذاً، مع كونه على وزن «فاعِلٌ»، لأنه اسم لا صفة.

(١٠) الهادر: الساقط، والرجل الذي لا يمتد به، يقال: هم هدره، أي ساقطون ليس بشيء، ويقال في جمعه أيضاً، «هدرة» بفتح الهاء والدال وهو القياس.

٦ - فَعْلَةٌ: كَسَحَرَةٌ وَبَرَزَةٌ وَبَاعَةٌ:

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، لمذكر عاقل، على وزن «فاعل»: كساحِرٌ وسَحَرَةٌ، وكاملٌ وكَمَلَةٌ، وسافرٌ^(١)، وسَفَرَةٌ، وبارٌ^(٢) وبرَزَةٌ، وبائعٌ، وباعَةٌ، وخائنٌ وخائِنَةٌ^(٣)، وشُدٌّ جمع سَرِيٍّ على «سَرَاةٍ»، كما شُدَّ جمعه على «سَرَاةٍ»، وقياسُ جمعه: «أسرياء»، كنبِيٍّ وأنبياء.

٧ - فَعْلَى: كَمَرَضَى وَقَتَلَى:

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن «فَعِيلٍ»، تَدَلَّ على هُلُكٍ، أو تَوَجَّعَ، أو بَلِيَّةٌ، أو آفَةٌ: كمرِضٌ ومَرَضَى، وقَتَلَ وقَتَلَى، وجريحٌ وجرحَى، وأسيرٌ وأسرى، وشَتِيتٌ^(٤) وشَتَّى، وزَمِينٌ^(٥) وزَمْنَى. وقد يكون هذا الجمعُ لغير «فَعِيلٍ» يَمَّا يدل على شيءٍ مما تقدَّم: كَهَلَكَى، ومَوْتَى، وحمقى وسَكْرَى، جمع: «هالكٌ وميتٌ»^(٦) وأحمقٌ وسكرانٌ.

٨ - فِعْلَةٌ: كَبَزَجَةٌ وَبَيْبَةٌ:

وهو جمع لاسم ثلاثي، صحيح اللام، على وزن «فُعْلٌ» كَبَزَجٌ وبَزَجَةٌ^(٧)، ودُبٌّ وبَيْبَةٌ. وقد جمعوا قِرْدًا على «قِرْدَةٍ» وهادراً على «هَدْرَةٍ» على غير قياس.

٩ - فُعْلٌ: كَرُكْعٍ وَضُومٍ:

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعل» أو «فاعلة»: كراكَعٌ ورُكَّعٌ، وصائمٌ وضُومٌ، ونائمٌ ونُومٌ.

وقد يكون نادراً، من معتلِّ اللام: كغَزَاٍ وغَزَئِيٍّ، وشُدٌّ جمعُ نَفْسَاءَ^(٨) وغَرِيدَةٍ^(٩)

(١) سفر الكتاب: كتبه، فهو سافر، أي كاتب.

(٢) البر، بكسر الباء، معنى يجمع أنواع الخير: كالصلة والاتساع في الإحسان والصلاح والتقوى والطاعة، والصفة منه «بر»، بفتح الباء وجمعه «أبرار» و«بار»، وجمعه «بررة».

(٣) جمع البائع «باعة»، وجمع الخائن «خانة» وأصلهما: «بيعة وخونة»، بفتح أولهما وثانيهما. وقد أعلا إعلال «هداة»، ويجوز ترك الإعلال في «خانة» فتقول: «خونة» على الأصل.

(٤) الشيت: المشت والمشت.

(٥) الزمن والزمن، بكسر الميم فيهما: المريض قد طال مرضه.

(٦) الميت، بتشديد الياء، جمعه: «موتى» والميت يسكونها، جمعه «أموات».

(٧) الدرج، بضم فسكون: وعاء المغزل، وسقط صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأداتها، ويجمع في القلة قياساً على: أدرج.

(٨) النفاس، بكسر النون: ولادة المرأة، فإذا وضعت حملها فهي «نفساء» وتجمع أيضاً على «نفاسات» قياساً، وعلى «نفاس»، بكسر النون شذوذاً.

(٩) الخريدة: المرأة الحفرة الحبية «أي ذات الحياة»، والبكر والعذراء، وتجمع أيضاً قياساً على «خرائد»، وشذوذاً على «خرد»، بضميتين.

وأعزل^(١) على «نَفَسٍ وَخَرْدٍ وَغَزَلٍ».

١٠ - فَعْلًا، كَتَبْتُابَ وَالْقَوَامَ،

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعِلٍ» ككتّابٍ، وقائمٍ وقَوَامٍ، وصائمٍ وصَوَامٍ.

ونذرَ مَجِيئُهُ من معتلّ اللام: كغَزَايَ وَغَزَاءٍ.

١١ - فَعْلًا، كَجَبَالٍ وَصِعَابٍ،

وهو جمعٌ لستة أنواع:

الأول: اسمٌ أو صفة، ليست عينها ياء، على وزن «فَعْلٍ» أو «فَعْلَةٍ». فالاسمُ ككعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونِيارٍ، وقصعةٍ وقصاعٍ، وجئةٌ وجنان.

والصفة كصعبٍ وصعبةٍ وصِعَابٍ، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخَامٍ.

ونذرَ مَجِيئُهُ من معتلّ العين: كضيعةٍ وضِيعٍ، وضيفٍ وضِيفٍ.

الثاني: اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعَفٍ، على وزن «فَعْلٍ» أو «فَعْلَةٍ» كجَبَلٍ وجِمالٍ، وجِبَالٍ، ورقبةٍ ورقَابٍ، وثمرةٍ وثِمارٍ.

الثالث: اسمٌ على وزن «فَعْلٍ»: كذئبٍ وذئابٍ، وبئرٍ وبِئارٍ، وظلٍ وظلالٍ.

الرابع: اسمٌ على وزن «فَعْلٍ»، ليست عينه واوًا، ولا لامه ياء: كزُرمَحٍ وزِرمَاحٍ، وريحٍ ورياحٍ، ودُهنٍ ودِهَانٍ^(٢).

الخامس: صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن «فَعِيلٍ» أو «فَعِيلَةٍ»: ككريمٍ وكريمةٍ وكِرامٍ، ومريضٍ ومريضةٍ ومِراضٍ، وطويلٍ وطويلةٍ وطِوالٍ.

السادس: صفةٌ على وزن «فَعْلَانٍ» أو «فَعْلَى» أو «فَعْلَانَةٍ» أو «فَعْلَانَةٍ» كعَطْشَانٍ وَعَطْشَى وعِطْشَانَةٍ^(٣) وعِطْشَانٍ وَرِيَّانٍ وَرِيَّاءٍ، وَنَدَمَانٌ وَنَدِمَى^(٤) وَنَدَامٍ، وَنَدَمَانٍ وَنَدِمَانَةٌ^(٥) وَنِدَامٍ،

(١) الأعزل: من لا سلاح له ويُجمع أيضاً قياساً على «عزل»، بضم فسكون، ويقال أيضاً: «هو عزل»، بضمّتين، بمعنى «أعزل كعصب»، وجمعه «أعزال»، كما قالوا: جنب وأجنب، شبهوهما بمنق وأعناق. وليست «الأعزال» جمعاً لأعزل أيضاً، كما قالوا: وإنما هي جمع لعزل.

(٢) الدهن، بضم الدال: ما يدهن به من زيت وغيره، وجمعه «دهان» بكسر الدال، وأما الدهان، في قوله تعالى: «فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ»، فهو اسم مفرد ومعناه: الجلد الأحمر.

(٣) يقال: عطش وعطشانة (كما في القاموس ولسان العرب)، ومثلها سكرى وسكرانة، وهي لغة بني أسد، والتأنيث بالآلف هي اللغة الفصحى.

(٤) بمعنى: نادٍ ونادمة: فالدنمان، بمعنى النادم، مؤنثه «ندمى»، وهو ممنوع من الصرف.

(٥) بمعنى نديمٍ ونديمة، أي منادمٍ ومنادمة، فالدنمان بمعنى النديم، مؤنثه «ندمانة»، وهو، بهذا المعنى،

وَحُمَصَانٌ وَحُمَصَانَةٌ وَحِمَاصٌ^(١).

وما جُمع على «فعلال»، من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس، وذلك: كزراع ورعاية ورعاء، وقائم وقائمة وقيام، وصائم وصائمة وصيام، وأعجف^(٢) وأعجفاء وأعجاف، وخير^(٣) وخيار^(٤)، وجيّد وجيّدات، وجواد وجيّدات، وأبطح وأبطحاء وبطاح^(٥) وقُلوص وقُلوصات^(٦)، وأثنى وإثناث، ونُظفة ونُظافات^(٧)، وفصيل وفصائل^(٨)، وسَبَّع وسَبَّعات^(٩)، ونُفَساء ونُفَاسات، وعُشراء وعُشراءات^(١٠).

١٢ - فَعُولٌ؛ كَقُلُوبٍ وَكُجُودٍ:

وهو جمعٌ لأربعة أشياء:

الأول: اسمٌ على وزن «فَعِيلٍ» ككَبِدٌ وَكُجُودٌ، وَوَعِلٌ وَوَعُولٌ، ونمر ونُمُور. وقد جاء في الشعر جمعٌ نمر على «نُمُر» (بضمّين) للضرورة، كأنه اختصر نُمُوراً.

الثاني: اسمٌ على وزن «فَعَلٍ» ليست عينه واواً: كَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ وَلَبِثٍ وَلَبِثَاتٍ.

الثالث: اسمٌ على وزن «فَعْلٍ»: كحِمْلٌ وَحُمُولٌ، وفيل وفُيُولٌ، وظلٌّ وظُلُولٌ.

الرابع: اسمٌ على وزن «فُعْلٍ»: ليس معتلّ العين ولا اللام، ولا مُضَاعَفاً: كَبُرْدٌ وَبُرُودٌ،

منصرف، لأن «فعلان»، إذا كان تأنيته بالياء، ينصرف: وإن كان يؤنث بالالف، يتمتع من الصرف.

(١) الخمصان بضم فسكون: الضامر البطن، وأصله من الجوع، من «خمس البطن» إذا خلا، والمخمصة: المجاعة. والخمصة «يفتح فسكون» الجوعة. يقال: «ليس للبطنه خير من خمصة تجمها».

(٢) الأعجف: الهزيل.

(٣) الخير، بتشديد الياء مكسورة: الفاضل ذو الخير، ومؤنثه خيرة.

(٤) الأبطح والأبطحاء: مسيل فيه دقاق الحمص، ومنه بطحاء مكة، وهو مسيل واديهما، ويجمع الأبطح أيضاً على أباطح والأبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعهما.

(٥) القلوص: الناقة الشابة.

(٦) النظفة: الماء الصافي، قل أو كثر. وهي أيضاً: ماء الرجل والمرأة.

(٧) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

(٨) الضبع «يفتح فضم»، وهي لغة قيس، ويفتح فسكون، وهي لغة تميم، وهي مؤنثة، وقيل تقع على الذكر والأنثى، وقد يقال فيها ضبعة، والذكر ضبعان «بكسر فسكون»، والأنثى ضبعانة، ويجمعان قياساً، على ضباعين، وإذا أسكنت باء الضبع جمعتها في القلة قياساً على أضبع، وفي الكثرة على ضباع، وإذا ضمنتها، فجمعها على أضبع وضباع شاذ، فالأضبع والضباع جمعان شاذان للضبع «بضم الباء»، وقياسان للضبع، بسكونها.

(٩) العشراء، بضم ففتح: الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر، وتجمع أيضاً قياساً على عشراوات، قال في المختار وليس في الكلام «فعلاء» تجمع على «فعال» إلا نفساء وعشراء.

وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ. وَشَدَّ جَمْعُ «حَصٍّ»^(١) عَلَى «حُصُوصٍ»، لَأَنَّهُ مُضَاعَفٌ.

وما كان على وزن «فَعْلٌ» (بفتح الفاء والعين) لا يُجْمَعُ عَلَى «فُعُولٍ»؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ قِيَاسَ جَمْعِهِ، إِلَّا أَلْفَاظاً مِنْهُ جَمَعُوهَا عَلَيْهِ: كَأَسَدٌ وَأَسُودٌ، وَشَجِينٌ وَشُجُونٌ^(٢)، وَنَدَبٌ وَنُدُوبٌ^(٣)، وَذَكَرٌ وَظَلَلٌ وَظُلُولٌ^(٤).

١٣ - فِعْلَانٌ: كَعِلْمَانٍ وَغَرِيَانٍ؛

وهو جَمْعٌ لَأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

الأول: اسْمٌ عَلَى وَزْنِ «فُعَالٍ»: كَعِلْمَانٍ، وَغَرَابٍ وَغَرِيَانٍ، وَضُؤَابٍ وَصُئْبَانٍ^(٥).

الثاني: اسْمٌ عَلَى وَزْنِ «فُعَلٍ»: كَعَجْرَدٍ^(٦) وَعَجْرَذَانٍ، وَصُرْدٍ^(٧) وَصِرْدَانٍ.

الثالث: اسْمٌ عَلَيْهِ وَاو، عَلَى وَزْنِ «فُعَلٍ»: كَحَوِثٍ وَحِثَانٍ، وَغُوْدٍ وَغِيْدَانٍ، وَنُورٍ وَنِيرَانٍ^(٨)، وَكَوْزٍ وَكِيزَانٍ.

الرابع: اسْمٌ عَلَى وَزْنِ «فَعْلٍ»، ثَانِيَةُ أَلْفٍ أَصْلُهَا الْوَاوُ: كَتَاثٍ وَتِيْجَانٍ، وَجَارٍ وَجِيرَانٍ، وَقَاعٌ^(٩) وَقِيْعَانٍ، وَنَارٍ وَنِيرَانٍ^(١٠)، وَبَابٍ وَبِيْبَانٍ، وَالْأَلْفُ فِي الْمَفْرَدِ مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ الْوَاوِ وَالْأَصْلُ: «تَوَجَّ وَجَوَّزَ وَفَوَّحَ وَتَوَوَّزَ وَتَوَبَّ».

وما جُمِعَ، غَيْرَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، عَلَى «فِعْلَانٍ»، فَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ: كَصَيْتٍ^(١١) وَصِنَوَانٍ،

(١) الحصص، بضم الحاء: الزعفران، أو هو الورس. والورس: نبات كالسمسم يزرع في اليمن، يصبغ به، وصفته خالص الصفرة، ضارب إلى الحمرة، ويشبه صبغ الزعفران، ويجمع في القلة قياساً على أحصاص، وحقه أن يجمع في الكثرة على حصاص ولكني لم أر من ذكره من اللغويين ولا النحاة.

(٢) الشجن: الحاجة، والحزن، والههم والفصن والشعبة من كل شيء ويجمع في القلة على أشجان.

(٣) الندب، بفتح النون، أثر الجرح، إذا لم يرتفع عن الجلد، وهو أيضاً الخطر «بفتح الحين»، وهو ما يتراهن عليه في السابق.

(٤) الظلل: الشاخص من آثار الديار.

(٥) الصؤاب، بضم الصاد: بيض القمل. وواحد صؤابه. والعامة تطلق الصئبان على صغار القمل.

(٦) الجرذ بضم الفتح: نوع من القار.

(٧) الصرد، بضم الفتح: طائر أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار له مخلب يصطاد به المصافير وصغار الطير.

(٨) النور: يجمع في القلة على «أنوار» وفي الكثرة على «نيران».

(٩) القاع: المستوي من الأرض، ومثله القيمة بكسر القاف.

(١٠) النار: تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على «نيار» بكسر النون، وفي القلة على «أنوار».

(١١) الصنو: الأخ الشقيق، والعم، والابن، والمثل «أي الشبيه المماثل»، والمؤنث: «صنوة»، وفرع النخلة الثابت في أصلها، فإذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر، فكل واحدة صنو، والنخلتان صنوان «بصيغة

وغزالٍ وغِزْلَانٍ، وصَوَارٍ^(١) وصيرانٍ، وظَلِيمٍ وظَلَمَانٍ^(٢)، وخُرُوفٍ وخِرْفَانٍ، وَقِنٍ وَقِنَانٍ^(٣)، وحائِطٍ وحِيطَانٍ، وَحِشَلٍ وَحِشَلَانٍ^(٤)، وَخِرَصٍ وَخِرَصَانٍ^(٥)، وخَيْطٍ وخَيْطَانٍ^(٦)، وشَيْخٍ وشَيْخَانٍ^(٧)، وَضَيْفٍ وَضَيْفَانٍ، وشَيْخٍ وشَيْخَانٍ، وَفَصِيلٍ وَفَصِيلَانٍ^(٨)، وَصَبِيٍّ وَصَبِيَّانٍ، وَشُجَاعٍ وَشُجَعَانٍ^(٩).

١٤ - فُغْلَانٍ، كَقُضْبَانٍ وَحُمْلَانٍ؛

وهو جمعٌ لثلاثة أشياء:

الأول: اسم على وزن «فَعِيل»: كَقُضْبِيٍّ وَقُضْبَانٍ، ورَغِيْفٍ ورُغْفَانٍ، وكَثِيبٍ^(١١) وكُثْبَانٍ، وَفَصِيلٍ وَفَصِيلَانٍ^(١٢)، وَقَفِيرٍ وَقَفْرَانٍ^(١٣)، وبَعِيرٍ وبُعْرَانٍ، وَقَفِيزٍ وَقَفْرَانٍ^(١٤).

الثاني: اسمٌ صحيح العين، على وزن «فَعَلٍ»: كَحَمَلٍ وَحُمْلَانٍ^(١٥)، وذكرٌ وَذُكْرَانٍ، وَخَسْبٍ

المثنى، والجماعة صنوان «بوزن غزلان»، وقد يراد بالصنو كل فرع ينبت في شجرة، نخلة كانت أو غير نخلة، ويجوز في «صنوان» كسر الصاد وضمها.

(١) الصوار، بكسر الصاد وضمها: القطيع من البقر ووعاء المسك، وجمع الصوار على «صيران» شاذ، باعتبار كسر أوله، وأما باعتبار ضمه فجمعه عليه هو القياس، كغلام وغلمان، كما ستعلم.

(٢) الظليم: ذكر النعام، والأُنثى: «ظليمة».

(٣) القنو بكسر القاف وضمها: عنقود النخل وهو كمنقود العنب، ويقال له أيضاً العذب، بكسر فسكون، والكباسة، بكسر الكاف، من كسر القاف في «قنو» كسرهما في الجمع، ومن ضمها فإنه يضمها في الجمع.

(٤) الحمل: بكسر فسكون: ولد الفضة حين يخرج من البيضة، والضب: حيوان يشبه الحرذون، والأُنثى «ضبة».

(٥) الخرص: بكسر الخاء وضمها: سنان الرمح، وحلقة الذهب والفضة، وحلقة القروط والحلقة الصغيرة، ويجوز في «الخرصان» كسر الخاء وضمها، باعتبار كسرهما في المفرد وضمها فيه.

(٦) الخيط: بكسر الخاء: جماعة النعام.

(٧) الشيخ، بكسر الشين: من نبات البادية، ترعاه الأبل والخيل وهو طيب الرائحة.

(٨) إن كسرت الفاء في «فصلان» كانت جمعاً شاذاً، وإن ضممتها فهي جمع قياسي كما ستعلم.

(٩) جمع الشجاع «شجعان» بكسر الشين شاذ، وإن كان على وزن «فعال» كغلام وغلمان لأنه صفة، وهذا الوزن إنما هو للأسماء، لا للصفات: وكذا إذا قلت «شجعان» بضم الشين، فهو جمع شاذ أيضاً كما ستعلم.

(١٠) الكتيب بفتح فكسر: التل من الرمل.

(١١) الفصلان، بالضم: جمع قياسي لفصيل، وجمعه على «فصلان» بكسر الفاء جمع له شاذ كما تقدم.

(١٢) القفير: بفتح فكسر: خلية النحل والزنبيل والطعام بلا آدم.

(١٣) القفيز: نوع من المكابيل.

(١٤) الحمل، بفتحتين: الخروف.

وَحُشْبَان، وَجَذَعٍ وَجُدَعَان^(١).

الثالث: اسمٌ صحيحُ المعين، على وزن «فَعَلَ»: كظَهَرَ وظَهْرَان، وبَطَنَ وبُطْنَان، وَعَبْدَ وعُبدَان^(٢)، وَرَكِبَ وَرُكْبَان^(٣). وَرَجَلِي وَرَجْلَان^(٤).

وما ورد، من غير هذه الثلاثة، مجموعاً على «فَعْلَان»، فهو على غير القياس: كواحِدٍ ووَحْدَان، وأَوْحَدٌ وأُحْدَان^(٥)، وجدَارٌ وجُدْرَان وذُبٌّ وذُوبَان^(٦)، وراعٍ ورُعيَان، وشابٌ وشُبَّان، وغرصٍ وغُرَصَان^(٧)، ورُقَاقِي ورُقَاقَان^(٨)، وزِقٌّ وزُقَاقَان^(٩)، وحائِرٌ وحُورَان^(١٠).....

(١) الجذع، بفتحين: ما كان من أولاد الشياخ في السنة الثانية، وما كان من أولاد البقر وذوات الحافر، كالخيل ونحوها، في الثالثة، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأنثى «جذعة» وإنما جمعه على «فَعْلَان» مع أنه صفة، وفَعْلَان ليست لشيء من الصفات لأنهم أجروه مجرى الأسماء. فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين «والجذع» أيضاً الشاب الحدث. ومنه «الذهر جفع أبده» أي: لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب، ويقال: «هو في هذا الأمر جذع» أي هو حديث عهد فيه.

(٢) العبد في الأصل صفة، وقد تنوَّس في معنى الوصفية بعد استعماله استعمال الأسماء كما تقدم في الكلام على جمع القلة.

(٣) الركب: اسم لفظه مفرد ومعناه جمع. فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر، وربما أطلق على أصحاب الخيل، وجمعه: «ركبان» بضم الراء، وليس هو بجمع «راكب» كما قال بعض اللغويين والنحاة وجعلوها جمعاً شاذاً له. وليست «الركبان» جمعاً شاذاً لراكب على الصحيح، بل هي جمع «ركب» كما ذكرنا، وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين، ولاستعماله استعمال الأسماء جاز جمعه على «ركبان».

(٤) الرجل بفتح فسكون: اسم بمعنى الرجل وهو الماشي على رجله، وليست الرجلان جمعاً للراجل ولا لغيره مما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماء ثم يتبعونها بعدة جمع فيتوهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه المجموع جمع لما تقدمه من الأسماء. والنحاة يذكرون أن «الرجلان» جمع للراجل على الشذوذ والحق أنها جمع للرجل، بفتح فسكون كما ذكرنا.

(٥) تقول: فلان أُوحد زمانه وواحد دهره ولا واحد له: أي لا نظير له، و«أُحْدَان» أصله: «وحدان» فهزته مبدلة من الواو، وتقول: أُوحد الله، أي: جعله واحد زمانه.

(٦) الذئب: كلب البر. والواحدة «ذئبة» ويجوز ترك الهمزة، فيقال «ذِيب» والذوبان أيضاً: صعاليك البادية ولصوصها، لأنهم كالذئاب.

(٧) يجوز في «الخرصان» كسر الخاء وضمها، كما تقدم، وكلاهما جمع شاذ.

(٨) الرقاق، بضم الزاي: طريق ليس بالمتنع، نافذاً كان أو غير نافذ فإن كان الطريق غير نافذ، فهو «الردب» يفتح الراء وسكون الدال، والرقاق يذكر ويؤث: وأهل الحجاز يؤثون الرقاق والطريق والسبيل والسوق والصراط: وتميم تذكر ذلك، كما في المصباح، نقلاً عن الأخفش.

(٩) الرق، بكسر الزاي: السقاء، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء، ويجمع قياساً في القلة على وزن «أَرَقَاق»، وفي الكثرة على «رَقَاق» بكسر الزاي.

(١٠) الحائر مجتمع الماء، وحوض يسيل إليه مسيل ماء الأمطار، والمكان المغطى من الأرض، والبستان،

وَحُورٍ وَحُورَانٌ^(١)، وَشُجَاعٌ وَشُجَعَانٌ، وَأَسْوَدٌ وَسُودَانٌ، وَأَحْمَرٌ وَحُمْرَانٌ، وَأَبْيَضٌ وَبَيْضَانٌ، وَأَعْمَى وَغَمِيَانٌ، وَأَعْوَرَ وَغُورَانٌ.

والذي نراه: أن «السودان» وما بعدها، إنما هي جمع: «سود، وحمَر، وبَيْض، وعمي، وعور»، وأن هذه هي جمع: «أسود، وأحمر، وأبيض، وأعمى، وأعور».

ومع هذا فجمعها على فعْلان مخالف للقياس.

١٥ - فُعْلَاءٌ: كُنْهَاءٌ وَكُرْمَاءٌ:

وهو جمعٌ لشَيْئَيْنِ:

الأول: صفةٌ لمذكر عاقل على وزن «فَعِيل»، بمعنى «فاعل»، صحيحة اللام، غير مُضاعفة، دالة على سجية مدح أو ذم، كنبِيٍّ وَنُبَهَاءٍ، وَكَرِيمٍ وَكُرْمَاءٍ، وَعَلِيمٍ وَعُلَمَاءٍ، وَعَظِيمٍ وَعُظَمَاءٍ، وَظَرِيفٍ وَظُرَفَاءٍ، وَسَمِيعٍ وَسَمَحَاءٍ^(٢)، وَشَجِيعٍ وَشُجَعَاءٍ^(٣)، وَلَتِيمٍ وَلُؤْمَاءٍ، وَبَخِيلٍ وَبُخُلَاءٍ، وَخَشِينٍ وَخَشَنَاءٍ^(٤)، وَسَمِيعٍ وَسَمَحَاءٍ^(٥) وَجَبِينٍ وَجَبَنَاءٍ^(٦). أو تدل على مشاركة: كشرِيكٍ وَشُرَكَاءٍ، وَجَلِيسٍ وَجُلَسَاءٍ، وَخَلِيطٍ وَخُلَطَاءٍ، وَرَفِيقٍ وَرُفُقَاءٍ، وَعَشِيرٍ وَعَشْرَاءٍ، وَنَدِيمٍ وَنُدَمَاءٍ، وهي بمعنى: مُشَارِكٍ، وَمُجَالِسٍ، وَمُخَالِطٍ، وَمُرَافِقٍ، وَمُعَايِرٍ، وَمُنَادِمٍ.

الثاني: صفةٌ لمذكر عاقلٍ، على وزن «فَاعِلٍ» دالةٌ على سجية مدحٍ أو ذمٍّ: كعالمٍ وَعُلَمَاءٍ، وَجَاهِلٍ وَجُهَلَاءٍ، وَصَالِحٍ وَصُلَحَاءٍ، وَشَاعِرٍ وَشُعْرَاءٍ.

وشذَّ جمع جبانٍ على «جَبَنَاءٍ».

١٦ - أَفْعَلَاءٌ: كَأَنْبِيَاءٍ وَأَشْنَاءٌ

وهو جمع لصفةٍ على وزن «فَعِيلٍ» معتلة اللام، أو مضاعفة.

ويجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء، وهذا أيضاً جمع شاذ كما علمت.

(١) الحوار: بضم الحاء: ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو «فصيل»، يجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء قياساً، كغلامٍ وَغُلَمَانٍ.

(٢) السميع: الجواد، صفة من الجود وهو «سمع» أيضاً وهي «سمحة».

(٣) «شجيع: الشجاع، ويجمع قياساً على «شجمان» بضم الشين. وليس «الشجمان» جمعاً لشجاع شذوذاً، كما نقرأ: وإنما هو جمع لشجيع على القياس، والشجاع يجمع شذوذاً على «شجمان».

(٤) الحشبن: الخشن الطبع، وأما ضد الناعم فهو «الخشن»، بكسر الشين.

(٥) السميع: الفحيح، ومثله سمح، ولبن سمح: لا طعم له.

(٦) الجبين: الجبان، وجمعه (جبناء)، وقد جمعوا، شذوذاً، جباناً على (جبناء)، شبهوه بجبين، لأنه مثله في الوصفية وعدد الأحرف وزيادة حرف المد.

فالمعتلة اللام: كنبى وأنبياء، وصفى وأصفياء، ووصى وأوصياء، وولي وأولياء.
والمضاعفة: كشديد وأشداء، وعزيز وأعزاء، وذليل وإذلاء.

صِغَ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ

من جموع الكثرة جمعٌ يقال له: «منتهى الجموع» وصيغة منتهى الجموع» وهو كلُّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان^(١)، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكنٌ: كدراهم ودنانير.

وله تسعة عشر وزناً. وهي كلها لمزيدات الثلاثي، وليس للرُّباعي الأصول وخماسيه إلا «فعالِلُ وفعاليلُ» ويشاركهما فيهما بعضُ المزيد من الثلاثي، كما سترى.

١ و ٢ - فعالِلُ وفعاليلُ، كدراهم ودنانير:

ويُجمعُ على «فعالِلُ» كلُّ اسم رباعيِّ الأصول، مجرد: كدراهم ودراهم، والمزيدُ فيه منه: كغَضَنُفَر^(٢) وغَضافِرَ، والأسماء الخماسيةُ الأصولِ المجردةُ: كسفرجل وسفارج^(٣)، والمزيدُ فيه منه: كغندليب^(٤) وغندال.

ويُجمعُ على «فعاليلُ» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفٌ علّو ساكنٌ: كقرطاس^(٥) وقرطيس، وفزدوس^(٦) وفرايس، وقنديل وقناديل، ودينار ودنانير.

ويلحقُ بالرباعيِّ المجردِ ومزيدهِ (من حيثُ جمعه على فعالِلَ أو فعاليلَ) ما يُشبههما من الثلاثيِّ المزيدِ في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيح.

فالمزيدُ في حشوه: كسُتَبَل^(٧) وسنابل، وقُمَس^(٨) وقماس، وسكين وسكاكين،

(١) ألف التكسير: هي التي تزداد في بعض جموع الكثرة.

(٢) الغضنفر: الأسد.

(٣) بحذف آخره، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف، ولم يكن رابعه حرف علة ساكناً، فإنه يرد إلى الرباعي، بالحذف عند جمعه أو تصغيره، كما ستعلم.

(٤) الغندليب طائر حسن الصوت، يصوت ألواناً من الأصوات، ويسمى الهزار، والبلبل، والغندل أيضاً، وغندل الغندليب: صوت، والعنلة: تصويته.

(٥) القرطاس: ما يكتب فيه، والصحيفة من أي شيء كانت، والهدف ينصب ليرمى إليه، يقال: رمى قرطاس، أي أصاب القرطاس، أي الهدف.

(٦) الفردوس: الجنة، والبستان، من الأودية: ما تنبت شجوراً من الثبت، وهو يؤث ويذكر، والفردوس كلمة اشترك فيها كثير من اللغات، وقال الفراء هو عربي، واشتقاقه من الفردسة، وهي السعة.

(٧) السنبِل: واحده «سنبلة»، ويقال: سنبِل الزرع، إذا أخرج سنبله، والنون فيه زائدة لأنه يقال فيه أيضاً: (سبل بفتحين)، وواحد (سبل)، ويقال: أسبل الزرع أي: أخرج سبله.

(٨) القمس، بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة: الرجل الشريف، والميم الثانية من الميم الثانية من الميم

وسُفود^(١) وسُفافيد، وفُروخ^(٢) وفُرايخ، والمزیدُ في آخره: كشدقم^(٣) وشداقم، وقُسحُم وقُساحم، وتُعُدد^(٤) وقعداد، وسرحان وسراحين، وشُملال^(٥) وشُملايل.

«أما الثلاثي الأصول، الذي زيادته في أوله: كإصبع، المزید فيه حرف علة في حشوه، كخاتم وكودن^(٦) وصيرف، وصحيفة، وعجوز، أو في آخره: كجلى وكرسى، فله غير «فعاليل» من صيغ متهى الجموع الآتي بيانها:

٣ و٤ - أفاعِلْ وأفاعيلُ: كأنامل وأصابير:

ويجمع على «أفاعِلْ» شيان:

الأول: ما كان على وزن «أفعل»، صفة للتفضيل: كأفضل وأفاضل.

فإن كان صفة لغير التفضيل: كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على «فُعْل» كحمر وزُرق، كما تقدم، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، فيجمع هذا الجمع: كأسود (للحية) وأساود، وأجدل (للصقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأداهم. ومثل: أحمر وأزرق وأعرج وأعمش (أعلاماً)، فتجمعُ على «أحامر»، وأزارق، وأعارج، وأعامش.

الثاني: اسمٌ على أربعة أحرف، أوله همزة زائدة: كإصبع وأصابع، وأنملة وأنامل، ولا يعتدُ بعلامة التانيث التي تلحقه، كما رأيت.

وكذا لا يعتدُ بها في كل الصيغ التي ستذكر.

ويُجمع على «أفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدّ، كاسلوب وأساليب، وإضبارة وأضابير^(٧).

المشدة زائدة، لسقوطها في (قوس) وهو الأمير والملك الشريف.

(١) السفود، يفتح السين وتشديد الفاء مضمومة، المحذوفة التي يشوي بها اللحم.

(٢) الفروخ: السبيل الذي استبانت عاقبته وانعقد جبه.

(٣) الشدقم: الواسع الشدق، وهو جانب القم.

(٤) القعدد، بضم القاف والدال: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب وعن المكارم، يقعد فلا ينهض إليها، وهو أيضاً الخامل، واللئيم من الحب، والذي يقعد به نسيه.

(٥) الشملال: الناقة السريعة، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل بكسر الشين، يقال: شمل الرجل وانشمل وشمل تشميلاً وشملل، أي أسرع، واللام الثانية في شملال وشمليل زائدة.

(٦) الكودن، الفرس الهجين والفيل، والبغل، والحصار، والبرذون، واشتقاقه من الكدانة، وهي الهجنة، والكودن أيضاً، البلبد، والقتيل، وكودن الرجل: أبطأ في مشيه.

(٧) الإضبارة، الحزمة من الكتب والسهام.

ومثل: «آدم»^(١) وزنه «فاعل»؛ لأنه أصله: «أدم»، قلبت همزته الثانية مدة، ويجمع على «أوادم» على وزن «أفاعِل» لا على وزن «فواعِل» كما قالوا: وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة، وهي همزة «أفعل» الصفة المنقول عنها الاسم، فهي كهزمة «أجدل» تثبت في الجمع كما تثبت في «أجادل».

وتقول في جمع أول: «أوائِل» بوزن «أفاعِل»؛ لأن «أول» أصله «أوال» أو «أاول»^(٢) وكلاهما وزنه «أفعل».

ومكذا تقول في كل ما كان على وزن «أفعل» من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا.

٥ و ٦ - تفاعِل وتفاعِل، كتَجَارِب وتَسَابِج:

ويُجمع على «تفاعِل» اسمٌ على أربعة أحرف، أوله تاء زائدة: كتنبِل^(٣) وتنايِل، وتجربة وتجارِب.

ويجمع على «تفاعِل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مد: كتقسيم وتقسيم، وتسبيحة وتسابيح، وتنايِل وتُنوِل وتنبالة وتنايِل، وتفراج وتَفَارِج^(٤).

٧ و ٨ - مفاعِل ومفاعِل، كمساجِد ومصابِج:

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة: كمسجد ومساجِد، ومكنسة ومكانس.

(١) آدم، أبو البشر صلوات الله عليه والآدم في الأصل: الأسمر، والأنثى، (أدماء) واشتقاقه من الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة، وجمعه: «أدم» بضم فسكون، كأحمر وحمر ويجمع أيضاً على «أدمان» كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض لأن الأديم هو وجه الأرض، وهو ضارب اللون إلى السمرة، ومنه الأديم: للجلد الأحمر وآدم عليه السلام مخلوق من أديم الأرض، من التراب: فهذا وجه تسميته بذلك، وقد اتفقت اللغات السامية على هذه التسمية، ومنها سرى إلى غيرها من اللغات، وآدم، الذي يجمع على «أوادم» هو ما سمي به، أما إن كان صفة، فيجمع على «أدم» قياساً، وعلى «أدمان» شذوذاً.

(٢) أول: إن اعتبرت أنه مشتق من «وَالِ إليه يثل والاً» بمعنى: لجأ إليه كان أصله: «أوال»، وإن اعتبرت أن اشتقاقه من «آل يؤول أولاً» بمعنى: رجع وعاد، كان أصله «أأول» وكلا الاشتقاقين صحيح، لأن الالتجاء والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين، لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه الثاني، أو مرجع يلجأ إليه.

(٣) التنبِل: بوزن درهم، والتنبال والتنبالة بكسر أولهما والتنبول بضم أوله القصير، والتاء فيه زائدة، واشتقاقه من «النبِل» بفتح النون والباء، وهي صغار الحجارة، والنبلة بضم فسكون: اللقمة الصغيرة، والحجر الصغير.

(٤) التفارِج: خروق القباء والدرازين «أي فتحاتهما»، وفتحات الأصابع، والمفرد «تفراج» بكسر فسكون، و«التفرجة» بكسر فكسر، مثل التفراج وقد جمعها في القاموس على تفارِج، وحقق أن تجمع على «تفارج» بلا ياء.

(وما كان منه ثالث حرف مد «والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً، أو منقلباً عن أصل»، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعاش، ومعية ومعايب.

وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله: كمفازة ومفاوز «واشتقاقها من الفوز» ومغارة ومغاور «واشتقاقها من الغور» ومنارة ومناور «واشتقاقها من النور»: ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة؛ لأنه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحاب وكلمها بوزن «فاعِل» إلا ما شذ من قولهم: مصيبة ومصائب، وحققا أن تجمع على «مصابوب»، لكن العرب قد أجمعت على همز «المصابب» وقد قيل: «همزة المصابب من المصابب» على أنها قد جُمِعَتْ أيضاً على مصابوب، كما هو القياس.

وكذا قالوا في جمع منارة: «مناور» على القياس، و«مناثر» على الشذوذ.

ويجمع على «مفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد: كمصباح ومصابيح، ومطمورة ومطامير^(١)، وميثاق وموائيق.

٩ و ١٠ - يَفَاعِلُ وَيَفَاعِيلُ: كَيَحَامِدُ وَيَحَامِيمُ

يُجمع على «يفاعِل» اسم على أربعة أحرف، أوله ياء زائدة: «كيجمد»^(٢) ويحامد، ويُعمَلُ^(٣) ويُعامل.

ويُجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مد: «كيجموم»^(٤) ويحاميم، وينبوع وينابيع.

١١ و ١٢ - فَوَاعِلُ وفَوَاعِيلُ: كَخَوَاتِمَ وطَوَاحِينُ

يُجمع على «فواعل» ثلاثة أشياء:

الأوّل: اسمٌ على أربعة أحرف، ثانيه واو، أو ألف زائدتان: «ككوتر»^(٥) وكواثر وخاتم^(٦) وخواتم، وجواثر^(٧) وجواثر،

(١) المطمورة: حفرة يطمر فيها الطعام «أي القمح ونحوه» أي يخبأ، وطمرها يطمرها طمراً «بوزن نصر ينصر»، ملاها، والمطمور أيضاً: البيت يبنى في جوف الأرض.

(٢) يجمد «بوزن المضارع من حمد»: اسم علم على رجل، فهو علم منقول عن الفعل المضارع.

(٣) اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة على المممل، والجممل، يحمل، ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان.

(٤) اليعموم: الدخان الشديد السواد، والأسود من كل شيء.

(٥) الكوتر: السيد الكثير الخير والمعطاء - والنهر - ونهر في الجنة - والكثير من كل شيء.

(٦) الخاتم: يجوز فتح تائه وكسرها، ومثله الطابق والقالب والطابع، يجوز فيها فتح ما بعد الألف وكسره.

(٧) الجاثر: الخشبة المعترضة بين حائطين، تحمل خشب البيت، وتوضع عليها أطراف الخشب، ويجمع أيضاً

وخالفه^(١) وخوالف، وناصية ونواصي^(٢) ونافقاء ونوافق^(٣) إلا ما كان منه معتل العين واللام، فيجمع على مثال «فعالي» (بفتح الفاء واللام): «كزاوية وزوايا»^(٤) وراوية وروايا^(٥) وحاوية وحاوياء وحاويا^(٦).

الثاني: ما كان من الصفات على وزن «فاعل»، للمؤنث: «كحائض وحوائض، وطالق وطوالق، وناهد ونواهد»^(٧).

أو للمذكر غير العاقل: «كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق». وشذ جمعهم: «هالكاً وناكساً وفارساً» من المذكر العاقل، «هواجس ونواكس وفوارس».

الثالث: ما كان من الصفات على وزن «فاعلة»: «ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاططة وخواطىء»^(٨)، وخاطية وخواط^(٩).

وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث، فيجمع على «فواعل» أيضاً «كخالفه وخوالف».

ويجمع على «فواعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد: «كطاحونة وطواحين، وطومار وطوامير»^(١٠).

في القلة على «أجوزة» وفي الكثرة على «جوزان» بضم الجيم وكلاهما من شواذ الجمع، كما علمت من قبل.

(١) الخالفة: عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها، والمرأة سميت بذلك لتخلفها في بيتها عن الغازين والمرتحلين والكادحين والرجل الأحق، والرجل لا خير فيه، والكثير الخلاف والذي يتخلف عن عمل الرجال.

(٢) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضاً شعر مقدم الرأس وتسمى «الطرة».

(٣) النافقاء: حفرة كالنفق يحفرها اليربوع، وهو نوع من الفأر، طويل اليدين قصير الرجلين جداً.

(٤) الزاوية: ركن البيت.

(٥) الراوية: البعير، أو البهل، أو الحمار، الذي يستقى عليه الماء: وأصله من «روى البعير الماء يرويه» أي حملة. فهو راوية، والثاء فيه للمبالغة: ثم أطلق الراوية على كل دابة يستقى عليها. ومنه يقال: «رويت الحديث» إذا حمته ونقلته. «ورويت فلاناً الحديث ترويه» من باب التفعيل.

(٦) الحوايا: الأمعاء ومفردها حاوية وحاوياء وحوية.

(٧) الناهد: من برز ثديها وتكعب وارتفع. والنهد: الثدي، سمي به لارتفاعه ومنه «فرس نهدي» أي مرتفع.

(٨) الخاطئة «بالهمز»: اسم فاعل من خطيء يخطئ خطأً - بوزن علم يعلم علماً - بمعنى أذنب والخطء «بكسر فسكون» والخطيئة: الذنب. والخطأ «بفتحتين» والخطاء «بالمد»: ضد الصواب يقال: «أخطأ يخطيء» إخطاء فهو مخطيء» إذا فعل غير الصواب عامداً كان أو غير عامد.

(٩) الخاطبة «بالياء» اسم فاعل من خطأ يخطو خطأً إذا مشى، فهو خاط وخطيئة وهي خاطية وجمعها الخواطي بالياء: فإذا حذفت الياء قلت: خواط.

(١٠) الطومار: الصحيفة يكتب فيها.

واعلم أن الجواهر والجوارب والكواغد والطواجن^(١) ونحوها، من الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها فواعل، كما قالوا، وإنما هو فعالل، وكذلك اليواقيت، والشواهين، والجواميس والخواتين^(٢) ونحوها، ليس وزنها فواعيل، وإنما هو فعاليل؛ لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو واواً زائدتين.

وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والواو فيها أصليتان، كالدال في درهم والراء في قرطاس، هذا هو الحق عند التحقيق.

١٢ و ١٤ - فياعل وفياعيل: كصيارف ودياجير:

ويجمع على «فياعل» ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة: «كصيرف وصيارف»^(٣) وهيزعة وهيازع^(٤).

ويجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مدّ: «كديجور ودياجير»^(٥)، وصيخود وصياخيد^(٦)، وصيداح وصياديح^(٧).

١٥ - فعائل: كضحائف وسحائب وكرائم:

ويُجمعُ عليها شينان:

«الأول»: اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان ثانيه

(١) ومفردهما: جوهر وجورب وكاغد بفتح الغين وطاجن بكسر الجيم وفتحها والكاغد: ما يكتب فيه. والطاجن: المقلاة يلقى عليها. ومثله الطيجن. والطجن: القلي، والمطجن بتشديد الجيم مفتوحة: المغلي في الطاجن.

(٢) ومفردهما: ياقوت وشاهين وجاموس وخاتون. والشاهين: طائر من الجوارح، والخاتون: المرأة الشريفة، وربة البيت المتصرفة فيه. وهي كلمة أعجمية، تكلم بها الفرس والترك، ولم تعرب فهي من الدخيل، وحرثتها عقيلة وجمعها عقائل.

(٣) الصيرف والصيرفي: النقاد، والمحتال في الأمور المتصرف فيها المجرب لها، وهما أيضاً: صراف الدراهم المعروف، وجمع الصيرف: صيارف، وجمع الصيرفي صيارفة: والتاء بدل من ياء النسبة في الجمع كما ستعلم.

(٤) الهيزعة: الخوف، والجلبة في القتال.

(٥) الديجور: الظلمة.

(٦) الصيخود: الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء، ولا يعمل فيها الحديد. والمادة ترجع إلى معنى الشدة. ومنه يوم صيخود أي شديد الحرارة. وصخذ يومنا: اشتد حره. والصيخذ: عين الشمس.

(٧) الصيдах والصيдах والصيдах والصيдах: من يرفع صوته بالغناء. وصдах الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً: غنى رافعاً صوته.

بالعلامة (كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة^(١) وذؤائب، وحمولة وحماثل^(٢)) وصحيفة وصحائف، وخليفة وخلائف، وحلوبة^(٣) وحلائب، وركوبة^(٤) وركائب، ونطيحة ونطائح، وذبيحة وذبائح^(٥)، أم كان مؤنثاً بلا علامة: «كشمال (يفتح الشين) وشمال (بكرها) وشمائيل^(٦)، وعقاب^(٧) وعقائب، وعجوز^(٨) وعجائز، وسعيد^(٩) (علم امرأة) وسعائد»، تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو: «عروب^(١٠) ونوار^(١١) وجبان^(١٢)»

- (١) الذؤابة: الصغيرة من الشعر، إذا كانت مرسله. فإن كانت ملوية: فهي عقيصة، وجمعها عقائص.
- (٢) الحملولة: ما يهد للحمل عليه من الحيوان: جملاً كان أو حماراً أو غيرهما. وسواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن.
- (٣) الحلوبة والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما، ذات اللبن.
- (٤) الركوبة: ما يركب، ومثلها الركوب. وأصلها الناقة تركب، ثم استعير لكل مركوب.
- (٥) النطيحة: اسم الذي يموت من النطح، والذبيحة: اسم لما يذبح من الحيوان للأكل، وهما في الأصل بمعنى منطوحة ومذبوحة، غلبت عليهما الاسميتان فلحقتهما التاء لا فرق بين أن يكون المنطوح والمنذبح ذكراً أو أنثى.
- (٦) الشمال، يفتح الشين: ريح تهب من جهة القطب، ويجوز فيها الهمزة، فيقال «شمال»، و«الشمال» بكسر الشين مقابل اليمين.
- (٧) العقاب بضم العين: طائر من الجوارح، أنثى، وقيل: إنه يقع على الذكر والأنثى، فباعتبار أنه أنثى يجمع في القلة على «أعقب» قياساً، وباعتبار أنه ذكر يجمع على أعقية قياساً، فليس جمع عقاب على أعقية شاذاً، كما قال النحاة. لأنه جمع له باعتبار تذكيره، لا باعتبار تأنيثه، وكونه يقع على الذكر والأنثى هو الحق، بدليل جمعهم إياه على أعقية، وأفعلة لا تكون للمؤنث الرباعي الذي رابعه حرف مد، كما أن صيغة أفعول لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد، راجع مبحث جمع القلة في هذا الجزء، ويجمع عقاب، أنثى وذكر في الكثرة، على عقبان بكسر العين ويجمع عقبان عقابين، فهي جمع الجمع.
- (٨) العجوز: المرأة الشبيخة الهرمة، أي الطاعنة في السن، وقد تؤنث بالتاء لتحقيق معنى التأنيث، فيقال: عجوزة ومنع ذلك ابن السكيت، وقال: هو من كلام العامة، وقال يونس: سمعت العرب تقول عجوزة، ويقال للرجل عجوز أيضاً، وقال في لسان العرب يقال للرجل عجوز، وللمرأة عجوز، وجمع العجوز عجز بضمين، فإن كان للمؤنث قلت: عجائز أيضاً، وإن كان للمذكر، لم يجمع على عجائز، كما علمت. قال الأزهري: والمرب تقول لامرأة الرجل، وإن كانت شابة: هي عجوز، وللزوج، وإن كان حدثاً: هو شيخها، قال: وقلت لامرأة من العرب: حالي زوجك. فتذمرت، وقالت: هلا قلت: حالي شيخك! أقول: وهل يمنع أن يقال، هو شيخها، وهي شيخته!!
- (٩) سعيد، إن سميت به مؤنثاً منته من الصرف. وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً.
- (١٠) العروب: المرأة المحبة إلى زوجها.
- (١١) النوار: المرأة النور من الرية.
- (١٢) الجبان يكون للمذكر والمؤنث، وهو الأفسح. وقد يقال للأنثى «جبانة».

وفروقة^(١)، فلا يجمع على «فعاثل»؛ لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، فإن سميت بها جمعتها عليها.

وشذ من المؤنث، جمع ضرة وحررة على «ضرائر وحرائر»، لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد. وشذ من المذكر جمع «صحيح ووصيد»^(٢) على صحائح ووصائد.

الثاني: صفة على وزن «فعليلة» بمعنى (فاعلة): (ككريمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبداثع).

(وأما «فعليلة» بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية، فلا تكون؛ لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال: «امراة قتيل وجريح» فإن أنثت عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف: كرايت قتيلة وجريحة، فهي لا تجمع أيضاً على «فعاثل»؛ لأن التاء عارضة.

وأما قولهم: «نطيحة وذبيحة» فهما اسمان لما ينطح ويذبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً، وليستا صفتين؛ لأنهما خرجتا عن الوصفية إلى الاسمية؛ لذلك جمعوهما على «نطائح وذباثع».

١٦ - فَعَالَى «بفتح الفاء واللام، كعذارى وعضايبى.

١٧ - فَعَالَى «بفتح الفاء وكسر اللام، كتراق وموام.

١٨ - فَعَالَى «بضم الفاء وفتح اللام، كسكارى وعضايبى؛

ويجمعُ على «القَعَالَى والقَعَالَى» أربعة أشياء:

الأول: اسم على وزن (فَعْلَى) بفتح فسكون: «كَتَنَرَى وَفَتَاوَى وَفَتَارٍ».

الثاني: اسم على وزن (فَعْلَى) بكسر فسكون: كَذَفَرَى^(٣) وَذَفَارَى وَذَفَارٍ».

الثالث: ما كان على وزن: (فَعْلَاء) اسماً: كصحراء وَصَحَارَى وصحار، أو صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كعذارى وعذارى».

الرابع: ما كان على وزن (فَعْلَى)، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كحبلى وحبالى وَحَبَالٍ»؛ و«الفعالى»، في ذلك كله، هي الأصل؛ وقد فتحوا لامها تخفيفاً.

يُجمع على «القَعَالَى والقَعَالَى» صفة على وزن «فَعْلَان» أو «فَعْلَى»: «كفضبان وَغَضْبَى

(١) الفروقة: الشديدة الفرق، أي الخوف. ويقال للرجل «فروقة» أيضاً.

(٢) الوصيد: الفناء أمام الدار، والعتبة والوصيد والوصيدة: شبه الحظيرة، وهو بيت يتخذ في الجبال للغنم ونحوها. إلا أن الوصيد تكون من الحجارة، والحظيرة تكون من غصون الشجر.

(٣) الذفرى: بكسر الذال: العظم الشاخص خلف الأذن.

وَعُضَابِي وَعُضَابِي، وسكران وسكري وسكاري وسُكاري، وعطشان وعطشي وعطاشي وعُطاشي، وكسلان وكسلي وكسالي وكُسالي، وَغَيْرَان وَغَيْرِي وَغَيَارِي؛ وَغَيَارِي. والأفضلُ ضمُّ أولها في الجمع، وقد جمعوا، على غير قياس أسيراً على «أساري»، وقديماً على «قُدامي».

ويُجمع على «الفعالي»، وحدها، ثلاثة أشياء:

الأول: اسم معتل اللام على وزن «فَعيلة» «كهديةً وهدايا».

الثاني: اسمٌ معتلٌ اللام على وزن «فَعالة» بفتح الفاء، أو فَعالة، بكسرهما أو «فُعالة» بضمهما: «كجداية»^(١) وجدايا، وهراوة وهراوي^(٢)؛ وَنَقَاية^(٣) ونَقَاية.

الثالث: اسم معتل العين واللام، على وزن «فاعلة»: «كزاوية وزوايا».

وقد جمعوا على غير قياس، يتيماً وأَيْمًا^(٤) وطاهراً على «يتامي وأيامي وطهازي».

(وزوايا في الحقيقة، وزنه «فواعل»: «ككاتبة وكواتب» والأصل: «زوايي» فاستقلوه فقلبوهم إلى «زوايا» بضرب من الإبدال - كما ستعلم في بابِه - مشابهاً لفعالي، من حيث زنتها اللفظية.

وقد أهمل النحاة ذكر هذه الأنواع الثلاثة، المتقدمة في باب منتهى الجموع، اعتماداً على ما ذكروه في باب الإبدال).

ويُجمع على «الفعالي»، وحدها، شيئان:

الأول: اسم ثلاثي: مخشوم بئاء التأنيث، مزيد في آخره حرفُ علة: «كالمؤماء»^(٥) والموامي، والسعلاة^(٦) والسُعالي، والهبرية^(٧) والهباري، والترقوة^(٨) والترافي.

الثاني: ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره:

(١) الجداية: بفتح الجيم ويجوز كسرهما: الغزال، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة، ذكراً كان أو أنثى. والجداية من أولاد الظباء بمنزلة الجدي من أولاد المعز.

(٢) الهراوة: بكسر الهاء: العصا الضخمة.

(٣) النقاية، بضم النون، وقد تفتح: ما انتقيته واخترته، فالتقاية خيار الشيء وأفضله.

(٤) الأيم، بتشديد الياء المكسورة: من لا زوج له من الرجال والنساء، سواء تزوج من قبل أم لم يتزوج.

(٥) الموماء، بفتح فسكون: الصحراء الواسعة.

(٦) السعلاة، بكسر فسكون، الغول، ومثلها السعلاة، بالمد، والسملى، بالقصر.

(٧) الهبرية: ما تطاير من زغب القطن والريش. وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأنه النخالة، وهو ما يعرف بقشرة الرأس.

(٨) الترقوة، بفتح فسكون فضم: عظم بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين. وهما ترقوتان.

«كحبطى»^(١)، ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه.

فإن حذفت أولهما، جمعته على «الفعالي» «كالحباطي».

وإن حذفت حرف العلة، جمعته «فعالل»: «كحباطط».

وقد جمعوا الأهل والأرض والليلة على (الأهالي والأراضي والليالي) شذوذاً، وهي ليست من هذا الباب.

وما كان على وزن (الفعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة، حذفت ياءه، ونونته تنوين الموحص^(٢) كجبالٍ وسعالٍ وتراقٍ.

١٩ - فعالي «بتشديد الياء»، ككراسي وقماري:

ويجمع عليه شيثان:

الأول: اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مشددة لا يراذُ بها النسبُ: ككرسي وكراسي، وأمنية وأمانِي، وقُمري^(٣) وقماري، وزرَبِي^(٤) وزرابِي، وأنسِي وأناسِي.

الثاني: اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة: «كعلباء»^(٥) وعلابِي وحرباء^(٦) وحرابِي.

وقد جمعوا إنساناً وظرباناً^(٧) على «أناسِي وظرابِي»^(٨) شذوذاً.

وما كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه، فيجيء على (فعال)، وتشديد يائه أكثر في الاستعمال.

(١) الحبطي، بفتحين فسكون: المنفخ البطن، والممتلى غيظاً. والحبط «بفتحين» انتفاخ البطن من طعام غير موافق.

(٢) راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٣) القمري، بضم فسكون: نوع من الحمام، والأشئ قمرية. ويقال للذكر منه «ساق حر» أيضاً.

(٤) الزربي، بكسر فسكون: الطنفة المخملة، والبساط.

(٥) العلباء بكسر فسكون: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً.

(٦) الجرباء دوية تستقبل الشمس وتتلون ألواناً بحرها. ويضرب بها المثل بالتلون والأشئ حرباء.

(٧) الظربان، بفتح فكرر: دوية كالهرة، متتة. ويجمع أيضاً على «ظرابين» قياساً.

(٨) يجمع الإنسان والظربان على «أناسي وظرابي»، شذوذاً. وأصلها «أناسين وظرابين» أبدلوا من النون ياء وأدغموها في الياء قبلها، وقد قالوا في جمعهما: «أناسين وظرابين» أيضاً على الأصل بلا شذوذ، والذي يجمع على «أناسي» قياساً إنما هو «أنسي».

صَوَغُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ

يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ كُلُّ رُبَاعِيٍّ الْأَصُولِ: «كُدْرَهْم»: أو خُمَاسِيهَا «كُسْفَرَجَل»، والمزِيد فِيهِ مِنْهُمَا: «كُغْضَنَفَر»^(١) وَعَنْدَلِيْب^(٢)، وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ الْأَصُولِ الْمَزِيدِ فِيهَا: «كُأَصْبِعُ وَتَجْرِبَةُ وَمَسْجِدُ وَيَحْمَدُ»^(٣) وَخَاتَمُ وَكُوْثَرُ وَصَيْرَفُ وَسَحَابَةٌ وَتَنْوُفَةٌ^(٤) وَمُؤَمَّاةٌ وَسَعْلَاةٌ وَهَبْرِيَّةٌ وَعَنْصُوءٌ^(٥) وَكُرْسِيٌّ وَحَرْبَاءُ وَنَشْوَانٌ^(٦) وَحَبْلِيٌّ وَعَلْقَى^(٧) وَعَذْرَاءُ^(٨).

فَمَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، مِمَّا تَقْدُمُ بِنَيْتِهِ عَلَى لَفْظِهِ، سِوَاهُ أَكَّانٍ رُبَاعِيٍّ الْأَصُولِ. أَمْ ثَلَاثِيَّهَا، فَنَقُولُ فِي جَمْعِ مَا ذَكَرَ: «دِرَاهِمٌ، وَأَصَابِعُ، وَتَجَارِبُ، وَمَسَاجِدُ، وَيَحَامِدُ، وَخَوَاتِمُ، وَكُوَاثِرُ، وَصَيَارِفُ، وَسَحَابِبُ، وَتَنَائِفُ، وَمَوَامٌ، وَسَعَالُ، وَهَبَارُ، وَعَنَاصُ، وَكِرَاسِي، وَحِرَابِيَّةٌ، وَنَشَاوِي، وَحَبَالِي، وَحِبَالٌ، وَعَلَاقِي، وَعَلَاقٌ، وَعَذَارِي، وَعَذَارِيَّةٌ»^(٩).

وَمَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، مِمَّا يُرَادُ تَكْسِيرُهُ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، يَحْذَفُ مِنْهُ مَا تَخْتَلُ مَعَهُ صِيغَةُ هَذَا الْجَمْعِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ رُبَاعِيٍّ الْأَصُولِ حُذِفَتْ زَائِدَتُهُ: «كُسْبَطْرِي وَسِبَاطِر»^(١٠) وَغُضْنَفَرُ وَغُضَافِرُ، وَاحْرَنْجَامُ وَحِرَاجِمُ، وَاقْشَعْرَارُ وَقْشَاعِرُ.

وَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيَّهَا، فَإِنْ كَانَ مَزِيداً فِيهِ حُرْفَانِ، حُذِفَتْ وَاحِدًا: «كَمَنْطَلِقٌ وَمَطَالِقٌ، وَمَقْتَحِمٌ وَمَقَاجِمٌ، وَمَتَصَبِرٌ وَمَصَابِرُ».

وَإِنْ كَانَ مَزِيداً فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ: حُذِفَتْ اثْنَتَيْنِ: «كَمُسْتَدَعٌ وَمَدَاعٌ، وَمَخْشُوشُنٌ وَمَخَائِشِنٌ وَمَجْلُوءٌ»^(١١) وَمَجَالِذُ.

(١) الْغُضْنَفَرُ: الْأَسَدُ.

(٢) الْعَنْدَلِيْبُ طَائِرٌ حَسَنُ الصَّوْتِ. وَيُقَالُ لَهُ الْهَزَارُ أَيْضاً، بَفَتْحِ الْهَاءِ، وَالْبَلْبَلِ.

(٣) يَحْمَدُ: اسْمُ عِلْمٍ لِرَجُلٍ.

(٤) التَّنَوُّفَةُ: الْمَفَازَةُ مِنَ الْأَرْضِ يَخْشَى فِيهَا الْهَلَاكُ، وَالْأَرْضُ الْبَعِيدَةُ الْأَطْرَافِ، وَالْفَلَاةُ لَا مَاءَ فِيهَا وَلَا أَنْيْسَ، وَمِثْلُهَا الْمَوْمَاةُ.

(٥) الْعَنْصُوءَةُ: بَثْلِيْتُ أَوَّلِهِ: الشَّعْرُ الْمَتَرَفِيُّ، وَالْقَلِيلُ الْمَتَرَفِيُّ مِنَ النَّبْتِ وَغَيْرِهِ، وَالْبَقِيَّةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

(٦) النَّشْوَانُ: السُّكْرَانُ، وَهِيَ نَشْوَى.

(٧) الْعَلْقَى: نَبْتٌ لَهُ قُضْبَانٌ دَقَاقٌ تَتَخَذُ مِنْهَا الْمَكَانِسُ.

(٨) عَلَى الطَّالِبِ أَنْ يَزِنَ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بِمَوَازِينِ صِيغِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ.

(٩) السَّبَطْرِيَّةُ: مَشِيَّةٌ فِيهَا تَبَخْتَرُ.

(١٠) الْمَجْلُودُ: الْمَاضِي الْمَسْرُوعُ فِي سِيرِهِ، يُقَالُ: أَجْلُودُ إِذَا مَضَى وَأَسْرَعَ، وَيُقَالُ أَيْضاً: أَجْلُودُ بِهِمُ السَّيْرِ، أَيْ دَامَ مَعَ سُرْعَةٍ.

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره.

والميم الزائدة في أول الكلمة أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال.

وتاء الافتعال والاستفعال، ونون الانفعال، أولى بالبقاء من غيرها. وتفضلها الميم الزائدة.

والهمزة والياء المصدرتان تفضلان في البقاء غيرهما «كأَلْنَدُ والآدُ، وَيَلْنَدُ، وَيَلَاةُ»^(١)، إلا نون الانفعال، وتاء الافتعال والاستفعال فيفضلنها في البقاء: «كانطلاق ونطاليق. واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج».

وإن كان في الكلمة زائدتان متكافئتان، لا تفضل إحداهما الأخرى، فاحذف أيهما شئت، فتقول: «سَرَانْدُ وغلانْدُ، وسراِدُ وغلادُ» في جمع «سَرَنْدُ»^(٢) و«غلندي»^(٣).

وذلك لأن النون والألف المقصورة، إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زائدتين زيدتا للإلحاق.

وُستثنى، مما تقدم كله، أن يكون الزائد حرف علة ساكناً قبل الآخر فينقلب إن كان ألفاً أو واواً، ياء. وإن كان ياءً يبقَ على حاله، فتقول في جمع قرطاسٍ وفرْدَوْسٍ وقنديلٍ: «قراطيس وفردايس وقناديل»، وتقول في جمع مصباح وإضمامة^(٤) وتهويل^(٥) ومقدور^(٦) ويعبوب^(٧) وساجور^(٨) وطومار^(٩) وصيداح^(١٠) «مصاييح، وأضاميم، وتهاويل، ومقادير، ويعبابيب، وسواجير، وطوامير، وصياديح».

وما كان مثل: «مختارٍ، ومهتاج، ومنقاد، ومحتاج»، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين:

(١) الأَلْنَدُ واليَلْنَدُ: الألد، وهو الخصم الشديد الذي لا يصرف عما يريد.

(٢) السَرَنْدُ: السريع في أمره، والشديد، وموئته «سَرْنَدَة»، والنون والألف فيه زائدتان، واشتقاقه من السرد: وهو إتيان العمل على ولاء وتتابع.

(٣) العَلْنَدُ: الغليظ من كل شيء. ومنه القرس العَلْنَدُ، والجمل العَلْنَدُ، وموئته: «علندة»، واشتقاقه من «علد الشيء» من باب «فرج» إذا اشتد وصلب، والنون والألف فيه زائدتان.

(٤) الإضمامة: الجماعة من الناس والخيل والكتب والرياحين وغيرها.

(٥) التهويل: ما هول به، وتهاويل الريح: ما يظهر فيه من الزهر المختلف والتهاويل أيضاً: الألوان المختلفة، وزينة التصاوير والنقوش والحلي.

(٦) المقدور: الأمر المحتوم.

(٧) اليعبوب: النهر السريع الجري، والقرس السريع الطويل.

(٨) الساجور: خشبة تعلق في عنق الكلب.

(٩) الطومار: الصحيفة.

(١٠) الصيداح: العالي الصوت، ومثله الصيدح.

تحذف منه التاء والنون، وتردّ ألفه إلى أصلها، من واو أو ياء، فيقال في الأولين: «مخاير ومهايج»، وفي الآخرين «مقاود ومحارج»، ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول: «مخاير ومهايج، ومقاود ومحارج» ومثل ذلك: «منطاد»، فتقول في جمعه: «مطاود ومطاويد»^(١).

غير أن باب الصفات، المزيد في أولها ميّ، تجمع جمع المذكر السالم، إن كانت للمذكر العاقل، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره وجمعها جمع تكسير مستكرة.

وإن كان ما يُرادُ تكسيه على صيغة مُنتهى الجموع، خماسي الأصول، حذفت خامسة، وبنيت على «فعالل»: كسفرجل وسفارج، فإن زاد على الخمسة طرحت مع خامسه ما زاد: «كعندليب وعنادل، وقُبَعْرَى وقَبَاعث»^(٢).

وما حذف منه لبنائه على (فعالل)، أو ما يشبهها في الوزن، يجوز أن يعوض من المحذوف ياء قبل الآخر، فيبنى في (فعالل) أو شبهها فكما تقول في جمع: سفرجل ومنطلق وعندليب: «سفارج ومطالق وعنادل»: بوزن (فعالل)، تقول في جمعها أيضاً: «سفاريج ومطاليق وعناديل»، على وزن (فعالل).

وكذلك يجوز، على قلة، إثبات هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف منه شيء؛ فكما تقول في جمع: معنرة وخاتم: «معاذر وخواتم»، تقول في جمعهما أيضاً «معاذير وخواتيم».

وقد تلحقُ التاء بعض أوزان منتهى الجموع، فيكون جمعاً لما فوق الثلاثي، مما لحقته ياء النسبة، فتقول في جمع دمشقيٍّ ومغربيٍّ وأزرقِيٍّ^(٣) وجوهريٍّ وصيرفيٍّ وصحفيٍّ^(٤): «دماشقة ومغاربة وأزارقة وجواهرّة وصارفة وصحائف».

وقد يكوّن ما لحقته هذه التاء، من منتهى الجموع، جمعاً لغير المنسوب، مما كان قبل آخره حرف مدّ زائد وحرف المد هذا يجب حذفه، إذا لحقت التاء هذا الجمع، مثل: (جحاجحة وغطارفة)، في جمع «جحاجح»^(٥) و«غطريف»^(٦) فالتاء عوضٌ من حرف المد المحذوف.

(١) المنطاد: المرتفع. يقال «بناء منطاد»، أي مرتفع. وانطاد: ذهب في الهواء صعوداً. ومنه سمي المنطاد المعروف بالبالون. وأصل المادة من الطود وهو الجبل.

(٢) القمبري: الجمل العظيم، والعظيم الشديد، ودابة بحرية، ومؤنثه قمبرات.

(٣) الأزارقة: فرقة كانت من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق.

(٤) النسبة إلى الصحيفة والبدية ونحوهما صحفي ويدي، بفتح أولهما وثانيهما كما ستعلم ذلك في باب النسبة.

(٥) الجحجاج والجحجج: السيد المسارع إلى المكارم، وجمع الأول جحاجيح وجحاجحة، وجمع الثاني ججاجح.

(٦) الغطريف والقطراف: السيد، والسخي السري الشاب.

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضاً جمعاً للأسماء الأعجمية غير الثلاثية، سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن: «كالجوارية والزنادقة والأساور» في جمع «جورب ورندي»^(١) وأساور»^(٢).

وما لحقته التاء من هذه الجموع، فهو منها، إلا أنه ينصرف، فيُنَوَّن ويجرُّ بالكسرة.

اسم الجمع

اسم الجمع: هو ما تضمن معنى الجمع، غير أنه لا واجد له من لفظه، وإنما واحده من معناه. وذلك: «كجيشي (وواحد: جندي) وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومشر وثلة (وواحد: رجل، أو امرأة) ونساء (وواحد: امرأة) وخيل (وواحد: فرس) وإبل ونعم (والواحد: جمل) أو ناقة) وعَثمَ وضأن (والواحد شاة للذكر والأنثى)».

ولك أن تُعامله معاملة المفرد، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمع، باعتبار معناه، فتقول: «القوم سارَ أو ساروا، وشُعْبٌ ذكيٌّ أو أذكيا».

وباعتبار أنه مفرد، يجوز جمعه كما يُجمعُ المفرد مثل: «أقوم وشعوب وقبائل وأرهُط وآبال». ونجوزُ تنيئه، مثل: «قومانٍ وشعبانٍ وقيلتانٍ ومهطانٍ وإبلان».

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسم الجنس الجمعي: ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس، وله مفردٌ مُميزٌ عنه بالتاء أو ياء النسبة: ككُفاح وسفرجلٍ وبطيخٍ وتَمَرٍ وحَنظَلٍ.

ومفردُها: «تفاح» وسفرجلةً وبطيخةً وتمرةً وحنظلةً، ومثل: «عَرَبٍ وتركٍ ورومٍ ويهود».

ومفردُها: «عربيٌّ وتركِيٌّ وروميٌّ ويهوديٌّ».

ويَكْثُرُ ما يُعَيِّرُ عنه مفردُه بالتاء في الأشياء المخلوقة، دون المصنوعة: «كَنَخْلٍ ونخلةٍ، وبطيخٍ وبطيخة، وحمامٍ وحمامة، ونعامٍ ونعام».

ويقلُّ في الأشياء المصنوعة: «كسفينٍ وسفينة، وطينٍ وطينة».

وما دُلَّ على الجنس صالحاً للقليل منه والكثير: كماءٍ ولَبَنٍ وعَسَلٍ، فهو اسمُ الجنس الإفرادي.

(١) الزنديق: من يظهر الإيمان ويبطن الكفر، أو هو فاسد العقيدة الدينية، وهو معرب زنده، أي: الممتد بالزند، وهو كتاب للمجوس من الفرس.

(٢) الأسوار، بضم الهمزة: قائد الفرس. والأساوره أيضاً: قوم من المعجم في البصرة نزلوها قديماً، كالأحامرة في الكوفة.

فوائد

١ - تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:

ما جرى على الفعل من الصفات^(١): كـمُكْرِمٍ ومُنْطَلِقٍ ومستخرجٍ (أسماء للفاعلين) ومُكْرَمٍ ومُنْتَقَطٍ ومُسْتَخْرَجٍ (أسماء للمفعولين)، فبأيه أن يُجَمَعَ جمعٌ صحيح: فالمذكرُ العاقلُ بالواو والنون، والمؤنث والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالالف والتاء، إلا ما كان خاصاً بالمؤنث: «كـمُرَضِعٍ ومُظْفِلٍ»، فيجوز تكسيـرُه قياساً: «كـمُرَضِيعٍ ومُظْفِلَةٍ».

وسُـمِعَ «مَحَاوِيجٍ» في جمع مُحْتَاجٍ، و«مِفَاطِيرٍ» في جمع مُفْطَرٍ، و«مِياسِرٍ» في جمع مُوسِرٍ، و«مِلَاقِحٍ» في جمع مُلْفَحٍ^(٢)، و«مِناكِرٍ» في جمع مُنْكَرٍ (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفطن.

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرد ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ، فهذا يُكْسَرُ قياساً: ككُتَّابٍ وكُشَرَاءٍ وكَمَلَةٍ وكُودَةٍ؛ لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته.

وأما اسم المفعول منه: كمكتوبٍ ومعلومٍ ومبدولٍ، فمجرى الكلام الأكثر أن لا يُكْسَرُ، وإنما يُجَمَعُ، للمذكر العاقل، بالواو والنون، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالالف والتاء.

وقد سُمِعَ تكسيرُ مفعولٍ على «مفاعيلٍ» في ألفاظٍ، وهي: مَلايين ومجاهيل وملاقح^(٣) ومضامين وممالك ومشايم وميامين ومكاسير ومساليخ ومجانين ومناكير ومراجيع. وقد جمع «مشهوراً» على «مشاهير» صاحب القاموس في قاموسه، والفيومي في مصباحه، والميداني في شرح أمثاله.

وقد عُدَّ النحاة ما ورد من ذلك سماعياً. وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سُمِعَ. ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس.

ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة، كسيويه وغيره، لا يجد كلُّ هذا التضييق^(٤).

(١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات. ما كان مبنياً على لفظ الفعل، وموافقاً له في حركاته وسكناته، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي المجرد، كما عرفت ذلك في الكلام عليهما.

(٢) الملقح: اسم فاعل. من ألحق الفعل الناقه، إذا أحبلها. وتكون الملاقح أيضاً جمع ملقحة: اسم مفعول.

(٣) الملايح جمع ملقحة: وهي التي ألحقها الفعل فأحبلها.

(٤) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والأدب) في الصفحة الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها. فليرجع إليه من شاء، فإن فيه تحقيقاً دقيقاً.

٢ - جمع الجمع:

قد يُجْمَعُ الجمعُ، وذلك مثلُ: «بيوتاتٍ ورجالاتٍ وكلاباتٍ وقُطْرَاتٍ» (بضمّتين)، ونحو: «أكالِبَ وأضايخَ، وأظافيرَ وأزاهيرَ وغَرابِينِ».

ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع، جمعُ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل: «كأفاضلين ونواكسين» وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو: «صَوَاحِبَاتٍ وَصَوَاهِلَاتٍ» وفي الحديث: «إِنَّكَ لَأَتَنُّ صَوَاحِبَاتِ يَوْسَفَ».

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه.

٣ - الجمع لا مفرد له:

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مفرده قد أهمل قديماً فُنسي، وذلك: كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوانُ العشب وضُروبه)، والتعاجيب (وهي المعجائب)، والتباشير (وهي البشائر)، والتجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة)، والأبائيل (وهي الفِرَق).

٤ - الجمع على غير مفرده:

من الجموع ما يجري على غير مفرده، وذلك: «كالمَحاسن والمَلَامح والمَخاطر والمَشابيه والمَسَامِ والحوائح والطوائع واللقاء» وواحدُها: حُسْنٌ (بضم فسكون) ولَمَحَة (بفتح فسكون) وَخَطَرٌ وَشَبٌّ (بفتحيتين فيهما)، وسم (بفتح السين) وحاجةٌ ومَطْوُوحَةٌ ومُلْقِيحةٌ (بصيغة اسم الفاعل فيهما). وكالأباطيل والأحاديث والأعاريض، وواحدُها: باطلٌ وعروضٌ وحديثٌ، ومفردها الحقيقي، لو سُمع، لكان محسناً ولملمحاً ومُشَبَّهاً ومُسَمَّاً وحانجةً (وهذه سُمعت سماعاً نادراً) وطائحةٌ ولائحةٌ وأبطولةٌ وأعروضةٌ وأحدوثه، وهذه مسموعةٌ مفرداً للأحاديث، وقد جاءت على القياس.

لكن الحديث ليس له جمع إلا الأحاديث، فالأحاديث جمعاً لحديث، جاءت على غير قياس، وجمعاً لأحدوثه وردت على القياس.

٥ - ما كان جمعاً وواحداً:

من الأسماء ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظ واحد وذلك كالفُلُك، قال تعالى: ﴿فِي الْفُلَيْنِ السَّحْرَيْنِ﴾ [يس: ٤١، والشعراء: ١١٩]، فلما جمعه قال: ﴿وَالْفُلَيْنِ إِلَيْنِ يُجْرَى فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. ومن ذلك قولهم: «رَجُلٌ جُنُبٌ وَرَجَالٌ جُنُبٌ»، (بضمّتين)، قال تعالى: ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاقْبِلُوا﴾ [المائدة: ٦]. ومنه العدوّ: قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا رَبُّ الْمَلَكَيْنِ ۖ﴾ [الشعراء: ٧٧]، وقال: ﴿فَإِن كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]. ومنه الضيف، قال عز وجل: ﴿هَذِهِ

صَيِّفِي [الحجر: ٦٨]. ومنه الدَّلَاصُ^(١) والهيجان^(٢) والولد (بفتحيتين)، ويضم فسكون، وبكسر فسكون، ويفتح فسكون، تقول: «هذا ولدُ فلانٍ وهؤلاء ولدُهُ»، ويجوز جمعه فتقول: «أولاده». فكلُّ ذلك يَستوي فيه الواحدُ والجمعُ، وكذا المذكرُ والمؤنثُ.

٦ - جمع المركبات:

إذا أردت جمعَ مُركَّبٍ إضافيٍّ مُصنَّعٍ بابنٍ أو ذي، فإن كان للعاقل جمعت «ابناً» جمعَ المذكر السالم أو جمع التكسير، وجمعت «ذو» جمعَ المذكر السالم لا غيرُ: فتقول في جمع ابن عباس: «بنو عباس»، أو «أبناءُ عباس». وتقول في جمع ذو علم: ذَوُو علم.

وإن كان لغير العاقل: كابن آوى وابن عرس وابن لَبُونٍ^(٣) وذو القعدة وذو الحجة، جمعت «ابناً» على «بنات» و«ذو» على «ذوات»: كبناتِ آوى وذواتِ القعدة وذواتِ الحجة. وإن كان غيرَ مُصنَّعٍ بابنٍ ولا ذي، تجمع صدره كما تجمع الأسماء من حدة، فتقول في جمع قلم الرجل: «أقلام الرجل».

فإن كان المركَّبُ مزجياً، أو إسنادياً، توصلت إلى الدلالة على الجمع بزيادة «ذو» قبله، إن كان مذكراً عاقلاً و«ذوات»، إن كان مؤنثاً، أو مذكراً غير عاقل: كذوي مغدٍ يكرب، وسبيويه، وبرقٍ نحره، وتابط شراً (ومفرداتها أعلام رجال). والمعنى: أصحاب هذا الاسم.

وتقول: في جمع شابٍ قرناها (علم امرأة) وبعلبك: ذات شابٍ قرناها، وذوات بعلبك.

٧ - جمع الأعلام:

إذا جمعَ العلمُ صار نكرةً، ولهذا تدخله «أل» بعد الجمع لثمرته: كمحمدٍ والمحمدين. وإذا جمعت اسمَ رجلٍ، فأنت بالخيار: إن شئت جمعته جمعَ المذكر السالم (وهو الأولى)، وإن شئت جمعته جمعَ التكسير على حَدِّ ما تجمع عليه نظيره من الأسماء، فتقول في جمع زيد وعمرو وبشر وأحمد: «زيدون وأزياد وزُيُود، وعُمُرون وأعمُر وعُمُور، وبُشُرون وأبشَارٌ وبُشُور، وأحمدون وأحامد».

(١) الدلاص، بكسر الدال: الدرع.

(٢) الهيجان بكسر الهاء الخالص من كل شيء، والخيار من كل شيء، والبيض الكرام من الإبل، والرجل والمرأة الكريما الحب.

(٣) ابن عرس: دوية كالفار. وابن لبون، بفتح أوله وضم ثانيه، ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة.

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ: فإن شئتَ جمعتَ بالألف والتاء (وهو الأولى)، وإن شئتَ كسرتَه تكسيرَ نظيره من الأسماء، فتقولُ في جمع دَعْدٍ، وَجُمْلٍ (بضم الجيم وسكون الميم) وزينَب وسعاد: دَعْدَاتٌ وأدْعَدٌ، وَجُمْلَاتٌ وأجمالٌ وَجُمُولٌ، وزينَباتٌ وزَيَانِبٌ، وسُعاداتٌ وأسْعَدٌ وسُعْدٌ (بضمين) وسُعَايدٌ.

وإن سميتَ بالجمع السالم: كعابدينَ وفاطمتَ (عَلَمَيْنِ) قلتُ: ذُو عابدينَ، وذواتِ فاطماتِ. فإن سميتَ بالجمع المكسر، غير صيغة متتهى الجموع، فأنت بالخيار: إن شئتَ جمعتَ جمع سلامة (وهو الأولى)، فنقولُ في جمع أعْبُدَ وأنمارٍ، إن سميتَ بهما الرجل: «أعبدون وأنمارون»، وأعابدُ وأناميرُ. فإن سميتَ بهما المرأة قلتُ: «أعبداتٌ وأنماراتٌ»، وأعابدُ وأناميرُ، فإن كان المسمى به على صيغة متتهى الجموع، أو على وزنٍ غير صالح لهذه الصيغة فلا يُجمعُ إلا جمع السلامة.

فمثلُ: «مَسَاجِدُ ونُبَهاء»، إن سميتَ بهما، لا يُجمع إلا على «مَسَاجِدُونَ ونُبَهاوون» للمذكر، و«مَسَاجِدَاتٌ ونُبَهاواتٌ» للمؤنث.

وإن جمعتَ «عبد الله» ونحوه، من الأعلام المركبة تركيباً إضافياً، قلتُ: «عبدو الله، وعبيدُ الله» تُجري صيغة السلامة، أو التكسير على الجزء الأول، ليس إلا.

٨ - النسبة وأحكامها

النسبة: هي إلحاق آخر الاسم ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر.

والذي تلحقه ياء النسبة يُسمى منسوباً: كبيروتي ودمشقي وهاشمي.

(وفي النسبة معنى الصفة؛ لأنك إذا قلت: «هذا رجل بيروتي»، فقد وصفته بهذه النسبة.)

فإن كان الاسم صفة، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، ألحقوا بصفته ياء النسب، فإذا أرادوا وصف شيء بالحرمة، قالوا: «أحمر»، فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحرمة، قالوا: «أحمري».

وإذا نسبَ إلى اسم ألحقَ به ياء النسبة، كسرت الحرف المتصل بها.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات: الأول لفظي: وهو إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة، وكسر ما قبل آخره، ونقل حركة الإعراب إلى الياء.

الثاني معنوي: وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب.

الثالث حكمي: وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على

النائية عن الفاعل؛ لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول.

فإذا قلت «جاء المصري أبوه»، فأبوه نائب فاعل للمصري.

وإذا قلت: «جاء الرجل المصري»، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره: «هو» يعود على الرجل؛ لأن معنى «المصري»: المنسوب إلى مصر.

والمنسوب على أنواع: منها ما لا يتغير عند النسب: كحسين وحسيني.
ومنها ما يتغير: كفتى وفتوي، وصحيفة وصحفي.

النسبة إلى المؤنث بالتاء

إذا نسبت إلى ما ختم بتاء التانيث، حذفتها وجوباً: فتقول في فاطمة وطلحة: فاطمي وطلحي.

النسبة إلى الممدود

إذا نسبت إلى ما ختم بالفتح ممدودة، فإن كانت للتانيث وجب قلبها واواً: «كحمراء، وحمراوي، وبيضاء وبيضاوي».

وإن كانت أصلية تبقى على حالها: «كؤضاء وؤثاني، وؤراء وؤرائي».

وإن كانت مبدلة من واو أو ياء: «ككساء ورداء، أو مزيدة للإلحاق، كجلباء وجرباء»، جاز فيها الأمران: تصحيحها وقلبها واواً: «ككسائي وكساي، وردائي، ورداي، وعلبائي، وعلباوي، وجربائي، وجرباوي»، والهمز أفصح.

النسبة إلى المقصور

إذا نسبت إلى ما ختم بالفتح مقصورة، فإن كانت ثالثة: «كعصاً وفتى» قلبتها واواً: «كعصوي وفتوي».

وإن كانت رابعة في اسم ساكن الثاني، جاز قلبها واواً، وجاز حذفها: فتقول في ملهى وحلبى وعلقى: «ملهوي، وملهي، وحلبوي، وحلبى، وعلقوي، وعلقي».

لكن المختار حذفها إن كانت للتانيث: «كحلبى»، وقلبها واواً، إن كانت للإلحاق: «كعلقى»، أو مبدلة من واو أو ياء: كملهى، وملهى.

ويجوز، مع القلب، زيادة ألف قبل الواو: «كحلباوي وعلقاوي».

وإن كانت رابعة في اسم متحرك الثاني، «كبردى وجمزى»^(١)، أو كانت فوق الرابعة:

(١) بردى: نهر يخرق مدينة دمشق عاصمة الشام. والجمزى السرعة والسير السريع.

«مُصْطَفَى وَجُمَادَى، وَمُسْتَشْفَى» حَذَفْتَهَا وَجُوباً، فنقول: «بَرْدِي وَجَمَزِي وَمُصْطَفِي وَجُمَادِي وَمُسْتَشْفِي»^(١).

النسبة إلى المنقوص

إذا نسبتَ إلى اسم منقوص: فإن كانت ياءُ نالته: قلبتها واواً وفتحت ما قبلها، فنقول في النسبة إلى الشَّجِي^(٢): «الشَّجَوِي».

وإن كانت رابعة: جازَ قلبُها واواً مع فتح ما قبلها، وجاز حذفُها، فنقول في النسبة إلى القاضي: «القَاضَوِي والقَاضِي»، وفي النسبة إلى التربة: «التَّرْبِي والتَّرْبَوِي» والمختار حذفُها.

وإن كانت خامسة: حذفناها وجوباً، فنقول في المُرتَجِي والمُسْتَعْلَى: «المُرتَجِي والمُسْتَعْلِي».

النسبة إلى المحذوف منه شيء

إذا نسبتَ إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء: فإن كان صحيح اللام لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فنقول في النسبة إلى عِدَّة وصِفَّة: «عِدِّي وصِفِّي».

وإن كان مُعتلِّها: كشيَّة وِدِيَّة^(٣)، وجَب الرُّدُّ وفتح عينه، فنقول: «وَشِيَّيَّ وِدَوِيَّ»، بكسر أولهما وفتح ثانيهما.

وإذا نسبتَ إلى اسم ثلاثي محذوف اللام: رَدَدْتَ إليه لامه، وفتحت ثانيه، فنقول في النسبة إلى عَمٍ^(٤) وشَجٍ وأبٍ وأخٍ وَسَنَةٍ ومِثَقَةٍ وأُمَةٍ^(٥) وِدٍ وِدَمٍ وغِدٍ وسَقَةٍ وثَبَةٍ^(٦) وعِضَةٍ^(٧) عَمِيَّيَّ

(١) وبعض النحاة يجيز قلبها واواً، إن كانت خامسة: كمصطفى ومصطفوي.

(٢) الشجي: الحزين، والمشفول.

(٣) الشية: بياض في سواد، أو سواد في بياض، وأصلها «وشي، أو وشية»، لأنها من «وشى الثوب يشيه وشياً وشية»: إذا نمقه ونقشه وحسنه، والدية: ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول، وأصلها «ودي، أو دبة» لأنها من «ودى القاتل القاتل يديه ودياً ودية: إذا أعطى وليه ديته».

(٤) العمي: ذو العمى.

(٥) الأمة الرقيقة المملوكة، والنسبة إليها أموي، بفتح الهمزة، وتصغيرها أمية، والنسبة إلى أمية «أموي» بضم الهمزة وقد يفتحونها.

(٦) الشية: بضم ففتح، وسط الحوض، والجماعة، والعصبة من الفرسان.

(٧) العضة، بكسر ففتح: الفرقة، والقطعة، والكذب، والبهتان، والسحر، وواحدة العضاة: وهو نوع من الشجر له شوك: والمحذوف من العضة «بمعنى الفرقة والقطعة وواحدة العضاة» هو الوار والهاء، لأنه يقال: عضا الشجرة يعضوها، وعضتها يعضها: إذا قطعها، والمحذوف منها «بمعنى الكذب والبهتان والسحر» هو الهاء، لأنه يقال: عضه يعضه عضهاً وعضيتها وعضته «بكسر فسكون في الأخيرة: إذا كذب وسحر ونم». ويقال عضه «بكسر الصاد» وأعضه: إذا جاء بالإنك والبهتان.

وَشَجَوِيٌّ وَأَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ وَلُغَوِيٌّ وَسَنَوِيٌّ وَيَمَوِيٌّ وَأَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ وَشَفَهِيٌّ «أو شَفَوِيٌّ»^(١) وَثَبَوِيٌّ وَعِضَوِيٌّ.

ثم إن كانت اللام المحذوفة تُرَدُّ في تثنية، أو جمع تصحيح: وجب رُدُّها في النسبة وجوباً: كَمَمَ وَشَجَّ وَأَبَّ وَأَخَّ؛ لأنك تقول في تثنيتهما: «عَمَوَانٍ وَشَجَيَانٍ وَأَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ»، وكسَنَ وَعِضَنَ وَأَمَنَ؛ لأنك تقول في جمعها جمع سلامة: «سَنَوَاتٍ (أو سَنَاهَاتٍ)»^(٢) وَعِضَوَاتٍ (أو عِضَاهَاتٍ)»^(٣) وَأَمَوَاتٍ.

وإن كانت لا تُرَدُّ في تثنية أو جمع سلامة: جاز رُدُّها في النسبة، وهو الأفضح، وجازَ عدمُ الرَّدِّ، فتنسبُ إلى الاسم على لفظه، وذلك: كَيَدٍ وَدَمٍ وَغَدٍ وَثَبٍ وَوَيْدٍ وَلُغَةٍ.

فكما تقول: «يَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ وَثَبَوِيٌّ وَيَمَوِيٌّ وَلُغَوِيٌّ»، تقول: «يَدَيَّ وَغَدَيَّ وَثَبَيَّ وَيَمَيَّ وَلُغَيَّ»؛ لأنك تقول في تثنيتهما: «يَدَانِ وَدَمَانِ وَغَدَانِ وَثَبَانِ وَلُغَتَانِ»، وتقول في جمع «ثَبٍ وَلُغَةٍ» جمع تصحيح: «ثَبَاتٍ وَلُغَاتٍ»، بعدمِ رَدِّ اللام المحذوفة في التثنية أو الجمع.

وقد نسبوا إلى «الشَّعَةِ» على لفظها، فقالوا: «شَفِيٌّ»، ونسبوا إليها برَدِّ المحذوف، فقالوا: «شَفَهِيٌّ وَشَفَوِيٌّ»، مع أنهم قالوا في جمعها: «شَفَاهَاتٍ وَشَفَوَاتٍ» وبرَدِّ المحذوف عند الجمع.

ويجوزُ فيما عُوِضَ من لامِ همزة الوصل، كابنِ واسم: أن تحذفَ همزته وتُرَدِّ إليه لامه، وأن يُنسبَ إليه على لفظه، فتقول: «بَنَوِيٌّ وَسِمَوِيٌّ»^(٤)، وابني واسمي.

وتقول في النسبة إلى بنتٍ وأختٍ: «بَنَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ»، برَدِّ اللام وحذفِ التاء، وهو قولُ الخليل وسيبويه. وهو القياس.

فاعتبار أنها في الأصل تاءُ تأنيثٍ مربوطة.

ويجوز أن تقول: «بَنَتِي وَأَخْتِي» تنسبُ إليهما على لفظهما، وهو قولُ يونسَ.

(وحجته: أن التاء لغيرِ التانيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ لأنها لا تبدل هاء في الوقف، كما تبدل التاء في نحو «كاتبه وشجرته»، وهو أقرب إلى الفهم، وأبعد عن الالتباس، فلا

(١) من قال: إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال: «شَفَهِيٌّ» في النسبة، و«شَفَهَاتٍ» في الجمع، ومن قال: إن المحذوف هو الواو، قال: «شَفَوِيٌّ وَشَفَوَاتٍ»، والقول الأولُ أحق، لأنك تجمعها في التكسير على «شَفَاه» ولأنك تقول: «شَافَهَتْ».

(٢) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت: «سَنَوَاتٍ وَسَنَوِيٌّ» وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت: «سَنَاهَاتٍ وَسَنَاهِيٌّ» وكلا الاعتبارين صحيح.

(٣) تقول: «عِضَوَاتٍ وَعِضَاهَاتٍ» باعتبار أن المحذوف واو أو هاء، كما شرحنا ذلك في تفسيرها.

(٤) بكسر السين وضمها وفتح الميم، فمن كسر همزة «اسم» كسر السين، ومن ضمها ضم السين، لأن همزته يجوز كسرها: وهو الأفضح، ويجوز ضمها.

تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى «ابن وأخ» والحق أن تاء أخت أصلها: تاء التأنيث المربوطة، كما هو مذهب الخليل والليث، وليست عوضاً من لام الكلمة المحذوفة وهي الواو، كما ذهب إليه سيبويه وغيره.

وذلك أنهم لما حذفوا الواو بسطوا التاء المربوطة؛ ليكون بسطها أمكن في الوقف عليها من المربوطة، فكان بسطها تعويض لها من لامها المحذوفة.

النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبت إلى اسم ثلاثي، مكسور الحرف الثاني: وجب تخفيفه بجعل الكسرة فتحةً، فنقول في النسبة إلى نمر ودُّيل^(١) وإيل ومَلِك: «نَمْرِيَّ ودُّوْلِيَّ وإَيْلِيَّ ومَلَكِيَّ».

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياءً مشددةً مكسورةً، خففتها بحذف الياء المكسورة^(٢)، فنقول في النسبة إلى الطَّيِّب والمَيْت والكَيْسِ والكُرَيْمِ والغَزِيلِ^(٣) «الطَّيِّبِيُّ والمَيْتِيُّ والكَيْسِيُّ والكُرَيْمِيُّ والغَزِيلِيُّ».

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بـياءٍ مُشدَّدةٍ، فإن كانت مسبوقَةً بحرف واحد، كَحَيٍّ وَطَيٍّ، قلبت الثانيةَ وَاوًا، وفتحت الأولى، ورَدَدْتَهَا إلى الواو، إن كان أصلها الواو: «كَحْيَوِيَّ وَطَوِيَّ».

وإن كانت مسبوقَةً بحرفين: كَعَلِيٍّ وَعَدِيٍّ وَنَبِيٍّ وَقُصَيٍّ وَجُدَيٍّ، حذفَت الياءَ الأولى وفتحت ما قبلها، وقلبَت الثانيةَ وَاوًا: «كَعَلَوِيَّ وَعَدَوِيَّ وَنَبَوِيَّ وَقُصَوِيَّ».

وإن كانت مسبوقَةً بأكثر من حرفين، وجب حذفها ووضعُ ياءِ النَّسَبِ موضعها.

فالنسبة إلى الكرسيِّ والشافعي: «كرسِيَّ وشافِعِيَّ»، كأنك أبقيت ما كان كذلك على حاله.

فائدة

إذا سميت بنحو «بخاتي وكراسي»، مما كان على صيغة متتهى الجموع مختوماً بـياءٍ مشددة، ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف، كأصله المسمى به.

(١) الدئل: ابن آوى، والذئب، ودوية شبيهة بابن عرس، ودئل: اسم علم.

(٢) الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك، والحذف هنا للثاني المتحرك.

(٣) الكريم: تصغير الكريم، «والغزِيل» تصغير الغزال.

ثم إذا نسبت إليه حذف ياء المشددة، ووضعت موضعها ياء النسبة.

وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف، أي: يُتَوَّن ويجر بالكسرة؛ لأن ياء النسب في تقدير الانفصال.

وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة، كأن تسمي شخصاً بمساجدي، فهو منصرف أيضاً لخروج الوزن عن منتهى الجموع بلحاق الياء آخراً، وإن كانت الأصل، في تقدير الانفصال؛ لأنها جزء من الاسم؛ لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها.

النسبة إلى التثنية والجمع

إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع: وجب رَدُّه إلى المفرد: فالنسبة إلى العراقيين والكُتُب والأخلاق واللؤلؤ والقرائض والقبايل والسود: «عرقِي وكتابِي وحُلُقِي ودُولِي وقُرُصِي وقُبُلِي وأسودي وسوداوي»^(١)، إلّا الجمع الذي لا واحد له: كقبايد وأبابل وتجايد^(٢).

أو كان يجري على غير مفرد، كملامح^(٣) ومحاسن ومسابه، وواحدُها: لَمَحَةٌ وحُسْنٌ وشَبَةٌ^(٤).

أو كان لا واحد له من لفظه (وهو اسم الجمع): كالقوم والمُعشر والجيش.

أو كان مما يُفَرَّقُ بينه وبين واحدٍ بياءِ التَّنْسِبِ أو تاءِ التَّائِيثِ (وهو اسم الجنس الجمعي): كعَرَبٍ وأعرابٍ ورومٍ وتَمَرٍ وتَفَاحٍ.

فكلُّ ذلك يُنسَبُ إليه على لفظه، فتقول: «عابيدي ومحاسني وقومي وعربي وتغري وتُفاحي».

وحكمُ الملحقِ بالمثنى والجمع السالم: حكمُ ما الحقَّ به، من حيثُ تجريده من علامتي التثنية والجمع، عند النسبة إليه، فتقول في النسبة إلى اثنين: «اثني أو ثنوي»، وفي النسبة إلى عشرين: «عشري»، وفي النسبة إلى سنين وأرضين وعالمين وبنين «سنوي وأرضي وعالمي وبنوي أو ابني».

إذا نسبت إلى علم منقولٍ عن جمع تكسير، نسبت إليه على لفظه: «كانمار وأنماري»، وأوزاع وأوزاعي». وكذا ما جرى منه مجرى العلم: «كانصار وأنصاري».

(١) إن كانت السرد جمع أسود قلت: «أسودي»، وإن كانت جمع سوداء قلت: سوداوي.

(٢) العبايد والعبايد: الفرق من الناس والخيال الذاهبة في كل وجه، والأكام والطرق البعيدة، والأبابل: الفرق والجماعات، «والتجايد» الجسم والبدن.

(٣) الملامح: ما بدا من محاسن الوجه ومساوئه، وفلان في ملامح أبيه، أي: يشبهه في ملامحه.

(٤) ولم يسم هذه الألفاظ مفرد جار على لفظها، ولو سمح لكان على وزن مفعّل.

النسبة إلى العلم المنقول عن تثنية أو جمع

وإذا نسبت إلى علم منقول عن مثنى أو جمعي السَّلامة، كحسانٍ وزيدانٍ، وزيدونٍ وعابدونٍ، وعرفاتٍ وأذرعَاتٍ.

فإن كان باقياً على إعرابه قبل النسبة إليه، رَدَدَتْهُ إلى المفرد^(١) ونسبت إليه. فتقول: «حسنيٌّ وزيديٌّ وعابديٌّ وعرفيٌّ وأذرعِيٌّ».

وإن عُذِلَ بالمثنى وجمع المذكر السالم المُسمَّى بهما إلى الإعراب بالحركات، نسبت إلى لفظهما الذي نُقِلَا عنه، فتقول: «حسانِيٌّ وزيدَانِيٌّ، وعابدُونِيٌّ وزيدُونِيٌّ، وعابِدِينِيٌّ وزِيدِينِيٌّ».

وإن عُذِلَ بما جُمع بالآلف والتاء إلى إعرابه إعراب ما لا يُنصرفُ، نسبت إليه بحذف التاء^(٢).

أما الألف فتُعَامَلُها كما تُعَامَلُ ألف المقصور: فيجوزُ حذفُها أو قلبُها واواً في نحو: «هندات»^(٣) فتقول: «هنديٌّ وهندويٌّ»، وتحذفُ وجوباً في نحو: «فَمَرَات»^(٤) وفاطمات وسَرَادِقَات»^(٥)، فيقال: «تَمَرِيٌّ وفاطميٌّ وسَرَادِقِيٌّ».

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به، أما ما كان باقياً على التثنية أو الجمع، ولم يُنقل إلى العلمية، فيجبُ رَدُّهُ إلى المفرد عند النسبة إليه فتقول في النسبة إلى الكتّابين والحَسَنين والمسلمين والتمرات: كتابِيٌّ وحسَنِيٌّ ومُسلمِيٌّ وتَمَرِيٌّ^(٦).

(١) ما سمي به من المثنى وجمعي السَّلامة يجوز أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع، وهو الألف، ويجوز أن يعرب المثنى مجرى «سليمان» في لزوم الألف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف. ويجوز أن يعرب جمع المذكر السالم مجرى «هارون» في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، أو مجرى «عربون» في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث منصرفاً أيضاً. وما سمي به، مما جمع بالآلف والتاء، جاز إعرابه كإعراب ما نقل عنه، بالضمّة رفعاً والكسرة نصباً وجرّاً منوناً وهو الألف، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف: بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً وجرّاً بلا تنوين. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابع من هذا الجزء.

(٢) لأنها للتأنيث، فأشبهت تاء فاطمة.

(٣) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني.

(٤) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني.

(٥) لأنها فوق الرابعة، فإنها في فاطمات خامسة، وفي سرادقات سادسة.

(٦) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالآلف والتاء فإن سميت به أبقيت ثانيه مفتوحاً عند النسبة إليه، وإن لم تسم به رددته إلى السكون، وذلك للفرق بين النسبة إليه علماً والنسبة إليه باقياً على جمعيته.

النسبة إلى العلم المركب

إذا نسبت إلى علم مُركَّب، فإن كان مركباً تركيبَ جملة أو مزج، حذفت الجزء الثاني، ونسبت إلى الجزء الأول، فتقول في تَأْبِطُ شَرًّا، وجاد الحق، وبعليك، ومعد يكرب: تَأْبِطِي وجاديّ وبعليّ ومعدّي، أو معدوي.

وقالوا في حَضْرَمَوْت «حَضْرَمِيّ» على غير القاعدة.

وإن كان مركباً تركيبَ إضافة، فإن كان المضاف أباً أو أمّاً أو ابناً، طرحت المضاف، ونسبت إلى المضاف إليه، فتقول في أبي بكرٍ وأم كُثُوم وابن عباس: «بَكْرِيّ وكُثُومِيّ وعبَاسِيّ».

وإن كان غير ذلك، نسبت إلى ما ليس في النسبة إليه لَبَسَ، وطرحت الآخر^(١)، فتقول في النسبة إلى عبد الأشهل وعبد منافٍ وعبد المطلب وعبد الدَّارِ وعبد الصَّمَدِ: «أَشْهَلِيّ وَمَنَافِيّ وَمُطَلِّبِيّ وَدَارِيّ وَصَمَدِيّ»، تنسب إلى المضاف إليه.

وتقول في النسبة إلى امرئ القيس وأبي بكرٍ وعبدك^(٢) ومُلاعِبِ الأيسنة^(٣) ومَجْدَلِ غَزّة^(٤): «امْرِئِيّ ورَاسِيّ ومُلاعِيّ ومَجْدَلِيّ»، تنسب إلى المضاف.

النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء

إذا نسبت إلى ما كان على وزن «فَعِيلَة»، غير معتل العين، ولا مُضاعفاً: جاء على وزن: «فَعَلِيّ» بفتح عينه وحذف يائه، فتقول في النسبة إلى حَنيفة وربيعة وبَجيلة وَعَلِيّة وصحيفة: «حَنَفِيّ وَرَبِيْعِيّ وَبَجَلِيّ وَعَلَوِيّ وَصَحْفِيّ».

وقالوا في النسبة إلى «سَلِيمة» من الأزد، و«عَميرة» من كَلْب^(٥)، وفي النسبة إلى السليقة^(٦) والطبيعة والبديهة: «سَلِيْمِيّ وَعَمِيرِيّ وَسَلِيْقِيّ وَطَبِيعِيّ وَبَدِيهِيّ» على خلاف القياس.

فإن كان مُعتلّ العين: كطويلة، أو مضاعفاً، كجَلِيلَة يَتَّى على حاله: كطويليّ وجَلِيلِيّ.

(١) أي: إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه وطرحت المضاف وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف وطرحت المضاف إليه.

(٢) رأس بعليك: قرية بين بعليك وحمص يمر بها القطار الضارب بين رماق وحلب.

(٣) ملاعب الأسنّة: لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب.

(٤) مجدّل غزّة: قرية في فلسطين بالقرب من غزّة.

(٥) الأزد وكلب: قبيلتان من قبائل العرب.

(٦) السليقة: الطبيعة، وجمعها سلاتق. والسليقي: من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا تكلف. قال الشاعر:

ولست بنحوي يملوك لسانه ولكن سليقي أقول فاعرب

النسبة إلى (فَعِيلَة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فَعِيلَة»، بضم الفاء وفتح العين، غير مضاعف، جاء على وزن «فَعِيلِي»، بحذف يائه، فتقولُ في النسبة إلى جُهَيْنَةَ ومُزَيْنَةَ وأُمَيَّةَ: «جُهَيْنِي ومُزَيْنِي وأُمُوِي». وقالوا في رُدَيْنَةَ ونُؤِيرَةَ: «رُدَيْنِي ونُؤِيرِي»، على خلاف القياس. فإن كان مُضاعَفاً، كأميمة والحُمَيْمَةِ^(١) بقي على حاله، فتقول: «أُمَيْمِي وحُمَيْمِي».

النسبة إلى «فَعِيل»، بفتح الفاء وضمها «فَعِيل»

قد ألحقوا ما كان مُعتلّ اللام - من وَزَنِي «فَعِيل» بفتح الفاء، و«فَعِيل» بضمها - بِفَعِيلَة، وفَعِيلَة، فَنَسَبُوها على «فَعِيلِي وفَعِيلِي»، فقالوا في نحر عَلِي وقُصَي: «عَلُوِي وقُصُوِي». فإن كانا صحيحَي اللام: كعَقِيل وجَمِيل، وعُقِيل وأُونِس^(٢)، بقيا على حالهما، فتقول: «عَقِيلِي، وجَمِيلِي، وعُقِيلِي وأُونِسِي». وقالوا في ثَقِيفٍ وعَتِيكٍ وقُرَيْشٍ وهَذَلٍ وسُلَيْمٍ: «ثَقَفِي وعَتَكِي وقُرَشِي وهَذَلِي وسُلَمِي»، على غير القياس. والقياسُ أن يُنسَبَ إليها على لفظها؛ لأنها صحيحة اللام.

النسبة إلى ذي حرفين

إذا نسبتَ إلى ثَنَانِي لا ثَالِثَ له، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، جاز تَضْعِيفُهُ وَعَدَمُهُ، فتقول في النسبة إلى كَم: «كَمِي وكَمِي».

وإن كان الثاني واواً وجبَ تَضْعِيفُهُ وإدغامُهُ، فتقول في لَو: «لَوِي».

وإن كان ألفاً زِيدَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، فتقول في لا: «لَانِي»، ويجوز قلبُ هذه الهمزة واواً، فتقول: «لَاوِي». وإن كان ياءً وجب فَتْحُهُ وتَضْعِيفُهُ وقلبُ الياءِ المَزِيدَة للتَضْعِيفِ واواً، فتقول في كَي: «كَيَوِي».

وإنما تجوز النسبةُ إلى هذه الأحرف، وغيرها، إذا جعلتها أعلاماً، وإلا فلا.

(١) أميمة من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أم، و«الحميمية»: موضع بالبلقاء من أرض الشام، وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الأردن.

(٢) عقيل بفتح العين وكسر القاف: اسم رجل، و«عقيل» بضم العين وفتح القاف: اسم قبيلة، و«أويس» بضم الهمزة وفتح الواو: اسم رجل.

النسبة بلا يائها

قد يُستغنى في النسبة عن يائها، وذلك ببناء الاسم على وزن «فاعل»: كتامرٍ ولابن، أي: ذي ثمرٍ ولبن، أو ببنائه من وزن «فَعَال» وذلك في الجَرَف غالباً: كَبَقَّالِ وبَرَّازٍ^(١) ونَجَّارٍ وحدَّادٍ، وعَطَّارٍ وعَوَّاجٍ^(٢) أو ببنائه على وزن «فَعِلٍ» بفتح الفاء وكسر العين. كرجلي طعمٍ ولبسٍ، أي: ذي طعامٍ ولباسٍ: قال الشاعر:

لَسْتُ بِلَيْلِي، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَدْلِيْجُ^(٣) اللَّيْلَ وَلَكِنْ ابْتَكِرَ
أَيَّ وَلَكِنِّي نَهَارِي، أَي: عاملٌ بالنهار.

وقد يكون (فاعِلٌ) للجَرَف: كحائكك، في معنى حَوَّاك، كما يكون (فَعَالٌ) في غير الحرف. كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلشَّيْءِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي بذِي ظُلَمٍ، وقول امرئ القيس:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ، فَيَظْعُرُنِي بُوَ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ، وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ
أَي: ليس صاحبٌ نَبَلٍ، ولم يُردَّ أنه ليس بصانع نَبَلٍ.

وهذه أوزانٌ في التَّسْبِ سَمَاعِيَّةٌ، ولكنها واردةٌ بكثرة، فأشبهت أن تكون قِيَاسِيَّةً، وقد ذهب المُبَرِّدُ إلى أنها قِيَاسِيَّةٌ، وليس يبعد أن تكون قِيَاسِيَّةً.

شواذ النسب

ما جاء في التَّسْبِ مخالفاً لما سَبَقَ تقريرُهُ من القواعد، فهو من شواذ النسب التي تُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها.

وقد تقدَّم ذكرُ بعضها والتنبُّهُ عليه، ومنها قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ: «بِصْرِي»، بكسر الباء وإلى الدَّهْرِ: «دُهْرِي»^(٤) بضم الدال، وإلى السَّهْلِ: «سُهْلِي»، بضم السين، وإلى مَرَوْ^(٥) «مَرُوزِي»، بزيادة الزَّاي، وإلى البحرَيْنِ: «بحراني» بعدم رَدِّها إلى المفرد، مع أنها مُعْرَبَةٌ بالحرف^(٦)، وإلى الشَّامِ واليَمَنِ ويَهَامَةَ: «شَامٌ ويمَانٌ ويَهَامٌ»، بتخفيف ياء التَّسْبِ.

(١) البزاز: بائع الثياب.

(٢) العوَّاج بائع العاج، وصاحبه، والعاج: أنياب الفيل، وواحد «عاجة».

(٣) الإدلاج: سير أول الليل.

(٤) الدهري، بضم الدال، الشيخ الطاعن في السن، والدهري، بفتحها: الملحد الذي يقول بقدم الدهر ولا يؤمن بالبعث بل يقول: وما يهلكنا إلا الدهر، وحكى صاحب القاموس ضم الدال فيه أيضاً.

(٥) مرو: بلد بخراسان يقال له «مرو التامجان»، وفيه أيضاً بلد يقال له مروزرور بوزن عنكبوت. والنسبة إليه مروزروري على لفظه شذوذاً، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال «مروي»؛ لأنه مركب تركيب مزج.

(٦) تقدم أن العلم المنقول عن مثني أو جمع مذكر سالم، إن بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله إلى العلمية،

ومن ذلك قولهم: «رُقْبَانِيَّ وَشِعْرَانِيَّ وَجُمَانِيَّ وَلَخْيَانِيَّ»، للتعظيم الرَّقَّةَ والشَّعْرَ والجُمَّةَ^(١) واللَّحْيَةَ.

ومنه قولهم في النسبة إلى طلي: «طَانِيَّ»، وفي النسبة إلى الوَحْدَةِ: «وَحْدَانِيَّ»؛ وفي النسبة إلى البادية: «بَدَوِيَّ» والقِيَّاس: «بَادَوِيَّ» أو «بَادِيَّ»، وفي النسبة إلى حروراء^(٢): «حَرَوْرِيَّ» والقِيَّاس: «حَرَوْرَاوِيَّ».

٩ - التصغير

التَّصْغِيرُ: أن يُصَغَّرَ أَوَّلُ الاسمِ، ويفتَحَ ثانيه، ويَزَادَ بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تُسَمَّى: (ياء التَّصْغِيرِ).

فَنَقُولُ في تصغير قَلَمٍ وِدْرَهَمٍ وَعُضْفُورٍ: (قُلَيْمٌ وَدُرَيْهَمٌ وَعُضْفَيْرٌ).

والاسمُ الذي تلحقه ياء التَّصْغِيرِ يُسَمَّى: (مُصَغَّرًا).

وَيُشْتَرَطُ فيما يُرَادُ تصغيرُهُ: أن يكونَ اسماً مُعْرَباً، قابلاً للتَّصْغِيرِ، خالياً من صِيغِهِ وَشِبْهِهَا. (فلا يصغرُ الفعل ولا الحرف).

وشذ تصغير فعل التَّعْجِبِ، مثل: «ما أحيلاه! وما أميلحه!».

ولا يصغرُ الاسمُ المَبْنِي. وشذ تصغير بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، كالذي والتي وذا وتا: فقالوا في تصغيرها: «اللَّذِيَا واللَّتِيَا وذَاوِيَا».

ولا يصغر ما ليس قابلاً للتَّصْغِيرِ: ككبير وعظيم وجسيم، ولا الأسماء المعظمة، لما بينها وبين تصغيرها من التنافي.

ولا يصغر نحو الكَمِيَّتِ^(٣)؛ لأنه على صيغة التَّصْغِيرِ، ولا نحو مِيطَرٍ ومِهْمِنٍ^(٤)؛ لأنه شبيه بصيغة التَّصْغِيرِ.

يرد إلى المفرد عند النسبة إليه، ويبقى على لفظه إن أعرب بعد نقله بالحركات.

(١) الجمعة: مجتمع شعر الرأس، وهي أعظم من الوفرة أو شعر الرأس إذا بلغ المنكين.

(٢) حروراء: قرية بقرب الكوفة، تنسب إليها فرقة من الخوارج، كان أول اجتماعهم فيها، يقال لهم: «الحرورية».

(٣) الكميت من الخيل: الذي تضرب حمرة إلى سواد، فهو بين الأحمر والأسود، ويوصف به المذكر والمؤنث، يقال مهر كميث، وجمعه «كمت» بضم فسكون، و«الكميت»: طائر يعرف بالبلبل، وجمعه كمتان، بكسر فسكون.

(٤) المهمين: المؤمن غيره، والرقيب، والحافظ، والشاهد، ويقال هيمن على كذا، أي صار رقيباً عليه وحافظاً وشاهداً، وهيمن الطائر على فراخه: رفرغ، والمهمين: من أسماء الله عز وجل، لأنه رقيب على عباده، قائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وآجالهم، مؤمن بإمام من الخوف.

فائدة التصغير

يُصَغَّرُ الاسمُ، إما للدلالة على تَقْلِيلِهِ: كَدُرْهَمَاتٍ، أو تَصْغِيرِهِ، كَكُتَيْبٍ، أو تَحْقِيرِهِ (أي: تَصْغِيرَ شَأْنِهِ): كَشَوْعَرٍ، أو تَقْرِيهِ، مَثَلُ: «جُعْتُ قُبَيْلَ الْمَغْرِبِ، أو بُعِيدَ الْعِشَاءِ، وَجَلَسْتُ دُونَ الْمَنِيرِ، وَمَرَّتِ الطَّيَارَةُ قُوَيْقُنًا»، أو لِلتَّحْبِإِ إِلَيْهِ ك: «بَنِي وَأَبِي وَأُمَيْمَةَ وَأَخِي».

حكم ما بعد ياء التصغير

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مَكْسُورًا: «كَجُعْفِيرٍ».

إِلَّا إِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا آخِرَ الْكَلِمَةِ: «كَرُجَيْلٍ»، فَإِنَّهُ يَكُونُ تَابِعًا لِلْإِعْرَابِ.

أَوْ كَانَ مُتَّصِلًا بِعَلَامَةِ التَّائِيثِ: كَتُجْبِيرَةٍ وَسُلَيْمَى وَأَسْمَاءَ، أَوْ بِالْفَاءِ الْجَمْعِ، فِيمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَالٍ): كَأَحْيَامٍ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّوْنِ الزَّائِدَتَيْنِ فِي عِلْمٍ أَوْ صِفَةٍ: كَعُثِمَانَ وَعُطَيْشَانَ، فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مَفْتُوحًا.

(فَإِنْ كَانَ الْمُتَّصِلُ بِهِمَا لَيْسَ عِلْمًا وَلَا صِفَةً: كَسِرْحَانَ، كَسَرَتْ مَا بَعْدَ يَاءِ: التَّصْغِيرِ وَقَلْبَتْ أَلْفَهُ يَاءً. كَسَرِيحِينَ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِهِ: «سِرَاحِينَ»، وَالسَّرْحَانَ: الذَّنْبُ.

فَإِنْ سَمِيتَ بِسِرْحَانَ صَفْرَتَهُ عَلَى لَفْظِهِ، فَقُلْتَ: «سَرِيحَانٌ»؛ لِأَنَّهُ صَارَ عِلْمًا).

أوزان التصغير

لِلتَّصْغِيرِ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ، وَهِيَ: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ: (كَجُبَيْلٍ وَدُرْنَهْمٍ وَعُصَيْفِيرٍ).

فَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: صَغْرَتُهُ عَلَى (فُعَيْلٍ) كَقَلِيمٍ وَحُسَيْنٍ، وَجُبَيْلٍ.

وَمَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: صَغْرَتُهُ عَلَى (فُعَيْعِيلٍ) كَجُعْفِيرٍ وَزَيْنَبٍ وَمُبِيرٍ.

وَمَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: مِمَّا رَابِعُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، صَغْرَتُهُ عَلَى (فُعَيْعِيلٍ) كَمَفْيَيْتِجٍ وَعُصَيْفِيرٍ وَفُنَيْدِيلٍ).

وَمَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ أَصْلِيَّةٍ: طَرَحَتْ خَامِسُهُ وَبَنِيَتْهُ عَلَى (فُعَيْعِيلٍ) فَتَقُولُ فِي سَفَرِجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ: (سُفْجِيرَجٌ وَفَرَزْدَقٌ) فَإِنْ كَانَ مَعَ الْخَمْسَةِ زَائِدٌ حَذَفَتْهُ مَعَ الْخَامِسِ، فَتَقُولُ فِي عُنْدَلَيْبٍ: (عُنْدِيلٍ).

وَمَا بَلَغَتْ أَحْرَفُهُ بِالزِّيَادَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، مِمَّا لَيْسَ رَابِعُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ^(١)، حَذَفَتْ مِنْهُ، وَبَنِيَتْهُ عَلَى (فُعَيْعِيلٍ)^(٢).

(١) فَإِنْ كَانَ رَابِعُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ قَلْبَتْهُ يَاءً كَمَا تَقْدُمُ.

(٢) رَاجِعْ كَيْفِيَّةَ بِنَاءِ صِيفَةِ مَتَهَى الْجَمْعِ، فَالْمَصْغَرُ فَوْقَ الثَّلَاثِي لَهُ حُكْمُهَا.

فإن كان فيه زائد واحد، طرحته، فتقول في مُدَحْرَجٍ وسَطْرِي وغَضَنَفَر^(١): (دُحْرِجٌ وَسُبطَرٌ وغُضَنَفَرٌ).

وإن كان فيه زائدان فأكثر، بنيته على أربعة وحذفت من زوائده ما هو أولى بالحذف من غيره^(٢)، فتقول في مُتَرْجٍ ومُتَاطِلٍ ومُنْطَلِقٍ: (مُفْرِجٌ ومُفْتِيلٌ ومُطْلِقٌ)، وتقول في مُتَدَحْرَجٍ ومُتَشَعَّرٍ (دُحْرِجٌ وقَشِيعَرٌ)، وتقول في مُسْتَخْرَجٍ ومُسْتَدَعٍ (مُخْرِجٌ ومُدْنِيعٌ) وتقول في استخراجٍ وانطلاقٍ واضطرابٍ: (تُخْرِجٌ وتُطْلِقُ وتُضْتَرِبُ)^(٣).

فإن كان في الاسم زائدان، ليس لإحدهما مزية على الأخرى: حذفت أيهما شئت، فتقول في علندى وسرندى وجبلى: (المُلَيْندُ والمُسْرَيْندُ والمُحْبَيْطُ) و(العَلَيْدِي والمُسْرَيْدِي والمُحْبَيْطِي)؛ لأنَّ النون والألف المقصورة إنما زيدتا؛ ليلحق الوزن بسفرجل. ولا مزية لإحدهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

أما ألف التانيث المقصورة: فإن كانت رابعة، كحَبْلِي، ثبتت: كحَبْلِي، وإن كانت فوق الرابعة، كخوزلي ولُعَيْزِي^(٤) حذفت وجوباً؛ لأنَّ بقاءها يُخرج البناء عن مثال (فُعَيْعِل) أو (فُعَيْعِل). وذلك كخوزِلٍ ولُعَيْزِ، ما لم يسبق الواقعة خامسة حرف مد، فيجوز بناؤها وحذف حرف المد، ويجوز العكس، فتقول في حُبَارِي^(٥): «حُبَيْرٌ» بحذف ألف المد، و«حُبِيرٌ» بحذف ألف التانيث وبقاء حرف المد، بعد قلبه ياءً وإدغامه في ياء التصغير.

وأما تاء التانيث وألفه الممدودة، فتثبتان على كل حال، فتقول في مُسْلَمَةٌ وهندباء: مُسْلِمَةٌ ومُهَنْدِبَاءٌ.

والألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف، تثبتان على كل حال، فتقول في تصغير زعفران: «زُعْفَرَانٌ».

ويجوز أن يموَّضَ ما حذفت منه للتصغير ياءً قبل آخره، فيبنى الاسم على «فُعَيْعِلٍ»، فتقول في مُنْطَلِقٍ وسَفْرَجَلٍ: «مُطْلَيْقٌ ومُسْفَرِيجٌ»، كما يجوز أن تقول في جمعها: «مُطَالِقٌ وسَفَارِيجٌ».

(ولا يخرج المصغر من هذه الأوزان، ما يلحقه من علامة تانيث أو تننية أو جمع أو نسبة،

(١) السطري: مشية فيها تبحر: و(اغضنفر): الأسد.

(٢) والميم الزائدة في أول الكلمة أولى بالبقاء من غيرها على كل حال. وتاء الافتعال والاستفعال ونون الانفعال أولى بالبقاء كذلك، وتفضلها الميم.

(٣) طاء اضطراب، أصلها التاء، لأن وزنه (افتعال) قلبت طاء ليسهل النطق بالضاد الساكنة، لذلك ردت إلى أصلها عند التصغير، لزوال السبب، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

(٤) الخوزلي والخيزلي، مشية في تناقل، واللغزي، اسم بمعنى اللغز.

(٥) الحباري، طائر، وهو يطلق على الذكر والأنثى والواحد والجمع.

أو الألف والنون الزائدتين، أو الجزء الثاني في المركبين الإضافي والمزجي^(١).

فمثل: تميرة وسليمى وحميراء وقليمان وعميرون وهنيدات وحميصي وعثمان وعطيشان وعبيد الله وبعلبك^(٢) مصغر على «فعليل» ومثل: «حنظلة وقريصاء ودرهمان وشويعرون وديمشقي وزعفران وخويدم الدار ومعيد يكر» مصغر على «فعليل».

ولا يعتد بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات.

تصغير ما ثانيه حرف علة

إذا صغرت ما ثانيه حرف علة مُنْقَلَبٌ عن غيره رَدَدْتُهُ إلى أصله، فإن كان أصله الواو رددته إليها، فتقول في تصغير بابٍ وطِيٍّ وقيمٍ وميزانٍ وديوانٍ وميسم^(٣): «بُونِبٌ وَطَوِيٌّ وَقُوْنِمَةٌ وَمُوْيزِيْنٌ وَمُوْويُونٌ وَمُوْيسِمٌ».

وإن كان أصله الياء رددته إليها أيضاً، فتقول في تصغير نابٍ وموقن^(٤): «نُيْسِبٌ وَمُيْتَقِنٌ».

وإن كان أصله حرفاً صحيحاً رددته إليه، فتقول في تصغير دينارٍ: «دُنَيْنِيرٌ»^(٥).

وإن كان مجهول الأصل كماج، أو زائداً: كشاعرٍ وخاتم، أو مبداً من همزة: كآصالٍ وآمالٍ وآبالٍ^(٦) قلبته واواً، فتقول: «عُوْنِجٌ، وشُوْنِعِرٌ، وخُوْنِمْ، وأُوْيصَالٌ، وأُوْيمَالٌ وأُوْيبَالٌ».

(وشذ تصغير «عيد» على عَيْدٍ كما شذ جمعه على «أعياد».)

وحقه أن يصغر على «عُوْدٍ» ويجمع على «أعواد»؛ لأنه من عاد يعود، فياؤه أصلها الواو، وأصله «عُوْدٌ» بكسر فسكون قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما صفروه وجمعوه على غير أصله؛ لثلاثا يلتبس بالعود).

(١) أما المركب الإسنادي، كجاد الحق وتابط شراً، علمين، فلا يجوز تصغيره.

(٢) جمع باب أبواب، فاصل ألفه الواو. والطي: أصله «الطوي» لأن فعله طوى يطوي فياؤه الأولى أصلها الواو، وقيمة أصلها «قومة» بكسر القاف، لأنها في الأصل من قام يقوم، وميزان أصله «موزان» بكسر الميم، لأنه من وزن يزن، ولأنك تقول في جمعه موازين، وديوان، أصله دوان، بواو مشددة لأنك تقول في جمعه دواوين، وميسم أصله، موسم، بكسر الميم، لأنه من وسم يسم، وهي أداة يوسم بها أي يعلم، كما يوسم البعير بالكفي.

(٣) جمع الناب: أنياب، فاصل ألفه الياء، وموقن، اسم فاعل من أيقن، فأصله «ميقن» فواؤه أصلها الياء، وإنما انقلبت واواً لتناسب الغنة قبلها.

(٤) دينار، أصله (دنار) بنون مشددة، لأنك تقول في جمعه دنانير.

(٥) أصلها (أصاال وأمال وآبال) على وزن (أفعال) وهي جمع أصيل وأمل وأبل، فالألف مبدلة من الهمزة، (والأصيل)، الوقت بعد العصر.

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً متقلباً عن حرف علة: أَبْقِيَتْهُ عَلَى حاله (في رأي سيبويه والجمهور)، أو أَرْجَعْتَهُ إِلَى أصله (في قول الرَّجَاجِ وأبي عَلِيٍّ الفَارَسِيِّ) فتقول في تصغير مُتَعِدٍ: «مُتَعِدٌ» (على قول سيبويه: قالوا: وهو الصحيح)، و«مُؤَعِدٌ»، (في رأيهما)، وذلك لأن أصله: «مُؤَعِدٌ». وأصل هذا من الوعد.

وقولُ سيبويه أقرب إلى الفهم؛ كيلا يلتبس بتصغير: «مُؤَعِدٌ وَمُؤَعِدٌ وَمُؤَعِدٌ» وقولهما أصحُّ في القياس.

تصغير ما نالته حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما نالته حرفُ علةً، ادغمته في ياء التصغير بعد قلبه ياء، إن كان ألفاً أو واواً، فتقول في تصغير عصاً وَرَحَى وَطَبِي ودلو وَطَبِي وشمالٍ وَقُدومٍ وجميلٍ: «عُصِيَّةٌ وَرُحَيَّةٌ وَطَبِيَّةٌ وَذَلِيَّةٌ وَطَوْرِيَّةٌ وَشَمَلِيَّةٌ وَقُدُومٌ وَجَمِيلٌ» إلا ما كان آخره ياءً مشددةً مسبوقَةً بحرفين: كصَبِيٍّ وَعَلِيٍّ وَذَكِيٍّ، فَتُخَفَّفُ وتُدغمُ في ياء التصغير، فتقول: «صَبِيٌّ وَعَلِيٌّ وَذَكِيٌّ» فإن سَبَقَتْ بأكثر من حرفين، صَغُرَ الاسم على لفظه، فتقول في تصغير كُرْسِيٍّ ومِصْرِيٍّ: «كُرْسِيٌّ وَمِصْرِيٌّ».

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما رابعه حرفُ علةً، قلبت الألفَ أو الواوَ ياءً، وتركت الياءَ على حالها، فتقول في تصغير منشارٍ وأرجوحةٍ وقنديلٍ: «مُنْشِيرٌ وَأَرْجُوحَةٌ وَقَنْدِيلٌ».

تصغير ما حذف منه شيء

إذا صَغُرَتْ ما حُذِفَ منه شيءٌ، رددته عند التصغير، فتقول في تصغير يَدٍ ودمٍ وأبٍ وأخٍ وأخْبٍ وبنٍ وعدةٍ وزِنَةٍ وَشَفْعَةٍ وماوٍ: «يَدِيَّةٌ وَدُمِيٌّ وَأَبِيٌّ وَأَخِيٌّ وَأُخْبِيَّةٌ وَبُنِيَّةٌ وَوُزْنَةٌ وَشُفْعِيَّةٌ وَمَوِيَّةٌ».

وإن كان في أوله همزة وصل حذفها ورددت المحذوف، فتقول في تصغير ابنٍ وابنةٍ واسمٍ وامرئٍ وامرأةٍ: «بَنِيٌّ وَبُنِيَّةٌ وَسُمِيٌّ وَسُمِيَّةٌ وَمُرْنِيَّةٌ وَمُرْنِيَّةٌ».

وإن سَمِيَتْ بنحوٍ: «قُلٌّ وَبَعٌّ وَخُذٌّ وَمُذٌّ» قلتُ في تصغيره: «قُؤُلٌ وَبُيُوعٌ وَأُخْبُذٌ وَمُؤْنِذٌ» برد المحذوف.

تصغير الثاني الوضع

إذا سَمِيَتْ بما وُضِعَ على حرفين، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، أَبْقِيَتْهُ عَلَى حاله، بعد التسمية به: فإن أردت تصغيره. ضَعُفْتُ ثانيه عند تصغيره، فتقول في تصغير: هَلٌّ وَبَلٌّ وَإِنَّ وَعَنْ، ونحوها أعلاماً: «هَلْلِيلٌ وَبَلْلِيلٌ وَأَتْنَيْنٌ وَعَتْنَيْنٌ».

وإن كان ثانيه حرف علة: كَلَوْ وكَي وفي وما ولا، وجب تضعيفه حين التسمية به، فنقول في المذكورات، إذا جعلتها أعلاماً: «لَوْ وَكَيّْ وَفِيّ وَمَاءٌ وَلَاءٌ»^(١).

فإن أردت تصغيرها، صغرتها على حالها هذه، فنقول: «لَوَيْ وَكَيّْ وَفِيّ، وَمُوِيّ وَلُوِيّ».

تصغير المؤنث

إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من التاء، ألحقها به، فنقول في تصغير دارٍ وشمسٍ وهندٍ وعينٍ وسنٍ وأذنٍ: «دَوِيْرَةٌ وَشَمْسِيَّةٌ وَهِنْدِيَّةٌ وَعَيْنِيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ وَأَذْنِيَّةٌ» إلا إذا لزم من ذلك التباس المفرد بالجمع، أو المذكر بالمؤنث، فترك التاء، فنقول في تصغير بقرٍ وشجرٍ: «بَقَرِيَّةٌ وَشَجَرِيَّةٌ» لا «بَقْرِيَّةٌ وَشَجَرِيَّةٌ»؛ كيلا يُظنَّ أنهما تصغيرُ بقرةٍ وشجرةٍ، ونقول في تصغير خمسٍ وسبٍ وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ وبضع، في المعدود المؤنث: خُمَيْسٌ وَسُبَيْتٌ وَسَبْعٌ وَعَشِيرٌ وَبُضَيْعٌ، لا خُمَيْسِيَّةٌ وَسُبَيْتِيَّةٌ الخ، لثلاث تلتبس بتصغير «خمسٍ وستة» الخ في المعدود المذكر.

وإذا سميت رجلاً بمؤنث ثلاثي، ك: نارٍ وعينٍ وأذنٍ وفهرٍ^(٢)، ثم أردت تصغيره، لم تلحق به التاء، فنقول: «نَوِيرٌ وَعَيْنِيٌّ وَأَذِينٌ وَفَهِيرٌ».

فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً، بعد تصغيرها، أبقيتها على ما هي عليه.

ومن ذلك: «مُتَمِّمٌ بنُ نُؤَيْرَةٍ، وَعَيْنِيَّةٌ بنُ حَصِينٍ، وعَمْرُو بنُ أَذْيَنَةٍ، وعامر بنُ فُهَيْرَةٍ».

وإذا سميت امرأةً بمذكر ثلاثي، كرمحٍ وبلدرٍ ونجمٍ وسعيدٍ، ثم أردت تصغيره، ألحقت به التاء، فنقول: «رُومِيْحَةٌ وَبُلْدِيرَةٌ وَنَجْمِيَّةٌ وَسُعَيْدَةٌ».

فلا اعتبار في العلم، في حال تصغيره، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث، وإنما العبرة في مُسَمَّاءُ الذي نُقِلَ إليه، هذا هو الحق.

(وقال يونس: يجوز الاعتباران: اعتبار الأصل واعتبار الحال).

وعليه فنقول في «عين» مسمى بها مذكر: «عين وعينية»، ونقول في «رمح» مسمى به مؤنث: «رميحة ورميح» وقال ابن الأنباري: إنما العبرة بأصله المنقول عنه، فتلحقه التاء أو لا تلحقه بهذا الاعتبار.

(١) إذا ضعفت الألف في (ما ولا) زدت ألفاً أخرى، وحينئذ يصعب النطق بهما لكونهما معاً، فتبدل من الثانية همزة وجوياً.

(٢) الفهر، بكسر فسكون: الحجر الصغير بمقدار الكف، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة، وقيل هو الحجر مطلقاً، وهي مؤنثة. وقيل، تؤنث وتذكر، والفهر، في لغة الأطباء ما تدق به العقاقير على الصلابة، والصلابة والصلادة (بفتح الصاد فيهما) ما يدق عليه الطيب ونحوه وقد تطلق على المدق نفسه.

وعليه فلا تقول في «عين»، مسمى بها مذكر، إلا «عيينة»، وفي «رمح»: مسمى به مؤنث، إلا «رميح».

أما المؤنث الرباعي فما فوق: فلا تُلحقه تاء التأنيث، فمثل: «زَيْنَبٌ وَعَجُوزٌ يُصَغَّرُ عَلَى: «زَيْنَبٍ وَعَجَبِيَّةٍ».

(وشذ تصغير «ذَوْدٌ»^(١) «بفتح فسكون» وحرب وقوس ونعل ودرع الحديد^(٢) وعرس^(٣) بلا إلحاق التاء، فقد صفروها على «ذويد وحريب» إلخ. . . مع أنها مؤنثات ثلاثية، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها. كما شذ تصغير: قدام ووراء وأمام على «قديمه وَوُزَيْتَةٍ» (بتشديد الياء مكسورة) وَأُتَيْتَمُوْهُ (بتشديد الياء مكسورة أيضاً): فالحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية، وقدام ووراء: ظرفان مؤنثان. أنشئهما على معنى الجهة، وأمام ظرف مذكر: وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين: لأنه مذكر: ولأنه فوق الثلاثي.

قال في المصباح: وقد يؤنث «الأمام» على معنى الجهة.

وقال الزجاج: واختلفوا في تذكير الأمام وتأنيثه.

تصغير القلم المركب

إذا أردت تصغير علم مُركَّبٍ تركيبٍ إضافيةٍ أو مَزَجٍ، صَغَّرْتَ جزءه الأول، وتركت الآخر على حاله، فتقول: في عبد الله وَمُعْدِيكَرِبٍ.

«عُيَيْدَ الله، وَمُعْدِيكَرِبٍ» أما المركَّبُ تركيبٍ جُمْلَةٍ: كتابُ شراً، وجادُ الحقِّ، فلا يصغُرُ.

تصغير الجمع

جمع القلَّةِ يصغَّرُ على لفظه، فتقول في تصغير أحمالٍ وأنفُسٍ وأعمدةٍ وفتيَّةٍ: «أَحْيِمَالٌ وَأَنْفُسٌ وَأَعْمِدَةٌ وَفَتِيَّةٌ».

وكذلك اسمُ الجمعِ كَرَكِبٍ وَرَكَّابٍ.

وجمُّعُ الكثرة لا يصغَّرُ على لفظه، بل يردُّ إلى المفرد، ثم يصغَّرُ ثم يُجمَعُ جَمْعَ المذكر السالم، إن كان للمعاقل، وجمع المؤنث السالم، إن كان لغير المعقل، فمثل: «شُعْرَاءٌ وَكُتَّابٌ

(١) الذود من الإبل، من الثلاثة إلى العشرة، ولا تكون إلا من الإناث، ومنه قولهم: (الذود إلى الذود إبل) ومعناه إذا وضع القليل مع القليل يصير المجموع كثيراً.

(٢) أما درع المرأة، وهو قميصها فهو مذكر. وقيل إن درع الحديد يذكر ويؤنث.

(٣) العرس، امرأة الرجل، والرجل نفسه. ومثله العروس. وكلاهما للذكر والأنثى. والعرس أيضاً: أنثى الأسد وهي اللبوة.

ودَراهم وعَصافِيرَ وَكُتِبَ تَصْغِيرُهُ «شُرُوعُونَ وَكُزُنِيُونَ وَدُرِيَهَاتٌ وَعُصْفِيرَاتٌ وَكُتِيَّاتٌ».

تصغير الترخيم

من التصغير نوعٌ يسمَّى: تصغير الترخيم، وهو أن يُجَرَّد الاسم من الزوائد التي فيه، ويصَغَّر على أحرفه الأصلية.

فإن كانت أصوله ثلاثة: يُصَغَّر على «فُعِيلٍ»، فيقال في تصغير: معطَفٍ ومُطَلِّقٍ وأزهرٍ وأبَلَقٍ وحامِدٍ ومحمودٍ وأحمدٍ: «عُطِفَتْ وَطَلِّقَ وَزَهَرَ وَبَلَّقَ وَحُمِدَ».

ثم إن كان مستأً مؤنثاً: ألحقت به التاء، وإن كان قبل الترخيم مؤنثاً بالالف، أو مؤنثاً بغير علامة، فيقال في مكرمٍ وحُبلى وسوداء وسُعاد: «كُرِّمَتْ وَحُبِّلَتْ وَسُوِّدَتْ وَسُعِيدَتْ»، وتقول فيمن سميتها سَعِيدَةً وسَمَاءً «سُعِيدَةً وَسَمِيَّةً».

إلاً إذا كان من الصفات الخاصة بالإناث، التي لم تلحقها علامة التانيث كطالِقٍ وناهد، فلا تلحقها التاء: كطَلِّقَ ونَهَيْدَ.

وإن كان مؤنثاً بلا علامة، وسميت به مذكراً، لم تُلحق به التاء، فتقول فيمن سميتها: سماءً وعروباً: سُمِّيَ وَعُرِبَ.

وإن كان مؤنثاً بالعلامة، جَرَدته منها، فتقول فيمن سميتها: مُكرمةً وصحراءً وفاطمة: «كُرِّمَتْ وَصُحِرَ وَفُطِّمَ».

إلاً إذا وقعت التسمية به بعد التصغير، كأن تسمي رجلاً «صحيرة» مؤنث «صحراء» فتبقى علامة التانيث.

وإن كانت أحرفه الأصلية أربعة يصغَّر على «فُعَيْلٍ»، فيقال في قُرْطاسٍ وعصفورٍ وقنديلٍ: «قُرَيْطُسٌ وَعُصْفِيرٌ وَقُنَيْدِلٌ».

وتصغير الترخيم، إنما يكون في حذف ما يجوز بقاؤه في التصغير، كما رأيت.

أما حذف ما لا يجوز بقاؤه؛ لأنه تختل ببقائه صيغة التصغير، فليس من باب تصغير الترخيم، كما يتوهم وذلك كصغير: «متدحرج وسفرجل» على «دحرج وسفريج».

وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول، كمنطلقٍ ومُستخرجٍ، صغرت على «مُطَلِّقٍ ومُخْرِجٍ» تصغيراً لا ترخيمٍ فيه؛ لأن الزوائد المحذوفة لا يجوز بقاؤها في مصغرها؛ لاختلال الصيغة معها، فإذا أردت ترخيمهما، قلت: «طَلِّقٌ وَخُرِيجٌ».

شواذ التصغير

ما جاء في التصغير مخالفاً لما سبق تقريره من القواعد، فهو من شواذ التصغير، التي تُحفظ

ولا يقاس عليها . وقد تقدّم ذكرُ بعضها .

ومن ذلك تصغيرهم عشاءً على «عُشَيَانٍ» وَعُشْبَةً على «عُشْبِيَّةٍ» وَعُشْبًا على «عُشْبِيَّانٍ»،
وليلةً على «لَيْلِيَّةٍ»، وقالوا: «لَيْلَةٌ» أيضاً على القياس .

وقد صغّروا إنساناً على «أُنَيْسيَانٍ»، وقد أجمعَ العرب على تصغيره على ذلك .

وصغّروا بَنِينَ على «أُبَيْنِينَ»، لم يُصغروها على غير ذلك . وقالوا في تصغير رَجُلٍ: «رُجَيْلٌ»
على القياس، و«رُؤُوجِلٌ»، على غير القياس، كأنهم رَجَعُوا به إلى «الراجل»؛ لأنَّ اشتقاقه منه،
كما في «لسان العرب» .

قال النحاةُ وبعضُ اللغويين: وشذَّ تصغيرُ صَبِيٍّ وغلَمةٍ: على أَصْبِيٍّ وَأَغْلِمَةٍ والحقُّ أنَّ
أَصْبِيَّةً هي تصغير «أَصْبِيَّةٍ» .

وأما صِبْيَةٌ فتصغيرها: (صَبِيَّةٌ)، وكذلك أَغْلِمَةٌ: (أُغْلِمَةٌ) .

وقالوا: شذَّ تصغيرُ مَغْرِبٍ على (مُغْرِبَانٍ) والحقُّ أنَّ مُغْرِبَاناً هو تصغيرُ (مُغْرِبَانٍ)، وهو
بمعنى المغرب . يُقال: لقيته مَغْرَبَ الشمسِ، ومُغْرِبَانَهَا .

الباب الخامس

التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول:

١ - الإدغام

الإِدْغَامُ^(١): إدخال حرفي في حرفي آخر من جنسه، بحيث يصيران حرفاً واحداً مُشَدَّداً، مثل: «مَدَّ يَمْدُ مَدًّا» وأصلها «مَدَّ يَمْدُ مَدَّدًا».

وحكم الحرفين، في الإدغام، أن يكون أولهما ساكناً، والثاني متحركاً، بلا فاصل بينهما. وسكون الأول، إما من الأصل: كالمد والشد^(٢).

وإما بحذف حركته: كمَدَّ وشَدَّ^(٣).

وإما بنقل حركته إلى ما قبله: كيَمْدُ، ويشَدُّ^(٤).

والإِدْغَامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المَخْرَجِ، كما يكون في الحرفين، المتجانسين. وذلك يكون تارة: بإبدال الأول لِيُجَانِسَ الآخر: كَأَمَحَى، وأصله: «أَنَمَحَى»، على وزن «انفعل» ويكون تارة بإبدال الثاني لِيُجَانِسَ الأول: كَأَدْعَى، وأصله «أَذَمَى»، على وزن «افعل».

أقسام الإدغام

الإِدْغَامُ، إما صغير، وهو ما كان أوَّلُ المثلين فيه ساكناً من الأصل.

وإما كبير، وهو ما كان الحرفان فيه متحركين، فأسكن أولهما بحذف حركته، أو بنقلها إلى ما قبلها.

وإنما سُمِّيَ كبيراً؛ لأن فيه عَمَلَيْنِ وهما الإسكان والإدراج، أي: والصغير ليس فيه إلا إدراج الأول في الثاني.

(١) الإدغام في اللغة: الإدخال: أدغمت اللجام في فم الفرس أي: أدخلته عليه.

(٢) الدال الأولى منها ساكنة من أصلها.

(٣) أصلهما «مدد وشدد» سكنت الدال الأولى بحذف حركتها، وأدغمت في الأخرى.

(٤) أصلهما: «يمدد ويشدد» نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها - وهو الميم في «يمدد» والشين في «يشدد» - وأدغمت في الدال الأخرى.

وللإدغام ثلاث أحوال: الوجوب، والجواز، والامتناع.

وجوب الإدغام

يجبُ الإدغام في الحرفين المتجانسين إذا كان في كلمة واحدة^(١)، سواءً أكانا متحركين: كَمَرُ وَيَمُرُّ (وأصلهما: مَرَرُ وَيَمَرُرُ)، أم كان الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً: كَمَدُ وَعَضُ (وأصلهما: مَدَدُ وَعَضَضُ).

وأما قول الشاعر: «الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ» فمن الضرورات الشعرية، والقياسُ (الأجل). ثم إن كان الحرف الأول من المثليين ساكناً، أدغمته في الثاني بلا تغيير. كَشَدُ وَصَدُ (وأصلهما: شَدَدُ وَصَدَدُ).

وإن كان متحركاً طرحت حركته وأدغمته إن كان ما قبله متحركاً أو مسبوqاً بحرف مدٍّ، كَرَدُ وَرَادُ. (وأصلهما: رَدَدُ وَرَادِدُ).

أما إن كان ما قبله ساكناً فتقلَّ حركته إليه: كِيرُدُ (وأصله: يَرُدُّ).

ويجب إدغام المثليين المتجاورين الساكن أولهما، إذا كانا في كلمتين، كما كانا في كلمة واحدة، مثل: «سَكَّتْ، وسَكَّنَا وَغَنَّا وَعَلَيَّ، واكْتُبْ بالقلم، وقلْ له، واستغفرْ رَبَّكَ» غير أنه إن كان ثاني المثليين ضميراً، وجب الإدغام لفظاً وخطاً، وإن كان غير ضمير وجب الإدغام لفظاً لا خطاً، كما رأيت.

وشدَّ فكَ الإدغام الواجب في ألفاظ لا يُقاسُ عليها، مثل: «إِلِلُ السَّاءِ»^(٢) والاسنان: (إذا تغيَّرت رانحتهما وفَسَدَتْ)، ودَبَّ الإنسان: (إذا نَبَتِ الشَّعْرُ في جبينه) وَضَبَّتِ الأرض^(٣): (إذا كثُرَتْ ضِبابُها)، وَقَطَطَ الشَّعر: (إذا كان قصيراً جَعْدًا).

ويقال قَطَطَ بالإدغام أيضاً، وَلَجَحَتِ العين: (إذا لَصَقَتْ أجفانُها بالرمضِ)^(٤) وَلَخَخَتْ: (إذا كَثُرَ دُمُها وغُلُظَتْ أجفانُها، ويقال: لَحَتْ وَلَخَّتْ بالإدغام أيضاً، وَمَشَشَتِ الدابة: (إذا ظهرَ في وظيفها المَشَشُ)^(٥)، وعَزَزَتِ الناقة: (إذا ضاقَ مجرى لبنها).

وشدَّ في الأسماء قولهم: «رجلٌ صَفُفُ الحال، (أي: ضيقُها) وشديدها: ويقال: صَفُفُ

(١) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام، أو يجوز فيه الإدغام وتركه، وتعلم مواضع امتناعه وجوازه.

(٢) السقاء: جلد السخلة يجعل وعاء للماء واللبن.

(٣) ضِب من باب فرح وظرف.

(٤) الرمض: وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين، فإذا سال فهو غمض.

(٥) المشش: شيء يظهر في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد العظم.

الحال بالإدغام أيضاً)، وطعامٌ قَصِيضٌ أي: «فيه حصصٌ صغارٌ أو تراب، ويقال: قضَّ بالإدغام أيضاً وقَصِيضٌ بالتحريك. وهذا يُمتنع فيه الإدغام؛ لأنه اسمٌ على وزنٍ «فَعِلٌ» كما ستعلم.

جواز الإدغام

يجوزُ الإدغامُ وترتُّبُهُ في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون الحرفُ الأولُ من المثليين متحركاً، والثاني ساكناً بسكونٍ عارضٍ للجزم أو شبهه^(١)، فتقول: «لم يَمُدَّ ومُدَّ»، بالإدغام، «ولم يَمُدَّدْ» بفتحٍ. والفك أجود، وبه نَزَلَ الكتابُ الكريمُ. قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَسِينُهُ وَلَوْ لَمْ تَسْسَهُ نَارُهَا﴾ [النور: ٢٥] وقال: ﴿وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨].

وإن اتَّصل بالمُدغم فيه ألفُ الاثنين، أو واوُ الجماعة، أو ياءُ المخاطبة، أو نونُ التوكيد، وجبَ الإدغامُ، لَزَوَالِ سكونِ ثانيِ المثليين، مثل: «لم يَمُدَّا ومُدَّا»، ولم يَمُدُّوا ومُدُّوا، ولم تَمُدِّي ومُدِّي، ولم يَمُدَّنْ ومُدَّنْ، ولم يَمُدَّنْ ومُدَّنْ.

أما إن اتصل به ضميرُ رفعٍ متحركٍ فيمتنعُ الإدغامُ، كما سيأتي.

وتكونُ حركةُ ثانيِ المثليين المُدغمين في المضارعِ المجزومِ والأمرِ، اللَّذَيْنِ لم يتَّصل بهما شيءٌ، تابعةً لحركةِ فائِهِ، مثل: «رُدَّ، ولم يَرُدَّ، وَعَصَّ ولم يَعَصَّ، وَفَرَّ ولم يَفَرَّ» هذا هو الأكثرُ في كلامهم. ويجوزُ أيضاً في مضمومِ الفاءِ، معَ الضمِّ، الفتحُ والكسرُ، كَرُدَّ ولم يَرُدَّ، وَرَدَّ ولم يَرُدَّ.

ويجوزُ في مفتوحها، معَ الفتحِ الكسرُ، كَعَصَّ ولم يَعَصَّ.

ويجوزُ في مكسورها، معَ الكسرِ، الفتحُ، كَفَرَّ ولم يَفَرَّ.

(نعلم من ذلك أن المضمومِ الفاءِ: يجوزُ فيه الضمُّ والفتحُ، ثم الكسرُ، والكسرُ ضعيفٌ، والفتحُ يشبه الضمَّ في قوته وكثرته، وأنَّ المفتوحِ الفاءِ يجوزُ فيه الفتحُ، ثم الكسرُ، والفتحُ أولى وأكثرُ، وأنَّ المكسورِ الفاءِ يجوزُ فيه الكسرُ والفتحُ، وهما كالمتساويين فيه).

ويكونُ جزمُ المضارعِ حيثُذاً بسكونٍ مقدرٍ على آخره، منعٌ من ظهوره حركةُ الإدغامِ، ويكونُ بناءُ الأمرِ على سكونٍ مقدرٍ على آخره، منعٌ من ظهوره حركةُ الإدغامِ أيضاً.

واعلم أن همزةَ الوصلِ في الأمرِ من الثلاثيِ المجردِ، مثل: «أَمُدَّ»، يستغنى عنها بعد الإدغامِ، فتحذفُ، مثل: «مُدَّ»؛ لأنها إنما أتتْ بها للتخلص من الابتداء بالساكن، وقد زال السببُ؛ لأن أولَ الكلمة قد صار متحركاً.

(١) شبه الجزم: هو سكونُ البناءِ في الأمرِ المفردِ.

الثاني^(١): أن يكونَ عَيْنُ الكلمةِ ولا مَها يَافَيْنِ لازماً تحريكَ ثانيتهما، مثل (عَيِي وَحَيِي)، فتقول: (عَيِي وَحَيِي)، بالإدغام أيضاً.

فإن كانت حركة الثانية عارضة للإعراب، مثل: (لَنْ يُحْيِي، ورَأَيْتَ مَحْيَاً)، امتنع إدغامه. وكذا إن عَرَضَ سكون الثانية مثل: (عِيَتْ وَحَيْتُ).

الثالث: أن يكونَ في أول الفعل الماضي تاءان، مثل: «تَتَابَعُ وَتَتَبَّعُ»، فيجوز الإدغام، مع زيادة همزة وصل في أوله، دفعاً للابتداء بالسكون، مثل: «إِتَابَعُ وَأَتَبَّعُ».

فإن كان مضارعاً لم يَجْزِ الإدغام، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، فتقول في تتجلى وتتلظى: «تَجَلَّى وَتَلْظَى»، قال تعالى: «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ» [القدر: ٤]، وقال: «فَارَأَيْتُ تَلْظُنَّ» [الببل: ١٤] (أي: تَنَزَّلُ وَتَلْظَى).

وهذا شأنٌ كثيرٌ في الاستعمال.

الرابع: أن يتجاوزَ مثلاًن متحركان في كلمتين^(٢)، مثل: (جعل لي وكتب بالقلم، فيجوز الإدغام، بإسكان المثل الأول، فتقول: «جَعَلْ لي، وكتب بالقلم».

غير أن الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطاً).

امتناع الإدغام

بمتنع الإدغام في سبعة مواضع:

الأول: أن يتصدر المثلاثان: كَدَدْنٍ وَدَدَا وَدَدْنٍ وَتَنَزَّرَ وَدَدْنٍ^(٣).

الثاني: أن يكونا في اسمٍ على وزنِ «فَعْلٍ» (بضم ففتح)، كَدَرَرٍ وَجُدَدٍ وَصَفَفٍ^(٤)، أو «فُعْلٍ» (بضمثنتين): كُسُرٍ وَدُلِّلٍ وَجُدُدٍ^(٥)، أو «فَعْلٍ» (بكسر ففتح). كِلَسِمٍ وَكِلَلٍ وَجِلَلٍ^(٦)، أو «فُعْلٍ»

(١) أي: الثاني من المواضع التي يجوز فيها الإدغام وتركه.

(٢) فإن كان أول المثلاثين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً: كاجعل لي، وجب الإدغام كما تقدم.

(٣) الددن والددو والد: اللهو واللعب و«الددان»: من لا غناء عنده ولا نفع. و«التنر»: جيل من الناس يتأخمون الترك «الدين»: انحناء عند الظهر.

(٤) الجدد: جمع جدة بضم الجيم، وهي الطريقة والعلامة و«الصفف»: جمع صفة، وهي البيت الصيفي، وبناء ذو ثلاثة حوايط، وظلة يستر بها من الحر.

(٥) السرر: جمع سرير. و«الذلل»: جمع ذلول: بفتح الذال: وهو البعير غير الصعب، و«الجدد» بضمثنتين، جمع جديد.

(٦) اللمم: جمع لمة بكسر اللام، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكبين سمي جمعة، بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة، و«الكلل»، جمع كلة، بكسر الكاف وتشديد اللام مفتوحة، وهي السر الرقيق، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعوض. ويسمى في عرفنا بالناموسية و«الحلل»، جمع حلة بكسر

(بفتحين): كَطَلَلٍ وَلَبَّيْ وَخَبٍ^(١).

الثالث: أن يكونَ المثلان في وزنٍ مزيدٍ فيه للإلحاق، سواء أكان المزيّد أحد المثلين: كَجَلَبٍ، أولاً: كَهَلَلٍ^(٢).

الرابع: أن يتصل بأول المثلين مُدْغَمٌ فيه: كَهَلَلٍ^(٣) ومُهَلَّلٍ، وشَدَّدٌ ومُشَدَّدٌ؛ وذلك لأن في الإدغام الثاني تكرار الإدغام، وذلك ممنوعٌ.

الخامس: أن يكون المثلان على وزن (أفعل)، في التعجب، نحو: (أعزّز بالعلم! وأحب به!)، فلا يقال: (أعز به! وأحب به!).

السادس: أن يعرض سُكُونٌ أحد المثلين؛ لاتصاله بضمير رفع مُتَحَرِّك: كَمَدَدْتُ ومَدَدْتُ ومَدَدْتُ ومَدَدْتُ.

السابع: أن يكونَ مِنَّا شَذَبَ العَرَبُ في فَكِّهِ اختياراً، وهي الفاظٌ محفوظةٌ تُقَدَّمُ ذِكْرُهَا، فيمتنع الإدغام.

فائدة

إذا كان الفعلُ ماضياً ثلاثياً، مجرداً مكسوراً العين، مضاعفاً، مُسنداً إلى ضمير رفع متحرك، جازَ فيه ثلاثة أوجه:

الأول: استعماله تاماً، مفكوك الإدغام، فتقول في ظلٍ: «ظَلَلْتُ».

الثاني: حذف عينه، مع بقاء حركة الفاء مفتوحة، مثل: «ظَلْتُ».

الثالث: حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء بعد طرح حركتها، مثل: «ظَلْتُ»، قال تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَيْكَ إِلَهَكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً﴾ [طه: ٩٧]، وقال: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَمَمَسْتَهُ خُلُقًا فَبَلَّغْتَهُ نَفْكَهُنَّ﴾ [الواقعة: ٦٥]^(٤). فَرِيءٌ يفتح الظاء في الآيتين، على بقاء حركتها، ويكسرهما على طرح

الحاء، وهي المحلة والمجتمع، وأما الحلة بضم الحاء «وجمعها حلل بضمها أيضاً» فهي كساء يكون من ثوبين كالإزار والرداء مثلاً.

(١) الطلل: ما شخص من آثار الديار، وشخص كل شيء والمكان المرتفع، والجمع أطلال وطلول و«اللب»: موضع الغلظة من الصدر، والمنحرف، وما يشد على صدر الدابة لينتج الرحل من الاستتخار، وما استندق من الرمل، والجمع ألباب، و«الخب»: نوع من سير الخيل، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه.

(٢) هيلل: أكثر من قول: «لا إله إلا الله» وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات، كيمل: إذا قال بسم الله.

(٣) هلل: قال لا إله إلا الله، وهلل فلان: جبن وفر، وهلل عن قرينه: نكص وتأخر، وهلل الكاتب: كتب.

(٤) تفكهون، أصله: تتفكهون، ومعناه: تتحدثون فيما أصابكم، وأصل معنى التفكه التنتقل بصنوف الفكاهة، ثم استعير للمنتقل بالحديث، ومنه الفكاهة، الحديث ذوي الأنس.

حركتها ونقل حركة اللام المحذوفة إليها.

فإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً، وهو ثلاثي، مجرد مضاعف، مكسور العين فيهما، مُسْتَنْدٌ إلى ضمير رفع متحرك، جاز فيه الإتمام، فتقول في يَقْرَ وَيَقْرَ: «يَقْرَرْنَ وَاقْرَرْنَ»، وجاز حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء، مثل: «يَقْرَرْنَ وَيَقْرَرْنَ». ومنه، في قراءة غير نافع وعاصم: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» [الأحزاب: ٣٣] بكسر القاف.

أما ما فُتِحَتْ عينه فلا يجوز فيه ذلك إلا سماعاً.

ومنه: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» بفتح القاف، في قراءة نافع وعاصم، وبها قرأ حفص وقراء الكسر أصلها: «اقْرَرْنَ»؛ لأن «قر» يجوز أن يكون من باب «فَعَلَ يَفْعُلُ»، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، ويجوز أن يكون من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ»، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

٢ - الإعلال

الإعلال: حذف حرف العلة، أو قلبه، أو تسكينه.

فالحذف: كيرثُ (والأصل: يَورِثُ).

والقلب: كقال (والأصل: قَوْل).

والإسكان: كيمشي (والأصل: يمشي).

١ - الإعلال بالحذف

يُحذف حرف العلة في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون حرف مد ملحقاً بساكن بعده: كَقُمَ وَخَفَ، وَبَغَ، وَكُتِبَ وَخِيفَ وَبِعْتُ، وَيَقْمَنَ، وَيَخْفَنَ، وَيَبِغَنَ، وَرَمَتْ، وَتَرَمَوْنَ، وَتَرَمِينَ يا فاطمة، وقاضي، وفتى.

(والأصل: «قُومَ وَخَافَ وَبِغَ وَقُومْتُ وَخِيفْتُ وَبِيعْتُ وَيَقُومَنَّ وَيَخَافَنَّ وَيَبِيعَنَّ وَرَمَاتُ وَتَرَمِيُونُ وَتَرَمِيَيْنُ وَقَاضِيْنَ وَقَتَانُ»^(١) فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء الساكنين: وهؤلاء منبهقات أيضاً عن أصل آخر: وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف).

(١) النون في «قَاضِيْنَ وَقَتَانُ» هي نون التنوين التي تلفظ ولا تكتب، وإنما كتبناها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة، فاجتمع ساكن قبله، وهو ياء القاضي وألف الفتى فالفتى ساكنان، فحذف حرف المد، فصار «قَاضِيْنَ وَقَتَانُ» فاستغني عن نون التنوين بدلالة تكرير الحركة، وردت ألف الفتى إليه خطأً ليتمكن الوقف عليه.

إلا إن كان الساكن بعد حرف الِعلَّة مُدْعَماً فيما بعده، فلا حَذَف؛ لأنَّ الإدغام قد جعل الحرفين كحرفٍ واحدٍ متحرك، وذلك: كشَادٌ وشَادٌ وشَوْدٌ.

فإن عَرَضَ تحريكُ الساكن: كَحَفِ اللهُ، وقُلِ الحقُّ، فلا تُغْتَبَرُ حركته؛ لأنها عَرَضَةٌ للزوال، فلا يَزُوْدُ المحذوفُ كما رأيت.

الثاني: أن يكون الفعلُ معلوماً مثلاً واريئاً على وزن «يَفْعُلُ»، المكسورِ العين في المضارع، فتَحَذَفُ فاوُهُ من المضارع والأمر، ومن المصدر أيضاً، إذا عُوْضَ عنها بالتاء كَيَعُدُّ وعَدُّ وعِدَّةٌ.

(فإن لم يعرض عنها بالتاء فلا تحذف. فلا يقال: «وعد عداً» لعدم التعويض.

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: «وعدة»، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة، أو النوع، لا التعويض: كوعدته عدة واحدة، أو عدة حسنة.

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف: كيُوعَد.

وكذلك إن كان مثلاً يائياً: كيسر يسر، أو كان مثلاً واريئاً على وزن «يَفْعُلُ» المفتوح العين. كيوجل ويوجل.

وشذ قولهم: «يدع ويدر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع» بحذف الواو مع أنها مفتوحة العين).

الثالث: أن يكون الفعلُ مُعْتَلً الآخر، فيُحَذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكر: كاخشَ وادْعَ وارم، في المضارع المجزوم، الذي لم يتصل بآخره شيءٌ: كَلَمْ يَخْشَ، ولم يَدْعُ، ولم يرم.

غير أن الحذفَ فيهما لا للإعلال، بل للنيابة عن سكونِ البناءِ في الأمر، وعن سكونِ الإعراب في المضارع.

٢ - الإعلال بالقلب

١ - قلب الواو والياء ألفاً:

إذا تحرك كل من الواو والياء بحركة أصلية وانفتح ما قبله، انقلب ألفاً كَدَعَا ورَمَى وقال وباع، والأصل: «دَعَوَ وَرَمَى وَقَوْلَ وَيَبَعَ».

ولا يُعْتَدُ بالحركة العارضة: كَجَبَلٍ وَنَوْمٍ، وأصلهما: «جَبَالٌ^(١) وَنَوَامٌ»، سَقَطَتِ الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فصارا إلى «جَبَلٍ وَنَوْمٍ».

ويُشْتَرَطُ في انقلابها ألفاً، سبعة شروط:

(١) جبال: اسم للضبع، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والعلمية هنا هي العلمية الجنسية (راجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول)، ويقال: «جبالٌ» أيضاً، وقد يقال: «الجبال».

١ - أن يتحرَّك ما بعدهما، إن كانتا في موضع عين الكلمة. فلا تُعلن في مثل: «بيان وطويل وغيور وخورنق»، لسكون ما بعدهما.

٢ - أن لا تليهما ألف ولا ياء مُشدَّدة، إن كانتا في موضع اللام فلا تُعلن في مثل: «رَمَيَا وَغَرَّوَا وَفَتَيَان وَعَصَوَان»؛ لأن الألف وليتسهما، ولا في مثل: «عَلَوِي وَفَتَوِي»، للحاق الياء المُشدَّدة إليَّاهما.

٣ - أن لا تكونا عينَ فعلٍ على وزن «فَعِلَ»، المكسور العين، المعتل اللام: كهَوِيَّ وَدَوِيَّ وَجَوِيَّ^(١) وَفَوِيَّ وَغَيِيَّ وَحَيِيَّ.

٤ - أن لا يجتمع إعلا لان: كهَوِيَّ وَطَوِيَّ وَفَوِيَّ وَغَوِيَّ وَحَوِيَّ وَهَوِيَّ وَهَوِيَّ وَهَوِيَّ وَهَوِيَّ. فأعلت اللام بقلها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وسَلِمَتِ العين لإعلاق اللام، كيلا يجتمع إعلا لان في كلمة واحدة.

٥ - أن لا تكونا عينَ اسم على وزن «فَعْلَانِ» بفتح العين. فلا تُعلن في مثل: «حَيَوَانٍ وَمَوْتَانٍ»^(٢) وَجَوْلَانٍ وَهَيْمَانٍ^(٣).

٦ - أن لا تكونا عينَ فعلٍ تجيءُ الصفةُ المُشَبَّهةُ منه على وزن «فَعَلَّ»، فإنَّ عينه تَصِحُّ فيه وفي مصدره والصفة منه: كَعَوِرَ يَغَوِرُ عَوْرًا فهو أعور، وَحَوِلَ يَحْوِلُ حَوْلًا فهو أحول، وَهَيِفَ يَهَيِّفُ هَيْفًا فهو أهيف^(٤)، وَغَيِدَ يَغَيِدُ غَيْدًا فهو أغيد^(٥).

٧ - أن لا تكونَ الواو عيناً في «افْتَعَلَ» الدالُّ على معنى المشاركة. فلا تُعل الواو في مثل: «اجْتَوَرُ الْقَوْمَ يَجْتَوِرُونَ، وازْدَوَجُوا يَزْدَوِجُونَ»، أي: تجاوزوا وتزاجوا.

٢ - قلب الواو ياء:

نُقَلِّبُ الواو ياءً في ثمانية مواضع:

١ - أن تَسْكُنَ بعد كسرة: كميَّادٍ وميزَانٍ. وأصلُّها: «ميَّعاد وميَّزان»؛ لأنهما من الوعد والوزن.

(١) دوي يدوي دوى: مرض، ودوي صدره: حقد وضغن، و«جوي بجوي جوى» أصابته حرقة وشدة ووجد من عشق أو حزن.

(٢) الحيران: الحياة، وكل ذي روح، و«الموتان»: الموت، وكل ما ليس بذئ روح كالأرض والدار والأثاث والخشب والحديد ونحوها.

(٣) الهيمان: مصدر هام بالشيء إذا أحبه، وهام على وجهه: إذا ذهب لا يدري أين يتوجه، وذلك من عشق أو حزن أو خوف أو نحوها.

(٤) هيفت الجارية: ضمر بطنها ودق خصرها، فهي هيفاء، وهو أهيف.

(٥) غيدت الجاية: مال عنقها ولانت أعطافها، فهي غيداء، وهو أغيد.

٢ - أن تتطَرَّف بعد كسرة: كَرَضِيَّ وَيَرْضِيَّ وَقَوِيَّ وَالغَازِيَّ والدَاعِيَّ والشَّجِيَّ والشَّجِيَّةَ. والأصل: «رَضِيَّ وَيَرْضِيَّ وَقَوِيَّ وَالغَازِيَّ والدَاعِيَّ والشَّجِيَّ والشَّجِيَّةَ»؛ لأنها من الرَضَوَانِ والقُوَّةِ والغَزْوِ والدَعْوَةِ والشَّجْوِ، فإن لم تتطَرَّف: كالْمَوْجِ والدَّوَلِ^(١)، لم تُقَلَّب.

٣ - أن تَقَعَ بعد ياءِ التصغير: كَجُرِيَّ ودُلِيَّ، وأصلهما: «جُرِيَّ ودُلِيَّ» تصغير «جُرِيَّ ودُلِيَّ».

٤ - أن تَقَعَ حشواً بين كسرة وألفٍ، في المصدرِ الأجوفِ الذي أَعْلَتْ عَيْنُ فعله: كالقيامِ والصيامِ والانقيادِ والعيادِ والعبادة^(٢) وأصلها: «قَوَامٌ وصَوَامٌ وانْقَوَادٌ وعَوَادَةٌ»، وفعلها: «قام وصام وانقاد وعاد» والأصل: «قَوَمَ وصَوَمَ وانْقَوَدَ وعَوَدَ».

فإن صَحَّتِ العَيْنُ في الفعلِ صَحَّتْ في المصدرِ أيضاً، مثل: «الْأَوْدُ لِوَادًا»، وعَاوَدَ عَوَادًا، وجَاوَزَ جَوَارًا، وكذا تَصِيحُ إن لم يكن بعدها ألفٌ: كحَالٍ جَوَلًا.

٥ - أن تَقَعَ عيناً بعد كسرة، في جمع صحيح اللام، على وزن «فَعَالٍ»، وقد أَعْلَتْ في المفرد أو سكنت. فما أَعْلَتْ عينه في المفرد، فكالدَّيَّارِ والرِّيَّاحِ والجَيْلِ واليَقِيمِ، وأصلها: «دَوَارٌ ورواحٌ وجَوْلٌ وقَوْمٌ» ومفردها: «دَارٌ ورِيحٌ وحِيلَةٌ وقِيَمَةٌ»، والأصل: «دَوَّرَ ورَوَّحَ وجَوَّلَ وقَوَّمَ»^(٣) وما سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكونُ إلا في جمعٍ على فَعَالٍ)، فكالشَّيَابِ والسيَّاطِ. وأصلهما: «ثَوَابٌ وسيَّاطٌ». ومُفْرَدَهما: «ثَوْبٌ وسَوَاطٌ».

فإن صَحَّتِ عَيْنُ المفردِ، ولم تَسْكُنْ فلا تُقَلَّبُ: كطَوِيلٍ وطَوَالٍ وشَذَّ جمعُ جَوَادٍ على «جِيَادٍ». والقياسُ أن يُجْمَعَ على «جَوَادٍ».

وكذلك إن كان معتلُّ اللام، فلا تُقَلَّبُ العَيْنُ في الجمعِ ياءً: كجَوٍّ وجَوَّاءٍ. بل إن كانت العين، في الأصل، واواً منقلبةً إلى الياءِ، رُدَّتْ إلى الواوِ في الجمعِ: كَرَيَّانٍ وِرَوَّاءٍ؛ لأن أصل رِيَانٍ: «رَوَّيَانٍ»، لأنه من «رَوَّيٍ يَرَوِي».

وإن وقعت الواوُ حشواً بين كسرة وألفٍ، فيما ليس مصدرًا ولا جمعًا: كسَوَارٍ وقَوَامٍ ونِجَوَانٍ وسِوَالِكٍ، لم تُقَلَّب.

٦ - أن تجتمع الواوُ والياءُ. بشرط أن يكون السابق منهما أصلاً، لا مبدلاً من غيره، وأن

(١) الدول، بكسر ففتح: جمع دولة، بفتح فسكون، وأما الدول، بضم ففتح، فهي جمع دولة، بضم فسكون، هذا هو الحق، ويذكر اللغويون أن كلا الجمعين لكلا المفردين.

(٢) العياد والعبادة. بكسر العين فهما مصدران لعاد المريض يعود إذا زاره، ومثلهما «العود»، بفتح العين، والعودة، بضمها، وهذه صحت واوها لانضمام ما قبلها.

(٣) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها ياء لكونها وانكار ما قبلها.

يكون ساكناً، وأن يكون سكونه أصلياً، لا عارضاً، وأن تكونا في كلمة واحدة، أو فيما كالكلمة الواحدة، فتقلب حينئذ الواو ياءً وتُدغمُ في الياء.

ولا فرق بين أن تسبق الواو: كمَقْضِي ومَرَمِي (وأصلهما: مَقْضَوِي ومَرْمَوِي) وأن تسبق الياء: كسَيِّد وميت (وأصلهما: سَيِّوِد ومَيِّوِت).

ولا فرق أيضاً بين أن تكونا في كلمة واحدة، كما ذكر، وأن تكونا فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: «هؤلاء مُعلَمِي ومكرِيي» والأصل: «مُتَلَمَوِي ومُكْرَمَوِي».

(اجتمعت الواو والياء. وسبقت إحداهما بالسكون، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء. واعلم أن الضمير وما يضاف إليه هما كالكلمة الواحدة).

فإن كان السابق منهما مُبدَلاً من غيره، فلا قلب ولا إدغام، وذلك مثل: «ديوان»؛ لأنَّ أصله «دِيَوَان» بدليل جمعه على «دواوين»، مثل: «رُؤْيَةٍ مُخَفَّف رُؤْيَةٍ»، وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو: «قَرِيٌّ مُخَفَّف قَرِيٌّ»، وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو: «جاء أبو يَحْيَى يَمشي وحيداً».

وشدَّ قِولهم: «ضَيَّوْنَ»^(١)، ويومُ أَيَّومٍ»^(٢)، وعوى الكلبُ يعوي عَوِيَةً وَعَوَةً»^(٣)، والرَّجَاءُ بِنُ حَيَوَةٍ وحققا الإعلال فالإدغام، بأن يقال: «ضَيَّوْنَ وَأَيَّومٌ وَعِيَةً وَحَيَةً» كما قالوا: «أَيَّامٌ»، وأصلها «أَيَّوَامٌ».

٧ - أن تكون الواو لأمّاً، في جمع على وزنٍ «فُعُولٍ»، فتقلبُ ياءً»^(٤)، وذلك كدَلَوٍ ودُلَيٍّ: وعَصَا وعَصِي، وقَفَاً وقَفِيٍّ.

ويجوزُ كسرُ الفاء، كدِلَيٍّ وعَصِيٍّ وقَفِيٍّ. والأصل: «دُلَوٌ وعُصَوٌ وقُفَوٌ»، فُلبت اللامُ ياءً، فصارت إلى «دُلَوِيٍّ وعُصَوِيٍّ وقُفَوِيٍّ» فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء.

وقد تَصَحَّح الواو شذوذاً، كجمعهم «بُهَوًا» على «بُهَوٌ». وقد جمعه أيضاً على «بُهِيٍّ»^(٥)، قياساً.

(١) الضيئون: السور.

(٢) يوم أيوم: شديد.

(٣) عوية: جاءت على الأصل، وحققا قلب الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها، وعوة: أصلها: «عوية»، وقد جاء إعلالها مقلوباً، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها، وحققا أن تقلب واوها ياء وتُدغم في الياء بعدها، فيقال: «عية».

(٤) لا فرق بين أن تكون الواو قد صحت، كدلو وأن تكون قد انقلبت ألفاً كمصا وقفا.

(٥) البهو: البيت المقدم أمام البيوت، يكون معداً للضيوف، ويجمع في القلة على «أبهاء» وفي الكثرة على «بهي وبهو».

فإن كان «فُعُولٌ» مفرداً صَحَّتِ الواوُ، مثل: «عَتَا عُتَوًا»^(١)، وسَمَا سُمُوًا، ونَمَا نُمُوًا، وقد تُعَلَّ شذوذاً، فقد قالوا: «عَتَا عُتِيًا، بضم العين وكسرهما، كما قالوا: عَتَا عُتَوًا».

٨ - أن تكون الواو عين كلمة، في جمع على وزن «فُعُلٍ»، صحيح اللام: كصائمٍ وضيئٍ، ونائمٍ ونيئٍ، وجائعٍ وجيئٍ.
ويجوز التصحيح أيضاً كصُومٍ، ونُومٍ، وجُوعٍ.
وهو أكثر استعمالاً من الإعلان.

وما كان منه مُعَلُّ اللام، وجب تصحيح واوه: كَشَوَى وغَوَى، وهما جُمعا «شَاوٍ وغَاوٍ».
أما ما كان على وزنِ «فُعَالٍ» فيجب تصحيح واوه أيضاً: كَتَوَامٍ وُصُوَامٍ.

٣ - قلب الياء واواً:

تقلب الياء واواً في ثلاثة مواضع:

١ - أن تسكنَ بعد ضمة، في غير جمع على وزن «فُعُلٍ»: كيويسِرُ ومويسِرُ، ويوقِنُ وموقِنٌ. وأصلها: «يَيْسِرُ ومَيْسِرُ، وَيُوقِنُ وَيُوقِنُ»، لأنها من «أيسَرَ وأيقَنَ».

فإن تحركت الياء: كهُيَامٍ، لم تُقَلَّبْ: وكذا إن سكنتَ بعد ضمة في جمع على وزن «فُعُلٍ»: كبيض وهيم، جَمْعِي «أبيضٌ وَبُيضاء، وَهَيَمٌ وَهِيماء، فلا تُعَلَّ بل تُقَلَّبُ الضمة التي قبلها، كسرة، لِتَصِيحَ الياءُ، كما رأيتُ، والأصلُ: «بَيْضٌ وَهَيْمٌ»، على وزن «فُعُلٍ»، لأنَّ ما كان على وزن «أفْعَلٍ» ونُغْلَاهُ. صفةٌ مُشَبَّهةٌ، يُجْمَعُ على «فُعُلٍ» بضم فسكون.

٢ - أن تقعَ لامٌ فعلي بعد ضمة: كنهَوَ الرجلُ وقَصَوَ، بمعنى: «ما أنهاء وما أقصاه». وأصلهما: «نَهَيَ وقَضَيَا»، فهما يائنان.

٣ - أن تكونَ عيناً لَفُعْلَى، بضم الفاء اسماً: كطوبى، (وهي مصدر طاب واسم للجنة، وأصلها: طُيِّي) أو أنشَى لأفعل التفضيل: كالكُوسى والخُورى والطُوبى والضُوقى مؤنثات: «أكبى وأخير وأطيب وأضيئ»، وأصلها (كُيْسَى وخُيْرَى وطُيْبَى وضُيْقَى) وجاءَ من ذلك كلمتان بلا قلب، وهما «قِسْمَةُ ضِيْزِي»^(٢) و«مَشْيَةُ حَيْكِي»^(٣)، ولكن قد أبدلت الضمة كسرةً، لتصحَّ الياءُ وأجاز ابن مالك وولده في «فُعْلَى» الصفة القلب، كما تقدَّم وسلامةً الياء بإبدال الضمة كسرةً وعليه فتقول:

(١) عتا بعنو: استكبر وتجبر. والعاتي: المستكبر، والجبار: والمبالغ في ركوب المعاصي والمتمرد الذي لا يقع منه الوعظ والتهيب موقعاً، وعتا الشيخ بعنو عتياً، بضم العين وكسرهما: كبر وولى وهرم.

(٢) قسمة ضيزى: جائزة غير عادلة. يقال ضازه حقه يضيئه، أي نقصه وضاز في الحكم جار.

(٣) مشية حيكى: يتحرك فيها المتكبان، ويقال حاك يحيك حيكاً وحيكاناً، إذا تبختر واختال، أو حرك منكبيه وجسده في مشيه، والعرب تمدح هذه المشية في النساء وتذمها في الرجال.

«الطُّوبى والطَّبِى، والكوسى والكيسى، والخُورى والخيرى، والضُّوقى والضَّيقى».

٤ - فعلى وفعلى المعتلتا اللام:

إذا اعتلَّت لام «فَعْلَى» بفتح الفاء، فإن كانت واواً سَلِمَتْ في الاسم: كَدَعَوَى، وفي الصفة: كَتَشَوَى.

وإن كانت ياءً سَلِمَتْ في الصفة: كَحَزَيَا وَصَدَيَا (مُؤَنَّثِي «حَزَيَانٌ وَصَدَيَانٌ») وَقَلْبَتْ واواً في الاسم: كَتَقَوَى وَتَقَوَى وَبَقَوَى، وأصلها: «تَقَيَا وَتَقَيَا وَبَقَيَا». وشذَّ قولهم «رَيَا» للرائحة، وحققها أن تكون «رَوَى».

وإذا اعتلَّت لَامُ «فَعْلَى» بضم الفاء، فإن كانت ياءً صَحَّتْ في الاسم: كالغُثَيَا، وفي الصفة: كالوُثَيَا، تَانِيثٌ «الأولى»، بمعنى الأجدِرِ والأحق.

وإن كانت واواً سَلِمَتْ في الاسم: كَحَزَوَى، (وهي اسم موضع) وَقَلْبَتْ ياءً في الصفة: كالذُّنْيَا والغُلْيَا، (وهما من دُنَا يَدُنْ وَعِلَا يَغْلُو).

وشذَّ قولُ أَهْلِ الْحِجَازِ: «الْفَضْوَى»، بتصحيح الواو: وهو شاذٌّ قِيَاساً، فصَحِّحْ استعمالاً، به ورد الكتابُ الكريمُ، قال تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْمُدَّةِ الْفَضْوَى﴾ [الأنفال: ٤٢] وغيرهم يقول: «الغُضْيَا»، على القياس وشذَّ عِنْدَ الْجَمْعِ «الْحُلْزَى»، ضِدُّ «الْمُرَى» وهما تَانِيثٌ «الأحلى والأَمْر».

٥ - إعلال الألف:

إذا وقعت الألفُ بعد ياءِ التصغير، انقلبت ياءً، وأدغمت في ياءِ التَّصْغِيرِ: كغزالٍ وَغَزِيلٍ، وكتابٍ وَكُتَيْبٍ؛ لاقتضاء كسر ما قبل ياءِ التصغير. وإذا وقعت بعد ضَمَّةٍ، قَلْبَتْ واواً: كشوهدٍ وَبُوعٍ، أو بعد كسرة قلبت ياءً: كمصاييحٍ ودنانير، والأصل: «شاهدٌ وبايِعٌ، ومصابيحٌ ودُنانار» ولما كان التُّطْعُ بِذلِكَ مُتَعَدِّراً، قلبت الألف واواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة، لِنَتَّاسَبِ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا.

وإذا وقعت رابعةً فصاعداً، واتَّصَلَتْ بضمير المثنى، أو ضمير رفع مُتَحَرِّكِ في الفعل، أو بألف التثنية في الاسم، قلبت ياءً على كل حال.

سواءً أكانت مُبْدَلَةً من واو: كيرضى وأعطى والمرضى والمُعطى، أم من ياءٍ: كيسعى^(١) وأحيا، والمُهدى والمُسْتَشْفَى. فتقول: «يرضيان وأعطيا، والمرضيان والمُعْطَيَانِ، ويسعيان وأحييا، والمُهْدَيَانِ والمُسْتَشْفَيَانِ».

(١) أصل يرضى «يرضو» من الرضوان. وأصل أعطى «أعطو» لأن المجرد منها عطا يعطو. وأصل يسعى «يسعي» لأنها من السعي.

فإن كانت ثالثة، فإن كان أصلها الواو، رُدَّتْ إليها: كَفَزُوا وَعَزَوْتُ والعَصَوَيْنِ.
وإن كان أصلها الياء، رُدَّتْ إليها: كَرَمِيَا وَرَمِيَتْ والفَتَيْنِ.

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيثان:

الأول: حذف حركة حرفِ العلة، دفعاً للثقل.

والثاني: نقل حركته إلى الساكن قبله.

فإذا تَطَرَّفَت الواو والياء بعد حرفٍ متحرِّكٍ، حُذِفَت حركتهما إن كانت ضمةً أو كسرةً، دفعاً للثقل: كيدعو الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني.

والأصل: «يَدْعُو الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني».

فإن لَزِمَ من ذلك اجتماع ساكنين، حُذِفَت لامُ الكلمة، مثل: «يرمون ويغزون»، والأصل «يرميون ويغزؤون».

(طرحت ضمة الواو والياء؛ دفعاً للثقل فالتقى ساكنان: لام الكلمة؛ وواو الجماعة، فحذفت لام الكلمة، دفعاً لاجتماع الساكنين).

فإن كانت الحركة فتحةً، لم تحذف، مثل: «لن أَدْعُو إلى غير الحق، ولن أعصي الداعي إليه».

وإن تَطَرَّفَت الواو والياء بعد حرفٍ ساكن، لم تُطْرَح الضمة والكسرة، مثل: «هذا ذَلُّو يَشْرَبُ منه ظَلِي، وشَرِبْتُ من دَلْوٍ، وأمسكتُ بظَلْيٍ».

وإذا كانت عين الكلمة وَاوًا أو ياءً متحرِّكتين، وكان ما قبلهما ساكنًا صحيحًا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلهما؛ لأن الحرفَ الصحيحَ، أولى بتحُمُل الحركة من حرفِ العلة؛ لقُوَّتِهِ وَضَعْفُ حرفِ العلة.

والإعلال بالنقل، قد يكون نقلًا محضًا، وقد يُتَّبَعُ إعلالٌ بالقلب، أو بالحذف، أو بالقلب والحذف معًا.

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرفِ العلة مُجَانِسَةً له، اكْتَفِيَ بالثقل: كيقوم ويبين، والأصل: «يَقُومُ وَيَبِينُ».

وإن كانت غيرَ مُجَانِسَةٍ له، قُلِبَ حرفًا يُجَانِسُهَا: كأقام وأبانَ وَيُقِيمُ ومقام، والأصل: «أَقْرَمَ وَأَبِينُ وَيُقِيمُ وَمَقُومٌ».

(نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد

الفتحة، ويا بعد الكسرة للمجانسة. وهذا إعلال بالنقل والقلب).

وربما تركوا ما يجب فيه الإعلال على أصله: كأَعَوَلَ إعوالاً، واستحوذَ استحواذاً.

وُسُتْنَى من ذلك:

١ - أَفْعَلَ التَّعَجَّبَ، مثلُ: «ما أَقْوَمُهُ! وما أَيْبَنُهُ! وأَقْوِم به! وأَيْبِن به!».

٢ - ما كان على وزن «أَفْعَلْ»، اسم تفضيل، مثل: «هو أَقْوَمُ منه وأَيْبَنُ»، أو صفة مُشَبَّهة: كاحْوَلَ وأَيْضَ، أو اسماً: كاسودَ: للحيَّة.

٣ - ما كان على وزن «مِفْعَلٍ، أو مِفْعَلَةٍ، أو مِفْعَالٍ»: كيمشول ومِرْوَحَةٌ ومِقْوَالٍ ومِكْيَالٍ.

٤ - ما كان بعد واوٍ أو ياءٍ أَلَفٌ: كَتَجْوَالٍ وَتَهْيَامٍ.

٥ - ما كان مُضَعَّفاً: كايضَّ واسودَّ.

٦ - ما أَجَلَّتْ لَامُهُ: كاهوى وأحيا.

٧ - ما صَحَّتْ عين ماضيه المجرَّد: كَيَغْوَرُ وَيَصِيدُ، وَأَعْوَرَةٌ يَغْوِرُ. فَإِنَّ الماضي المجرَّد منها، وهو «عَوِرَ وَصِيدَ»^(١)، قد صَحَّتْ عينُهُ.

فكلُّ ذلك لا نَقُلُ فيه ولا إعلال، بل يجبُ تصحيحُ عينه كما رأيت.

فإن لَزِمَ بعد نَقْلِ الحركة إلى الساكن قبلها اجتماعُ ساكنين، حُذِفَ حرفُ العِلَّةِ منعاً لالتقائهما. فمثل: «أَبِنَ وَأَبَغَ ولم يَقُمْ ولم يَبِعْ» أصلُهُ: «أَبَيْنَ وَأَبِغَ ولم يَقُومْ ولم يَبِيعْ»، نُقِلَتْ حركةُ العين إلى ما قبلها فصارت: «أَبَيْنَ وَأَبِغَ ولم يَقُومْ ولم يَبِيعْ» فحُذِفَ حرفُ العِلَّةِ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين.

(إذ بنقل حركة العين اجتمع ساكتان: حرف العلة وآخر الكلمة، فيحذف حرف العلة منعاً لاجتماع الساكنين، وهذا فيه الإعلال بالنقل، والحذف، وقد استغني عن همزة الوصل في «بع»؛ لأنه إنما أتى بها تخلصاً من الابتداء بالساكن. وقد صار أول الكلمة متحركاً بعد نقل حركة ما بعده إليه، فاستغني عنها).

ومثل: «أَقَمَ وَخَفَ ولم يَقُمْ ولم يَخَفْ»، أصلُهُ: «أَقِمَ وإِخْوَفَ ولم يَقُومْ ولم يَخُوفَ».

(نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها، ثم قلب حرف العلة أَلَفاً بعد الفتحة ويا بعد الكسرة، للمجانسة، فالتقى ساكتان، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقائهما، وقد استغني عن همزة الوصل في «خف» بعد تحرك أول الكلمة. وهذا فيه الإعلال بالنقل والقلب والحذف.

(١) صيد فهو اصيد: رفع رأسه كبراً.

ومما أُعِلَّ بالنقل والحذف اسمُ المفعولِ المعتلُّ العين: كَمَقُولٍ وَمَبِيعٍ، وأصلهما: «مَقُولٌ وَمَبِيعٌ».

(نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين المنقولة حركتها وواو مفعول، فحذفت واو «مفعول»، دفعاً لالتقاء الساكنين، فصارا «مَقُولاً وَمَبِيعاً» (بضم القاف، والباء)، فقلبت ضمة الباء في «مَبِيع» كسرة؛ لتصح الياء، فصار «مَبِيعاً» وقال الأخفش: إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو «مفعول».

ونَلَزَ تَصْحِيحُ ما عِيْنُهُ واوٌ في اسم المفعول، كقولهم: ثَوْبٌ مَضُوءٌ، وَقَرَسٌ مَقْرُودٌ، وَلَغَةُ بني تميمٍ تَصْحِيحُ ما عِيْنُهُ ياءٌ فيقولون: «مَبِيعٌ وَمَخِيوطٌ ومَكِيوٌ وَمَذْيُونٌ».

ومن الإعلال بالنقل والقلب والحذف معاً، ما كان من المصادر مُعْتَلُّ العين على وزن «إفعال»، أو «استفعال»: كإقامة واستقامة، وأصلهما: إقوامٌ واستقوامٌ.

(نقلت حركة العين، وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: عين الكلمة والألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارتا «إقوماً» (بكر فتح فسكون) و«استقوماً».

(بكر التاء وفتح القاف وسكون الواو)، فقلبت العين ألفاً، لتناسب الفتحة قبلها، فصارتا «إقاما واستقاما». ثم عوض المصدر من ألف الإفعال والاستفعال المحذوفة تاء التأنيث.

وقد يستغنى عن هذه التاء في حال الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا لَّهِمْ يَحْزَنُ وَلَا يَبُغُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَابِ السَّالِكِينَ﴾ [النور: ٣٧] أي إقامتها).

وقد تَصَحَّحَ عَيْنُ الفعل، فتصحَّحَ في المصدر: كأعول إعرالاً، واستحوذ استحواذاً.

إعلال الهمزة

الهمزة من الحروف الصحيحة، غير أنها تُشَبِّهُ أحرف العلة؛ لذلك تُقْبَلُ الإعلال مثلها، فتتقلبُ إليها في بعض المواضع.

فإذا اجتمعَ همزتان في كلمة:

فإن تحرَّكت الأولى وسكنت الثانية، وجب قلب الثانية حرف مدٍّ يُجَانِسُ حركةَ ما قبلها: كَأَمَرٌ وَأَوَمِنُ وَأَبْنُ وَإِيمَانٌ وَأَدَمٌ وَآخَرُ. والأصل: «أَمَرٌ وَأَوَمِنُ وَإِيمَانٌ وَأَدَمٌ وَآخَرُ».

وإن سكنت الأولى وتحرَّكت الثانية أَدغمَتِ الأولى في الثانية، مثل: «سَاءَلٍ».

وإن تحرَّكتا بالفتح، قُلِبَتِ الثانيةُ وَاوًا.

فإن بَنِيَتْ اسم تفضيلٍ من «أَنَّ يَبْنِيُّ وَأُمُّ يَزُومُ»، قلت: «هو أَوْنُ منه»، أي: أكثرُ أُنَيْنًا، و«هو أَرْمُ منه» أي: أحسنُ إمامةً، والأصل: «أَأْمُ»، كما تقول «أشدُّ».

وإن كانت حركة الثانية ضمة أو كسرة، فإن كانت بعدَ همزة المضارعة جاز قلبُها واواً، إن كانت مضمومةً، وياء إن كانت مكسورة. مثلُ: «أُوْمُ وَأَيْنُ» من «أُمُّ يُوْمُ وَأَنْ يَيْنُ»، وجاز تحقيقتها، مثلُ: «أُوْمُ وَأَيْنُ».

وإن كانت بعدَ همزةٍ غيرِ همزة المضارعة، وجبَ قلبُها واواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، مثلُ: أُوْب، جمع «أَب»، (وهو المرعى). وأصلُهُ «أُؤْب». ومثلُ: أَيْمَة، جمع (إمام) وأصلُها: (أَيْمَة). وقد قالوا: أَيْمَة أيضاً، على خلاف القياس.

وإن سكنت بعد حرفٍ صحيح غيرِ الهمزة، جاز تحقيقتها والنطق بها كراسٍ وسُولٍ وبيرٍ. وجاز تخفيفُها بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها: كراسٍ وسُولٍ وبيرٍ.

وإن كانت آخرَ الكلمة بعد واو أو ياء زائدتين ساكنتين، جاز تحقيق الهمزة: كَوْضُوْءٍ ونَثْوٍ ونَبْؤَةٍ وهَنْيٍ وَمَرِيٍّ وَخَطِيئَةٍ، وجاز تخفيفها، بقلبها واواً بعد الواو وياء بعد الياء، مع إدغامها فيما قبلها: كَوْضُوْءٍ ونَثْوٍ وهَنْيٍ وَمَرِيٍّ وَخَطِيئَةٍ.

فإن كانت الواو والياء أصليتين: كسوءٍ وشيءٍ، فالأولى تحقيق الهمزة، ويجوز قلبها وإدغامها: كسَوٍ وشَيْءٍ.

وإن تحركت بالفتح في حشو الكلمة، بعد كسرة أو ضمة، جاز تحقيقتها: كذئابٍ وجُؤارٍ^(١)، وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها كذيابٍ وجُؤارٍ.

وإن تطرُفت بعد متحركٍ، جاز تحقيقتها كَقَرَأَ وَيَقْرَأُ، وَجَرَّوْ وَيَجْرُوْ، وَأَخْطَأَ وَيَخْطِئُ، والقاري. والخاطيء. والملا، وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها: كَقَرَأَ وَيَقْرَأُ، وَجَرَّوْ وَيَجْرُوْ، وَأَخْطَأَ وَيَخْطِئُ، والقاري. والخاطي. والملا.

وتحذف وجوباً في فعل الأمر المشتق من «أَخَذَ وأَكَلَ»، مثل: «خُذْ وَكُلْ»، وفي مضارع «رَأَى» وأمره، مثلُ «يَرى وأرى ونرى وَرَأَى وَرَأَى وَرَأَى». وفي جميع تصاريف «رَأَى» التي على وزن «أفعل»: كَأَرى يُرِى، وَأَرى وَمُرى وَمُرِى.

ويكثر حذفُها من الأمر المشتق من «أمر» فيقال «مُرْ»، ويقُلُّ حذفُها من الأمر من «أتى»، فيقال: «بِ الخَيْرِ»^(٢) فإذا وَقَفْتَ عليه، قلت: «يَهْ بهاء السكت».

ويجبُ حذفُ همزة بابِ «أفعل»، في المضارع، واسمي الفاعل، والمفعول، والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، مثلُ: «يُكْرِمُ ومُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ» والأصلُ: «يُؤَكِّرِمُ ومؤكِّرِمٌ ومؤكْرَمٌ»: وأصل حذفها إنما هو المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، كيلاً تجتمع همزتان، ثم حُمِلَتْ عليه بقيَّةُ التصاريف.

(١) الجؤار: رفع الصوت بالدعاء. ومثله: الجأر والجؤور.

(٢) راجع تصريف المهموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر، في الجزء الأول.

٣ - الإبدال

الإبدال إزالة حرف، ووضع آخر مكانه، فهو يُشبهُ الإعلال من حيث: أن كلاً منهما تغيير في الموضع، إلا أن الإعلال خاصٌ بأحرف العلة، فيُقلبُ إحداهما إلى الآخر، كما سبق. وأما الإبدال، فيكون في الحروف الصحيحة، يتجلى أحدهما مكان الآخر، وفي الأحرف العلية، يجعل مكان حرف العلة حرفاً صحيحاً.

قواعد الإبدال

١ - تُبدل الواو والياء همزة، إذا تطرّفتا بعد ألف زائدة. كدعاء وبناء، والأصل: «دعأ وبنأ»؛ لأنهما من دعأ يدعو ونأ يبنى وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرّفت بعد ألف زائدة، تُبدل همزة؛ وذلك كحمراء، فإن أصلها: (حمرى) بوزن (سكرى) زيدت ألف المد قبل آخرها، كما زيدت في كتاب وغلّام، فأبدلت الثانية همزة، ليمكن المتكلم من النطق بها؛ لأنهما ساكتان، فآلتا إلى «حمراء».

(وما لحقته هاء التانيث من ذلك، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث: كبنأ وبنأة) بتشديد النون فيهما، وهما صيغتا مبالغة، ومثأ ومثأة (بتشديد الشين فيهما، وهما صيغتا مبالغة أيضاً) وجب القلب؛ لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة؛ لأن هاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال؛ لأنها عارضة على صيغة المذكر.

وإن كانت غير عارضة: بأن تكون الكلمة بنيت رأساً عليها، لا للفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة، امتنع قلب حرف العلة همزة لعدم التطرف؛ لأن هاء التانيث حينئذٍ في حكم الاتصال؛ لأنها لم تعرض على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث.

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته أخص مما لم تلحقه، جاز بقاء الهمزة على حالها، وجاز ردها إلى أصلها. فنقول: «عطاء ورداءة، وعطاية ورداية»، ويقاؤها على حالها أولى: قال في شرح القاموس (في مادة عطا): «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف؛ لأن الهمزة أحمل للحركة منهما، ولأنهم يستقلون الوقف على الواو وكذلك الياء، مثل «الرداء»، وأصله: «رداي»، فإذا ألحقوا فيها الهاء: فممنهم من يهمزها بناء على الواحد، فيقول «عطاء الله ورداءة»، ومنهم من يردّها إلى الأصل فيقول: «عطاوة ورداية»: وكذا في التشنية: «عطاءان ورداءان»: وعطاوان ورداوان» (هـ).

٢ - تُبدل الواو والياء همزة، إذا وقعتا عين اسم الفاعل، وأعلتا في فعله: كقائل وبائع. والأصل: «قاول وبائع»، وفعلهما (قال وباع)، وأصلهما: (قَوَلَ وَبَيَعَ) فإن لم تُعلّا في الفعل، لم تُعلّا في اسم الفاعل، كعاوِر وعابِن، وفعلهما (عَوَرَ وَعَيَن).

٣ - يُبْدَلُ حرفُ المد الزائدُ، الواقعُ ثالثاً في اسم صحيح الآخر، همزةً، إذا بُنِيَ على مثال (مفاعِل) ولا فرق بين أن يكون حرف المد ألفاً: كقِلَادَةٍ وقِلَانِد، أو واواً كعَجَوز وعَجَانِز، أو ياء: كصَيفَةٍ وصَحَافٍ.

(فإن كان حرف العلة غير مد، كقِسُورَةٍ وقِساوِر، وجدول وجداول، أو كان مدّاً غير مزيد: كمفازَةٍ ومفاوِز، ومعيشة ومعايش، لم يبدل همزة، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت، إلا ما سمي منه مبدلاً، فيحفظ ولا يقاس عليه: «كمصيبة ومصائب، ومثارة ومناثر، وقد قالوا أيضاً: «مصاوب ومناور»، على القياس).

فإن اعتلت لأم هذا النوع، جمعتُ على مثال (فعالي): كقَضِيَةٍ وقَضَايَا، ومَطِيَّةٍ ومَطَايَا ونُقَايَةٍ ونَقَايَا، وهِراوَةٍ وهِراوَى. فإن كانت همزةً أبدلتها ياء: كخَطِيئَةٍ وخَطَايَا، فكأنها جمع خطية. (هذا ما ذهب إليه الكوفيون. فإنهم قالوا: إن مثل هذه المجموع وزنه «فعالي» وهو مذهب خال من التنطع والتكلف.

وذهب البصريون إلى أن وزنه «فعائل» فخطيئة مثلاً، جمعت على «خطاييء» بياء مكسورة هي ياء خطيئة، بعدها همزة هي لام الكلمة، ثم تحولت، بعد ضروب من الإبدال إلى «خطايا».

٤ - إذا توسّطت ألفٌ ما جمع على مثال (مفاعِل) بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر، أبدل ثانيهما همزةً: كأوَّلٌ وأوائِل، وسيِّدٌ وسيائدٌ، ونَيْفٌ ونِيائِف. والأصلُ: (أواوُلٌ وسياوُدٌ ونِياوُفٌ)، فإن توسّطت بينهما ألف (مفاعِل) امتنع الإبدالُ: كطاووس وطواويس. فإن اعتلّت لأمُه: جمعتُ على مثال (فعالي): كزاوية وزوايا، وراوية وروايا.

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال (فعالي) من حيث الحركات والسكنات، وهي في الأصل على مثال «فواعل»؛ لأن أصلها: «زوايي»، بياءين، أولاهما مكسورة. فلبوا كسرتها فتحة، ثم قلبوا الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت إلى «زوايا» وإنما كان أصلها «فواعل»؛ لأن واوها أصلها ألف «فاعلة»، كما في «كاتبه وكواتب» وأما واو «زاوية»، فقد انقلبت إلى الياء في «زوايا»).

٥ - إذا كانت الواو مضمومةً بعد حرف ساكن أو مضموم، جاز قلبها همزةً: كأدُور، (جمع دار) وحُؤول: (مصدر حال بينهما إذا حجز بينهما)، وجاز بقاؤها على حالها: كأدُورٍ وحُؤُولٍ. والأوّل أولى وأفصح.

٦ - كل كلمة اجتمع في أولها واوان، وجب إبدال أولاهما همزةً، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف المفاعلة.

ولا فرق بين أن تكون الثانية حرف مدّ: كالأولى (ثانيّ الأول. وأصلها: «الوولي»^(١) بوزن

(١) الوولي، بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية ساكنة، وهي عينها. وهذا مبني على ما جتح

«الفعلية»، أولاً: كالأول: (جمع الأولى، وأصلها: «الوُولُ»^(١)) بوزن «الفعل» كالأخرى والأخر، والفُضلى والفُضْل، ومثل: «الأواقي والأواصل»؛ جَمعي الوَاقِيَة والوَاصِلَة، وأصلهما: «الوواقي والوواصل»^(٢) بوزن «الفواعل» ومثل: «أَوْبَعِدَ»: «مُصْعِرُ وَاْعِدِ وَأَصْلُهُ وَوَبَعِدَ»^(٣)، بوزن «فَعِيل».

فإن كانت الثانية مقلوقة عن ألف المفاعلة، لم يجب الإبدال، بل يجوز وذلك مثل: «وُورِي ووُوفي» مجهولتي: «واري ووافي»: فلما بني الفعل للمجهول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فُثِّبَ واواً. فإن أبدلت قلت «أُورِي وأُوفي».

٧- إن كانت فاء «افتعل» واواً أو ياءً، أبدلت تاءً، وأدغمت في تاء الافتعال، وذلك: كاتَّصَلَ واتَّسَرَ واتَّقَى (والأصل: «إوتَّصل وإوتسر وإوتقى») ويَشْتَرُطُ في ذلك أن لا تكون الياء بدلاً من الهمزة، فلا تُبدَلُ تاءً، كما في «يَشْتَرُ» وأصلها: «يَشْتَرُ».

وقد تُبدَلُ على قِلَّةٍ كما في «اتَّزَرَ» وأصلها: «يَتَزَرُ» وأصل هذه: «يَتَزَرُ»، ومنه الحديث: «إذا كان (أي الثوب) قصيراً فليَتَزَرُ به».

(وأجاز بعض النحاة (وهم البغداديون) الإبدال في المهموز، فقالوا: يجوز أن يقال من الأكل والأمانة والأهل والإزار والأخذ: (اتكل واتمن واتهل واتزر واتخذ) وعلى القول الأول (وهو المرجح) يجب أن يقال: (اتكل، ايتمن، ايتهل، ايتزر، ايتخذ) إلا إذا كانت (اتخذ) على (تخذ)، فالافتعال منها (اتخذ) قولاً واحداً، وكذا كانت (اتكل) من (وكل إليه أمره يكله)؛ لأن أصلها حيثن: (اتوكل)، فيكون إبدال الواو تاء على القاعدة، ويجوز أن تكون (اتخذ) مبنية على (وخذ)، وهي بمعنى (أخذ)، فالافتعال منها (اتخذ)؛ لأن أصلها (أوتخذ)، فأبدلت الواو تاء على القياس).

إليه النحاة وبعض اللغويين، باعتبار أن «أول» مبني على «وول»، وهو فعل لم ينطقوا به. ومن قال إنه مشتق من «وأل» بمعنى لجأ، فاصله عنده «أوال» بهمزة مفتوحة هي همزة (أفعل) وواو ساكنة وأثناء «وولي» (بواو مضمومة وهمزة ساكنة، قد سهلت إلى الواو، ثم: قلبت الأولى همزة)، ومن قال إنه مشتق من «أل» يؤول» بمعنى رجع، قال: إن أصله «أُول» (بهمزتين، الأولى مفتوحة، وهي همزة «أفعل» والثانية ساكنة هي فاء الكلمة)، والأنثى «أولي» (بهمزة مضمومة: هي فاء الكلمة: وواو ساكنة: هي حينها) فعلى هذا ليس فيها قلب: لأن همزتها هي فاء الكلمة: وهي الهمزة الثانية في «أُول» وقد يكون هذا هو الحق. وقد أوضحنا أصل «أول» في باب صيغ متهى الجموع في الكلام على «أفعل» فراجع.

(١) اللول. بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية مفتوحة، وهي عينها.
(٢) الوواقي والوواصل: بواوين: الأولى فاء الكلمة: والثانية منقلبة عن ألف (فاعلة): كما تقول في جمع ضاربة: (ضوارب): بقلب الألف واواً.

(٣) وريمع: بواوين: الأولى مضمومة وهي فاء الكلمة: والثانية مفتوحة - وهي منقلبة عن ألف (فاعل): كما تقول في تصغير (كاتب: كويتب).

٨ - إن كانت فاء «الفتح» ثاء أبدلت تاؤه ثاء، وأدغمتا: كاتَّارَ، وأصلها «اتَّارَ».

وإن كانت فاءؤه دالاً أو ذالاً أو زينا، أبدلت تاؤه دالاً: كادَّعى وأدَّكَرَ وازدَّهى (وأصلها: ادَّعى وأدَّكَرَ وازتَّهى).

وإن كانت فاءؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً أبدلت تاؤه طاءً: كاصطفى واضطجع واظترَّد واظنَّظَّم، (وأصلها: اصتفى واضتَّجَعَ واظتَرَّد واظنَّظَّم).

ويجوز الإدغام، بعد إبدال الدال والطاء، المبدلتين في ثاء الافتعال، حرفاً من جنس ما قبلها: كادَّكَرَ وازَّهى واصفى واضَّجَعَ واظنَّظَّم.

وقد يُعكَّسُ الإبدالُ بعد الثاء المُثَلَّثَةِ والذال والظاء المُعْجَمَتَيْن، بإبدال الثاء ثاءً، والذال دالاً، والظاء طاءً: كاتَّارَ وأدَّكَرَ واظنَّظَّم.

٩ - ما كانت فاءؤه ثاء أو ذالاً، أو دالاً، أو زينا، أو صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً مما هو على وزن «تفاعَلَ» أو «تَفَعَّلَ» أو «تَفَعَّلَلْ»، بحيث تجتمعُ الثاء وهذه الأحرف - جاز فيه إبدالُ الثاء حرفاً من جنس ما بعدها، مع إدغامها فيه، وذلك: كاتَّاقَلَ وأدَّثَرَ وأدَّكَرَ وأزَّيَنَ واصْبَرَ واضْرَعَ واظَّربَ واظنَّظَّم. (والأصل: تَتَاقَل وتَدَثَّر وتَدَّكَرَ وتَزَيَّن وتَصَبَّر وتَضَرَّع وتَطَرَّب وتظنَّظَّم فأبدلت الثاء حرفاً من جنس ما بعدها، ثم أسكن إدغامه فيما بعده فتَعَلَّرَ الابتداءً بالسكن، فأتى بهزمة الوصل تخلصاً من ذلك. ومثلها: «أَدَارُ» وأدَّحَرَجَ وأدَّهَوَرَ وأصلها: «تَدَارُ» وتَدَحَرَجَ وتَدَّهَوَرَ. وقد فُعِلَ بها ما فُعِلَ بما سَبَقَ، من الإبدال والإدغام واجتلاب همزة الوصل).

وَرُبَمَا جَاءَ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ، كَقَوْلِهِمْ: اسْتَمَعَ وَاشْجَرُوا وَاسْبَقُوا وَاصْبَحُوا. (والأصل: تَسْمَعُ وَتَشْجَرُوا وَتَسْبِقُوا وَتَصْبِحُوا لكنه قليل).

١٠ - إذا وقعت الثاء ساكنة قبل الدال، وجبَ إبدالها دالاً، وإدغامها في الدال التي بعدها: كعِدَانٍ «جمع عَتود»، وهو الذكر من أولاد المِغْزَى، (والأصل «عِدَانٌ» كَحَرْوفٍ وَخِرْفَانٍ).

١١ - إذا وقعت النون الساكنة قبل الميم أو الباء، أبدلت ميماً: كاتَّخَى، والأصل: «انمَحَى»، ومثل: «سُتْبِلَ» فتَلَفَّظَ «سُتْبِلَ»، فإبدالها في اللفظ لا في الخط.

١٢ - الميم في «فم» مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ «فُوهُ»، بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى «أَفْوَاهٍ» فَحَذَفُوا الْهَاءَ، وَأَبْدَلُوا الْوَاوَ مِيمًا، فَإِنْ أَضِيفَ «الْفَمُ» رُجِعَ بِهِ إِلَى الْأَصْلِ مِثْلُ: «هَذَا فُوكٌ»، وَتَجَوَّزَ إِضَافَتُهُ، مَعَ بَقَايَا الْإِبْدَالِ مِثْلُ: «هَذَا فَمُكُ»، وَمِنْهُ حَدِيثُ «لَخَلُوفٌ فَمِ الصَّامِ أَطْيَبُ مِنْهُنَّ اللَّهُ مِنْ رَاحَةِ الْمَسْكِ».

٤ - الوقف

الوقف: قطعُ الطَّعْنِ عندَ آخرِ الكلمة.

فما كان ساكنَ الآخر، وَقَفْتُ عليه بسكونه، سواءً أكان صحيحاً: كاتَبْتُ ولم يكتُبْ وعنْ، ومَنْ، أم مُتَعَلِّاً كيميَّيْ ويدعو ويخشى والفتى وعلى ومهما.

وما كان متحركاً، كيكتُبْ وكتبَ والكتابِ وأيْنِ وَلَيْتَ، وَقَفْتُ عليه بحذفِ حركته (أي بالسكون).

واليك أشهرُ قواعد الوقف وأكثرها دَوْرَاناً:

١ - إذا وَقَفْتُ على مُتَوْنٍ، حذفْتَ تنوينه بعد الضمة والكسرة، وأسكنتَ آخرَهُ، مثلُ: «هذا خالدٌ. مررتُ بخالدٍ»، فإن كانت الحركةُ فتحةً، أبدلتُ التنوينَ ألفاً، مثلُ: «رأيتُ خالدًا». هذه هي اللغةُ الفُصحى، وهي أرجحُ اللُغَاتِ وأكثرها، وربيعَةُ تَجِيزُ الوقفَ على المتنون المنصوب، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور، فيقولون «رأيتُ خالدًا».

٢ - إذا كتبتُ «إِذَا» بالألف معَ التنوين، طرحتُ التنوينَ، ووقفتُ عليها بالألف، وإذا كتبتها: «إِذَنْ»، بنون ساكنة، أبدلتُ نونها ألفاً، ووقفتُ عليها بها، ومنهم من يقفُ عليها بالنون مطلقاً، وهو اختيارُ بعض النحاة، وإجماعُ القُرَّاءِ السبعة على خلافه.

٣ - إذا وَقَفْتُ على نون التوكيد الساكنة (وهي الخفيفة)، أبدلتها ألفاً، ووقفتُ عليها، سواءً أَكْتُبْتُ بالألف معَ التنوين، كقوله تعالى: ﴿تَتَنَبَّأُ بِآلَائِهِمْ﴾ [العلق: ١٥]. أم كتبتُ بالنون، مثل: «اجتهدنَ». فتقول في الوقف على لَنَسْفَعًا. «لَنَسْفَعًا»، وفي الوقف على اجتهدنَ «اجتهدا». قال الشاعر: «ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، والله فاعبدا»، أي: «فاعبدنَ».

٤ - هاءُ الضمير للمفرد المذكور، تُوصَلُ، في دَرْجِ الكلام، بحرف مد يجانسها، إلَّا إذا التقت بساكن بعدها، فمثل: رأيتُ وسررتُ به، يُلَفَّظَانِ: «رَأَيْتُهُو وسَرَرْتُ بِهِ» فإذا وَقَفْتُ عليها حذفْتَ صِلَتَهَا (وهي الواوُ أو الياءُ)، فتقول: رأيتُ «مررتُ به»، إلَّا في ضرورة الشعر، فيجوز الوقف عليها بحركتها، كقول الرَّاَجَز: «كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَةً»، ولو كان في الشَّرِّ لوجبَ أن يقول: «سَمَاوَةً» بإسكان الهاء.

أما «ها»، ضميرُ المؤنثة، فتقفُ عليها بالألف، مثل: رأيتها.

٥ - إذا وَقَفْتُ على المنقوص، فإن كان منصوباً ثبتتْ ياءُهُ، سواءً أكان منوَّناً، مثلُ: (سمعنا منادياً) أم غيرَ منوَّين، مثلُ: (طلبتُ المعالي)، وما سقطَ تنوينه من الصَّرف، فهو ثابتُ الياءِ، كالمتقَرَّن بِالْألف، مثلُ: (رأيتُ مراكبَ في البحرِ جوارِي).

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان منوَّناً، فالأرجحُ حذفُ يائه، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ

أَتَ قَاتِيْنَ ﴿طه: ٧٢﴾، ومثل: (مررت بقاضٍ) ويجوز إثباتها، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ﴿وَمَا لَهُمْ يَنْ تُؤَيِّدُ مِنْ وَآلِي﴾ وإن كان غير منون، فالأصح إثبات يائه، مثل: (جاء القاضي، ومررت بالقاضي). ويجوز حذفها، كقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَمَلِّ ﴿٩﴾﴾ [الرعد: ٩] وقوله: ﴿يُنْذِرُ يَوْمَ الْآلَاكِ﴾ [غافر: ١٥] ووقف ابن كثير بالياء.

٦ - إذا وقفت على المقصور، فإن كان غير منون، وقفت عليه كما هو: كجاء الفتى، وإن كان منوناً، حذفته تنوينه، ورددت إليه ألفه في اللفظ: «كجاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى» نقف عليه بلا تنوين.

٧ - إذا وقفت على تاء التانيث المربوطة، كحمزة وطلحة وشجرة وقائمة وفاطمة، أبدلتها في الوقف هاء ساكنة، فنقول: (حمزة، وطلحة، وشجرة، وقائمة وفاطمة)، هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم، فإن وصلت، رددتها إلى التاء، مثل: (هذا حمزة مقبلاً).

ومن العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل، فيقف عليها تاء ساكنة، كأنها مبسوطة، فيقول: «ذهب طلعت، وهذه شجرت! وجاءت فاطمت. وقد سُمع بعضهم يقول: «يا أهل سورة البقرة؟» فقال بعض من سمعه: «والله ما أحفظ منها آيت». ومنه قول الرّاجز:

الله نَجَاكَ بِكَفِي مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدَمَا، وَبَعْدَمَا، وَبَعْدَمَا^(١)
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْخُرَّةُ تُدْعَى أَمَتْ^(٢)

فائدة

إعلم أن تاء التانيث التي حقها أن تكون مربوطة «أي في صورة الهاء» قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة، مثل: ﴿إِنَّكَ شَجَرَتُ الرَّقُومِ﴾... ﴿أَمْرَاتُ نُوحٍ﴾^(٣)... ﴿أَمْرَاتُ نُوحٍ﴾ وتارة بصورة الهاء، مثل: ﴿هَذِيذُ نَاقَةٍ أَوْ لَكُم مَاءٌ﴾... ﴿خُذْ مِنْ أَمْزَلِمَ صَدَقَةٍ تَطْمِئِنُّهُمْ وَيَرْضَوْهُمْ﴾ بها فما رسم منها بصورة الهاء، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء، وما رسم بالتاء المبسوطة، فمنهم من يقف عليه بالهاء، مراعاة للأصل: كابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ومنهم من يقف عليه بالتاء، مراعاة لرسمها بالتاء المبسوطة، كنافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف الكسائي على «لات» بالهاء، ووقف الباقون عليها بالتاء.

(١) مسلمة: بفتح الميم: اسم رجل، و«مت»: أصلها «ما» المصدرية، قلب ألفها تاء في الوقف على غير قياس، والبيت باليت بعده، أي نجاك الله على يدي مسلمة من بعد ما صارت نفوس القوم عند الغلصمة.

(٢) الغلصمة: رأس الحلقوم. و«الامة»: الرقيقة المملوكة.

(٣) في حاشية العبيان على الأشموني نقلاً عن شيخه السيد: إن كل امرأة في القرآن، أضيفت إلى زوجها، ترسم بالتاء المبسوطة.

٨ - إذا وقفت على تاء التانيث المبسوطة، فإن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضي)، وقفت عليها تاء ساكنة، كما هي .

وإن كانت متحركة، فإن اتصلت بحرف، كُرِّتْ وَثُمْتُ وَلَعَلْتُ، وقفت عليها تاء ساكنة فقط، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، كأخت وبنت، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً، قولاً واحداً.

وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به)، جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين، تقول: «جاءت الفاطمات»، إذا وقفت بالتاء، و«جاءت الفاطماء»، إذا وقفت بالهاء والأول أرجح وأولى، وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم: «كيف الأخوة والأخوات» وقولهم: «دفن البناء، من المكرماء».

أحكام الوقف على المتحرك

لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه:

- ١ - أن تقف عليه بالسكون. وهو الأصل، والكثير في كلامهم، المشهور عنهم.
- ٢ - أن تقف عليه بالرّزم، وهو أن تأتي بالحركة ضعيفة الصّوت فلا تتنّها، بل تختلسها اختلاساً، تنبهاً على حركة الأصل، فتحة كانت الحركة أو ضمة أو كسرة، ومنع القراء الوقف على ذي الفتحة بالرّزم، وأكثر القراء قد اختاروا قوله.
- ٣ - أن تقف عليه بالإشمام، إن كان مضموماً (ولا إشمام في غيره).

والإشمام: إشارة الشفتين إلى الضمة، بعد الوقف بالسكون مباشرة، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قوي، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفس، فيراهما الراي مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة، وهذا إنما يراه البصير، لا الأعمى، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف، والضمة إنما يشار إليها بالشفيتين.

- ٤ - أن تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوف عليه، فيكون حرفاً مشدداً، مثل: «هذا خالد، وقرأت المصحف»، إلّا إذا كان الآخر همزةً، أو حرف علّةً، أو ما كان قبله ساكناً، فلا يَضَعَفُ.
- ٥ - أن تقف عليه بنقل حركته إلى ما قبله، مثل: «يَجْلُزُ بك الصّبر. وعليك بالصّبر».

وشرط الوقف بالنقل: أن يكون ما قبله ساكناً، وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة. فلا نقل في مثل «جَعْفَرٌ» لتحرك ما قبل الآخر ولا في مثل: «تَعَوَّدُ الصّبرَ». لأن الحركة فتحة. وأجازه الأخفش والكوفيون، فإنهم يقولون: «تَعَوَّدُ الصّبرَ». فإن كان الآخر همزة جاز نقل فتحة الهمزة، قولاً واحداً. فتقول في «أخرجتُ الخبّة»: أخرجتُ الخبّاً.

ومن الوقف بالنقل: أن تقول في «اكتبه ولم يكتبه، واعلمه ولم يعلمه، وعدّه ولم يعدّه»، «اكتبه ولم يكتبه، واعلمه ولم يعلمه، وعدّه ولم يعدّه».

ومنه قول الزجاج:

عَجِبْتُ وَالذَّمُّ كَثِيرٌ عَجِبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

الوقف بهاء السكت

كل متحرك تقف عليه بالسكون. كما علمت. ويجوز أن يوقف على بعض المتحركات أيضاً بهاء ساكنة تسمى «هاء السكت».

ولا تُزاد هذه الهاء، للوقف عليها، إلا في المضارع المعتل الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المعتل الآخر المبني على حذف آخره، وفي «ما الاستفهامية»، وفي الحرف المبني على حركة، بناءً أصلياً، ولا يوقف بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً.

واليك شرح ذلك:

١ - إذا وقفت على مضارع، معتل الآخر، لم يتصل آخره بشيء وقفت عليه بإثبات آخره ساكناً، في حالتي رفعه ونصبه، فإن جزمته، فإن شئت وقفت على ما صار آخره، مثل: «لم تَمْشُ، لم تَدْخُ، لم تَخْشُ»، وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت، ليسهل الوقف، وهو الأحسن، مثل: لم تَمْشُهُ، لم تَدْخُهُ، لم تَخْشُهُ.

وكذلك المعتل الآخر، المبني على حذف آخره، فإنك تقول فيه: «امش، ادخ، اخش» تقف بالسكون على ما صار آخره وتقول: «إمِشْ، أدْخْ، إخشْ» بالوقف على هاء السكت، إلا إذا بقي الأمر على حرف واحد، مثل: «فِ و ع و قِ»، وهي أفعال أمر من «وفى يفي، وعى يمي، وقي يقي»، فحينئذ يجب الوقف عليه بهاء السكت وجوباً، مثل: «فَهْ، عَهْ، قَهْ».

٢ - إذا وقعت «ما» الاستفهامية موقع المجزور، حُذِفَتْ ألها وجوباً، مثل: «علامَ عُولَتْ: حَتَّامٌ تسكت؟ إلآمَ تَمِيلُ؟». ومنه قوله تعالى: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾» [النبا: ١] «يَمَ أَنْتَ مِنْ يَكْرَهَا» [التازعات: ٤٣]، ومثل: «مَجِيءٌ مَ جئتُ» و«ثَمَرُ مَ هذا الثمر»^(١) ثم إذا وقفت عليها، فإن كانت مجرورة بالإضافة، وقفت عليها بهاء السكت وجوباً، مثل: «مَجِيءٌ مَهْ؟ وثمرٌ مَهْ».

وإن كانت مجرورة بحرف الجر، فالأجود الوقوف عليها بهاء السكت، مثل: «عَمَوٌ؟ يَمِيهٌ؟ حَتَّامَةٌ؟ إلآمة».

(١) هذا سؤال عن صفة المجيء: أي على أية صفة جئت؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام مدار الكلام.

(٢) تسغهم عن نوع الثمر.

ويجوزُ الوقفُ على الميم ساكنة، مثل: عَم؟. فيم؟ علام؟ حَتَام؟.

وقد تسكنُ الميمُ في الوصل، إجراءً له مجرى الوقف، كقول الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَّيْنِي لِهُمومِ طَارِقَاتٍ وَذَكَرِ
وكان حقُّه أن يقول: «لَمْ»، لكنه وصل كما يقف:

٣ - إذا وقفت على حرفٍ مبني على حركة، مثل: «رُبُّ وَلَعْلٍ وَإِنْ وَمُنْذُ» وقفت عليه بالسكون. وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت، مثل: «رُبَّةٌ، لَعْلَةٌ، إِنَّهُ، مُنْذُ».

ومن ذلك نون التوكيد المُشَدَّدة، مثل: «لَا تَذْهَبِيْ وَأَذْهَبِيْ»، فإنك، كما تقفُ عليها بالسكون، تقفُ عليها بهاء السكت، مثل: «لَا تَذْهَبِيْ وَأَذْهَبِيْ»، وهو الأحسن.

ومن ذلك التوناتُ اللاحقات للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة.

فكما تقفُ عليهنَّ بالسكون، تقفُ عليهن بهاء السكت، تقول: «جاءَ الرَّجُلَانِ، وأكرمَ المجتهدونه والمجتهدونَ يَكْرَمَةً».

وقد قرئ في العشر: «بعد أن تولوا مُدْبِرَةً...» «إِنَّهُ لَمِنْ الظَّالِمِينَ...» «لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ»، بالوقف على هاتين التونين بهاء السكت.

٤ - الاسم المبني، إما أن يكون بناؤه عارضاً، لسبب يزول بزواله: (كَقَبْلٍ وَيَعِدُ، واسم «لا» النافية للجنس المبني)، فما كان كذلك، فلا يوقف عليه بهاء السكت.

وإما أن يكون بناؤه ملازماً له في جميع أحواله (كالضمائر وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ونحوها)، فما كان كذلك، وكان محرّك الآخر، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت، وذلك مثل: «أَيْنَ وَأَيَّانَ وكيف والذين وحذار وحيث» فإن شئت وقفت عليها بإسكان أو آخرها، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت، مثل: «أَيْنَهُ، أَيَّانَهُ، كَيْفَهُ، الذَّيْنَهُ، حَذَارُهُ، حَيْثُهُ».

وكذلك الضمائر المتحركة، فإنك تقف عليها بالسكون، أو بزيادة هاء السكت فتقول: «أَكْرَمْتُ وَأَكْرَمْتُهُ، وَكُفْتُ وَكُفْتُهُ، وَأَنْتَ وَأَنْتَهُ، وَيَجْتَهِدُنَّ وَيَجْتَهِدُنَّ، وَأَنْشَأَ وَأَنْشَأَهُ، وَهْنٌ وَهْنُهُ، وَأَكْرَمْتُهُنَّ وَأَكْرَمْتُهُنَّ».

أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم، فمن قال إنَّ الألف في آخره زائدة، لبيان حركة النون عند الوقف، أجاز الوقف عليه بإثباتها، وأجاز حذفها والوقف عليه بهاء السكت، مثل «أَنْتَ».

ومن قال إنها أصلية، وقف عليه بها.

فائدة: من قال أن الألف في «أنا» زائدة، أثبتتها في الوقف، وأسقطها في الوصل (أي في درج الكلام)، فيلفظ «أنا فعلت» بإسقاط الألف لفظاً لا خطأً، ومن قال أنها أصلية، أثبتتها في الوصل والوقف.

وذكر سبويه أن من العرب من يثبت ألفها في الوصل: فيقول «أنا فعلت»: ينطق بالألف. وبذلك قرأ نافع في قوله تعالى: «أَنَا أَنِي وَأَمِيَّتٌ» [البقرة: ٢٥٨] وقوله: «أَنَا مَالِيكَ يَوْمَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ» [النمل: ٤٠] بإثبات الألف في اللفظ. ومنه قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد تذرّيت السناما
وقول الراجز: «أنا أبو النجم، وشعري شعري».

وإذا وقفت على «حَوَّ وَهِي»، قلت: «هُوَ وَهِي» بإسكان الواو والياء، و«هُوَ وَهِيَّة» بزيادة هاء السكت. وفي التنزيل: «وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ» [الفارقة: ١٠]. وقال الشاعر:

إذا ما تَرَعَرَعَ فينا الغُلامُ فما إن يُقالَ له: مَنْ هُوَ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء، في «هُوَ وَهِي» في الوصل. أما من سكنها في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكتين، كما ينطقُ بهما كذلك في الدُّرج.

أما ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها يسكونها مثل: «الله أعطاني، هذا غلامي»، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فتقول: «الله أعطان، هذا غلام»، وعلى ذلك قراءة أبي عمرو: «وَبَقِيَ أَكْرَمُنِي رَدَّ أَهْنُنِي»^(١) [النجم: ١٥، ١٦]، وقول الشاعر:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دَ مَنْ حَذَرَ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنُ^(٢)
وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسَفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ^(٣)
ومنهم من يفتحها في الوصل. فيقول: «أعطاني الله، غلامي قد جاء».

فإذا وقف عليها فبإسكانها: أو ألحق بها هاء السكت، مثل: «الله أعطانيَّة، هذا غلاميَّة». ومنه قوله تعالى: «مَا أَقْنَعَنِي مَالِيَّةٌ»^(٤) مَكَكَ مَنِي سُلْطَانِيَّةٌ^(٥) [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

٥ - الخط

الخط: تصويرُ اللفظ بحروف هجائه التي يُنطقُ بها، وذلك بأن يُطابق المكتوب المنطوق به من الحروف.

والأصلُ في كل كلمة: أن تُكتبَ بصورة لفظها، بتقدير الابتداءِ بها والوقف عليها، وهذا أصلٌ معتبرٌ بالكتابة.

(١) أي: أكرمني وأهاني.

(٢) أي: يأتيني.

(٣) أي: أنكرني.

ومن أجل ذلك :

كتبوا هَمْزَاتِ الوصل في درج الكلام، وإن لم يُنطق بها ؛ لأنه إذا ابْدِئَءَ بالكلمات، التي هي أولها، نُطِقَ بهمزاتها، مثلُ: جاءَ الحقُّ، وسافر ابنُكَ، فإنك، إن قُدِّمَتْ وأُخِرَتْ، فقلتُ: «الحقُّ جاءَ، إبنُكَ سافرَ»، نطقتُ بالهمزة: إلّا إذا سبقت «ال» لأم الجرِّ أو لأم الابتداء، فتُحذفُ همزُها، مثلُ: «للرَّجلِ، للرَّأى، للرَّجلِ أقوى من المرأة، وللرَّأى أرقُّ عاطفةً منه».

وكتبوا هاءَ السكبيِّ في نحو: «رَهْ زيدا، وِفَهْ نَفْسَكَ»؛ لأنك في الوقف تقول «رَهْ وِفَهْ».

وكتبوا الِثَّ «أنا»، مع أنها لا تُلفظُ في دَرَجِ الكلام؛ لأنها إذا وُقِفَتْ عليها، وُقِفَتْ عليها بالآلف. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ لأن أصله: «لكنَّ أنا».

وكتبوا تاءَ التانيث، التي يوقف عليها بالهاء، هاءَ: كرحمة وفاطمة، وكتبوا التي يوقف عليها بالتاء، تاءَ: كأختٍ وبنتٍ ورَحْماتٍ وفاطمت، ومن وقف على الأول بالتاء المبسوطة، كتبها بالتاء كَرَحْمَتٍ وفاطمت، ومن وقف على الأخرى بالهاء، كتبها بالهاء: كَرَحْماءَ وفاطماءَ.

وكتبوا الْمُؤَنَّ المنصوب بالآلف؛ لأنه يوقفُ عليه بها، مثل: «رأيتُ خالدًا».

وكتبوا «إِذَا»، ونونَ التوكيد الخفيفة: كاكْتَبَا، بالآلف؛ لأنه يوقف عليها. ومن وقف عليهما بالنون، كتبهُما بالنون، مثل: «إِذَنْ وَاكْتَبَيْنِ» كُتِبَ كُلُّ ما كتب اعتباراً بحال الوقف.

وكتبوا المنقوصَ، الذي حذفتْ ياءُهُ للتنوين: كقاضٍ ونحوه، بغير ياءٍ؛ لأنه يوقف عليه بها. ومن وقف على الأول بالياء، أثبتْها في الخط: كقاضِي.

ومن وقف على الثاني بحذفها، حذفها من الخط: كالقاضِ.

والأوّل أفصح، كما مرَّ في باب الوقف.

وكتبوا ما لا يمكنُ الوقف عليه، من الكلمات، متصلاً بما بما بعده، وما لا يمكن الابتداء به، متصلاً بما قبله.

فالأوّل: كحروف الجرِّ الموضوعَةِ على حرفٍ واحد، مثلُ: لخالدٍ، وبالقلمِ. والثاني: كالضمانِ المتَّصلة، مثلُ: «منكم، وأكرمكم».

أما الحروفُ التي تقعُ في الحشو (أي ما بين الابتداء والوقف) فترسُمُ كما تلفظ، لا يغيَّرُ من ذلك شيءٌ، إلا ما كان من أمر بعض الأحرف، في بعض كلمات محصورة، قد خالفت رسمُها لفظها، وستذكرها لك، وإلا ما كان شأن الهمزة، وستعرف أمرها.

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات نُكْتُبُ على خلاف لفظها، ومخالفةً الرُّسْمِ واللفظ، إما أن تكون بحذف حرفٍ

حقه أن يكتب تبعاً للفظه.

وإما أن تكون بزيادة حرف يكتب ولا يلفظ، وكان من حقه أن لا يكتب.

وإما أن تكون برسم حرف يكتب على خلاف لفظه، وكان من حقه أن يرسم على لفظه.

١ - ما يلفظ ولا يكتب:

فأما ما يلفظ ولا يكتب، فذلك، في كلمات نسرُد عليك أكثرها استعمالاً.

١ - تكتب (الذين) بلام واحدة، وتلفظ بلامين؛ لأنها مشددة.

٢ - ما كن مبدوءاً بلام كلبين ولحم، ثم دخلت عليه (أل): كاللبن واللحم، ثم دخلت عليه لام، فحينئذ تجتمع ثلاث لامات، فإذا اجتمعن فلا يكتبن كلهن، بل يكتبى بلامين فقط، مثل: «لبن منافع كثيرة، ولحم فوائد وعصار، واللبن أنفع من اللحم».

وهكذا إذا اجتمعت ثلاث لامات في كلمة، اكتفيت باثنتين، فتقول في (اللذان واللتان والآتي والآتي والآتي)، إذا دخلت عليهن اللام: «أحسن للذين اجتهدا، وللتين اجتهدتا» الخ.

٣ - تحذف الألف في كلمات هذه أشهرها:

[١] - الله.

[٢] - الرحمن، مُعرِّفاً بالآلف واللام.

وقيد بعضهم الحذف في حال العلمية، وأثبتها في غيرها: وقيد بعضهم في البسمة، وأثبتها فيما عداها.

[٣] - إله، نكرة ومعرفة، مثل: «إلهك إلهٌ وبيدٌ» «أجل الآلهة إنها وبيدٌ»

وأما إلهة والإلهة، فتثبت ألفهما، كما رأيت. وقريء في الشذوذ: «ويذكر وإلا هنك» [الأعراف: ١٢٧]، وفي غير الشذوذ: «وآلهتك»، بالجمع.

[٤] - الحرث، علماً مقترناً بال، ومنهم من يكتبه «الحارث» بإثبات الألف.

[٥] - لكن.

[٦] - لكن.

[٧] - سموات، جمع سماء.

ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم: «سماوات». بالآلف.

[٨] - يا، حرف النداء، قبل «أيها» مثل: «يا أيها الذين آمنوا» [النساء: ١٣٦]، وقبل

«أهل»، مثل: ﴿يَأْتِلَ الْكَتَبُ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقبلَ كُلِّ عِلْمٍ مبدوءٌ بهَمْزةٌ، مثل: «إبراهيم». ويجوز في غير القرآن الكريم، إثبات ألف (يا)، وهو المشهور بين الكتاب: مثل: «يا أيها، يا أهل، يا إبراهيم».

[٩] - منهم من يحذف الألف من كل علم مشتهر: كإسحق وإبراهيم وإسماعيل وهرون وسليمن وغيرها، والأفضل إثباتها، في غير القرآن الكريم.

[١٠] - منهم من يحذفها في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً: كالصلحين والقتين والصلحت والقتت والحفظت. تبعاً لحذفها في المصحف الأم. والأفضل إثباتها. كالصالحين والقائات والحافظات؛ لأن خط المصحف لا يقاس عليه.

٤ - تُحذف ألف (ها) التَّيْهِيَّة، إذا دخلت على اسم الإشارة، مثل: «هذا وهذه وهؤلاء». ٥ - تُحذف ألف (ذا) الإشاريَّة، إذا لحقتها اللام، مثل: «ذلك وذلكما وذلكم وذلكن» ومنهم من يشبها في غير (ذلك).

٦ - كُلُّ حَرْفٍ يَدْغُمُ فِي حَرْفٍ مِثْلِهِ، أَوْ مَخْرَجِهِ، يُحذفُ خطأً وَيُغضُّ عَنْهُ بِتَشْدِيدِ الحَرْفِ الَّذِي أَدغَمَ فِيهِ مِثْلُ: «شد»، والنساءُ أَمِنُّ واستعنا، ونَحْنُ أَمِنَّا واسعنا، وأَمَنِي، وَلَمْ يُعْكِفِي، وَمِمَّنْ وَعَمَّنْ، وَلَا تَجْهَدُ تَنْدَمُ، وَإِذَا تَجْهَدُ تَنْجُحُ، وَأَحْبُ أَلَّا تَكْسَلَ نِعَمًا تَفْعَلُ، ونحو ذلك. ومنهم من يُثَبِّتُ نون «أن»، إذا جاء بعدها «لا»: أَحْبُ أَنْ لَا تَكْسَلَ.

٢ - ما يكتب ولا يلفظ:

وأما ما يكتب ولا يلفظ من الحروف، فهو في ألفاظ:

١ - زادوا الواو في عمرو، في حالتَي رفعه وجزه، مثل: «جاء عَمَرُو، ومررت بعَمْرٍو». وحذفوها في حالة النصب، مثل: «رأيتُ عَمْرًا»، قالوا: وذلك للفرقة بينه وبين «عُمَر». وإنما حُذفت منه في حالة النصب؛ لأنه لا يشبه بعُمَر في هذه الحالة؛ لأن «عُمَر» لا يُنَوَّن، لمنعه من الصرف.

٢ - زادوا ألفاً غير ملفوظة في «مائة»، مفردةً ومثناةً، ومُرَكَّبَةً مَعَ الآحاد، فكتبوها هكذا: «مِائَةٌ ومِائَتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة» الخ. ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف، هكذا: «مئة».

ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء، هكذا: «مأة»، ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف، وهذا ما نميل إليه، وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف، يوم لم تكن الحروف تنقط، كيلا تشبه بكلمة (منه)، المركبة من «من» الجارة وهاء الضمير، كما قالوا، قال أبو حيان: «وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف، مثل كتابة «فتة»؛ لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة: فالذي اختاره كتابتها

بالألف دون الياء: على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء، دون الألف على تسهيلها.

وزادوا ألفاً بعد واو الضمير، مثل: «كتبوا». ولم يكتبوا واكتبوا.

٣ - زادوا الواو في «أولات»^(١)، كقوله تعالى: «وَأَزَلَّتْ أَرْحَامُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» [الطلاق: ٤]. وزادوها في أولو وأولي^(٢) «بمعنى أصحاب»، كقوله تعالى: «وَأُولُوا الْفِرْعَاءِ» [آل عمران: ١٨] «يَتَأُولُوا الْأَلْبَتِيبَ» [البقرة: ١٧٩] «لَأُولِي الْأَلْبَتِيبِ» [آل عمران: ١٩٠] وزادوها في أولاء وأولي الإشارتين، كقوله سبحانه: «وَأُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ» [البقرة: ٥]. وأما «الآلى» الموصولية «بمعنى الذين»، فلم يزدوا فيها الواو.

٣ - ما يلفظ على خلاف رسمه:

ذلك نحو: «إيَجَل»: فعل أمر من «وَجَلَ يُوَجَلُ»، وأصله: «إُوَجَلُ»، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فإذا وقعت «إيَجَلُ» في درج الكلام، بعد حرفي مضموم، مثل: «يا فلانُ إيَجَلُ»، فلا يغيّر رسم الياء، لكنها تُلفظ واوًا، هكذا: «يا فلانُ إُوَجَلُ». ومثله كلُّ أمرٍ من المثال الواوي، المفتوح العين في المضارع كَوَدَّ، والأمر منه «يَبْدُ» فإذا قلت: «يا فلانُ إِيَدُ»، لفظت ياءه واوًا.

وكلُّ ما رسم ياءً، مما تُلفظ ياوُهُ ألفاً، كرمى وأدعى واستدعى والرّحى والهُدى والمسى والمصطفى والمستشفى، فهو مما يلفظ على خلاف رسمه.

كتابة الهمزة

الهمزة: هي التي تقبلُ الحركات: فإن رُسِمَت على ألفٍ، سُميت (الألف اليايسة) أيضاً: كأعطى وسأل والنبأ، وتقابلها الألفُ اللينة، وهي التي لا تقبلُ الحركات، كألف «قال ودعا ورمى». والهمزة تقعُ في أول الكلمة: كأعطى، وفي وسطها: كسأل، وفي آخرها: كالنبأ، والألفُ اللينة تقعُ في حشو الكلمة: كقال، وفي آخرها: كدعا، ولا تقعُ في أولها، لأنها لا تكون إلا ساكنة، وأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً.

والهمزة في أول الكلمة، على ستة أنواع:

الأولى: همزة الأصل، وهي التي تكون في بنية الكلمة: كهمزة «أخذ وأب وأم وأخت وإن وإن وإذا».

الثانية: همزة المخبر عن نفسه، وهي التي تكون أول المضارع المُسند إلى المتكلم الواحد:

(١) أولات: بمعنى صاحبات.

(٢) أولو وأولي: بمعنى أصحاب، والأول يستعمل في حالة الرفع. والآخر في حالتي النصب والجر.

كهمزة «أَكْتُبُ وَاقْرَأُ وَأَحِينُ».

الثالثة: همزة الاستفهام، وهي كلمة برأسها، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل: «أَتَكُونُ مِنَ الْفَائِزِينَ؟».

الرابعة: همزة النداء، وهي كلمة برأسها أيضاً، يؤتى بها لنداء القريب. مثل: «أَعْبُدِ اللَّهَ»، تُناديه وهو منك قريب.

الخامسة: همزة الوصل.

السادسة: همزة الفُضْل (وتسمى همزة القطع أيضاً).

والهمزة حرف لا صورة له في الخط، وإنما يُكتب غالباً بصورة الألف أو الواو أو الياء؛ لأنها إن سُهِّلَتْ انقلبت إلى الحرف الذي كُتبت بصورته؛ لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءها، إلا إذا ابتدئ بها.

أما إن توسّطت أو كانت في موضع الوقف، فلم يراعوه، بل راعوا ما تُسَهَّلُ إليه في الحالتين، فكتبوها على ما تُسَهَّلُ إليه من ألف أو واو أو ياء والتي لم تُسَهَّلْ لم يكتبوها على حرف، بل رسموها قطعة منفردة هكذا: (هـ).

فالمقياسُ في كتابة الهمزة: أن تُكتب بالحرف الذي تُسَهَّلُ إليه إذا خُفِّت في اللفظ، فالهمزة في مثل: «سَالٌ وَقَرَأٌ وَيَسَالٌ وَيَقْرَأُ» تكتب بالألف؛ لأنها إذا خففت تسهل إلى الألف، فتقول: «سال وقرا ويسال ويقرا» وفي مثل: «سَوَالٌ وَزَوَامٌ وَلُؤْمٌ وَمُؤَنٌ وَلَوْلُو» تكتب بالواو؛ لأنها إذا خففت تُلفظ واواً، فتقول: «سَوَالٌ وَزَوَامٌ وَلُؤْمٌ وَمُؤَنٌ وَلَوْلُو»، وفي مثل: «ذَنَابٌ وَخَطِيبَةٌ وَمَيَّةٌ وَفَيْةٌ وَلَأَلِيَّةٌ»، تكتب بالياء؛ لأنها تُسَهَّلُ إليها، فتقول: «ذَيَابٌ وَخَطِيبَةٌ وَمِيَّةٌ وَفِيَّةٌ وَلَأَلِيَّةٌ».

والهمزة، إما أن تكون في أوّل الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها.

وتوسّطها، إما أن يكون حقيقياً كما في «سال ويَرْؤفٌ ومَسَالَةٌ»، وإما أن يكون عارضاً، وذلك إذا تَطَرَّفَتْ، وأُصلّت بضمير، أو علامة تانيث أو تشبیه، أو جمع، أو نسبة، أو ألف المُنَوَّن المنصوب.

رسم الهمزة المبدوء بها

الهمزة المبدوء بها لا تكون إلا مُتَحَرِّكةً مُحَقَّقةً نطقي بها.

ويجب إثباتها في الخط على صورة الألف بأيّة حركة تحرّكت، وفي أيّة كلمة وقعت، وذلك مثل: «أَمَلٌ وَإِبِلٌ وَأَحَدٌ وَاقْعُدْ وَأَخَذَ وَأَجْلَسَ وَأَخٌ وَإِخْوَةٌ وَاسِمٌ وَاصْبِغْ وَإِحْسَانٌ» ونحو ذلك.

فإن وقعت هذه الهمزة المبدوء بها بعد همزة من كلمة أخرى، بقيت على حالها من الخط، كما لو كانت مبدوءاً بها، مثل: (يجب أن ينشأ أولادنا على العمل لإحياء آثار السلف الصالح).

وإذا وقعت همزات القطع والأصل والمُخبر عن نفسه بعد همزة الاستفهام، كُتبت بصورة الألف، كما لو وقعت ابتداءً، قال تعالى: ﴿مَأْتُمْ أَتَذْكُلْنَا﴾ [النازعات: ٢٧] ﴿أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَوْفَا وَشَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]. وتقول: (أَأَجِيئُكَ أم تَجِيئُنِي؟) ويجوز أن تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تُكُتِبُ، وإنما تُعوَضُ عنها بِمِدَّةٍ بينهما، فتقول: (أَأَنْتَ فعلتَ هذا؟) قال ذو الرُّمَّة:

قَبَا ظَلْبِيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ السُّعَا، أَأَنْتِ؟ أَمْ أَمْ سَالِمٌ؟^(١)

وإذا وقعت بعدها همزة الوصل أسقطت همزة الوصل من الكتابة، كما تَسْقُطُ من اللفظ، لضعفها وقوّة همزة الاستفهام.

وليس في هذا الإسقاط التباسٌ؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، قال تعالى: ﴿أَلَعَلَّكُمْ سِخْرِيٌّ أَمْ زَأَفْتُمْ مِنَ الْإِنْسِرِّ؟﴾ [ص: ٦٣] ﴿أَلَطَعَّ أَلَيْبُ؟﴾ [مريم: ٧٨] وتقول: (أَبُنْتُكَ هذا أم أخوك؟)، وتقول: (أَسَمُكَ حَسَنٌ أم حُسَيْنٌ؟) ومن ذلك قولُ ذي الرُّمَّة:

اسْتَحْدَثَ الرَّثْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبُ مِنْ أَطْرَائِهِ طَرَبًا؟

ولا تجري همزة «أل» هذا المجرى، وإن كانت للوصل؛ لأنها مفتوحة، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فتلتبس الهمزتان إحداها بالأخرى.

وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلامُ الخبري بالكلام الاستفهامي)، فلو قلت: «الشمس طلعت» فلا يدري السامع: «أَأَنْتَ تخبرُ عن طلوع الشمس؟ أم أنت تستفهم عن طلوعها»، والوجه أن تُبدل همزة «أل» ألفاً لينة في اللفظ، يُستغنى عنها بالمدة، فتقول: «أَلرَّجُلُ خَيْرٌ أم المرأة؟»^(٢).

قال تعالى: ﴿مَالَهُ أَوَّكِلْكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] ﴿مَالَلْكَرْنِيِّ حَرَمٌ أَوْ الْأَنْفِيِّينِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿الَّتْنِ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾ [يونس: ٩١].

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة «أل».

وفي كتاب (الكتاب) لابن دُرُسْتُوَيْهِ ما يدل على أنه لا فرق بين همزة «أل» وغيرها من همزات الوصل وعلى أنها تجري هذا المجرى، وإن كانت مفتوحة؛ لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل، وما قاله هو القياس، وأما التباس الإخبار بالاستخبار، فقرينة الكلام تعين المراد.

ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع، فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس.

على أنهم لم يجروا على القياس، حذر الالتباس، فكان عليهم أن لا يجيزوا حذف

(١) الوعساء: رابية من رمل لينة تنبت حرار البقول، وموضع بين التغلبية والخزيمية.. «وجلجل»: اسم مرضع، و«التقا»: قطعة من الرمل تنقاد محدودة.

(٢) من كان منهما خيراً أُمته ووطنه فهو خير.

الاستفهام من الكلام، وقد أجازوها اعتماداً على قرينة لفظية، مثل: «ما أدري: في ليل رحل القوم، أم في نهار؟ أي: أفي ليل؟ وكقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي معصم حين جئرت وكفت خضيبٌ زينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟
أي: أبسبع؟ والقرينة اللفظية هنا هي «أم»، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أحد الشيئين.

وقد يكون الحذف اعتماداً على قرينة معنوية، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميت:

طربت، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني، وذو الشوق يلعب
أي: «أو ذو الشوق يلعب؟» ومنه قول المتنبي:

أحيا؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي، وما عدلا
أراد: «أأحيا؟». وفي الحديث: «وإن زنى؟ وإن سرق؟»، أي: «أو إن زنى أو إن سرق؟»
وفي شرح المغني للدمامي: نقلاً عن «الجنّي الداني» لابن قاسم: أن حذفها مطرد إذا كان بعدها
«أم» لكثرة نظمها ونثرها. قال الدمامي: «قلت: وهو كثير مع فقد «أم». والأحاديث طافحة بذلك».

وتحقيق القول ما قاله الأخفش من أن حذفها جائز اختياريّاً في نظم أو نثر، إذا أمن اللبس.
فإن أدى الحذف إلى الالتباس، فلا يجوز قولاً واحداً.

فأنت ترى: أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام.

ومنعوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام. والمسألتان واحدة، فإذا قد أجازوا أن
تحذف همزة الاستفهام، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة
«أل» بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس.

قياساً على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها، بعد همزة الاستفهام، جائز قياساً
عند أمن اللبس.

وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن دوستويه في كتاب (الكتاب) من جواز ذلك.

رسم الهمزة المتطرفة

حُكِمَ الهمزة المتطرفة حُكْمَ الحرف الساكن؛ لأنها في موضع الوقف من الكلمة، والهجاء
موضوع على الوقف.

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً:

فإن كان ما قبلها ساكناً، كُتِبَت مفردةً بصورة القطع هكذا: (م)، مثل: «المَرءُ والجزءُ والدَفءُ والخَبءُ والشيءُ والنَّوءُ والنشءُ والعَبءُ، وَيَجِيءُ وَيَسوءُ والمَقْروءُ والمَشْنُوءُ والهنِيءُ والمَرِيءُ والبريءُ والسوءُ والضياءُ والوضوءُ، وجاءَ وشاءَ».

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها؛ لأنها تسقط من اللفظ إذا خففت عند الوقف، لالتقاء الساكنين.

إذا جاز حذفها عند الوقف فلا ترسم؛ ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها وتدغم فيه مثل: «الشيءُ والنوءُ والمقروءُ والهنِيءُ»، فيقال: «الشيءُ والنو والمقرو والهنِيءُ».

وإن كان ما قبلها متحركاً، كُتِبَت بحرفٍ يناسب حركة ما قبلها، مهما كانت حركتها؛ لأنها إن خُففت في اللفظ موقوفاً عليها، نُحِي بها مَنحَى ذلك الحرف:

فترتكز على الألف في مثل: «الخطأُ والنباُ وقرأَ وقرأَ ولم يقرأَ وقرأَ وتَوَضَّأَ وتَوَضَّأَ ورأيتُ امرأَ القَيْسِ».

وعلى الواو في مثل: «التَهَيُّؤُ والتَوَاطُؤُ والأكْمُؤُ^(١) واللؤلؤُ والجَوْجُؤُ^(٢) والتَّنَبُّؤُ وجَرُؤُ ومَرُؤُ ورَزْدُؤُ^(٣)، وهذا امرؤُ القيسِ».

وعلى الياء في مثل: «يَتَكَيُّؤُ ويستَهْزِئُ وصَدِيءٌ وضِئْضِيءٌ^(٤) وناشيءٌ وقاريءٌ، ومررتُ بامرئِ القيسِ».

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزة المتوسطة، إما أن تكون متوسطةً حقيقةً، كأن تكونَ بين حرفين من بنية الكلمة، مثل: «سَأَلَ وبِئْرَ ورُوِّفَ».

وإما أن تكون شبه متوسطة، كأن تكون متطرفةً، وتَلَحُّقها علاماتُ التانيث أو التنثية أو الجمع، أو النسبة أو الضمير أو الفُتْحُ المُنَوَّنُ المنصوب، مثل: «نَشَأَ وَفِيَّةٌ وَمَلَأَى وَجْزَانِ وَشِبَانِ وَقَرَّاءُونَ وَهِنَاتٍ وَهَذَا جُزْؤُهُ وَيَقْرَؤُهُ وَأَخَذْتُ جُزْءاً وَاحْتَمَلْتُ عِيَاءً».

وحكمها في الكتابة واحدٌ، إلَّا في أشياء قليلة نذكرها في مواضعها.

وإذا تَوَسَّطَت الهمزة، فلما أن تكون ساكنة، أو مفتوحة، أو مضمومة أو مكسورة، ولكلِّ حكمه في الكتابة.

(١) الأكْمُؤُ: جمع كمء، وهذا جمع كماء.

(٢) الجَوْجُؤُ: الصدر.

(٣) جرؤ: صار ذا جرأة وإقدام و«مرؤ» صار ذا مروءة وإنسانية، و«ردؤ»: صار رديئاً.

(٤) الضئْضِيءُ: الأصل.

والقاعدة العامة لكتابة الهمزة المتوسطة: أنها إن كانت ساكنة، تُكتب بحرفٍ يُناسب حركة ما قبلها، مثل: «رأسٍ وسؤلٍ وبئرٍ» وإن كانت متحركة، تُكتب بحرفٍ يُجانسُ حركتها هي، مثل: «سأل ويسأل ولؤلؤٌ ويؤلؤٌ وسئمٌ ومُسمٍ ولئيمٌ» إلا أن تُفتح بعد ضم أو كسرٍ، فتُكتب حرفاً يُجانسُ حركة ما قبلها، مثل: «مؤنٌ وسؤالٌ ويُفئٌ وذئبٌ وناشئةٌ»، أو تقع بعد ألفٍ، فتُكتب قطعة منفردة بعدها، مثل: «سائلٌ وتساءلٌ ويتساءلٌ وعباءةٌ».

وهناك مواضعٌ قد يُشذُّ فيها عن هذه القواعد الكلية، يرجع أكثرها إلى الهمزة في حال توسطها توسطاً غير حقيقي. وستعلم ذلك فيما سنشرحه لك.

واليك تفصيل هذا المُجمل:

١ - رسم المتوسطة الساكنة:

إذا تَوَسَّطَت الهمزة ساكنةً، كُتِبَت على حرفٍ يناسبُ حركة ما قبلها: فتُكتبُ على الألف في مثل: «رأسٍ وكأسٍ ويأملٌ»^(١) - ولم يقرأ ولم يَشَأْ ونشأتُ وقرأنا.

وتُكتبُ على الواو مثل: «لؤلؤٌ ويؤلؤٌ ومزِينٌ وأُوَيْمِنٌ ولؤلؤٌ - ولم يَسْؤُهُ ويؤتُ وجُرؤُتُ وجِرؤُنا ويجرؤُن».

وعلى الباء في مثل: «بئرٍ وذئبٍ والثبِّ والذَّن»^(٢) - وجئتُ وجِئنا وجِئْتِ وأُنْبِئُهُ ولم يُنْبِئُهُ.

٢ - رسم المتوسطة المفتوحة:

١ - إن تَوَسَّطَت الهمزة مفتوحةً، بعد حرفٍ متحرك، كُتِبَت على حرفٍ يُجانسُ حركة ما قبلها.

فُتُكِبَتُ على الألف في مثل: «سألَ ورأبٌ»^(٣) وسَامِيةٌ وضَالَةٌ ومَالٌ - وَخَطَّانٌ وَجَدَّاتٌ^(٤) وأَصْلَحَتْ خَطَّاءٌ وسمعتُ نبأه ورأيتُ جدَّاهُ^(٥) وقرأوا ويقرآن ويبدأ ويبدأان^(٦).

(١) هذه العلامة: () تدل على الفصل بين أمثلة المتوسطة حقيقة وأمثلة شبه المتوسطة، فلينبه الطالب لذلك.

(٢) لا عبرة بسقوط همزة الوصل في الدرج. وإنما العبرة بأصلها، وهي هنا مضمومة في الأصل.

(٣) الهمزة هنا مكسورة في الأصل. وإنما وصلت في درج الكلام.

(٤) رأب الصدع: أصلحه. ورأب بين القوم: أصلح.

(٥) الألف في «سامة وضالّة ومال وخطان وحدات» هي ألف الهمزة. وألف المد محذوفة، كراهية اجتماع ألفين في الخط، وقد عوض عنها بالمدة لتدل عليها، وأصل كتابتها هكذا: «سامة، ضالّة، مال، خطان، حدات».

(٦) الحداء: بكسر الحاء وفتح الدال، نوع من الطير.

(٧) إذا كانت ألف المد ضمير المعنى، فلا تحذف بل تُكتب الألفان معاً، كما رأيت. هذا ما يراه جمهور العلماء. وسيأتي رأي غيرهم.

وعلى الواو في مثل: «مُونٌ وَتُودَةٌ وَمُؤَوَّلٌ وَمُؤَمَّلٌ وَمُؤَرَّخٌ وَسُوَالٌ وَاسْرُوَانٌ وَلُؤْلُؤِيْنٌ وَلُؤْلُؤَاتٌ وَاشْتَرِيْتُ لُؤْلُؤَةً وَأَكَلْتُ أَكْمُؤَةً وَجَرُوا وَيَجْرُوَانِ».

وعلى الياء في مثل: «ذُنَابٌ وَرِثَاسَةٌ وَافْتَتَاتٍ وَفَتَّةٌ وَفَتَّةٌ^(١) وَمَهَنَاتٍ وَفَنَاتٍ وَقَارَنَانِ وَقَارَنَاتٍ وَرَأَيْتُ قَارَنَهُ وَقَارِنَيْهِ وَمُنْثَيْتُهُ وَمُنْثَيْتَيْهِ».

٢ - إذا توسطت الهمزة مفتوحة بعد حرفي ساكن، توسطاً حقيقياً، كتبت على الألف (إن لم تسبق بالألف المد) مثل: «يُنَاسُ وَيَسَالُ وَمَسَالَةٌ وَجِنَالٌ^(٢) وَالسَمَوَالُ^(٣) وَمَلَأْمَةٌ وَتَوَامٌ وَمَلَانٌ وَظَمَانٌ وَالْقَرَانُ^(٤)» فإن سبقت بالألف المد، كتبت منفردة، مثل: «سَاءَلٌ وَسَاءَلٌ وَسَاءَلُوا وَيَسَاءَلُ».

فإن كانت شبه متوسطة، كتبت منفردة بعد حرف انفصال، مثل: «جَاءَ وَشَاءَ وَجُزْءَانِ وَضُوءَانِ وَمَخْبُوءَيْنِ وَمَخْبُوءَاتٍ وَقَرَأَ جُزْءَهُ وَرَأَى ضُوءَهُ وَكَسَاءَهُ». وعلى شبه ياء بعد حرف اتصال، مثل: «شِثَانِي وَعِثَانٌ وَشِثِيْنٍ وَعِثِيْنٍ وَرَأَيْتُ شَيْئَهُ وَفَيْئَهُ وَعِبْتُهُ وَنَشْتُهُ وَخَبِيئَهُ».

٣ - إذا لزم، من كتابة الهمزة ألفاً، اجتماع ألفين: الهمز، وألف المد، فإن سبقت ألفت المد ألفت الهمز، كتبت ألف المد وحدها، ورسمت ألف الهمزة قطعة منفردة بعدها، مثل: «تضائل وتشاءم وتثأب» وإن سبقت ألفت الهمز ألفت المد، كتبت ألفت الهمز وطرحنا ألفت المد معوضاً عنها بعملة، نكتب على طرف ألف الهمز، مثل: السامة والشام والقرآن والملائن والنبان والملجآن.

ويستثنى من ذلك أن تكون ألفت المد ألفت الضمير، فتكتب هي وألفت الهمز معاً، مثل: «قرأوا وقرأوا ولم يقرأوا»، هذا رأي جمهور العلماء.

ومنهم من يحذف ألفت المد معوضاً عنها بالمدّة، مثل: «قرأوا وقرأوا ولم يقرأوا». وهذا هو القياس. وهو أيسر على الكاتب.

ومنهم من يكتب الهمزة منفردة، لا على ألف، ويثبت ألف الضمير بعدها، مثل: «قرأوا وقرأوا ولم يقرأوا».

أما إثباتهم الألفين في الفعل، مع استكراههم ذلك في نحو «سامة وظلمان وخطآن» فلعلهم

(١) عذا قياس كتابة «منة» والأكثر يكتبونها هكذا: «مانة» بزيادة ألف بعد الميم، وهذا هو الشائع على أقلام الكتاب. وقد تقدم الكلام فيها.

(٢) جبال: علم على جنس الضبع.

(٣) السؤال علم على رجل يهودي من العرب، تنسب إليه القصيدة المشهورة التي مطلعها: «إذا المرء لم يدينس من اللؤم عرضه»، وهو عبراني معرب «صموئيل»، والسؤال في العربية معناه: الظل: وذباب الخل، وطائر يكنى أبا براء.

(٤) الألف في «ملائن وظلمان والقرآن» هي ألف الهمزة، وألف المد قد حذفت مدلولاً عليها بالمدّة، كما تقدم في نظائرها.

فرقوا بين أن تكونَ الُف المدّ ضميراً، أو غيرَ ضمير؛ لأن الالف هنا ضميرُ الفاعل، والفاعلُ أشدُّ لُصقاً بالفعل من غيره، فلا يُستغنى عنه فكتبوها لذلك.

٣ - رسم المتوسطة المضمومة:

١ - إن توسّطت الهمزة مضمومةً بعد فتح أو ضم أو سكون، كتبت على الواو.
فمثالها مضمومةً بعد فتح: «لَوَمَ وَضُولٌ»^(١) وَرَزُوْتُ»^(٢) وَيَقْرَؤُهُ وَيَمْلَأُهُ وَيَكْلَأُهُ»^(٣) وهذا خَطُّهُ وَيَبْأُهُ»^(٤).

ومثالها مضمومةً بعد ضمّ: «الرَّؤُودُ»^(٥) والرُّؤُومُ»^(٦) والسُّؤُومُ»^(٧) وهذا لَوَلُؤُهُ وَجُؤُؤُهُ وَأَكْمُؤُهُ.
ومثالها مضمومةً بعد ساكن: «يَضُولُ وَأَرُؤُسُ وَأَكُؤُسُ وَالتَّرُؤُسُ وَالتَّسَاؤُلُ وَالتَّلَاؤُمُ - وهذا جَزُؤُهُ وَضُؤُؤُهُ وَوَضُؤُؤُهُ وَضِياؤُهُ»، إلّا إن ضُمَّتْ شِبْهُ المتوسطة، بعد حرفٍ من حروف الاتصال، فُكْتُبَتْ على شِبْهِ ياءٍ مثل: «هذا شَيْئُهُ وَفَيْئُهُ وَجَيْئُهُ وَنَشْئُهُ وَبَرَيْئُهُ وَمَجِيئُهُ وَبُجَيئُونُ وَبُسَيئُونُ وَبُسَيئُونُ». ٢ - إذا لَزِمَ، من كتابة الهمزة على الواو، اجتماعُ واوَيْنِ: فإن تأخرت واو الهمز، كتبتها معاً مثل: «هذا ضُؤُؤُهُ وَوَضُؤُؤُهُ وَمَقْرُؤُؤُهُ».

وإن سبقت، فمنهم من يحذف صورتها، ويكتبها همزة منفردة، بعد حرف انفصالٍ مثل: «رُؤُوفٌ وَرُؤُوسٌ وَقَرُؤُوا وَيَقْرَؤُونَ»، وعلى شِبْهِ ياءٍ، بعد حرف اتصالٍ، مثل: «كُؤُوسٌ وَمَسْؤُولٌ - وَمَلْئُوا وَيَمْلَأُونَ».

إلا إن كانت شِبْهُ متوسطة، وكانت في الأصل مكتوبةً على الواو: كَجَرَّؤُ وَيَجَرَّؤُ، فترسُم الواوَانِ معاً، مثل: «جَرَّؤُوا وَيَجَرَّؤُونَ».

هذا مذهب المتقدمين، وعليه المعمول عند أبواب هذا الشأن. وعليه رسم بعض المصاحف^(٨).

(١) ضُول يَضُول ضَالَةً، صغر وضعف.

(٢) رُؤُف يَرُؤُف ورَأْفَةٌ: كان رُؤُوفاً رَحِيماً أَشَدَّ الرَّحْمَةِ، ورَأَفَ بِهِ يَرَأِفُ رَأْفَةً: رَحِمَهُ.

(٣) كَلَأَهُ يَكْلَأُهُ: حَفَظَهُ وَرَعَاهُ.

(٤) ومن العلماء من يكتبها، وهي شِبْهُ متوسطة، على حالها قبل توسطها «أي على الألف» مثل: «يقرأ» وهذا خطأ ونباه.

(٥) الرُّؤُود، بضمّتين: الفزع، ويقال أيضاً: «الرُّؤُود» بضمّ فسكون.

(٦) الرُّؤُوم، بضمّتين: جمع «رُؤُوم»، وهي التي تعطف على ولدها، والرُّؤُوم للضميم: هو الذليل الراضى بالخسف والذل.

(٧) السُّؤُوم، بضمّتين: جمع «سُؤُوم» وهو الملول ذو السَّامة والملل، وهو للمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

(٨) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول، ملك مصر، سنة ١٣٤٢ للهجرة، وغيره مما طبع على غرار.

ومنهم من يرسم الواوين معاً، وهو القياس، مثل: «رؤوف ورؤوس وسؤوم وصؤون وكؤوس ومرؤوب»^(١) ومسؤول - وقُرؤوا ويُقَرؤون ومَلؤوا ويُغَلؤون».

ومنهم من يكتفي بواو واحدة يرسم الهجزة عليها، مثل: رَؤِف ورؤُس وسؤول وقُرؤا ويُقَرؤن». وعليه رسم كثير من المصاحف.

ومنهم من يُبقي الهجزة المتطرفة، المكتوبة على الألف، المتصلة بما يجعلها شبه متوسطة، على حالها من الرسم، مثل: «قرأوا ويُقرأون، وبَدَأُوا وَيَبْدَأُون، ومَلَأُوا وَيَمْلَأُون، وهذا خطأ» ونَبَأَ ورَشَأَ» وهو مذهب بعض المتأخرين. وهو الشائع على أكثر الأقلام اليوم؛ لسهولة بُعْده عن إعمال الفكر.

والمذهب الأول هو المتقدم. كما علمت. وكلُّ له وجهٌ صحيح.

أما إذا لزم من ذلك اجتماع ثلاث واوات، فتطرح واو الهجزة، وتكتب الهجزة منفردة بين الواوين، قولاً واحداً، مثل: «مؤءودة»^(٢) و«ؤولي»^(٣) - «مقروءون ومشنوءون»^(٤) - «سوءون».

٣ - إن توسطت الهجزة مضمومة بعد حرف مكسور (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، كُتبت على شبه ياء، مثل: «مِثُونٌ وفِثُونٌ»^(٥)، وهذا قارئه ومُنشئه ومُنْبئه وسيئته وسينون والقارئون والمُنشئون والمُنْبئون وبيته ويُقْرِئُه».

٤ - رسم المتوسطة المكسورة:

إن توسطت الهجزة مكسورة، لا تكتب إلا على الياء، سواء أكانت مكسورة بعد فتح، مثل: «سَمٌمٌ ويَسٌمٌ ودَبٌبٌ»^(٦) - «مُلَجَجِيْنٌ ونَظَرْتُ إلى رَشِيٍّ وخَطَلْتُ ومِنْشِيٍّ»^(٧).

أم مكسورة بعد ضم، مثل: «سَمَلٌ ورُمِيٌّ ونُفِيٌّ عنه والِدَيْلِيٌّ»^(٨) - ونظرتُ إلى لؤلئهِ ويُؤَيِّنُهُ

(١) مرؤوب: اسم مفعول من رابه يراه رأياً بمعنى: أصلحه.

(٢) الموءودة: المدفونة حية، وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة، فقرعهن الله تعالى بقوله: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ: بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ؟﴾ [التكوير: ٩] والفعل من ذلك: «وَاد يند وأدأ».

(٣) الرؤول: مصدر: (وَال إلىهِ وَالاً وَوَمَلاً) أي لجأ إليه، ومنه «الموئل». وهو الملجأ.

(٤) المشنوء: المبغض الممقوت، يقال: (سَنَتَ الكاذِبُ أَشْنُوهُ وَشَأَ وَشَنَاناً) أي: أبغضته ومقته.

(٥) مِثُونٌ: جمع مِثَةٍ. وفِثُونٌ جمع فِثَةٍ.

(٦) الدَّبِبُ: بكسر الهجزة، الجاد في عمله، التعب فيه.

(٧) ومن العلماء من يكتب الهجزة المكسورة المتطرفة، المرسومة على ألف، كرشاً وخطأً، على حالها بعد توسطها: مثل: نظرتُ إلى رَشَاءٍ وخطأً، كما يقونها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم.

(٨) الدئل: ابن أوى، والذئب: دوية تشبه ابن عرس.

وأَكْمَتْه، وشقت السفينة الماء بجَوْجُئها^(١) وتقول في جمع من سَمَّيْتُهُ لَوْلُوا: «مررتُ باللؤلئين» وبعضهم يكتب التي بعدها ياءً بحركة ما قبلها (أي على الواو)، مثل: «رُؤْيِي وَنُؤْيِي عنه».

أم مكسورةً بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، مثل: «مَيْنٌ وفَيْنٌ وقَارَيْنٌ ونَاشِئٌ ومُنْشِئٌ ومُقَرَّبٌ وقَارِبٌ ومُنْشِئٌ ولَأَلْنٌ».

أم مكسورةً بعد سكونٍ، مثل: «أَفْنَدٌ وأَسْتَلٌ ومُسْتِمٌ ومُنْتَمٌ^(٢) والمرئِي والمرائِي والرَائِي ومُسَائِلٌ وسَائِلٌ - والمَقْرَوِيَّينَ والمَطَائِيَّ والمَكْسَائِيَّ والجَزَائِيَّ والجَزِيَّةَ وعَيْبَةً وشَيْئَةً وضَوْئَةً وضَوْئُهُ وضِيَاءُهُ».

٥ - رسم المتوسطة مع علامة التانيث:

الهمزة المتوسطة بإلحاق علامة التانيث بها، لا تكون إلا مفتوحة.

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً، كُتِبَتْ على الألف، مثل: «حَدَاؤُ^(٣)» و«خَطَاؤُ^(٤)» ونَشَاؤُ ونَبَاؤُ ومَلَاؤُ وظَمَاؤُ.

وإن كان مضموماً، كُتِبَتْ على الواو، مثل: «لَوْلَاؤُ».

وإن كان مكسوراً أو ياءً ساكنةً، كُتِبَتْ على الياء، مثل: «مَيْئَةُ^(٥)» و«فَيْئَةُ» و«مَرْزَيْئَةُ^(٦)» و«فَيْئَةُ» و«بَيْئَةُ» و«خَطْبَيْئَةُ» و«بَرْيَيْئَةُ».

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واواً، كُتِبَتْ منفردة، مثل: «مَلَاءَةُ» و«قَرَاءَةُ» و«مُرُوءَةُ» و«سَوَاءُ^(٧)» و«سَوَاءُ^(٨)» و«سَوَاءُ^(٩)» و«سَوَاءُ^(١٠)».

(١) ومن العلماء من يكتب الهمزة المتطرفة المكسورة، المرسومة على واو، كلؤلؤ وبؤؤ وجؤؤ، على حالها بعد توسطها، مثل: «نظرت إلى لؤلؤة». والجؤؤ: الصدر. وجؤؤ الفينة: مقدمها.

(٢) المتم: من تضع ولدين في بطن واحد، يقال: أنامت المرأة إذا ولدت اثنين في حمل واحد.

(٣) الحدأة وجمعها حدأ، بفتح الحاء والدال فيهما: الفأس ذات الرأسين. وأما الطائر فهو الحدأة وجمعها حدأ، بكسر الحاء وفتح الدال فيهما.

(٤) الخطأة: جمع خاطيء.

(٥) وأكثر الكتاب يكتبونها هكذا (مائة) بزيادة ألف خطأ لا لفظاً، وهو مخالف للقياس وقد سبق الكلام على ذلك.

(٦) المرزئة: المصية، ومثلها الرزينة.

(٧) البيئة: بكسر الباء ولا وجه لفتحها: المنزل. ومثلها البائة والمبائة. والبيئة أيضاً: الحالة يكون عليها الشيء، يقال: هو حسن البيئة، أي الحالة.

(٨) السوءة: المورة، والخصلة القبيحة. والفاحشة.

(٩) السوءى: تأنيث الأسوأ، كالحسنى: تأنيث الأحسن.

(١٠) السوءاء: الخصلة القبيحة. وهي أيضاً: ضد الحسناء، يقال (سوءاء) لولد خير من حسناء عقيم.

٦ - رسم المتوسطة مع ألف المنون المنصوب:

الْمُنُونُ المنصوبُ تَلْحَقُهُ أَلِفٌ مَدٌّ لَا تُلْفَظُ إِلَّا فِي الرَّقْفِ، سواءَ أَكَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً أَمْ غَيْرَهَا، مِثْلُ: «رَأَيْتُ رَجُلًا وَكِتَابًا وَلَوْلَا».

فَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ الْمُتَوَنِّةُ تَنْوِينٌ نَصَبٍ، مَرْسُومَةٌ عَلَى حَرْفٍ أَبْقَيْتَهَا مَرْسُومَةً عَلَيْهِ، وَرَسَمْتُ بَعْدَهَا الْأَلْفَ، مِثْلُ: رَأَيْتُ بُؤْبُورًا وَآكَمُورًا وَقَارِنًا وَمُنْشِنًا.

وَإِنْ كَانَتِ مَنفَرَدَةً، غَيْرَ مَرْسُومَةٍ عَلَى حَرْفٍ، فَإِنْ كَانَتِ بَعْدَ حَرْفٍ انفصال، تَرَكْتُهَا عَلَى حَالِهَا، وَرَسَمْتُ بَعْدَهَا الْأَلْفَ مِثْلُ: «رَأَيْتُ جُزْءًا وَرُزْءًا وَضَوْءًا. وَوُضُوءًا».

وَإِنْ كَانَتِ بَعْدَ حَرْفٍ اتِّصَالَ كَتَبْتُهَا قَبْلَ الْأَلْفِ عَلَى شَبْهِ يَاءٍ، مِثْلُ: «احْتَمَلْتُ عَيْنًا وَاتَّخَذْتُ دِفْنًا وَرَأَيْتُ شَيْئًا».

غَيْرَ أَنَّهُمْ تَرَكُوا كِتَابَتَهَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمُرْتَكِزَةِ عَلَى الْأَلْفِ، كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ الْفَيْنِ فِي الْخَطِّ، مِثْلُ: (سَمِعْتُ نَبَاً وَرَأَيْتُ رَشَاً)^(١) وَبَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمَسْبُوقَةِ بِالْأَلْفِ اعْتِبَاطًا، لَا لِسَبَبٍ، مِثْلُ: «لَبِستُ رَدَاءً، وَشَرِبتُ مَاءً»^(٢).

وَإِنَّمَا تَكْتُبُ هَذِهِ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَنِّينَ الْمُنصُوبَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْقِفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَوْقِفَ عَلَيْهِ بِفَتْحَةٍ مَعْدُودَةٍ، تَتَوَلَّدُ مِنْهَا أَلْفٌ الْمَدُّ.

وَسواءَ فِي ذَلِكَ مَا لَحِقَتْهُ هَذِهِ الْأَلْفُ فِي الْخَطِّ، وَمَا لَمْ تَلْحَقْهُ لِسَبَبٍ أَوْ اعْتِبَاطًا.

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ، إما أَنْ تَكُونَ آخِرَ فِعْلٍ: كَدَعَا وَرَمَى وَأَعْطَى، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ آخِرَ اسْمٍ مُعَرَّبٍ عَرَبِيٍّ: كَالْفَتَى وَالْعَصَا وَالْمَصْطَفَى. وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ آخِرَ اسْمٍ مَبْنِيٍّ: كَأَنَا وَمِهُمَا. وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ آخِرَ حَرْفٍ: كَعَلَى وَلَوْلَا. وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ آخِرَ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ: كَمَوْسِقًا.

فَهِىَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ وَلِكُلِّ نَوْعٍ حَكْمُهُ فِي الرَّسْمِ. وَإِلَيْكَ بَيَانُ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا:

١ و٢ - إِنْ تَطَرَّفَتِ الْأَلْفُ فِي فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ مُعَرَّبٍ:

فَإِنْ كَانَتِ رَابِعَةً فَنَصَاعَدًا، كَتَبْتُهَا يَاءً مُطْلَقًا. وَالحَرْفُ الْمَشْدَدُ يُحَسَّبُ حَرْفَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الَّتِي فَوْقَهَا مَدٌّ مُعْرُوضٌ بِهَا عَنْ أَلْفٍ مَحذُوفَةٍ، مِثْلُ: «حُبْلَى وَدَعْوَى وَجُلَى وَجُمَادَى وَمُسْتَشْفَى - وَأَعْطَى وَأَمْلَى وَلَبَّى وَحَلَّى وَآتَى وَآخَى وَاهْتَدَى وَارْتَضَى وَاسْتَوْلَى وَاسْتَعْلَى». وَإِلَّا إِذَا لَزِمَ، مِنْ كِتَابَتِهَا يَاءً، اجْتِمَاعُ يَاءَيْنِ، فَتَكْتُبُ أَلْفًا، مِثْلُ: «اسْتَحْيَا وَاحْيَا وَسَجَايَا وَبَحْيَا وَزَوَايَا وَتَزَيَّا

(١) الرِّشَاءُ: وَلَدُ الظَّبْيِ عِنْدَمَا يَتَحَرَّكُ وَيَمْشِي.

(٢) وَحَقُّهَا أَنْ تَكْتُبَ هَكَذَا «رَدَاءً وَمَاءً».

ورباً ودنياً.

وقد كتبوا «يحى ورتى» علمين، بيايين، للفرقة بين ما هو علمٌ أو فعلٌ أو صفة.
والقولُ في نحوهما كالقول فيهما.

وإن كانت ثالثة، فإن كانت منقلبةً عن الواو، كتبتُها ألفاً، مثل: «العصا والقفا والدُّجا والرُّبا
والضُّحا والذُّرا والعدا»^(١) - ودعا وغزا وعفا وعلا وسما وتلا.

وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كتبتُها ياء، مثل: «الفتى والهوى والثوى والرُّحى والحمى - ورمى
ومشى وهدى وهوى وقضى».

وما كان من ذلك ممدوداً، فقصرته: كالبيضاء والجدعاء، أو مهموزاً، فسُهلته: كتروضاً
وتجزاً وملجاً وملتجاً فلا يكتبُ بالياء، بل يكتبُ بالألف التي صارت آخرّاً، مثل: «البيضا
والجدعا وتروضا وتجزا وملجا وملتجا».

واعلم أن من النحاة من يكتبُ البابَ كله بالألف، حملاً للخط على اللفظ، سواءً أكانت
الألف ثالثةً أم فوق الثالثة، وسواءً أكانت منقلبةً عن واو أم عن ياء.

قالوا: وهو القياس، وهو أنفى للخلط. وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي، كما في «شرح
أدب الكاتب» لابن السيد البجليوسي.

وهو مذهبٌ سهل، لكنه لم يشتهر، ولم ينتشر، والكتاب قديماً وحديثاً على خلافه.

٣ - إذا تطرّفت الألفُ في اسمٍ مبني، كتبتُ ألفاً، مثل: «أنا ومهما»، إلا خمس كلمات
منها، كتبوها فيها بالياء، وهي: «أنى ومتى ولدى والآلى» (اسم موصول بمعنى الذين) وأولى
(اسم إشارة للجمع، كأولاء).

٤ - إذا تطرّفت الألفُ في حرفٍ من حروف المعاني، كتبتُ ألفاً، مثل: «لولا وكلاً وهلاً»،
إلا أربعة أحرف، كتبوها فيها بالياء، وهي: «إلى وعلى وبلى وحتى».

٥ - إذا تطرّفت الألفُ في اسمٍ أعجمي، كتبتُ ألفاً مطلقاً، ثلاثياً كان، أو فوق الثلاثي.

ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس أو البلاد أو غيرهما، مثل: «بُغا ولوقا وتمليخا
وزليخا وبحيرا» (وهي أعلام أناس)، وأريحا ويافا وحيفا وطنطا والرُّها (وهي أسماء بلدان) وبُغنا
(وهي اسم طير)، وموسيقا وأرتماطيقا «وهما من مصطلحات الفنون والعلوم».

(١) الكوفيون يكتبون ما كان من الأسماء مضموم الأول أو مكسوره بالياء، وإن كانت ألفه أصلها الواو. فيكتبون
الذرا والعدا ونحوهما هكذا: «الذرى والعدى». وجمهور الكتاب على رأيهم في ذلك. وهو خلاف
القياس، والقول الأول قول البصريين وهو القياس.

وكتبوا (بخارى)، من أسماء البلدان، بالياء، وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضاً، وهي موسى وعيسى ومثى وكسرى.
ومنهم من يكتب «مَثَى» بالالف هكذا: «مَثَا».

الوصل والفصل

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به، كالضمائر المتصلة، ومنها ما لا يصح الوقف عليه، كالحروف الموضوعة على حرف واحد، ومنها ما يصح الابتداء به والوقف عليه، وهو كل الكلمات، إلا قليلاً منها.

فما صح الابتداء به والوقف عليه، وجب فصله عن غيره في الكتابة؛ لأنه يستقل بنفسه في النطق، كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة، والأفعال والحروف الموضوعة على حرفين فأكثر.

وما لا يصح الابتداء به، وجب وصله بما قبله، كالضمائر المتصلة، ونوني التوكيد، وعلامة التانيث، وعلامة التثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصح الوقف عليه، وجب وصله بما قبله، كالضمائر، ونوني التوكيد، وعلامة التانيث، وعلامة التثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصح الوقف عليه، وجب وصله بما بعده، كحروف المعاني الموضوعة على حرف واحد، والمركب المزجي، وما رُكِبَ مع المائة من الأحاد: كأربعمائة، والظروف المضافة إلى «إِذْ» المُنَوَّنَةِ: كيومئذٍ وحينئذٍ^(١).

فإن لم تُنَوَّنْ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعوّض عنها بالتنوين، وجب الفصلُ مثلُ: «رَأَيْتَكَ حِينَ إِذْ كُنْتَ تَخْطُبُ».

وكلا النوعين (أي ما يصح الابتداء به، وما لا يصح الوقف عليه) يجب وصله، كما رأيت؛ لأنه لا يستقل بنفسه في النطق.

والكتابة تكون بتقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها، كما علمت في أول فصل الخط.

وقد وصلوا، في بعض المواضع، ما حقه أن يكتب منفصلاً، كأنهم اعتبروا الكلمتين كلمة واحدة. وإليك تلك المواضع:

(١) تنوين «إِذْ» هو تنوين عوض، لأنه عوض عن جملة محذوفة، مثل: «هل تذكر إذ كنت تخطب؟ فحينئذٍ رأيتك». أي: «فحين إذ كنت تخطب رأيتك»، راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

١ - وصلوا «ما» الاسمية بكلمة «سي»، مثل: «أحبُّ أصدقائي، ولا سيما زهير»، وبكلمة «نعم» إذا كُسرَت عينها، مثل: «نَيْتًا يَنْتَلِكُ بِهِ» [النساء: ٥٨]، فإن سكنت عينها، وجب الفصل، مثل: «نعم ما تفعل».

٢ - وصلوا «ما» الحرفية الزائدة أيًا كان نوعها، بما قبلها، مثل: «طالما نصحتُ لك، إنما إلهك واحدٌ، أتيتُ لكنما أسامة لم يأت، عمّا قليل ليصبحنَّ نادمين. «مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَفْرَؤًا» [نوح: ٢٥]. أيما الأجلين قضيتُ، فلا عدوان عليّ. أينما تجلسنَّ اجلس، إما تتجهذنَّ تنجح»^(١). «إِنَّهُ لَقَدْ يَلْقَىٰ مَا أَكْثَرُ نَظَرُونَ»^(٢) [الذاريات: ٢٣]. «اجتهدْ كيما تنجح».

٣ - وصلوا «ما» المصدرية بكلمة «مثل» مثل: «اعتصم بالحق مثلما اعتصم به سلفُك الصالح»، وبكلمة «زئت»، مثل: «انظرنِي زَيْتًا آتِيكَ»، وبكلمة «حين» مثل: «جئتُ حينما طلعت الشمس»، وبكلمة «كل» مثل: «كلما أضاء لهم مَشْرًا فيه. كلما زرتني أكرمك». «وما» بعد «كل» مصدرية ظرفية.

٤ - وصلوا «من» استفهامية كانت، أو موصولة، أو موصوفية، أو شرطية، بمن وعن الجاريتين. فالاستفهامية مثل: «يَمِنَ أَنْتَ تَشْكُو»^(٣)، والموصولة مثل: «خُذِ الْعِلْمَ عَمَّنْ تَنَقُّ بِهِ». والموصوفية مثل: «فَجَبْتُ مِمَّنْ مُحِبٍّ لَكَ يُوْذِيكَ»، أي من رجلٍ مُحِبٍّ لك. والشرطية مثل: «يَمِنَ تَبْتَعُدْ أَبْتَعُدْ، وَعَمَّنْ تَرْضَ أَرْضَ»، أي من تبتعد عنه أنت أبتعد عنه أنا، ومن ترض عنه أرض عنه. وصلوا «من» الاستفهامية بفي الجارة، مثل: «فيمَن تَرَعَّبُ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ؟. فِيمَن تَرَى الْخَيْرَ».

٥ - وصلوا «لا» بكلمة «أن» الناصبة للمضارع، مثل: «لثلا يعلم أهل الكتاب»^(٤) «ويجب ألا تدعَ للباس سيلاً إلى نفسك».

ولا فرق بين أن تسبقها لامُ التعليل الجارة وألا تسبقها، كما رأيت.

هذا مذهب الجمهور.

(١) إما، أصلها: «إن ما» أبدلت النون ميماً، وأدغمت في الميم بعدها.

(٢) ما، في مثلها، زائدة هنا، لا مصدرية، كما قال بعضهم، لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله وقد سبقت «ما» هنا «إن» وهي حرف مصدرى.

(٣) ممن أصلها: «من من» قلبت نون الأولى ميماً، وأدغمت في الميم بعدها.

(٤) والأصل: لأن لا، أبدلت النون لاماً، وأدغمت في اللام بعدها، فصارت «لألا» فرسموا الهمزة على الياء فصارت «لثلا» وإنما رسموها على الياء، لأنها صارت متوسطة، باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة: والمتوسطة المفتوحة بعد كسر تكتب على الياء، كما في «فتة ومثات» كما عرفت ذلك من قبل.

وزُجِبَ أَبُو حَيَّانَ وَمَنْ تَابِعَهُ إِلَى وَجُوبِ الْفَصْلِ قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، مِثْلُ: «يَجِبُ أَنْ لَا تَهْمَلَ».

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ «أَنْ» نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ، وَجِبَ الْفَصْلُ، كَأَنْ تَكُونَ مَخْفُفَةً مِنْ «أَنْ» الْمَشْدُودَةِ، مِثْلُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيْ أَنَّهُ، أَوْ أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرِيَّةً، مِثْلُ: «قُلْ لَهُ: أَنْ لَا تَخَفَ».

٦ - وَصَلُوا «لَا» بِكَلِمَةِ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ الْجَازِمَةِ، مِثْلُ: «إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً»^(١) [الأنفال: ٧٣] «إِلَّا تَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ» [التوبة: ٤١].

٧ - مِنْهُمْ مَنْ يَصِلُ «لَا» بِكَلِمَةِ «كَيْ»، مِثْلُ: لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرْجٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُوْجِبُ الْفَصْلَ. وَالْأَمْرَانِ جَانِزَانِ.

وَقَدْ جَاءَ الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَقَدْ وُصِلَتْ فِي الْمَصْحَفِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، مِنْهَا: «لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرْجٌ» [الاحزاب: ٥٠] وَمِنْ الْفَصْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ» [الاحزاب: ٣٧] وَقَوْلُهُ: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَبَيْنَكُمْ» [الحشر: ٧].

(١) وَالْأَصْلُ: إِنْ لَا، أَبْدَلْتَ التَّوْنَ لَامًا، وَأَدْغَمْتَ فِي اللَّامِ بَعْدَهَا فَصَارَتْ «إِلَّا».

الباب السادس

مباحث الفعل الإعرابية

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ - المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبني، ولا يُعربُ منه إلّا ما أشبه الاسم، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة.

وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل، وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى. أما من جهة اللفظ، فلأنهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات، فيكتبُ على وزن (كاتب) ويكرِّمُ على وزن (مُكرِّم).

وأما من جهة المعنى، فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال وباعتبار هذه المشابهة يستي هذا الفعل (مضارعاً)، أي مشابهاً، فإن المضارع معناها المشابهة، يقال: «هذا يُضارعُ هذا»، أي يشابهه.

فإن اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة، بُني؛ لأن هذه التونات من خصائص الأفعال، فاتصاله بهنَّ يُبيدُ شَبهه باسم الفاعل، فيرجعُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال.

٢ - بناء الفعل الماضي

يبني الماضي على الفتح، وهو الأصلُ في بنائه، نحو: «كَتَبَ»، فإن كان معتلاً الآخر بالألف، كرمى، ودعا، بني على فتح مقدَّر على آخره.

فإن اتصلت به تاء التأنيث، حُذِفَ آخره؛ لاجتماع الساكنين: الألف والتاء، نحو: «رَمَتْ ودَعَتْ» والأصل «رَمَات ودَعَات». ويكون بناؤه على فتح مقدَّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(ولست حركة ما قبل تاء التأنيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن حركة البناء - كحركة الإعراب - لا تكون إلّا على الأحرف الأخيرة من الكلمة والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت).

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء، فهو كالصحيح الآخر - مبني على فتح ظاهر: كسُرُوْتُ ورَضِيْتُ.

ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة؛ لأنها حرفٌ مدٌ وهو يقتضي أن يكون قبله حركةٌ تجانسُهُ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو: «كتبوا».

فإن كان معتلاً الآخر بالالف، حذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً، كرموا ودعوا، والأصل: «رَماوا ودَعاوا» ويكون حيتلُ مبنياً على ضم مُقدر على الألف المحذوفة.

(وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم؛ ولأن حركة البناء كما قدمنا، إنما تكون على الحرف الأخير، والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت).

وإن كان معتلاً الآخر بالواو، أو الياء، حُذف آخرُهُ وضمُّ ما قبله بعد حذفه، ليناسب واو الجماعة، نحو: «دُعُوا وسَرُوا ورَضُوا»، والأصل: «دُعِيُوا وسَرُوا ورَضِيُوا» بوزن «كُتِبُوا وطرُفُوا وفرِحُوا».

(استقلت الضمة على الواو والياء فحذفت، دفعاً للثقل، فاجتمع ساكنان: حرف العلة وواو الجماعة، فحذف حرف العلة، منعاً لالتقاء الساكنين، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. فبناء مثل ما ذكر، إنما هو ضم مقدر على حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو، بعد حذف الحرف الأخير، الذي يحمل ضمة البناء.

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو: كَتَبْتُ وَكَبَيْتُ وَكَبَيْتُ وَكَبَيْتُ.

(وذلك لأن الفعل والفاعل والمضمر المتصل كالشيء الواحد، وإن كانا كلمتين؛ لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجزم منه، وأما نحو: «أكرمت واستخرجت» مما لا تتوالى فيه أربع حركات، إن بني على الفتح مع الرفع المتحرك، فقد حمل في بنائه على السكون على ما تتوالى فيه الحركات الأربع؛ لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة).

وإذا اتصل الفعلُ المعتلُّ الآخر بالالف، بضمير رفع متحرك، قلبت ألفه ياء، إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة أصلها الياء، نحو: «أعطيتُ واستحييتُ وأُتيتُ». فإن كانت ثالثة أصلها الواو رُدَّت إليها، نحو: «علوثُ وسموثُ».

فإن كان معتلاً الآخر بالواو أو الياء، بقي على حاله، نحو: «سروثُ ورضيثُ».

٣ - بناء الأمر

يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه، وذلك إن اتصل بنون النسوة، نحو: (اكتبن)، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء: كاتكتب.

وعلى حذف آخره، إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به شيء: كَانِجٌ واسع وارِمٌ.
وعلى حذف النون، إن كان متصلاً بالـف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة:
كاكتبا، واكتبوا، واكتبي.

وعلى الفتح، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد: كاكتِبُنْ واكتِبَيْنْ.
وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير الثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة في الأمر
تثبت الألف معها، وكسرت النون نحو: «اكتِبَانْ»^(١)، وحذفت الواو والياء، حذراً من الالتقاء
الساكنين، نحو: «اكتِبَيْنْ»^(٢) واكتِبَيْنْ»^(٣)، ويبقى الأمر مبنياً على حذف النون.
والضمير المحذوف للالتقاء الساكنين هو الفاعل.
وكذا إن اتصلت النون المخففة بالواو أو الياء، كاكتِبُنْ واكتِبَيْنْ.
أما بالألف فلا تتصل، فلا يقال: اكتبَانْ.

٤ - إعراب المضارع وبناءؤه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابه إما
لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلامة رفعه الضمة ظاهرة، نحو: (يفوزُ المتقون)، أو مقدرة نحو: «يعلو قدرُ من يقضي
بالحق»، ونحو: «يخشى العاقلُ ربه».

وعلامة نصبه الفتحة ظاهرة، نحو: «لن أقول إلا الحق»، أو مقدرة، نحو: «لن أخشى إلا
الله».

وعلامة جزمه السكون نحو: «لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُؤَلِّدْ» [الإخلاص: ٣].

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً، إن كان صحيح
الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو: «لَمْ يَسَعْ، ولم يرم، ولم

(١) اكتبان فعل أمر مبني على حذف النون. والألف: ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد.

(٢) اكتبين: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو المحذوفة، للالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة
حرف توكيد.

(٣) اكتبين: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء المحذوفة، للالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة
حرف توكيد.

يدعُ». وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو: «يكتبان ويكتبون وتكتبين» ويحذفها جزماً ونصباً، نحو: «إن يَلْزُمُوا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه».

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليَيْن على الفتح نحو: «يَكْتَبُنَّ ويَكْتَبُنَّ»، ومع الثالثة على السكون نحو: «الفتيات يَكْتَبْنَ: ويكون رفعه ونصبه وجزمه حيثنَّ محلياً.

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة بل فصلَ بينهما بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، لم يكن مبنيًا، بل يكون مُعرباً بالنون رفعاً، ويحذفها نصباً وجزماً. ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظياً، نحو: «يكتبان»^(١) أو تقديرياً نحو: «يَكْتَبُنَّ وتَكْتَبُنَّ»^(٢)؛ لأن الأصل «تكتبوننَّ وتكتبيننَّ».

(حذفت نون الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات. نون الرفع، ونون التوكيد المشددة^(٣)) ثم حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، كراهية اجتماع ساكتين: الضمير والنون الأولى من النون المشددة).

واعلم أن نونَ التوكيد المشددة، إن وقعت بعدَ ألف الضمير، ثبتت الألف وحُذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النونات، غير أن نونَ التوكيد تُكسَّرُ بعدَها تشبيهاً لها بنون الرفع بعدَ ضمير المُثنى، نحو: «يَكْتَبَان».

وإن وقعت بعدَ واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، حُذفت نون الرفع دفعاً لتوالي الأمثال. أما الواو والياء، فإن كانت حركة ما قبلهما الفتح ثباتاً، وضُمَّت واو الجماعة، وكسرت ياء المخاطبة، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله، فتقولُ في يَخْفَوْنَ وَتَرْضَيْنَ: «تَخْفَوْنَ وَتَرْضَيْنَ». وإن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حُذِفَتَا حذراً من اتقاء الساكتين، وبَقِيَتْ حركة ما قبلهما، فتقولُ في تَكْتَبُونَ وتَكْتَبِينَ وتَغْزُونَ وتَغْزِينَ: «تَكْتَبُونَ وتَكْتَبِينَ وتَغْزُونَ وتَغْزِينَ».

(١) يكتبان: فعل مضارع، مرفوع لجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال (أي النونات الثلاث)، والألف ضمير الفاعل.

(٢) يَكْتَبُنَّ وتَكْتَبُنَّ: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة من «يَكْتَبُنَّ»، والياء المحذوفة من تَكْتَبُنَّ لالتقاء الساكتين، هما ضميرا الفاعل.

(٣) وذلك لأن الحرف المشدد، وإن كان حرفاً واحداً في الخط، فهو في اللفظ حرفان فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن.

وإذا وَلِيَ نونَ النسوةِ نونَ التوكيدِ المشدَّدةُ، وجب الفصلُ بينهما بـ«الف»، كراهيةِ توالي التونات، نحو: «يَكْتَبْنَ» أما النونُ المخففةُ فلا تَلَحُّقُ نونَ النسوةِ.

وحكم نوني التوكيد، مع فعل الأمر، كحكمهما مع المضارع في كل ما تقدّم.

المضارع المرفوع

يُرفعُ المضارعُ، إذا تجرَّدَ من النواصب والجوازمِ، ورافعهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ.

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذي أوجب رفعه. وهو عامل معنوي، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي؛ لأنه ملفوظ).

وهو يُرفعُ إما لفظاً، وإما تقديرأً، كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنياً، نحو: «لأَجْتَهِدَنَّ»^(١) ونحو: «الْفَتَيَاتُ يَجْتَهِدَنَّ»^(٢).

المضارع المنصوب ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقته إحدى النواصب.

وهو يُنصبُ إما لفظاً، وإما تقديرأً، كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنياً مثل: «على الأمهاتِ أن يَعتنِينَ بأولادهنَّ»^(٣).

ونواصبُ المضارع أربعة أحرف، وهي:

١ - أن، وهي حرفٌ مصدريةٌ ونصبٌ واستقبال، نحو: «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» [النساء].

[٢٨]

(وسميت مصدرية؛ لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل الآية: يريد الله التخفيف عنكم).

وسميت حرف نصب، لنصبها المضارع.

(١) لأَجْتَهِدَنَّ: اللام لام جواب القسم: وأَجْتَهِدَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم، (فاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب كشأن جميع الحروف).

(٢) الفتيات: مبتدأ ويجتهدن، فعل مضارع مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، وهو مرفوع محلاً، لتجرده من النواصب والجوازم، ونون النسوة، ضمير الفاعل، وهو مبني على الفتح، وهو في محل رفع لأنه فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

(٣) يعتنين: فعل مضارع، مبني على السكون، لاتصاله بنون الإثبات، وهذه النون، هي: ضمير الفاعل.

وسميت حرف استقبال، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال.

وكذلك جميع نواصب المضارع تمحضة الاستقبال^(١) بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال).

ولا تقع بعد فعلٍ بمعنى اليقين والعلم الجازم.

فإن وقعت بعد ما يدل على اليقين، فهي مُخَفَّفَةٌ من «أَنْ»، والفعل بعدها مرفوع، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، أي أنه لا يرجع.

وإن وقعت بعد ما يدل على ظنٍّ أو شبهه، جاز أن تكون ناصبة للمضارع، وجاز أن تكون مُخَفَّفَةٌ من المُشَدَّدَةِ، فالفعل بعدها مرفوع، وقد قرئت الآية: ﴿وَحَسْبُوا إِلَّا تَكُونُ نَشْئَةً﴾ [المائدة: ٧١]، بنصب «تكون»، على أن «أَنْ» ناصبة للمضارع، ويرفعه على أنها مخففة من «أَنْ». والنصب أرجع عند عدم الفصل بينها وبين الفعل بلا، نحو: ﴿أَحْسِبُ النَّاسَ أَنْ يَمُرُّوا﴾ [المنكوت: ٢] والرفع والنصب سواء عند الفصل بها، كالأية الأولى.

فإن فُصِّلَ بينهما بغير «لا» كَقَدْ والسين وسوف، تعيّن الرفع، وإن تكون «أَنْ» مُخَفَّفَةٌ من المُشَدَّدَةِ، نحو: «ظننت أن قد تقوم، أو أن ستقوم، أو أن سوف تقوم».

واعلم أن «أَنْ» الناصبة للمضارع، لا تُستعمل إلا في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها، فجاز أن تقع بعد الظنِّ وشبهه، ويغد ما لا يدل على يقين أو ظنٍّ، وامتنع وقوعها بعد أفعال اليقين والعلم الجازم؛ لأن هذه الأفعال إنما تتعلق بالمحقق، فلا يناسبها ما يدل على غير محقق، وإنما يناسبها التوكيد، فلذا وجب أن تكون «أَنْ» الواقعة بعدها مخففة من المُشَدَّدَةِ المفيدة للتوكيد.

٢ - لَنْ، وهي: حرف نفى ونصب واستقبال، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوف في إثباته. وهي تفيّد تأكيد النفي لا تأييد، وأما قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فمفهوم التأيد ليس من «لَنْ»، وإنما هو من دلالة خارجية؛ لأنَّ الخلق خاص بالله وحده.

(وهي على الصحيح، مركبة من «لا» النافية و«أَنْ» المصدرية الناصبة للمضارع، وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطأ تبعاً لحذفها، وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال).

٣ - إِذَنْ، وهي: حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ، تقول: «إِذَنْ تُغْلِبْ»، جواباً لمن قال: «سأجتهد».

وقد سميت حرف جوابٍ؛ لأنها تقع في كلام يكون جواباً لكلام سابق.

(١) أي: تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له يقال: «محضته النصح - من باب فتح - وأمحضته إياه» أي أخلصته له.

وسميت حرفَ جزء؛ لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزءاً لمضمون الكلام السابق.

وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزء فيه، كأن تقولَ لشخصٍ: «إني أحبك»، فيقول: «إذن أظنك صادقاً»، فظنك الصدق فيه ليس معنى الجزء لقوله: «إني أحبك».

وأصلها، عند التحقيق، إما «إذا» الشرطية الظرفية، حذف شرطها وعوض عنه بتنوين العوض^(١)، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك: ونصبوا بها المضارع؛ لأنه إن قيل لك «أتيك»، فقلت «إذن أكرمك»، فالمعنى إذا جئتني، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك.

وإما مركبة من «إذا» و«إن» المصدرية، فإن قال قائل: «أزورك»، فقلت: «إذن أكرمك» فالأصل: «إذن إن تزورني أكرمك» ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

(أما كتابتها: فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهمله.

وقيل: تكتب بالنون عاملة.

وبالألف منونة مهمله.

أما عند الوقف: فالصحيح أن تبدل نونها ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف كذلك.

أما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهمله.

ورسم المصحف لا يقاس عليه، كخط العروضيين، وقد سبق الكلام على ذلك).

وهي لا تنصبُ المضارعَ إلَّا بثلاثة شروط:

الأول: أن تكونَ في صدر الكلام، أي صدر جملتها، بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها. وذلك كان يكونَ ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: «أنا إذن أكافئك» أو جواب شرط، نحو: «إن تزورني إذن أزرك» أو جواب قسم، نحو: «والله إذن لا أفعل»، فإن قلت: «إذن والله لا أفعل»، فقلتُ «إذن» على القسم، نصبت الفعل لتصدرها في صدر جملتها.

ومن عدم تصدرها؛ لوقوعها جواب قسم، قولُ الشاعر:

لئن جادَ لي عبدُ العزیزِ بِوِثْلِها وأمَّكَنني منها، إذن لا أُقِيلُها

(فقد رفع «أقيل»؛ لأن «إذن» لم تصدر، لكونها في جواب قسم مقدر، دلت عليه اللام التي قبل «إن» الشرطية.

والتقدير: «والله لئن جاد لي».

وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه.

وقد أعملت «إذن» لوقوعها بين القسم وجوابه، لا بين الشرط وجوابه، كما قاله بعضهم؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما.

وجواب المتأخر محذوف، لدلالة جواب الآخر عليه.

وإذا سبقتها الواو أو الفاء، جاز الرفع وجاز النصب، والرفع هو الغالب، ومن النصب قوله تعالى: (فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ السَّبْعَةِ): ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِسُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يَأْتُوا النَّاسَ نَفِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقرأ السبعة: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِسُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]. ﴿فَإِذَا لَا يَأْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣]، بالرفع. وإذا قلت: «إن تجتهد تنجح»، وإذا «تفرح»، جزمت «تفرح»، وألغيت «إذن»، إن أردت عطفه على الجواب «تنجح» ويكون التقدير: «إن تجتهد تنجح وتفرح»، وذلك لعدم تصديرها، ورفعته أو نصبته، إن أردت العطف على جملي الشرط والجواب معاً؛ لأنهما كالجملة الواحدة، وإنما جاز الوجهان، لوقوعها بعد الواو. ويكون العطف من باب الجمل، لا من باب عطف المفردات. فتكون حيث صدرت جملة مستقلة مسبوقة بالواو، فيجوز الوجهان. رفع الفعل ونصبه.

فإن كان شيء من ذلك ألغيتها ورفع الفعل بعدها، إلّا إن كان جواب شرط جازم، فنجزمها، كما رأيت، ونحو: «إن تجتهد إذن تلقى خيراً»، فعدم التصدير، المانع من إعمالها، إنما يكون في هذه المواضع الثلاثة، لا غير.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال. فإن قلت: «إذن أظنك صادقاً» جواباً لمن قال لك: «إني أحبك»، رفعت الفعل؛ لأنه للحال.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم (ولا) النافية، فإن قلت: «إذن هم يقومون بالواجب»، جواباً لمن قال: «يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلم»، كان الفعل مرفوعاً، للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «إذن أنتظرَكَ»، في جواب من قال لك (سأزورك) فأذن هنا مصدرّة، والفعل بعدها خالص للاستقبال. وليس بينها وبينه فاصل.

فإن فصل بينهما بالقسم، أو «لا» النافية، فالفعل بعدها منصوب.

والأول نحو: «إذن والله أكرمك» وقول الشاعر:

إِذْنُ، وَاللَّو، نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

والثاني نحو: «إذن لا أجيبك».

وأجاز بعض النحاة الفصل بينهما - في حال النصب - بالنداء، نحو: «إذن يا زهير تنجح»، جواباً لقوله: «سأجتهد».

وأجاز ابنُ عصفورٍ الفصلَ أيضاً بالظرف والجاءَ والمجرور.

فالأولُ نحو: «إِذْ يُومَ الْجُمُعَةِ أَجِيْتُكَ».

والثاني نحو: «إِذْ بِالْجِدِّ تَبْلُغَ الْمَجْدَ».

وقد جمعَ بعضهم شروطَ إعمالهم والقواصلَ الجائزةَ بقوله:

أَعْمَلُ «إِذْ» إِذَا أَتَيْتُكَ أَوْ لَا وَسُقَّتْ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً

وَاحْتَرَّ، إِذَا أَعْمَلْتَهَا، أَنْ تَفْصِلَا إِلَّا بِحُلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلا

وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رَئِيسِ الثُّبَلَا

وبعضهم يَهْمَلُ «إِذْ»، معَ استيفائها شروطَ العمل، حكى ذلك سيويه عن بعض العرب، وذلك هو القياس. لأن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصةً. و«إِذْ» غيرُ مختصةٍ، لأنها تباشرُ الأفعال، كما علمت، والأسماء، مثل: «أَأَنْتَ تُكْرِمُ الْيَتِيمَ؟ إِذْ أَنْتَ رَجُلٌ كَرِيمٌ».

٤ - كي، وهي: حرفُ مصدريةٍ ونصبٍ واستقبال، فهي مثل: «أَنْ»، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر. فإذا قلت: «جئتُ لكي أتعلمَ»، فالتأويلُ: «جئتُ للتعلمِ» وما بعدها مؤوَّل بمصدرٍ مجرورٍ باللام.

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرِّ المفيدة للتعليل، نحو: «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ» [الحديد: ٢٣]. فإن لم تسبقها، فهي مُقدَّرةٌ، نحو: «استقيم كي تُفلحَ» ويكون المصدرُ المؤوَّل حينئذٍ في موضع الجرِّ باللام المقدَّرة، أو يكون منصوباً على نزع الخافض.

التَّصْبُ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ

قد اختصت «أَنْ» من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً، نحو: «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» [النساء: ٢٨]، ومُقدَّرةً، نحو: «يُرِيدُ اللَّهُ يُخَيِّنَ لَكُمْ» [النساء: ٢٦] أي لَان يُبَيِّنَ لَكُمْ.

وإضمارها على ضربين: جائزٌ وواجبٌ.

١ - إضمارُ أَنْ جوازاً:

تَقْدَرُ «أَنْ» جوازاً بعد ستةِ أحرفٍ:

١ - لامُ كي (وتسمى لامُ التعليل أيضاً، وهي: اللامُ الجازةُ التي يكونُ ما بعدها علّةً لما قبلها وسبباً له، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها، نحو: «وَأَرْزَلْنَا إِلَيْكَ الْفُكْرَ يُخَيِّنُ لِلنَّاسِ» [النحل: ٤٤]).

وإنما يجوزُ إضمار (أن) بعدها، إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة.

فإن اقترنت بإحدهما، وجب إظهارُها.

فالنافية نحو: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥] والزائدة نحو: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(١) [الحديد: ٢٩].

٢ - لام العاقبة، وهي اللام الجارة التي يكونُ ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علةً في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، كما في لام كي، وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل، ولام النتيجة أيضاً، نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لَهْمُ عَدُوٍّ وَحَزَنًا﴾ [القصاص: ٢٨].

(والفعل، بعد هاتين اللامين، في تأويل مصدر مجرور بهما، و«أن» المقدرة هي التي سبقتها في المصدر، فتقدير قولك: جئت لأتعلم: (جئت للتعلم). والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما. واعلم أن الكوفيين يقولون: إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة. لا بأن مضمرة، وهو مذهب سهل خالي من التكلف. وعليه مشينا في كتبنا المدرسية، تسهيلاً على الطلاب).

٣ و ٤ و ٥ و ٦ - الواو والفاء، وثم وأو العاطفات إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة، إذا لزم عطفه على اسم محض، أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة؛ لأن الفعل لا يعطف إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله، كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل.

فإن وقع الفعلُ في موضع اقتضى فيه عطفه على اسم محض قُدِّرَتْ (أن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدرُ المؤدَّل بها هو المعطوف على اسم قبلها.

فمثال الواو: «يأبى الشجاعُ الفرازَ ويسلم»، أي: «وأن يسلم»، والتأويل: «يأبى الفرار، والسلامة»، ونحو: «لولا الله ويلطف بي لهلكْتُ» أي: «وأن يلطف بي». والتأويل: «لولا الله ولطفه بي». ومنه قولُ ميسون^(٣):

وَلُبْسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ^(١)
أي: لُبْسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي.

(١) أي: ليعلموا، أي لأجل أن يعلموا، فلا هنا زائدة للتأكيد.

(٢) أي: التقطوه. فكان عاقبة عملهم أن كان عدواً لهم وحزناً، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا.

(٣) ميسون: امرأة بدوية تزوجها معاوية بن أبي سفيان أول الخلفاء من بني أمية، فكرهت عيش الحضارة ورفاهيتها، فقالت أبياتاً منها هذا البيت فطلقها وأعادها إلى أهلها.

(٤) الشفوف: الثياب الرقاق. واحدها «شف» بفتح الشين.

ومثال الفاء: «تعبك، فتتأَل المجد، خيرٌ من راحتك فتحرمَ القصْدَ»، أي: «خيرٌ من راحتك فحرمانك القصْدَ».

ومنه قول الشاعر:

لولا تَوَقُّعٌ مُنْفَرِّ فَأَرْضِيَهُ ما كنت أوثرُ إتراباً على تَرَبٍّ^(١)
أي: لولا توقع معترٍ فأرضاه.

ومثال: (ثم): «يرضى الجبانُ بالهوان ثم يَسلَمَ»، أي: «يرضى بالهوان ثم السلامة»، ومنه قول الشاعر:

إنني وقشلي سُلَيْكاً، ثم أعِقلَهُ كالشَّوْرِ يُضْرَبُ لما عانت البقر^(٢)
أي: قتلي سُلَيْكاً ثم عقلي لِيَاءَ:

ومثال (أو): «الموتُ أو يبلغُ الإنسانُ مأمَلةً أفضلُ» أي: «الموت أو بلوغه الأمل أفضلُ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ يُشِيرُ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَلايٍ جِبَابٍ أَوْ يُرِيْلَ رَسُولاً﴾ [الشورى: ٥١]، أي: «إلا وحياً، أو إرسال رسول».

فإن في جميع ما تقدم، مقدرة، والفعل منصوب بها، وهو مؤوَّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبله، كما رأيت.

٢ - اضممار مان وجوبا:

تَقْدَرُ (أَنْ) وجوباً بعد خمسة أحرف^(٣):

١ - لام الجحود (وسماها بعضهم لام النفي^(٤))، وهي لامُ الجر التي تقع بعد (ما كان) أو

(١) توقع الأمر: انتظر وقوعه وكونه. والمعتر الذي يتعرض للسؤال من غير أن يسأل، فهو عكس القانع، وهو من يسأل ويتذلل، قال تعالى: ﴿اطمعموا القانع والمعتر﴾ [الحج: ٣٦] أي: من سأل ومن لم يسأل، والإتراب، بكسر الهمزة: الغنى، والترب بفتحتيْن: النقر. والمعنى: لولا أنني أتوقع ذا حاجة إلى معروفتي وبذلي، ما كنت أفضل الغنى على الفقر.

(٢) سليك: رجل كان قد أتى منكراً فقتله الشاعر، ثم عقله: أي دفع دية. فقال هذا البيت تمثيلاً لحاله، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لشرب البقر، وذلك أن إناثها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب، ولا يضربونها لأنها ذات لبن.

(٣) هذا مذهب البصريين، من أن النصب هو بأن مضمرة بعد هذه الأحرف الخمسة، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفسها الناصبة للفعل: فالنصب بها لا بأن مضمرة وهو مذهب خال من التكلف، وعليه درجنا في كتبنا المدرسية تسهيلاً على الطلاب.

(٤) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص، لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً، لا نفي ما تعرف فقط، ولذا صوب ابن النحاس تسميتها بلام النفي.

(لم يكن) «الناقصتين»، نحو: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِنُظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

(فيظلم ويغفر: منصوبان بأن مضمرة وجوباً، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور باللام. وخبر كان ويكن مقدر. والجار والمجرور متعلقان: بخبرها المقدّر والتقدير: «ما كان الله مريداً لظلمهم، ولم يكن مريداً لتعذيبهم»).

فإن كانتا تامتين، جاز (إظهار (أن)) بعدها، لأنها حيثئذ لام التعليل نحو: «ما كان الإنسان ليمضي ربه، أو لأن يمضي»، أي: ما وجد ليعصيه.

٢ - فاء السببية وهي التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا كَانَ ثَمَرُهَا وَلاَ تَقْبَلُوا فِيهِ ثَمَرًا﴾ [طه: ٨١].

(فإن لم تكن الفاء للسببية، بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة. بل يعرب في الحالة الأولى بإعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَمْدُونَهُ﴾ [المرسلات: ٣٦]، أي ليس هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم: ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الأنعام: ٨٢] أي: «فهو يكون إذا أَرَادَهُ» فجملة «يكون» ليست داخلية في مقول القول، بل هي جملة مستقلة متأنفة. ومنه قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق^(١)
(أي: فهو ينطق إن سأله):

٣ - واو المعية، وهي التي تُفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مع) تُفيد المصاحبة، كقول الشاعر:

لا تَنُتْ عَنْ حُلِيِّ وَتَاتِي بِفُلِّهِ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ، عَظِيم

(فإن لم تكن الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستئناف، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، بإعراب ما قبله، نحو: «لا تكذب وتعاشر الكاذبين»، أي ولا تعاشرهم. ويرفع في الحالة الأخرى، نحو: «لا تعص الله ويراك»، أي: وهو يراك. والمعنى: هو يراك، فلا تعصه. فالواو ليست للمعية، ولا للعطف، بل هي للاستئناف).

وخلاصة القول: أن إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل.

فإن أَرَادَ السببية: فالنصب.

(١) الربع: المنزل. والقواء بفتح القاف: الخالي الذي لا أنيس فيه. والبداء الأرض القفر، والسملق بفتح فسكون: الصفصف وهو: المُطْمَن المستوي من الأرض.

وإن أراد المعطف؛ فالإعراب بحسب المعطوف عليه وإن لم يرد هذا ولا ذاك، بل أراد استئناف جملة جديدة؛ فالرفع ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي، أي الإعرابي. واعلم أن المروي من ذلك، من آية أو شعر، ينطق به على روايته وقد تحتل الأوجه الثلاثة في كلام واحد، وقد مثلوا له بقولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن». فإن أردت النهي عن الأمرين معاً، جزمت ما بعد الواو، لأنها حينئذٍ للمعطف. وإن أردت النهي عن الجمع بينهما، نصبت ما بعدها، لأنها حينئذٍ للمعنية. وإن أردت النهي عن الأول وحده، وإباحة الآخر، رفعت ما بعدها لأنها حينئذٍ للاستئناف: ويكون المعنى: «لا تأكل السمك، ولك أن تشرب اللبن».

والواو والفاء هاتان لا تُقَدَّرُ (أن) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلب فمثال النفي مع الفاء: «لم تَرَحِمْ فَرَحِمَ» ومثال الطلب معها: «هل ترحمون فترحموا؟». ومثال النفي مع الواو: «لا تأمر بالخير وتعرض عنه» ومثال الطلب معها: «لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه».

فإن لم يسبقهما نفي أو طلب، فالمضارع مرفوع، ولا تُقَدَّرُ (أن)، نحو: «يُكْرَمُ الأستاذ المجتهد، فيخجل الكسلان»، ونحو: «الشمس طالعةً ويزل المعطر».

وشرط النفي أن يكون نفيًا محضاً. فإن كان في معنى الإثبات، لم تُقَدَّرُ بعده (أن) فيكون الفعل مرفوعاً، نحو: «ما تزال تجتهد فتتقدم» إذ المعنى أنت ثابت على الاجتهاد. ونحو: «ما نجيتنا إلا فنكرتك». فالنفي متقضى بالألا، إذ المعنى إثبات المجيء.

ولا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، نحو: «لم يجتهد فيُفلح» أو بالفعل، نحو: «ليس الجهل محموداً فتقبل عليه»، أو بالاسم، نحو: «الحلم غير مذموم فتتفر منه».

ويُلْحَقُ بالنفي التشبيه المراد به النفي والإنكار، نحو: «كأنك رئيسنا فتطيعك»، أي: ما أنت رئيسنا. وكذا ما أفاد التقليل. نحو: «قد يجود البخيل فيمدح» أو النفي، نحو: «قلما تجتهد فتتج»^(١).

والمراد بالطلب الأمر بالصيغة أو باللام، والنهي، والاستفهام، والتعني والشرجي، والقرض، والتضيض.

أما ما يدل على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لام الأمر: (كاسم فعل الأمر)، نحو:

(١) إذا قلت: «قل رجل يقول ذلك» فالمعنى: «ما رجل يقول ذلك»، وإن قلت: «قلما تجتهد فتتج» فالمعنى: «ما تجتهد فتتج»، قل وقلما في مثل هذا الكلام، معناهما النفي المحض، وقد يراد بهما التقليل، والكثير استعمالهما للنفي، وقد وفينا هذا البحث حقه في الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع بحث الأفعال الجامدة فيه.

«ضَهُ، فَيَنَامُ النَّاسُ». أو المصدرِ النَّائِبِ عن فعلِ الأمرِ، نحو: «سُكُوتًا، فَيَنَامُ النَّاسُ». أو ما لَفَّظَهُ خبر ومَعْنَاهُ الطلبُ، نحو: «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ، فَيَنَامُ النَّاسُ»، فلا تُقَدَّرُ «أَنْ» بعده. ويكونُ الفعلُ مرفوعاً على أَصَحِّ مذاهبِ النحاة. وأَجَازَ الكَسَائِيُّ نَصْبَهُ في كل ذلك. وليس يبعد من الصواب.

والفعلُ المنصوب بأن مُضْمَرَةٌ وجوباً، بعد الفاءِ والواوِ هاتين، مؤوَّلٌ بمصدرٍ يُعْطَفُ على المصدرِ المَسْبُوكِ من الفعلِ المتقدم. فإذا قلت: «وَرُزِنِي فَأَكْرَمَكَ، ولا تَنَّهُ عَن خُلُقِي وَتَأَنِّي مثله» فالتقديرُ: «ليَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ لِي فَأَكْرَأَمَ مِنِّي إِيَّاكَ، ولا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ عَن خُلُقِي وَإِتْيَانِ مثله».

(وأعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب، يُجْزَمُ الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه. فإن أسقطت الفاء في قولك «اجتهد فتنجح»، قلت: «اجتهد تنجح». ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّؤُوا أَتْلَ مَا حَرَّمَ رَبِّي كُفَّ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وقول امرئ القيس:

فما نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الاستئناف، رفعت الفعل، نحو: «عجل، ينزل المطر». فليس المراد أن تعجل بنزول المطر. وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها، كقولك «صاحب رجلاً يدلك على الله». ومنه قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِي﴾ [مریم: ٥، ٦] أي: ولياً وارثاً لي. وقد قرئت الآية بالجرم أيضاً، على معنى: «إن تهب لي ولياً يرثني». وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل، نحو: «قل الحق لا تبالي اللاتمين» أي: غير مبالي بهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْتَنُ تَنْكَبُزُ﴾ [المدثر: ٦، ٧] أي: مستكثراً).

٤ - حتى: وهي «حتى الجارزة»، التي بمعنى «إلى» أو لام التعليل. فالأول نحو: «قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوْتًا» [طه: ٩١]. والثاني نحو: «أطع الله حتى تَفُورَ برضاه» أي إلى أن يرجع، وتُفُورُ. وقد تكون بمعنى «إلا» كقوله:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

أي: إلا أن تجود. والفعل بعدها مؤول بمصدرٍ مجرورٍ بها. ويُشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمره، أن يكون مستقبلاً، إما بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها.

ثم إن كان الاستقبال بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها وجب النصب لأن الفعل مُستقبلٌ حقيقة، نحو «صُمْ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ»: فغيايب الشمس مُستقبلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم، وهو أيضاً مُستقبلٌ بالنسبة إلى الصيام. وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط، جاز النصب وجاز الرفع. وقد قرئ قوله: ﴿وَذَرِّوْهُمَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالنصب بأن مضمره، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول. وبالرفع على عدم تقدير «أَنْ»، باعتبار أن الفعل ليس مستقبلاً حقيقة. لأن قول الرسول وقع قبل حكاية قوله، فهو ماضٍ

بالنسبة إلى وقت التكلم . لأنه حكاية حالٍ ماضية و«أن» لا تدخل إلّا على المستقبل .

فإن إريدَ بالفعل معنى الحال، فلا تُقدَّر «أن» بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً، لأنها موضوعة للاستقبال، نحو: «ناموا حتى ما يستيقظون». ومنه قولهم: «مرض زيد حتى ما يرجونه» وتكون «حتى» حبيطة حرف ابتداء والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم. وحتى الابتدائية: حرفٌ بُدأ به الجُمْلُ. والجملة بعدها مستأنفة، لا محل لها من الإعراب.

وعلامة كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الغاء في موضع حتى. فإذا قلت: «ناموا فلا يستيقظون، ومرض زيد فلا يرجونه»، صحَّ ذلك.

هـ - أو. ولا تُضمَرُ بعدها (أن) إنَّ يَصْلُحُ في موضعها (إلى) أو (إلّا) الاستثنائية، فالأول كقول الشاعر:

لَأَسْتَهْلِكَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فما انقادتِ الآمالُ إلّا لصابِرٍ
أي: إلى أن أدرك المنى، والثاني كقول الآخر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)
أي: إلّا أن تستقيم.

والفعل، المنصوب بأن مُضمرة بعد «أو»، معطوفٌ على مصدرٍ مفهوم من الفعل المتقدم. وتقديره في البيت الأول: (لَيَكُونَنَّ مني استهلالٌ للصَّغْبِ أو إدراكٌ للمنى)، وتقديره في البيت الآخر: ليكونَنَّ مني كسرٌ لكُعُوبِها أو استقامة منها).

واعلم أن تأويل «أو» بإلى أو إلّا. إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب. أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل «أو» بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة. كما رأيت وإنما أوَّل ما قبل «أو» بمصدر لتأويل عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدرة على الفعل. وذلك ممنوع).

شذوذ حذف أن

لا تعمل «أن» مقدرة إلا في المواضع التي سبقَ ذِكْرُها. وقد ورد حذفُها ونصبُ الفعل بعدها في غير ما سبق الكلام عليه، ومن ذلك قولهم: «مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا» وَتُحْدِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ، والمثل: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، وقول الشاعر طرفة:

(١) الغمز: الجنس والعصر، والقناة: الرمح. والكعوب: جمع كعب، وهي العقدة من عقد الرمح، يريد أنه إذا أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدة والعنف ليقوم معوجهم، إلّا أن يقلعوا عما هم فيه وتستقيم أمورهم.

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الرُّغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي؟!
 أي: «ان يحضرها، وأن ياحذلك، وأن تسمع، وأن أحضر» وذلك شاذ لا يقاس عليه.
 والقصيح أن يُرفع الفعل بعد حذف «ان»، لأن الحرف عامل ضعيف، فإن حذف بطل عمله. ومن
 الرفع بعد حذفها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرْسِلُ الْبَلَدَ حَرًا وَبَلَدًا رَاحًا﴾ [الروم: ٢٤]، وقوله: ﴿كُلُّ
 أَكْفَرٍ اللَّهُ تَائِبًا أَفْئِدًا﴾ [الزمر: ٦٤]، والأصل: «ان يريكم، وان أعبد».

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجْزَمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم. وهي قسمان. قسم يجزم فعلاً واحداً، نحو: «لا
 تياس من رحمة الله»، وقسم يجزم فعلين، نحو: «مهما تفعل تُسأل عنه».
 وجزمه إما لفظي، إن كان معرباً، كما مثل، وإما محلي، إن كان مبنياً، نحو: «لا تشتغلن
 بغير النافع»^(١).

الجازم فعلاً واحداً

الجازم فعلاً واحداً أربعة أحرف وهي: «لم ولما ولأمر ولا الناهية» وإليك شرحها:
 لم ولما: تُسَمَّيانِ حرفي نفي وجزم وقلب، لأنهما تنفيان المضارع، وتجزمانيه، وتقلباني زمانه
 من الحال أو الاستقبال إلى الماضي، فإن قلت: «لم أكتب» أو «لما أكتب»، كان المعنى أنك ما
 كتبت فيما مضى.

والفرق بين «لم ولما» من أربعة أوجه:

١ - أن «لم» للنفي المطلق، فلا يجب استمرار نفي مصحوبها إلى الحال، بل يجوز
 الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ يَوْلَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣]، ويجوز عدمه، ولذلك
 يصح أن تقول: «لم أفعل ثم فعلت».

وأما «لما» فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمان الماضي، حتى يتصل بالحال، ولذلك
 لا يصح أن تقول: «لما أفعل ثم فعلت»، لأن معنى قولك «لما أفعل» أنك لم تفعل حتى الآن،
 وقولك: «ثم فعلت» يناقض ذلك. لهذا تسمى «حرف استغراق» أيضاً لأن النفي بها يستغرق
 الزمان الماضي كله.

٢ - أن المنفي بلم لا يتوقع حصوله، والمنفي لئلا متوقع الحصول، فإذا قلت: «لما أسافر»
 فسرك متظراً.

(١) تشتغلن: فعل مضارع مبني على الفتح، وهو في محل جزم بلا الناهية.

٣ - يجوز وقوع «لم» بعد أداة شرط، نحو: «إن لم تجتهد تندم». ولا يجوز وقوع «لما» بعدها.

٤ - يجوز حذف مجزوم «لما»، نحو: «قاربت المدينة ولما»، أي: «ولما أدخلها». ولا يجوز ذلك في مجزوم «لم»، إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

إحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِ، إِنَّ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
أَي: «وإن لم تصل» ويروى: «إن وصلت» بالمجهول، فيكون التقدير: (وإن لم توصل)، قال العيني: وهو الصواب.

ولام الأمر: يُطَلَّبُ بها إحدَثُ فعلٍ، نحو: «إِنَّكَ ذُو سَعْوٍ مِنْ سَعَوَاتٍ» [العلاق: ٧].
ولا الناهية: يُطَلَّبُ بها تركه. نحو: «وَلَا تَقْتُلْ بِذَلِكَ نَفْسًا إِلَّا مَرْغَبًا بِحَيَاةٍ مُنْقَذَةٍ وَلَا تَقْتُلْ بِذَلِكَ نَفْسًا إِلَّا مَرْغَبًا بِحَيَاةٍ مُنْقَذَةٍ» [الإسراء: ٢٩].

فوائد

١ - لما، الداخلة على الفعل الماضي، ليست نافية جازمة، وإنما هي بمعنى «حين» فإذا قلت «لما اجتهد أكرمه». فالمعنى: حين اجتهد أكرمه. ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى «حين»، فلا يقال «لما يجتهد أكرمه» بل الصواب أن يقال: «حين يجتهد»، لأنها لا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافية جازمة.

٢ - لام الأمر مكسورة، إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها، نحو: «لَتَسْتَخْرِجُنَا بِهَا» [البقرة: ١٨٦]. وقد تسكن بعد «ثم».

٣ - تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين: وتدخل «لا» الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين. وعلى المتكلم المجهول. ويقل دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم. فإن كان مع المتكلم غيره، دخولهما عليه أهون وأيسر، نحو: «وَلَتَحْمِلُنَّ كُفْلَهُنَّ» [النكبت: ١٢] وقول الشاعر:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ، فَلَا تَعْزُدْ لَهَا أَبَدًا. مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ^(١)
وذلك أن الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم، لأن له صيغة خاصة وهي «إفعل»، فيستغنى بها عنه.

٤ - اعلم أن طلب الفعل أو تركه، إن كان من الأدنى إلى الأعلى، سمي «دعاء» تأدياً.

(١) الجراضيم بفتح الجيم: جمع جرضم. وجراضم: بضم الجيم فيها وهو الأكل.

وسميت اللام «لا» حرفي دعاء، نحو: ﴿يَقْنِزَ عَيْنَا رُبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ونحو: (لا تواخذنا بما فعل السفهاء منا) وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء، نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١].

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة. وهي:

١ - إن، نحو: ﴿وَأَنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُمَاسِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وهي أمُّ الباب. وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمهما لتضمنته معناها. فإن قلت: (من يزني أكرمه)، فالمعنى: (إن يزني أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها.

٢ - إذ ما، كقول الشاعر:

وانك إذ ماتت ما أنت أمرٌ بؤسٌ لِفِ مَنْ إِسَاءَ تَأْمُرُ آتِيَا

وهي: حرف بمعنى (إن). وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن)، فبنيت وجزمت الفعلين. وعملها الجزم قليل. والأكثر أن تهمل ويُرفع الفعلان بعدها. وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر.

(وأصلها «إذ» الظرفية، لحقتها «ما» الزائدة للتوكيد فحملتها معنى «إن»، فصارت حرفاً مثلها، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية الأدوات فإن لها، غير معنى الربط، معاني أخر، كما ستعلم. ومن النحاة كالمبرد وابن السراج والفارسي - من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية).

٣ - مَنْ، وهي اسم مبهم للعاقل، نحو: ﴿مَنْ يَمَسَّ سُوَاءَ يَوْمٍ يَجْزَى بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٤ - مَا، وهي اسم مبهم لغير العاقل، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْكُنَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:

١٩٧].

٥ - مَهْمَا، وهي: اسم مبهم لغير العاقل أيضاً، نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَتَحَرَّكَ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

(وهي على الصحيح، إما مركبة من «مه» التي هي اسم فعل أمر للزجر والنهي ومعناه: «اكف» ومن «ما» المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلنا كلمة واحدة للشرط والجزاء ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام الزجر والنهي. وإما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد، زيدت عليها كما تزداد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا: (ما ما) فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان).

٦ - متى، وهي: اسم زمان تضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

مَتَى تَأْتَهُ تَعْشُو^(١) إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ، عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ
وقد تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد كقوله:

مَتَى مَا تَلْقَانِي، قَرِّبْنِي، تَرْجُبُ رَوَائِفُ أَلَيْسَ بِكَ وَتُسْتَطَارُ^(٢)
٧ - أَيَّانَ، وهي: اسم زمانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط كقول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ، تَأْمَنَ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنْ لَمْ تَنْزِلْ حَذِيرًا
وكثيراً ما تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد، كقول الآخر:

إِذَا النُّفَجَةُ الْأَدْمَاءُ^(٣) بَاتَتْ يَقْفَرُوْهُ فَأَيَّانَ مَا تَغْدِيلُ بِوِ الرِّيْحِ يَنْزِلُ
(وأصلها: «أَيَّ آيٍ»، فهي مركبة من «أي» المتضمنة معنى الشرط و«آي» بمعنى حين. فصارتا
بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان المستقبل مبنياً على الفتح).

٨ - آيَنَ، وهي: اسم مكانٍ، تَضَمَّنَ معنى الشرط، نحو: «أَيَّنَ تَنْزِلُ أَنْزِلْ» وكثيراً ما تلحقها
«ما» الزائدة للتوكيد، نحو: «أَيَّنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ التَّوْتُ» [النساء: ٧٨].

٩ - أُنَى، ولا تلحقها «ما»، وهي اسم مكانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط، كقول الشاعر:

خَلِيلِيَّ، أُنَى تَأْنِيَانِي تَأْنِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
١٠ - حَيْثُمَا، وهي: اسم مكانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط، ولا تجزم إلا مقترنة بما، على
الصحيح، كقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

١١ - كَيْفَمَا، وهي: اسم مبهمة تَضَمَّنَ معنى الشرط، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند
الكوفيين، سواء ألحقها «ما»، نحو: «كَيْفَمَا تَكُنْ يَكُنْ قَرِينُكَ»، أم لا، نحو: «كَيْفَ تَجْلِسُ
أَجْلِسْ».

أما البصريون فهي عندهم بمنزلة «إِذَا»، تقتضي شرطاً وجزاءً، ولا تجزم، فهما بعدها
مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلين متتبعي اللفظ والمعنى، كما رأيت سواء أجزمت بها أم لم
تجزم.

(فلا يجوز أن يقال: «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَذْهَبَ»، لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما. ولا: «كَيْفَمَا

(١) تعشو: فعل مضارع مرفوع، وليس جواب الشرط، وجملته حال من فاعل تأت. أي: متى تأت عاشياً،
وجواب الشرط هو (تجد)، يقال عشا النار وإليها: أتاهما من بعيد يرجو عندها هدى أو قرى، أو ضيافة.

(٢) الروائف: جمع رافعة، وهي أسفل الآلية الذي يلي الأرض عند القعود. والآلية بفتح الهمزة، لا بكسرهما،
كما هو الشائع على الألسنة، وتستطار: تذر وتخاف، يقال: استطير: إذا ذعر، وهو منصوب بأن مقدرة.

(٣) المراد بالنعمة: نعمة الرمل وهي البقرة الوحشية، والأدماء: السمراء.

تكتب الكتاب أكتب القرية»، أي أخرزها وأخيطها لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما. ولا: «كيفما تجلس أقعد» لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما).

١٢ - أي. وهي: اسم مبهم تضمن معنى الشرط. وهي، من بين أدوات الشرط، مُعرِّبة بالحركات الثلاث، لملازمتها للإضافة إلى المفرد، التي تبعدها من شبه الحرف، الذي يقتضي بناء الأسماء، فمثالها مرفوعة: «أي امرئ يخدم أمته تخدمه»^(١)، ومثالها منصوبة: قوله تعالى: ﴿أَبَا قُحَيْلَةَ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ إِلَيْنَا مِنَ السَّمَاءِ بَأْسٌ فَاتَّخِذْنَا إِلَىٰ دَارِئِنَا سُبُلًا مُّجْتَرِبِينَ﴾ [الأنعام: ١١٠]^(٢)، ومثالها مجرورة: بأي قلم تكتب أكتب^(٣)، وكتاب أي تقرأ أقرأ^(٤).

وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد. وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها التنوين عوضاً منه، كما في الآية الكريمة. إذ التقدير: «أي اسم تدعو» وكما في المثال الرابع، إذ التقدير «كتاب أي رجل».

ويجوز أن تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد، كالأية السابقة، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْأَعْلَىٰ قَهْرُهُ فَلَا فَتَوَكَّلْ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص: ٢٨].

١٣ - إذا، وقد تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد، فيقال: (إذا ما). وهي اسم زمانٍ تضمن معنى الشرط. ولا تجزم إلا في الشعر، كقول الشاعر:

إِسْتَفْنِ، مَا أَغْنَاكَ رِيْلُكَ، بِالْفَوْنِ وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ^(١)
وقد يُجْزَمُ بها في النثر على قلة: ومنه حديث علي وفاطمة، رضي الله عنهما: «إذا أخذتما مضاجعكما، تكبرا أربعاً وثلاثين».

والفرق بين (إن) وإذا: أن الأولى تدخل على ما يُشْكُ في حصوله. والثانية تدخل على ما هو مُحَقَّقُ الحصول. فإن قلت «إن جئت أكرمك»، فانت شاك في مجيئه، وإن قلت: «إذا جئت أكرمك»، فانت على يقين من مجيئه.

(والجزم إذا شاذ، للمنافاة بينها وبين «إن» الشرطية. وذلك أن أدوات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إن»: التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة «إذا» موضوعة للتحقيق فهما متناقضان).

(١) أي: مرفوعة، لأنها مبتدأ والجملة بمدح خبر.

(٢) أباً: منصوبة لأنها مفعول به مقدم لتدعو.

(٣) بأي: الباء: حرف جر، وأي مجرورة بها.

(٤) كتاب: مضاف، وأي: مضاف إليه مجرور بالإضافة.

(٥) الخصاصة: الفقر، وتجميل: أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل، ويروى «فتحمل» بالحاء، أي احتمل، والأول أحسن في المعنى.

الشَّرْطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبرياً، مُتصرفاً، غير مُقتَرَنٍ بِقَدْ، أو لن، أو ما النافية، أو السين أو سوف.

فإن وقع اسمٌ بعد أداة من أدوات الشرط، فَهُنَاكَ فَعْلٌ مُقْتَرَنٌ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّدُنِّي الشُّكْرُ اسْتِكْبَاهُ الْفَرْجِ﴾ (التوبة: ٦) فأخذ: فاعلٌ لفعلٍ محذوف، هو فعل الشرط. وجملَةٌ «استجاركَ» المذكورة مُفسَّرةٌ للفعل المحذوف.

المراد بالفعل الخبري ما ليس أمراً، ولا نهياً ولا مسبوفاً بأداة من أدوات الطلب - كالاستفهام والعرض والتحضيض - فذلك كله لا يقع فعلاً للشرط.

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط. أي الأصل فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً. غير أنه قد يقع جواباً ما هو غير صالح لأن يكون شرطاً. فيجب حينئذٍ افتترانه بالفاء لتربطه بالشرط، بسبب قِدْرِ المناسبةِ اللَّفْظِيَّةِ حينئذٍ بينهما. وتكون الجملة برُمْتها في محلِّ جزمٍ على أنها جواب الشرط.

وتسمى هذه الفاء «فاء الجواب»، لِوُقُوعِها في جواب الشرط، وفاء الربط، لربطها الجواب بالشرط.

مواضع زَبَطِ الجوابِ بالفاءِ

يجب ربط جواب الشرط بالفاء في اثني عشر موضعاً.

الأول: أن يكون الجوابُ جملةً اسميةً: نحو: ﴿وَأَنْ يَمْسِكَ بِمِرْثَةٍ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبِيرٍ﴾ (الأنعام: ١٧).

الثاني: أن يكونَ فعلاً جامداً، نحو: ﴿إِنْ تَرَوْا أَنَا أَمْلَ مِنْكُمْ مَالاً وَلَوْلَا فَتَنُوا بِهِ، أَنْ يُؤَيِّرَ حَبِيرًا مِنْ حَبِيرِكُمْ﴾ (الكهف: ٣٩، ٤٠).

الثالث: أن يكونَ فعلاً طلبياً، نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١).

الرابع: أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، وحينئذٍ يجب أن يكون مقترناً بِقَدْ ظاهرةً، نحو: ﴿إِنْ يَسْأَلْ فَقَدْ سَأَلَكَ أَتَى لَمْ يَنْجَلْ﴾ (يوسف: ٧٧). أو مُقْتَرَنَةً، نحو: ﴿إِنْ كَانَتْ قَبِيضَةٌ قَدْ مِنْ قَبَلِ سَكَتَكَ﴾ (يوسف: ٢٦).

الخامس: أن يقترن بِقَدْ، نحو: «إِنْ تَذَهَبْ فَقَدْ أَذْهَبَ».

السادس: أن يقترنَ بما النافية، نحو: ﴿إِنْ زَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ (يونس: ٧٢).

السبع: أن يقتِرَ بِلَنٍّ، نحو: ﴿وَمَا يَمْكُلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا﴾ [آل عمران: ١١٥].

الثامن: أن يقتِرَ بالسين، نحو: ﴿وَمَنْ يَسْتَكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَسَكَرَ سَخِرْتُمْ إِلَيَّ جِيحًا﴾ [النساء: ١٧٢].

التاسع: أن يقتِرَ بسوف، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةَ فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨]. والعيلة: الفقر.

العاشر: أن يُصَدَّرَ بِرُبٍّ، نحو: «إن تجيء فرما أجيء».

الحادي عشر: أن يُصَدَّرَ بكانما، نحو: «أنتُم مَن قَتَلْتُمْ نَفْسًا يَغِيْرُ نَفْسٍ أَوْ فَكَاو فِي الْأَرْضِ مَكَاْنَا قَتَلْتُمْ أَنْسَا جِيحًا» [المائدة: ٣٢].

الثاني عشر: أن يُصَدَّرَ بأداة شرط، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاشُهُمْ فَإِنْ اسْتَظَلَّتْ أَنْ تَبْنِيْ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْكًا فِي السَّكَا فَتَأْتِيَهُمْ بِأَيُّو﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ونحو أن تقول: «من يجاوزك، فإن كان حسن الخلقي فتعزّب منه».

فإن كان الجواب صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء، لأن بينهما مناسبة لفظية تُغني عن ربطه بها. إلا أن يكون مضارعاً مُثْبِتاً، أو منفياً بلا، فيجوز أن يُربط بها وأن لا يُربط. وترك الرابط أكثر استعمالاً، نحو: «إن تعودوا نعد»، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿وَتَا عَاةَ قَيْنَلِيمِ اللَّهُ يَنْدُ﴾ [المائدة: ٩٥] وقوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الحج: ١٣].

وقد تخلّف فاء الجواب «إذا» الفجائية، إن كانت الأداة «إن» أو «إذا» وكان الجواب جملة اسمية خبرية غير مقترنة بأداة نفي أو «إن»، نحو: ﴿وَلِنْ تُصِبْهُمْ سَيْتًا يَمَا فَدَمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ونحو: ﴿فَإِذَا أَصَابَ يَوْ مَن يَشَاكُ مِنْ عِبَادِي إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

حذف فعل الشرط

قد يُحذف فعل الشرط بعد «إن» المردفة بلا، نحو: تَكَلَّمْ بخير، وإلا فاسكت^(١)؛ قال الشاعر:

فطلقها، فليست لها بكف؛ وإلا يغفل مفرقك الحسام^(٢)

(١) جملة «فإن استطعت» في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف والتقدير: إن استطعت فافعل.

(٢) أي: فلا يخاف نقصاً في جزائه ولا ظلماً.

(٣) أي: وإلا تتكلم بخير فاسكت.

(٤) أي: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

وقد يكون ذلك بعد «مَنْ» مُردفةً بِلا، كقولهم: «مَنْ يُسَلِّمْ عَلَيْكَ فَلَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا، فَلَا تَعْبَأْ بِهِ».

ومما يحذف فيه فعلُ الشرط أن يقع الجوابُ بعدَ الطلب، نحو: «جُدْ تُسَدِّ والتقديرُ «جُدْ، فَإِنْ تَجُدَّ تُسَدِّ».

حذف جواب الشرط

يُحذفُ جوابُ الشرط إن دلَّ عليه دليلٌ، بشرط أن يكون الشرطُ ماضياً لفظاً، نحو: «أَنْتَ فائِزٌ إِنْ اجْتَهِدْتَ»، أو مضارعاً مُقترناً بِكَمْ، نحو: «أَنْتَ خَاسِرٌ إِنْ لَمْ تَجْتَهِدْ».

(ولا يجوز أن يقال: «أَنْتَ فائِزٌ إِنْ تَجْتَهِدْ»، لأن الشرط غير ماضٍ، ولا مقترن بلم).
ويُحذفُ إما جوازاً، وإما وجوباً.

فَيُحذفُ جوازاً، إن لم يكن في الكلام ما يَصْلُحُ لأن يكونَ جواباً، وذلك بأن يُشعرَ الشرطُ نفسه بالجواب، نحو: ﴿إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَكًا فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ٣٥].
أي: إن استطعت فافعل، أو بأن يقع الشرط جواباً للكلام، كأن يقول قائل: «أَنْتُمْ سَعِيدُونَ»، فنقول: «إِنْ اجْتَهِدْ»، أي «إِنْ اجْتَهِدْ أَكْرَمُهُ».

ويُحذفُ وجوباً، إن كان ما يَدُلُّ عليه جواباً في المعنى. ولا فرق بين أن يتقدم الدال على جواب الشرط، نحو: «أَنْتَ فائِزٌ إِنْ اجْتَهِدْتَ» أو يتأخر عنه، كأن يَتَوَسَّطَ الشرط بين القسم وجوابه، نحو: «والله، إِنْ قُمْتُ لَا أَقُومُ» أو يَكْتَنِفُهُ، كأن يَتَوَسَّطَ الشرط بين جزءي ما يدلُّ على جوابه نحو: «أَنْتَ، إِنْ اجْتَهِدْتَ، فائِزٌ».

فائدة

الشرط يقتضي جواباً، والقسم كذلك. فإن اجتمع شرط وقسم ولم يسبقهما ما يقتضي خبراً، كالمتبداً أو ما أصله المتبداً، كان الجواب للسابق، وكان جواب المتأخر محذوفاً، لدلالة جواب الأول عليه. فإن قلت: «إِنْ قُمْتُ، والله، أَقُمْ» فأقول: جواب الشرط، وجواب القسم محذوف، لدلالة جواب الشرط عليه. وإن قلت: «والله، إِنْ قُمْتُ لَا أَقُومُ»، فأقول: جواب القسم، وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه، قال تعالى: ﴿قُلْ لِي أَجْتَمَعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِبَيْتِي هَذَا الْفَرِيقَ لَا يَأْتُونَ بِبَيْتِي. وَلَوْ كَانَتْ بِعَمَّتِهِمْ لَيُعْزِئَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ٨٨]. فجملة: (لا يأتون) جواب القسم المدلول عليه باللام، لأن التقدير: «والله لئن اجتمعت». وجواب الشرط محذوف، دلَّ عليه جواب القسم.

وقد يُعطى الجواب للشرط، مع تقدم القسم، في ضرورة الشعر كقوله:

لَيْسَ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ، لِلشَّمْسِ بَادِياً^(١١)
وَأَرْكَبُ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَقَرْوَةٍ وَأَغْرِ مِنْ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا^(١٢)
فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا مَا يَقْتَضِي خَيْراً، جَازَ جَعَلَ الْجَوَابَ لِلشَّرْطِ، وَجَازَ جَعَلُهُ لِلْقِسْمِ. فَإِنْ
جَعَلْتَهُ لِلْقِسْمِ. قُلْتُ: «زَهِيرٌ، وَاللهُ إِنْ يَجْتَهِدُ، لَأَكْرَمُهُ» وَإِنْ أَعْطَيْتَهُ لِلشَّرْطِ، قُلْتُ: «زَهِيرٌ وَاللهُ، إِنْ
يَجْتَهِدُ أَكْرَمُهُ» وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَوْجَبَ إعْطَاءَ الْجَوَابَ لِلشَّرْطِ. وَلَا رَيْبَ أَنْ جَعَلَهُ لِلشَّرْطِ أَرْجَحُ،
سِوَا أَنْتَقَدَّمَ الشَّرْطُ عَلَى الْقِسْمِ، أَمْ تَأَخَّرَ عَنْهُ. أَمَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُمَا مَا يَقْتَضِي خَيْراً، فَالْجَوَابُ
لِلسَّابِقِ مِنْهُمَا، كَمَا أَسْلَفْنَا.

حَذْفُ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ مَعاً

قَدْ يُحْذَفُ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ مَعاً، وَتَبْقَى الْأَدَاءُ وَحْدَهَا، إِنْ دَلَّ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ، وَذَلِكَ خَاصُّ
بِالشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قَالَتْ: وَإِنْ
أَي: وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً فَقَدْ رَضِيتُهُ. وَقَوْلِ الْآخَرِ:

فَإِنَّ الْمَرْئِيَّةَ، مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا
أَي: أَيْنَمَا يَذْهَبُ تُصَادِفُهُ.

وَقِيلَ يَجُوزُ فِي الثَّرَى عَلَى قَلَّةٍ. أَمَا إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، فَيَجُوزُ
حَذْفُهُمَا فِي شَعْرٍ وَنَثَرٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلَآ، أَي: وَمَنْ لَا
يُسَلِّمْ عَلَيْكَ، فَلَا تَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْهُ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ: «مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَآ، أَي:
«وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَا أَحْسَنَ»، وَقَوْلُهُمْ: «النَّاسُ مَجْزُؤُونَ بِأَعْمَالِهِمْ: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرٌّ
فَشَرٌّ»، أَي: «إِنْ عَمِلُوا خَيْراً، فَيُجْزَوْنَ خَيْراً، وَإِنْ عَمِلُوا شَرّاً فَيُجْزَوْنَ شَرّاً».

(وَيَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ: وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ» بِرَفْعِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ. فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ
جَزْمٍ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ).

(١١) القَيْظُ: أَشَدُّ الْحَرِّ، وَيُرْوَى: «ضَاحِيَا» بَدَلُ «بَادِيَا»، وَمَعْنَاهُ بَارِزٌ لِلشَّمْسِ، يُقَالُ: ضَحَى لِلشَّمْسِ يَضْحَى،
بِكسر الحاءِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحُهَا لِلْمُضَارِعِ أَي يَرْزُ لَهَا مَتَعَرِضاً لِنُورِهَا وَمَصْدَرُهُ «الضَّحَاءُ»، بِفَتْحِ الضَّادِ
مَمْدُوداً، وَالْمَادَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْبُرُوزِ وَالظُّهُورِ، وَمِنْ «الضَّحَاءِ»، وَضَاحِيَا كُلُّ شَيْءٍ: نَاحِيَةُ الْبَارِزَةِ، وَمِنْهُ
ضَاحِيَةُ الْبَلَدِ، وَالضَّوَارِحِي جَمْعُهَا.

(١٢) سَرْجٌ وَفَرَةٌ: مَوْضِعَانِ، وَالْخَاتَامُ لُغَةٌ فِي الْخَاتَمِ، وَفِي الْخَاتَمِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: خَاتَمٌ بِفَتْحِ التَّاءِ، وَهُوَ أَشْهَرُهَا.
وَخَاتَمٌ بِكسرِهَا، وَخَاتَامٌ وَخَيْتَامٌ، وَأَرَادَ بِصُغْرَى شِمَالِهِ خَنْصَرَ يَدِهِ الْيُسْرَى، وَيَفْهَمُ مِنَ الْبَيْتِ أَنَّهُمْ كَانُوا
يَخْتُمُونَ بِهَا.

الجزم بالطلب

إذا وقع المضارع جواباً بعد الطلب يُجزمُ: كأن يقع بعد أمر أو نهى، أو استفهام أو عَرْض، أو تحضيض؛ أو تَمَنٍّ أو تَرْجٍ، نحو: «تَعَلَّمْ تَفْزَ، لَا تَكْسَلْ تَسُدْ، هَلْ تَفْعَلْ خَيْراً، تُوَجِّزْ. أَلَا تَزُورُنَا تَكُنْ مُسَرُوراً. هَلَا تَجْتَهِدُ تَنْلُ خَيْراً، لِيَنْتِي اجْتَهِدْتُ أَكُنْ مُسَرُوراً، لَعَلَّكَ تَطِيعُ اللَّهَ تَفْزُ بالسعادة».

وجزمُ الفعل بعد الطلب، إنما هو بأن المحذوفة مع فعل الشرط. فتقدير قولك: جُدْ تَسُدْ: «جُدْ، فَإِنْ تَجُدْ تَسُدْ». وتقدير قولك: «هل تفعل خيراً؟ تُوَجِّزْ»: «هل تفعل خيراً؟ فَإِنْ تَفْعَلْ خَيْراً تُوَجِّزْ» وقس على ذلك. وقيل: إن الجزم بالطلب نفسه لتضمنه معنى الشرط.

وأعلم أن الطلب لا يُشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها، من صيغ الطلب. بل يُجزم الفعل بعد الكلام الخبري، إن كان طلباً في المعنى، كقولك: «تطيع أبويك، تَلَنْ خَيْراً»، أي: أطعهما تَلَنْ خيراً. ومنه قولهم: «إِنَّمَا اللَّهُ أَمْرُهُ فَعَلْ خَيْراً، يُثَبِّ عَلَيْهِ». أي لِيَتَّقِ اللَّهَ، وَلِيَفْعَلْ خَيْراً يُثَبِّ عَلَيْهِ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلَّ أَذْكَرَ عَلَى يَمِينِهِ ثِيَابَهُ مِنْ عِلَاقِ الْإِلَمِ ۝ لَقَدْ كَانَ يَوْمَ تَوَلَّاهُ وَتَوَلَّاهُ لَا يَهْدِي اللَّهُ الْبَاطِلَ وَالْمُكْذِبَ ۝ وَلَكِنْ لَكَ إِذْ لَمْ تَكُنْ لَكَ ۝ تَبَيَّنَ لَكَ ۝﴾ [الصفت: ١٠-١٢]، أي: آمَنُوا وَجَاهِدُوا بِغُفْرَانِ لَكُمْ ذُنُوبِكُمْ، والجزم ليس لأنه جواب الاستفهام، في صدر الآية، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الرابعة، لأنه قد تكون الدلالة على الخير، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير. وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ يَوْمَ تَوَلَّاهُ وَتَوَلَّاهُ لَا يَهْدِي اللَّهُ الْبَاطِلَ وَالْمُكْذِبَ ۝﴾ [الصفت: ١١]، لأنهما بمعنى: آمَنُوا وَجَاهِدُوا.

فالمضارع، في كل ما تقدّم، مجزوم لأنه جواب طلب في المعنى، وإن كان خبراً في اللفظ.

قواعد

١ - لا يجب أن يكون الأمر بلفظ الفعل ليصحّ الجزم بعده، بل يجوز أن يكون أيضاً اسم فعل أمر، نحو: «صَهْ عَنِ الْقَبِيحِ تُولَفْ». وجملة خبرية يُراد بها الطلب (كما تقدّم)، نحو: «يَرْزُقُنِي اللَّهُ مَا لَا أَنْفَعُ بِهِ الْأَمَةُ» أي: ليرزقني، ونحو: «حَنِيئُكَ الْحَدِيثُ يَمُنُ النَّاسُ».

٢ - يُشترط لصحة الجزم بعد النهي أن يصحّ دخول (إن) الشرطية عليه، نحو: «لَا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَسْلَمَ»، إذ يصحّ أن تقول: «إِلَّا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَسْلَمَ». فإن لم يصلح دخول إن عليه، وجب رفع الفعل بعده، نحو: «لَا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكُ». برفع تهلك، إذ لا يصحّ أن نقول: «إِلَّا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكُ»، لفساد المعنى المقصود: وأجاز ذلك الكسائي.

٣ - لا يُجزم الفعل بعد الطلب إلا إذا قصد الجزاء. بأن يُقصد بيان أن الفعل مسبب عما

قبله، كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن الشرط. فإن لم يُقصد ذلك، وجب الرفعُ إذ ليس هناك شرطٌ مُقدَّر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْتَنُ تَنْتَكُزُ﴾ [المدر: ٦] ^(١)، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦] وقوله: ﴿فَأَضْرِبْ لَمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا عَثَقًا﴾ [ط: ٧٧]. وقوله: ﴿عُذِّبَ مِنْ أَنْوَلِيْمَ سَكَنَةً ظَهَرَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] ^(٢).

٤ - إذا سقطت فاء السببية التي يُنصبُ المضارعُ بعدها، وكانت مسبوبة بما يَدُلُّ على الطلب، يُجزمُ المضارعُ إن قُصِدَ بقاء ارتباطه بما قبله ارتباطاً المُسَبَّب، كما مرَّ. فإن أسقطت الفاء من قولك: «جئني فأكرمك» جزمَ ما بعدها، فقلتُ: «جئني أكرمك».

وقد أوضحنا هذا وما قبله، من قبل، في الكلام على: «فاء السببية».

إعراب الشرط والجواب

الشرط والجواب يكونانِ مضارعين، وماضيين، ويكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً. والأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، ويكون الأول مضارعاً أو ماضياً، والثاني جملةً مُقتَرنة بالفاء أو بإذا.

فإن كانا مضارعين، وجب جزمهما، نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوْا يُقَرَّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ورفع الجواب ضعيفٌ كقوله:

فَقُلْتُ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْرِكَ، إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأْتِيَهَا لَا يَضِيرُهَا
وعليه قراءة بعضهم: ﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] بالرفع.

وإن كان الأول ماضياً، أو مضارعاً مسبوqاً بلم، والثاني مضارعاً، جاز في الجوابِ الجزم والرفع. فإن رفعتُ كانت جملته في محل جزم، على أنها جواب الشرط. والجزم أحسن، والرفع حَسَنٌ. ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا قُلُوبٌ إِلَيْهِمْ أُعْطَاهُمْ﴾ [هود: ١٥]. ومن الرفع قول الشاعر:

وإن أنشأ خليلٌ يومَ مَسْجَبَةٍ ^(٥) يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرَمٌ
ونقول في المضارع المسبوq بلم: «إن لم تَقُمْ أَقُمْ وإن لم تَقُمْ أَقَوْمُ»، بجزم الجواب ورفع.

(١) جملة «تستكثر» في موضع الحال من فاعل «تمنن».

(٢) جملة «يرثني» في موضع نصب، على أنها صفة لولياً.

(٣) جملة لا تخاف» في موضع الحال من فاعل «اضرب» ويجوز أن تكون استئنافية فلا محل لها من الإعراب.

(٤) جملة «تظهرهم» في موضع نصب على أنها نعت لصدقة.

(٥) المسجبة: الجوع.

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً بالضرورة، كما زعمه بعضهم)، وجبَ جُزْمُ الأول، كحديث: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَلْبِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». ومنه قول الشاعر:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً^(١) طَارُوا بِهَا قَرَحًا، عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَقُّوا
وإن وقع الماضي شرطاً أو جواباً، جُزِمَ محلاً نحو: «إِنْ أَمْسَنَتْ أَمْسَنَتْ لِأَنْفِكَ» [الإسراء: ٧].

وإن كان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء، نحو: «وَمَنْ عَادَ يَنْتَفِعْ اللَّهُ مِنْهُ» [المائدة: ٩٥]، امتنعَ جُزْمُهُ، لأنَّ العربَ التزمت رفعه بعدها. وتكونُ جملته في محلِّ جُزْمٍ، على أنها جواب الشرط.

وإن كان الجوابُ جملةً مقترنة بالفاء أو (إذا)، كانت الجملة في محلِّ جُزْمٍ، على أنها جوابُ الشرط، نحو: «إِنْ كَسَتَ قَبْرُهَا فَقَدْ جَاءَ صَكُّهُ الْفَنَعُ وَإِنْ تَنَبَّأُوا فَهَوَّ سَيَّرَ لَكُمْ» [الأنفال: ٩]، ونحو: «وَلِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِنْهَا هُمْ يَقْتُلُونَ» [الروم: ٣٦].

فوائد

إذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثم) بعد جواب شرط جازم، جاز فيه الجزم، بالعطف على الجواب. وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفة. وجازَ النصبُ بأنَّ مقدرةً وجوباً، وهو قليلٌ. وقد قرئت الآية: «وإن يُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَابِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ» [البقرة: ٢٨٤] بجزم (يغفر) في قراءة غير عاصمٍ من السبعة، ويرفعه في قراءته، وبالنصب لابن عباسٍ شذوذاً. ومن النصب قول الشاعر:

مَتَى مَا تَلَقَّيْنِي قَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(٢)

١ - إذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه، جاز فيه الجزم وهو الأكثر، وجاز النصب، وامتنع الرفع نحو: «إِنْ تَسْتَقِمَّ وَتَجْتَهِدْ أَكْرَمُكَ» بجزم (تجتهد)، عطفاً على تَسْتَقِمَّ، وينصبه بأنَّ مقدرةً وجوباً. وإنما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط والجواب، لأنَّ الفعلَ متوسط بينهما. وذلك ممنوعٌ، لأنه لا معنى للاستئناف حيثل. ومن النصب قول الشاعر:

وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا، وَيَخْضَعْ، نُؤْوُو وَلَا يَخْشَ ظُلُمًا، مَا أَقَامَ، وَلَا هَضْمًا
وقول الآخر:

(١) السبة: العار، يقال: «هذا سبة على فلان» أي هو عار يسب به، ورجل سبة: يسبه الناس.

(٢) تستطار منصوب بأن مقدرة وجوباً، وقد سبق شرح هذا البيت في الجواز.

وَمَنْ لَا يُقَدِّمَ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُنْتَوَى الْأَرْضِ، يَزَلْجِي

٢ - إن وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعل الشرط، ولم يقصد به الجواب، أو وقع بعد تمام الشرط والجواب، جاز جزؤه، على أنه بدلٌ مما قبله. وجاز رفعه، على أنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله. فمن الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلُومٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبًا^(١)
ومن الرفع بعده قول الآخر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشَوِ إِلَى ضَوْؤِهِ نَارُ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ، عِنْدَهَا خَيْرٌ مُؤَقِدٍ^(٢)

ومن الجزم والرفع، بعد تمام الشرط والجواب، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَلْعَلْ إِلَهُ يَلْقَ أَتَمًا يُلْقِمُ لَهُ الصَّكَّابَ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]. وقد قرئ «يُضَاعَفُ»، بالجزم على أنه بدلٌ من «يَلْقَى». وبالرفع على أنه جملةٌ حاليةٌ من فاعل «يَلْقَى»، أو على أنه جملةٌ مستأنفة.

إعراب أدوات الشرط

أدوات الشرط: منها ما هو حرفٌ، وهما: «إِنْ» و«أَوْ» (على خلافٍ في «إِذَا» كما تقدّم). ومنها ما هو اسمٌ مُبَهَمٌ تضمّن معنى الشرط، وهي: «مَنْ» وما ومهما وأَيُّ وكيفما، ومنها ما هو ظرفٌ زمانٍ تضمّن معنى الشرط، وهي: «أَيَّن» وأَيْنِ وإِذَا. ومنها ما هو ظرفٌ مكانٍ تضمّن معنى الشرط، وهي: «حَيْثَمَا».

فما دلّ على زمانٍ أو مكانٍ، فهو منصوب محلاً على أنه مفعولٌ فيه لفعل الشرط.

و«مَنْ» وما ومهما» إن كان فعلُ الشرط يطلبُ مفعولاً به، فهي منصوبةٌ محلاً على أنها مفعولٌ به له، نحو: «مَا تُحْصَلُ فِي الصُّغْرِ يَنْفَعُكَ فِي الْكِبَرِ». من تُجَاوِزُ فَأَحْسِنُ إِلَيْهِ. مهما تفعلُ تُسْأَلُ عَنْهُ. وإن كان لازماً أو متعدياً استوفى مفعولهُ، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتدأ، وجملةُ الشرط خبره، نحو: «مَا يَجِيءُ بِهِ الْقَدْرُ، فَلَا مَقَرَّ مِنْهُ». مَنْ يَجِدُ يَجِدْ، مهما ينزل بك من خطبٍ فاحتمله. مَا تَفْعَلُهُ تَلْقَهُ. مَنْ تَلْقَهُ فَلَسْمْ عَلَيْهِ. مهما تفعلوه تجدوه.

(١) تلمس: بدل من تأت مجزوم، والإمام أن تأت القوم، فتنزل بهم وتزورهم زيارة خفيفة والحطب الجزل: الغليظ. وناره تثبت طويلاً، ويجوز أن تكون الألف في تأججا ضمير الاثنين فيعود على الحطب والنار، وأن تكون زائدة للإطلاق، فالضمير المستتر يعود على الحطب أو النار، إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون الفعل ماضياً، وقيل أصله تأجج فهو مضارع والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيف شذوذاً، لأن نون التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد أربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، وترأها موزجة في الكلام على أحرف التأكيد في الجزء الثالث.

(٢) سبق شرحه في الكلام على «متى».

و«كيفما»: تكونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعل الشرط، نحو: «كيفما تكنُ يكنُ أبناؤُكَ».

و«أي» تكون بحسبِ ما تُضافُ إليه، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكان، كانت مفعولاً فيه، نحو: «أيُّ يوم تذهبُ أذهب». «أيُّ بليدٍ تسكنُ أسكن» وإن أُضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مُطلقاً، نحو: «أيُّ إكرام تُكرِّمُ أكرِّم» وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر، فحكمها حكمُ «من وما ومهما»، فتكونُ مفعولاً به في نحو: «أيُّ كتابٍ تقرأُ تستفد». ومبتدأ في نحو: «أيُّ رجلٍ يجِدُ يَسُد. أيُّ رجلٍ يخدمُ أمتهُ تخدمُهُ».

وكلُّ أدوات الشرط مبنية، إلّا «أيّا» فهي معرّبة بالحركات الثلاث، مُلازمةٌ للإضافة إلى المفرد، كما رأيت.

الباب السابع

إعراب الأسماء وبنائها

وفيه ثلاثة فصول:

١ - المعرب والمبني من الأسماء

الأسماء كلها مُعَرَّبَةٌ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهَا.

وَيُعَرَّبُ الاسمُ إِذَا سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ. وَيُبْنَى إِذَا أَشْبَهَهُ فِي الرُّضْعِ أَوِ الْمَعْنَى، أَوِ الْاِفْتِقَارِ، أَوِ الِاسْتِعْمَالِ.

فالشَّبَهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرُبٍ:

الأولُ: الشَّبَهُ الرُّضْعِيُّ. بَأَن يَكُونُ الاسمُ مَوْضُوعاً عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَالْتَاءِ مِنْ «كَتَبْتُ»، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ، ك: نَا مِنْ «كَتَبْنَا».

(فالضمان بنيت لأنها أشبهت الحرف في الرضوع، لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين. وما كان منها موضوعاً على أكثر، فإنما بني حملاً على أخواته، وذلك لأن أقل ما يبنى منه الاسم ثلاثة أحرف، فما ورد من الأسماء على أقل من ذلك، كان مبنياً لشبهه الحرف في الرضوع. وأما نحو: «يد ودم»، فهو معرب. لأنه في الأصل ثلاثة أحرف: «دمو ويدي».)

الثاني: الشبه المعنوي. بَأَن يُشَبَّهَ الاسمُ الحَرْفَ فِي مَعْنَاهُ. وَهُوَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا مَا أَشَبَّهَ حَرْفاً مَوْجُوداً، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ. وَالْآخَرُ مَا أَشَبَّهَ حَرْفاً غَيْرَ مَوْجُودٍ، حَقُّهُ أَنْ يَوْضَعَ فَلَمْ يَوْضَعْ، كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ.

(فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف، لأن ما تحمله من المعنى حقه أن يؤدي بالحرف. فأسماء الشرط أشبهت حرف الشرط، وهو «إن» وأسماء الاستفهام أشبهت حرف الاستفهام، وهو الهمزة، وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً غير موجود. فبنيت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع فلم يضعوه. وذلك لأن الإشارة، من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف، غير أنهم لم يضعوا حرفاً للإشارة، كما وضعوا للتمني «ليت»، وللترجي «لعل»، وللإستفهام «الهمزة وهل»، وللشرط «إن».)

الثالث: الشبه الافتقاريُّ الملازمُ: بَأَن يَحْتَاجَ إِلَى مَا بَعْدَهُ احْتِياجاً دَائِماً، لِيُتِمَّ مَعْنَاهُ. وَذَلِكَ كَالْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ وَبَعْضِ الظُّرُوفِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ.

(فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتم معناها، كما يفتر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه، والظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيث وإذا ومنذ الظرفيتين، إنما بنيت لافتقارها إلى جملة تضاف إليها افتقار الحرف إلى ما بعده).

الرابع: الشبّه الاستعمالي. وهو نوعان: نوع يشبه الحرف العامل في الاستعمال، كأسماء الأفعال، فهي تُستعمل مؤثّرة غير متأثرة، لأنها تعمل عمل الفعل «ولا يعمل فيها غيرها، فهي كحروف الجرّ وغيرها من الحروف العوامل تُؤثّر في غيرها ولا يُؤثّر غيرها فيها. ونوع يشبه الحرف العاطل، (أي: غير العامل) في الاستعمال، من حيث إنه مثله لا يُؤثّر ولا يتأثر، كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العاطل، لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

٢ - الأسماء المبنية

الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يُبنى منها ما أشبه الحرف كما قدّمنا، وهو الفاظ محصورة.

والأسماء المبنية على نوعين: نوع يلازم البناء، ونوع يُبنى في بعض الأحوال.

الفلانم للبناء من الأسماء

مما يلازم البناء من الأسماء الضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الكناية، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات^(١).

ومنه «لَدَى وَلَدُنْ وَالْآنَ وَأَمْسٍ وَقَطْ وَعَوْضُ». من الظروف.

و«قَطْ» ظرفٌ للزمان الماضي على سبيل الاستغراق. و«عَوْضُ» ظرفٌ للزمان المستقبل كذلك، فهو بمعنى «أبدًا»، تقول «ما فعلت قطّ، ولا أفعل عَوْضُ» أي لا أفعله أبدًا.

ومنه الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيث وإذا ومنذ ومُنْذُ، إن جُعلا ظرفين.

فحيث، ملازمةٌ للإضافة إلى الجملة، فإن أتى بعدها مفعّد رفع على أنه مبتدأ ونوي خبره، نحو: «لا تجلس إلّا حيث العلم» أي: حيث العلم موجود.

و«مُنْذُ ومنذُ»: معناهما إما ابتداء المدّة، نحو: «ما رأيتك مُنْذُ يوم الجمعة»، وإما جميعها،

نحو: «ما رأيتك منذُ يومان». والاسم بعدهما مرفوعٌ على أنه فاعلٌ لفعل محذوف، والتقدير: «مُنْذُ

(١) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب، فراجعها، أما أسماء الشرط فقد مرّ بك شرحها في هذا الجزء.

كان يوم الجمعة، ومنذ كان يومان» (وكان هنا تأمة لا ناقصة). فإن جَرَرَت بهما كانا حرفي جرّ، وليس بظرفين.

و«إذ» ظرف لما مضى من الزمان «وإذا»: ظرف للمستقبل منه. وهما مضافان أبداً إلى الجُمْل، إلّا أنّ «إذ» تُضاف إلى كلتا الجملتين، و«إذا» لا تُضاف إلى الجملة الفعلية.

ومنه المركَّبُ المزجي، الذي تضمّن ثانيه معنى حرف العطف، أو كان مختوماً بكلمة «وَيْهِ». فالأول: كأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ، إلّا اثنيَ عَشَرَ، ونحو: «وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْنَ»^(١)، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، والأمرُ بَيْنَ بَيْنٍ، وأتيتُ صباحَ مساءٍ وتفرَّق العدوُّ شَذَرًا مَذَرًا. وهو مبنيٌّ على فتح الجزئيين. والثاني: نحو: «جاءَ سيّوي، ومررتُ بسيّويه».

وحرفُ التعريفِ والإضافة لا يُخلانِ بناءَ العدد المركب. كالأحدَ عَشَرَ وخمسةَ عَشَرَ.

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف، ولا مختوماً بويه، كان جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف، للعملية والتركيب المزجي. أما جزؤه الأول فيبنى على الفتح: كعبلبك وحضرموت وبختنصر. ما لم يكن آخره ياء فيبنى على السكون. كمعديكرب. فإن ختم بويه كسيويه، بني جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر، كما تقدم).

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب إعراب المثنى. بالآلف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً، ولا محل له من الإعراب. فهو يمتزلة التون من المثنى).

ومنه ما كان على وزن «فَعَالٍ» علماً لأنّى. كَحَذَامٍ ورقاشٍ أو شتماً لها. كباخباثٍ وبأ كذابٍ. وهو مبنيٌّ على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا الوزن من أسماء الأفعال. كنزالي وحذارٍ. وكما أشبهه في الوزن، أشبهه في العذل أيضاً: فخبابٌ: معدولةٌ عن خبيثَةٍ، وكذابٌ: معدولةٌ عن كاذبةٍ، كما أنّ «نَزَالٍ» معدولةٌ عن انزل، و«حَذَارٍ» عن احذر. ونذرٌ أن يُستعمل ما كان على وزن «فَعَالٍ» في شتم الأئمة إلا مع النداء.

ما لا يَلَزُمُ البناء من الأسماء

من الظروف ما لا يَلَزُمُ البناء. فهو يُبنى في بعض الأحوال، ويُعرب في بعض. وذلك. ك

قَبْلَ وبعد ودون وأوّل والجهاتِ السّت.

فما تعلّم منها عن الإضافة لفظاً، لا تقديرًا (بحيث لا يُنسَى المضاف إليه) يَبْنَى على الضمّ، نحو: «يَلُو الْأَسْرَينَ قَبْلَ قَوْلِ بَدَدٍ» [الروم: ٤] ونحو: «جلستُ أمامَ، ورجعتُ إلى وراء».

(١) أي في حيرة واختلاط وشدة لا محيص لهم عنها ولا مفر، والحيص في الأصل: المدول والانحراف، يقال: «حاص عنه يحيص حيصاً وحيوصاً وحيصاناً»: إذا عدل عنه وحاده، والبيص في الأصل: الشدة والضيق، ومنه قول سعيد بن جبير: «انقلتم ظهري، وجعلتم علي الأرض حيص ييص» أي: ضيقتم عليه.

وما أُضِيفَ منها لفظاً، أعرب، نحو: «جثتُ قبلَ ذلك»، وجلسْتُ أمامَ المنبرِ». وما عَرِيَ منها عن الإضافة لفظاً وتقديراً (بحيثُ يُنسَى المضافُ إليه لأنه لا يتعلّق به غرضٌ مخصوصٌ) أعرب، نحو: «جثتُ قبلاً»، وفعلتُ ذلك من بعدٍ». يلحقُ بهذه الظروف «حَسْبُ» عند قطعِهِ عن الإضافة نحو: «هذا حَسْبُ» أي: «حَسْبِي»، بمعنى يكفيني. وقد تُرَادُ الفاءُ عليه تزييناً لللفظ، نحو: «الكتابُ سَمِيرِي فَحَسْبُ» أي: هو يكفيني عن غيره. وهو مبني على الضمِّ. ويلحقُ بها أيضاً «غَيْرُ» بعدَ النفي، ز نو: «فعلتُ هذا لا غيرُ»، أو «ليسَ غيرُ» وهي مبنيّة على الضمِّ أيضاً.

٣ - أنواع إعراب الاسم

أنواعُ إعرابِ الاسمِ ثلاثة: رفعٌ ونصبٌ وجَرٌّ: وعلامة الإعراب فيه إما حركةٌ أو حرفٌ. والأصلُ فيه أن يُعرَفَ بالحركات.

المُعَرَّبُ بالحركات من الأسماء

المُعَرَّبُ بالحركة من الأسماءِ ثلاثة أنواع: الاسمُ المفردُ، وجمعُ التكسير، وجمعُ المؤنثِ السالمِ.

وهي تُرفعُ بالضمّة، وتنصبُ بالفتحة، وتجرُّ بالكسرة، إلا جمعُ المؤنثِ السالمِ، فيُنصبُ بالكسرة بِدَلِّ الفتحةِ نحو: «أكرمْتُ الفتياتِ المجتهدياتِ» والاسمُ الذي لا ينصرفُ، فيُجرُّ بالفتحة. بِدَلِّ الكسرة، نحو: «ما الفقيرُ القانِعُ بأفضلَ من الغني الشاكرِ».

والحركاتُ تكونُ ظاهرةً على آخرِ الاسمِ، إن كان صحيحَ الآخر، غير مضاف إلى ياءِ المتكلم، نحو: «الحقُّ منصورٌ».

فإن كان معتل الآخر بالألف، تُقدَّرُ على آخره الحركاتُ الثلاثُ للتعذر، نحو: «إن الهَدْيَ مُنى الفتى».

وإن كان معتل الآخر بالياءِ تُقدَّرُ على آخره الضمة والكسرة، نحو: «حكّم القاضي على الجاني» أما الفتحةُ فتظهرُ على الياءِ لخفتها، نحو: «أجيبوا الداعي إلى الخير».

الاسم الذي لا ينصرف

الاسمُ الذي لا يَنصَرَفُ (ويُسمَى الممنوعُ من الصرفِ أيضاً): هو ما لا يجوزُ أن يلحقَهُ تنوينٌ ولا كسرة. كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ.

وهو على نوعين: نوع يُمنع لسبب واحد، ونوع يُمنع لسببين.

فالممنوع من الصرف لسبب واحد: كل اسم كان في آخره ألف التانيث الممدودة: كصحراء وعذراء وزكرياء وأنصباء. أو اللُحْمُ المقصورة. كحُبلى وذكري وجرحى. أو كان على وزن منتهى الجموع كساجد ودراهم ومصاييح وعصافير.

(ولا يشترط فيما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعاً. بل كل اسم جاء على هذه الصيغة - وإن كان مفرداً - فهو ممنوع من الصرف: كسراويل^(١) وطباشير وشرابيل^(٢)).
والممنوع من الصرف لسببين إما عَلَمٌ وإما صِفَةٌ.

الْعَلَمُ الْمَنْعُوجُ مِنَ الصَّرْفِ

ويمنع العَلَمُ من الصرف في سبعة مواضع:

١ - أن يكون علماً مؤنثاً. سواء أكان مؤنثاً بالتاء: كفاطمة وعزة وطلحة وحمزة، أم مؤنثاً معنوياً: كسعاد وزينب وسقَر ولَقَى. إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط، كدغد وهند وجُمَل، فيجوز منعه وصرفه والأولى صرفه، إلا أن يكون منقولاً عن مُذكر، كان تُسمي امرأة بَقِيْس أو سعد، فإنك تمنعه من الصرف وجوباً، وإن كان ساكن الوسط. فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجباً، وجب منعه: كماء وجور وحنص وبلخ ونيس^(٣) وروز^(٤).

وإذا سُمِّيَ مذكراً بنحو: «سعاد وزينب وعناق»^(٥) و«عقرب وعنكبوت» من الأسماء المؤنثة وضعاً، الزائدة على ثلاثة أحرف، منعه من الصرف، للعلمية والتانيث الأصلي. فإن كان على ثلاثة أحرف، كدعد وعُنُقٍ، صرفته. وإن كان التانيث عارضاً، كدلال ورباب ووداد، أعلماً لأنثى، منعتها من الصرف. فإن سُمِّيَ بها مذكراً صرفتها، لأنها في الأصل مذكَّرات. فالدلال والوداد: مصدران. والرباب: السحاب الأبيض، وبه سُمِّيَت المرأة^(٦). أما إن سُمِّيَ مذكراً بصفة من صفات المؤنث الخالية من التاء، فإنك تصرفه، كان تسمي رجلاً: مُرضعاً أو مُتمتعاً^(٧). والكوفيون يمنعونه من الصرف.

(١) سراويل اسم مفرد مؤنث، وقد يذكر، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه، أنكر ابن مالك عليه ذلك، وجمعه «سراويلات»، وهو اسم أعجمي معرب وقيل بل هو عربي جمع سراويل وسراولة.

(٢) شراويل: علم على رجل، فمن قال إنه عربي منعه من الصرف لكونه على وزن منتهى الجموع ومن قال إنه أعجمي منعه للعلمية والعجمة، منضمّاً إليها صيغة منتهى الجموع.

(٣) هذه الخمسة أسماء بلاد.

(٤) روز: اسم امرأة.

(٥) العناق، يفتح العين: الأنثى من أولاد المعز.

(٦) والرباب أيضاً: من آلات الطرب التي يضرب بها.

(٧) المتمتع: من تجمع اثنين في بطن: يقال منه أتامت المرأة، والولدان توأمان وكل واحد منهما توأم الآخر.

وأسماء القبائل مؤنثة. ولك فيها وجهان: منعه من الصرف، باعتبار أنها أعلام لمؤنثات، نحو: «رأيت تميم»، تعني القبيلة، ولك صرفها، باعتبار أن هناك مضافاً محذوفاً نحو: «رأيت تميماً». تعني بني تميم. فحذفت المضاف وأضمت المضاف إليه مقامه فإن قلت: «جاء بنو تميم» صرفت تميماً قولاً واحداً. لأنك تعني بتميم أبا القبيلة لا القبيلة نفسها.

وما سمي به ممل يُجمع بالالف والتاء: كقَرَفَاتٍ وأذرعَاتٍ جاز منعه من الصرف، وجاز صرفه وإعرابه كأصله، وهو الأنصَح.

وما كان على وزن «فعال» علماً لمؤنث، كحَذَامٍ وقَطَامٍ وِرْقَاشٍ ونَوَارٍ فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، في جميع أحواله فيقولون: قَالَتْ حَذَامٌ، وسمعتُ حَذَامٍ، ووعيتُ قولَ حَذَامٍ. قال الشاعر:

إذا قالتِ حَذَامٌ فصَدَّقوها فإنَّ القولَ ما قالتِ حَذَامٌ
وبنو تميم يمنعون من الصرفِ للعلمية والتأنيث، فيقولون: «قالت حَذَامٌ، وسمعتُ حَذَامٌ، ووعيتُ قولَ حَذَامٍ».

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل، باعتبار عدل هذه الأسماء عن حاذمة وفاطمة وراقشة ونائرة، ومنعها للعلمية والتأنيث أولى).

٢ - أن يكونَ علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم وأنطون وإنما يُمنع إذا كانت علميته في لفته. فإن كان في لفته اسم جنس، كلجام وفَرْزِدٍ ونحوهما مما يُستعمل في لفته علماً، يصرف إن سمي به.

وما كان منه على ثلاثة أحرف صرف، سواء أكان مُحركاً الوَسط، نحو لَمَكٍ^(١)، أم ساكنه، كَنُوحٍ وُجُولٍ وجَاكِ.

(وقيل: ما كان محرك الوسط يمنع، وما كان ساكنه يصرف، وقيل: ما كان ساكنه يصرف يمنع. وليس بشيء: والصرف في كل ذلك هو ما اعتمدته المحققون من النحاة).

٣ - أن يكونَ علماً موازناً للفعل. ولا فرق بين أن يكون متقولاً عن فعل، كيشْكُرَ ويزيدُ وشُمْرُ^(٢). أو عن اسم على وزنه، كذُبِلَ^(٣) وإستبرَقَ وأسعدُ، سُمي بها.

والمعتبر في المنع إنما هو الوزن المختص بالفعل، أو الغالب فيه. أمَّا الوزنُ الغالبُ في الاسم، الكثيرُ فيه، فلا يُعتبر، وإن شاركه فيه الفعل. وذلك: كأن يكون على وزن «فَعْلٌ»: كَحَسَنِ

(١) لمك: هو ابن متوشلح بن نوح.

(٢) شمر: اسم فرس واسم قبيلة.

(٣) ذبل: اسم قبيلة منها أبو الأسود الدؤلي، والدؤل في الأصل: ابن آوى، والذنب، ودوية تشبه ابن عرس.

ورجب. أو «فعل»: كَتَبْتُ وَخَصِر. أو «فعل»: كَتَبْتُ. أو «فاعل» كصالح. أو «فعلل»: كجعفر. فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف.

والمراد بالوزن المختص بالفعل: أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يعبا به. فمثل «ذئب» هو على صيغة الماضي المجهول. لكنه نادر في الأسماء. فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل: ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول، الذي لم يعمل ولم يدغم^(١): كذئب وكان تسمى رجلاً «كتب»، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها^(٢)، معلومة ومجهولة. إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة «فاعل يفاعل»: كصالح، علماً. فإنه على وزن «صالح» فعل أمر^(٣). فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفعل، منعت من الصرف.

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل: أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء. فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى. ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد. كان تسمى رجلاً «إميد»^(٤) أو «إصيح» أو «أبلم»^(٥). فإنها موازنة لقولك: «اجلس وافتح وانصر» وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل: «أحمد ويشكر وتغلب» أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل، منعت من الصرف أيضاً.

قاعدة

١ - إن ما جاء على وزن الفعل، مما سميت به ثلاثة أنواع: نوع منقول عن اسم: كذئب واستبرق. ونوع منقول عن صفة: كأحمر وأزرق. ونوع منقول عن فعل: كيشكر ويزيد. وكلاً يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل أو يغلب فيه، كما تقدم، ومن العلماء كعيسى بن عمر - شيخ الخليل وسيبويه - ومن تابعه، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء. كان تسمى رجلاً: «كتب»، أو حمداً أو ظرفاً أو

(١) فإن أعل، كان تسمى رجلاً بقليل مجهول «قال»، أو أدغم كان تسمى رجلاً برد، مجهول «رد» صرفتهما على أرجح أقوال النحاة، لفقد الوزن بالإعلال أو الإدغام، فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسماء.

(٢) أما الصيغ المجردة عن الزيادة، فمنها ما يغلب في الفعل، ومنها ما يغلب في الاسم، كما سيأتي.

(٣) وزن «فاعل» بكسر العين، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها، لذلك تنصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن.

(٤) الأئمد، بكسر الهمزة وسكون الثاء وكسر الميم: حجر الكحل.

(٥) الأيلم، بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام: بقلة لها قرون كالباقل، وورق شجرة تسمى «البقل»، بضم فسكون.

حوقل^(١). ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم: كرجب أو عن صفة: كحسن. وما قوله ببعيد من الصواب. وإن خالفه الجمهور. وفي مقدمتهم تلميذه سيويه. لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم أو صفة. فهو قوة له في منعه من الصرف.

٢ - العلم المنقول عن فعل، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء الممنوعة من الصرف فترفعه بالضمّة، وتنصبه وتجره بالفتحة. ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية. فإن رُوِيَ في أصل النقل. أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره، يعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة. فتقول: «جاء يشكر وشمر، ورأيت يشكر وشمر، ومررت يشكر وشمر». وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة. أي عن الفعل مضمرّاً فيه الفاعل، يعرب إعراب الجملة المحكية^(٢) فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون، رفعاً ونصباً وجراً. لأنه نقل عن جملة محكية. فيحكى على ما كان عليه. فإن سميت رجلاً «يكتب أو استخرج»، باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمر، قلت: جاء يكتب واستخرج» ورأيت يكتب واستخرج، ومررت يكتب واستخرج.

وعليه قوله:

نبئت أخوالي، بنسي تزيدُ ظلماً علينا لهم فديد^(٣)

وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الأسماء قولاً واحداً. لأن إعرابه إعراب المحكي، لا إعراب ما لا ينصرف. وعليه فتقول فيمن سميت: كتب، منقولاً إلى العلمية مع ضميره، «جاء كتب، ورأيت كتب، ومررت بكتب».

٣ - ما كان مبدوءاً بهزمة وصل: من الأفعال التي سميت بها، فإنك تقطع همزته بعد نقله إلى العلمية. لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية به. فإن سميت بانصرف واستخرج ونحوهما، قلت: «جاء إنطلق وإستخرج»، بقطع الهزمة. أما الأسماء المسمى بها، كانطلاق واستخراج، فلا تقطع همزتها بعد التسمية بها، بل تبقى على حالها. لأن نظيرها من الأسماء همزته موصولة.

(١) راجع إعراب المحكي في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) نبئت ماضٍ مجهول، وتباً من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، كما علمت في الجزء الأول. والثناء نائب الفاعل، وهو مفعوله الأول، وأخوالي: مفعوله الثاني، وبني بدل منه مفعوله الثالث جملة «لهم فديد» من المبتدأ والخبر، أي: نبئت أخوالي لهم فديد، وعلينا: متعلق بالخبر، وظلماً: مصدر في موضع الحال، لأنه مؤول بظالمين، والفديد: الصوت والصراخ والجلبة. يقال: فد يفد فديداً: إذا صوت، ورجل فداد: شديد الصوت، وتزيد هذا: هو تزيد بن حلوان، أو قبيلة معروفة تنسب إليها البرود التزيدية، وهو بالثاء المنقوطة من فوق، هذا ما صوبه ابن يعيش في شرح المفصل، والثناء يروونه بالياء المشناة من تحت.

٤ - أن يكون^(١) علماً مُركباً تركيب مزج، غير مختوم بوي^(٢) كعيلبك وحَضْرَمَوْتُ ومَعْدِي كَرِبَ وقالِي قَلَا.

٥ - أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون: كعثمانَ وإِمرانَ وعُظفانَ.

٦ - أن يكون علماً معدولاً: بأن يكون على وزن «فَعَلَ». فيُقَدَّرُ معدولاً على وزن «فاعل». وذلك كَعُمَرَ وزُفَرَ وُزَحْلَ وتُعَلَّ. وهي معدولة عن عامرٍ وزافرٍ وزاحلٍ وثاعلي.

وهذا العدل تقديري لا حقيقي. وذلك إن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن «فعل» غير منصرفة، وليس فيها إلا العلمية. وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقَدَرُوا أنها معدولة عن وزن «فاعل»، لأن صيغة «فعل» وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل: كَعُدَّ وَفُسَّقَ بمعنى غادر وفاسق.

وما سُمِعَ منصرفاً، مما كان على هذا الوزن، كأذو، لم يُحكم بعديه.

وقد أحصى النحاة ما سُمِعَ من ذلك غير مُنصرفٍ فكان خمسة عشر علماً. وهي: عُمَرَ وزُفَرَ وزُحْلَ وتُعَلَّ وجُشَمَ وجَمَحَ وفُزَحَ ودُلَفَ وعُصَمَ وجُحَى وبُلَغَ ومُضَرَ وقَبِلَ وهَذَلُ وقُتَمَ وعَدَّها السيوطي في «معجم الهوامع» أربعة عشر، بإسقاط «هَذَل».

ويلحقُ بها «جَمَعَ وَكَتَعَ وَبَضَعَ وَبَتَعَ». وهي أسماء يؤكَّدُ بها الجمع المؤنث، نحو: «جاءت النساءُ جَمَعَ وَكَتَعَ وَبَضَعَ وَبَتَعَ» أي: جميعهنَّ، «ورأيتهنَّ جَمَعَ وَكَتَعَ وَبَضَعَ وَبَتَعَ» و«مررتُ بهنَّ جَمَعَ وَكَتَعَ وَبَضَعَ وَبَتَعَ». فهي متنوعة من الصرفٍ للتعريف وللعدل.

(أما كونها معرفة، فبدليل أنها تؤكدُ بها المعرفة. كما رأيت. وتعريفها هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد، إذ التقدير «جاء النساءُ جميعهنَّ». وأما كونها معدولة، فلأن مفردَها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء. فحقها أن تجمع على «جمعاء وكتعاء وبتعاء وبتعاء». لأن ما كان على وزن «فعلاء» اسماً، فحقه أن يجمع على «فعلاوات»: كصحراء وصحراوات. ولكنهم عدلوا بها عن «فعلاوات» إلى «فعل».)

ومما جاء غير مصروفٍ للتعريف والعدل، «سَحَرَ» مجرداً من الألف واللام والإضافة مُراداً به سَحَرُ يومٍ بعينه. وإن كان كذلك فلا يكونُ إلَّا ظرفاً: كجئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ.

(أما كونه معرفة، فلأنه أريد به معين. وأما كونه معدولاً، فإنه معدول عن «السحر» بالألف واللام. فإن التقدير «جئت يوم الجمعة السحر».)

٧ - أن يكون علماً مزيداً في آخره ألف للإلحاق: كازطى وذُفَرَى، إذا سَمِيَتْ بها. وألفُها

(١) أي: الرابع من المواضع السبعة التي يمنع العلم فيها من الصرف.

(٢) فإن ختم بها كان مبنياً على الكسر، كما سبق بالكلام على الأسماء المبنية.

زائدة لإلحاق وزنهما بجعفر .

الصفة الممنوعة من الصرف

تمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع :

١ - أن تكون صفة أصلية على وزن «أَفْعَلٌ» : كاحمر وأفضل .

ويشترط فيها ألا تُؤنثَ بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع كأرمل، فإن مؤنثه أرملة . والأرملُ الفقير .

(فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن «أَفْعَلٌ» لم تمنع من الصرف . وذلك كأربع وأرب في قولك : «مررت ببناء أربع ورجل أرب» . فأربع في الأصل اسم للعدد، ثم وصف به، فكانت قلت : ببناء معدودات بأربع . وأرب للحيوان المعروف . ثم أريد به معنى الجبان والذليل، فالوصف بهما عارض، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصرف).

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها، فتبقى ممنوعة من الصرف - كما لم يضر عروض الوصفية للاسم، فيبقى منصرفاً . وذلك كأدهم - للقيد، وأسود - للحية، وأرقم - للحية المنقطة، وأبطح - للمسيل فيه دقيق الحصى، وأجرع - للرملة المستوية لا تنبت شيئاً . فهي ممنوعة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، لأنها صفات، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية، كما لم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية وبعضهم يعتد باسميتها الحاضرة فيصرفها وأما «أجذل» - للصقر، و«أخيل» - لطائر ذي خيلان^(١)، و«أفمى» للحية، فهي منصرفة في لغة الأكثر . لأنها أسماء في الأصل والحال . وبعضهم يمنعها من الصرف لامحاً فيها معنى الصفة . وهي القوة في أجذل . والتلون في أخيل، والإيذاء في أفمى .

وعليه قول الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّينَ، حِينَ لَقِيْتَهُمُ، فَرَاخَ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا
وقول الآخر :

فَرِيْنِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيَّ بِأَخِيْلَا^(٢)

٢ - أن تكون صفة على وزن «فَعْلَانٌ» كعُطْشَانٌ وسُكْرَانٌ . ويشترط في منعها أن لا تُؤنثَ بالتاء . فإن أنثت بها لم تمتنع :

(١) الخيلان : بكسر الخاء : جمع خال، وهو نقطة سوداء تكون في الجسم تخالف لونه والأخيل مختلف لونه بالبياض والوراء، لذلك سمي بالأخيل، وهو طائر مشؤوم عندهم .

(٢) يقول : إن طائره ليس بالطائر المشؤوم، وضرب مثلاً لذلك بالأخيل، يريد أنه لا يتشاءم، فهو يمضي لما يريد لا يتطير من شيء .

كَسَيْفَانٍ - وهو الطويلُ، وَمَصَانٍ - وهو اللثيمُ، وَنَدَمَانٍ - وهو النديمُ^(١)، لأن مؤنثها سيفانةٌ وَمَصَانَةٌ وَنَدَمَانَةٌ.

وقد أحصَوْا ما جاء على وزن «فَعْلَان»، مما يؤنث على «فَعْلانة»، فكان ثلاث عشرة صفة، وهي: «ندمان»، للنديم، و«خَبْلَان»، للعظيم البطن و«دَحْنَان»، لليوم المظلم، و«سيفان» للطويل، و«صُجْرَان»، للبايس الظهر من الدواب والناس، و«صِيحَان» لليوم الذي لا غيم فيه، و«سُخْنَان»، لليوم الحارّ، و«مَوْتَان»، للضعيف الغوّاد البليد، و«عَلَان»، للكثير النسيان، و«فُشْوَان»، للدقيق الضعيف، و«نصران»، لواحد النصاري، و«مَصَان»، للنديم، و«أليان» لكبير الآلية. فهذه كلها منصرفة، لأنها تؤنث بالتاء. وما عداها فممنوع، لأن مؤنثه على وزن «فَعْلَى» كغَضَبَانٌ وَغَضَبَى، وعُطْشَانٌ وَعُطْشَى، وسُكْرَانٌ وسُكْرَى، وَجُزْءَانٌ وَجُزْءَى. وأما نحو: «أرونان» - وهو الصعب من الأيام - فمنصرف لامرين: الأوّل لأنه ليس على وزن «فَعْلَان»، والثاني لأنه يؤنث بالتاء، فيقال: «يوم أرونان»، وليلة أرونانة، أي صعبة شديدة.

٣ - أن تكون صفة معدولة، وذلك بأن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر. ويكون العدل مع الوصف في موضعين:

الأوّل: الأعداد على وزن «فُعَال أو مَفْعَل»: «كأحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثَنَاءَ وَثْنَى، وَثُلَاثَ وَثَلْتِ، وَرُبَاعَ وَرَبِيعَ».

(وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين الخ، فإذا قلت: «جاء القوم مثنى»، فالمعنى أنهم جاؤوا اثنين اثنين. وقد قالوا: إن العدل في الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة. غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة، والحق أنه مسموع في الواحد والعشرة وما بينهما).

الثاني: آخر، في نحو قولك: «مررتُ بنساءٍ آخرَ» قال تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ آتَاءٍ آخَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وهي جمع أخرى، مؤنث آخر. وآخر (بفتح الخاء) اسم تفضيل على وزن «أفعل» بمعنى مغاير. وكان القياس أن يقال: «مررتُ بنساءٍ آخرَ» كما يقال: «مررتُ بنساءٍ أَفْضَلَ» - بإفراد الصفة وتذكيرها - لا «بنساءٍ آخرَ»، كما لا يقال: «بنساءٍ فَضْلَ»، لأنّ أفعل التفضيل، إن كان مُجَرِّداً من «أل» والإضافة لا يؤنث ولا يُثْنَى ولا يجمعُ.

(وقد علمت في مبحث اسم التفضيل، في الجزء الأول، أنه إن كان مجرداً من «أل» والإضافة وجب استعماله مفرداً مذكراً، وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا. كما هي الحال هنا. تقول: «أخلاقك أطيّب، وأدأبك أرفع، وشمائلك أحلى» أما آخر فعُدلوا به عن هذا الاستعمال، فقد استعملوه موافقاً للموصوف. فقالوا: «آخر

(١) إذا كان ندمان بمعنى النديم - من الندامة، وهي المحادثة والمكالمة، صرف لأن مؤنثه ندمانة، وإن كان بمعنى التادم - من التدم - فهو غير منصرف، لأن مؤنثه تدمى لا ندمانة.

وآخران وآخرون، وأخرى وأخريان وآخر. على خلاف القياس، وكان القياس أن يقال آخر للجميع. فالعدل به عن القياس إحدى العلتين في منعه من الصرف. وإنما اختصت «آخر» في جعل عدلها مانعاً من الصرف. لأن آخر ممنوع منه لوزن الفعل. وأخرى لألف التانيث. وآخران وأخريان وآخرون معربة بالحرف).

واعلم أنه لم يسمع شيء من الصفات التي جاء على وزن «فعل» ممنوعاً من الصرف إلا «آخر» فقدروا فيها العدل. ليكون علة أخرى مع الوصفية.

حكم الاسم الممنوع من الصرف

حكمُ الاسم الممنوع من الصرف أن يمنع من التنوين والكسرة، وأن يُجرَّ بالفتحة نحو: «مررتُ بأفضل منه»، إلّا إذا سبقته «أل» أو أضيف، فيجرُّ بالكسرة، على الأصل، نحو: «أحسنْتُ إلى الأفضلِ أو إلى أفضلِ الناسِ».

وقد يُصرفُ (أي: ينوَّنُ ويُجرُّ بالكسرة) غيرُ مسبوقٍ بـ«أل» ولا مضافاً، وذلك في ضرورة الشعر: كقول السيدة فاطمة بنت الرسول ترثي أباهما ﷺ:

ماذا عَلى مَنْ شَمَّ تُربةَ أحمدٍ أن لا يَسْمَ^(١) مَدَى الزَّمانِ عَوالِيا^(٢)
والمنقوصُ المستحقُّ المنعُ من الصرف، كجوارٍ^(٣) وغواشي^(٤) تُحَدِّثُ ياؤُهُ رُفْعاً وجَراً،
وينوَّنُ نحو: «جاءت جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ». ولو سميت امرأةً بناجٍ، قلتُ: «جاءت ناجٍ، ومررتُ بناجٍ».

ويكون الجر بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، كما يكون الرفع بضمة مقدرة عليها كذلك. أما في حالة النصب، فتثبت الياء مفتوحة نحو: «رايتُ جوارِي وناجِي».

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائِهِ، في حالة الجرِّ، ظاهرةً عليها الفتحةُ كقول الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى، هجوته ولكنَّ عبد الله مولى موالِيا^(٥)

(١) يشم: بفتح الشين، من باب «علم يعلم». هذه هي اللغة الفصحى، وفيه لغة أخرى وهي ضم الشين، من باب «رد يرد».

(٢) العوالي: جمع غالية، وهي أخلاط من الطيب.

(٣) الجوارى: جمع جارية أيضاً، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها. والجارية أيضاً: اسم فاعل من جرى يجري. والجوارى أيضاً: السفن لأنها تجري فوق الماء.

(٤) الغواشي: الظلمات، من غشي الليل - بكسر الشين - إذا أظلم. والمفرد غاشية. وهي أيضاً: اسم فاعل من غشي المكان: إذا أناه، وغشي الأمر: إذا غطاه.

(٥) المولى: العبد الرقيق. ويطلق أيضاً على السيد وابن العم، وكان حقه أن يقول: «ولكن عبد الله مولى موالٍ» يحذف يائِها وتنوينها تنوين العوض.

ومن النحاة من يثبتُ ياء المنقوص الممنوع من الصرف، إذا كان عَلَمًا، في أحواله الثلاثة. فيقول: «جاءت ناجي، ورأيت ناجي، ومررتُ بناجي».

واعلم أن تنوين المنقوص، المستحق المنع من الصرف، إنما هو تنوينٌ عَوْضيٌّ من الياء المحذوفة، لا تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة لأنه ممنوع منه.

فوائد

١ - أجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع، مطلقاً في نظم أو نثر. وهي لغة حكاهما الأخفش وقال: كأنها لغة الشعراء. لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرى على السنتهم ذلك في الكلام. ولا ريب أنها لغةٌ ضعيفة، لا يلتفت إليها.

٢ - إذا عرضَ للعلم الممنوع من الصرف التنكير، كأن يراد به واحد لا بعينه ممن سمي به فإنه ينصرف، نحو: (جاءني عمرٌ من العمرين، وفاطمةٌ من الفاطمات، وإبراهيمٌ من الإبراهيمين، وأحمدٌ من الأحمدين، وعثمانٌ من العثمانيين)، ونحو: (رب سعادٍ وعمرانٍ ويزيدٍ ويوسفٍ ومعديكربٍ لقيتُ). (إلا إذا كان منقولاً عن صفة، كمن سميت أحمر ويقطان)، فإنه لا ينصرف على المختار من أقوال النحاة. وهو ما ذهب إليه سيبويه. لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العلمية، كان ممنوعاً من الصرف. فإذا فقد العلمية رجع إلى أصله من المنع، اعتداداً بهذا الأصل ولم يفعلوا ذلك في غير الصفات الممنوعة، لأنه بزوال العلمية، التي هي أحد سببي المنع، لم يبق إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف.

٣ - أجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف. وعليه قول الأخطل:

تَلَبَّ الأزارق بالكتائب، إذ هوت بشبيب غائلة النفوس، غدور^(١)
وقول العباس بن مرداس:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجَمِّع
واختاره ابن مالك. وهو الصحيح، كما قال ابن هشام، لكثرة ما ورد منه.

« وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقاً، في نظم أو نثر. وبعضهم خص ذلك بما كان علماً. وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة متتهى الجموع. والحق الاختصار على ما ذكرنا.

(١) الأزارق، أصلها الأزارقة، حذفت التاء للضرورة، وهي جمع أزرق، والأزارقة طائفة من الخوارج منسوبة إلى نافع بن الأزرق. وشبيب هذا هو رأس الأزارقة، وهو شبيب بن يزيد الشيباني، وفي شذرات الذهب أنه شبيب ابن قيس.

المعزَّبُ بالحروف من الأسماء

المعزَّبُ بالحروف من الأسماء ثلاثة أنواع: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة.

فالمثنى يُرفعُ بالالف، مثل: (أفلح المجتهدان). ويُنصب ويجرُ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مثل: (أكرمت المجتهدَيْن، وأحسنتُ إلى المجتهدَيْن).

ومن العرب من يُلزِمُ المثنى الألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، وهم بنو الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد وكنانة وآخرون، فيقولون: «جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان». وعليه قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاءِ طَلْعِنَةٍ دَعَنَهُ إِلَى هَابِي الشَّرَابِ، عَقِيمٌ^(١)
وقول الآخر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشُرَكَاءُ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد «ن». وقرئ: «إِنَّ هَٰؤُلَاءِ»، بتخفيفها، «وإنَّ هَٰؤُلَاءِ» بتشديدها ونصب هذين بالياء.

وجمعُ المذكر السالم يرفع بالواو، مثل: «أفلح المجتهدون». وينصب ويجرُ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، مثل: «أكرمتُ المجتهدِينَ، وأحسنتُ إلى المجتهدِينَ».

والأسماء الخمسة هي «أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌّ وَفَوْ وَذَوْ». وهي ترفعُ بالواو، مثل: «جاء أبو الفضل»، وتنصبُ بالالف، مثل: «أكرم أباك» وتجرُ بالياء، مثل: «عامل الصديق معاملة أخيك».

وهي لا تعرب كذلك إلا إذا كانت مفعلة مضافة إلى غير ياء المتكلم. فإن كانت مثناة، أو مجموعة، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع، مثل: «أكرم أبويك، واقتدِ بصالح آبائك، واعتصم بذوي الأخلاق الحسنة».

وإن قُطعت عن الإضافة كانت معربة بحركات ظاهرة، مثل: «هذا أَبٌ صالحٌ، وأكرمِ الفم عن بذيء الكلام، وتمسكْ بالأخ الصادق».

وإن أُضيفت إلى ياء المتكلم كانت مُعربة بحركات مُقَدَّرة على آخرها، يمنعُ من ظهورها

(١) هابي التراب: ما ارتفع منه ودق. وهو أيضاً: تراب القبر، وهو المراد هنا، والطمعة العقيم: هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لنفاذها ويلوغه بها القصد وقوله: «عقيم» هو صفة لطمعة، وحقه النصب، لكنه قطعه عن النتبة لفظاً، وجعله خيراً لمبتدأ محذوف أي تزود منا طمعة هي عقيم.

كسرة المناسبة^(١) مثل: «أبي رجل صالح وأكرمْتُ أبي، ولزِمْتُ طاعةَ أبي».

ومن العرب من يقول في أبٍ وأخٍ وَحَمٍ: «هذا أبُكَ، ورايْتُ أبُكَ، ومررتُ بأبِكَ». بحذف الآخر، ويعرب الاسم بحركات ظاهرة. ومنه قوله:

بأبه اقتدَى عدي نبي الكرمِ وَمَنْ يُشَايِهَ أبُهُ فَمَا ظَلَمَ
ومن قال: «هذا أبُكَ» قال في التثنية: «هذان أبانِ». ومن قال: «هذا أبوك»، قال: هذان أبوانِ.

ومنهم من يُلزِمُ ذلك الألف، في حالات الإعراب الثلاث، ويُعرِّبُ إعرابَ الاسم المقصور، بحركاتٍ مُقدَّرة على الألف، سواء أضيف أم لم يُضَف. فيقول: هذا أباً، ورايْتُ أباً، ومررتُ بأباً. ويقول: هذا الأبَا، ورايْتُ الأبَا، ومررتُ بالأبَا، باعتبار أنه اسم مقصور. كما تقول: «هذه عصاً، وهذه العصا». لأن الأصل «أَبُو»، فُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قُلت في «عصاً» وأصلها: «عَصَوُ». ومنه المثل: «مُكْرَمَةُ أَخَاكَ لَا بَقْلُ»^(٢)، وقول الشاعر: «إِنَّ أبَاها وأبا أبَاها... البيت». ومن قال: «هذا أباً»، قال في التثنية: «هذان أبوانِ»، كما يقو: «هاتانِ عصوانِ». يَقلِبُ الألف واواً.

إعراب الملحق بالمتنى^(٣)

يُعرَّبُ «اثنانِ واثنانِ» إعرابَ المتنى.

ويُعرَّبُ «كلا وكلتا» إعرابَ المتنى، إذا أُضيفا إلى ضميرٍ، مثل: «جاء الرجلانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاها»، ورايْتُ الرجلينِ كليهما والمرأتينِ كلتيهما، ومررتُ بالرجلينِ كليهما والمرأتينِ كلتيهما. فإن أُضيفا إلى غير الضمير أغربا إعرابَ الاسم المقصور، بحركات مُقدَّرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً، مثل: جاء كلا الرجلينِ وكلتا المرأتينِ، ورايْتُ كلا الرجلينِ وكلتا المرأتينِ، ومررتُ بكلا الرجلينِ/وكلتا المرأتينِ.

وكلا وكلتا: اسمانِ مُلازمانِ للإضافة. ولفظُهما مُفردٌ ومعناهما مُثنى: ولذلك يجوزُ الإخبارُ عنهما بما يحملُ ضميرَ المفرد، باعتبار لفظُهما، وضميرَ المتنى باعتبار معناهما، فنقول: «كلا الرجلينِ عالمٌ، وكلاهما عالمان» وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّجَرِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفِيهُمَا رَابِي

(١) يكون ما قبل ياء المتكلم مكسوراً، لأن الياء تناسبها الكسرة قبلها، فالكسرة التي يؤتى بها لتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة المناسبة، وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب على آخر الكلمة.

(٢) هذا مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه، ولا في مقدوره القيام به.

(٣) راجع بحث المتنى والملحق به في أوائل هذا الجزء.

إِلَّا أَنْ اعْتَبَرَ اللَّفْظَ أَكْثَرُ، وَهَـ جَاءَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّمَآ لَبَّسْتَيْنِ مَاءَتْ أَكْهَلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وَلَمْ يَقُلْ: «أَتَا».

وَيُعْرَبُ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُثَنَّى إِعْرَابَ الْمُثْنَى، لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِهِ، فَتَقُولُ: «جَاءَ حَسَنَانٌ وَزَيْدَانِ»، وَرَأَيْتُ حَسَنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِحَسَنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَلْزَمَ الْآلِفُ وَيُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، تَشْبِيهًا لَهُ بِنَحْوِ: «عِمْرَانٌ وَسَلْمَانٌ» تَقُولُ: «جَاءَ زَيْدَانٌ وَحَسَنَانٌ»، وَرَأَيْتُ زَيْدَانٌ وَحَسَنَانٌ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدَانٍ وَحَسَنَانٍ» كَمَا تَقُولُ: «جَاءَ عِمْرَانٌ، وَرَأَيْتُ عِمْرَانًا، وَمَرَرْتُ بِعِمْرَانٍ» وَيَكُونُ مَتْنُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْآلِفِ وَالنُّونِ.

فَالْمُثَنَّى

١ - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ: وَقَدْ سَلَّطْتُ قَدِيمًا عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: «زَيْدٌ وَعَمْرُوهُمَا كِلَاهُمَا قَائِمٌ. أَوْ كِلَاهُمَا قَائِمَانِ». فَكُتِبَتْ: إِنْ قَدَرَ (كِلَاهُمَا) تَوْكِيدًا قِيلَ «قَائِمَانِ»: لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ «زَيْدٍ وَعَمْرُوهُ»، وَإِنْ قَدَرَ مُبْتَدَأً، فَالْوَجْهَانِ، وَالْمَخْتَارُ الْإِفْرَادُ. وَعَلَى هَذَا، فَإِذَا قِيلَ: «إِنْ زَيْدًا وَعَمْرًا» فَإِنْ قِيلَ «كِلَيْهِمَا»، قِيلَ «قَائِمَانِ» أَوْ «كِلَاهُمَا» فَالْوَجْهَانِ. وَيَتَعَيَّنُ مَرَاعَاةُ اللَّفْظِ فِي نَحْوِ: «كِلَاهُمَا مُحِبٌّ لِصَاحِبِهِ»، لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَقَوْلُهُ:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ، إِذَا مَتْنَا، أَشَدُّ تَغْنَانِيَا

٢ - يَزُكَّدُ بِكِلَا الْمُثْنَى الذَّكْرُ. وَيَكِلَّتَا الْمُثْنَى الْمُؤَنَّثُ، وَيُضَافَانِ أَبَدًا لَفْظًا وَمَعْنَى إِلَى اسْمِ وَاحِدٍ مَعْرُوفَةٍ، دَالٌ عَلَى اثْنَيْنِ: إِمَّا بِلَفْظِهِ، نَحْوُ: «جَاءَ كِلَا الرَّجُلَيْنِ» وَإِمَّا بِمَعْنَاهُ. فَقَوْلُ الشَّاعِرِ:
إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ^(١)
أَيُّ: وَكِلَا مَا ذَكَرَ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ: وَلَا يُضَافَانِ إِلَى مَفْرَدٍ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي أَبَدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالسَّمَامِ الْمَلَمَاتِ

فَضَّرُورَةٌ نَادِرَةٌ، لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهَا، وَلَا تَبَاحٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، حَتَّى الشَّعْرُ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ إِنَّمَا يُسْتَشْهَدُ بِهَا، إِذَا كَانَتْ كَثِيرَةً. فَإِنْ كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ جَازَ لِلشَّاعِرِ ارْتِكَابُهَا.

إِعْرَابُ الْمُثَنَّى بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ^(٢)

يُعْرَبُ الْمُثَنَّى بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ «وَهُوَ مَا جُمِعَ هَذَا الْجَمْعُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ» إِعْرَابَ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ.

(١) الْمَدَى: الْغَايَةُ، «وَالْقَبْلُ» يَفْتَحَتَيْنِ: مَا ارْتَفَعَ مِنْ جَبَلٍ أَوْ رَمَلٍ أَوْ عَلُوٍّ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ أَيْضًا الْمُحِجَّةُ الرَّوَاحِظَةُ. وَالْمَعْنَى: إِنْ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ غَايَةٌ يَنْتَهِيَانِ إِلَيْهَا، وَيَقْعَانِ عِنْدَهَا. وَكِلَاهُمَا وَاضِحٌ ظَاهِرٌ، بِسِتْقَابِلِ النَّاسِ أَيْنَمَا تَوَجَّهُوا، كَمَا يَسْتَقْبِلُهُمُ الْوَجْهُ وَالْمَرْتَفَعُ مِنَ الْأَمَاكِنِ.

(٢) رَاجِعُ بَحْثِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ فِي هَذِهِ الْجُزْءِ.

ويجوز في نحو: «بَيْنَ وَسَيْنَ وَعُضَيْنَ وَبَيْنَ» وما أشبهها أن يُعَرَّبَ إعرابَ هذا الجمع، وهو الأفصح فيقال: «مَرَّتْ عَلَيَّ سِنُونٌ، وَاعْتَرَبْتُ سَنِينَ، وَأَنْجَزْتُ هَذَا الْعَمَلَ فِي سَنِينَ». قال تعالى: ﴿إِنَّكَ الْبَاقِيَّةُ وَالْمُتَوَكِّلُ﴾ [الصفات: ١٤٩] ويجوز أن تُلَزِمَهُ الياءُ مَعَ التَّنوين^(١)، تشبيهاً له بحينٍ، فَيُعَرَّبُ بالضمَّة رُفْعاً، وبالفَتْحة نَصَباً، وبالكسرة جَرّاً. تقول: «مَرَّتْ عَلَيَّ سَنِينَ كَثِيرَةً. وَمَكثْتُ مُعْتَرِباً سَنِينَ كَثِيرَةً، أَوْ ثَمَانِي سَنِينَ». وعليه قول الشاعر:

دَعَانِي مَنْ نَجِدُ، فَإِنْ سَنِينُهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْباً وَشَيْبُنَا مُرْدَا
وقول الآخر:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ، عَلِيٍّ، أَبَا بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ
ويجوز فيما سمي به من هذا الجمع أن يعرب إعرابه. فنقول: «جاء عابِدُونُ وزيدونُ، ورأيتُ عابِدينَ وزيدَيْنَ، ومررتُ بعابِدينَ وزيدَيْنَ». وهو الأفصح. ويجوز أن يلزم الياء والنون مع التنوين، والإعراب بالحركات الثلاث. فنقول: جاء زيدونُ، ورأيتُ زيدوناً، ومررتُ بزيدونٍ. ويجوز أن يلزم الواو والنون بلا تنوين، ويعرب إعراب ما لا ينصرف، تشبيهاً له بهارون، فيجري مجراها. ويكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجمة. فنقول: جاء عابِدُونُ وَحَمْدُونُ وَخَلْدُونُ وزيدونُ، ورأيتُ عابِدونَ وَحَمْدونَ وَخَلْدونَ وزيدونَ، ومررتُ بعابِدونَ وَحَمْدونَ وَخَلْدونَ وزيدونَ^(٢) كما تقول: جاء هارونُ، ورأيتُ هارونَ ومررتُ بهارونَ.

إعراب المُلْحَق بجمع المؤنث السالم^(٣)

تُعَرَّبُ «أولاتُ» كجمع المؤنث السالم، بالضمَّة رُفْعاً، وبالكسرة نَصَباً وَجَرّاً. قال تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْ أُولَئِكَ حَتَّى﴾ [الطلاق: ٦]. وتقول: «أولاتُ الأخلاقِ الطَّيِّبَةِ محبوباتُ» و«ارْجُ الْخَيْرَ مِنْ أُولَاتِ الْحَيَاءِ وَالصَّلَاحِ وَالْعِلْمِ».

ويُعَرَّبُ ما سُمِّيَ به من هذا الجمع إعرابه، فنقول: «هذه أذِرْعَاتُ^(٤) وَعَرَفَاتُ^(٥)»، ورأيتُ أذِرْعَاتٍ وَعَرَفَاتٍ، وسافرتُ إلى أذِرْعَاتٍ وَعَرَفَاتٍ. هذا هو الفصح. قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] ويجوز فيه مذهبانِ آخَرَانِ: أحدهما أن يُعَرَّبَ إعراب ما لا ينصرف، للعلمية والتأنيث: فَيُرْفَعُ بالضمَّة، وينصب ويُجر بالفَتْحة. ويمتنع حينئذٍ من التنوين. فنقول: «هذه عَرَفَاتُ، ورأيتُ عَرَفَاتٍ، ومررتُ بعَرَفَاتٍ». والثاني أن يُرْفَعَ بالضمَّة، ويُنصب ويُجر

(١) هذا إن تجرد من (أل) والإضافة.

(٢) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية، فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها، فكان عليها شبه العجمة.

(٣) راجع جمع المؤنث السالم والملحق به في هذا الجزء.

(٤) أذِرْعَاتُ بلد في حوران الشام، والنسبة إليها أذري.

(٥) عرفات وعرة: موقف الحجاج، وهي على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

بالكسرة، كجمع المؤنث السالم، غير أنه يزال منه التنوين، فتقول: «هذه أذرعات»، ودخلت أذرعات، وعرجت على أذرعات». ويروى قول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ، وَأَمْلُهَا بَيْتُ رَبٍّ^(١)، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
 بِالْأَوْجِ الثَّلَاثَةِ: كسر التاء مؤنثة، وكسرها بلا تنوين، وفتحها غير مؤنثة.

(١) يشرب من أسماء المدينة المنورة.

الباب الثامن

مرفوعات الأسماء

مرفوعات الأسماء تسعة: الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم الفعل الناقص، واسم أحرف «ليس»، وخبر الأحرف المشبهة بالفعل، وخبر «لا» النافية للجنس، والتابع للمرفوع. ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول:

١ - الفاعل

الفاعل: هو المُسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه، نحو «فاز المجتهد» و«السابق قرسه فائز».

(فالمجتهد: أسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو «فاز» والفرس: أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، وهو «السابق» فكلاهما فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعل المعلوم اسمُ الفاعل، والمصدر. واسمُ التفضيل، والصفة المُشبهة، ومبالغة اسم الفاعل، واسمُ الفعل. فهي كلها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم. ومنه الاسم المستعار، نحو: «أكرم رجلاً يسكاً خلقه».

(فخلقه فاعل لمسك مرفوع به، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير: «صاحب رجلاً كالملك» وتأويل قولك: «رأيت رجلاً أسداً غلامه»: «رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد»).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

١ - أحكام الفاعل،

للفاعل سبعة أحكام:

١ - وجوب رفعه. وقد يُجرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر، نحو: «إكرام المرء أباه فرضٌ عليه»^(١)، أو إلى اسم المصدر، نحو:

(١) إكرام: مضاف، والمرء مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله: مجرور لفظاً بالإضافة، مرفوع حكماً، لأنه فاعل المصدر.

«سَلَّمَ عَلَى الْفَقِيرِ سَلَامَكَ»^(١) على الغني، وكحديث: «مَنْ قُبِلَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»^(٢).
أو بالباء، أو من، أو اللَّام الزَّائِدَاتِ. نحو: «مَا جَاءَنَا مِنْ أَحَدٍ»^(٣)، وكفى بالبلِّ شهيذاً^(٤)،
وهيَّاتْ هيَّاتْ لِمَا تَوَعَّدُونَ»^(٥).

٢ - وجوب وقوعه بعد المُسْنَدِ، فإن تقدّم ما هو فاعلٌ في المعنى كان الفاعلُ ضميراً مستتراً
يعود إليه، نحو: «عليّ قام».

(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال، والجملة بعده خبره، وإما مفعول لما قبله نحو: «رأيت
عليّاً يفعل الخير» وإما فاعل لفعل محذوف، نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ» [التوبة]:
٦، فأحد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه. فأجازوا أن يكون «زهير» في قولك: «زهير
قام» فاعلاً لجاء مقدماً عليه. ومنع البصريون ذلك. وجعلوا المقدم مبتدأ خبره الجملة بعده. كما
تقدم. وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال، على رأي الكوفيين: «الرجال جاء»
على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه. وأما البصريون فلم يجيزوا هذا التعبير. بل أوجبوا أن
يقال: «الرجال جاؤوا». على أن الرجال مبتدأ، خبره جملة جاؤوا، من الفاعل وفاعله الضمير
البارز. والحق أن ما ذهب إليه البصريون هو الحق: وقد تمسك الكوفيون بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وثيداً؟ أجندلا يحملن أم حديداً؟

فقالوا: لا يجوز أن يكون «مشيها» مبتدأ، لأنه يكون بلا خبر، لأن «وثيداً» منصوب على
الحال. فوجب أن يكون فاعلاً لوثيداً مقدماً عليه. وقال البصريون: إنه ضرورة. أو إنه مبتدأ
محذوف الخبر، وقد سدت الحال مسده. أي: ما للجمال مشيها يبدو وثيداً. على أنه لا حاجة إلى
ذلك. فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به، شاذ يذوب في بحر غيره من كلام العرب.

ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز، لأن الزباء هذه مشكوك في كثير من أخبارها. ثم إنها لم
تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها. فإنها من أهل «باجرما» وهي قرية من أعمال البليخ،

(١) سلام: مضاف، والكاف: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، ولها محلان من الإعراب:
قريب، وهو الجر بالإضافة، وبعيد، وهو الرفع على أنها فاعل.

(٢) قبلة: مضاف، والرجل: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وامرأته مفعوله.

(٣) والأصل: ما جاءنا أحد، فأحد فاعل جاء، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة.

(٤) والأصل: ومعى الله شهيداً.

(٥) والأصل: هيَّاتْ ما تَوَعَّدُونَ: أي بعد. فاللام: حرف جر زائد، وما: اسم موصول فاعل لاسم الفعل:
وهو هيَّاتْ، ومحلّه القريب الجر باللام الزائدة ومحلّه البعيد الرفع على أنه فاعل هيَّاتْ، وهيَّاتْ
الأخرس، تؤكد هيَّاتْ الأولى.

قرب الرقة، من أرض الجزيرة، جزيرة «أقور»، التي بين الفرات ودجلة، وهي مجاورة لدير الشام.

والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب. فكيف يصح الاستشهاد بكلام امرأة من أهل جزيرة «أقور»؟

وقد قالوا: إنها كانت ملكة الجزيرة، وكانت تتكلم بالعربية.

راجع ترجمتها في «شرح الشواهد» للعيني، في شرح شواهد الفاعل، وفي «مجمع الأمثال» للميداني في شرح المثل: «ببقه صرم الرأي». وذكر في «جمهرة الأمثال» هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم.

وفي «القاموس» وشرحه للزبيدي أن الزباء اسم الملكة الرومية، تمد وتقصر، وهي ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف، وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشرف العرب وحكامهم، خدعه جديمة الأبرش، وأخذ عليه ملكه وقتله، وقامت هي بأخذ ثاره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة.

نقول: وإن تاريخ الزباء يشبه تاريخ زنبيا، التي يذكرها الروم في أخبارهم، ويرجح العلماء أنها هي. ويراجع الكلام على «باجرما» و«جزيرة أقور» في «معجم البلدان».

٣- أنه لا بُدَّ منه في الكلام. فإن ظهرَ في اللفظ فذاك. ولأَ فهو ضمير راجعٌ إما لمذكور، نحو: «المجتهدُ ينجح» أو لما دل عليه الفعل، كحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن». ولا يشربُ الخمرة حين يشربها وهو مؤمن^(١). أو لما دلَّ عليه الكلام، كقولك في جواب هل جاء سليم؟ «نعم جاء»^(٢). أو لما دلَّ عليه المقام، نحو: «كَلَّا إِذَا بَقِيَ الرَّأْفِيُّ ﴿٦٦﴾» [القيامة: ٢٦]، وقول الشاعر:

إِذَا مَا أَعْرَضْنَا سَيْدًا مِنْ قَبِيلَةٍ ذُرَا مِنْبَرٍ صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَا
إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضَرِّيَةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ، أَوْ قَطَرَتْ دَمًا^(٣)
أو لما دلَّتْ عليه الحالُ المُشاهدةُ، نحو: «إِنْ كَانَ غَدًا فَاتَتِي»^(٤) وقول الشاعر:

(١) أي: ولا يشرب هو، أي الشارب. ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب.

(٢) أي: نعم جاء هو، أي سليم، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دل عليه كلام العرب.

(٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلوم في المقام.

(٤) التقدير: قطرت هي، أي السيوف المعلوم من المقام.

(٥) أي إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فأتيتي، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلت عليه الحال المشاهدة. وحكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم.

إذا كان لا يرضيك حتى تُردني إلى قطري، لا إخالك راضياً^(١)

٤ - أنه يكون في الكلام وفعله محذوف لقريئة دالة عليه: كأن يجاب به نفياً، نحو: (بلى سعيد)^(٢) في جواب من قال: (ما جاء أحد)، ومنه قول الشاعر:

تَجَلَّدْتُ، حتى قيلَ لم يَغُرْ قلبه من الوجد شيء، قُلْتُ: بل أعظم الوجد^(٣)

أو استفهام، نقول: (مَنْ سافر؟) فيقال: (سعيد)، وتقول: (هل جاءك أحد؟)، فيقال: (نعم خليل)، قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٤) [الزخرف: ٨٧]. وقد يكون الاستفهام مقدراً كقوله تعالى: ﴿يَسْتَعِ لَهُ فِيهَا بِالْقُدْرَةِ وَالْإِصَالِ﴾^(٥) يسأل^(٦) لا تلهيهم بغيره ولا يسع عن ذكر الله [النور: ٣٦، ٣٧]، في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً^(٧)، ومنه قول الشاعر:

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لُخْصُومِي^(٨) ومختبِطٌ مما تُطْبِخُ الطَّوَارِخُ

ومما جاء فيه حذف الفعل، مع بقاء فاعله، كل اسم مرفوع بعد أداة خاصة بالفعل، والحذف في ذلك واجب، نحو: ﴿وَإِنَّ لَاحِدًا مِّنَ الشُّرَكِيِّ اسْتَجَارَ لَهُ فَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّقَاهُ مَا تَتَّقُ ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَمْلِكُونَ﴾ [التوبة: ٦] ونحو: ﴿إِذَا التَّاءُ انْقَسَتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ومنه المثل: (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتِي)، وقول امرئ القيس:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

وقول السؤال:

(١) أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك. فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه الحال وفاعل يرضيك، كذلك. وجملة يرضيك خبر كان. وقطري: يفتح القاف والطاء، رجل كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير. لما وُلِّيَ منصب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير. فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي. فكان يسير إليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم، حتى توجه إليه سفيان ابن الإبريد الكلبى، فظهر عليه سفيان، وقتله سنة ثمان وسبعين من الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أبجر الدارمي، وقيل غير ذلك.

(٢) أي: بلى جاء سعيد.

(٣) بل عراه أعظم الوجد.

(٤) أي: خلقنا الله.

(٥) أي: يسبحه رجال، فكأنه قيل: من يسبحه؟

(٦) ومن قرأ يسبح له معلوماً فرجال فاعل.

(٧) أي: يبكيه ضارع. تقدير الاستفهام: «من يبكيه؟» ف قيل: ضارع، أي: ذليل. والمختبِط: من يسأل المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة. يقال: اختبِطه إذا سأل من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو وساطة. وتطبخ: تهلك. والطوارخ: المهلكات. والمعنى: لييك يزيد وجلان: مظلوم ومطالب حاجة أو معروف.

إذا المرء لم يذَنَس من اللؤمِ عَرَضُهُ فكلُّ رِداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
فكل من «أحد، والسماء، وذات، والمرء»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور
بعده.

٥ - أنَّ الفعلَ يجبُ أن يبقى معه بصيغة الواحد، وإن كان مثنى أو مجموعاً، فكما تقول:
«اجتهد التلميذ»، فكذلك تقول: «اجتهد التلميذان، واجتهد التلاميذ» إلّا على لغةٍ ضعيفة لبعض
العرب، فيطابق فيها الفعلُ الفاعِلَ. فيقال على هذه اللغة: أكرماني صاحبك، وأكرموني
أصحابك، ومن قول الشاعر:

نَجَّحَ الرَّبِيعُ مَحَايِنَا أَلْقَحْنَهَا عُرُ السَّحَابِ
وقول الآخر:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارْقِيَيْنِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعِدٌ وَخَمِيمٌ
وما ورد من ذلك في فصيح الكلام، فيُعربُ الظاهرُ بدلاً من المُضْمَرِ، وعليه قوله تعالى:
﴿وَأَسْرَأُ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. أو يعربُ الظاهرُ مبتدأً، والجملة قبله خبرٌ مقدَّم. أو يُعربُ
فاعلاً لفعل محذوف. فكانه قيل - بعد قوله: ﴿وَأَسْرَأُ النَّجْوَى﴾ - مَنْ أَسْرَاهَا؟ فيقال: أَسْرَاهَا الَّذِينَ
ظَلَمُوا. وهو الحق^(١). وأما على تلك اللغة فيُعربُ الظاهرُ فاعلاً، وتكون الألفُ والواو والنون
أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع، فلا محلَّ لها من الاعراب، فتحكمها حُكْمُ تاء التانيث مع
الفعل المؤنث.

٦ - أنَّ الأصلَ اتصالُ الفاعلِ بفعله، ثم يأتي بعده المفعول. وقد يُعكسُ الأمر، فيتقدَّم
المفعولُ، ويتأخَّرُ الفاعلُ، نحو: «أكرمَ المجتهدُ أستاذَهُ». (وسباني الكلام على ذلك في باب
المفعول به).

٧ - أنه إذا كان مؤنثاً أُنْتُ فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وتاء المضارعة في أول
المضارع، نحو: «جاءت فاطمة، وتذهبُ خديجة».

وللفعل مع الفاعل، من حيث التذكير والتانيث ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ التذكير، ووجوبُ
التانيث، وجوازُ الأمرين.

٢ - متى يجبُ تذكيرُ الفعلِ معَ الفاعلِ؟

يجبُ تذكيرُ الفعلِ معَ الفاعلِ في موضعين:

١ - أن يكونَ الفاعلُ مذكراً، مفرداً أو مثنى أو جمعٌ مذكرٌ سالماً. سواءً أكانَ تذكيره معنًى

(١) وهذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استهامي، كما ترى في الآية الكريمة.

ولفظاً، نحو: «ينجحُ التلميذُ، أو المجتهدان، أو المجتهدون»، أو معنى لا لفظاً، نحو: «جاء حمزة». وسواء أكان ظاهراً، كما مُثِّلَ أم ضميراً، نحو: «المجتهدُ ينجحُ، والمجتهدان ينجحان، والمجتهدون ينجحون، وإنما نجح هو، أو أنت، أو هما، أو أنتم».

(فإن كان جمع تكسير: كرجال، أو مذكراً مجموعاً بالالف والتاء: كطلحات وحمزات، أو ملحقاً بجمع المذكر السالم: كبنين، جاز في فعله الوجهان: تذكيره وتأنينه كما سيأتي. أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً، فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه. وأجاز الكوفيون تأنينه، وهو ضعيف. فقد أجازوا أن يقال: «أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون»).

٢ - أن يُفصلَ بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا، نحو: «ما قام إلا فاطمة».

(وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف، إذ التقدير: «ما قام أحد إلا فاطمة». فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا): فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى. فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصلاً بينه وبني فعله بإلا، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم).

وقد يؤنث مع الفصل بها، والفاعل اسمٌ ظاهرٌ، وهو قليلٌ وخصه جمهور النحاة بالشعر كقوله:

مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِّهِ وَدَّمَ فِي حَرِيرِنَا إِلَّا بَنَاتُ السَّعَمِ

٣ - متى يجبُ تأنيثُ الفعل مع الفاعل؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

١ - أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله، مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنث سالماً نحو: «جاءت فاطمة، أو الفاطمتان، أو الفاطمات».

(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً، كشمس، أو جمع تكسير، كفواطم، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «إنما قام هي»، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم، كبنات، أو مفصلاً بينه وبين فعله بفاعل، جاز فيه الوجهان كما سيذكر. أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنينه. وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره. فيقولون: «جاءت الفاطمات، وجاء الفاطمات»).

٢ - أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ إلى مؤنثٍ حقيقيٍّ أو مجازيٍّ، نحو: «أخديجة ذهبت، والشمس تطلع».

٣ - أن يكونَ الفاعلُ ضميراً يعودُ إلى جمع مؤنثٍ سالمٍ، أو جمع تكسيرٍ لمؤنثٍ أو لمذكرٍ غير عاقل، غير أنه يؤنث بالتاء أو بتون جمع المؤنث، نحو «الرَّيْبَاتُ جاءت، أو جنن، وتجيء أو يجنن» و«الفواطمُ أقبلت أو أقبلن» و«الجمالُ تسير أو يسرن».

٤ - متى يجوز الأمران: تذكير الفاعل وتأنيته؟

يجوز الأمران: تذكير الفعل وتأنيته في تسعة أمور:

١ - أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي: ليس بضمير)، نحو: (طلعت الشمس، وطلعَ الشمس). والتأنيث أفصح.

٢ - أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفواصل غير «إلا» نحو: «حضرت، أو حضرَ المجلسَ امرأة»، وقول الشاعر:

إن امرأَ عَرَّةٍ مِنْكُنَّ واحدةٌ بعدي وَتَعْدُكَ في الدُّنيا لمُفْرُورٌ
والتأنيث أفصح.

٣ - أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنث، نحو: «إنما قامَ، أو إنما قامت هي»، ونحو: «ما قامَ، أو ما قامت إلا هي». والأحسن تركُ التأنيث.

٤ - أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً، والفعل «نعم» أو «بش» أو «ساء» التي للذم^(١)، نحو: «نعمتُ، أو نعمَ، وبشتُ، أو بشَ، وساءت، أو ساء المرأةُ دَعْدَ». والتأنيث أجود.

٥ - أن يكونَ الفاعل مذكراً مجموعاً بالالف والتاء، نحو: «جاء، أو جاءت الطلحات». والتذكير أحسن.

٦ - أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسير لمؤنث أو لمذكر، نحو: «جاء، أو جاءت الفواطم، أو الرجالَ». والأفضل التذكيرُ مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث.

٧ - أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ إلى جمع تكسير لمذكر عاقل، نحو: (الرجال جاؤوا، أو جاءت)، والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصح.

٨ - أن يكون الفاعلُ ملحقاً بجمع المذكر السالم، أو بجمع المؤنث السالم. فالأول: نحو: (جاء أو جاءت البنون). ومن التأنيث قوله تعالى: «مَأْتَتْ أَثَرَهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَأْتَتْ بِهِ بَيِّنَاتٌ مِنْ رَبِّهِ» [يونس: ٩٠] والثاني نحو: (قامت، أو قام البنات). ومن تذكيره قول الشاعر (وهو عبدة ابنِ الطيب):

فبكى بناتي شجوهنَ وَرَوَّجَتِي وَالْقَاعَتُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا^(٢)

(١) ساء، إن كانت للذم فهي فعل جامد لا ينصرف. لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال. وإن كانت من المساء نحو: «سأني ما فعلت» فهي فعل متصرف. تقول منه «سأني وتسوؤني ويسوء فلاناً». فإن كانت بمعنى المساء تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكر لتذكيره وجوباً نحو «سأني فلان. تسوؤني فلانة».

(٢) شجوهن: منصوب على أنه مفعول لأجله، أي: بكين لشجوهن، أي حزنهن. والظاعنون: الراحلون.

وَيُرْجَحُ التَّذْكِيرُ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ الْمَوْثِ.

٩ - أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ اسْمَ جَمْعٍ، أَوْ اسْمَ جَنْسٍ جَمِيعاً^(١). فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: جَاءَ، أَوْ جَاءَتِ النِّسَاءُ، أَوْ الْقُرُومُ، أَوْ الرَّهَطُ، أَوْ الْإِبِلُ. وَالثَّانِي نَحْوُ: «قَالَ، أَوْ قَالَتِ الْعَرَبُ، أَوْ الرُّومُ، أَوْ الْفَرَسُ، أَوْ التُّرْكُ»، وَنَحْوُ: (أُزْرِقُ أَوْ أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ). وَهَنَاقَ حَالَةً يَجُوزُ فِيهَا تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثُهُ.

وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ الْمَذْكَرُ مِضَافاً إِلَى مَوْثٍ. عَلَى شَرْطِ أَنْ يَغْنِي الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ لَوْ حُذِفَ، تَقُولُ: «مَرٌّ، أَوْ مَرَّتْ عَلَيْنَا كُرُورُ الْأَيَّامِ» وَ«جَاءَ، أَوْ جَاءَتِ كُلُّ الْكَاتِبَاتِ»، بِتَذْكِيرِ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثِهِ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ إِسْقَاطُ الْمِضَافِ الْمَذْكَرِ وَإِقَامَةُ الْمِضَافِ إِلَيْهِ الْمَوْثُ مَقَامَهُ، فَيَقَالُ: «مَرَّتْ الْأَيَّامُ» وَ«جَاءَتِ الْكَاتِبَاتُ». وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

«كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِّ» غَيْرَ أَنْ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ هُوَ الْفَصِيحُ وَالْكَثِيرُ، وَإِنْ تَأْنِيثُهُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفٌ. وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتَّابِ يَقْعُونَ فِي مِثْلِ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ الضَّعِيفِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُ الْمِضَافِ الْمَذْكَرِ وَإِقَامَةُ الْمِضَافِ إِلَيْهِ الْمَوْثُ مَقَامَهُ، بِحَيْثُ يَخْتَلُ أَصْلُ الْمَعْنَى فَيَجِبُ التَّذْكِيرُ، نَحْوُ: (جَاءَ غُلَامٌ سَعَادَ) فَلَا يَصِحُّ أَبَداً أَنْ يَقَالُ: «جَاءَتِ غُلَامٌ سَعَادَ» لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُ الْمِضَافِ هُنَا كَمَا صَحَّ هُنَاكَ، فَلَا يَقَالُ: «جَاءَتِ سَعَادَ». وَأَنْتَ تَعْنِي غُلَامَهَا.

٥ - أَقْسَامُ الْفَاعِلِ:

الْفَاعِلُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: صَرِيحٌ وَضَمِيرٌ وَمَوْوَلٌ.

فَالصَّرِيحُ. مِثْلُ: «فَازَ الْحَقُّ».

وَالضَّمِيرُ، إِمَّا مُتَّصِلٌ كَالنَّاءِ مِنْ (قَمَتَ) وَالرَّوَا مِنْ (قَامُوا) وَالْأَلْفُ مِنْ (قَامَا) وَالْيَاءُ مِنْ (تَقُومِينَ)، وَإِمَّا مُنْفَصِلٌ: كَأَنَا وَنَحْنُ مِنْ قَوْلِكَ (مَا قَامَ إِلَّا أَنَا، وَإِنَّمَا قَامَ نَحْنُ) وَإِمَّا مُسْتَرٌّ نَحْوُ: (أَقُومُ، وَتَقُومُ، وَنَقُومُ، وَسَعِيدٌ يَقُومُ، وَسَعَادٌ يَقُومُ).

وَالْمُسْتَرُّ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مُسْتَرٌّ جَوَازاً: وَيَكُونُ فِي الْمَاضِي وَالْمِضَارِعِ الْمُسْتَدْبِينَ إِلَى الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَالْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ، وَمُسْتَرٌّ وَجُوباً: وَيَكُونُ فِي الْمِضَارِعِ وَالْأَمْرِ الْمُسْتَدْبِينَ إِلَى الْوَاحِدِ الْمَخَاطَبِ، وَفِي الْمِضَارِعِ الْمُسْتَدِّ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، مُفْرَداً أَوْ جَمْعاً. وَفِي اسْمِ الْفِعْلِ الْمُسْتَدِّ إِلَى

وَتَصَدَّعُوا: تَفَرَّقُوا. وَفِي الْبَيْتِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لَامْرَأَةٍ الرَّجُلُ: «زَوْجَةٌ» بِالنَّاءِ. وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْبَيْتُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، نَعَمْ الْكَثِيرُ الْفَصِيحُ أَنْ يَقَالُ: «زَوْجٌ» لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

(١) رَاجِعْ اسْمَ الْجَنْسِ الْجَمْعِيِّ فِي مَبْحَثِ الْجَمْعِ فِي هَذَا الْجُزْءِ.

متكلم: كأنِّي أو مخاطب: «كصه» وفي فعل التعجب، الذي على وزن (ما أفعل) نحو: ما أحسن العلم^(١). وفي أفعال الاستثناء: كخلا وعدا وحاشا، ونحو: «جاء القوم ما خلا سعيداً».

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام. فتقدير قولك: جاء القوم ما خلا سعيداً: «جاؤوا ما خلا البعض سعيداً». وما) إما مصدرية ظرفية، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها. والتقدير: «جاؤوا زمن خلّوهم من سعيد» والتقدير: «جاؤوا خالين من سعيد»^(٢).

والفاعل المؤوّل: هو أن يأتي الفعل، ويكونَ فاعلهُ مصدرًا مفهوماً من الفعل بعده، نحو: «يَحْسُنُ أَنْ تَجْتَهِدَ».

(فالفاعل هنا: هو المصدر المفهوم من تجتهد. ولما كان الفعل الذي بعد «أن» في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولاً).

ويتأوّل الفعلُ بالمصدر بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: «أَنْ وَأَنْ وَكَي وما ولو المصدريتين».

فالأوّل، مثل: «يُعْجِبُنِي أَنْ تَجْتَهِدَ»، والتقدير: «يُعْجِبُنِي اجْتَهِادُكَ».

والثاني، مثل: «بَلَّغْنِي أَنْكَ فَاضِلٌ»، والتقدير: «بَلَّغْنِي فَضْلُكَ».

والثالث، مثل: «أَعْجِبُنِي مَا تَجْتَهِدُ»، والتقدير: «أَعْجِبُنِي اجْتَهِادُكَ».

والرابع، مثل: «جِئْتُ لَكِي أَتَعَلَّمُ» والتقدير: «جِئْتُ لِلتَّعَلُّمِ». و«كَي» لا يتأوّل الفعل بعدها إلّا بمصدرٍ مجرورٍ باللام.

والخامس، مثل: «وَدِدْتُ لَوْ تَجْتَهِدُ»، والتقدير: «وَدِدْتُ اجْتَهِادَكَ». «ولو» لا يتأوّل الفعل بعدها إلّا بالمفعول، كما رأيت.

والثلاثة الأولى يتأوّل الفعل بعدها بالرفوع والمنصوب والمجرور.

والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليةً.

فائدتان:

١ - إن وقع بعد (لو) كلمة «أن» فهناك فعل محذوف بينهما تقديره: «ثبت». فإن قلت: «لو

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب. وهو في محل رفع لأنه مبتدأ. وأحسن: فعل ماضٍ فعل تعجب أول. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود إلى «ما» التعجبية. والعلم: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

(٢) ستعلم في باب الاستثناء عندنا لكلام على «خلا وعدا وحاشا» أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل لها. أو أنها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية. لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء.

أنك اجتهدت لكان خيراً لك» فالتقدير: «لو ثبت اجتهداك». فيكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

٢ - الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» تسمى همزة التسوية، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر، و«سواء» قبله خبره مقدماً عليه. فتقدير قوله تعالى: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» [البقرة: ٦]: «إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم» أي: الأمران سيان عندهم. فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر. فتكون الأحرف المصدرية، على هذا ستة أحرف.

٢ - نائب الفاعل

نائبُ الفاعل: هو المُسند إليه بعدَ الفعل المجهول أو شبهه، نحو: «يُكْرَمُ المجتهدُ، والمحمودُ خُلِقَ معدوًحٌ».

(فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول، وهو «يكرم». وخلقه أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو «المحمود» فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعل المجهول اسم المفعول، والاسمُ المنسوب إليه، فاسمُ المفعول كما مَثَلَ. والاسمُ المنسوبُ إليه. نحو: «صاحِبُ رجلاً نبوياً خُلِقَ».

«فخلق» نائب فاعل لنبوي مرفوع به، لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول. والتقدير: «صاحب رجلاً منسوباً خلقه إلى الأنبياء».

ونائبُ الفاعل قائم مقامُ الفاعل بعد حذفه ونائبُ منابه.

وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام، لغرض من الأغراض، فينوب عنه بعد حذفه غيره.

وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث:

١ - أسباب حذفِ الفاعل:

يحذفُ الفاعل، إما للعلم به، فلا حاجةً إلى ذكره، لأنه معروفٌ نحو: «وَحَلِّقِ الْإِنْسَانَ صَوِيغاً» [النساء: ٢٨].

وإما للجهل به، فلا يمكنك تعيينه، نحو: «سُرِقَ البَيْتُ»، إذا لم تعرفِ السارق.

وإما للرغبة في إخفائه للإبهام، نحو رُكِبَ الحصانُ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُردِ إظهاره.

وإما للخوف عليه نحو: «ضُرِبَ فلانٌ» إذا عرفت الضاربَ غير أنك خفت عليه، فلم تذكره.

وإما للخوف منه نحو: «سُرِقَ الحصان» إذا عرفت السارق فلم تذكره، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: «عَمِلَ عَمَلٌ مُنْكَرٌ»، إذا عرفت العامل فلم تذكره، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: «عَمِلَ عَمَلٌ مُنْكَرٌ»، إذا عرفت العامل فلم تذكره، حفظاً لشرفه.

وإما لأنه لا يتعلّق بذكره فائدة، نحو: «وَلَاذَا حُيِّمُ يَنْجِيُوْا قَحِيْوًا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا» [النساء: ٨٦]، فذكر الذي يُحْيِي لا فائدة منه، وإنما الغرض وجوب ردّ التحية لكل من يُحْيِي.

٢ - الأشياء التي تنوب عن الفاعل،

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة أشياء:

١ - المفعول به، نحو: «يَكْرَهُ الْمُجْتَهِدُ»^(١).

وإذا وُجد في الكلام، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة، لكون الفعل أشدّ طلباً له من سواه، فيرتفع هو على النائية، ويتصّب غيره، نحو: «أَكْرَمَ زهيرٌ يوم الجمعة» أمام التلاميذ بجائزة سنّية إكراماً عظيماً.

وقد ينوب المجرور بحرف الجر، مع وجود المفعول به الصريح، وذلك قليل نادر، كقول الشاعر:

لَمْ يُغْنِ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا^(٢) وَلَا شَفَى ذَا الْغِيِّ إِلَّا ذُو مُدَى
وقول الآخر:

وإنما يرضي المنيبُ رُؤُةً ما دام مغنياً بِذِكْرِ قَلْبِهِ^(٣)
وقراءة من قرأ: «يَجْزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ»^(٤) [الجنّة: ١٤].

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة، أقيم المفعول الأول مقام الفاعل، فيرتفع على النائية،

(١) والأصل: يكرم الاستاذ المجتهد.

(٢) بالعلياء، الباء: حرف جر متعلق بيمن. والعلياء مجرور بالباء لفظاً. مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن. وسيداً مفعول به له، وقد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح، وحقه أن يقول: «لم يعن بالعلياء إلا سيداً»، برفع سيد.

(٣) بذكر: متعلق بمغنياً، وهو مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول: وهو «مغنياً». فإنه اسم مفعول، وقلبه مفعوله، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل، ولكنه أناب المجرور.

(٤) بما: متعلق بيجزي. وهو في محل رفع نائب فاعل، وقوماً مفعوله. والقراءة المعول عليها إنما هي برفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة.

وَيَتَصَبُّ غَيْرُهُ، نحو: «أَعْطَى الْفَقِيرُ دِرْهَمًا، وَظَنَّ زَهِيرٌ مُجْتَهِدًا، وَدُرِّتَ وَفِيًّا بِالْمَعْدِ، وَأَعْلَمْتُ الْأَمْرَ وَاقِعًا».

وقد تجوز نياحة المفعول الثاني في باب أعطى، إن لم يقع كبس، نحو: «كَسَى الْفَقِيرَ ثَوْبًا، وَأَعْطَى الْمُسْكِينَ دِينَارًا».

(فإن لم يؤمن الالتباس، لم يجوز إلا إنابة الأول، نحو: «أَعْطَى سَعِيدٌ سَعْدًا». ولا يقال: «أَعْطَى سَعِيدًا سَعْدًا». إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ سعيد، فإن أردت ذلك قدمت فقلت: «أَعْطَى سَعْدٌ سَعِيدًا»، ليتبين الآخذ من المأخوذ، لأن كلاً منهما صالح لذلك، فلا يتعين الآخذ إلا بتقديمه وإنابته عن الفاعل.

٢ - المجرور بحرف الجر، نحو: نُظِرَ فِي الْأَمْرِ^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا سَيْطَٰرَ﴾^(٢) فِتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. على شرط أن لا يكون حرف الجر للتعليل، فلا يقال: «وُقِفْتُ لَكَ، وَلَا مِنْ أَجْلِكَ» إلا إذا جعلت نائب الفاعل ضمير الوقوف المفهوم من «وُقِفْتُ» فيكون التقدير: «وُقِفْتُ الوقوف، الذي تعهد، لك أو من أجلك».

(وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل، يقال في إعرابه أنه مجرور لفظاً بحرف الجر مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل. غير أنه إن كان مؤنثاً لا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكراً: تقول: «ذُهِبَ بِقَاطِمَةَ»، ولا يقال: «ذُهِبَ بِقَاطِمَةٍ».)

٣ - الظرف المتصرف المختص، نحو: «مُشِيَ يَوْمٌ كَامِلٌ، وَصِيَمَ رَمَضَانٌ».

(والمتصرف من الظروف، ما يصح وقوعه مسنداً إليه، كيوم وليلة وشهر ودهر وأمام ووراء ومجلس ووجهة ونحو ذلك. وغير المتصرف منها، ما لا يقع مسنداً إليه، فلا يكون إلا ظرفاً، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذا، أو ظرفاً ومجروراً بمن. كعند ولدى ولدن وقبل وبعد وثم (يفتح الشاء): أو بآلى، كمتى، أو بمن وإلى، كآين. وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل، لأنه لا يسند إليه. إذ لا يجوز فيه الرفع، كما يصح أن تسند إلى يوم وشهر ورمضان، فتقول: «جاء يوم الجمعة، ومضى على الأمر شهر، ورمضان شهر مبارك».)

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم، وهو يختص بالوصف، نحو: «جَلَسَ مَجْلِسٌ مَفِيدٌ» أو بالإضافة، نحو: «سَهَرَتِ لَيْلَةُ الْقَدَرِ»، أو بالعلمية، نحو: «صِيَمَ رَمَضَانَ». فلا تنوب عن الفاعل مثل «زمان ووقت ومكان» ونحوها من الظروف المبهمة غير المختصة. فلا يقال: «وَقِفَ زَمَانٌ» ولا «انْتَظَرِ وَقْتُ»

(١) والأصل: نظر الناس في الأمر.

(٢) سقط في يده: زل وتحير وندم.

ولا «جلس مكان». فإن اختصت بقيد يقيدها، جازت نيابتها، نحو «وقف زمان طويل، وانتظر وقت قصير، وجلس مكان رحب».

٤ - المصدرُ المتصرفُ المختصُّ، نحو: «احتفلَ احتفالَ عظيمٍ».

(والمتصرف من المصادر: ما يقع مسنداً إليه كإكرام واحتفال وإعطاء وفتح ونصر ونحوها. وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه. لأنه لا يكون إلّا منصوباً على المصدرية، أي: على المفعولية المطلقة، نحو: «معاذ الله وسبحان الله». فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل، لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه، كما يصح الإسناد إلى إكرام وفتح ونصر، نحو: «إكرام الضيف سنة العرب»، ونحو: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» [النصر: ١].

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلّا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه: أن يكون مقيداً غير مبهم، ويختص بالوصف، نحو: «وقف وقوف طويل» أو بيان العدد، نحو: (نظر في الأمر نظرتان، أو نظرات). أو ببيان النوع، نحو: «سير سير الصالحين».

وقد ينوب عن الفاعل ضميرُ المصدر المتصرفِ المختص، كأن تقول: «هل كتبت كتاباً حسناً؟» فتقول: «كُتِبَتْ». فتائبُ الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الكتابة. وقد يعود الضمير على مَصْنَعِ الفعل، وإن لم يذكر، لكونه مفهوماً معهوداً للسامع، كقوله تعالى: «رَسُولٌ بَيْنَهُمْ وَمَا بُشِّرْتُهُمْ» [سبا: ٥٤] أي: حيل الحؤول^(١) المعهود ذهنًا. فتائبُ الفاعلِ ضميرُ المصدر المفهوم من الكلام. ومنه قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أي: يُغْضِي الإغضاء الذي تَعَهُدُ، وهو إغضاء الإجلال، مهابة له. فتائبُ الفاعل ضميرُ الإغضاء المفهوم من «يُغْضِي».

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائية، لأن حرف الجر هنا للتعليل. فالمجرور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله. وإذا كان حرف الجر للتعليل، ينوب المجرور به عن الفاعل، كما علمت، لأنه يكون، والحالة هذه، من جملة أخرى، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر. فإذا قلت: (وقف الناس) فكان سائلاً سأل: لماذا وقف الناس؟ فقلت: إجلالاً للعلماء، أي وقفوا إجلالاً لهم... فإجلال: مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور. فكذلك هنا، في بيت الفرزدق. إذ التقدير: يغضي إغضاء الإجلال. أي يغضي الناس إغضاء إجلال... وإنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته، أي: مهابة له وإجلالاً لمقامه).

(١) حال بينهم يحول حولاً (يفتح فسكون) وحؤولاً وحيلولة، أي حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر.

وحال بينه وبين ما يشتهي، أو دونه ودون ما يريد، أي: كان حائلاً وحاجزاً ومانعاً من وصوله إلى ذلك.

وإذا فُقدَ المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرورِ والمصدرِ والظرفِ المختصين على السواء. فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى:

﴿وَإِنَّا نُنْخِثُ فِي الشَّجَرِ قَصَّةً وَوَيْدَةً ۖ﴾ [الحاقة: ١٣] ومن نيابة المجرور أن تقول: «يُشَادُ بِذِكْرِ العاملينِ إِشَادَةً عَظِيمَةً» ومن نيابة الظرف قولك: «يُصَلَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَاتُهَا».

فائدة: متى حذف الفاعل، وناب عنه نائبه، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما يدل عليه، فلا يقال: (عوقب الكسول من المعلم، أو الكسول معاقب من المعلم) بل يقال: (عوقب الكسول) أو (الكسول معاقب) وذلك لأن الفاعل إنما يحذف لغرض، فذكر ما يدل عليه مناف لذلك. فإن أردت الدلالة على الفاعل آتيت بالفعل معلوماً، فقلت عاقب المعلم (الكسول)، أو باسم الفاعل، فقلت: (المعلم معاقب الكسول) إلا أن تقول: (عوقب الكسول المعلم)، فيكون المعلم فاعلاً لفعل محذوف تقديره: (عاقب) فكانه لماً قيل: (عوقب الكسول) سأل سائل: من عاقبه؟ فقلت: (المعلم)، أي عاقبه المعلم. ويكون ذلك على حدّ قوله تعالى: ﴿يَسْبِيحُ لَهُ فِيهَا بِالْأُذُنِ وَالْأَصْبَالِ ۖ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]. في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً، فيكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف. والتقدير (يسبحه رجال) كما تقدم في باب الفاعل.

٣ - أحكام نائب الفاعل وأقسامه:

كل ما تقدّم من أحكام الفاعل يجب أن يُراعى مع نايبه، لأنه قائم مقامه، فله حكمه. فيجب رفعه، وأن يكون بعد المُسَدِّد، وأن يُذكرَ في الكلام. فإن لم يُذكر فهو ضميرٌ مستترٌ، وأن يُؤنثَ فعله إن كان هو مؤنثاً، وأن يكونَ فعله موحّداً، وإن كان هو مثنى أو مجموعاً، ويجوز حذف فعله لقريّة دالّة عليه.

(فعلى الطالب مراجعة هذه الأحكام كلها في مبحث الفاعل، وأن يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل).

ونائب الفاعل، كالفاعل، ثلاثة أقسامٍ: صريحٌ وضميرٌ ومؤوّلٌ. فالصريحُ، نحو: «يُحِبُّ المجتهدُ».

والضميرُ، إما مُتَّصِلٌ، كالتاء من «أَكْرَمْتَ» وإما مُتَفَصِّلٌ، نحو: «ما يُكْرَمُ إلا أنا». وإما مستترٌ، نحو: «أَكْرَمُ، وَنُكْرِمُ، وَنُكْرِمُ، وَزُهَيْرٌ يُكْرَمُ، وَفَاطِمَةُ تُكْرَمُ».

والمؤوّلُ، نحو: يُحَمَّدُ أَنْ تَجْتَهِدُوا، والتأويلُ: «يُحَمَّدُ أَجْتِهَادَكُمْ».

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه).

٣ - المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر: إسمانِ تتألفُ منهما جملةٌ مفيدةٌ، نحو: «الحق منصوبٌ» والاستقلالُ ضامنٌ سعادةِ الأمةِ.

يتميّزُ المبتدأ عن الخبر بأنَّ المبتدأ مُخبَّرٌ عنه، والخبر مُخبِّرٌ به.
والمبتدأ: هو المسندُ إليه، الذي لم يسبقهُ عاملٌ.

والخبر: ما أسندَ إلى المبتدأ، وهو الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة. والجملةُ المؤلفةُ من المبتدأ والخبر تُدعى جملةً اسميةً.

ويتعلَّقُ بالمبتدأ والخبر ثمانية مباحث:

١ - أحكام المبتدأ:

للمبتدأ خمسة أحكام:

الأول: وجوبُ رفعه. وقد يجزُّ بالباء أو من الزائدتين، أو برُبِّ، التي هي حرفُ جرٍ شبيهةٌ بالزائد. فالأول نحو: «يَحْسِبُكَ اللهُ»^(١). والثاني نحو: «مَلَّ مِنْ خَلْقِي غَيْرَ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ» [فاطر: ٣٣]^(٢). والثالث نحو: «يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

الثاني: وجوبُ كونه معرفةً، نحو: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، أو نكرةً مفيدةً، نحو: «مَجْلِسُ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً».

وتكون النكرة مفيدةً بأحدِ أربعةٍ عَشَرَ شرطاً:

١ - بالإضافة لفظاً، نحو: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ»، أو معنى، نحو: «كُلُّ يَمُوتُ»، ونحو: «قُلْ كُلٌّ يَمُوتُ عَلَى شَاكِرِينَ» [الإسراء: ٨٤]، أي: كل أحدٍ.

٢ - بالوصف لفظاً، نحو: «وَلَقَدْ مَوْجِبُ خَيْرٍ مِنْ مُشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١]، أو تقديرأً، نحو: «شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ»، ونحو: «أَمْرٌ آتَى بكَ»، أي: شرٌ عظيمٌ وأمرٌ عظيمٌ: أو معنى: بأن تكون مُصَغَّرةً، نحو: «رُجُلٌ عِنْدَنَا» أي: رجلٌ حقيرٌ، لأن التصغير فيه معنى الوصف.

٣ - بأن يكونَ خبرُها ظرفاً أو جازأً ومجروراً مُقدِّماً عليها، نحو: «وَقَوَى كَثَلِي ذِي يَلْرِ عِلِيٍّ» [يوسف: ٧٦] و«لِكُلِّ أَلْجَلٍ كِتَابٌ» [الرعد: ٣٨].

(١) بحسبك: الباء حرف جر زائد، وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والله خبره.
(٢) من: حرف جر زائد، وخالت مجرور لفظاً بمن الزائدة. مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.
(٣) رب: حرف جر شبيه بالزائد، وكاسية، مجرور لفظاً برب، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. وعارية خبره.

٤ - بَانَ تَقَعَ بَعْدَ نَهْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ «لَوْلَا»، أَوْ «إِذَا» الْفُجَائِيَّةِ. فَالْأَوَّلُ، نَحْوُ: «مَا أَحَدٌ عِنْدَنَا»، وَالثَّانِي، نَحْوُ: «إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ؟»، وَالثَّالِثُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْلَا اضْطِبَّارٌ لِأَوْذَى كُلِّ ذِي مَقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُمْ لِلْمَطْعَنِ
وَالرَّابِعُ، نَحْوُ: «خَرَجْتُ إِذَا اسْدَرَابُشٌ».

٥ - بَانَ تَكُونُ عَامِلَةً، نَحْوُ: «إِعْطَاءُ قِرْشًا فِي سَبِيلِ الْعِلْمِ يَنْهَضُ بِالْأُمَّةِ». وَنَحْوُ: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ سُكْرِ صَدَقَةٍ».

(إِعْطَاءُ: عَمَلُ النَّصَبِ فِي «قِرْشًا» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ: يَتَعَلَقُ بِهِمَا حَرْفُ الْجَرِّ، وَالْمَجْرُورُ مَفْعُولٌ لِهَما غَيْرُ صَرِيحٍ).

٦ - بَانَ تَكُونُ مُبْهَمَةً، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ «وَمَا» التَّعْجِيبِيَّةِ وَكَمُ الْخَبَرِيَّةِ. فَالْأَوَّلُ، نَحْوُ: «مَنْ يَجْتَهِدُ يُفْلِحُ»^(١)، وَالثَّانِي، نَحْوُ: «مَنْ مَجْتَهِدٌ؟» وَكَمُ عِلْمًا فِي صَدْرِكَ^(٢)، وَالثَّالِثُ، نَحْوُ: «مَا أَحْسَنَ الْعِلْمِ»^(٣)، وَالرَّابِعُ، نَحْوُ: «كَمْ مَائِثَةٌ لَكَ»^(٤).

٧ - بَانَ تَكُونُ مَفِيدَةً لِلدُّعَاءِ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، فَالْأَوَّلُ، نَحْوُ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ». وَالثَّانِي، نَحْوُ: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾^(٥) [المطففين: ١].

٨ - بَانَ تَكُونُ خَلْفًا عَنْ مَوْصُوفٍ، نَحْوُ: «عَالِمٌ خَيْرٌ مِنْ جَاهِلٍ»، أَيْ: رَجُلٌ عَالِمٌ. وَمِنْهُ الْمَثَلُ: «ضَعِيفٌ عَادٌ بِقَرْمَلَةٍ»^(٦).

٩ - بَانَ تَقَعَ صَدْرُ جُمْلَةٍ حَالِيَةٍ مُرْتَبِطَةٍ بِالْوَاوِ أَوْ بِدُونِهَا: فَالْأَوَّلُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَرَرْنَا وَنَجَّمْ قَدْ أَضَاءَ، قَمُذٌ بَدَا مُحْيَاكَ أَحْفَى ضَوْؤُهُ كُلُّ شَارِقٍ
وَالثَّانِي، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

الذُّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذِيَّةً بِيَدِي^(٨)

(١) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. وجملة الشرط مع الجواب خبره.

(٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. ومجتهد: خبره.

(٣) كم: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. وعلمًا: تمييز منصوب، وفي صدرك: متعلق بالخبر المحذوف.

(٤) ما: تعجبه في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره.

(٥) كم: خبرية في محل رفع مبتدأ، وهي مضافة إلى مائة. ولك متعلق بخبرها.

(٦) المطففون: الذين لا يوفون الكيل والوزن.

(٧) القرملة: واحد القرمل، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح إذا وطئ، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله.

(٨) مديّة: مبتدأ. ويدي: خبره. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني.

١٠ - بَأَن يَرَادُ بِهَا التَّنْوِيعُ، أَيِ التَّفْصِيلُ وَالتَّقْسِيمُ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَأَقْبَلْتُ زَخْفًا عَلَى الرُّمُحَيْنِ فَنُزِبَ لَيْسَتْ، وَنُزِبَ أَجْرٌ^(١)

وقول الآخر:

نَبِزْتُ عَلَيْنَا، وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نُسَاءُ، وَيَوْمَ نُسَرُّ

١١ - بَأَن تُعْطَفَ عَلَى مَعْرِفَةٍ، أَوْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَعْرِفَةٌ. فَالْأَوَّلُ، نَحْوُ «خَالِدٌ وَرَجُلٌ يَتَعَلَّمَانِ النُّحُو» وَالثَّانِي نَحْوُ: «رَجُلٌ وَخَالِدٌ يَتَعَلَّمَانِ الْيَان».

١٢ - بَأَن تُعْطَفَ عَلَى نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ، أَوْ تُعْطَفَ عَلَيْهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَنْوَرَةٌ حَبْرٌ مِّنْ مَّذَكُو يَتَمَهَّأُ أَذَى» [البقرة: ٢٦٣]، وَالثَّانِي، نَحْوُ: «طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ»^(٢) [محمد: ٢١].

١٣ - بَأَن يَرَادَ بِهَا حَقِيقَةُ الْجِنْسِ لَا فَرْدٌ وَاحِدٌ مِنْهُ، نَحْوُ: «ثَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ» وَ«رَجُلٌ أَقْوَى مِنْ امْرَأَةٍ».

١٤ - بَأَن تَقَعَ جَوَابًا، نَحْوُ: «رَجُلٌ» فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: «مَنْ عِنْدَكَ؟».

فائدة:

(ولم يشترط سبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدا. ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدمان عليها: إن لم تغد. فلا يقال: «رجل من الناس عندنا»، ولا: «عند رجل مال» ولا «لإنسان ثوب»، لعدم الفائدة، لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يُعِدَا التخصيص، لأنهما لم يقللا من شيوخ النكرة وعموما).

الثالث^(٣): جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ، تقول: «كيف سعيد؟»، فيقال في الجواب: «مجتهد» أي: هو مجتهد، ومنه قوله تعالى: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَلِنَفْسِهِ» [البقرة: ١٥] وفصلت: [٤٦] وقوله: «سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا» [النور: ١].

(والتقدير في الآية الأولى: «فعمله لنفسه، وإساءته عليها»، فيكون المبتدا، وهو العمل والإساءة، محذوفًا، والجار متعلق بخبره المحذوف. والتقدير في الآية الثانية: «هذه سورة»).

(١) ثوب: مبتدا. وجملة ليست خبرها. وثوب الثاني: مبتدا. وجملة أجر خبره. والمفعول محذوف والتقدير

ثوب ليست وثوب أجره، ويروى «ثوبًا» في الموضعين فيكون مفعولاً مقمداً للفعل بعده.

(٢) طاعة: مبتدا. وقول: معطوف عليه فهو مبتدا مثله. والخبر محذوف والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما.

(٣) أي الحكم الثالث من أحكام المبتدا.

الرابع: وجوب حذفه وذلك في أربعة مواضع:

١ - إن دل عليه جواب القسم، نحو: «في ذمتي لأفعلن كذا»، أي: في ذمتي عهد أو ميثاق.

٢ - إن كان خبره مصدرًا نائبًا عن فعله نحو: «صبر جميل» و«سمع وطاعة»، أي: صبري صبر جميل، وأمرى سمع وطاعة.

٣ - إن كان الخبر مخصوصًا بالمدح أو الذم بعد «نعم» و«يس»، مؤخرًا عنهما، نحو: نعم الرجل أبو طالب، ويس الرجل أبو لهب، فأبو، في المثالين، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو».

٤ - إن كان في الأصل نعتًا قُطِعَ عن التعتية في معرض مدح أو ذم أو ترحم، نحو: «خذ بيد زهير الكريم» و«دع مجالسة فلان اللئيم» و«أحسن إلى فلان المسكين».

(فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوباً. والتقدير: هو الكريم، وهو اللئيم، وهو المسكين ويجوز أن تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: أمدح، وفي الثاني: أذم، وفي الثالث: أرحم).

الخامس^(١): إن الأصل فيه أن يتقدم على الخبر، وقد يجب تقديم الخبر، عليه. وقد يجوز الأمران. (وسياتي الكلام على ذلك).

٢ - أقسام المبتدأ:

المبتدأ ثلاثة أقسام: صريح، نحو: «الكريم محبوب»، وضمير منفصل، نحو: «أنت مجتهد»، ومؤول، نحو: «وَأَنْ تَقُولُوا خَيْرَ لَكُمْ»^(٢) [البقرة: ١٨٤]، ونحو: «رَسُولُهُ عَلَيْهِمُ الْبَرَكَاتُ أَذْ لَوْ تُدْرِكُهُمْ»^(٣) [يس: ١٠]، ومنه المثل «تسمع بالمعدي خير من أن تراه»^(٤).

٣ - أحكام خبر المبتدأ:

لخبر المبتدأ سبعة أحكام:

الأول: وجوب رفعه.

(١) أي الحكم الخامس من أحكام المبتدأ.

(٢) والتأويل: «وصومكم خير لكم»، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ.

(٣) والتأويل: «إنذارك وعدم إنذارك سواء» فما بعد حمزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ. وسواء قبله خبره. وحمزة التسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل.

(٤) والتأويل: «سماعك بالمعدي خير من رؤيتك إياه». فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، وخبر: خبره. والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن، والأصل أن تسمع. وقد روي: «تسمع» بالرفع. وبالنصب بأن مقدره، كما روي «أن تسمع»، بإثبات «أن».

الثاني: أن الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة. وقد يكون جامداً. نحو: «هذا حجر».

الثالث: وجوب مطابقتها للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً.

الرابع: جواز حذفه إن دل عليه دليل، نحو: «خرجت فإذا الأسد، أي: فإذا الأسد حاضراً، وتقول: «من مجتهد؟» فيقال في الجواب: «زهير» أي: «زهير مجتهد»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَكْثَلُهَا دَأْبٌ وَظُلْهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها كذلك.

الخامس: وجوب حذفه في أربعة مواضع:

١ - أن يدل على صفة مطلقة، أي: دالة على وجود عام^(١).

وذلك في مسألتي، الأولى: أن يتعلّق بها ظرف أو جار ومجرور، نحو: «الجنة تحت أقدام الأمّهات» و«العلم في الصدور»^(٢). والثانية: أن تقع بعد لولا أو لوما، نحو: «لولا الذين لهلك الناس» و«لوما الكتابة لضاع أكثر العلم»^(٣).

(فإن كان صفة مفيدة (أي دالة على وجود خاص: كالمشي والقيود والركوب والأكل والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، نحو: «لولا العدو سالما ما سلم» ونحو: «خالد يكتب في داره، والعصفور مفرد فوق الغصن». ومنه حديث: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبني الكعبة على قواعد إبراهيم». فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره، نحو: «لولا أنصاره لهلك». أو «لولا أنصاره حموه لهلك»، ونحو: «علي على فرسه» أو «علي راكب على فرسه».

٢ - أن يكون خبراً لمبتدأ صريح في القسم، نحو: «لعمرك لأفعلن»^(٤)، ونحو: «أيمُن الله لاجتهدن»^(٥)، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا الْإِنْسَانُ إِلَّا ابْنُ يَوْمِهِ عَلَى مَا تَجَلَّى يَوْمُهُ لَا ابْنَ أَمْسِهِ
وَمَا الْفَخْرُ بِالْعَظَمِ الرَّمِيمِ، فَخَارُ الَّذِي يَبْغِي الْفَخَارَ يَنْتَفِسِ

(فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثباته. تقول (عهد الله لأقولن الحق، وعهد الله علي لأقولن الحق).

٣ - أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبراً، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في الدلالة عليه. فالأول، نحو: «تأديبي الغلام

(١) وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل.

(٢) أي: الجنة كائنة أو موجودة، العلم كائن أو موجود.

(٣) أي: لولا الذين موجود، ولولا الكتابة موجودة.

(٤) التقدير: لعمرك قسي. أي: حياتك هي قسي.

(٥) والتقدير: أيمُن الله قسي. وأيمُن كلمة موضوعة للقسم.

مُسَيَّئاً^(١). والثاني، نحو: «أَفْضَلُ صَلَاتِكَ خَالِياً مِمَّا يَشْتَلُكَ».

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافاً إلى مصدر صريح، كما مثَّلَ، أو مُؤَوَّلٍ، نحو: «أَحْسَنُ مَا تَعْمَلُ الْخَيْرَ مُسْتَرْتَأً»^(٢) وكذا لا فرق بين أن تكون الحال مُفْرَدَةً، كما ذُكِرَ، أو جُمْلَةً: كحديث: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»^(٣). وقول الشاعر، وقد اجتمعت فيه الحالان: (المفردة والمركبة):

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى^(٤) حَلِيفَ رِضَاً وَشَرُّ بُغْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) ساذة مسده. لكنها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ، إذ لا معنى لقولك: (تأديبي الغلام مسيء)، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك، وهلم جرأً.

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال، وجب رفعها لعدم مباينتها حيثنَّز للمبتدأ، نحو: «تأديبي الغلام شديداً» وشذَّ قولهم: «حُكْمُكَ سَمَّطاً»، أي: مَتَّبِعاً نافذاً، إذ يصحُّ أن تقول: «حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ».

٤ - أن يكون بعد واو مُتَعَيِّنٍ أن تكون بمعنى «مَعَ»، نحو: «كُلُّ امْرِئٍ وَمَا فَعَلَ»^(٥)، أي: مَعَ فعله. فإن لم يتعيَّن كونها بمعنى «مَعَ» جاز إثباته، كقول الشاعر:

تَمَتُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى^(٦) وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

السادس^(٧): جواز تَعَدُّوهُ، والمبتدأ واحد، نحو: «خَلِيلُ كَاتِبٍ، شَاعِرٌ، خَطِيبٌ».

السابع: أن الأصل فيه أن يتأخَّرَ عن المبتدأ، وقد يَتَقَدَّمُ عليه جوازاً أو وجوباً (وسياتي الكلام على ذلك).

٤ - الْخَيْرُ الْمُفْرَدُ:

خبرُ المبتدأ قسمان: مُفْرَدٌ وجُمْلَةٌ.

(١) والتقدير: تأديبي الغلام حاصل عند مسأته.

(٢) أحسن: مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة، والتأويل: أحسن عملك، والخبر: محذوف، والتقدير: أحسن عملك الخير حاصل في حال استتارك.

(٣) جملة وهو ساجد: في محل نصب على الحال من العبد، والتقدير: أقرب كون العبد من ربه حاصل في حال سجوده، (وتكون) هنا تامة لا ناقصة، فهي ترفع الفاعل.

(٤) المولى: ابن العم.

(٥) الخبر محذوف، والتقدير: كل امرئ وفعله مقترنان.

(٦) يشعب: يقتال ويهلك.

(٧) أي الحكم السادس من أحكام خبر المبتدأ.

فالخبرُ المفردُ: ما كانَ غيرَ جملةٍ، وإن كان مُثنًى أو مجموعاً، نحو: «المجتهد محمودٌ، والمجتهدان محمودان، والمجتهدون محمودون». وهو إما جامدٌ، وإما مُشتقٌّ.

والمرادُ بالجامد: ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: «هذا حجرٌ». وهو لا يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فيتضمَّنُه، نحو: «عليٌّ أسدٌ». (فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود إلى علي، وهو ضمير الفاعل. وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم المستعار، يرفع الفاعل كالفعل، لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في المعنى).

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت: (هذا حجر)، فحجر يحمل ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره هو)، أي: (هذا حجر هو)، وما قولهم ببعيد من الصواب. لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً).

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصف، نحو: «زُهَيْرٌ مجتهدٌ». وهو يتحمَّلُ ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمَّلُه، نحو: «زُهَيْرٌ مجتهدٌ أخواه».

(فمجتهد، في المثال الأول، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زهير، وهو ضمير الفاعل. أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ). ومتى تحمَّلَ الخبرُ ضميرَ المبتدأ لزمَتْ مُطابقتُهُ له إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتانيئاً، نحو: «عليٌّ مجتهدٌ، وفاطمةٌ مجتهدَةٌ، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذات مجتهدات».

فإن لم يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، فيجوزُ أن يُطابقه، نحو: «الشمسُ والقمرُ آيتان من آيات الله»، ويجوز أن لا يطابقه، نحو: «الناس قسمان: عالمٌ ومتعلمٌ ولا غيرَ فيما بينهما».

٥ - الخبرُ الجملةُ:

الخبرُ الجملةُ: ما كان جملةً فعليةً، أو جملةً اسميةً، فالأول نحو: «الخلْقُ الحسنُ يُعلي قدرَ صاحبه»^(١)، والثاني نحو: «العاقلُ خُلِقَ حسنٌ»^(٢).

(١) الخلق: مبتدأ، والحسن: صفة، وجملة يعلي: جملة فعلية خبره.

(٢) العاقل: مبتدأ أول، وخلقه مبتدأ ثانٍ، وحسن: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره. جملة اسمية، خبر المبتدأ الأول.

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكون مُشتملةً على رابط يربطها بالمبتدأ.

والرابط إما الضمير بارزاً، نحو: «الْقَلَمُ مَرْتَعٌ وَخِيمٌ»، أو مُستترٌ يعودُ إلى المبتدأ، نحو: «الحقُّ يعلمُ». أو مُقدَّراً، نحو: «الفضةُ، الدرهمُ بقرشٍ»^(١)، أي: الدرهم منها. وإما إشارةً إلى المبتدأ، نحو: «وَلَبَّاسٌ الْفَقْرُ فَذَلِكَ خَيْرٌ»^(٢) [الأعراف: ٢٦]، وإما إعادةُ المبتدأ بلفظه، نحو: «لَمَّا كُنْتُ نَا لِمَا كُنْتُ»^(٣) [الحاقة: ١، ٢]، أو بلفظٍ أعم منه، نحو: «سعيد نعم الرجل».

(فالرجل نعم سعيداً وغيره، سعيد داخل في عموم الرجل، والعموم مستفاد من (أل) الدالة على الجنس).

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى، فلا نحتاج إلى رابط، لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحتاجُ إلى ما يربطها به، نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٤) [الإخلاص: ١]، ونحو: «نطقني الله حسي».

(فهو: ضمير الشأن. والجملة بعده هي عينه، كما تقول: (هو علي مجتهد) وكذلك قولك: (نطقني الله حسي) فالمنطوق به، (وهو الله حسي) هو عين المبتدأ. وهو (نطقني) وأما فيما سبق فإنما احتيج إلى الربط لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ، فلا بد له من رابط يربطه به).

قد يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

فالأول، نحو: «المجدُّ تحتَ عِلْمِ العلمِ»، والثاني، نحو: «العلم في الصدور لا في السطور».

(والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف، وحرف الجر. ولك أن تقدّر هذا المتعلق فعلاً كاستقر وكان، فيكون من قبيل الخبر الجملة، واسم فاعل، فيكون من باب الخبر المفرد، وهو الأول، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً).

ويُخبرُ بظروف المكان عن أسماء المعاني وعن أسماء الأعيان. فالأول، نحو: «الخبرُ أَمَامَكَ». والثاني، نحو: «الجنة تحت أقدام الأمهات».

وأما ظروف الزمان فلا يُخبرُ بها إلا عن أسماء المعاني، نحو: «السفرُ غداً»، والوصولُ بعد غداً. إلا إذا حصلت الفائدةُ بالإخبار بها عن أسماء الأعيان فيجوزُ، نحو: «الليلةُ الهلالُ»، ونحن في شهر كذا» و«الوردُ في آيار». ومنه: «اليومُ خمراً، وغداً امرٌ».

(١) الفضة مبتدأ أول، والدرهم بقرش: مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير المحذوف، والتقدير: الدرهم منها بقرش.

(٢) لباس: مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول: والرابط اسم الإشارة.

(٣) الحاقة: مبتدأ أول، و(ما): اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، والحاقة خبره والجملة خبر المبتدأ الأول.

٦ - وجوب تقديم المبتدأ:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم. والأصل في الخبر أن يتأخر. وقد يتقدم أحدهما وجوباً، فيتأخر الآخر وجوباً.

ويجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع:

الأول: أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام، كأسماء الشرط، نحو: «مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَفْلَحْ»، وأسماء الاستفهام، نحو: «مَنْ جَاءَ؟»، و«ما» التعجبية، نحو: «ما أحسنَ الفضيلة!»، وكم الخبرية، نحو: «كم كتاب عندي!».

الثاني: أن يكون مُشَبَّهاً باسم الشرط، نحو: «الذي يجتهدُ فله جائزة» و«كلُّ تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدى».

(فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته، واستقبال الفعل بعده وكونه سبباً لما بعده، فهو في قوة أن تقول: (من يجتهد فله جائزة) و(أي تلميذ يجتهد فهو على هدى). ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط).

الثالث: أن يضاف إلى اسمٍ له صدرُ الكلام، نحو: «غلامٌ مَنْ مجتهدٌ؟» و«زمائمُ كم أمر في يدك»^(١).

الرابع: أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لامَّ الابتداء)، نحو: «وَلَمَّيذٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١].

الخامس: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً، وليس هناك قرينةٌ تعين أحدهما، فيتقدم المبتدأ خشيةً التباس المسند بالمستند إليه، نحو: «أخوك عليٌّ»، إن أردتَ الإخبارَ عن الأخ، و«علي أخوك»، إن أردتَ الإخبارَ عن علي، ونحو: «أَسْنُ مِنْكَ أَسْنُ مِنْي» إن قصدتَ الإخبارَ عَنْ مَنْ هو أَسْنُ مِنْ مخاطبك و«أَسْنُ مِنْي أَسْنُ مِنْكَ»، إن أردتَ الإخبارَ عَنْ مَنْ هو أَسْنُ مِنْكَ نفسك.

(فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر، جاز التقديم والتأخير، نحو: «رجل صالح حاضر، وحاضر رجل صالح» ونحو: «بنو أبنائنا بنونا» بتقديم المبتدأ، و«بنونا بنو أبنائنا»، بتقديم الخبر. لأنه سواء أتقدم أحدهما أم تأخر، فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا).

السادس: أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر، وذلك بأن يقتصرَ الخبرُ بإلّا لفظاً نحو: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» [آل عمران: ١٤٤] أو معنى، نحو: «إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ» [هود: ١٢].

(١) كم: هنا خبرية بمعنى كثير. وأمر مضاف إليها، فإن جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزاً.

(إذ المعنى ما أنت إلا نذير، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد، في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: «ما رسول إلا محمد». بتقديم الخبر، فسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذ: أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه. بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، صلوات الله عليهم. وهكذا الشأن في المثال الثاني).

٧ - وجوب تقديم الخبر

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مخبراً عنها بظرف أو جار ومجرور، نحو: «في الدار رجل» و«عندك ضيف» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٢٥] ﴿وَعَلَىٰ أُمَمِهِمْ شُنُوءٌ﴾ [البقرة: ٧].

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخير يومه أنه صفة وأن الخبر منتظر. فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى يَجِئُكَ﴾ [الأنعام: ٢] لأن النكرة وصفت بسمى، فكان الظاهر في الطرف أنه خبر لا صفة).

الثاني: إذا كان الخبر اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فالأول، نحو: «كيف حالك؟»^(١) والثاني، نحو: «ابن من أنت؟»^(٢) و«صبيحة أي يوم سفرك؟»^(٣).

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام).

الثالث: إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر نحو: «في الدار صاحبها» ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ لِقَوْلِهِ أَفْقَالًا﴾ [محمد: ٢٤]. وقول نصيب:

أهـابك إجلالاً، وما بك قدرة علي، ولكن ملء عين حبيبها

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب).

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ. وذلك بأن يقرن المبتدأ بإلاً لفظاً، نحو: «ما خالق إلا الله»، أو معنى، نحو: «إنما محمود من يجتهد».

(إذ المعنى: «ما محمود إلا من يجتهد». ومعنى الحصر هنا أن الخبر «وهو خالق» في المثال منحصر في الله. فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: «ما الله إلا خالق» بتقديم

(١) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وحالك مبتدأ مؤخر.

(٢) ابن: خبر مقدم، وهو مضاف إلى «من» الاستفهامية، وأنت: مبتدأ مؤخر في محل رفع.

(٣) صبيحة ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم: وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر.

المبتدأ، فسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد. وهكذا الحال في المثال الثاني).

٨ - المبتدأ الصفة:

قد يُرفع الوصف بالابتداء، إن لم يطابق موصوفه تشبیه أو جمعاً، فلا يحتاج إلى خبر، بل يكفي بالفاعل أو نائبه، فيكون مرفوعاً به، ساداً مسدّ الخبر، بشرط أن يتقدّم الوصف نفي أو استفهام. وتكون الصفة حينئذ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمع ولا تُوصف ولا تُصغر ولا تُعرّف. ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، فأجازوا أن يُقال: «ناجعٌ ولدك»، وممدوحٌ أبنائك».

ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً، نحو: «ما ناجعُ الكسولان»^(١) و«هل محبوبُ المجتهدون»^(٢)، أو اسماً جامداً فيه معنى الصفة، نحو: «هل صخرُ هذانِ المُعانَدانِ؟»^(٣) و«ما وحشيٌ أخلاقك»^(٤).

ولا فرق أيضاً بين أن يكون النفي والاستفهام بالحرف، كما مُثِّلَ، أو بغيره، نحو: «ليس كسولٌ ولدك» و«غيرُ كسولٍ أبنائك» و«كيف سائرُ أخواك» غير أنه مع «ليس» يكون الوصف اسماً لها، والمرفوع بعده مرفوعاً به ساداً مسدّ خبرها، ومع «غير» ينتقلُ الابتداء إليها، ويُجر الوصف بالإضافة إليها، ويكون ما بعد الوصف مرفوعاً به ساداً مسدّ الخبر.

وقد يكون النفي في المعنى، نحو: «إنما مجتهدٌ ولدك» إذ التأويل: «ما مجتهدٌ إلا ولدك». فإن لم يقع الوصف بعد نفي أو استفهام، فلا يجوز فيه هذا الاستعمال، فلا يقال: «مجتهد غلامك»، بل تجب المطابقة، نحو: «مجتهدانِ غلاماك». وحينئذ يكون خبراً لما بعده مُقدِّماً عليه. وقد يجوز على ضعيف، ومنه قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٥)

والصفة التي تقع مبتدأ، إنما ترفع الظاهر، كقول الشاعر:

(١) ما: نافية، وناجع: مبتدأ، والكسولان: فاعل ناجع أغنى عن الخبر.

(٢) هل: حرف استفهام، ومحبوب: مبتدأ، والمجتهدون: نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر.

(٣) صخر: مبتدأ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف، لأنه بمعنى صلب، وهذان: فاعل لصخر أغنى عن الخبر.

(٤) وحشي: مبتدأ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة، لأنه اسم منسوب، فهو بمعنى اسم المفعول، وأخلاقك: نائب فاعل له أغنى عن الخبر.

(٥) بنو لهب، بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزد مشهورون بزجر الطير وعيافتها، وذلك أن يستمدوا وينشأوا بأصواتها ومساقطها. واللب في الأصل: مهواة ما بين جبليْن، أو الصدع في الجبل، أو الشعب الصغير فيه، أو وجه فيه كالحائط لا يرتقى. وجمعه ألهاب ولهوب ولهاب ولهابة.

أَفَاطِلُنْ قَوْمُ سَلَمَى، أَمْ نَوْرًا ظَلَعْنَا؟ إِنْ يَظْلَعُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا^(١)
أو الضمير المنفصل، كقول الآخر:

خَلِيلِي، مَا وَافَى بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَرْأَفَاطِي
فإن رفعت الصفة الضمير المستتر، نحو: «زُهَيْرٌ لَا كَسُولٌ وَلَا بَطِيءٌ»^(٢) لم تكن من هذا
الباب، فهي هنا خبرٌ عما قبلها. وكذا إن كانت تكتفي بمرفوعها، نحو: «ما كَسُولٌ أَخَوَاهُ زُهَيْرٌ»،
فهي هنا خبر مقدّم، وزهيرٌ مبتدأ مؤخر، وأخوَاهُ: فاعلٌ كسول.

واعلم أن الصفة، التي يُبتدأ بها، تكتفي بمرفوعها عن الخبر، إنما هي الصفة التي تُخالِفُ
ما بعدها تثنيةً أو جمعاً، كما مرَّ. فإن طابقت في تثنيتها أو جمعه، كانت خبراً مقدّماً، وكان ما
بعدها مبتدأ مؤخراً، نحو: «ما مُسَافِرَانِ أَخَوَايَ، فَهَلْ مُسَافِرُونَ إِخْوَتُكَ؟». أمّا إن طابقت في
إفراده، نحو: «هل مُسَافِرٌ أَخُوكَ؟»، جاز جعل الوصف مبتدأ، فيكون ما بعده مرفوعاً به، وقد
أغنى عن الخبر، وجاز جعله خبراً مقدّماً وما بعده مبتدأ مؤخراً.

٤ - الفعل الناقص

الفعل الناقص: هو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع الأول تشبيهاً له بالفاعل، وينصب
الآخر تشبيهاً له بالمفعول به، نحو: «كَانَ عُمَرُ عَادِلًا». ويُسمى المبتدأ بعد دخوله اسماً له، والخبر خبراً له.

(وسميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر
المنصوب ليتم الكلام. فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة، لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما
نصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع،
ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب).

والفعل الناقص على قسمين: كَانَ وأخواتها. وكاد وأخواتها. (وهي التي تُسمى أفعال
المُقَارَبَةِ).

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا هي: «كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا
انْفَكَّ وَمَا قَتَى وَمَا بَرَّحَ وَمَا دَامَ».

(١) قاطن: مقيم. والظمن: الرحيل. ويجوز فيه لغة إسكان عنه وفتحها.

(٢) فاعل كسول وبطيء: ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود إلى زهير.

وقد تكون «أض ورجع واستحال وعاد وحار وارتد وتحوّل وغدا وراح وانقلب وتبدّل»، بمعنى «صار»، فإن أنت بمعناها فلها حكمها.
ويتعلّق بكان وأخواتها ثمانية مباحث:

١ - معاني كان وأخواتها:

معنى «كان»: اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ في الماضي. وقد يكون اتصافه به على وجه الدوام، إن كان هناك قرينة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، أي: إنه كان ولم يزل عليمًا حكيماً.

ومعنى «أمسى»: اتصافه به في المساء.

ومعنى «أصبح»: اتصافه به في الصباح.

ومعنى «أضحى»: اتصافه به في الضحى.

ومعنى «ظلّ»: اتصافه به وقت الظلّ، وذلك يكون نهاراً.

ومعنى «بات»: اتصافه به وقت المبيت، وذلك يكون ليلاً.

ومعنى «صار»: التحوّل، وكذلك ما بمعناها.

ومعنى «ليس»: النفي في الحال، فهي مختصة بنفي الحال، إلا إذا قُيدت بما يُفيدُ المضى أو الاستقبال، فتكون إما قُيدت به، نحو: «ليس عليّ مُسافراً أمس أو غداً».

و«ليس»: فعلٌ ماضٍ للنفي، مختصٌّ بالأسماء. وهي فعلٌ يُشبهُ الحرف. ولو لا قبولها علامة الفعل، نحو: «ليست وليسا وليسوا ولسنا ولسن»، لحكمنا بحرفيتها.

ومعنى «ما زال وما انفك وما فتى وما برح»: مُلازمة المُسند للمُسند إليه، فإذا قلت «ما زال خليلٌ واقفاً» فالمعنى أنه ملازمٌ للوقوف في الماضي.

ومعنى «ما دام»: استمرارُ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسندِ. فمعنى قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَيْنِي بِالْعَمَلِ وَالْعَمَلُ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]: أوصاني بهما مدة حياتي.

وقد تكون «كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات» بمعنى «صار»، إن كان هناك قرينة تدلُّ على أنه ليس بالمراد اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ في وقت مخصوص، مما تدلُّ عليه هذه الأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [هود: ٤٣] أي: صار. وقوله: ﴿فَأَصْبَحُكُمْ يَتِيمَيْنِ﴾ [أنعام: ١٠٣] أي: صرتم. وقوله: ﴿فَقُلْتُ أَفَعَبْتُكُمْ لَمَّا خُنَّيْتُمْ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: صارت. وقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، أي: صار.

٢ - شروط بعض أخوات «كان»:

يُشْتَرَطُ فِي «زَالَ وَانْفَكَ وَفَتَى وَبَرَحَ» أَنْ يَتَقَدَّمَهَا نَفْيٌ، نَحْوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ [هود: ١١٨] و﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، أَوْ نَهْيٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

صَاحٍ شَمَّرٌ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ قَبْلَ فَنَائِهِ ضَلَالٌ مَبِينٌ
أَوْ دُعَاءٌ، نَحْوُ: «لَا زِلْتُ بِخَيْرٍ».

وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ النَّهْيِ مِنْهَا بَعْدَ الْقَسَمِ، وَالْفِعْلُ مُضَارِعٌ مُنْفِيٌّ بِلَا وَذَلِكَ جَائِزٌ مُسْتَمْلِعٌ، وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوًا نَدْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، وَالتَّقْدِيرُ: «لَا تَفْتَا» وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
وَالْتَّقْدِيرُ: «لَا أَبْرَحُ قَاعِدًا».

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ يَكُونُ بِهِ، كَمَا مَرَّ، وَيَكُونُ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: «لَسْتُ تَبْرَحُ مُجْتَهِدًا»، وَبِالْأَسْمِ، نَحْوُ: «زُهَيْرٌ غَيْرُ مُنْفَكٍّ قَائِمًا بِالْوَجَابِ».

وَقَدْ تَأَنَّى «وَتَى بَنِي، وَرَامَ يَرِيمُ»^(١) بِمَعْنَى «زَالَ» الناقصة، فَيَعْمَلَانِ عَمَلَهَا. وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا مَا يُشْتَرَطُ فِيهَا، وَمَنْهَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَّصِلْنَ بِبَابِ وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تَنْسِي تَنَقُّطُ
أَي: لَا تَزَالُ تَنْقَطُ، وَقَوْلُ الْآخَرِ:

إِذَا رُمْتُ، مِمَّنْ لَا يَرِيمُ مُتَّيِّمًا، سَلُّوا فَقَدْ أَبْعَدَتْ فِي رَوْيِكَ الْمَرْمَى^(٢)
أَي: لَا يَزَالُ، أَوْ لَا يَبْرَحُ مُتَّيِّمًا.

وَيُشْتَرَطُ فِي «دَامَ» أَنْ تَتَقَدَّمَهَا «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالْشَّكْرِ وَالزُّكْرِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مریم: ٣١].

(وَمَعْنَى كَوْنِهَا مَصْدَرِيَّةً أَنَّهُ تَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ. وَمَعْنَى كَوْنِهَا ظَرْفِيَّةً أَنَّهُ نَائِبَةٌ عَنِ الظَّرْفِ وَهُوَ الْمُدَّةُ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: «مُدَّةُ دَوَامِي حَيًّا».)

(١) أَصْلُ مَعْنَى الْوَنَى: الْفُتُورُ وَالضَّعْفُ، وَأَصْلُ مَعْنَى الرِّيمِ: الْبِرَاحُ. فَإِنْ قُلْتُ: (مَا وَنَى فَلَانٌ فِي عَمَلِهِ) (وَمَا رَمَتْ الدَّارَ) فَهِيَ تَامَتَانِ. وَإِنْ قُلْتُ: (مَا وَنَى فَلَانٌ مُجْتَهِدًا، وَمَا رَمَتْ عَامِلًا)، فَهِيَ نَاقِصَتَانِ، بِمَعْنَى مَا زَالَ وَمَا بَرَحَ، وَكُلُّ فِعْلٍ تَامٍ تَضَعْنَ مَعْنَى فِعْلِ نَاقِصٍ عَمَلُ عَمَلِهِ.

(٢) سَلُّوا: مَفْعُولٌ بِهِ لَرَمْتُ.

تنبيه:

- زال الناقصة مضارعها «يزال». وأما «زال الشيء يزول» بمعنى «ذهب» و«زال فلان هذا عن هذا»، بمعنى «مازه عنه يميزه»، فهما فعلان تامان. ومن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُشِيطُ النَّفْسَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَ﴾ [فاطر: ٤١].

وقد يُضَمَّرُ اسمُ «كان» وأخواتها، ويُحذف خبرُها، عند وجود قرينة دالة على ذلك، يُقال: «هل أصبح الركب مسافراً؟» فتقول: «أصبح»، والتقدير: «أصبح هو مسافراً».

٣ - أقسامُ كان وأخواتها:

تنقسمُ «كان وأخواتها» إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يتصرف بحالٍ؛ وهو: «ليس ودام» فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر.

الثاني: ما يتصرفُ تصرُّفاً تاماً، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثة، وهو: «كان وأصبح وأمس وظلَّ وبات وصار».

الثالث: ما يتصرفُ تصرُّفاً ناقصاً، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع لا غير، وهو: «ما زال وما انفك وما فتى وما برح».

واعلم أن ما تصرف من هذه الأفعال يعملُ عملُها، فيرفع الاسم وينصبُ الخبر، فعلاً كان أو صفةً، أو مصدرًا، نحو: يمسى المجتهدُ مسروراً، وأمسى أديباً، وكوّنك مجتهداً خيراً لك. قال تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِبْرَةً أَوْ رُحَمَاءَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْذِي الْجَسَّاشَةَ كَائِناً أَحَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً
غير أن المصدرَ كثيراً ما يُضافُ إلى الاسم، نحو: «كونُ الرجلِ تقيّاً خيراً له».

(فالرجل: مجرور لفظاً، لأنه مضاف إليه، مرفوع محلاً، لأنه اسم المصدر الناقص).

وإن أُضيفَ المصدرُ الناقصُ إلى الضمير أو إلى غيره من المبنيات، كان له محلّان من الإعراب: محل قريب وهو الجرُّ بالإضافة، ومحل بعيد، وهو الرفع، لأنه اسمٌ للمصدر الناقص، قال الشاعر:

يَبْذُلُ وَجْهِي سَادَ فِي قَوْمِي الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِثَاءَ عَلَيْنِكَ بِسِيرِ

٤ - تمامُ «كان» وأخواتها:

قد تكونُ هذه الأفعال تامّةً، فتكتفي برفع المُسَدِّ إليه على أنه فاعلٌ لها، ولا تحتاجُ إلى الخبر، إلّا ثلاثة أفعالٍ منها قد لَزِمَتْ النقصُ، فلم تَرِدْ تامّةً، وهي: «ما فتى وما زال وليس».

(إذا كانت (كان) بمعنى: حصل، و(أمسى) بمعنى: دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى:

دخل في الصباح، و(أضحى) بمعنى: دخل في الضحى، و(ظل) بمعنى: دام واستمر، و(بات) بمعنى نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته، و(صار) بمعنى انتقل^(١)، أو ضم وأمال^(٢) أو صوت^(٣)، أو قطع وفصل^(٤)، و«دام» بمعنى: بقي واستمر، و«انفك» بمعنى: انفصل أو انحل، و«برح» بمعنى: ذهب، أو فارق، كانت تامة تكفي برفع هو فاعلها).

ومن تمام هذه الأفعال قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله: ﴿وَلَنْ كُنَّا ذُو عَرْشٍ فَنُنْظِرُكَ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقوله: ﴿فَتَبْحَنَ أَفْهًا جِدًّا تَسْوَكًا وَجِدَ تَصْبِيحًا﴾ [الروم: ١٧]، وقوله: ﴿خَلِيلِيكَ فِيهَا مَا دَانَتْ الشَّرَاةُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقوله: ﴿فَقَدْ أَرَمَهُ بَيْنَ الْعُقَيْرِ فَصَبْرُهُ لِيْلِكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قرىء بضم الصاد، من صاره بصوره، وبكسرهما، من صاره يصيره، وقول الشاعر امرئ القيس:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَيَاتُ الْخَلِيءُ، وَلَمْ تَرْقُدِ

٥ - أحكام اسم «كان» وخبرها:

كل ما تقدّم من أحكام الفاعل وأقسامه، يُعطى لاسم «كان» وأخواتها لأنّ له حكمه. وكلّ ما سبق لخبر المبتدأ من الأحكام والأقسام، يُعطى لخبر «كان» وأخواتها، لأنّ له حكمه^(٥)، غير أنه يجب نصبه، لأنّه شبيهٌ بالمفعول به.

وإذا وقع خبر «كان» وأخواتها جملة فعلية، فالأكثر أن يكون فعلها مضارعاً، وقد يجيء ماضياً، بعد «كان» وأمسى وأضحى وظلّ ويات وصار. والأكثر فيه، إن كان ماضياً، أن يقترب بقّد، كقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ أَحَدٌ^(٦)

وقد وقع مجزئاً منها، وكثر ذلك في الواقع خبراً عن فعل شرط، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ مَقَامِي﴾ [يونس: ٧١]، وقوله: ﴿وَلَنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقوله: ﴿كَثُتْ قُلُوبُهُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦] وقلّ في غيره، كقول الشاعر:

أَضَحَّتْ خَلَاةٌ، وَأَضْحَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ

(١) تقول: (صار الأمر إلى فلان يصير) أي انتقل إليه.

(٢) تقول: (صار فلان الشيء إليه يصيره ويصوره) أي: ضمه إليه وأماله إليه.

(٣) تقول: «صار يصير» أي: صوت.

(٤) تقول صار فلان الشيء يصوره ويصيره، أي: قطعه وفصله.

(٥) الرجاء أن يطالب الاستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتيان بأثلة تناسب المقام.

(٦) الرواية بنصب «مثل» على أنه خبر «ما» التي تعمل عمل «ليس»، وأحد اسمها مؤخر، غير أن تقديم خبرها على اسمها يطل عملها، كما ستعلم، فإعمالها هنا، مع تقدم خبرها، من الشذوذ.

وقول الآخر:

وَكَانَ ظَلَوِي كَشْحاً عَلَى مُنْتَكِنَتِي فَلَا مَوْأَبِدَامَا، وَلَمْ يَنْقَدِّمْ

٦ - أَحْكَامُ اسْمِهَا وَخَبَرُهَا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص، ثم يجيء بعده الخبر. وقد يُعكس الأمر، فيُقدِّم الخبر على الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ خَطًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقول الشاعر:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَضَةً لَذَائُهُ بِأَذْكَارِ الشَّيْبِ وَالْهَرَمِ

وقول الآخر:

سَلِي، إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَهْلٌ
ويجوز أن يتقدَّم الخبر عليها وعلى اسمها معاً، إلا «ليس» وما كان في أوله «ما» النافية أو «ما» المصدريَّة، فيجوز أن يُقال «مُصْحِيَّةٌ كَانَتِ السَّمَاءُ» و«غزيراً أَمْسَى المطرُ»، ويمنع أن يُقال: «جاهلاً ليس سعيداً»، و«كسولاً ما زال سليمٌ» و«أقف، واقفاً ما دام خالدٌ». وأجازه بعض العلماء في غير «ما دام».

أما تقدُّم معمولٍ خبرها عليها فجائز أيضاً، كما يجوزُ تقدُّمُ الخبر، قال تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقال: ﴿أَهْلُؤَلَاؤُا يَكْفُرُونَ﴾ [سبا: ٤٠].
واعلم أن أحكام اسم هذه الأفعال، وخبرها في التقديم والتأخير، كحكم المبتدأ وخبره، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر^(١).

٧ - خَصَائِصُ «كَانَ»:

تختص «كان» من بين سائر أخواتها بستة أشياء:

١ - أنها قد تُزاد بشرطين: أحدهما أن تكونَ بلفظ الماضي، نحو: «ما (كان) أصبحَ علمٌ من تقدَّم؟». وشدت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أَنْتَ «تَكُونُ» مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبَّ شُمَالٌ بَلِيلُ

والآخر أن تكونَ بينَ شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً. وشدت زيادتها بينهما في قول الشاعر:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى «كَانَ» الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وأكثر ما تُزادُ بينَ «ما» وفعلٍ التعجب، نحو: «ما (كان) أعدلُ عُمرًا!». وقد تُزادُ بينَ غيرهما، ومنه قول الشاعر، (وقد زادها بينَ «نعم» و«فاعلمها»):

(١) ليراجع الطالب هذا المبحث، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام.

وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّبَابِ أَزْوَرُهَا وَلَيْسَ «كَانَ» شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ^(١)
 وقول بعض العرب: (وقد زأها بين الفعل ونائب الفاعل) ولدت فاطمة - بنت الخرشب^(٢)
 الكلمة من بني عيس، لم يُوجد (كان) مثلهم، وقول الشاعر: (وقد زأها بين المعطوف عليه
 والمعطوف):

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ «كَانَ» وَالْإِسْلَامِ
 وقول الآخر: (وقد زأها بين الصفة والموصوف):

فِي غُرَبِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ «كَانَ» مَشْكُورٍ
 (واعلم أن «كان» الزائدة معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي. وليس المراد من
 تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً، ولا تكون حاملة
 للضمير، بل تكون لفظ المفرد المذكور في جميع أحوالها. ويرى سيويه أنها قد يلحقها الضمير،
 مستدلاً بقول الفرزدق):

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزَتْ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا (كَانُوا) كَرَامِ
 ٢ - أنها تُحذف هي واسمها ويبقى خبرها، وكثر ذلك بعد «إن» ولو الشرطيتين. فمثال
 «إن»: «مِرْ مُسْرَعاً، إن ركباً، وإن ماشياً»^(٣)، وقولهم «الناسُ مَجْزُيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إن خيراً فخير،
 وإن شراً فشر»^(٤)، وقول الشاعر:

لَا تَفْتَرِبَنَّ الذَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالَمَ أَبَدًا، وَإِنْ مَظْلُومًا^(٥)
 وقول الآخر:

حَدَّثَ عَلِيٌّ بِطَوْنٍ ضَبَّةً كُلِّهَا إِنْ ظَالَمَ فِيهِمْ، وَإِنْ مَظْلُومًا^(٦)
 وقول غيره:

(١) السربال: الثوب. والشبية: الشباب.

(٢) هي فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، ولدت لزيد العبيسي. الكلمة «جمع كامل» وهم ربيع الكامل، وقيس =
 الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقد قيل لها أي بنيك أحب إليك؟ فقالت: ربيع، بل عمارة،
 بل قيس، بل أنس، ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟
 والخرشب - بوزن البرقع - وهو في الأصل: الغليظ الجاني، والطويل السمين، ويقال: خرشب عمله
 وخرشبه: إذا لم يتقنه ولم يحكمه.

(٣) والتقدير: إن كنت ركباً، وإن كنت ماشياً.

(٤) والتقدير: إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر.

(٥) أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

(٦) حديث: عطفت.

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ، إِنْ صِدْقًا، وَإِنْ كَذِبًا^(١) فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلِي إِذَا قِيلًا؟
ومثال «لَوْ» حديث: «التَّحْسَنُ لَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد»^(٢)، وقولهم: «الإِطْعَامُ لَوْ تَمْرًا»^(٣)،
وقول الشاعر:

لَا يَأْمَنِي الذَّهْرَ ذُو بَغْيِي، وَلَوْ مَلِكًا^(٤) جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
٣ - أنها قد تُحذف وحدها، ويبقى اسمها، وخبرها، ويعوضُ منها «ما» الزائدة، وذلك بعد
«أن» المصدرية، نحو: «أَمَّا أَنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَحِرُ!»، والأصل: «لَأَنْ كُنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَحِرُ!».

(فحذفت لام التعليل، ثم حذفت «كان» وعوضُ منها «ما» الزائدة وبعد حذفها انفصل
الضمير بعد اتصاله، فصارت «أن ما أنت»، فقلبت النون ميماً للإدغام، وأدغمت في ميم «ما»
فصارت «أَمَّا»).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ، أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرًا فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ^(٥)
٤ - أنها قد تُحذف هي واسمها وخبرها معاً، ويعوضُ من الجميع «ما» الزائدة، وذلك بعد
«إن» الشرطية، في مثل قولهم: «افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا».

(والأصل «إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره». فحذفت «كان» مع اسمها وخبرها وبقيت «لا»
النافية الداخلة على الخبر، ثم زيدت «ما» بعد «أن» لتكون عوضاً، فصارت «إن ما»، فأدغمت
النون في الميم، بعد قلبها ميماً، فصارت «إِمَّا»).

٥ - أنها قد تُحذف هي واسمها وخبرها بلا عوض، تقول: «لَا تَعَاشِرْ فَلَانًا، فَإِنَّهُ فَاسِدُ
الْأَخْلَاقِ»، فيقول الجاهل: «إِنِّي أَعَاشِرُهُ وَإِنْ»، أي: وإن كان فاسداً، ومنه:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْذِماً؟ قَالَتْ: وَإِنْ
تُرِيدُ: إِنِّي أَنْزَوُجُهُ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْذِماً.

٦ - أنها يجوزُ حذفُ نوني المضارع منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون، وأن لا يكون

(١) أي: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

(٢) التقدير: ولو كان ما تلتصه خاتماً من حديد.

(٣) أي: ولو كان المَطْمُوحُ تَمْرًا.

(٤) أي: ولو كان الباغي ملكاً.

(٥) والتقدير: لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ افْتَحَرْتَ عَلَيَّ أَوْ هَدَدْتَنِي، لَا تَفْتَخِرْ عَلَيَّ، فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ، وَأَرَادَ
بِالضُّبُعِ السَّنَةَ الْمَجْدِبَةَ مَجَازاً، أَوْ الضُّبُعَ حَقِيقَةً، فَيَكُونُ الْكَلَامُ كِتَابَةً عَنْ عَدَمِ ضَعْفِ قَوْمِهِ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ إِذَا
ضَعُفُوا عَنِ الْإِنْتِصَارِ عَاتَتْ فِيهِمُ الضُّبَاعُ.

بعده ساكن، ولا ضمير متصل^(١). ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ نَبِيًّا﴾ (مريم: ٢٠)، وقول الشاعر الحطينة:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَبْنِكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
وَالْأَصْلُ: «أَلَمْ أَكُنْ». وأما قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْجِرَاءُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْجِرَاءُ جَبِيَهَةً ضَبْعَمُ^(٢)
وقول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّثَائِمِ^(٣)
فقالوا: إنه ضرورة. وقال بعض العلماء: لا بأس بحذفها إن التقت بساكن بعدها. وما قوله بعيد من الصواب. وقد قرئ شذوذاً: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

٨ - خصوصية «كَانَ وَلَيْسَ»:

تختص (ليس وكان) بجواز زيادة الباء في خبريهما، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍ فَلَمْ أَكُنْ مِنْكُمْ لَمَنْ خَلَعَتْ﴾ [التين: ٨]. أما (كان) فلا تزاؤ الباء في خبرها إلا إذا سبقها نفي أو نهي نحو: (ما كنتُ بحاضرٍ) و(لا تكن بغائب)، وكقول الشاعر:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الرُّاد، لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ^(٤) الْقَوْمِ أَعْجَلُ
على أن زيادة الباء في خبرها قليلة، بخلاف (ليس)، فهي كثيرة شائعة.

كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة

«كَادَ وَأَخَوَاتُهَا» تعملُ عمل «كَانَ»، ترفعُ المبتدأ، وتُسَمَّى اسمها، وتنصبُ الخبر، وتُسَمَّى خبرها. وتُسَمَّى: أفعال المقاربة.

(ولست كلها تنفذ المقاربة، وقد سمي مجموعها بذلك تغليياً لنوع من أنواع هذا الباب على غيره، لشهرته وكثرة استعماله).

(١) أما إن كان بعده ضمير منفصل، فلا بأس بحذف نونه، نحو: (لا تلك أنت الجاني) ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث: (إن يكنه فلن تسلط عليه).

(٢) الوسامة: بفتح الواو، أثر الحسن، رسم ككرم وسامة ووساماً، فهو وسيم، والجمع وسماء، والضيفم: الأسد، وأصله الذي يعرض، من ضغفه ضغماً، إذا عضه، ويقال للأسد، ضيفي أيضاً.

(٣) الرثائم: جمع رثيمة، وهو خيط يعقد في الأصبع للتذكر: وتجمع أيضاً على (رثم)، بضمين، ومثلها الرثمة، بفتح فسكون، والجمع (رثم) بفتح فسكون أيضاً، ويروى: (إذا لم تكن حاجتاً في نفوسكم)، فلا شاهد فيه حيتي.

(٤) الجشع: بفتحين: أشد الحرص على الطعام وغيره، وبابه (طرب) وهو (جشع) - بفتح فكسر - واجشع.

وفي هذا المبحث ستة مباحث:

١ - أقسام «كاذ» وأخواتها:

«كاذ وأخواتها» على ثلاثة أقسام:

١ - أفعال المقارَبة، وهي ما تُدُلُّ على قُرب وقوع الخبر. وهي ثلاثة: «كاذ وأوشك وكَرَب»، تقول: «كاذ المطرُ يَهْطِلُ» و«أوشك الوقتُ أن يَنْتَهِي» و«كَرَبَ الصُّبْحُ أن يَنْبَلِجَ».

٢ - أفعال الرُّجاء، وهي ما تُدُلُّ على رجاء وقوع الخبر. وهي ثلاثة أيضاً: «عسى وحرى واخلولق»، نحو: «عسى الله أن يأتي بالفتح»، وقول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَبْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
ونحو: «حَرَى المريض أن يشفى» و«اخلولق الكسلان أن يجتهد».

٣ - أفعال الشروع، وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرة، منها: «أنشأ وعلّق وظفّق وأخذَ وهَبَ وبدَأَ وابتدأَ وجعلَ وقامَ وانبرى».

ومثلها كلُّ فعلٍ يُدُلُّ على الابتداء بالعمل ولا يكتفي بمرفوعه، تقول: «أنشأ خليلٌ يكتب»، «علّقوا ينصرفون»، وأخذوا يقرؤون، وهَبَ القومُ يتسابقون، وبدأوا يتبارزون، وابتدؤوا يتقدمون، وجعلوا يستيقظون، وقاموا يتنبهون، وانبروا يسترشدون.

وكلُّ ما تقدّمَ للفاعل ونائبه واسم «كان»، من الأحكام والأقسام، يُعطى لاسم «كاذ» وأخواتها.

٢ - شروطُ خَبرِها:

يُشترَطُ في خبر «كاذ وأخواتها» ثلاثة شروط:

١ - أن يكون فعلاً مضارعاً مُستَدّاً إلى ضمير يعود إلى اسمها، سواءً أكان مُقترَناً به «أن»، نحو: «أوشك النهارُ أن ينقضي»، أم مُجرّداً منها، نحو: «كاذ الليلُ ينقضي»، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَقْهَرُونَ حَيْثُكَ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا بِمُحَمَّدٍ بْنِ وَرَقٍ كَلْبَةً﴾^(١) [الأعراف: ٢٢ وطه: ١٢١].

ويجوزُ بعدَ «عسى» خاصّةً أن يسدَّ إلى اسم ظاهر، مُشمَلٍ على ضمير يعود إلى اسمها، نحو: «عسى العاملُ أن ينجحَ عمله» ومنه قولُ الشاعر:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

(١) أي يلزقان بعض الورق على بعض، ليسترا به عورتها، وضمير المثنى يعود إلى آدم وحواء، والخصف في الأصل: الخرز، يقال: خصف الثعل، أي خرزها.

ولا يجوز أن يَقَعَ خبرُها جملةً ماضيةً، ولا اسميةً، كما لا يجوز أن يكون اسماً. وما وَرَدَ من ذلك، فسادٌ لا يُلْتَفَتُ إليه. وأما قوله تعالى: ﴿تَكْفِيكَ سَنًا بِالسُّوفِ وَالْأَغْصَانِ﴾ [ص: ٣٣]، فمصححاً ليس هو الخبر، وإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبر، والتقدير: «يمسح مسحاً».

٢ - أن يكون متأخراً عنها. ويجوز أن يتوسط بينها وبين اسمها، نحو: «يكاد ينقضي الوقت»^(١). ونحو: «طَفِقَ ينصرفون الناس»^(٢).

ويجوز حذف الخبر إذا عَلِمَ، ومنه قوله تعالى، الذي سبق ذكره: ﴿تَكْفِيكَ سَنًا بِالسُّوفِ وَالْأَغْصَانِ﴾ [ص: ٣٣]، ومنه الحديث: «من تأتى أصاب أو كاذ، ومن عجل أخطأ أو كاذ»، أي: كاذ يُصِيبُ، وكاذ يُخْطِئُ، ومنه قول الشاعر:

مَا كَانَ دَنْبِي فِي جَارٍ جَعَلْتُ لَهُ عَيْشًا، وَقَدْ ذاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرَبًا
أَي: كَرِبَ يَذوقُهُ، وتقول: «ما فعل، ولكنه كاذ»، أي: كاذ يفعل.

٣ - يُشْتَرَطُ في خبر «حَرَى واخلولق» أن يقرنَ بـ «أن».

٣ - الْخَبَرُ الْمُفْتَرَنُ بـ «أَنْ»:

«كاذ وأخواتها» من حيث اقترانُ خبرها بأنَّ وعدمه على ثلاثة أقسام:

١ - ما يجب أن يقرنَ خبره بها، وهما: «حَرَى واخلولق»، من أفعالِ الرجاء.

٢ - ما يجب أن يتجرّد منها، وهي أفعالُ الشروع.

(وإنما لم يجز اقترانها بأن، لأن المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال، وأنَّه للاستقبال، فيحصل التناقض باقتران خبرها بها).

٣ - ما يجوز فيه الوجهان: اقترانُ خبره بأنَّ، وتجرّده منها، وهي أفعالُ المقاربة، و«عسى» من أفعالِ الرجاء. غير أنَّ الأكثرَ في «عسى وأوشك» أن يقرنَ خبرهما بها، قال تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ﴾ [الإسراء: ٨]، وقال الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الشَّرَابُ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا، أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا
وتجريدُه منها قليلٌ، ومنه قول الشاعر:

(١) الوقت: اسم «يكاد»، وفاعل ينقضي ضمير يعود إلى الوقت، والجملة خبر، ويجوز أن يكون «الوقت» فاعلاً لينقضي، فيكون اسم «يكاد» ضميراً يعود إلى الوقت وحينئذٍ فلا شاهد فيه، لأن الخبر، والحالة هذه، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها، بل يكون متأخراً عنهما.

(٢) الناس: اسم «طفق»، وجملة «ينصرفون» خبرها، أما إن قلت: «طفقوا ينصرف الناس»، فلا شاهد فيه، ويكون ضمير الجماعة اسم «طفقوا» والناس فاعل «ينصرف».

عَسَى الْكَرْبُ، الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ، يَكُونُ وَزَاءً فَرَجٌ قَرِيبٌ
وقول الآخر:

يُوشِكُ مَنْ قَرَأَ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَانِقُهَا
والأكثر في «كَادَ وَكَرَبَ» أن يتجرّد خبرهما منها، قال تعالى: ﴿مَذْجُوهَا وَمَا كَادُوا يَمْقُولُونَ﴾
[البقرة: ٧١]، وقال الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهٍ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ: هُنْدُ عَضُوبٌ
واقترانه بها قليل، ومنه الحديث: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا» وقول الشاعر:

سَقَاهَا دُورُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا^(١) عَلَى الظَّامِ وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْلَعَا

٤ - حَكْمُ الْخَبَرِ الْمُقْتَرَنِ بِأَنْ وَالْمُجَرَّدِ مِنْهَا:

إن كان الخبر مقترناً بأن، مثل: «أوشكت السماء أن تمطر». وعسى الصديق أن يحضر،
فليس المضارع نفسه هو الخبر، وإنما الخبر مصدره المؤوّل بأن، ويكون التقدير: «أوشكت
السماء ذا مطر». وعسى الصديق ذا حضور» غير أنه لا يجوز التصريح بهذا الخبر المؤوّل، لأنّ
خبرها لا يكون في اللفظ اسماً.

وإن كان غير مقترن بها، نحو: «أوشكت السماء تمطر»، فيكون الخبر نفس الجملة، وتكون
منصوبة محلاً على أنها خبر.

٥ - الْمُتَضَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِ الْمُتَضَرِّفِ مِنْهَا:

هذه الأفعال كلّها ملازمة صيغة الماضي، إلّا «أوشك وكاد»، من أفعال المقاربة، فقد ورد
منهما المضارع.

والمضارع من «كاد» كثير شائع، ومن «أوشك» أكثر من الماضي، ومن ذلك قوله تعالى:
﴿يَكَادُ رَبُّهَا يُنَزِّلُهُ وَلَوْ لَرَأَى تَسَنُّهُ نَارًا﴾ [النور: ٣٥]، والحديث: «يُوشِكُ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ عِيسَى ابْنُ
مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا».

٦ - خَصَائِصُ عَسَى وَاخْتُلِقَ وَأَوْشَكَ:

تختص «عسى واختُلِقَ وأوشك»، من بين أفعال هذا الباب، بأنهن قد يَكُنَّ تاماتٍ، فلا
يحتاجن إلى الخبر، وذلك إذا وَلَّيْنِ «أَنْ وَالْفِعْلَ»، فَيَسْتَدَنَّ إِلَى مصدره المؤوّل بأن، على أنه فاعل
لهنّ، نحو: «عسى أن تقوم». واختُلِقَ أَنْ تُسَافِرُوا. وأوشك أن ترحل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَى
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقوله: ﴿عَسَى أَنْ

(١) السجل: الدلو العظيمة التي فيها ماء، قل أو كثر، وهو مذكر، فإن كانت الدلو فارغة فلا يقال لها سجل.

يَبْدِيَنَّ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤]، وقوله: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

هذا إذا لم يتقدم عليهن اسم هو المُسند إليه في المعنى (كما رأيت)، فإن تقدم عليهن اسم يصح إسنادهن إلى ضمير، فأنت بالخيار، إن شئت جعلتهن تاءات (وهو الأوضح)، فيكون المصدر المؤول فاعلاً لهن، نحو: «علي عسى أن يذهب، وهن عسى أن تذهب. والرجلان عسى أن يذهبا. والمرأتان عسى أن تذهبا. والمسافرون عسى أن يحضروا. والمسافرات عسى أن يحضرن» بتجريد (عسى) من الضمير. وإن شئت جعلتهن ناقصات، فيكون اسمهن ضميراً. وحينئذ يتحملن ضميراً مستتراً، أو ضميراً بارزاً مطابقاً لما قبلهن، إفراداً أو ثنية أو جمعاً، وتذكيراً أو تأنثاً، فتقول فيما تقدم من الأمثلة: «علي عسى أن يذهب. وهن عسى أن تذهب. والرجلان عسى أن يذهبا. والمرأتان عسى أن تذهبا. والمسافرون عسى أن يحضروا. والمسافرات عسى أن يحضرن».

والأولى أن يجعلن في مثل ذلك تاءات، وأن يُجرذن من الضمير، فيبقى بصيغة المفرد المذكر، وأن يُسندن إلى المصدر المؤول من الفعل بأن على أنه فاعل لهن، وهذه لغة الحجاز، التي نزل بها القرآن الكريم، وهي الأوضح والأشهر، وقال تعالى: ﴿لَا يَخْرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يُسَاءَ مِنْ يَسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١] ولو كانت ناقصة لقال: (عسوا وعسبن)، بضمير جماعة الذكور العائد إلى (قوم) وضمير جماعة الإناث العائد إلى (نساء). واللغة الأخرى لغة تميم.

وتختص (عسى) وحدها بأمرين:

١ - جواز كسر سينها وفتحها، إذا أسندت إلى تاء الضمير، أو نون النسوة، أو (نا)، والفتح أولى لأنه الأصل. وقد قرأ عاصم: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ قُلْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، بكسر السين، وقرأ الباقون: (عسيتم)، بفتحها.

٢ - أنها قد تكون حرفاً، بمعنى (لعل)، فتعمل عملها، فتنبص الاسم وترفع الخبر، وذلك إذا اتصلت بضمير النصب (وهو قليل)، كقول الشاعر:

قُلْتُ: عساها نارٌ كاسي^(١)، وعَلَّها تَسْكِي، فأتني نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا
فَسَمِعَ قَوْلِي قَبْلَ خَتَفٍ يُصِيبُنِي تُسْرِبُو، أَوْ قَبْلَ خَتَفٍ يَصِيدُهَا

٥ - أحرف ليس أو الأحرف المشبهة بليس في العمل

أحرف (ليس) هي: أحرف نفى تعمل عملها، وتؤدي معناها وهي أربعة (ما ولا ولائ وإن).

(ما) المشبهة بليس

تعمل «ما» عمل (ليس) بأربعة شروط:

- ١ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، كقولهم: (ما مئة من أعتب).
- ٢ - أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو: (ما أمر الله أنا عاصي)، إلا أن يكون معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً بحرف جر، فيجوز، نحو: (ما عندي أنت مقيماً) و(ما بك أنا متصراً).

أما تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه، دون الاسم بحيث يتوسط بينهما، فلا يبطل عملها، وإن كان غير ظرف أو جار ومجرور، نحو: (ما أنا أمرك عاصياً).

- ٣ - أن لا تقرأ بعدها (إن). فإن زيدت بعدها بطل عملها، كقول الشاعر:

بَنِي عُذَانَةَ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ^(١)

- ٤ - أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا). فإن انتقض بها بطل عملها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا وَجِدَةً﴾ [القمر: ٥٠]، وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وذلك لأنها لا تعمل في مثبت.

فإن فقد شرط من الشروط بطل عملها، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً، كما رأيت.

ويجوز أن يكون اسمها معرفة كما تقدم، وأن يكون نكرة، نحو: (ما أحد أفضل من المخلص في عمله).

وإذا كانت (ما) لا تعمل في موجب، ولا تعمل إلا في منفي، وجب رفع ما بعد (بل) ولكن، في نحو قولك: (ما سعيد كسولاً، بل مجتهد وما خليل مسافراً، ولكن مقيماً)، على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، أي: بل هو مجتهد، ولكن هو مقيم. وتكون (بل) ولكن حرفي ابتداء لا عاطفتين، إذ لو عطفنا لاقتضى أن تعمل (ما) فيما بعد (بل) ولكن، وهو غير منفي، بل هو مثبت، لأنهما تقتضيان الإيجاب بعد النفي. فإذا كان العاطف غير مقتضى، للإيجاب

(١) الصريف: الفضة الخالصة، و«الحزف»: المخار.

كالواو ونحوها، جاز نصب ما بعده بالعطف على الخبر (وهو الأجود) نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً) وجاز رفعه على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً)، أي: ولا هو مُهمَل.

وهكذا الشأن في (ليس)، فيجب رفع ما بعده (بلٌ ولكن) في نحو: (ليس خالدٌ شاعراً، بل كاتبٌ). ويجوز النصب والرفع بعد الواو ونحوها مثل (ليس خالدٌ شاعراً ولا كاتباً) أو (ولا كاتبٌ). والنصب أولى.

واعلم أن (ما) هذه لا تعمل عملَ (ليس) إلا في لغة أهل الحجاز (الذي جاء القرآن الكريم بلغتهم)، وبلغت أهل يثامة ونجد. ولذلك تُسمى (ما النافية الحجازية).

وهي نافية مُهملة في لغة تميم على كل حال، فما بعدها مبتدأ وخبر.

(لا) المشبهة بليس

٢ (لا). المشبهة بليس، مُهملة عند جميع العرب وقد يُعملها الحجازيون إعمالَ (ليس)، بالشروط التي تقدّمت لِمَا، ويُزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. وندر أن يكون اسمها معرفة، كقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بِأَغْيَا سِوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
وقد جاء مثل ذلك للمتنبّي في قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خِلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا
وقد أجاز ذلك بعض علماء العربية الفضلاء.

والغالب على خبر (لا) هذه أن يكون محذوفاً كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ زَيْبِرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ، لَا بَرَاخُ
أي: لا بَرَاخُ لي. ويجوز ذكره، كقول الآخر:

تَعَزَّزْ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَسَى اللَّهْ وَإِيَا
واعلم أن (لا) المذكورة، يجوز أن يراد بها نفي الواحد، وأن يراد بها نفي الجميع. فهي محتملة لنفي الوحدة ولنفي الجنس، والقرينة تُعَيِّنُ أحدهما:

(فإن قلت: «لا رجل حاضر»، صح أن يكون المراد: ليس أحد من جنس الرجال حاضراً، وأن يكون المراد: «ليس رجل واحد حاضراً»، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر. ولذلك صح أن تقول: «لا رجل حاضراً، بل رجلان»، أو رجال. أما «لا» العاملة عمل «أن»، فلا معنى لها إلا نفي الجنس نفيّاً عاماً، فإن قلت: «لا رجل حاضر» كان المعنى: «ليس أحد من جنس الرجال حاضراً»، لذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك «بل رجلان، أو رجال»، لأنها لنفي الجميع).

واعلم أن الأولى في (لا) هذه أن تُهْمَلَ وَتُجْمَلَ ما بعدها مبتدأ وخبراً. وإذا أهملت، فالأحسن حينئذ أن تُكْرَرَ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

(لات) المشبهة بليس

تَعْمَلُ (لات) عَمَلَ (ليس) بشرطين:

- ١ - أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، كالحين والساعة والأوان ونحوها.
- ٢ - أن يكون أحدهما محذوفاً. والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ حِينَ تُسَاقِ﴾ [ص: ٣]، ومنه قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ، وَلَا تِ سَاعَةٌ مَنَدَمٍ وَالْبَحْنِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَضِيهِ وَخَيْمِ
ويجوز أن ترفع المذكور على أنه اسمها، فيكون المحذوف منصوباً على أنه خبرها، غير أن هذا الوجه قليل جداً في كلامهم.

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمان كانت مهملة، لا عمل لها، كقوله:
لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفِّ مِنْ خَائِفٍ يَبْفِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ
واعلم أن من العرب من يجزّ بِلَاتٍ، والجرّ بها شاذ، قال الشاعر:

طَلَبُوا ضُلْحَنَا وَلَا تِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا: أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
وعليه قول المتنبي:

لَقَدْ تَضَبَّرْتُ، حَتَّى لَا تِ مُضْطَبَّرٍ وَالْآنَ أَقَحَمْ، حَتَّى لَا تِ مُفْتَحَمْ

(إن) المشبهة بليس

قد تكون (إن) نافية بمعنى (ما) النافية، وهي مهملة غير عاملّة. وقد تعمل عمل (ليس) قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من^(١) العرب، ومنه قولهم: «إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية» وقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْئِلِيّاً عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعَفِ المجَانِسِينَ
وقول الآخر:

إِنْ الْمَرءُ مَيِّتاً بَانِقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْفِي عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
ولنما تعمل عمل (ليس) بشرطين:

- ١ - أن لا يتقدّم خبرها على اسمها. فإن تقدّم بطل عملها.

(١) العالية: اسم لكل ما كان لهجة نجد، من المدينة - من القرى والعمائر - إلى تهامة.

٢ - أن لا ينتقص نفيها (إلا). فإن انتقص بطل عملها، نحو: (إن أنت إلا رجل كريم)، وانتقاض النفي الموجب إبطال العمل، إنما هو بالنسبة إلى الخبر، كما رأيت، ولا يضر انتقاضه بالنسبة إلى معمول الخبر، نحو: (إن أنت آخذ إلا بيد البائسين)، ونحو البيت: (إن هو مستولياً على أحد الخ).

واعلم أن الغالب في (إن) النافية أن يقرن الخبر بعدها (إلا) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]. وقد يستعمل الكلام معها بدون (إلا)، كالبيت: (إن المرء ميتاً بانقضاء حياته الخ). ومنه قولهم: (إن هذا ناقك ولا ضارك).

فائدة:

سمع الكسائي^(١) أعرابياً يقول: (إننا قائماً)، فأنكرها عليه، وظن أنها (إن) المشددة الناصبة للاسم الرافعة للخبر. فحقها أن ترفع (قائماً)، فاستثبه، فإذا هو يريد «إن أنا قائماً» أي: ما أنا قائماً، فترك الهمزة - همزة أنا تخفيفاً وأدغم، على حد قوله تعالى: ﴿لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]. أي: «لكن أنا».

٦ - الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرف المشبهة بالفعل ستة، هي: «إنَّ وأنَّ وكانَّ ولكنَّ وليتَّ ولعلَّ».

وحكمها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فت نصب الأول، ويسمى اسمها، وترفع الآخر، ويسمى خبرها، نحو: «إن الله رحيم». وكان العلم نوراً.

(وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها. فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، هي من معاني الأفعال).

ويجوز في (لعل) أن يقال فيها (عل) كقوله:

فَقُلْتُ عَاصِمَا نَارُ كَاسٍ^(٢) وَعَلَهَا تَشَكَّى، فَاتِي نَحْوَهَا فَاغْرُدْهَا
وفيها لغات أخر قليلة الاستعمال.

وفي هذا الفصل ثمانية عشر بحثاً.

١ - معاني الأحرف المشبهة بالفعل:

معنى: «إنَّ وأنَّ» التوكيد، فهما لتوكيد اتصاف المُستَدِ إليه بالمُسند.

(١) هو رئيس أدياء الكوفة في علوم اللغة العربية.

(٢) كاس: اسم امرأة.

ومعنى: «كَانَ» التشبيه المؤكد. لأنها في الأصل مُرَكَّبَةٌ من «أَنَّ» التوكيدية وكاف التشبيه، فإذا قلت: «كَانَ العَلَمُ نَوْراً» فالأصل: «إِنَّ العَلَمَ كالنور» ثم إنهم لما أرادوا الاهتمام بالتشبيه، الذي عَقَدُوا عليه الجملة، قَدَّمُوا الكاف، وفتحوا همزة «إِنَّ»، مكان الكاف، التي هي حرف جرّ، وقد صارت وإياها حرفاً واحداً يُرَادُ به التشبيه المؤكد.

ومعنى: «لَكُنْ» الاستدراك، والتوكيد، فالاستدراك نحو: «زَيْدٌ شَجَاعٌ، ولكنه بخيل»، وذلك لأن من لوازم الشجاعة الجود، فإذا وصفنا زيدا بالشجاعة، فربما يُفْهَمُ أَنَّهُ جَوَادٌ أيضاً، لذلك استدركتنا بقولنا: «لكنه بخيل». والتوكيد نحو: «لو جاءني خليل لأكرمتُهُ، لكنه لم يجر»، فقولك: «لو جاءني خليل لأكرمتُهُ» يفهم منه أنه لم يجر، وقولك: «لكنه لم يجر» تأكيد لنفي مجيئه:

ومعنى «لَيْتَ» التمني، وهو طلب ما لا مطمع فيه، أو ما فيه عُسرٌ، فالأول كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

والثاني: كقول المعمر: «لَيْتَ لي ألف دينار».

وقد تُستعمل في الأمر الممكن، وذلك قليل، نحو: «لَيْتَكَ تذهب».

ومعنى (لعلّ) الترجي والاشفاق. فالترجي طلب الأمر المحبوب، نحو: «لعلّ الصديق قادم». والاشفاق هو الحذر من وقوع المكروه، نحو: «لعلّ المريض هالك». وهي لا تُستعمل إلا في الممكن.

وقد تأني بمعنى (كي)، التي للتعليل، كقولك: «ابعث إليّ بدابتك، لعلّي أركبها»، أي: كي أركبها. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَقَوَّنَ﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٧٣]. ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، أي: «كي تتقوا، وكي تعقلوا، وكي تذكروا».

وقد تأني أيضاً بمعنى الظن، كقولك «لعلّي أزورك اليوم». والمعنى: أظنني أزورك. وجعلوا منه قول امرئ القيس:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَائِماً بَعْدَ جَعْوٍ لَعَلَّ مَنَايَا تَحُولُنَّ أَبْنُساً

ويعنى: (عسى)، كقولك: (لعلّك أن تجتهد). وجعلوا منه قول مقيم:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَ مُلِئَةٌ عَلَيَّكَ، مَنِ اللَّاتِي يَذْغَنُكَ أَجْدَعَا

بدليل دخول (أنّ) في خبرها، كما تدخل في خبر (عسى).

٢ - الغُيْرُ المُفْرَدُ، والجُمْلَةُ، والشَّيْءُ بِالْجُمْلَةِ:

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفرداً (أي غير جملة ولا شبهة) نحو: «كَانَ النّجْمُ دِينَاراً»، وجملة فعلية، نحو: «لعلك اجتهدت». وإنّ العَلَمَ يُعْرَضُ صاحبه، وجملة اسمية، نحو: «إنّ

العالم قدره مرتفع» وشبه جُمْلَةٍ (وهو أن يكون الخير مُقدَّراً مدلولاً عليه بظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ يتعلقان به)، نحو: «إِنَّ الْعَادِلَ تَحْتَ لِيَوَاءِ الرَّحْمَنِ، وَإِنَّ الظَّالِمَ فِي زُمرَةِ الشَّيْطَانِ».

(والخبر هنا يصح أن تقديره مفرداً: ككائن وموجود، وأن تقديره جملة: ككان ووجد، أو يكون ويوجد. فهو مفرد باعتبار تقديره مفرداً. وجملة، باعتبار تقديره جملة. فالحقيقة فيه أنه شبه بالمفرد وبالجملة، وتسميته بشبه الجملة فيها اكتفاء واقتصار).

٢ - حَذَفَ خَبَرَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ:

يجوز حذف خبر هذه الأحرف. وذلك على ضربين: جائز وواجب: فُحِذَفَ جَوَازاً، إذا كان كوناً خاصاً (أي: من الكلمات التي يَرَادُ بها معنى خاصاً)، بشرط أن يدلَّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالَّذِي كَرَّمْنَا بِكَ لَكُنْتُ عَزِيْزٌ ۝١١﴾ [نعلك: ١١].
(أي: إن الذين كذبوا بالذكر معاندون، أو هالكون، أو معذبون).

وقال الشاعر جميل بثينة:

أَتَوْنِي، فَقَالُوا: يَا جَمِيلُ، تَبَدَّلْتُ بُثَيْنَةً أَبَدَالاً، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا^(١)
(أي: لعلها تبدلت، أو لعلها فعلت ذلك).

ويحذف وجوباً، إذا كان كوناً عاماً (أي: من الكلمات التي تدلُّ على وجودٍ أو كونٍ مُطلقين، فلا يُفْهَمُ منها حَدَثٌ خاصٌّ أو فعلٌ معيَّن، ككائن، أو موجود، أو حاصل، وذلك في موضعين:

١ - الأول: بعد «ليت شعري»، إذا وَلَّيْهَا استفهاماً، نحو: «لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنْهَضُ الْأُمَةُ؟
لَيْتَ شِعْرِي مَتَى تَنْهَضُ؟»، قال الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ جَادَتْ بِوَضْلِيهَا؟ وَكَيْفَ تُرَاعِي وَضْلَةَ الْمُتَغَيِّبِ

(أي: ليت شعري (أي: علمي) حاصل. والمعنى: ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدريه. وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لشعري، لأنه مصدر شعر).

٢ - أن يكونَ في الكلام ظرفٌ أو جارٍ ومجرورٌ يتعلقان به، فيُستغنى بهما عنه، نحو: «إِنَّ الْعِلْمَ فِي الصَّدْرِ. وَإِنَّ الْخَيْرَ أَمَامَكَ».

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو حاصل).

٤ - تَقَدَّمَ خَبَرُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ:

لا يجوزُ تَقَدُّمُ خبرِ هذه الأحرف عليها، ولا على اسمها.

(١) جميل: اسم الشاعر، وبثينة: محبته، والأبدال: جمع بدل.

أما معمول الخبر، فيجوز أن يتقدم على الاسم، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرٍّ، نحو: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ»، قال الشاعر:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا، فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلُهُ^(١)

ومن ذلك أن يكون الخبر محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلق به من ظرف أو جار ومجرور متقدمين على الاسم، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، ومنه قوله تعالى: «إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ» [المائدة: ٢٢]، وقوله: «إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» [الشرح: ٦].

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم، إذ لا يجوز تقديمه عليه، كما علمت، وليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف، لأنهما متعلقان به).

ويجب تقديم مفعول الخبر، إن كان ظرفاً أو مجروراً، في موضعين:

١ - أن يلزم من تأخير عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وذلك ممنوعٌ نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا».

(فلا يجوز أن يقال «إِنَّ صَاحِبَهَا فِي الدَّارِ»)، لأن «ها» عائدة على الدار. وهي متأخرة لفظاً، وكذلك هي متأخرة رتبةً، لأن معمول الخبر رتبة التأخير كالخبر».

٢ - أن يكون الاسم مقترناً بلام التأكيد، كقوله تعالى: «وَلَا تَأْتِيَنَّكَ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى» [الليل: ١٣]، وقوله: «إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَشَرٌّ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ» [آل عمران: ١٣].

أما تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه، بحيث يتوسط بين الاسم والخبر، فجائزٌ سواء أكان معموله ظرفاً أم مجروراً أم غيرهما، فالأول نحو: «إِنَّكَ عِنْدَنَا مُقِيمٌ»، والثاني نحو: «إِنَّكَ فِي الْمَدْرَسَةِ تَعَلِّمُ»، والثالث نحو: «إِنَّ سَعِيداً دَرَسَهُ يَكْتُبُ».

قاعدة:

متى جاء بعد «إِنَّ» أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور، كان اسمها مؤخرًا. فليتنبه الطالب إلى نصبه، فإن كثيراً من الكتاب والمتكلمين يخطئون فيرفعونه، لئولهمم أنه خبرها نحو: «إِنَّ عِنْدَكَ لَخَبْرًا»، ونحو: «لعل في سفرِكَ خيرًا».

٥ - لام التأكيد بعد «إِنَّ» المكسورة الهمزة:

تختص «إِنَّ»، المكسورة الهمزة، دون سائر أخواتها، بجواز دخول لام التأكيد، وهي التي

(١) لا تلحني: لا تلمني، وهو يفتح الحاء، من «لحاه يلحاه» إذا لامه، وأما «لحا العود يلحوه» فمعناه قشره، وكذا «لحا يلحيه» (البلبل): الهموم والوساوس.

يُسَمَّونها (لَا مَ الْإِبْتِدَاءَ) عَلَى اسْمِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ فِي السَّمَاءِ لَخَبِيرًا، وَإِنَّ فِي الْأَرْضِ لَمَيِّرًا»، وَعَلَى خَبَرِهَا نَحْوُ: «إِنَّ الْحَقَّ لَمَنْصُورٌ»، وَعَلَى مَعْمُولِ خَبَرِهَا، نَحْوُ: «إِنَّهُ لَخَيْرٌ بِفَعْلٍ»، وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ نَحْوُ: «إِنَّ الْمَجْتَهِدَ لَهُوَ الْفَائِزُ».

٦ - شُرُوطُ مَا تَصَحُّبُهُ لَامُ التَّأَكِيدِ:

١ - يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِ لَامِ التَّأَكِيدِ عَلَى اسْمٍ «إِنَّ» أَنْ تَقَعَ بَعْدَ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ يَتَعَلَّقَانِ بِخَبَرِهَا الْمَحذُوفِ، نَحْوُ: «إِنْ عِنْدَكَ لَخَيْرٌ عَظِيمًا، وَإِنَّ لَكَ لَخُلُقًا كَرِيمًا».

(فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهُمَا لَمْ يَجْزِ اقْتِرَانُهُ بِاللَّامِ فَلَا يَقَالُ: «إِنْ لَخَيْرٌ عِنْدَكَ، وَإِنْ لَخُلُقًا كَرِيمًا لَكَ»).

٢ - يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَى الْخَبَرِ أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِأَدَاةٍ شَرْطٍ أَوْ نَفْيٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا مُجَرَّدًا مِنْ «قَدْ»^(١). فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ وَاحِدًا مِنْهَا لَمْ يَجْزِ دُخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيْهِ. فَمَثَالُ الْمُسْتَكْمَلِ لِلشَّرْطِ: «إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ». «وَلَا رَيْكَ لَيَمْلَمَ». «وَإِنَّا نَحْنُ آلَ مَرْيَمَ».

وَمَتَى اسْتَوْفَى خَبَرُ «إِنَّ» شُرُوطَ اقْتِرَانِهِ بِاللَّامِ التَّأَكِيدِ، جَازَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ، لَا فَرْقَ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، نَحْوُ: «إِنَّ الْحَقَّ لَمَنْصُورٌ»، أَوْ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً، نَحْوُ: «إِنَّ الْحَقَّ لَصَوْتُهُ مَرْتَفَعٌ»، أَوْ جُمْلَةً مَضَارِعِيَّةً، نَحْوُ: «إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ»، أَوْ جُمْلَةً مَاضِيَّةً فَعَلَهَا جَامِدًا، نَحْوُ: «إِنَّكَ لَيَنْفَعُ الرَّجُلَ»، أَوْ مُتَصَرِّفٌ مَقْتَرَنٌ بِقَدْ، نَحْوُ: «إِنْ الْفَرَجَ لَقَدْ دَنَا».

وَإِذَا حُذِفَ الْخَبَرُ، جَازَ دُخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الظَّرْفِ أَوْ الْجَارِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِهِ، نَحْوُ: «إِنْ أَخَاكَ لَعِنْدِي. وَإِنَّ أَبَاكَ لَفِي الدَّارِ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِي لَكَ لَبْلَبٌ فَسْخَرِ ٱلْعَصَى» [القلم: ٤].

٣ - يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَى مَفْعُولِ الْخَبَرِ شَرْطَانِ، الْأَوَّلُ: أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مِمَّا يَصْلُحُ لِدُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «إِنَّ سَلِيمًا لَفِي حَاجَتِكَ سَاعٍ، وَإِنَّهُ لَيَوْمَ الْجُمُعَةِ آتٍ»، وَإِنَّهُ لَأَمْرٌ كَاطِعٌ.

٤ - أَمَّا ضَمِيرُ الْفَصْلِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ أَلْفَسُّمُ الْحَقِّ» [آل عمران: ٦٢].

(وَضَمِيرُ الْفَصْلِ: هُوَ مَا يُوْتَى بِهِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، أَوْ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ: لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لَا صِفَةٌ. وَهُوَ يَفِيدُ تَأَكِيدَ اتِّصَافِ الْمُسْتَدَّ إِِلَيْهِ بِالْمُسْتَدِّ. وَهُوَ حَرْفٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَاةِ، وَصَوْرَتُهُ كَصُورَةِ الضَّمَاثِرِ الْمُنْفَصِلَةِ: وَهُوَ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا بِحَسَبِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ إِيَّاهَا.

ثُمَّ إِنْ دُخِلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الْمُنْسُوخَيْنِ بَكَانٍ وَظَنٍّ وَأَنْ وَأَخَوَاتُهُنَّ تَابِعٌ لِدُخُولِهِ بَيْنَهُمَا

(١) فَإِنْ اقْتَرَنَ الْمَاضِي الْمَتَصَرِّفُ بِقَدْ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «إِنَّهُ لَقَدْ اجْتَهِدَ».

قبل النسخ، نحو: «إن زهيراً هو الشاعر». وكان علي هو الخطيب وظننت عبد الله هو الكاتب).

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا: وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته. وسمي ضمير فصل لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خير وما هو صفة لأنك إن قلت: «زهير المجتهد»، جاز أنك تريد الإخبار وأنت تريد النعت. فإن أردت أن تفصل بين الأمرين، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خير عما قبله لا نعت له، ثم أنه يفيد تأكيد الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسمي ضمير الفصل «عماداً» لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والصفة).

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الضمائر، فراجع.

٧ - شرح لام الابتداء:

تدخل لام الابتداء في ثلاثة مواضع.

الأول: في باب المبتدأ. وذلك في صورتين:

١ - أن تدخل على المبتدأ، والمبتدأ مُتَقَدِّمٌ على الخبر، ودخولها عليه هو الأصل فيها نحو: «لَأَنْتَ أَشَدُّ رَجَبَةً فِي صُدُورِهِمْ» [الحشر: ١٣]. فإن تأخر عن الخبر امتنع دخولها عليه، فلا يُقال: «قائمٌ لزيد». وما سُمِعَ من ذلك فلضرورة الشعر، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه.

٢ - أن تدخل على الخبر بشرط أن يتقدم على المبتدأ، نحو: «المُجْتَهِدُ أَنْتَ» فإن تأخر عنه امتنع دخولها عليه، فلا يقال: «أنت لمجتهد». وما سُمِعَ من ذلك فشاذٌّ لا يُلتفتُ إليه. ومن العلماء من لا يُجِيزُ دخولها على خبر المبتدأ، سواءً أقدَّم أم تأخر.

الموضع الثاني^(١): في باب «إن» المكسورة الهمزة. وقد سبق أنها تدخل على اسمها المتأخر، وعلى خبرها، اسماً كان، أو فعلاً مضارعاً، أو ماضياً جامداً أو ماضياً متصرفاً مقروناً بقد، أو جملة اسمية. وعلى الظرف والجارَّ المتعلقين بخبرها المحذوف دالين عليه، وعلى معمول خبرها.

الموضع الثالث: في غير بابي المبتدأ وإن. وذلك في ثلاث مسائل:

١ - الفعل المضارع، نحو: «تَنْتَهَضُ الْأُمَّةُ مُتَقَفِيَةً أَثَارَ جَدُودِهَا».

٢ - الماضي الجامد، نحو: «إِلَيْسَ مَا كَانُوا يَمَكُونُ» [المائدة: ٦٢].

(١) أي من المواضع التي تدخلها لام الابتداء.

٣ - الماضي المتصرف المقرون بِقَدْ، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِسْرَافِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧].

ومن العلماء من يجعلُ اللامَ الداخلةً على الماضي، في هذا الباب، لامَ القسم، فالقسم عنده محذوف، ومصحوب اللام جوابه.

واعلم أنَّ للامَ الابتداء فائدتين:

الفائدة الأولى: تأكيدُ مضمونِ الجملة المُثَبِّتة. ولذا تُسمَّى: «لام التوكيد» وإنما يُسمونها لامَ الابتداء لأنها في الأصل، تدخل على المبتدأ، أو لأنها تقع في ابتداء الكلام.

وإذ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها «إِنَّ» زحلقوها إلى الخبر، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَبِّحُ إِلَهِكُمُ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وذلك كراهية اجتماع مُؤَكِّدَيْنِ في صدر الجملة، وهما: «إِنَّ واللام». ولذلك تُسمَّى «اللام المزحلقة أيضاً».

وإذ كانت هذه اللام للتوكيد في الإثبات، امتنعت من الدخول على المنفي لفظاً أو معنى، فالأول نحو: «إِنَّكَ لا تكذبُ»، والثاني نحو: «إِنَّكَ لو اجتهدت لأكرمُكَ». وإنك لولا اهمالك لَفَرَزْتَ. فالاجتهاد والإكرام مُتَتَابِعَانِ بعد «لو»، والفوز وحده مُتَتَابِعٌ بعد «لولا».

الفائدة الثانية: تخليصها الخبر للحال، لذلك كان المضارع بعدها خالصاً للزمان الحاضر، بعد أن كان مُحْتَمِلاً للحال والاستقبال.

وإذ كانت لتوكيد الخبر في الحال امتنعت من الماضي والمضارع المُسْتَقْبَل، إلا أن يكون الماضي جامداً أو مُتَصَرِّفاً مقترناً بِقَدْ. أما الجامدُ فلأنه لا يَدُلُّ على حدثٍ ولا زمان. وأما المقترن بِقَدْ فلأنَّ (قد) تُقَرِّبُ الماضي من الحال.

ولا فرق بين أن يكون المضارع المُسْتَقْبَلُ مسبوqاً بأداةٍ تَمَحُّضُهُ الاستقبال كالسين وسوف وأدوات الشرط الجازمة وغيرها، أو غير مسبوqٍ بها، وإنما القرينة تدلُّ على استقباله، نحو: «إنه يجيء غداً». وأما قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَّبُّكَ لَيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، فإنما جازَ دخول اللام لأنَّ المُسْتَقْبَلُ هنا مُنْزَلٌ مُنْزَلَةُ الحاضر لِتَحَقُّقِ وقوعه، لأنَّ الحكمَ بينهم واقعٌ لا محالة. فكانه حاضر، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَى ۖ﴾ [الضحى: ٥] فَإِنَّ الإِعْطَاءَ مُحَقَّقٌ، فكانه واقعٌ حالاً. وأما قوله عز وجل على لسان يعقوب: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، فَإِنَّ الذهابَ، وإن كان مُسْتَقْبَلاً فإن أثره، وهو الحزنُ، حاضراً، فإنه حَزِنَ مُجَرَّدَ علمِهِ أَنَّهُمْ ذَاهِبُونَ به، فلم يخرج المضارعُ هنا، وهو (يحزُنني)، عن كونه للحال.

ويرى بعض العلماء (وهم الكوفيون) أنها لا تَمَحُّضُ المضارع الحال، بل يجوز أن تدخل عليه وهو مُسْتَقْبَل، بالأداة أو بدونها، وجعلوا الاستقبال في الآيات على حقيقته.

٨ - «ما» الكافّة بعد هذه الأحرف:

إذا لحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل، كَفَتْها عن العمل، فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً. وتُسمى (ما) هذه (ما الكافّة) لأنها تَكْفُ ما تلحقه عن العمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

ونحو: (كأنما العلم نور)، و(لعلّما الله يرحمنا).

غير أنّ (ليت) يجوزُ فيها الإعمال والإهمال، بعد أن تَلَحُّقْها (ما) هذه، تقول: (ليتما الشباب يعود) و(ليتما الشباب يعود). وإعمالها حينئذٍ أحسن من إهمالها. وقد رُوِيَ بالوجهين، نصب ما بعد (ليتما) ورفعها، قول الشاعر النابغة:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا، أو نضفّه فَنُفِدِ

(فالنصب على أن (ليتما) عاملة، و(ذا) اسمها، و«الحمام» بدل منه. والرفع على أنها مفعلة مكفوفة بما، و(ذا) مبتدأ، و«الحمام» بدل منه. وكذا «نصفه» إن نصبت الحمام نصيبه، وإن رفعتَه، لأنه معطوف عليه).

ومتى لحقت (ما الكافّة) هذه الأحرف زال اختصاصها بالأسماء. فلذا أهملت، وجاز دخولها على الجملة الفعلية، كما تدخل على الجملة الاسمية، إلا (ليت). فمن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وقول الشاعر:

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّما أَعْضَاءُ لَكَ النَّارُ الْجَمَارُ الْمُقْبِدَا

ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وأما (ليت) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، بعد أن تَلَحُّقْها (ما الكافّة) فلا تدخل في الجمل الفعلية، لذلك يُرْجَعُ أن تبقى على عملها: من نصب الاسم ورفع الخبر، كما تقدّم.

فائدة وتنبية

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً، أو حرفاً مصدرياً، فلا تكفّها عن العمل، بل تبقى ناصبة للاسم: رافعة للخبر. فإن لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً، كقوله: «إنّ ما عنْدُكُمْ يُنْفَدُ»، أي: إن الذي عنْدكم ينفد. وإن لحقتها (ما المصدرية) كان ما بعدها في تأويل مصدر منصوب، على أنه اسم «إن» نحو «إن ما تستقيم حسن»، أي: إن استقامتك حسنة. وحينئذٍ تكتب (ما) منفصلة. كما رأيت. بخلاف (ما الكافّة)، فإنها تكتب متصلة كما عرفت فيما سلف. وقد اجتمعت «ما» المصدرية و«ما» الكافّة في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب، قليل من المال^(١)
ولكنما أسمى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي^(٢)
فما في البيت الأول مصدرية. والتقدير: لو أن سعي. وفي البيت الآخر زائدة كافة، أي:
ولكني أسمى لمجد مؤثّل).

٩ - العطف على أسماء الأحرف:

إذا عطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل، عطف بالنصب، سواء أوقع المعطوف قبل
الخبر أم بعده، فالأول نحو: (إنّ سعيداً وخالداً مسافرين)، والثاني نحو: (إن سعيداً مسافراً
وخالداً).

وقد يُرفع ما بعد حرف العطف، بعد استكمال الخبر، على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وذلك
بعد (إنّ وأنّ ولكنّ) فقط، فمثال (إنّ): (إنّ سعيداً مسافراً وخالداً)^(٣)، ومنه قول الشاعر:
فَمَنْ يَكْ لَمْ يُنْجِبْ أَبَوْهُ وَأُمُّهُ فَلِإِنَّ لَنَا الْأُمَّ السَّجِيَّةَ، وَالْأَبَ^(٤)
وقول الآخر:

إنّ الخلافَ والمُروءةَ فيهمُ والمَكْرُماتُ وسادةً أطيهار^(٥)
ومثال (أنّ) قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلَّهِ دَعْوَاهُ إِلَى الْآثَانِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ
الشُّرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]^(٦).

ومثال (لكنّ) قول الشاعر:

وما زِلْتُ سَبَاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بها يُبْتَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَاجْلَالٌ
وما قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةً ولكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ^(٧)

(١) قليل: فاعل «كفاني»، وجملة «ولم أطلب» اعتراضية، والمعنى لو كنت أسمى لحياة ساذجة، لكفاني قليل
المال، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد، يعني ملك أبيه الذي كان يسعى له.

(٢) المؤثّل: المؤصل الثابت.

(٣) خالد: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير، «وخالد مسافر أيضاً».

(٤) الأب: مبتدأ محذوف، الخبر، والتقدير: «ولنا الأب النجيب أيضاً».

(٥) أي: وفيهم المكرمات وسادة أطيهار.

(٦) أي: ورسوله بريء منهم أيضاً.

(٧) أي: والخال هو الطيب الأصل أيضاً و«الخؤولة» جمع خال، كالعومة جمع عم أو هي على معنى المصدر
للخال، يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه عومة، «لكن» هنا ليست للاستدراك، إذ لا معنى
له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد، «والطيب»: خبر عن اسم لكن، أي لكن عمي هو الطيب الأصل،
والخال كذلك، والمعنى لم تقصر بي عن نيل المجد خؤولة ولا عومة، فإن أعمامي وأخوالي ذوو نسب

وقد يُرفع ما بعد العاطف قبل استكمال الخبر، لغرض معنوي، على أنه مبتدأ محذوف الخبر (فتكونُ جُمْلَتُهُ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وخبرِها، كقول الشاعر:

قَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإِنِّي، وَقَيَّارٌ، بِهَا لَتَقْرِيبُ
«غريب: خبر عن اسم، «إن»، مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وقيار غريب بها أيضاً.
وقيار اسم فرسه أو جملة. وإنما قدمه واعترض بجملة بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس
أو الجمل استوحش في هذا البلد، وهو حيوان، فما بالك بي، فلو نصب بالمطف على اسم «إن»
فقال: «فإني وقياراً بها لغريبان»، لم يكن من ورائه شدة تصوير الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في
هذا المقام).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّابِقَاتُ مِنَ ءَامَنُوا يَأْتَوْنَ الْآخِرِ
وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

فالصابئون: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: والصابئون كذلك، أي: لهم حكم الذين آمنوا
والنصارى واليهود. والجملة معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وخبر (إن): هو جملة الجواب
والشرط، والغرض من رفع «الصابئون» وجعله مبتدأ محذوف الخبر أنه لما كان الصابئون، مع
ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها، يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان، واعتصموا بالعمل
الصالح، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل، أولى بذلك.

١٠ - إن المكسورة، وأن المفتوحة:

يجب أن تُكسر همزة (إن) حيث لا يصح أن يقوم مقامها ومقام معموليها مصدر. ويجب
فتحها حيث يجب أن يقوم مصدر مقامها ومقام معموليها.

ويجوز الأمران: الفتح والكسر، حيث يصح الاعتباران.

(فإن وجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور (بحيث تضطر إلى تغيير
تركيب الجملة)، فهزمتها مفتوحة وجوباً، نحو: «يعجبني أنك مجتهد»، والتأويل: «يعجبني
اجتهادك» ونحو: «علمت أن الله رحيم»، والتأويل: «علمت رحمة الله»، ونحو: «شعرت بأنك
قادم»، والتأويل «شعرت بقدمك». وإنما وجب تأويل ما بعد «أن» هنا بمصدر لأننا لو لم نؤوله،
لكانت «يعجبني» بلا فاعل، «وعلمت» بلا مفعول، والباء» بلا مجرور فالمصدر المؤول: فاعل

رفع، ولكنني أفتخر بنفسي وما أكسبه من الفضائل، يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين: الأولى من
نفسه، وهي أنه ما زال كثير السبق إلى جميع الغايات التي يطلب بها الشرف في الناس وأشار إليها بقوله:
«ما زلت سباقاً»، والثانية من ناحية نسبة من جهتي أبيه وأمه، وأشار إليها بقوله: «وما قصرت بي في
التسامي خولة» أي: ولا عمومة، ففي الشطر الأول من البيت حذف بدل عليه الشطر الثاني منه، وهذا من
إيجاز العرب.

في المثال الأول، ومفعول في المثال الثاني، ومجرور بالباء في المثال الثالث.

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هي فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة، نحو: «إن الله رحيم». وإنما لم يصح التأويل بالمصدر هنا لأنك لو قلت: «رحمة الله» لكان المعنى ناقصاً.

وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر، وجاز ترك تأويله به، جاز الأمران: فتحها وكسرها نحو: «أحسن إليّ علي، أنه كريم»، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعليلية، والفتح على تقدير لام الجبر، فما بعدها مؤول بمصدر. والتأويل: «أحسن إليه لكرمه».

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى وأكثر لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل).

١١ - مواضع «إن» المكسورة الهمزة وجوباً:

تُكسّر همزة «إن» وجوباً حيث لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر، وذلك في اثني عشر موضعاً:

١ - أن تقع في ابتداء الكلام، إمّا حقيقة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، أو حكماً، كقوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلَىٰ لِآلِهِ أَنْ لَا حَرْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

وإن وقعت بعد حرف تنبيه، كالآ، أو استفتاح، كالأ وأما، أو تحضيض كهلاً، أو رذع، ككلاً، أو جواب، كنعم ولا، فهي مكسورة الهمزة، لأنها في حكم الواقعة في الابتداء.

وكذا إن وقعت بعد (حتى) الابتدائية، نحو: «مَرْضَى زَيْدٍ، حتى إنهم لا يرجونه، وقُلْ مَالُهُ، حتى إنهم لا يكلمونه». والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استئنافية.

٢ - أن تقع بعد (حيث) نحو: «اجلس حيث إن العلم موجود».

٣ - أن تقع بعد (إذ) نحو: «جئتكَ إذ إن الشمس تطلُع».

٤ - أن تقع صدر الجملة الواقعة صلة للموصول، نحو: «جاء الذي إنه مجتهد»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنبِئْنَاهُ مِنَ الْكُفْرِ مَا إِنَّا مَقَاصِمٌ لَّنَنَؤُا بِالْمُصِيبَةِ أُولَىٰ الْآفَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

٥ - أن تقع مع ما بعدها جواباً للقسم، نحو: «والله، إن العلم نور». ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنَ أَلْمَكِّيَّ﴾ [إِنَّكَ لَمِنَ الرَّسُلِينَ] [يس: ٢، ٣].

٦ - أن تقع بعد القول الذي لا يتضمّن معنى الظنّ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: ٢٣٠]، فإن تضمّن معناه فتحت بعده، لأن ما بعدها مؤول حيثنّ بالمفعول به، نحو: «أنتقول أن عبد الله يفعل هذا؟»، أي: «انتظر أن يفعل؟».

٧ - أن تقع مع ما بعدها حالاً. نحو: «جئت وإنَّ الشمس تَغْرُبُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿كُنَّا أَخْرَجْنَا مِنْ بَيْنِكَ يَالْتَمِزُ وَإِنَّ قَرِيبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُفْرُونَ ۝﴾ [الأنفال: ٥].

٨ - أن تقع مع ما بعدها صفة لما قبلها، نحو: «جاء رجل إنه فاضل».

٩ - أن تقع صدر جملة استثنائية، نحو: «يرغم فلان أني أسأت إليه، إنه لكاذب». وهذه من الواقعة ابتداءً.

١٠ - أن تقع في خبرها لام الابتداء نحو: «علمت أنك لمجتهد». ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّهِ بِعَلْمِ إِيَّاكَ أَزْكَرُ ۝﴾ [التقوى: ١].

١١ - أن تقع مع ما بعدها خبراً عن اسم عين^(١)، نحو: «خليل إنه كريم» ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْكُفَرَاءَ وَالْمُجْرِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ أُولَٰئِكَ يَتَخَفُونَ ۝﴾ [الحج: ١٧].

١٢ - مواضع «أن» المفتوحة الهمزة وجوباً:

تُفتح همزة «أن» وجوباً حيث يجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور. وذلك في أحد عشر موضعاً:

فيؤول ما بعدها بمصدر مرفوع في خمسة مواضع:

١ - أن تكون وما بعدها في موضع الفاعل، نحو: «بلغني أنك مجتهد»^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [التكوير: ٥١].

ومن ذلك أن تقع بعد «لَوْ»، نحو: «لو أنك اجتهدت لكان خيراً لك»^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَاثَرُوا وَأَتَّقُوا لَمَثُوبَةٌ ۝﴾ [البقرة: ١٠٣].

ومن ذلك أن تقع بعد «مَا» المصدرية الظرفية، نحو: «لا أكلمك ما أنك كسول»^(٤)، ومنه قولهم: «لا أكلمك ما أن حراء»^(٥) مكانة أو (ما أن في السماء نجماً).

(١) اسم العين: هو ما دل على ذات، أي شيء قائم بنفسه، ويقابله اسم المعنى، وهو ما دل على شيء قائم بغيره: كالعلم والشجاعة ونحوهما.

(٢) جملة «إن الله يفصل بينهم» خبر عن «إن الذين آمنوا» وما عطف عليه.

(٣) والتقدير بلغني اجتهدك.

(٤) والتقدير: «لو ثبت اجتهدك»، فما بعد «إن» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

(٥) اللام في «المثوبة» لام الجواب، فالجملة بعدها جواب «لو».

(٦) والتأويل: «ما ثبت كسلك»، فما بعد «إن» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

(٧) حراء: جبل بمكة.

٢ - أن تكون هي وما بعدها في موضع نائب الفاعل، نحو: «عَلِمَ أَنْكَ مَنْصَرَفٌ»^(١)، ومنه قوله تعالى: «قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ» [الجن: ١].

٣ - أن تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ، نحو: «حَسَنَ أَنْكَ مَجْتَهِدٌ»^(٢)، ومنه قوله تعالى: «وَمِنَ آيَاتِهِ أَنَّهُ ذَرَىٰ الْأَرْضَ حَنِيئَةً»^(٣) [فصلت: ٣٩].

٤ - أن تكون هي وما بعدها في موضع الخبر عن اسم معنى واقع مبتدأ أو اسماً لأن، نحو: «حَسِبُكَ أَنْكَ كَرِيمٌ»^(٤)، ونحو: «إِنْ ظَنِي أَنْكَ فَاضِلٌ»^(٥). فإن كان المخبر عنه اسم عين وجب كسرهما، كما تقدّم، لأنك لو قلت: «خَلِيلٌ أَنَّهُ كَرِيمٌ»، بفتحها، لكان التأويل: «خَلِيلُ كَرَمُهُ»، فيكون المعنى ناقصاً.

٥ - أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمرفوع، على أنه معطوف عليه أو بدل منه، فالأول نحو: «بلغني اجتهدك وأنتَ حَسَنُ الْخَلْقِ»^(٦)، والثاني نحو: «يُعَجِّبُنِي سَعِيدٌ أَنَّهُ مَجْتَهِدٌ»^(٧).

وتؤوّل بمصدر منصوب في ثلاثة مواضع:

١ - أن تكون هي وما بعدها في موضع المفعول به، نحو: «عَلِمْتُ أَنْكَ مَجْتَهِدٌ»^(٨)، ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِآلِهَتِكُمْ» [الأنعام: ٨١]. ومن ذلك أن تقع بعد القول المتضمن معنى الظن، كما سبق.

٢ - أن تكون هي وما بعدها في موضع خبر لكان أو إحدى أخواتها، بشرط أن يكون اسمها اسم معنى، نحو: «كَانَ عَلِمِي، أَوْ يَقِينِي، أَنْكَ تَتَّبِعُ الْحَقَّ»^(٩).

٣ - أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمنصوب، بالعطف أو البدلية فالأول نحو: «عَلِمْتُ مَجِيئَكَ وَأَنْكَ مَنْصَرَفٌ»^(١٠)، ومنه قوله تعالى: «أَذْكُرُوا يَتَنَبَّأَ إِلَيْنِ أَنتُمْ عَالِمُونَ وَأَلَيْ فَضَلَّكُمْ عَلَىٰ

(١) والتأويل: علم انصرافك.

(٢) والتأويل: حسن اجتهدك، لا فحسن خبر مقدم، واجتهدك مبتدأ مؤخر.

(٣) من آياته، الجار والمجرور: خبر مقدم، وما بعد أن في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر.

(٤) أي: حسبك كرمك.

(٥) أي: إن ظني فضلك.

(٦) والتأويل: «بلغني اجتهدك وحسن خلقك».

(٧) والتأويل: «يعجبني سعيد اجتهدك»، فالمصدر المؤول: بدل اشتمال من سعيد.

(٨) والتأويل: علمت اجتهدك.

(٩) والتقدير: كان علمي اتباعك الحق.

(١٠) والتأويل: علمت مجيئك وانصرافك.

التَّائِبِينَ»^(١) [البقرة: ٤٧]، والثاني نحو: «احترمتُ خالداً أنه حسنُ الخُلُقِ»^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَادَّ يَمِيدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(٣) [الأنفال: ٧].

وتؤوّلُ بمصدرٍ مجرورٍ في ثلاثة مواضع أيضاً:

١ - أن تقع بعد حرف الجر، فما بعدها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ به، نحو: «عَجِبْتُ من أنك مُهْمِلٌ»^(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ هُوَ لَمُتَّقٍ﴾ [الحج: ٦].

٢ - أن تقع مع ما بعدها في موضع المضاف إليه، نحو: «جئتُ قبل أن الشمسُ تَطْلُعَ»^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَمَقْ يُنْزِلُ مَا أَتَكُمُ نَظِيرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

٣ - أن تقع هي وما بعدها في موضع تابع لمجرورٍ، بالعطف أو البدلية، فالأول نحو: «سُررتُ من أدبِ خليلٍ وأنه عاقلٌ»^(٦)، والثاني نحو: «عَجِبْتُ منه أنه مُهْمِلٌ»^(٧).

١٣ - المواضع التي تجوزُ فيها «إِنْ وَأَنْ»:

يجوزُ الأمران، كسر همزة «إِنْ» وفتحها، حيث يصح الاعتباران: تأويلُ ما بعدها بمصدرٍ، وعدمُ تأويله. وذلك في أربعة مواضع:

١ - بعد «إِذَا» الفُجائية، نحو: «خرجتُ فإذا إنَّ سعيداً واقفٌ».

(فالكسر هو الأصل، وهو على معنى «فإذا سعيد واقف» والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر، والتأويل «فإذا وقوفه حاصل»).

وقد روي بالوجهين قولُ الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا، كَمَا قَبْلَ، سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(٨)

(١) والتقدير: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إليكم.

(٢) والتأويل: احترمت خالداً حُسْنَ خلقه، فالمصدر المؤوّل بدل اشتغال من خالداً.

(٣) والتقدير: يمدكم إحدى الطائفتين كونها لكم، فما بعد أن: في تأويل مصدر منصوب بدل اشتغال من إحدى.

(٤) والتأويل: عجب من إهمالك.

(٥) والتقدير: جئت قبل طلوعها.

(٦) والتقدير: سررت من أدب خليل وعقله.

(٧) والتأويل: عجب من إهماله، والمعنى: عجب من إهماله. فما بعد «أن»: في تأويل مصدر مجرور بدل اشتغال من الهاء.

(٨) اللهازم جمع لهزمة، (بكسر فسكون) واللهزتان: عظماء ناتان تحت الأذنين. يريد أنه ليس سيّداً، وكنى عن ذلك بأنه يضرب على قفاه ولهزمته.

(فالكسر على معنى: «إذا هو عبد القفا». والفتح على معنى «إذا عبوديته حاصلة».)

٢ - أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: «إِنْ تَجْتَنِّهْ فَإِنَّكَ تُكْرِمُ». وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: «مَنْ يُكَادِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ قَاتِلُ لَمْ تَرَ جَهَنَّمَ» [التوبة: ٦٣]. وقوله: «مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَنَّمَ سَرٌّ تَابَ مِنْ بَيْنِهِ، وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [الأنعام: ٥٤].

(فالكسر على جعلها جملة الجواب. والفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير في المثال: «إِنْ تَجْتَنِّهْ فإِكرامك حاصل». والتقدير في الآية الأولى «فكون نار جهنم له حق أو ثابت أو حاصل» والتقدير في الآية الأخرى: «فمغفرة الله حاصلة له». وتكون جملة المبتدأ المؤول وخبره المحذوف جواب الشرط.)

٣ - أن تقع مع ما بعدها في موضع التعليل، نحو: «أَكْرَمُهُ، أَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الْإِكْرَامِ»، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: «رَضِيَ عَنْهُمْ إِنْ سَأَلْتَهُمْ لَكَ سَكَنٌ لَمْ يَكُنْ» [التوبة: ١٠٣].

(فالكسر على أنها جملة تعليلية. والفتح على تقدير لام التعليل الجارة أي: لأنه ولأن صلاتك. والتأويل في المثال: «أَكْرَمَهُ لاستحقاقه الإكرام»، وفي الآية: «صلّ عليهم لتسكين صلاتك إياهم»، والسكن (بالتحريك) ما يسكن إليه، ويُفسر أيضاً بالرحمة والبركة.)

٤ - أن تقع بعد «لا جرم» نحو: «لا جَرَمَ أَنَّكَ عَلَى حَقٍّ». والفتح هو الكثير الغالب. قال تعالى: «لَا جَرَمَ أَنَّكَ اللَّهُ يَلْعَنُ مَا يُؤْمِنُونَ» [النحل: ٢٣].

(ووجه الفتح أن تجعل ما بعد «أن» مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرم. وجرم: معناه حق وثبت. وأصل الجرم: القطع، وعلم الله بالأشياء مقطوع به لأنه حق ثابت.)

و«لا» حرف نفي للجواب، يرد به كلام سابق. فكأنه قال: «لا»، أي: ليس الأمر كما زعموا، ثم قال: (جرم أن الله يعلم) أي: (حق وثبت علمه). وقال الفراء: لا جرم بمعنى (لا بد)، لكن كثر في الكلام، فصار بمنزلة اليمين، لذلك فسرها المفسرون: حقاً؛ وأصله من جرمت: بمعنى كسبت^(١). فتكون (لا) على رايه نافية للجنس. و(جرم) اسمها مبني على الفتح، وما بعد (أن) مؤول بمصدر على تقدير (من)، أي: لا جرم من أن الله يعلم، أي: لا بد من علمه.

ووجه الكسر: أن من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين، نحو: (لا جرم لأتيناك، ولا جرم لقد أحسنت). فمن جعلها يميناً كسر همزة (إن) بعدها نحو: (لا جرم إنك على حق)، وجعل جملة (إن) المكسورة واسمها وخبرها، جواب القسم. وعلى من جعلها يميناً فأعرابها كإعراب (لا بد) وقد أغنى جواب القسم عن خبرها.

(١) راجع كتاب (المعجم في بقية الأشياء) لأبي هلال العسكري (ص ٦٧).

وقد علمت أنه حيث جاز فتح (أن) وكسرها، فالكسر أولى وأكثر، لأنه الأصل، ولأنه لا تكلف فيه، إلا إذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير، وإن نزلتها منزلة اليمين، لأنها في الأصل فعل).

١٤ - تخفيف «إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ»:

يجوزُ أن تُخَفَّفَ «إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ» بحذف النون الثانية، فيقال: «إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ».

١٥ - «إِنْ» المخففة المكسورة:

إذا خُفِّفَت «إِنْ» أَهْمِلْتُ وجوباً، إِنْ وَلَيْهَا فعلٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِئْتُمْ لَيْنَ الْكَذِبِيِّينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. فَإِنْ وَلَيْهَا اسمٌ فالكثيرُ الغالبُ إهمالها، نحو: «إِنْ أَنْتَ لَصَادِقٌ»، وَيَقِيلُ إعمالها، نحو: «إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا^(١) كَيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في قراءة من قرأ: «إِنْ وَلَمَّا» مخففتين.

ومتى خُفِّفَت وَأَهْمِلْتُ لزمتها اللامُ المفتوحةُ وجوباً، نحو: «إِنْ سَعِيدٌ لمجتهدٌ» تفرقةً بينها وبين «إِنْ» النافية، كيلا يقع اللبسُ. وتُسَمَّى «اللامُ الفارقة». فَإِنْ أُمِرَ اللبسُ جاز تركُّها، كقوله:

أَنَا ابْنُ أَسَاةِ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ^(٢)
لأن المقامَ هنا مقامُ مدح، فيمنعُ أن تكونَ «إِنْ نافيةً»، وإلا انقلبَ المدحُ ذمًّا.

وإذا خُفِّفَت لم يَلْهَا من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخةُ لحكم المبتدأ والخبر (أي التي تَنَسَخُ حُكْمَهُمَا من حيثُ الإعرابُ. وهي كَانُ وَأَخَوَاتُهَا، وكَاذَ وَأَخَوَاتُهَا، وظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا). وحينئذٍ تدخلُ اللامُ الفارقةُ على الجزء الذي كان خبراً.

والأكثر أن يكونَ الفعلُ الناسخُ الذي يليها ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الْإِثْمِ هَذِهِ آيَةُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقولوه: ﴿قَالَ تَأَلَّوْنَ كَيْدًا تَعْلَمُونَ ۝٥٦﴾ [الصافات: ٥٦]، وقوله: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَحْسَنَهُمُ لِلنَّبِيِّينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. وقد يكونُ مضارعاً، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تُطِئْتُمْ لَيْنَ الْكَذِبِيِّينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

ودخولُ «إِنْ» المخففة على غير ناسخ من الأفعال شاذ نادرٌ، فما وردَ منه لا يُقاسُ عليه، كقولهم: «إِنْ يَزِينُكَ لَتَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٌ».

(١) ل: اللام هي لام الابتداء، و(ما) زائدة للتوكيد، واللام في (ليوفيتهم): هي اللام الموطنة للقسم، دخلت على جوابه، وجملة الجواب سادة مسد الخبر.

(٢) المعادن: الأصول.

١٦ - «أَنْ» الْمُخَفَّفَةُ الْمَفْتُوحَةُ:

إذا خَفَّفْتَ «أَنْ» المَفْتُوحَةَ، فمذهبُ سيويه والكوفيين أنها مُهْمَلَةٌ لا تعمل شيئاً، لا في ظاهر ولا مُضمر، فهي حرف مصدري كسائر الأحرف المصدرية. وتدخلُ حينئذٍ على الجملي الاسمية والفعلية. وهذا ما يظهرُ أنه الحق. وهو مذهب لا تَكَلَّفُ فيه^(١). وأما قولُ جنوب الكاهلية^(٢):

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَقْنَى وَهَبَتْ شَمَالاً^(٣)
بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْنٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشُّمَالاً^(٤)
وقولُ الآخر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرُّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ^(٥)
فُضْرُورَةٌ شَعْرِيَّةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

واعلم أنَّ «أَنْ» المُخَفَّفَةَ، إن سبقها فعل، فلا بُدَّ أن يكونَ من أفعال اليقين أو ما يُنَزَّلُ منزلتها، من كل فعل قلبي يُرَادُ به الظنُّ الغالبُ الراجح. فالأولُ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكَ نَزْغٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومنه قول الشاعر:

إِذَا مِتُّ فَادْفَنْنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمِي تُرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُروُنَهَا
وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْقَلَاةِ فَنَائِنِي أَخَاثُ إِذَا مَا مِيتُ أَنْ لَا أَدُوُّنَهَا
فخوفه أن لا يدفنها بعدَ مماته يَقيِنُ عنده، مُحَقَّقٌ لديه. والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّوْا أَنْ لَا
مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] وقوله: ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ لَمْ يَرَوْا أَحَدٌ ۖ﴾ [البلد: ٧].

(١) والجمهور يرون أنها عاملة كالمشددة، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، وفي قولهم ما فيه من التكلف، ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر، فيجوزون أن يقال: «علمت أن زيداً قائم»، وأنك قاعد» وهو قول ضعيف لا يلتصق إليه، وإن جاء اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفرداً وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة.

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي، وقد رثت أخاها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان. وقيل: إن القصيدة لأختها عمرة.

(٣) الضيف يطلق على الواحد والجمع، وأرادت به هنا الجمع، كما قال تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨]. (والمرملون)، الذين زادوا زادهم، «والشمال» ريح تهب من ناحية القطب، ونصبت على الحال أو التمييز، وفاعل «هبت» ضمير يعود إلى الريح المعلومة من المقام والمفسرة بالشمال.

(٤) الغيث: المطر، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلأ بالمطر، (ومريع): خصيب، (والشمال) الذخر والغياث، يقال: فلان ثمال قومه، أي: هو غياث لهم يقوم بأمرهم ويلجأون إليه في مهمات أمورهم، والمنمل: الملجأ.

(٥) الصديق، يكون للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث، ويقال أيضاً: هي صديقة بالناء أيضاً.

هائدة

(إذا وقعت «أن» الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين، وجب أن تكون مخففة من «أن» المشددة، وأن يكون المضارع مرفوعاً، كما رأيت. ولا يجوز أن تكون «أن» الناصبة للمضارع. وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة فالمضارع بعدها مرفوع، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع، فهو بعدها منصوب. وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَكَيْبَرًا أَلَّا تَكُونَ يَتِيمًا﴾ [المائدة: ٧١] بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع، ورفع على أنها هي مخففة من (أن) المشددة. وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللمطمع فيما بعدها، فلا يناسبها اليقين، وإنما يناسبها الظن، فلم يجز أن تقع بعدها يفيد اليقين. و(أن) المخففة هي للتأكيد، فيناسبها اليقين. ولما كان الرجاء والطمع يناسبهما الظن، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع. وإنما جاز أن تقع (أن) المخففة المفيدة للتأكيد، إذا كان ظناً راجحاً، لأن الظن الراجح يقرب من اليقين فينزل منزله).

واعلم أنَّ «أن» المخففة لا تدخل إلا على الجمل، عند من يُهملها وعند من يُعْمِلُها في الضمير المحذوف، إلا ما شذ من دخولها على الضمير البارز في الشعر للضرورة، وقد علمت أنه نادر مخالفت للكثير المسموع من كلام العرب. والجملة بعدها إما اسمية، وإما فعلية.

فإن كانت جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «أن»: فالاسمية: كقوله تعالى: ﴿وَأَخِرُّ دَعْوَتُهُمْ أَن لِّحَمْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. وكقول الشاعر:

فِي يَتِيمَةٍ، كَسِيرُوفِ الْهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَسْتَعِيلُ^(١)

والفعلية: التي فعلها جامد، كقوله سبحانه: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَن صَحَّ أَن يَكُونَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْجَاهِلِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن كانت الجملة بعدها فعلية، فعلها مُتَصَرَّفٌ، فالأحسن والأكثر أن يُفصلَ بين «أن» والفعل بأحد خمسة أشياء:

١ - قد، كقوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقَتَا﴾^(٢) [المائدة: ١١٣]، وقول الشاعر:

(١) هالك: خبر مقدم، وكل: مبتدأ مؤخر.

(٢) نعلم: معطوف على المنصوب قبله، والآية هي: ﴿قَالُوا نريد أن نأكل منها. ونطمئن قلوبنا، ونعلم أن قد صدقتا، وتكون عليها من الشاهدين﴾ [المائدة: ١١٣].

شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ حُطَّ مَا هُوَ كَانَتْ وَأَنْتَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُنْشِئُ

٢ - حرف التَّنْفِيْسِ: «السين أو سوف» فالسين كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكَ نَفْيًا﴾ (المزمل: ٢٠)، وقول الشاعر:

رَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَفْتُلُ مِرْزَعًا أَبْشَرَ بِطُولِ سَلَامَتِيَا مِرْزَعٌ^(١)

وسوف، كقول الآخر:

واعلم، فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ، أَنْ سَوَفَ يَأْنِي كُلُّ مَا قُدِرَا

النفي يَلْنُ أو لم أو لا، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ الْإِنْسَانَ أَنْ يَجْعَ عِظَامَهُ ۖ﴾ [القيامة: ٣] وقوله: ﴿أَيُّصَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ۖ﴾ [البلد: ٧]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

٤ - أداء الشرط: كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا تَمَمْتُمْ فَإِنِ اتَّخَذَ اللَّهُ يَكْفُرًا بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَتَعَدَّوْا مَعَهُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا فِي حَيَوتِهِمْ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠] وقوله: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْنُوا عَلَىٰ اللَّيْفَةِ لَأَسْتَقْنَتْهُمْ ثَمَّةٌ عَنَّا ۖ﴾ [الجن: ١٦].

٥ - رُبَّ: كقول الشاعر:

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ امْرِئٍ، خَيْلٌ خَائِنًا أَمِينٌ، وَخَوَانٌ يُخَالُ أَمِينًا^(٢)

وإنما يُؤْنِي بالفاصل لِيَبَانَ أَنَّ «أَن» هذه مخففة من «أَنَّ» لا أنها «أَنَّ» الناصبة للمضارع.

ويجوز أن لا يُفصل بَيْنَ «أَنَّ» والفعلِ بفاصل، إن كان ممَّا يدلُّ على العلم اليقيني، كقول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَزَّلُونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة، إذا وقعت بعد فعل يقيني، ولم يجز أن تكون هي الناصبة للمضارع، كما علمت، سهل ترك الفصل بينها وبينه، لأن الفاصل إنما يكون لتمييز إحداهما عن الأخرى، للإيذان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع، وإنما هي المخففة).

(١) البيت لجبرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق، و(مربع) لقب وعوة بن سعيد راوية جبرير، وكان الفرزدق قد توعد بالقتل لروايته هجاء جبرير إياه، والمربع في الأصل، ومثله المربعة: العصا التي يأخذ الرجلان بطرفيها ليحملا الحمل على الدابة.

(٢) امرئ: مجرور برب، وهو في محل رفع مبتدأ، و(خيل) مجهول خال: ونائب فاعله مفعوله الأول، و(خائناً) مفعوله الثاني، والجملة صفة لامرئ، و(أمين) خبره، أي: رب امرئ يظن خائناً وهو أمين، ورب خائن يظن أميناً.

١٧ - «كَانَ» الْمُخَفَّفَةُ:

إذا خَفَّفْتَ «كَانَ»، فالحقُّ (على ما نرى) أنها مُهْمَلَةٌ، لا عمل لها. وعلى هذا الكوفيون^(١). وهو قولٌ لا تكلف فيه.

وعلى كُلِّ حالٍ فيجبُ أن يكون ما بعدها جملةً، فإن كانت اسميةً لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «كَانَ» كقوله:

وَصَدِرَ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَن تَذِيأُ حُقَّانَ^(٢)
وإن كانت جملةً فعليةً، وجب اقترانها بأحد حرفين:

١ - قد: كقول الشاعر النابغة:

أَزَفَ التَّرْحُلُ عَبْرَ أَنْ رِكَابِنَا لِمَا تَزُلُ بِرِحَالِنَا، وَكَأَن قَدِ^(٣)
وقول الآخر:

لَا يَهْوَلُكَ اضْطِلَاءُ لُظَى الْحَرْبِ، فَمَحْذُورُهَا كَأَن قَدْ أَلَمَا
٢ - لم، كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَقْعْ بِالْأَمِينِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقول الشاعر:

كَأَن لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُّونِ إِلَى الصَّفَا أَنَيْسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ^(٤)
وإنما فُصِّلَ بينهما، تمييزاً لها عن «أَن» المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه.

١٨ - «لَكِنْ» الْمُخَفَّفَةُ:

إذا خَفَّفْتَ «لَكِنْ» أعملت وجوباً عند الجميع، ودخلت على الجُمْلِ الاسمية والفعلية، نحو:
«جاء خالدٌ، لكن سعيدهُ مسافرٌ». وسافرَ عليٌّ لكن جاء خليلٌ، إلّا الاخفش ويونس. فأجازا إعمالها.

٧ - (لا) النافية للجنس

«لا» النافية للجنس: هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل

(١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمر المحذوف، وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً، وخبرها عندهم يكون مفرداً، إن عملت في المظهر، نحو: (كَانَ زَيْدًا أَسَدًا)، ويكون جملةً إن عملت في المضمر، نحو: (كَانَ عَلِيٌّ خَلْقَهُ الْمَسْكُ) وهذا هو الكثير المشهور، ولا يخفى ما في هذا القول من التكلف.

(٢) ويروي، وصدر مشرق النحر، والواو: واو رب، وصدر مجرور بها، ومحلّه الرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره، (والحقان) مثني حق، وهو وعاء ينحت من خشب أو عاج أو غيرهما.

(٣) أي: وكان قد زالت، ويروي (أفد) بدل (أزف).

(٤) الحجون والصفاء: مكانان بمكة.

الاستغراق، أي: يرادُ بها نفيُّ عن جميع أفراد الجنس نصّاً، لا على سبيل الاحتمال. ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيّه عن جميع أفرادهِ.

وُسَمِيَ «لا» هذه «لا التبرئة»^(١) أيضاً، لأنها تُفيدُ تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الانصاف بالخبر.

وإذ كانت للنفي على سبيل الاستغراق، كان الكلامُ معها على تقدير «من»، بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا، لَا مَنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ
فإذا قلت: (لا رجل في الدار)، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر. لذلك لا يصح أن تقول: (لا رجل في الدار، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً، لأن قولك: (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجل، فقولك بعد ذلك: (بل رجلان) تناقض. بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس). فإنها يصح أن ينفي بها الواحد، وأن ينفي بها الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الاحتمال فإذا قلت: (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً، فلك أن تقول بعد ذلك: (بل رجلان) وصح أن تريد أنه ليس أحد من جنس الرجال مسافراً. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس، لأنها محتملة لهما. وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

١ - عمل «لا» النافية للجنس وشروط إعمالها:

تعملُ «لا» النافية للجنس عملَ «إن»، فتصبُ الاسم وترفعُ الخبر، نحو: «لا أحدٌ غيرُ من الله». وإنما عملتُ عملها، لأنها لتأكيد النفي والمبالغة فيه، كما أنَّ «إن» لتأكيد الإثبات والمبالغة فيه.

ويُشترطُ في إعمالها عملَ «إن» أربعة شروط:

١ - أن تكونَ نصّاً على نفي الجنس، بأن يُرادَ بها نفي الجنس نفيّاً عامّاً، لا على سبيل الاحتمال.

(فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي مهملة. وما بعدها مبتدأ وخبر، نحو (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو: (لا رجلٌ مسافراً) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم،

(١) بإضافة (لا) إلى التبرئة، من إضافة الدال إلى المدلول، أي: (لا) التي تدل على التبرئة.

أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين).

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين:

(فإن كان المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، نحو: «لا سعيد في الدار ولا خليل»).

وقد يقع اسمها معرفة مؤولة بنكرة يراد بها الجنس كأن يكون الاسم علماً مشتهراً بصفة «كحاتم المشتهر بالجود، وغنتره المشتهر بالشجاعة، وسحبان المشتهر بالفصاحة، ونحوهم» فيجعل العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم، كما قالوا: «لكل فرعون موسى»، بتنوين العلمين، مراداً بهما الجنس، أي: «لكل جبار قهار». وذلك نحو: «لا حاتم اليوم، ولا عترة، ولا سحبان، والتأويل: «لا جواد كحاتم، ولا شجاع كعترة، ولا نصيح كسحبان»، ومنه قول الراجز:

لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةُ لِلْمَوَلِيِّ وَلَا قَتَى إِلَّا ابْنُ خَبِيرٍ
أي: لا حادي حسن الخداء كهيشم، ومنه قول عمر في علي (رضي الله عنهما): «قضية ولا أبا حسن لها، أي: هذه قضية ولا فيصل لها يفضلها. وقد يراد بالعلم واحد مما سمي به، كقول الشاعر:

وَنَبْكِ عَلَى زَيْدٍ، وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ

٣ - أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل:

(فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخبر، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: «لا في الدار رجل ولا امرأة». وكان ما بعدها مبتداً وخبراً).

٤ - أن لا يدخل عليها حرف جر:

(فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: «سافرت بلا زاد» و«فلان يخاف من لا شيء»).

فائدة مهمة

اعلم أن (لا) النافية للجنس، إنما تدل على نفي الجنس نصاً، إذا كان اسمها واحداً، فإن كان مثنى أو جمعاً، نحو: (لا رجلين في الدار) و(لا رجال فيها)، احتمل أن تكون لنفي الجنس، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط أو جماعة فقط، فيجوز أن يكون فيها اثنان، أو واحد إن نفيت الجمع، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيت الاثنين، ولذا يجوز أن تقول: (لا رجلين فيها، بل رجل أو رجال) و(لا رجال فيها، بل رجل، أو رجلان).

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) المهملة، فإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس، إن

كان المنفي واحداً، فإن كان اثنين أو جماعة، جاز أن يراد بهما نفي الجنس، أو نفي الاثنين فقط، أو نفي الجماعة فقط، فيجوز مع نفي الاثنين أن يكون هناك واحد أو اثنان، فالفرق بين النافية للجنس والعامل عمل (ليس) أو المهيمة، إنما هو إذا كان المنفي واحداً، فالأولى: لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد، والثانية: يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد. والاول أكثر، ومنه قول الشاعر:

نَعَزْ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
وإنما صح أن يراد بها نفي الجنس، لأن التكررة في سياق النفي تدل على العموم، لهذا يحسن، إن أريد عدم إرادة العموم، أن يؤتى بعدهما بما يزيل اللبس، كأن يقال مثلاً (لا رجلٌ مسافراً، بل رجلان، أو رجال) فإن أطلق الكلام بعدهما ترجح أن تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال. فاحفظ هذا التحقيق، فإنه أمر دقيق، قل أن يظن له من يتعاطى النحو.

٢ - أقسام اسمها وأحكامها:

اسم «لا» النافية للجنس على ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، ومثبته بالمضاف. فالمفرد: ما كان غير مضاف ولا مثبته به. وضابطه أن لا يكون عاملاً فيما بعده، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

وحكمه أن يبنى على ما يُصَبُّ به من فتحة أو ياء أو كسرة، غير مُنَوَّن، نحو: «لا رجلٌ في الدار، ولا رجالٌ فيها، ولا رجلين عندنا، ولا مذمومين في المدرسة، ولا مذموماتٌ محبوباتٌ» ويجوز في جمع المؤنث السالم بناؤه أيضاً على الفتح، نحو: «لا مجتهداتٌ مذموماتٌ» وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

لَا سَائِفَاتٍ، وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةٍ تَقِي الْمَنُونِ، لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ^(١)
وقول الآخر:

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَدَّ عَوَاقِبُهُ فَيَوْمَ نَلْدُ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّبَابِ
وقد بُنِيَ لتركيبه مع «لا» تركيب «خمسَ عشر».

وحكم اسمها المضاف أن يكون مُعْرَباً منصوباً، نحو: «لا رجلٌ سوءٌ عندنا، ولا رجلٌ شرٌّ محبوبان». ولا مهملٌ واجباتهم محبوبون. ولا أختٌ جهلٌ مُكْرَمٌ. ولا تاركاتٌ واجِبٌ مُكْرَمَاتٌ. والشئُ بالمضاف: هو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه. وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده

(١) السابغات: الدروع التامات الطويلات، من سبع الثوب والشئ إذا طال و«الجأواء»: الكتيبة من الجيش، وأصلها فاعل من الجأى أو الجؤوة، وهي حمرة تضرب إلى السواد، سميت بذلك لما يعلو لونها من السواد لكثرة الدروع. و«الباسلة»: الكريمة اللقاء.

بأن يكون ما بعده فاعلاً له، نحو: «لا قبيحاً خلقه حاضر»، أو نائب فاعل، نحو: «لا مذموماً فعله عندنا»، أو مفعولاً، نحو: «لا فاعلاً شراً ممدوح»، أو ظرفاً يتعلق به، نحو: «لا مسافراً اليوم حاضر»، أو جاراً ومجروراً يتعلقان به، نحو: «لا راغباً في الشر بيننا»، أو تمييزاً له، نحو: «لا عشرين درهماً لك».

وحكمه أنه مُعَرَّبٌ أيضاً، كما رأيت.

٣ - أحوال اسميها وخبرها،

وقد يُحذف اسم «لا» النافية للجنس، نحو: «لا عليك» أي: لا بأس، أو لا جناح عليك. وذلك نادر.

والخبر إن جهل وجب ذكره، كحديث: «لا أحد أغير من الله». وإذا علم فحذفه كثير، نحو: «لا بأس»، أي لا بأس عليك، ومنه قوله تعالى: «قَالُوا لَا حَبْرَ لَكَ إِنَّ رَبَّنَا مُتَقَلِّبُونَ» [الشعراء: ٥٠]، أي: لا ضير علينا، وقوله: «وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا قُوَّةَ» [سبا: ٥١]، أي: فلا قوت لهم. وبنو تميم والطائيون من العرب يلتزمون حذفه إذا علم. والحمجازيون يُجيزون إثباته. وحذفه عندهم أكثر. ومن حذفه قوله تعالى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [الصفات: ٣٥] أي: لا إله موجود^(١).

ويكون خبر «لا» مفرداً (أي: ليس جملة ولا شبهها)، كحديث: «لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعز من العقل، ولا وحشة أشد من العُجب» وجملة فعلية، نحو: «لا رجل سوء يُعاشر»، وجملة اسمية نحو: «لا وَضِيعٌ نَفْسٍ خُلِقَتْ مَحْمُودَةً» وشبه جملة (بأن يكون محذوفاً مدلولاً عليه بظرف أو مجرور بحرف جرٍ يتعلقان به، فيغنيان عنه) كحديث: «لا عقل كالتبدير، ولا ورع كالكتف^(٢)»، ولا حَسَبٌ كَحُسْنِ الخلق» وحديث: «لا إيمانَ لِمَنْ لا أمانةَ له، ولا دينَ لِمَنْ لا عهدَ له».

واعلم أنَّ النحاة اعتبروا أنَّ «لا» النافية للجنس واسمها في محل رفع بالابتداء، فأجازوا رفع التابع لاسمها، نحو: «لا رجل في الدار وامرأة» و«لا رجل سفيه عندنا».

(فالمعطوف والتعت رفعا على أنهما تابعان لمحل «لا واسمها»، لأن محلها الرفع بالابتداء. وقد اضطربهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ما ذكرنا).

(١) الله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل «لا واسمها»؛ لأن محلها الرفع بالابتداء كما ستعلم، ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء.

(٢) أي: كالكتف عن المعاصي.

٤ - احكام «لا» إذا تَكَرَّرَتْ:

إذا تَكَرَّرَتْ «لا» في الكلام، جاز لك أن تُعْمِلَ الأولى والثانية معاً كإِنْ، وأن تُعْمِلَهُمَا، كليس، وأن تُهْمِلَهُمَا، وأن تُعْمَلَ الأولى كإِنْ أو كليس وتُهْمَلُ الأخرى، وأن تُعْمَلَ الثانية كإِنْ أو كليس وتُهْمَلُ الأولى.

ولذا يجوز في نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خمسة أوجه:

١ - بناء الاسمين، على أنها عاملة عمل «إِنْ» نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

٢ - رفعُهُما، على أنها عاملة عمل «ليس»، أو على أنها مُهْمَلَةٌ، فما بعدها مبتدأ وخبر، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول الشاعر:

وما فَجَّرْتُكَ، حَتَّى قُلْتُ مُغْلِبَةً لا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا ولا جَمْلُ

٣ - بناء الأول على الفتح ورفع الثاني، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١)، ومنه قول الشاعر:

هَذَا، لَعَمْرُكَمُ، الصَّغَارُ بِعَيْنِي^(٢) لا أَمَّ لِي، إِنْ كَانَ ذَاكَ، ولا أَبُ

٤ - رفع الأول وبناء الثاني على الفتح، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول الشاعر:

فَلا لَغَوْ ولا تَأْثِيمَ فِيهَا وما فاضوا بأبداً مُقِيمُ

٥ - بناء الأول على الفتح ونصب الثاني، بالعطف على محل اسم (لا)، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول الشاعر:

لا نَسَبَ الْيَوْمَ ولا خُلَّةً^(٣) اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وهذا الوجه هو أضعفها، وأقواها بناء الاسمين، ثم رفعُهُما.

وحيثما رفعت الأول امتنع إعراب الثاني منصوباً مُنَوَّنًا، فلا يقال: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، إذ لا وجهَ لِنَصْبِهِ.

(لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه. وكذا إن جعلت (لا) الثانية عاملة عمل (ليس)، كما لا يخفى. وإن جعلتها عاملة عمل (أن) وجب بناؤه على الفتح من غير تنوين، لأنَّه

(١) وجه الرفع أن تكون «لا» عاملة عمل (ليس)، أو مهمله، وما بعدها مبتدأ، أو تكون «لا» زائدة لتأكيد النفي، وقوة: مرفوع بالعطف على محل لا واسمها؛ لأن محلها الرفع بالابتداء كما علمت.

(٢) الباء حرف جر زائد، و(عينه): تأكيد للصغار، أو الباء حرف جر أصلي، والجار والمجرور في موضع الحال من الصغار، أي: هذا هو الصغار حقاً، أي: ثابتاً، والصغار: الذل والهوان.

(٣) الخلَّة، بضم الخاء: الصداقة.

ليس مضافاً ولا مشبهاً به).

وإذا عطفَت على اسم «لا» ولم تكررْها، امتنعَ إلغاؤها، ووجبَ إعمالُها عملَ «إن» وجاز في المعطوفِ وجهان: النصب والرفع، نحو «لا رجلَ وامرأةَ أو امرأةٌ، في الدار». والنصب أولى: ومن نصبه، قول الشاعر:

فلا أبَ وابناً ومثلُ مَرْوانَ وابنِوَ إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا

٥ - احكامُ نَعَتْ اسم «لا»:

إذا نُعتَ اسمُ «لا» النافية للجنس، فإما أن يكون مُعرباً، وإما أن يكون مبنياً:

فإن كان مُعرباً، جاز في نعتِهِ وجهان: النصب والرفع، نحو: «لا طالبَ علم كسولاً، أو كسولٌ، في المدرسة ولا طالباً علماً كسولاً، أو كسولٌ، عندنا». والنصبُ أولى، والرفعُ على أنه نعتٌ لمحلٍّ «لا واسمها». لأن محلها الرفعُ بالابتداء، كما سبق.

وإن كان مبنياً فله ثلاثُ أحوال:

١ - أن يُنعتَ بمفردٍ^(١) مُتصلٍ به، فيجوز في النعتِ ثلاثةُ أوجه: النصب والبناء كمنعوتِهِ، والرفع، نحو: «لا رجلٌ قبيحاً، أو قبيحٌ، أو قبيحٌ، عندنا». والنصبُ أولى. وبتأوُّهُ لمجاورته منعوتُهُ المبنية^(٢).

٢ - أن يُنعتَ بمفردٍ مفصولٍ بينه وبينهُ بفواصلٍ، فيمتنع بناءُ النعت، لِعَقْدِ المجاورة التي أباحَت بناءً وهو مُتصلٌ بمنعوتِهِ. ويجوز فيه النصبُ والرفع، نحو: «لا تلميذٌ في المدرسة كسولاً، أو كسولٌ».

٣ - أن يُنعتَ بمضافٍ أو مُشبَّهِ به، فيجوزُ في النعتِ النصب والرفع، ويمتنعُ البناء، لأن المضافَ والشبيهَ به لا يُبينانِ مع «لا». فالنعتُ المضاف نحو: «لا رجلٌ ذا شرٍّ، أو ذو شرٍّ، في المدرسة»، والنعتُ المشبَّه به نحو: «لا رجلٌ راغباً في الشر، أو راغبٌ فيه، عندنا».

تم الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث. وأوله: الباب التاسع في منصوبات الأسماء

(١) المراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به.

(٢) وقيل إنه بني لتركيبه مع منعوتِهِ تركيب خمسة عشر ثم دخلت (لا).

جامع الدروس العربية

موسوعة من ثلاثة اجزاء

تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني

راجعه الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على المختار من خلقه، محمد عبده ورسوله، وعلى إخوانه من النبيين والصديقين، ومن نحا نحوهم، واهتدى بهداهم.

وبعد، فهذا هو الجزء الثالث من كتابنا: جامع الدروس العربية^(١).

وهو يشتمل على:

الباب التاسع: في منصوبات الأسماء.

الباب العاشر: في مجرورات الأسماء.

الباب الحادي عشر: في التوابع وإعرابها.

الباب الثاني عشر: في حروف المعاني.

الخاتمة: في مباحث إعرابية متفرقة.

وقد كان تأليفه، كأخويه، في مدينتنا: بيروت (الشام) عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢

للميلاد.

بيروت

الغلاييني

(١) إن «جامع الدروس العربية» كان يُطبع في جزءين ضخمين، فرأينا أن نطبعه في ثلاثة أجزاء فكان من ذلك أن ضممنا بعض مباحث الجزء الأول القديم، وبعض مباحث الجزء الثاني القديم؛ إلى بعض، فجعلنا منها جزءاً ثانياً، ثم جعلنا باقي الكتاب، من منصوبات الأسماء إلى آخره، جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن ينتبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

الباب التاسع

منصوبات الأسماء

منصوباتُ الأسماءِ أربعة عشر: المفعولُ به، والمفعولُ المطلق، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والحال، والتمييزُ، والمستثنى، والمنادى، وخبرُ الفعلِ الناقص، وخبرُ أحرف «ليس»، واسمُ «إن» أو إحدى أخواتها، واسمُ (لا) النافية للجنس، والتابع للمنصوب.

ويشتملُ هذا البابُ على تسعة فصول، من المفعول به إلى المنادى. وقد سبق الكلام على البواقي في شرح مرفوعات الأسماء في الجزء الثاني، ما عدا التابع للمنصوب، فتتكلّم عليه في هذا الجزء، إن شاء الله تعالى.

١ - المفعول به

المفعولُ به: هو اسمٌ دلَّ على شيء وقع عليه فعلُ الفاعل، إثباتاً أو نفيّاً، ولا تُغَيَّر لأجله صورةُ الفعل، فالأولُ نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ»، والثاني، نحو: «ما بَرَيْتُ القَلَمَ».

وقد يتعدَّد، المفعولُ به، في الكلام، إن كان الفعل متعدياً إلى أكثر من مفعول به واحد، نحو: «أُعْطِيتُ الْفَقِيرَ دِرْهَمًا، ظَنَنْتُ الْأَمْرَ واقِعًا، أَعْلَمْتُ سَعِيدًا الْأَمْرَ جَلِيًّا».

(وقد سبق الكلام على الفعل المتعدي بأقسامه وأحكامه في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع).

وَيَتَعَلَّقُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ أَحَدُ عَشَرَ مَبْحَثًا:

١ - أقسامُ المفعولِ بهِ

المفعولُ بهِ قسمان: صريحٌ وغيرُ صريح.

والصَّرِيحُ قسمان: ظاهرٌ، نحو: «فَتَحَ خَالِدُ الْجَبْرِ»^(١)، وضميرٌ مُتَّصِلٌ نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتَهُمْ»، أو منفصلٌ، نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» ﴿٥﴾ [الفاتحة: ٥] ونحو: «إِيَّاهُ أُرِيدُ».

وغيرُ الصريح ثلاثة أقسام: مُؤَوَّلٌ بمصدر بعدَ حرفٍ مصدريّ، نحو: «عِلِمْتُ أَنَّكَ

(١) الحيرة: بلد بالمراق، وخالد: هو خالد بن الوليد رضي الله عنه.

مجتهد^(١)، وجملة مؤولة بمفرد، نحو: «ظننتك تجتهد»^(٢) وجارٌ ومجرور، نحو: «أنسكت بيدك»^(٣) وقد يسقط حرف الجر فينصب المجرور على أنه مفعول به. ويسمى: «المنصوب على نزع الخافض» فهو يرجع إلى أصله من النصب، كقول الشاعر:

تُمرُّونَ الدِّيارَ، ولم تَعْمُوجُوا، كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

(وقد تقدم لهذا البحث فضل بيان في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الفعل اللازم، فراجعه).

٢ - أحكام المفعول به

للمفعول به أربعة أحكام:

١ - أنه يجب نصبه.

٢ - أنه يجوز حذفه لدليل، نحو: «رَعَتِ الماشية»^(٤)، ويقال: «هل رأيت خليلاً؟»، فتقول: «رأيت»^(٥)، قال تعالى: «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ»^(٦) [الفصحى: ٣]، وقال: «مَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى»^(٧) إِلَّا نَجْنَةً لِيَن يَخْتَفَى»^(٨) [طه: ٢، ٣].

وقد يُنزلُ المتعدي منزلة اللازم لعدم تعلُّق غرض بالمفعول به، فلا يُذكرُ له مفعول، ولا يُقدَّرُ، كقوله تعالى: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْكُونُ وَالَّذِينَ لَا يَمْكُونُ» [الزمر: ٩].

وما نصب مفعولين من أفعال القلوب، جازَ فيه حذف مفعوليه معاً، وحذف أحدهما للدليل. فمن حذف أحدهما قولٌ عترة:

وَلَقَدْ نَزَّلْتَ، فَلَا تُظَنِّي غَيْرَهُ مِنِّْي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ
أي: فلا تُظني غيره واقعاً.

ومن حذفهما معاً قوله تعالى: «أَيُّ شَرِّكَائِيَ الَّذِينَ كُتِرَ زَعْمُوتُ» [الفصم: ٦٢ و٧٤] أي تزعمونهم شركائي، ومن ذلك قولهم: «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ»، أي: يحل ما يسمعه حقاً.

(١) أنك مجتهد: مؤول بمصدر منصوب مفعول به لعلمت، والتأويل: علمت اجتهداك.

(٢) الكاف: مفعول ظننت الأول، وجملة «تجتهد» في محل نصب مفعوله الثاني، والتأويل: ظننتك مجتهداً.

(٣) يدك: مجرور بالباء، وهو في محل نصب مفعول به غير صريح لأمسكت.

(٤) أي: رعت الماشية العشب.

(٥) أي: رأيته، والضمير يعود إلى خليل.

(٦) أي: وما قلاك، أي أبغضك.

(٧) أي: يخشى الله.

(وقد تقدّم في الجزء الأول من هذا الكتاب مزيد إيضاح لهذا البحث في الكلام على أفعال القلوب، فارجع إليه).

٣ - أنه يجوز أن يُحذف فعله لدليل، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أُنزِلَ رَبِّكُمْ فَأَلَوْا خَبَرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خبيراً، ويقال لك: «مَنْ أَكْرَمُ؟» فنقول: «العلماء»، أي: أكرم العلماء.

ويجب حذفه في الأمثال ونحوها فيما اشتهر بحذف الفعل، نحو: «الكلاب على البقر»، أي: أرسل الكلاب، ونحو: «أمر مبكياتك، لا أمر مضجكاتك»، أي: الزم واقبل، ونحو: «كل شيء ولا شتيمة حر»، أي: ائب كل شيء، ولا تأت شتيمة حر، ونحو: «أهلاً وسهلاً»، أي: جئت أهلاً ونزلت سهلاً.

ومن ذلك حذفه في أبواب التحذير والإغراء والاختصاص والاشتغال والتعب المقطوع. وسيأتي بيان ذلك في مواضعه.

٤ - أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل. وقد يتقدّم على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معاً، كما سيأتي.

٣ - تقديم المفعول به وتلخيصه

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه، ثم يأتي بعده المفعول، وقد يعكس الأمر. وقد يتقدّم المفعول على الفعل والفاعل معاً. وكل ذلك إمّا جائز، وإمّا واجب، وإمّا مُمتنع.

تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر

يجوز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيرُه عنه في نحو: «كتب زهيرُ الدرس»، وكتب الدرسُ زهيراً.

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في خمس مسائل:

١ - إذا خشي الإلتباس والوقوع في الشك، بسبب خفاء الإعراب مع عدم القرينة، فلا يُعلم الفاعل من المفعول، فيجب تقديم الفاعل، نحو: «علّم موسى عيسى». وأكرمَ أبني أخي. وغلب هذا ذلك. فإن أُمِنَ اللَّبسُ لقرينة دالة، جازَ تقديم المفعول، نحو: «أكرمَت موسى سلمى، وأضنت سعدى الحُمى».

٢ - أن يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، فيجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول، نحو: «أكرمَ سعيداً غلامه». ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْتَقِلْ زِينَتُهُنَّ بِكِبَرَتِهِنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَتَوَدُّهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ولا يجوز أن يقال: «أكرم غلامه سعيداً»، لئلا يلزم عود

الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وذلك محظور^(١). وأما قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَحْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ، أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْمِعًا
وقول الآخر:

كَمَا جَلِمَهُ ذَا الْجَلَمِ أُنُوبَ سُودٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي دُرَى الْمَجْدِ
وقول غيره:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَليَّ بَنَ حَاتِمٍ بِجَزَاءِ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ
وقول الآخر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سَيْنَارُ
فَضْرُورَةٍ، إِنْ جَازَتْ فِي الشَّعْرِ، عَلَى قُبْحِهَا، لَمْ تَجْزُ فِي الثَّرِ.

فإن اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل، جاز تقديمه وتأخيرُهُ، فنقول: «أكرم الأستاذ تلميذه». وأكرم تلميذه الأستاذ، لأنَّ الفاعل رتبته التقديم، سواء أتقدم أم تأخر.

٣ - أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين، ولا حصر في أحدهما، فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، نحو: «أكرمت».

٤ - أن يكون أحدهما ضميراً متصلاً، والآخر اسماً ظاهراً، فيجب تقديم الضمير منهما، فيُقدَّمُ الفاعل في نحو: «أكرمت علياً»، ويُقدَّمُ المفعول في نحو: «أكرمني علي»، وجوباً.

(ولك في المثال الأول تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً، نحو: «علياً أكرمت». ولك في المثال الآخر تقديم «علي» على الفعل والمفعول به، نحو: «علي أكرمني»، غير أنه يكون حينئذ مبتدأ، على رأي البصريين، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه. فلا يكون الكلام، والحالة هذه، من هذا الباب، بل يكون من المسألة الثالثة، لأنَّ الفاعل والمفعول كليهما حينئذ ضميران).

٥ - أن يكون أحدهما محصوراً في الفعل بإلاً أو إنما، فيجب تأخير ما حُصر فيه الفعل، مفعولاً أو فاعلاً، فالمفعول المحصور نحو «ما أكرم سعيداً إلا خالداً»، والفاعل المحصور نحو: «ما أكرم سعيداً إلا خالد». وإنما أكرم سعيداً خالداً.

(ومعنى الحصر في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره. وذلك يكون رداً على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره، أو عليه وعلى غيره. ومعنى الحصر في الفاعل أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره. وذلك يكون رداً على من اعتقد أن

(١) راجع مبحث عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب.

الفاعل غيره، أو هو وغيره.

وقد أجازَ بعضُ النُّحاةِ تقديمَ أحدهما وتأخيرَ الآخرِ، أيًّا كان المحصورُ فيهِ الفعلُ، إذا كان الحصرُ يالاً، ثمكاً بما وردَ من ذلك. فمن تقديمِ المفعولِ المحصورِ يالاً قولُ الشاعر:

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فَوَادُهُ وَلَمْ يَنْسَلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلِ
وقول الآخر:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَخْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا فُتِفَ مَا يَبِي كَلَامُهَا
ومن تقديمِ الفاعلِ المحصورِ بها قولُ الشاعر:

مَا عَابَ إِلَّا لَيْسِمٌ فَعَلَّ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَمَافَةً إِلَّا جُبّاً بِطَلَا^(١)
وقول الآخر:

نُبِّئْتُهُمْ عَذُّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ! وَمَلَّ يَعْذُوبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ!^(٢)
وقول غيره:

فَلَمْ يَذُرْ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا، عَشِيَّةَ آتَاءِ الدِّيَارِ، وَشَامُهَا^(٣)
والحق أن ذلك كله ضرورةٌ سَوَّغَهَا ظهورُ المعنى المرادِ ووضوحه، وسهولها عدمُ الالتباسِ.
واعلم أنه متى وجبَ تقديمُ أحدهما، وجبَ تأخيرُ الآخرِ بالضرورة.

تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً

يجوزُ تقديمُ المفعولِ به على الفعلِ والفاعلِ معاً في نحو: «عليّاً أكرمتُ. وأكرمتُ عليّاً»،
ومنه قوله تعالى: «فَقَرِيحًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيحًا نَقَلْتُمُ» [البقرة: ٨٧].
ويجبُ تقديمُهُ عليهما في أربع مسائل:

- ١ - أن يكونَ اسمُ شرطٍ، كقوله تعالى: «وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ» [الرعد: ٣٣]، ونحو «أَيُّهُمْ تَكْرِمُ أَكْرِمُ»، أو مضافاً لاسمِ شرطٍ، نحو: «هَذِي مِنْ تَتَبِعَ يَتَّبِعْ بَرَكًا».
- ٢ - أن يكونَ اسمُ استفهامٍ، كقوله تعالى: «فَأَيُّ عَائِدَتِ اللَّهِ تُشْكِرُونَ» [خاطر: ٨١]، ونحو: «من أكرمت؟ وما فعلت؟ وكَمَ كتاباً اشتريت؟»، أو مضافاً لاسمِ استفهامٍ، نحو: «كتاب من أخذت؟».

(١) الجبأ: الجبان.

(٢) عشية: منصوب على الظرفية، وفاعل هيجت هو وشامها، والآناء: جمع النأي، وهو البعد والفراق، والوشام: بكسر الواو: جمع وشيمة، وهي العداوة وكلام الشر.

وأجاز بعض العلماء تأخيرَ اسم الاستفهام، إذا لم يكن الاستفهام ابتداءً، بل قصيدً الاستفهام من الأمر، كأن يُقال: «فعلتُ كذا وكذا»، فتستثبُ الأمرُ بقولك: «فعلتُ ماذا؟». وما قولهم ببعيد من الصواب.

٣ - أن يكون «كم» أو «كأين» الخبريتين، نحو: «كم كتابٌ ملكتُ!»، ونحو: «كأين من علمٍ حوتُ!»، أو مضافاً إلى «كم» الخبرية نحو: «ذنبُ كم مُذنبٍ عُفرتُ!».

(أما «كأين» فلا تضاف ولا يضاف إليها. وإنما يجب تقديم المفعول به إن كان واحداً مما تقدم، لأنَّ هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوباً، فلا يجوز تأخيرها).

٤ - أن ينصبه جواب «أما»، وليس لجوابها منصوبٌ مقدَّمٌ غيرُهُ، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۖ﴾ [الضحى: ٨، ٩].

(وإنما يجب تقديمه، والحالة هذه، ليكون فاصلاً بين «أما» وجوابها، فإن كان هناك فاصل غيرُه فلا يجب تقديمه، نحو: «أما اليوم فافعل ما بدا لك».

تقديم أحد المفعولين على الآخر

إذا تعددت المفاعيلُ في الكلام، فلبعضها الأصالة في التقدُّم على بعض، إمَّا بكونه مبتدأ في الأصل كما في باب «ظنَّ»، وإمَّا بكونه فاعلاً في المعنى، كما في باب «أعطى».

(فمفعولاً «ظنَّ» وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا قلت: «علمت الله رحيماً». فالأصل: «اللَّهُ رحيمٌ». ومفعولاً «أعطى» وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى، فإذا قلت: «ألبستُ الفقير ثوباً»، فالفقير: فاعل في المعنى، لأنه ليس الثوب).

فإذا كان الفعل ناصباً لمفعولين، فالأصلُ تقديمُ المفعولِ الأوَّل، لأنَّ أصله المبتدأ، في باب «ظنَّ»، ولأنَّه فاعلٌ في المعنى في باب «أعطى»، نحو: «ظننتُ البدرَ طالعاً»، ونحو: «أعطيتُ سعيداً الكتابَ». ويجوز العكسُ إن أُبينَ اللَّبسُ، نحو: «ظننتُ طالعاً البدرَ»، ونحو: «أعطيتُ الكتابَ سعيداً».

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائل:

١ - أن لا يُؤمنَ اللَّبسُ، فيجبُ تقديمُ ما حقُّ التقديم، وهو المفعولُ الأول، نحو: «أعطيتكَ أخاك»، إن كان المخاطبُ هو المُعطى الآخذ، وأخوه هو المعطى المأخوذ، ونحو: «ظننتُ سعيداً خالداً»، إن كان سعيدٌ هو المظنون أنه خالدٌ. وإلا عكسُ.

٢ - أن يكون أحدهما اسماً ظاهراً، والآخر ضميراً، فيجبُ تقديمُ ما هو ضميرٌ، وتأخيرُ ما هو ظاهرٌ، نحو: «أعطيتكَ درهماً» و«الدرهمَ أعطيتُهُ سعيداً».

٣ - أن يكون أحدهما محصوراً في الفعل، فيجبُ تأخير المحصور، سواءً أكان المفعول

الأول أم الثاني، نحو: «ما أعطيتُ سعيداً إلا درهماً» و«ما أعطيتُ الدرهم إلا سعيداً».

٤ - أن يكونَ المفعولُ الأولُ مشتملاً على ضمير يعودُ إلى المفعول الثاني، فيجب تأخيرُ الأول وتقدم الثاني، نحو: «أعطِ القوسَ باريها».

(فلو قُدِّمَ المفعولُ الأولُ لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأن المفعول الثاني رتبة التأخير عن المفعول الأول).

أما إن كان المفعول الثاني مشتملاً على ضمير يعود إلى المفعول الأول، نحو: «أعطيت التلميذ كتابه»، فيجوز تقديمه على المفعول الأول، نحو: «أعطيتُ كتابه التلميذ» لأن المفعول الأول، وإن تأخر لفظاً، فهو متقدم رتبةً.

٤ - المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ بِهِ

إن كان معمولُ الصفةِ المُشَبَّهَةِ^(١) معرفةً، فحُفُّهُ الرفعُ، لأنه فاعلٌ لها، نحو: «عليَّ حَسَنٌ خُلُقُهُ»^(٢).

غير أنهم إذا قصدوا المبالغةَ حوّلوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضميرٍ يَسْتَتِرُ فيها يعود إلى ما قبلها، ونصبوا ما كان فاعلاً، تشبيهاً له بالمفعول به، فقالوا: «عليَّ حَسَنٌ خُلُقُهُ، بنصبِ الخُلُقِ على التشبيهِ بالمفعول به، وليس مفعولاً به، لأن الصفةَ المُشَبَّهَةَ قاصرةٌ غير متعدية، ولا تمييزاً، لأنه معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير. والتمييز لا يكون إلا نكرةً.

٥ - التَّحْذِيرُ

التَّحْذِيرُ: نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفِيدُ التَّنْبِيْهَ والتَّحْذِيرَ. ويُقَدَّرُ بما يُناسِبُ المقامَ: كاحْذَرُ، وباعِذْ، وتَجَنَّبْ، وَاقْ وتَوَقَّ، ونحوها.

وفائدتهُ تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه.

ويكونُ التحذيرُ تارةً بلفظِ «إِيَّاكَ» وفروعه، من كلِّ ضميرٍ منصوبٍ متصلٍ للخطاب، نحو: «إِيَّاكَ والكَذِبُ»^(٣)،

(١) تقدم الكلام على الصفة المشبهة في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع.

(٢) علي مبتدأ، وحسن: خبره، وخلقه: فاعل لحسن، ويجوز أن يكون «حسن» خبراً مقدماً، وخلقه مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبر عن علي.

(٣) إِيَّاكَ: في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره، «باعِذْ، أوقِ أو احْذَرُ»، والكذب: معطوف على «إِيَّاكَ»، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً تقديره: احْذَرُ، أو تَوَقَّ وتقدير الكلام من جهة المعنى: باعد نفسك من الكذب وباعد الكذب من نفسك، ولك أن تجعل الواو واو المعية، والكذب مفعولاً معه

إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ^(١)، إِيَّاكُمَا مِنَ التَّفَاقٍ^(٢)، إِيَّاكُمُ الضَّلَالِ^(٣)، إِيَّاكَ وَالرَّذِيلَةَ^(٤).

ويكون تارةً بدوئيه، نحو: «نَفْسَكَ وَالشَّرَّ»^(٥)، «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»^(٦).

وقد يكون بـ «إِيَّاهُ» وإِيَّايَ وفروعهما، إذا عَطَفَ عَلَى الْمُحَذَّرِ، كقوله:

فَلَا تُضْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكَ

ونحو: «إِيَّايَ وَالشَّرَّ». ومنه قولُ عُمَرَ، «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذَرَ أَحَدَكُمُ الْأَرْنَ» يريد أن يحذفها بسيف ونحوه. وجعل الجمهور ذلك من الشذوذ.

ويجب في التحذير حذف العامل مع «إِيَّاكَ» في جميع استعمالاته، ومع غيره، إن كُرِّرَ أو عطف عليه، كما رأيت. وإلا جاز ذكره، وحذفه نحو: «الْكَلَّ»، «نَفْسَكَ الشَّرَّ»، فيجوز في هذا أن تقول: «احْذَرْ، أَوْ تَوَقَّ الْكَلَّ»، في نفسك الشر، أو احْذَرُكَ الشر.

وقد يُرْفَعُ الْمَكْرَرُ، عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مُحَذَّرٍ، نحو: «الْأَسَدُ الْأَسَدُ» أي: هذا الأسد.

وقد يُحْذَفُ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ، بَعْدَ «إِيَّاكَ» وفروعه، اعتماداً على القرينة، كأن يُقال: «سَأَفْعُلُ كَذَا»، فتقول: «إِيَّاكَ»، أي: «إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَهُ».

وما كان من التحذير بغير «إِيَّاكَ» وفروعه، جاز فيه ذكرُ الْمُحَذَّرِ وَالْمُحَذَّرِ مِنْهُ معاً، نحو: «رَجَلُكَ وَالْحَجَرِ» و«جَازَ حَذَفَ الْمُحَذَّرِ وَذَكَرَ الْمُحَذَّرَ مِنْهُ وَحْدَهُ»، نحو: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»، ومنه قوله تعالى: «نَاقَةُ اللَّهِ وَسَقَيْنَهَا»^(٧) [الشمس: ١٣].

٦ - الإغراء

الإغراء: نصب الاسم بفعلٍ محذوفٍ يُفِيدُ التَّغْيِيبَ وَالتَّشْوِيقَ وَالْإِغْرَاءَ. ويُقدَّرُ بِمَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ: كَالزَّمِّ وَاطْلُبْ وَافْعَلْ، ونحوها.

والأمران جاتزان، كما يفهم من كلام سيبويه في كتابه، وقس على ذلك كل ما استعمل في باب التحذير بالمطف.

(١) إِيَّاكَ الثَّانِيَةَ: تأكيدٌ لِلأُولَى.

(٢) إِيَّاكُمَا: مفعول لفعل محذوف تقديره: «باعدوا، أو قيا، أو احْذَرُوا»، و«من التفاق»: متعلق بالفعل المقدَّر.

(٣) التَّقْدِيرُ: «احْذَرَكُمُ الضَّلَالَةَ، أَوْ جَنَّبُوا أَنْفُسَكُمْ الضَّلَالَةَ» فإِيَّاكُمُ الضَّلَالَةَ: مفعولان لفعل مقدَّر ينصب مفعولين.

(٤) إِعْرَابُهَا كإِعْرَابِ «إِيَّاكَ وَالْكَذِبَ».

(٥) إِعْرَابُهَا كإِعْرَابِ «إِيَّاكَ وَالْكَذِبَ».

(٦) التَّقْدِيرُ: «احْذَرِ الْأَسَدَ، أَوْ تَوَقَّ أَوْ تَجَنَّبْ» وَالْأَسَدَ الثَّانِيَةَ: توكيد.

(٧) التَّقْدِيرُ: «احْذَرُوا، أَوْ تَجَنَّبُوا، أَوْ دَعُوا، أَوْ تَوَقَّ نَاقَةَ اللَّهِ وَسَقِيَهَا».

وفائدته تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: «الاجتهاد الاجتهاد»^(١) و«الصدق وكرم الخلق».

ويجب في هذا الباب حذف العامل إن كثر المفعول به، أو عطف عليه، فالأول نحو: «التجدة التجدة». ومنه قول الشاعر:

أحَاكَ أَحَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَحَاكَ كَسَاعِ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
وَأَنْ أَبْنِ عَمَّ الْمَرْءِ فاعْلَمْ، جَنَاحُهُ وَقَلَّ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ
والثاني نحو: «المروءة والتجدة».

ويجوز ذكر عامله وحذفه إن لم يكرر ولم يعطف عليه، نحو: «الإقدام، الخير».

ومنه: «الضلالة جامعة». فإن أظهرت العامل فقلت: «إلزم الإقدام، إفعلي الخير، أحضري الصلاة»، جاز.

وقد يرفع المكرر، في الإغراء، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، كقوله:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ غَمِيرٌ وَأَشْبَا غَمِيرٍ، وَمِنْهُمْ السَّلَاحُ
لَجَدِيدُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا أَخُو النَّجْدَةِ: السَّلَاحُ السَّلَاحُ

٧ - الاختصاص

الاختصاص: نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً تقديره: «أخص، أو أغني»، ولا يكون هذا الاسم إلا بعد ضمير لبيان المراد منه، وقصر الحكم الذي للضمير عليه، نحو: «نحن - العرب - نكرم الضيف». ويسمى الاسم المختص.

(نحن: مبتدأ، وجملة نكرم الضيف: خبره. والعرب: منصوب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: «أخص»، وجملة الفعل المحذوف معترضة بين المبتدأ وخبره، وليس المراد الإخبار عن «نحن» بالعرب، بل المراد أن إكرام الضيف مختص بالعرب ومقصود عليهم.

فإن ذكر الاسم بعد الضمير للإخبار به عنه، لا لبيان المراد منه، فهو مرفوع، لأنه يكون حينئذ خبراً للمبتدأ، كأن تقول: «نحن المجتهدون» أو «نحن السابقون».

ومن النصب على الاختصاص قول الناس: «نحن - الواضعين أسماءنا أدناه - نشهد بكذا وكذا». فنحن: مبتدأ خبره جملة «نشهد» والواضعين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «نخص»، أو «نعني».

(١) الاجتهاد الأول: منصوب على الإغراء بفعل محذوف تقديره «الزم»، والاجتهاد الآخر: تأكيد للاجتهاد الأول.

ويجب أن يكونَ مُعرِّفاً بال، نحو: «نحنُ - العربُ - أوفى الناسِ بالمُهود»، أو مضافاً لمعرفة، كحديث: «نحنُ - معاشِرُ الأنبياءِ - لا نورثُ، ما تركناه صدقةً»، أو علماً، وهو قليل، كقول الراجز: «بنا - تميمًا - يُكشِفُ الضبابُ»، أما المضافُ إلى العَلَمِ فيكونُ على غيرِ قِلَّةٍ، كقوله: «نحنُ - بني ضَبَّةٍ أصحابُ الجَمَلِ». ولا يكونُ نكرةً ولا ضميراً ولا اسمَ إشارة ولا اسمَ موصولٍ.

وأكثرُ الأسماءِ دخولاً في هذا البابِ «بنو فلان، ومعشر (مضافاً)، وأهلُ البيتِ، وآل فلان».

واعلم أن الأكثرَ في المختصِّ أن يلي ضميرَ المتكلمِ، كما رأيتَ. وقد يلي ضميرَ الخطاب، نحو: «بك - اللهُ. أرجو نجاحَ القصدِ» و«سُبْحانَكَ - اللهُ - العظيمُ». ولا يكون بعدَ ضمير غيبة.

وقد يكون الاختصاصُ بلفظ «أَيُّها وَأَيُّهَا»، فيستعملان كما يستعملان في النداء، فيبينان على الضمِّ، ويكونانِ في محلِّ نصبٍ بأخصٍ محذوفٍ وجوباً، ويكونُ ما بعدهما اسماً مُحلَّيً بال، لازمُ الرفعِ على أنه صفةٌ للفظهما، أو بدلٌ منه، أو عطفٌ بيانٍ له. ولا يجوزُ نصبه على أنه تابعٌ لمحلِّهما من الإعراب، وذلك نحو: «أنا أفعلُ الخيرَ، أَيُّها الرجلُ، ونحنُ نفعلُ المعروفَ، أَيُّها القومُ»، ومنه قولهم: «اللَّهُمَّ اغفر لنا، أَيُّها العِصابةُ».

(ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص، وإن كان ظاهره النداء. والمعنى: «أنا أفعلُ الخيرَ مخصوصاً من بين الرجال، ونحنُ نفعلُ المعروفَ مخصوصين من بين القوم، واللَّهُمَّ اغفر لنا مخصوصين من بين العِصابة».

ولم ترد بالرجل إلَّا نفسك: ولم يريدوا بالرجال والعِصابة إلَّا أنفسهم. وجملة «أخص» المقدَّرة بعد «أَيُّها وأَيُّهَا» في محلِّ نصبٍ على الحال).

٨ - الاشتغال

الاشتغال: أن يتقدَّم اسمٌ على عاملٍ من حقِّه أن ينصبَّه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره، نحو: «خالدٌ أكرمتُه».

(إذا قلت: «خالدٌ أكرمتُ»، فخالداً: مفعول به لأكرمَ. فإن قلت: «خالدٌ أكرمتُه»، فخالداً: حقه أن يكون مفعولاً به لأكرم أيضاً، لكنَّ الفعلَ هنا اشتغلَ عن العمل في ضميره، وهو الهاء. وهذا هو معنى الاشتغال).

والأفضلُ في الاسمِ المتقدم الرُفْعُ على الابتداء، كما رأيتَ. والجملةُ بعدهُ خبرُهُ. ويجوزُ

نصبه نحو: «خالداً رأيته»^(١).

وناصبه فعلٌ مقدرٌ وجوباً، فلا يجوزُ إظهاره، ويُقنَّرُ المحذوف من لفظ المذكور. إلا أن يكونَ المذكورُ فعلاً لازماً متعدياً بحرف الجر، نحو: «العاجز أخذتُ بيده» و«بيروتُ مرثُ بها»، فيُقنَّرُ من معناه.

(تقدير المحذوف: «رأيت»، في نحو «خالداً رأيته»، وتقديره: «أعنت، أو ساعدت، في نحو: «العاجز أخذت بيده»، وتقديره: «جاوزت» في نحو: «بيروتُ مرثُ بها»).

وقد يعرضُ للاسمِ المُشتَقَّلي عنه ما يوجبُ نصبه أو يُرجِّحه، وما يوجبُ رفعه أو يُرجِّحه.

فيجبُ نصبه إذا وقعَ بعدَ أدواتِ التحضيضِ والشرطِ والاستفهامِ غيرِ الهمزة، نحو: «هلاً الخيرُ فعلته». إنَ علياً لقيتُهُ فسلمَ عليه، هل خالداً أكرمتُهُ؟.

(غير أن الاشتغال بعد أدوات الاستفهام والشرط لا يكون إلا في الشعر. إلا أن تكون أداة الشرط «أن» والفعل بعدها ماضٍ، أو «إذا» مطلقاً، نحو: «إذا علياً لقيتُهُ، أو تلقاه فسلم عليه». وفي حكم «إذا»، في جواز الاشتغال بعدها في الشر، «لو ولولا».

ويُرجَّحُ نصبه في خمسِ صور:

١ - أن يقعَ بعد الاسمِ أمرٌ، نحو: «خالداً أكرمتُهُ» و«علياً ليكرمتُهُ سعيداً».

٢ - أن يقعَ بعده نهْيٌ، نحو: «الكريمَ لا تُهِنه».

٣ - أن يقعَ بعده فعلٌ دُعائي، نحو: «اللهم أَمْرِي يَسْرُهُ، وَعَمَلِي لَا تُعَسِّرُهُ». وقد يكونُ الدعاءُ بصورةَ الخبرِ، نحو: «سليماً غفرَ اللَّهُ لَهُ، وخالداً هداهُ اللَّهُ».

(فالكلام هنا خبريٌ لفظاً، إنشائي دعائي معنى. لأنَّ المعنى: اغفر اللهم لسليم، واهد خالداً. وإنما ترجحُ النصب في هذه الصورة لأنك إن رفعت الاسم كان خبره جملة إنشائية طلبية، والجملة الطلبية يضعف الإخبار بها).

٤ - أن يقعَ الاسمُ بعدَ همزةِ الاستفهامِ، كقوله تعالى: ﴿إِنشِرْكَ يَا زَيْدًا نَيْمَةً﴾ [القمر: ٢٤].

(وإنما ترجحُ النصب بعدها، لأن الغالب أن يليها فعلٌ، ونصبُ الاسم يوجبُ تقديرَ فعل بعدها).

٥ - أن يقعَ جواباً لمُسْتَفْهَمٍ عنه منصوبٌ، كقولك: «علياً أكرمتُهُ»، في جواب من قال: «مَنْ أكرمت؟».

(١) خالداً: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: «رأيت» وجملة «رأيته»: مفسرة للجملة المقنَّرة، ولا محل لها من الإعراب.

(وإنما ترجح النصب؛ لأنَّ الكلام في الحقيقة مبني على ما قبله من الاستفهام).

ويجب رفعه في ثلاثة مواضع:

١ - أن يقع بعد «إذا الفجائية» نحو: «خرجت فإذا الجوُّ يَمْلَأُ الضَّبَابُ».

(وذلك لأن «إذا» هذه لم يؤولها العربُ إلَّا مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَرَجَّ يَدُوْهُ فَاِذَا هِيَ بِبَصَّةٍ لِّلنَّازِلِيْنَ﴾ [الاعراف: ١٠٨ والشعراء: ٣٣]، أو خبراً، كقوله سبحانه: ﴿اِذَا لَهُمْ نُكُرٌ فَاِذَا هِيَ بِاَيَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]. فلو نُصب الاسم بعدها، لكان على تقدير فعل بعدها، وهي لا تدخل على الأفعال).

٢ - أن يقع بعد واو الحال، نحو: «جنَّتْ والفرسُ يركبُه أخوك».

٣ - أن يقع قبل أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، أو ما النافية، أو لام الابتداء، أو ما التعميية، أو كم الخبرية، أو «إن» وأحواتها، نحو: «زُهيرٌ هل أكرمته؟»، «سعيدٌ إن لفتته فأكرمه»، «خالدٌ هلأ دعوته، الشرُّ ما فعلته، الخيرُ لأنا أفعلهُ، الخلقُ الحسنُ ما أطيبهُ، زُهيرٌ كم أكرمته!، أسامةُ إني أجبهُ».

(فالاسم في ذلك كله مبتدأ. والجملة بعده خبره. وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً).

ويُرجَّح الرفع، إذا لم يكن ما يوجب نصبه، أو يَرَجُّعه، أو يوجب رفعه، نحو: «خالدٌ أكرمته». لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعديمه فتركة أولى.

٩ - التنازع

التنازع: أن يتوجه عاملان متقدمان، أو أكثر، إلى معمول واحد متأخر أو أكثر، كقوله تعالى: ﴿مَّا تَوْفِيْ أَفْرَغَ عَلَيْكَ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

(أتوا: فعل أمر يتعدى إلى مفعولين. ومفعوله الأول هو الياء، ضمير المتكلم. وهو يطلب «قطراً» ليكون مفعوله الثاني. و«أفرغ»: فعل مضارع متعد إلى مفعول واحد. وهو يطلب «قطراً» ليكون ذلك المفعول. فانت ترى أنَّ «قطراً» قد تنازعه عاملان، كلاهما يطلبه ليكون مفعولاً به له، لأنَّ التقدير: «أتوني قطراً أفرغه عليه». وهذا هو معنى التنازع).

ولك أن تُعملَ في الاسم المذكور أيَّ العاملين شئت. فإن أعملت الثاني فلقربوه، وإن أعملت الأول فلبسقه.

فإن أعملت الأول في الظاهرِ أعملت الثاني في ضميره، مرفوعاً كان أم غيره، نحو: «قام، وقعدا، أخواك * اجتهد، فأكرمتهما، أخواك * وقف، فسلمت عليهما، أخواك * أكرمت، فسراً، أخوتك * أكرمت، فشكر لي، خالداً». ومن النُّحاة من أجاز حذفه، إن كان غير ضمير

رفع، لأنه فضلة، وعليه قول الشاعر:

بِمُكَاطٍ يُغْنِي النَّاطِرَ مَنْ، إِذَا هُمْ لَمَحُوا، شُعَاعُهُ^(١)

وإن أعملت الثاني في الظاهر، أعملت الأول في ضميره، إن كان مرفوعاً نحو: «قاما، وقعد أخواك * اجتهدا، فأكرم أخوك * وقفَا، فسلمت على أخوك». ومنه قول الشاعر:

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ، إِنِّي لِنَعِيرِ جَمِيلٍ مِنْ حَلِيلِي مُهْمِلٌ

وإن كان ضميره غير مرفوع حذفته، نحو: «أكرمت، فسر أخواك * أكرمت، فشكر لي خالد * أكرمت، وأكرمني سعيد * مررت، ومر بي علي». ولا يقال: «أكرمتها، فسر أخواك * أكرمت، فشكر لي خالد * أكرمت، وأكرمني سعيد * مررت به، ومر بي علي». وأما قول الشاعر:

إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ، وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَاراً، فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ، فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشِي غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدٍّ

بإظهار الضمير المنصوب في «ترضيه»، فضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور. وكان حقه أن يقول: «إذا كنت تُرضي، ويُرضيك صاحب». وأجاز ذلك بعض مُحَقِّقِي النحاة.

(وذهب الكسائي ومن تابعه إلى أنه إذا أعملت الثاني في الظاهر، لم تُضمر الفاعل في الأول بل يكون فاعله محذوفاً للدلالة ما بعده عليه (لأنه يُجيز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل). فإذا قلت: «أكرمني فسرني زهير»، فإن جعلت زهيراً فاعلاً لسر، كان فاعل «أكرم» (على رأي سيبويه والجمهور) ضميراً مستتراً يعود إليه. وعلى رأي الكسائي ومن وافقه يكون فاعل «أكرم» محذوفاً للدلالة ما بعده عليه. ويظهر أثر الخلاف في التثنية والجمع. فعلى رأي سيبويه يجب أن تقول: (إن أعملت الثاني): «أكرماني، فسرني صديقاي. وأكرمني، فسرني أصدقائي». ونقول على مذهب الكسائي ومن تابعه: «أكرمني، فسرني صديقاي. وأكرمني، فسرني أصدقائي». فيكون الاسم الظاهر فاعلاً للثاني. ويكون فاعل الأول محذوفاً. وما قاله الكسائي ليس ببعيد، لأن العرب تستغني في كلامها عما يُعلم لو حُذف ولو كان عمدة ولهذا شواهد من كلامهم أما لو أعملت الأول في الاسم الظاهر، فيجب بالاتفاق الإضمار في الثاني، نحو: «أكرمني، فسراني، صديقاي، وأكرمني، فسرّوني، أصدقائي».

والذي دعا الكسائي إلى ما ذهب إليه، أنه لو لم يحذف الفاعل، لوجب أن يكون ضميراً

(١) شعاعه: فاعل «يعشي» وقد حذف مفعول «لمحوا» ولم يأت به ضميراً، ولو أضمره لقال: «لمحوا»، وذلك أن كلا من «يعشي ولمحوا» يطلب «شعاعه» ليعمل فيه، فالأول يطلبه لأنه فاعل له، والآخر يطلبه لأنه مفعوله فاعل الأول، وأعمل الآخر؛ ولم يُعمله في ضميره والممنى: يشي شعاعه الناظرين، إذا لمحوه، أي يهرم، فلا يستطيعون إدامة النظر إليه.

عائداً على الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة، وذلك قبيح. وقال سيبويه: إن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل، وهو عمدة، والحق أن لكل وجهاً، وأن الإضمار وتركه على حد سواء. وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان. فقول الشاعر: جفوني ولم أجف الاخلاء... شاهد لسيبويه: وقول الآخر:

تَعَفَّقُ بِالْأَرطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالًا، فَبَذَّتْ نَجْلَهُمْ وَكَلِبًا^(١)

(شاهد للكسائي). فهو لا يُضمَر في واحد من الفعلين. ولو أضمَر في الأول وأعمل الثاني لقال: «تَعَفَّقُوا بِالْأَرطَى وَأَرَادَهَا رَجَالًا». ولو أضمَر في الثاني وأعمل الأول، لقال: «تَعَفَّقْ بِالْأَرطَى وَأَرَادَهَا رَجَالًا».

واعلم أنه لا يقع التنازع إلا بين فعلين مُتَصَرِّفَيْنِ، أو اسمين يُشْبِهَانِهِمَا، أو فعلٍ مُتَصَرِّفٍ واسمٍ يُشْبِهُهُ. فالأول: نحو: «جاءني، وأكرمتُ خالدًا»، والثاني: فقول الشاعر:

عُهِدْتُ مُنِيبًا مُغْنِيًا مَنْ أَجْرْتُهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مُؤْنِلًا

والثالث: كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كَيْفِيَّةً﴾ [الحاقة: ١٩]. ولا يقع بين حرفين ولا بين حرفٍ وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامدٍ وغيره.

وقد يُدْكَرُ الثاني لمَجْرُودِ التَّقْوِيَةِ والتأكيد، فلا عَمَلَ له، وإنما العمل للأول. ولا يكون الكلامُ حَيْثُودًا من باب التنازع، فقول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ، الْعَمِيقُ وَمَنْ بُوَ وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَمِيقِ نُوَاصِلُهُ
وقول الآخر:

فَأَيِّنَ إِلَى أَيْنِ النَّجَاءِ بَغْلَتِي أَنَاكَ، أَنَاكَ، اللَّاحِقُونَ، اخْبِسِ اخْبِسِ

(ولو كان من باب التنازع لقال: «أتوك أنك اللاحقون»؛ بإعمال الثاني في الظاهر والإضمار في الأول، أو «أتاك أتوك اللاحقون» بالإضمار في الأول وإعمال الثاني في الظاهر).

١٠ - الْقَوْلُ الْمُتَضَمِّنُ مَعْنَى الظَّنِّ

قد يتضمَّن القول معنى الظن، فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما «ظنٌّ». وذلك بشرط أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطب مسبقاً باستفهام، وأن لا يُفَصَّلَ بَيْنَ الفعلِ والاستفهام

(١) تعفَّق بِالْأَرطَى: لاذ بها والتجأ إليها، والأرطى: نوع من الشجر، والضمير في «لها» يعود إلى بقرة الوحش، و(بذَّت): غلبت، وفاعله يعود إلى بقرة الوحش، و(نبلهم): مفعوله، وليس هو الفاعل، كما قال من فسر البيت من أصحاب الشروح والحواشي النحوية تبعاً للعيني في شرح الشواهد الكبرى، و(الكليب): الكلاب، جمع كلب، وهو معطوف على رجال، والمعنى أن رجالاً لاذوا بالأرطى مستترين بها، وأرادوا صيد هذه البقرة هم وكلابهم فلم يفلحوا، لأنها غلبت نبالهم وكلابهم.

بغير ظرف، أو جار ومجرور، أو معمول الفعل، كقول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَايِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(١)

ومثال الفصل بينهما بظرف زمانى أو مكانى: «أيوم الخميس تقول علينا مسافراً * أو عند سعيد تقول نازلاً»، قال الشاعر:

أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَخْتوما؟!

ومثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بالجاء والمجرور: «أبالكلام تقول الأمة بالغة مجد آبائها الأولين؟». ومثال الفصل بمعمول الفعل قول الشاعر:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ؟ لَعَمْرُ أَبِيكَ، أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟

فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربعة، تَعَيَّنَ الرفع عند عامة العرب، إلا بني سليم، فهم ينصبون بالقول مفعولين بلا شرط.

ولا يجب في القول الْمُتَضَمِّنُ معنى الظن، المستوفي الشروط، أن ينصب المفعولين، بل يجوز رفعهما على أنهما مبتدأ وخبر، كما كانا.

وإن لم يتضمن القول معنى الظن فهو مُتَعَدٍ إلى واحد. ومفعوله إما مفرد (أي غير جملة)، وإما جملة محكية، فالمفرد على نوعين: مفرد في معنى الجملة، نحو: «قلت شعراً، أو خطبة، أو قصيدة أو حديثاً»، ومفرد يُرَادُ به مُجَرَّدُ اللفظ، مثل: «رأيت رجلاً يقولون له خليلاً» (أي يُسَمُّونه بهذا الاسم): وأمَّا الجملة المحكيَّةُ بالقول، فتكون في موضع نصب على أنها مفعولة، نحو: «قلت: لا إله إلا الله».

وهمة «إن» تُكسَرُ بعد القول العَرَبِيَّ عن الظن، وتُفتح بعد القول المُتَضَمِّنَ معناه. كما سبق في بحث «أن».

١١ - الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب

الإلغاء: إبطال عمل الفعل القلبى الناصب للمبتدأ والخبر لا لمانع، فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبرية، مثل: «خالد كريم ظننت».

والإلغاء جائز في أفعال القلوب إذا لم تسبق مفعولها. فإن توسلت بينهما فإعمالها وإلغاؤها سيان. تقول: «خليلاً ظننت مجتهداً» و«خليلاً ظننت مجتهداً». وإن تأخرت عنهما جاز أن تعمل وإلغاؤها أحسن، تقول: «المطر نازل حبيباً» و«الشمس طالعة خلّت». فإن تقدّمت

(١) القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، والرواسم: جمع راسمة؛ وهي الناقة التي تؤثر في الأرض بسيرها، والرسيم: ضرب من السير.

مفعوليها، فالفصيح الكثير إعمالها، وعليه أكثر النحاة، تقول: «رَأَيْتُ الْحَقَّ أَبْلَجَ». ويجوزُ إعمالها على قِلَّةٍ وضعيف، وعليه بعضُ النحاة، ومنه قول الشاعر:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا وما إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
وقول الآخر:

كَذَاكَ أَذْبْتُ، حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ
والتعليق: يُبْطَلُ عمل الفعل القلبي لفظاً لا محلاً، لمانع، فتكون الجملة بعده في موضع نصب على أنها ساذغة مسد مفعوليه، مثل: «عَلِمْتُ لَخَالِدٍ شَجَاعٌ».

فيجب تعليق الفعل، إذا كان هناك مانع من إعماله. وذلك: إذا وقع بعده أحد أربعة أشياء:
١ - ما وإن ولا النافيات، نحو: «عَلِمْتُ: ما زُهَيْرٌ كَسُولاً. وَظَنَنْتُ: إن فاطمة مُهْمَلَةٌ. وَخِلْتُ: لا رجلُ سوءٍ موجودٍ. وَحَبِيتُ: لا أَسَامَةُ بَطِيَّةٌ، ولا سَعَادَةُ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا تُكَلِّمُوا بِتِلْكَ الْأَلْسِنَةِ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

٢ - لأم الابتداء، مثلُ عَلِمْتُ: «لَاخُوكَ مُجْتَهِدٌ. وَعَلِمْتُ: إن أَخَاكَ لِمُجْتَهِدٌ». قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾^(١) [البقرة: ١٠٢].

٣ - لأم القسم، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ: لَنَأْتِيَنَّ مَوَئِيتِي إِنَّ الْمَنَائِبَا لَا تَطْيِيشُ بِهَا مُهْمَا

٤ - الاستفهام، سواء أكان بالحرف، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَذْرِبْ أَهْلَهُ بِمِثْرِ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [الكهف: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ شَذَّ هَذَا﴾ [طه: ٧١]. وسواء أكان الاستفهام مبتدأ، كما في هذه الآيات، أم خبراً، مثل: «عَلِمْتُ: متى السَّفَرُ؟»^(٢)، أم مضافاً إلى المبتدأ، مثل: «عَلِمْتُ: فَرَسُ أَهْلِهِمْ سَابِقٌ؟» أم إلى الخبر، مثل: «عَلِمْتُ: ابنُ مَنْ هَذَا؟»^(٣).

وقد يُعْلَقُ الفعل المتعدي، من غير هذه الأفعال، عن العمل، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ إِنِّي أَرْكِي طَعَامًا﴾^(٤) [الكهف: ١٩]، وقوله: ﴿وَيَسْتَفِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾^(٥) [يونس: ٥٣].

(١) الخلاق: النصيب من الخير.

(٢) متى: اسم استفهام، وهي ظرف زمان في موضع رفع على أنه خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر.

(٣) ابن خبر مقدم، ومن: مضاف إليه، وذو مبتدأ مؤخر.

(٤) اسم الاستفهام - وهو أي - مبتدأ، وأركى: خبره، والجملة في محل نصب لأنها مفعول ينظر، وقد علق عن العمل لفظاً بالاستفهام.

(٥) حق: خبر مقدم، وهو: مبتدأ مؤخر، والجملة مفعول ثانٍ ليستنبيه، وهي في موضع نصب، ومفعوله الأول ضمير المخاطب.

وقد اختُصَّ ما يَتَصَرَّفُ من أفعال القلوب بالإلغاء والتعليق. فلا يكونان في «قَبَّ وَتَعَلَّمَ»، لأنهما جامدان.

وقد علمت أن الإلغاء جائز عند وجود سبيل، وأن المُلغى لا عمل له البتة، وإنَّ المُعلَّق، إن لم يعمل لفظاً فهو يعمل النصب في محلِّ الجملة، فيجوزُ العطف بالنصب على محلها، فنقول: «علمت لخالد شجاعاً وسعيداً كريماً»، بالعطف على محلِّ «خالد وشجاع»، لأنهما مفعولان للفعل المُعلَّق عن نصبهما بلام الابتداء. ويجوز رفعهما بالعطف على اللفظ، قال الشاعر كثير عزة:

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ. مَا الْبُكَ^(١) وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ؟ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

يُروى بنصب مُوجِعَاتِ^(٢)، عطفاً على محلِّ «ما البكا»^(٣). ويجوزُ الرفع عطفاً على البكا^(٤).

والجملة بعد الفعل المُعلَّق عن العمل في موضع نصبٍ على المفعولية. وهي ساذغة مسدَّ المفعولين، إن كان يتعدى إلى اثنين ولم ينصب الأول. فإن نصبه سدَّت مسدَّ الثاني، مثل: «علمتك أي رجل أنت؟».

وإن كان يتعدى إلى واحد سدَّت مسدّه، مثل: «لا تأتِ أمراً لم تعرف ما هو؟»^(٥).

وإن كان يتعدى بحرف الجر، سقط حرفُ الجرِّ وكانت الجملة منصوبةً محلاً بإسقاط الجارِّ (وهو ما يسمونه النصب على نزع الخافض)، مثل: «فكرتُ أصحیح هذا أم لا؟»^(٦)، لأنَّ فَكَّرَ يتعدى بفي، نقول: «فَكَّرْتُ في الأمر».

٢ - المفعول المطلق

المفعول المطلق: مصدرٌ يُذكرُ بعد فعلٍ، من لفظه تأكيداً لمعناه، أو بياناً لَعَدْوِهِ، أو بياناً لنوعه، أو بَدَلًا من التلَفُظِ بفعله. فالأول نحو: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» [النساء: ١٦٤]. والثاني نحو: «وقفتُ وقفتين». والثالثُ نحو: «سرتُ سيرَ الغُفلاء». والرابعُ نحو: «صبراً على الشدائد».

(١) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والبكا: مبتدأ مؤخر، مرفوع تقديره على الألف وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأدري، وقد سدَّت مسدَّ مفعولية.

(٢) هي منصوبة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم.

(٣) لأن محل هذه الجملة الاستفهامية النصب بأدري كما علمت.

(٤) لأنه مرفوع تقديره على الألف، كما علمت.

(٥) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وهو مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مفعول به لتعرف المُعلَّق عن العمل لفظاً بالاستفهام.

(٦) صحيح: خبر مقدم، واسم الإشارة: مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع نصب على أنها مفعول به لفكر، وهي منصوبة على نزع الخافض.

واعلم أنَّ ما يُذكرُ بدلاً من فعله لا يُرادُ به تأكيدٌ ولا بيانٌ عدديٌّ أو نوعيٌّ.

وفي هذا البحثُ ستُ مباحثُ.

١ - الْمُضَرَّرُ الْمُتَّبِعُ وَالْمُضَرَّرُ الْمُخْتَصَرُّ

المصدرُ نوعان: «مُبْهِمٌ وَمُخْتَصَرٌّ».

فالمُبْهِمُ: ما يُساوي معنى فعله من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ، وإنما يُذكرُ لمجرد التأكيد، نحو: «قُمْتُ قِياماً». وضربتُ اللصَّ ضرباً، أو بدلاً من التلَفُظِ بفعله، نحو: «إيماناً لا كُفْراً»، ونحو: «سَمِعاً وطاعةً»، إذ المعنى: «آمِنٌ ولا تَكْفُرْ، وأَسْمِعْ وأطِيعْ».

ومن ثَمَّ لا يجوزُ تثنيته ولا جمعه، لأنَّ المؤكِّدَ بمنزلة تكرير الفعل، والبدل من فعله بمنزلة الفعل نفسه، فتَحوِيلُ مُعاملته في عَدَمِ التثنية والجمع.

والمختَصَرُّ: ما زاد على فعله بإفادته نوعاً أو عدداً، نحو: «سَرْتُ سَيْرَ الْعُقَلَاءِ». وضربتُ اللصَّ ضربَتَيْنِ، أو ضَرْبَاتٍ.

والمُفْعِلُ عَدَدًا يُثْنَى وَيُجْمَعُ بلا خلافٍ. وأما المُفْعِلُ نوعاً، فالحقُّ أنه يُثْنَى وَيُجْمَعُ قياساً على ما سَمِعَ منه: كالعقولِ والألبابِ والحُلُومِ وغيرها. فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «قُمْتُ قِيَامَيْنِ»، وأنتَ تُرِيدُ نوعين من القيام.

ويختصُّ المصدرُ بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ، نحو: «قُمْتُ الْقِيَامَ»، أي: «القيامَ الذي تَعَمَّدُ»، وبأَلِ الْجِنْسِيَّةِ، نحو: «جَلَسْتُ الْجُلُوسَ»، تُرِيدُ الْجِنْسَ والتَّنْكِيرَ، وبوصْفِهِ، نحو: «سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ سَعِيًّا عَظِيمًا»، وبإضافته، نحو: «سَرْتُ سَيْرَ الصَّالِحِينَ»^(١).

٢ - الْمُضَرَّرُ الْمُتَصَرِّفُ وَالْمُضَرَّرُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ

المصدرُ المتصرفُ: ما يجوز أن يكون منصوباً على المصدرية، وأن ينصرف عنها إلى وقوعه فاعلاً، أو نائب فاعليٍّ، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً به، أو غير ذلك. وهو جميعُ المصادر، إلا قليلاً جِذْداً منها. وهو ما سيُذكر.

وغيرُ المتصرفِ: ما يُلَازِمُ النصبَ على المصدرية، أي المفعولية المطلقة، لا ينصرف عنها إلى غيرها من مواقع الإعراب. وذلك نحو: «سَبَّحَانَ وَمَعَادَ وَلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَخَنَائِكَ وَدَوَائِكَ وَخِذَائِكَ». وسيأتي الكلام على هذه المصادر.

(١) والأصل: «سرت سيراً مثل سير الصالحين»، حذف المصدر - الذي هو المفعول المطلق - ثم صفته، فقام مقامهما المصدر المضاف إلى «مثل» فأعرب مفعولاً مطلقاً.

٣ - النائبُ عن المَصْدَرِ

- ينوب عن المصدر - فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ - اثنا عشر شيئاً:
- ١ - اسم المصدر، نحو: «أَعْطَيْتُكَ عَطَاءً» و«اِغْتَسَلْتُ غُسْلًا» و«كَلَمْتُكَ كَلَامًا» و«سَلَّمْتُ سَلَامًا»^(١).
 - ٢ - صفته، نحو: «سَرَتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ» و«اذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا»^(٢).
 - ٣ - ضميرُه العائدُ إليه، نحو: «اجْتَهَدْتُ اجْتِهَادًا لَمْ يَجْتَهِدْهُ غَيْرِي»^(٣). ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَهْدِيْكُمْ هَذَا لِكُلِّ ضَلَّالٍ مِّنَ الْمَلٰٓئِكَةِ﴾^(٤) [المائدة: ١١٥].
 - ٤ - مرادفُه - بأن يكون من غير لفظه، مع تقارب المعنى - نحو: «فَبَيَّنْتُ الْكِلَاسَانَ بُغْضًا». و«قَمْتُ وَقُوفًا» و«رَضْتُهُ إِذْ لَا لَاءَ» و«أَعْجَبَنِي الشَّيْءُ حُبًّا»^(٥)، وقال الشاعر:
يُفْجِبُّهُ السُّخُونُ وَالْبَرُودُ^(٦) وَالنَّمْرُ حُبًّا مَالُهُ مَزِيدُ
٥ - مصدر يُلاقِيه في الاشتقاق، كقوله تعالى: «وَاللَّهُ أَتَبَنُّكَ مِنَ الْأَرْضِ يَاقَا ۖ ﴿٧﴾» [نوح: ١٧]، وقوله: ﴿وَيَنْتَلِ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾^(٧) [المزمل: ٨].
 - ٦ - ما يدلُّ على نوعه، نحو: «رَجَعَ الْقَهْقَرَى» و«تَعَدَّ الْقَرْقُصَاءُ» و«جَلَسَ الْاِحْتِبَاءُ»^(٨) و«اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ»^(٩).
 - ٧ - ما يدلُّ على عدده نحو: «أَنْذَرْتُكَ ثَلَاثًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَلْبِذُوا كُلَّ وَجْهِ يَتَّبِعُ يَأْتَهُ جَلْبُوٓنٌ﴾ [النور: ٢].

-
- (١) تقدم الكلام عن اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع.
 - (٢) والأصل: سرت سيرا أحسن السير، واذكروا الله ذكراً كثيراً: حذف المصدر فقامت صفة مقامه.
 - (٣) أي: لم يجتهد الاجتهاد المذكور، فالضمير عائد إلى المصدر المذكور، وهو في محل نصب على أنه مفعول مطلق.
 - (٤) أي: لا أعذب المذنب المذكور.
 - (٥) لأنه إذا أعجبك الشيء فقد أحببته، وإذا أحببته فقد أعجبك.
 - (٦) السخون: مَرَقٌ يسخن، والبرود: خبز يبرد في الماء، وكانت تطعمه النساء للسمنة، والبرود أيضاً: الماء البارد. يقال: ماء برد وبارد وبرود، وفي لسان العرب وشرح القاموس: «والعصيد» بدل (البرود)، ولعله أقرب وأولى.
 - (٧) تبيل: انقطع، والتبيل: الانقطاع والتبيل: القطع.
 - (٨) الاحتباء: أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب أو عمامة أو نحوهما، يجتمعهما مع ظهره ويشد عليهما، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب.
 - (٩) اشتمال الصماء: أن يرد الإنسان الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرد ثانياً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً.

٨ - ما يدلُّ على آله التي يكون بها، نحو: «ضربتُ اللصَّ سوطاً، أو عصاً. ورشقتُ العدوَّ سهماً، أو رصاصةً أو قذيفةً». وهو يقرُّد في جميع أسماءِ آلاتِ الفعل. فلو قلت: «ضربته خشبةً، أو رميته كرسيّاً»، لم يجز لأنهما لم يُعْهَدَا للضرب والرمي.

٩ - «ما» و«أي» الاستفهاميتان، نحو: «ما أكرمتُ خالداً؟»^(١) و«أي عيش عيش؟»، ومنه قوله تعالى: «وَيَسْأَلُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَقْمَقْلَبِهِمْ يَنْقَلِبُونَ» [الشعراء: ٢٢٧].

١٠ - «ما ومهما وأي» الشرطيَّات، نحو: «ما تجلسُ أجلسُ»^(٢) و«مهما تفتُ أفُتُ» و«أي سِيرَ تَبِرَ أَسِرَ».

١١ - لفظ كل وبعض وأي الكماليَّة، مضافاتٌ إلى المصدر، نحو: «فَلَا تَيْبَلُوا كُلاًّ أَلَيْسَ» [النساء: ١٢٩] و«سَمِعْتُ بعضَ السَّعِي» و«اجتهدتُ أيَّ اجتهداً».

(وهذا في الحقيقة من صفة المصدر النائية عنه، لأن التقدير: «فلا تميلوا ميلاً كلَّ الميل. وسعيت سعيّاً بعضَ السَّعِي». واجتهدتُ اجتهداً أيَّ اجتهداً».

وسميت «أي» هذه بالكماليَّة، لأنها تدل على معنى الكمال. وهي إذا وقعت بعد النكرة كانت صفة لها، نحو: «خالد رجلٌ أي رجلٍ» أي: هو كامل في صفات الرجال. وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً منها، نحو: «مررت بعبد الله أي رجلٍ». ولا تُستعمل إلَّا مضافة وتطابق موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات. ولا تطابقه في غيرهما.

١٢ - اسمُ الإشارة مُشاراً به إلى المصدر، سواء أأتبع بالمصدر، نحو: «قلتُ ذلك القولَ» أم لا، كان يُقال: «هل اجتهدتُ اجتهداً حسناً؟»، فنقول: «اجتهدتُ ذلك».

٤ - عاملُ المفعولِ المطلق

يعملُ في المفعولِ المطلق أحدُ ثلاثةِ عواملٍ: الفعلُ التام المتصرفُ، نحو: «أَنْقَرُ عَمَلَكُ إِنْتِقَاناً»، والصفةُ المشتقةُ منه، نحو: «رَأَيْتُهُ مُسْرِعاً إِسْرَاعاً عَظِيماً»، ومصدره، نحو: «فَرَحْتُ بِاجْتِهَادِكَ اجْتِهَاداً حَسَناً»، ومنه قوله تعالى: «فَمَنْ يَمْلِكُ مِنْهُمْ فَمَنْ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً تَوْفِقَاكُمْ» [الإسراء: ٦٣].

٥ - أحكامُ المفعولِ المطلق

للمفعول المطلق ثلاثة أحكام:

(١) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مطلق مقدم لأكرمت، والمستفهم عنه المصدر. والمعنى: أي إكرام أكرمت خالداً؟

(٢) ما: اسم شرط جازم يجرم فعلين، وهو في محل نصب مفعول مطلق لتجلس، والمعنى: أي جلوس تجلس اجلس.

١ - أنه يجب نصبه .

٢ - أنه يجب أن يقع بعد العامل، إن كان للتأكيد. فإن كان للنوع أو العدد، جاز أن يُذكر بعده أو قبله، إلا إن كان استفهاماً أو شرطاً، فيجب تقدمه على عامله، كما رأيت في أمثلتهما التي تقدمت. وذلك لأنّ لأسماء الاستفهام والشرط صدر الكلام.

٣ - أنه يجوز أن يُحذف عامله، إن كان نوعياً أو عددياً، لقريظة دالة عليه، تقول: «ما جلست»، فيقال في الجواب: «بلى جُلوساً طويلاً، أو جَلستين»، ويقال: «إنك لا تعني بعملك»، فتقول: «بلى اعتناءً عظيماً»، ويقال: «أي سير سرت؟»، فتقول: «سير الصالحين»، وتقول: «لِمَنْ تأهّب للحج؟» «حجاً مروراً»، ولِمَنْ قَدِمَ من سفر: «قُدوماً مباركاً» و«خير مقدّم»، ولِمَنْ يَبْعُدُ ولا يَقي: «مَواعيدَ عُروقٍ»^(١) ومن ذلك قولهم: «غَضِبَ الخيل على اللُجَم»^(٢).

وأما المصدر المؤكّد فلا يجوز حذف عامله، على الأصح من مذاهب النحاة، لأنه إنما جيء به للتقوية والتأكيد. وحذف عامله يُنافي هذا الغرض.

وما جيء به من المصادر نائباً عن فعله (أي بدلاً من ذكر فعله)، لم يجز ذكر عامله، بل يحذف وجوباً، نحو: «سَقياً لَكَ رَعياً * صبراً على الشدائد * أتوانياً وقد جَدَّ قرناً؟ * حمداً وشكراً لا كفرأ * عجباً لك * ويل الظالمين * تَبّاً للخائنين * وَيَحَكْ * أنتَ صديقي حقاً». قال الشاعر:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

٦ - الْمُضَدَّرُ لِلنَّائِبِ عَنْ فَعْلِهِ

المصدرُ النائبُ عن فعله: ما يُذكرُ بدلاً من التلّفظ بفعله. وهو على سبعة أنواع:

(١) عروق: رجل يضرب به المثل بالإخلاف بالوعد: وذلك أنه وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل لذلك. يقال: إنه أتاه أخ له يسأله شيئاً، فقال عروق: إذا أطلعت نخلي، فلما أطلع قال: إذا أبلغ، فلما أبلغ قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرتب، فلما أرتب قال: إذا صار تمرأ، فلما صار تمرأ أخذه من الليل، ولم يعطه شيئاً، وعروق هذا هو المراد بقول الشاعر:

وعدت وكان الخلف منك سَجِيَّةً مَواعيدَ عُروقٍ أخاه يَبتَرِبُ

ويترب. إنما هي بالثاء المثناة لا بالثاء المثلثة، وراؤها مفتوحة لا مكسورة، وهي موضع قريب من اليمامة، فلبست هي «يترب»، بالثاء المثلثة والراء المكسورة، التي هي مدينة الرسول ﷺ، كما يرونها كثير من الناس، لأن «عروقياً» هذا رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يترب مدينة الرسول ﷺ قال في القاموس: ويترب - كيمنع - موضع قرب اليمامة، وهو المراد بقوله: «مَواعيدَ عُروقٍ أخاه يَبتَرِبُ»، ونحوه في لسان العرب ومعجم البلدان، ومن قال غير ذلك فقد وهم.

(٢) مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه، أي: غضبت غضب الخيل على اللجم.

١ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ الأمر، نحو: «صبراً على الأذى في المجد»، ونحو: «فَبَلَّهَ الشر، وبَلَّهَ الشر».

(وبلله): مصدر متروك الفعل، وهو منصوب على المصدرية بفعله المهمّل أو بفعل من معناه تقديره: «اترك» وهو إما أن يستعمل مضافاً أو منوْناً. كما رأيت. وأكثر ما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى «اترك».

٢ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّهْيِ، نحو: «اجتهاداً لا كسلًا، جِدلاً لا توانياً * مهلاً لا عجلة * سُكوتاً لا كلاماً * صبراً لا جَوَهاً». وهو لا يقع إلا تابعاً لمصدر يُرَادُ به الأمر كما رأيت.

٣ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ الدَّعَاءِ، نحو: «مقياً لك وزعياً * نَعْساً للخائن * بُعْداً للظالم * سُحْقاً للثيم * جَدْعاً للخبيث * رحمةً للبهائم * عذاباً للكاذب * شقاءً للمهمّل * بُؤساً للكسّان * خيبةً للفاسق * تَبّاً للراشي * نُكْساً للتمكبر».

ومنع سيوبه أن يَقَاسَ على ما وَرَدَ من هذه الألفاظ. وأجاز الأخفش القياسَ عليها. وهو ما يظهر أنه الحق.

(ولا يستعمل هذه المهادز مضافة إلا في قبيح الكلام. فإن أضفناها فالنصب حتم واجب، نحو: «بُعْدَ الظالم وسُحْقَهُ». ولا يجوز الرفع لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبر له وإن لم تُضَفَها فلك أن تنصبها، ولك أن ترفعها على الابتداء، نحو: «عَذَاباً له، وعَذَابٌ لَهُ». والنصب أولى. وما عَوِفَ منها بأن فالأفضل له الرفع على الابتداء، نحو: «الخيبة للفسد».

ومما يُسْتَعْمَلُ لِلدَّعَاءِ قَصَادُوقٌ قد أهملت أفعالها في الاستعمال، وهي: «وَيْلُهُ، وَوَيْبُهُ، وَوَيْحُهُ، وَوَيْسُهُ». وهي منصوبة بفعلها المهمّل، أو بفعل من معناها.

(«ويل وويب»: كلمتا تهديد تقالان عند الشتم والتوبيخ. «ويح وويس»: كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم؛ وإنما يراد به التنبيه على الخطأ. ثم كثرت هذه الألفاظ في الاستعمال حتى صارت كاللعجب، يقولها الإنسان لمن يحب وللمن يبغض. ومتى أضفناها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبر له. وإن لم تُضَفَها فلك أن ترفعها، ولك أن تنصبها. نحو: «وَيْلٌ له ويحٌ له، وويلٌ له وويحٌ له» والرفع أولى).

٤ - مصدرٌ يَقَعُ بَعْدَ الاستفهام مَوْقِعَ التوبيخ، أو التعجب، أو التوجع. فالأول نحو: «الجرأة على المعاصي؟»، والثاني كقول الشاعر:

أَشَوْقَا؟ وَلَمَّا يَخْضُ لِي غَيْرَ لَيْلٍ فَكَيْفَ إِذَا خَبَّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرًا^(١)

(١) الخب والخبب والخبيب: نوع من السير مربع، والمطى: جمع مطية، وهي الدابة التي تطوف في سيرها أي تسرع.

والثالث كقول الآخر:

أَسْبَحْنَا وَقَتَلْنَا وَاسْتَبَقْنَا وَغُرَزْنَا وَنَائِي حَبِيبٍ؟ إِنَّ ذَا لَعَظِيمٍ
وقد يكون الاستفهام مُقَدَّرًا، كقوله:

لُحْصُولًا وَإِسْمَالًا؟ وَطَهْرُكَ مُوَلَّعٌ بِتَثْنِيَةِ أَرْكَانِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ
أي: أخملاً؟ وهو هنا للتوبيخ،

٥ - مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلَّت القرائن على عاملها، حتى صارت كالأمثال،
نحو: سَمِعَا وَطَاعَةً * حَمْدًا لِلَّهِ وَشُكْرًا * عَجَبًا لَكَ * وَيُقَالُ: أَنْفَعْلُ هَذَا؟ فَتَقُولُ:
«أَفْعَلُهُ، وَكَرَامَةً وَسِرًّا»^(١)، أو «لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هِمًّا»^(٢) «وَلَا أَفْعَلُهُ وَرَغْمًا وَهَوَانًا»^(٣).

وإذا أَمَرَدْتَ «حَمْدًا وَشُكْرًا» جاز إظهار الفعل، نحو: «أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدًا» و«أَشْكُرُ اللَّهَ
شُكْرًا». أمَّا «لَا تُكْفِرْ» فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ «حَمْدًا وَشُكْرًا».

ومن هذه المصادر «سَبَّحَانَ اللَّهَ، وَمَعَادَ اللَّهَ». ومعنى «سَبَّحَانَ اللَّهَ»، تَزْيِيهُاً لِلَّهِ وَبِرَاءَةً لَهُ مِمَّا
لَا يَلِيهِ بِهِ. ومعنى «مَعَادَ اللَّهَ»: عِيَادَةً بِاللَّهِ، أي: أَعُوذُ بِهِ. وَلَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مضافين.

ومنها «جَنْجَرًا» - بكسر الجاء وسكون الجيم - يقال للرجل: أَنْفَعْلُ هَذَا؟ فيقول: «جَنْجَرًا»،
أي: مَنَعًا، بمعنى: أَمْنَعُ نَفْسِي مِنْهُ، وَأَبْعِدُهُ وَأَبْرَأُ مِنْهُ، وهو في معنى التَعَوُّذِ، ويقولون عند هجوم
مَكْرُوهِ: «جَنْجَرًا مَحْجُورًا»، أي: مَنَعًا مَنُوعًا. والوصف للتأكيد. وتقول لمن أَرَادَ أَنْ يَخُوضَ فيما
لَا يَجُوزُ الْخُوضُ فِيهِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ مَا لَا يَجِلُّ: «جَنْجَرًا مَحْجُورًا»، أي: حَرَامًا مُحَرَّمًا.

ومنها مصادر شُيِّعَتْ مُشَاقَّةً، نحو: «لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ وَخَنَانِيكَ وَدَوَالِيكَ وَحَذَانِيكَ». وهي
مُشَاقَّةٌ تَنْبِيْهُ يَرَادُ بِهَا التَّكْثِيرُ، لَا حَقِيقَةُ التَّشْبِيْهِ.

و«لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ»: يستعملان في إجابة الداعي، أي: «إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد
إسعاد» أي كلما دعوتني أجبتك وأسعدتك، ولا يستعمل «سعيدك» إلا تابعاً لتلييك. ويجوز أن
يستعمل ليك وحده. و«خنانيك»: معناه تحنناً بعد تحنن.

ومعنى قولهم: «سبحان الله وخنانيه»: أسبِّحه وأسترحمه. و«دواليك» معناه مداولة بعد

(١) أي أفعله وأكرمك بذلك وأسرك، فالمصدر نائب عن الفعل ومؤد معناه.

(٢) أي لا أفعله، ولا أكاد أفعله كيداً، ولا أهم به همًّا، فالكيد: مصدر «كاد يكاد» من أفعال المقاربة، وليس
من الكيد، الذي هو المكر، والهم: العزم، ومنه الهمة بمعنى العزيمة، وليس من الهم بمعنى الحزن،
وهذا الكلام تأكيد لنفي أن يفعل.

(٣) أي: أني أفعله وأرغمك بفعله ورغماً وأهينك إهانة، وأصل معنى الرغم: لصوق الأنف بالزغام - وهو
التراب - وهو كناية عن الذل.

مداولة. و«حذاريك»: معناه حذاراً بعد حذر).

٦ - المصدر الواقع تفصيلاً لمُجمل قبله، وتبييناً لعاقبته ونتيجته كقوله تعالى: ﴿مَثَدُوا الزَّوْكَانَ فَمَا تَأْتِي بَعْدَ وَإِنَّا يَفْئَكُ﴾ [محمد: ٤] وكقول الشاعر:

لأَجْهَدَنَّ، فَإِذَا دَرَّةٌ مَفْصَدَةٌ تُخْشَى، وَإِذَا بُلُوعُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

٧ - المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قبله. سواء أجيء به لمجرد التأكيد (أي: لا لدفع احتمال المجاز، بسبب أن الكلام لا يحتمل غير الحقيقة) نحو: «لك عليّ الوفاء بالمعهد حقاً»، أم للتأكيد الدافع لإرادة المجاز، نحو: «هو أخي حقاً».

فإن قولك: «هو أخي» يحتمل أنك أردت الأخوة المجازية، وقولك: «حقاً» رفع هذا الاحتمال.

ومن المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قولهم: «لا أفعله بتّاً ويتاناً وبتّةً والبتّة».

(ويجوز في همزة «البتة» القطع والوصل، والثاني هو القياس؛ لأنها همزة وصل، واشتقاق ذلك من البت، وهو القطع المستأصل، لأن من يقول ذلك يقطع بعدم الفعل، ويُستعمل من كل أمر يمضي لا رجعة فيه ولا التواء).

فكل ما تقدّم من هذه المصادر، النابتة عن أفعالها، يجب فيه حذف العامل كما رأيت. ولا يجوز ذكره. لأنها إنما جيء بها لتكون بدلاً من أفعالها.

واعلم أن ليس المصدر، الذي يُؤتى به بدلاً من التلفظ بفعله، من المصادر المؤكدة (كما زعم جمهور من النحاة)، وإنما هو ضرب آخر من المصادر، كما علمت، ولو كان مؤكداً لم يُجز حذف عامله، لأنه إنما أتى به ليؤكد عامله ويُقويه، فحذف العامل بعد ذلك يُنافي ما جيء بالمصدر لأجله. ولو كان مؤكداً لجاز ذكر العامل معه، ولم يقل بذلك أحد منهم، مع إجماعهم على أنه يجوز ذكر العامل ومصدره المؤكّد له معاً. نحو: ﴿يَتَأْتِيكَ الْيَوْمَ أَكْثَرُ مَا سَأَلُوا عَنْكَ وَسَلِّمُوا سَلَامًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٣ - المفعول له

المفعول له (ويُسمى المفعول لأجله، والمفعول من أجله): هو مصدر قلبي يُذكرُ علّةً لحدوث شاركة في الزمان والفاعل، نحو: «رغبة» من قولك «اغتربت رغبة في العلم».

(فالرغبة مصدر قلبي، بين العلة التي من أجلها اغتربت، فإن سبب الاعتراّب هو الرغبة في العلم، وقد شارك الحدث (وهو: اغتربت) المصدر (وهو: رغبة) في الزمان والفاعل. فإن زمانهما واحد وهو الماضي، وفاعلها واحد وهو المتكلم.

والمراد بالمصدر القلبي: ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواس الباطنة: كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل ونحوها.

ويقابل أفعال الجوارح (أي الحواس الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة، ونحوها).

وفي هذا المبحث مبحثان:

١ - شروطُ نُصِبِ المفعول لأجله

عرفت، ممّا عرّفنا به المفعول لأجله، أنه يُشترطُ فيه خمسةُ شروطٍ. فإنْ قُيدَ شرطٌ منها لم يُجزِ نصبُهُ. فليسَ كلُّ ما يُذكرُ بياناً لسببِ حدوثِ الفعلِ يُنصبُ على أنه مفعولٌ له. وهاكُ تفصيلُ شروطِ نصبه:

١ - أن يكونَ مصدرًا.

(فإن كان غير مصدر لم يجوز نصبه كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَّيْنَاهَا لِلْأَنْبِيَاءِ﴾ [الرحمن: ١٠].

٢ - أن يكون المصدر قلياً.

(أي: من أفعال النفس الباطنة، فإن كان المصدر غير قلبي لم يجوز نصبه، نحو: «جئت للقراءة»).

٣ و ٤ - أن يكون المصدرُ القلبيُّ مُتَّحِداً مَعَ الفعلِ في الزمان، وفي الفاعل.

(أي: يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحداً، وفاعلهما واحداً. فإن اختلفا زماناً أو فعلاً لم يجوز نصب المصدر.

فالأول نحو: «سافرت للعلم». فإن زمان السفر ماضٍ وزمان العلم مستقبل.

والثاني نحو: «أحببتك لتعظيمك العلم». إذ أن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب.

ومعنى اتحادهما في الزمان أن يقع الفعل في بعض زمان المصدر: كجئت حباً للعلم، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر: كأمسكته خوفاً من فراره. أو بالعكس، كأدبته إصلاحاً له).

٥ - أن يكون هذا المصدرُ القلبيُّ المُتَّحِداً مَعَ الفعلِ في الزمان والفاعل، عِلَّةً لِحُصُولِ الفعلِ، بحيثُ يَصِحُّ أن يَقَعَ جواباً لقولك: «لِمَ فعلت؟».

(فإن قلت: «جئت رغبة في العلم»، فقولك: «رغبة في العلم» بمنزلة جواب لقول قائل: «لم جئت؟».

. فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل، لم يكن مفعولاً لأجله، بل يكون كما يطلبه العامل الذي يتعلق به. فيكون مفعولاً مطلقاً في نحو: «عظمت العلماء تعظيماً»، ومفعولاً به في نحو: «علمت الجبن معرفة»، ومبتدأ في نحو: «البخل داء»، وخبراً في نحو: «أدوى الأدواء الجهل»، ومجروراً في نحو: «أي داء أدوى من البخل»، وهلم جرأً).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ إِنْتَقِي^(١) نَحْنُ رِزْقَهُمْ وَإِنَّا لَكَنَّا﴾ [الإسراء: ٣١].

فإن فُقد شرط من هذه الشروط، وجب جرُّ المصدر بحرف جر يفيد التعليل^(٢)، كاللام ومن وفي، فاللام نحو: «جئت للكتابة»، ومن، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ إِنْتَقِي نَحْنُ رِزْقَهُمْ وَإِنَّا لَكَنَّا﴾^(٣)، وفي، كحديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها، لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(٤).

٢ - احكام المفعول له

للمفعول من أجله ثلاثة أحكام:

١ - يُنصب، إذا استوفى شروط نصبه، على أنه مفعول لأجله صريح. وإن دُكر للتعليل، ولم يستوف الشروط، جرَّ بحرف الجرِّ المفيد للتعليل، كما تقدّم، واعتبر أنه في محل نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح، وقد اجتمع المنصوبان، الصريح وغير الصريح، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي هَٰؤُلَاءِ مِنْ أَصْنَعِي حَذَرَ الْقَوِيِّ﴾ [البقرة: ١٩]، وفي قول الشاعر:

(١) الإملاق: الفقر.

(٢) هذا إن كان المصدر قد ذكر بياناً لسبب حصول الفعل، فإن لم يرد به التعليل، كان كما كان يطلبه العامل الذي في الجملة، كما سبق.

(٣) هذه الآية في سورة الأنعام (عدد ١٥١)، والآية التي قبلها في سورة الإسراء (عدد ٣١)، والفرق بين الآيتين: أن الأولى تنهاهم عن قتل أولادهم خوف فقر ربما يكون، والأخرى تنهاهم عن قتلهم لفقر واقع بالفعل، ولذلك قدم رزق أولادهم على رزقهم في الآية الأولى، ليبين لهم أنه قد ضمن رزقهم فلا يقتلهم خشية الفقر، وقدم في الآية الثانية رزقهم على رزق أولادهم، لأن الفقر واقع بالأباء فعلاً، فهون الأمر عليهم بأن يرزقهم ويدفع عنهم الفقر، فلا يتخذوا الفقر الحاضر ذريعةً للفك بالولادهم.

(٤) خشاش الأرض: هوامها حشراتنا، وذكر ابن الناطم الحديث في شرح ألفيته بلفظ: «دخلت امرأة النار في هرة ويطننها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، حتى ماتت»، وهذا الحديث أحد الأحاديث التي وردت في وجوب الرفق بالحيوان.

يُغَضِّي حَيَاءً، وَيُغَضِّي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا جِبْنَ يَبْتَسِمُ (فقوله تعالى: ﴿يَنْ أَلْضَرِّي﴾ في موضع نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح. وقوله: ﴿حَذَرَ﴾ مفعول لأجله صريح. وقول الشاعر: «حياء» مفعول لأجله صريح. وقوله: «من مهابته» في محل نصب على أنه مفعول له غير صريح. ونائب فاعل «يغضي» ضمير مستتر يعود على مصدره المقدّر. والتقدير: «يغضي الإغضاء». ولا يجوز أن يكون «من مهابته» في موضع نائب الفاعل، لأن المفعول له لا يُقام مقامُ الفاعل، لثلاث ترويض دلالة على العلة. وقد عرفت في مبحث نائب الفاعل (في الجزء الثاني) أن المجرور بحرف الجر لا يتوب عن الفاعل؛ إن جُرَّ بحرف جر يفيد التعليل).

٢ - يجوزُ تقديمُ المفعول لأجله على عامله، سواءً أنصب أم جُرَّ بحرف الجر، نحو: «رغبة في العلم أتيت» و«للتجارة سافرت».

٣ - لا يجبُ نصبُ المصدر المُستوفي شروط نصبه، بل يجوزُ نصبه وجره، وهو في ذلك على ثلاث صور:

١ - أن يتجرّد من «أل» والإضافة، فالأكثرُ نصبه، نحو: «وقفت الناسُ احتراماً للعالم». وقد يُجرُّ على قلة، كقوله:

مَنْ أَمَكُّمُ، لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ، جِبْرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ
٢ - أن يقترن بأل، فالأكثرُ جره بحرف الجر، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم»، وقد يُنصبُ على قلة، كقوله:

لَا أَتَعُدُّ الْجُبْنَ، عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ: تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
٣ - أن يُضاف، فالأمران سواء، نصبه وجره بحرف الجر، تقول: «تركْتُ المنكرَ خشيةَ الله، أو لخشيةِ الله، أو من خشيةِ الله». ومن النصب قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَتَوَلَّاهُمْ مَرْصَاتٍ لَوْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقول الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارُهُ وَأَغْرِضُ عَنْ شَيْءِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا
ومن الجرِّ قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَمَّا لَنَا يَبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٤].

٤ - المفعول فيه وهو المُسَمَّى ظَرْفًا

المفعول فيه (ويسمى ظرفاً): هو اسمٌ ينتصبُ على تقدير «في»، يُذكرُ لبيانِ زمانِ الفعل أو مكانه.

(أما إذا لم يكن على تقدير «في» فلا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الأسماء، على حسب ما يطلبه العامل. فيكون مبتدأ وخبراً، نحو: «يومنا يومٌ سعيد»، وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجمعة»،

ومفعولاً به، نحو: «لا تُضَيِّعْ أَيَّامَ شبَّابِكَ». ويكون غير ذلك، وسيأتي بيانه.

والظرف، في الأصل، ما كان وعاءً لشيء. وتسمى الأواني ظروفاً، لأنها أوعية لما يجعل فيها. وسُميت الأزمنة والأمكنة «ظروفاً»، لأنَّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها).

وهو قسمان: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكان.

فظرفُ الزمان: ما يَدُلُّ على وقتٍ وقع فيه الحدثُ نحو: «سافرتُ ليلًا».

وظرفُ المكان: ما يَدُلُّ على مكانٍ وقع فيه الحدثُ، نحو: «وقفتُ تحتَ عَلمِ العلم».

والظرفُ، سواءَ أكانَ زمانياً أم مكانياً، إما مُبْهَمٌ أو محدودٌ (ويقال للمحدود: المُوقَّتُ والمختصُّ أيضاً)، وإما مُتَصَرِّفٌ أو غيرُ مُتَصَرِّفٍ.

وفي هذا الباب ثمانية مباحث:

١ - الظرفُ المُبْهَمُ والظرفُ المُحْدودُ

المُبْهَمُ من ظروفِ الزمان: ما دَلَّ على قَدَرٍ من الزمان غير مُعَيَّنٍ، نحو: «أبدي وأمدي وحيني ووقتٍ وزمانٍ».

والمحدودُ منها (أو المُوقَّتُ أو المختصُّ): ما دَلَّ على وقتٍ مُقَدَّرٍ مُعَيَّنٍ محدودٍ، نحو: «ساعةٌ ويومٌ وليلةٌ وأُسبوعٌ وشهرٌ وسنةٌ وعامٌ».

ومنه أسماءُ الشهور، والفصول، وأيامُ الأسبوع، وما أُضيفَ من الظروفِ المُبْهَمَةِ إلى ما يزيلُ إبهامَهُ وشُيُوعَهُ: كزمانِ الرِّبيعِ ووقتِ الصيف.

والمُبْهَمُ من ظروفِ المكان: ما دَلَّ على مكانٍ غير مُعَيَّنٍ: (أي: ليس له صورةٌ تُدْرِكُ بالحسِّ الظاهر، ولا حُدودٌ لصورَةٍ) كالجهاتِ الستِ، وهي: «أمامٌ (ومثلها قُدَّامٌ) ووراءٌ (ومثلها خَلْفٌ) ويميْنٌ، ويسارٌ (ومثلها شمالٌ) وفوقٌ وتحتٌ»، وكأسماءِ المقاديرِ المكانية: كميلٍ وفرسخٍ وبريدٍ وقُصْبَةٍ وكيلومترٍ، ونحوها، وكجانبٍ ومكانٍ وناحيةٍ، ونحوها.

ومن المُبْهَمِ ما يكونُ مُبْهَمَ المكانِ والمسافةِ معاً: كالجهاتِ الستِ، وجانبٍ وجهٍ وناحيةٍ، ومنه ما يكونُ مُبْهَمَ المكانِ مُعَيَّنَ المسافةِ: كأسماءِ المقاديرِ، فهي شبيهةٌ بالمُبْهَمِ من جهةٍ أنها ليست أشياءً مُعَيَّنَةً في الواقع، ومحدودةٌ من حيثٍ إنها مُعَيَّنَةُ المقدار.

(فيمكن الجهات الست غير معين لعدم لزومها بقعة بخصوصها، لأنها أمور اعتبارية أي: باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك، وقد تتحول فيعكس الأمر، وهكذا مقدارها أي مسافتها ليس له أمد معلوم. فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهره إلى ما لا نهاية. أما أسماء المقادير فهي، وإن كانت معلومة المسافة والمقدار. لا تلزم بقعة بعينها، فإيهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين).

والمختص منها (أو المحدود): ما دلَّ على مكانٍ معيَّن، أي: له صورة محدودة، محصورة: كدارٍ ومدرسةٍ ومكتبٍ ومسجدٍ وبلدٍ. ومنه أسماء البلاد والقُرَى والجبال والأنهار والبحار.

٢ - الظَرْفُ الْمُتَصَرِّفُ وَالظَرْفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ

الظَرْفُ المتصرف: ما يُستعملُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ. فهو يُفارقُ الظرفيةَ إلى حالةٍ لا تُشبهُها: كأن يُستعملَ مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو نحو ذلك، نحو: «شهرٌ ويومٌ وسنةٌ وليلٌ»، ونحوها.

فيثالها ظرفاً: «سرتُ يوماً أو شهراً أو سنةً أو ليلةً». ومثالها غيرَ ظرفٍ: «السنةُ اثنا عشرَ شهراً. والشهرُ ثلاثون يوماً والليلُ طويلٌ. وسرتُني يومٌ قدومك». وانتظرتُ ساعةً لقائك. ويومُ الجمعة يومٌ مباركٌ».

والظرفُ غيرُ المتصرفِ نوعان:

النوع الأول: ما يُلزَمُ النصبُ على الظرفيةَ أبداً، فلا يُستعملُ إلا ظرفاً منصوباً، نحو: «قطَّ وعوضٌ وبينما وبينما وإذا وأتى وإذا صباحٌ وذاتٌ ليلةً». ومنه ما رُكِبَ من الظروف: «كصباحٍ مساءً وليلٌ ليلٌ».

النوع الثاني: ما يُلزَمُ النصبُ على الظرفيةَ أو الجرُّ بمن أو إلى أو حتى أو مُذ أو مُنْذ، نحو: «قَبْلَ وَبَعْدَ وفوق وتحت ولدى وَلَدُنْ وَعِنْدَ ومتى وأين وهنا وثَمَّ وحيث والآن».

(وَتَجَرَّ «قبل وبعد» بمن، من حروف الجر. وتَجَرَّ «فوق وتحت» بمن وإلى. وتَجَرَّ «لدى ولدن وعند» بمن. وتَجَرَّ «متى» بـإلى وحتى. وتَجَرَّ «أين وهنا وثَمَّ وحيث» بمن وإلى. وقد تَجَرَّ «حيث» بـفي أيضاً. وتَجَرَّ «الآن» بمن وإلى ومذ ومنذ. وسيأتي شرح ذلك).

٣ - نَصْبُ الظَرْفِ

يُنصبُ الظَرْفُ الزَّمانيُّ مُطلقاً، سواءً أكانَ مُبْهَماً أم محدوداً، أي: (مُختصاً)، نحو: «سرتُ حيناً، وسافرتُ ليلةً»، على شرط أن يتضمَّن معنى (في).

(فإن لم يتضمَّن معناها، نحو: «جاء يومُ الخميس». ويومُ الجمعة يومٌ مباركٌ. واحترم ليلةَ القدرِ»، وجب أن تكون على حسب العوامل).

ولا يُنصبُ من ظروف المكان إلا شيئان:

١ - ما كان منها مُبْهَماً، أو شبيهاً، مُتَّصِناً معنى (في)، فالأول نحو: «وقفتُ أمامَ الجَنيرِ»، والثاني نحو: «سرتُ فرسخاً».

(فإن لم يتضمن معناها نحو: «العيل ثلث الفرسخ. والكيلومترُ ألف متر». وجب أن يكون على حسب العوامل).

٢ - ما كان منها مُشتَقًّا، سواء أكان مُبهماً أم محدوداً، على شرط أن يُنصَبَ بفعلِهِ المُشتَقُّ منه، نحو: «جلسْتُ مجلسَ أهل الفضل، وذهبتُ مذهبَ ذوي العقل». فإن كان من غير ما اشتقَّ منه عاملُهُ وجبَ جَرُّهُ نحو: «أقمتُ في مجلسك. وسرتُ في مذهبك».

وأما قولُهم: «هو مني مَقْعَدُ القابلة، وفلانٌ مَزَجَرُ الكلب، وهذا الأمرُ مناطُ الثريا»، فسماعي لا يقاس عليه.

(والتقدير: «مستقرُّ مقعد القابلة، ومزجرُ الكلب، ومناطُ الثريا»، فمقعد ومزجر ومناط: منصوبات بمستقر، وهن غير مشتقات منه، فكان نصيبنَ بعامل من غير مادة اشتقاقهن شاذًا).

وما كان من ظروف المكان محدوداً، غير مُشتَقٍّ، لم يجوز نصبه، بل يجب جَرُّهُ بِنِهي، نحو: «جلسْتُ في الدارِ، وأقمتُ في البلد، وصليتُ في المسجد»، إلّا إذا وقعَ بعدَ «دخلَ وَنَزَلَ وَسَكَنَ» أو ما يُشتَقُّ منها، فيجوزُ نصبه، نحو: «دخلْتُ المدينة. ونزلْتُ البلدَ. وسكنتُ الشامَ».

(وبعد النحاة ينصب مثل هذا على الظرفية، والمحققون ينصبونه على التوسع في الكلام، بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فهو متنصب انتصاب المفعول به على السعة، بإجراء الفعل اللازم مُجرى المتعدي، وذلك لأنَّ ما يجوزُ نصبه من الظروف غير المشتقة ينصب بكل فعل، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة، فلا يقال: «نمت الدار، ولا صليت المسجد، ولا أقمتُ البلدَ» كما يقال: «نمت عندك، وصليت أمام المنبر، وأقمتُ يمينَ الصف»).

٤ - ناصب الظرف (أي العامل فيه)

ناصرِبُ الظَّرْفِ (أي العامل فيه النصب): هو الحدثُ الواقع فيه من فعلٍ أو شبهه، وهو إما ظاهرٌ، نحو: «جلسْتُ أمامَ الجَنَيرِ، وضُمتُ يومَ الخميسِ، وأنا واقفٌ لديك، وخالدٌ مسافرٌ يومَ السبت».

وإما مُقدَّرٌ جوازاً، نحو: «فرسخين»، جواباً لمن قال لك: «كم سرت؟»، ونحو: «ساعتين»، لمن قال لك: «كم مشيت؟».

وإما مُقدَّرٌ وجوباً، نحو: «أنا عندك». والتقدير: «أنا كائنٌ عندك».

٥ - مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ

كلُّ ما نُصِبَ من الظروف يحتاجُ إلى ما يتعلَّقُ به، من فعلٍ أو شبهه، كما يحتاجُ حرفُ الجرِ إلى ذلك. ومُتعلِّقُهُ إما مذكورٌ، نحو: «غبتُ شهراً. وجلسْتُ تحت الشجرة».

وإِذَا مَحْذُوفٌ جَوَازاً أَوْ وَجُوباً.

فَيُحَذِّثُ جَوَازاً، إِنْ كَانَ كَوْنًا خَاصًّا، وَدَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ: «عِنْدَ الْعُلَمَاءِ»، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: «أَيْنَ أَجْلَسُ؟».

وَيُحَذِّثُ وَجُوباً فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

١ - أَنْ يَكُونَ كَوْنًا عَامًّا يَصْلُحُ؛ لِأَنْ يُرَادَ بِهِ كُلُّ حَدَثٍ: كَمَوْجُودٍ وَكَائِنٍ وَحَاصِلٍ. وَيَكُونُ الْمُتَعَلِّقُ الْمُقَدَّرُ إِذَا خَبِرَ، نَحْوُ: «الْمَصْفُورُ فَوْقَ الْفَصِينِ»، وَالْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأَمْهَاتِ.

وِإِذَا صَفَةً، نَحْوُ: «مَرَدُّتُ بَرَجِلَ عِنْدَ الْمَدْرَسَةِ».

وِإِذَا حَالًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ».

وِإِذَا صِلَةً لِلْمَوْصُولِ، نَحْوُ: «حَضَرَ مَنْ عِنْدَهُ الْخَيْرُ الْيَقِينُ»، غَيْرَ أَنَّ مُتَعَلِّقَ الصِّلَةِ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ فِعْلًا، كَحُضَلٍ وَيَحْصُلُ، وَكَانَ وَيَكُونُ، وَوَجَدَ وَيُوجَدُ، لَوْجُوبِ كَوْنِهَا جُمْلَةً.

٢ - أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِسْتِغْثَالِ، بِأَنْ يَشْتَغِلَ عَنْهُ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِهِ، نَحْوُ: «يَوْمَ الْخَمِيسِ ضُمْتُ فِيهِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ سَافَرْتُ فِيهِ».

(فِيَوْمَ وَوَقْتُ: مَنْصُوبَانِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ؛ لِإِسْتِغْثَالِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِمَا بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِهِمَا، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِهِ، كَمَا عَلِمْتَ فِي بَابِ الْإِسْتِغْثَالِ).

٣ - أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ مَسْمُوعًا بِالْحَذْفِ، فَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ، كَقَوْلِهِمْ: «حِينَئِذٍ الْآنَ»، أَيْ: «كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ، فَاسْمِعِ الْآنَ».

(فَحِينَئِذٍ وَالْآنَ: مَنْصُوبٌ كُلُّهُمَا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ سُمِعَ هَكَذَا مَحْذُوفًا، وَهَذَا كَلَامٌ يُقَالُ لِمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَادَمَ زَمَانُهُ لِيَنْصَرَفَ عَنْهُ إِلَى مَا يَبِينُهُ الْآنَ).

٦ - نَائِثُ الظَّرْفِ

يَنْبُؤُ عَنِ الظَّرْفِ - فَيَنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ - أَحَدُ سِتَةِ أَشْيَاءَ:

١ - الْمُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ، مِمَّا دَلَّ عَلَى كُلِّيَّةٍ أَوْ بَعْضِيَّةٍ، نَحْوُ: «مَشِيتُ كُلَّ النَّهَارِ، أَوْ كُلَّ الْفَرَسِخِ، أَوْ جَمِيعَهُمَا أَوْ عَامَّتَهُمَا، أَوْ بَعْضَهُمَا، أَوْ نَصْفَهُمَا، أَوْ رُبْعَهُمَا».

٢ - صِفَتُهُ، نَحْوُ: «وَقَفْتُ طَوِيلًا مِنَ الْوَقْتِ»^(١) وَجَلَسْتُ شَرْقِي الدَّارِ»^(٢).

(١) أَيْ: وَقَفْتُ زَمَانًا طَوِيلًا مِنْهُ.

(٢) أَيْ: جَلَسْتُ مَكَانًا شَرْقِيًّا مِنْهَا.

٣ - اسمُ الإشارة، نحو: «مَشَيْتُ هذا اليومَ مشياً مُتعباً، وانتبذت تلكَ الناحية».

٤ - العدَدُ المميّزُ بالظرف، أو المضافُ إليه، نحو: «سافرتُ ثلاثين يوماً. وسرتُ أربعين فرسخاً. ولزمتُ الدارَ ستةَ أيام، وسرت ثلاثةَ فراسخ».

٥ - المصدرُ المتضمنُ معنى الظرف، وذلك بأن يكون الظرف مضافاً إلى مصدر، فيُحذفُ الظرفُ المضاف، ويقوم المصدرُ (وهو المضاف إليه) مقامَهُ، نحو: «سافرتُ وقتَ طلوعِ الشمس». وأكثرُ ما يُفعلُ ذلكُ بظروف الزمان، بشرط أن تُعيّن وقتاً أو مقداراً، فما يُعيّن وقتاً مثل: «قَدِمْتُ قَدومَ الرُّكب»، وكان ذلكَ خُفُوقَ النّجم. وجئتُكَ صلاةَ العصر، وما يُعيّن مقداراً مثل: «انتظرْتُكَ كتابةَ صفحتين، أو قراءةَ ثلاثِ صفحات، ونمتُ ذهابك إلى دارِك ورجوعك منها، ونَزَلَ المطرُ ركعتينِ من الصلاة، وأقمت في البلد راحةَ المسافر».

وقد يكون ذلك في ظروف المكان، نحو: «جلستُ قُربَكَ، وذهبتُ نحوَ المسجد».

٦ - الفاظٌ مسموعةٌ تَسْعَوُها فيها، فتصبوها نصبَ ظروفِ الزمان، على تضمينها معنى (في)، نحو: «أحقاً أنكَ ذاهبٌ؟»، والأصل «أفي حق؟». وقد يُطوّلُ بفي في قوله:

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكِ وَلَا غَمْرُ
ونحو: «غيرُ شك أني على حق. وجَهدَ رأيي أنك مصيب. وعلَّما مني أنك قادم».

فائدة

اعلم أن ضميرَ الظرفِ لا ينصبُ على الظرفية، بل يجبُ جرُّه بفي نحو «يومَ الخميس صُمْتُ فيه»، ولا يُقال: «صُمْتُه»، إلّا إذا لم تضمّنهُ معنى (في)، فلك أن تنصبه بإسقاط الجارِّ على أنه مفعولٌ به تَوْشَعاً، نحو: «إذا جاءَ يومُ الخميسِ صُمْتُه»، ومنه قول الشاعر: «ويومِ شَهِدناه سَليماً وعامراً».

(فقد جعل الضمير في «شَهِدناه» مفعولاً به على التوسع بإسقاط حرف الجر. والأصل «ويوم شَهِدنا فيه عامراً وسليماً».)

٧ - الظُّرُوفُ الْمُغْرَبُ وَالظُّرُوفُ الْمَبْنِي

الظروفُ كلها مُعْرَبَةٌ مُتَغَيِّرَةٌ الآخِر، إلّا ألفاظاً محصورةً، منها ما هو للزمان، ومنها ما هو للمكان، ومنها ما يُستعملُ لهما.

فالظُرُوفُ المبنيةُ المختصةُ بالزمان: إذا ومتى وأيانَ وإذْ وأمسِ والآنَ ومُدَّ ومُنْذُ وَقَطُّ وَعَوْضُ

(١) حقاً: منصوب على الظرفية، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصدر المؤول بأن: مبتدأ مؤخر، وهكذا ما سيأتي من الأمثلة، ومن العلماء من ينصب هذا وما بعده على نزع الخافض لا على الظرفية.

وَبَيْنَا وَبَيْنَمَا وَرَبَّتْ وَرَبَّتُمَا وَكَيْفَ وَكَيْفَمَا^(١) وَلَمَّا.

ومنها ما رُكِبَ من ظروف الزمان، نحو: «زُرْنَا صَبَاحَ مَسَاءٍ، وَلَيْلَ لَيْلٍ، وَنَهَارَ نَهَارٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ». والمعنى: كُلُّ صَبَاحٍ، وَكُلُّ مَسَاءٍ وَكُلُّ نَهَارٍ، وَكُلُّ يَوْمٍ.

والظروف المبنية المختصة بالمكان هي: «حَيْثُ وَهُنَا وَثَمَّ وَأَيْنَ».

ومنها ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً من أسماء الجهات الست.

والظروف المبنية المشتركة بين الزمان والمكان هي: «أَتَى وَلَدَى وَلَدُنْ»، ومنها «قَبْلُ وَبَعْدُ»،

في بعض الأحوال.

وسياتي شرح ذلك كله.

٨ - شَرَحَ الظُّرُوفَ الْمُفَصِّلَةَ وَبَيَّنَّ أَحْكَامَهَا

١ - قَطَ: ظرفٌ للماضي على سبيل الاستغراق، يَسْتَعْرِقُ ما مضى من الزَّمان، واشتقاقه من «قَطَطْتُهُ» - أي قطعت - فمعنى «ما فعلتُه قَطَطاً»: ما فعلتُه فيما انقطع من عُمرِي، ويؤتى به بعد النفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاء الماضي، أو الاستفهام عنها، ومن الخطأ أن يُقال: «لا أَفَعَلُهُ قَطَطاً»، لأنَّ الفعل هنا مُسْتَقْبَلٌ، وقَطَطَ «ظرفٌ للماضي».

٢ - عَوْضٌ: ظرفٌ للمستقبل، على سبيل الاستغراق أيضاً، يَسْتَعْرِقُ جميع ما يُسْتَقْبَلُ من الزمان.

والمشهور بناؤه على الضمِّ، ويجوزُ فيه البناءُ على الفتح والكسر أيضاً، فإن أضيف فهو مُعَرَّبٌ منصوبٌ، نحو: «لا أَفَعَلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ»^(٢).

وهو منقولٌ عن العَوْضِ بمعنى الدَّهرِ، والعَوْضُ في الوصل: مصدرٌ عاضُهُ من الشيءِ يَعْوِضُهُ عَوْضاً وَعَوْضاً وَعِياًضاً، إذا أعطاه عَوْضاً، أي خلفاً، سُمِّيَ الدهرُ بذلك؛ لأنه كلما مضى منه جُزءٌ عَوْضٌ منه آخر، فلا ينقطع.

ويؤتى بعَوْضٍ بعد النفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاء المستقبل، أو الاستفهام عن جميع أجزائه، فإذا قلت: «لا أَفَعَلُهُ عَوْضٌ»، كان المعنى: لا أَفَعَلُهُ في زمنٍ من الأزمنةِ المُستقبِلة، وقد يُسْتَعْمَلُ للزمانِ الماضي.

٣ - بَيْنَا وَبَيْنَمَا: ظرفان للزمانِ الماضي، وأصلهما: «بَيْنَ»، أَشْبِعت فتحة النون، فكان منها «بَيْنَا»، فالألفُ زائدةٌ، كزيادة «ما» في «بَيْنَمَا».

(١) مذهب سيبويه ومن وافقه أن «كَيْفَ» ظرف للزمان، والمرجح عند الجمهور أنها ليست بظرف، كما ستعلم.

(٢) كما يقال: لا أَفَعَلُهُ دَهْرَ الداهرين وأبَدَ الأبدِين.

وهما تِلْزَمَانِ الْجُمْلَى الاسْمِيَّةَ كَثِيراً، وَالْفِعْلِيَّةَ قَلِيلاً، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يُصَبِّحُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهُمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفِيهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ بِسَبَبِ مَا لَحِقَهُمَا مِنَ الزِّيَادَةِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ، لِبُعْدِهِ مِنَ التَّكْلِيفِ.

وَأَصْلُ «بَيْنَ» لِلْمَكَانِ: وَقَدْ تَكُونُ لِلزَّمَانِ، نَحْوُ: «جِئْتُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ»، وَمِنْهُ حَدِيثُ: «سَاعَةُ الْجُمُعَةِ بَيْنَ خُرُوجِ الْإِمَامِ وَانْقِضَاءِ الصَّلَاةِ»، وَإِذَا لَحِقَتْهَا الْأَلْفُ أَوْ «مَا» الزَّرَائِدَانِ، اخْتَصَتْ بِالزَّمَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

٤ - إِذَا: ظَرَفٌ لِلْمُنْتَقِلِ غَالِباً، مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِباً، وَيَخْتَصُّ بِالْمَدْخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهُ مَاضِي اللَّفْظِ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى كَثِيراً، وَمُضَارِعاً دُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَالشُّفَى رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلْبِي تَنْسِمُ
وَقَدْ يَكُونُ لِلزَّمَانِ الْمَاضِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ قَوْراً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا» [للجمعة: ١١].

وَقَدْ يَنْجَرِدُ لِلظَّرْفِيَّةِ الْمَحْضِ غَيْرَ مُتَضَمِّنٍ مَعْنَى الشَّرْطِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَلَيْلٌ إِذَا بَنَى» [النَّارُ: ١٦]، وَقَوْلُهُ: «وَأَلَيْلٌ إِذَا سَجَى» [الضحى: ١٢]، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَدُمانٍ يَزِيدُ الْكِبَاسَ طِمَاحاً سَقَمْتُ إِذَا تَقَوَّرَتِ الْمُجَبُورُ
٥ - آيَانُ: ظَرَفٌ لِلْمُنْتَقِلِ. يَكُونُ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، فَيُطْلَبُ بِهِ تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً. وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي مَوَاضِعِ التَّنْخِيمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَمُتَلَّ لَأَن يَوْمَ الْيَقِيْنِ» [القيامة: ١٦]. وَمَعْنَاهُ: أَيُّ حِينٍ؟ وَأَصْلُهُ: «أَيُّ لَأَنٍ؟ فَخُفَّتْ»، وَصَارَ اللَّفْظَانِ وَاحِداً.

وَقَدْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ، فَيَجْزِمُ الْفَعْلَيْنِ، نَحْوُ: «أَيَّانَ تَجْتَهِدُ تَجِدُ نَجَاحاً».

٦ - أَيْ: بِظَرَفٍ لِلْمَكَانِ. يَكُونُ اسْمُ شَرْطٍ بِمَعْنَى «أَيْنَ»، نَحْوُ: «أَيْ تَجْلِسُ أَجْلِسْ»، وَاسْمُ اسْتِفْهَامٍ عَنِ الْمَكَانِ، بِمَعْنَى «مِنْ أَيْنَ؟»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَقَرِّمُ أَلَّ لَبِّ هَذَا؟» [آل صرَّاف: ٣٧] أَيْ: «مِنْ أَيْنَ؟» وَيَكُونُ بِمَعْنَى «كَيْفَ؟»، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: «أَلَّنْ يَنْبِي. هَذَا أَفَّ بَعْدَ مَوْتِهَا؟» [البقرة: ٢٥٩] أَيْ: «كَيْفَ يُحْيِيهَا؟». وَيَكُونُ ظَرَفٌ زَمَانِي بِمَعْنَى «مَتَى؟»، لِلْاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: «أَيْ جِئْتُ؟».

٧ - قَبْلُ وَمَعْدُ: ظَرَفَانِ لِلزَّمَانِ، يُنْصَبَانِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ يُجْرَانِ بِمَنْ، نَحْوُ: «جِئْتُ قَبْلُ الظُّهْرِ، أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ مِنْ قَبْلِهِ، أَوْ بَعْدِهِ».

وَقَدْ يَكُونَانِ لِلْمَكَانِ نَحْوُ: «دَارِي قَبْلَ دَارِكَ، أَوْ بَعْدَهَا».

وَهُمَا مُفْرَغانِ بِالْتَّصْنِيفِ أَوْ مَجْرُورانِ بِمَنْ. وَيُبَيِّنَانِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَذَلِكَ إِذَا قِيلَ عَنْ

الإضافة لفظاً لا معنى - بحيث يبقى المضاف إليه في النية والتقدير - كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَشْرُفُ مِنْ قَبْلُ وَبَعْدُ﴾ (الروم: ٤)، أي: «من قَبْلُ الغلبة ومن بعدها». لأن قُطعا عن الإضافة لفظاً ومعنى لقصد التذكير - بحيث لا يُنَوَّى المضاف إليه ولا يُلَاحَظ في الذهن - كانا مُعربين، نحو: «لعلت ذلك قبلاً» أو بعدها، تعني زماناً سابقاً أو لاحقاً، ومنه قول الشاعر:

كسناخٍ لِيهِ الشُّرَابُ، وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالسَّمَاءِ الْفُرَاتِ
(واليك توضيح هذا البحث:

إذا أردت قبليّة أو بعديّة معيتين، عيّنت ذلك بالإضافة، نحو: «جئت قبل الشمس أو بعدها»، أو بحذف المضاف إليه وبناء «قبل وبعده» على الضم، نحو: «جئت قبلاً أو بعداً، أو من قبل أو من بعد»، تعني بذلك: قبل شيء معين أو بعده. فالطرف هنا، وإن قُطع عن الإضافة لفظاً، لم يُقَطع عنها معنى، لأنه في نية الإضافة.

وإن أردت قبليّة أو بعديّة غير معيتين، قلت: «جئت قبلاً، أو بعداً، أو من قبل أو من بعد»، بقطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى وتوحيدهما، قصداً إلى معنى التذكير والإيهام.

٨ - لَدَى وَلَدُنْ: ظرفان للمكان والزمان، بمعنى: «عند»، مبيّان على السكون.

والمغالب في «لَدُنْ» أن تُجرَّ بمن، نحو: «وعلمنا من لَدُنَّا صلماً، وقد تُنصَّب محلاً على الظرفية الزمانية، نحو: «سافرت لَدُنْ طُلُوعِ الشمسِ»، أو المكانية، نحو: «جلست لَدُنْكَ».

وإذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لزمها نون الوقاية، نحو: «لَدُنِّي». وقد تترك هذه النون، على طَوء، نحو: «لَدُنِّي».

وهي تُضاف إلى المفرد، كما رأيت، وإلى الجملة، نحو: «انتظرتك من لَدُنْ طلعت الشمس إلى أن غربت».

وإن وقعت بعدها «عُدْوَةٌ» نحو: «جئت لَدُنْ عُدْوَةٍ»، جاز جرّها بالإضافة إلى «لَدُنْ»، وجاز نصبها على التمييز، أو على أنها خبر لكان المقنونة مع اسمها، والتقدير: «لَدُنْ كان الوقت عُدْوَةً» وجاز رفعها على أنها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «لَدُنْ كانت عُدْوَةٌ» أي: «فوجدت»، فكان هنا تامة.

والمغالب على «لَدَى» التّصّب محلاً على الظرفية الزمانية، نحو: «جئت لَدَى طُلُوعِ الشمسِ»، أو المكانية، نحو: «جلست لَدَيْكَ»، وقد تُجرَّ بمن، نحو: «حضرت من لَدَى الأستاذ».

ولا تقع «لَدُنْ» عمدة في الكلام، فلا يُقال: «لَدُنْهُ عِلْمٌ»، بخلاف «لَدَى» فنقول: «لَدُنْهُ عِلْمٌ». وكذلك «عند» تقع عمدة، نحو: «عندك حسن تدبير».

ولا تكون «لَدَى وَلَدُنْ» إلا للمعاصر، فلا يُقال: «لَدَى كتاب نافع»، إلا إذا كان حاضراً. أما

«عند» فتكون للحاضر والغائب.

ولا تُجْرُ «لَدَى وَلَدُنْ» وعند «بحرف جرّ غير «من»، فمن الخطأ أن يُقال: «ذهبْتُ إلى عنده». وكثيرٌ من الناس يخطئون في ذلك، والصواب أن يقال: «ذهبْتُ إليه، أو إلى حضرته».

وإذا اتصل الضميرُ بِلَدَى انقلبت ألفها ياءً، نحو: «لَدَيْهِ ولديهم ولدينا».

٩ - متى: ظرفٌ للزمان، مبني على السكون.

وهو يكون اسمَ استفهام منصوباً محلاً على الظرفية، نحو «متى جئت؟»، ومجروراً بإلى أو حتى، نحو: «إلى متى يترعّ الغاوي في غيّه؟ وَحَتَّى متى يبقى الضالّ في ضلاله؟».

ويكون اسمَ شرط، نحو: «متى تُقنَّ عملك تبلغ أملك».

ومتى تَضَعَتْ «متى» معنى الشرط لِزِمِّ النَّصْبِ على الظرفية، فلا تُستعمل مجرورةً.

١٠ - أين: ظرفٌ للمكان، مبني على الفتح.

وهو يكون اسمَ استفهام، منصوباً على الظرفية، فيُسال به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيء، نحو: «أين خالد؟ وأين كنت؟»، ومجروراً بمن، فيُسال به عن مكانِ بُرُوزِ الشيء، نحو: «من أين جئت؟»، ومجروراً بإلى، فيُسال به عن مكانِ انتهاء الشيء، نحو: «إلى أين تذهب؟».

ويكون اسمَ شرط، وحينئذٍ يُلْزَمُ النَّصْبُ على الظرفية، نحو: «أين تَجْلِسُ اجلس» وكثيراً ما تلحقه «ما» الزائدة للتوكيد، نحو: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَذْكُرْكُمْ الْوَلَدُ» (النساء: ٧٨).

١١ - هنا وَثَمَ: اسما إشارة للمكان، فهنا يُشار به إلى المكان القريب، وَثَمَ يُشار به إلى البعيد، والأول مبني على السكون.

والآخر مبني على الفتح.

وقد تلحقه التاء لتأنيث الكلمة، نحو: «ثُمَّة». وموضعها النَّصْبُ على الظرفية، وقد يُجران بمن وإلى.

١٢ - حيث: ظرفٌ للمكان، مبني على الضمّ، نحو: «اجلس حيث يجلس أهل الفضل»، ومنهم من يقول، «حَوْت».

وهي ملازمة الإضافة إلى الجملة، والأكثر إضافتها إلى الجملة الفعلية، كما مُثِّلَ.

ومن إضافتها إلى الاسمية أن تقول: «اجلس حيث خالد جالس».

ولا تُضاف إلى المفرد، فإن جاء بعدها مفردٌ رُفِعَ على أنه مبتدأ خبره محذوف، نحو: «اجلس حيث خالد»، أي: «حيث خالد جالس».

وقد تُجر بمن أو إلى، نحو: «ارجع من حيث أتيت إلى حيث كنت»، وأقلُّ من ذلك جرُّها

بالباء أو يفي.

وإذا لحقتها «ما» الزائدة كانت اسم شرط، نحو: «حيثما تذهب أذهب».

١٣ - الآن: ظرف زمانٍ للوقت الذي أنت فيه، مبني على الفتح، ويجوز أن يدخله من حروف الجرِّ «من وإلى وحتى ومُدَّ ومُنْدُ، مبنياً مَعْتَمِناً على الفتح، ويكون في موضع الجرِّ.

١٤ - أمس: لها حالتان: إحداهما أن تكون معرفة، فتبنى على الكسر، وقد بُنِيَ على الفتح نادراً، ويُرادُّ بها اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، نحو: «جئتُ أمس». وتكون في موضع نصب على الظرفية الزمانية.

وقد تخرج عن النصب على الظرفية، فتجرُّ بمن أو مُدَّ أو مُنْدُ، وتكون فاعلاً أو مفعولاً به أو غيرهما، ولا تخرج في ذلك كله عن بنائها على الكسر قال الشاعر:

أَلْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِي وَتَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أُنْسٍ^(١)
ومن العرب من يُعربها إعراب ما لا ينصرف وعليه قوله:

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أُمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَفْسَا^(٢)
وقول الآخر:

اعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أُنْسُ
ومنعها من الصرف هو للتعريف والعدل؛ لأنها معدولة عن الأمس، كما أن «سخر» معدول عن السَّخر. كما سبق في إعراب ما لا ينصرف.

والحالة الثانية أن تدخل عليها (أل)، فتعرب بالإجماع، ولا يُرادُّ بها حينئذٍ أمس بعينه، وإنما يُرادُّ بها يومٌ من الأيام التي قبل يومك، وهي تنصرف من حيث موقعها في الإعراب تنصرف «أمس».

١٥ - دُون: ظرف للمكان: وهو نقيض «فوق»، نحو «هو دونه»، أي: أحط منه رتبةً، أو منزلةً، أو مكاناً، وتقول: «قعد خالدٌ دونَ سعيدٍ» أي: في مكانٍ مُنخفض عن مكانه، وتقول: «هذا دُونُ ذاك»، أي: هو مُسَقَّلٌ عنه.

ويأتي بمعنى «أمام» نحو: «الشيء دُونَكَ»، أي: «أمامك» وبمعنى «وراء»، نحو: «قعد دُونُ الصَّفِّ»، أي: وراءه، وهو منصوبٌ على الظرفية المكانية، كما رأيت.

(١) أمس: مبني على الكسر. وهو في محل رفع فاعل لمضى.

(٢) أمسا: مجرور بمد، وهو هنا معرب مجرور بالفتحة، لأنه منوع من الصرف للتعريف والعدل، والسعالي: جمع سيملاء - بكسر السين وهي أنثى الغيلان.

وقد يأتي بمعنى «رديٍّ وَخَسيسٍ» فلا يكون ظرفاً، نحو: «هذا شيءٌ دُونُ» أي: خسيسٌ حقيرٌ. وهو حينئذٍ يتصرفُ بوجوه الإعراب، وتقولُ: «هذا رجلٌ من دُونِ». وهذا شيءٌ من دُونِ»، هذا أكثرُ كلامِ العرب، ويجوز حذفُ «من»، كما تقدّم وتُجَعَلُ «دون» هي التعت.

وهو مُعَرَّبٌ، لكنّه يُبْنَى في بعض الأحوال، وذلك إذا قُطِعَ عن الإضافة لفظاً ومعنى، نحو: «جلسْتُ دُونُ»، بالبناء على الضم. ويكونُ في موضع نصب.

١٦ - رَيْتُ: ظرفٌ للزمان منقول عن المصدر. وهو مصدر «رَأَيْتُ رَيْثًا»، إذا أبطأ، ثُمَّ ضَمَنَ معنى الزمان. ويُرادُ به المقدارُ منه، نحو: «انتظرتُهُ رَيْثَ صَلَی»، وانتظرتني رَيْثَ أَجِيءُ، أي: قدَرُ مُدَّةِ صَلَاتِهِ، وقدَرُ مَدَّةٍ مجيئي.

ولا يَلِيهِ إِلَّا الفعلُ، مُصَدَّرًا بما أو أن المصدريتين، أو مُجَرَّدًا عنهما.

فالأول نحو: «انتظرتني رَيْثَما أَحْضَرُ»، وانتظرتُهُ رَيْثَ أن صَلَی»، فيكون حينئذٍ مضافاً إلى المصدر المُؤَوَّلَ بهما.

والثاني تقدّم مثاله.

وإذا لم يُصَدَّر الفعلُ بهما، أُضِيفَ «رَيْثُ» إلى الجملة، وكان مبنياً على الفتح، إن أُضِيفَ إلى جملةٍ صَدْرُها مَبْنِيٌّ، نحو: «وَقَفْتُ رَيْثَ صَلَاتِنَا»، ومُعَرَّبًا، إن أُضِيفَ إلى جملةٍ صَدْرُها مُعَرَّبٌ، كقول الشاعر:

لَا يَصْمُغُ الْأَمْرُ إِلَّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ وَكُلَّ أَمْرٍ يَسْوَى الْفَحْشَاءِ، يَأْتِيرُ
لأنَّ المضارع هنا مُعَرَّبٌ.

وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ (رَيْثُ) قبل فعلٍ مُصَدَّرٍ بما أو أن، وقد يُسْتَعْمَلُ مُجَرَّدًا عنهما، كما تقدّم. ويكثر وقوعه مُسْتَشْتَى بعد نفي، نحو: «ما قَعَدَ عِنْدَنَا إِلَّا رَيْثَما تُقْرَأُ الْفَاتِحَةُ». ومنهُ حديثُ: «فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثَما قُلْتُ».

١٧ - مع: ظرفٌ لمكان الاجتماع ولزمانه.

فالأول نحو: «أنا معك».

والثاني نحو: «جَنْتُ مَعَ الْعَصْرِ»، وهو مُعَرَّبٌ منصوب وقد يُبْنَى على السكون، (وذلك في لغة غَنَمٍ وربيعة)، فيكون في محلِّ نصب، وإذا وَلَّيَهُ سَاكِنٌ حُرْكَ بالكسر، على هذه اللغة، تَخَلَّصًا من التثنية الساكنين، نحو: «جَنْتُ مَعَ الْقَوْمِ».

وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ مضافاً، كما رأيتُ، وقد يُفَرَّدُ عن الإضافة، فالأكثر حينئذٍ أن يَقَعَ حالاً، نحو: «جَفْنَا مَعًا» أي: جميعاً، أو مجتمعين، وقد يَقَعُ في موضع الخبر، نحو: «سَعِيدٌ وَخَالِدٌ مَعًا»، فيكون ظَرْفًا متعلقًا بالخبر.

والظرفُ بين «مع»، إذا أقرهت، وبين «جميعاً» أنك إذا قلت: «جاؤوا معاً»، كان الوقت واحداً. وإذا قلت: «جاؤوا جميعاً»، احتمل أن يكون الوقت، واحداً، واحتمل أنهم جاؤوا مُتَفَرِّقِينَ في أوقات مختلفة.

١٨ - كيف: اسمٌ استفهام. وهي ظرفٌ للزمان عند سيويه، في موضع نصب دائماً، وهي مُتَعَلِّقَةٌ إما بخبر، نحو: «كيف أنت؟ وكيف أصبح القوم؟»، وإما بحال، نحو: «كيف جاء خالد؟»، والتقديرُ عنده: «في أي حال، أي على أي حال؟».

والمُعْتَمَدُ أنها للاستفهام المجرد عن معنى الظرفية، فتكون هي الخبر أو الحال، لا المتعلق المقدر.

وتكون أيضاً ثاني مفعولي «ظن» وأخواتها، لأنه في الأصل خبر، نحو: «كيف ظننت الأمر؟».

وقد تكون اسم شرط فيجزم فعلين، عند الكوفيين، نحو: «كيف تجلس أجلس». وكيفما تكن أكن. وهي، عند البصريين، اسم شرط غير جازم.

١٩ - إذ: ظرفٌ للزمان الماضي، نحو: «جئتُ إذ طلعت الشمس». وقد تكون ظرفاً للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿سَتَوْفَ يَكُونُ لِإِذِ الْأَوَّلِ فِي أَهْلِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١].

وهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية. وقد تقع موقع المضاف إليه، فتضاف إلى اسم زمان، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِجْ قُلُوبَنَا بَدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(١) [آل عمران: ٢٨].

وقد تقع موقع المفعول به (أو البدل منه).

فالأول كقوله سبحانه: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾^(٢) [الأعراف: ٨٦].

والثاني كقوله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾^(٣) [مريم: ١٦].

وهي تلزم الإضافة إلى الجمل، كما رأيت. فالجملة بعدها مضافة إليها، وقد يُحذف جزء الجملة التي تضاف إليها، كقول الشاعر:

قُلْ تَرَجِعَنَّ لِيَالِي قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانًا^(٤)

(١) بعد: منصوب على الظرفية، وإذ مضاف إلى بعد، مبني على السكون في محل جر.

(٢) إذ: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاذكروا، أي اذكروا وقت كنتم قليلاً.

(٣) مريم: مفعول به لاذكر، وإذ: بدل من مريم بدل اشتمال، والمعنى: اذكر وقت ابتداء مريم.

(٤) إذ: في محل نصب على الظرفية، وذاك: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: إذ ذاك كذلك، أو حاصل، أو ذاك: خبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: إذ الأمر ذاك، والإشارة إلى رجوع الليالي الماضية التي يتمنى رجوعها، والاستفهام للتمني.

وقد تُحذف الجملة كلها، ويُعوَضُ عنها بتووين «إذ» تووين العوض، كقوله تعالى: ﴿قُلُوبًا إِذَا
بَلَغَتِ الْقُلُومَ (٨٢) وَأَشْرَ جِبْذٍ نَظَرُونَ (٨٣)﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: وأنتم حين إذ بلغت الروح
الحلُوم تنظرون.

٢٠ - لَمَّا: ظرفٌ للزمانِ الماضي، بمعنى «حين» أو «إذ»، وهي تقتضي جملتين فعلاهما
ماضيان، ومحلها النصبُ على الظرفية لجوابها، وهي مضافة إلى جملة فعلها الأول، والمُحَقَّقون
من العلماء يَرَوْنَ أنها حرفٌ لربط جملتيها، وسموها حرفَ وجودٍ لوجود، أي: هو للدلالة على
وجود شيء لوجود غيره، وسترى توضيح ذلك في كتاب الحروف، إن شاء الله.

٢١ - مُنْذُ وَمُنْذُ: ظرفان للزمان، و«منْذُ» مُخَفَّفَةٌ من «منْذُ»، و«منْذُ» أصلها «من» الجارَّةُ و«إذ»
الظرفية، لذلك كسرت ييمها في بعض اللغات باعتبار الأصل.

وإن وليهما جملة فعلية، أو اسمية، كانا مُضَافَيْنِ إليها، وكانت الجملة بعدهما في موضع
جرٍّ بالإضافة إليهما، نحو: «ما تركتُ خدمةَ الأمةِ مُنْذُ نَشَأْتُ، وما زلتُ ظَلَّامًا للمجد مُنْذُ أنا
يافع».

وإن وليهما مُفْرَدٌ جاز رفعه على أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوف، نحو: «ما رأيتك منذ يومِ
الخميس»، أو مُنْذُ يومانٍ، والتقدير: منذ كان أو مضى يوم الخميس، أو يومان، فالجملة المركبة
من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جرٍّ بالإضافة إلى مذ أو منذ، ولك أن تُجرَّه على
أنهما حرفا جرٍّ شبيهان بالزائد، نحو: «ما رأيتك مذ يومٍ أو منذ يومين».

٢٢ - عَلٍ: ظرفٌ للمكان بمعنى «فوق». ولا يستعمل إلا بمن ولا يضاف لفظاً على
الضحيق، فلا يُقال: «أخذته من علٍ الخزانة»، كما يقال: «أخذته من علوها ومن فوقها»، وأجاز
قومٌ إضافته.

وله حالتان:

الأولى: البناء على الضم، إن تَوَيَّتِ المضاف إليه، نحو: «نَزَلْتُ من عَلٍ» تُريدُ من فوق
شيءٍ مُعَيَّنٍ مخصوص، قال الشاعر:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ نَجِيٍّ^(١) وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كِلَابٍ مِنْ عَلٍ

والحالة الثانية: جرُّه لفظاً بمن، على أنه مُعَرَّبٌ، وذلك إن أردت التكرير، فحذفت المضاف
إليه وجعلته نسباً مَسِيًّا، نحو: «نَزَلْتُ من عَلٍ»، تُريدُ من مكانٍ عالٍ، لا من فوق شيءٍ مُعَيَّنٍ، ومنه
قول الشاعر يصف فرسه:

مِكَرٌّ مِفَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدِيرٌ مَعَاً كَجُلُمُودٍ صَخِرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

(١) النية: العقبة وطريقها، والعقبة: مرقى صعب في الجبال، أو هي طريق في أعلاها.

أراد تشبيه الفرسه في سرعته بِجُلُودٍ انحطَّ من مكانٍ عالٍ، لا من علوٍ مخصوصٍ.

٢٣ - أسماء الزمان، المُضافةُ إلى الجمل، يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها. ويرْجَحُ بناء ما أُضيفَ منها إلى جملةٍ صَدَرُها مِنِّي، كقول الشاعر امرئ القيس:

عَلَى جَيْنٍ^(١) عَائِبْتُ الْمَثِيبِ عَلَى الطُّبَا فَقُلْتُ أَلَمْ تَضُحْ؟ وَالثَّيْبُ وَازِعُ
وقول غيره:

لَأَجْزِيَنَّ مِنْهُنَّ قُلُوبِي تَحْلُمًا عَلَى جَيْنٍ^(٢) يَسْتَضِيَنَّ كُلَّ حَلِيمٍ
وإن كانت مُصَدَّرَةٌ بِمَعْرَبٍ، فَالرَّاجِحُ والأولى إعرابُ الظرف، كقوله تعالى: ﴿هَكَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ
الضَّالِّينَ يَذُوقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. وقد يُبنى، ومنه قراءة نافع: ﴿هَكَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾، ببناء «يوم» على
الفتح، ومن هذا الباب قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي، يَا عَمْرُوكَ اللهُ، أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى جَيْنٍ^(٣) الْكَرَامُ قَلِيلُ
وقول الآخر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى جَيْنٍ^(٤) التَّوَاضُّلُ غَيْرُ دَانٍ
٢٤ - يجري مَجْرَى «قبل وبعد»، من حيث الإعرابُ تارةً والبناءُ تارةً أُخْرَى، الجهاتُ
السَّتْ: «أمام وقُدَّام وخلف ووراء ويمين وشمال ويسار وفوق وتحت». فإن أُضيفَ، أو قُطعت
عن الإضافة لفظاً ومعنى، كانت مُعْرَبَةً، نحو: «جلستُ أمامَ الصفِّ، وسرتُ يميناً، وامشِ من
وراءِ الشجرة» وإن قُطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى، بُنِيتُ على الضَّمِّ، نحو: «اقْعُدْ وراءَ، أو
أمامَ، أو يمينَ، أو خلفَ، أو فوقَ، أو تحتَ»، ونحو: «نزلتُ من فوقَ». ونظرتُ من تحتَ.
وأُتِيتُ من يسارَ».

وتقول: «جاء القوم، وخالدٌ خلفَ، أو أمامَ» تُرِيدُ خَلْفَهُمْ أو أَمَامَهُمْ، فحذفتُ المضافَ إليه
ونَوَيْتُ معناه. قال الشاعر:

لَعَنَ الْإِلَهُ تَوَلَّاهُ بَنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُثْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ

- (١) يروي «جين» بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناء أولى هنا لإضافته إلى جملة مبنية الصدر.
- (٢) بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناء أفضل، لأن المضارع هنا مبني، لاتصاله بنون جماعة المؤنث.
- (٣) بالجر على الإعراب وهو الأولى هنا، لأن الجملة بعده معربة الصدر، وبالفتح على البناء وقوله: «يا عمرك الله» يا حرف تنبيه، وليست للنداء، أو للنداء والمنادى محذوف، وعمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أطال»، والله: فاعل لهذا الفعل المحذوف، والتقدير: أطال الله عمرك، ويجوز نصب الاسمين فيكون التقدير: «أسأل الله أن يطيل عمرك».
- (٤) بالجر، على الإعراب، وبالفتح على البناء، والجر هنا أولى كما تقدم.

أي: «من قدامه».

(إذا أردت جهة معينة، فإنما تعينها بالإضافة، نحو: «سر يمين الصف»، أو بحذف المضاف إليه وبناء الظرف على الضم، نحو «سر يمين»، تعني يمين شيء معين معروف عنده، فالظرف هنا، وإن قطع عن الإضافة لفظاً، لم يقطع عنها معنى لأنه في نية الإضافة. وإن أردت يميناً غير معين، قلت: «سر يميناً»، تقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً إلى التنكير والإبهام).

وفي حكمها «أول وأسفل ودون»، تقول: «قِفْ أَوَّلَ الصفِّ» وقِفْ أَوَّلَ، ولَقِيْتُهُ عَامَ أَوَّلَ، وقِفْ أَوَّلَ، وسِرَ من أَوَّلَ، وتقول: «اقْعُدْ أَسْفَلَ الصفِّ». واقعد أسفل، وقم من أسفل، واقعد أسفل، وسِرَ من أسفل، وقد تقدّم الكلام على «دون». وأَوَّلَ وأسفل منوعان من الصرف للوصفية ووزن «أفعل»، ولذا لم يثنّوا في قولك: قُم من أسفل، ولَقِيْتُهُ عَامَ أَوَّلَ^(١).

فائدة

اعلم أن لفظ «أول» له استعمالان.

أحدهما: أن يراد به الوصف، فيكون بمعنى «أسبق»، فيعطى حكم اسم التفضيل، فيمتنع من الصرف ولا يؤنث بالتاء، نحو: «القيتكَ عامَ أَوَّلَ»، ويستعمل بمن، نحو: «هذا أَوَّلُ من هذين، وجئت أَوَّلَ من أمس».

وثانيهما: أن لا يراد به الوصف، فيكون اسماً متصرفاً نحو: «لقيته عاماً أولاً»، تريد عاماً قديماً، ومنه قولهم «ما له أَوَّلٌ ولا آخِرُ»، وما رأيت لهذا الأمر أولاً ولا آخراً، بالتثنية، تعني بالاول والآخر المبدأ والنهاية. قال أبو حيان: وفي محفوطي أن هذا مما يؤنث بالتاء ويصرف أيضاً، فيقال: «أولَةٌ وآخِرَةٌ» أو قلت: والعامّة عندنا تقول: «هذا الشيء ما له أولَةٌ ولا آخِرَةٌ»، وتقول: «والذي ما له أولَةٌ ما له آخِرَةٌ» بالتأنيث.

٥ - المفعول معه

المفعولُ مَعَهُ: اسمٌ فضلةٌ وقعَ بعدَ واوٍ، بمعنى «مع» مسبوقَةٌ بجملَةٍ، ليدلَّ على شيءٍ حصلَ الفعلُ بمُصاحِبِهِ (أي: معه)، بلا قصدٍ إلى إشراكِهِ في حكم ما قبله، نحو: «مَشَيْتُ والنَّهْرُ»^(٢). وفي هذا المبحث ثلاثة مباحث:

(١) عام: منصوب على الظرفية، وهو مضاف، وأول: مضاف إليه، مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن أفعل، ومثله «أسفل» في قولك: «قم من أسفل».

(٢) أي: كنت مصاحباً له في شيءٍ ومقارناً له.

١ - شُرُوطُ النَّصْبِ عَلَى الْمَعِيَةِ

يشترط، في نصبٍ ما بعد الواو، على أنه مفعولٌ معه، ثلاثة شُرُوط:

١ - أن يكون فضلةً (أي: بحيث يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونهُ).

(فإن كان الاسم التالي للواو عمدة، نحو: «اشترك سعيدٌ وخليلٌ»، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة، وإنما كان «خليلٌ» هنا عمدة، لوجوب عطفه على «سعيد» الذي هو عمدة، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، وإنما وجب عطفه؛ لأنَّ فعل الاشتراك لا يقع إلَّا من متعدد، فبالعطف يكون الاشتراك مستنداً إليهما معاً، فلو نصبته لكان فضلة، ولم يكن له حظ في الاشتراك حاصلاً من واحد، وهذا ممتنع).

٢ - أن يكونَ ما قبله جملةً:

(فإن سبقه مفرد، نحو: «كلَّ امرئٍ وشأنه» كان معطوفاً على ما قبله. وكل: مبتدأ. وامرئ: مضاف إليه. وشأنه: معطوف على كل، والخبر محذوف وجوباً، كما تقدم نظيره في باب «المبتدأ والخبر»، والتقدير: كل امرئ وشأنه مُقتَرنان، ولك أن تنصب «كل»، على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: «دع أو اترك»، فتعطف «شأنه» حيثنَّ عليه منصوباً).

٣ - أن تكونَ الواو، التي تسبقه، بمعنى «مع».

(فإن تعين أن تكون الواو للمعطف، لعدم صحة المعية، نحو: «جاء خالدٌ وسعيد قبله، أو بعده»، لم يكن ما بعدها مفعولاً معه، لأن الواو هنا ليست بمعنى «مع»، إذ لو قلت: «جاء خالد مع سعيد قبله، أو بعده» كان الكلام ظاهر الفساد.

وإن تعين أن تكون واوَ الحال فكذلك، نحو: «جاء عليٌّ والشمسُ طالعة».

ومثال ما اجتمعت فيه الشُرُوط: «سار عليٌّ والجبل». وما لك وسعيداً^(١)؟ وما أنت وسليماً^(٢).

٢ - أَحْكَامُ مَا بَعْدَ الْوَائِ

للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحكام: وجوبُ النصبِ على المعية، ووجوبُ العطف، ووجوبُ النصب، ورجحانُ العطف.

يجب النصبُ على المعية (بمعنى أنه لا يجوز العطف) إذا لزمَ من العطف فسادٌ في المعنى،

(١) ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، ولك: متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: ما حاصل لك، و«سعيداً»: مفعول معه.

(٢) ما: استفهامية في محل رفع خبر مقدم، و«أنت»: مبتدأ مؤخر، «سليماً»: مفعول معه.

نحو: «سافر خليلٌ والليلُ، ورجع سعيدٌ والشمسُ» ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبُذُّوْا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ﴾ [الحشر: ٩].

(وانما امتنع العطف، لأنه يلزم منه عطف الليل على خليل، وعطف الشمس على سعيد، فيكونان مسنداً إليهما، لأن العطف على نية تكرير العامل، والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظاً ومعنى، كما لا يخفى، فيكون المعنى: «سافر خليل وسافر الليل، ورجع سعيد ورجعت الشمس» وهذا ظاهر الفساد.

ولو عطفت «شركاءكم»، في الآية الأولى، على «أمركم» لم يجز، لأنه يقال: «أجمع أمره وعلى أمره»، كما يقال: «عزمه وعزم عليه»، كلاهما بمعنى واحد، ولا يقال: «أجمع الشركاء أو عزم عليهم»، بل يقال: «جمعهم». فلو عطفت كان المعنى: «اعزموا على أمركم واعزموا على شركائكم»... وذلك واضح البطلان.

ولو عطفت الإيمان على الدار، في الآية الأخرى، لفسد المعنى، لأن الدار إن تُتَبَّرَأ - أي تُسكن - فالإيمان لا يُتَبَّرَأ. فما بعد الواو، في الآيتين، منصوب على أنه مفعول معه. فالواو واو المعية.

ويجوز أن تكون الواو في الآيتين، عاطفة وما بعدها مفعول به لفعل محذوف تقديره في الآية الأولى: «ادعوا واجمعوا» - فعل أمر من الجمع - وفي الثانية: «أخلصوا» - فعل ماض من الإخلاص - فيكون الكلام من عطف جملة على جملة، لا من عطف مفرد على مفرد.

ويجوز أن يكون شركاءكم معطوفاً على (أمركم) على تضمين «أجمعوا» معنى «هينوا». وأن يكون الإيمان معطوفاً على تضمين «تبؤوا» معنى «لزموا». والتضمين في العربية باب واسع).

ويجبُ العطفُ (بمعنى أنه يمتنعُ النصبُ على المعية) إذا لم يستكمل شروطُ نصبِ الثلاثة المتقدمة.

ويرجعُ النصبُ على المعية، مع جواز العطف، على صَغَفٍ، في موضعين:

١ - أن يلزم من العطف ضعفٌ في التركيب، كأن يلزم منه العطف على الضمير المتصل المرفوع البارز، أو المستتر، من غير فصلٍ بالضمير المنفصل، أو بفاصلٍ، أي فاصلٍ، نحو: «جئتُ وخالداً. واذهبُ وسليماً»، ويضعفُ أن يُقالَ: «جئتُ وخالداً. واذهبُ وسليماً».

(أي يعطف «خالداً» على التاء في «جئتُ»، وعطف «سليماً» على الضمير المستتر في «اذهبُ». والضعف إنما هو من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب، وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر، إلّا أن يفصل بينهما بفاصلٍ أي فاصلٍ، نحو: «جئت اليوم وخالداً واذهب غداً وسعيداً»، والأفضل أن يكون الفاصل ضميراً منفصلاً يؤكد به الضمير المتصل أو المستتر، نحو: «جئت أنا وخالداً. واذهب أنت وسعيداً».)

أما العطفُ على الضمير المنصوب المتصل، فجائزٌ بلا خلافٍ، نحو: «أكرمَكَ وزُهيراً».

وأما العطفُ على الضمير المجرور، من غير إعادة الجارِّ، فقد منعه جمهور النحاة، فلا يقالُ على رأيهم: «أحسنتُ إليك وأبيك»، بل: «أحسنتُ إليك وأباك»، بالنصب على المعية، فإن أعدت الجار جاز، نحو: «أحسنتُ إليك وإلى أبيك»، والحقُّ أنه جائز، وعلى ذلك الكسائي وابنُ مالك وغيرهما، وجعلوا منه قولهُ تعالى: ﴿وَصَكَّرْ يَدَيْهِ وَأَلَمَّ يَدَاهُ الْكُفَّارِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقد قرئ: في السبع: ﴿وَأَلَمُوا اللَّهَ أَلَمُوا أَلَمِي قَتَلُونَ يَدَيْهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بجزٍّ «الأرحام» عطفاً على الهاء في «به»، قرأ ذلك حمزة، أحدُ القراء السبعة، لكنَّ الأكثرَ والأفصحُ إعادةُ الجارِّ، إذا أُريدَ العطفُ، كما تقدم.

٢ - أن تكونَ المعيةُ مقصودةً من المتكلم، فتَقوُّ بالعطف، نحو: «لا يُفَرِّقُ الغنى والبُخلُ، ولا يُعَجِّبُكَ الأكلُ والشَّبَعُ، ولا تهوَّ رَغَدُ العيشِ والذُّلُّ»، فإن المعنى المراد، كما ترى، ليس النهي عن الأمرين، وإنما هو الأول مجتمعاً مع الآخر، ومنه قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ
(فليس مراده: كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم، وإنما يريد: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قوي لتعيينه المعنى المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنى).
والمحققون يوجبون، في مثل ذلك النصب على المعية، ولا يُجوزون العطف. وهو الحقُّ، لأنَّ العطفَ يفيدُ التشريك في الحكم، والتشريك هنا غير مقصود.

ويرجعُ العطفُ متى أمكنَ بغيرِ ضعفٍ من جهة التركيب، ولا من جهة المعنى، نحو: «سار الأميرُ والجيشُ، وسرَّ أنا وخالدٌ، وما أنتَ وسعيدٌ؟»^(١)، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْاكَ أَتَوْاكَ وَوَجَّعَكَ الْجِنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩].

ومتى ترجَّحَ العطفُ ضَعُفَ النصبُ على المعية، ومتى ترجَّحَ النصبُ على المعية ضَعُفَ العطفُ.

خلاصة وتحقيق

(وخلاصة البحث: أن ما بعد الواو، تارة لا يصح تشريكه في حكم ما قبله، نحو: «سار عليّ والجبل» فيجب نصبه على المعية، وتارة يصح تشريكه فيمنع من العطف مانع، نحو: «جنت وسعيداً»، فيترجح نصبه على المعية. وتارة يجب تشريكه، نحو: «تصالح سعيد وخالد» فيجب العطف، وتارة يجوز تشريكه بلا مانع، نحو: «سافرت أنا وخليلى»، فيختار فيه العطف على نصبه على المعية، وتارة لا يكون التشريك مقصوداً، وإنما يكون المقصود هو المعية، فيكون الكلام

(١) سعيد: معطوف على أنت، وأنت: مبتدأ خبره «ما» الاستفهامية.

على نية الإعراض عن تشريك ما بعد الواو في حكم ما قبلها إلى مجرد معنى المصاحبة. فيرجع النصب على المعية على العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالدًا»، إذا أردت نهيهِ عن السفر مع خالد، لا نهيهِ ونهيهِ خالدٍ عن السفر، وقد ذكرنا آنفًا بضعة أمثلة على ذلك، فإن قصدت إلى نهيهِما كليهما عن السفر، ترجح العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالد».

والنفس نواقة إلى إيجاب النصب على المعية فيما لم يُقصد به إلى التشريك في الحكم، وإلى إيجاب العطف فيما يقصد به إلى التشريك فيه، مراعاة لجانب المعنى الذي يريده المتكلم، ونرى أن إجازتهم العطف في الصورة الأولى، والنصب على المعية في الصورة الثانية (على ضعف فيهما) إنما هي من حيث الصناعة اللفظية، بمعنى أنه لا يمنع من ذلك مانع من حيث القواعد النحوية، وأنت خير بما في ذلك من التهويش على السامع والتلبيس عليه، فاحفظ هذا التحقيق واعمل به).

٣ - العاملُ في المفعولِ مَعَهُ

يَنْصَبُ المفعولُ مَعَهُ ما تَقَدَّمَ عليه من فعلٍ أو اسمٍ يُشَبَّهُ الفِعْلَ.

فالفعلُ نحو: «سرتُ والليل»، والاسمُ الذي يُشَبَّهُهُ، نحو: «أنا ذاهبٌ وخالدًا»، «وحسبك وسعيدًا ما فعلتُما».

وقد يكونُ العاملُ مقدَّرًا، وذلك بعدَ «ما وكيف» الاستفهاميتين، نحو: «ما أنتُ وخالدًا، وما لك وسعيدًا، وكيف أنتُ والسفرُ غداً، والتقدير: «ما تكونُ وخالدًا؟ وما حاصلُ لك وسعيدًا؟ وكيف تكونُ والسفرُ غداً».

واعلم أنه لا يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ المفعولُ مَعَهُ على عاملِهِ، ولا على مُصاحِبِهِ، فلا يقال: «والجبلُ سارَ عليّ» ولا «سارَ والجبلُ عليّ».

٦ - الحال

الحالُ: وصِفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو: «رجعَ الجندُ ظافراً، وأدبَ ولَدُكَ صغيراً، ومررتُ بهنْدَ راكبةً، وهذا خالدٌ مُقبلاً».

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل، نحو: «طلعت الشمس صافية»، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو: «هذا خليل غزلاً» أي مسرعاً كالغزال).

ومعنى كونه فضلة: أنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، وليس معنى ذلك أنه يصح الاستغناء عنه إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَئِيْنَ﴾

[الأنبياء: ١٦] وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]؛ وقول الشاعر:

إنما الميثُ من يعيشُ كشيْباً كاسفاً بآلهُ، قليلَ الرّجاءِ
وقد تشبه الحال بالتمييز في نحو: «لَلَّوْ دَرَّةٌ فَارِساً أَوْ عَالِماً أَوْ خَطِيباً»، فهذا ونحوه تمييزٌ لأنه لم يقصد به تمييز الهيئة، وإنما ذكر ليان جنس المتعجب منه، والهيئة مفهومة ضمناً، ولو قلت: «لَلَّوْ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ». لصحَّ، ولا يصحّ هذا في الحال، فلا يقال: «جاء خالد من راكبٍ» وليس مثل ما تقدم هو التمييز حقيقة، وإنما هو صفته ثابت عنه بعد حذفه، والأصل «لَلَّوْ دَرَّةٌ رَجُلًا فَارِساً».

وربما اشتبهت الحال بالنعته، نحو: «مررت برجل راكبٍ»، فراكب: نعت، لأنه ذكر لتخصيص الرجل لا ليان هيته).

واعلم أَنَّ الحالَ منصوبةٌ دائماً، وقد تُجرُّ لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي، كقول الشاعر:
فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبٍ وَرِكَابٍ حَكِيمٌ بِنِ الْمُسَيِّبِ مُنْتَهَاها
وفي هذا الباب تسعةٌ مباحث:

١ - الاسمُ الَّذِي تَكُونُ لَهُ الْحَالُ

تجيءُ الحال من الفاعل، نحو: «رجع الغائبُ سالماً»، ومن نائب الفاعل، نحو: «توكلُ الفاكهةُ ناضجةً»، ومن الخبر، نحو: «هذا الهلالُ طالماً»، ومن المبتدأ^(١) (كما هو مذهبُ سيبويه ومن تابعه، وهو الحقُّ)، نحو: «أَنْتَ مجتهدٌ أخي» ونحو: «الماءُ صرفاً شرابِي»، ومن المفاعيل كلها على الأصحّ، لا من المفعول به وحده، فمجيئها من المفعول به نحو: «لا تأكلُ الفاكهةَ فَبَجَةً» ومن المفعول المطلق نحو: «سرتُ سيري حثيثاً، فتعبتُ التعبَ شديداً»، ومن المفعول فيه نحو: «سريتُ الليلَ مظلماً، وضممتُ الشهرَ كاملاً»، ومن المفعول لأجله نحو: «افعلِ الخيرَ محبةً الخيرِ مجردةً عن الرياءِ»، ومن المفعول معه نحو: «ميرُ والجبلُ عن يمينك» ونحو: «لا تسرِ والليلُ داجياً».

ولا فرق بين أن يكون المفعولُ صريحاً، كما رأيتُ، أو مجروراً بالحرف، نحو: «انهض بالكريمِ عائراً» ونحو: «لا تسرِ في الليلِ مُظليماً» ونحو: «اسعِ للخيرِ وحدهً».

وقد تأتى الحال من المضاف إليه بشرط أن يكون في المعنى، أو في التقدير، فاعلاً أو

(١) وكذا مما أصله المبتدأ نحو: «تكون مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الضمير المستتر في تكون الذي أصله مبتدأ، وأخي: خبر تكون، ونحو: «إنك مجتهدٌ أخي»، فمجتهداً: حال من الكاف التي أصلها مبتدأ، وأخي: خبر إن.

وتسوّفني أخلاقه غضباناً^(١). ومنه قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّخَذَ مَلَأَةً إِتْرَاهِيمَ حَبِيبًا﴾^(٢) [النحل: ١٢٣].

(وبذلك تكون الحال أيضاً قد جاءت من الفاعل أو المفعول تقديرًا؛ لأنه يصح الاستغناء عن المضاف، فإذا سقط ارتفع ما بعده على الفاعلية أو انتصب على المفعولية، وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا يصح أن يقال: «مرت بغلام سعاد جالسة»، لعدم صحة الاستغناء عن المضاف؛ لأنه ليس جزءاً من المضاف إليه، ولا كالجزم منه، فلو أسقطت الغلام، فقلت: «مرت بهند جالسة» لم يستقم المعنى المقصود، لأن القصد هو المرور بغلامها لا بها).

٢ - شروطُ الحال

يشرطُ في الحال أربعة شروط:

١ - أن تكونَ صفةً مُتَنَفِّلةً، لا ثابتةً (وهو الأصلُ فيها)، نحو: «طلعت الشمسُ صافيةً».

وقد تكونُ صفةً ثابتةً، نحو: «هذا أبوكَ رحيماً * يومَ أبعثُ حياً * خُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً * خَلَقَ الله الزَّرافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ من رِجْلَيْهَا»^(٣) * أنزلَ إليكم الكتابَ مفضلاً، وقال الشاعر:

قَبَّحَاتْ بِو سَبْطِ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَا^(٤)

٢ - أن تكونَ نكرةً، لا معرفةً.

وقد تكون معرفةً إذا صحَّ تأويلُها بنكرةٍ، نحو: «أَمِنْتُ باللهِ وحده»^(٥)، أي: منفرداً، ونحو: «رجعَ المسافرُ عودَهُ على يَدَيْهِ»، أي: عائداً في طريقه، والمعنى أنه رجعَ في الحال، ونحو: «أدخلوا الأولَ فالأولَ» أي مترتبين، ونحو: «جاؤوا الجَمَاءَ العَفِيرَ»^(٦)، أي جميعاً، ونحو: «افعلْ

(١) الطباع والأخلاق ليست جزءاً من خالد، لكنها كالجزم منه، لاشتغالها عليها، وراضياً: حال من خالد، وغضبان حال من ضميره.

(٢) ملة الإنسان ومذهبه كالجزء منه.

(٣) يديها: بدل من الزرافة، بدل البعض من الكل، وأطول حال من الزرافة.

(٤) سبط العظام: مستوي القوام. وأصل ذلك في الشعر، يقال: شعر سبط أي ليس بجعد، ومنه يقال: «فلان سبط الكف»، وسبط البناء أي كريم، و«فلان جعد الكف» أي بخيل، لأنه يقبض كفه دون الجود، يصف الشاعر بهذا البيت ابنه له بحسن القد وطول القامة واعتدالها.

(٥) اعلم أن «وحده» لم يستعمل إلا منصوباً؛ إلا ما ورد من ذلك شاذاً، كقولهم: «هو نسيجٌ وحيد»، و«غدير وحيد»، و«جَحِيشٌ وحيد» بإضافته إلى ما قبله. فأما «نسيجٌ وحده» فهو مدح: «وأصله أن الثوب إذا كان غالياً ربيعاً فلا يُنْسَجُ على منواله معه غيره، و«جَحِيشٌ وحده» فهذا ذم، وهو يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي، ولا يدخل في معونة أحد، ومعناه أنه يتفرد بخدمة نفسه، وهما تصغير غير وجحش.

(٦) الجماء: الجماعة الكثيرة، وأصلها من الجيوم بمعنى الكثرة، وعددٌ جمٌ: كثير، والغفير: من الغفر وهو السر والتغطية، والمعنى جاؤوا جماعة كثيرة قد غطت وجه الأرض وسترتها لكثرتها، والغفير: فاعيل

هذا جُهدَكَ وطاقَتَكَ، أي: جاهدْ جاداً. ونحو: «جاءَ القومُ قَصْصُهُم، بقصصهم»، أي جاؤوا جميعاً أو قاطبةً.

٣ - أن تكون نَفْسٌ صاحبِها في المعنى، نحو: «جاءَ سعيدٌ راكباً».

(فإن الراكب هو نفس سعيد، ولا يجوز أن يقال: «جاءَ سعيد ركباً»؛ لأن الركوب فعل الراكب وليس هو نفسه).

٤ - أن تكون مشتقة، لا جامدة.

وقد تكون جامدة مُؤَوَّلَةٌ بوصفٍ مشتقٍّ، وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: أن تدلَّ على تشبيه، نحو: «كرَّ عليَّ أسدٌ»، أي: شجاعاً كالأسد، ونحو: «وَضَعَ الحقُّ شمساً»، أي: مضيئاً، أو منيراً كالشمس، ومنه قولهم: «وَقَعَ المصطرانُ عِذْلِي عَيْرٍ»^(١)، أي مصطحيين كاصطحابِ عِدْلِي حمارٍ حينَ سقوطهما.

الثانية: أن تدلَّ على مُفاعِلَةٍ، نحو: «بِعِثْكَ الفَرَسُ يَدَا بَيْدٍ»، أي: متقابضين، ونحو: «كَلَمْتُهُ فَأَهَ إِلَى فِيٍّ»، أي: مُشافهين.

الثالثة: أن تدلَّ على ترتيبٍ، نحو: «دَخَلَ القَوْمُ رجلاً رجلاً»، أي: مُتَرَتِّبين، ونحو: «قَرَأْتُ الكتابَ باباً باباً»، أي: مُتَرَتِّباً.

وقد تكون جامدة، غير مُؤَوَّلَةٌ بوصفٍ مشتقٍّ، وذلك في سبع حالات:

الأولى: أن تكون موصوفة، كقوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا» [يوسف: ٢] وقوله: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [مریم: ٢١٧].

الثانية: أن تدلَّ على تسميٍ، نحو: «بِعِثَّ القمحَ مُدًّا بِعِشْرَةِ قُرُوشٍ، واشترَيْتُ الثوبَ ذِرَاعاً بِدِينَارٍ».

الثالثة: أن تدلَّ على عددٍ، كقوله تعالى: «فَتَمَّ يَبَقْتُ رَجُلًا وَابْنًا كَبِيرًا» [الأعراف: ١٤٢].

الرابعة: أن تدلَّ على طولٍ، أي حالٍ، ولقع فيه تفضيلٌ، نحو: «خَالِدٌ غلاماً أحسنُ منه رجلاً»، ونحو: «العَيْنُ زَيْباً أظْيَبُ منه جَيْباً».

الخامسة: أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: «هَذَا مَالُكَ ذَهَباً».

بمعنى «فاعل» وحقه أن يؤنث تبعاً لموصوفه، وذكر حملاً له على «فعليل» بمعنى «مفعول»، الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، أو على معنى الجمع في الجماء أي جاءوا جمعاً غفيراً، فقد يذكر المؤنث إذا حمل على معنى المذكر.

(١) العير، بفتح العين: الحمار، أهلياً كان أو وحشياً.

السادسة: أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: «هذا ذُفْبُكَ خاتماً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ جُنُودُ الْجِبَالِ يَوْمَ تَأْتِي﴾ [الأعراف: ٧٤].

السابعة: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: «هذا خاتمُكَ ذهباً»، وهذا ثوبُكَ كَتَاناً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾ [الإسراء: ٦١].

فوائد

١ - سُجِعَ بعض المصادر مما يدل على نوع عامله منصوباً، فقال جمهور البصريين: إنه منصوب على الحال، وهو مؤول بوصف مشتق، نحو: «جاء ركضاً»، قتله صبراً^(١). طلع علينا فجأة أو بغتة، لقيته كفاحاً^(٢) أو عياناً، كلمته مشافهة، أخذت الدرس عن الأستاذ سماعاً، ونحو ذلك وجعل هذه المصادر حالاً، كما قالوا، جاتز، والأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيناً للتروع، فهو منصوب على المصدرية لا على الحالية، لأن المعنى على ذلك، فلا حاجة إلى التأويل.

٢ - جعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد «أل» الكمالية (أي: الدالة على معنى الكمال في مصحوبها) منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق)، نحو: «أنت الرجل فهماً» والحق أنه منصوب على التمييز، ولا معنى للحال هنا.

٣ - جعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدر المنصوب بعد خبر مُشَبِّه به مبتدؤه، نحو: «أنت زهيرٌ شعراً»، وسحبانٌ فصاحةً، وحاتمٌ جوداً، والأحنفٌ حلمًا، وإياسٌ ذكاءً. وهو منصوب على التمييز لا محالة، ولا معنى للحال هنا.

٤ - جعلوا أيضاً المنصوب بعد «أما» في مثل قولك: «أما علماً فعالمٌ» حالاً، بعد تأويله بوصف مشتق، وهو منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: «إن ذكرت العلم فهو عالمٌ»، ولا معنى لنصبه على الحال.

٣ - عامل الحال وصاحبها

نحتاج الحال إلى عاملٍ وصاحبٍ.
فعاملُها: ما تقدّم عليها من فعلٍ، أو شبهه، أو معناه.
فالفعل، نحو: «طلعت الشمس صافيةً».
والمرادُ بشبه الفعل: الصفات المشتقة من الفعل، نحو: «ما مسافرٌ خليلٌ ماشياً». والمراد

(١) أي: حبه حتى مات.

(٢) الكفاح - بكسر الكاف - والمكافحة: المواجهة، والمكافحة في الحرب: أن يلقي القوم العدو بوجوههم ليس دونها وقاية من ترس ونحوه. وفلان يكافح الأمور أي يباشرها بنفسه.

بمعنى الفعل تسعة أشياء:

- ١ - اسمُ الفعلي، نحو: «صَة ساكتاً. وَتَزَالِ مُسرَعاً».
- ٢ - اسمُ الإشارة، نحو: «هذا خالدٌ مُقبِلاً»، ومنه قوله تعالى: «وَمَنْنَا بِمَلِيٍّ سَيِّئاً» [هود: ٧٢]، وقوله: «فَإِنَّكَ يُؤْتِيهِمْ عَارِضٌ بِمَا ظَلَمُوا» [النمل: ٥٢]، وقوله: «إِنَّ هَذِهِ أُنْتُمْ أَنْتُمْ وَجِدْتُمْ» [الأنبياء: ٩٢].

٣ - أدواتُ التثنية، نحو: «كَأَنَّ خَالِدًا، مَقْبِلًا، أَسَدًا»، قال الشاعر:

كَأَنَّ قُلُوبَ الظُّلُمِ، رَظْبًا وَيَاسِبًا لَدَى وَكْرِهَا، العُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي^(١)

٤ - أدواتُ التمني والترجي، نحو: «الَيْتَ السُّرُورَ، دَائِمًا، عِنْدَنَا»، ونحو: «لَعَلَّكَ، مَدْعِيًا، عَلَى حَقٍّ».

٥ - أدواتُ الاستفهام، نحو: «مَا شَأْنُكَ وَاقِفًا؟» * «مَا لَكَ مُتَطَلِّقًا؟ * كَيْفَ أَنْتَ قَائِمًا؟ * كَيْفَ بَرْهِيرٌ رَيْسًا؟^(٢)». ومن ذلك قوله تعالى: «فَمَا لَمْ يَنْتَكِرْ تَفَرِّيقَ^(٣)» [المدثر: ٤٩].

٦ - حرفُ التثنية، نحو: «مَا هُوَذَا الْبَدْرُ طَالِعًا».

٧ - الجارُّ والمجرورُ، نحو: «الْفَرَسُ لَكَ وَحَدَّكَ».

٨ - الظرفُ، نحو: «لَدَيْنَا الْحَقُّ حَقًّا قَا لَوَاؤُهُ».

٩ - حرفُ النداء، كقوله: «يَا أَيُّهَا الرَّبُّعُ مَبْكِيًا بِسَاحَتِهِ».

وصاحبُ الحالِ: ما كانت الحالُ وصفًا له في المعنى، فإذا قلتُ: «رَجَعَ الْجُنْدُ ظَافِرًا»، فصاحبُ الحالِ هو «الْجُنْدُ» وعاملُها هو «رَجَعَ».

والأصلُ في صاحبها أن يكون معرفةً، كما رأيتُ. وقد يكونُ نكرةً، بأحدِ أربعةِ شروطٍ:

١ - أن يتأخَّرَ عنها، نحو: «جَاءَنِي مُسرَعًا مُسْتَنجِدٌ فَأَنْجَدْتُهُ»، ومنه قولُ الشاعر: «لَمِيَّةٌ مُوجِشًا طَلَّلُ^(٤)».

وقول الآخر:

(١) الحشف: أردأ التمر، أو اليابس الفاسد منه.

(٢) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. وشأنك: مبتدأ مؤخر، ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ، وشأنك خبراً، (واقفاً): حال من ضمير المخاطب.

(٣) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والباء، في «بزهير» حرف جر زائد و(زهير): مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

(٤) الطلل: ما شخص من آثار الدار، وموحشاً: حال من طلل مقدمة عليه.

وفي الجسم متي بيناً، لَوْ عَلِمْتِيهِ، شُحُوبٌ. وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ^(١)
وقول غيره:

وَمَا لَمْ نَفْسِي بِمِثْلِهَا لِي لَا يَمُومُ وَلَا سَدَّ قَفَرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي^(٢)
٢ - أن يسبقه نَفْيٌ أو نَهْيٌ أو استفهامٌ.

فالأول، نحو: «ما في المدرسة من تلميذ كسولاً، وما جاني أحدٌ إلا راكباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَحْنَا مِنْ قَرِينٍ إِلَّا مَا نُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]. والثاني، نحو: «لا يَبِغِ امرؤُ على امرئٍ مُسْتَهْلِلاً بَغْيُهُ»، ومنه قول الشاعر:

لَا يَزْغَمَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ^(٣)
الثالث، نحو: «أجاءكَ أحدٌ راكباً؟»، ومنه قول الشاعر:

يَا صَاحِبِ، هَلْ حُمَ عَيْشٌ بَاقِيًا؟ فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِعَادِمِهَا الْأَمَلِ^(٤)
٣ - أن يَتَخَصَّصَ بوصفٍ أو إضافة.

فالأول، نحو: «جاءني صديقٌ حميمٌ طالباً معونتي»، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ امْرِئٍ بِكَيْمِهِ﴾ [أمرؤ من عندنا] [الدخان: ٤، ٥]، وقول الشاعر:

يَا رَبِّ نَجَّيْتُ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْهُونًا
والثاني، نحو: «مَرَّتْ علينا سَةُ أَيَّامٍ شديدةً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي أَزْمَةٍ آتَاكَ مَوَاتٌ لِّلْمَلَائِكِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

٤ - أن تكون الحال بعده جملة مقرونة بالواو، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مُسَوِّغٍ، وهو قليلٌ، كقولهم: «عليه سَةُ بِيضاً»، وفي الحديث: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَاعِدًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا».

٤ - تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا وَتَلَخُّرُهَا عَنْهُ

الأصلُ في الحال أن تتأخر عن صاحبها. وقد تَقَدَّمُ عليه جوازاً، نحو: «جاء راكباً سعيداً»، ومنه قول الشاعر:

(١) بينا: حال مقدمة على صاحبها، وهو شحوب.

(٢) مثلها: حال من لائم مقدمة عليه.

(٣) الإحجام: التأخر، والجمام: الموت.

(٤) حُمَ عيش: هُجِنَ، وفُذِّرَ، بالبناء للمجهول.

فَسَقَى وَيَارَكَ، غَبِرَ مُفِيدَهَا، صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمةٌ تَهْمِي
وقد تقدّم عليه وجوباً، وقد تأخر عنه وجوباً.

فتقدّم عليه وجوباً في موضعين:

١ - أن يكون صاحبها نكرة غير مستوفية للشروط، نحو: «الخليل مُهَذَّباً غلاماً»، ومنه قول

الشاعر:

وهَلَا أَعْدُونِي لِمِثْلِي، تَفَاقَدُوا، وَفِي الْأَرْضِ مَبْثُوثاً شُجَاعٌ وَعَفْرَبٌ^(١)

٢ - أن يكون محصوراً^(٢)، نحو: «ما جاء ناجحاً إلا خالدٌ، وإنما جاء ناجحاً خالدٌ»، تقول ذلك إذا أردت أن تحضّر المجيء بحالة النجاح في خالد.

وتأخر عنه وجوباً في ثلاثة مواضع:

١ - أن تكون هي المحصورة^(٣)، نحو: «ما جاء خالدٌ إلا ناجحاً، وإنما جاء خالدٌ ناجحاً»، تقول ذلك إذا أردت أن تحضّر مجيء خالد في حالة النجاح، ومنه قوله تعالى: «وَمَا تَرَى الَّذِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَنُذِرِينَ» [الكهف: ٥٦ والانعام: ٤٨].

٢ - أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: «يُعْجِبُنِي وَقُوفُ عَلِيٍّ خَطِيئاً، وَسَرْنِي عَمَلُكَ مَخْلُصاً».

أما المجرور بحرف جرٍّ أصلي، فقد منع الجمهور تقدّم الحال عليه، فلا يقال: «مررت رابكةً بسعادٍ وأخذت عائراً بيد خليلٍ»، بل يجب تأخير الحال، وأجاز تقدّمه ابنُ مالك وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَكَاةً لِلنَّاسِ»^(٤) [سبا: ٢٨]، وجعل بعضهم جوازاً تقدّمها عليه مخصوصاً بالشعر، كقول الشاعر:

إِذَا الْمَرءُ أَعْيَشَهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطَّلَبُهَا كَهْلاً عَلَيَّو عَسِيرٌ^(٥)

(١) أي: هلا جعلوني غدة لرجل مثلي، (تفاقدوا): دعاء عليهم بأن يفقد بعضهم بعضاً، و(الشجاع): الخيـث من الحيات، وأراد بالشجاع والعقرب من يشبههما طبعاً من الناس.

(٢) أي: محصوراً في الحال.

(٣) محصوراً فيها صاحبها.

(٤) فكافة على قولهم، حال من الناس مقدمة، فهي بمعنى «جميعاً»، وقال المانعون: إن كافة هنا وصفت من الكف بمعنى المنع، لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث، كرجل راوية وياقعة وداعية، وجعلوه حالاً من الكاف في أرسلناك، وقولهم هذا أقرب إلى الحق، وقد جعل الزمخشري «كافة» صفة لمصدر محذوفة أي: «إرسالة كافة للناس».

(٥) كهلاً: حال من الهاء في «عليه» كما قالوا، والأقرب أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مطلب» العائد

وقول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بُغْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَائِكُمْ، حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(١)
وقول غيره:

لَسْتُ كَانَ بَرُّدُ الْمَاءِ مَبِثَّانَ صَادِيًّا إِلَى حَبِيبًا، إِنَّهَا لَحَبِيبُ^(٢)
وقول الآخر:

غَافِلًا تَغْرِضُ الْمَزِيَّةَ لِلْمَرْءِ، وَفِيْذَعَى، وَلَا تَحِبُّ جِبْنَ نِدَاءِ^(٣)
أما المجرور بحرف جر زائد، فلا خلاف في جواز تقدُّم الحال عليه، لأن حرف الجر الزائد كالساقط فلا يُعتدُّ به، نحو: «ما جاء راجباً من أحدٍ. وكفى صديقاً بك»^(٤).

٣ - أن تكون الحال جملةً مقترنة بالواو، نحو: «جاء عليٌّ والشمسُ طالعة»، فإن كانت غير مقترنة بها جاز تأخيرها وتقديمها، فالأول نحو: «جاء خليلٌ يحملُ كتابه»، والثاني نحو: «جاء يحملُ كتابه خليلٌ»، وأجاز قومٌ تقديمها وهي مُصدَّرة بالواو، والأصح ما ذكرناه.

٥ - تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا وَتَلَخُّرُهَا عَنْهُ

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها. وقد تقدَّم عليه جوازاً، بشرط أن يكون فعلاً متصرفاً، نحو: «راكباً جاء عليٌّ» أو صفةً تُشبهُ الفعلَ المتصرفَ - كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة - نحو: «مُسرعاً خالدٌ مُنطلقٌ»، ومن الفعل المتصرف قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرْتُمْ يَحْرُجُونَ﴾ [الفر: ٧]، وقولهم: «شَتَّى تَوَوَّبَ الْحَلْبَةُ»^(٥)، أي مُتَفَرِّقِينَ يرجعون.

(فإن كان العامل في الحال فعلاً جامداً، أو صفة تشبیه - وهي اسم التفضيل - أو معنى الفعل دون أحره، فلا يجوز تقديم الحال عليه.

فالأول نحو: «ما أجملَ البدرَ طالعاً».

والثاني نحو: «عليٌّ أنصح الناس خطيباً».

على المرء، لأنه مصدر متعد يطلب فاعلاً ومفعولاً به، ومفعوله الضمير المضاف إليه. من إضافة المصدر إلى مفعوله، وحينئذٍ لا تكون الحال مقدمة على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

(١) طراً: حال من الكاف في عنكم.

(٢) هيمان وصادياً: حالان من ياء الضمير في إليّ، والهيمان والصادي بمعنى المعطشان.

(٣) غافلاً: حال من المرء.

(٤) صديقاً: حال من الكاف في «بك»، وبك، الباء: حرف جر زائد، والكاف، لها موضعان من الإعراب: موضع قريب وهو الجر بالياء الزائدة، وموضع بعيد وهو الرفع على أنها فاعل لكفى.

(٥) شتى: جمع شتيت بمعنى متفرق، وتَوَوَّبَ: ترجع، والحلبة: جمع حالب.

والثالث نحو: «كَانَ عَلِيًّا مُقَدِّمًا أَسَدًا»، فلا يقال: «طالِعًا ما أجمل البدر، ولا علي خطيبًا أفصح الناس، ولا مُقَدِّمًا كَانَ عَلِيًّا أَسَدًا» ويستثنى من ذلك اسم التفضيل في نحو قولك: «سعيد خطيبًا أفصح منه كاتبًا، وإبراهيمُ كاتبًا، أفصح من خليل شاعرًا» ففي هذه الصورة يجب تقديم الحال، كما ستعلم.

واعلم أن اسم التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد، من حيث أنه لا يتصرف بالتثنية والجمع والتأنيث، كما تتصرف الصفات المشتقة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فهو لا يتصرف تصرفها إلَّا في بعض الأحوال، وذلك إن اقترن بـ «أ» أو أُضيف إلى معرفة، فيصرف حينئذٍ إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنثًا. كما عرفت في الجزء الأول من هذا الكتاب).

متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟

تتقدم الحال على عاملها وجوباً في ثلاث صور:

١ - أن يكون لها صدرُ الكلام، نحو: «كَيْفَ رَجَعَ سَلِيمٌ؟»^(١)، فإن أسماء الاستفهام لها صدرُ جملتها.

٢ - أن يكون العاملُ فيها اسمَ تفضيل، عاملاً في حالين، فَضَّلَ صاحبُ إحداهما على صاحبِ الأخرى، نحو: «خَالِدٌ فَقِيرٌ، أَكْرَمُ من خليل غنيًّا»، أو كان صاحبُها واحداً في المعنى، مُفَضَّلًا على نفسه في حالةٍ دونَ أخرى، نحو: «سَعِيدٌ، سَاكِنٌ، خَيْرٌ منه متكلِّماً»، فيجبُ والحالة هذه، تقديمُ الحال التي للمُفَضَّل، بحيثُ يتوسطُ اسمُ التفضيل بينهما، كما رأيت.

٣ - أن يكون العاملُ فيها معنى التشبيه، دونَ أحرفه، عاملاً في حالين يراؤ بهما تشبيه صاحبِ الأولى بصاحبِ الأخرى، نحو: «أَنَا، فَقِيرٌ، كَخَلِيلٍ غَنِيًّا»، ومنه قولُ الشاعر:

تُعَيِّرُنَا أَنْنَا عَالَةً ونَحْنُ، صَعَالِيكُ، أَنْتُمْ مُلُوكَا^(٢)

أو تشبيهُ صاحبهما الواحد في حالةٍ، بنفسه في حالةٍ أخرى، نحو: «خَالِدٌ، سَعِيدٌ، وَمِثْلُهُ بَانِسًا». فيجبُ، إذ ذاك، تقديمُ الحالِ التي للمُشَبَّهِ على الحالِ التي للمُشَبَّهِ بِهِ، كما رأيت، إلَّا إن

(١) كيف: اسم استفهام مبني على الفتح، وهو في محل نصب على الحال من سليم، أي: على أية حال جاء؟.

(٢) أي: «نحن» في حال صعلكتنا مثلكم، في حال ملككم»، والعالة: جمع عائل، وهو الفقير، من عال الرجل: إذا افتقر، ومنه الحديث: «ما عال مقتصد ولا يميل»، وهو من اليائي، وأما «عال الرجل أهله يعولهم فهو عائل»، إذا قام بما يحتاجون إليه، فهو من الواوي والصعلكة: الفقر، والصعاليك: الفقراء، واحدهم صعلوك، وبهم لُقِبَ عُرْوَةُ بن الزرد، فقيل له: «عُرْوَةُ الصعاليك» لأنه كان يجمع الفقراء في حظيرته فيرزقهم مما يفتنمه، وتصلحك: افتقر، وصعاليك العرب: لصوصهم وذوبانهم، الذين يسلبون وينهبون ويقتلون، فِعْلُ الذناب في الفلوات.

كانت أداة التشبيه «كأن»، فلا يجوز تقديم الحال عليها مطلقاً، نحو: «كأن خالداً، مُهرولاً، سعيداً بطيئاً».

(فإن كان التشبيه العامل في الحالين، فعلاً أو صفة مشتقة منه، جاز تقديم حال المفضل عليه وتأخيرها عنه، فالأول نحو: «خالد ماشياً يشبه سعيداً راكباً»، والثاني نحو: «يشبه خالد ماشياً سعيداً راكباً»).

متى تتأخر الحال عن عاملها وجوباً؟

تتأخر الحال عن عاملها وجوباً في أحد عشر موضعاً:

١ - أن يكون العامل فيها فعلاً جامداً، نحو: «نغم المهدأ ساكتاً، ما أحسن الحكيم متكلاً، بش المرأة منافقاً. أحياناً بالرجل صادقاً».

٢ - أن يكون اسم فعل، نحو: «نزّال مسرعاً».

٣ - أن يكون مصدرأً يصحّ تقديره بالفعل والحرف المصدرى، نحو: «سرّني أو يسرّني، اغترابك طالباً للعلم».

(إذ يصح أن تقول: «يسرني أن تغترب طالباً للعلم». فإن كان لا يصح تقديره بالفعل والحرف المصدرى، نحو: «سمعاً كلام الله متلوّاً»، جاز تقديمها عليه، نحو: «متلوّاً سمعاً كلام الله».

٤ - أن يكون صلةً لآل، نحو: «خالد هو العامل مجتهداً».

٥ - أن يكون صلةً لحرف مصدرى، نحو: «يسرّني أن تعمل مجتهداً، سرّني أن عملت مُخلصاً. يسرّني ما تجتهدُ دائماً^(١)، سرّني ما سَعَيْت صابراً^(٢)».

٦ - أن يكون مقروناً بلام الابتداء، نحو: «لأصبر مُتعبلاً».

٧ - أن يكون مقروناً بلام القسم، نحو: «لأثابرن مجتهداً».

٨ - أن يكون كلمةً فيها معنى الفعل دون أحرفه، نحو: «هذا عليّ مقبلاً^(٣). ليت سعيداً، غنياً، كريم^(٤). كأن خالدأ، فقيراً، غني^(٥)».

(١) ما: مصدرية؛ وليست اسم موصول، والتأويل: يسرني اجتهداك دائماً.

(٢) ما: هنا أيضاً مصدرية، والتأويل: «سرني سعيك صابراً».

(٣) معنى الفعل هنا: التنيه أو الإشارة.

(٤) معنى الفعل هنا: الثني المفهوم من ليت.

(٥) معنى الفعل هنا: التشبيه المفهوم من كأن.

٩ - أن يكون اسم تفضيل، نحو: «عليّ أفصحُ القوم خطيباً»، إلا إذا كان عاملاً في حالين، نحو: «المصفور، مفرّداً خيرٌ منه ساكناً»، فيجب تقديم حال المفضل على عامله، كما تقدّم.

١٠ - أن تكون الحال مؤكدةً لعاملها، نحو: «ولّى العدو مدبراً، فتسم الصديق ضاحكاً».

١١ - أن تكون جملةً مقترنة بالواو، على الأصح، نحو: «جئت والشمس طالعة».

(فإن كانت غير مقترنة بالواو جاز تقديمها على عاملها، نحو: «يركب فرسه جاء خالد» وأجاز قوم تقديمها على عاملها وهي مصدره بالواو، فأجازوا أن يقال: «والشمس طالعة جئت» والأصح ما قدّمناه. وقد سبق أنه لا يجوز تقديم الجملة المصدرية بالواو على صاحبها أيضاً، وأن قوماً أجازوه).

٦ - حذفتُ الحال وحذفتُ صاحبها

الأصل في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفها، لأنها فضلة. وإن حذفت فإنما تُحذفُ لقريئة. وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المَقول، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، أي: «يدخلون قائلين: سلامٌ عليكم»، وقوله: ﴿وَأَذِيقُوا الْفِرْعَوْنَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَنَاتِ وَأَصْلَحَ بِنَاتِهِ لَبِيسَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ١٢٧]، أي: «يرفعان القواعد قائلين: ربنا تقبل منا».

وقد يُحذفُ صاحبها لقريئة، كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: «بعثه».

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها، وذلك في أربع صور:

١ - أن تكون جواباً، كقولك: «ماشياً» في جواب من قال «كيف جئت؟».

٢ - أن تكون ساذةً مسدّ خبير المبتدأ^(١)، نحو: «أفضل صدقة الرجلٍ مُستراً».

٣ - أن تكون بدلاً من التلطف بفعلها، نحو: «هنيئاً لك»^(٢).

٤ - أن يكون الكلام مبنياً عليها - بحيث يفسدُ بحذفها - كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ لَا يَأْمَنُونَ الْفِتْنَةَ وَفَتَنُوكَ الْفِتْنَةَ وَكَانُوا شُرَكَاءَ فِيهَا يُدْعَوْنَ إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَكُنْتُمْ فِي دَارِ السَّلَاطَةِ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْآزْمِنِ مَرَّاتًا﴾ [الإسراء: ٣٧] ومن هذا أن تكون محصورةً في صاحبها، أو محصورةً فيها صاحبها، فالأول نحو: «ما جاء راكباً إلا عليٌّ»، والآخر نحو: «ما جاء عليٌّ إلا راكباً».

(١) راجع الكلام على أحكام خبر المبتدأ في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٢) أي: ثبت لك الشيء هنيئاً، ومعنى أنها بدل من التلطف بفعلها أنها نائية منابه، لأن الأصل أن يقال: «هناك الشيء»، أو يهتلك الشيء».

٧ - حذف عامل الحال

يُحذفُ العاملُ في الحال. وذلك على قسمين: جائز وواجب.

فالجائزُ كقولك لقاصد السفر: «راشداً»^(١)، وللقادم من الحج: «ماجوراً»^(٢)، ولمن يحدثك: «صادقاً»^(٣)، ونحو: «راكباً»^(٤) لمن قال لك: «كيف جئت؟»، و«بلى مسرعاً»^(٥) في جواب من قال لك: «إنَّك لم تنطلق». ومن ذلك قوله تعالى: «يَتَخَسَّبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ لَمَجْعَ عِظَانَهُ ۖ كَذَّبَ ثُبُورًا ۚ»^(٦) [البقرة: ٢٣٨]، إلى قوله: «فَإِنْ جُفَّتْ رَحَالَهُ أَوْ رُكِبَتْ»^(٧) [البقرة: ٢٤٩].

والواجبُ في خمس صور:

١ - أن يُبينَ بالحالِ ازديادٌ أو نقصٌ بتدريج، نحو: «تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً، أَوْ فَأَكْثَرَ»، ونحو: «اشترِ الثوبَ بدينارٍ فَنَازِلًا، أَوْ فَاقْلٍ، أَوْ فَسَافِلًا»^(٨)، وشرطُ هذه الحالِ أن تكون مصحوبةً بالغاءِ، كما رأيت، أو بِشَمٍّ والغاءُ أكثرُ.

٢ - أن تُذكرَ للتوبيخ، نحو: «أَقَاعِدْ عَنِ الْعَمَلِ، وَقَدْ قَامَ النَّاسُ؟»، ونحو: «أَمْتَوَانِيَا، وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟»، ومنه قولهم: «أَتَمِيمًا مَرَّةً، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؟»^(٩).

٣ - أن تكونَ مؤكدةً لمضمونِ الجملةِ، نحو: «أَنْتَ أَخِي مُوَسِيًّا»^(١٠).

٤ - أن تُدَّ مَسَدَ خبرِ المبتدأ، نحو: «تَأْدِييَ الْغَلَامِ مُسِيًّا»^(١١).

٥ - أن يكونَ حذفُهُ «أي حذفُ العاملِ» سماعاً، نحو: «هِنِيئًا لَكَ»^(١٢).

(١) أي: تسافر راشداً.

(٢) أي: رجعت ماجوراً.

(٣) أي: تقول أو تتكلم أو تحدث صادقاً.

(٤) أي: جئت راكباً.

(٥) أي: بلى انطلقت مسرعاً.

(٦) أي: بلى نجمعها قادرين.

(٧) أي: فصلوا رجالاً أو ركبناً، والرجال هنا: جمع راجل؛ وهو من يمشي على رجله، والركبان: جمع راكب.

(٨) أي: ذهب العدد صاعداً أو نازلاً، والغاء زائدة لتزيين اللفظ.

(٩) أي: أنوجد نعيمًا مرة، وتتحول قيسياً مرة أخرى؟ تقول ذلك للمتلون المناق الذي لا يثبت على حال.

(١٠) أي: أعرفك مواسياً.

(١١) أي: تأديبي إياه حاصل إذ يوجد مسيئاً.

(١٢) أي: ثبت لك الشيء هنيئاً.

٨ - انقسام الحال

تنقسم الحال - باعتبارات مختلفة - إلى مؤسّسة ومؤكّدة، وإلى مقصودة لذاتها وموطنة، وإلى حقيقية وسببية، وإلى مفردة وجملة وشبه جملة، فالمجموع تسعة أنواع، وسياتيكم بيانها:

الحال المؤسّسة، والحال المؤكّدة

الحال، إمّا مؤسّسة، وإمّا مؤكّدة.

فالمؤسّسة (وتُسمّى المبيّنة أيضاً، لأنها تُذكرُ للّبيين والتّوضيح): هي التي لا يُستفادُ معناها بدونها، نحو: (جاء خالدٌ راكباً)، وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُرِيدُ الْمَرْكَبِينَ إِلَّا يَرْثِيَهُنَّ مُنْذِرِينَ﴾ [الكهف: ٥٦ والأنعام: ٤٨].

والمؤكّدة: هي التي يُستفادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتى بها للتوكيد.

وهي ثلاثة أنواع:

١ - ما يُؤتى بها لتوكيد عاملها، وهي التي تُوافقه معنى فقط، أو معنى ولفظاً.

فالأول نحو: (تبسم ضاحكاً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ وَكُنْتُمْ تُخَفِّرُونَ﴾ [التوبة: ٢٥].

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلْعَالَمِينَ رَسُولاً﴾ [النساء: ٧٩]، وقول الشاعر:

أَصْبَحَ مُصْبِحاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلِطَ الْجَدِّ بِاللَّيْلِ

٢ - ما يُؤتى بها لتوكيد صاحبها، نحو: (جاء التلاميذُ كلّهم جميعاً). قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِئاً فَأَن تَكْفُرُ أَتَاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

٣ - ما يُؤتى بها لتوكيد مضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، نحو: «هو الحقُّ بئناً، أو صريحاً»، ونحو: «نحنُ الإخوةُ مُتعاونين»، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ، مَعْرُوفٌ بِهَا نَسَبِي وَقَلَّ بِدَارَةٍ يَاللَّسَّاسِ مِنْ عَارٍ

الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطنة

الحال، إمّا مقصودة لذاتها (وهو الغالب) نحو: «سافرتُ منفرداً»، وإمّا موطنة، وهي الجامدة الموصوفة، فتُذكرُ توطئة لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿فَتَنَزَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيّاً﴾ [مريم: ١٧]، ونحو: «لقبْتُ خالداً رجلاً مُحَنّاً».

الحال الحقيقية، والحال السببية

الحال، إمّا حقيقية، وهي التي تُبَيِّنُ هَيْئَةً صاحبها (وهو الغالب) نحو: (جَنَتْ قَرَحًا)، وإما سببية، وهي ما تُبَيِّنُ هَيْئَةً ما يَحْمِلُ ضَمِيرًا يعودُ إلى صاحبها، نحو: (رَكِبْتُ الفَرَسَ غَائِبًا صَاحِبُهُ)، ونحو: (كَلَمْتُ هَذَا حَاضِرًا أَبُوهَا).

الحال الجملة

الحال الجملة. هو أن تقع الجملة الفعلية، أو الجملة الاسمية، مَوْقَعِ الحال، وحينئذ تكون مؤولة بمفرد، نحو: «جاء سعيدٌ يركضُ» ونحو: «ذهب خالدٌ دمعُهُ مُتَحَدِّرًا». والتأويل: «جاء راكضاً. وذهب متحدراً دمعُهُ».

ويُشترطُ في الجملة الحالية ثلاثة شروط:

١ - أن تكون جملة خبرية، لا طلبية ولا تعجبية.

٢ - أن تكون غير مُصدَّرة بعلامة استقبال.

٣ - أن تشمل على رابط يربطها بصاحب الحال.

والرابط إمّا الضمير وحده، كقوله تعالى: ﴿وَبَايَعُوا أَبَاهُمْ عِشَاهُ يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]. وإمّا الواو فقط، كقوله سبحانه: ﴿لَئِنْ أَكَلَكُمُ الْوَيْلُ وَتَحَنُّنُ الْعَصْبَةِ﴾ [يوسف: ٢١٤]. وإمّا الواو والضمير معاً، كقوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢١٣].

الحال شبه الجملة

الحال شبه الجملة: هو أن يقع الظرف أو الجار والمجرور في موقع الحال. وهما يتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره «استقرأ» أو «استقر». والمتعلق المحذوف، في الحقيقة هو الحال، نحو: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ»، ونحو: «نَظَرْتُ الْعُصْفُورَ عَلَى الْغَصَنِ». ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَنَجَّ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩].

قاعدة جلية

إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور بحرف جرّ، وكلاهما صالحان للخبرية والحالية، فإن تصدّر الجملة الظرف أو المجرور، فالمختار نصب الاسم على الحالية وجعل الظرف أو المجرور خبراً مقدماً، نحو: «عندك، أو في الدار، سعيدٌ نائماً»، ونحو: «عندك، أو في الدار، نائماً سعيداً»، لأنه بتقدمه يكون قد نهيّاً للخبرية، ففي صرفه عنها إجحاف، ويجوز العكس.

وإن تصدّرها الاسم، وجب رفعه وجعل الظرف أو المجرور حالاً، نحو: «نائماً عندك، أو في الدار، سعيداً»، ونحو «نائماً سعيداً عندك، أو في الدار».

وإن تُصَدَّرَها المبتدأ، فإن تَقَدَّمَ الظرفُ أو المجرور على الاسم، جاز جعلُ كُلِّ منهما حالاً والآخر خبراً، نحو: «سعيدٌ عندك»، أو في داره «نائماً»، أو تقول: «نائماً»^(١).

وإن تَقَدَّمَ الاسم على الظرف أو المجرور، فالمختارُ رفعُ الاسم، وجعلُ الظرف أو المجرور حالاً، نحو: «سعيدٌ نائمٌ عندك»، أو في داره^(٢)، ويجوز العكسُ (وهو قليل في كلامهم)، فتقول: «سعيدٌ نائماً عندك»، أو في داره^(٣).

ومنعُ الجمهورُ نصبَ الاسم، في هذه الصورة، وأجازه ابن مالك مُستنداً إلى قراءة الحسن البصري «وَالْأَرْضُ حَيِّمًا فَبَضَّتْ يَوْمَ الْفَيْتَمَةِ وَالْكَوْكُثُ مَطْلُوتَةٌ يَبْسِيْنُهُ» [الزمر: ٦٧] بنصب «مطويات» على الحال، وجعل «يَبْسِيْنُهُ» خبراً عن «السَّمَوَاتِ»، وإلى قراءة من قرأ، «وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا تُحْمِيْدٌ مُّزْجِجٌ مُّطَهَّرٌ» [الأنعام: ١٣٩]، بنصب «خالصة» على الحال، وجعل «لذكرونا» خبراً عن «ما الموصولة»، والقراءتان شاذتان، لكنَّ فيهما دليلاً على الجواز، لأنه ليس معنى شذوذ القراءة أنها غيرُ صالحةٍ للاحتجاج بها غريبيةً.

فإن لم يصلحُ الظرفُ أو المجرورُ بالحرفِ للمخبرية (بحيثُ لا يكون مستغنى عن الاسم، لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه) تَغَيَّنَتْ خبريةُ الاسم وحاليةُ الظرف أو المجرور، نحو: «فبك إبراهيمُ راغبٌ»، ونحو: «إبراهيمُ فيك راغبٌ». إذ لا يصحُّ أن تستغني هنا عن الاسم، فتقول: «إبراهيمُ فيك».

الحال المفردة

الحالُ المُفْرَدَةُ: ما ليست جملةً ولا شبهةً^(١)، نحو: «قرأتُ الدرسَ مجتهداً، وكتبتهُ مُجتهدين، وتعلّمتُهُ مجتهدين».

٩ - واوُ الحالِ وأحكامها

واوُ الحالِ: ما يصحُّ وقوعُ «إذ» الظرفيةِ موقعها، فإذا قلت: «جئتُ والشمسُ تغيبُ»، صحَّ أن تقول: «جئتُ إذ الشمسُ تغيبُ».

ولا تدخلُ إلّا على الجملة، كما رأيتُ، فلا تدخلُ على حال مُفْرَدَةٍ، ولا على حالٍ شبه جملةً.

(١) إن نصبت «نائماً» جعلته حالاً، فكان الظرف أو المجرور خبراً، وإن رفعته كان خبراً؛ وجعلت الظرف أو المجرور حالاً.

(٢) ولك في هذه الحالة أيضاً أن تعلق الظرف وحرف الجر بالخبر، وهو هنا «نائماً».

(٣) ليس المراد بالمفرد - في باب الحال - ما يقابل المثنى والجمع، بل المراد ما يقابل الجملة وشبهها.

وأصلُ الرِّبْطِ أن يكونَ بضميرِ صاحبِ الحال، وحيثُ لا ضميرَ وجِبَ الواو، لأنَّ الجملةَ الحاليةَ لا تخلو من أحدهما أو منهما معاً، فإن كانت الواو مع الضميرِ كان الرِّبْطُ أشدَّ وأحكم. وواو الحالِ، من حيثُ اقترانُ الجملةِ الحاليةِ بها وعدمُها، على ثلاثة أضربٍ: واجبٍ وجائزٍ ومُمتنعٍ.

متى تجب واو الحال؟

تجبُ واو الحال في ثلاثِ صُورٍ:

١ - الأولى أن تكون جملةُ الحالِ اسميةً مجردةً من ضميرِ يربطها بصاحبها، نحو: «جئتُ والناسُ نائمون»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَ آخِرَ كَلِمَةٍ مِنْ بَيْنِكَ وَالْحَقِّ وَإِنَّ الْآمِنِينَ لَكَرِيمُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وقوله: ﴿لَئِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ أَذًى لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ عُصَبَتِي﴾ [يوسف: ١٤]، وتقول: «جئتُ وما الشمسُ طالعة».

٢ - أن تكون مُصدِّرةً بضميرِ صاحبها، نحو: «جاء سعيدٌ وهو راكبٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣].

٣ - أن تكون ماضيةً غيرَ مُشتملةٍ على ضميرِ صاحبها، مُثبتةٌ كانت أو منفيةً. غير أنه تجب «قد» مع الواو في المثبتة، نحو: «جئتُ وقد طلعت الشمسُ»، ولا تجوز مع المنفية، نحو: «جئتُ وما طلعت الشمسُ».

متى تمتنع واو الحال؟

تمتنعُ واو الحال من الجملة في سبعِ مسائلٍ:

١ - أن تقع بعد عاطفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرَبٍ أَنْ لَكُمْ أَهْلَكْتُمْ مَفَاجَةً أَفْتَأْتُوا مِنْكُمْ قَالُوا لَا تَقْرَبُوا﴾ [الأعراف: ٤].

٢ - أن تكون مؤكدةً لمضمون الجملة قبلها، كقوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

٣ - أن تكون ماضيةً بعد «إلا»، فتمتنع حينئذٍ من «الواو» و«قد» مجتمعين، ومُنفردتين،

(١) قوله تعالى: ﴿أَهْلِكْتُمْ هَآؤَ﴾ [الأعراف: ٤] أي أهلكنا أهلها، وقوله: ﴿فَجَاءَهَا﴾ [الأعراف: ٤] أي: فجاء أهلها، فالكلام على حذف مضاف، و(البأس): العذاب، وبياتاً: مصدر وضع موضع الحال، وهو مصدر بات بيات بياتاً، بمعنى بات يبيت بيتاً وبيتوتة، يقال: بات الرجل: إذا أدركه الليل، و(قائلون): أي نائمون وقت الظهيرة، من القيلولة، وهي الاستراحة نصف النهار سواء أكان معها نوم أم لا، يقال: قال الرجل يقبل قيلولة ومقيلاً، والقائلة: الظهيرة، والمعنى: جاء أهلها عذاباً باتين أو قائلين.

وَتُرْبِطُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١]. ولا عبرةً بِشذوذه من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو، تمسكاً بقول الشاعر:

بَغِمَ امْرَأَةً هَرِمَ، لَمْ تَغْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُزْنَاعٍ بِهَا وَزَرَا
أو إلى جواز اقترانها بِقَدْ، تمسكاً بقول الآخر:

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلَفِّ حَاجَةً لِنَفْسِي، إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا
لأن ذلك شاذ مخالف للقاعدة، وللكتير المسموع في فصيح الكلام، منشور ومنظوم.

٤ - أن تكون ماضية قبل «أو»، كقول الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً، جَارَ أَوْ عَدَاً وَلَا تُشْخَعْ عَلَيْهِ، جَادَ أَوْ بَخِلَاً
٥ - أن تكون مضارعةً مُتَّبِعَةً غير مُقْتَرَنَةٍ بِقَدْ وحينئذٍ تُرْبِطُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا شُكْرَكُمْ﴾ [المدثر: ٦]، ونحو: «جاء خالدٌ يحملُ كتابه». فإن اقترنت بِقَدْ، وجبت الواو معها، كقوله تعالى: ﴿لَمْ تَوَدُّهُمْ، وَقَدْ قَاتَلْتُمُوهُمْ أَيْ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]. ولا يجوز الواو وحدها ولا قَدْ وحدها، بل يجب تجريدُها منها معاً. أو اقترانها بهما معاً، كما رأيت.

٦ - أن تكون مضارعةً منفيةً بـ «ما»، فتمنع حينئذٍ من الواو وقد، مُجْتَمِعَتَيْنِ وَمُفْرَدَتَيْنِ، وَتُرْبِطُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ، كقول الشاعر:

عَهْدُكَ مَا تَضْبُرُ، وَفِيكَ شَبِيبَةٌ قَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيْمًا؟
وقول الآخر:

كَأَنَّهَا - يَوْمَ صَدَّتْ مَا تُكَلِّمُنَا - ظَلَبِي بِعُشْفَانَ سَاجِي الظَّرْفِ مَطْرُوفٌ
(وأجاز بعض العلماء اقترانها بالواو، نحو: «حضر خليل وما يركب». وليس ذلك بالمختار عند الجمهور. والذوق اللغوي لا يأباه. قال السيوطي في «معجم الهوامع»: والمنفي بما فيه الوجهان أيضاً، نحو: «جاء زيد وما يضحك؛ أو ما يضحك».)

٧ - أن تكون مضارعةً منفيةً بـ «لا»، فتمنع أيضاً من «الواو» وقد مُجْتَمِعَتَيْنِ وَمُفْرَدَتَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِأَقْوَمِ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقوله: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْمَ﴾ [النمل: ٢٠] وقول الشاعر:

لَوْ أَنَّ قَوْمًا - لَا زَيْفَاقَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ - دَخَلَتْهَا لَا أَحَبُّ

(١) فإن لم يكن ضمير يربط الحال بصاحبها امتنعت المسألة، فلا يقال: «ما جئت إلا طلعت الشمس» لخلو الجملة حينئذٍ من رابط، فإن أردت هذا المعنى قلت: «ما جئت إلا والشمس قد طلعت»، فتكون الحال جملة اسمية، قال ابن النظم في شرح ألفية أبيه: «وإن كانت (أي الجملة الحالية) مصدرة بفعل ماضٍ، فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك «الواو» اهـ.

(وأجاز قوم اقترانها بالواو، لكنه بعيد من الذوق اللغوي. قال ابن النازم: «وقد يجيء أي المضارع المنفي بلا بالضمير والواو».

فإن كنت منفية بَلَمْ، جاز أن تُرَبِّطَ بالواو والضمير معاً، كقوله تعالى: ﴿أَوَ قَالَ أُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَلَمْ يُوْحَ إِلَيْكَ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقول النابغة الذبياني الشاعر:

سَقَطَ الثَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَّاوَلْتُهُ، وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ^(١)

وجاز أن تُرَبِّطَ بالضمير وحده، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقَلَّبُوا فِي مَعَمَرٍ مِّنَ اللَّهِ وَقَصَلِ لَمْ يَسْتَهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقول الشاعر:

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ - فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ - حَبُّ الْفَنَّا لَمْ يُحَطِّمْ^(٢)

فإن خلت من الضمير، وجبَ رِبَطُهَا بالواو، نحو: «جئت ولم تطلُعِ الشمسُ» ولا يجوز تركها، ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَن أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمُضِم

وإن كانت منفية بلما، فالمختارُ رِبَطُهَا بالواو على كل حال، كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْمُنْذِرِينَ﴾^(٣) [آل عمران: ١٤٢] وقول الشاعر:

أَشْرَقْنَا وَلَمَّا يَمِضْ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ؟ فَكَيْفَ إِذَا حَبَّ الْمَطِيَّ بِنَا عَشْرًا؟
وقول غيره:

إِذَا كُنْتُ مَا كُحُولًا، فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَذِرْخَنِي وَلَمَّا أَمْرُقِ

(وأجاز النحاة رِبَطُهَا بالضمير وحده، نحو: «رجعت لما أبلغ مرادي». والمختار أن تربط بالواو والضمير معاً، لأنها لم ترد في كلام العرب إلا كذلك. وإنما جَوُزَ النحاة ترك الواو معها، قياساً على أختها (لم)، لا سماعاً. والنفس غير مطمئنة إلى هذا القياس، لأن الذوق اللغوي يأباه. قال ابن مالك: والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس. إلا أني لم أجده إلا بالواو).

(١) النضيف: خمار تختمر به المرأة.

(٢) المهن: الصوف المصبوغ، والفنا - بفتح الفاء، ويكتب بالالف والياء - غيب الثعلب، وهو شجر له حب أحمر، كان النساء يتخذن منه القلائد، وقد شبه الشاعر ما يتساقط من المهن - من هوداجهن - بهذا الحب الأحمر الذي لم يتحطم، وإنما قيده بعدم التحطم؛ لأنه إنما يكون أحمر إن كان صحيحاً، فإذا تكسر لم يبق أحمراره.

(٣) يعلم: منصوب بأن مضمرة بعد الواو.

متى تجوز واو الحال وتركها

يجوزُ أن تَقترنَ الجملةُ بواو الحالِ، وأن لا تَقترنَ بها، في غير ما تقدّم من صُورَ وجوبها وامتناعها.

غير أن الأكثرَ في الجملةِ الاسمية - مُبْتَنًى أو منفيةٌ - أن تَقترنَ بالواو والضمير معاً^(١).

فالمُتَبَتُّ كقوله تعالى: ﴿حَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقوله: ﴿فَكَرَّجَعَلُوا لِيْ أُنْدَادًا وَاتَّخَذُوا صُلُوْلًا﴾ [البقرة: ٢٢].

والمنفية نحو: «رجعتُ وما في يدي شيء».

وقد تُرْبَطُ - مُبْتَنًى أو منفيةٌ - بالضمير وحده^(٢).

فالمُتَبَتُّ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَقْبَلُوا بِمُنْكَرٍ لَّيْسَ بَعْدُ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقول الشاعر:

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ، سِرْبَالُهُ لَمْ يَمَزَقِ^(٣)
وتقول: «جاء عليٌّ، وجهه مُتَهَلِّلٌ» وكرّر خالد كأنه أسدٌ. والمنفية كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَكِمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾^(٤) [الرعد: ٤١].

(ولا يشترط لاقتران الجملة الاسمية بالواو، عدم اقترانها بإلا (كما توهم بعض أصحاب الحواشي سامحهم الله، فإن ذلك ثابت في أوضح الكلام، قال تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَحْنَا مِنْ قَرِينٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مُّعَلِّمٌ﴾ [الحجر: ٤]. وهذا الشرط إنما هو للجملة الماضية فقط، كما علمت، وأما الجملة الاسمية فقد تَقترنَ بهما معاً كما رأيت، وقد تَقترنَ بإلا وحدها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَحْنَا مِنْ قَرِينٍ إِلَّا هَذَا مُبْدِرٌ﴾ [الشراء: ٢٠٨].

أما الجملةُ الماضيةُ الحالّيةُ، فإن كانت مُبْتَنًى، فأكثرُ ما تُرْبَطُ بالضمير والواو وقد معاً^(٥)،

(١) أي بشرط أن لا تقع بعد عاطف، وأن لا تكون مؤكدة لمضمون الجملة، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو واكتفت بالضمير، كما تقدم.

(٢) أي بشرط أن لا تُصَدَّرَ بضمير صاحبها، فإن صُدِّرَتْ به وجبت الواو، كما سبق.

(٣) جنان الليل - بفتح الجيم - ظلامه، وآب: رجع، وسربال: الثوب.

(٤) أي: لا نائض له ولا راد، والمعنى أن حكم الله مُبْرَمٌ، فليس له من يتعقبه بنقض أو ردّ، من قولهم عقب الحاكم على حكم من قبله - من باب التفعيل - إذا تبعه وتعقبه لينقضه أو يبرمه، وهذا يشبه ما تقوم به محكمة التمييز التي تسمى محكمة النقض والإبرام أيضاً، ولو سَفَوْها «محكمة التعقيب» لكان أولى وأخصر.

(٥) أي بشرط أن لا تقع بعد (إلا) ولا قبل (أو)، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو وقد مجتمعتين ومنفردتين: كما تقدم.

كقوله تعالى: ﴿أَتَقْلَبُونَ أَنْ يُبْعَثُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَلْعَلُونَ مِنْ بَعْدِ مَا عَقِلُوا﴾ [البقرة: ٧٥].

وأقل منه أن تُربط بالضمير وقد فقط، دون الواو^(١)، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ بَرَّعَ الدَّارِ، قَدْ غَيَّرَ إِلَيَّ مَعَارِفَهَا، وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ^(٢)

وأقل من هذا أن تُربط بالضمير وحده، دون الواو وقد، كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ يَضَعُنَّ رُءُتَ إِيَّانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله: ﴿أَوْ جَكَوْكُمْ حَوَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ومنه قول الشاعر أبي صخر الهذلي:

وَأَنِّي لَتَغْرُونِي لِإِغْرَاكِ هَرَّةٌ^(٣) كَمَا انْتَفَضَ الضُّفُفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطَرُ

وأقل من الجميع أن تُربط بالضمير والواو فقط^(٤)، دون قد، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ؟﴾ [يوسف: ٧١]، وقوله: ﴿قَالُوا أَلَمْ يَأْتِ لَكَ وَالْبَهْلَكُ الْأَرْذَلُونَ؟﴾ [الشراء: ١١١].

إن كانت منفية امتنعت معها «قد»، فهي تُربط غالباً بالضمير والواو معاً، نحو: «رجع خالد وما صنع شيئاً»، وقد تُربط بالضمير وحده، نحو: «رجع ما صنع شيئاً».

فإن لم تشتمل الجملة الماضية، مثبتة كانت أو منفية، على ضمير يعود إلى صاحب الحال، رُبِطَتِ المُثَبِّتَةُ بِالْوَاوِ وَقَدْ، والمنفية بالواو وحدها، وجوباً، كما سبق.

وأما الجملة المضارعية الحالية، فقد تقدم حكمها، مثبتة ومنفية، في الكلام على المواضع التي تمتنع فيها واو الحال من الجملة، فراجعه).

فائدة:

(أوجب البصريون، إلا الأخفش، لزوم «قد» مع جملة الماضي المثبت الذي لم يقع بعد «إلا» ولا قبل «أو» مطلقاً، سواء أربطت بالضمير، أم بالواو، أم بهما معاً، فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة، وقد قدروها قبل الماضي في الآيات السابقة. والمختار قول الكوفيين والأخفش، وهو أنها لا تلزم إلا مع جملة الماضي التي لم تشتمل على ضمير صاحب الحال وهي تلزم في ذلك مع الواو، كما تقدم. ولا تلزم في غير ذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد»، والأصل عدم التقدير).

(١) أي بالشرط المتقدم.

(٢) الساريات؛ جمع سارية، وهي السحابة تأتي ليلاً.

(٣) وفي شرح المفصل لابن يعيش: «نفضة» بدل «هرة».

(٤) أي بالشرط المتقدم.

١٠ - تَعَدُّدُ الْحَالِ

يجوزُ أنْ تَعَدَّدَ الْحَالُ، وَصَاحِبُهَا وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا. فَمِثَالُ تَعَدُّدِهَا، وَصَاحِبُهَا وَاحِدًا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [طه: ٨٦].

وإنْ تَعَدَّدَتْ وَتَعَدَّدَ صَاحِبُهَا، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ وَمَعْنَى وَاحِدَةٍ ثَبَّتْنَاهَا أَوْ جَمَعْنَاهَا، نَحْوُ: «جَاءَ سَعِيدٌ وَخَالِدٌ رَاكِبِينَ وَسَافِرٌ خَلِيلٌ وَأَخَوَاهُ مَاشِيَيْنَ»، وَمِنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣] (وَالْأَصْلُ دَائِبَةٌ وَدَائِبًا) وَقَوْلُهُ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُودُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل: ١٢].

وإنْ اخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا فُتَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَغِيرِ عَطْفٍ، نَحْوُ: «لَقِيتُ خَالِدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»^(١)، وَ«لَقِيتُ دَعْدًا رَاكِبَةً مَاشِيًا»^(٢)، وَنَظَرْتُ خَلِيلًا وَسَعِيدًا وَاقِفَيْنِ قَاعِدًا»^(٣)، ثُمَّ لَمْ يُؤْمِنْ اللَّبْسُ أَعْطَيْتِ الْحَالَ الْأَوَّلَى لِلثَّانِي وَالْآخِرَى لِلأَوَّلَى، فَإِنْ أَرَدْتَ الْعَكْسَ وَجِبَ أَنْ تَقُولَ: «لَقِيتُ خَالِدًا مُنْحَدِرًا مُصْعِدًا»، فَيَكُونُ هُوَ الْمُنْحَدِرُ وَأَنْتِ الْمُصْعِدُ، وَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، لظَهَرَ الْمَعْنَى، كَمَا فِي الْمَثَالَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ، جَازَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُكَ أَنْ تَرُدَّ كُلَّ حَالٍ إِلَى صَاحِبِهَا، فَإِنْ قُلْتَ: «لَقِيتُ دَعْدًا مَاشِيًا رَاكِبَةً»، وَنَظَرْتُ خَلِيلًا وَسَعِيدًا قَاعِدًا رَاكِبَيْنِ، جَازَ لِبُضُوحِ الْمَعْنَى الْمَرَادِ، وَمِنَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَرْزَانَا ذَعِيلٌ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ^(٤)

١١ - تَتَعُّدٌ

وَرَدَتْ عَنِ الْعَرَبِ أَلْفَاظًا، مَرْتَبَةٌ تَرْكِيبُ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى فَتْحِ جُزْءِهَا، إِلَّا مَا كَانَ جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ يَاءَ فَبَنَؤُهُ عَلَى السَّكُونِ. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

١ - مَا رُكِّبَ، وَأَصْلُهُ الْعَطْفُ، نَحْوُ: «تَفَرَّقُوا شَلَزَ مَلَزَ، أَوْ شَعَرَ بَعَرَ»، أَيْ: «مُتَفَرِّقِينَ، أَوْ مُتَشَتِّرِينَ»، وَنَحْوُ: «هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ»، أَيْ: «مُتَلَاصِقًا»، وَنَحْوُ: «لَقِيتُهُ كَفَّةً كَفَّةً»، أَيْ: «مُؤَاجِهًا»^(٥).

(١) مُصْعِدًا: حَالٌ مِنْ خَالِدًا، وَمُنْحَدِرًا: حَالٌ مِنَ النَّاءِ فِي لَقِيتُ.

(٢) رَاكِبَةً: حَالٌ مِنْ دَعْدًا، وَمَاشِيًا: حَالٌ مِنَ النَّاءِ فِي لَقِيتُ.

(٣) وَاقِفَيْنِ: حَالٌ مِنْ خَلِيلًا وَسَعِيدًا، وَقَاعِدًا: حَالٌ مِنَ النَّاءِ فِي نَظَرْتُ.

(٤) الْمِرْطُ: كُلُّ ثَوْبٍ غَيْرِ مَخِيطٍ، وَكَسَاءٌ يُؤْتَرُ بِهِ، وَرَبْمَا تُشَدُّ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا وَتَتَلَفَعُ بِهِ، وَالْمُرَحَّلُ مِنَ الثِّيَابِ مَا أَشْبَهَتْ نَفْوَشَهُ رِحَالُ الْإِبِلِ، وَجُمْلَةُ أَمْشِي: حَالٌ مِنْ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَجُمْلَةُ تَجْرُ: حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْغَايَةِ فِي «بِهَا».

(٥) وَيُقَالُ أَيْضًا: «لَقِيتُهُ كَفَّةً وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ» بِفُلْكِ التَّرْكِيبِ.

٢ - ما رُكِبَ، وأصله الإضافة، نحو: «فعلتهُ باديءُ بَذءٍ، وباديءٌ^(١) بَذَاءٌ، وباديءُ بَذَاءَةٍ، وباديءُ بَذَاءٍ، وباديءٌ^(٢) بَذَاءَةٍ، وبَذَاءَةٌ بَذَاءَةٍ، أي: «فعلتهُ مبدوءاً به»^(٣) ونحو: «تَفَرَّقُوا»، أو دَعَبُوا أيدي سَبَاً وأَيادي^(٤) سَبَاً^(٥)، أي: «مُتَشَتِّين».

٧ - التمييز

التمييزُ: اسمٌ نكرةٌ يذكرُ تفسيراً للمُبهم من ذاتٍ أو نسبةٍ.
فالأوَّلُ نحو: «اشتريتُ عشرينَ كتاباً»، والثاني نحو: «طابَ المجتهدُ نفساً».
والمُفسِّرُ للمُبهم يُسمَّى: تمييزاً ومُمَيِّزاً، وتفسيراً ومُفسِّراً، وتبييناً ومُبيِّناً، والمُفسِّرُ يُسمَّى: مُميِّزاً ومُفسِّراً ومُبيِّناً.
والتمييزُ يكونُ على معنى «مِنْ»، كما أنَّ الحالَ تكونُ على معنى «فِي»، فإذا قلتُ: «اشتريتُ عشرينَ كتاباً»، فالمعنى أنك اشتريتَ عشرينَ منَ الكتبِ، وإذا قلتُ: «طابَ المجتهدُ نفساً»، فالمعنى أنه طابَ من جهةِ نفسهِ.
والتمييزُ قسمانِ: تمييزُ ذاتٍ (وَيُسمَّى: تمييزٌ مُفردٌ أيضاً)، وتمييزُ نسبةٍ (وَيُسمَّى أيضاً: تمييزٌ جملةً).

وفي هذا المبحث ثمانية مباحث:

١ - تَفْيِيزُ الذَّاتِ وَحُكْمُهُ

تمييزُ الذاتِ: ما كان مُفسِّراً لاسمٍ مُبهمٍ ملفوظٍ، نحو: «عندي رِطْلٌ رَيتاً».
والاسمُ المُبهمُ على خمسة أنواع:
١ - العددُ، نحو: «اشتريتُ أحدَ عشرَ كتاباً».
ولا فرقَ بينَ أن يكونَ العددُ صريحاً، كما رأيتَ، أو مُبهماً، نحو «كم كتاباً عندك؟».

(١) يسكون الياء بلا همز.

(٢) يسكون الياء بلا همزة أيضاً.

(٣) هذه الألفاظ وردت بالبناء مركبة، وموضعها النصب على الحال، كما علمت، وما سواها مما يشبهها فالجزء الأول منه منصوب لفظاً والآخر مجرور بالإضافة.

(٤) أيدي وأيادي: يسكون الياء فيهما، وإنما جاء «يادي وأيدي وأيادي» هنا بسكون الياء لأن المركب المزجي إن كان آخر الجزء الأول منه ياء بني على السكون، وإن كان غيرها بني على الفتح، كما عرفت في الكلام على الأسماء المبنية.

(٥) سباً: سمع في هذا المقام بلا همزة، وأصله الهمزة أي «سباً».

والعددُ قسمان: صريحٌ ومُهمٌّ.

فالعددُ الصريحُ ما كان معروفَ الكمية: كالواحد والعشرة والأحد عشر والعشرين ونحوها.
والعددُ المُهمُّ: ما كان كنايةً عن عددٍ مجهولِ الكمية والفاضة: «كَمْ وكَائِنٌ وكَذَا»، وسيأتي الكلام عليه.

٢ - ما دلَّ على مقدارٍ (أي شيءٍ يُقدَّرُ بالكَ). وهو إمَّا إِسَاحَةٌ نحو: «عندي قَصَبَةٌ أَرْضاً»، أو وزنٌ، نحو: «لَكَ فِنطَارٌ عَسَلًا» أو كيلٌ، نحو: «أَعْطِيَ الْفَقِيرَ صَاعًا قَمْحًا»، أو مِقياسٌ نحو: «عندي ذِرَاعٌ جَوْخًا».

٣ - ما دلَّ على ما يُشَبَّهُ المقدارُ - مما يَدُلُّ على غيرِ مُعيَّنٍ - لَأنَّهُ غيرُ مُقدَّرٍ بِالآلَةِ الْخَاصَةِ. وهو إمَّا أَنْ يُشَبَّهَ الْإِسَاحَةُ، نحو: «عندي مَدُّ الْبَصَرِ أَرْضاً. وما في السَّمَاءِ قَدَرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا»، أو الْوِزْنُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَمْلِكُ يَشْكَالَ دَرَّةً حَيْرَةً يَرْوِي ۖ وَمَنْ يَمْلِكُ يَشْكَالَ دَرَّةً شَرَكًا يَرْوِي ۚ﴾ (الزُّلْزَلَةُ: ٧، ٨)، أو الْكِيلُ - كَالْأَوْعِيَةِ - نحو: «عندي جَرَّةٌ مَاءً، وَكَيْسٌ قَمْحًا، وَرَافُودٌ^(١) خَلًّا، وَنَحْيٌ^(٢) سَمْنًا، وَحُبٌّ عَسَلًا^(٣)»، وما أشبه ذلك، أو الْمِقياسُ، نحو: «عندي مَدُّ يَدِكَ حَبْلًا».

٤ - ما أَجْرِيَ مُجْرَى الْمَقَادِيرِ - من كل اسمٍ مُبْهَمٍ مُفْتَرٍ إِلَى التَّمْيِيزِ وَالتَّفْصِيلِ، نحو: «لَنَا يَثْلُ لَكُمْ خَيْلًا. وَعِنْدَنَا غَيْرُ ذَلِكَ غَنَمًا»، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِبَيِّنَاتٍ مَدًّا﴾ [الكهف: ١٠٩].

٥ - ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «عندي خَاتَمٌ فِضَّةً، وَسَاعَةٌ ذَهَبًا، وَثَوْبٌ صَوْفًا، وَمِعْطَفٌ جَوْخًا».

وحكمُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ أَنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُهُ، كَمَا رَأَيْتَ، وَيَجُوزُ جَرُّهُ بِمَنْ، نَحْوُ: «عندي رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ، وَرِطْلٌ الصَّنْدُوقِ مِنْ كَتَبٍ»، وَبِالإِضَافَةِ، نَحْوُ: «لَنَا قَصَبَةٌ أَرْضٍ، وَفِنطَارٌ عَسَلٍ»، إِلَّا إِذَا اقْتَضَتْ إِضَافَتُهُ إِضَافَتَيْنِ - بِأَن كَانَ الْمُتَمَيِّزُ مِضَافًا - فَتَمْتَنِعُ الإِضَافَةُ، وَيَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ أَوْ جَرُّهُ بِمَنْ، نَحْوُ: «مَا فِي السَّمَاءِ قَدَرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا، أَوْ مِنْ سَحَابٍ»، وَيُسْتَنَى مِنْهُ تَمْيِيزُ الْعَدَدِ، فَإِنَّ لَهُ أَحْكَامًا سَتُذَكَّرُ.

٢ - تَمْيِيزُ النَّسَبَةِ وَحُكْمُهُ

تَمْيِيزُ النَّسَبَةِ: مَا كَانَ مُفَسَّرًا لِجُمْلَةٍ مُبْهَمَةٍ النَّسَبَةِ، نَحْوُ: «حَسَنٌ عَلِيٌّ خُلُقًا. وَمَلَأَ اللَّهُ قَلْبَكَ سُورًا»، فَإِنَّ نَسَبَةَ الْحَسَنِ إِلَى عَلِيٍّ مُبْهَمَةٌ تَحْتَمِلُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، فَازَلَتْ إِبْهَامُهَا بِقَوْلِكَ «خُلُقًا».

(١) الرافود: خابية عظيمة مطلية الجوف.

(٢) النحي بالنون المكسورة وسكون الحاء المهملة: الزق.

(٣) الحب، بضم الحاء المهملة: الخابية.

وكذا نسبة مَلءِ الله القلب قد زال إبهامها بقولك: «سروراً».

ومن تمييز النسبة الاسم الواقع بعد ما يُفيد التَّمَجُّب، نحو: «ما أشجعهُ رجلاً». أكرم به تلميذاً، يا له رجلاً، لله ذرُّهُ بطلاً، ويخهُ رجلاً، حَبُّكَ بخالد شجاعاً، كفى بالشَّيبِ واعظاً، عَظَمَ عليّ مقاماً، وارتفع رتبةً.

وهو على قسمين: مُحوِّل وغير مُحوِّل.

فالمحوِّل: ما كان أصله فاعلاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَحَلَّ الرَّأْسَ شَيْبًا﴾^(١) [مريم: ٤]، ونحو: «ما أحسنَ خالداً أدباً؟»^(٢)، أو مفعولاً، كقوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عَيْوًا﴾ [الفر: ١٧]^(٣)، ونحو: «زَرَعْتُ الحديقةَ شجراً»^(٤)، أو مُبتدأ، كقوله عز وجل: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَهْرُ نَفَرًا﴾^(٥) [الكهف: ٣٤]، ونحو: «خليلٌ أوفرُّ علماً وأكبرُ عقلاً»^(٦).

وحُكمه أنه منصوب دائماً، ولا يجوزُ جرُّهُ يَمَنَ أو بالإضافة، كما رأيت.

وغيرُ المحوِّل: ما كان غيرُ مُحوِّل عن شيء، نحو: «أكرمُ بسليم رجلاً، سَمَوْتُ أدبياً، عَظُمْتُ شجاعاً، لله ذرُّهُ فارساً، ملاثُ خزانتي كُتُباً، ما أكرمك رجلاً».

وحُكمه أنه يجوزُ نصبه، كما رأيت، ويجوزُ جرُّهُ يَمَنَ، نحو: «له ذرُّهُ من فارس، أكرمُ به من رجل، سَمَوْتُ من أدب».

واعلم أنَّ ما بعدَ اسم التفضيل ينصبُ وجوباً على التَّمْيِيز، إن لم يكن من جنس ما قبله، نحو: «أنتَ أعلى منزلاً».

فإن كان من جنس ما قبله وجبَ جرُّهُ بإضافته، إلى «أفعل»، نحو: «أنتَ أفضلُ رجلٍ». إلّا إذا كان «أفعل» مضافاً لغير التَّمْيِيز، فيجبُ نصبُ التَّمْيِيز حينئذٍ، لتعذُّرِ الإضافة مرتين، نحو: «أنتَ أفضلُ الناسِ رجلاً».

٣ - حُكْمُ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ

تَمْيِيزُ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ مجموعُ مجرورٍ بالإضافة وجوباً، من الثلاثة إلى العشرة^(٧)، نحو: «جاء

(١) والأصل: اشتعل شيب الرأس.

(٢) والأصل: حسن أدب خالد.

(٣) والأصل: فجّرنا عيون الأرض.

(٤) والأصل: زرعت شجر الحديقة.

(٥) والأصل: مالي أكثر من مالك ونفري أعز من نفرك.

(٦) والأصل: علم خليل أوفر وعقله أكبر.

(٧) أما إن قلت: «جاءني ثلاثة من الرجال» فليس هذا من جرّ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ يَمَنَ، بل هو تركيب آخر، حذف فيه

ثلاثة رجال، وعشر نسوة، ما لم يكن التمييز لفظ مئة، فيكون مفرداً غالباً، نحو: «ثلاث مئة»، وقد يُجمع نحو: «ثلاث مئتين، أو مئتين»، أما الألف فمجموع البتة، نحو: «ثلاثة آلاف».

واعلم أن مُمَيِّزَ الثلاثة إلى العشرة، إنما يُجرُّ بالإضافة إن كان جمعاً كعشرة رجال. فإن كان اسم جمع أو اسم جنس، جُرَّ بمن.

فالأول: كثلاثة من القوم، وأربعة من الإبل.

والثاني: كسنة من الطير، وسبع من النخل. قال تعالى: ﴿تَخَذُ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وقد يُجرُّ بالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتَ فِي الْأَيَّامِ اثْنًا تَتَمَتُّ رَهْطًا﴾^(١) [النمل: ٤٨]. وفي الحديث «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»، وقال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ^(٢)، وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمانُ عَلَى عِيَالِي
وأما مع أحد عشر إلى تسعة وتسعين، فالتمييز مفرد منصوب^(٣)، نحو: «جاء أحد عشر تلميذاً، وتسع وتسعون تلميذة».

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَتَا عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فأسباطاً: ليس تمييزاً لاثنين عشرة، بل بدل منه والتمييز مُقَدَّرٌ، أي: قطعناهم اثني عشرة فرقة، لأن التمييز هنا لا يكون إلا مفرداً، ولو جاز أن يكون مجموعاً - كما هو مذهب بعض العلماء - لما جاز هنا جعل أسباطاً تمييزاً، لأن الأسباط جمع سبط، وهو مُدَكَّرٌ، فكان ينبغي أن يُقال: وقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشَرَ أَسْبَاطًا، لأن الاثنين يُوافِقُ المعدود، والعشرة، وهي مركبة، كذلك، كما مرَّ بك في بحث المركبات^(٤).

وأما مع المئة والألف ومئتهما وجميعهما، فهو مفرد مجرور بالإضافة وجوباً، نحو: «جاء مئة رجل، ومئتا امرأة، ومئتا غلام، وألف رجل، وألف امرأة، وثلاثة آلاف غلام»، وقد شدُّ تمييز المئة منصوباً في قوله:

التمييز، والأصل: «ثلاثة أشخاص من الرجال»، فالجاز والمجرور بيان للتمييز المقدر، في موضوع النعت له. لأن تمييز العدد - من الثلاثة إلى العشرة - لا يكون إلا مجموعاً مجروراً بالإضافة إلى العدد.

(١) الرهط: عدد من الرجال بين الثلاثة والعشرة.

(٢) الذود: عدد من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر، واللفظة مؤنثة، لذلك كان العدد معها مذكراً، والصدقة: الزكاة.

(٣) إنما ذُكر الثلاثة، مع أن المعدود مؤنث، لأنه أراد بالنفس الشخص، وهو مذكر.

(٤) أما إن قلت: «عندي عشرون من الرجال»، فلا يكون ذلك جرَّ تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر، حذف فيه التمييز، والأصل: «عشرون شخصاً من الرجال»، فالجار والمجرور بيان للتمييز المقدر، في موضع النعت له، لأن تمييز العدد - من أحد عشر إلى تسعة وتسعين - لا يكون إلا مفرداً منصوباً.

(٥) راجع أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

إذا عاشَ الْفَتَى مِثْلَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَنَاءُ

٤ - «كم» الاستفهامية وتَمَيِّزُهَا

كم على قسمين: استفهامية وخبرية.

بَنَكُم الاستفهامية: مَا يُسْتَفْهَمُ عَنْ عَدَدِ مُبْهَمٍ يُرَادُ تَعْيِينُهُ، نحو: «كم رجلاً سافر؟»، ولا تقع إلا في صدر الكلام، كجميع أدوات الاستفهام.

وَمُتَمَيِّزُهَا مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ، كما رأيت، وإن سبقها حرف جرّ جاز جره - على ضَعْفٍ - بِمَنْ مُقَدَّرَةٌ، نحو: «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟» أي: بكم من درهم اشتريته؟ ونصبه أولى على كل حالٍ، وجره ضعيفٌ. وأضعف منه إظهار «من».

ويجوزُ الفصلُ بينها وبين مُتَمَيِّزِهَا. ويكثرُ وقوعُ الفصلِ بالطرف والجاء والمجرور.

ونحو: «كم عندك كتاباً؟ * كم في الدار رجلاً؟». ويُقْلُ الفصلُ بينهما بخبرها، نحو: «كم جاءني رجلاً؟»، أو بالعامل فيها نحو: «كم اشتريت كتاباً؟».

ويجوزُ حذفُ تَمَيِّزِهَا، مثل: «كم مَالُكَ؟» أي: كم درهماً، أو ديناراً، هُو؟

وَحُكْمُهَا، في الإعراب، أن تكونَ في محلِّ جرٍّ، إن سبقها حرف جرٍّ، أو مضاف، نحو: «في كم ساعة بلغت دمشق؟»، ونحو: «رأي كم رجلاً أخذت؟»، وأن تكونَ في محل نصب إن كانت استفهاماً عن المصدر، لأنها تكونُ مقعولاً مطلقاً، نحو: «كم إحساناً أحسنت؟»، أو عن المفعول به، نحو: «كم جائزة نِلْتَ؟» أو عن خبر الفعلِ الناقصِ، نحو: «كم إخوانُكَ؟».

فإن لم تكن استفهاماً عن واحدٍ مما ذُكِرَ، كانت في محل رفعٍ على أنها مبتدأ أو خبرٌ.

فالأولُ نحو: «كم كتاباً عندك؟».

والثاني نحو: كم كتبكَ؟. ولك في هذا أيضاً أن تجعل «كم» مبتدأ وما بعدها خبراً. والاول أولى.

٥ - «كم» الخبرية وتَمَيِّزُهَا

كم الخبرية: هي التي تكون بمعنى «كثير» وتكون إخباراً عن عددٍ كثيرٍ مُبْهَمٍ الكمية، نحو: «كم عالم رأيْتُ!»، أي: رأيْتُ كثيراً من العلماء، ولا تقع إلا في صدر الكلام، ويجوزُ حذفُ مُتَمَيِّزِهَا، إن دلَّ عليه دليلٌ، نحو: «كم غَصِيَّتْ أمري!»، أي: «كم مرّةً عصيتُ!».

وحكمُ مُتَمَيِّزِهَا أن يكونَ مفرداً، نكرةً، مجروراً بالإضافة إليها أو بمن، نحو: «كم علم قرأتُ!» ونحو: «كم من كريم أكرمتُ!».

ويجوزُ أن يكونَ مجموعاً، نحو: «كم علومٍ أعرفُ!»، وإفراؤه أولى.

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميزِها، فإنْ قُصِلَ بينهما وجبَ نصبُ على التَّمييز، لامتناع الإضافةِ معَ الفصل، نحو: «كم عندك درهماً!»، ونحو: «كم لك يا فتى فضلاً! أو جرُّهُ بمن ظاهرة، نحو: «كم عندك من درهم!». ونحو: «كم لك يا فتى من فضل!»، إلّا إذا كان الفاصل فعلاً مُتعدِّياً مُسلطاً على «كم»، فيجبُ جرُّهُ بمن، نحو: «كم قرأتُ من كتابٍ»، كيلا يلتبسَ بالمفعول به فيما لو قلت: «كم قرأتُ كتاباً».

(وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التي قرأتها، والجملة الأخرى تدل على كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً، فكُم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت، وفي الصورة الأخرى في موضع نصب على أنها مفعول مطلق له؛ لأنها كناية عن المصدر، والتقدير: كم قراءة قرأت كتاباً فيكون تمييزها محذوفاً).

ويجوز في نحو: «كم نالني منك معروف!»، أن تُرفَعُ على أنه فاعل «نال»، فيكون تمييز «كم» مقدراً، أي: «كم مرّة!»، ويجوز أن تنصبُ على التمييز، فيكون فاعلُ «نال» ضميراً مستتراً يعود إلى «كم».

وحكمُ «كم» الخبرية، في الإعراب، كحكمِ «كم» الاستفهامية تماماً، والأمثلة لا تحصى. واعلم أن «كم» الاستفهامية و «كم» الخبرية، لا يتقدّم عليهما شيء من متعلقات جملتيهما، إلا حرف الجرّ والمضاف، فهما يعملان فيهما الجرّ.

فالأولى نحو: «بكم درهماً اشتريت هذا الكتاب؟» ونحو: «ديوان كم شاعراً قرأت؟». والثانية نحو: «إلى كم بلد سافرت!» ونحو: «خطبة كم خطيب سمعت قوَعيث!». وتشترك «كم» الاستفهامية و «كم» الخبرية في خمسة أمور هي: كونهما كائنين عن عددٍ مُبهم مجهول الجنس والمقدار، وكونُهُما مَبْنِيَّين، وكون البناءِ على السكون، ولزومُ التصدير، والاحتياجُ إلى التَّمييز.

ويُفترقان في خمسة أمور أيضاً:

- ١ - أن مُميزيهما مختلفان إعراباً، وقد تقدّم شرح ذلك.
- ٢ - أن الخبرية تختصّ بالماضي، كَرُبّ، فلا يجوز أن تقول: «كم كُتِبَ سائِري!»، كما لا تقول: «رُبّ دارٍ سابِني»، ويجوز أن تقول: «كم كتاباً ستشترى؟».
- ٣ - أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جواباً، لأنه مخبرٌ، وليس بمستفهم.
- ٤ - أن التصديق أو التكذيب يتوجّه على الخبرية، ولا يتوجّه على الاستفهامية، لأنّ الكلام الخبري يحتمل الصدق والكذب، ولا يحتملها الاستفهامية، لأنه إنشائي.
- ٥ - أن المُبدل من الخبرية لا يقرنُ بهزمة الاستفهام، تقول: «كم رجل في الدارِ عشرةً،

بل عشرون»، وتقول: «كم كتاب اشتريت - عشرة، بل عشرين»، أم المبدل من الاستفهامية فيقترن بها، نحو: «كم كُتِبَ؟ عشرة أم عشرون؟» ونحو: «كم كتاباً اشتريت؟ عشرة، أم عشرين؟».

٦ - «كأين» وتُمييزُها

كأين (وكتُبَ: كأي أيضاً) مثل: «كم» الخبرية معنى، فهي تُوافِقُها في الإبهام، والافتقار إلى التميز، والبناء على السكون، وإفادة التكثير، ولزوم أن تكون في صدر الكلام، والاختصاص بالماضي.

وحكم مُميزها أن يكون مفرداً مجروراً بيمين، كقوله تعالى: ﴿كَأَيِّنْ مِنْ نَجْدٍ فَتَنَّا بِهِ ثُمَّ قَالَ كَذِبٌ﴾^(١) [آل عمران: ١٤٦]، وقوله: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾^(٢) [العنكبوت: ٦٠] وقول الشاعر:

وَكَأَيِّنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيَادَتُهُ، أَوْ نَقْصُهُ، فِي الشَّكْلِ!
وقد يُنْصَبُ عَلَى قِلَّةٍ، كقول الآخر:

وَكَأَيِّنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيمَةً! وَلَا تَذَرُونَنَا مَنْ مَنَعْنَا
وقول غيره:

أَطْرَدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا، فَكَأَيِّنْ أَلِمَّا حُمَّ يُنْشَرُّهُ بَعْدَ عُسْرِ^(٣)!
وحكمها في الإعراب، كحكم أختها «كم» الخبرية، ألا أنها إن وقعت مبتدأ لا يُخْبِرُ عنها إلا بجملة أو شبهها (أي الظرف والجازر والمجور)، كما رأيت، ولا يُخْبِرُ عنها بمفرد، فلا يقال: «كأين من رجل جاهل طريق الخير»، بخلاف «كم».

٧ - «كذا» وتُمييزُها

تكون «كذا» كناية عن العدد المبهم، قليلاً كان أو كثيراً، نحو: «جاءني كذا وكذا رجلاً»، وعن الجملة، نحو: «قلتُ كذا وكذا حديثاً» والغالب أن تكون مُكرَّرةً بالعطف، كما رأيت. وقد تُستعمل مُفردةً أو مُكرَّرةً بلا عطف.

وحكم مُميزها أنه مفرد منصوب دائماً، كما رأيت. ولا يجوز جرُّه. قال الشاعر:

(١) الربيعون: الألوف من الناس أو الجماعات، وفُسرت أيضاً هنا بالعلماء الاتقياء والعابدين والواحد دُني، بكسر الراء وتشديد الباء والياء؛ نسبة إلى الرِّبَّة، وهي الجماعة.

(٢) كَأَيِّنْ: اسم كناية، في محل رفع مبتدأ. وجملة ﴿لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾: صفة لدابة، وجملة ﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾، من المبتدأ والخبر: في محل رفع خبر «كأين».

(٣) أَلِمَّا: اسم فاعل من أَلَمَ يَأْلَمُ أَلَمًا - من باب فرح - فهو أَلَمٌ، إذا أصابه الألم.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى، بَعْدَ بُؤْسَاكَ، ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِوُجْهِ الْجَهْدِ
وَحُكْمُهَا فِي الإِعْرَابِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّكُونِ، وَهِيَ تَقَعُ فَاعِلًا، نَحْوُ: «سَافِرٌ كَذَا وَكَذَا
رَجُلًا»، وَنَائِبٌ فَاعِلٍ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ كَذَا وَكَذَا مُجْتَهِدًا»، وَمَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ كَذَا وَكَذَا
عَالَمًا»، وَمَفْعُولًا فِيهِ، نَحْوُ: «سَافَرْتُ كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، وَسَرْتُ كَذَا وَكَذَا مِيلًا»، وَمَفْعُولًا مُطْلَقًا،
نَحْوُ: «ضَرَبْتُ اللَّصَّ كَذَا وَكَذَا ضَرْبَةً»، وَمَبْتَدَأٌ، نَحْوُ: «عِنْدِي كَذَا وَكَذَا كِتَابًا»، وَخَبَرًا، نَحْوُ:
«الْمَسَافِرُونَ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا».

٨ - بَعْضُ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ

١ - عَامِلُ التَّصْبِيهِ فِي تَمْيِيزِ الذَّاتِ هُوَ الْاسْمُ الْمُبْهَمُ الْمَمَيَّزُ، وَفِي تَمْيِيزِ الْجُمْلَةِ هُوَ مَا فِيهَا
مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ.

٢ - لَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ إِنْ كَانَ ذَاتًا: «كَرِطَلُ زَيْنًا»، أَوْ فِعْلًا جَامِدًا، نَحْوُ: «مَا
أَحْسَنَةُ رَجُلًا. يَنْعَمُ زَيْدٌ رَجُلًا، يَسَّ عَمْرُو أَمْرًا»، وَتَقْدَرُ تَقْدَمُهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ، كَقَوْلِهِ:

أَنْفُسًا تَطْيِبُ بِنَبْلِ الْمُنَى؟ وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا!
أَمَّا تَوْسُطُهُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَرْفُوعِهِ فَجَائِزٌ، «طَابَ نَفْسًا عَلَيَّ».

٣ - لَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا اسْمًا صَرِيحًا، فَلَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَهَا.
٤ - لَا يَجُوزُ تَعْدُّهُ.

٥ - الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا جَامِدًا. وَقَدْ يَكُونُ مُشْتَقًّا، إِنْ كَانَ وَصْفًا نَائِبًا عَنْ مُوصُوفِهِ،
نَحْوُ: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا»، مَا أَحْسَنُهُ عَالَمًا! مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ رَاكِبًا.

(لَأَنَّ الْأَصْلَ: «لِلَّهِ دَرَّةٌ رَجُلًا فَارِسًا، وَمَا أَحْسَنُهُ رَجُلًا عَالَمًا، وَمَرَرْتُ بِعِشْرِينَ رَجُلًا
رَاكِبًا».

فَالْتَّمِيزُ، فِي الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا هُوَ الْمَوْصُوفُ الْمَحْذُوفُ).

٦ - الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً. وَقَدْ يَأْتِي مَعْرِفَةً لَفْظًا، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى نَكْرَةٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
وَقَوْلِ الْآخَرِ:

«غَلَامٌ مُلِثْتُ الرَّؤُوبَ؟ وَالْحَزْبُ لَمْ تَقِدْ»

فَإِنْ «أَل» زَائِدَةٌ، وَالْأَصْلُ: «طَبَّتْ نَفْسًا، وَمُلِثْتُ رَعِيًّا»، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «لَوَلَيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا
وَلَمُلِثْتَ مِنْهُمْ رُضْبًا» [الكهف: ١٨]. وَكَذَا قَوْلُهُمْ: «إِلْمَ فَلَانُ رَأْسُهُ أَي: «إِلْمَ رَأْسًا»، قَالَ تَعَالَى:
«إِلَّا مَنْ مِثَّةَ نَقَصٍ» [البقرة: ١٣٠]، وَقَالَ: «وَكَمْ أَفْلَحْنَا مِنْ قَرْنِكُمْ بِلَارْتِ مَيْسَتَهُمَا» [القصاص:

٥٨، أي: «سَفَهُ نَفْسًا، وَبَطِرَتْ مَعِيشَةً»، فالمعرفة هنا، كما ترى، في معنى النكرة.

(وكثير من النحاة ينصبون الاسم في نحو: «ألم رأسه، وسفه نفسه، وبطرت معيشتها» على التشبيه بالفعل به. ومنهم من لم يشترط تنكير التمييز، بل يجيز تعريفه مستشهداً بما مر من الأمثلة. والحق إن المعرفة لا تكون تمييزاً إلا إذا كانت في معنى التنكير، كما قدما).

٧ - قد يأتي التمييز مؤكّداً، خلافاً لكثير من العلماء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] ونحو: «اشتريت من الكتب عشرين كتاباً»، فشهراً وكتاباً لم يذكرنا للبيان، لأنّ الذات معروفة، وإنما ذكرنا للتأكيد. ومن ذلك قول الشاعر:

وَالشُّغْلَبِيُّونَ بِشَسِّ الْفَحْلِ فَحْلُهُمْ فَحْلًا، وَأُثْمُ زَلَاءَ مِثْلِي^(١)

٨ - لا يجوز الفصل بين التمييز والعَدَدِ إلا ضرورة في الشعر كقوله:

«فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً»

يريد: في خمس عشرة ليلة من جمادى.

٩ - إذا جئت بعد تمييز العدد - كأحد عشر وأخواتها، وعشرين وأخواتها - بنعم، صَحَّ أن تُفرد منصوباً باعتبار لفظ التمييز، نحو: «عندي ثلاثة عشر، أو ثلاثون، رجلاً كريماً»، وصَحَّ أن تجمعهُ جمع تكسيرٍ منصوباً، باعتبار معنى التمييز، نحو: «عندي ثلاثة عشر، أو ثلاثون رجلاً كريماً»، لأن رجلاً هنا في معنى الرجال، ألا ترى أنّ المعنى: ثلاثة عشر، أو ثلاثون من الرجال.

ولك في هذا الجمع المنوع به أن تحمله، في الإعراب، على العدد نفسه، فتجعله نعتاً له، نحو: «عندي ثلاثة عشر، أو ثلاثون رجلاً كريماً»، ولك أن تقول: «عندي أربعون درهماً عربياً أو عربية» فالتذكير باعتبار لفظ الدرهم، والتأنيث باعتبار معناه، لأنه في معنى الجمع، كما تقدم.

فإن جمعت نعت هذا التمييز جمع تصحيح، وجب حملاً على نفسه، وجعله نعتاً له لا للتمييز، نحو: «عندي أربعة عشر، أو أربعون، رجلاً صالحون».

١٠ - قد يضاف العدد فيستغنى عن التمييز، نحو: «هذه عَشْرَتُكَ، وعشرو أبيك، وأحد عشر أخيك»، لأنك لم تُصِفْ إلا والمُمَيِّزُ معلوم الجنس عند السامع. ويستثنى من ذلك «اثنا عشر واثنا عشرة»، فلم يُجَيِّزُوا إضافتها، فلا يقال: «خُذْ اثني عشرَكَ»، لأنّ عَشْرَ هنا بمنزلة نون الاثنين، ونون الاثنين لا تجتمع هي والإضافة لأنها في حكم التنوين، فكذلك ما كان في حكمها.

واعلم أن العدد المركب، إذا أضيف، لا تُخلُ إضافته بينائه، فيبقى مبني الجزأين على

(١) الزلاء: الرسحاء الخفيفة الوركين، والمنطيق: المرأة تضم إلى عجيزتها حشيتي تكبرها بها.

الفتح، كما كان قبل إضافته، نحو: «جاء ثلاثة عشرَكَ».

ويرى الكوفيون أنَّ العددَ المركَّب إذا أُضيفَ أعرب صدره بما تقتضيه العواملُ، وجَرَّ عجزه بالإضافة نحو: «هذه خمسة عشرَكَ. خُذْ خمسة عشرَكَ. أعطِ من خمسة عشرَكَ» والمختارُ عند النُّحاة أنَّ هذا العددَ يلزم بناء الجزئين، كما قدَّمنا.

٨ - الاستثناء

الاستثناء: هو إخراجُ ما بعد «إلا» أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبله، نحو: «جاء التلاميذُ إلا عليّاً».

والمُخرَجُ يُسمَّى «مستثنى»، والمُخرَجُ منه «مُستثنى منه».

وللإستثناء ثمانى أدوات، وهي: «إلا» وغيرُ ويسوى (بكسر السين). ويقال فيها أيضاً سُوى - بضم السين - وسواءً - بفتحها) وخلا وعداً وحاشاً وليسَ ولا يكونُ».

وفي هذا المبحث ثمانية مباحث:

١ - متباجتُ عاقبة

١ - المُستثنى قسمان: مُتَّصِلٌ ومُتَّعِلٌ.

فالمُتَّصِلُ: ما كان من جنس المُستثنى منه، نحو: «جاء المسافرون إلا سعيداً».

والمُتَّعِلُ: ما ليسَ من جنس ما استثنى منه، نحو: «احترقت الدارُ إلا الكتبُ».

٢ - الاستثناء: استفعالٌ من «ثأءٌ عن الأمرِ يثيهُ»: إذا صَرَفَهُ عنه ولواه.

فالاستثناء: صرفُ لفظ المُستثنى منه عن عمومهِ، بإخراجِ المُستثنى من أن يتناولهُ ما حُكِمَ به على المُستثنى منه. فإذا قلتُ: «جاء القومُ؛ ظُنُّ أنَّ خالداً داخلٌ معهم في حكم المجيء أيضاً، فإذا استثنيتُ منهم، فقد صرفتُ لفظَ «القوم» عن عمومهِ باستثناء أحدِ أفرادِهِ - وهو خالدٌ - من حكم المجيء المحكوم به على القوم. لذلك كان الاستثناء تخصيصَ صفةٍ عاقبةٍ بذكر ما يُدُلُّ على تخصيصِ عمومها وشمولها بواسطة أداةٍ من أدوات الاستثناء.

فإذا علمتَ هذا، علمتَ أن الاستثناء من الجنس، هو الاستثناء الحقيقي، لأنه يُفيدُ التخصيصَ بعدَ التعميم، ويُزيلُ ما يُظُنُّ من عموم الحكم.

وأما الاستثناء من غير الجنس فهو استثناء لا معنى له إلا الاستدراك، فهو لا يُفيدُ تخصيصاً، لأن الشيءَ إنما يُخصَّصُ جنسُهُ. فإذا قلتُ: «جاء المسافرون إلا أمتعتُهُم»، فلفظُ «المسافرين» لا يتناول الأمتعة، ولا يدلُّ عليها، وما لا يتناولهُ اللفظُ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُهُ

منه، لكن إنما استثنيت هنا استدراكاً؛ كيلا يُتوهم أن أمتعتهم جاءت معهم أيضاً، عادة المسافرين.

فالاستثناء المتصل يُفيد التخصيص بعد التعميم، لأنه استثناء من الجنس.

والاستثناء المنقطع يُفيد الاستدراك لا التخصيص، لأنه استثناء من غير الجنس.

٣ - لا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مفيدة، فلا يقال «جاء قومٌ إلا رجلاً منهم»، ولا «جاء رجالٌ إلا خالداً»، فإن أفادت النكرة جاز الاستثناء منها، نحو: «جاءني رجالٌ كانوا عندك إلا رجلاً منهم» ونحو: «ما جاء أحدٌ إلا سعيداً»، قال تعالى: ﴿لَقَدْ فِيهِمْ آتٌ سَنَةٌ إِلَّا خَيِّبَتْ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

وتكون النكرة مفيدة إذا أُضيفت، أو وصفت، أو وقعت في سياقٍ النفي أو النهي أو الاستفهام.

وكذا لا يُستثنى من المعرفة نكرة لم تخصّص، فلا يقال: «جاء القومٌ إلا رجلاً». فإن حُصّصت جاز، نحو: «جاء القومٌ إلا رجلاً منهم»، أو «جاء مريضاً، أو إلا رجلٌ سوء».

٤ - الناصب للمستثنى بإلا هو «إلا» نفسها، على المُعتمد. وقيل: هو ما تقدّمها من فعلٍ أو شبهه.

٥ - يصح استثناء قليلٍ من كثير. وكثيرٍ من أكثر منه. وقد يُستثنى من الشيء نصفه، تقول: «له عليّ عشرةٌ إلا خمسة»، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرِّبِّيُّ ۖ إِنَّا كُنَّا فِيكَ ۖ كَافِرِينَ ۖ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أو «أفقر منه قليلاً» أو «أزكى منه قليلاً» [المزمل: ١، ٤]. فقد سمى النصف قليلاً واستثناءً من الأصل. وقال قومٌ: لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه. وهو مردودٌ بهذه الآية.

٦ - استثناء الشيء من غير جنسه لا معنى له. وما ورد من ذلك فليست فيه «إلا» للاستثناء على سبيل الأصل. وإنما هي بمعنى «لكن»، وهو ما يُسمونه: «الاستثناء المنقطع». ومع ذلك فلا بد من الارتباط بين المستثنى منه والمستثنى، كما ستعلم ذلك... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ۖ فَاتَّبِعْهُ ۚ إِنَّا لَنَرَىٰ فِعْلَكَ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٥] أي: لكن أنزلناه تذكرةً، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۚ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَوِّرٍ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٦] أي: لكن من تولى وكفر. [الغاشية: ٢١ - ٢٤]، أي: لكن من تولى وكفر.

(١) الراجع من أقوال المفسرين أن «قليلاً»: مستثنى من الليل، و«نصفه»: بدلٌ من قليلاً، وقلته بالنسبة إلى الكل.

(٢) تذكرة: مستثنى من المصدر المؤول من «تشقى» بأن المقدرة، والتقدير ما أنزلنا عليك القرآن لشقائك.

(٣) من: مستثنى من الضمير في «عليهم».

٢ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا لِلْمُتَّصِلِ

إن كان المستثنى بإلَّا مُتَّصِلاً، فله ثلاث أحوال: وجوب النصب بإلَّا وجوازُ النصبِ
والبدلية، ووجوبُ أن يكون على حسب العوامل قبله.

متى يجب نصب المستثنى بإلَّا؟

يجبُ نصبُ المستثنى بإلَّا في حالتين:

١ - أن يقع في كلام تام موجب، سواءً أتاخرَ عن المستثنى منه أم تقدّمَ عليه.

فالأولُ نحو: «ينجحُ التلاميذُ إلَّا الكسولَ».

والثاني نحو: «ينجحُ إلَّا الكسولُ التلاميذ».

والمرادُ بالكلام التام أن يكونَ المُسْتَثْنَى منه مذكوراً في الكلام، وبالموجب أن يكونَ الكلامُ
مُتَّبِعاً، غير منفي.

وفي حكم النفي النهي والاستفهام الإنكاري، ولا فرق بين أن يكون النفي معنًى أو بالأداة،
كما ستعلم.

٢ - أن يقع في كلام تام منفي، أو شبه منفي، ويتقدّم على المستثنى منه، نحو: «ما جاء إلَّا
سليماً أحدٌ» ومنه قولُ الشاعر:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْعَبُ الْحَقِّ مَذْعَبٌ

فإن تقدّمَ المستثنى على صفة المستثنى منه، جاز نصبُ المستثنى بإلَّا، وجاز جعله بدلاً من
المستثنى منه، نحو: «ما في المدرسة أحدٌ إلَّا أخاك، أو إلَّا أخوك، كسولٌ».

متى يجوز في المستثنى بإلَّا الوجهان

يجوز في المستثنى بإلَّا الوجهان - جعله بدلاً من المستثنى منه، ونصبه بإلَّا - إن وقع بعد
المستثنى منه في كلام تام منفي أو شبه منفي، نحو: «ما جاء القومُ إلَّا عليّ، وإلا علياً». وتقول
في شبه النفي: «لا يَقيمُ أحدٌ إلَّا سعيداً، وإلا سعيداً، وهل فعلٌ هذا أحدٌ إلَّا أنت، وإلا إياك!»
والاتباع على البدلية أولى، والنصب عربي جيّد، ومنه قوله تعالى: «وَلَا يَلْتَمِزُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا
أَمْرًاكَ» [هود: ٨١]. وقُرئ: «إِلَّا أَمْرًاكَ»، بالرفع على البدلية.

ومن أمثلة البدلية، والكلام منفي، قوله تعالى: «مَّا قَلَوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ وَهُمْ» [النساء: ٦٦]،
وقرئ: «إِلَّا قَلِيلاً» بالنصب بإلَّا، وقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١) [محمد: ١٩ والصافات: ٣٥]، وقوله:

(١) الله إما بدل من الضمير المستتر في خبر (لا) المحذوف، وهو موجود، وإما يدل من محل (لا) واسمها،
لأن محلها الرفع بالابتداء، كما تقدم في مبحث لا انافية للجنس.

﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَبِذِّكَ﴾^(١) [المائدة: ٧٣]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ص: ٦٥].

ومن أمثلتها، والكلام شبه منفي، لأنه استفهام إنكاري، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُولُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

وقد يكون النفي معنوياً، لا بالأداة، فيجوزُ فيما بعد «إلا» الوجهان أيضاً - البدلية والنصبُ بإلا، والبدلية أولى - نحو: «تبدلت أخلاقُ القوم إلا خالدٌ، وإلا خالداً»، لأن المعنى: لم تبق أخلاقهم على ما كانت عليه، ومنه قول الشاعر:

وبالصَّريمةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقُ عَافٍ، تَغْيِيرٌ، إِلَّا السُّؤْيُ وَالرَّيْدُ^(٢)
فمعنى تغير: لم يبق على حاله.

(وانما جاز الوجهان في مثل ما تقدم، لأنك إن رايعيت جانب اللفظ نصبت ما بعد (إلا)، لأن الجملة قد استوتفت جزءيها - المسند والمُسند إليه - فيكون ما بعد (إلا) فضلة، والفضلة منصوبة، وإن رايعيت جانب المعنى رفعت ما بعدها، لأن المسند إليه في الحقيقة هو ما بعد (إلا)، لذلك يصح تفرغ العامل الذي قبلها له وتسليطه عليه، فإن قلت: «ما جاء القوم إلا خالد، أو خالداً»، صح أن تقول: «ما جاء إلا خالد»، فنصبه باعتبار أنه عمدة في المعنى، فهو بدل مما قبله، والمبدل منه في حكم المطروح، ألا ترى أنك إن قلت: «أكرمت خالداً أباك»، صح أن تقول: «أكرمت أباك».

ثلاث فوائد

١ - يجوز، في نحو: «ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا خالدٌ»، رفع ما بعد «إلا» على البدلية من أحدٌ (وهو الأولى)، أو على البدلية من ضمير «يقولُ»، ويجوزُ نصبُ «إلا» على الاستثناء، ويجوز في نحو: «ما رأيتُ أحداً يقولُ ذلك إلا خالداً»، نصب ما بعد «إلا» على البدلية من «أحداً» (وهو الأولى)، ونصبُ «إلا» ويجوز رفعه على أنه بدلٌ من ضمير «يقولُ» ومن مجيبة مرفوعاً على البدلية من ضمير الفعل المستتر قولُ الشاعر:

فِي لَيْلٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَخْخِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

٢ - تقول: «ما جاءني من أحدٍ إلا خالداً، أو إلا خالدٌ». فالنصب على الاستثناء، والرفع

(١) من: حرف جر زائد، وإله: مجرور لفظاً بمن الزائدة، مرفوع محلاً لأنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: موجود إله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل إله الأول، لأن محله الرفع على الابتداء، كما ذكرنا.

(٢) الصريمة: موزع، وأصلها: قطعة من الرمل ضخمة تنصرم - أي تنقطع - عن سائر الرمال، والخلق: البالي، ومثله العافي، والتوي: حفير حول الخيمة يمنع السيل.

على البدلية من محل «أحد»، لأن محله الرفع على الفاعلية، ومن: حرف جر زائد، ولا يجوز فيه الجرُّ على البدلية من لفظ المجرور.

(لأن البدل على نية تكرار العامل، وهنا لا يجوز أن تكرر، فلا يجوز أن تقول: «ما جاءني من أحد إلا من خالده»، وذلك لأن «من» زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلا» مثبت، لأنه مستثنى من منفي، فلا تدخل عليه «من» هذه، لكن إن قلت: «ما أخذت الكتاب من أحد إلا خالده» جاز الجر على البدلية من اللفظ، لأن «من» هنا ليست زائدة. فلو كررت العامل، فقلت: «ما أخذت الكتاب من أحد إلا من خالده، لجاز).

وكذلك تقول: «ليس فلان بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به»، بالنصب فقط، إما على الاستثناء، وإما على البدلية من موضع «شيء» المجرور بحرف الجر الزائد، لأنَّ موضعه النصب على أنه خبرُ «ليس». ولا تجوز البدلية بالجر.

(لأن الباء هنا زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلا» مثبت، فلو كررت الباء مع البدل، فقلت: «ليس فلان بشيء إلا بشيء لا يُعْبَأُ به»، لم يجز).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبْنَيْ لُبَيْنَى، لَسْتُمْ بِبَيْدٍ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ^(١)

(لكن، إن قلت: «ما مررت بأحد إلا خالده»، جاز الجرّ على البدلية من اللفظ، لأن الباء هنا أصلية، فإن قلت: «ما مررت بأحد إلا بخالده»، بتكريرها، جاز).

٣ - علمت أنه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه - في الكلام التام المنفي - فليس فيه إلا النصب على الاستثناء، نحو: «ما جاء إلا خالداً أحداً»، غير أن الكوفيين والبغداديين يجيزون جعله معمولاً للعامل السابق، وجعل المستثنى منه المتأخر تابعاً له في إعرابه، على أنه بدلٌ منه، فيجوزون أن يقال: «ما جاء إلا خالداً أحداً»، فخالداً: فاعلٌ لجاء، وأحداً: بدلٌ من خالداً، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن يونس: أنه سمع قوماً يوثقون بعريتهم، يقولون: «ما لي إلا أبوك ناصر»، وعليه قول الشاعر:

لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَافِعٌ
وهذا من البدل المقلوب.

(١) العضد: ما بين المرفق إلى الكتف، ويجوز فيها إسكان الضاد وضمها، وهي توث وتذكر، وقال الليثاني: العضد مؤنثة لا غير، وهما عضدان، والجمع أعضاء، لا تُكسر على غير ذلك، وتكون العضد مجازاً بمعنى الناصر والقوة، ومعنى البيت: أتم - في الضعف وقلة الانتفاع - كيد لا عضد لها: فلا غناء بها ولا نفع.

(لأنك ترى أن التابع هنا - وهو البدل: ناصر وشافع - قد كان متبوعاً - أي مبدلاً منه -، وأن المتبوع - وهو المبدل منه: أبوك والنيبون - قد كان تابعاً - أي بدلاً -؛ لأن الأصل: «ما لي ناصر إلا أبوك، وإذا لم يكن شافع إلا النيبون».

ونظيره في القلب - جعل التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً - قولك، «ما مررت بمثلك أحد»: «فأحد بدل من مثلك مجرور مثله، وقد كان «مثلك» صفة له مؤخره عنه، لأن الأصل «ما مررت بأحد مثلك».

متى يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب العوامل

يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب ما يطلبه العامل قبله، متى حذفت المستثنى منه من الكلام، فيتفرغ ما قبل «إلا» للعمل فيما بعدها، كما لو كانت «إلا» غير موجودة، ويجب حينئذ أن يكون الكلام منفيّاً أو شبه منفي، نحو: «ما جاء إلا عليّ، ما رأيت إلا عليّاً، ما مررت إلا بعليّ» ومنه في النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِأَلْئِي هِيَ أَكْثَرُ﴾ [المنكبيوت: ٤٦]. ومنه في الاستفهام قوله سبحانه: ﴿فَهَلْ يَهْدِيكُمْ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الاحقاف: ٣٥].

وقد يكون اللفظ معنوياً، كقوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ تُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، لأن معنى يأبى: لا يريد.

فائدة

إذا تكرر «إلا» للتوكيد - بحيث يصح حذفها، وذلك إذا تلت وَاو العطف، أو تلاها بدل مما قبلها - كانت زائدة لتوكيد الاستثناء، غير مؤثرة فيما بعدها.

فالأول نحو: «ما جاء إلا زهيرٌ وإلا أسامة»^(١).

والثاني، نحو: «ما جاء إلا أبوك إلا خالد»^(٢)، وقد اجتمع البدل والعطف في قوله:

مَأْتِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ، وَإِلَّا رَمْلُهُ^(٣)

وإن تكررت لغير التوكيد - بحيث لا يصح حذفها - فالكلام على ثلاثة أوجه:

١ - أن يحذف المستثنى منه، فتجعل واحداً من المستثنيات معمولاً للعامل وتنصب ما

(١) الواو: عاطفة، وإلا: زائدة للتوكيد، وأسامة: معطوف على زهير.

(٢) إلا: زائدة، وخالد: بدل من أبوك، لأن الأب هو خالد.

(٣) رسيمة: بدل من عمله، ورمله: معطوف على رسيمة، وإلا - في الموضعين - زائدة، والرسم والرمل: نوعان من السير.

عداء. تقول: «ما جاء، إلا سعيد، إلا خالد»، «إلا إبراهيم»، والأولى تسليط العامل على الأول ونصب ما عداء، كما ترى. ولك أن تنصب الأول وترفع واحداً مما بعده.

٢ - أن يُذكر المستثنى منه، والكلام مثبت، فتصب الجميع على الاستثناء نحو: «جاء القوم إلا سعيداً، إلا خالد»، «إلا إبراهيم».

٣ - أن يُذكر المستثنى منه، والكلام منفي، فإن تقدمت المستثنيات، وجب نصبها كلها، نحو: «ما جاء إلا خالد، إلا سعيداً، إلا إبراهيم أحد»، وإن تأخرت، أبدلت واحداً من المستثنى منه، ونصبت الباقي على الاستثناء، والأولى إبدال الأول ونصب الباقي، نحو: «ما جاء القوم إلا خالد، إلا سعيداً، إلا إبراهيم».

٣ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا الْمُنْقَطِعِ

إن كان المستثنى بإلا منقطعاً، فليس فيه إلا النصب بإلا، سواء أنقذ على المستثنى منه أم تأخر عنه، وسواء أكان الكلام مُوجِباً أم منفيّاً، نحو: «جاء المسافرون إلا أمتعتهم، جاء إلا أمتعتهم المسافرون، ما جاء المسافرون إلا أمتعتهم».

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى: ﴿مَا كُمْ يَدْرِيْنَ عَلٰٓى اَنْ يَّتٰىكَ الظَّنُّ﴾ [النساء: ١٥٧] ^(١)، وقوله: ﴿وَمَا يَلْحٰذِ عِنْدَهُم مِّنْ سَمَوِّ جَزَعًا ۙ اِلَّا اِيْنَاهُ وَجُوْهُهُمُ الْاَعْلٰى﴾ ^(٢) [الليل: ١٩، ٢٠].

ولا تجوز البدلية في الكلام المنفي، هنا، كما جازت في المستثنى المتصل، إذ لا معنى لإبدال الشيء من غير جنسه.

وبنو تميم يُجيزون البدلية فيه، إن صحَّ تفرُّغ العامل قبله له وتسلطه عليه، فيجيزون أن يقال: «جاء المسافرون إلا أمتعتهم»، لأنك لو قلت: «ما جاء إلا أمتعة المسافرين»، لَصَحَّ. وعليه قول الشاعر:

وَبَلَدٌ لَّيْسَ بِهَا اَنْبِيسُ اِلَّا اَلْيَمَافِيرُ، وَاِلَّا اَلْعِيسُ ^(٣)
وقول الآخر:

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرُّوْحَ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ، اِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ ^(٤)

(١) اتباع الظن غير العلم، فأحدهما ليس من جنس الآخر.

(٢) ابتغاء وجه الله غير النعمة، فهو ليس من جنسها، لذلك كان الاستثناء في الآيتين منقطعاً.

(٣) اليمافير: جمع يعفور، بفتح الياء وضمةها، وهو الظبي، وولد البقرة الوحشية، والعيس: الإبل البيض يخالط بياضها شقرة أو سواد خفي، والذكر عيس والأنثى عياء.

(٤) المشرفي: السيف، والمصمم: القاطع الماضي في الصميم، وهو العظم الذي به قوام العضو، يقال: صمم السيف: إذا مضى في الصميم وقطعه، فإذا قطع المفصل قيل: طُبِّي تطبيقاً.

وقول غيره:

وَيْسَتْ كِرَامٌ قَدْ نَكَحْنَا، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ^(١)

فائدة

اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذلك المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم، فتقول: «جاء السادة إلا خدمهم»، إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم، فإن لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء، وتقول: «رجع المسافرون إلا أنقالهم، أو إلا دوابهم»، لأن الإخبار برجعهم يتوهم منه رجوع أنقالهم أو دوابهم معهم، وقد تكون العلاقة بينهما، لكنه لا يتوهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه، وإنما يذكر لتمكين المعنى في نفس السامع والتهويل به، كأن تقول: «لا يخطب في الحرب خطيب إلا ألسن النيران». وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة، وللتهويل بشدة الحال، وكذا إن قلت: «سلكت فلاة ليس فيها أنيس إلا الذئاب، أو إلا وحوشها»، فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب، ولتمثيل هول الموقف، لهذا لم يتعد الصواب من أجاز من العرب البدلية في الكلام التام المنفي، من هذا الاستثناء، لأنه في حكم المتصل معنى، ألا ترى أنك إن حذفت المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى. فتقول: «لا يتكلم في الحرب إلا ألسن النيران»، وتقول: «مرت بفلاة ليس فيها إلا الذئاب»، من غير أن ينقص من المعنى شيء إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله، ويجري هذا المجرى الآيات الثلاثة التي مرت بك آنفاً، هذا هو الحق فاعتصم به.

وبما قدمناه تعلم أن في إطلاق النحاة الكلام، في الاستثناء المنقطع، تساهلاً لا ترضاه أساليب البيان العربي، وتمثيلهم له بقولهم: «جاء القوم إلا حماراً» شيء يأباه كلام العرب، نعم يصح أن تقول: «جاء القوم إلا الحمار، أو إلا حماراً لهم، أو إلا حمارهم»، إن كان من العادة أن يكون معهم، أما «جاء القوم إلا حماراً» فلا يجوز، وإن كان من العادة مجيء حمار معهم، لأنه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أي التي لم تخصص) من المعرفة. كما قدمنا.

٤ - «إلا» بمعنى «غير»

الأصل في «إلا» أن تكون للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفاً. ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى، فيوصف بإلا، ويُسَمَّى بغير.

فإن كانت «إلا» بمعنى «غير»، وقعت هي وما بعدها صفة لما قبلها، (وذلك حيث لا يُرادُّ بها الاستثناء، وإنما يُرادُّ بها وصف ما قبلها بما يُغاير ما بعدها)، ومن ذلك حديث: «الناسُ

هَلَكَى إِلَّا الْعَالِمُونَ، وَالْعَالِمُونَ هَلَكَى إِلَّا الْعَامِلُونَ، وَالْعَامِلُونَ هَلَكَى إِلَّا الْمَخْلُصُونَ، أَيْ: «النَّاسُ غَيْرُ الْعَالَمِينَ هَلَكَى، وَالْعَالِمُونَ غَيْرُ الْعَامِلِينَ هَلَكَى، وَالْعَامِلُونَ غَيْرُ الْمَخْلُصِينَ هَلَكَى» وَلَوْ أَرَادَ الِاسْتِثْنَاءَ لَنَصَبَ مَا بَعْدَ «إِلَّا»؛ لِأَنَّهُ فِي كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٌ.

وَقَدْ يَصُحُّ الِاسْتِثْنَاءُ كَهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ لَا يَصُحُّ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْرِ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنبياء: ٢٢]. فَلَا وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ لِآلِهَةٍ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ نَفْيُ الْآلِهَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَإثباتُ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ الْفَرْدِ، وَلَا يَصُحُّ الِاسْتِثْنَاءُ بِالنَّصْبِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ يَكُونُ: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ، لَيْسَ فِيهِمْ اللَّهُ لَفَسَدَتَا»، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ، فِيهِمْ اللَّهُ، لَمْ تَفْسُدَا، وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ^(١)، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: «لَوْ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا خَالِدًا لَاخْفَقُوا» أَيْ: لَوْ جَاءُوا مُشْتَرَى مِنْهُمْ خَالِدٌ - بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمْ - لَاخْفَقُوا، فَهَمْ لَمْ يُخْفَقُوا لِأَنَّ بَيْنَهُمْ خَالِدًا، وَنَظِيرُ الْآيَةِ - فِي عَدَمِ جَوَازِ الِاسْتِثْنَاءِ - أَنْ تَقُولَ: «لَوْ كَانَ مَعِيَ دِرْهَمٌ، إِلَّا هَذَا الدِّرْهَمُ لِبَذْلَتِهَا»^(٢). فَإِنْ قُلْتَ: «إِلَّا هَذَا الدِّرْهَمُ»، بِالنَّصْبِ كَانَ الْمَعْنَى: لَوْ كَانَ مَعِيَ دِرْهَمٌ لَيْسَ فِيهَا هَذَا الدِّرْهَمُ لِبَذْلَتِهَا، فَيُتَجُّجُ أَنَّكَ لَمْ تَبْذُلْهُ لَوْجُودِ هَذَا الدِّرْهَمِ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا غَيْرُ الْمُرَادِ.

وَلَا يَصُحُّ أَيْضًا أَنْ يُعَرَّبَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ بَدَلًا مِنْ آلِهَةٍ، وَلَا «هَذَا الدِّرْهَمُ» بَدَلًا مِنْ دِرْهَمٍ، لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَصُحُّ الِاسْتِثْنَاءُ لَا تَصُحُّ الْبَدَلِيَّةُ، ثُمَّ إِنَّ الْكَلَامَ مُثَبَّتٌ، فَلَا تَجُوزُ الْبَدَلِيَّةُ، وَلَوْ صَحَّ الِاسْتِثْنَاءُ، لَمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ وَاجِبٌ فِي الْكَلَامِ التَّامِّ الْمُوجِبِ^(٣)، وَأَيْضًا: لَوْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا لَكَانَ التَّقْدِيرُ: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ طَرَحِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَعَدَمَ صَحَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ هُنَا وَعَدَمِ جَوَازِ الْبَدَلِيَّةِ تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْرِ».

وَمَتَى جَاءَتْ فِيهِ «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْرِ»، مَعَ عَدَمِ تَعَدُّرِ الِاسْتِثْنَاءِ مَعْنَى، قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْقَرَقَدَانِ^(٤)

(١) وَرَحِمَ اللَّهُ (ابْنَ يَعِيشَ) فَقَدْ أَجَازَ سَهَوًا - فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ - النَّصْبَ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، غَيْرَ مُقَدِّرٍ مَا يَنْتَجِ عَنْ النَّصْبِ مِنَ الْفَسَادِ، وَلِكُلِّ جَوَادِ كِبَوَةٍ.

(٢) بَرَفِ الدِّرْهَمِ.

(٣) فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ «لَوْ» لِلِامْتِنَاعِ، «وَالْمَتْنَاعُ الشَّيْءُ انْتِفَاؤُهُ» فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُنْفِيًا، فَتَقُولُ: إِنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْتَبِرُ مِثْلَ هَذَا النَّفْيِ، لِأَنَّهُ نَفْيٌ بِالتَّأْوِيلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: «لَوْ كَانَ فِيهَا دِيَارٌ لَأَكْرَمْتَهُ»، وَلَا «لَوْ جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ لَأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ»، وَلَوْ كَانَتْ «لَوْ» بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ النَّفْيِ لَجَازَ ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ: «مَا فِيهَا دِيَارٌ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ» وَذَلِكَ لِأَنَّ «دِيَارًا» لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ، وَكَذَا «مِنْ» الزَّائِدَةُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ.

(٤) إِلَّا وَمَا بَعْدَهَا: صِفَةٌ لِلْمُضَافِ، وَهُوَ «كُلٌّ»، لَا صِفَةٌ لِأَخٍ، لِذَلِكَ رَفَعَ مَا بَعْدَ «إِلَّا» وَالْمَشْهُورُ الشَّائِعُ فِي كَلَامِهِمْ فِي مِثْلِ «كُلٍّ وَبَعْضٍ» وَنَحْوِهِمَا أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ لِمَا أُضِفَ إِلَيْهِ، لَا لِمَا، لِأَنَّهُ إِنْ أَسْقَطَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ نَابَتْ صِفَتُهُ مِنْابِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: «كُلٌّ رَجُلٌ كَرِيمٌ مُحِبُّوبٌ»، ثُمَّ أَسْقَطْتَ رَجُلًا، قُلْتَ: «كُلٌّ كَرِيمٌ

أي: كل أخ، غير الفرقدين، مفارقة أخوه. ولو قال: «كل أخ مفارقة أخوه إلا الفرقدين» لَصَحَّ.

واعلم أن الوصف هو «إلا» وما بعدها معاً، لا «إلا» وحدها، ولا ما بعدها وحده، مع بقائها على حرفيتها، كما يوصف بالجار والمجرور مع بقاء حرف الجر على حرفيته. والإعراب يكون إما بعدها، ومن العلماء من يجعلها اسماً مبنياً بمعنى «غير» ويجعل إعرابها المحلي ظاهراً فيما بعدها، والجمهور على الأول وهو الأولى.

• - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى

غير: نكرة متوغلة في الإبهام والتشكير، فلا تُفِيدُهَا إضافتها إلى المعرفة تعريفاً، ولهذا تُوصَفُ بها النكرة مع إضافتها إلى معرفة، نحو «جاءني رجلٌ غيرُك»، أو غير خاليدٍ. فلذا لا يوصَفُ بها إلا نكرة، كما رأيت، أو شبه النكرة مما لا يفيد تعريفاً في المعنى، كالمُعْرَفِ بِأَلِ الجنسية، فإنَّ المعرِّفَ بها، وإن كان معرفة لفظاً، فهو في حكم النكرة معنًى، لأنه لا يدلُّ على مُعَيَّن. فإن قلت: «الرجالُ غيرُك كثير»، فليس المراد رجلاً مُعَيَّنًا.)

ومثلها في تنكيرها، وتَوَغُّلها في الإبهام، ووصف النكرة أو شبهها بها، وعدم تعرُّفها بالإضافة «مثلُ وسْوى وشبهُ ونظير». تقول: «جاءني رجلٌ مثلك، أو سيوك، أو شبهُك، أو نظيرُك».

وقد تُحْمَلُ «غير» على «إلا» فيُستثنى بها، كما يستثنى بإلا، كما حُمِلَتْ «إلا» على «غير» فَوَصِفَ بها. والمستثنى بها مجرورٌ أبداً بالإضافة إليها، نحو: «جاء القوم غير علي».

وقد تُحْمَلُ «سوى» على «إلا»، كما حُمِلَتْ «غير»، لأنها بمعناها، فيُستثنى بها أيضاً، والمستثنى بها مجرورٌ بالإضافة إليها.

وحكم «غير وسوى» في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد «إلا»: فنقول: «جاء القوم غير خاليد»، بالنصب، لأنَّ الكلام تامٌّ مُوجِبٌ.

وتقول: «ما جاء غير خاليد أحد»، بالنصب أيضاً، وإن كان الكلام منفياً، لأنها تقدَّمت على المستثنى منه.

وتقول: «ما احترقت الدار غير الكتب»، بالنصب، وإن كان الكلام منفياً، ولم يتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، لأنها وقعت في استثناء مُتَقَطع.

محبوب، ويجوز على قلة إجراء الصفة على كل وبعض المضافين دون المضاف إليه كما ترى في هذا البيت.

(١) راجع مبحث «أل» الجنبية في الجزء الأول من هذا الكتاب.

ونقول: «ما جاء القومُ غيرُ خالدٍ، أو غيرَ خالدٍ»، بالرفع على أنها بدلٌ من القوم، وبالنصب على الاستثناء، لأنَّ الكلامَ تامٌّ منفي، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَتُولُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقَتْلِ وَالْمُتَّقِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْتِيهِمْ الْوَيْلُ وَالْأُصْحَابُ﴾ [النساء: ٩٥]، قرئ «غير» بالرفع، صفةٌ للقاعدون، وبالجر، صفةٌ للمؤمنين، وبالنصب على الاستثناء.

ونقول: «ما جاء غيرُ خالدٍ بالرفع، لأنها فاعل، وما رأيتُ غيرَ خالدٍ بالنصب، لأنها مفعول به، ومررتُ بغير خالدٍ، بجرها بحرف الجر، وإنما لم تُنصب «غير» هنا على الاستثناء لأن المستثنى منه غيرُ مذكورٍ في الكلام، فتفرَّغ ما كان يعملُ فيه للعمل فيها.

واسلم أنه يجوز في «سوى» ثلاثُ لغاتٍ: «سوى» بكسر السين، و«سوى» بضمها، و«سواء» بفتحها مع المدِّ.

٦ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا

خلا وعدا وحاشا: أفعال ماضية، صُمِّنت معنى «إلا» الاستثنائية، فاستثنى بها، كما يُستثنى بالآ.

وحكمُ المستثنى بها جوازُ نصبه وجره. فالنصبُ على أنها أفعالٌ ماضية، وما بعدها مفعولٌ به. والجرُّ على أنها أحرفٌ جرٌّ شبيهةٌ بالزائد، نحو: «جاء القومُ خلا عليًّا، أو عليٌّ».

والنصبُ بخلا وعدا كثيرٌ، والجرُّ بهما قليلٌ. والجرُّ بحاشا كثيرٌ، والنصبُ بها قليلٌ.

وإذا جررتُ بهن كان الاسمُ بعدهنَّ مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً على الاستثناء.

فإن جُعِلَت أفعالاً كان فاعلها ضميراً مستتراً يعودُ على المُستثنى منه^(١)، والتَّزَمَ إفرادُهُ وتذكيرُهُ، لوقوعِ هذه الأفعالِ موقعَ الحرف، لأنها قد تَضَمَّنَت معنى «إلا»، فأشبهتها في الجمودِ وعَدَمِ التَّصَرُّبِ والاستثناءِ بها، والجملةُ إما حالٌّ من المُستثنى منه، وإما استنافية.

ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعلَ لها ولا مفعولَ، لأنها محمولةٌ على معنى «إلا»، فهي واقعةٌ موقعَ الحرف، والحرفُ لا يحتاج إلى شيءٍ من ذلك، فما بعدها منصوبٌ على الاستثناء، محلاً لهذه الأفعال على «إلا»، وهو قولٌ في نهاية الجذقي والتَّديق.

قال العلامة الأشموني في شرح الألفية: «ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل، لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا)، ولم ينقل عنه ذلك في (خلا وعدا)، على أنه يمكن

(١) قال قوم: يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق، والتقدير: جاء القوم خلا البعض عليًّا، وقال قوم: يعود على اسم الفاعل المفهوم من الاسم السابق والتقدير: جازوا خلا الجاني عليًّا، وقال آخرون: يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: جازوا خلا المجيء عليًّا، وما ذكرناه هو أقرب إلى الحق والصواب.

أن يقول فيهما مثل ذلك»، قال الصبان في حاشيته عليه: «قوله لا فاعل له، أي ولا مفعول، كما قاله بعضهم. وقوله بالحمل على «إلا» أي: فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على «إلا» أنه العامل للنصب فيما بعده» ت. هـ.

والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تجعل هذه الأدوات: «خلا وعدا وحاشا»، في حالة نصبها ما بعدها - إما أفعلاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها واقعة موقع الحرف، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنها معنى حرف الاستثناء كما جعلوها - وهي جازة أحرف جر، وأصلها الأفعال).

وإذا اقترنت بخلا وعدا «ما» المصدرية، نحو: «جاء القوم ما خلا خالدًا» وجب نصب ما بعدهما، ولا يجوز جره؛ لأنهما حينئذٍ فعلاّن، و«ما» المصدرية لا تسبق الحروف، والمصدر المؤول منصوبٌ على الحال بعد تقديره باسم الفاعل، والتقدير: جاء القوم خالين من خالد.

(هكذا قال النحاة، وأنت ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن أسلوب الاستثناء، والذي تطمئن إليه النفس أن «ما» هذه ليست مصدرية، وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء، بدليل أن وجودها وعدمه، في إفادة المعنى، سواء على أن من العلماء من أجاز أن تكون زائدة، كما في شرح الشيخ خالد الأزهرى لتوضيح ابن هشام).

أما حاشا فلا تسبقها «ما» إلا نادراً، وهي تستعمل للاستثناء فيما يتنزه فيه المستثنى عن مشاركة المستثنى منه، تقول: «أهمل التلاميذ حاشا سليم»، ولا تقول: «صلّى القوم حاشا خالد»؛ لأنه لا يتنزه عن مشاركة القوم في الصلاة، وأما سليم - في المثال الأول، فقد يتنزه عن مشاركة غيره في الإهمال.

وقد تكون للتنزيه دون الاستثناء، فيجر ما بعدها إما باللام، نحو: «حاش الله»، وإما بالإضافة إليها، نحو: «حاش الله»، ويجوز حذف ألفها، كما رأيت، ويجوز إثباتها، نحو: «حاشا لله» و«حاشا الله».

ومنى استعملت للتنزيه المجرد كانت اسماً مرادفاً للتنزيه، منصوباً على المفعولية المطلقة انتصاب المصدر الواقع بدلاً من التلفظ بفعله، وهي، إن لم تُصَف ولم تُنَوَّن كانت مبنية، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى، وإن أضيفت أو نَوَّنَت كانت مُعَرَّبة، ليُعْدها بالإضافة والتنوين من شبه الحرف، لأن الحروف لا تُضاف ولا تُنَوَّن: «حاش الله، وحاشا لله».

وقد تكون فعلاً متعدياً مُتَصَرِّفاً، مثل: «حاشيته أحاشيه»، بمعنى: استثنيتُه استثنائه، فإن سبقها «ما» كانت حينئذٍ نافية، وفي الحديث: أن النبي ﷺ قال: «أسامة أحب الناس إلي»، وقال راوي: «ما حاشى فاطمة ولا غيرها».

وتأتي فعلاً مضارعاً، تقول: «خالد أفضل أقراني، ولا أحاشي أحداً»، أي: لا أستثنى، ومنه قول الشاعر النابغة:

ولا أَرَى فاعلاً في النَّاسِ يُشْفِيهِهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْصَامِ مِنْ أَحَدٍ
وإن قلت: «حاشاك أن تكذب. وحاشى زهيراً أن يهمل»^(١)، فحاشى: فعلٌ ماضٍ بمعنى:
«جانب» وتقول أيضاً: «حاشى لك أن تهمل»، فتكون اللام حرفَ جرٍّ زائداً في المفعول به
للتفوية.

وإن قلت: «أحاشيك أن تقول غير الحق»، فالمعنى أنزُكك.

٧ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ

ليس ولا يكون: من الأفعال الناقصة الرافعة للاسم الناصبة للخبر، وقد يكونان بمعنى «إلا»
الاستثنائية؛ فَيُسْتثنى بهما، كما يُسْتثنى بها، والمستثنى بعدهما واجبُ النصب، لأنه خبرٌ لهما،
نحو: «جاء القومُ ليس خالداً، أو لا يكون خالداً»، والمعنى: جاؤوا إلا خالداً، واسمُهما ضميرٌ
مستتر يعود على المستثنى منه، والخلاف في مرجع الضمير فيهما كالخلاف في مرجعه في «خلا
وعدا وحاشا» فراجعهُ.

(هكذا قال النحاة، أما ما تظمن إليه النفس فأن يجعلاً فعلين لا مرفوع لهما ولا منصوب،
لتضمنهما معنى «إلا» أو يجعلاً حرفين للاستثناء، نقلاً لهما عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنهما
معنى «إلا» كما جعل الكوفيون «ليس» حرف عطف إذا وقعت موقع «لا» النافية العاطفة، نحو:
«خذ الكتاب ليس القلم»، وكما قال الشاعر: «والأشرمُ المطلوبُ ليس الطالبُ»، برفع «الطالب»
عطفًا بليس على «المطلوب» أي: (الأشرمُ الطالب لا المطلوب).

٨ - شِبْهُ الاستثناء

شبه الاستثناء يكون بكلمتين: «لا يبيها» و«بيد»:

فلا يبيها: كلمة مُركَّبة من «سي» بمعنى مثل، ومُشناهَا يبيها، ومن «لا» النافية للجنس،
وتُستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها، فإذا قلت: «اجتهد التلاميذ، ولا سيما خالد»، فقد
رَجَحْتَ اجتهدَ خالدٍ على غيره من التلاميذ.

وتشديد يائها وسبقها بالواو «ولا»، كلُّ ذلك واجب، وقد تُخفف ياؤها، وقد تُحذف الواو
قبلها نادراً، وقد تُحذف (ما) بعدها قليلاً، أما حذف (لا) فلم يرد في كلام من يُحتج بكلامه.

والمُسْتثنى بها، إن كان نكرةً جازَ جرُّه ورفعه ونصبه، تقول: «كلُّ مجتهدٍ يُحِبُّ، ولا سيما
تلميذٌ مثلك» أو «ولا سيما تلميذٌ مثلك»، أو «ولا سيما تلميذٌ مثلك»، وجرُّه أولى وأكثرُ وأشهرُ.

(١) الكاف - في المثال الأول - وزهيراً - في المثال الثاني - مفعولان لحاشى، والمصدر المؤول بأن في موضع

الفاعل، والتقدير: جانبك الكذب، وجانب زهيراً الإهمال.

(فالجر بالإضافة إلى «سي» وما: زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. وتكون «ما»: اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سي)، وجملة المبتدأ والخبر: صلة الموصول، ويكون تقدير الكلام: «يحب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذٌ مثلك، لأنك مُفضَّلٌ على كل تلميذ» والنصب على التمييز لسي، وما: زائدة).

وإن كان المُستثنى بها معرفةً جازَ جَرُّه، وهو الأولى، وجاز رفعه، نحو: «نَجَحَ التلاميذُ ولا سَيِّما خليلٍ» أو «ولا سَيِّما خليلٍ». ولا يجوزُ نصبه، لأن شرطَ التَّمييز أن يكون نكرةً.

وحكمُ «سي» أنها، إن أُضيفت (كما في صورتَي جَرِّ الاسم ورفعها بعدها) فهي مُعرِّبة منصوبة بلا النافية للجنس، كما يعرَّب اسم (لا) في نحو: «لا رجلٌ سوءٌ في الدار»، وإن لم تُصَفْ فهي مبنيةٌ على الفتح كما يُبنى اسم (لا) في نحو: «لا رجلٌ في الدار».

وقد تستعمل «لا سَيِّما» بمعنى «خصوصاً»، فيؤتى بعدها بحالٍ مُفردة، أو بحالٍ جُملة، أو بالجملة الشرطية واقعةً موقعَ الحال.

فالاول نحو: «أحبُّ المطالعةَ، ولا سَيِّما منفرداً».

والثاني نحو: «أحبُّها، ولا سَيِّما وأنا منفردٌ».

والثالث نحو: «أحبُّها، ولا سَيِّما إن كنتُ منفرداً».

وقد يُلحِقها الظُّرف، نحو: «أحبُّ الجلوسَ بين الغياضِ، ولا سَيِّما عند الماءِ الجاري»، ونحو: «يَطيَّبُ لي الاشتغالُ بالعلم، ولا سَيِّما ليلاً»، أو «ولا سَيِّما إذا أوى الناسُ إلى مضاجعهم».

أما «يَدُ» فهو اسمٌ ملازمٌ للنَّصب على الاستثناء، ولا يكون إلَّا في استثناءٍ منقطع، وهو يَلزَمُ الإضافةَ إلى المصدرِ المؤوَّلِ بأنَّ التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: «إنَّه لكثيرُ المالِ، بيدَ أنه بخيلٌ»، ومنه حديثٌ: «أنا أفصحُ من نطقٍ بالضادِ، بيدَ أني من قُرَيشٍ، واسترَضِعتُ في بَنِي سَعْدِ بن بَكْرٍ».

٩ - المنادى

المنادى: اسمٌ وقعَ بعدَ حرفٍ من أحرفِ النداءِ، نحو: «يا عبدَ الله»، وفي هذا البحث أربعة عشرُ مبحثاً:

١ - أَحْرَفُ النِّدَاءِ

أحرفُ النداءِ سبعة، وهي: «أ، أي، يا، آ، أيا، هيا، وا».

ف«أي» وأ: للمنادى القريب، و«أيا وهيا وآ»: للمنادى البعيد. و«يا»: لكلِّ مُنادى، قريباً

كان، أو بعيداً، أو متوسطاً، و«وا»: للثُدية، وهي التي يُنادى بها المندوبُ المُتَفَجِّعُ عليه، نحو: «واكبدي!». وأخسرتي!».

وتُتَعَيَّنُ «يا» في نداء اسم الله تعالى، فلا يُنادى بغيرها، وفي الاستغاثة، فلا يُستغاثُ بغيرها، وتُتَعَيَّنُ هَيَّ و«وا» في الثُدية، فلا يُندَبُ بغيرهما، إلّا أن «وا» - في الثُدية - أكثر استعمالاً منها، لأن «يا» تُستعمل للثُدية إذا أُمِنَ الالتباسُ بالنداء الحقيقي، كقوله:

حُمِلْتُ أَمراً عظيماً، فاصطَبَرْتُ لَهُ وَقُضْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا^(١)

٢ - أَقْسَامُ الْمُنَادَى وَلِحَاكُمُ

المنادى خمسة أقسام: المفردُ المعرفة، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

(والمراد بالمفرد والمضاف والشبيه به: ما أريد به في باب «لا» النافية للجنس، فراجع في الجزء الثاني من هذا الكتاب، والمراد بالنكرة المقصودة: كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقُصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة، لدلالته حينئذ على مُعَيَّن، راجع مبحث المعرفة والنكرة في الجزء الأول من هذا الكتاب).

وحكمُ المنادى أنه منصوب، إمّا لفظاً، وإمّا محلاً.

وعاملُ النَّصْب فيه، إمّا فعلٌ محذوفٌ وجوباً، تقديرُهُ: «أدعو»، نابٌ حرفُ النداء مَنَابُهُ، وإمّا حرفُ النداء نفسه لَتَضَمُّنِهِ معنى «أدعو»، وعلى الأول فهو مفعولٌ به للفعل المحذوف، وعلى الثاني فهو منصوب بـ «يا» نفيها.

فَيُنَصَّبُ لفظاً (بمعنى أنه يكون مُعَرَّباً منصوباً كما تُنصب الأسماء المُعرَّبة) إذا كان نكرة غير مقصودة، أو مُضافاً، أو شبيهاً به، فالأول نحو: «يا غافلاً تنبّه»، والثاني نحو: «يا عبد الله»، والثالث نحو: «يا حسناً خلِّقهُ».

وَيُنَصَّبُ محلاً (بمعنى أنه يكون مَبْنِياً في محلِّ نصب) إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة، فالأول نحو: «يا زهير»، والثاني نحو: «يا رجل»، وبنائه على ما يُرفع به من ضَمَّةٍ أو ألفٍ أو واوٍ، نحو: «يا علي. يا موسى^(٢)، يا رجل، يا قَتِي^(٣)، يا رجلاً^(٤)». يا مجتهدون^(٥).

(١) البيت لجبريل يندب عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه. والمراد بالأمر الذي حمله هو الخلافة.

(٢) موسى: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على الألف للتعذر.

(٣) قَتِي: منادى نكرة مقصودة بالنداء، مبني على ضم مقدر على الألف للتعذر.

(٤) رجلاً: منادى نكرة مقصودة، مبني على الألف؛ لأنه مثنى.

(٥) مجتهدون: منادى نكرة مقصودة، مبني على الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء

١ - إذا كان المنادى، المُستحقُّ للبناء، مبنياً قبل النداء، فإنه يبقى على حركة بنائه، ويقالُ فيه: إنه مبنيٌّ على ضَمِّ مُقَدَّرَةٍ، منع من ظهورها حركةُ البناءِ الأصليَّة، نحو: «يا سبيويه، يا حذام»^(١)، يا خبات^(٢)، يا هذا^(٣)، يا هؤلاء، ويظهر أثرُ ضَمِّ البناءِ المُقَدَّر في تابعه، نحو: «يا سبيويه الفاضلُ، يا حذامِ الفاضلُ، يا هذا المجتهدُ، يا هؤلاء المجتهدون»^(٤).

٢ - إذا كان المنادى مفرداً علماً موصوفاً بابن، ولا فاصلَ بينهما، والابنُ مضافٌ إلى علَم، جاز في المنادى وجهان: ضَمُّ للبناء ونصبُهُ، نحو: «يا خليلُ بنَ أحمدَ، ويا خليلُ بنَ أحمدَ»، والفتحُ أولى، أمَّا ضَمُّ فعلى القاعدة، لأنه مفردٌ معرفٌ، وأما نصبُهُ فعلى اعتبارِ كلمة «ابن» زائدة، فيكون «خليل» مضافاً و«أحمد» مضافاً إليه، وابنُ الشخصِ يُضافُ إليه، لمكان المناسبةِ بينهما، والوصفُ بابنٍ كالوصفِ بابن، نحو: «يا هندُ ابنةَ خالدٍ، ويا هندُ ابنةَ خالدٍ».

أما الوصفُ بالبت فلا يُغَيِّرُ بناءَ المفردِ العَلَم، فلا يجوزُ معها إلَّا البناءُ على الضمِّ، نحو: «يا هندُ بنتُ خالدٍ».

ويَتَعَيَّنُ ضَمُّ المنادى في نحو: «يا رجلُ ابنَ خالدٍ. ويا خالدُ ابنَ أخينا» لانتفاءِ عِلْمِيَّةِ المنادى، في الأول، وَعِلْمِيَّةِ المضافِ إلى ابنٍ في الثاني، لأنك، إن حذفْتَ ابناً، فقلتَ: «يا رجلُ خالدٍ، ويا خالدُ أخينا»، لم يبقَ للإضافة معنى، وكذا يَتَعَيَّنُ ضَمُّه في نحو: «يا عليُّ الفاضلُ ابنُ سعيدٍ، لوجودِ الفَصْلِ، لأنه لا يجوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المضافِ والمضافِ إليه.

٣ - إذا كُرِّرَ المنادى مضافاً، فلك نصب الاسمين معاً، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوس».

ولك بناءُ الأول على الضم، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوس»، أما الثاني فهو منصوب أبداً.

(أما نصب الأول، فعلى أنه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني زائد للتوكيد، لا أثر له في خفض ما بعده، أو على أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وأما بناؤه (أي بناء الأول) على الضم، فعلى اعتباره مفرداً غير مضاف، وأما نصب الثاني، فلأنه على الوجه الأول توكيد لما قبله، وعلى الوجه الثاني بدلٌ من محله أو عطف بيان).

(١) سبيويه وحذام: كلاهما منادى مفرد معرف، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلية، وحذام من أعلام الإناث.

(٢) خبات: منادى نكرة مقصودة، وإعرابها كإعراب حذام، وهي من الكلمات التي تستعمل شتماً للإناث (راجع بحث الأسماء المبنية، في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

(٣) ذا: اسم إشارة، منادى مفرد معرف، مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره سكون البناء الأصلي.

(٤) التثنية - في هذه الجملة - مرفوع باعتبار أن منعوتها مبني على ضم مقدر، فرفعه إنما هو باعتبار هذا الضم المقدر.

٤ - المنادى المستحق البناء على الضم، إذا اضطرَّ الشاعر إلى تنوينه جازَ تنوينه مضموماً ومنصوباً. ويكونُ في الحالة الأولى مَبْنِياً، وفي الثانية مُعرباً منصوباً كالعلم المضاف، فمن الأول قول الشاعر:

سَلامُ الله يا مَطَرُ عَلَيَّهَا وَلَيْسَ عَلَيْنِكَ يا مَطَرُ السَّلامُ^(١)
وقول الآخر يخاطب جَمَلَه:

حَبِيتُكَ عَرَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفْتُ فَحَيَّ، وَنَحَكَ، مَنْ حَبَاكَ، يا جَمَلُ
لَيْتَ الشَّجِيئَةَ كَانَتْ لِي، فَأَشْكُرُهَا، مَكَانَ يا جَمَلُ: حُبَيْتَ يا رَجُلُ^(٢)
ومن الثاني قول الشاعر:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: يا عَدِيَّأ، لَقَدْ وَقَشْتُ الْأَوَاقِي^(٣)
ومن العلماء من اختارَ البناء، ومنهم من اختارَ النصب، ومنهم من اختارَ البناء مع العلم، والنصب مع اسم الجنس.

فوائد

إذا وقع «ابن» أو «ابنة» بينَ علمين - في غير النداء - وأريدَ بهما وصفُ العلم^(٤)، فسيلُ ذلك أن لا يُنَوَّنَ العلمُ قبلهما في رفع ولا نصب ولا جرّ، تخفيفاً، وتُحذفُ همزةُ «ابن»، تقول: «قال عليُّ بنُ أبي طالب، أحبُّ عليَّ بنَ أبي طالب، رضي الله عن عليّ بن أبي طالب»، وتقول: «هذه هندُ ابنةِ خالدٍ، رأيتُ هندَ ابنةِ خالدٍ، مرتت بهندُ ابنةِ خالدٍ»، وقد جَوَّزوا - في ضرورة الشعر - تنوينَ العلمِ الموصوفِ بهما، وعليه قول الشاعر:

جَارِيَةٌ مِنْ قَبَسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا جَلْبَةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ
أما إن لم يُرَدَّ بهما الوصفُ، بل أُريدَ بهما الإخبارُ عن العلمِ، نُونَ العلمِ وجوباً، وثبتت همزةُ «ابن»، تقول: «خالدُ ابنُ سعيدٍ»^(٥)، «إِنَّ خالداً ابنُ سعيدٍ»^(٦)، ظننت خالداً ابنَ سعيدٍ^(٧).

(١) مطر: اسم رجل.

(٢) معنى البيت: ليت تحببتا للجمال كانت لي؛ بأن تقول مكان حيث يا جمل: حيث يا رجل.

(٣) الأواقي: الحواظ، جمع واقية، وأصلها الرواقي: بواوين، أبدلت الأولى من الهمزة على قاعدة الإبدال، كما تقدم في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٤) إذا وقع «ابن» بعد العلم، ولم يُردَّ به الإخبار عنه، جاز أن تعربه نعتاً له، أو عطف بيان عليه، أو بدلاً منه.

(٥) أي: خالد هو ابن سعيد، فخالد: مبتدأ، وابن: خبره.

(٦) أي: أن خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: اسم أن، وابن: خبرها.

(٧) أي: ظننت خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: مفعول أول، وابن: مفعول ثانٍ، وأصل المفعولين هنا مبتدأ وخبر، كما لا يخفى.

فإن وقعا بينَ عِلْمٍ وغيرِ عِلْمٍ، فسيبِلُ العِلْمُ قبلَهَا التَّنْوِينُ مطلقاً، وإنْ وقعا صفةً للعِلْمِ أو خيراً عنه.

فالأول نحو: «هذا خالدُ ابنُ أخينا، هذه هندُ ابنةُ أخينا» والثاني نحو: «خالدُ ابنُ أخينا إنْ
هنداً ابنةُ أختنا»، وهمزة «ابن» ثابتة هنا على كل حال، كما رأيت.

٣ - بدء الضمير

نداء الضمير شاذ نادر الوقوع في كلامهم، وقصره ابنُ عُصفور على الشعر، واختار أبو حيان أنه لا ينادى البتة، والخلاف إنما هو في نداء ضمير الخطاب، أما نداء ضميري التكلم والنية، فاتفقوا على أنه لا يجوز نداؤهما بتة، فلا يُقال: يا أنا، يا إيتي، يا هو، يا إياه.

وإذا ناديت الضمير، فأنت بالخيار: إن شئت أتيت به ضمير رفع أو ضمير نصب، فتقول: يا أنت. يا إياك. وفي كلتا الحالتين، فالضمير مبني على ضم مُقدَّر، وهو في محل نصب، ومثله في يا هذا، ويا هذو، ويا سبيبه، لأنه مُفْرَدٌ معرفة.

٤ - يَدَّاءُ مَا فِيهِ «أَلْ»

إذا أريد نداء ما فيه «أل»، يُؤتى قبله بكلمة «إيها»، للمذكر، و«أينها» للمؤنث. وتَبْقِيَانِ مَعَ التثنية والجمع بلفظ واحد، مراعى فيهما التذكير والتأنيث، أو يؤتى باسم الإشارة.

فالأول كقولہ تعالیٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّبَكَ إِلَهِ الْكَبِيرِ﴾ [الانفطار: ٦] وقولہ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الظَّمِئَةُ﴾ [١٧] أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً نَّدِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨] وقولہ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١].

والثاني نحو: «يا هذا الرجل. يا هذه المرأة» إلا إذا كان المنادى لفظ الجلالة، لكن تبقى «أل» وتَقَطَّعَ همزُها وجوباً، نحو: «يا الله»، والأكثر مَعَهُ حذفُ حرفِ النداءِ والتعويضُ منه بميم مُشَدَّدةٍ مفتوحةٍ، للدلالةِ على التعظيمِ نحو: «اللهمَّ ارحمنا»، ولا يجوزُ أن تُوصَفَ «اللهمَّ»، لأنَّ على اللفظِ ولا على المحلِّ، على الصحيح، لأنَّه لم يُسمَّ.

وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]، فهو على أنه نداء آخر، أي: قُلِ: اللَّهُمَّ، يا فاطر السموات.

وإذا ناديت علماً مُقترناً بآلٍ وَضعاً حذفها وَجوباً فتقولُ في نداء العباسِ والفضلِ والسموألِ^(١): «يا عباسُ، يا فضلُ، يا سموألُ».

(١) الصحيح أن السؤال مغرب صموئيل.

فائدة:

تستعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن تكون للنداء المحض، نحو: «اللهم اغفر لي».

الثاني: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، كأن يقال لك: «أخالد فعل هذا؟»، فتقول: «اللهم نعم».

الثالث: أن تستعمل للدلالة على الندرة وقلة وقوع المذكور معها، كقولك للبخیل: «إن الأمة تعظمك، اللهم إن بذلت شطراً من مالك في سبيلها».

٥ - أَحْكَامُ تَوَابِعِ الْمُنَادَى

إن كان المنادى مبنياً فتابعه على أربعة أضرب:

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى، وهو تابع (أي وأية واسم الإشارة)، نحو: «يا أيها الرجل، يا أيتها المرأة، يا هذا الرجل، يا هذه المرأة»^(١).

ولا يتبع اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه «أن». ولا تتبع «أي» وأية في باب النداء، إلا بما فيه «أن» - كما مثَّل - أو باسم الإشارة، نحو: «يا أيُّها الرجل».

٢ - ما يجب ضمُّه للبناء^(٢)، وهو البدل، والمعطوف المجزء من «أن» اللذان لم يضافا، نحو: «يا سعيدُ خليلُ، يا سعيدُ و خليلُ».

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحَلِّ المنادى، وهو كلُّ تابع أضيف مُجرَّداً من «أن»، نحو: «يا عليُّ أبا الحسن، يا عليُّ وأبا سعيد، يا خليلُ صاحبُ خالدٍ، يا تلاميذُ كلِّهم، أو كلُّكم»^(٣)، يا رجلُ أبا خليلٍ.

٤ - ما يجوز فيه الوجهان: الرفعُ معرباً تبعاً للفظ المنادى، والنصبُ تبعاً لمحله وهو نوعان:

الأول: النعتُ المضافُ المقترنُ بـ«أن»، وذلك يكون في الصفاتِ المُشتَقَّةِ المضافة إلى

(١) تابع اسم الإشارة المنادى يرفع باعتبار أنَّ اسم الإشارة مبني على ضم مقدر، فتبعته له مرفوعاً هي باعتبار هذا الضم المقدر.

(٢) أي يكون مبنياً على الضم من غير تنوين.

(٣) يجوز استعمال الضمير مخاطباً أو غائباً، وعلى ذلك تقول: «يا خالد نفسك أو نفسه» والنية هنا على معنى الحضور، إنما هي باعتبار لفظ المنادى؛ لأنه اسم ظاهر، فهو في حكم الغائب، كما تقول: «أنت يا هذا، رجلٌ يحسن إلى الناس، أو تحسن إلى الناس».

معمولها، نحو: «يا خالداً الحسنُ الخَلْقِي، أو الحسنُ الخَلْق، يا خليلُ الخادِمُ الأَمِي، أو الخادِمُ الأَمِي».

الثاني: ما كان مُفْرَداً^(١) من نعت، أو توكيد، أو عطف بيان، أو معطوف مُقْتَرِن بِأَنْ، نحو: «يا عليُّ الكريمُ، أو الكريمَ. يا خالداً خالداً، أو خالداً^(٢)، يا رجلُ خليلُ، أو خليلاً^(٣)، يا عليُّ والضيفُ، أو والضيفَ» ومن العطف بالنصب تبعاً لمحلِّ المنادى قوله تعالى: ﴿يَجِيءُ أَزْوَاجُ النَّاسِ أَزْوَاجًا﴾ [سبا: ١٠]، وقُرئ في غير السبعة: «والطيرُ»، بالرفع عطفًا على اللفظ.

وإن كان المنادى مُعْرَباً منصوباً فتابعه أبدأً منصوبٌ مُعْرَباً، نحو: «يا أبا الحسنِ صاحبنا، يا ذا الفضلِ وذا العلمِ، يا أبا خالدٍ والضيفَ»، إلا إذا كان بدلاً، أو معطوفاً مجرداً من «أل» غير مضافين، فهما مَبْنِيَّان، نحو: «يا أبا الحسنِ عليُّ. يا عبدُ الله وخالداً».

٦ - حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ

يجوزُ حذف حرف النداء بكثرة، إذا كان «يا» دون غيرها، كقوله تعالى: ﴿يُوشِعُ أَخْرَضَ عَرْنَهُ﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله: ﴿رَبِّ أَرَبِّي أَنْظِرْ لِيكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ونحو: «مَنْ لا يزالُ مُحْسِناً أحسنَ إليَّ، واعظُ القومِ عَظْمُهُمْ، أيُّها التلاميذُ اجتهدوا، أيُّها التلميذاتُ اجتهدنَّ».

ولا يجوزُ حذفُه من المنادى المندوبِ والمنادى المُستَغاثِ والمنادى المتعجبِ منه والمنادى البعيد، لأنَّ القصدَ إطالةَ الصوتِ، والحذفُ يُنافيه.

وقلَّ حذفُه من اسم الإشارة، كقول الشاعر:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي: بِمِثْلِكَ، هَذَا، لَوْعَةُ وَعَرَامُ^(٤)!

ومن النكرة المقصودة بالنداء كقولهم: «افْتَدِ مَخْنُوقُ^(٥)، أصبحَ ليلُ^(٦)»، ومنه قول الشاعر:

جَارِي، لَا تُسَنَّكَرِي عِزِّيَ: سَبْرِي وإشفاقي على بَعِيرِي^(٧)

(١) أي: ليس مضافاً ولا شيئاً به.

(٢) خالد الثاني: تأكيد لخالد المنادى، فإن رفعه فهو توكيد للفظه، وإن نصبه فهو توكيد لمحله من الإعراب.

(٣) خليل: عطف بيان على رجل، فإن رفعه كان عطف بيان على لفظه، وإن نصبه كان عطف بيان على محله من الإعراب.

(٤) أي: يا هذا، ولوعة: مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور قبله: في موضع الخبر.

(٥) هو مثل يضرب لكل مُشَفَّقٍ عليه مضطر وقع في شدة وهو ييخل على نفسه أن يفتديها بماله، أي: يا مَخْنُوق.

(٦) هو مثل يضرب لليلة الشديدة، ولأمرٍ مكروه طال أمده.

(٧) جاري: منادى مرخم، والأصل: «يا جارية» والعذير ما يُعْذَرُ عليه الرجل من أمر يرومه ويحاوله، ويكون أيضاً بمعنى النصير، تقول: «من عذيري من فلان»، أي نصيري، ويقال: «عذيرك من فلان»، بالنصب،

وقول الآخر:

أَطْرِقْ كِرا، أَطْرِقْ كِرا إِنَّ النُّعْمَامَ فِي الْقُرَى^(١)
وأقل من ذلك حذفه من النكرة غير المقصودة ومن المشبه بالمضاف.

٧ - حَذَفُ الْمُنَادَى

قد يُحذفُ المنادى بعد «يا» كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾ [النساء: ٧٣]، وقولك: «يا نَصْرُ الله من يُنصِرُ المظلوم»، وقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي، عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجُرْعَائِكَ الْقَطَرُ^(٢)
(والتقدير يكون على حسب المقام. فتقديره في الآية الأولى: «يا قوم»، وفي الثانية: «يا عبادي»، وفي المثال الثالث: «يا قوم»، وفي الشعر: «يا دار»).

والحق أن «يا» أصلها حرف نداء، فإن لم يكن مُنادى بعدها كانت حرفاً يُقصدُ به تنبيه السامع إلى ما بعدها، وقيل: إن جاء بعدها فعلٌ أمر فهي حرف نداء، والمنادى محذوف، نحو:

أي: هات من يعذك، أو ينصرك، فهو «فعل» بمعنى «فاعل»، وقوله «سيري»: هو بدل من «عذيري» فكانه قال لا تستكري سيري وإشفاقي على بعيري.

(١) الكرا: الكرّان، كلاهما بفتح الكاف والراء، والأنثى كروانة، والجمع كزوان، بكسر الكاف وسكون الراء، ويجمع على كراوين أيضاً، وهو طائر، قيل: إنه الحبارى، وقيل إنه الحجل، وقيل هو طائر طويل الرجلين أغبر دون الدجاجة في الخلق، وله صوت حسن يكون بمصر مع الطيور الداجنة، وهو من طيور الريف والقرى، لا يكون في البادية، قال شارح القاموس: وهذا القول هو الصحيح. وقولهم «أطرق كرا»: هو مثل يُضرب لمن يُتكلم أمامه بكلام فيظن أنه المراد بالكلام، أي: اسكت، فإني أريد من هو أنبل منك وأرفع منزلة.

وقيل: يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضوع الذي ليس له ولا أمثاله الكلام فيه، كأنه قيل: اسكت يا حقير، فإن الأجلّاء أولى بهذا الكلام منك. وقيل إن معنى «أطرق كرا»: أن الكروان ذليل في الطير والنعام عزيز، أي اسكن عند الأعزّة، ولا تستشرف الذي لست له بند ولا أنت له بأهل، وشبه الأعزّة بالنعام والأذلة بالكروان. وقيل: يضرب للرجل يُخدع بكلام يُلفظ له ويراد به الغائلة. هذا خلاصة ما جاء في لسان العرب والقاموس وشرحه. وقال الميداني في شرح أمثاله: يضرب للذي ليس عنده غناء (أي: نفخ)، ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه، وقولهم: إن النعامة في القرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها، وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى: أنه يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي طأطأه يا كروان رأسك واحفض عنقك للصديد فإن أكبر منك وأطول عنقاً - وهي النعامة - قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى اهـ. وقد نقله الصبان في حاشيته على الأشموني ببعض تصرف، وهذا التفسير ليس بشيء فلا تتخذه به.

(٢) الجرعاء: الرملة الطيبة، وأراد بها منزلها الذي تنزل فيه حيث هذه الرملة.

«ألا يا اسجدوا»، والتقدير ألا يا قوم، ونحو «ألا يا اسلمي» والتقدير ألا يا غيلة... وإلا فهي حرف تنبيه، كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ قَوِي يَمْلِكُونَ﴾ [يس: ٢٦].

٨ - المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أنواع: اسم صحيح الآخر، واسم معتل الآخر، وصفة.

والمراد هنا اسم الفاعل واسم المفعول ومبالغة اسم الفاعل.

فإن كان المضاف إلى الياء اسماً صحيح الآخر، غير أب ولا أم، فالأكثر حذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسرة التي قبلها، كقوله تعالى: ﴿يَبْيِئُوا قَاتِلُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، ويجوز إثباتها ساكنة أو مفتوحة، كقوله عز وجل: ﴿يَبْيِئُوا لَا حَرْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] وقوله: ﴿يَبْيِئَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَفْسِهِمْ﴾ [الزحر: ٥٣]. ويجوز قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً، كقوله تعالى: ﴿بَعَثَرَتْ عَلَىٰ مَا قَرَّطْتُ فِي جَنْبِ آفَ﴾ [الزمر: ٥٦].

وإن كان المضاف إلى (الياء) معتلاً الآخر، وجب إثبات الياء مفتوحة لا غير، نحو: «يا فتاي. يا حامي».

وإن كان المضاف إليها صفة صحيحة الآخر، وجب إثباتها ساكنة أو مفتوحة، نحو: «يا مكرمي. يا مكرمي».

وإن كان المضاف إليها أباً أو أمّاً، جاز فيه ما جاز في المنادى الصحيح الآخر، فنقول: «يا أب ويأ أم. يا أبي ويأ أمي. يا أبي ويأ أمي. يا أباً ويأ أمّاً» ويجوز فيه أيضاً حذف ياء المتكلم والتعويض عنها بتاء التانيث مكسورة أو مفتوحة، نحو: «يا أبت ويأ أمّت. يا أبت يا أمّت، ويجوز إبدال هذه التاء هاء في الوقف، نحو: «يا أبه ويأ أمّه».

وإن كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، فالياء ثابتة لا غير، نحو: «يا ابن أخي. يا ابن خالي» إلا إذا كان «ابن أم» أو «ابن عم» فيجوز إثباتها، والأكثر حذفها والاجتزاء عنها بفتحة أو كسرة، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿قَالَ أَيْنَ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ سَخِمَتْ﴾ [الأعراف: ١٥٠] وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُكُمْ لَا تَلْعَدُ يَلْحَقِي لَا يَرَاهِي﴾ [طه: ٩٤]، بالفتح وبالكسر، فالكسر على نيّة الياء المحذوفة، والفتح على نيّة الألف المحذوفة التي أصلها ياء المتكلم، ومثل ذلك يقال في «يا ابن عم» قال الراجز:

كُنْ لِي لَأَعْلِي، يَا ابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ، وَنُكْفِي هَمًّا

ويجري هذا أيضاً مع «ابنة أم» و«ابنة عم».

واعلم أنهم لا يكادون يُثبتون ياء المتكلم، ولا الألف المتقلبة عنها، إلا في الضرورة،
فإنَّباتُ الياء كقوله:

يا ابنَ أُمِّي، ويا شُعَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ
وإنَّباتُ الألف المتقلبة عنها، كقول الآخر:
يا ابنةَ عَمَّا، لا تَلُومِي واهْجَمِي لا يَخْرُقُ اللَّؤْمُ حِجَابَ مَنْعَمِي

٩ - المُنَادَى الْمُسْتَفْتَاةُ

الاستفانة: هي نداء من يُعِينُ من دفع بلاء أو شدة، نحو: «يا لَلْأَوْبَاءِ لِلضُّعْفَاءِ»،
والمطلوبُ منه الإِيعَانَةُ يُسَمَّى «مُسْتَفْتَاةً»، والمطلوبُ له الإِيعَانَةُ يُسَمَّى «مُسْتَفْتَاةً لَهُ».
ولا يُستعملُ للاستفانة من أحرف النداء إلَّا (يا). ولا يجوزُ حذفُها، ولا حذفُ المُستفَاتِ،
أما المُستفَاتِ له فحذفه جائز، نحو: «يا لله».

وللمستفَاتِ ثلاثة أوجه:

١ - أن يُجَرَّ بلام زائدة واجبة الفتح^(١)، كقول الشاعر:

يا لَقَوْمِي^(٢)، ويا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لَأَنَاسٍ عُثُوهُمْ فِي أَرْوَاحِ
وقول الآخر:

تَكَلَّفَنِي الوُشَاءُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاسِ لِلوَأْشِي الْمُطَاعِ
وقول غيره:

يا لَقَوْمِي! مَنْ لِلْعُلَا وَالْمَسَاعِي؟ يا لَقَوْمِي! مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ؟
يا لَمَطَافِنَا! ويا لَرِيَّاح وَأَبِي الْحَشْرِجِ الْقَتَى النَّفَّاحِ^(٣)

(١) الحق أن هذه اللام زائدة لتأكيد الاستفانة، فلا تتعلق بشيء، ولو كانت أصلية لم يجر حذفها، مع أنه يجوز نداء المستفَاتِ بدونها، كما ستري، والجمهور على أنها أصلية متعلقة إما بفعل محذوف نابت عنه «يا» تقديره: «ألتجى»، وإما ب(يا) نفسها لنيابتها عن هذا الفعل، والجمهور أيضاً على أن هذه اللام المفتوحة هي اللام الجارة، وإنما فتحت للفرقة بينها وبين لام المستفَاتِ له، فإنها مكسورة، وبعض المحققين يرى أنها بقية كلمة «آل»، والأصل في قولك يا لفلان: «يا آل فلان»، حذف الهزرة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت ألفه، المعوض منها بالمد، لالتقاء الساكنين: المد وألف «يا» ويجوز أن يكون المحذوف لالتقاء الساكنين هو ألف «يا»، وعلى هذا فليست هذه اللام حرف جر، وإنما هي اسم منادى منصوب مضاف إلى ما بعده، وما قولهم هذا بعيد من الصواب، وينسب هذا القول إلى الكوفيين.

(٢) يا: حرف نداء للاستفانة، واللام: حرف جر زائد لتوكيد الاستفانة: وقومي مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، وهو في محل نصب على النداء.

(٣) يرثي الشاعر رجالاً من قومه هذه أسماؤهم؛ يقول: لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بها بعدهم، والنفاح:

ولا تُكسرُ هذه اللامُ إلّا إذا تَكَرَّرَ المُستغاثُ غيرَ مُقتَرَنٍ بـ «يا» كقول الشاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ، بَعِيدُ الدَّارِ، مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ!

٢ - أن يُختمَ بِالْفِ زائدة لتوكيد الاستغاثه، كقول الشاعر:

يَا يَزِيدُ^(١) لَأَمْلِي نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فَاوَةٍ وَمَوَانٍ!

٣ - أن يبقَى على حاله، كقول الآخر:

أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجَبِ! وَلِلْمَقَالَتِ تَغْرِضُ لِلْأَدَبِ!

أما المُستغاثُ له، فإن ذُكِرَ في الكلام، وجب جرُّه بلام مكسورة دائماً، نحو: «يا لقومي للعلم!»^(٢). وقد يجزى بـ «من»، كقول الشاعر:

يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَةُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا!

١٠ - المُنَادَى الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ

الْمُنَادَى الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ، هو كَالْمُنَادَى الْمُسْتَغَاثِ فِي أَحْكَامِهِ، فتَقُولُ فِي التَّعَجُّبِ مِنْ كَثَرَةِ الْمَاءِ: «يَا لِلْمَاءِ!»^(٣)، يَا مَاءًا، يَا مَاءًا، وتَقُولُ: «يَا لِلطَّرِبِ!، يَا طَرِبًا، يَا طَرَبًا!».

١١ - الْمُنَادَى الْمُنْدُوبُ

النَّدْبَةُ: هِيَ نِدَاءُ الْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ أَوْ الْمُتَوَجِّعِ مِنْهُ، نَحْوُ: «وَاسَيْدَاهُ!، وَاكِيدَاهُ!».

وَلَا تُسْتَعْمَلُ لِنِدَاءِ الْمُنْدُوبِ مِنَ الْأَدَوَاتِ إِلَّا «وَا» وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ «يَا»، إِذَا لَمْ يَحْضُرِ التَّبَاسُّ بِالنَّدَاءِ الْحَقِيقِيِّ.

وَلَا يَجُوزُ فِي النَّدْبَةِ حَذْفُ الْمُنَادَى وَلَا حَذْفُ أَدَاتِهِ.

وَلِلْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ:

الكثير المعطاء، ويرى «الواضح»، وهو الأبيض من الوضع وهو البياض، والعرب تكنى ببياض الوجه عن الكرم.

(١) يزيدا: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال محله بالفنحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتوكيد الاستغاثه.

(٢) لام المستغاث له: حرف جر أصلي بلا نزاع، وهي متعلقة إما بالفعل النائية عنه «يا»، وإما بـ(يا) نفسها، وكذلك «من» التي تجزى المستغاث له.

(٣) يا: حرف نداء للتعجب، واللام: حرف جر زائد لتوكيد التعجب، والماء مجرور لفظاً باللام الزائدة، منصوب محلاً، على النداء، وإعراب الأمتلة الباقية كإعراب أمثلة المنادى المستغاث.

١ - أن يُخْتَمَ بالِف زائدة لتأكيد التَّجْعِجِ أو التَّوَجُّعِ، نحو: «واكِدًا!»^(١).

٢ - أن يُخْتَمَ بالألف الزائدة وهاء السَّكْتِ، نحو: «واحْسِنَاهُ!»^(٢).

(واكثر ما تزداد الهاء في الوقف فإن وصلت حذفها، إلا في الضرورة، كقول المتنبي:

«واحزَّ قلباهُ ممن قلبه شَيْبُ»

ولك حينئذ أن تضمها، تشبيهاً لها بهاء الضمير، وأن تكسرهما على أصل التقاء الساكنين، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل مضمومة أو مكسورة من غير ما ضرورة).

٣ - أن يبقى على حاله، نحو: «واحْسِنُ!».

ولا يكون المنادى المندوب إلا معرفة غير مبهم، فلا يندب الاسم النكرة، فلا يقال: «وَأَجَلُ!»، ولا المعرفة المبهمة - كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة - فلا يقال: «وَأَمْسُ ذَهَبٍ شهيد الوفاء!»، إلا إذا كان المبهم اسم موصول مشتهراً بالصلة، فيجوز، نحو: «وَأَمْسُ حَفَرٍ بِئْرٍ زمزم».

١٢ - المُنَادَى الْمُتَرَخِّمُ

التَّرخِيمُ: هو حذف آخر المنادى تخفيفاً، نحو: «يا فاطمَ». والأصل: «يا فاطمة»، والمنادى الذي يُحذف آخره يُسمى «مُتَرَحِّمًا».

ولا يُرَخِّمُ من الأسماء إلا اثنان:

١ - ما كان مختوماً ببناء التانيث، سواء أكان علماً أو غيرَ عَلم، نحو: «يا عائشَ، يا بُنَيَّ، يا عالِمَ»، في «عائشة وثقة وعالم».

٢ - العَلمُ لمذكَّرٍ أو مؤنثٍ على شرط أن يكون غيرَ مركَّب، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: «يا جَعْفَ، يا سُعا»، في «جعفر وسعادة».

(فلا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالبناء، ولا المركب، فلا يقال: «يا إنسا»، في «إنسان»، لأنه غير علم، ولا «يا حس»، في «يا حسن»، لأنه على ثلاثة أحرف، ولا مثل: «يا عبد الرحمن»، لأنه مركب. وأما ترخيم «صاحب» في قولهم «يا صاح»، مع كونه غير علم، فهو شاذ لا يقاس عليه).

ويُحذفُ للتَّرخيمُ إمَّا حرفٌ واحدٌ، وهو الأكثر، كما تقدَّم، وإمَّا حرفان، وهو قليل، فنقول: «يا عُثْمَ، يا مَنصُ»، في «عثمان ومنصور».

(١) وا: حرف نداء للنسبة، وكبداء: منادى مندوب، نكرة مقصودة، مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتأكيد الندة.

(٢) إعرابه كإعراب «واكِدا»، إلا أنه مفرد معرفة، والهاء: حرف زائد للسكت.

ولك في المنادى المرخَّم لفتان:

١ - أن تُبقي آخرَه بعدَ الحذفِ على ما كان عليه قبلَ الحذف - من ضَمُّ أو فتحٍ أو كسرة - نحو: «يا منض، يا جعف، يا حار»^(١)، وهذه اللغة هي الأولى والأشهر.

٢ - أن تُحرِّكه بحركة الحرف المحذوف، نحو: «يا جعف. يا حار».

(وتسمى اللغة الأولى: «لغة من ينتظر»، أي: من ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود، ويقال في المنادى حينئذٍ: إنه مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم، وتسمى اللغة الأخرى: «لغة من لا ينتظر»، أي: من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فينبه على الضم).

١٣ - أسماء لازمة النداء

منها: «يا فل، ويا فلة»، بمعنى. يا رجل، ويا امرأة، و«يا لؤمان» أي: يا كثير اللوم، و«يا نؤمان»، أي: يا كثير النوم، وقالوا: «يا مخبئان، ويا ملامان، ويا ملكمان»^(٢)، و«يا مكذبان، ويا مطبيان، ويا مكرمان»، والأشئ بالناء، وقالوا في شتم المذكر، «يا خبث، ويا فسق، ويا غدر، ويا لكع»، وكل ما تقدّم سماعي لا يقاس عليه، وقاسه بعض العلماء فيما كان على وزن «مفعلان»، وقالوا في شتم المؤنث: «يا لكاع، ويا فساق، ويا خبات»، ووزن «فعال» هذا قياسي من كل فعل ثلاثي.

وما ذكر من هذه الأسماء كلها لا يستعمل إلا في النداء، كما رأيت. وأما قول الشاعر:

أَطَوُّفُ مَا أَطَوُّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدُهُ لِكَاعِ
فضرورة، لاستعماله «الكاع» خبراً، وهي لا تستعمل إلا في النداء.

١٤ - تنقمة

في كلام العرب ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك كقولهم: «أما أنا فافعل كذا أيها الرجل»، وقولهم: «نحن نفعل كذا أيها القوم»، وقولهم: «اللهم اغفر لنا أيُّها العصابة». فقد جعلوا «أيا» مع تابعها دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يُريدوا بالرجل والقوم إلا أنفسهم، فكانهم قالوا: «أما أنا فافعل كذا متخصّصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل كذا متخصّصين من بين الأقوام، واغفر لنا اللهم مخصوصين من بين العصابات».

وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في بحث الاختصاص.

(١) والأصل: يا حارث.

(٢) الملكمان: اللّينم، وهو مأخوذ من لكع يلكع لكاماً، بوزن فَرَحَ يَفْرَحُ فَرَحاً، أي: لؤم وحق، و«لكع ولكاع» من هذه المادة ومعناها، ويقال: لكع عليه الوسخ، أي لزمه ولصق به.

الباب العاشر

مجرورات الأسماء

يُجرُّ الاسمُ في ثلاثة مواضع:

١ - أن يقع بعد حرف الجر.

٢ - أن يكون مضافاً إليه.

٣ - أن يكون تابعاً للمجرور.

ويشتمل هذا البابُ على فصلين: حروف الجر، والإضافة.

أما التابع للمجرور، فيأتي الكلام عليه في «باب التتابع».

١ - حروف الجر

حروفُ الجرِّ عشرون حرفاً وهي: «الباء ومن وإلى وعن وعلى وفي والكاف واللام وواو القسم وتاؤه ومُذْ ومُنْذُ ورُبُّ وحتى وخلا وعدا وحاشا وكَي ومَتى - في لَفْظٍ هُذَيْلٍ - وَلَعَلَّ في لغة عُقِيلٍ».

وهذه الحروف منها ما يختصُّ بالدخولِ على الاسم الظاهر، وهو «رُبُّ ومُذْ ومُنْذُ وحتى والكاف وواو القسم وتاؤه ومتى». ومنها ما يدخلُ على الظاهر والمُضْمَر، وهي البواقي.

واعلم أنَّ من حروف الجرِّ ما لفظُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الحرفيَّةِ والاسميَّةِ، وهو خمسة: «الكاف وعن وعلى ومُذْ ومُنْذُ»، ومنها ما لفظُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الحرفيَّةِ والفعليةِ، وهو: «خلا وعدا وحاشا»، ومنها ما هو ملازم للحرفيَّةِ، وهو ما بقي، وسيأتي بيان ذلك في مواضعه.

وسُمِّيت حروف الجرِّ، لأنها تَجَرُّ معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها، أو لأنها تجرُّ ما بعدها من الأسماء، أي: تُخَفِّضُهُ، وتسمى «حروف الخفض» أيضاً لذلك، وتسمى أيضاً «حروف الإضافة»، لأنها تُضَيِّفُ معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وذلك أنَّ من الأفعال ما لا يَقْوَى على الوصول إلى المفعول به، فَعَقَّوْهُ بهذه الحروف، نحو: «عَجِبْتُ من خالِدٍ، ومررتُ بسعيدٍ»، ولو قلتُ: «عَجِبْتُ خالداً، ومررتُ سعيداً»، لم يَجْزُ لضعف الفعل اللازم وقصوره عن الوصول إلى المفعول به، إلَّا أن يَسْتَعِينَ بحروف الإضافة.

وفي هذا المبحثُ تسعةُ مباحث.

١ - شَرْحُ حُرُوفِ الْجَرِّ

١ - الباءُ:

الباءُ: لها ثلاثة عشر معنى:

١ - الإِلصاقُ: وهو المعنى الأصلي لها، وهذا المعنى لا يُفارقها في جميع معانيها، ولهذا اقتصر عليه بيبيويه.

والإِلصاقُ إمّا حقيقي، نحو: «أَمْسَكَتُ بِيَدِكَ، وَمَسَحْتُ رَأْسِي بِيَدِي»، وإمّا مجازي، نحو: «مَرَرْتُ بِدَارِكَ، أَوْ بِكَ»، أي: بمكان يُقَرِّبُ منها أو منك.

٢ - الاستعانة، وهي الداخلة على المستعان به - أي الواسطة التي بها حصل الفعل - نحو: «كُتِبْتُ بِالْقَلَمِ، وَبَرِيتُ الْقَلَمَ بِالسَّكِينِ»، ونحو: «بَدَأْتُ عَمَلِي بِاسْمِ اللَّهِ، فَتَجَحْتُ بِتَوْفِيقِهِ».

٣ - التَّسْبِيحُ والتَّعْلِيلُ، وهي الداخلة على سبب الفعل وعِلَّتِهِ التي من أجلها حصل، نحو: «مَاتَ بِالْجُوعِ»، ونحو: «عَرَفْنَا بِفُلَانٍ»، ومنه قوله تعالى: «فَكَأَلْنَا مِنْهُ لَبَنٌ دِيبِيبٌ» [المنكيات: ٤٠]، وقوله: «فِيمَا نَقُصُّهُمْ يُسْتَفْهِمُ لَعَنَهُمُ» [المائدة: ١٣].

٤ - التَّعْدِيَةُ، وتُسَمَّى بَاءُ التَّقْل، فهي كالهزمة في تصييرها الفعل اللازم متعدياً، فيصيرُ بذلك الفاعلُ مفعولاً، كقوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ يَتُوبُهُمْ» [البقرة: ١٧]، أي: أذهبهُ، وقوله: «وَوَافَّقَنَّهُ مِنْ أَلْكُورٍ مَا لَمْ يَمَافِقْهُ لَنُتَوَّأ بِالْمَصْبُوحِ أُولَى الْقُوَّةِ» [القصص: ٧٦]، أي: لَتَنِيهِ الْعُصْبَةُ وَتَقْلُهَا، وهذا كما نقول: «فَاءَ بِهِ الْحَمْلُ»، بمعنى أنقلهُ. ومن بَاءِ التَّعْدِيَةِ قوله تعالى: «سَبَّحْتَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبُودِهِ. لَيْلًا مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا» [الإسراء: ١]. أي سَيَرَهُ لَيْلاً^(١).

٥ - الْقَسْمُ، وهي أَصْلُ أَحْرَفِهِ، ويجوزُ ذَكَرُ فِعْلِ الْقَسْمِ معها؛ نحو: «أَقْسَمَ بِاللَّهِ»، ويجوزُ

(١) السرى والإسراء: سير الليل، يقال منه: «سرى يسرى سري - بضم فسح - وسرى - بفتح فسكون - سربة - بضم فسكون - وسربة - بكسر السين -»، وسرى وأسرى بمعنى واحد، والأخرى لغة الحجاز، وقد جاء بهما القرآن الكريم، وهما بمعنى: سار الليل عامته، وقيل: سرى، لأول الليل، وأسرى لآخره، أما قوله تعالى: «سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا» [الإسراء: ١] فذكر الليل، مع أنَّ الإسراء لا يكون إلا لَيْلاً، للتأكيد، وقال السخاوي في تفسيره: «إنما قال «لَيْلاً»، والإسراء لا يكون إلا بالليل، لأنَّ المدة التي أسرى به فيها لا تُقَطَّعُ في أقلَّ من أربعين يوماً، ففُطِعَتْ في ليل واحد، وإنما عدل عن «ليلة» إلى ليل، لأنهم إذا قالوا «سرى ليلة» كان ذلك في الغالب لاستيعاب الليلة بالسرى، فقيل: «لَيْلاً»، أي: «في ليل»، وقال الزمخشري في تفسيره: «أراد بقوله: «لَيْلاً» بلفظ التنكير، تَقْلِيلُ مدة الإسراء وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام (وبيت المقدس من الشام) مسيرة أربعين ليلة، وذلك لأنَّ التنكير قد دل على معنى البعضية، وقال نحو ذلك البياضوي في تفسيره، والسرى يؤنث ويذكر، ولم يحك اللحياني فيه إلا التانيث - كما في لسان العرب - كأنهم جعلوه جمع «سربة»، بضم فسكون، وعلى تأنيثها شواهد من الشعر مذكورة في كتب اللغة.

حذفه، نحو: «بالله لأجتهدن»، وتدخلُ على الظاهر، كما رأيت، وعلى المُضمر، نحو: «بك لأفعلن».

٦ - العِوضُ، وتسمى باءُ المقابلةِ أيضاً، وهي التي تَدُلُّ على تعويض شيءٍ من شيءٍ في مقابلة شيءٍ آخر، نحو: «بعثك هذا بهذا». وتُحذف الدارُ بالفرسِ.

٧ - البدلُ، وهي التي تَدُلُّ على اختيار أحدِ الشئين على الآخر، بلا عِوضٍ ولا مقابلة، كحديث: «ما يُسرُّني بها حُمْرُ النعم»^(١)، وقول بعضهم: «ما يُسرُّني أني شهدتُ بدرأ بالعقبة»^(٢) أي: بدَّلها، وقول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرُسَانًا وَرُحْبَانًا
٨ - الظرفيةُ - أي: معنى (في) - كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].
﴿وَمَا كُنْتَ بِمَنْبِئِ الْقَرْنِ﴾ [الفصم: ٤٤]. ﴿مَجِئْتَهُمْ بِسَرٍّ﴾ [القمر: ٣٤]. ﴿وَلَا لَكَ لُتْرُونَ عَلَيْهِمْ تُصْبِحُونَ﴾
﴿وَبَاتِلٌ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

٩ - المصاحبةُ، أي: معنى «مع»، نحو: «بعثك الفرسَ بسرجه»، والدارُ بأثاثها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمِيطْ بَسَلَتِهِ﴾ [هود: ٤٨].

١٠ - معنى «من» التَّبعية، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَشَرٌ مِّمَّنْ بَدَأَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.
١١ - معنى «عن»، كقوله تعالى: ﴿مَتَلَّ يَوْمَ خَيْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه، وقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِمَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وقوله: ﴿يَتَنَبَّأُ نُوحٌ بِبَنِي إِسْرَافِيلَ﴾ [الحديد: ١٢].

١٢ - الاستعلاءُ، أي معنى «على» كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوهُ يُخَوِّدْكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على قطار، وقول الشاعر:

أَرَبُّ يَبُولِ الثُّعْلَبَانِ بِرَأْيِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ^(٣)

(١) الحمر: بضم الحاء وسكون الميم: جمع أحمر وحمر، و«النعم»، بفتح النون والعين الإبل، يؤنث ويذكر، والجمع «انعام»، ويجمع أيضاً على «ثُعمان»، بضم فسكون، كحَمَلٌ وحُمَلان، والجمال الحمر هي أشرف الأموال عندهم.

(٢) بدر: اسم ماءٍ، أو اسم بشر، وكان عندها واقعة بدر المشهورة، وأراد بدر الواقعة نفسها، من إطلاق المكان وإرادة ما حصل فيه مجازاً، والعقبة، هنا: منزل في طريق مكة بين واقعة والقاع، وعندها كانت المبايعة المشهورة ببيعة العقبة، بايع الرسول ﷺ عندها جماعة من أهل المدينة قبل هجرته إليها، وهي غير عقبة «أهله» التي على ساحل البحر الأحمر، وأصل معنى العقبة: المرتقى الصعب في الجبل.

(٣) الثُعْلَبان، بضم الثاء وسكون العين وضم اللام: ذكر الثعلب، كالأفعوان لذكر الأفاعي، والعقربان لذكر العقارب، والثعلب يطلق على الذكر والأنثى، ويقال للأنثى أيضاً: ثعلبية، والأنثى للذكر والأنثى، والعقرب كذلك، إلا أن الغالب عليها التأنيث.

١٣ - التأكيد، وهي الزائدة لفظاً، أي: في الإعراب، نحو: «حَسْبُكَ مَا فَعَلْتَ»، أي: حَسْبُكَ مَا فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى: وَ«كَفَى يَأَيُّهَا شَهِيدًا» [الرعد: ٤٣]، وقوله: «أَرَأَيْتُمْ أَنَّهُ يَرَى» [العلق: ١٤]، وقوله: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» [البقرة: ١٩٥]، وقوله: «إِنِّي أَنَسْتُ أَنَّ اللَّهَ بِأَشْئَرِ الْكَافِرِينَ» [التين: ٨]. وسيأتي لهذه الباء فضلُ شرح.

٢ - مِنْ:

مِنْ: لها ثمانية معانٍ:

١ - الابتداء، أي: ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية.

فالأول: كقوله تعالى: «سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِسَبْيِهِ. لَيْلًا مِنَ السَّجْدِ الْحَرَامِ إِلَى السَّجْدِ الْأَقْصَا» [الإسراء: ١].

والثاني: كقوله: «لَتَسِيدُ أُنْسُ عَلَى الشَّقَوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» [التوبة: ١٠٨]. وترد أيضاً لابتداء الغاية في الأحداث والأشخاص.

فالأول كقولك: «عَجِبْتُ مِنْ إقدامك على هذا العمل».

والثاني كقولك: «رَأَيْتُ مِنْ زهير ما أحب».

٢ - التبعيض، أي: معنى «بعض»، كقوله تعالى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْ مَّا حُبِبْتُمْ» [آل عمران: ٩٢] أي: بعضه، وقوله: «يَنفَعُهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ» [البقرة: ٢٥٣]، أي بعضهم، وعلامتها أن يخلفها لفظ «بعض».

٣ - البيان، أي: بيان الجنس، كقوله تعالى: «فَلَا تَحْسَبُونَهُ الْبَرَّ مِنَ الْآزْوَاجِ» [الحج: ٣٠]. وقوله: «يَحْمِلُونَ فِيهَا مِنْ آسَافٍ مِنْ ذَهَبٍ» [الكهف: ٣١]. وعلامتها أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها، فنقول: الرّجس هي الأوثان. والآساف هي ذهب.

واعلم أن «من» البيانية ومجرورها في موضع الحال مما قبلها، إن كان معرفة، كآية الأولى، وفي موضع النعت له إن كان نكرة، كآية الثانية. وكثيراً ما تقع «من» البيانية هذه بعد «ما ومهما»، كقوله تعالى: «مَّا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا» [فاطر: ٢]، وقوله: «مَّا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ» [البقرة: ١٠٦]، وقوله: «مَهْمَا تَأْتَيْنَا بِهِ مِنْ مَّآيَةٍ» [الأعراف: ١٣٢].

٤ - التأكيد، وهي الزائدة لفظاً، أي: في الإعراب، كقوله تعالى: «مَّا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ» [المائدة: ١٩]، وقوله: «هَلْ يَخْشَى مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِي» [مريم: ٩٨]، وقوله: «هَلْ مِنْ خَلْقٍ عَدُوٍّ لِلَّهِ» [فاطر: ١٣]. وسيأتي لمن هذه فضلُ شرح.

٥ - البدل، كقوله تعالى: «أَرَأَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الَّتِي نَحْيَا مِنَ الْآخِرَةِ» [التوبة: ٣٨]، أي بدلها، وقوله: «لَجَلَمْنَا يَنْكُرُ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ» [الزخرف: ٦٠] أي: «بذلكم»، وقوله: «لَنْ تَنفِكَ

عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَرْزُقُهُمْ مِنْ أَفْوٍ شَيْئًا» [آل عمران: ١٠ و ١١٦]، أي: بَدَل الله، والمعنى: بَدَل طاعته أو رحمته. وقد تقدّم معنى البذل في الكلام على الباء.

٦ - الظرفية، أي: معنى (في)، كقوله سبحانه: ﴿مَآذًا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الأحاف: ٤]، أي: فيها^(١)، وقوله: ﴿إِذَا ثَوَرَتْ السَّلَوةُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: في يومها.

٧ - السببية والتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا خَطَبْتِهِمْ أَعْرِضُوا فَأَقْبَلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، قال الشاعر:

يُخَفِّسِي حَيَاءً، وَيُخَفِّسِي مِنْ مَهَابَتِهِ قَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَسْتَمِ

٨ - معنى «عن»، كقوله تعالى: ﴿قَوْلًا لَلْقِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [من الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿بَنَوْنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

٣ - إلى:

إلى: لها ثلاثة معانٍ:

١ - الانتهاء، أي: انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية.

فالأول كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْيَتِيمَ إِلَىٰ آبَائِهِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والثاني كقوله: ﴿وَمِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وترد أيضاً لانتهاء الغاية في الأشخاص والأحداث.

فالأول نحو: «جئت إليك»، والثاني نحو: «صِلْ بِالتَّقْوَىٰ إِلَىٰ رِضَا اللَّهِ». ومعنى كونها

للانتهاء: أنها تكونُ منتهى لابتداء الغاية.

أما ما بعدها فجائز أن يكون داخلاً جزء منه أو كله فيما قبلها، وجائز أن يكون غير داخل. فإذا قلت: «سرتُ من بيروت إلى دمشق»، فجائز أن تكون قد دخلتها، وجائز أنك لم تدخلها، لأن النهاية تشمل أول الحد وآخره. وإنما تمتنع مجاوزته. ومن دخول ما بعدها فيما قبلها قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَتْ إِلَى السَّلَوةِ فَأَغْبِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيُّكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. فالمرافق داخلة في مفهوم الغسل. ومن عدم دخوله قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْيَتِيمَ إِلَى آبَائِهِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فالجزء من الليل غير داخل في مفهوم الصيام. وقالت الشيعة الجعفرية: إنه داخل. والآية - بظاهرها - مُحتملة للأمرين.

فإن كان هناك قرينة تدل على دخول ما بعدها فيما قبلها، دخل، أو على عدم دخوله لم

(١) ويجوز أن تكون «من» هنا لبيان الجنس، مثلها في قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله:

﴿مِمَّا نَأْتِيهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

يدخل. فإن لم تكن قرينة تدلُّ على دخوله أو خروجه، فإن كان من جنس ما قبلها جاز أن يدخل وأن لا يدخل، نحو: «سرتُ في النهار إلى العصر» وإلا فالكثير الغالبُ أنه لا يدخل. نحو: «سرتُ في النهار إلى الليل». وقال قوم: يدخل مطلقاً، سواء أكان من الجنس أم لا. وقال قوم: لا يدخل مطلقاً. والحق ما ذكرناه.

٢ - المصاحبة، أي: معنى «مع» كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَصْحَابِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: معه، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَّا أَنْتُمْ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢]، ومنه قولهم: «الدُّودُ إِلَى الدُّودِ إِبِلٌ»^(١)، وتقول: «فلانٌ حليمٌ إلى أدبٍ وعلم».

٣ - معنى «عند»، وتُسمَّى المُبَيَّنَّة، لأنها تُبين أن مصحوبها فاعلٌ لما قبلها. وهي التي تقع بعدما يفيدُ حياً أو بُغضاً من فعل تعجبٍ أو اسم تفضيل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَلَيْسَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَمِمَّا يَدْعُونَهُ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، أي: أحبُّ عندي. فالمتكلم هو المُجِبُّ. وقول الشاعر:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشُّبَابِ، وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيْقِ السُّلْسَلِ^(٢)

٤ - حَتَّى:

حتى: للانتهاء كإلى، كقوله تعالى: ﴿سَلَّمَ مِنْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [الفجر: ٥]، وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها، نحو: «بَدَلْتُ مالي في سبيلِ أُمِّي، حتى آخرِ درهمٍ عندي». وقد يكون غير داخل، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْوَيْطُ الْأَيْسُ مِنَ الْوَيْطِ الْأُخْرَى مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالصائم لا يباحُّ له الأكلُ متى بدا الفجر.

ويزَعُمُ بعضُ النحاة أنَّ ما بعدَ «حتى» داخلٌ فيما قبلها على كل حال، ويزَعُمُ بعضهم أنه ليس بداخلٍ على كل حال، والحقُّ أنه يدخل، إن كان جزءاً مما قبلها، نحو: «سيرتُ هذا النهارَ حتى العصر»، ومنه قولهم: «أكلتُ السمكةَ حتى رأيتها»، وإن لم يكن جزءاً مما قبلها لم يدخل، نحو: «قرأتُ الليلةَ حتى الصُّباح» ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ مِنْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [الفجر: ٥].

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في «حتى» الخافضة، وأما «حتى» العاطفة، فلا خلاف في أن ما بعدها يجبُ أن يدخلَ في حكم ما قبلها، كما ستعلم ذلك في مبحث أحرف العطف. والفرق بين إلى وحتى أنَّ «إلى» تجرُّ ما كان آخراً لما قبله، أو مُتَصِلاً بآخره، وما لم يكن آخراً ولا متصلاً به.

فالأوَّلُ نحو: «سرتُ ليلةً أمسٍ إلى آخرها».

(١) الدود: عدد من الإبل من الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة، والمعنى: القليل مع القليل كثير، أي: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً.

(٢) الرحيق السلسل: الخمر، وأراد بها السهلة المساغ.

والثاني نحو: «سهرتُ الليلةَ إلى الفجر». والثالث نحو: «سرتُ النهارَ إلى العصر». ولا تجرُ «حتى» إلا ما كان آخراً إما قبله، أو متصلاً بآخره. فالأول نحو: «سرتُ ليلةً أمسٍ حتى آخرها».

والثاني كقوله تعالى: ﴿سَلِّمْ مِنْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ۝﴾ [القدر: ٥]. ولا تجرُ، ما لم يكن آخراً ولا متصلاً به، فلا يقال: «سرتُ الليلةَ حتى نصفها». وقد تكونُ حتى للتعليل بمعنى اللام، نحو: «أتيتُ اللهَ حتى تفوزَ برضاهُ»، أي: لتفوز.

٥ - عَنْ:

عن: لها ستة معانٍ:

١ - المجاوزةُ والبُعْدُ، وهذا أصلُها، نحو: «سرتُ عن البلدِ. رَغِبْتُ عن الأمرِ. رَمَيْتُ السهمَ عن القوسِ».

٢ - معنى «بعد»، نحو: «عن قريبٍ» [أزورك: ١]، قال تعالى: ﴿صَاعًا قَلِيلًا لِيُصِيبَ مَنْ نَدَّيْنِ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقال: ﴿لَتَرَكُنَّ مَطَاقًا عَنْ مَلَكِي ۝﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعد حالٍ.

٣ - معنى «على» كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ الْإِنَّمَا يَحْتَلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، أي عليها، ومنه قول الشاعر:

لَا وَابْنَ عَمِّكَ! لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسْبٍ عَنِّي. وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَحْزُونِي^(١)

٤ - التعليلُ، كقوله سبحانه: ﴿وَمَا عَنْ بَنَاتِكَ إِلَهَانَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: من أجل قولك، وقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ اسْتَفْقَارًا لِإِبْرَاهِيمَ لِأَمْرِهِ إِلَّا عَنْ مَوَدَّةٍ وَعَدَوَاتٍ﴾ [التوبة: ١١٤].

٥ - معنى «من» كقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَلَدَى بَقْلِ الْوَرْدَةِ عَنْ عِيَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقوله: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ تَتَّبِعُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا مِيلُوا﴾ [الأحاف: ١٦]، أي: منهم.

٦ - معنى البَدَل كقوله تعالى: ﴿وَأَقْدُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، أي: بدل نفس، وكحديث: «صومي عن أمك»، وتقول: «فمُ عني بهذا الأمر»، أي: بدلي. واعلم أن «عن» قد تكونُ اسماً بمعنى «جانبٍ»، وذلك إذا سُبِقَتْ بمن، كقول الشاعر:

(١) لا: أي لله، حذف لام الجر واللام الأولى من لفظ الجلالة شذوذاً، وأراد بابين العم نفسه؛ لأن الشاعر هو ابن العم المخاطب، أي: لم تفضل في الحسب عليّ، ولا أنت دِيَّانِي - أي مالكي الذي يدينني ويجازيني - فتخزوني، أي: فتسوسني، يقال: خزاه يخزوه خزواً، أي: ساسه، وقهره، وملكه، وكفّه عن هواه، وخزا الدابة يخزوها: راضها، وأما الخزي - بالياء، وماضيه خَزَيْ، بكسر الزاي؛ ومضارعه يخزي بفتحها، فمعناه الذل والهوان.

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلسَّمَاءِ دَرِيئَةً^(١) مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَيُسَالِي
وقول الآخر:

وَقُلْتُ: اجْعَلِي سَوَاءَ الْفَرَاقِ كُلِّهَا يَمِينًا. وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَن شِمَالِيكُ
٦ - عَلَى:

على: لها ثمانية معانٍ:

١ - الاستعلاء، حقيقةً كان، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۝١٧﴾ [المؤمنون: ٢٢]،
أو مجازاً، كقوله: ﴿فَقُلْنَا بِقَتْلِهِمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣، الإسراء: ٢١]، ونحو: «الفلان على
دين». والاستعلاء أصلٌ معناها.

٢ - معنى: «في»، كقوله تعالى: ﴿وَوَسَّلَ الْيَدَيْنَةَ عَلَى حَبْنٍ خَفَلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصاص: ١٥] أي:
في حين غفلة.

٣ - معنى «عن»، كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
أي: إذا رَضِيتُ عني.

٤ - معنى اللام، التي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلْتَحْكُمُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥،
الحج: ٣٧]، أي «لِهدايتي إياكم»، وقول الشاعر:

عَلَامٌ نَقُولُ: الرُّمُحُ يُثْقِلُ عَاتِيي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمُ، إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ
أي: لِمَ نقول؟

٥ - معنى «مع»، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَى عَلَى الْخَبْرِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع خُبْرِهِ، وقوله:
﴿وَإِذَا رَيْكَ لَدُوَّ مَفْزَعٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، مع ظُلْمِهِمْ.

٦ - معنى «من»، كقوله سبحانه: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اکتالوا
منهم.

٧ - معنى الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]،
أي: حَقِيقٌ بي، ونحو: «رَبِيتُ عَلَى الْقَوْسِ»، أي: رَمِيتُ مستعِيناً بها، ونحو: «ارْكَبْ عَلَى اسْمِ
الله»، مستعِيناً به.

٨ - الاستدراك، كقولك: «فلان لا يدخل الجنة لِسوءِ صنيعِهِ، على أنه لا يَبَاسُ من رحمة

(١) الدريئة: الحلقة يتعلم عليها الطعن، أي أراني مثل الدريئة، وهي أيضاً: ما يستر به العائد، حتى إذا أمكنه
الرمي رمى.

الله، أي: لكنت لا يأس، ومنه قول الشاعر:

يَكُلُّ تَدَاوِينَا فَلَمْ يَشْفِ^(١) مَا بَنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ^(٢)
وقول الآخر:

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَنِيلاً رُزْنُهُ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَْتُ عَلَى الْأَرْضِ^(٣)
عَلَى أَنَّهَا تَغْفِرُ الْكُلُومَ، وَإِنَّمَا نُؤْكَلُ بِالْأَدْنَى، وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي^(٤)
وإذا كانت للاستدراك، كانت كحرف الجر الشبيه بالزائد، غير متعلقة بشيء، على ما جنح إليه بعض المحققين.

واعلم أن «على» قد تكون اسماً للاستعلاء بمعنى «فوق»، وذلك إذا سُيِّقَتْ بِمَنْ كقوله:

«عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا»

أي من فوقه، وتقول: «سقط من على الجبل».

٧ - في:

في: لها سبعة معانٍ:

١ - الظرفية: حقيقة كانت، نحو: «الماء في الكوز، سرت في النهار»، وقد اجتمعت الظرفيتان: الزمانية والمكانية في قوله تعالى: ﴿عَلَيْتِ الرُّؤْمُ ۖ فِي آدَمَ الْأَرْضِ وَمِمَّ يَنْتَ بَعْدَ عَلَيْهِمْ سَكَبِيلُونَ ۖ﴾ [في مَضِيعِ مَبْنُوتٍ] [الروم: ٢ - ٤]، أو مجازية، كقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

٢ - السببية: والتعليل، كقوله تعالى: ﴿لَسْتُ فِي مَأْفَقَتِهِ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] أي: بسبب ما أفضتم فيه. ومنه الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها» أي: بسبب هرة.

(١) يصح أن يكون الفعل معلوماً؛ ففاعله ضمير يعود إلى مصدر الفعل قبله، أي فلم يشف التدوي ما بنا، ويصح أن يكون مجهولاً، فما الموصولة بعده نائب فاعله.

(٢) رزنته: أصبت به، وقوسى: بفتح القاف وسكون الواو، بعدها سين بعدها ألف مقصورة: موضع ببلاد الشراة، وضبط في شرح الحماسة للتبريزي بضم القاف، وهو خطأ من الضابط، والذي في معجم البلدان والقاموس ما ذكرناه.

(٣) تغفر الكلوم: تندمل، والكلوم: الجراحات، واحدها «كلم» يفتح فسكون، وقوله نوكل بالأدنى، أراد أن الإنسان إنما يهتم بالمصيبة القريبة الحاضرة، فينسى لها المصيبة الذاهية وإن جلت، ورواه في معجم البلدان: «بلى إنها»، وقال السيوطي في شرح شواهد المفني: والذي أورده العسكري في اشعار هذيل: «بلى إنها»، وعليه فلا شاهد فيه.

٣ - معنى «مع» كقوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم.

٤ - الاستعلاء - بمعنى: «على» - كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ يَنْسُجُ فِي جُدُوعٍ أَنْتَخِلُ﴾ [طه: ١٧]، أي: عليها.

٥ - المُقَايَسَةُ - وهي الواقعة بين مفعول سابق وفاعل لاحق، كقوله تعالى: ﴿كَمَا مَنَعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لَقِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بالقياس على الآخرة والنسبة إليها.

٦ - معنى الباء، التي للالصاق، كقول الشاعر:

وَسَرَكَبُ يَوْمِ الرُّوْعِ مَنَّا فَوَارِسُ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى^(١)
أي: بصيرون بطعن الأباهر.

٧ - معنى «إلى» كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

٨ - الكاف:

الكاف: لها أربعة معانٍ:

١ - التشبيه، وهو الأصل فيها، نحو: «عليّ كالأسد».

٢ - التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايتهم إياكم. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَيَكُنَّ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الفصص: ٨٢]. أي: أعجب أو تعجب لعدم فلاحهم. فالكاف: حرف جر بمعنى اللام، وأن: هي الناصبة الرافعة.

٣ - معنى «على» نحو: «كُنْ كما أنت»، أي: كُنْ ثابتاً على ما أنت عليه.

٤ - التوكيد - وهي الزائدة في الإعراب - كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَيْفُ شَيْءٍ﴾ [الشورى: ١١]، أي: ليس مثله شيء، وقول الراجز يصفُ خيلاً ضوامراً: «لَوَاجِحُ الْأَقْرَابِ، فِيهَا كَالْمَقْ^(٢)».

واعلم أنَّ الكاف قد تأتي اسماً بمعنى «مثل»، كقول الشاعر:

أَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى دَوِي شَطِيطِ كَالطُّغْيِ^(٣) يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيثُ وَالْفُثْلُ

(١) الأباهر: جمع أبهر: وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه، وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين، والكلى جمع كلية، فإن كتبها بالالف فهي جمع كلوة، وكلاهما بمعنى واحد.

(٢) الأقارب: الخواصر، مفردهما: «قُرب»، بضمين ويضم فسكون، والمق، بفتح الميم والقاف: الطول الفاحش مع رقة.

(٣) الكاف: اسم بمعنى مثل، وهو في موضع الرفع على أنه فاعل «ينهى»، والطمع: مضاف إلى الكاف الاسمية، والقتل: جمع فتيلة.

وقول الراجز:

«يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَنَهْمُ»^(١)

ومنه قول المتنبي:

وَمَا قَتَلَ الْأَحْرَارَ كَالضَّمِيرِ عَنْهُمْ وَمَنْ لَكَ بِالْحُرِّ الَّذِي يَحْفَظُ الْيَدَا

ومن العلماء من خصَّ ورودها اسماً بضرورة الشعر، ومنهم من أجازها في الشعر والنثر، كالأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالك وغيرهم، ويشهد لهم قوله تعالى، عن لسان المسيح، عليه السلام، في سورة آل عمران: «أَلَمْ تَخْلُقْ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفَخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ» [آل عمران: ٤٩] أي: مثل هيئة الطير. فالكاف: اسم بمعنى «مثل»، وهي في محل نصب على أنها مفعول به لأخْلَقُ. والضمير في «فيه» يعود على هذه الكاف الاسمية، لأن مدلولها مذكَّر وهو «مثل» ولو لم تُجعل الكاف هنا بمعنى «مثل» لبقى الضمير بلا مرجع، لأنه لا يجوز أن يعود إلى «الطير»، لأن النفخ ليس في الطير نفسه، وإنما هو فيما يُشبهه، ولا على هيئة، لأنها مؤنثة. وقد أعاد الضمير على الهيئة، في سورة المائدة، وهو قوله تعالى: «وَلَا تَخْلُقْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي» [المائدة: ١١٠].

٩ - اللام:

اللام: لها خمسة عشر معنى:

١ - الملك: وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها يَمْلِكُ - كقوله تعالى: «وَقَوْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [لقمان: ٢٦]، ونحو: «الدارُ لسعيد».

٢ - الاختصاص، وتُسَمَّى: لامَ الاختصاص، ولاَمَ الاستحقاق - وهي الداخلة بين معنى وذات - نحو: «الحمد لله» والنجاح للعاملين، ومنه قولهم: «الفصاحة لفرّيش، والصباحة لبني هاشم».

٣ - شبه الملك. وتُسَمَّى: لامَ النسبة - وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها لا يَمْلِكُ - نحو: «اللجام للفرس».

(١) البَرْدُ حب الغمام، وهو ما ينعقد من مائه لشدة البرد، وتُشَبِّه به الأسنان الشديدة البياض، أي يضحكن عن أسنان كالبرد نقاءً وشدةً بياض، والمنهم: الدائب، وفعله: «انهم ينهم انهماماً، بوزن: «انفعل يفعل انفعلاً»، يقال: «إنهم الثلج والشحم» إذا ذابا، ومجرده: «هم يَهْمُ هُمًا» بمعنى: أذاب، يقال: «هم فلان الشحم» أي: أذابه، و«هَمَّت الشمس الثلج» أي أذابتها، و«هم المرض جسمه» أي: أذابه، ومنه: «همه الأمر» أي: ألقاه وأحزنه، لأن الهم يذهب المهموم.

(٢) الكاف: في محل رفع فاعل «قتل»، والعفو: مضاف إلى الكاف.

٤ - التَّيْبِيُّ، وتُسَمَّى: «اللَّامُ الْمُيَنَّةُ»، لأنها تُبَيِّنُ «أن مصحوبها مفعول لما قبلها»، من فعل تَعَجَّبَ أو اسم تفضيل، نحو: «خَالِدٌ أَحَبُّ لِي مِنْ سَعِيدٍ، مَا أَحْبَبَنِي لِلْعِلْمِ! مَا أَحْمَلُ عَلَيْهِ» للمصائب!، فَمَا بَعْدَ اللَّامِ هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ. وإنما تقول: «خَالِدٌ أَحَبُّ لِي مِنْ سَعِيدٍ»، إذا كان هو الْمُحِبُّ وأنتَ المحبوب، فإذا أردتَ العَكْسَ قلتَ: «خَالِدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ سَعِيدٍ»، كما قال تعالى: ﴿رَبِّ أَلَيْسَ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] وقد سبقَ هذا في «إلى».

٥ - التَّعْلِيلُ والسَّبَبِيَّةُ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقول الشاعر:

وَأِنِّي لَسَفَرُونِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بِلُلَّةِ الْقَطْرِ
ومنه اللامُ الثانيةُ في قولك: «يَا لِلنَّاسِ لِلْمَظْلُومِ!».

٦ - التَّوَكُّدُ - وهي الزائدة في الإعراب لمُجَرَّدِ توكيد الكلام - كقول الشاعر:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ
ونحو: «يَا بُرْسُ لِلْحَرْبِ!»^(١)، ومنه لَامُ الْمُسْتَغَاثِ، نحو: «يَا لِفَضِيلَةِ!» وهي لا تتعلق بشيء، لأنَّ زيادتها لمجرَّد التوكيد.

٧ - التَّقْوِيَّةُ - وهي التي يُجَاءُ بها زائدة لتقوية عاملٍ ضَعْفٌ بالتأخير، أو بكونه غير فعل.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿يَلِّدِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يُرْقَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُ لِلزُّبُرِ قَاتِلًا﴾ [يوسف: ٤٣]. والثاني: كقوله سبحانه: ﴿مُصَيِّفًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهي - مع كونها زائدة - مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَامِلِ الَّذِي قُوَّتُهُ، لأنها - مع زيادتها - أفادته التقوية، فليست زائدة محضة. وقيل: هي كالزائدة المحضة. فلا تتعلق بشيء.

٨ - انتهاء الغاية - أي: معنى «إلى» - كقوله سبحانه: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، أي: إليه، وقوله: ﴿وَكُلُّ رُؤُوسٍ لَّمَّا هُوتُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقوله: ﴿يَا زَيْدُ أَوْحَى لَهَا ۖ﴾ [الزلزلة: ٥].

٩ - الاستغاثة: وتُسْتَعْمَلُ مفتوحةً مع المستغاث، ومكسورةً مع المُسْتَغَاثِ لَهُ، نحو: «يَا لَخَالِدٍ لِيَكْرَاهِ!».

١٠ - التعجب: وتُسْتَعْمَلُ مفتوحةً بعد «يا» في نداء المُتَعَجِّبِ منه، نحو: «يَا لَفَرَحٍ!»، ومنه قول الشاعر:

(١) اللام: حرف جر زائد، والحرب: إما مجرور بالإضافة إلى «بورس»، وإما باللام الزائدة، لأنها حالت دون

الإضافة باللفظ، وإن كان المعنى على الإضافة.

فَبَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ! كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شُدَّتْ بِبَذْبُلٍ^(١)
وَتُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ مَكْسُورَةً، نحو: «للهِ ذَرُّهُ رَجُلًا»، ونحو: «إِلَيْهِ مَا يَفْعَلُ الْجَهْلُ
بِالْأَمِّ!».

١١ - الصَّيْرُورَةُ (وُسَمِيَ لَامَ الْعَاقِبَةِ وَلَامَ الْمَالِ أَيْضًا) وَهِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا
يَكُونُ عَاقِبَةً لِمَا قَبْلَهَا وَنَتِجَةً لَهُ، عِلَّةٌ فِي حَصُولِهِ. وَتَخَالَفُ لَامَ التَّعْلِيلِ فِي أَنَّ مَا قَبْلَهَا لَمْ يَكُنْ
لِأَجْلِ مَا بَعْدَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْتَفَتُوا إِلَىٰ رِجْزِكُمْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].
فَهُمْ لَمْ يَلْتَفِتُوا لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا التَّفَتُّوَ فَكَانَتِ الْعَاقِبَةُ ذَلِكَ. قَالَ الشَّاعِرُ:

لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الدَّهَابِ
فَالْإِنْسَانُ لَا يَدُلُّ لِلْمَوْتِ، وَلَا يَبْنِي لِلْخَرَابِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْعَاقِبَةُ كَذَلِكَ.

١٢ - الِاسْتِعْلَاءُ - أَي: مَعْنَى «عَلَى» - إِذَا حَقِيقَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْزَنُونَ لِلْآذِقَانِ^(٢) سَجْدًا﴾
[الإسراء: ١٠٧]، وَقَوْلِي الشَّاعِرُ:

صَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَمِيصَهُ فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمَمِ
وَإِنَّمَا مَجَازًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْتَ أَشَاءُ قَلْبًا﴾ [الإسراء: ٧]، أَي: فَعَلِيهَا إِسَاءَةً، كَمَا قَالَ فِي
آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَلْيَبْهُ﴾ [نصبت: ٤٦].

١٣ - الْوَقْتُ (وُسَمِيَ: لَامَ الْوَقْتِ وَلَامَ التَّارِيخِ) نَحْوُ: «هَذَا الْغُلَامُ لِسَنَةٍ»، أَي: مَرَّتْ عَلَيْهِ
سَنَةٌ. وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تَدُلُّ عَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، نَحْوُ: «كُتِبَتْهُ لِعُرَّةٍ شَهْرَ كَذَا»، أَي: عِنْدَ عُرَّتِهِ،
أَوْ فِي عُرَّتِهِ، وَعِنْدَ الْقَرِينَةِ تَدُلُّ عَلَى الْمَضِيِّ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى «قَبْلُ» أَوْ «بَعْدُ»، فَالْأَوَّلُ
كَقَوْلِكَ: «كُتِبَتْهُ لِسَنَتَيْنِ مِنْ شَهْرٍ كَذَا»، أَي قَبْلَهَا، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: «كُتِبَتْهُ لِحَمْسٍ خُلُودٍ مِنْ
شَهْرٍ كَذَا»، أَي: بَعْدَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّذْلُوكَ^(٣) النَّاسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أَي: بَعْدَ
ذُلِّهِمَا. وَمِنْهُ حَدِيثُ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفِطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ»، أَي: بَعْدَ رُؤْيَيْهِ.

١٤ - مَعْنَى «مَعَ»، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كُنَّا مِالِكًا - لِيَطُولَ اجْتِمَاعُ - لَمْ نَبْتَثْ لَيْلَةً مَعَا

١٥ - مَعْنَى «فِي»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَشَقُّ النَّوْجَ الْقِطْعَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أَي: فِيهِ،
وَقَوْلِهِ: ﴿لَا يَجِيئُهَا لُوفُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أَي: فِي وَقْتِهَا. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «مَضَى لِسَبِيلِهِ»،
أَي: فِي سَبِيلِهِ.

(١) مغار القتل: مُحْكَمُهُ، أَي بِكُلِّ جَبَلٍ مُحْكَمِ الْقَتْلِ، يُقَالُ: أَغَارَ الْجَبَلُ إِذَا أَحْكَمَ قَتْلَهُ، وَيَذْبُلُ: اسْمُ جَبَلٍ.

(٢) الآذِقَان: جَمْعُ «ذَقَنَ»، بِفَتْحَتَيْنِ، وَهُوَ مَجْتَمِعُ اللَّحْيَيْنِ مِنْ أَسْفَلِهِمَا؛ وَالْمَعْنَى يَسْقُطُونَ عَلَى وَجُوهِهِمْ،
وَإِنَّمَا ذَكَرَ الذَّقْنَ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنَ الْوَجْهِ إِلَى الْأَرْضِ عِنْدَ الْهَوْيِ لِلْسُّجُودِ.

(٣) ذُلُّوكَ الشَّمْسِ: مِيلُهَا عَنْ كِبَدِ السَّمَاءِ، وَذَلِكَ وَقْتُ الزَّوَالِ.

١٠ و ١١ - الواو والتاء:

والواو والتاء: تكونان للمقسم، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ ۝ وَيَالِ عَمْرِ ۝﴾ [الفجر: ١، ٢]، وقوله: ﴿وَتَأْتِي لَأَكْبِدَنَّ أَعْيُنَكَ﴾ [الأنبياء: ٢٥٧]. والتاء لا تدخل إلا على لفظ الجلالة. والواو تدخل على كل مقسم به.

١٢ و ١٣ - مُذْ وَمُنْذُ:

مُذْ وَمُنْذُ: تكونان حرفي جَرٍّ بمعنى «من» لابتداء الغاية، إن كان الزمان ماضياً، نحو: «ما رأيته مُذْ أو منذ يوم الجمعة»، وبمعنى «في»، التي للظرفية، إن كان الزمان حاضراً، نحو: «ما رأيته مُذْ يومنا أو شهرنا» أي: فيهما، وحينئذ يُفِيدان استغراق المدة، وبمعنى «من وإلى» معاً، إذا كان مجرورهما نكرة معدودة لفظاً أو معنى.

فالأول نحو: «ما رأيته مُذْ ثلاثة أيام»، من بدئها إلى نهايتها.

والثاني نحو: «ما رأيته مُذْ أمداً، أو مُنْذُ دهرٍ». فالأمدُ والدهرُ كلاهما مُتَعَدَّدٌ معنى، لأنه يقال لكل جزءٍ منها أمدٌ ودهرٌ، لهذا لا يقال: «ما رأيته مُنْذُ يوم أو شهرٍ»، بمعنى: ما رأيته من بدئهما إلى نهايتهما، لأنهما نكرتان غير معدودتين، لأنه لا يقال كجزء اليوم يومٌ، ولا لجزء الشهر شهرٌ.

واعلم أنه يشترط في مجرورهما أن يكون ماضياً أو حاضراً، كما رأيت، ويشترط في الفعل قبلهما أن يكون ماضياً منفياً، فلا يقال: «رأيتهُ مُنْذُ يوم الخميس»، أو ماضياً فيه معنى التَّطَاوُلِ والامتداد، نحو: «سيرتُ مُذْ طلوع الشمس».

وتكون «مُذْ وَمُنْذُ» ظرفين منصوبين محلاً، فيرفع ما بعدهما. ويشترط فيهما أيضاً ما اشترط فيهما وهما حرفان. وقد سبق الكلام عليهما في المفعول فيه، عند الكلام على شرح الظروف المبينة فراجعهُ.

ومذ: أصلها «مَنْذُ» فَخَفَفَتْ، بدليل رجوعهم إلى ضم الدال عند ملاقاتها ساكناً، نحو: «انتظرتك مَنْذُ الصباح»، وَمُنْذُ: أصلها «مَنْ» الجارة و«إِذ» الظرفية، فَجَعَلْنَا كلمةً واحدةً، ولذا كسرت ميمها - في بعض اللغات - باعتبار الأصل.

١٤ - رُبَّ:

رُبَّ: تكون للتقليل والتكثير، والقرينة هي التي تُعَيِّنُ المراد^(١)، فمن التقليل قول الشاعر:

(١) وقال قوم: هي للتكثير دائماً، وقال قوم: هي للتقليل دائماً، وقال قوم: هي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وقال قوم بالعكس، والحق ما ذكرناه.

أَلَا رَبُّ مَوْلُودِ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ^(١) أَبَوَانِ يُرِيدُ بِالْأَوَّلِ عَيْسَى، وَبِالثَّانِي آدَمَ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَمِنَ التَّكْثِيرِ حَدِيثُ: «يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ عِنْدَ انْقِضَاءِ رَمَضَانَ: «يَا رَبُّ صَائِمُهُ لَنْ يَصُومَهُ، وَيَا رَبُّ قَائِمُهُ لَنْ يَقُومَهُ».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُقَالُ: «رُبُّ وَرِيَّةٍ وَرِيْمَا وَرِيْتَمَا»، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ، وَ«مَا» زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَهِيَ كَافَّةٌ لَهَا عَنِ الْعَمَلِ.

وَقَدْ تُخَفَّفُ الْبَاءُ. وَمِنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿١﴾﴾ [الحجر: ٢٢].

وَلَا تَجُزُّ «رُبُّ» إِلَّا النِّكَرَاتِ، فَلَا تُبَايِرُ الْمَعَارِفَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَا رَبُّ صَائِمُهُ، وَيَا رَبُّ قَائِمُهُ» الْمُتَقَدِّمُ، فإِضَافَةٌ صَائِمٍ وَقَائِمٍ إِلَى الضَّمِيرِ لَمْ تُغْدِهِمَا التَّعْرِيفُ، لِأَنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ غَيْرُ مُحَضَّةٍ، فَهِيَ لَا تُفِيدُ تَعْرِيفَ الْمَضَافِ وَلَا تَخْصِيصَهُ، لِأَنَّهَا عَلَى نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «يَا رَبُّ صَائِمٍ فِيهِ، وَيَا رَبُّ قَائِمٍ فِيهِ».

وَالْأَكْثَرُ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ النِّكَرَةُ مَوْصُوفَةً بِمَفْرُودٍ أَوْ جُمْلَةٍ. فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «رُبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتَهُ».

وَالثَّانِي نَحْوُ: «رُبُّ رَجُلٍ يَفْعَلُ الْخَيْرَ أَكْرَمَتَهُ»، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ، نَحْوُ: «رُبُّ كَرِيمٍ جَبَانٌ».

وَقَدْ تَجُزُّ ضَمِيرًا مُنْكَرًا^(٢) مُعَيَّرًا بِنِكَرَةٍ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الضَّمِيرُ إِلَّا مُفْرَدًا مُذَكَّرًا.

أَمَّا مُعَيَّرُهُ فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ: مُفْرَدًا أَوْ مُثْنًى أَوْ جُمْعًا أَوْ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، نَقُولُ: «رُبُّهُ رَجُلًا، رُبُّهُ رَجُلَيْنِ، رُبُّهُ رَجَالًا، رُبُّهُ امْرَأَةً، رُبُّهُ امْرَأَتَيْنِ، رُبُّهُ نِسَاءً»، قَالَ الشَّاعِرُ:

رُبُّهُ فَنَثَبَةٌ دَعَاوَتْ إِلَى مَا يُؤِيرُتُ الْحَمْدَ دَائِبًا، فَأَجَابُوا

وَسَيَّانِي الْكَلَامُ عَلَى مَحَلِّ مَجْرُورٍ «رُبُّ» مِنَ الْإِعْرَابِ، فِي الْكَلَامِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ.

(١) أَصْلُهُ: «لَمْ يَلِدْهُ»، بِكَسْرِ اللَّامِ وَسُكُونِ الدَّالِ، فَاسْكَنْ اللَّامَ وَفَتَحِ الدَّالَ اتِّبَاعًا لِحَرَكَةِ الْيَاءِ، وَيجوزُ ضمُّهَا اتِّبَاعًا لِحَرَكَةِ الْهَاءِ، وَأَجَازَ الصَّبَانُ - فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ - كَسْرَهَا، عَلَى أَصْلِ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ، وَعَلَى كُلِّ فَهْرٍ مَجْرُومٍ بِسُكُونِ مَقْدَرٍ مَنَعَ مِنْهُ حَرَكَةُ الْإِتِّبَاعِ لِلْيَاءِ أَوْ الْهَاءِ، أَوْ مَنَعَ مِنْهُ الْكَسْرَةُ الَّتِي جِيءَ بِهَا لِلتَّخْلُصِ مِنْ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، عَلَى رَأْيِ الصَّبَانِ.

(٢) أَيُّ فِيهِ مَعْنَى النِّكَرَةِ، وَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا، وَيُسَمَّى الْكُوفِيُّونَ «الضَّمِيرَ الْمَجْهُولَ»، لِكَوْنِهِ لَا يَبْعُدُ إِلَى شَيْءٍ مَذْكُورٍ قَبْلَهُ.

١٥ و ١٦ و ١٧ - خَلا وَعَدَا وَحَاشَا

خَلا وَعَدَا وَحَاشَا: تكون أحرف جرٍّ للاستثناء، إذا لم يتقدّمهنَّ «ما»، وقد سبق الكلام عليهنَّ في مبحث الاستثناء، فراجعهُ.

١٨ - كَيَّ:

كَي: حرف جرٍّ للتعليل بمعنى اللام، وإنما تُجرُّ «ما» الاستفهامية، نحو: «كَيْفَهُ؟»، تقول: «كَيْفَ فَعَلْتَ هَذَا؟»، كما تقول: «لَمْ فَعَلْتَهُ؟»، والأكثر استعمالُ «لَمْ؟» وتُحذفُ أَلِفُ «ما» بعدها كما تُحذفُ بعدَ كُلِّ جَارٍ، نحو: «مِمَّةٌ وَعَلَامَةٌ وَإِلَامَةٌ»، وإذا وَقَفُوا الْحَقُّوْا بِهَا هَاءُ السَّكْتِ، كما رَأَيْتُ. وإذا وصلوا حذفوها، لعدم الحاجة إليها في الوصل.

وقد تَجَرَّ المَصْدَرُ المؤوَّلُ بما المصدرية كقول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ، فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

(فكي: حرف جر. وما: مصدرية، فما بعدها في تأويل مصدر مجرور بكَي، أي: يراد الفتى للضر والنفع، ويجوز أن تكون «كَي» هنا هي المصدرية الناصبة للمضارع. فما - بعدها - زائدة كافة لها عن العمل).

١٩ - مَتَى:

مَتَى: تكون حرف جرٍّ - بمعنى: «مِنْ» - في لَفَّةٍ «مُذَيِّلٍ»، ومنه قوله:

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرَقَّقْتُ مَتَى لَجَجَ خُضْرٍ لَهْنٌ نَشِيجٌ^(١)

٢٠ - لَعَلَّ:

لَعَلَّ: تكون حرف جرٍّ في لَفَّةٍ «عُقَيْلٍ» وهي مبنية على الفتح أو الكسر، قال الشاعر:

فَقُلْتُ اذْغُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

وقد يُقال فيها «عَلَّ» بحذف لايها الأولى.

وهي حرف جرٍّ شبيهٌ بالزائد، فلا تتعلّق بشيء، ومجرورها في موضع رفعٍ على أنه مبتدأ، خيرةٌ ما بعده.

وهي عند غير «عُقَيْلٍ» ناصبةٌ للاسم رافعةٌ للخبر، كما تقدّم.

(١) شربنا: الضمير يعود على السحاب، والباء في «بماء» بمعنى من، وقوله: متى لجج، أي: شربنا من ماء البحر من لجج، فالجاء والمجرور بيان لماء البحر، وهو في موضع البدل منه واللجج جمع لجة، وهي معظم الماء، والتشيج: الصوت العالي.

٢ - ما الزائدة بعد الجار

قد تُزاد «ما» بعد «من وعن والباء»، فلا تَكْفُهْن عن العمل، كقوله تعالى: ﴿يَمَّا خَلَّيْتَنِيهِمْ أَغْرَأُ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّتُصَيِّبَنَّ لِلْيَمِينِ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقوله: ﴿يَمَّا رَحِمْتَ بَيْنَ أُمَّهُ لَيْتَ لَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقد تُزاد بعد «رُبُّ والكاف» فيقَى ما بعدهما مجروراً، وذلك قليل، كقول الشاعر:

رُبَّمَا ضَرَبْتُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَةٍ^(١)
وقول غيره:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)
وإنما وجب أن تكونا هنا عاملتين، غير مكفوفتين، لأنهما لم تُباشرا الجملة، وإنما باشرتا الاسم.

والأكثر أن تكفهما «ما» عن العمل، فيدخلان حينئذٍ على الجمل الاسمية والفعلية كقول الشاعر:

أَخْ مَا جِدْتُ لَمْ يُخْرِزْنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمِرٍ لَمْ تُخْنَهُ مَضَارِبُهُ^(٣)
وقول الآخر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نُؤْيِي شِمَالَاتٍ^(٤)

(١) الصقيل: المصقول، أي: المجلو؛ وقوله: بين بصرى، أي بين جهاتها أو نواحيها؛ وبين: لا تضاف إلا إلى متعدد أو ما هو في حكمه. وهنا قد أضيفت إلى ما هو في حكمه، وطعنة: مجرور بالعطف على ضربة، والنجلة: الواسعة البينة الاتساع، وبصرى: بلدة بالشام كانت كرسي حوران، وكان يقام فيها سوق في الجاهلية، وهي التي قدمها النبي ﷺ مرتين: مرة مع عمه أبي طالب، ومرة بتجارة لخديجة بنت خويلد، رضي الله عنهما، قبل أن يتزوجها.

(٢) المولى: ابن العم، و«ما» في «كما الناس» زائدة غير كافة هنا، والناس مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر «أن»، وهو خير أول، ومجروح: خبر ثانٍ. وجارم: معطوف عليه، ومجروح وجارم: من الجرم، بضم الجيم، وهو الذنب والجناية، يقال: جرم على أهله، أي: جنى عليهم، والمعنى: هو كالناس، يُجنى عليه ويَجني، أي: يذنب إليه ويذنب وليس الواو هنا بمعنى: «أو» كما زعم المبني في شرح الشواهد، بل هي على معناها، كما رأيت.

(٣) عمرو: هو عمرو بن معديكرب الزبيدي، وسيفه، هو الصمصامة المشهور، والمضارب: جمع مُضْرَب، بكسر الراء وفتحها، وهو حد السيف.

(٤) أوفيت: نزلت وأصله من أوفيت على الشيء: إذا أشرفت عليه، والعلم: الجبل، والنون في ترفعن: نون التوكيد الخفيفة، والشمالات، بفتح الشين: جمع شمال، وهي الرياح التي تهب من ناحية القطب.

والغالب على «رُبَّ» المكفوفة: أن تدخلَ على فعلٍ ماضٍ، كهذا البيت. وقد تدخلَ على فعلٍ مضارعٍ، بشرط أن يكونَ مُتَحَقِّقَ الوقوعِ، فيُنزَلُ منزلةُ الماضي للقطع بحصوله، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُتَسَلِّينَ ۝﴾ [الحجر: ٢]. ونَدَّر دخولها على الجملة الاسمية، كقول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ وعناجيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(١)

٣ - وَאוُ رُبَّ وَفَاؤُهَا

قد تُحذف «رُبَّ»، ويبقى عملُها بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلاً كقول الشاعر امرئ القيس:

وَلَيْلَ كَمْوَجِ الْبَحْرِ، أَزْحَى سُدُولُهُ عَلَيَّ، بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ، لِيَبْتَلِي
وقوله:

فَمِنْ لَيْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلِ^(٢)

٤ - حَذَفَ حَرْفُ الْجَرِّ قِيَاساً

يُحذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع:

١ - قبل أن، كقوله تعالى: ﴿وَعِجْرًا أَنْ جَاءَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ [ص: ٤]، أي: لأن جاءهم، وقوله: ﴿أَوْ عَجِزَةً أَنْ جَاءَهُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكَ عَلَى نَفْسٍ يَنْفَكُ﴾ [الأعراف: ٦٣، ٦٩]، وقول الشاعر:

الله يَمْلِكُ أَنَّا لَا نُجِبُّكُمْ وَلَا نَلُومُكُمْ أَنْ لَا نُجِيبُونَا
أي: على أن لا نُجِيبُونَا.

٢ - قبل أن، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: شَهِدَ بَأَنَّهُ. واعلم أنه إنما يجوزُ حذفُ الجارِّ قبلَ «أن» وأنَّ، إن يؤمِّن اللَّبْسُ بحذفه. فإن لم يؤمِّن لم يجز حذفه، فلا يقال: «رَغِبْتُ أَنْ أَفْعَلَ»، لإشكالِ المراد بعدَ الحذف، فلا يفهم السامعُ ماذا أردت: أَرُغِبْتُكَ في الفعلِ، أم رَغِبْتُكَ عنه؟ فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد، إلا إذا كان الإبهام مقصوداً من السامع.

٣ - قبل «كي» الناصبة للمضارع، كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُولِيهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [الفصص: ١٣]، أي: لكي تقر.

(١) الجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والمؤيل من الإبل، المتخذ للقتية، والعناجيج: الخيل الطوال الأعناق، والواحد عُنْجُوج، بضم العين، والمهار: جمع مهر، والأنثى مهرة.

(٢) طرقت: أتيت ليلاً، والتمايم: جمع تميعة، وهي التعاويذ التي يعلقونها على الصغار مخافة العين، والمحول: الذي أتى عليه الحول.

واعلم أن المصدر المؤول بعد «أَنْ وَأَنْ وَكَيْ» في موضع جرٍّ بالحرف المحذوف، على الأصح. وقال بعض العلماء: هو في موضع نصب بنزع الخافض.

٤ - قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو: «الله لأخدمن الأمة خدمةً صادقةً» أي: والله.

٥ - قبل مُمَيِّز «كم» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف الجر، نحو: «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟»، أي: بكم من درهم؟ والفصيح نصبه، كما تقدّم في باب التمييز، نحو: «بكم درهماً اشتريته؟»^(١).

٦ - بعد كلامٍ مشتملٍ على حرف جرٍّ مثله، وذلك في خمس صور:

الأولى: بعد جوابٍ استفهام، تقول: «يَمَنْ أَخَذْتَ الكتاب؟»، فيقال لك: «خالي»، أي: من خالد.

الثانية: بعد همزة الاستفهام، تقول: «مررت بخالي»، فيقال: «أخالي وابن سعيدي؟» أي: أبخالي بن سعيدي؟

الثالثة: بعد «إِنْ» الشرطيّة، تقول: «أذهب يَمَنْ شئتَ، إِنْ خليلٍ وَإِنْ حَسَنٍ» أي: إِنْ بخليلٍ، وَإِنْ بحسنٍ.

الرابعة: بعد «هَلَّا»، تقول: «تصدقتُ بدرهمٍ»، فيقال: «هَلَّا ديناراً»، أي: هَلَّا تصدقتُ بدينارٍ.

الخامسة: بعد حرف عطفٍ مثَلُو بما يصحُّ أن يكونَ جملةً، لو ذُكِرَ الحرف المحذوف، كقولك: «الخالي دارٌ، وسعيدٌ بستانٌ»، أي: ولسعيد بستانٌ، وقول الشاعر:

مَا لِمُحِبِّ جَلَدٍ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةً فَيَجْبُرَا^(٢)
وقول الآخر:

أَخْلَيْتُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطِي بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَسْبَابِ أَنْ يَلْجَا

أي: وبمُذْمِنِ القَرع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِي خَلْفَكَ وَمَا بَيْنَ يَدَيْكَ مِنْ دَابَّةٍ مَأْتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٣) وَأَلْبِلْ وَأَنْهَارٍ وَمَا أَزَلَّ اللَّهُ مِنْ أَكْثَمِ بَيْنِ يَدَيْهِ فَلَمَّا بِدِ الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ إِلَهِجِ مَأْتٍ لِقَوْمٍ يَقُولُونَ ﴿[الجاثية: ٤، ٥].

(١) أما إذا لم يسبقها حرف جر، فنصبه واجب البتة، نحو: «كم درهماً عندك؟»، كما عرفت ذلك في باب التمييز.

(٢) يجبر: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي، أي: فيجبر محبةً بالعطف عليه.

(٣) أي: وفي اختلاف. فالجاء المحذوف والمجرور المذكور في محل رفع خبر مقدم، وآيات بعده مبتدأ مؤخر.

٥ - حَذَفُ حَرْفِ الْجَرِّ سَمَاعاً

قد يُحذف الجارُّ سماعاً، فيتنصبُ المجرورُ بعدَ حذفِهِ تشبيهاً لَهُ بالمفعول به. ويُسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض، أي: الاسم الذي تُصب بسبب حذف حرف الجرِّ، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّكُمْ كُنْتُمْ مَكْفُورًا بِهِمْ﴾ (هود: ٦٨)، أي: بربهم، وقوله: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَوِىٌّ لِّفَتَاكُم مِّمَّنْ لَمِ تَبْغِي﴾ (الأعراف: ١٥٥) أي: من قومه، وقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ
أي: تَمُرُّونَ بالديار، وقول الآخر:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَفْسٍ
أي: أَمَرْتُكَ بالخير، وقول غيره:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَنْتَ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ، إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
أي: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ من ذنب.

ويُسمى هذا الصنيعُ بالحذف والإيصال، أي: حذف الجارِّ وإيصال الفعل إلى المفعول بنفسه بلا واسطة، وقال قومٌ: إنه قياسي، والجمهورُ على أنه سماعي.

ونَدْرُ بقاء الاسمِ مجروراً بعد حذف الجارِّ، في غير مواضع حذفه قياساً. ومن ذلك قول بعض العرب، وقد سُئِلَ: «كيف أصبحت؟» فقال: «خير، إن شاء الله»، أي: «على خير»، وقول الشاعر:

إذا قيل: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أشارتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ
أي: إلى كليب، ومثل هذا شذوذٌ لا يُلْتَفَتُ إليه.

٦ - اِقْسَامُ حَرْفِ الْجَرِّ

حرفُ الجرِّ على ثلاثة أقسام: أصليٌّ وزائِدٌ وشبيه بالزائد.

فالأصليُّ: ما يحتاجُ إلى مُتعلِّق. وهو لا يُستغنى عنه معنى ولا إعراباً، نحو: «كتبْتُ بالقلم».

والزائد: ما يُستغنى عنه إعراباً، ولا يحتاجُ إلى مُتعلِّق. ولا يُستغنى عنه معنى، لأنه إنما جيء به لتوكيد مضمون الكلام، نحو: «ما جاءنا من أحَدٍ» ونحو: «ليسَ سعيْدٌ بمسافرٍ».

والشَّيْبُ بالزائد: ما لا يُمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى، غير أنه لا يحتاجُ إلى مُتعلِّق.

وهو خمسةٌ أحرف: «رُبُّ» و«خَلَا» و«عَدَا» و«حَاشَا» و«لَقُلْ».

(وسمي شبيهاً بالزائد؛ لأنه لا يحتاجُ إلى متعلق، وهو أيضاً شبيه بالأصلي من حيث أنه لا

يستغنى عنه لفظاً ولا معنى. والقول بالزائد هو من باب الاكتفاء، على حد قوله تعالى: ﴿مَرَّيْلَ تَفِيحَكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: وتفيحكم البرد أيضاً).

٧ - مواضع زيادة الجاز

لا يُزَادُ من حروف الجر إلا «من والباء والكاف واللام».

وزيادتها إنما هي في الإعراب، وليست في المعنى، لأنها إنما يؤتى بها للتوكيد.

أما الكاف، فزيادتها قليلة جداً. وقد سُمعت زيادتها في خبر «ليس»، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَجَنْدَلٍ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: «ليس مثله شيء»، وفي المبتدأ، كقول الراجز: «لَوَاجِئُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى»^(١) وزيادتها سماعية.

وأما اللام فتزاد سماعاً بين الفعل ومفعوله، وزيادتها في ذلك رديئة.

قال الشاعر:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْإِصْرَاقِ وَيَشْرِبِ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاجِدِ
أي: أجار مسلماً ومعاهداً.

وتزاد قياساً في مفعول تأخر عنه فعله تقوية للفعل المتأخر لضعفه بالتأخر، كقوله تعالى: ﴿لَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَهْتَفُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، أي: ربهم يرهبون، وفي مفعول المشتق من الفعل تقوية له أيضاً، لأن عمله فرع عن عمل فعله المشتق هو منه، كقوله تعالى: ﴿مُصَيِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، أي مصدقاً ما معهم، وقوله: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: فقال ما يريد وقد سبق الكلام عليها.

وأما «من» فلا تزاد إلا في الفاعل والمفعول به والمبتدأ، بشرط أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام بهل، وأن يكون مجرورها نكرة. وزيادتها فيها قياسية. ولم يشترط الأخفش تقدّم نفي أو شبهو، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَوْآتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقوله: ﴿كُلُّوْا مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، و«من» في هاتين الآيتين تحتل معنى التبعض أيضاً. وبذلك قال جمهور النحاة. وأقوى من هذا الاستشهاد الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَيَزِيلُ مِّنْ أَسْمَاءِ مَن يَكُن فِي رِجْزٍ مِّنَ النَّارِ﴾ [النور: ٤٣]، فمن في قوله: «من برد» لا ريب في زيادتها، وإن قالوا: إنها تحتل غير ذلك، لأن المعنى: أن يُزِيلَ بَرْدًا من جبال في السماء^(٢).

(١) اللواحق: الضواير، والأقارب: الخواصر، والمفرد قُرب، وبضمين، وبضم فسكون، والمق، بفتح الميم والقاف: الطول. والكاف زائدة، أي: فيها مق، أي: طول، وهو يصف خيلاً.

(٢) المراد بالسماء في الآية جهة العلو، والمراد بالجبال قطع السحاب العظيمة، كما في البيضاءي وغيره، و«من» في قوله: «من السماء» للاستثناء، و«من» في قوله: «من جبال» لليان، وموضع الجار والمجرور البدلية من الجار والمجرور قبله، فهو بدل بعض من كل.

زيادتها في الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

وزيادتها في المفعول، كقوله: ﴿هَلْ يُحِثُّ مِنْهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [مريم: ٩٨].

وزيادتها في المبتدأ، كقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِنْدَ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣].

وأما الباء فهي أكثر أخواتها زيادةً، وهي تزداد في الإثبات والنفي، وتزداد في خمسة مواضع.

١ - في فاعل «كفى»، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ تَمِيمًا﴾ [النساء: ٤٥].

٢ - في المفعول به، سماعاً نحو: «أخذت بزمام الفرس»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ يَجْمَعُ النَّخْلَ﴾ [مريم: ٢٥] ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْسَامٍ﴾ [الحج: ٢٥]، وقوله: ﴿تَطْفِقُ سَحَابًا مَلُوفًا وَأَلْفَاكًا﴾ [ص: ٣٣].

ومنه زيادتها في مفعول «كفى» المتعدية إلى واحد، كحديث: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع».

وتزداد في مفعول «عرفت وعلم» التي بمعناها - ودري وجهل وسمع وأحس».

ومعنى زيادتها في المفعول به سماعاً أنها لا تزداد إلا في مفعول الأفعال التي سمعت زيادتها في مفاعيلها، فلا يقاس عليها غيرها من الأفعال. وأما ما ورد، فلك أن تزيده الباء في مفعوله في كل تركيب.

٣ - في المبتدأ، إذا كان لفظ «حسب» نحو: «يَحْسِبُكَ دَرْهَمٌ»، أو كان بعد لفظ «ناهيك»، نحو: «ناهيك بخالد شجاعاً»، أو كان بعد «إذا» الفجائية، نحو: «خرجت فإذا بالاستاذ»، أو بعد «كيف»، نحو: «كيف بك، أو بخليل، إذا كان كذا وكذا؟».

٤ - في الحال المنفي عاملها. وزيادتها فيها سماعية، كقول الشاعر:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابَ حَكِيمٍ بِنِ الْمَسِيْبِ مُنْتَهَاها
وقول الآخر:

كَأَنَّ دُعَيْتُ إِلَى بِأَسَاءٍ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكَلٍ^(١)
وجعل بعضهم زيادتها فيها مقبلة، والدوق العربي لا يأبى زيادتها فيها.

٥ - في خبر «ليس وما» كثيراً، وزيادتها هنا قياسية.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَكْبَرُ الْكَلِمِينَ﴾ [التين: ٨].

(١) المزود: المذخور، زاده: أخافه وأذعره، والركل، بفتحين: الثعاجير الضعيف.

والثاني: كقوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا أَفَّةٌ بِغَنِّبٍ عَنَّا تَمَلُّونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

وإنما دخلت الباء في خبر «إن» في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ أَفَّةً الَّتِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهَا صُفْرًا عَلَى أَنْ يُخَيِّئَ الْمَوْتَ بَلَى إِنَّهُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الاحقاف: ٣٣]، لأنه في معنى «أوليس» بدليل أنه مَصْرُوحٌ به في قوله عز وجل: ﴿أَوَلَيْسَ الَّتِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ لَكُمْ صُفْرًا بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

فائدتان

١ - قد يتوهم الشاعر أنه زاد الباء في خبر «ليس» أو خبر «ما» العاملة عملها، فيعطف عليه بالجرّ توهمًا، وحقّه أن ينصبّه، كقوله:

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ولا ساقب شيشاً، إذا كان جائباً
وقول الآخر:

أحقاً، عباد الله، أن لستُ صاعداً ولا هابطاً إلا عليّ رقيب
ولا سالك وحدي، ولا في جماعة من الناس، إلا قيل: أنت مُريبٌ^(١)
وقول غيره:

مُشائيمٌ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناصبٍ إلا ببين غرابها
فالخفص في «سابق وسالك وناعب» على توهم وجود الباء في «مدرك وصاعد ومصلحين»
والجرّ على التوهم سماعي لا يُعّاس عليه.

٢ - وقد يُجرّ ما حقّه الرفع أو النصب، لمجاورته المجرور، كقولهم: «هذا جحرٌ ضَبَّ خرب»^(٢)، ومنه قول امرئ القيس:

كأنّ ثبيراً، في عرائينٍ وتليو كَبِيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزْمَلٍ^(٣)
ويُستَمَى الجَرُّ بالمُجاورة. وهو سماعي أيضاً.

(١) مريب، بضم الميم: اسم فاعل من «أراب الرجل يُريب»: إذا أتى ما يوجب الريب فيه، وليس بفتح الميم، اسم مفعول من «رابني الأمر يُريبني»: إذا جعلني في ريب، كما توهم ذلك الصبان، رحمه الله، في حاشيته على الأشعموني.

(٢) خرب: صفة لجحر، فحقّه الرفع، لكنه جرّه لمجاورته لضب.

(٣) ثبير: اسم جبل، والعرائين: جمع عرينين، وهو من كل شيء أوله، والويل: المطر القوي، والبيجاد: الكساء المخطط. ومزمل: مدثر ملفوف، وهو نعت لكبير، فحقّه الرفع لكنه جرّه لمجاورته لبيجاد.

٨ - مُتَعَلِّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيُّ

مُتَعَلِّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيُّ: هو ما كَانَ مُرْتَبِطاً به من فعلٍ أو شبهه أو معناه.

فالفعلُ نحو: «وقفتُ على الجنبِ».

وشبهُ الفعلِ، نحو: «أنا كاتبٌ بالقلم».

ومعنى الفعلِ نحو: «أنتُ للكسالى».

وقد يتعلَّقُ باسمُ مُؤوَّلٍ بما يُشَبِّهُ الفعلَ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، فحرفُ الجرِّ متعلِّقٌ بلفظِ الجلالة؛ لأنه مُؤوَّلٌ بالمعبود، أي: وهو المعبودُ في السمواتِ وفي الأرضِ، أو: وهو المُسمَّى بهذا الاسمِ فيهما، ومثْلُ ذلك أن تقول: «أنتَ عبدُ الله في كلِّ مكانٍ»^(١) و«خالدٌ ليثٌ في كلِّ موقعةٍ»^(٢). ومن ذلك قول الشاعر:

وإن لسانِي شُهْدَةٌ^(٣) يُشْفِي بِهَا وَهُوَ^(٤) عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عِلْقَمَ^(٥)

فحرفُ الجرِّ: «على» متعلِّقٌ بعِلْقَمِ، لأنه بمعنى «مَرَّ»، وأراد به أنه صعب أو شديد، وقول الآخر:

مَا أُمُّكَ اجْتَاكَ^(٦) الْمَنَابَا كُلُّ قُودٍ عَالِيكَ أُمُّ

فحرف الجر متعلق بأم، لأنها بمعنى «مُشْفِق».

وقد يتعلَّقُ بما يُشِيرُ إلى معنى الفعلِ، كأداةِ النفي، كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِمَعْمُورٍ نَزَكَ يَسْجُونِ﴾ [القلم: ٢]. فحرفُ الجرِّ في «بنعمة» مُتَعَلِّقٌ بما، لأنه بمعنى «انتفى».

وقد يُحَذِّثُ المتعلِّقُ. وذلك على ضربين: جائزٍ وواجبٍ.

فالجائزُ أن يكون كوناً خاصاً، بشرط أن لا يَضِيعَ الفهم بحذفه، نحو: «بالله»، جواباً لمن قال لك: «بِمَنْ تَسْتَعِينُ؟».

والواجبُ أن يكون كوناً عاماً، نحو: «العلمُ في الصدورِ، الكتابُ لخليلٍ، نظرتُ نورَ القمرِ في الماءِ. مرتت برجلٍ في الطريق».

(١) أي: أنت المعروف أو المسمى بهذا الاسم، فحرف الجر متعلق بعبد الله.

(٢) أي: هو شجاع في كل موقعة، فحرف الجر متعلق بليث.

(٣) الشهدة، بضم الشين: العسل في شهده. ومثله «الشهد» بالفتح.

(٤) هو، بفتح الواو مشددة، وهي لفة همدان. وكذلك يفعلون في «هي» فيقولون: «هي»، كما قال الشاعر:

والنفس - ما أسرت بالحنف - آيةٌ وهي، إن أسرت باللطيف تأنس

(٥) العلقم: شجر مرّ، ويقال للحنظل ولكل شيء مرّ: «علقم».

(٦) اجتاحت: أهلكته.

٩ - محلُّ المَجْرُورِ مِنَ الإِعْرَابِ

حكمُ المَجْرُورِ بحرفِ جرٍّ زائدٍ أنه مرفوعُ المحلِّ أو منصوبُهُ، حَسَبَ ما يَطلبُهُ العاملُ قبلَهُ.
 (فيكون مرفوعُ الموضعِ على أنه فاعلُ في نحو: «ما جاءنا من أحدٍ»، والأصل: ما جاءنا أحدٌ، وعلى أنه نائبُ فاعلٍ في نحو: «ما قيل من شيءٍ». والأصل: ما قيل شيءٌ. وعلى أنه مبتدأ في نحو: «بحسبك الله»؛ والأصل: حسبك الله، ويكون منصوبُ الموضعِ على أنه مفعولُ به في نحو: «ما رأيت من أحدٍ»، والأصل: ما رأيت أحداً. وعلى أنه مفعولٌ مطلقٌ في نحو: «ما سعى فلان من سعي يُحمدُ عليه»، والأصل: ما سعى سعيّاً يُحمدُ عليه. وعلى أنه خبرُ «ليس» في نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ لِقَاتِكُمِ﴾ [التين: ٨]، والأصل: أليس الله أحكم الحاكمين.
 أمّا المَجْرُورُ بحرفِ جرٍّ شبيهٍ بالزائد، فإن كان الجارُّ «حلاً وعداً وحاشاً»، فهو منصوبٌ محلاً على الاستثناء.

وإن كان الجارُّ «رَبٍّ» فهو مرفوعٌ محلاً على الابتداء، نحو: «رُبَّ غَنِيٍّ اليَوْمَ فقيرٌ غداً، رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُهُ»، إلا إذا كان بعدها فعلٌ مُتَعَدٍّ لم يأخذ مفعولَهُ، فهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ به للفعلِ بَعْدَهُ، نحو: «رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُهُ»، فإن كان بعدها فعلٌ لازمٌ، أو فعلٌ مُتَعَدٍّ ناصبٌ للضميرِ العائدِ على مجرورها فهو مبتدأ، والجملةُ بَعْدَهُ خبرُهُ، نحو: «رُبَّ عاملٍ مجتهدٍ نَجَحَ. رُبَّ تلميذٍ مجتهدٍ أكرمتُهُ».

وأما المَجْرُورُ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ فهو مرفوعٌ محلاً، إن ناب عن الفاعلِ بعد حذفِهِ، نحو: «يؤخذُ بِبَيْدِ العائِرِ، جيءَ بالمُجرَمِ الفارِّ»، أو كان في موضعِ خبرِ المبتدأ، أو خبرِ «إنَّ» أو إحدى أخواتها، أو خبرِ «لا» النافية للجنسِ، نحو: «العلمُ كالنور، إن الفَلَاحَ في العملِ الصالحِ - لا حَسَبَ كُحْسِنِ الخُلُقِ».

وهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ فيه، إن كان ظرفاً، نحو: «جَلَسْتُ في الدارِ، سرْتُ في الليلِ»، وعلى أنه مفعولٌ لأجلِهِ غيرُ صريحٍ، إن كان الجارُّ حرفاً يُفيد التعليلَ والسببيةَ، نحو: «سافرتُ للعلمِ، وتعبتُ من أجْلِهِ، واغتربتُ فيه»، وعلى أنه مفعولٌ مُطلقٌ، إن ناب عن المصدرِ، نحو: «جرى الفرسُ كالريحِ»^(١)، وعلى أنه خبرٌ للفعلِ الناقصِ، إن كان في موضعِ خبرِهِ، نحو: «كنتُ في دِمَشقٍ».

وإن وقعَ تابعاً لِمَا قبلَهُ كان محلُّهُ من الإعرابِ على حَسَبِ متبوعِهِ، نحو: «هذا عالمٌ من أهلِ مصرَ». أخذتُ عن عالمٍ من أهلِ مصرَ.

فإن لم يكن، أي المَجْرُورُ، شيئاً ممَّا تقدَّمَ كان في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ به غيرُ صريحٍ، نحو: «مررتُ بالقومِ، وقفتُ على المِنبرِ، سافرتُ من بيروتِ إلى دِمَشقٍ».

(١) أي جرى جرياً كجري الرياح، فلما حُذِفَ المصدرُ ثابتَ عنه صفته.

٢ - الإضافة

الإضافة: نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجر، توجبُ جرَّ الثاني أبداً، نحو: «هذا كتاب التلميذ^(١)». لَيْسَتْ خَاتَمُ قِصَّةٍ^(٢)، لا يَقِيلُ صِيَامُ النَّهَارِ وَلَا قِيَامُ اللَّيْلِ^(٣) إلا من الْمُخْلِصِينَ». ووسّى الأوّلُ مضافاً، والثاني مضافاً إليه، فالمضاف والمضاف إليه: اسمان بينهما حرف جرّ مُقدَّر.

وعاملُ الجرّ في المضاف إليه هو المضاف، لا حرفُ الجرّ المقدَّرُ بينهما على الصحيح. وفي هذا المبحث سبعةُ مباحث:

١ - أنواع الإضافة

الإضافة أربعةُ أنواع: لاميةٌ وبيانيةٌ وظرفيةٌ وتشبيهيةٌ.

فاللامية: ما كانت على تقدير «اللام». وتُفيدُ الملكَ أو الاختصاصَ. فالأوّلُ نحو: «هذا حصانٌ عليّ». والثاني نحو: «أخذتُ بلجامِ الفرس».

والبيانية: ما كانت على تقدير «من». وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، نحو: «هذا بابٌ خشبٍ». ذاك سوارٌ ذهبٍ. هذه أثوابٌ صوفٍ.

(فجنس الباب هو الخشب. وجنس السوار هو الذهب، وجنس الأثواب هو الصوف. والباب بعض من الخشب. والسوار بعض من الذهب، والأثواب بعض من الصوف، والخشب بين جنس الباب. والذهب بين جنس السوار، والصوف بين جنس الأثواب، والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، ألا ترى أنك إن قلت: «هذا البابُ خشبٌ»، وهذا السوارُ ذهبٌ. وهذه الأثوابُ صوفٌ» صح).

والظرفية: ما كانت على تقدير «في». وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وتفيدُ زمانَ المضاف أو مكانه، نحو: «سَهَرُ اللَّيْلِ مُضِنٌّ: وقَعُودُ الدَّارِ مُحْيِلٌ»^(٤)، ومن ذلك أن تقول: «كان فلانٌ رفيقاً المدرسة، وألف الصبا، وصديق الأيام الغابرة»، قال تعالى: ﴿يَصْنَعِي الْيَمِينَ﴾ [يوسف: ٣٩].

(١) والتقدير: كتاب للتلميذ.

(٢) والتقدير: خاتماً من قصة.

(٣) والتقدير: الصيام في النهار والقيام في الليل.

(٤) أي السهر في الليل والقعود في الدار.

والتشبيهية^(١): ما كانت على تقدير «كاف التشبيه». وضابطها أن يُضاف المُشَبَّهُ بِهِ إلى المُشَبَّهِ، نحو: «انثَر لَوْلُو الدَمْعِ عَلَى وَرْدِ الخُدودِ»^(٢) ومنه قول الشاعر ابن خفاجة:
وَالرَّيْحُ نَبْتُ بِالْعُصُونِ، وَقَدْ جَرَى دَقَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ^(٣)

٢ - الإضافة للمعنوية والإضافة اللفظية

تنقسم الإضافة أيضاً إلى معنوية ولفظية.

فالمعنوية: ما تُفِيدُ تعريفَ المضاف أو تخصيصه، وضابطها أن يكون المضاف غيرَ وَصَفٍ مضافٍ إلى معمولٍ، بأن يكون غيرَ وصفٍ أصلاً: «مفتاح الدَّارِ»، أو يكون وصفاً مضافاً إلى غير معمولٍ: «ككاتب القاضي، ومأكول الناس، ومشربهم وملبوسهم».

وتفيدُ تعريفَ المضاف إن كان المضاف إليه معرفةً، نحو: «هذا كتابٌ سعيدٍ»^(٤)، وتخصيصه، إن كان نكرةً، نحو: «هذا كتابٌ رجلٍ»^(٥)، إلّا إذا كان المضاف مُتَوَعِّلاً في الإبهام والتنكير، فلا تُفِيدُهُ إضافتهُ إلى المعرفة تعريفًا، وذلك مثل: «وغيرِ ومثلي وثبِّي ونظيرِ»، نحو: «جاء رجلٌ غيرُكَ، أو مثل سليم، أو شبهُ خليلٍ، أو نظيرُ سعيدٍ»، ألا ترى أنها وقعت صفةً لرجلٍ، وهو نكرةٌ، ولو عُرِفَتْ بالإضافة لَمَّا جاز أن توصفَ بها النكرةُ، وكذا المضافُ إلى ضمير يعودُ إلى نكرة، فلا يتعرَّفُ بالإضافة إليه، نحو: «جاءني رجلٌ وأخوه، رُبُّ رجلٍ ولده، كم رجلٍ وأولاده».

وتُسمى الإضافة المعنوية أيضاً «الإضافة الحقيقية» و«الإضافة المحضة».

(وقد سميت معنوية؛ لأن فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وسميت حقيقية؛ لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة، وسميت محضة؛ لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه، فهي على عكس الإضافة اللفظية، كما ستري).

(١) لم تر من النحاة من تعرّض لهذا النوع من الإضافة اللامية، غير أن جَعَلَهُ قسماً برأسه، كما فعلنا، أولى وأوضح.

(٢) أي الدمع الذي كاللؤلؤ على الخدود التي كالورد.

(٣) أي: الأصيل الذي كالذهب على الماء الذي كاللجين، والأصيل: الوقت بعد العصر حين تصفر الشمس، فيشبه لون أشعتها لون الذهب، واللجين: الفضة.

(٤) كتاب: اسم نكرة، فلما أُضيفَ إلى المعرفة، وهو «سعيد»، تعرّف.

(٥) كتاب: اسم نكرة يصلح لأن يراود به كتاب رجل أو امرأة أو غلام أو غلامه، فلما أُضيفَ إلى رجل قلّ إبهامه وشيوعه، فأنحصر في أنه كتاب رجل، وهذا هو معنى التخصيص.

والإضافة اللفظية: ما لا تُفيدُ تعريف المضاف ولا تخصيصه وإنما الغرضُ منها التخفيفُ في اللفظ، بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع.

وضابطها أن يكون المضاف اسمَ فاعلي أو مُبالغة اسمَ فاعلي، أو اسمَ مفعولي، أو صفةً مُشبهة، بشرط أن تضاف هذه الصفاتُ إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، نحو: «هذا الرجلُ طالبٌ علمٍ. رأيتُ رجلاً نَصَّارَ المظلوم. انصُرَ رجلاً مهضومَ الحقِّ. عاشِرَ رجلاً حَسَنَ الخُلُقِ».

والدليلُ على بقاء المضاف فيها على تنكيرو أنه قد وُصفت به النكرة كما رأيت، وأنه يقعُ حالاً، والحالُ لا تكون إلا نكرة، كقولك: «جاءَ خالدٌ باسمِ الثَّغْرِ»، وقولُ الشاعر:

فَأَسْتَبْ بِوَ حُوشِ الْمُرَوِّادِ مُبْطَلِنَا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَّاجِلِ^(١)
وأنه تُباشِرُهُ «رُبٌّ»، وهي لا تُباشِرُ إِلَّا الْكَرَاتِ، كقول بعضِ العرب، وقد انقضى رمضانُ:
«يا رُبَّ صائمه لن يَصومَهُ، ويا رُبَّ قائمٍ لن يَقومَهُ».

وتسمى هذه الإضافة أيضاً «الإضافة المجازية» و«الإضافة غير المحضة».

(أما تسميتها باللفظية فلأنَّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع، وأما تسميتها بالمجازية؛ فلأنَّها لغير الغرض الأصلي من الإضافة. وإنما هي للتخفيف، كما علمت.

وأما تسميتها بغير المحضة فلأنَّها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة: بل هي على تقدير الانفصال، ألا ترى أنك تقول فيما تقدَّم: «هذا الرجلُ طالبٌ علماً، رأيتُ رجلاً نصَّاراً للمظلوم، انصُرَ رجلاً مهضوماً حقَّه، عاشِرَ رجلاً حسناً خلقه»).

أحكام المضاف

يجبُ فيما تُراد إضافته شيان:

١ - تجريدُهُ من التَّنوين ونوني التثنية وجمع المذكر السالم: ككتابِ الأستاذِ، وكتابي الأستاذِ، وكاتبِ الدُّرسِ.

٢ - تجريدُهُ من «أل» إذا كانت الإضافة معنوية، فلا يُقالُ: «الكتابُ الأستاذِ».

وأما في الإضافة اللفظية، فيجوز دخولُ «أل» على المضاف، بشرط أن يكونَ مُثنًى، «المُكرماً سليم»، أو جمعٌ مذكرٌ سالماً، نحو: «المُكرمو عليٍّ»، أو مضافاً إلى ما فيه «أل»، نحو: «الكتابُ الدُّرسِ»، أو لاسمٍ مضافٍ إلى ما فيه «أل» نحو: «الكتابُ درسِ الشَّحْوِ»، أو لاسمٍ

(١) حوش الفؤاد: وحشيع، وذلك لحذته وتوقده، ومثله الحوشي، ومبطناً: خميص البطن ضامره، والهوجل: الثقل الكسلان، وهو أيضاً الأحق، وإسناد النوم إلى الليل مجازٌ لوقوعه فيه.

مضاف إلى ضمير ما فيه «أل»، كقول الشاعر:

السُّودُ، أَنْتَ الْمُسْتَجِئَةُ صَفْوِي وَمَنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالِي

(ولا يقال: المكرم سليم، والمكرمات سليم، والكاتب درس، لأن المضاف هنا ليس متنى، ولا جمع مذكر سالماً، ولا مضافاً إلى ما فيه «أل» أو إلى اسم مضاف إلى ما فيه «أل». بل يقال: «مكرم سليم، ومكرمات سليم، وكاتب درس». بتجريد المضاف من «أل»).

وجوزَّ الفراءُ إضافة الوصفِ المقترنِ بـأل إلى كل اسمٍ معرفة، بلا قيد ولا شرط، والذوق العربي لا يأبى ذلك.

٤ - بَعْضُ أَحْكَامِ لِلْإِضَافَةِ

١ - قد يكتبُ المضافُ التانيثُ أو التذكيرُ من المضاف إليه، فيعاملُ معاملةَ المؤنثِ، وبالعكس، بشرط أن يكون المضافُ صالحاً للاستغناء عنه، وإقامة المضافِ إليه مقامه، نحو: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِي»، ونحو: «شَمْسُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَيْحِ الْهَوَى»، قال الشاعر:

أُمِرُّ عَلَى الدِّيَارِ، دِيَارِ لَيْلِي أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارِ
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَفَفَنَ قَلْبِي^(١) وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارِ

والأولى مُراعاةُ المضاف، فنقول: «قُطِعَ بَعْضُ أَصَابِعِي، وشَمْسُ الْعَقْلِ مَكْسُوفَةٌ بِطَوَيْحِ الْهَوَى، وما حُبُّ الدِّيَارِ شَفَفَنَ قَلْبِي»، إلا إذا كان المضافُ لفظاً «كُلُّ» فالأصحُّ التانيثُ، كقوله تعالى: «يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُنْكَرًا» [آل عمران: ٣٠]، وقول الشاعر:

جَادَتْ عَلَيْنِي كُلُّ عَيْنٍ نَرَوُ^(٢) فَتَرَكْنِي كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالنَّوْءِ

أما إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف، بحيث لو حُذِفَ لَفَسَدَ المعنى، فمُراعاةُ تانيثِ المضاف أو تذكيره واجبةٌ، نحو: «جاءَ غُلامٌ فاطمةً، وسافرتُ غلاماً خليلٍ»، فلا يقال: «جاءت غلامٌ فاطمةً»، ولا «سافر غلامٌ خليلٍ»، إذ لو حُذِفَ المضافُ في المثالين، لفسدَ المعنى.

٣ - لا يُضَافُ الاسمُ إلى مرادفه، فلا يقال: «ليثٌ أسيدٌ»، إلا إذا كانا عَلَمَيْنِ فيجوزُ، مثل: «محمدٌ خالدٌ»، ولا موصوفٍ إلى صفته، فلا يقال: «رجلٌ فاضلٌ».

وأما قولهم: «صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وحبَّةُ الحَمَقَاءِ، ودارُ الآخِرَةِ، وجانبُ الغربي»، فهو على تقدير حذفِ المضافِ إليه وإقامة صفته مقامه، والتأويلُ: «صلاةُ السَّاعَةِ

(١) الضمير في «شففن» يعود على «حب» لأنه، كما اكتسب التانيث من المضاف إليه، اكتسب منه معنى الجمع.

(٢) العين: مطر يدوم أهماً لا يقلع، وثرة: غزيرة.

الأولى، ومسجد المكان الجامع، وجبة البقلة الحمقاء^(١)، ودار الحياة الآخرة، وجانب المكان الغربي^(٢).

وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فجائزة، بشرط أن يصح تقدير «من» بين المضاف والمضاف إليه، نحو: «كرام الناس، وجائبة خير، ومغربة خير، وأخلاق ثياب، وعظائم الأمور، وكبير أمر». والتقدير: «الكرام من الناس، وجائبة من خير، الخ»، أما إذا لم يصح «من» فهي ممتعة، فلا يقال: «فاضل رجل، وعظيم أمير».

٣ - يجوز أن يضاف العام إلى الخاص، كيوم الجمعة، وشهر رمضان، ولا يجوز العكس، لعدم الفائدة، فلا يقال: «جمعة اليوم، ورمضان الشهر».

٤ - قد يضاف الشيء إلى الشيء لأدنى سبب بينهما (ويُسَمُّونَ ذلك بالإضافة لأدنى ملاسبة)، وذلك أنك تقول لرجل كنت قد اجتمعت به بالأمس في مكان: «انتظرني مكانك أمس»، فأضفت المكان إليه لأقل سبب، وهو اتفاق وجوده فيه، وليس المكان ملكاً له ولا خاصاً به، ومنه قول الشاعر:

إذا كَوَّكِبُ الْخَرَقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ، أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ^(٣)

٥ - إذا أبتوا الالتباس والإبهام حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، وأعربوه بإعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَكِلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْمِيرَ الَّتِي أَقْلْنَا فِيهَا﴾ (يوسف: ٨٢)، والتقدير: واسأل أهل القرية وأصحاب المير.

أما إن حصل بحذف إبهام والتباس فلا يجوز، فلا يقال: «رايت علياً»، وأنت تريد «رايت غلام علي».

٦ - قد يكون في الكلام مضافان اثنان، فيُحذَفُ المضاف الثاني استغناءً عنه بالأول، كقولهم: «ما كلُّ سوداء ثمره، ولا بيضاء شحمة»، فكأنك قلت: «ولا كلُّ بيضاء شحمة».

فبيضاء: مضاف إلى مضاف محذوف. ومثله قولهم: «ما مثلُ عبد الله يقول ذلك، ولا أخيه»، وقولهم: «ما مثلُ أبيك، ولا أخيك يقولان ذلك».

٧ - قد يكون في الكلام اسمان مضاف إليهما فيُحذَفُ المضاف إليه الأول استغناءً عنه

(١) البقلة: نبات معروف، ويسمى «الرجلة» أيضاً، وإنما وصفت بالحمقاء مجازاً؛ لأنها تنبت في مجاري المياه فتعمر بها فتقطعها فتطوؤها الأقدام.

(٢) سهيل: هو النجم المعروف، وهو يدلُّ من «كوكب»، والقرائب جمع «قرية»، والخرقاء: امرأة كانت لا تعتني بعملها إلا إذا طلع هذا الكوكب، أي «سهيل»، فأضاف الكوكب إليها لأدنى مناسبة، بسبب أنها تعمل عند طلوعه.

بالثاني، نحو: «جاء غلامٌ وأخو علي».

والأصل: «جاء غلامٌ علي وأخوه».

فلَمَّا حُدِثَ المضافُ إليه الأول جعلتَ المضافَ إليه الثاني اسماً ظاهراً، فيكون «غلامٌ مضافاً، والمضافُ إليه محذوفٌ تقديره: «علي»، ومنه قول الشاعر:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرَبُو بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(١)

والتقدير: «بين ذراعي الأسد وجهته»: وليس مثلُ هذا بالقوي والأفضلُ ذكرُ الاسمين المضاف إليهما معاً.

٥ - الأسماءُ المُلازِمةُ للإضافة

من الأسماء ما تمتنعُ إضافته، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، إلّا «أَيَّاء»، فهي تُضاف.

ومنها ما هو صالح للإضافة والإفراد (أي: عدم الإضافة)، كغلامٍ وكتابٍ وحصانٍ ونحوهما.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة فلا ينفكُ عنها.

وما يُلَازِمُ الإضافة على نوعين: نوعٌ يُلَازِمُ الإضافةَ إلى المفرد^(٢)، ونوعٌ يُلَازِمُ الإضافةَ إلى الجملة.

٦ - المُلازِمُ الإضافةَ إلى المفرد

إنَّ ما يُلَازِمُ الإضافةَ إلى المفرد نوعان: نوعٌ لا يجوزُ قطعه عن الإضافة، ونوعٌ لا يجوزُ قطعه عنها لفظاً لا معنىً، أي يكونُ المضافُ إليه متوياً في الذهن.

فما يُلَازِمُ الإضافةَ إلى المفرد، غيرَ مقطوعٍ عنها، هو: «عند وَلَدِي وَلَدُنْ وَبَيْنَ وَوَسْطِ^(٣) (وهي ظروف) وَشِبْهَ وَقَابٌ^(٤) وَكِلَا وَكِلْتَا وَسَوَى وَذُو وَذَاتٌ وَذَوَا وَذَوَاتَا وَذَوُو وَذَوَاتٍ وَأُولُو

(١) العارض: السحاب المعترض في الأفق. والأسد: أراد به برج الأسد؛ وهو برج من بروج الشمس.

(٢) المراد بالمفرد هنا: ما ليس جُمْلَةً، وإن كان متي أو جمعاً.

(٣) وسط، بفتح الواو وسكون السين: ظرف مكان؛ تقول: «جلست وسط القوم». وأما «وسط بفتح الواو والسين»، فهو ما بين طرفي الشيء، وهو أيضاً من كل شيء أعده وخياره، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدلاً خياراً.

(٤) القاب: المقدار، وقاب القوس: ما بين مقبضها وسيتها، والسية - بكسر السين وفتح الياء مخففة - ما عُطِفَ من طرفي القوس، وهما قابان، وأما قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]، فاصل الكلام: «فَكَانَ قَابِي قَوْسٍ»، أي: فكان في القرب قنابي قوس.

وأولات وقُصَارَى وسُبحان ومعاذ وسائر ووُخِدَ وَلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانِيكَ وَذَوَالْبِكَ (وهي غير ظروف).

وأما ما يلزم الإضافة إلى المفرد، تارةً لفظاً وتارةً معنى، فهو: «أَوَّلُ ودون وفوق وتحت ويمين ويسمال وأمام وقُدَامَ وخلف ووراء وتلقاء وتجاه»^(١) وإزاء وجزاء وقبل وبعد ومع (وهي ظروف) وكلٌّ وبعضٌ وغيرٌ وجميعٌ وحَسْبُ وأيُّ (وهي غير ظروف).

أحكام ما يلزم الإضافة إلى المفرد

١ - ما يلزم الإضافة إلى المفرد لفظاً، منه ما يضاف إلى الظاهر والضمير، وهو: «يَلَا» و«لَدَى» و«لَدُنْ» وعند وسوى وبين وقُصَارَى ووسط ومثل ودَوُوْ ومَعَ وسُبحان وسائر وثبّه.

ومنه ما لا يضاف إلا إلى الظاهر، وهو: «أَوَّلُو» وأولات ودَوُوْ وذات ودَوَا ودَوَاتَا وقاب ومعَاذ.

ومنه ما لا يضاف إلا إلى الضمير، وهو: «وُخِدَ»، ويضاف إلى كُلِّ مُضْمَرٍ فنقول: «وَحْدَهُ» و«وَحْدَكَ» و«وَحْدَهَا» و«وَحْدَهُمَا» و«وَحْدَكُمْ» الخ، و«لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانِيكَ وَذَوَالْبِكَ» ولا تُضاف إلا إلى ضمير الخطاب، فنقول: «لَبَّيْكَ وَلَبَّيْكُمْ وَسَعْدَيْكُمْ» الخ.

(وهي مصادر مشاة لفظاً، ومعناها التكرار، فمعنى «لبيك»: إجابة لك بعد إجابة، ومعنى «سعديك»: إسعاداً لك بعد إسعاد، وهي لا تُستعمل إلا بعد «لبيك»، ومعنى «حنانيك»: تحنناً عليك بعد تحنن، ومعنى «ذواليك»: تداولاً بعد تداول، وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، إذ التقدير: «ألبيك تلبيةً بعد تلبية، وأسعدك إسعاداً بعد إسعاد» الخ. وعلامة نصبها الياء؛ لأنها تثنية).

٢ - «يَلَا» و«لَدَى»: إن أضيفتا إلى الضمير أعربت إعراب المثنى، بالالف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، نحو: «جاء الرجلان كلاهما، رأيْتُ الرجلين كليهما، مررتُ بالرجلين كليهما». وإن أضيفتا إلى اسم غير ضمير أعربت إعراب الاسم المقصور، بحركات مُقدَّرة على الالف للتعذر، رفعاً ونصباً وجرّاً. نحو: «جاء يَلَا الرجلين، رأيْتُ كلا الرجلين، مررتُ بكلا الرجلين».

وحُكْمُهُمَا أَنَّهُمَا يَصْحُحُ الْإِخْبَارُ عَنْهُمَا بِصِفَةٍ تَحْمِلُ ضَمِيرَ الْمَفْرَدِ، بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَضَمِيرَ الْمُثْنَى، بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، فنقول: «يَلَا الرجلين عالم» و«كلا الرجلين عالمان» ومراعاة اللفظ أكثر^(٢).

(١) تجاه: يجوز فيه ضم التاء وكسرها.

(٢) تقدم لهذا البحث شرح وافي في الكلام على إعراب الملحق بالمثنى، في الجزء الثاني من الكتاب.

وهما لا تُضافان إلا إلى المعرفة، وإلى كلمة واحدة تُدُلُّ على اثنين، فلا يُقال: «كَيْلا رجلين»، لأن «رجلين» نكرة، ولا «كَيْلا عليّ وخالدٍ»، لأنها مضافة إلى المفرد^(١).

٣- أي: على خمسة أنواع: موصوليّة ووصفيّة وحاليّة واستفهاميّة وشرطيّة.

فإن كانت اسماً موصولاً فلا تُضاف إلا إلى معرفة، كقوله تعالى: «ثُمَّ لَتَذَرَكُنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا» ﴿٦٩﴾ [مريم: ٦٩].

وإن كانت منعوتاً بها، أو واقعة حالاً، فلا تُضاف إلّا إلى النكرة، نحو: «رَأَيْتُ تَلَمِيذًا أَيُّ تَلَمِيذٍ»، ونحو: «سُرَّنِي سَلِيمٌ أَيُّ مَجْتَهِدٍ».

وإن كانت استفهاميّة، أو شرطيّة، فهي تُضاف إلى النكرة والمعرفة، فنقول في الاستفهاميّة: «أَيُّ رَجُلٍ جَاءَ؟ وَأَيُّكُمْ جَاءَ؟»، ونقول في الشرطيّة: «أَيُّ تَلَمِيذٍ يَجْتَهِدُ أَكْرَمُهُ، وَأَيُّكُمْ يَجْتَهِدُ أُعْطَاهُ».

وقد تُقَطَّعُ «أَيُّ»، الموصوليّة والاستفهاميّة والشرطيّة، عن الإضافة لفظاً، ويكونُ المضاف إليه منوياً، فالشرطيّة كقوله تعالى: «إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْقُسُودُ» [الإسراء: ١١٠] والتقدير: «أَيُّ اسم تدعوا»، والاستفهاميّة نحو: «أَيُّ جَاءَ؟ وَأَيَّا أَكْرَمْتُ؟»، والموصوليّة نحو: «أَيُّ هُوَ مَجْتَهِدٌ يَفُوزُ. وَأكْرَمُ أَيًّا هُوَ مَجْتَهِدٌ».

أما «أَيُّ» الوصفيّة والحاليّة فملازمةٌ للإضافة لفظاً ومعنى.

٤- مَعَ وَقَبْلَ وَبَعْدَ وَأَوَّلَ وَدُونَ وَالجِهَاتِ السُّتِّ وَغَيْرُهَا مِنَ الظُّرُوفِ، قد سبقَ الكلامُ عليها مُفَصَّلاً في مبحثِ الأسماءِ المبنية^(٢)، وفي مبحثِ أحكامِ الظروفِ المبنية^(٣)، في بابِ المفعول فيه. فراجع ذلك.

٥- غير: اسمٌ دالٌّ على مخالفةٍ ما بعده لحقيقةٍ ما قبله، وهو ملازمٌ للإضافة.

وإذا وقعَ بعدَ «ليس» أو «لا» جَارٌ يَبْقَاؤه مضافاً، نحو: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا»^(٤)، أو لا غَيْرُهَا^(٥): وَجَارٌ قَطَعَهُ عَنِ الإضافة لفظاً وبنائوه على الضمِّ، على شرط أن يُعْلَمَ المضاف إليه،

(١) راجع الصفة (١٦١) من الجزء الثاني، تحت عنوان «فالدتان».

(٢) راجع الصفحة (١٤٥) من الجزء الثاني.

(٣) راجع في هذا الجزء (الثالث) مبحث شرح الظروف المبنية وبيان أحكامها؛ من الصفحة (٤٢) إلى الصفحة (٥٣).

(٤) يجوز في «غير»، في مثل هذا التركيب: النصب والرفع، فإن نصبته فهو خبر «ليس» ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل قبلها، والتقدير: «ليس المقبوض غيرُها»، وإن رفعته كان اسم «ليس»، وكان الخبر محذوفاً، ويكون التقدير: «ليس غيرُها مقبوضاً».

(٥) إن نصبت «غير» فتكون «لا» نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ويكون «غير» اسمها، ويكون الخبر

نقول: «ليس غير»^(١) أو «لا غير»^(٢).

٦ - حسب: بمعنى «كافٍ». ويكون مضافاً، فيعرب بالرفع والنصب والجعر، وهو لا يكون إلا مبتدأ، مثل: «حسبك الله» أو خبراً نحو: «الله حسي»، أو حالاً نحو: «هذا عبد الله حسيك من رجلي»، أو نعتاً نحو: «مررت برجلي حسيك من رجلي». رأيت رجلاً حسيك من رجلي، هذا رجل حسيك من رجل.

ويكون مقطوعاً عن الإضافة، فيكون بمنزلة «لا غير» فيبنى على الضم، ويكون إعرابه محلياً، نحو: «رأيت رجلاً حسب»، رأيت علياً حسب. هذا حسب. فحسب، في المثال الأول، منصوب محلاً، لأنه نعت لرجلاً، وفي المثال الثاني منصوب محلاً، لأنه حال من «علي» وفي المثال الثالث مرفوع محلاً، لأنه خبر المبتدأ.

وقد تدخله الفاء الزائدة تزيئاً للفظ، نحو: «أخذت عشرة فحسب».

٧ - كلٌّ وبعض: يكونان مضافين، نحو: «جاء كل القوم أو بعضهم» ومقطوعين عن الإضافة لفظاً، فيكون المضاف إليه متوياً، كقوله تعالى: «وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُنْتَفِينَ» [النساء: ٩٥]، أي: كلاً من المجاهدين والقاعدتين، أي: كل فريق منهم، وقوله: «فَصَلَّنا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ» [الإسراء: ٥٥]، أي: على بعضهم.

٨ - جميع: يكون مضافاً، نحو: «جاء القوم جميعهم»، ويكون مقطوعاً عن الإضافة منصوباً على الحال، نحو: «جاء القوم جميعاً»، أي: مجتمعين.

٧ - العَلَّازِمُ الإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ

ما يلزم الإضافة إلى الجملة هو: «إذٍ وحيثٍ وإذا ولما ومذ ومُنْذ».

فإذٍ وحيثٍ: تُضافان إلى الجُمْلَةِ الفعلية والاسمية، على تأويلها بالمصدر.

فالأول: كقوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا»^(٣) [الأعراف: ٨٦]، وقوله: «فَأَتَوْهُمْ

محذوفاً، والتقدير: «لا غيرها مقبوض»، وإن رفعته كانت «لا» نافية مهملة لا عمل لها. ويكون «غير» مبتدأ، وخبره محذوف؛ والتقدير: «لا غيرها مقبوض» أو تكون نافية حجازية عاملة عمل ليس. وغير اسمها، والخبر محذوف؛ والتقدير: «لا غيرها مقبوضاً».

(١) غير: مبني على الضم، وهو إما أن يكون مرفوعاً محلاً، لأنه اسم «ليس»، ويكون خبرها محذوفاً، وإما منصوب محلاً، لأنه خبرها، ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق.

(٢) غير: مبني على الضم، وهو مرفوع محلاً، لأنه مبتدأ، والخبر محذوف، إن جعلت «لا» مهملة؛ وإن جعلتها عاملة عمل ليس كان في محل رفع على أنه اسم «لا»، والخبر المنصوب محذوف.

(٣) والتقدير: «اذكروا وقت كونكم قليلاً».

مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ اللَّهُ^(١) [البقرة: ٢٢٢].

والثاني: كقوله عز وجل: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَتَاكُمْ قَبِيلٌ﴾^(٢) [الأنفال: ٢٦]، وقولك: «اجلس حيث العلم موجود»^(٣).

وإذا ولما^(٤). تُضافان إلى الجمل الفعلية خاصة، غير أن «لما» يجب أن تكون الجملة المضافة إليها ماضية، نحو: «إذا جاء عليّ أكرمته» ولما جاء خالد أعطيته.

ومذ ومنذ: إن كانتا ظرفين، أُضيفتا إلى الجمل الفعلية والاسمية، نحو: «ما رأيتك مذ سافر سعيد». وما اجتمعنا منذ سعيد مسافرًا، وإن كانتا حرفي جرٍّ، فما بعدهما اسم مجرور بهما، كما سبق الكلام عليهما في مبحث حروف الجر.

واعلم أن «حيث» لا تكون إلا ظرفاً، ومن الخطأ استعمالها للتعليل، بمعنى: «لأن»، فلا يُقال: «أكرمته حيث إنه مجتهد»، بل يُقال: «لأنه مجتهد».

وما كان بمنزلة «إذ» أو «إذا»، في كونه اسم زمانٍ مُبهماً لِمَا مَضَى أو لما يَأْتِي، فإنه يُضاف إلى الجمل، نحو: «جئتكَ زمنَ عليّ والي»، أو «زمنَ كان عليّ والياً»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿١﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩]، وقوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

(١) والتقدير: «من مكان أمر الله إياكم».

(٢) والتقدير: «اذكروا وقت قتلکم».

(٣) والتقدير: «اجلس مكان وجود العلم».

(٤) من العلماء من يجعل «لما» ظرفاً للزمان، فيوجب إضافتها إلى الجملة الفعلية الماضية، ومنهم من يجعلها حرفاً للربط، فلا يضيفها، لأن الحروف لا تضاف ولا يضاف إليها.

الباب الحادي عشر

التوابع وإعرابها

قدّمنا، في الكلام على مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها، أن الاسم يُرفعُ إن كان تابعاً لمرفوع، ويُضَبُّ، إن كان تابعاً لمنصوب، ويُجرُّ إن كان تابعاً لمجرور.

والتوابع هي الكلمات التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا على سبيل التَّبع لغيرها، بمعنى أنها تُعرَّبُ بإعراب ما قبلها، وهي خمسة أنواع.

١ - التَّعْتُ.

٢ - التَّوكِيدُ.

٣ - البَدَلُ.

٤ - عَطْفُ الْبَيَانِ.

٥ - المَعْطُوفُ بِالْحَرْفِ.

وهذا البابُ يشتملُ على خمسة فصول:

١ - النعته

التَّعْتُ (وَيُسَمَّى الصِّفَةُ أَيْضاً): هو ما يُذكرُ بعدَ اسمٍ لِيُبينَ بعضَ أحواله أو أحوال ما يَتَعَلَّقُ به، فالأوَّلُ نحو: «جاءَ التلميذُ المجتهدُ»، والثاني نحو: «جاءَ الرجلُ المجتهدُ غلامُهُ».

(فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه، وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف، وهو الرجل، وإنما بينت حال ما يتعلق به، وهو الغلام).

وفائدة التَّعْتِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْمُشْتَرَكَيْنِ فِي الْأَسْمِ.

ثم إن كان الموصوف معرفةً ففائدة التَّعْتِ التَّوْضِيحُ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ففائدته التَّخْصِصُ.

(فإن قلت: «جاءَ عليّ المجتهدُ» فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم. وإن قلت: «صاحبُ رجلٍ عاقلاً»، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية).

وفي هذا المبحث خمسة مباحث:

١ - شَرْطُ النِّعَةِ

الأصلُ في النِّعَةِ أن يكونَ اسماً مُشْتَقّاً، كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفةِ المُشَبَّهَةِ واسمِ التَّفضيلِ، نحو: «جاء التلميذُ المجتهدُ، أكرمُ خالداً المحبوبُ، هذا رجلٌ حسنُ خلقه، سعيدٌ تلميذٌ أعقلُ من غيره».

وقد يكونُ جملةً فعليةً، أو جملةً اسميةً على ما سيأتي.

وقد يكونَ اسماً جامداً مُؤَوَّلًا بِمَشْتَقٍّ. وذلك في تسعِ صُورٍ:

١ - المصدرُ، نحو: «هو رجلٌ بَقِيَّةٌ»، أي: موثوقٌ به، و«أنت رجلٌ عَدْلٌ»، أي: عادلٌ.

٢ - اسمُ الإشارةِ، نحو: «أكرمُ عليّاً هذا»، أي: المشارُ إليه.

٣ - «ذو»، التي بمعنى صاحب، و«ذات»، التي بمعنى صاحبة، نحو: «جاء رجلٌ ذو علمٍ، وامرأةٌ ذاتُ فضلٍ»، أي: صاحبٌ علمٍ، وصاحبةٌ فضلٍ.

٤ - الاسمُ الموصولُ المقترنُ بآلٍ، نحو: «جاء الرجلُ الذي اجتهدَ»، أي: المجتهدُ.

٥ - ما دلَّ على عَدَدِ المنعوتِ، نحو: «جاء رجالٌ أربعةٌ»، أي: مُعَدُّوهُنَ بهذا العَدَدِ.

٦ - الاسمُ الذي لحقتهِ بَاءُ النسبةِ، نحو: «رايتُ رجلاً دمشقيّاً»، أي: منسوباً إلى دِمَشقَ.

٧ - ما دلَّ على تشبيهٍ، نحو: «رايتُ رجلاً أسداً»، أي: شجاعاً، و«فلانٌ رجلٌ نَعْلَبٌ»، أي: محتالٌ. والنعْلَبُ يُوصَفُ بالاحتِيالِ.

٨ - «ما» النكرةُ التي يُرادُ بها الابهامُ، نحو: «أكرمُ رجلاً ما»، أي: رجلاً مُطلقاً غيرَ مُقَيَّدٍ بصفةٍ ما. وقد يُرادُ بها مع الابهامِ التَّهويلُ، ومنه المثلُّ: «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أنفَهُ»^(١)، أي لأمرٍ عظيمٍ.

٩ - كَلِمَتَا «كلٌّ وأيّ»، الدَّالَّتَيْنِ على استكمالِ الموصوفِ للصفةِ، نحو: «أنتَ رجلٌ كلٌّ الرجلِ»، أي: الكاملُ في الرُّجولِيَّةِ، و«جاءني رجلٌ أيُّ رجلٍ»، أي: كاملٌ في الرُّجولِيَّةِ. ويقالُ أيضاً: جاءني رجلٌ أيُّما رجلٍ، بزيادةِ «ما».

٢ - النِّعَةُ الْحَقِيقِيَّةُ وَالنِّعَةُ السَّبَبِيَّةُ

ينقسمُ النِّعَةُ إلى حَقِيقِيَّةٍ وَسَبَبِيَّةٍ.

فالحَقِيقِيَّةُ: ما يُبَيِّنُ صِفَةً من صفاتٍ مُتَبَوِّعَةٍ، نحو: «جاء خالداً الأديبُ».

والسَّبَبِيَّةُ: ما يُبَيِّنُ صِفَةً من صفاتٍ ما لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَتَبَوِّعَةٍ وَارْتِباطٌ بِهِ، نحو: «جاء الرجلُ الحسنُ خُطَّةً».

(١) قصير: اسم رجل، ولهذا المثل حديث طويل مذكور في شرح الأمثال للميداني وغيره.

(فالأديب يَنْتُ صفة متبوعة، وهو خالد. أما الحسن فلم يبين صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفه بالحسن، وإنما يبين صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنه صاحبه المنسوب إليه).

والنعت: يجب أن يَنْتُ منعوتُهُ في الإعراب والأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير، إلا إذا كان النعت سببياً غير مُحْتَمَلٍ لضمير المنعوت، فَيَنْتُ حينئذٍ وجوباً في الإعراب والتعريف والتكثير فقط، ويراعى في تأنيثه وتذكيره ما بعده، ويكون مُفْرَداً دائماً.

فتقولُ في النعت الحقيقي: «جاء الرجلُ العاقلُ»، رأيت الرجلَ العاقلَ، مررتُ بالرجلِ العاقلِ، جاءت فاطمةُ العاقلةُ، رأيت فاطمةَ العاقلةَ، مررتُ بفاطمةَ العاقلةَ، جاء الرجلانِ العاقلانِ. رأيتُ الرجلينِ العاقلينِ، جاء الرجلانِ العُقلانِ، رأيتُ الرجلانِ العُقلانِ، مررتُ بالرجلِ العُقلانِ، جاءت الفاطماتُ العاقلاتُ، رأيتُ الفاطماتِ العاقلاتِ، مررتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ.

وتقولُ في النعت السببي، الذي لم يَحْتَمَلْ ضميرَ المنعوت: «جاء الرجلُ الكريمُ أبوه»، والرجلانِ الكريمُ أبوهما، والرجلانِ الكريمُ أبوهما، والرجلُ الكريمُ أمُّهُ، والرجلانِ الكريمُ أمُّهُما، والرجلُ الكريمُ أمُّهُم، والمرأةُ الكريمُ أبوها، والمرأتانِ الكريمُ أبوهما، والنساءُ الكريمُ أبوهنَّ، والمرأةُ الكريمُ أمُّها، والمرأتانِ الكريمُ أمُّهُما، والنساءُ الكريمُ أمُّهُنَّ.

أما النعت السببي، الذي يَحْتَمَلْ ضميرَ المنعوت، فيطابقُ منعوتُهُ أفراداً وثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، كما يطابقُهُ إعراباً وتعريفاً وتكثيراً، فتقولُ: جاء الرجلانِ الكريمَا الأبِ، والمرأتانِ الكريمَتَا الأبِ، والرجلانِ الكرامُ الأبِ، والنساءُ الكريماتُ الأبِ.

واعلم أنه يَسْتَنِي من ذلك أربعة أشياء:

١ - الصفاتُ التي على وزن «فَعُول» - بمعنى «فاعل» نحو: «صَبُورٌ وَغَيُورٌ وَفُحُورٌ وَشُكُورٌ»، أو على وزن «فَعِيل» - بمعنى «مفعول» - نحو: «جَرِيحٌ وَقَتِيلٌ وَخَضِيبٌ»، أو على وزن «مفعالي»، نحو: «مِهْذَارٌ وَمِكْسَالٌ وَمِسَامٌ»، أو على وزن «مِفْعِيلٍ» نحو: «مِعْطِيزٌ وَمِسْكِينٌ»، أو على وزن «مِفْعَلٍ»، نحو: «مِغْشَمٌ»^(١) و«مِدْعَسٌ»^(٢) و«مِهْذَرٌ».

فهذه الأوزان الخمسة يَسْتَوِي في الوصفِ بها المذكرُ والمؤنث، فتقولُ: «رجلٌ غَيُورٌ»، وامرأةٌ غَيُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ، الخ.

٢ - المصدرُ الموصوفُ به، فإنه يبقى بصورةٍ واحدةٍ للمفردِ والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فتقولُ: «رجلٌ عَدْلٌ»، وامرأةٌ عَدْلٌ، ورجلانِ عَدْلٌ، وامرأتانِ عَدْلٌ، ورجلانِ عَدْلٌ، ونساءٌ عَدْلٌ.

(١) المِغْشَم: الشجاع الذي لا يَنْتُ شي، وهو صفة مبالغة.

(٢) المِدْعَس: الطعان، وهو صفة مبالغة من الدعس، وهو الطعن، والدعس أيضاً: الوطء، والمِدْعَس أيضاً: الرمح، والظريق الذي لِيْتُهُ المارة، وكذلك المِدْعَاس.

٣ - ما كان نعتاً لجمع ما لا يَعْقِلُ، فإنه يجوز فيه وجهان: أن يُعَامَلَ مُعَامَلَةُ الْجَمْعِ، وأن يُعَامَلَ مُعَامَلَةُ الْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ، فتقول: «عندي خيولٌ سابقاتٌ، وخيولٌ سابقة». وقد يوصفُ الجمعُ العاقلُ، إن لم يكن جمعٌ مُذَكَّرٍ سالماً، بصفة المفردة المؤنثة: كالأسم الغابرة.

٤ - ما كان نعتاً لاسم الجمع، فيجوزُ فيه الإفرادُ، باعتبار لفظ المنعوت، والجمعُ، باعتبار معناه، فتقول: «إن بني فلان قومٌ صالحٌ وقومٌ صالحون».

٣ - النَّعْتُ الْمَفْرُودُ وَالْجُمْلَةُ وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ

ينقسم النعتُ أيضاً إلى ثلاثة أقسام: مُفْرَدٌ وجُمْلَةٌ وشِبْهُ جُمْلَةٍ.

فالمفردُ: ما كانَ غيرَ جُمْلَةٍ ولا شِبْهٍهَا، وإن كان مُثْنًى أو جمعاً، نحو: «جاء الرجلُ العاقلُ، والرجلان العاقلانِ، والرجالُ العُقلاء».

والنعتُ الجُمْلَةُ: أن تقعَ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ أو الاسميَّةُ منعوتاً بها، نحو: «جاء رجلٌ يَحْمِلُ كتاباً» و«جاء رجلٌ أبوه كريمٌ».

ولا تقعَ الجُمْلَةُ نعتاً للمعرفة، وإنما تقعُ نعتاً للثكرة كما رأيت. فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها، نحو: «جاء عليٌّ يَحْمِلُ كتاباً»، إلا إذا وقعت بعد المَعْرِفِ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ، فيصح أن تُجْمَلَ نعتاً له، باعتبار المعنى، لأنه في المعنى نكرة، وأن تُجْمَلَ حالاً منه، باعتبار اللفظ، لأنه مُعَرَّفٌ لفظاً بأن، نحو: «لا تُخَالِطِ الرَّجُلَ يَعْمَلُ عَمَلَ السُّفْهَاءِ»، ومنه قولُ الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ بِسُبْنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي
وقول الآخر:

وَأَنِّي لَتَعْمُرُونِي لِذِكْرِكِ هَرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطَرُ
(فليس القصد رجلاً مخصوصاً؛ ولا لئيماً مخصوصاً، ولا عصفوراً مخصوصاً، لأنك إن قلت: «لا تخالط رجلاً يعمل عمل السفهاء، لقد أمر على لئيم يسبني، كما انتفض عصفورٌ بللُهُ القطر» صح).

ومثلُ المَعْرِفِ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ ما أُضِفَ إلى المَعْرِفِ بها، كقول الشاعر:

وَتُضَيُّهُ نِي وَجْهُ الظَّلَامِ مُنِيرَةٌ كَجُمَانَةِ الْبَحْرِ سُلْ نِظَامُهَا
أي: كجُمَانَةِ بَحْرِي سُلْ نِظَامُهَا.

وشرطُ الجُمْلَةِ النعتية (كالجُمْلَةِ الحَالِيَةِ والجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبِراً) أن تكونَ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً (أي: غيرَ طلبية)، وأن تشتملَ على ضمير يَرِطُهَا بالمنعوت، سواء أكان الضميرُ مذكوراً نحو: «جاءني رجلٌ يَحْمِلُهُ غلامُهُ»، أم مستتراً، نحو: «جاء رجلٌ يَحْمِلُ عَصاً»، أو مُقَدَّراً، كقولهِ تعالى: ﴿وَأَكْفُوا

يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا» [البقرة: ٤٨]، والتقدير: «لا تُجْزَى فيه».

(ولا يقال: «جاء رجل أكرمه» على أن جملة «أكرمه» نعت لرجل، ولا يقال: «جاء رجل هل رأيت مثله، أو ليته كريم»؛ لأن الجملة هنا طلبية، وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت، كقوله: «جاءوا بمدني هل رأيت الذئب قط»، والتقدير: «جاءوا بمدني مقول فيه: هل رأيت الذئب»، والمدني بفتح الميم وسكون الذا: اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونه لون الذئب).
والنعتُ الشبيهُ بالجملة أن يقعَ الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ في موضعِ النعت، كما يقعان في موضع الخبر والحال، على ما تقدّم، نحو: «في الدار رجلٌ أمامُ الكرسي»، «ورأيتُ رجلاً على حصانه». والنعتُ في الحقيقة إنما هو مُتعلّقُ الظرفِ أو حرفِ الجرِّ المحذوفُ.
(والأصل: في الدار رجل كائن، أو موجود، أمام الكرسي. رأيت رجلاً كائناً، أو موجوداً على حصانه).

واعلم أنه إذا نُعتَ بمفردٍ وظرفٍ ومجرورٍ وجملةٍ، فالغالب تأخير الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨] وقد تقدّم الجملة، كقوله سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أُولُو عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَلَمْرُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

٤ - النعتُ المقطوع

قد يُقطعُ النعت، عن كونه تابعاً إما قبله في الإعراب، إلى كونه خيراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والغالب أن يفعل ذلك بالنعت الذي يؤتى به لمجرّد المدح، أو الذم، أو الترحم، نحو: «الحمدُ لله العظيم، أو العظيم»^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المد: ٤]. وتقول: «أحسنْتُ إلى فلانٍ المسكين، أو المسكين»^(٢).

وقد يُقطعُ غيره مما لم يؤت به لذلك، نحو: «مررتُ بخالد النجار أو النجار»^(٣).

وتقديرُ الفعل، إن نصبت، «أمدح»، فيما أريد به المدح، و«أذم»، فيما أريد به الذم، و«أرحم»، فيما أريد به الترحم، و«أعني» فيما لم يُرد به مدح ولا ذم ولا ترحم.
وحذفُ المبتدأ والفعل، في المقطوع المراد به المدح أو الذم أو الترحم، واجبٌ، فلا يجوز إظهارهما.

(١) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو العظيم، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أمدح العظيم.

(٢) حمالة: مفعول لفعل محذوف، والتقدير: أذم حمالة الحطب.

(٣) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أرحم المسكين.

(٤) التقدير في النصب: أعني النجار.

ولا يُقَطَّعُ التَّعْتُ عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكون مُتَمَمًا لمعناه، بحيث يستقلُّ الموصوف عن الصفة. فإن كانت الصفة مُتَمَمَةً معنى الموصوف، بحيث لا يَتَضَيِّحُ إلَّا بها، لم يَجُزْ قطعُه عنها، نحو: «مررتُ بسليمٍ التاجر»، إذا كان سليم لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته.

وإذا تَكَرَّرَتِ الصفاتُ، فإن كان الموصوف لا يتعيَّن إلَّا بها كُلُّها، وجب إتباعها كُلُّها له، نحو: «مررتُ بخالدٍ الكاتبِ الشاعرِ الخطيبِ»، إذا كان هذا الموصوف (وهو خالد) يُشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم كاتبٌ شاعر، وثانيهما كاتبٌ خطيب، وثالثهم شاعر خطيب، وإن تعيَّن ببعضها دون بعضٍ وجب إتباعُ ما يتعيَّن به، وجاز فيما عداه الإبتاعُ والقطعُ.

وإن تَكَرَّرَ التَّعْتُ، الذي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، فالأزلى إما قطع الصفات كُلِّها وإما إتباعها كُلِّها، وكذا إن تَكَرَّرَ ولم يكن للمدح أو الذم، غير أن الإبتاع في هذا^(١) أولى على كل حال، سواء أتكثرت الصفة أم لم تتكرر.

٥ - تَتَمَّة

١ - الاسمُ العلمُ لا يكونُ صفةً، وإنما يكونُ موصوفاً. ويوصف بأربعة أشياء: بالمعرِّف بآل، نحو: «جاء خليلُ المجتهد»، وبالمضاف إلى معرفة، نحو: «جاء علي صديقُ خالدٍ»، وباسم الإشارة، نحو: «أكرمُ علياً هذا»، وبالاسم الموصولِ المُصَدَّرِ بآل، نحو: «جاء عليُّ الذي اجتهد».

٢ - المعرِّف بآل يُوصَفُ بما فيه «آل»، وبالمضاف إلى ما فيه «آل»، نحو: «جاء الغلامُ المجتهدُ»، و«جاء الرجلُ صديقُ القوم».

٣ - المضافُ إلى العلم يُوصَفُ بما يوصَفُ به العلمُ، نحو: «جاء تلميذُ عليِّ المجتهدُ». جاء تلميذُ عليِّ خالدٍ. جاء تلميذُ عليِّ هذا. جاء تلميذُ عليِّ الَّذِي اجتهدَ.

٤ - اسمُ الإشارة «أيُّ» يُوصَفَانِ بما فيه «آل» مثل: «جاء هذا الرجلُ»، ونحو: «يا أيُّها الإنسانُ»^(٢). وتوصَفُ «أيُّ» أيضاً باسم الإشارة، نحو: «يا أيُّها الرَّجُلُ».

٥ - قال الجمهورُ: من حقِّ الموصوف أن يكون أخصَّ من الصفة وأعرف منها أو مساوياً لها. لذلك امتنع وصَفُ المعرِّف بآل باسم الإشارة وبالمضاف إلى ما كان مُعرِّفاً بغير «آل». فإن جاء بعده معرفة غير هذين فليست نعتاً له، بل هي بدل منه أو عطف بيان، نحو: «جاء الرجلُ هذا، أو الذي كان عندنا، أو صديق علي، أو صديقنا».

(١) أي: فيما إذا تكررت الصفات، ولم تكن للمدح أو الذم.

(٢) من العلماء من يجعل المعرف بآل بعد اسم الإشارة وأي صفة لهما، ومنهم من يجعله بدلاً منهما، وهو رأى الجمهور، ومنهم من يجعله عطف بيان.

والصحيح أنه يجوز أن يُنعت الأعم بالآخر، كما يجوز العكس، فتوصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة.

٦ - حتى الصفه أن تصحب الموصوف. وقد يُحدف الموصوف، إذا ظهر أمره ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فيحتذف تقوم الصفه مقامه كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ مَكِينَتِي﴾ [سبا: ١١]، أي: «دروعا سابغات»، ونحو: «نحن فريقان: منا ظعن ومنا أقام»، والتقدير: «منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام». ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿وَعِندَهُمْ قَبَرَاتُ الظَّرْفِ عَيْنٌ ۝٤٨﴾ [الصفات: ٤٨]، والتقدير: «نساء قاصرات الظرف»، وقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلّا وطلّاعُ السّنايا مَنى أضحِ العِمامةَ تَعْرِفونِي
والتقدير: «أنا ابنُ رجلٍ جَلّا»، أي: جلا الأمور بأعماله وكشفها.

وقد تُحدف الصفه، إن كانت معلومة، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، والتقدير: «يأخذ كل سفينةً صالحه».

٧ - إذا تكررت الصفات، وكانت واحدة، يُستغنى بالثنائية أو الجمع عن التفريق، نحو: «جاء عليّ وخالد الشاعران، أو عليّ وخالد وسعيد الشعراء، أو الرجلان الفاضلان، أو الرجلان الفضلاء». وإن اختلفت وجب التفريق فيها بالعطف بالواو، نحو: «جاءني رجلان، كاتب وشاعر، أو رجلان: كاتب وشاعرٌ وفقيه».

٨ - الأصل في الصفه أن تكون لبيان الموصوف، وقد تكون لمجرد الشاء والتعظيم، كالصفات الجارية على الله سبحانه، أو لمجرد الذم والتحقيق نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» أو للتأكيد نحو: «أمس الدابر لا يعود»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نُنْجِي فِي السَّوْرِ نَفْعَةً وَجِدَّةً ۝١٣﴾ [الحاقة: ١٣].

٢ - التوكيد

التوكيد (أو التأكيد): تكرير يُراد به تثبيت أمر المُكرّر في نفس السامع، نحو: «جاء عليّ نفسه»، ونحو: «جاء عليّ عليّ».

وفي التوكيد ثلاثة مباحث:

١ - التوكيد اللفظي

التوكيد قسمان: لفظي ومعنوي.

فاللفظي: يكون بإعادة المؤكّد بلفظه أو بمرادفه، سواء أكان اسماً ظاهراً، أم ضميراً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملةً، فالظاهر نحو: «جاء عليّ عليّ»، والضمير نحو: «جئت أنت، وقمنا

نحو: «ومن قوله تعالى: ﴿يَكَادِمُ اسْتَكْبَرُ أَنْتَ وَوَجَّهَكَ الْبَيْتَ﴾^(١) [البقرة: ٣٥] والفعل نحو: «جاء جاء عليّ». والحرف نحو: «لا، لا أبوح بالسر». والجملة نحو: «جاء عليّ، جاء عليّ، وعليّ مجتهد، عليّ مجتهد»، والمرادف نحو: «أنتى جاء عليّ».

وفائدة التوكيد اللفظي تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه في قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه.

(فإنك إن قلت: «جاء عليّ»، فإن اعتقد المخاطب أن الجاني هو لا غيره اكتفيت بذلك، وإن أنكّر، أو ظهرت عليه دلائل الإنكار، كررت لفظ «عليّ» دفعاً لإنكاره، أو إزالة للشبهة التي عرضت له، وإن قلت: «جاء عليّ، جاء عليّ»، فإنما تقول ذلك إذا أنكّر السامع مجيئه، أو لاحت عليه شبهة فيه، فثبت ذلك في قلبه وتُطِيع عنه الشبهة).

٢ - التوكيد المعنوي

التوكيد المعنوي: يكون بذكر «النفس أو العين أو جميع أو عامة أو كلا أو كلتا»، على شرط أن تُضاف هذه المؤكّداً إلى ضمير يُنايِبُ المؤكّد، نحو: «جاء الرجلُ عينه، والرجلان أنفسهما، رأيت القومَ كلهم، أحسنتُ إلى قُراءِ القريةِ عامّتهم، جاء الرجلانِ كلاهما، والمرأتانِ كلتاها».

وفائدة التوكيد بالنفس والعين رفع احتمال أن يكون في الكلام مجازاً أو سهواً أو نسياناً.

(فإن قلت: «جاء الأميرُ» فربما يتوهم السامع أن إسناد المجيء إليه، هو على سبيل التجوُّز أو النسيان أو السهو، فتؤكد بذكر النفس أو العين، رفعاً لهذا الاحتمال، فيعتقد السامع حينئذٍ أن الجاني هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به).

وفائدة التوكيد بكلّ وجميع وعامة الدلالة على الإحاطة والشمول.

(فإذا قلت: «جاء القومُ»، فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر قد تخلف عن المجيء. فنقول: «جاء القوم كلهم»، دفعاً لهذا التوهم، لذلك لا يقال: «جاء عليّ كله»، لأنه لا يتجزأ، فإذا قلت: «اشتريت الفرس كله» صح، لأنه يتجزأ من حيث البيع).

وفائدة التوكيد بكلا وكلتا اثبات الحكم للثنتين المؤكّدين معاً.

(فإذا قلت: «جاء الرجلان»، وأنكر السامع أن الحكم ثابت للثنتين معاً، أو توهم ذلك، فنقول: «جاء الرجلان كلاهما»، دفعاً لإنكاره، أو دفعاً لتوهمه أن الجاني أحدهما لا كلاهما. لذلك يمتنع أن يقال: «اختصم الرجلان كلاهما، وتعاهد سليم وخالد كلاهما»، بل يجب أن

(١) أنت: ضمير مفصل في محل رفع توكيد للفاعل المستر في اسكن.

تحذف كلمة «كلاهما»، لأن فعل المخاصمة والمعاودة لا يقع إلا من اثنين فأكثر، فلا حاجة إلى توكيد ذلك، لأن السامع لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر).

٣ - تَتِمَّة

١ - إذا أريدَ تقوية التوكيد يُؤتى بعدَ كلمة «كله» بكلمة «أجمع»، وبعدَ كلمة «كلها» بكلمة «جمعا»، وبعدَ كلمة «كلهم» بكلمة «أجمعين»، وبعدَ كلمة «كلهن» بكلمة «جُمع»، نقولُ: جاءَ الصَّفُّ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وجاءَت القبيلةُ كُلُّها جمعا، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَكُوتُ كُلُّهُمْ أَسْمَعُونَ﴾ (الحجر: ٣٠، ص: ٧٣) ونقولُ: جاءَ النساءُ كُلَّهنَّ جُمعُ.

وقد يُؤكَّدُ بأجمع وجمعا وأجمعين وجُمع، وإن لم يَتَقَدِّمَنَّ لفظ «كل» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُ بِهِمْ أَتَمِّينَ﴾ (الحجر: ٣٩).

٢ - لا يجوزُ تشبیه «أجمع وجمعا»، استثناءً عن ذلك يَلْفَظُ «كِلَا وَكِلْتَا» فيقالُ: «جاءا جمعا» ولا «جاءتا جمعاوان» كما استثنوا بتشبيه «سَيِّ» عن تشبيه «سواء»، فقالوا: «زَيْدٌ وَعَمْرُو» بَيَانٌ فِي الْفَضِيلَةِ، ولم يقولوا: «سواءان».

٣ - لا يجوزُ توكيدَ النكرة، إلا إذا كان توكيدها مفيداً، بحيثُ تكون النكرة المؤكَّدة محدودة، والتوكيدُ من الفاظ الإحاطة والشمول نحو: «اعتكفتُ أسبوعاً كُلَّهُ». ولا يقالُ: «صُمْتُ دهرًا كُلَّهُ»، ولا «مِيتَ شهراً نَفْسَهُ»، لأنَّ الأولَ مُبْهَمٌ، والثاني مُؤكَّدٌ بما لا يفيدُ الشمول.

٤ - إذا أريدَ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ، المُتَّصِلِ أو المُستترِ، بالنفسِ أو العينِ، وجبَ توكيدهُ أوْلاً بالضميرِ المنفصلِ، نحو: «جئتُ أنا نفسي. ذهبوا هم أنفسهم، عليٌّ سافرَ هو نفسه». أما إن كان الضميرُ منصوباً أو مجروراً، فلا يجبُ فيه ذلك، نحو: «أكرمْتُهُم أنفسهم، ومررتُ بهم أنفسهم». وكذا إن كان التوكيدُ غير النفس والعين، نحو: «قاموا كُلُّهم. وسافروا كُلُّنا».

٥ - الضميرُ المرفوعُ المنفصلُ يُؤكَّدُ به كل ضميرٍ مُتَّصِلٍ، مرفوعاً كان، نحو: «قمتُ أنت»، أو منصوباً، نحو: «أكرمْتُكَ أنت»، أو مجروراً، نحو: «مررتُ بِكَ أنت»، ويكون في محلِّ رفع، إن أُكِّدَ به الضميرُ المرفوعُ، وفي محلِّ نصبٍ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المنصوبُ، وفي محلِّ جرٍّ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المجرورُ.

٦ - يُؤكَّدُ المُظْهَرُ بمثله، لا بالضميرِ، فيقالُ: «جاءَ عليٌّ نَفْسُهُ».

ولا يُقالُ: «جاءَ عليٌّ هُوَ»، والمُضْمَرُ يُؤكَّدُ بمثله وبالمُظْهَرِ أيضاً، فالأوَّلُ نحو: «جئتُ أنت نَفْسُكَ»، والثاني نحو: «أحسنْتُ إليهم أنفسهم».

٧ - إن كان المؤكَّدُ بالنفسِ أو العينِ مجموعاً جمعتهما، فنقولُ: «جاءَ التلاميذُ أنفسهم، أو أعينُهُم».

وإن كان مثنًى فالأحسن أن تجمعهما، نحو: «جاء الرجلان أنفسهما، أو أعينهما».

وقد يجوز أن يُثني تبعاً للفظ المؤكّد، فتقول: «جاء الرجلان نفسهما أو عينهما» وهذا أسلوب ضعيف في العربية.

٨ - يجوز أن تُجرَّ «النفس» أو «العين» بالياء الزائدة، نحو: «جاء عليّ بنفسيه»، والأصل: «جاء عليّ نفسه»، فتكون «النفس» مجرورة لفظاً بالياء الزائدة، مرفوعة محلاً، لأنها توكيد للمرفوع، وهو «عليّ».

٣ - البذل

البَذْلُ: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه نحو: «واضع النحو الإمام عليّ».

(فعليّ) تابع للإمام في إعرابه، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه، والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلَّ «عليّ» بالذكر منفرداً، فلو قلت: «واضع النحو عليّ»، كان كلاماً مستقلاً، ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما إن كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلاً بل هو معطوف، نحو: «جاء علي وخالد» وقد خرج عن هذا التعريف التعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات، وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد.

وفي البذل مبحثان:

١ - أقسام البذل

البذل أربعة أقسام: البذل المطابق (وُسمي أيضاً بَذْلَ الكل من الكل)، وبذل البعض من الكل، وبذل الاشتمال، والبذل المُبايُن.

فالبذل المطابق (أو بَذْلُ الكل من الكل): هو بَذْلُ الشيءَ وما كان طَبَقَ معناه، كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. فالصراط المستقيم وصراط المنعم عليهم مُتطابقان معنى، لأنهما، كليهما، بدلان على معنى واحد.

وبذل البعض من الكل: هو بدل الجزء من كُله، قليلاً كان ذلك الجزء، أو مُساوياً للتصنيف، أو أكثر منه، نحو: «جاءت القبيلة رُبُعها، أو نصفها، أو ثُلثاها»، ونحو: «الكلمة ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، ونحو: جاء التلاميذ عشرون منهم».

وبدّل الاشتمال: هو بدّل الشيء ممّا يشتمل عليه، على شرط أن لا يكون جزءاً منه، نحو: «نفعني المعلم علمه»، أحببت خالداً شجاعته، أعجبت بعليّ خلقه الكريم». فالمعلم يشتمل على العلم، وخالد يشتمل على الشجاعة، وعليّ يشتمل على الخلق. وكلّ من العلم والشجاعة والخلق، ليس جزءاً ممّن يشتمل عليه.

ولا بدّ لبذل البعض وبذل الاشتمال من ضمير يربطهما بالبدل، مذكوراً كان، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَكُوا فَمِنْ ذَلِكَ نَبَاٌ﴾^(١) [المائدة: ٧١]، وقولوا: ﴿يَقُولُكَ عَنِ الْكُفَرِ الْكِرَارِ يَتَالِي فِيهِ﴾^(٢) [البقرة: ٢١٧]، أو مقدّراً، كقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَلَّ النَّاسَ حِجَّ﴾^(٣) الْبَيْتَ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٤) [آل عمران: ٩٧]، وقولوا: ﴿فَقِيلَ أَهْبُوا الْأَخْدُودَ﴾^(٥) [البروج: ٤، ٥].

والبذل المباین: هو بدّل الشيء ممّا يُباینه، بحيث لا يكون مطابقاً له، ولا بعضاً منه، ولا يكون المُبدّل منه مُشتملاً عليه. وهو ثلاثة أنواع: بذل الغلط، وبذل النسيان، وبذل الاضراب.

فبذل الغلط: ما ذكر ليكون بدلاً من اللفظ الذي سبق إليه اللسان، فذكر غلطاً، نحو: «جاء المعلم، التلميذ»، أردت أن تذكر التلميذ، فسبق لسانك، فذكرت المعلم غلطاً، فتذكرت غلطك، فأبدلت منه التلميذ.

وبذل النسيان: ما ذكر ليكون بدلاً من لفظ تبيّن لك بعد ذكره فساد قصده، نحو: «سافر عليّ إلى دمشق، بعلبك»، توهمت أنه سافر إلى دمشق، فأدرجت فساد رأيك، فأبدلت بعلبك من دمشق.

فبذل الغلط يتعلّق باللسان، وبذل النسيان يتعلّق بالحنان.

وبذل الاضراب: ما كان في جملة، قصد كلّ من البدل والمبدّل منه فيها صحيح، غير أنّ

(١) كثير: بدل من الواو في «عموا»، وهو بدل بعض من كل.

(٢) قال: بدل من «الشهر الحرام»، وهو بدل اشتمال.

(٣) حج البيت: قصدت للزيارة على الوجه المخصوص، وقُرىء في السبع بفتح الحاء وكسرهما، قال البيضاوي: قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: «حجج» بالكسر، وهي لغة نجد.

(٤) والتقدير: من استطاع منهم، ومن بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل.

(٥) والتقدير: النار ذات الوقود فيه، أي: في الأخدود، وهو الشق المستطيل في الأرض، والنار: بدل من الأخدود ومن أحرقتهم، وأقرب ما قيل في ذلك: إن ذا نؤاس اليهودي، من حمير، لما تنصر أهل نجران غزاهم؛ فحفر لهم أخاديد في الأرض أضرم فيها النيران، فمن لم يرجع عن دينه الجديد أحرقه فيها، فذلك قوله تعالى مادحاً من ثبت منهم على الحق، دائماً من فعل بهم ذلك: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ، النار ذات الوقود إذ هم عليها مُعَمَدُونَ، وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود وما نَقَمُوا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد الذي له ملك السماوات والأرض والله على كل شيء شهيد﴾ [البروج: ٤ - ٩].

التكلم عدلٌ عن قصد المُبدلِ منه إلى قصدِ البدل، نحو: «خُذِ الْقَلَمَ، الْوَرَقَةَ»، أمرُهُ بأخذ القلم، ثم أضرَبَتْ عن الأمر بأخذِهِ إلى أمرِهِ بأخذ الورقة، وجعلتِ الأول في حكم المتروك.

والبَدَلُ المُبَايَنُّ بأقسامِهِ لا يَقَعُ في كلامِ البُلغَاءِ. والبلغ إن وقع في شيء منه، أتى بين البدل والمبدل منه بكلمة: «بَلْ»، دلالة على غلطِهِ أو نسيانِهِ أو إضرابه.

٢ - أَحْكَامُ تَتَعَلُّقِ الْبَدَلِ

١ - ليسَ بمشروط أن يتطابقَ البدلُ والمبدلُ من تعريفاً وتنكيراً. بل لك أن يُبدلَ أيُّ النوعين شئتَ من الآخر، قال تعالى: ﴿إِنْ يَرِئُنَا مُسْتَقِيمًا﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، فأبدلَ «صراط الله»، وهو معرفة، من «صراط مستقيم»، وهو نكرة، وقال: ﴿لَتَنفَعَنَّا بِآلِيَّتِهِ﴾ [١٥، ١٦]، فأبدلَ «ناصية»، وهي نكرة، من «الناصية»، وهي معرفة. غير أنه لا يحسنُ إبدالَ النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة كما رأيتَ في الآية الثانية.

٢ - يُبدَلُ الظاهرُ من الظاهر، كما تقدّم، ولا يُبدَلُ المضمَر من المضمَر، وأما مثلُ: «قُمْتَ أنت، ومررتُ بك أنت»، فهو تأكيد كما تقدّم.

ولا يُبدَلُ المضمَر من الظاهر على الصحيح. قال ابنُ هشام: وأما قولهم: «رأيتُ زيداً يباهُ»، فيمن وضع النحويين، وليس بمسموع.

ويجوزُ إبدالُ الظاهر من ضميرِ الغائبِ كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] فأبدلَ «الذين» من «الواو»، التي هي ضميرُ الفاعلِ، ومن ضميرِ المخاطبِ والمتكلم، على شرط أن يكونَ بدلٌ بعض من كلٍّ، أو بدلٌ اشتمال.

فالأول كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فأبدلَ الجارَّ والمجرورَ، وهما «لمن» من الجارِّ والمجرورِ المضمَر وهما «لكم»، وهو بدلٌ بعض من كلٍّ، لأنَّ الأسوةَ الحسنةَ في رسولِ الله ليست لكلِّ المخاطبين، بل هي لمن كان يرجو الله واليوم الآخر منهم.

والثاني كقولك: «أعجبتني، علمك»، فعلمك بدلٌ من «الناء»، التي هي ضميرُ الفاعل، وهو بدلٌ اشتمال، ومنه قول الشاعر النابغة الجعدي:

بَلِّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا
وَأِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فأبدلَ «مجدنا» من «نا»، التي هي ضميرِ الفاعل، وهو بدلٌ اشتمال أيضاً.

٣ - يُبدَلُ كلٌّ من الاسمِ والفعلِ والجُملة من مثله.

فإبدالُ الاسمِ من الاسمِ قد تقدّم.

وإبدالُ الفعلِ من الفعلِ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾

[الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فأبدل «يُضَاعَف» من «يَلْتَقِ».

وإبدال الجملة من الجملة كقوله تعالى: «أَمَلُّكُمْ يَمَّا تَلْمِزُونَ أَمَلُّكُمْ بِأَنْتُمْ وَبَيْنَ» [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]، فأبدل جملة «أَمَلُّكُمْ بِأَنْتُمْ وَبَيْنَ» من جملة «أَمَلُّكُمْ يَمَّا تَلْمِزُونَ» وقد نُبِذَ الجملة من المفْرَدِ، كقول الشاعر:

إلى الله أشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وبالشَّامِ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟!

أبدلَ «كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ» من حاجةٍ وأخرى، والتقديرُ الإعرابيُّ: «أشكو هاتينِ الحاجتينِ، تُعَذَّرُ التقائهما»، والتقديرُ المعنويُّ: «أشكو إلى الله تُعَذَّرُ التقاء هاتينِ الحاجتينِ».

٤ - إذا أُبدِلَ اسْمٌ من اسم استفهام، أو اسم شرط، وجب ذكرُ همزة الاستفهام، أو «إن» الشرطية مع البدلي، فالأولُ نحو: «كم مَالُكَ؟ أعشرون أم ثلاثون؟ (١)»، من جاءكَ؟ أعلي أم خالد؟ (٢)، ما صنعت؟ أخيراً أم شراً؟ (٣).

والثاني نحو: «مَنْ يَجْتَهِدُ، إِنَّ عَلِيَّ، وإن خالداً، فأكرمه (١)»، ما تصنع، إن خيراً، وإن شراً، تُجَزَّ بِه (٥)، حيشما تنتظرنِي، إن في المدرسة، وإن في الدَّارِ أَوَافِك (٦).

٤ - عطف البيان

عطفُ البيان: هو تابعٌ جامدٌ، يُشَبُّ التَّعَتُّ في كونه يكشف عن المراد كما يكشفُ التَّعَتُّ، ويُزَلُّ من المتنوع منزلة الكلمة الموضحة للكلمة غريبة قبلها، كقول الراجز: «أقسم بالله أبو حفص عُمر».

(فعمر: عطف بيان على «أبو حفص»، دُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به، وهو تفسير له وبيان، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه).

- (١) كم: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، ومالك: مبتدأ مؤخر. وعشرون: بدل من كم.
- (٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وجملة «جاءك» خبر، وعلي: بدل من «مَنْ» الاستفهامية.
- (٣) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مَقْدَمٌ لصنعت، والهمزة في «أخيراً»: حرف استفهام وخيراً بدل من ما الاستفهامية.
- (٤) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره، وإن: حرف شرط لا عمل له هنا، لأنه جيء به لبيان المعنى لا للعمل، وعلي: بدل من الضمير المستتر في يجتهد، وخالد: معطوف على «علي».

- (٥) ما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مُقْدَمٌ لتصنع، وخيراً: بدل من «ما» الشرطية.
- (٦) حيشما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه لتنتظر، «وفي المدرسة»: جازرٌ ومجرور في موضع النصب على البدلية من محل «حيشما».

وفائدته إيضاح متبوعه، إن كان المتبوعُ معرفةً، كالمثال السابق، وتخصيصه إن كان نكرةً، نحو: «اشترتُ خُلِيًّا: سواراً». ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَثْرَةً مَلَأَ مَكِّيْنَ﴾ (المائدة: ٩٥).

ويجب أن يُطابَق متبوعه في الإعراب، والإفراد، والتثنية، والجمع والتذكير، والتانيث، والتعريف والتثكير.

ومن عطف البيان ما يقع بعد «أي» وأن» التفسيريتين، غير أن «أي» تُفسرُ بها المفردات والجُمْلُ، و«أن» لا يفسرُ بها إلا الجُمْلُ المشتملة على معنى القول دون أحرفه^(١)، تقول: «رأيتُ لبيثاً، أي أسداً»^(٢)، «أشرتُ إليه، أي: اذهب»^(٣)، وتقول: «كتبتُ إليه، أن: عَجَلُ بالحضور»^(٤).

وإذا تَضَمَّنَتْ «إذا» معنى «أي» التفسيرية، كانت حرفُ تفسيرٍ مثلها نحو: «تقول: امتطيتُ الفرسَ: إذا ركبته»، وسيأتي لهذا البحث فضلُ بيانٍ في باب الحروف.

أحكام تَعَلُّقُ بِعُطْفِ الْبَيَانِ

١ - يجب أن يكون عطفُ البيان أوضح من متبوعه وأشهر، وإلا فهو بدلٌ نحو: «جاء هذا الرجل». فالرجلُ، بدلٌ من اسم الإشارة، وليس عطفُ بيان، لأنَّ اسمَ الإشارة أوضح من المعروف بال.

وأجازَ بعضُ التحويين أن يكونَ عطفُ بيان، لأنهم لا يشترطون فيه أن يكون أوضح من المتبوع.

وما هو بالرأي السديد، لأنه إنما يُؤْتَى به للبيان والمبينُ يجب أن يكونَ أوضح من المُبين.

٢ - الفرقُ بين البدلِ وعطفُ البيان أنَّ البدلَ يكونُ هو المقصودُ بالحكم دون المُبدلِ منه.

وأما عطفُ البيان فليس هو المقصودُ، بل إنَّ المقصودَ بالحكم هو المتبوعُ، وإنماجيء بالتابع (أي عطفُ البيان) توضيحاً له وكشفاً عن المراد منه.

٣ - كلُّ ما جازَ أن يكونَ عطفُ بيانٍ جازَ أن يكونَ بدلَ الكلِّ من الكلِّ، إذا لم يُمكن الاستغناء عنه أو عن متبوعه، فيجبُ حينئذٍ أن يكونَ عطفُ بيان، فمثالُ عدم جواز الاستغناء عن التابع قولك: «فاطمةُ جاءَ حسينٌ أخوها»، لأنك لو حذفْتَ «أخوها» من الكلام لفسد التركيب.

(١) بأن يكون فيها ما يدل على معنى القول، لا لفظُ القول وما يشتق منه، وذلك كما مرَّت وناثتُ وأشرتُ وكلمتُ ونحوها وما يشتق منها.

(٢) أسداً: عطفُ بيان على لبيثاً.

(٣) جملة «أي اذهب»: عطفُ بيان على جملة أشرتُ إليه.

(٤) جملة «أن عجل بالحضور»، عطفُ بيان على جملة كتبتُ إليه، والكتابة مشتملة على معنى القول.

ومثال عَدَم جواز الاستغناء عن المتبوع قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ الشَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَى الطَّيْرِ تَرْقُبُهُ وَتُوعَا
 فبشر: عطف بيان على «البكري»، لا بدلاً منه، لأنك لو حذف المتبوع، وهو «البكري»
 لوجب أن تضيف «التارك» إلى «بشر»، وهو ممتنع؛ لأن إضافة ما فيه «أل» إذا كان ليس مُثنى أو
 مجموعاً جمع مذكر سالم، إلى ما كان مُجرّداً عنها غير جائزة، كما علمت في مبحث
 الإضافة^(١).

ومن ذلك قول الآخر:

أَيَا أَخَوَيْنَا، عَبْدَ شَمْسٍ وَنُفْلًا أَعْبَدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا
 فعبد شمس: معطوف على «أخويننا» عطف بيان، و«نوفلاً»: معطوف بالواو على «عبد
 شمس»، فهو مثله عطف بيان، ولا تجوز البدلية هنا، لأنه لا يُستغنى عن المتبوع، إذ لا يصح أن
 يقال «أيا عبد شمس ونوفلاً»، بل يجب أن يقال: «ونوفلاً» بالبناء على الضم؛ لأن المنادى إذا
 عُطف عليه اسم مُجرّد من «أل» والإضافة، وجب بناؤه، لأنك إن ناديتُ كان كذلك، نحو: «يا
 نوفلاً»، كما عرفت ذلك في مبحث «أحكام توابع المنادى».

ومن ذلك أن تقول: «يا زيد الحارث»^(٢). قال الحارث: عطف بيان على «زيد».

ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنك لو حذف المتبوع، وأحللت التابع محله، لقلت: «يا
 الحارث»، وذلك لا يجوز، لأن «يا» و«أل» لا يجتمعان إلا في لفظ الجلالة.

٤ - يكون عطف البيان جملة، كقوله تعالى: ﴿فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَكَادُمُ هَلْ أَذُكَ عَلَى
 شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٌ لَّا يَبَلِّغُ﴾ [طه: ١٢٠]، فجملة: «قال يا آدم هل أذكك» : عطف بيان على
 جملة: «فوسوس إليه الشيطان».

وقد منع النحاة عطف البيان في الجملي، وجعلوه من باب البدل.

وأثبت علماء المعاني، وهو الحق، ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿وَوَدَّوْا أَنْ تَلَکُمُ الْجَنَّةُ﴾ [الأعراف:

٤٣]، فجملة: «أن تَلَکُمُ الجنة»: عطف بيان على جملة: «وددوا».

(١) ذكرنا في مبحث «أحكام المضاف» أن الفراء أجاز إضافة الوصف المقترن بأل إلى كل اسم معرفة، بلا قيد
 ولا شرط. فعلى رايه يجوز أن يعرب «بشر» أيضاً بدلاً من «البكري».

(٢) يجوز في الحارث الرفع، تبعاً للفظ المنادى، فيكون عطف بيان على «زيد» المبني على الضم، ويجوز فيه
 النصب تبعاً لمحل المنادى، لأن توابع المنادى المبني، إذا لم تضاف، يجوز فيها الرفع تبعاً للفظ
 المنادى، والنصب تبعاً لمحلّه، إلا البدل والمعطوف المجرد من «أل» اللذين لم يضافا، كما عرف ذلك في
 أحكام توابع المنادى.

٥ - المعطوف بالحرف

المعطوف بالحرف: هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف، نحو: «جاء عليٌّ وخالدٌ. أكرمْتُ سعيداً ثم سليمان»، ويُسمَّى العطف بالحرف «عطفُ النَّسْبِ» أيضاً.

ومنه ثلاثة مباحث:

١ - أَخْرَفُ الْعُطْفِ

أحرفُ العُطْفِ تسعةٌ. وهي: «الواو والفاء وثُمَّ وحَتَّى وأو وأم وبَلَّ ولا ولكن».

فالواو والفاء وثُمَّ وحَتَّى: تُفيدُ مشاركةَ المعطوفِ للمعطوف عليه في الحُكم والإعراب دائماً.

وأو، وأم، إن كانتا لغير الإضراب على المعطوفِ عليه إلى المعطوف، فكذلك، نحو: «خُذَ القلمُ أو الورقة»، ونحو: «أخالدٌ جاء أم سعيد؟». وإن كانتا للإضراب^(١) فلا تُفيدان المشاركةَ بينهما في المعنى، وإنما هما للتشريك في الإعراب فقط، نحو: «لا يذهب سعيدٌ أو لا يذهب خالدٌ»، ونحو: «أذهب سعيد؟ أم أذهب خالد؟»^(٢).

وبَلَّ: تُفيدُ الإضرابَ والعدولَ عن المعطوف عليه إلى المعطوف، نحو: «جاء خالدٌ، بل عليٌّ».

ولكن: تُفيدُ الاستدراكَ، نحو: «ما جاء القومُ، لكنَّ سعيدً».

ولا: تُفيدُ معَ العطفِ نفيَ الحكمِ عما قبلها وإثباتهَ لِمَا بعدها نحو: «جاء عليٌّ لا خالدٌ».

٢ - مَعَانِي أَحْرَفِ الْعُطْفِ

١ - الواو: تكونُ للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحُكم والإعرابِ جميعاً مطلقاً، فلا تُفيدُ ترتيباً ولا تعقيباً، فإذا قلتَ: «جاء عليٌّ وخالدٌ»، فالمعنى. أنهما اشتركا في حكم المجيء، سواءَ أكان عليٌّ قد جاء قبل خالد، أم بالعكس، أم جاءا معاً، وسواءَ أكان هناك مُهلَةٌ بين مجيئهما أم لم يكن.

٢ - الفاء: تكونُ للترتيب والتعقيب، فإذا قلتَ: «جاء عليٌّ فسعيدٌ»، فالمعنى أن عليّاً جاء أولاً، وسعيداً جاء بعده بلا مُهلَةٍ بين مجيئهما.

(١) إن كانتا للإضراب كانتا بمعنى «بل».

(٢) أي: بل لا يذهب خالد.

(٣) أي: بل أذهب خالد.

٣ - ثم: تكون للترتيب والترأخي، إذا قلت: «جاء علي ثم سعيد»، فالمعنى أن «علياً» جاء أولاً، وسعيداً جاء بعده، وكان بين مجيئهما مهلة.

٤ - حتى: العطف بها قليل. وشرط العطف بها أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه، وأن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أخس منه، وأن يكون مفرداً لا جملة، نحو: «يموت الناس حتى الأنبياء، غلبك الناس حتى الصبيان، أعجبنى علي حتى ثوبه».

واعلم أن «حتى» تكون أيضاً حرف جر، كما تقدم. وتكون حرف ابتداء، فما بعدها جملة مستأنفة، كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتْ أَلْقَشْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ (١) حَتَّى مَاءٌ وَجَلَّةٌ أَشْكَلُ

٥ - أو: إن وقعت بعد القلب، فهي إما للتخيير، نحو: «تزوج هنداً أو اختها»، وإما للإباحة، نحو: «جالس العلماء أو الزهاد»، وإما للإضراب، نحو: «اذهب إلى دمشق، أو دع ذلك، فلا تذهب اليوم»، أي: بل دَع ذلك، أمرته بالذهاب، ثم عدلت عن ذلك.

والفرق بين الإباحة والتخيير، أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين، فإذا قلت: «جالس العلماء أو الزهاد»، جاز لك الجمع بين مجالسة الفريقين، وجاز أن تجالس فريقاً دون فريق.

وأما التخيير فلا يجوز فيه الجمع بينهما، لأن الجمع بين الأختين في عقد النكاح غير جائز.

وان وقعت «أو» بعد كلام خبري، فهي إما للشك، كقوله تعالى: «قَالُوا لَيْسَ بِنَا يَوْمَآ أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ» [الكهف: ١٩]، وإما للإبهام، كقوله عز وجل: «وَلَيْلَا أَوْ يَتَاكُم مَّتَى هُنَى أَوْ فِي سَكَلٍ مُّبِينٍ» [سأ: ٢٤]. ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ أَلْسَى أَلْفُوا الْحَقَّ قَبْعِدَا إِلَى مُبْطِلِينَ وَسُخْرَا

وإما للتقسيم، نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف»، وإما للتفصيل بعد الإجمال، نحو: «اختلفت القوم فمين ذهب، فقالوا: ذهب سعيد أو خالد أو علي». ومنه قوله تعالى: «قَالُوا سَلِمُ أَوْ جَزْءٌ» [الذاريات: ٥٢] أي: بعضهم قال: كذا، وبعضهم قال: كذا.

وإما للإضراب بمعنى «بل»، كقوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بِلَادٍ أَلْبَنَىٰ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ وَهُنَّ نِسَاءٌ أَزْوَاجٌ» [الشعراء: ١٤٧]. أي: بل يزيدون، ونحو: «ما جاء سعيد، أو ما جاء خالد».

٦ - أم: على نوعين: مُتَّصِلَةٌ ومنقطعة.

فالمُتَّصِلَةُ: هي التي يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقع

بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية.

فالأول قولك: «اعلي في الدار أم خالد؟».

والثاني كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وإنما سُميت متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

و«أم» المتقطعة: هي التي تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده. ومعناها الإضراب، كقوله تعالى: ﴿هَذَا بَشَرٌ أَلَفْتُ وَأَلَيْسَ بَشَرٌ مِّثْلُ سَوْرٍ أَلْفُتْ وَالتَّوْرُ أَمْ جَمَلًا يَوْمَ شُرَكَاءِ﴾ [الرعد: ١٦]. والمعنى: «بل جعلوا لله شركاء»، قال الفراء: «يقولون: هل لك قبلنا حق؟ أم أنت رجل ظالم يريدون: «بل أنت رجل ظالم» وتارة تتضمن مع الإضراب استفهاماً إنكارياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] ولو قُدِّرَتْ «أم» في هذه الآية للإضراب المحض، من غير تضمن معنى الإنكار، لزم المحال.

٧ - بل: تكون للإضراب والمُدول عن شيء إلى آخر، إن وقعت بعد كلام مُثَبِّت، خبراً كان أو أمراً، وللاستدراك بمنزلة «لكن»، إن وقعت بعد نفي أو نهي.

ولا يُعْطَفُ بها إلا بشرط أن يكون معطوفها مفرداً غير جملة.

وهي، إن وقعت بعد الإيجاب أو الأمر، كان معناها سلب الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها، نحو: «قام سليم، بل خالد» ونحو: «ليقيم علي، بل سعيد».

وإن وقعت بعد النفي أو النهي، كان معناها إثبات النفي أو النهي لما قبلها وجعل ضده لما بعدها، نحو: «ما قام سعيد بل خليل»، ونحو: «لا يذهب سعيد بل خليل».

فإن تلاها جملة لم تكن للعطف، بل تكون حرف ابتداء مفيداً للإضراب الإبطالي أو الإضراب الانتقالي^(١).

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّشْكُوتٌ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ يُوحِي جَنَّةً بَلْ جَاءَهُمُ الْبَاقِي وَاصْطَفَيْنَا لِمَا كَرِهُوا﴾ [المؤمنون: ٧٠].

والثاني كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَبَّنَا﴾ [١] وَكَرَّ أَمْرُ رَبِّهِ فَصَلَّ [٢] بَلْ تُؤْمِنُونَ الْغَيْبَ [٣] [الأعلى: ١٤ - ١٦]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَبْلُغُ الْحَقِّ وَهُوَ لَا يُلْغُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَرَرٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

(١) يراد بالإضراب الإبطالي: المدول عن موضوع إلى موضوع، مع إبطال حكم الموضوع الأول، ويراد بالإضراب الانتقالي: الانتقال من موضوع إلى آخر، بلا إبطال الحكم الأول.

وقد تُرَادُ قبلها «لا»، بعد إثبات أو نفي، فالأول كقول الشاعر:

وَجْهَكَ الْبَذْرُ، لا، بِلِ الشَّمْسِ، لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقُولُ

والثاني كقول الآخر:

وَمَا مَجْرُثُكَ، لا، بَلْ زَادَنِي شَغَفًا مَجْرُ وَبُنْدُ تَرَخٍ لا إلى أجل

٨ - لكن: تكون للاستدراك، بشرط أن يكون معطوفها مفرداً، أي غير جملة، وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، وأن لا تقتصر بالواو، نحو: «ما مررت برجل طالع، لكن صالح»، ونحو: «لا يقيم خليل، لكن سعيد»، فإن وقعت بعدها جملة، أو وقعت هي بعد الواو، فهي حرف ابتداء، فالأول كقول الشاعر:

إِنْ أَبْسَ وَزَقَاءَ لَا تُخْشَى بِوَادِيهِ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُتَنَقَّرُ

والثاني كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنَ رِّجَالِكُمْ وَلَكِن ذُرِّئًا مِّنْهُ وَكَانَ الَّذِي تَضَعُهُمْ أَتَىٰ الْكَلْبَ وَمَكَانَهُ فَأَنشَأَهُ اللَّهُ لِنِاسٍ حَنِيمٍ ۚ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: لكن كان رسول الله. فرسول: منصوب، لأنه خبر «كان» المحذوفة، وليس معطوفاً على «أبا»، وكذلك إن وقعت بعد الإيجاب، فهي حرف ابتداء أيضاً، مثل: «قام خليل، لكن علي»، فعلي مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير «لكن علي لم يقم».

وهي بعد النفي والنهي مثل: «بل»: معناها إثبات النفي أو النهي لما قبلها وجعل ضدو لما بعدها.

٩ - لا: تُفِيدُ مَعَ النفي العطف، وهي تُفِيدُ إثبات الحكم لما قبلها ونفيها عما بعدها، وشرط معطوفها أن يكون مفرداً، أي غير جملة، وأن يكون بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: «جاء سعيد لا خالداً»، ونحو: «أخذ الكتاب لا القلم».

وأثبت الكوفيون العطف بليس، إن وقعت موقع «لا»، نحو: «أخذ الكتاب ليس القلم». وعليه قول الشاعر:

أَبْنُ الْمَمَرِ؟ وَالْإِلَهُ الطَّلِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

(فليس هنا: حرف عطف. والغالب معطوف على المغلوب. ولو كانت هنا فعلاً ناقصاً لنصب الغالب على أنه خبر لها).

٣ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَبِ

١ - يُعْطَفُ الظاهرُ عَلَى الظاهر، نحو: «جاء زهيرٌ وأسماءُ» والمضمرُ عَلَى المضمر، نحو: «أنا وأنت صديقان»، ونحو: «أكرمتهما وإياكم»، والمضمرُ عَلَى الظاهر، نحو: «جاءني عليٌّ وأنت»، ونحو: «أكرمْتُ سليماً وإيَّاكَ»، والظاهرُ عَلَى المضمر، نحو: «ما جاءني إلا أنت وعليّ» ونحو: «ما رأيتُ إلا إيَّاكَ وعليّ»، غير أنَّ الضميرَ المتصلَ المرفوعَ، والضميرَ المستترَ، لا يحسنُ

أن يُعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل، نحو: «جئتُ أنا وعليَّ»، ومنه قوله تعالى: «فَأَذْمَبَ أَتَّ وَرَبِّكَ» [المائدة: ٢٤]، ويجوزُ العطفُ عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصلاً أي فاصلاً، كقوله تعالى: «يَسْلُوْنَهَا وَنَّ صَلَحَ» [الرعد: ٢٣]، وقوله: «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا» [الأنعام: ١٤٨]، فقد عطف «مَنْ»، في الآية الأولى، على الواو في «يدخلونها»، لوجود الفاصل، وهو «ها»، التي هي ضميرُ المفعول به، وعطف «آباء»، في الآية الثانية، على «نا»، في «أشركنا»، لوجود الفاصل، وهو «لا»، وذلك جائز.

أما العطفُ على الضميرِ المجرور، فالحقُّ أنه جائزٌ^(١)، ومنه قوله تعالى: «وَكُفِّرْ بُوهُ وَالْمَشْجِدَ الْحَرَامَ» [البقرة: ٢١٧]. وقرأ في بعض القراءات السبع: «وَأَنْفَعُوا أَلَلَّهُ الَّذِي نَسَاءُ لُونُ بِهِ وَالْأَرْحَامَ» [النساء: ١]، بالجرِّ عطفاً على الهاء. والكثيرُ إعادةُ الجارِّ كقوله تعالى: «فَقَالَ لَهَا يَا أَبْتَاطُ أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا» [نصفت: ١١]، ونحو: «أحسنْتَ إليك وإلى عليٍّ»، ونحو: «أكرمْتُ غلامَكَ وغلَامَ سعيِدٍ».

٢ - يُعطفُ الفعلُ على الفعل، بشرط أن يتحدَا زماناً، سواءً اتحدَا نوعاً، كقوله تعالى: «وَلَنْ تَقُومُوا وَتَقُومُوا بِفَضْلِ الْجُودِ» [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: «إن تجيء أكرمك وأعطك ما تريد».

٣ - يجوزُ حذفُ الواو والفاء مع معطوفهما إذا كان هناك دليلٌ، كقوله تعالى: «أَنَّى أَضْرِبُ بِمِصْرَاكَ الْفَجَرَ فَأَنْجَسَتْ» [الأعراف: ١٦٠]، أي: فضرِبَ فأنجست، وقول الشاعر:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ، لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ، إِلَّا لَسَالٍ فَلَائِلُ
أي: «بين الخير وبيني».

٤ - تختصُّ «الواو» من بين سائر أخواتها بأنها تُعطفُ اسماً على اسم لا يكتفي به الكلام، نحو: «اختصم زيد وعمرو، اشترك خالد وبكر»، جلست بين سعيد وسليم»، فإن الاختصاص والاشتراك والبيّنة من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً. ولا يجوزُ أن تقعَ الفاء ولا غيرها من أحرف العطف في مثل هذا الموضع، فلا يقال: «اختصم زيد وعمرو. اشترك خالد ثم بكر»، جلست بين سعيد أو سليم».

٥ - كثيراً ما تقتضي الفاء مع العطف معنى السببية، إن كان المعطوف بها جملةً، كقوله تعالى: «فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» [التقصص: ١٥].

(١) منع الجمهور العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والحقُّ أنه جائز، كما حققنا ذلك في مبحث «المفعول معه».

الباب الثاني عشر

حروف المعاني

الحرفُ على ضربين: حرف مَبْنَى، وحرف مَعْنَى.

فحرفُ المَبْنَى: ما كان من بنية الكلمة. ولا شأنٌ لنا فيه.

وحرفُ المَعْنَى: ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة: كحُروف الجرِّ والاستفهامِ والمُعطفِ، وغيرها.

وهو قسمان: عاملٌ وعاطلٌ.

فالْحرفُ العاملُ: ما يُحْدِثُ إعراباً (أي تغيُّراً) في آخر غيره من الكلمات.

والحروفُ العاملةُ هي: حروفُ الجرِّ، ونواصبُ المضارع، والأحرفُ التي تجزُمُ فعلاً واحداً، وإنْ وإذْ ما (اللَّتان تجزِمانِ فعلين)^(١)، والأحرفُ المُشْبِهُةُ بالفعل (التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) ولا النافيةُ للجنس (التي تعملُ عملُ «إنْ» فتَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) وما ولا ولاتْ وإنْ (المُشْبِهاةُ بليس في العمل، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر)، وقد سبق الكلامُ عليها.

والحرفُ العاطلُ (ويُستقَى غيرُ العاملِ أيضاً): ما لا يُحْدِثُ إعراباً في آخرِ غيره من الكلمات، كهلْ وفلاً ونَعَمْ ولولا، وغيرها.

أنواع الحروف

الحروفُ بحسب معناها، سواء أكانت عاملةً أم عاطلةً، واحد وثلاثون نوعاً، وهي^(٢):

١ - أَحْرَفُ النَّفْيِ

وهي: «لم ولَمْ»، اللَّتانِ تجزِمانِ فعلاً مضارعاً واحداً، و«لن»، التي تنصبُ الفعلَ المضارع، و«ما وإن ولا ولاتْ».

فما وإنْ: تنفيانِ الماضي، نحو: «ما جئتُ، إن جاء إلا أنا»، والحال نحو: «ما أجلسُ، إن

(١) وبقيّة الأدوات التي تجزُم فعلين أسماء لا حروف، كَمَنْ وما ومهما ومتى وأخواتها.

(٢) تنبيه ورجاء: قد توسعنا بعض التوسع في شرح الحروف التي لا عمل لها وذكرنا لكل واحد منها مثلاً أو أكثر. وأما الحروف العاملة فلم تذكر لها أمثلة ولم نشرحها - اعتماداً على أن الطالب قد عرفها بأمثلتها في مواضع من هذا الكتاب، فالرجاء من الأستاذ الكريم أن يطلب الطلاب بشرحها والإتيان بأمثلة لها.

يجلس إلا أنا».

وتدخلان على الفعل، كما رأيت، وعلى الاسم، نحو: «ما هذا بشراً. إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية».

و«لا»: تنفي الماضي، كقوله تعالى: ﴿لَا سَكَنَ لَآ سَكَنَ﴾ [القيامة: ٣١]، والمستقبل كقوله: ﴿قُلْ لَا أَشْفَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

و«ولات»: خاصة بالدخول على «حين» وما أشبهه من ظروف الزمان، نحو: «ولات حين مناصي»، وكقول الشاعر: «نَدِمَ الْبَغَاءُ وَلَاتُ سَاعَةِ مَنَدَمٍ» وهي بمعنى «ليس».

٢ - أَحْرُفُ الْجَوَابِ

وهي: «نَعَمْ» وبلى وإي وأجل وجبر وإن ولا وكلاً».

ويؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة، قائمة مقامها، فإن قيل لك: «أذهب؟»، فقلت: «نَعَمْ»، فالمعنى: نعم أذهب، فتَعَمَّ سَادَةُ مَسَدُ الجواب، وهو «أذهب».

و«أجل»: بمعنى «نَعَمْ» وهي مثلها: تكونُ تصديقاً للمُخبر في إخباره كأن يقول قائل: حضر الأستاذ، فتقول: نعم، تُصَدِّقُ كلامه. وتكونُ لإعلام المُستخبر، كأن يُقال: هل حضر الأستاذ؟ فتقول: نعم.

وتكونُ لوعيد الطالب بما يَطْلُبُ، كأن يقول لك الأستاذ: «اجتهد في دروسك» فتقول: «نَعَمْ»، تبعده بما طلب منك.

و«إي»: لا تُستعملُ إلا قبل القسم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَقَ إِلَهُ لَحَقَّ﴾ [يونس: ٥٣]. «إي»: توكيد للقسم، والمعنى نعم وربّي.

وبين «بلى» و«نعم» وأجل» فرق.

فبلى. تختصُ بوقوعها بعد النفي فتجعلهُ إثباتاً، كقوله تعالى: ﴿نَعَمْ أَلَيْسَ كَفَرًا أَنْ لَنْ يَجْعَلَ قُلْ وَرَقَ لَيْقَعُنْ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي: بلى أنت ربنا.

بخلاف «نعم» وأجل» فإنَّ الجوابَ بهما يتبع ما قبلهما في إثباته ونفيه، فإن قلت لرجل: «أليس لي عليك ألف درهم؟» فإن قال: «بلى» لزمه ذلك، لأنَّ المعنى «بلى لك عليّ ذلك» وإن قال: «نعم» أو «أجل» لم يلزمه، لأنَّ المعنى «نعم ليس لك عليّ ذلك».

و«جبر»: حرفُ جواب، بمعنى: «نعم». وهو مبنيٌّ على الكسر، وقد بُنِيَ على الفتح. والأكثَرُ أن يقعَ قبلَ القسم، نحو: «جبر لأفعلن»، أي: «نعم والله لأفعلن»، ومنهم من يجعله اسماً، بمعنى: «حقاً» قال الجوهريُّ في صحاحه: «قولهم: جبر لآتيئك، بكسر الراء: يعين للعرب» بمعنى: «حقاً».

و«إِنَّ»: حرف جوابٍ، بمعنى: «نَعَمْ»، يقال لك: «هل جاءَ زهيرٌ؟» فتقول: «إِنَّهُ»، قال الشاعر:

بَكَرَ الْوَاوِلُ فِي الصَّبْرِ ح، يَلْمَنَنِي وَالْوُمُئَةُ
وَقُلْتُ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا ك، وَقَدْ كَبُرْتُ، قُلْتُ: إِنَّهُ

والهاءُ، التي تلحقه، هي هاءُ السُّكُوتِ، التي تُرَادُ في الوقفِ، لا هاءُ الضميرِ ولو كانت هاءُ الضميرِ لثبتت في الوصلِ، كما تثبتُ في الوقفِ. وليس الأمرُ كذلك، لأنك تحذفها إن وصلت، يقال لك: «هل رجَعَ أسامة؟» فتقول: «إِنَّ» يا هذا، أي: نعم، يا هذا قد رجَعَ، وأيضاً قد يكون الكلام على الخطاب أو التكلم، والهاءُ هذه على حالها، نحو: «هل رجعتُم؟»، فتقول: «إِنَّهُ»، ويقال: «هل نمشي؟» فتقول: «إِنَّهُ»، ولو كانت هذه الهاءُ هاءُ الضميرِ، وهي للغيبة، لكان الكلامُ فاسداً.

و«إِنَّ»، الجوابيةُ هذه، منقولةٌ عن «إِنَّ» المؤكدة، التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، لأنَّ الجوابَ تصديقٌ وتحقيقٌ، وهما والتأكيد من باب واحد.

و«لا وكَلَّا»: تكونانِ لنفي الجواب. وتُفيدُ «كَلَّا»، مع النفي، رَدَّ المُخاطَبِ وزجره. تقولُ لِمَنْ يُزَيِّنُ لك السوءَ ويُغريكَ بآتيانه: «كَلَّا»، أي، لا أُجيبُكَ إلى ذلك، فارتدع عن طلبك.

وقد تكونُ «كَلَّا» بمعنى: «حقاً»، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ ١ ﴿أَن رَّاهُ اسْتَفْتَى﴾ ٢ ﴿العلق: ٥، ٧﴾.

٣ - حرفا التفسير

وهما: «أَيُّ وَأَنَّ». وهما موضوعانِ لتفسير ما قبلهما، غير أنَّ «أَيُّ» تُفسَّرُ بها المفرداتُ، نحو: «رايتُ شيئاً، أي: أسداً»، والجُمْلُ، كقول الشاعر:

وَتَرَمَيْنِي بِالطَّرُوفِ، أَيُّ، أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَغْلِبِنِي، لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

وأما «أَنَّ» فتختصُّ بتفسير الجُمْلِ، وهي تقعُ بينَ جملتين، تتضمَّنُ الأولى منهما معنى القولِ دونَ آخره، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعْ الْفُلَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ونحو: «كتبْتُ إليه، أنِ احضرْ».

٤ - أحرفُ الشرط

وهي: «إِنْ وإِذَا» الجازمتانِ، و«لَوْ ولَوْلا وأَمَّا ولَمَّا»، و«لَوْ» على نوعين:

١ - أن تكونَ حرفَ شرطٍ لِمَا مضى، فتُفيدُ امتناعَ شيءٍ لامتناع غيره، وتُسمى حرفَ امتناعٍ لامتناع، أو حرفاً لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لوقوع غيره. فإن قلت: «لو جئت لأكرمُكَ»، فالمعنى: قد امتنعَ إكرامي إياكَ لامتناع مجيئك؛ لأنَّ الإكرامَ مشروطٌ بالمجيءِ ومُعلَّقٌ عليه ولا يليها إلا الفعلُ

الماضي صيغةً وزماناً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَجِدَةً﴾ [هود: ١١٨].

٢ - أن تكون حرف شرط للمستقبل، بمعنى «إن». وهي حيث لا تُفِيدُ الامتناع، وإنما تكون لمجرد ربط الجواب بالشرط، كأن، إلا أنها غيرُ جازمةٍ مثلاً، فلا عمل لها، والأكثر أن يليها فعلٌ مُستقبلٌ معنى لا صيغة، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْشُرَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، أي: «إن يتركوا» قد يليها فعلٌ مُستقبلٌ معنى وصيغة: «لو نزورنا لسررنا بلفظك»، أي: «إن نرُزنا».

وتحتاجُ «لو» بنوعها إلى جواب، كجميع أدوات الشرط، ويجوزُ في جوابها أن يفتقرَ باللام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَّكَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وأن يتجرّد منها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَتْلُفًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. إلا أن يكون مضارعاً منفياً، فلا يجوز اقترانه بها، نحو: «لو اجتهدت لم تندم».

«ولولا ولوما»، حرفا شرط يدلان على امتناع شيءٍ لوجود غيره، فإن قلت: «لولا رحمة الله لَهَلَكَ النَّاسُ» و«لوما الكتابة لضاع أكثر العلم»، فالمعنى أنه امتنع هلاكُ الناسِ لوجود رحمة الله تعالى، وامتنع ضياعُ أكثر العلم لوجود الكتابة.

وهما تلزمانِ الدخولَ على المبتدأ والخبر، كما رأيت، غير أن الخبرَ بعدهما يُحذفُ وجوباً في أكثر التراكيب، والتقدير: «لولا رحمة الله حاصلة أو موجودة» و«لولا الكتابة حاصلة أو موجودة».

وتحتاجانِ إلى جواب، كما تحتاجُ إليه «لو»، وحكمُ جوابهما حكم جوابها، فيفتقرُ باللام، كما رأيت، أو يُجرّدُ منها، نحو: «لولا كرمُ أخلاقك ما علوت»، ويمتنعُ من اللام في نحو: «لولا حُبُّ العلم لم أغرب»؛ لأنه مضارعٌ منفيٌّ.

و«أما» بالفتح والتشديد، حرفُ شرط يكونُ للتفصيل أو التوكيد، وهي قائمةٌ مقامُ أداة الشرط وفعلِ الشرط، والمذكورُ بعدها جوابُ الشرط، فلذلك تلزمُه فاءُ الجواب للربط، فإن قلت: «أما أنا فلا أقول غير الحق» فالمعنى: «مهما يكن من شيء فلا أقول غير الحق».

أما كونُها للتفصيل فهو الأصلُ فيها، كقوله تعالى: ﴿أَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْزِلْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ٩ - ١١].

وأما كونُها للتأكيد، فنحو أن تقول: «خالدٌ شجاع»، فإن أردت توكيدَ ذلك، وأنه لا محالة واقع، قلت: «أما خالدٌ فشجاع»، والأصل: «مهما يكن من شيء فخالدٌ شجاع».

«ولمّا»: حرفُ شرط، موضوعٌ للدلالة على وجود شيءٍ لوجود غيره، ولذلك تُسمَّى: حرفُ وجودٍ لوجود، وهي تختصُ بالدخول على الفعل الماضي، وتقضي جملتين، وحَدَثَ أخراهما عند وجود أولاهما، والأولى هي الشرط، والأخرى هي الجواب، نحو: «لَمَّا جاءَ أكرمته».

وتحتاج إلى جواب، لأنها في معنى أدوات الشرط، ويكون جوابها فعلاً ماضياً، كما رأيت، أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِيَّاكُمْ يُمْشِرُونَ﴾ [النكبت: ٦٥]، أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَيَنْتَهُمُ مُنْتَصِدِينَ﴾ [القمان: ٣٢].

ومن العلماء من يجعلها ظرفاً للزمان بمعنى «حين»، ويضيفها إلى جملة الشرط وهو المشهور بين المعربين، والمحققون على أنها حرف للربط.

٥ - أَحْرَفُ التَّخْضِيزِ وَالتَّنْبِيهِ

وهي: «هَلَّا» و«أَلَا» و«لَوْ» و«لَوْلَا» و«إِنَّمَا».

والفرق بين التخضيز والتنبيه، أن هذه الأحرف، إن دخلت على المضارع فهي للتحضير على العمل وترك التهاون به، نحو: «هَلَّا يَرْتَدُّ فَلَانٌ عَنْ غِيَةِ، أَلَّا تُثَوِّبَ مِنْ ذَلِكَ. لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَانِكَةِ، أَلَّا تُحْبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ»، وإن دخلت على الماضي كانت لجعل الفاعل يندم على فوات الأمر وعلى التهاون به، نحو: «هَلَّا اجْتَهِدْتَ»، تُقَرِّعُهُ عَلَى إِهْمَالِهِ، وَتُوْبِخُهُ عَلَى عَدَمِ الاجْتِهَادِ، فَتَجْعَلُهُ يَنْدَمُ عَلَى مَا قَرَّطَ وَضَيَّعَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨].

٦ - أَحْرَفُ الْغَرَضِ

الغرض: الطلب بلين ورفق، فهو عكس التخضيز، لأن هذا هو الطلب بشدة وحث وإزعاج.

وأحرفه هي: «أَلَا» و«أَمَّا» و«لَوْ»، نحو: «أَلَا تَزُورُنَا فَتَأْنِسُ بِكَ، أَمَّا تَقْبِلُنَا فَلَنَقِي فَبِنَا أَهْلًا، لَوْ نَقِيمُ بَيْنَنَا فَتَصِيبُ خَيْرًا».

وقد تكون «أَمَّا» تحقيقاً للكلام الذي يتلوها، فتكون بمعنى «حقاً»، نحو: «أَمَّا إِنَّهُ رَجُلٌ عَاقِلٌ» تعني أنه عاقل حقاً.

٧ - أَحْرَفُ التَّنْبِيهِ

وهي: «أَلَا» و«أَمَّا» و«وَيْ». «وَيْ»

«وَيْ» و«أَلَا» و«أَمَّا»: يُسْتَفْتَحُ بِهِمَا الْكَلَامُ، وَتُعْبَدَانِ تَنْبِيَهُ السَّامِعِ إِلَى مَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَتُعْبَدُ «أَلَا»، مَعَ التَّنْبِيهِ، تَحَقُّقٌ مَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا إِنَّا أَوَّلِيَّةَ اللَّهِ لَا حَوْلَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

واعلم أن «أَلَا» و«أَمَّا»، معناهما التنبيه، ومكانهما مُسْتَفْتَحُ الْكَلَامِ.

و«وَيْ»: حرف موضوع لتنبيه المخاطب، وهو يدخل على أربعة أشياء:

١ - على أسماء الإشارة الدالة على القريب، نحو: «هذا وهذه وهذين وهاتين وهؤلاء»، أو على المتوسط، إن كان مفرداً، نحو: «هناك»، أما على البعيد فلا.

ويجوز الفصل بينهما بكاف التشبيه، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَزَّيْظُ﴾ [النمل: ٤٢]، وبالضمير المرفوع، كقوله: ﴿هَآئِنْتُمْ أُولَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ونحو: «ها أنا ذا، ها أنتما ذان، ها أنت ذى».

٢ - على ضمير الرفع، وإن لم يكن بعده اسم إشارة، كقول الشاعر:

فَها أَنَا تَائِبٌ مِنْ حُبِّ لَيْلَى فَمَا لَكَ كُلَّمَا دُكِرْتَ تَذَوُّبٌ؟!

غير أنها، إن دخلت على ضمير الرفع، فلاكثر أن يليه اسم الإشارة، نحو: «ها أنا ذا، ها نحن أولاء، ها أنتم أولاء، ها هو ذا، ها هما ذان، ها هم أولاء، ها أنتما تان يا امرأتان».

٣ - على الماضي المقرون بقد، نحو: «ها قد رجعت».

٤ - على ما بعد «أي» في النداء، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَافِرِ﴾ [الانفطار: ٦]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُكَلِّمَةُ﴾ [٧] أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاوِيَةً نَّهِيَةً [٨] [الفجر: ٢٧، ٢٨] وهي تلزم في هذا الموضع وجوباً، للتنبيه على أن ما بعدها هو المقصود بالنداء.

و«يا» أصلها حرف نداء، فإن لم يكن بعدها منادى، كانت حرفاً يعصدُّ به تنبيه السامع إلى ما بعدها، وقيل: إن جاء بعدها فعل أمر فهي حرف نداء، والمنادى محذوف، كقوله تعالى: «ألا يا أسجدوا»، والتقدير: «ألا يا قوم أسجدوا»، وإلا فهي حرف تنبيه، كقوله: ﴿يَلَيْتَ قَوِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] وكحديث: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة». ومنه قول الشاعر:

يَا لَغَنَّةِ اللَّوِّ وَالْأَقْوَامِ كُفُّهُمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ^(١)
والحق أنها حرف تنبيه في كل ذلك.

٨ - الأخرى الفصدية

وتسمى: الموصولات الحرفية أيضاً^(٢) وهي التي تجعل ما بعدها في تأويل مصدر، وهي: «أن وأن كي وما ولو وهمزة التسوية»، نحو: «سرّني أن تلازم الفضيلة، أحب أنك تجتنب الرذيلة، ارحم لكي تُرحم، أود لو تجتهد»، «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْلَمُونَ» [الصافات: ٩٦]. «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» [البقرة: ٦].

والمصدر المؤول بعدها يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، بحسب العامل قبله.

(١) يا: حرف تنبيه؛ ولعنة؛ مبتدأ، خبره الجار والمجرور: «على سمعان».

(٢) يسمى الحرف المصدرى: موصولاً حرفياً، لأنه يوصل بما بعده فيجعله في تأويل مصدر.

(فهو في المثال الأول مرفوع، لأنه فاعل، وفي المثال الثاني منصوب، لأنه مفعول به، وفي المثال الثالث مجرور باللام، وفي المثال الرابع منصوب أيضاً، لأنه مفعول به، وفي المثال الخامس منصوب أيضاً، لأنه معطوف على كاف الضمير في «خلقكم» المنصوبة محلاً، لأنها مفعول به، وفي المثال السادس مرفوع؛ لأنه مبتدأ خبره مقدّم عليه، وهو سواء).

وتكون «ما» مصدرية مجرّدة عن معنى الظرفية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا تَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ»، أي: «من قولك غير الحق». وتكون مصدرية ظرفية، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصِيْ بِالَّذِيْنَ أَلْزَمْتَ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي: «مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا»، فَحُذِفَ الظَّرْفُ وَخَلَفَتْهُ «ما» وَصَلَتْهَا، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ بَعْدَهَا مَنْصُوباً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمُدَّةِ الْمَحذُوفَةِ (وهو الأحسن)، أو يكون في موضع جَرٍّ بِالإِضَافَةِ إِلَى الظَّرْفِ الْمَحذُوفِ.

وأكثر ما تقع «لو» بعد «وَدَّ وَيَوَدُّ»، كقوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تُدْرِكُهُ الْيَدُوتَانِ﴾ [القلم: ٩]^(١)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُمَآرُ آلَتْ سَكَنًا﴾ [البقرة: ٩٦]. وقد تقع بعد غيرهما كقول قتيلة:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْقَتَى وَهُوَ الْمَوْضِطُ الْمُخَنَقُ^(٢)
أي: ما كان ضركَ منك عليه بالعفو.

٩ - أَحْرُفُ الاسْتِقْبَالِ

وهي: «السين»، وسوف، ونواصب المضارع، ولأم الأمر، ولا الناهية، وإنّ وأذما الجازمان.

فالسين وسوف: تختصان بالمضارع وتمحضانه الاستقبال^(٣)، بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال، كما أنّ لأم التأكيد تُخْلِصُهُ لِلْحَالِ^(٤)، نحو: «إِنَّ سَعِيداً لَيَكْتُبُ».

والسين: تُسَمَّى حَرْفَ اسْتِقْبَالٍ، وحرف تنفيس (أي: توسيع)، لأنها تنقل المضارع من الزمان الضيّق، وهو الحال؛ إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال. وكذلك «سوف»، إلا أنها أطول زماناً من السين، ولذلك يُسَمُّونَهَا «حرف تسويف»، فنقول: «سَيَسِيبُ الغَلاَمُ، وَسَوْفَ يَشِيخُ القَتَى»، لِقُرْبِ زَمَانِ الشَّبَابِ مِنَ الغَلاَمِ وَبُعْدِ زَمَانِ الشَّيْخُوخَةِ مِنَ القَتَى.

(١) أدهن يُدهنُ وداهنٌ يدهانُ: نافق وراى وصانع وخادع.

(٢) المغيظ، بفتح الميم: اسم مفعول من «غَاظَهُ يَغِيظُهُ».

(٣) أي: تجعلانه للاستقبال المحض وتخلصانه له، يقال: «محضته النصح - من باب فتح - ومحضته إياه»، أي: أخلصته له.

(٤) أي: تجعله للحال الخالص، يقال: «أخلصته الحب وأخلصته له».

ويجب التصاقهما بالفعل، فلا يجوز أن يفصل بينهما وبينه شيء.

وإذا أردت نفي الاستقبال آتيت بلا، في مقابلة «السين»، وبلن، في مقابلة «سوف»، نحو: «لا أفعل»، تنفي المستقبل القريب، ونحو: «لن أفعل»، تنفي المستقبل البعيد.

ولا يجوز أن يؤتى بسوف ولا معاً، ولا بسوف ولن معاً، فلا يقال: «سوف لا أفعل» ولا «سوف لن أفعل» كما يقول كثير من الناس، وبينهم جمهرة من كتاب العصر.

١٠ - أَخْرُفُ التَّوَكُّيدِ

وهي: «إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَنَوْنُ التَّوَكُّيدِ، وَاللَّامُ الَّتِي تَقَعُ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ، وَقَدْ». و«نونا التوكيد»: إحداهما ثقيلةً والأخرى خفيفة. وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿لَيَكُونَنَّ وَلَيَكُونَنَّ^(١) مِّنَ الْفَاحِشِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ولا يُؤكَّدُ بهما إلا فعلُ الأمر، نحو: «تَعَلَّمَنَّ»، والمضارعُ المُستقبلُ الواقعُ بعدَ أداءِ من أدواتِ الطلبِ^(٢)، نحو: «لَيَنْجِتْهُدَنَّ وَلَا نَكْسَلَنَّ»، والمضارعُ الواقعُ شرطاً بعدَ «إِنْ» المؤكِّدة بما الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا إِنَّا يَرْفَعَنَّكَ^(٣) مِّنَ السَّيِّئِينَ نَزَعٌ فَأَسْوَذَ بَاقُوهُ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، والمضارعُ المنفيُّ بلا. كقوله: «وَأَنْتُمْ أَفْتَنَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، والمضارعُ المُثبتُ المُستقبلُ الواقعُ جواباً لقسم^(٤) كقوله: ﴿وَنَأْفِكُوا لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وتأكيدهُ في هذه الحالِ^(٥) واجبٌ، وفي غيرها، ممَّا تقدَّم، جائزٌ.

ولامُ القسم: هي التي تقعُ في جوابِ القسمِ تأكيداً له، كقوله تعالى: ﴿تَأَلَّوْا لَعْنَةَ مَا نَزَّلَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَاءَ﴾ [يوسف: ٩١]. والجملةُ بعدَها جوابُ القسمِ وقد يكونُ القسمُ مُقدِّراً، كقوله سبحانه: ﴿لَعْنَةُ كَانُ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءُ حَسَنَةً﴾ [الأحزاب: ٢١].

وتختصُّ «قد» بالفعل الماضي والمضارع المتصرفين المُثبتين، ويشترطُ في المضارع أن يَنَجْرِدَ من النواصب والجوازم والسين وسوف، ويُخطِئُ من يقولُ: «قد لا يذهب»، وقد لن يذهب.

(١) يجوز أن تكتب نون التوكيد الخفيفة بالالف مع التنوين، كما رأيت، فإن وقفت عليها وقفت بالالف، ويجوز أن تكتب بالنون، وهو الشائع.

(٢) أدوات الطلب هي: «لام الأمر ولا الناهية، وأدوات الاستفهام، والتمني، الشرجي، والعرض، والتحضيض».

(٣) أي: تعزيبك منه وسوسةٌ تحملك على خلاف ما أنت مأمور به من كريم الأخلاق، وأصل معنى النزغ: الخس والطمع والغرز.

(٤) فإن كان متفياً نحو: «والله لا أفعل» أو حالاً نحو: «والله لضعله الآن»، فلا يؤكد بها.

(٥) أي: تأكيد المضارع المُثبت المُستقبل، في حال وقوعه جواباً للقسم، واجب.

(وقد شاع على السنة كثير من أدباء هذا العصر وعلمائه وأعلامهم دخول «قد» على «لا» . ولم يسلم من ذلك بعض قدماء الكتاب وعلمائهم، وإن «ربما» تقوم مقام «لا»، في مثل هذا المقام، فبدل أن يقال: «قد لا يكون» مثلاً، يقال: «ربما لا يكون» .

ولا يجوز أن يُفصلَ بينهما وبين الفعل بفواصلٍ غير القسم، لأنها كالجُزء منه، أما الفصل بينهما بالقسم فجائزٌ، نحو: «قد والله فعلت» .

وهي، إن دخلت على الماضي أفادت تحقيقَ معناه، وإن دخلت على المضارع أفادت تقليل وقوعه، نحو: «قد يصدّق الكذوبُ»، وقد يجوزُ البخيلُ، وقد تُغَيِّد التحقيق مع المضارع، إن دل عليه دليلٌ، كقوله تعالى: «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنشَأَ عَلَيْهِ» [النور: ٦٤] .

ومن معانيها التوقعُ، أي: تَوَقُّعُ حصول ما بعدها، أي: انتظارُ حصوله، تقول: «قد جاء الأستاذُ»، إذا كان مجيئه مُنتظراً وقريباً، وإن لم يَجِءَ فعلاً، وتقول: «قد بَقِدمُ الغائبُ». إذا كنتَ تَتَرَقَّبُ قُدُومَهُ وتَتَوَقَّعُهُ قريباً. ومن ذلك: «قد قامت الصلاةُ»، لأن الجماعة يَتَوَقَّعون قِيَامَهَا قريباً .

ومنها التقريبُ، أي تقريبُ الماضي من الحال، تقول: «قد قُمتُ بالامر»، لتدل على أنَّ قيامك به ليس ببعيدٍ من الزمان الذي أنت فيه .

ومنها التكثير، نحو: «قَدْ رَأَى نَفْلَكَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ» [البقرة: ١١٤] .

وتُسَمَّى «قد» حرفَ تحقيقٍ، أو تقليلٍ، أو توقعٍ، أو تقريبٍ، أو تكثيرٍ، حَسَبَ معناها في الجملة التي هي فيها .

١١ - حُرُوفُ الاسْتِفْهَامِ

وهما: «الهمزة وهل» .

فالهمزة: يُسْتَفْهَمُ بها عن المُفْرَدِ وعن الجملة .

فالاول نحو: «أخالدُ شجاعٌ أم سعيذٌ؟» .

والثاني نحو: «اجتهدْ خليلٌ؟»، تستفهم عن نسبة الاجتهاد إليه، ويُستفهم بها في الإثبات، كما ذُكِرَ، وفي النفي، نحو: «ألم يسافر أخوك؟» .

و«هل»: لا يُسْتَفْهَمُ بها إلا عن الجملة في الإثبات، نحو: «هل قرأتَ النحو؟»، ولا يُقال: «هل لم تقرأ؟» . وأكثرُ ما يَلِيها الفعلُ، كما ذُكِرَ، وقُلْ أن يَلِيها الاسمُ، نحو: «هل عليٌّ مجتهدٌ؟» .

وإذا دخلت على المضارع خَصَصْتُهُ بالاستقبال؛ لذلك لا يُقال: «هل تسافر الآن؟»، ولا تدخل على جملة الشرط، وتدخل على جملة الجواب، نحو: «إن يَقمَ سعيدٌ فهل تقومُ؟»، ولا تدخل على «إن» ونحوها؛ لأنها للتوكيد وتقرير الواقع، والاستفهامُ ينافي ذلك .

١٢ - أَحْرَفُ التَّمْنَى

وهي: «ليت ولو وهل».

فليت: موضوعةٌ للتمني، وهو طلبُ ما لا طمع فيه (أي المستحيل) أو ما فيه عُسرٌ (أي ما كان غيرَ الحصول).

فالأولُ نحو: «ليت الشباب يعود».

والثاني نحو: «ليت الجاهل عالم».

ولو وهل: قد تُفيدانِ التمني، لا بأصلِ الوضع، لأنَّ الأولى شرطية والثانية استفهامية.

فمثالُ «لو»، في التمني، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذْ لَكَ كَرَّةٌ فَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] ومثالُ «هل» فيه قوله سبحانه: ﴿هَلْ لَنَا مِن شُعَاعٍ فَيَسْخَرُوا مِنَّا﴾ [الأعراف: ٥٣].

١٣ - حَرْفُ التَّرْجِي وَالْإِشْفَاقِ

وهو: «لعل». وهي موضوعةٌ للترجي والإشفاق.

فالترجي: طلبُ الممكنِ المرغوبِ فيه، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

والإشفاق: هو توقُّعُ الأمرِ المكروه، والتخوُّفُ من حدوثه، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَنِيعٌ﴾ [نفسك على ما أثرهم] [الكهف: ٦].

١٤ - حُرُفُ التَّشْبِيهِ

وهما: «الكافُ وكأنَّ» فالكافُ نحو: «العلمُ كالنور».

وقد تخرجُ عن معنى التشبيه، فتكونُ زائدةً للتوكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي ليس مثلهُ شيءٍ. وتكونُ بمعنى «على»، نحو: «كن كما أنت»، أي: على ما أنت عليه. وتكونُ اسماً بمعنى: «يشبهُ». وقد تقدَّمتْ أمثلها في حروف الجر.

وكأنَّ، نحو: «كأنَّ العلمُ نورٌ». وإنما تتعيَّنُ للتشبيه إن كان خبرها اسماً جامداً، كما مثَّل. فإن كان غيرَ ذلك، فهي للشك، نحو: «كأنَّ الأمرَ واقعٌ أو وقع»، أو للظنِّ، نحو: «كأنَّ في نفسك كلاماً»، أو للتهكُّم، نحو: «كانك فاهمٌ»، وكان تقولُ لقيبح المنظر: «كانك البدرُ»، أو للتقريب، نحو: «كأنَّ المسافرَ قادمٌ»، ونحو: «كانك بالثناء مُقبلٌ»^(١).

(١) بضع نفسه: قتلها غماً.

(٢) قد اختلفوا في إعراب هذه الجملة، وأقرب ما قيل فيها: إنَّ الكافَ التالية لكانَ حرفُ خطاب، لا ضمير للخطاب، والثناء: اسم «كأنَّ» زيدت فيه الباءُ الجارَّةُ، مقلِّدٌ خبرها.

١٥ - أَحْرَفُ الصَّلَاةِ

المراءُ بحرف الصلة هو: حرفُ المعنى الذي يُزادُ للتأكيد.

وأحرفُ الصلة هي: «إِنْ وَأَنْ وَمَا وَمِنْ وَالْبَاءُ»، نحو: «مَا إِنْ فَعَلْتُ مَا تَكْرَهُ. لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ. أَكْرَمْتُكَ مِنْ غَيْرِ مَا مَعْرِفَةٍ. مَا جَاءَنَا مِنْ أَحَدٍ. مَا أَنَا بِمُهْمِلٍ».

وتزادُ «مِنْ» في النفي خاصةً، لتأكيدِهِ وتعميمِهِ، كقوله سبحانه: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. والاستفهامُ كالنفي، كقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقوله: ﴿هَلْ مِنْ مُزَيِّرٍ﴾ [ق: ٣٠].

وتزادُ الباءُ لتأكيدِ النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ الْفَٰكِكِينَ﴾ [التين: ٨]؟، ولتأكيد الإيجاب، نحو: «بِحَسْبِكَ الْاعْتِمَادُ عَلَى النَّفْسِ»، ونحو: ﴿كَفَى بِأَقْوَى شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، أي: «حَسْبُكَ الْاعْتِمَادُ عَلَى النَّفْسِ، وكفى الله شهيداً».

١٦ - حَرْفُ التَّغْلِيلِ

الحرفُ الموضوعُ للتعليل هو: «كَي»، يقولُ القائلُ: «إِنِّي أَطْلُبُ الْعِلْمَ» فتقولُ: «كَيْمَةً»^(١) أي: لِمَ تَطْلُبُهُ؟ فيقولُ: «كَي أَخْدَمَ بِهِ الْأُمَّةَ»، أي: «لِأَجْلِ أَنْ أَخْدَمَهَا بِهِ».

وقد تأتى «اللامُ» وفي «مِنْ» للتعليل، نحو: «فِيمَ الْخِصَامِ؟» سافرتُ للعلمِ وقوله تعالى: ﴿يَمَّا خَبَّطْتَنَّهُمْ أَغْرَقُوا﴾ [نوح: ٢٥].

١٧ - حَرْفُ الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ

وهو: «كَلَّا». ويُغيدُ، معَ الرَّدْعِ والزَّجْرِ، النَّفْيَ والتَّنْبِيهَ على الخطأ، يقولُ القائلُ: «فَلَانٌ يُبْغِضُكَ»، فتقولُ: «كَلَّا» تنفي كَلَامَهُ، وَتَرُدُّعُهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ، وَتَنْبِيهُهُ عَلَى خَطْئِهِ فِيهِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَحْرَفِ الْجَوَابِ، فراجعهُ.

١٨ - اللَّامَاتُ

هي: لامُ الجرِّ، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

ولامُ الأمرِ، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ دُو سَعَةٍ بَيْنَ سَعَتَيْنِ﴾ [الطلاق: ٧].

ولامُ الابتداءِ، نحو: «لِلدَّهَمِ حَلَالٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ دِرْهَمٍ حَرَامٍ».

(١) كي: حرف جر للتعليل: وما: اسم استفهام، حذفت ألفه تخفيفاً، وهو في محل جر بكي، والقاعدة في «ما» الاستفهامية أن تحذف ألفها تخفيفاً إن سبقها حرف جر، ثم إن وقفت عليها أتيت بهاء السكت للوقف، فتقول: «كَيْمَهُ وَفِيهِ وَلَمْه وَعَمَهُ وَمَمَهُ»، وإن لم تقف لم تأتِ بالهاء، نحو: «عَمَ يَتَسَاءَلُونَ؟».

ولامُ البُعد، وهي التي تلحقُ أسماءَ الإشارة، للدلالةِ على البُعد أو توكيدهِ نحو: «ذلك وذُلُّكما وذلكم وذلكن».

ولامُ الجواب، وهي التي تقعُ في جواب «لو ولولا»، نحو: «لو اجتهدتُ لأكرمُكَ، لولا الدينُ لهلكَ الناسُ»، أو في جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿وَتَأْقُوْا لِأَحْيِدَنَّ أَمْتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

واللامُ المؤنَّثةُ للقسم، وهي التي تدخلُ على أداةِ شرطٍ للدلالةِ على أن الجوابَ بعدهما إنما هو جوابٌ لقسمٍ مُقدَّرٍ قبلها، لا وجواب الشرط، نحو: «لئن قُمتُ بواجباتِكَ لأكرمُكَ»، وجوابُ القسم قائمٌ مقامُ جوابِ الشرط ومُعني عنه.

١٩ - تاءُ التَّأْنِيهِ السَّاكِنَةُ

وهي: التاءُ في نحو: «قامت وقعدت». وتلحقُ الماضي، للإيذان من أوَّل الأمرِ بأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ، وهي ساكنةٌ، وتحركُ بالكسر إن وليها ساكنٌ، كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَمْرًاكَ عَمْرُنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]. وقوله: ﴿قَالَتْ آلْعَرَابُ مَأْمَنًا﴾ [الحجرات: ١٤]، وبالفتح، إن اتصلَ بها ضميرُ الاثنين، نحو: «قالتا».

٢٠ - هاءُ السَّكَنِ

وهي: هاءُ ساكنةٌ تلحقُ طائفةً من الكلمات عند الوقف، نحو: ﴿مَا أَفْنَى عَنِّي مَالِي﴾ [١٨] هَلَاكَ عَنِّي مُطْلَبَةٌ [٢٨] [٢٩]، ونحو: «لِمَه؟ كَيْمَه؟ كَيْفَه؟» ونحوها، فإن وَصَلَتْ ولم تُقِفْ لم تُثَبِّتِ الهاءُ، نحو: «لِمَ جئتُ؟ كَيْمَ عصيتُ أمري؟ كيف كان ذلك؟».

ولا تزاوُ هاءُ السكتِ، للوقف عليها، إلَّا في المضارع المعتل الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المبني على حذف آخره، وفي «ما» الاستفهامية، وفي الحرف المبني على حركة، وفي الاسم المبني على حركة بناءً أصلياً. ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً، وقد سبق شرحُ ذلك في الكلام على «الوقف» في الجزء الثاني.

٢١ - أَحْرَفُ الْمُطْلَبِ

وهي: «لامُ الأمرِ، ولا التاميةُ، وحرفا الاستفهام، وأحرف التحضيض والتنديم، وأحرف العرض، وأحرف التمني، وحرف الترجي»، وقد سبقَ الكلامُ عليها.

٢٢ - حَرْفُ التَّنْوِينِ

حرفُ التَّنْوِينِ: هو نونُ ساكنةٌ زائدةٌ، تلحقُ أواخرَ الأسماءِ لفظاً، وتنفارقها خطاً ووقفاً. وقد سبقَ الكلامُ عليه، في أوائل الجزء الأول.

بَقِيَّةُ الْحُرُوفِ

- (٢٣) أحرفُ التَّداوٍ (٢٤) أحرفُ العَطْفِ (٢٥) أحرفُ نَصْبِ المضارعِ (٢٦) أحرفُ جزمه
 (٢٧) حرفُ الأمرِ (٢٨) حرفُ التَّهْيِ (٢٩) الأحرفُ المُشَبَّهَةُ بالفعل، الناصبةُ للاسمِ الرافعةُ للخبر
 (٣٠) الأحرفُ المُشَبَّهَةُ بليسَ، الرافعةُ للاسمِ الناصبةُ للخبرِ (٣١) حروفُ الجرِ.
- وقد سبق الكلامُ عليها في مواضعها من هذا الكتاب.

الخاتمة

نريد أن ننتهي على ثلاثة فصول:

١ - العامل والمفعول والعمل

وهذا الفصل يشتمل على أربعة مباحث:

١ - معنى العامل والمفعول والفعل

متى انتظرت الكلمات في الجملة:

فمنها ما يؤثر فيما يليه، فيرفع ما بعده، أو ينصبه أو يجزّمه، أو يجزّره، كالفعل، يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وكالمبتدأ، يرفع الخبر، وكأدوات الجزم، تجزّم الفعل المضارع، وكحروف الجرّ، تخفض ما يليها من الاسماء، فهذا هو المؤثر^(١)، أو العامل.

ومنها ما يؤثر فيه ما قبله، فيرفعه، أو ينصبه، أو يجزّمه، أو يجزّره، كالفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف جرّ، والفعل المضارع وغيرها، فهذا هو المتأثر^(٢) أو المفعول. ومنها ما لا يؤثر ولا يتأثر، كبعض الحروف، نحو: «هل وبلى وقد وسوف وهلاً»، وغيرها من حروف المعاني.

والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وانفعال المتأثر، هي الأثر، كعلامات الإعراب الدالة على الرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم، فهي نتيجة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات ولتأثير الكلمات بهذه العوامل.

فما يحدث تغييراً في غيره، فهو العامل.

وما يتغير آخره بالعامل، فهو المفعول.

وما لا يؤثر ولا يتأثر، فهو العاطل، أي: ما ليس بمفعول ولا عامل.

والأثر الحاصل، من رفع، أو نصب، أو جزم، أو خفض، يُسمى: «العمل»، أي: الإعراب.

(١) المؤثر: الفاعل الذي يحدث أثراً في غيره.

(٢) المتأثر: المفعول الذي يقبل أثر غيره فيه، ولم يذكر اللغويون «تأثر»، إلا أننا استعملنا هذا الاشتقاق للحاجة إليه، وقياس اللغة لا ياباه.

٢ - العامل

العامل: ما يُحدثُ الرفعَ، أو النصبَ، أو الجزمَ، أو الخفضَ، فيما يليه.

والعواملُ هي الفعل وشبهه^(١)، والأدواتُ التي تنصبُ المضارعَ أو تجزئُه، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ، والأحرفُ التي ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ، وحروفُ الجرِّ، والمضافُ، والمبتدأ^(٢).

وقد سبقَ الكلامُ عليها، إلَّا شِبهَ الفعلِ، فسيأتي الكلامُ عليه.

وهي قسمان: لفظيةٌ ومعنويةٌ.

فالعاملُ اللفظيُّ: هو المؤثرُ الملفوظُ، كالذي ذكرناه.

والعاملُ المعنويُّ: هو تجرُّدُ الاسمِ والمضارعِ من مؤثرٍ فيهما ملفوظٍ، والتجرُّدُ هو من عواملِ الرفعِ.

(فتجرَّدُ المبتدأُ من عاملٍ لفظيٍّ كان سببَ رفعه، وتجرَّدُ المضارعُ من عواملِ النصبِ والجزمِ كان سببَ رفعه أيضاً.

فالتجرَّدُ: هو عدمُ ذكرِ العاملِ، وهو سببُ معنويٍّ في رفعه ما تجرَّدَ من عاملٍ لفظيٍّ، كالمبتدأِ والمضارعِ الذي لم يسبقه ناصبٌ أو جازمٌ).

٣ - المفعول

المعمولُ: هو ما يتغيَّرُ آخرُه برفعٍ، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ، بتأثيرِ العاملِ معه. والمعمولاتُ هي الأسماءُ^(٣)، والفعلُ المضارعُ.

والمعمولُ على ضربين: معمولٌ بالأصالة، ومعمولٌ بالتبعية.

فالمعمولُ بالأصالة: هو ما يُؤثِّرُ فيه العاملُ مباشرةً، كالفاعلِ ونائبهِ، والمبتدأِ وخبرهِ، واسمِ

(١) شبه الفعل: هو اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والمصدرُ واسمُ التفضيلِ والصفةُ المشبهةُ واسمُ الفعلِ، وكلها تعملُ فيما يليها عملُ الفعلِ فيما يليه، لذلك كانت شبيهةً به.

(٢) المضافُ يحدثُ الجزمَ في المضافِ إليه، فهو عاملُ الجزمِ فيه، والمبتدأُ يحدثُ الرفعَ في الخبرِ فهو عاملُ الرفعِ فيه، والمضافُ والمبتدأُ من العواملِ اللفظيةِ، ومن العلماءِ من يجعلُ العاملَ في المضافِ إليه هي الإضافةُ، والعاملُ في الخبرِ هو الابتداءُ أو التجرُّدُ، كالعاملِ في المبتدأِ، والابتداءُ والإضافةُ من العواملِ المعنويةِ.

(٣) ما عدا اسمَ الفعلِ، فهو عاملٌ غيرُ معمولٍ، كما عرفت، وما عدا أسماءَ الأصواتِ، فهي ليست عاملةً ولا معمولةً، ولا محلٌّ لها من الإعرابِ كما سبق.

الفعل الناقص وخبره، واسم إن وأخواتها وأخبارها، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمضاف إليه، والفعل المضارع.

والمتبداً يكونُ عاملاً؛ لرفعهِ الخبر، ويكونُ معمولاً، لتجرؤهِ من العوامل اللفظية للابتداء، فهو الذي يرفعهُ.

والمضاف يكونُ عاملاً؛ لجرُّه المضافات إليه، ويكونُ معمولاً، لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، حسب العوامل الداخلة عليه.

والمضارعُ وشبههُ (ما عدا اسم الفعل) عاملان فيما يليهما، معمولان لما يسبقهما من العوامل.

والمعمولُ بالتبعية: هو ما يؤثرُ فيه العاملُ بواسطة متبوعه، كالتثنية والعطف والتوكيد والبدل، فإنها تُرفعُ أو تُنصبُ أو تُجرُّ أو تُجزمُ، لأنها تابعة لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعاملُ فيها هو العاملُ في متبوعها الذي يتقدمها. وقد سبق الكلام عن ذلك كله مفصلاً.

٤ - العقل

العملُ (ويُسمى: الإعرابُ أيضاً): هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل، من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزم.

وقد تقدّم الكلامُ عليه مُفصلاً في أوائل الجزء الأول في هذا الكتاب.

٢ - عمل المصدر والصفات التي تُشبهُ الفعل

وهذا الفصل يشتملُ على خمسة مباحث:

١ - عَمَلُ الْمُضْدَرِّ وَلِسْمِ الْمُضْدَرِّ^(١)

يعملُ المصدرُ عَمَلُ فعلِهِ تَعْدِيّاً ولزوماً.

فإن كان فعلُهُ لازماً، احتاجَ إلى الفاعلِ فقط، نحو: «يُعجِبُنِي اجتِهَادُ سَعِيدٍ»^(٢).

(١) تقدم الكلام على المصدر بقسميه: الميمي وغير الميمي، وهو اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع.

(٢) اجتهد: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو «سعيد»، فسعيد: مجرور لفظاً بالمضاف، مرفوع حكماً لأنه فاعل.

وإن كان مُتَعَدِّياً احتَاجَ إلى فاعلي ومفعولي به، فهو يتَعَدَّى إلى ما يتَعَدَّى إليه فعله، إمّا بنفسه، نحو: «سَأَنِي عَصِيَانُكَ أَبَاكَ»^(١)، وإمّا بحرف الجرّ، نحو: «سَأَنِي مُرُورُكَ بِمَوَاضِعِ الشُّبْهَةِ»، وإمّا أن المصدر لا يعملُ عملَ الفعلِ لشبهه به، بل لانه أصله.

ويجوزُ حذفُ فاعله من غير أن يتحمّلَ ضميره، نحو: «سُرْنِي تَكْرِيمَ الْعَامِلِينَ»^(٢)، ولا يجوزُ ذلك في الفعل، لانه إن لم يَترُزْ فاعله كان ضميراً مستتراً، كما تقدّم في باب الفاعل.

ويجوزُ حذفُ مفعوله، كقوله تعالى: «وَمَا كَأَنَّ اسْتِغْفَارَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَصَدَقَ اللَّهُ» [التوبة: ١١٤]، أي: استغفار إبراهيم ربه لأبيه.

وهو يعملُ عملَ فعله مضافاً، أو مجرداً من «أل» والإضافة، أو مُعَرَّفاً بـ «أل».

فالأول: كقوله تعالى: «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ»^(٣) [البقرة: ٢٥١].

والثاني: كقوله عز وجل: «أَوَلَمْ يَلْمِزْ يَوْمَ ذِي مَسْجَرٍ ۖ يَمِينًا ذَا مَقَرَّبَةٍ»^(٤) أو «وَمِنْكُمْ ذَا مَقَرَّبَةٍ»^(٥) [البلد: ١٤ - ١٦]. والثالث: إعماله قليل، كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَتْسَنِي كَرَزْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٦)

وشُرطُ لإعمال المصدر: أن يكون نافعاً عن فعله، نحو: «ضرباً للصل»، أو أن يصحّ حلولُ الفعل مصحوباً بأن أو «ما» المصدريتين محلّه، فإذا قلت: «سُرْنِي فَهْمُكَ الدَّرْسَ»، صحّ أن تقول: «سُرْنِي أن تفهم الدرس»، وإذا قلت: «يُسُرْنِي عَمَلُكَ الْخَيْرَ»، صحّ أن تقول: «يُسُرْنِي أن تعمل الخير»، وإذا قلت: «يُعْجِبُنِي قَوْلُكَ الْحَقُّ الْآنَ»، صحّ أن تقول: «يُعْجِبُنِي ما تقول الحق الآن»، غير أنه إذا أريد به المضي أو الاستقبال قُدِّرَ بأن، وإذا أريد به الحال قُدِّرَ بما، كما رأيت.

لذلك لا يعملُ المصدرُ المؤكّد، ولا المُبَيِّنُ للنوع، ولا المُصَغَّرُ، ولا ما لم يُرَدِّ به الحدّ^(٧). فلا يُقال: «عَلَّمْتُهُ تَعْلِيماً الْمَسْأَلَةَ»، على أن المسألة منصوبة بتعليماً بل بعلمت، ولا «ضربتُ ضربةً وضربتني اللص»، على نصب اللص بضربة أو ضربتني، بل بضربت، ولا «يُعْجِبُنِي

(١) عصيان: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف ضمير المخاطب، فالكاف: لها محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالمضاف، وبعيد وهو الرفع؛ لأنها فاعل. وأباك: مفعول به لعصيان.

(٢) تكريم: مصدر مضاف إلى مفعوله؛ وهو «العاملين» والفاعل محذوف جوازاً، أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك.

(٣) دفع: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة، وبعضهم: مفعوله.

(٤) المسغبة: الجوع، والمترية: الفقر.

(٥) أولى المغيرة: أي: أوائل الخيل المغيرة، وأنكل: أعجز، ومصدره النكول، وسمع: اسم شخص.

(٦) المصدر قد يراد به الاسم لا حدوث الفعل، كما تقول: «العلم نور»، فإن لم يُرد به الحدّ فلا يعمل.

ضُرَيْكَ اللَّصَّ، ولا «السَّعِيدَ صَوْتُ صَوْتِ حَمَامٍ»^(١)، على نصب «صوت» الثاني بصوت الأول بل بفعل محذوف، أو يُصَوِّتُ صَوْتِ حَمَامٍ، أي: يُصَوِّتُ تَصْوِيتَهُ. ويجوز أن يكونَ مفعولاً به لفعلٍ محذوف، أي يُشْبِهُ صَوْتِ حَمَامٍ.

ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، إلا إذا كانَ المصدرُ بدلاً من فعله نائباً عنه، نحو: «عَمَلُكَ إِنْفَانًا»، أو كن معمولاً ظرفاً أو مجروراً بالحرَف، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّنَةَ﴾ [الصفات: ١٠٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢].

ويُشْتَرَطُ في إعماله أن لا يُنْتَمِ قَبْلَ تمامِ عمله، فلا يُقَالُ: «سَرَّني إِكْرَامُكَ الْعَظِيمُ خَالِداً»، بل يجب تأخير الثَّعْبِ، فنقولُ «سَرَّني إِكْرَامُكَ خَالِداً الْعَظِيمُ»، كما قال الشاعر:

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فَبِكَ عَذُولًا^(٢)

وإذا أُضِيفَ المصدرُ إلى فاعله جَزْءُ لفظاً، وكان مرفوعاً حكماً (أي: في محلِّ رَفْعٍ)، ثم نَصَبُ المفعولِ به، نحو: «سَرَّني فَهْمُ زُهَيْرِ الدَّرْسِ».

وإذا أُضِيفَ إلى مفعوله جَزْءُ لفظاً، وكان منصوباً حكماً (أي: في محلِّ نَصْبٍ)، ثم يَرَفَعُ الفاعلُ، نحو: «سَرَّني فَهْمُ الدَّرْسِ زُهَيْرٌ».

وإذا لَحِقَ الفاعلُ المصافَ إلى المصدرِ، أو المفعولُ المضافُ إليه، أخذَ التوابعَ جازَ في التابعِ الجَزْءَ مراعاةً لِلْفُظِّ، والرفعُ أو النصبُ مراعاةً لِلْمَحَلِّ، فنقولُ في تابعِ الفاعلِ: «سَرَّني اجْتِهَادُ زُهَيْرِ الصَّغِيرِ، أو الصَّغِيرُ» و«سَاءَني إِهْمَالُ سَعِيدِ وَخَالِدٍ، أو خَالِدٌ». ونقولُ في تابعِ المفعولِ: «يُعْجِبُنِي إِكْرَامُ الْأَسَاتِذِ الْمُخْلِصِ، أو الْمُخْلِصِ، تَلَامِيذُهُ» و«سَاءَني ضَرْبُ خَالِدٍ وَسَعِيدٍ، أو وَسَعِيدًا، خَنْبِلٌ».

والمصدرُ الميمِيُّ كغيرِ الميمِيِّ، في كونهُ يعملُ عملَ فعلٍ، نحو: «مُحْتَمَلُكَ الْمَصَائِبُ خَيْرٌ مِنْ مَرْكَبِكَ الْجَزْعِ»^(٣). ومنه قول الشاعر:

أَظْلَمُوا، إِنَّ مَصَائِبَكُمْ رُجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً، ظُلُمٌ^(٤)

واسمُ المصدرِ يعملُ عملَ المصدرِ الذي هو بمعناه، ويشروطُه، غيرَ أنَّ عمله قليلٌ، ومنه قولُ الشاعر:

(١) صوت الأول: ليس المراد به هنا إحداث الفعل، بل المراد به أثره المسموع.

(٢) أي: أراني من عهديته يعذلني ويلومني فيك عاذراً لي.

(٣) المُحْتَمَلُ: الاحتمال، والمركب: الركوب، وكلاهما مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب، والمصائب والجزع: مفعولاهما.

(٤) ظلم: اسم المرأة، والمصاب: مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وهو مضاف إلى فاعله، ورجلاً: مفعوله، ومصاب: اسم إن، وظلم: خيرها، وجملة «أهدى»: نعت لرجلاً.

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعِ^(١)
وقول الآخر:

إِذَا ضَعَّ عَوْنُ^(٢) الْخَالِقِ الْمَرْءَ، لَمْ يَجِدْ عَمِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيَسَّرًا
وقول غيره:

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَرِّسَنَّ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا^(٣)
ومنه الحديث: «مَنْ قُبِلَ^(٤) الرَّجُلُ لَامِرَاتُ الْوُضوءِ».

٢ - عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ

يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ المُشْتَقِّ منه، إنْ متعدداً، وإنْ لازماً.

فالمتعدي نحو: «هَلْ مُكْرِمٌ سَعِيدٌ ضَيْوُهُ؟».

واللازم، نحو: «خَالِدٌ مَجْتَهِدٌ أَوْلَادُهُ».

ولا تجوزُ إضافتهُ إلى فاعله، كما يجوز ذلك في المصدر، فلا يقال: «هَلْ مُكْرِمٌ سَعِيدٌ ضَيْوُهُ».

وشرطُ عمله أنْ يَقتَرَنَ بِأَلٍ، فإنْ اقترَنَ بها، لم يحتجْ إلى شرطٍ غيره، فهو يعملُ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، مُعْتَمِداً على شيءٍ أو غيرِ مُعْتَمِدٍ، نحو «جاءَ المعطي المساكينَ أمس أو الآن أو غداً».

فإن لم يَقتَرَنَ بها، فشرطُ عمله أنْ يكونَ بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكونَ مسبوقاً بنفي، أو استفهام، أو اسمٍ مُخْبِرٍ عنه به، أو موصوفٍ، أو باسمٍ يكونُ هوَ حالاً منه.

فالأول، نحو: «ما طَالَبَ صَدِيقُكَ رَفَعَ الْخِلَافِ».

والثاني نحو: «هَلْ عَارَفْتُ أَخوكَ قَدَرَ الْإِنصَافِ؟».

والثالث نحو: «خَالِدٌ مَسَافِرٌ أَبْوَاهُ».

والرابع نحو: «هَذَا رَجُلٌ مَجْتَهِدٌ أَبْنَاؤُهُ».

والخامس نحو: «يَخْطُبُ عَلِيٌّ رَافِعاً صَوْتَهُ».

(١) عطاء: اسم مصدر بمعنى الإعطاء، والرتاع: جمع راتعة، وأراد بالمئة الرتاع مئة من التوقي الرائعة.

(٢) العون: اسم مصدر بمعنى الإعانة.

(٣) العشرة: اسم مصدر بمعنى المعاشرة.

(٤) القبله، بضم القاف: اسم مصدر بمعنى التقبيل، وأما «القبله» بكسر القاف، فهي التي يُصَلَّى إليها، وتُتَوَجَّه إليها في العبادة.

وقد يكون الاستفهام والموصوف مُقَدَّرِينَ.

فالأول نحو: «مُقيّم سعيد أم منصرف؟» والتقدير: أم مقيم أم منصرف؟

والثاني كقول الشاعر:

كناطح صخرة يؤمأ ليوهتها فلم يضرها، وأومأ قرنة الوعل

أي: كوعلي ناطح صخرة. ونحو: «يا فاعلاً الخير لا تقطع عنه»، أي: يا رجلاً فاعلاً.

واعلم أن مبالغة اسم الفاعل تعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، بالشروط السابقة، نحو: «أنت حمول النابتة، وحلال عقد المشكلات».

والمثنى والجمع، من اسم الفاعل وصيغ المبالغة، يعملان كالمفرد منهما، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِئُ اللَّهُ كُنْيَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧].

وإذا جرّ مفعول اسم الفاعل بالإضافة إليه، جاز في تابعه الجرّ مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحلّه، نحو: «هذا مدرّس النحو والبيان، أو البيان» ونحو: «أنت معين العاجز المسكين، أو المسكين».

ويجوز تقديم معموله عليه، نحو: «أنت الخير فاعل»، إلا أن يكون مقترناً بال نحو: «هذا المكرم سعيداً»، أو مجروراً بالإضافة، نحو: «هذا ولد مُكرم خالداً»، أو مجروراً بحرف جرّ أصلي، نحو: «أحسنّت إلى مُكرم عليّاً»، فلا يجوز تقديمه في هذه الصّور.

أما إن كان مجروراً بحرف جرّ زائد فيجوز تقديم معموله عليه، نحو: «ليس سعيدً بسابق خالداً»، فنقول: «ليس سعيدً بسابق» لأن حرف الجرّ الزائد في حكم الساقط.

٣ - عمل اسم المفعول

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول، فيرفع نائب الفاعل، نحو: «عرّ من كان مُكرماً جاره»، محموداً جواره، وتجوز إضافته إلى معموله، نحو: «عرّ من كان محمود الجوار، مُكرّم الجار».

وشروط إعماله كما مرّ في اسم الفاعل تماماً.

٤ - عمل الصفة المشبهة

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد، لأنها مُشَبَّهَةٌ به ويُستحسنُ فيها أن تُضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى، نحو: «أنت حسن الخلقي، نقي النفس، طاهر الذليل».

ولك في معمولها أربعة أوجه:

١ - أن ترفع على الفاعلية، نحو: «علي حسن خلقه، حسن الخلق أو الحسن خلقه، أو الحسن خلق الأب».

٢ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، نحو: «عليّ حسنٌ خلقه، أو حسنُ الخلق، أو الحسنُ الخلق الحسنُ خلقُ الأب».

٣ - أن تنصبه على التمييز، إن كان نكرة، نحو: «عليّ حسنٌ خلقاً، أو الحسنُ خلقاً».

٤ - أن تجره بالإضافة، نحو: «عليّ حسنُ الخلق، أو الحسنُ الخلق، أو حسنُ خلقه، أو حسنُ خلقِ الأب، أو الحسنُ خلقِ الأب».

واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة إذا اقترنت بال، ومعمولها مجرد منها ومن الإضافة إلى ما فيه «أل، فلا يقال: «عليّ الحسنُ خلقه، ولا العظيمُ شدةً بأسٍ»، ويقال: «الحسنُ الخلق، والعظيمُ شدةً البأس».

٥ - عقل اسم التفضيل

يرفع اسم التفضيل الفاعل، وأكثر ما يرفع الضمير المستتر، نحو: «خالد أشجع من سعيد»^(١). ولا يرفع الاسم الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقع في نفسه النصيحة منها في نفس زهير»، ونحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير»، ونحو: «ما رأيتُ كنفس زهير أوقع فيها النصيحة»، وتقول: «ما رجلٌ أحسن به الجميل كعليّ» ومن ذلك قول الشاعر:

مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانٍ

فإن قلت فيما تقدم: «ما رأيتُ رجلاً تقع النصيحة في نفسه كزهير، ما رجلٌ يحسن به الجميل كعليّ. ما رأيتُ امراً يحب البذل كابن سنان» صح.

وقد يرفع الاسم الظاهر، وإن لم يصلح وقوع فعل موقعه، وذلك في لغة قليلة، نحو: «مررتُ برجلٍ أكرم منه أبوه»، والأفضل أن يرفع «أكرم» على أنه خبرٌ مُقدَّم، و«أبوه» مبتدأ مؤخر، وتكون جملة المبتدأ والخبر صفةً لرجلٍ.

٢ - الجمل وأنواعها

الجملة: قولٌ مؤلف من مُستندٍ ومُسندٍ إليه. فهي والمركبُ الإسناديُّ شيءٌ واحدٌ. مثل: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

ولا يشترط فيما نُسِم به جملة، أو مركباً إسنادياً، أن يُفِيدَ معنى تاماً مكتفياً بنفسه، كما يشترط ذلك فيما نُسِم به كلاماً، فهو قد يكون تاماً الفائدة نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

(١) فاعل أشجع ضمير مستتر تقديره، (هو) يعود على خالد.

[١]، فُيُسَمَّى كلاماً أيضاً، وقد يكون ناقصها، نحو: «مهما تفعل من خير أو شر»، فلا يُسَمَّى كلاماً، ويجوز أن يُسَمَّى جملةً أو مركباً إنشادياً، فإن ذكر جواب الشرط، فقول: «مهما تفعل من خير أو شر تلاقه»، سُمِّيَ كلاماً أيضاً؛ لحصول الفائدة التامة.

والجملة أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وجملة لها محل من الإعراب، وجملة لا محل لها من الإعراب.

١ - الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ

الجملة الفعلية: ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو: «سبَّ السيفَ العدْلَ»، أو الفعل ونائب الفاعل، نحو: «يُضَرُّ المظلومُ»، أو الفعل الناقص واسمه وخبره نحو: «يكون المجتهد سعيداً».

٢ - الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ

الجملة الاسمية: ما كانت مؤلفة من المبتدأ والخبر، نحو: «الحق منصور» أو مبتداً وخبر، نحو: «إن الباطل مخذول». لا ريب فيه. ما أحد مسافراً، لا رجل قائماً. إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية. لات حين مناصٍ.

٣ - الْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ

الجملة، إن صح تأويلها بمفرد، كان لها محل من الإعراب، الرفع أو النصب أو الجر، كالمفرد الذي تؤول به، ويكون إعرابها كإعرابه.

فإن أولت بمفرد مرفوع، كان محلها الرفع، نحو: «خالد يعمل الخير»، فإن التأويل: «خالد عامل للخير».

وإن أولت بمفرد منصوب، كان محلها النصب، نحو: «كان خالد يعمل الخير»، فإن التأويل: «كان خالد عاملاً للخير».

وإن أولت بمفرد مجرور، كانت في محل جر، نحو: «مررت برجل يعمل الخير»، فإن التأويل: «مررت برجل عامل للخير».

وإن لم يصح تأويل الجملة بمفرد، لأنها غير واقعة مؤقتة، لم يكن لها محل من الإعراب، نحو: «جاء الذي كتب»، إذ لا يصح أن تقول: «جاء الذي كاتب».

والجمل التي لها محل من الإعراب سبع:

١ - الواقعة خيراً: ومحلها من الإعراب الرفع، إن كانت خبراً للمبتدأ، أو الأحرف المشبهة بالفعل، أو «لا» النافية للجنس، نحو: «العلم يرفع قدر صاحبه، إن الفضيلة تحب، لا كسول يبيته ممدوحة»، والنصب إن كانت خبراً عن الفعل الناقص، كقوله تعالى: «وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ» [الأعراف: ١٧٧]، وقوله: «فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَعْلَمُونَ» [البقرة: ٧١].

- ٢ - الواقعة حالاً: ومحلها النصب، نحو: ﴿وَجَاءَ آبَاَهُمْ وَعَشَاكَ يَكُونُ﴾ [يوسف: ١٦].
- ٣ - الواقعة مفعولاً به: ومحلها النصب أيضاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ أَقَمَ﴾^(١) [مريم: ٣٠]، ونحو: «أظن الأمة تجتمع بعد التفرق»^(٢).
- ٤ - الواقعة مضافاً إليها: ومحلها الجر، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ نَنفَعُ الصَّالِينَ مِنْهُمْ﴾^(٣) [المائدة: ١١٩].

٥ - الواقعة جواباً لشرط جازم: إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية، ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضِلِلْ أَقَدُ مَا لَمْ يَنْ هَاوْ﴾^(٤) [الزمر: ٢٣]، وقوله: ﴿وَلَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمَتِ الْيَدِيمُ إِنَّا هُمْ بِقَاتِلُونَ﴾^(٥) [الروم: ٣٦].

٦ - الواقعة صفة: ومحلها بحسب الموصوف، إما الرفع، كقوله تعالى: ﴿وَجَلَّةٌ مِنْ أَصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [يس: ٢٠].

وإما النصب، نحو: «لا تحترم رجلاً يخون بلاده».

وإما الجر، نحو: «سقياً لرجل يخدم أمته».

٧ - التابعة لجملة لها محل من الإعراب: ومحلها بحسب المتبوع، إما الرفع، نحو: «عليّ يقرأ ويكتب»^(٦)، وإما النصب، نحو: «كانت الشمس تبدو وتخفى»^(٧)، وإما الجر، نحو: «لا تعباً برجل لا خير فيه لنفسه وأمه، لا خير فيه لنفسه وأمه»^(٨).

٤ - الْجُمْلَةُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ

الجميل التي لا محل لها من الإعراب تسع^(٩).

- (١) جملة «إني عبد الله»: في محل نصب مفعول به لقال.
- (٢) جملة «تجتمع» في محل نصب مفعول به ثانٍ لأظن، و«الأمة»: مفعوله الأول.
- (٣) يوم: مضاف، وجملة «ينفع الصادقين صدقهم»: مضاف إليه في محل جر، والتقدير: هذا يوم نفع الصادقين صدقهم.
- (٤) جملة «لما له من هاء»: من المبتدأ والخبر، في محل جزم جواب الشرط.
- (٥) جملة: «إذا هم يقتلون»: في محل جزم جواب الشرط أيضاً.
- (٦) علي: مبتدأ، وجملة «يقرأ»: خبر، وجملة «ويكتب»: في محل رفع معطوفة على جملة «يقرأ» والمعطوف له حكم المعطوف عليه.
- (٧) جملة «تبدو»: في محل نصب خبر «كان»: وجملة «وتخفى»: في محل نصب معطوفة على جملة «تبدو».
- (٨) جملة «لا خير فيه» الأولى: في محل جر صفة لرجل، وجملة «لا خير فيه» الثانية، في محل جر توكيد لجملة «لا خير فيه» الأولى.
- (٩) كثير من النحاة يجعل الجملة التي لا محل لها من الإعراب سبعة، فيجعل الابتدائية والاستثنائية والتعليلية شيئاً واحداً، والتفريق أولى كما فعلنا.

١ - الابتدائية: وهي التي تكون في مُفْتَتَح الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١١]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ نَوْرِثْكَ الْأَرْضَ﴾ [النور: ٣٥].

٢ - الاستثنائية: وهي التي تقع في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها، لاستثناف كلام جديد، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْحَيَّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣]. وقد تفتقر بالفاء أو الواو الاستثنائيتين.

فالأول كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَاءْنَاهُمْ صَلَاحًا جَمَلًا لَمْ يَشْكُرُوا فِيمَا بَاءْنَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

والثاني كقوله: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُ أَنْفِي وَوَضَعْتُ يَدَايَ وَنَسِيتُ الْذِكْرَ الَّذِي كُنْتُ بِهٖ وَنَسِيتُ اللَّهَ وَنَسِيتُ مَا كُنْتُ بِهِ وَنَسِيتُ مَا كُنْتُ بِهِ وَنَسِيتُ مَا كُنْتُ بِهِ﴾ [آل عمران: ٣٦].

٣ - التعليلية: وهي التي تقع في أثناء الكلام تعليلًا لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لِّكُلِّ نَفْسٍ مَّوَدَّةٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]. وقد تفتقر بفاء التعليل، نحو: «تمسك بالفضيلة، فإنها زينة العقلاء».

٤ - الاعتراضية: وهي التي تعترض بين شيئين متلازمين، لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً، كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشرط والجواب، والحال وصاحبها، والصفة والموصوف، وحرف الجر ومُتَعَلِّقه والقسم وجوابه.

فالأول كقول الشاعر:

وَفِيهِنَّ، وَالْأَيَّامُ يَغْبُرْنَ بِالْفَقَى نَوَادِبُ لَا يَمْلِكُنَّهٗ، وَنَوَائِحُ
والثاني كقول الآخر:

وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي، وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَيْسَةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافَ، وَلَا عُزْلَ
والثالث كقول غيره:

وَبَذَلْتُ، وَالذَّمُّ رُدُّ وَتَبَدُّلٌ مَبْنِيٌّ دُبُورًا بِالصَّبَا، وَالشَّمَالُ^(١)
والرابع كقوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَئِنْ تَفْعَلُوا فَاتُّخَذُوا آيَةً أَلَيْسَ الْبَقَرَةُ آيَةً لِّلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤].

والخاص نحو: «سعي، ورب الكعبة، مجتهد».

والسادس كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسِرُوا عَلَى الْوَعْدِ عَظِيمٌ﴾ [الرواقعة: ٧٦].

(١) الهيف: ريح حارة تأتي من جهة اليمن، والذبور: الريح الغربية تقابل الصبا، والريح الشرقية، والشمال: ريح الشمال.

والسابع، نحو: «اعتصم، أصلحك الله، بالفضيلة».

والثامن كقول الشاعر:

لَعَنَرِي، وَمَا عَنَرِي عَلَيَّ بِهَيِّينٍ لَقَدْ نَطَقْتُ بِظُلْمٍ عَلَيَّ الْأَنَارِ

٥ - الواقعة صلة للموصول الاسمي: كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]، أو الحرفي، كقوله: ﴿تَحَقُّقًا أَنْ تُؤَيِّتَنَا دَائِرَةً﴾ [المائدة: ٥٢].

والمراد بالموصول الحرفي: الحرف المصدرى، وهو يُؤوِّل وما بعده بمصدرٍ وهو ستة أحرف: «أَنْ وَأَنَّ وَكَيَّ وَمَا وَلَوْ وَهمزة التسوية»، وقد سبق الكلام عليه في أقسام الفاعل، وفي أحرف المعاني.

٦ - التفسيرية: كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرَأُ النَّصْرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ نَتَلَكُمُ﴾ [الأنبياء: ٣] وقوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ عَلَىٰ بَعْزِ شَيْخٍ مِّنْ عِلَالٍ قَوْمٌ يَأْتُوا رَسُولَهُ﴾ [الصافات: ١٠، ١١].

والتفسيرية ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، كما رأيت، ومقرونة بأي، نحو: «أشرت إليه: أي اذهب»، ومقرونة بأن، نحو: «كتبْتُ إليه: أَنْ وإفناء»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٧ - الواقعة جواباً للقسم: كقوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنَ لِلْعَكْبَرِ﴾ [البقرة: ١٢٩]، أو قوله: ﴿وَتَأْتُوا لَأَحْيِدَنَّ أَصْنَعُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٨ - الواقعة جواباً لشرط غير جازم: «إذا ولو ولولا»، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [البقرة: ١٨٦]، «وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي بَيْتِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [البقرة: ١٨٦]، «فَسَبَّحْتَ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَقْبَلْتَهُ لَكُمُ كَانَ قَوْلًا﴾ [النمر: ١-٣]، وقوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاَهُ خَدِيمًا مُّتَصَدِّقًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]. وقوله: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفُكِدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

٩ - التابعة: لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: «إذا نهضت الأمة، بلغت من المجد الغاية، وأدركت من السُّؤْدُودِ النهاية»^(١).

انتهى الجزء الثالث

(١) جملة «بلغت» لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب شرط غير جازم، وهو «إذا»، وجملة «وأدركت»: لا محل لها من الإعراب أيضاً، لأنها معطوفة على جملة «بلغت».

المحتويات

٥ المقدمة
٥ مقدمة الطبعة الأولى
٥ مباحث هذا الكتاب
٧ المقدمة
٧ ١ - اللغة العربية وعلومها
٧ العلوم العربية
٧ الصرف والإعراب
٨ ٢ - الكلمة وأقسامها
٨ الاسم
٩ التنوين
١٠ الفعل
١٠ الحرف
١١ ٣ - المركبات وأنواعها وإعرابها
١١ ١ - المركب الإسنادي أو الجملة
١٢ الكلام
١٢ ٢ - المركب الإضافي
١٢ ٣ - المركب البياني
١٣ ٤ - المركب المعطفي
١٣ ٥ - المركب المزجي
١٣ ٦ - المركب العددي
١٤ حكم العدد مع المعدود
١٤ ٤ - الإعراب والبناء
١٥ المعرب والمبني
١٥ أنواع البناء
١٥ أنواع الإعراب
١٥ علامات الإعراب

١٦	١ - علامات الرفع :
١٦	٢ - علامات النصب :
١٦	٣ - علامات الجر :
١٦	٤ - علامات الجزم :
١٦	المعرب بالحركة والمعرب بالحرف
١٧	أقسام الإعراب
١٧	١ - الإعراب اللفظي
١٧	٢ - الإعراب التقديري
١٧	إعراب المعتل الآخر
١٨	إعراب المضاف إلى ياء المتكلم
٢٠	٣ - إعراب المحكي
٢٠	إعراب المسمى به
٢١	٤ - الإعراب المحلي
٢١	٥ - الخلاصة الإعرابية
٢٢	إعراب المسند إليه
٢٢	إعراب المسند
٢٢	الفضلة وإعرابها
٢٣	الأداة وحكمها
٢٥	١ - الماضي والمضارع والأمر
٢٥	٢ - المتعدي واللازم
٢٥	الفعل المتعدي
٢٦	المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره
٢٦	المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد
٢٦	المتعدي إلى مفعولين
٢٧	١ - أفعال القلوب
٢٧	أفعال اليقين :
٣٠	أفعال الظن :
٣٢	٢ - أفعال التحويل
٣٣	المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل
٣٤	الفعل اللازم

٣٤	متى يكون الفعل لازماً؟
٣٥	متى يصير اللازم متعدياً
٣٥	سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة
٣٦	٣ - المعلوم والمجهول
٣٧	بناء المعلوم للمجهول
٣٧	بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول
٣٨	٤ - الصحيح والمعتل
٣٩	٥ - المجرد والمزيد فيه
٤٠	٦ - الجامد والمتصرف
٤٠	الفعل الجامد
٤٦	الفعل المتصرف
٤٦	٧ - فعلا التمجيد
٤٧	شروط صوغهما :
٤٨	صيغة (ما أفعله)
٤٨	صيغة (أفعل به)
٥٠	أحكام فعلَي التمجيد
٥٢	٨ - أفعال المدح والذم
٥٣	حبذا وحب ولا حبذا
٥٥	نعم وبئس وساء
٥٥	أحكام فاعل هذه الأفعال
٥٧
٥٨	أحكام المخصوص بالمدح والذم
٥٩	أحكام التمييز في هذا الباب
٦٠	الملحق بنعم وبئس
٦١	حكم الملحق بنعم وبئس
٦٢	٩ - نون التوكيد مع الفعل
٦٣	تأكيد الفعل المضارع بالنون وجوياً
٦٣	التوكيد بها جوازاً
٦٥	امتناع توكيد المضارع بالنون

٦٦	أحكام النون والفعل المؤكد بها
٦٩	١ - الموصوف والصفة
٧٠	٢ - المذكر والمؤنث
٧٠	علامات التأنيث
٧١	ما يستوي فيه المؤنث والمذكر
٧٢	٣ - المقصور والممدود والمنقوص
٧٢	الاسم المقصور
٧٣	الاسم المقصور القياسي
٧٤	الاسم المقصور السماعي
٧٤	الاسم الممدود
٧٥	الممدود القياسي
٧٦	الممدود السماعي
٧٦	قصر الممدود ومد المقصور
٧٦	الاسم المنقوص
٧٦	٤ - اسم الجنس واسم العلم
٧٦	اسم الجنس
٧٧	اسم العلم
٧٨	الاسم والكنية واللقب
٧٨	أحكام الاسم والكنية واللقب
٧٩	العلم المرتجل والعلم المنقول
٧٩	علم الشخص وعلم الجنس
٨١	العلم بالغلبة
٨١	إعراب العلم
٨٢	٥ - الضمائر وأنواعها
٨٢	الضمير المتصل
٨٣	فوائد ثلاث
٨٣	نون الوقاية
٨٤	الضمير المنفصل
٨٥	اتصال الضمير وانفصاله
٨٦	الضميران: البارز والمستتر

٨٧	ضمائر الرفع والنصب والجر
٨٨	عود الضمير
٨٨	ضمير الفصل
٨٩	٦ - أسماء الإشارة
٩٠	مراتب المشار إليه
٩٠	فوائد ثلاث
٩١	٧ - الأسماء الموصولة
٩١	الموصول الخاص
٩٢	الموصول المشترك
٩٣	(من وما) الموصولتان
٩٤	(ذا) الموصولة
٩٤
٩٥	(أي) الموصولة
٩٥	(ذو) الموصولة
٩٦	صلة الموصول
٩٧	فوائد ثلاث
٩٨	٨ - أسماء الاستفهام
٩٨	من ومن ذا
٩٨	ما وماذا
٩٨	(من وما) النكرتان الموصوفتان
١٠٠	(متى) الاستفهامية
١٠٠	(أين) الاستفهامية
١٠٠	(أيان) الاستفهامية
١٠٠	(كيف) الاستفهامية
١٠١	(أتى) الاستفهامية
١٠١	(كم) الاستفهامية
١٠١	(أي) الاستفهامية
١٠٢	٩ - أسماء الكناية
١٠٣	١٠ - المعرفة والنكرة
١٠٣	المقترن بال

١٠٣	آل المهدية
١٠٤	آل الجنية
١٠٥	(آل) الزائدة
١٠٦	(آل) الموصولة
١٠٧	تعريف العدد بال
١٠٨	المعرف بالإضافة
١٠٨	المنادى المقصود
١٠٨	١١ - أسماء الأفعال
١٠٩	اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول
١١٠	اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر
١١١	١٢ - أسماء الأصوات
١١٢	١٣ - شبه الفعل من الأسماء
١١٢	المصدر وأنواعه
١١٢	مصدر الفعل الثلاثي
١١٣	المصادر الثلاثية القياسية
١١٥	مصدر الفعل فوق الثلاثي
١١٥	قياس مصدر ما فوق الثلاثي
١١٦	مصادر أفعل وفعل وفاعل
١١٨	مصدر (فعلل) والملحق به
١١٨	مصدر ما كان على خمسة أحرف
١١٩	مصدر ما كان على ستة أحرف
١١٩	مصدر التأكيد
١١٩	مصدر المرة
١٢٠	مصدر النوع
١٢١	المصدر الميمي
١٢٣	اسم المصدر
١٢٣	المصدر الصناعي
١٢٤	اسم الفاعل
١٢٤	وزنه من الثلاثي المجرد
١٢٥	وزنه من غير الثلاثي المجرد

١٢٧	اسم المفعول
١٢٧	بناء (مفعول) من المعتل العين
١٢٨	بناء (مفعول) من المعتل اللام
١٢٨	(فعل) بمعنى (مفعول)
١٢٩	الصفة المشبهة
١٢٩	أوزانها من الثلاثي المجرد
١٢٩	الصفة المشبهة على وزن (أفعل)
١٣٠	الصفة المشبهة على وزن فعلان
١٣٠	الصفة المشبهة على وزن (فعل)
١٣٢	الصفة المشبهة على وزن (فعليل)
١٣٢	الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين
١٣٣	الصفة المشبهة على وزن (فاعل)
١٣٣	الصفة المشبهة من فوق الثلاثي
١٣٣	الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
١٣٤	مبالغة اسم الفاعل
١٣٥	اسم التفضيل
١٣٥	وزن اسم التفضيل
١٣٥	شروط صوغه
١٣٦	أحوال اسم التفضيل
١٣٦	١ - تجرده من «أل والإضافة» :
١٣٧	٢ - اقترانه «بال» :
١٣٧	٣ - إضافته إلى النكرة :
١٣٧	٤ - إضافته إلى معرفة :
١٣٨	(أفعل) لغير التفضيل
١٤٠	اسما الزمان والمكان
١٤٠	وزنهما من الثلاثي المجرد :
١٤١	اسم المكان على (مفعلة)
١٤٢	وزنهما من فوق الثلاثي المجرد
١٤٢	فائدة
١٤٢	اسم الآلة

أوزان اسم الآلة	١٤٣
١ - معنى التصريف	١٤٥
وهو يُطلقُ على شيئين:	١٤٥
٢ - اشتقاق الأفعال	١٤٦
اشتقاق الماضي	١٤٦
اشتقاق المضارع	١٤٦
اشتقاق الأمر	١٤٧
همزة الوصل	١٤٧
فوائد ثلاث	١٤٨
همزة الفصل	١٤٨
٣ - موازين الأفعال	١٤٩
أوزان الأفعال	١٥٠
أوزان الثلاثي المجرد	١٥٠
١ - وزن (فعل) المفتوح العين	١٥٠
٢ - وزن (فعل) المكسور العين	١٥١
٣ - وزن (فعل) بضم العين	١٥٢
أوزان الثلاثي المزيد فيه	١٥٣
وزن الرباعي المجرد	١٥٤
الرباعي المنحوت	١٥٤
الملحق بدحرج	١٥٥
تحقيق في معنى اللاحق	١٥٦
وزن الرباعي المزيد فيه	١٥٧
٤ - تصريف الفعل مع الضمائر	١٥٨
تصريف السالم والمهموز	١٥٨
تصريف المضاعف	١٥٨
تصريف المثال	١٥٨
تصريف الأجوف	١٥٩
تصريف الناقص	١٦٠
تصريف اللفيف	١٦٠
فائدتان	١٦٠

تم الجزء الأول

- ويليه الجزء الثاني وأوله: «الباب الرابع في تصريف الأسماء» ١٦١
- ١ - الجامد والمشتق ١٦٧
- ٢ - المجرد والمزيد فيه ١٦٨
- ٣ - موازين الأسماء ١٦٨
- أوزان الأسماء الثلاثة المجردة ١٦٩
- أوزان الأسماء الرباعية المجردة ١٧٠
- أوزان الأسماء الخماسية ١٧٠
- أوزان الأسماء المزيدة فيها ١٧١
- ٤ - المثنى وأحكامه ١٧١
- الملحق بالمثنى ١٧٢
- ما لا يثنى من الكلمات ١٧٢
- ثنية الجمع ١٧٣
- الجمع مكان المثنى ١٧٣
- ثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص ١٧٣
- ثنية المقصور ١٧٣
- ثنية الممدود ١٧٣
- ثنية المحذوف الآخر ١٧٤
- ٥ - جمع المذكر السالم ١٧٥
- شروط جمع المذكر السالم ١٧٥
- الملحق بجمع المذكر السالم ١٧٦
- جمع الصحيح الآخر وشبهه ١٧٧
- جمع الممدود ١٧٧
- جمع المقصور ١٧٧
- جمع المنقوص ١٧٧
- ٦ - جمع المؤنث السالم ١٧٨
- الأسماء التي تجمع هذا الجمع ١٧٨
- الملحق بجمع المؤنث السالم ١٨٠
- جمع المختوم بالتاء ١٨٠
- جمع الممدود ١٨١

١٨١ جمع المقصور
١٨١ جمع الثلاثي الساكن الثاني
١٨٣ ٧ - جمع التكسير
١٨٣ فوائد
١٨٤ تكسير الأسماء والصفات
١٨٥ جموع القلة
١٨٥ ١ - أَفْعَلُ : كَأَنْفُسٍ وَأَذْنٍ :
١٨٦ فائدة
١٨٦ ٢ - أَفْعَالٌ : كَأَجْدَدٍ وَأَثْوَابٍ :
١٨٧ ٣ - أَفْعَلَةٌ : كَأَعْمَدَةٍ وَأَنْصَبَةٍ :
١٨٧ ٤ - فِعْلَةٌ : كَفَيْتُهُ وَبَيْعَتُهُ :
١٨٨ جموع الكثرة
١٨٨ ١ - فُعْلٌ : كَحُمْرٍ وَغُرُورٍ :
١٨٨ ٢ - فُعْلٌ : كَصَبْرٍ وَكُتُبٍ وَذُرُوعٍ :
١٨٩ ٣ - فُعْلٌ : كَثَرَبٍ وَحُجَجٍ وَكُفَرٍ :
١٨٩ ٤ - فُعْلٌ كَقَطْعٍ وَجَجَجٍ :
١٨٩ ٥ - فُعْلَةٌ : كَهُدَاةٍ (وَأَصْلُهَا هُدَيْتُهُ) :
١٩٠ ٦ - فُعْلَةٌ : كَسَحَرَةٍ وَبَرَزَةٍ وَبَاهَاةٍ :
١٩٠ ٧ - فُعْلَى : كَمَرَضَى وَقَتْلَى :
١٩٠ ٨ - فُعْلَةٌ : كَدِرَجَةٍ وَدَيْبَةٍ :
١٩٠ ٩ - فُعْلٌ : كَرُكْعٍ وَصُومٍ :
١٩١ ١٠ - فُعَالٌ : كَكُتَابٍ وَقَوَامٍ :
١٩١ ١١ - فِعَالٌ : كَجِبَالٍ وَصِعَابٍ :
١٩٢ ١٢ - فُعُولٌ : كَقُلُوبٍ وَكُيُودٍ :
١٩٣ ١٣ - فُعْلَانٌ : كَفُلَّامَانٍ وَغُرَّابَانٍ :
١٩٤ ١٤ - فُعْلَانٌ : كَقَضَابَانٍ وَحُلَّالَانٍ :
١٩٦ ١٥ - فُعْلَاءٌ : كَكُتَبَاءٍ وَكُرَمَاءَ :
١٩٦ ١٦ - أَفْعِلَاءٌ : كَأَنْبِيَاءٍ وَأَشْيَدَاءَ :
١٩٧ صيغ متتهى الجموع
١٩٧ ١ و ٢ - فَعَالِلٌ وَفَعَالِيلٌ : كَنَوَاهِمَ وَدَنَانِيرَ :

- ٣ و ٤ - أفاعِلْ وأفاعِلْ: كأنامِلْ وأضايِرْ: ١٩٨
- ٥ و ٦ - تفاعِلْ وتفاعِلْ: كَتَجَارِبْ وتَسايِحْ: ١٩٩
- ٧ و ٨ - مفاعل ومفاعِلْ: كمساجِدْ ومصايِحْ: ١٩٩
- ٩ و ١٠ - يَفاعِلْ ويَفاعِلْ: كَيَحايِدْ ويَحامِمْ: ٢٠٠
- ١١ و ١٢ - فواعِلْ وفواعِلْ: كَخَوَاتِمَ وطَواحِرَ: ٢٠٠
- ١٣ و ١٤ - فِياعل وفِياعل: كَهيارِفْ ودياجِرْ: ٢٠٢
- ١٥ - فعائل: كَصَحائفَ وسحائبَ وكرائمَ: ٢٠٢
- ١٦ - فَعَالِي «يفتح الفاء واللام» كعذارى وغضابى: ٢٠٤
- ١٧ - فَعَالِي «يفتح الفاء وكسر اللام» كتراق وموام: ٢٠٤
- ١٨ - فَعَالِي «بضم الفاء وفتح اللام»: كسكارى وغضابى: ٢٠٤
- ١٩ - فَعَالِي «بتشديد الباء»: ككراسِي وقماري: ٢٠٦
- ضَرْغُ متتهى الجمع ٢٠٧
- اسم الجمع ٢١٠
- اسم الجنس الجمعي والإفرادي ٢١٠
- فوائد ٢١١
- ١ - تكسير ما جرى على الفعل من الصفات: ٢١١
- ٢ - جمع الجمع: ٢١٢
- ٣ - الجمع لا مفرد له: ٢١٢
- ٤ - الجمع على غير مفردة: ٢١٢
- ٥ - ما كان جمعاً واحداً: ٢١٢
- ٦ - جمع المركبات: ٢١٣
- ٧ - جمع الأعلام: ٢١٣
- ٨ - النسبة وأحكامها ٢١٤
- النسبة إلى المؤنث بالتاء ٢١٥
- النسبة إلى الممدود ٢١٥
- النسبة إلى المقصور ٢١٥
- النسبة إلى المنقوص ٢١٦
- النسبة إلى المحذوف منه شيء ٢١٦
- النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني ٢١٨
- النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة ٢١٨

٢١٨	النسبة إلى ما آخره ياء مشددة
٢١٨	فائدة
٢١٩	النسبة إلى التثنية والجمع
٢٢٠	النسبة إلى العلم المنقول عن تثنية أو جمع
٢٢١	النسبة إلى العلم المركب
٢٢١	النسبة إلى (فَعِيلَة) المفتوحة الفاء
٢٢٢	النسبة إلى (فُعَيْلَة) المضمومة الفاء
٢٢٢	النسبة إلى «فَعِيل» بفتح الفاء وضمها «فُعَيْل»
٢٢٢	النسبة إلى ذي حرفين
٢٢٣	النسبة بلا يائها
٢٢٣	شواذ النسب
٢٢٤	٩ - التصغير
٢٢٥	فائدة التصغير
٢٢٥	حكم ما بعد ياء التصغير
٢٢٥	أوزان التصغير
٢٢٧	تصغير ما ثانيه حرف علة
٢٢٨	تصغير ما ثالثه حرف علة
٢٢٨	تصغير ما رابعه حرف علة
٢٢٨	تصغير ما حذف منه شيء
٢٢٨	تصغير الثاني الوضع
٢٢٩	تصغير المؤنث
٢٣٠	تصغير العلم المركب
٢٣٠	تصغير الجمع
٢٣١	تصغير الترخيم
٢٣١	شواذ التصغير
٢٣٣	٩ - الإدغام
٢٣٣	أقسام الإدغام
٢٣٤	وجوب الإدغام
٢٣٥	جواز الإدغام
٢٣٦	امتناع الإدغام

٢٣٧ فائدة
٢٣٨ ٢. الإعلال
٢٣٨ ١ - الإعلال بالحذف
٢٣٩ ٢ - الإعلال بالقلب
٢٤٣ ٣ - قلب الياء واواً :
٢٤٤ ٤ - تَعْلَى وَفَعْلَى المَعْتَلَا اللام :
٢٤٤ ٥ - إعلال الألف :
٢٤٥ الإعلال بالتسكين
٢٤٧ إعلال الهمزة
٢٤٩ ٣ - الإبدال
٢٤٩ قواعد الإبدال
٢٥٣ ٤ - الوقف
٢٥٤ فائدة
٢٥٥ أحكام الوقف على المتحرك
٢٥٦ الوقف بهاء السكت
٢٥٨ ٥ - الخط
٢٥٩ ما خالف رسمه لفظه
٢٦٠ ١ - ما يلفظ ولا يكتب :
٢٦١ ٢ - ما يكتب ولا يلفظ :
٢٦٢ ٣ - ما يلفظ على خلاف رسمه :
٢٦٢ كتابة الهمزة
٢٦٣ رسم الهمزة المبدوء بها
٢٦٥ رسم الهمزة المتطرفة
٢٦٦ رسم الهمزة المتوسطة
٢٦٧ ١ - رسم المتوسطة الساكنة :
٢٦٧ ٢ - رسم المتوسطة المفتوحة :
٢٦٩ ٣ - رسم المتوسطة المضمومة :
٢٧٠ ٤ - رسم المتوسطة المكسورة :
٢٧١ ٥ - رسم المتوسطة مع علامة التأنيث :
٢٧٢ ٦ - رسم المتوسطة مع ألف المتون المنصوب :

٢٧٢	كتابة الألف المتطرفة
٢٧٤	الوصل والفصل
٢٧٧	١ - المبنى والمعرب من الأفعال
٢٧٧	٢ - بناء الفعل الماضي
٢٧٨	٣ - بناء الأمر
٢٧٩	٤ - إعراب المضارع وبنائه
٢٨١	المضارع المرفوع
٢٨١	المضارع المنصوب ونواصبه
٢٨٥	التنصب بأن مضمرة
٢٨٥	١ - إضمار أن جوازاً:
٢٨٧	٢ - إضمار «أن» وجوباً:
٢٩١	شذوذ حذف أن
٢٩٢	المضارع المجزوم وجوازمه
٢٩٢	الجازم فعلاً واحداً
٢٩٣	فوائد
٢٩٤	الجازم فعلين
٢٩٧	الشَّرْطُ والجواب
٢٩٧	مَوَاضِعُ رَنْيَطِ الجوابِ بالفاء
٢٩٨	حذف فاعلي الشَّرْط
٢٩٩	حذف جواب الشَّرْط
٢٩٩	فائدة
٣٠٠	حذف الشَّرْط والجواب معاً
٣٠١	الجزمُ بِالطَّلَب
٣٠١	فوائد
٣٠٢	إعرابُ الشَّرْط والجواب
٣٠٣	فوائد
٣٠٤	إعرابُ أَذْوَاتِ الشرط
٣٠٧	١ - المعرب والمبني من الأسماء
٣٠٨	٢ - الأسماء المبنية
٣٠٨	المُلَازِمُ للبناء من الأسماء

٣٠٩	ما لا يَلْزَمُ البناء من الأسماء
٣١٠	٣ - أنواع إعراب الاسم
٣١٠	المُعْرَبُ بالحركات من الأسماء
٣١٠	الاسم الذي لا ينصرف
٣١١	العَلَمُ الممنوعُ من الصَّرف
٣١٣	فائدة
٣١٦	الصِّفَةُ الممنوعة من الصَّرف
٣١٨	حكم الاسم الممنوع من الصرف
٣١٩	فوائد
٣٢٠	المُعْرَبُ بالحروف من الأسماء
٣٢١	إعراب المُلْحَقِ بالْمُثَنَّى
٣٢٢	فائدتان
٣٢٢	إعراب المُلْحَقِ بجمع المذكر السالم
٣٢٣	إعراب المُلْحَقِ بجمع المؤنث السالم
٣٢٥	١ - الفاعل
٣٢٥	١ - أحكام الفاعل:
٣٢٩	٢ - متى يَجِبُ تذكيرُ الفعلِ مَعَ الفاعل؟
٣٣٠	٣ - متى يَجِبُ تأنيثُ الفعلِ مع الفاعل؟
٣٣١	٤ - متى يجوز الأمران: تذكيرُ الفعلِ وتأنيثه؟
٣٣٢	٥ - أقسام الفاعل:
٣٣٣	فائدتان:
٣٣٤	٢ - نائب الفاعل
٣٣٤	١ - أسباب حذفِ الفاعل:
٣٣٥	٢ - الأشياءُ التي تنوبُ عن الفاعل:
٣٣٨	٣ - أحكامُ نائبِ الفاعلِ وأقسامه:
٣٣٩	٣ - المبتدأ والخبر
٣٣٩	١ - أحكام المبتدأ:
٣٤١	فائدة:
٣٤٢	٢ - أقسامُ المبتدأ:
٣٤٢	٣ - أحكامُ خبرِ المبتدأ:

٣٤٤	٤ - الخبرُ المُفْرَدُ :
٣٤٥	٥ - الخبرُ الجملة :
٣٤٧	٦ - وجوب تقديم المتبداً :
٣٤٨	٧ - وجوب تقديم الخبر :
٣٤٩	٨ - المتبداً الصِّفَةُ :
٣٥٠	٩ - الفعل الناقص
٣٥٠	كان وأخواتها
٣٥١	١ - معاني كَانْ وأخواتها :
٣٥٢	٢ - شروط بعض أخواتِ «كان» :
٣٥٣	تنبيه :
٣٥٣	٣ - أقسامُ كان وأخواتها :
٣٥٣	٤ - تمامُ «كان» وأخواتها :
٣٥٤	٥ - أحكامُ اسم «كان» وخبرها :
٣٥٥	٦ - أحكامُ اسميها وخبرها في التقديم والتأخير :
٣٥٥	٧ - خصائصُ «كان» :
٣٥٨	٨ - خصوصيةُ «كان» وليسَ :
٣٥٨	كاد وأخواتها أو أفعالُ المقارَبةِ
٣٥٩	١ - أقسامُ «كاد» وأخواتها :
٣٥٩	٢ - شروطُ خبرها :
٣٦٠	٣ - الخبرُ المُقْتَرَنُ بأن :
٣٦١	٤ - حكمُ الخبرِ المُقْتَرَنِ بأن والمُجَرَّدِ منها :
٣٦١	٥ - المُتَصَرِّفُ من هذه الأفعال وغيرُ المُتَصَرِّفِ منها :
٣٦١	٦ - خصائصُ عَسَى واخْلَوْلَقَ وَأَوْثَقَ :
٣٦٣	٥ - أحرف ليس أو الأحرثُ المُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ في العَمَلِ
٣٦٣	(ما) المشبهة بليس
٣٦٤	(لا) المشبهة بليس
٣٦٥	(لاث) المشبهة بليس
٣٦٥	(إن) المشبهة بليس
٣٦٦	فائدة :
٣٦٦	٦ - الأحراف المشبهة بالفعل

- ١ - معاني الأحرف المشبهة بالفعل: ٣٦٦
- ٢ - الخبر المفرد، والجملة، والشيء بالجملة: ٣٦٧
- ٣ - حذف خبر هذه الأحرف: ٣٦٨
- ٤ - تقدم خبر هذه الأحرف: ٣٦٨
- فائدة: ٣٦٩
- ٥ - لام التأكيد بعد «إن» المكسورة الهمزة: ٣٦٩
- ٦ - شروط ما تصح لـ لام التأكيد: ٣٧٠
- ٧ - شرح لام الابتداء: ٣٧١
- ٨ - «ما» الكافئة بعد هذه الأحرف: ٣٧٣
- فائدة وتنبه ٣٧٣
- ٩ - العطف على أسماء هذه الأحرف: ٣٧٤
- ١٠ - إن المكسورة، وأن المفتوحة: ٣٧٥
- ١١ - مواضع «إن» المكسورة الهمزة وجوباً: ٣٧٦
- ١٢ - مواضع «أن» المفتوحة الهمزة وجوباً: ٣٧٧
- ١٣ - المواضع التي تجوز فيها «إن» وأن: ٣٧٩
- ١٤ - تخفيف «إن» وأن وكأن ولكن: ٣٨١
- ١٥ - «إن» المخففة المكسورة: ٣٨١
- ١٦ - «أن» المخففة المفتوحة: ٣٨٢
- فائدة ٣٨٣
- ١٧ - «كأن» المخففة: ٣٨٥
- ١٨ - «لكن» المخففة: ٣٨٥
- ٧ - (لا) النافية للجنس ٣٨٥
- ١ - عمل «لا» النافية للجنس وشروط إعمالها: ٣٨٦
- فائدة مهمة ٣٨٧
- ٢ - أقسام اسمها وأحكامه: ٣٨٨
- ٣ - أحوال اسمها وخبرها: ٣٨٩
- ٤ - أحكام «لا» إذا تكررت: ٣٩٠
- ٥ - أحكام نعت اسم «لا»: ٣٩١
- جامع الدروس العربية ٣٩٣
- ١ - المفعول به ٣٩٧

٣٩٧	١ - أقسامُ المفعولِ به
٣٩٨	٢ - أحكامُ المفعولِ به
٣٩٩	٣ - تقديمُ المفعولِ به وتأخيرُهُ
٣٩٩	تقديمُ الفاعلِ والمفعولِ أحدهما على الآخر
٤٠١	تقديمُ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ معاً
٤٠٢	تقديمُ أحدِ المفعولينِ على الآخر
٤٠٣	٤ - المُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ به
٤٠٣	٥ - التَّحْذِيرُ
٤٠٤	٦ - الإغراء
٤٠٥	٧ - الاختصاصُ
٤٠٦	٨ - الاشتغالُ
٤٠٨	٩ - التنازُعُ
٤١٠	١٠ - القولُ المتضمنُ معنى الظنِّ
٤١١	١١ - الإلغاءُ والتعليلُ في أفعالِ القلوبِ
٤١٣	٢ - المفعولُ المطلقُ
٤١٤	١ - الْمَصْدَرُ الْمُبْتَهَمُ وَالْمَصْدَرُ الْمُخْتَصُّ
٤١٤	٢ - الْمَصْدَرُ الْمُتَصَرِّفُ وَالْمَصْدَرُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ
٤١٥	٣ - النائبُ عن المَصْدَرِ
٤١٦	٤ - عاملُ المفعولِ المطلقِ
٤١٦	٥ - أحكامُ المفعولِ المطلقِ
٤١٧	٦ - الْمَصْدَرُ النَّائِبُ عن فعلِهِ
٤٢٠	٣ - المفعولُ له
٤٢١	١ - شُرُوطُ نَصْبِ المفعولِ لِأَجْلِهِ
٤٢٢	٢ - أحكامُ الْمَفْعُولِ لَهُ
٤٢٣	٤ - المفعولُ فيه وهو المُسَمَّى ظَرْفًا
٤٢٤	١ - الظرفُ الْمُبْتَهَمُ وَالظرفُ الْمَحْدُودُ
٤٢٥	٢ - الظرفُ الْمُتَصَرِّفُ وَالظرفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ
٤٢٥	٣ - نَصْبُ الظرفِ
٤٢٦	٤ - ناصبُ الظرفِ (أي العاملُ فيه)
٤٢٦	٥ - مُتَعَلِّقُ الظرفِ

٤٢٧	٦ - نائب الظرف
٤٢٨	فائدة
٤٢٨	٧ - الظرف المَعْرَب والظرف المَبْنِي
٤٢٩	٨ - شَرَحَ الظُّرُوفَ الْمَبْنِيَّةَ وَيَبَيَّنُ أَحْكَامَهَا
٤٣٨	فائدة
٤٣٨	٥ - المفعول معه
٤٣٩	١ - شُرُوطُ التَّضَيُّعِ عَلَى الْمَعِيَّةِ
٤٣٩	٢ - أَحْكَامُ مَا بَعْدَ الْوَائِ
٤٤١	خلاصة وتحقيق
٤٤٢	٣ - العاملُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ
٤٤٢	٦ - الحال
٤٤٣	١ - الاسمُ الَّذِي تَكُونُ لَهُ الْحَالُ
٤٤٥	٢ - شروطُ الحال
٤٤٧	فوائد
٤٤٧	٣ - عاملُ الحالِ وصاحبها
٤٤٩	٤ - تَقَدُّمُ الحالِ عَلَى صاحبها وتأخُّرها عنه
٤٥١	٥ - تَقَدُّمُ الحالِ عَلَى عاملها وتأخُّرها عنه
٤٥٢	متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟
٤٥٣	متى تأخر الحال عن عاملها وجوباً؟
٤٥٤	٦ - حَذْفُ الحالِ وَحَذْفُ صاحبها
٤٥٥	٧ - حَذْفُ عاملِ الحالِ
٤٥٦	٨ - أقسامُ الحال
٤٥٦	الحال المؤسدة، والحال المؤكدة
٤٥٦	الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة
٤٥٧	الحال الحقيقية، والحال السيئة
٤٥٧	الحال الجملة
٤٥٧	الحال شبه الجملة
٤٥٧	فائدة جلية
٤٥٨	الحال المفردة
٤٥٨	٩ - واؤُ الحالِ وأحكامها

٤٥٩	متى تجب واو الحال؟
٤٥٩	متى تمتنع واو الحال؟
٤٦٢	متى تجوز واو الحال وتركها
٤٦٣	فائدة:
٤٦٤	١٠ - تُعْلَذُ الحال
٤٦٤	١١ - تَمُتُّ
٤٦٥	٧ - التمييز
٤٦٥	١ - تَمْيِزُ الذَّاتِ وَحُكْمُهُ
٤٦٦	٢ - تَمْيِزُ النِّسْبَةِ وَحُكْمُهُ
٤٦٧	٣ - حُكْمُ تَمْيِزِ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ
٤٦٩	٤ - «كَمْ» الاسْطِغَامِيَّةُ وَتَمْيِزُهَا
٤٦٩	٥ - «كَمْ» الْخَبَرِيَّةُ وَتَمْيِزُهَا
٤٧١	٦ - «كَايْنٌ» وَتَمْيِزُهَا
٤٧١	٧ - «كَذَا» وَتَمْيِزُهَا
٤٧٢	٨ - بَعْضُ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ
٤٧٤	٨ - الاستثناء
٤٧٤	١ - مَبَاحِثُ عَامَّةٌ
٤٧٦	٢ - حُكْمُ الْمُشْتَرَى بِإِلَّا الْمُتَّعِلِّ
٤٧٦	متى يجب نصب المشتى بإلا؟
٤٧٦	متى يجوز في المشتى بإلا الوجهان
٤٧٧	ثلاث فوائد
٤٧٩	متى يجب أن يكون المشتى بإلا على حسب العوامل
٤٧٩	فائدة
٤٨٠	٣ - حُكْمُ الْمُشْتَرَى بِإِلَّا الْمُتَّقَطِعِ
٤٨١	فائدة
٤٨١	٤ - «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْرِ»
٤٨٣	٥ - حُكْمُ الْمُشْتَرَى بِتَقْدِيرِ وَيَسُوَّى
٤٨٤	٦ - حُكْمُ الْمُشْتَرَى بِخَلَا وَعَدًا وَحَاشَا
٤٨٦	٧ - حُكْمُ الْمُشْتَرَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ
٤٨٦	٨ - ثَبَتُ الْإِسْتِثْنَاءِ

٤٨٧	٩ - المنادى
٤٨٧	١ - أَحْرُفُ النَّدَاءِ
٤٨٨	٢ - أَقْسَامُ الْمُنَادَى وَأَحْكَامُهُ
٤٨٩	بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء
٤٩٠	فوائد
٤٩١	٣ - نِدَاءُ الضَّمِير
٤٩١	٤ - نِدَاءُ مَا فِيهِ «أَل»
٤٩٢	فائدة:
٤٩٢	٥ - أَحْكَامُ تَوَابِعِ الْمُنَادَى
٤٩٣	٦ - حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ
٤٩٤	٧ - حَذْفُ الْمُنَادَى
٤٩٥	٨ - الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ
٤٩٦	٩ - الْمُنَادَى الْمُسْتَعَاثُ
٤٩٧	١٠ - الْمُنَادَى الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ
٤٩٧	١١ - الْمُنَادَى الْمَنْدُوبُ
٤٩٨	١٢ - الْمُنَادَى الْمُرَّحَّمُ
٤٩٩	١٣ - أَسْمَاءُ لَا زَمَّتِ النَّدَاءَ
٤٩٩	١٤ - تَنْمَةُ
٥٠١	١ - حُرُوفُ الْجَرِّ
٥٠٢	١ - شَرْحُ حُرُوفِ الْجَرِّ
٥٠٢	١ - الْبَاءُ:
٥٠٤	٢ - مِمْ:
٥٠٥	٣ - إِلَى:
٥٠٦	٤ - حَتَّى:
٥٠٧	٥ - عَنْ:
٥٠٨	٦ - عَلَى:
٥٠٩	٧ - فِي:
٥١٠	٨ - الْكَافُ:
٥١١	٩ - اللَّامُ:
٥١٤	١٠ و ١١ - الواوُ والثاءُ:

٥١٤	١٢ و ١٣ - مُذِّ وَمُذِّ:
٥١٤	١٤ - رُبُّ:
٥١٦	١٥ و ١٦ و ١٧ - حَلَا وَعَدَا وَحَاشَا
٥١٦	١٨ - كُنِيَ:
٥١٦	١٩ - مَتَى
٥١٦	٢٠ - لَقُلُّ:
٥١٧	٢ - مَا الرَّائِدَةُ بَعْدَ الْجَارِّ
٥١٨	٣ - وَارُ رُبِّ وَفَاؤُهَا
٥١٨	٤ - حَذَفُ حَرْفِ النَجْرِ قِيَاساً
٥٢٠	٥ - حَذَفُ حَرْفِ النَجْرِ سَمَاعاً
٥٢٠	٦ - أَقْسَامُ حَرْفِ النَجْرِ
٥٢١	٧ - مَوَاضِعُ زِيَادَةِ الْجَارِّ
٥٢٣	فائدتان
٥٢٤	٨ - مَتَعَلَّقُ حَرْفِ النَجْرِ الْأَصْلِيُّ
٥٢٥	٩ - مَحَلُّ الْمَجْرُورِ مِنَ الْإِعْرَابِ
٥٢٦	٢ - الإِضَافَةُ
٥٢٦	١ - أَنْوَاعُ الإِضَافَةِ
٥٢٧	٢ - الإِضَافَةُ الْمُعَنَوِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ
٥٢٨	أحكامُ المضاف
٥٢٩	٤ - بِنْفُضِ أَحْكَامِ للإِضَافَةِ
٥٣١	٥ - الْأَسْمَاءُ الْمُلَازِمَةُ للإِضَافَةِ
٥٣١	٦ - الْمُلَازِمُ الإِضَافَةُ إِلَى الْمُفْرَدِ
٥٣٢	أحكام ما يلزم الإِضَافَةُ إِلَى الْمُفْرَدِ
٥٣٤	٧ - الْمُلَازِمُ الإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ
٥٣٧	١ - التَّثْنِيتُ
٥٣٨	١ - شَرْطُ التَّثْنِيتِ
٥٣٨	٢ - التَّثْنِيتُ الْحَقِيقِيُّ وَالتَّثْنِيتُ النَّسْبِيُّ
٥٤٠	٣ - التَّثْنِيتُ الْمُفْرَدُ وَالْجُمْلَةُ وَثَبَةُ الْجُمْلَةِ
٥٤١	٤ - التَّثْنِيتُ الْمَقْطُوعُ
٥٤٢	٥ - تَنَمَّةٌ

٥٤٣	٢ - التوكيد
٥٤٣	١ - التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ
٥٤٤	٢ - التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ
٥٤٥	٣ - تَبِيْعَةٌ
٥٤٦	٣ - البدل
٥٤٦	١ - أَقْسَامُ الْبَدَل
٥٤٨	٢ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَل
٥٤٩	٤ - صنف البيان
٥٥٠	أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ الْبَيَان
٥٥٢	٥ - المعطوف بالحرف
٥٥٢	١ - أَحْرَفُ الْعَطْفِ
٥٥٢	٢ - مَعَانِي أَحْرَفِ الْعَطْفِ
٥٥٥	٣ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَق
٥٥٧	أنواع الحروف
٥٥٧	١ - أَحْرَفُ الثَّقِي
٥٥٨	٢ - أَحْرَفُ الْجَوَاب
٥٥٩	٣ - حُرُوفُ التَّضْمِينِ
٥٥٩	٤ - أَحْرَفُ الشَّرْطِ
٥٦١	٥ - أَحْرَفُ التَّخْضِيفِ وَالتَّنْذِيرِ
٥٦١	٦ - أَحْرَفُ الْغَرْضِ
٥٦١	٧ - أَحْرَفُ التَّشْبِيهِ
٥٦٢	٨ - الْأَحْرَفُ الْمُضَدِّيَّةُ
٥٦٣	٩ - أَحْرَفُ الِاسْتِغْنَاءِ
٥٦٤	١٠ - أَحْرَفُ التَّوْكِيدِ
٥٦٥	١١ - حُرُوفُ الِاسْتِغْنَاءِ
٥٦٦	١٢ - أَحْرَفُ التَّمْنِي
٥٦٦	١٣ - حُرُوفُ التَّرْجِي وَالِإِشْفَاقِ
٥٦٦	١٤ - حُرُوفُ التَّشْبِيهِ
٥٦٧	١٥ - أَحْرَفُ الصَّلَةِ
٥٦٧	١٦ - حُرُوفُ التَّغْلِيلِ

٥٦٧	١٧ - حَرْفُ الرُّدْعِ وَالرُّجْعِ
٥٦٧	١٨ - اللَّامَات
٥٦٨	١٩ - تَاءُ التَّائِبِ السَّائِئَةِ
٥٦٨	٢٠ - هَاءُ السُّحْبِ
٥٦٨	٢١ - أَحْرُفُ الطَّلَبِ
٥٦٨	٢٢ - حَرْفُ التَّنْوِينِ
٥٦٩	بَقِيَّةُ الْحُرُوفِ
٥٧٠	الخاتمة.....
٥٧٠	١ - العامل والمعمول والعمل.....
٥٧٠	١ - مَنَى الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالْعَمَلِ
٥٧١	٢ - العامل
٥٧١	٣ - المَعْمُول
٥٧٢	٤ - الْعَمَل
٥٧٢	٢ - عمل المصدر والصفات التي تُشَبِّهُ الْفِعْلَ.....
٥٧٢	١ - عَمَلُ الْمُضَدِّرِ وَاسْمُ الْمُضَدِّرِ
٥٧٥	٢ - عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ
٥٧٦	٣ - عَمَلُ اسْمِ الْمَفْعُولِ
٥٧٦	٤ - عَمَلُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ
٥٧٧	٥ - عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيلِ
٥٧٧	٣ - الجمل وأنواعها
٥٧٨	١ - الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ
٥٧٨	٢ - الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ
٥٧٨	٣ - الْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ
٥٧٩	٤ - الْجُمْلَةُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ